بسم الله الرحمن الرحيم

«ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الجمع التصويرى والتجهيز

الزهراء للإعلام العربى

(*) كتاب التصريح بمضمون التوضيح .

التصريح

بمضمون التوضيح

للشيخ

خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم

الجزء الثاني





(هَذَا بَابُ الْأَحْرُفِ الثَّمَانِيَةِ)

عبَّر بالأحرف ؛ نظرًا إلى أنَّ هذا العدد للقلة ، وبالثمانية ؛ لإدخال « أَنَّ » المفتوحة ، و « عَسَى » ، و « لَا » التَّبرئة .

وعبَّر سيبويه بالحروف الخمسة[١] ؛ لأنّ المفتوحةَ فرعُ المكسورة عنده .

(**الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ** ، **فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ**) اتِّفاقا ، بشرط أن يكون مذكورًا ، غيرَ واجب الابتداء[٢] ، أو التصدير (**وَيُسَمَّى اسْمَهَا** ، **وَتَرْفَعُ خَبَرَهُ**) ــ على الأصحِّ ــ عند البصريِّين ، بشرط أن ألَّا يكون طلبيًّا ، (**وَيُسَمَّى خَبَرَهَا**) .

فلو كان المبتدأ محذوفًا ، نحو : « الحمدُ لله الحميدُ » برفع « الحميدُ » على أنه خبرٌ لمبتدإ محذوف ، أو واجبَ الابتداء كـ « أيمن »[٣] ، أو واجبَ التصدير غير ضمير الشأن[٤] كـ « أيّ » و « كمْ » لم تنصبه هذه الأحرف .

---

(١) فى كتاب سيبويه ١ / ٢٧٩ بولاق : « باب الحروف الخمسة » .

(٢) يعنى بنفسه ، أو بغيره ــ كما مرّ فى باب « كان » ولو قال الشارح : ويشترط فى اسمها وخبرها ما يشترط فى اسم « كان » وخبرها ، لكان أخصر وأعمّ ؛ لأنه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن [ينظر باب « كان » من التصريح ١ / ٥٨٧] .

(٣) المستعملة فى القسم ، وكذلك « ما » التعجبية ، فإنهما مما التزم فيه الرفع على الابتداء .

(٤) استثنى ضمير الشأن ، فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إنَّ » فى قول الأخطل :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فـ « إنَّ » حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « من » اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر « إنَّ » ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لـ « إنَّ » ؛ لكونه مما يجب له التصدير .

ولو كان الخبرُ طلبيًّا نحو : « زيدٌ اضْرِبْهُ » و « أَيْنَ زيدٌ » لم ترفعه هذه الأحرف(١) ، إلَّا أن يكون الاستفهام جوابا ، حُكِىَ من كلامهم : إنَّ أَيْنَ الماءَ والعُشبَ ، جوابا لمن قال : إنَّ فى موضع كذَا الماءَ والعشبَ ـــ قاله أبو حيان ـــ(٢) وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الأحرف لا تعمل فى الخبر(٣) ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا(٤) به قبل دخولهن وهو المبتدأ .

ولكلٍّ من الفريقين حُجَّة .

فحجّةُ البصريين : أنّ لهذه الأحرفِ شبهًا بـ « كان » الناقصة ، فى لزوم دخولهنّ على المبتدإ والخبر ، والاستغناء بهما ، فَعَمِلْنَ(٥) عملَها معكوسًا ؛ ليكون المبتدأ والخبر معهنَّ كمفعولٍ قُدِّم ، وفاعلٍ أُخِّر ، تنبيهًا على الفرعية .

وحجَّةُ الكوفيين : أنه لا يجوز « إنَّ قائمٌ زيدًا » ولو كان الخبرُ معمولَها ؛ لجاز أن يَلِيهَا .

وينبنى على هذا الخلافِ خلافٌ فى جواز العطف بالرفع قبل مجىء الخبر ، وسيأتي(٦) .

---

(١) فأما دخول هذه الأحرف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا نحو قول الشاعر :

إنّ الذين قتَلْتُم امْسِ سيدَهم ... لا تَحسبُوا ليلَهم عن ليلكم نَامَا

فإن ذلك على تقدير قول محذوف يقع خبرًا لإنَّ ، وتقع الجملة الطلبية معمولة لهذا القول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدَهم أمْسِ مقول فى شأنهم لا تحسَبُوا ـــ إلخ [ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٨] .

(٢) فى كتابه « النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان » ص ٢٨٦ رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية تحقيق د / محمد عبد النبى ولدىّ نسخة منها .

(٣) نصَّ أبو حيان فى « ارتشاف الضَّرب » ٢ / ١٢٨ على الخلاف بين البصريين والكوفيين فى رفع الخبر بعدهن وعلى أن السهيلى تبع الكوفيين فى ذلك .

(٤) فى خ ٢ « مرفوعا » ساقطة .

(٥) فى خ ٢ « فعملهنّ » .

(٦) وذلك عند قوله : فصل : يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب : قبل مجىء الخبر=

(فَـ) الحرفُ (**الْأَوَّل ، وَالثَّانِي** : « **إِنَّ** ») المكسورة (**وَ** « **أَنَّ** ») المفتوحة **وَهُمَا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ**) بين الجزأين (**وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهَا**[١] ، **وَ**) نَفْيِ (**الْإِنْكَارِ لَهَا**) بحسب العلم بالنسبة ، والتردُّد فيها ، والإنكار لها .

فإن كان المخاطبُ عالمًا بالنسبة ، فهما لمجرَّد توكيد النسبة لا غير ، وإن كان متردِّدًا فيها ، فهما لنفى الشك عنها ، وإن كان منكرًا لها ، فهما لنفى الإنكار لها[٢] .

فالتوكيدُ لنفى الشك مُسْتَحْسَنٌ ، ولنفى الإنكار واجبٌ ، ولغيرهما لا ولا[٣] .

(**وَ**) الحرف (**الثَّالِثُ** « **لَكِنَّ** » **وهو لِلِاسْتِدْرَاكِ**) / وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه أو نفيُه من الكلام السابق (**وَالتَّوْكِيدِ**) قاله جماعة منهم صاحبُ « البسيط »[٤] . [٩٦ /ب]

(**فَالْأَوَّل**) وهو الاستدراك ، كقولك (« **زَيْدٌ شُجَاعٌ** ») فيوهم ذلك أنه « كريمٌ » ؛ لأنّ مِنْ شيمة الشجاع ، الكرمَ ، فتقول : (« **لَكِنَّهُ بَخِيلٌ** ») .

وتقول : « مَا زيدٌ شجاعٌ » فيُوهِم أنه ليس بكريم ، فتقول : « لَكِنَّه كَرِيمٌ » .

= وبعده [ينظر ص : ٦٥] .

(١) قيل : الأنسبُ أن يقول ابنُ هشام « فيها » ولعلّ الشيخ خالدًا أَلْمَح لذلك بقوله : والتردد فيها .

(٢) وذلك كأن يقال : « إنَّ الإِسْلَامَ حَقٌّ » فهذا الكلام للعالم بذلك ، لمجرد توكيد النسبة وللمتردد فى ذلك ، لنفى الشك عنها ، وللمنكر ، لنفى الإنكار لها .

(٣) أى : لا هو مستحسن ، ولا واجب .

(٤) والبسيط كتاب فى النحو لضياء الدين بن العلج يرجع إليه أبو حيان كثيرا فى الارتشاف وغيره .

ولكونها للاستدراك ، لابُدَّ أنْ يتقدمَ عليها كلامٌ ، ثم لا يخلو ما بعدها إما أن يكون نقيضا لما قبلها نحو : « هذا متحرك لكنَّ هذا ساكنٌ » أو ضدًّا له ، نحو : « ما هذا أسودُ لكنه أبيضُ » ، أو خلافا له ، نحو : « ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا يشربُ » أو مِثْلًا له ، نحو : « ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ » .

فالأول والثانى : جائزان باتفاق ، والثالث : جائزٌ على الأصحّ ، والرابع : ممتنعٌ بالاتفاق ــ قاله أبو حيان فى النكت الحسان ــ(١)

(**وَالثَّانِى**) وهو التوكيد (**نحو قَوْلِكَ** : « **لَوْ جَاءَنِى**) زيدٌ (**أَكْرَمْتُهُ** ») فهذا يدلّ على امتناع المجىء ؛ لأنّ « لَوْ » إذا دَخَلت على مُثْبَتٍ نفته ، فإذا أردت توكيده قلتَ : (« **لَكِنَّهُ لَمْ يَجِىءْ** ») فأكدتَ بـ « لكنَّ » ما أفادته « لو » من الامتناع .

وهى بسيطة(٢) ــ على الأصح ــ وذهب الكوفيون إلى أنها مُركَّبه من « لَا » و « أَنَّ » والكاف زائدة بينهما ، لا للتشبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفًا .

(وَ) الحرف (**الرَّابِعُ** « **كَأَنَّ** ») بتشديد النون (**وَهُوَ لِلتَّشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ**) ــ بفتح الكاف ــ نعت للتشبيه ، نحو : « كأنَّ زيدًا أسدٌ » أو « حمارٌ » ممَّا الخبرُ فيه أرفعُ من الاسم ، أو أخفض منه ، ففيه تشبيه مؤكد بـ « كأنَّ » ؛ (**لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ**

---

(١) ص : ٢٧٩ وهى رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية تحقيق د / محمد عبد النبى [وينظر أيضا الارتشاف ٢ / ١٢٨ والكلام فيه كما فى النكت الحسان] .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٢٨ : « ولكِنَّ » بسيطة عند البصريين منتظمة من خمسة أحرف مركبة عند الفَرَّاء من « لَكِنْ » و « أَنَّ » فطرحت همزة « أَنَّ » وسقطت نون « لكنْ » حيث استقبلت ساكنا ، وعن الكوفيين أنها مركبة من « لا » و « أَنَّ » والكاف زائدة والهمزة محذوفة ، وقيل هى مؤلفة من « لا » و « كَأَنَّ » والكاف للتشبيه ، و « أَنَّ » على أصلها ؛ ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفى لشىء وإثبات لغيره وكسرت الكاف لتدلّ على الهمزة المحذوفة ، وإلى هذا ذهب السهيلىّ » .
[وينظر رأى الفرَّاء فى معانى القرآن ١ / ٤٦٥] .

مِنَ « **الْكَافِ** ») المفيدة للتشبيه (**وَ** « **أنَّ** »)[١] المفيدة للتوكيد ، والأصل : « إنَّ زيدًا كالأسدِ » أو « كالحمار » ، فقُدِّمتِ « الكاف » على « إنَّ » ليدلَّ أولُ الكلام على التشبيه من أوّل وَهْلة ، وفُتِحت همزةُ « إنَّ »[٢] ، وصارا كلمةً واحدةً ؛ ولهذا لا تتعلَّق « الكافُ » بشيء ، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقةً بمحذوف ــ على الأصحّ ــ

و « كَأَنَّ » ملازمةٌ للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ، ولا حجة لهم فى قوله[٣] :

فأصبح بطنُ مكّةَ مُقْشَعِـرًّا ‏ ‏ ‏ ‏ كَأَنَّ الأَرض ليس بها هِشَامُ[٤] **-٨٢**

---

(١) هذا الرأى بتركيب « كأن » قال به الخليل وسيبويه ، وجمهور البصريين والفراء ــ وقال بعض البصريين : الأولى أن يكون حرفا بسيطا ، وقوّى صاحب رصف المبانى « بساطتها » واستدل له بأوجه .

[ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٧٤ ، والخصائص ١ / ٣١٧ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ ، ورصف المبانى ٢٨٤ : ٢٨٥ والجنى الدانى ٥١٨ : ٥١٩ ، والمغنى ١ / ١٩١ ، والهمع ١٣٣١] .

وقال ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤٤٩ « والذى حمل على ادعاء التركيب فيها ؛ أنه قد تقرر التشبيه بالكاف فى نحو : « زيد كعمرو » ولم يتقرر بـ « أنَّ » وإذا أمكن التشبيه بالحرف الذى تقرر ذلك فيه كان أَوْلى » .

(٢) لمّا خرجت عن الصدر .

(٣) وهو الحارث بن خالد فى رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش .

(٤) هذا البيت من الوافر ، وهو فى ديوان الحارث بن خالد ص ٩٣ ، وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨ ، والكامل للمبرد ١ / ٣٢٥ [المكتبة التجارية الكبرى] وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦ ، والمغنى ١ / ١٩٢ والهمع ١ / ١٣٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١١١ ــ وروى : « وأصبح » بالواو .

و « مقشَعِرًّا » اسم فاعل من « اقشعَرَّ » بمعنى تغيَّر .

وحجة الكوفيين : أن المعنى : لأن الأرض ، إذ لا تشبيه ، لأنه ليس فى الأرض حقيقة .

لأنه محمول على التشبيه ؛ فإنّ الأرضَ ليس بها هشام حقيقةً ، بل هو فيها مدفون[١] .

ولا للظّنِّ ، فيما إذا كان خبرها فعلا ، أو ظرفًا ، أو صفةً من صفةِ أسمائها نحو : « كأن زيدًا قَعَدَ » أو « يقعدُ » أو « فى الدار » أو « عندك » أو « قاعدٌ » خلافا لابن السِّيد[٢] .

[٩٧/ أ] / ولا للتقريب[٣] نحو :

---

(١) فالمراد بالظرفية الكَون فى بطنها ، لا الكون على ظهرها . فالمعنى : أنه كان ينبغى ألا يقشعر بطن مكة ويتغير فلما اقشعرّ بطن مكة ، صارت الأرض كأن هشاما ليس بها ــ وخرجه السيوطى فى الهمع على أنه من باب تجاهل العارف ، وخرجه ابن مالك فى شرح التسهيل على أن هشامًا وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه أو أن الكاف من « كأنَّ » فى هذا الموضع كاف التعليل التى بمعنى اللام . كأنه قال : لأن الأرض . كما فى قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة ١٩٨] أى : لهدايته إياكم [ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧] .

(٢) يعنى : البطليوسى ، مرت ترجمته فى ١ / ٦٥٤ .

(٣) فى الجنى الدانى : ٥٢١ « الرابع : التقريب ، هذا مذهب الكوفيين ، ذهبوا إلى أن « كأنَّ » تكون للتقريب ، وذلك فى نحو : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آتٍ ، وقول الحسن البصرىّ : (كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تَزُل) والمعنى على تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج ، وزوال الدنيا ، ووجود الآخرة ، والصحيح أن « كأن » فى هذا كله للتشبيه ــ وخرج الفارسى هذه المثل على أن الكاف فى « كأنك » للخطاب ، والباء زائدة ، والشتاء ، والفرج ، والدنيا ، والآخرة : اسم « كأن » والتقدير : كأن الشتاء مقبل ، وكذا البواق .

وخرجه بعضهم على حذف مضاف ، والتقدير : كأن زمانك بالشتاء مقبل ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ ويتأول قول الحسن على أن « الكاف » اسم « كأن » و « لم تكن » خبرها ، و « بالدنيا » متعلق بالخبر والتقدير : كأنك لم تكن بالدنيا ، والضمير فى « تكن للمخاطب و « تكن » تامة ويحتمل أن تكون ناقصة ، والتشبيه فى الحقيقة للحالين .=

« كأنك بالدنيا ولم تكن »[١] خلافا لأبى الحسين الأنصارى[٢] .

ولا للنَّفْىِ ، نحو : « كأنك وَالٍ عليها »[٣] أى : ما أنت وَالٍ عليها ، خلافا للفارسى .

(وَ) الحرف (**الْخَامِسُ** « **لَيْتَ** » **وَهُوَ لِلتَّمَنِّى ، وَهُوَ طَلَبُ مَالَا طَمَعَ فِيهِ** ،

= وقال ابن عصفور : « الكاف » للخطاب ، و « كأن » ملغاة . و « الشتاء » مبتدأ ، و « الباء » زائدة ، كما زيدت فى « بحسبك » و « مقبل » هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن على أن الكاف اسم « كأن » والمجرور هو الخبر ، والجملة بعده حال وإن لم يستغن الكلام عنها ؛ لأن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله تعالى ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر ٤٩] اهـ .

(١) هذا قول تكْمِلتُه : « وبالآخر ولم تَزَل » ولابن هشام الأنصارى رسالة تكلّم فيها على هذا القول نقلها السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤ / ٧٧ وما بعدها ، ومما جاء فيها : (فأما قائله ، فاختلف فيه على قولين : أحدهما : أنه النبى ﷺ ، والثانى : أنه الحسن البصرى رحمه الله ، وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم ابن عمرون الحلبى فى شرح المفصل ، وأبو حيان فى شرح التسهيل) ثم ذكر ابن هشام معنى هذا القول ، وتوجيه الإعراب فيه .

وينظر أيضا شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨ : ٤٤٩ ، والرضى على الكافية ٢ / ٣٤٦ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ : ١٢٩ والمغنى ١ / ١٩١ : ١٩٢ .

(٢) وهو طاهر بن عبد الرحمن الأنصارى الأندلسى أبو الحسين أستاذ نحوى ، روى عن أبى محمد بن السِّيد وكان من أهل الذكاء والنبل والفهم توفى بعد الأربعين وخمسمائة [بغية الوعاة ٢ / ١٨] .

(٣) يذكر النحاة هذا المعنى وهو التشبيه الواقع موقع النفى فى نصب المضارع بعد فاء السببية إذا سبقت بنفى أو شبهه .

قال ابن مالك فى التسهيل وشرحه ٤ / ٣٤ ، ٣٥ : « ويلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ... قال الكوفيون : « كأنَّ » ينصب الجواب معها ، قال ابن السراج : وليس بالوجه ، وذاك إذا كانت فى غير معنى التشبيه ، وهو نحو قولك : كأنَّكَ والٍ علينا فتشتمنا » اهـ [وينظر الأصول ١ / ١٨٥ والأشمونى ٣ / ٣٠٥] .

أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ) .

فالأول : نحو قول الطاعن فى السِّنّ : (« **لَيتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ** ») فإنّ عودَ الشباب لا طمع فيه ؛ لاستحالته عادةً .

(وَ) الثانى : نحو (**قَوْلِ مُنْقَطِعِ الرَّجَاءِ**) مِنْ مالٍ يحجُّ به (« **لَيْتَ لِى مَالًا فَأَحُجَّ مِنْهُ** ») فإنّ حصولَ المال ممكنٌ ، ولكنْ فيه عُسْرٌ .

ويمتنع « ليتَ غدًا يَجىء » فإنّ « غدًا » واجبُ المجىء .

والحاصلُ : أنّ التمنى يكونُ فى الممتنع والممكن ، ولا يكونُ فى الواجب .

(وَ) الحرف (**السَّادِسُ** « **لَعَلَّ** » **وَهُوَ لِلتَّوَقُّعِ ، وَعَبَّرَ عَنْهُ قَوْمٌ بِالتَّرَجِّى فِى**) الشىء (**الْمَحْبُوبِ ، نحو :**) « لَعَلَّ الحبيبَ قَادِمٌ » ، ومنه عند البصريين (﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا** ﴾[(١)] **وَالْإِشْفَاقِ فِى**) الشىء (**الْمَكْرُوهِ ، نَحْو :** ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ** ﴾)[(٢)] أى : قاتلٌ نفسَك ، والمعنى : أَشْفِقْ على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك ـــ قاله فى الكشَّاف ـــ[(٣)]

فتوقُّعُ المحبوب يُسمَّى ترجِّيًا ، وتوقُّعُ المكروه يُسمَّى إشْفَاقًا .

ولا يكون التوقع إلا فى الممكن ، وأما قول فرعون : ﴿ **لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَٰوَٰتِ** ﴾[(٤)] فجهل منه ، أو إفك ـــ قاله فى المغنى ـــ[(٥)]

والإشفاقُ ـــ لغةً ـــ الخوفُ ، يقال : أشفقتُ عليه ، بمعنى خِفتُ عليه وأشفقتُ منه ، بمعنى : خفتُ منه ، وَحَذِرته .

---

(١) من الآية [١] من سورة « الطلاق » .
(٢) من الآية [٦] من سورة « الكهف » .
(٣) ينظر الكشاف للزمخشرى : ٢ / ٤٧٣ [الحلبى ١٩٦٦] .
(٤) من الآيتين [٣٦ ، ٣٧] من سورة « غافر » .
(٥) ص : ٢٨٧ [تحقيق محيى الدين] .

(**قَالَ الْأَخْفَشُ**) والكسائىُ[١] (وَ) تأتى « **لَعَلَّ** » (**لِلتَّعْلِيلِ** ، **نَحْو**) ما قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه (**أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى**) و « اعْمَلْ عملك لَعَلَّكَ تأخذُ أجرك » أى : لنتغدَّى ، ولتأخذ ـــ انتهى ـــ

(**وَمِنْهُ**) أى : من التعليل ﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** ﴾[٢] أى : ليتذكَّر .

قال فى المغنى : ومن لم يُثْبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبَيْنِ أى : اذهبا على رجائكما ـــ انتهى[٣] ـــ

(**قَالَ الْكُوفِيُّون** ، وَ) تأتى « لَعَلَّ » (**لِلاسْتِفْهَامِ**) قال فى المغنى[٤] : ولهذا عُلِّق بها الفعل (**نَحْو**) ﴿ **لَا تَدْرِى لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا** ﴾[٥] (﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ** ﴾)[٦] ـــ انتهى ـــ وعلى هذا ، فالتقدير : لا تدرى أَاللهُ يُحدث بعد ذلك أمرًا ، وما يُدْريك أَيَزَّكَّى ، والمعنى : لا تدرى جواب أَاللهُ يُحْدِث ، وما يُدْريك جوابَ أَيَزَّكّى ـــ قاله قريب الموضح فى حاشيته[٧] .

/ وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون . [٩٧/ ب]

(**وَعُقَيْلٌ**)[٨] بالتصغير (**تُجِيزُ جَرَّ اسْمِهَا ، وَكَسْرَ لَامِهَا الْأَخِيرَةِ**)

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى وهو يعدد معانى « لعل » : « الثانى : التعليل ، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائى [١ / ٢٨٨] .

(٢) من الآية [٤٤] من سورة « طه » .

(٣) ص : ٢٨٨ .

(٤) ص : ٢٨٩ .

(٥) من الآية [١] من سورة « الطلاق » وقد تقدمت .

(٦) من الآية [٣] من سورة « عَبَسَ » .

(٧) قريب الموضح هو حفيده وقد مرّ فى الجزء الأول ص ٤٧٣ وله حاشية على التوضيح « مخطوطة » وعندى نسخة منها ، وقد جاء كلام الحفيد هذا فى الورقة [٢٥] .

(٨) « عُقَيل » فرعٌ من « كعب » ، وكعب ، ونمير ، وكلاب من عامر ، وبنو عامر من أكبر بطون « هوزان » العدنانية . [جمهرة أنساب العرب ١ / ٢٦٤ ، ٢٧٢] .

وحذف لامها الأولى وإثباتها ، قال شاعرهم[١] :

٨٣ـ .... لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٢]

وظاهر كلامه ـــ هنا ـــ[٣] أنها فى حال الجرِّ عاملةٌ عمل « إنَّ » وأنَّ اسمَها فى موضع نصب ، وخالف ذلك فى « المغنى » فقال ما نصّه : واعلم أنَّ مجرور « لعلَّ » فى موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزيل « لعلَّ » منزلة الجارّ الزائد ، نحو « بحسبك درهمٌ » بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله : « قريبُ » خبر ذلك المبتدإ ـــ انتهى[٤] ـــ

(وَ) الحرف (**السَّابِعُ** « **عَسَى** » **فِى لُغَيَّةٍ**) بالتصغير (**وَهُوَ بِمَعْنَى** « **لَعَلَّ** » فى الترجِّى والإشفاق ، فَحُمِلت فى العمل عليها ، كما حُملت « لعلَّ » على « عَسَى » فى إدخال « أنْ » فى خبرها ، كالحديث : « لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعْضٍ »[٥] .

---

(١) وهو كعب بن سعد الغنوى فى رثاء أخيه أبى المغوار .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* فقلتُ : ادْعُ أُخرَى وارفع الصوتَ جَهْرَةً *

وهو منسوب لكعب بن سعد فى الخزانة ٤ / ٣٧٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٣٧ ، والعينى ٣ / ٢٤٧ ونوادر أبى زيد ص : ٣٧ ، برواية : لعل أبا المغوار ، والدرر ٢ / ٣٣ ، ١٤٢ ، واللسان (ج د ب) ١ / ٢٧٥ ، (ع ل ل) ١٣ / ٥٠١ ، وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦ وابن عقيل ١ / ... والجنى الدانى ٥٣١ ، والمغنى ١ / ٢٨٦ الأشمونى ٢ / ٢٠٥ ورُوِى : وارفع الصوت عاليا ، وارفع الصوت رفعةً ، وارفع الصوت دعوةً .

قال ابن مالك فى التسهيل ص ٦٦ « والجرُّ بـ « لَعَلَّ » ثابتةَ الأول أو محذوفته ، مفتوحةَ الآخر أو مكسورتَه ، لغةٌ عقيلية » .

(٣) يعنى ظاهر كلام ابن هشام هنا فى التوضيح .

(٤) من المغنى ١ / ٢٨٦ .

(٥) أخرجه « البخارى » فى صحيحه : ٣ / ١٦٢ وليس فيه (أن يكون) وفى

(وَشَرْطُ اسْمِهِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا) لغائب ، أو متكلِّم ، أو مخاطب .

(كَقَوْلِهِ) وهو صخر بن العود الحضرميّ ، وكان ترجَّى أنَّ محبوبته يُصيبُها مرض ؛ ليكون ذلك وسيلةً إلى عيادته إياها :

١٣٢- (فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا) تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا[1]

فَـ « الهاء » المتصلة بـ « عسى » اسمه ، و « نارُ كأسٍ » خبره .

(وَقَوْلِهِ) وهو عِمْران بن حِطَّان الخارجيّ ، وكان سُنِّيًّا ، فتزوج امرأةً من الخوارج ، فقيل له فيها ، فقال : أَرُدُّها عن مذهبها ، فغلبت هى عليه وأضلَّته عن مذهب أهل السنَّة :

١٣٣- (وَلِى نَفْسٌ تُنَازِعُنِى إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى)[2]

= ٨ / ٦٢ بإثبات (أن يكون) وكذلك فى ٨ / ١١٢ ــ و « مسلم » فى « صحيحه ٣ / ١٣٣٧ بإثبات (أن يكون) ــ ومالك فى « الموطأ » تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٢ / ٧١٨ بإثبات (أن يكون) .

وينظر سنن : النسائى ٨ / ٢٣٣ ، والترمذى : ٢ / ٣٩٨ ، ومسند أحمد ٢ / ٣٣٢ ، عن أم سَلَمة .

وقوله عليه الصلاة والسلام « ألحن » أى : أقدر على بيان مقصوده .

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد ورد منسوبا لصخر الحضْرمىّ فى العينى ٢ / ٢١٧ على هامش الخزانة ، والدرر اللوامع ١ / ١١٠ ، وورد بلا نسبة فى الجنى الدانى ٤٣٧ والمغنى ١٥٣ ، والهمع ١ / ١٣٢ .

وقوله « تَشَكَّى » أصله : تتشكى ــ بتاءين ــ محذوف إحدى التاءين ، وذلك كثير فى اللغة « أعودها » العيادة : زيارة المريض و « كأس » اسم امرأة ، وهى بنت بجير ، وأكثر شعره فيها .

والشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلًّا بـ « عسى » ورفع بها ما بعده على أنه الخبر فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إنَّ » .

(٢) هذا البيت من الوافر لعمران بن حِطَّان فى كتاب سيبويه ١ / ٣٨٨ ، وشعر الخوارج ص ٢١ [تحقيق إحسان عباس] والخزانة ٢ / ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ١٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٧ / ١٢٣ ، والعينى ٢ / ٢٢٩ ، وبلا نسبة فى المقتضب=

فـ « ياءُ المتكلم » اسمُ « عسى » ، وخبرُه محذوف[١] .

وقَوْلِ آخر[٢] :

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٣] * ـ٨٤

فـ « الكاف » اسمه ، وخبره محذوف .

وما ذكره الموضِّح من أَنَّ الضميرَ المتصلَ بـ « عَسَى » هو اسمه ، وهو فى موضع نصب ، وما بعده خبره ، هو مذهب سيبويه[٤] .

وذهب المبرد ، والفارسى إلى أن الضمير خبر « عسى » مقدما ، وما بعده

= ٣ / ٧٢ ، والخصائص ٣ / ٢٥ .

وقوله « لعلى » أراد : لعلى أتورط فى الملاذ المهلكة ، أو لعلى أنال الشهادة فى الحرب .

وللبيت رواية أخرى وهي :

ولى نفسٌ أقول لها إذَا مَا تنازعُنى : لعلِّى أو عَسَانِى

والشاهد فى البيت الذى معنا : « عسانى » فإن « عسى » فيه حرف بمعنى لعلَّ .

(١) تقديره : عسانى أنْ أرجع إليها .

(٢) وهو رؤبة .

(٣) هذا بيت من الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٨١ وقبله :

* تقولُ بِنْتى قد أَنَى أَنَاكا *

ولرؤبة أيضا فى سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٢ / ٢٩٩ والعينى ٤ / ٢٥٢ ، والخزانة ٢ / ٤٤١ ، وورد بلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٧١ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، والأصول ٢ / ٣٢٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ١٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ٣ / ١١٨ ، والدرر ١ / ١٠٩ ، والهمع ١ / ١٣٢ ، والأشمونى ١ / ١٦٣ ، ٢٦٧ ، ٣ / ١٥٨ ، والجنى الدانى ٤٣٧ ، والمغنى ١ / ١٥١ .

وقد يكون موضع الشاهد فى المراجع السابقة « يا أبتا » فى المنادى المضاف لياء المتكلم ، وقد يكون الشاهد « عَسَاك » حين تتصل « عسى » بالضمير المنصوب وما فيه من الخلاف فى توجيه الإعراب .

(٤) [ينظر سيبويه ١ / ٣٨٨] .

اسمُه مؤخَّرًا ، وَرُدَّ قولُهما بأمرين :

أحدهما : أداؤه إلى كون خبر « عسى » اسما مفردًا ، وهو ضرورة ، أو شاذٌّ جدًّا .

والثانى : أَنَّ من قال : « وَعَسَاهَا » فقط ، اقتصر على فِعْلٍ ومنصوبه دون مرفوعه ، ولا نظير لذلك .

ولا يَرِدُ هذا على سيبويه ؛ لأنه يرى أنَّ « عسى » الذى ينصب الاسم حرفٌ ، فهو نظيرُ « إِنَّ مَالًا وإِنَّ وَلَدًا » .

وذهب الأخفشُ إلى أنَّ الضمير المنصوبَ فى موضع رفع على أنَّه اسمُها ، وما بعده خبرها ؛ لأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ، ويردُّه :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ... * .

برفع « نَار »(١) .

[٩٨ أ] (**وَهُوَ**) أى : « عَسَى » (**حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ /(٢) نَصَبَ الاسمَ ، ورفعَ الخبرَ (**حَرْفُ**) كـ « لعلَّ » ؛ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (**وِفَاقًا للسِّيرَافِى**) ــ بكسر السين ــ (**وَنَقَلَهُ**) أى : نقل السِّيرافى القولَ بحرفيته (**عَنْ سِيبَوَيْهِ**(٣) ،

---

(١) هذه الآراء منسوبةً إلى قائليها ذكرها بالتفصيل والتعليل والترجيح صاحبُ « الجنَى الدَّانى » [ينظر صفحات : ٤٣٧ : ٤٤٠ بدءا من قوله : « الرابع : أن يتصل « عسى » بالضمير الموضوع للنصب ، نحو : عسانى ، وعساك ، وعساه ... إلخ .
[وفى شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ : ٣٩٨ صححَّ ابنُ مالك قول الأخفش] .
[وفى ارتشاف الضَّرب ٢ / ١٢٥ صحح أبو حيان مذهب سيبويه] .

(٢) فى خ ٢ « إذا » .

(٣) فى كتاب سيبويه ١ / ٣٨٨ « والدليل قولهم : عَسَانِى ، جعلوها بمنزلة « لعل » فى هذا الموضع » .

خِلافًا لِلْجُمْهُورِ فى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِفِعْلِيَّتِهِ)[١] سواءٌ أكان بمعنى « لَعَلّ » أَمْ لَا .

(وَ) خلافًا (**لِابْنِ السَّرَّاجِ**) وثعلبٍ (**فِى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّتِهِ**)[٢] .

والحاصل فى « عَسَى » ثلاثة أقوال : فعلٌ مطلقًا ، حرف مطلقًا ، التفصيل : إن عَمِل عَمَل « لَعَلَّ » فحرفٌ ، وإلَّا فَفِعْلٌ .

ومحلّ الخلاف فى « عَسَى » الجامدةِ ، أما « عَسَى » المتصرفةُ فإنها فعلٌ باتفاق ومعناها « اشتدَّ » قال عَدىّ :

لولَا الحيَاءُ وَأَنّ رَأْسِى قَدْ عَسَا فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ[٣] ــ **٨٥**

أى : قد اشتدَّ[٤] .

(وَ) الحرف (**التَّامِنُ** « **لَا** » **النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ** ، **وَسَتَأْتِى**) فى باب معقود لها بعد هذا .

---

(١) فى الجنى الدانى للمرادى ٤٣٤ : « وذهب الجمهور إلى أنه ــ يعنى : عَسَى ــ فِعْلٌ وهو الصحيح » .

(٢) وفيه أيضا فى الصفحة نفسها : « ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ، ونقله بعضهم عن ابن السَّرَّاج ، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب .

وينظر أسرار العربية ص ١٢٦ ، ومنهج السالك لأبى حيان ص ٦٧ ، والمغنى : ١٥١ : ١٥٣ .

(٣) هذا البيت من الكامل لعدىّ بن الرقاع فى ديوانه : ٧٦ ، والأغانى ٣ / ١١٢٤ ، ٩ / ٣٤٣١ وأمالى المرتضى ١ / ٥١١ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٢٠ ، والكامل ١ / ٨٣ [المكتبة التجارية بمصر] وهو فى اللسان ١٤ / ٣٦٦ برواية « قد عفا » و ١٩ / ٢٥٤ برواية « قد عثا » ولا شاهد فيهما .

(٤) ومن معانى « عسا » المتصرفة أيضا : يقال « عَسَت » اليد عُسُوًّا من باب « قعد » وعُسِيًّا غلظت من العمل ، وعَسَا الشيخُ يعسو عَسْوةً أَسَنَّ وولَّى » [المصباح المنير « ع س و »] .

(وَ) هذه الأحرفُ الثمانيةُ (**لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهُنَّ**) عليهنَّ (**مُطْلَقًا**) من غير استثناء ولو كان ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا ؛ لعدم تصرفهنّ .

(**وَلَا يَتَوَسَّطُ**) خَبَرُهُنَّ بينهنَّ وبين أسمائهنَّ ؛ لأنَّ التوسط يُذْهِبُ صورةَ ما أراده من تقديم المنصوب ، وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه قال :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْء لم تكنْ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ[1]

(**إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَرْفُ**) العاملُ (**غَيْرَ** « **عَسَى** » و « **لَا** ») ؛ لأن شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (وَ) إلا إِنْ كان[2] (**الْخَبَرُ ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا**) فيجوز توسطه .

فالظرف (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا** ﴾)[3] فَـ « لَدَيْنَا » خبر [إنَّ][4] مقدّم ، و « أَنْكَالًا » اسمُها مؤخرٌ .

والمجرور نحو (﴿ **إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾)[5] فالمجرور خبر [إنَّ][6] مقدَّم ،

---

(١) ليس شاهدا نحويا وإنما ذكر دليلا على قوله : (ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه) .

(٢) فى حاشية يس ١ / ٢١٤ قال الزرقانى تعليقا على قول الشيخ خالد : (وإلّا إن كان الخبر ظرفا) : ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه أن الحرف إذا كان غير « عسى » و « لا » يجوز التوسط مطلقا ، وإذا كان الخبر ظرفا ، أو مجرورًا يجوز أيضا مطلقا ، وليس كذلك ، بل إنما يجوز إذا كان الحرف غير « عسى » و « لا » وكان الخبر ظرفا أو مجرورًا ، فكان المناسب أن لو قدّر الشارح لفظ « كان » فقط ، وأسقط أداة الاستثناء » .

(٣) من الآية [١٢] من سورة « المزمل » .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) من الآية [٢٦] من سورة « النازعات » .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

و « عِبرةً » اسمُها مؤخرٌ .

وقد يجبُ التوسّطُ نحو : « إنَّ عِنْدَ هندٍ عَبْدَها »[١] و « إنَّ فى الدار مَالِكَها » .

واغتفرُوا التوسط بالظرف ، والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ؛ ولا يلزم من تجويزهم التوسطَ ، تجويزُهم التقدّم على هذه الأحرف ؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويزُ غيره ، بخلاف العكس .

وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله :

وَرَاعِ ذَا الترتيبَ ؛ إلَّا فى الَّذِى ... كَـ «ليتَ فيها ـ أو هُنَا ـ غيرَ الْبَذِى»[٢]

ولا يلى هذه الأحرف معمولُ خبرها إلا إنْ كان ظرفًا ، أو مجرورًا[٣] .

---

(١) لأن فى الاسم ضميرًا يعود إلى بعض متعلق الخبر . بقى أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا أو مجرورًا نحو : « إن زيدًا لفى الدار » لقيد كون اللام داخلة على الخبر [ذكره الزرقانى فى حاشية يس ١ / ٢١٤] .

(٢) أى : راع الترتيب الوارد فى الأمثلة من تقديم الاسم ، وتأخير الخبر وجوبا إلا فى مثل : لَيْتَ فيها ، أو ليت هنا غير البذى ـ أى : الفاحش القول ، وقوله « كليتَ » الكاف جارة لقول محذوف ، وهما متعلقان بمحذوف صلة « الذى » وقوله : « البذى » قد يكون من المعتل اللام بالواو ، يقال : بَذَوْتُ على القوم وأبذيتُ عليهم ، وفلان بذىّ اللسان ، وهذه اللغة الشهيرة ، وقد يكون من المهموز وأصله : البذىء ، وحذفَ الهمزَ على غير قياس ، أو سهَّلها بإبدالها ياء ثم حذفها للساكنين . [ينظر المصباح المنير مادة (ب ذ و)] .

(٣) لم يذكر ابن هشام ولا ابن مالك ـ هنا ـ حكمَ تقديم معمولِ الخبر ، ولعل ذلك اكتفاء بما ذُكر فى باب « كان » عند قول ابن مالك :

ولا يَلِى العاملَ معمولُ الخبرْ ... إلَّا إذَا ظَرفًا أَتَى أو حرفَ جَرّ

فهذه قاعدة عامة تشمل هذا الباب وغيرَه ، فاستغنى بذلك عن الإعادة هنا ؛ لأن العلة واحدة فى الجميع وعلى ذلك يقال : « إنَّ فى الدار زيدًا قاعدٌ » و « إنَّ عندك زيدًا مقيمٌ » ولا يقال : « إنَّ طعامَك زيدًا آكلٌ » .

ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقًا[١] .

* * *

(**فَصْلٌ :**

تَتَعَيَّنُ « **إنَّ** » **الْمَكْسُورَةُ**) ــ وهى الأصل عند الجمهور[٢] ــ (**حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهَا ، وَمَسَدَّ مَعْمُولَيْهَا ، وَ**) تَتَعَيَّنُ (« **أَنَّ** » **الْمَفْتُوحَةُ**) ــ وهى الفرع ــ (**حَيْثُ يَجِبُ ذَٰلِكَ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَهَمْزَ « إنَّ » افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ ... مَسَدَّها ، وفى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[٣]

(**وَيَجُوزَانِ**) ــ بألف التثنية ــ / أى : ويجوز « إنَّ » المكسورة والمفتوحة [٩٨/ ب] (**إنْ صَحَّ الاعْتِبَارَانِ**) وهما : سدّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها ، وعدمه .

(**فَالأَوَّلُ**) وهو تَعَيُّن « إنَّ » المكسورة : (**فى**) مواضعَ (**عَشرَةٍ**) لا يجوز فيها أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها .

(**وَهِىَ : أَنْ تَقَعَ فِى الابْتِدَاء**) حقيقة[٤] (**نَحْو : ﴿ إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ ﴾**)[٥] إذْ لَوْ فتحتَ لصارت مبتدأ بلا خبر ؛ لأنَّ المفتوحة فى تأويل مفردٍ ، والمفردُ لا يستقلّ

---

(١) فيقال : « إن زيدًا فى الدار قاعدٌ » و « إن زيدًا طعَامَكَ آكِلٌ » ــ مطلقا : أى : سواء أكان المعمول ظرفا أو غير ظرف .

(٢) ينظر وجه أصالة « إنَّ » المكسورة ، وفرعية « أنَّ » المفتوحة ، فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩ .

(٣) أى افتح همزة « إنَّ » لسدّ المصدر مسدَّها مع معموليها ، واكسرها فيما عدا ذلك .

(٤) بأن لم يسبقها شىء له تعلق بتلك الجملة .

(٥) من الآية [١] من سورة « القدر » والآية الثالثة من سورة « الدُّخان » .

به الكلام ، و ﴿ **فِى لَيْلَةٍ** ﴾[١] متعلق بـ « أَنْزَلْنَا » لا بالاستقرار .

أو حكمًا ، (**وَمِنْهُ**) أى من الابتداء الحكمى (﴿ **أَلَا إِنَّ أَوْلِيَآءَ اللهِ** ﴾)[٢] ؛ لأنَّ « إنَّ » الواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، واقعةٌ فى الابتداء حكمًا .

* (**أَوْ**) تقع (**تَالِيَةً لِـ** « **حَيْثُ** » **نَحْو** : « **جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ**) .

* أو لِـ « إِذْ » (**كَـ** « **جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ**) ؛ لأن « حيثُ » و « إِذْ » لا يضافان إلا إلى الجمل ، وفتح « أَنَّ » يُؤدى إلى إضافتها إلى المفرد .

* أو تالية (**لِمَوْصُولٍ**)[٣] اسمىٍّ ، أو حرفىٍّ (**نَحْو**) ﴿ **وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوٓءُ** ﴾)[٤] فَـ « مَا » موصول اسمىٌّ ، وجب كسرُ « إِنَّ » بعدها ؛ لوقوعها فى صدر الصلة ، وصلةُ الموصول ــ غير « أَلْ » ــ يجب أن تكون جملة .

(**بِخَلَافِ الْوَاقِعَةِ فِى حَشْوِ الصِّلَةِ ، نَحْو** : « **جَاءَ الَّذِى عِنْدِى أَنَّهُ فَاضِلٌ** » فإنّه يجبُ فتحُها ؛ فإنها مع معموليها مبتدأ تقدَّم خبره فى الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة « الذى » .

وإنما وجب كسرُها فى نحو : « أعجبنى الذى أبوه إِنَّهُ منطلقٌ » مع أنها واقعةٌ فى حشو الصلة ؛ لأنها خبر اسم عين[٥] ، فإطلاقه ــ هنا ــ محمول على تقييده بعدُ[٦]

---

(١) من الآية [١] من سورة « القدر » ومن الآية [٣] من سورة « الدُّخَان » .
(٢) الآية [٦٢] من سورة « يونس » .
(٣) بأن تكون فى بدء جملة الصلة .
(٤) من الآية [٧٦] من سورة « القصص » .
(٥) أى : فلو فتحت « أنّ » لكان المصدر المؤول خبرًا عن اسم عين أى عن « جُثَّة » فيحتاج إلى تأويل لا داعى له .
(٦) عندما يقول ابن هشام : « أو خبرًا عن اسم ذات نحو : « زيدٌ إنَّه فاضلٌ » ص ٢٨ .

(وَ) بخلاف (**قَوْلِهِم** : « **لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ**)[١] بفتح « أَنَّ » لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا (**إِذِ التَّقْدِيرُ** : **مَا ثَبَتَ ذَلِكَ**) أي : ما ثبت أَنَّ حراء مكانه (**فَلَيْسَتْ فِي التَّقْدِيرِ تَالِيَةً لِلْمَوْصُولِ**) ؛ لأنها فاعل بفعل محذوف ، والجملة الفعلة صلة « ما » الموصول الحرفي الظرفي .

والمعنى : لا أفعله مدّةَ ثُبوت حِرَاء مكانه .

و « حِرَاء » ـــ بكسر الحاء المهملة ، وبالراء ـــ جبلٌ على ثلاثة أميال من مكة ، على يسار الذاهب إلى « مِنَى » قال القاضي عياض[٢] : يُمَدّ ، ويُقصَر ، ويُؤنث ، ويُذَكر .

فعلى التذكير يُصرف ، وعلى التأنيث يُمنع ، والتذكير بإرادة الموضع ، والتأنيث بإرادة البقعة .

* (**أَوْ**) تقع (**جَوَابًا لِقَسَمٍ**) لم يُذكر فِعْلُه ، أو ذُكِر وجاءتِ اللام .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢ : « ولِلُزوم تأويل المصدر ، لزم الفتح بعد « ما » التوقيتية في قول العرب : لا أكلمه ما أنّ في السماء نجما ، ولا أفعل ما أن حراءً مكانه ، الأول عن يعقوب ، والثاني عن اللحياني ، والتقدير : ما ثبت أنّ في السماء نجما ، وما ثبت أن حراء مكانه » اهـ .

[وقد جاء : « لا أكلمه ما أن في السماء نجما » في مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٨] ومن هنا يعلم أن « إنَّ » مع الموصول الحرفي لا تكون مفتوحة إلا لعدم تُلُوِّها للموصول تقديرًا . ولذا قال الشيخ خالد في أول الكلام : « أو تالية لموصول اسميّ ، أو حرفيّ » مثال التالية لموصول حرفيّ حقيقة : « سافرتُ كي إنَّ زيدًا مسافرٌ » .

(٢) وهو عياض بن موسى بن عياض اليَحصُبي المغربي ، يكنى أبا الفضل ، إمام عالم فاضل كامل مصنِّف ، أخذ عن مشايخ المغرب بالأندلس ، وجمع من الحديث كثيرًا ، وهو من أهل التَّفنن في العلم والذكاء والفطنة والفهم ، واستُقضِيَ ببلده مدّة طويلة ، حُمِدت سيرته فيها ، له مؤلفات كثيرة ، توفى سنة ٥٤٤ هـ [إنباه الرّواة ٢ / ٣٦٣] .

فالأول : (نحو : ﴿ حمٓ وَالْكِتَٰبِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾)[١] .

والثانى : نحو : « أقسمتُ إنَّ زيدًا لَقَائمٌ » ؛ لأنّ جواب القسم يجب أن يكون جملة .

* (أَوْ) تقع (مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ نحو ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ ﴾)[٢] ؛ لأنّ المحكىّ بالقول لا يكون إلّا جملة ، / أو ما يؤدى[٣] معناها . [٩٩/ أ]

فإن وقعت بعد القول غير محكيَّة ، فُتِحت ، نحو : « أَخُصُّك بالقول أنَّك فاضلٌ » ونحو : « أَتَقُولُ أَنَّ زيدًا عاقلٌ ؛ فإنها فى الأول للتعليل ، أى : لأنك فاضل ، وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظّنّ .

* (أَوْ) تقع (حَالًا)مقرونة بالواو ، أوْلا .

فالأول : (نحو : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾)[٤] فجملة « إنَّ » ومعموليها فى موضع نصب على الحال .

والثاني : نحو : « جاء زيدٌ إنَّه فاضلٌ » .

ولم تُفْتح « إنَّ » فيهما ، وإن كان الأصل فى الحال الإفراد ؛ لأنَّ « أَنَّ » المفتوحة مؤولة بمصدر مَعْرِفة[٥] وشرط الحال التنكير[٦] .

وأمّا ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[٧] فإنما

---

(١) الآيات [١ ، ٢ ، ٣] من سورة « الدخان » .
(٢) من الآية [٣٠] من سورة « مريم » .
(٣) فى خ ٣ « وما يؤدى » .
(٤) الآية [٥] من سورة « الأنفال » .
(٥) وسبب تعريفه أنه مضاف إلى اسم « أنَّ » فهو معرفة بالإضافة إلى المعرفة .
(٦) فعدل إلى جعل الحال جملة هنا ، والحال كما يكون مفردًا يكون جملة .
(٧) من الآية [٢٠] من سورة « الفرقان » .

كُسِرَت « إنَّ » لأجل اللَّام ، لا لوقوعها حالا[١] ، على أنّ ابنَ الخباز[٢] قال فى « الكفاية »[٣] يجب كسر « إنَّ » بعد « إلّا »[٤] نحو « ما يعجبنى فيه إلّا إنَّه يقرأ القرآن » ـــ انتهى ـــ

* (**أَوْ**) تقع (**صِفَةً**) لاسم عين (**نَحْو** « **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ** ») ؛ لأن الفتح يؤدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصدر ، وهى لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقودٌ مع « إنَّ » المسكورة .

بخلاف الواقعة فى حشو الصفة ، فإنها تُفْتح نحو « مررتُ برجل عندى أنَّهُ فاضلٌ » فإن الوصف بالجملة ، لا بالمصدر[٥] .

* (**أَوْ**) تقع (**بَعْدَ عَامِلٍ عُلِّقَ**) عن عمله فيها (**بِاللَّامِ**) الابتدائية (**نَحْو** : ﴿ **وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ, وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ** ﴾)[٦] ؛ لأنها لو فُتِحت لزم تسليط العامل عليها ، ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام ، وماله صدرُ الكلام يَمْنَع ما قبله أن يعمل فيما بعده ، وهذه اللَّام وإن كانت متأخرة فى اللفظ ، فرتبتها التقديمُ على « إنَّ » وإنما أُخِّرت ؛ لئلا يدخل حرفُ توكيد على مثله ، ولم تُؤَخَّر « إنَّ » لِقُوَّتها بالعمل .

---

(١) وقد يقال : ما المانع من كون الكسر لمجموع الأمرين الحالية واللام .

(٢) هو أحمد بن الحسين بن الخباز النحوى الضرير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٥٧] .

(٣) شرحه ابن الخباز تحت اسم « النهاية » .

(٤) لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد « إلَّا » [ينظر مواضع كسر « إنَّ » فى الارتشاف الجزء الثانى صفحات : ١٣٩ : ١٤٣] والمعنى فيه على الفتح مستقيم أى لا يعجبنى منه إلا قراءة القرآن .

(٥) أى : مررت برجل فضلُه ثابت عندى .

(٦) من الآية [١] من سورة « المنافقون » .

وإنما فُتِحت فى نحو « علمتُ أَنَّ زيدًا لَقَعَدَ » ؛ لأَنَّ اللام ليست للابتداء ؛ لدخولها على الفعل الماضى ، وسيأتى أنها لا تدخل عليه إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة .

* (**أَوْ**) تقع (**خَبَرًا عَنِ اسْمِ ذَاتٍ**) غير منسوخ (**نَحْو** : « **زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ** ») لأن المصدر لا يُخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويلٍ[(١)] ، وذلك ممتنع مع « إنَّ » أو منسوخٍ[(٢)] (**وَمِنْهُ**) ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّٰبِئِينَ وَالنَّصَٰرَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ** ﴾)[(٣)] فجملة « إنَّ » ومعموليها ، خبر ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾[(٣)] وما عطف عليه ، وهى أسماءُ ذواتٍ .

قيل : وبقى عليه :

* الواقعةُ بعد « كلَّا » ، نحو : ﴿ **كَلَّآ إِنَّ الْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ** ﴾[(٤)] .

[٩٩/ ب] * والمقرونُ خبرها باللام من غير تعليق / ، نحو : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ** ﴾[(٥)] .

* والواقعةُ بعد « حَتَّى » الابتدائية ، نحو : « مَرِض زيدٌ حتى إنَّهم لا يرجُونَه » .

= و « يشهدُ » فى الآية الكريمة بمعنى : يعلم ، فهى حينئذ من أفعال القلوب التى تُعلَّق .

(١) فى حاشية يس ١ / ٢١٦ « والأظهر أن وجوب الكسر فيما ذكر لأنه ابتُدِئ بها كلام مبنى على ما قبله ـــ كما أشار إليه ابن الناظم ـــ ووجهه أنه فى قوة : « إنَّ زيدًا منطلقٌ » اهـ .

(٢) بالعطف على قوله : « غير منسوخ » الممثل له بقوله : « زيدٌ إنَّه فاضلٌ » .

(٣) الآية [١٧] من سورة « الحجّ » .

(٤) من الآية [٦] من سورة « العلق » .

(٥) من الآية [١٦٧] من سورة « الأعراف » .

* والتابعة لشىء من ذلك ، نحو : « إنَّ زيدًا فاضلٌ وإنَّ عمرًا جاهلٌ » فـ « إنَّ » فى ذلك كلِّه واجبةُ الكسر .

والحقُّ أنّ « إنَّ » فى ذلك كله ابتدائية ، فهى داخلة فى قوله أوَّلًا : أنْ تقع فى الابتداء .

واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال :

فاكْسِرْ فى الابتداء وفى بَدْءِ صِلَهْ وحيثُ « إنَّ » ليميـنٍ مُكمِلَـهْ
أَوْ حُكِيَتْ بالقوْلِ ، أو حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ ....
وَكسرُوا مِن بَعْد فِعْلٍ عُلِّقَـا بـاللَّامِ[1] ....

* * *

(**وَالثَّانِى**) وهو تَعَيُّن[2] « أَنَّ » المفتوحةِ (**فِى**) مواضع (**ثَمَانِيَةٍ**) يجب فيها أن يسدّ المصدر مسدَّها ، ومسدَّ معموليها .

(**وَهِىَ** : * **أَنْ تَقَعَ فَاعِلَةً** ، **نَحْو** : ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾)[3] أى : إنزالُنا .

* (**أَوْ**) تقع (**مَفْعُولَةً** ، **غَيْرَ مَحْكِيَّةٍ**) بِالْقَوْلِ (**نَحْو** : ﴿ **وَلَا تَخَافُونَ أَنكُمْ أَشْرَكْتُمْ** ﴾)[4] أى : إشْرَاكَكُم ، بخلاف المحكية بالقول ، فإنها واجبة الكسر ، كما تقدَّم .

---

(١) قوله « عُلِّقَا » فعل ماض مبنى للمفعول ، ونائب الفاعل يعود إلى « فعل » والألف للإطلاق والمواضع الستة التى ذكرها الناظم هى : إذا وقعت فى ابتداء جملتها ــ أو فى صدر جملة الصلة ــ أو فى صدر جواب اليمين ــ أو فى جملة محكية بالقول ــ أو فى جملة هى فى موضع الحال ــ أو وقعت بعد فعل من أفعال القلوب علق عنها باللام .

(٢) فى خ ٣ « تعيين » .

(٣) من الآية [٥١] من سورة « العنكبوت » .

(٤) من الآية [٨١] من سورة « الأنعام » .

* (**أَوْ**) تقع (**نَائِبَةً عَنِ الْفَاعِلِ** ، **نَحْو** : ﴿ **قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ** ﴾)(١) أى : اسْتِمَاعُ نَفَرٍ .

* (**أَوْ**) تقع (**مُبْتَدَأً**) فى الحال ، أو فى الأصل .

فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **وَمِنْ ءَايَٰتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ** ﴾)(٢) أى : رُؤيَتُك الأرضَ من آياته ، هذا مذهب الخليل .

وقال « المطَرِّزى »(٣) : اسم الحَدَثِ المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وإن لم يعتمد الظرف على شيء(٤) ، ومنه ﴿ **وَمِنْ ءَايَٰتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْض** ﴾(٢) ــ انتهى ــ

والثانى : نحو : « كان عندى أنّك فاضل » .

والفرق بين قوله أوّلا : أن تقع فى الابتداء ، وقوله ــ هنا ــ : أن تقع مبتدأ : أنها إذا وقعت فى الابتداء ، تكون داخلةً فى أول جملة مستقلة ، وإذا وقعت مبتدأ ، تكون مع معموليها فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، محتاج إلى الخبر ومنه عند سيبويه (﴿ **فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ** ﴾)(٥) ثم قيل : لا يحتاج لخبرٍ ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : له خبر محذوف ، والتقدير : لولا كونهُ من المسبحينَ موجودٌ .

---

(١) من الآية [١] من سورة « الجنّ » .
(٢) من الآية [٣٩] من سورة « فصلت » .
(٣) هو ناصر بن عبد السَّيد بن علىّ أبو الفتح النحوى المشهور بالمطَرِّزىّ ، من أهل خُوارزم ، قرأ على الزمخشرى وبرع فى النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية ، صنف : شرح المقامات وغيرها ، توفى سنة ٦١٠ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣١١] .
(٤) علق الدنوشرى بقوله : كلام المطرزىّ أن ذلك مختص باسم الحدث ، بخلاف نحو : « فى الدار زيدٌ » فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ، ويحتاج إلى الفرق بينهما . اهـ [يس ١ ٢١٦ : ٢١٧] .
(٥) من الآية [١٤٣] من سورة « الصافات » .

وذهب المبرد ، والزجاج ، والكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : فلولا ثبت أنه كان من المسبِّحين ، على الخلاف فى ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ** ﴾[(١)] ــ قاله فى المغنى ــ[(٢)]

* (**أَوْ**) تقع (**خَبَرًا عَنِ اسْمِ مَعْنًى غَيْرِ قَوْلٍ ، وَلَا صَادِقٍ عَلَيْهِ**) أى : على اسم المعنى (**خَبَرُهَا**) أى : خبر « أَنَّ » (**نَحْوَ** : « **اعْتِقَادِى أَنَّكَ فَاضِلٌ** ») فيجبُ فتحُها ؛ لأنها خبر « اعتقادى » وهو اسم معنًى غيرُ قول ، ولا صادقٌ على « اعتقادى » خبرُها ؛ لأنّ « فاضل » لا يصدق على الاعتقاد[(٣)] ، وإنما فُتحت لسدّ المصدر مسدَّها ومسدّ معموليها ، والتقديرُ : اعتقادى فضلُه ، / أى مُعْتَقدِى ذلك . [١٠٠/ أ]

ولم يَجُز كسرها على أنِ تكون مع معموليها جملة مخبرًا بها عن اعتقادى ؛ لعدم الرابط ؛ لأنّ اسم « إنَّ »[(٤)] لا يعود على المبتدإ الذى هو « اعتقادِى » ؛ لأنّ خبرَها غيرُ صادق عليه ، فهو يعود على غيره ، فتبقى الجملة بلا رَابِط .

(**بِخِلَافِ** : **قَوْلِى إِنَّهُ فَاضِلٌ** ») فيجب كسرها ؛ لأنَّها وقعت خبرًا عن « قَوْلِى » ولا تحتاج إلى رَابِط ؛ لأن الجملة إذا قُصد حكاية لفظها ، كانت نفسَ المبتدإ فى المعنى ، والتقدير : قولى هذا اللفظ لا غيره .

أما إذا أريد أنّ جملة « إنَّ » منصوبةٌ بِـ « قَوْلِى » كانت من تتمَّةِ المبتدإ فتحتاج إلى خبر ، ولا يصح فتحُها لفسادِ المعنى ؛ لأنَّ القولَ لا يُخبَرَ عنه بالفضل[(٥)] .

(وَ) بخلاف (**اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ**) فيجبُ كسرُها أيضا ؛ لأنّ خبرَها وهو « حَقٌّ » صادقٌ على الاعتقاد ، ولا مانع من وقوع جملة « إنَّ » ومعموليها خبرًا عن

---

(١) من الآية [٥] من سورة « الحجرات » .
(٢) ص ٣٥٦ مبحث « لو » .
(٣) لأنه لا يقال : اعتقادى فاضلٌ .
(٤) وهو « الكاف » .
(٥) وإنما يخبر عنه بأنه « حق » أو نحو ذلك .

المبتدإ ؛ لأن اسم « إنَّ » رابط بينهما[١] .

ولا يصح فتحُها ؛ لأنه يصير : اعتقاد زيد كون اعتقاده حَقًّا ، وذلك لا يُفيد ؛ لأنّ الخبر لابدّ أن يستفادَ منه ما لا يستفادُ من المبتدإ .

وسكت عن القسم الرابع ، وهو أن تقع خبرًا عن « قول » وخبرها صادق عليه ، نحو : « قَوْلِى إِنَّه حَقٌّ » لظهور أنها إذا كانت تُكسر مع أحدهما[٢] ، فمعهما[٣] أَوْلى .

* (**أَوْ**) تقع (**مَجْرُورَةً بِالْحَرْفِ** ، **نَحْو** : ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ** ﴾)[٤] ؛ لأنّ المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًا .

* (**أَوْ**) تَقع (**مَجْرُورَةً بالْإِضَافَةِ**) إلى غير ظَرْفٍ (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾)[٥] فـ « مِثْلَ » مضاف إلى « أَنَّكُم تَنْطِقُونَ » و « مَا » صلة ، أى : مثلَ نُطْقِكم ؛ لأنَّ المجرورَ بالمضاف حقُّه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفا ، يقتضى الجملة ، فإن كان كذلك كُسِرت كما تقدم فى « حيثُ » و « إِذْ »[٦] .

* (**أَوْ**) تقع تابعة لشىء من ذلك ، وهى : إما أن تكون (**مَعْطُوفَةً عَلَى شَىْءٍ مِنْ ذَلِكَ** ، **نَحْو** : ﴿ **اذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ الَّتِى أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ** ﴾)[٧]

---

(١) لأن الضمير فى « إنه » يعود على « الاعتقاد » .

(٢) أى : مع كون « إنَّ » خبرًا عن اسم معنًى هو قول ، نحو « قولى إنه فاضلٌ » أو غير قول ولكن صادق عليه خبر « إنَّ » نحو « اعتقاد زيد إنه حق » .

(٣) قوله « فمعهما » أى : مع أن يكون المبتدأ قولًا ، وخبرُ « إنَّ » صادقًا عليه نحو : قولى إنَّه حَقٌّ .

(٤) من الآية [١٢] من سورة « الحج » .

(٥) من الآية [٢٣] من سورة « الذاريات » .

(٦) ينظر ص : ٢٤ .

(٧) من الآية [٤٧] من سورة « البقرة » .

فَـ « أنِّى فضَّلتكُم » معطوف على « نعمتى » وهو مفعول به .

والمعنى : اذكرُوا نعمتِىَ وتفضيلىَ .

(**أَوْ مُبْدَلَةً مِنْ شَىْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، نَحْو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾**)[1] فَـ « أنَّها لكم » بدل اشتمال من « إِحْدَى » ، والتقديرُ : إحدى الطائفتين كونَها لكم .

فهذه الأماكن الثمانية ، يجب فتح « أَنَّ » فيها[2] ؛ لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل .

(**وَالثَّالِثُ**) ما يجوز فيه الأمران ، كسر « إنَّ » وفتحها ، باعتبارين مختلفين وذلك (**فِى**) مواضعَ (**تِسْعٍ**) :

أَحَدُها : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاء ، نَحْو) / **﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾**[3] من قوله تعالى : (**﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوٓءًا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾**) قُرِىءَ بكسر « إنَّ » وفتحها[4] (**فَالْكَسْرُ**) : على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامَّة (**عَلَى مَعْنَى : فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ــ وَالْفَتْحُ**) على تقدير « أَنَّ » ومعموليها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدإ محذوف (**عَلَى مَعْنَى : فَالْغُفْرَانُ والرَّحْمَةُ ، أى : حَاصِلَان ، أَوْ : فَالْحَاصِلُ الغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ**) . [١٠٠/ب]

وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين ، فحذف المبتدإ أولى ؛ لأنه المعهود فى الجملة

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الأنفال » .

(٢) ينظر مواضع فتح همزة « أَنَّ » فى شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١ : ٢٢ .

(٣) من الآية [٥٤] من سورة « الأنعام » .

(٤) فى « التذكرة فى القراءات » لابن غلبون ص : ٣٩٨ : ٣٩٩ « وقرأ « نافع » ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ ﴾ بفتح الهمزة ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ بكسر الهمزة ، وفتحهما جميعا ابنُ عامر ، وعاصم ويعقوب ، وكسرهما الباقون » .

الجزائية (**كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ ﴾**[(١)] **أَىْ : فَهُوَ يَئُوسٌ**) .

* الموضع (**الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بعد « إِذَا » الْفُجَائِيَّةِ**) نسبةً إلى الفُجاءة ــ بضم الفاء ، والمدّ ــ والمرادُ بها الهجوم ، والبغتة ، تقول : فاجأنى ذلك إذا هجم عليك بغتة ، والغرض من الإتيان بها ، الدلالة على أنَّ ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (**كَقَوْلِهِ**)[(٢)] :

١٣٤- وكنتُ أُرَى زَيْدًا- كَمَا قِيلَ- سَيِّدًا (**إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ**)[(٣)]

أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد .

و « أُرَى » ــ بضم الهمزة ــ بمعنى أظن ، يتعدى إلى اثنين ، وهما : « زيدًا » و « سيِّدًا »[(٤)] وما بينهما اعتراضٌ ــ « إِذَا أَنَّه » يُروى بكسر « إنَّ » وفتحها (**فَالْكَسْرُ : عَلَى مَعْنَى**) الجملة ، أى : (**فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا**) فالجملة مذكورة بتمامها (**وَالْفَتْحُ : عَلَى مَعْنَى**) الإفراد ، أى : (**فَإِذَا الْعُبُودِيَّةُ ، أَىْ : حَاصِلَةٌ**) على جعلها مبتدأ حذف خبره ﴿ **كَمَا تَقُول : « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ »**) أى : حاضرٌ .

---

(١) من الآية [٤٩] من سورة « فُصّلت » .

(٢) القائل غير معلوم .

(٣) هذا البيت من الطويل بلا نسبة فى سيبويه ١ / ٤٧٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٠٣ ، والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ١٧٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢ ، وابن يعيش ٨ / ٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٦١ ، وابن عقيل ١ / ٣٢٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٣٩ ، والعينى ٢ / ٢٢٤ ، وشذور الذهب ٢٠٧ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ ، والهمع ١ / ١٣٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٥ ، والأشمونى ١ / ٢٧٦ .

(٤) وفاعل « أُرَى » ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » والجملة من « أُرَى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر « كان » من : كنت ــ وقيل « أُرَى » متعد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل المستتر فيه وثانيها « زيدًا » وثالثها « سيدًا » .

وذهب قومٌ إلى أنَّ « إذَا » هى الخبر[1] ، فعلى هذا لا حذف .

و « اللهازم » جمع « لِهْزِمَة » ــ بكسر اللام والزاى ــ وهو طرف الحلقوم ، وقيل مُضْغة تحت الأُذُن .

والمعنى : كنتُ أظنّ سيادته ، فلما نظرتُ إلى قفاه ولهازمِه ، تبيَّن لى عبوديته ، وقيل : المعنى : كنتُ أَظنُّه سيِّدًا ــ كما قيل ــ فإذا هو ذليلٌ ، خسيسٌ ، عبدُ البطن ، وخُصَّ هذين بالذكر ؛ لأن « القفا » موضع الصَّفْع ، و « اللهَازِم » موضع اللكز .

* الموضع (**الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ فِى مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ ، نَحْو :**) ﴿ **إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾[2] من قوله تعالى : (﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾[2] **قرأ** « **نافعٌ** » و « **الكسائى** » **بالفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ**) أى : لأنه ، وحرف الجرِّ إذا دخل على « إنّ » لفظا ، أو تقديرًا ، فتح همزتها ، فهو تعليل إفرادىّ .

(**وَ**) قرأ (**الْباقون**) من السبعة (**بِالْكَسْرِ**[3] **عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ مُسْتَأْنَفٌ**) بيانىّ ، فهو فى المعنى جواب سؤال مقدَّر تضمنه ما قبله ، فكأنهم لمّا قالوا / ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ** ﴾[2] قيل لهم : لِمَ فعلتم ذلك ؟ فقالوا : ﴿ **إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾[2] فهو تعليل جملىّ (**مِثْل :** ﴿ **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ** ﴾)[4] بكسر « إنَّ » على أنه تعليل مستأنف[5] . [١٠١/ أ]

---

(١) عند من جعل « إذا » الفجائية ظرفا ، أما على تقدير حذف المبتدإ ، أو الخبر ، فعند من جعلها حرفًا .

(٢) الآية [٢٨] من سورة « الطور » .

(٣) ينظر « التذكرة فى القراءات » لابن غلبون ص : ٦٩٦ .

(٤) من الآية [١٠٣] من سورة « التوبة » .

(٥) فالمثلية فى هذه الآية الكريمة فى أن كسر « إنَّ » على أنه تعليل مستأنف ، لا أنه يجوز فى « إنَّ » الكسر والفتح .

(**وَمِثْلُهُ**) فى جواز الوجهَيْنِ (« **لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ** »)[١] يُروى بكسر « إنَّ » وفتحها ، فالفتح : على تقدير لامِ العِلَّة ، والكسر : على أنه تعليل مستأنف ، وهو أرجح ؛ لأنَّ الكلامَ حينئذ جملتان ، لا جملةٌ واحدةٌ ، وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب ، قاله الموضح فى شرح بانت سعاد[٢] .

والكسر اختيار أبى حنيفة ، والفتح اختيار الشافعىّ ــ قاله فى الكشاف ــ[٣]

* الموضع (**الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فِعْلِ قَسَمٍ ، وَلَا لَامَ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ**) وهو رؤبة :

١٣٥- (أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِّـى
أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِـىِّ)[٤]

---

(١) جزء من حديث شريف أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى (كتاب الحج ــ باب التلبية) ٢ / ١٤٧ و « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب الحج ــ باب التلبية وصفتها ووقتها ٢ / ٨٤١ رقم ١١٨٤ [تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى] وفى شرح « مسلم » للنووى : « ... يُروى بكسر الهمزة من « إنَّ » وفتحها ، وجهان مشهوران لأهل الحديث ، وأهل اللغة » ٨ / ٨٨ [وانظر كتاب سيبويه ١ / ٤٦٥ ، وإعراب الحديث الشريف للعكبرى ٢٨٥] .

(٢) شرح قصيدة كعب بن زُهير لابن هشام ص : ١٤٥ : ١٤٦ تحقيق د / محمود أبو ناجى .

(٣) تفسير الكشاف للزمخشرى ، ولم أجده [وينظر إعراب الحديث للعكبري ٢٨٥] .

(٤) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ص ١٨٨ ، والعينى ٢ / ٢٣٢ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥ ، وشرح العمدة ١ / ١٣٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٢٩ ، ٣٤٠ ، والأشمونى ١ / ٢٧٦ وقبلهما :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْـقَصِىِّ
مِنِّى ذِى الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِىِّ

قال ذلك لزوجته وقد جاءت بولد أبيض ، وكان هو شديد السمرة ، وكأنه ينكره .
و « القصىّ » البعيد ، و « ذِى القاذورة » الذى لا يُصَاحَبُ لسوء خلقه ، =

يُروى بكسر « إنَّ » وفتحها (**فَالْكَسْرُ عَلَى الْجَوَابِ**) لِلْقسم (**وَالْبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَهُ**) واختاره الزجاجي[١] (**وَالْفَتْحُ**) عند الكسائى والبغداديين ، وأوجبه أبو عبد الله الطّوال[٢] (**بِتَقْدِيرِ « عَلَى »**) و « أَنَّ » مؤولة بمصدر معمول لفعلِ القسم وهو « تحلفى » بإسقاط الخافض[٣] ، وعلى هذا ليست جوابا للقسم ؛ لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة ، وإذا امتع أن يكون جوابا للقسم ، كان الفعل إخبارًا بمعنى الطلب للقسم ، لا قَسَمًا ، إِذِ الأصل فى الجواب أن يكون مذكورًا لا محذوفا (**وَلَوْ أُضْمِرَ الْفِعْلُ**) أى : فعل القسم ، وذُكِرَت اللام ، أو لم تذكر .

(**أَوْ ذُكِرَتِ اللَّامُ**) وذُكِر فعلُ القسم (**تَعَيَّنَ الْكَسْرُ إِجْمَاعًا**) من العرب (**نَحْو : « وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »**) أو : قائمٌ » (**وَ « حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »**)[٤] .

= « المقلّى » المبغض المكروه من قلاه يقليه ، أبغضه « ذيالك » ذَيَّا ، تصغير اسم الإشارة « ذا » واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، « الصبىّ » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعتٌ له .

(١) قال الزجاجى فى الجمل ص ٧٠ « والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب » [وينظر البسيط فى شرح الجمل ٢ / ٨١٧] .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى ، من أهل الكوفة ، وأحد أصحاب الكسائى ، حدَّث عن الأصمعى ، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو والدورى المقرىء ـــ توفى سنة ٢٤٣ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٠] .

(٣) والتقدير : أو تحلفى على كونى أبًا لهذا الصبىّ .

(٤) فهذه ثلاث صور ذكر ابن هشام أن الكسر يتعين فيها بإجماع من العرب وهى : أن يُضمر فعل القسم ، وتذكر اللام نحو : « والله إن زيدًا لقائم » ـــ أن يُضمر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر « إنّ » نحو « والله إن زيدًا قائم » ـــ أن يُذكر فعل القسم ؛ وتذكر اللام نحو « حلفتُ إنَّ زيدًا لقائم » وقد سبقت الصورة الرابعة التي تقتضيها القسمة العقلية وهى أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر « إنَّ » وهى ما استشهد لها ببيت رؤبة رقم ١٣٥ وهذه يجوز فى « إنَّ » فيها الفتح والكسر ، والبصريون يوجبون الكسر ، والطوال من الكوفيون يوجبُ الفتح .

وحكى ابن كيسان[١] عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أُضمر الفعل ، ولم تذكر اللام ، نحو : « واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ » وأنهم يُفَضِّلون « الفتحَ » فى هذا المثال على « الكسر » وأن أبا عبد الله الطّوال منهم يوجبه[٢] .

وهذا لا يقدح فى دعوى الإجماع السابقة عن العرب ؛ فإن الكوفيين ومنهم « الطّوال » لم يثبت لهم سماع بذلك .

* الموضعُ (**الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا عَنْ قَوْلٍ ، وَمُخْبَرًا عَنْهَا بِقَوْلٍ ، وَالْقَائِلُ**) لِلْقَوْلَيْنِ شَخْصٌ (**وَاحِدٌ ، نَحو : « قَوْلِى إِنِّى أَحْمَدُ اللهَ »**) بفتح « إنَّ » وكسرها .

فإذا فتحتَ : فالقول على حقيقته من المصدرية ، أى : قَوْلِى حمدُ اللهِ .

وإذا كسرتَ : فهو بمعنى المقول ، أى : مَقُولِى إِنِّى أحمدُ اللهَ ، قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل[٣] ، ومن خطه نقلتُ .

= وحُكِىَ عن الكوفيين أنهم يجوزون الفتح والكسر فى الصورة الثانية من الصور التى جاء فيها الإجماع على الكسر وهى ما إذا أضمر فعل القسم و لم تذكر اللام نحو « والله إن زيدًا قَائِمٌ » .

(١) وهو أبو الحسن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٢٩٩ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص : ٢١٥] .

وعن حكايته عن الكوفيين ، قال ابن مالك فى شرح العمدة : ١ / ١٣٢ « وقال ابن كيسان فى نحو : « والله إنَّ زيدًا كريمٌ » ــ بلا لام ــ : إنَّ الكوفيين يفتحون ، ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » [وينظر منهج السالك لأبى حيان ص : ٧٥] .

(٢) وسبق أن « الطّوال » أيضا يوجب الفتح فى نحو : « حلفتُ إنَّ زيدًا قائمٌ » ــ وفى منهج السالك لأبى حيان ص ٧٥ ، وكذلك فى همع الهوامع ١ / ١٣٧ نسبة وجوب الفتح للفرّاء .

(٣) لم أعثر على هذا المخطوط .

فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثانى جملة ، وهى مستغنيةٌ عن العائد ؛ لأنها نفس المبتدإ / فى المعنى ، على حدِّ قوله تعالى : ﴿ **دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ اللَّهُمَّ** ﴾[١] ــ [١٠١/ب] قاله الموضح فى شرح الشذور[٢] .

(**وَلَوِ انْتَفَى الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فُتِحَتْ**) وجوبًا (**نَحْو** : « **عَمَلِى أَنِّى أَحْمَدُ اللهَ** ») ؛ لأنها خبر عن اسم معنًى غير قول ، والتقدير : عَمَلِى حمدُ اللهِ ، وهذا مبنىٌّ على انحصار العمل فى الحمد ، إذْ لا يُخبر بالخاص عن العامّ إلّا إذَا ادُّعِىَ انحصاره فيه ، نحو : « صَدِيقِى زيدٌ » ؛ لأنّ المحمول لا يكون أخصّ من الموضوع ، لا يقال : الحيوان إنسان ، وإنما يكون أعمّ منه كـ « الإنسانُ حيوانٌ » أو مساويا ، كـ « الإنسانُ ناطقٌ »[٣] .

ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدإ .

وبذلك فارقت : « اعتقادُ زيدٍ إنَّه حَقٌّ »[٤] والجامع بينهما ، أنّ خبر « إنَّ » فيهما يصدق على المبتدإ ، إلا أن يقال باستغنائها عن العائد ؛ لكونها نفس المبتدإ فى المعنى فيشكل الفرق .

(**وَلَوِ انْتَفَى الْقَوْلُ الثَّانِى ، أَوْ**) وُجِدَ الْقَوْلَان ، ولكن (**اخْتَلَفَ الْقَائِلُ**) لهما (**كُسِرَتْ**) وجوبا فيهما .

فالأول : (**نَحْو** : « **قَوْلِى إِنِّى مُؤْمِنٌ**) فالقول بمعنى المقول ، مبتدأ ، وجملة « إنِّى مؤمنٌ » خبره ، وهى نفسه فى المعنى ، فلا تحتاج لرابط ، ولا يصحّ الفتح ؛ لأنّ الإيمان لا يُخبرَ به عن القول ؛ لاختلاف مورديهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان .

---

(١) من الآية [١٠] من « يونس » .
(٢) ص : ٢٠٨ وقال فيه : « فكأنه قيل : أوّل قولى هذا الكلام المفتتحُ بإنّى » .
(٣) قد يقال : « الناطق » أعم من الإنسان لصدقه على الملك والجنّ .
(٤) لأن هذه الجملة فيها عائد على المبتدإ وهو الضمير فى « إنَّه » .

(وَ) الثانى نحو : (« **قَوْلِى إنَّ زيدًا يَحْمَدُ اللهَ** ») فالكسر على ما مرّ قبله(١) ، ولا يصحّ الفتحُ لفساد المعنى ؛ إذْ لا يصحّ أن يقال : قَوْلِى حَمْدُ زيدٍ اللهَ ؛ لأنّ حمدَ زيدٍ غيرُ قائم بالمتكلم ، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه .

* الموضع (**السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ مَسْبُوقَةٍ بِمُفْرَدٍ صَالِحٍ لِلْعَطْفِ عَلَيْهِ** نحو : ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ** ﴾(٢) **قَرَأَ** « **نَافِعٌ** » وَ « **أَبُو بَكْرٍ**(٣) **بِالْكَسْرِ**) فى ﴿ **وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ** ﴾ (**إِمَّا عَلَى الاسْتِئْنَافِ**) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (**أَوْ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةِ** « **إِنَّ** » **الْأُولَى**) وهى : ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ** ﴾ وعليهما فلا محل لها من الإعراب(٤) .

(وَ) قرأ (**الْبَاقُونَ**) من السبعة (**بِالْفَتْحِ**(٥) ، **بِالْعَطْفِ** على ﴿ **أَلَّا تَجُوعَ** ﴾) من عطف المفرد على مثله ، والتقدير : إنَّ لك عدمَ الجوع ، وعدمَ الظَّماِ .

واحترز بقوله : صالح للعطف عليه ، من نحو قولك : « إنَّ لى مالًا ، وَإِنَّ عمرًا فاضلٌ » فإنَّ « مَالًا » مفردٌ غيرُ صالح للعطف عليه ، إذْ لا يصحّ أن يُقال : إنَّ لى مالا وفَضْلَ عمرٍو ، فيجبُ كسرُ « إنَّ »(٦) .

* الموضع (**السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ** « **حَتَّى** ») من حيث هى ، ثم تارةً يجب

---

(١) أى : فَـ « قَوْلِى » بمعنى : مَقُولى مبتدأ ، وجملة : إنّ زيدًا يحمدُ اللهَ ، خبره ، وهى نفسه فى المعنى ، فلا تحتاج لرابط .

(٢) الآيتان [١١٨ ، ١١٩] من سورة « طه » .

(٣) هو أبو بكر بن عَيَّاش عن عاصم .

(٤) لأنها مستأنفة ، أو معطوفة على المستأنفة .

(٥) ينظر « السبعة » لابن مجاهد ص ٤٢٤ ، و « التذكرة فى القراءات » لابن غلبون ص : ٥٣٩ .

(٦) يعنى فى : وإنَّ عمرًا فاضل .

كسرُها ، وتارة يجب فتحُها ، (وَ) ليس المرادُ جوازُ الفتح والكسر فى محلّ واحد ــ كما مرّ قبله ــ بل (**يَخْتَصُّ الْكَسْرُ بِالابْتِدَائِيَّةِ** ، / **نَحْو** : « **مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ** ») ؛ لأنّ « حتّى » الابتدائية ، منزلة منزلة « أَلَا » الاستفتاحية ، فتكسر « إنَّ » بعدها . [١٠٢/ أ]

(وَ) يختصّ (**الْفَتْحُ بِالْجَارَّةِ** ، **وَالْعَاطِفَةِ**[١] ، **نَحْو** : « **عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ**) فـ « حَتَّى » فى هذا المثال ، تصلح لأَنْ تكون جارَّة ، ولأنْ تكونَ عاطفة ، و « أَنَّ » فيهما مفتوحةٌ فإن قدَّرتَ « حتى » جارّةً فـ « أَنَّ » فى موضع جرٍّ بها ــ وإن قدَّرتَها عاطفةً فـ « أَنَّ » فى موضع نصب ، والتقدير على الجرّ : عرفتُ أمورَك إلى فَضْلِك ، وعلى النصب : عرفتُ أمورَك وفَضْلَكَ .

أما فتحها فى الجرِّ ؛ فلدخول الجارّ عليها ، وأما فتحها فى النصب ؛ فلعطفها على المفعولِ .

* الموضع (**الثَّامِنُ** : **أَنْ تَقَعَ بَعْدَ** « **أَمَا** ») ــ بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ــ (**نَحْو** : « **أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ** » **فَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهَا**) أى : أَمَا (**حَرْفُ اسْتِفْتَاحٍ**) فَتكون حرفا واحدًا (**بِمَنْزِلَةِ** « **أَلَا** ») الاستفتاحيةِ ، وتلك تُكْسَر ، « إنَّ » بعدها .

(**وَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّهَا**) مركبةٌ من همزة الاستفهام ، و « مَا » العامة ، بمعنى : شىء وصارا بعد التركيب (**بِمَعْنَى** : **أَحَقًّا**)[٢] بتقديم الهمزة على « حقًّا » على الصواب ، لا بإسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى (**وَهُوَ قَلِيلٌ**) فالهمزة للاستفهام

---

(١) وعلى ذلك يمكن عدّ « إنَّ » بعد « حتى » الابتدائية من مواضع وجوب الكسر ، وعدّ « إنّ » بعد « حتى » الجارّة أو العاطفة من مواضع وجوب الفتح . أو جواز الفتح والكسر على اختلاف التقديرين . [ينظر منهج السالك ص ٧٥] .

(٢) فى سيبويه ١ / ٤٦٢ « وتقول : أَمَا إنه ذاهبٌ ، وأَمَا أنه منطلقٌ ، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما أنه منطلق ، فإنه يجعله كقولك : حقا أنه منطلق ، وإذا قال : أَمَا إنه ذاهِبٌ ، فإنه بمنزلة قوله « ألا » كأنك قلتَ : ألا إنه ذاهب » .

و « ما » فى محل نصب على الظرفية ، كما انتصب عليها « حقًّا » فى قوله :

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ[1] ــ٨٦

تقديره : أفى الحق ، وقد جاء مصرَّحًا بـ « فى » كقوله :

أَفِى حَقٍّ مُوَاسَاتِى أَخَاكُمْ[2] ــ٨٧

و « أَنَّ » وصلتها فى موضع رفع على الابتداء عند سيبويه[3] والجمهور ، فهى بمنزلتها فى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾[4] ــ وعلى الفاعلية عند المبرد[5]

---

(١) هذا البيت من الوافر نسب للعبدى فى كتاب سيبويه ١ / ٤٦٨ (واسمه عامر بن معشر بن أسحم العبدى) وكذلك فى الخزانة ٤ / ٣٠٨ ، وهو للمفضل بن معشر بن أسحم بن عدى النّكْرِى فى الأصمعيّات ٢٠٠ ، وابن السيرافى ٢ / ٢٠٨ وقال الأعلم هو لرجل من عبد القيس ، حاشية كتاب سيبويه ١ / ٤٦٨ وقال فى « النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٧٨١ : ونظير « أحقا أنك ذاهب قول العبدىّ ، وذكر البيت ، ونسب إلى عامر بن أسحم بن عدىّ الكندى فى الحماسة البصرية ١ / ٥٣ ، وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد : ص : ٣٥١ وهذا البيت لرجل من عبد القيس ، وقيل : هو للمفضل بن معشر البكرى . ولعله : النكرىّ .

وورد هذا البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣ ، وابن الناظم ١٦٨ ، والمغنى ١ / ٥٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٤١ والأشمونى ١ / ٢٧٨ ، والهمع ٢ / ٧١ ــ وقوله « فريق » بمعنى متفرقة .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ١٠١ وعجزه :

* بِمَالِى ثُمَّ يَظْلِمُنِى السَّرِيسُ *

وهو لأبى زبيد أيضا فى الأغانى ١٢ / ٤٣٠٣ ، والخزانة ٤ / ٣٠٩ ، واللسان (س ر س) ٧ / ٤١٠ وبلا نسبة فى الأحاجى النحوية ص ٨٢ ــ وقوله « السريسُ » معناه العنِّين أو الذى لا يأتى النساء والضعيف .

(٣) ينظر كتاب سيبوية ١ / ٢٦٨ .

(٤) من الآية [٣٩] من سورة « فُصِّلت » وقد تقدمت .

(٥) ينظر المقتضب ٣ / ٢٦٨ .

وابن مالك(١) ، فهى بمنزلتها فى ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنْزَلْنَآ ﴾(٢) .

وأصل ذلك أنّ « حقًّا » عند سيبويه ظرف مجازىّ ، بمنزلة « كيف » ، ومصدَرٌ بَدَلٌ من اللفظ بفعله عند المبرِّد ، وابن مالك ، وردَّه(٣) أبو حيّان(٤) .

* الموضع (**التَّاسِعُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ « لَا جَرَمَ » وَالْغَالِبُ الْفَتْحُ ، نَحْو : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ﴾(٥) فَالْفَتْحُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّ « جَرَمَ » فِعْلٌ مَاضٍ**) معناه : وجب (**وَ « أَنَّ » وَصِلَتَهَا فَاعِلٌ ، أَىْ : وَجَبَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ(٦) ، وَ « لَا » صِلَةٌ**)

---

(١) ينظر شرحه على التسهيل ٢ / ٢٣ : ٢٤ .

(٢) من الآية [٥] من سورة « العنكبوت » وقد تقدمت .

(٣) فى خ ٢ كتبت « وردّه » بالمداد الأحمر على أنها من كلام ابن هشام ، وليس كذلك .

(٤) قوله « وردّه أبو حيان » لا يظهر على من ردّ ؟ أعلى سيبويه الذى يرى أن « حقا » ظرف أم على المبرد وابن مالك اللذين يريان أن « حقا » مصدر ؟ وبالرجوع إلى الارتشاف ، وإلى شرح التسهيل لابن مالك . وجدت أن أبا حيان يردّ على وجه آخر ذكره ابن مالك بعد أن ذكر أن « حقا » مصدر ، يقول ابن مالك فى التسهيل ٢ / ٢٣ ، ٢٤ : « ويحتمل عندى أن يكونوا نصبوا « حقًّا » نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، و « أَنَّ » فى موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أَحُقُّ حقًّا أنّ جيرتنا استقلوا ، ثم قال ابن مالك : وتكون « أَمَا » مع الفتح للاستفتاح أيضا و « أَنَّ » تكون هى وما بعدها مبتدأ ، وخبره محذوف ، كأنه قال : أَمَا معلومٌ أنك ذاهبٌ » اهـ .

هذا التوجيه الأخير هو الذى ردّ عليه أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٤٢ بقوله : وأجاز ابن مالك الفتح فى « أَنَّ » على أن تكون « أما » للاستفتاح و « أنك ذاهب » فى موضع مبتدإ خبره محذوف تقديره : أما معلوم ذهابُك ، وهذا شىء خالف فيه النحاة » اهـ .

ومن هنا يظهر عدم الدقة فى وضع عبارة « وردّه أبو حيان » فى موضعها هكذا ، وكان إصلاح العبارة أن يقال : ولابن مالك رأى آخر ذكره فى التسهيل وهو كذا وكذا ... وردّه أبو حيان .

(٥) من الآية [٢٣] من سورة « النحل » .

(٦) فى سيبويه ١ / ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ [الآية ٦٢=

زائدة للتوكيد .

وردَّه الفراء بأنَّ « لا » لا تُزاد فى أول الكلام ، وعلَّله فى « المغنى » بأنّ زيادة الشىء تفيد اطراحه ، وكونه أوَّلَ الكلام يُفيد الاعتناء به ، وجوابه ما أجاب به الفارسى عن القول بزيادة « لا » فى ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾[1] من أنَّ القرآن كالسورة الواحدة[2] .

[١٠٢/ب] وقال « المرادى » فى شرح التسهيل : و « جَرَمَ » عند سيبويه بمعنى : / حَقَّ ، و « لَا » ردٌّ لما قبلها ، والوقف على « لا » و « أَنَّ » وما بعدها فى موضع الفاعل[3] ــ انتهى ــ

وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن « قُطْرُب »[4] .

(وَ) الفتح (**عِنْدَ الْفَرَّاءِ عَلَى أَنَّ** « **لَا جَرَمَ** ») مركبة من حرف واسم (**بِمَنْزِلَةِ : لَا رَجُلَ**) فى التركيب (**وَمَعْنَاهُمَا**) بعد التركيب (« **لَابُدَّ** ») أو : « لا محالةَ » (**وَ** « **مِنْ** ») أو « فى » (**بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَةٌ**) أى : لابُدَّ مِنْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ، أو لا مَحَالَةَ فى أنّ الله يعلم .

ونقل ابن مالك عن الفراء أنّ « لا جَرَم » بمنزلة « حقًّا » وأصل « جَرَم » من

= من النحل] فـ « أَنَّ » جَرَمَ عَمِلَتْ فيها ؛ لأنها فعلٌ ، ومعناها : لقد حَقَّ أَنَّ لهم النَّارَ ، ولقد استَحقَّ أنّ لهم النَّارَ ... » [وينظر المقتضب ٢ / ٣٥٢ وكلام المبرد فى « لا جرم » متفق مع كلام سيبويه] .

(١) من الآية [١] من سورة « القيامة » ومن سورة « البلد » .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٢٣٨ : ٢٣٩ ومعنى كلام الفارسى أن « لا » ليست فى أول الكلام .

(٣) شرح التسهيل للمرادى ص : ٤٣٣ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / أحمد محمد عبد الله .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٦٩ ، والمغنى ١ / ٢٣٨ .

الجَرْم ، بمعنى الكَسْب[1] .

(**وَالْكَسْرُ عَلَى مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ**) عن العرب (**مِنْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يُنَزِّلُهَا مَنْزِلَةَ الْيَمِينِ فَيَقُولُ** : « **لَا جَرَمَ لَآتِيَنَّكَ**)[1] و « لَا جَرَمَ لَقَد أَحْسَنْتَ » ، و « لَا جَرَمَ إِنَّكَ ذَاهِبٌ » بكسر « إنَّ » .

واقتصر الناظمُ من ذلك على قوله :

بَعْدَ « إِذَا » فُجَاءَةٍ ، أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ ــ بوجهينِ نُمِي[2]

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ ... فى نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْل إِنِّى أَحْمَدُ »[3]

* * *

---

(١) صرح بذلك فى شرحه على التسهيل ٢ / ٢٤ قائلا : « قال الفراء : لا جرم ، كلمة كثر استعمالُهم إياها حتى صارت بمنزلة « حقًّا » ، وبذلك فسرها المفسرون ، وأصلها من جُرِمتُ أى : كسبتُ » .

وفى معانى القرآن للفراء ٢ / ٨ : ٩ « (لا جرم) كلمة كانت فى الأصل بمعنى (لابُدَّ) و (لا محالة) فكثر استعمالُها حتى صارت بمنزلة « حقا » تقول : لا جَرَمَ لآتينَّك » اهـ .

وإذا كانت « لا جَرَم » بمعنى : لابُدَّ ، فـ « جَرَمَ » مصدرٌ بمعنى القطع وهى اسم « لا » النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمصدر المؤول من « أنَّ » ومعموليها خبر « لا » على تقدير « مِنْ » .

وينظر فى « لا جَرَمَ » : شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٥١ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٨٣ ، والخزانة ٤ / ٣١٠ : ٣١٢ .

(٢ ، ٣) ذكر لجواز كسر همزة « إنَّ » وفتحها أربعة مواضع : بعد « إذا » الفجائية ، وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام ، وبعد فاء الجزاء ، والموضع الرابع أشار له بقوله : وذا يطّرد ... إلخ .

يعنى : وهذا الحكمُ بجواز الأمرين ــ يطرد فى نحو : « خيرُ القولِ إنى أحمد » فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدإ فى معنى الجملة ، وكلمة « خير » فى المثال ليست قولا ، ولكنها مضافة للقول ، فهى بمنزلته .

(فَصْلٌ :

وَتَدْخُلُ لَامُ الابْتِدَاءِ بَعْدَ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةِ) نَحْو : « إِنَّ زيدًا لَقَائِمٌ » وتسمَّى اللامَ المزحلقة ، والمزحلقة ـ بالقاف ، والفاء ، وبنو تميم يقولون : زحلوقة ـ بالقاف وأهل العالية يقولون : زحلوفة ـ بالفاء ـ

سمِّيت بذلك ؛ لأن أصل « إِنَّ زيدًا لقائمٌ » لَإِنَّ زيدًا قائمٌ ، فكرهوا افتتاحَ الكلام بحرفين مؤكِّدَيْنِ ، فزحلقوا اللامَ دون « إِنَّ » ؛ لئلَّا يتقدمَ معمولُها عليها .

وإنما لم نَدَّعِ أَنَّ الأصلَ : إِنَّ لَزيدًا قائمٌ ؛ لئلا يحولَ ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ـ قاله فى المغنى ـ[1]

وإنما دخلت اللامُ بعد « إِنَّ » ؛ لأنها شبيهة للقسم فى التأكيد ـ قاله سيبويه ـ[2]

وسمِّيت لامَ الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدإ[3] .

وتدخل على غيره بعد « إِنَّ » المكسورة[4] **(عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :**

= وقوله : « بوجهين نُمِى » أى : نسب نظرا لموجب كل من الكسر والفتح بالصلاحية المقام لهما على سبيل البدل [ينظر شرح الأشمونى ١ / ٢٧٥] .

(١) ينظر المغنى ١ / ٢٣٠ : ٢٣١ [مبحث « اللام » غير العاملة] .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٧٣ « بولاق » .

(٣) فى نحو : لزيد قائم .

(٤) ودخول اللام فى خبر « إِنَّ » المكسورة ، لأن معنى الابتداء والخبر باق فى الجملة لم يبطله دخول « إِنَّ » بل زاده تحقيقا ؛ لأنها تفيد معنى القسم ، فجاز دخول اللام معها ، وصار المخبر كأنه أقسم مرتين على تحقيق الخبر ، و [وليت ، ولعلّ ، وكأنَّ] قد أبطلن بدخولهن على الجملة ما كان فيها من الإخبار ، وصيرنه تمنيا ، ورجاء ، وتشبيها و [أَنَّ] تصيِّر ما بعدها فى تقدير المفرد فنحو : يعجبنى أن زيدا قائم ، فى تقدير : يعجبنى قيام زيدٍ ، و [لكنَّ] تصيِّر الجملة لا تستعمل إلا بعد تقدُّم كلام ، وقد كانت الجملة قبل =

أَحدها : الْخَبَر ، وَذَلِكَ بثَلاثَةِ شُرُوطٍ : كَونه مُؤَخَّرًا) عن الاسم (**وَ**) كونه (**مُثْبَتًا** ، **وَ**) كونه (**غَيْرَ مَاضٍ**) فيشمل المفردَ (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَآءِ** ﴾)[١] والجملةَ المصدرةَ بالمضارع ، نحو : (﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ** ﴾)[٢] والجارَّ والمجرور ، والظرفَ ، إذا لم يُقدَّر متعلَّقُهما ماضيًا[٣] ، نحو : (﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾)[٤] ، و « إِنَّ زيدًا لعندك » .

أما إذا قُدِّرا متعلِّقين باستقرَّ ، لم تدخل عليهما اللام ؛ لأن معمولَ الفعل الماضى

= دخولها ليست كذلك . وأيضا فإن الجملة قبل دخول « لكن » قد كان يسوغ وقوعها جوابا للقسم نحو : والله لزيد قائم ، ولا يتصور ذلك مع « لكنّ » .

وقد أجاز الكوفيون دخول اللام فى خبر « لكنّ » واستدلوا بقوله :

* ولكننى من حُبِّها لعميدُ *

[ينظر الكلام السابق فى إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٠ : ٤٣١] .

واختلفوا فى اللام الداخلة على الخبر : نحو : إن زيدًا لقائم :

فمذهب البصريين أنها لام الابتداء ، وهى التى فى قولك : لزيد قائم .

وذهب الكسائى إلى أنها لام توكيد ــ وذهب الفراء إلى أنها للفرق بين الكلام الذى يكون جوابا لكلام مضى على الجحد نحو : ما زيد قائم ، فتقول : إن زيدًا لقائم ، وبين ما لا يكون جوابا بل مستأنفا على الإخبار نحو : إن زيدًا منطلق ، بغير لام ، إذا كنتَ مستأنفًا ــ وذهبَ أحمد بن يحيى ثعلب ، ومُعاذ بن مُسلم إلى أن قولك : إن زيدًا منطلق جواب : ما زيد منطلقا ، وإن زيدًا لمنطلق جواب : ما زيد بمنطلق فـ « إنَّ » بإزاء « ما » و « اللام » بإزاء « الباء » ــ وذهب هشام بن معاوية ، وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللام جواب للقسم ، والقسم قبل « إنَّ » محذوف ، وحكى هذا أيضا الفراء » [قاله أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٤٣] .

(١) من الآية [٣٩] من سورة « إبراهيم » .

(٢) من الآية [٧٤] من سورة « النمل » .

(٣) فإنْ تَعَلَّق كلٌّ منهما باسم نحو « مستقرّ » جاز دخول اللام ، وكذلك يجوز دخول اللام عليهما إذا جُعِلا هما الخبر .

(٤) من الآية [٤] من سورة « القلم » .

لا تدخل اللام عليه ؛ خلافا للأخفش ــ كما سيأتى ــ

والجملة الأسمية ــ على قِلَّة ، نحو : (﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾)[1] وليس « نحن » ضميرَ فصلٍ ــ خلافا للجرجانى[2] .

(**بِخِلَاف** ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا** ﴾)[3] لتقدم الخبر .

(**وَ**) بخلاف (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا** ﴾[4] لنفى الخبر .

[١٠٣/ أ] (**وَشَذَّ قَوْلُهُ**) وهو أبو حزام ــ غالب[5] بن / الحارث ــ العكلى :

١٣٦- (وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَـــانِ وَلَا سَوَاءُ)[6]

من وجهين : دخول اللام على الخبر المنفى ، وتعليق الفعل عن العمل ، حيث كُسِرَت « إِنَّ » وكان القياس أَلَّا يعلَّق ؛ لأنّ الخبر المنفىَّ ليس صالحا للَّام ، وسوَّغ ذلك ــ كما قيل ــ أنه شبَّه « لا » بـ « غير » فأدخل عليها اللام .

والمعنى : إنَّ التسليمَ على الناس وتركه[7] لَيْسَا متساويين ، ولا قريبين من السواء .

---

(١) من الآية [٢٣] من سورة « الحجْر » .

(٢) قال بعض الفضلاء : لعل المانع من كون « نحن » ليس ضمير فصل ، كون ما بعده جملة والشرط أن يكون ما بعده اسما عند غير الجرجانى [ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٢٢٢] .

(٣) من الآية [١٢] من سورة « المزمل » .

(٤) من الآية [٤٤] من سورة « يونس » .

(٥) فى جميع النسخ المخطوطة : « أبو حرام ــ بالراء ــ بن غالب » والصواب ما أثبتّه .

(٦) هذا البيت من الوافر وهو لأبى حزام فى الخزانة ٤ / ٣٣١ ، والعينى ٢ / ٢٤٤ ، والدرر ١ / ١١٦ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧ ، والمحتسب ١ / ٤٣ ، وابن الناظم ١٧٧ ، والرضى ٢ / ٢٥٦ ، وابن عقيل ١ / ٣٣٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٥٠ ، وتخليص الشواهد ٣٥٦ ، والهمع ١ / ١٤٠ ، والأشمونى ١ / ٢٨١ .

(٧) أو تسليم الأمور لذويها وتركه .

وكان حقُّه أن يقولَ : لَلاسَوَاءٌ ، ولا متشابهان[(١)] ، ولكنه اضطر فقدم وأَخَّر .

و « سواء » فى الأصل مصدر بمعنى المساواة ، فلذلك صحَّ وقوعه خبرًا عن اثنين[(٢)] .

(**وَبِخِلَافِ نَحْو : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ ﴾**)[(٣)] ؛ لأنَّ الخبر ماضٍ .

وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد ؛ لأنه أشبه المبتدأ ، وعلى الفعل المضارع ؛ لشبهه بالاسم ، وعلى الظرف وعديله[(٤)] ؛ لأنهما فى حكم الاسم[(٥)] ، وعلى الجملة الاسمية ؛ لأنها مبتدأ وخبر .

ولم تدخل على الخبر إذا تقدم ؛ لئلا يتوالى حرفا توكيد[(٦)] .

ولا إذا كان منفيًا ؛ لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو : « لم » و « لن » و « لَمَّا » و « لا » ، وحمل الباقى[(٧)] عليه .

ولم تدخل على الماضى ، لعدم شبهه بالاسم .

(**وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ ، والْفَرَّاءُ ، وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ[(٨)] « إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ**

---

(١) لأنه إذا تقدم نفى الاستواء ، لا يلزم منه نفى المشابهة ، فنفيها بعد ذلك مفيد ، بخلاف نفى المشابهة أولا ، فإنه يلزم منه نفى الاستواء ، فنفيه بعذ ذلك لا يفيد . ولذا قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص : ٣٥٧ « وكان حقُّه ــ لولا الضرورة ــ أن يقول : لا سواء ولا متشابهان » .

(٢) وعن الجماعة ، قال تعالى : ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ [آل عمران : ١١٣] .

(٣) من الآية [٣٣] من سورة « آل عمران » .

(٤) وهو الجارّ والمجرور .

(٥) ولذلك أوجبوا أن يتعلق كل منهما باسم أى : مُسْتَقِرّ .

(٦) وهما : « إنَّ » و « اللام » وذلك إذا قيل : « إنَّ لَقائم زيدًا » .

(٧) أى : باقى أدوات النفى التى ليس فى أولها اللام . نحو « مَا » .

(٨) راجع نسبة هذه الآراء إلى أصحابها : فى المغنى ١ / ٢٢٨ ، الارتشاف ٢ / ١٤٤ ،=

الرَّجُلُ ») مما سُلِبَ الدلالة على الحدث والزمان (**وَ**) « **إِنَّ زيدًا** (**لَعَسَى أَنْ يَقُومَ** ») مما دلّ على الزمان ، وانتقل إلى الإنشاء[١] (**لِأَنَّ الْفِعْلَ الْجَامِدَ كَالِاسْمِ**) .

ووافق « الشاطبى » على الأول دون الثانى[٢] ، والفرق لائحٌ[٣] .

(**وَأَجَازَ الْجُمْهُورُ** : « **إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ** » **لِشَبَهِ الْمَاضى الْمَقْرُونِ بِـ « قَدْ » بِالْمُضَارِعِ ؛ لِقُرْبِ زَمَانِهِ مِنَ الْحَالِ**) والمضارع شبيه بالاسم ، ومشابهُ المشابهِ مُشابِهٌ .

= شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨ : ٢٩ .

(١) ووجه كون « عسى » للإنشاء ، أنه ليس المراد الإخبار عن ترجٍّ سابق .

(٢) بالرجوع إلى شرح الألفية للشاطبى ص : ٣١٧ : ٣١٨ من رسالة الدكتوراه المحفوظة فى مكتبة كلية اللغة العربية تحقيق د / سعد الله على ، وجدت أن الشاطبى يُدخل فى حكم الجواز نحو : إن زيدا لَنِعْم الرجل ، وإن عمرًا لَبِئْسَ الغلام ، مستنبطًا ذلك من قول ابن مالك فى الألفية : * وَلَا من الأفعالِ مَا كـ « رَضِيَا » *

أى : لا تدخل اللام على الماضى المتصرف ، فدلّ على جواز دخولها على المضارع وعلى الماضى غير المتصرف ، ثم قال الشاطبى : واقتضى ذلك دخول اللام على « ليس » وأن تقول : « إنّ زيدا لَلَيس بقائم » وهذا لا يسوغ ، لكراهة اجتماع لامين فى اللفظ ، ولعلَّه ــ أَىْ : ابن مالك ــ لم يعتن بالتحرز منه اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى ... » اهـ .

ومن هنا يظهر أن الشاطبى لم يتحدث عن « عسى » حتى يقال : ووافق الشاطبى على الأول يعنى : نعم دون الثانى يعنى : عسى ، وإنما كلامه فى المنع كان مختصا بـ « ليس » وأخذ الشيخ محيى الدين فى تعليقه على الأوضح ١ / ٣٤٦ كلام الشيخ مُسَلّما دون تثبت فوقع فيما وقع هو فيه .

(٣) بيان هذا الفرق أن ما سُلِب الدلالة على الحدث والزمان أقوى فى مشابهة الأسماء الجامدة مما دلّ على الزمان وقد يقال : إذا ثبت أن الشاطبى فى شرحه للألفية لم يفرق بين نعم ، وعسى ، فلماذا يبحث عن الفرق ؟

(**وَلَيْسَ جَوَازُ ذَلِكَ مَخْصُوصًا بِتَقْدِيرِ اللَّامِ لِلْقَسَمِ لَا لِلِابْتِدَاءِ ــ خِلَافًا لِصَاحِبِ** « **التَّرْشِيحِ** ») ــ بالراء ــ وهو خطَّاب الماردىّ[1] ، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على « قد » وادَّعى أنَّ هذه اللامَ الداخلة عليها لامُ جواب القسم ، والتقدير : إنّ زيدًا وَاللهِ لقد قَامَ .

ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغَزْنِى[2] ــ بغين معجمة ، وزاى ساكنة ، فنون مكسورة .

(**وَأَمَّا نَحو** : « **إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ** ») بدون « قد » ظاهرة (**فَفِى** « **الْغُرَّةِ** ») ــ بضم الغين المعجمة ــ لابن الدَّهَّان[3] (**أَنَّ الْبَصْرِىَّ وَالْكُوفِىَّ**) اتَّفقَا (**عَلَى مَنْعِهَا** ، **إِنْ قُدِّرَتْ**) اللَّام (**لِلِابْتِدَاءِ**) لا للقسم (**وَالَّذِى نَحْفَظُهُ**) نحن ، وهو المنقول فى « المغنى »[4] (**أَنَّ الْأَخْفَشَ**) من البصريين (**وَهِشَامًا**) الضرير من الكوفيين (**أَجَازَاهَا عَلَى إِضْمَارِ** « **قَدْ** ») ومنعها الجمهور ، وقالوا : إنما هى لام القسم ، فمتى تقدم فعلُ القلب / فُتحت همزة « إنَّ » كـ « علمتُ أَنَّ زيدًا لقائم » [١٠٣/ب]

---

(١) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبو بكر الماردّى ، قال ابن عبد الملك : كان من جِلَّة النحاة ، ومحققيهم ، والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، وتصدر لإقراء العربية طويلا ، وصنّف فيها ، قال السيوطى فى البغية : وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان ، وابن هشام كثيرًا ، مات بعد الخمسين والأربعمائة [بغية الوعاة ١ / ٥٥٣] .

(٢) مرَّ فى جـ١ ص ٤٨٠ وهو صاحب كتاب « البديع » قال ابن هشام عن هذا الكتاب : وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيرة [المغنى ٢ / ٥٤٧] .
وقال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨ : « وخالف فى ذلك خطاب ، ومحمد بن مسعود الغزنى ، وقالا : إذا قيل « إنّ زيدًا لقد قَامَ » فهو جوابٌ لقسم مقدَّر » .

(٣) وهو سعيد بن المبارك المتوفى سنة ٥٦٩ هـ مرّت ترجمته فى جـ١ ص ٦٣٢ ، وكتابه « الغرّة » مشهور ، وهو فى شرح اللمع لابن جنى .

(٤) ١ / ٢٢٨ .

والصواب عند الكسائىّ وهشامٍ الكسر ــ انتهى كلام المغنى ، إلّا أنه لم يَذْكر فيه الأخفشَ ، بل ذِكر بدله الكسائىَّ(١) .

ويشترط فى الخبر أيضا ألّا يكون جملة شرطية(٢) ؛ لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ، ولا على الجواب . خلافا لابن الأنبارىّ(٣) .

(**الثَّانِى**) مما تَدْخل عليه اللام (**مَعْمُولُ الْخَبَرِ**) ؛ لأنه من تتمّة الخبر (**وَذَلِكَ بِثَلاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا : تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَكَوْنِهِ غَيْرَ حَالٍ ، وَكَوْنِ الْخَبَرِ صَالِحًا لِلَّامِ ، نَحْو : « إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ**) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله ، نحو : ﴿ **إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ** ﴾(٤) ، وقد تدخل عليهما معا ، حكى الكسائىُّ ، والفرّاء من كلام العرب : « إِنِّى لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ » وذلك قليل ، أجازه المبرد ، ومنعه الزجاج ، وهو الصحيح(٥) ، كما امتنع دخولها على الخبر إذا

---

(١) وذلك قوله فى المصدر السابق : « والثالث : الماضى المتصرف المجرد من « قد » ، أجازه الكسائى وهشام على إضمار « قد » ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هى لام القسم ... » .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٦ « ولا تدخل هذه اللام فى حرف الشرط ، فلا تقول : إن زيدًا لَئِن ضربته يضربْك ، ولا على اسم فيه معنى الشرط ؛ لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط ، فلا تقول : إنَّ زيدًا من يضربْه لَأَضربْه ، لأن جواب الشرط وحده ليس هو الخبر ، بل هو مع الشرط ، وأجازه ابن الأنبارىّ » اهـ .

(٣) وهو أبو بكر محمد بن القاسم ، المتوفى سنة ٣٢٧ ــ مرّ فى جـ١ ص ٣١٠ .

(٤) من الآية [١١] من سورة « العاديات » .

(٥) قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤٣٢ ، وهذه المسألة مذكورة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١ ، وفى شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٦ ، ولكن فيهما عكس ما نسب إلى المبرد والزجاج ، حيث قالا : ومنعه المبرد ، وأجازه الزجاج . وقوّى ابنُ مالك الرأى بالجواز . فارجع إليهما إن شئت .

دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل[(١)] .

(**بِخِلَافِ** « **إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِى الدَّارِ** ») ؛ لتأخر المعمول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن .

(**وَ**) بخلاف (« **إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ** ») ؛ لأن المعمولَ حالٌ ، ولم يُسمع دخول اللام عليه ، ونَصَّ الأئمة على منعه ، ومقتضى قياس دخولها على المفعول ، والظرفِ ، جوازُهُ .

وفرق « ابن ولّاد »[(٢)] بينه وبين الظرف ، بأن الحال لا تكون خبرًا[(٣)] وهى حال ، بخلاف الظرف فإنه يكون خبرًا وهو ظرف ـــ انتهى ـــ

والفرق بينه وبين المفعول ، أنّ المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة ، وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ ، واللام تدخل على المبتدإ نحو : « إنَّ زيدًا لطَعَامُهُ مأكولٌ » .

(**وَ**) بخلاف (« **إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ** ») ؛ لأنَّ الخبَرَ غيرُ صالح للَّام ؛ لكونه فعلا ماضيا (**خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ**) من البصريين ، والفراء من الكوفيين (**فِى هَذِهِ**) المسألة الأخيرة ، وحجتهما : أنّ المانعَ إنما قام بالخبر لكونه فعلًا ماضيًا ، فأما المعمولُ فاسمٌ ، وحجة المانعين : أنَّ دُخولَ اللام على المعمول فرعُ دخولها على العامل ، فكيف يتفرّع فرع عن غير أصل ؟

---

(١) قوله : كما امتنع ... إلخ يريد أن يشبه هذه الحالة ـــ وهى حالة دخول اللام على الخبر وعلى معموله المتقدم عليه ، فى المنع بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم « إنَّ » المتأخر ، أو على ضمير الفصل . فإنها ـــ فى هاتين الحالتين ـــ لا تدخل على الخبر .

(٢) هو أحمد بن محمد بن ولّاد أبو العباس ، النحوىّ هو ووالده وجدّه ، قال الزبيدى : كان بصيرا بالنحو أستاذا وكان شيخه الزجاج يفضله على أبى جعفر النحاس ـــ صنّف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد توفى سنة ٣٣٢ هـ [بغية الوعاة ١ / ٣٨٦ ، وطبقات اللغويين والنحويين ٢٣٨ : ٢٣٩] .

(٣) فى خ٢ « لا تكون إلا خبرًا » بزيادة « إلا » وهذا يفسد العبارة وزيادتها سهو من الناسخ .

قال الموضح فى الحواشي : وينبغى أنْ يجرىَ خلافٌ فى « إنَّ زيدًا طعامَك قد أَكَل » فإن « خَطَّابًا »[(١)] يمتنع دخول اللام على « قد » ــ وبعدُ ، فالقول ــ عندى ــ[(٢)] قولُ الأخفش والفرَّاء ؛ بدليل إجازة البصريين « زيدًا عمرٌو ضَرَبَ » و « زيدًا أجلُه أحرز »[(٣)] مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا ، فأجازوا تقديم المعمول ، وإن لم يُجيزوا تقديمَ / العامِل ؛ لأنَّ المانعَ من تقديم العامل الالتباسُ ، [١٠٣/ أ] وذلك معنى خاصٌّ به دون المعمول ، فكذا هنا ــ انتهى ــ

(**الثَّالِثُ**) مما تدخل عليه اللام بعد « إنَّ » (**الاسْمُ ، بِشَرْطٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ يَتَأَخَّرَ**) إمَّا (**عَنِ الْخَبَرِ : نَحْو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾**[(٤)] **أَوْ عَن مَعْمُولِهِ**) أى : الخبر ، إذا كان المعمول ظرفًا ، نحو : « إنَّ عِنْدَك لَزيدًا مقيمٌ » أو جارًّا ومجرورًا (**نَحْو : « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ »**) .

وما اختاره ــ هنا ــ من جواز تقديم معمول خبر « إنَّ » على اسمها إذا كان ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا ، منعه « ابن عقيل »[(٥)] فى أول باب « إنَّ » فقال : لا يجوز أن يقال : « إنَّ بِكَ زيدًا واثق » و « إنَّ عندك زيدًا جالسٌ »[(٦)] ثم قال : وأجازه بعضهم[(٧)] .

---

(١) وهو خطاب الماوردى ــ وقد مرّ قريبا .

(٢) القائل ابن هشام فى الحواشى .

(٣) مثل بمثالين ؛ لأن الأول تقديم المفعول فيه جائزٌ ، والثانى تقديمه فيه واجبٌ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٤) من الآية [٢٦] من سورة « النازعات » .

(٥) قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العُقَيلى الهمدانىّ المصرىّ المتوفى سنة ٧٦٩ هـ صاحب شرح الألفية وشرح التسهيل المسمَّى « المساعد » [بغية الوعاة ٢ / ٤٧] .

(٦) فى خ٣ « إن بك لزيدًا واثق ، وإن عندك لزيدًا جالس » باللام وهو مخالف لما فى شرح ابن عقيل .

(٧) شرح ابن عقيل عل الألفية ١ / ٣٢٠ [المكتبة العصرية بيروت] .

(**الرَّابِعُ**) مما تدخل عليه اللام (**الْفَصْلُ**) وهو المسمَّى عند الكوفيين « عمادًا »[١] ؛ لأنَّه يُعتمد عليه فى تأدية المعنى ، و « ضميرَ فصلٍ » عند البصريين ؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت[٢] .

وإنما دخله اللام ؛ لأنه مُقوٍّ للخبر ؛ لرفعه تَوَهُّمَ السامع كوْنَ الخبر تابعًا له فَنُزِّل منزلة الجزء الأول من الخبر .

وقال ابن عصفور : لأنه اسم « إنَّ » فى المعنى .

(**وَذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ**) ولا التفات لمن يُجيزُ تقديمَه مع الخبر ، نحو : « هو القائمُ زيدٌ » على أنَّ الأصل : زيدٌ هو القائمُ ، فلذلك قال ابن عقيل[٣] : وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدإ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ أو الخبر .

(**نحو** : ﴿ **إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾)[٤] هذا (**إِذَا لَمْ يُعْرَبْ** « **هُوَ** ») الداخلةُ عليه اللام (**مُبْتَدَأً**) فإنْ أُعْرِب مبتدأ ، وما بعده خبر ، والجملة خبر « إنَّ » فلا يكون ضميرَ فصلٍ ؛ لأنَّ ضميرَ الفصل لا محّل له من الإعراب[٥]

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ ــ والفراء قد أطلق لفظ « العماد » أيضا على ضمير الشأن [معانى القرآن ٢ / ٢٢٨] .

(٢) وذلك إذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، فلو لم تأت بـ « هو » لاحتمل أن يكون « القائم » صفةً لزيد وأن يكون خبرًا عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبرًا عن زيد .

(٣) فى شرح الألفية ١ / ٣٤١ .

(٤) من الآية [٦٢] من سورة « آل عمران » .

(٥) اختلفوا فى ضمير الفصل : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب ، أو لا محلَّ له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب ، فهل محله هو محل الاسم الذى قبله ، أو محل الاسم الذى بعده ؟ والأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى ضمير الفصل . ومن النحاة من قال : هو اسمٌ لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه . فهو فى محل نصب فى نحو :=

ـ على الصحيح ـ والحاصل : أنّ لام الابتداء تدخل بعد « إنَّ » المسكورة على أربعة أشياء : اثنين مُؤَخَّرِين ، واثنين مُتوسِّطين .

فالمتأخران ، أحدهما : الخبر ، إذا لم يكن منفيًّا ، ولا ماضيًا متصرفًا مُجرَّدًا من « قد » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ : إِنِّى لَوَزَرْ(١)
وَلَا يَلِى ذِى اللَّامَ ما قد نُفِيَا ... وَلَا مِنَ الْأَفعالِ مَا كـ « رَضِيَا »(٢)
وقد يَلِيها مَعَ « قَدْ » كـ « إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا »(٣)

= إنَّ زيدا هو القائمُ ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم الذى بعده ، فهو فى محل رفع فى نحو : إن زيدًا هو القائمٌ وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم ﴾ [المائدة ١١٧] .

ويشترط فى ضمير الفصل : أن يقع بين المبتدإ والخبر ، أو ما أصلحهما المبتدأ والخبر ، وأن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما ضمير الفصل معرفتين ـ وأن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع ـ وأن يطابق ما قبله إفرادا وتثنية وجمعًا وغيبة وحضورًا . [ينظر ضمير الفصل وأحكامه فى : شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٢ وما بعدها ، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٩ وما بعدها ، المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٤١٤ ، المقتضب للمبرد ٤ / ١٠٣ وما بعدها] .

(١) أى : وبعد صاحبة الكسر وهى « إنَّ » المسكورة الهمزة ، تصحبُ خبرَها لامُ الابتداء نحو إنى لوزرٌ ، والوَزَرُ : الحصنُ .

(٢ ، ٣) لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفى نحو : إن زيدا لم يقم ، ولا الفعل الماضى ، المتصرف ، الخالى من « قد » نحو : إن زيدًا رَضِىَ ، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله بـ « رضى » فى كونه ماضيا متصرفا ، خاليا من « قد » وفهم منه أيضا أنها تصحبُ المفرد نحو : إن زيدًا لقائم ، والجملة الاسمية نحو : إن زيدًا لأبوه قائم ، والفعل المضارع نحو قوله عز وجل ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل ١٢٤] والماضى غير المتصرف نحو : إن زيدًا لنعم الرجل .

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله بـ « رضى » أن يلى الماضى « قد » فنبه عليه بقوله : (وقد يَلِيهَا مع « قد ») وفهم من قوله : « قد يليها » أن ذلك قليل ، ثم=

والثانى : الاسم .

وإليه أشار بقوله :

.... وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ(١)

وأما المتوسطان ، فهما : معمولُ الخبرِ ، وضميرُ الفصلِ .

وإليهما أشار بقوله :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ(٢) ....

* * *

فَصْلٌ :

وَتَتَّصِلُ « **مَا** ») الحرفية (**الزَّائِدَةِ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ**) المتقدمةِ (**إِلَّا** « **عَسَى** » وَ « **لَا** ») فإنَّ « ما » لا تتصل بهما ، وتتصل بـ « إنَّ » و « أَنَّ » و « كأَنَّ » و « لَكِنَّ » و « لَيتَ » و « لَعَلَّ » (**فَتَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ**) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (**وَتُهَيِّئُهَا للدُّخُولِ عَلَى الْجُمَلِ**) الفعلية .

قال فى المغنى : وتسمَّى « ما » الكافةُ لعمل النصب والرفع ، المتلوَّةُ بفعل مهيِّئَةً(٣) .

= مثل لذلك بقوله : « إنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا » أى غالبا .

(١) يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضا على اسم « إنَّ » بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يُجمع بين حرفى توكيد : « إنَّ » و « اللام » وذلك إذا قيل : إنَّ لزيدًا قَائِمٌ .

(٢) أى : تصحب اللامُ معمولَ الخبر المتوسطَ ، وشمل الظرف والمجرور وغيرهما ، و « الواسط » مفعول بتصحب و « معمولَ الخبر » بدل منه ، أو حال . والفصلَ ، أى : وتصحبُ الفصلَ فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على « الواسط » فلا يحتاج إلى تقدير فعل .

تنبيه : قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٠ : « وربما زيدت ـــ يعنى اللام ـــ بعد « أَنَّ » المفتوحة كقراءة بعضهم ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان ٢٠] .

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن هشام فى المغنى ١ / ٣٠٧ .

فمثال[1] « إنَّ ، وأنَّ » (**نحو** : ﴿ **قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ** ﴾)[2] فـ « إنَّ » فى الأولى مكسورة ، ومدخولها جملة فعلية ، وفى الثانية مفتوحة ، ومدخولها جملة اسميَّة .

(**وَ**) مثال « كَأَنَّ » نحو : (﴿ **كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ** ﴾)[3] .

ومثال « لَعَلَّ » قوله :

٨٨ــ .... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[4]

ومثال « لَكِنَّ » قوله :

٨٩ــ ولَكِنَّمـا أَسْعَـى لمجدٍ مُؤَثَّـلٍ[5] ....

---

(١) الأولى أن يحذف « مثال » من هنا ومن قوله : ومثال « كأن » وتبقى الفاء والواو فقط . لأنها متفقة فى المعنى مع كلمة « نحو » الواقعة بعدها .

(٢) من الآية [١٠٨] من سورة « الأنبياء » .

(٣) من الآية [٦] من سورة « الأنفال » .

(٤) هذا عجز بيت ، وكلمة من الصدر ، والصدر بتمامه :

* أَعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لَعَلَّما *

والبيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ١ / ١٨٠ [دار صادر] والرواية فيه : « فربما أضاءت » ولا شاهد فيها ، وورد منسوبا للفرزدق فى الأزهية ٨٧ ، وابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٤١ ، وهو بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٥ ، وشرح الشذور ٢٧٩ ، وشرح القطر ٢٠٩ ، والمغنى ١ / ٢٨٧ والهمع ١ / ١٤٣ ، والدرر ١ / ١٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٨٤ .

المعنى : يتهكم بعبد القيس ، ويهجوه مرّ الهجاء وأقبحه ، إذ يرميه بإتيان الحُمُر .

والشاهد فيه : قوله : « لَعَلّما أضاءَتْ » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعلّ فكفتها عن العمل فى الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، فدخلت على الجملة الفعلية وهى : أضاءت لك النارُ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٩ وعجزه :

* وقد يُدرِكُ المجدَ المؤَثّلَ أمثَالِى * =

(بِخِلَافِ قَوْلِهِ) :

١٣٧- فَوَاللهِ مَا فَارَقتكُم قَالِيًا لَكُمْ (وَلَكِنَّ مَايُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ)[١]

فـ « مَا » اسم موصول ، لا زائدة ، فى موضع نصب على أنها اسم « لكنَّ » و « يُقْضَى » صلتُها ، وجملة « فسوفَ يكونُ » خبرها ، ودخلت « الفاءُ » فى خبرها ؛ لأنَّ « ما » الموصولة شبيهةٌ باسم الشرط فى الإبهام والعموم ؛ فلذلك دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب ـــ نصَّ عليه ابن مالك[٢] .

ويوجد فى غالب النسخ[٣] إسقاط لفظة « بخلاف » وليس بجيّد ، والمعتمد إثباتُها .

وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها . (**إِلَّا « لَيْتَ » فَتَبْقَى عَلَى**

= واستشهد به فى شرح المفصل ٨ / ٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٤ ، ورصف المبانى ٣٨٥ ، وارتشاف الضَّرب ٢ / ١٥٧ ، والجنى الدانى ٥٥٧ ، والهمع ١ / ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٢ .

والمجد المؤثل : أى صاحب الأصل .

والشاهد فيه : « ولكنما أسعى » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلكنَّ فكفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالأسماء فدخلت على الجملة الفعلية .

وقوله : (ولكنما) استدراك من بيت متقدم وهو :

فلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشة كَفَانِى ولَمْ أطلُبْ قليلٌ من المالِ

(١) هذا البيت من الطويل ، نُسب فى الدرر اللوامع ١ / ٨٠ للأفوه الأودى ، وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، والعينى ٢ / ٣١٥ ، والهمع ١ / ١١٠ ، والأشمونى ١ / ٢٢٥ .

وفى هذا البيت شاهدان : الأول : دخول الفاء فى خبر « لكنّ » ؛ لأن اسمها وهو « ما » الموصولة فيه معنى الشرط ، والثانى : أن « لكنّ » عاملة ؛ لأن « ما » ليست كافة وإنما هى اسم موصول .

(٢) فى شرح التسهيل ١ / ٣٣١ : ٣٣٢ .

(٣) أى : نسخ أوضح المسالك المخطوطة .

اخْتِصَاصِهَا) بالجمل الاسمية ــ على الأصح ــ خلافًا لابن أبى الربيع[١] ، وطاهر[٢] القزوينى[٣] فإنهما أجازا « ليتما قَامَ زيدٌ »[٤] (**وَيَجُوزُ إعْمَالُهَا**) استصحابًا للأصل ، حتى قيل بوجوبه (وَ) يجوز (**إهْمَالُهَا**) حملًا على أخواتها ، (**وَقَدْ رُوِىَ بِهِمَا قَوْلُهُ**) وهو النابغة الذبيانى :

١٣٨- (قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا) إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[٥]

يُروى برفع « الحمام » ونصبه ، فالرَّفعُ على الإهمال[٦] ، والنصب على

---

(١) مرَّت ترجمته فى جـ١ ص ٥٧٢ وهو صاحب البسيط فى شرح الجمل المتوفى سنة ٦٨٨ هـ .

(٢) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزوينى يعرف بالنجار [المتوفى سنة ٧٥٦ هـ] أديب نحوىّ صرفىّ ، له : غاية التصريف ، ولبّ الألباب فى مراسم الإعراب .

(٣) فى خ٢ : وظاهر كلام القزوينى .

(٤) ينظر الارتشاف لأبى حيّان ٢ / ١٥٧ ، والمغنى ١ / ٢٨٦ ، والهمع ١ / ١٤٥ .

(٥) هذا البيت من البسيط للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ١٦ ، وفى سيبويه ١ / ٢٨٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٧ والمغنى ١ / ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، وشرح الشذور ٢٨٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٦٢ ، وتعليق الفرائد للدمامينى ٤ / ٦٦ ، والعينى ٢ / ٢٥٤ ، والخزانة ٤ / ٢٩٧ ــ وورد بلا نسبة فى الأصول ١ / ٢٣٣ ، وابن الناظم ١٧٤ ، والرضى ٢ / ٣٤٨ ، والأشمونى ١ / ٢٨٤ .

يُروى « الحمامَ » بالرفع والنصب ، وكذلك « نصفه » فإذا نصبته تكون « ما » زائدة ، و « ليت » عاملة ، وإذا رفعته تكون « ما » كافة لليت على العمل ويصير ما بعدها مبتدأ وخبرًا ، ولسيبويه توجيه آخر سيأتى .

ويروى : ونصفه ، بالواو : ويروى : أو نصفه بأو التى بمعنى الواو ــ و « قَدِ » اسم فعل بمعنى يكفى أو اسم بمعنى كافٍ .

(٦) فتكون « ما » كافة ، و « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، و « الحمامُ » نعتٌ لاسم الإشارة ، أو بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ الذى هو « هذا » أى : حاصلٌ لنا .

الإعمال[١] وليس فيه ردٌّ[٢] على القائل بوجوب الإعمال[٣] ؛ لأن سيبويه أجاز فى رواية الرفع أن تكون « ما » موصولة اسم « ليت » و « هذا » خبر مبتدإٍ محذوف ، و « الحمام » نعت « هذا » و « لنا » خبر « ليت » .

والتقدير : ليت الذى هو هذا الحمام لنا .

وحُذِف صدرُ الصلة ، لطولها بالنعت[٤] .

---

(١) فتكون « ما » زائدة لا كافة ، و « هذا » اسم إشارة اسم « ليت » فى محل نصب « الحمامَ » بالنصب نعتٌ لاسم الإشارة ، أو بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، و « لنا » جار ومجرورٌ متعلق بمحذوف خبر « ليت » أى : حاصلٌ لنا .

(٢) فى خ٣ « وفيه ردّ » والصواب بالنفى .

(٣) القائل بوجوب الإعمال هو الفراء ، ففى الارتشاف ٢ / ١٥٧ يقول أبو حيان : « وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كفّ « ما » لِـ « ليتَ » ولا لِـ « لَعَلَّ » بل يجب إعمالهما ، فتقول : ليتما زيدًا قائم ، ولعلما بكرًا قادمٌ » .

فورود بيت النابغة برفع « الحمام » ونصبه مما يدل على الإهمال والإعمال ، ليس فيه ردّ على القائل بوجوب الإعمال ؛ لأن رفع « الحمام » لا يدل على الإهمال بوجه قاطع ، بل بوجه محتمل ، هذا الوجه هو أن سيبويه حمل الرفع على أن « ما » موصولة اسم « ليت » ... إلى آخر ما ذكر الشارح ، وأجاز سيبويه أيضا فى حالة الرفع أن تكون « ما » كافة .

(٤) هذا التخريج المنسوب لسيبويه مفهوم من كلامه الذى ذكره فى كتابه بأسلوب دقيق .

قال فى كتابه ١ / ٢٨٢ : ٢٨٣ : « وأما ليتما زيدًا منطلقٌ » فإن الإلغاء فيه حسن » [وهذا يدل على أن الإعمال عنده أحسن] ثم قال : وقد كان رؤبة ابن العجاج يُنشد هذا البيت [يعنى بيت النابغة السابق] رفعًا ، فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة ٢٦] أو أن يكون بمنزلة قوله : « إنما زيدٌ منطلق » اهـ .

فالوجه الأول للرفع عنده بمنزلة من قرأ برفع « بعوضة » على أن « ما » بمعنى الذى ، فكأنه قال فى البيت : ألا ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وكذلك : مثلا الذى هو بعوضة . والوجه الثانى للرفع أن تجعل « ما » كافة للعامل مثل : إنما زيد منطلق ، وليست باسم [ينظر ما قاله السيرافى هامش صفحة ٢٨٣ الجزء الأول من كتاب سيبويه] .

وقبل هذا البيت :

وَاحْكُمْ كَحكمِ فتاةِ الحَىِّ إذْ نظرتْ إلى حمام سِرَاعٍ[١] وارد الثَّمَدِ

وبعده :

فَحَسَبُــوه فألفَــوْه كما ذَكَــرَتْ تسعا وتسعين لم يَنقُص ولم يزدِ
فكمُــلَتْ مائــةٌ فيها حمامتُهـــا وأسرعت حِسْبَة فى ذلك العددِ

والمعنى : كن حكيما كفتاة الحَىّ ، وهى زرقاء اليمامة[٢] ، قيل : وكانت تُبْصُر مَسيرةَ ثلاثةِ أيّامٍ .

وقصتها : أنها كانت لها « قطاةٌ » ثم مرَّ بها سِرْبٌ من القطا بين جبلين فقالت :

ليتَ الحمامَ لِيَــهْ
إلى حما مِتِيَـــهْ
ونصفَــه قديَـــهْ
تَـمَّ الحمامُ مِيَــهْ[٣]

فَنظروا فإذا القطا قد وقع فى شبكة صياد ، فعدَّه فإذا هو ستٌّ وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون / قطاة ، فإذا ضُمَّ ذلك إلى قَطَاتِها كان مائة . [١٠٥/ أ]

ووصف الحمام بصفة الجمع وهو « سراع » ، وسراع : يحتمل أوله الإعجام والإهمال ، وبصفة الإفراد وهو « وَارِد » ، و « الثَّمَد » ــ بفتح المثلثة والميم ــ

---

(١) فى خ٣ « شراع » بالشين المعجمة من شرعت الدواب فى الماء تشرع شروعا دخلت وفى بقية النسخ « سراع » بالسين المهملة فيكون معناه مسرعة ، وهذا أمدح فى حدة البصر وأبلغ فى إصابتها ، قاله المكى فى حاشيته على الأوضح ورقة ٣٤ والكلام عن هذه القصة نقله الشيخ خالد منه .

(٢) من بقية طسم وجديس ، قيل اسمها : اليمامة ، وقيل : حجر ، وقيل : عنز .

(٣) من منهوك الرجز .

الماء القليل ، و « حَسَبوه » من الحساب ، وهو العدّ[١] .

(**وَنَدَرَ الْإِعْمَالُ فِي** « **إِنَّمَا** ») نحو : « إنَّما زيدًا قائمٌ » بنصب زيدٍ ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعًا[٢] .

(**وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ**) المسموع (**فِي الْبَوَاقِي ، مُطْلَقًا**) أي : في بقية أخوات « إنَّ » الأربعة ، وهي : « أَنَّ » المفتوحة ، و « كأَنَّ » و « لعل » و « لكنَّ »[٣] وقوفا مع السماع .

ذهب إلى ذلك سيبويه[٤] والأخفش .

---

(١) في المصباح مادة [ح س ب] « حَسَبْتُ المالَ حَسْبًا من باب قتل ، أحصيته عددا ، وفي المصدر أيضا حِسْبَةً بالكسر ، وحُسْبانًا بالضم » .

بقي أن نعلم أن قصيدة النابغة هذه مطلعُها :

يا دارَ ميَّة بالعلياءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ

والعلياء والسند ، موضعان ، أَقْوَتْ : خَلَت من الناس ، سالفُ الأبدِ : الدهر الماضي .

(٢) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣٨ : « وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنما زيدًا قائمٌ ، فأعمل مع زيادة « ما » وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب » اهـ [وينظر هذا النص في شرح اللمع لابن بَرْهان ١ / ٧٥] .

(٣) واضح أنه لم يذكر « ليت » لأن الإعمالَ والإهمال جائزان فيها باتفاق سماعا وقياسا ، أما السماع : فإنه يحفظ الإعمال فيها باتفاق النحاة . وأما القياس : فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقتها « ما » فارقها الاختصاص ، فينبغي ألا تعمل ، إلا « ليت » فإنها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها الاختصاص قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨] وأما « ليتما » فلم تُولها العرب الفعل قط . [قاله ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥] .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٢ وفيه جواز الإعمال والإهمال بالنسبة لـ « ليتما » ولم أجد فيه بالنسبة لـ « إنّما » إلا الإهمال .

وقول الشيخ محيي الدين في تعليقه على أوضح المسالك ١ / ٣٥١ حاشية رقم ١ : « فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع : واجب وذلك في « ليت » [مردود بنص=

(**أَوْ يَسُوغُ**) القياس على ما سمع فى « إنَّما » (**مُطْلَقًا**) أَىْ : فى بقية أخواتها الأربعة إذْ لا فرق ، ذهب إلى ذلك الزجاج ، وابن السراج ، والزمخشرىّ ، وابن مالك[١] .

(**أَوْ**) يسوغ القياسُ (**فى « لَعَلَّ » فَقَطْ**) ؛ لأنها أقرب إلى « ليت » حتى قال بعضهم فى قراءة من قرأ ﴿ **فَأَطَّلِعَ** ﴾[٢] إنَّ « لَعَلَّ » ضُمِّنت معنى « ليتَ » ذهب إلى ذلك الفراء[٣] .

= سيبويه الذى يقول : « وأما ليتما زيدا منطلق » فإن الإلغاء فيه حسنٌ » ١ / ٢٨٢ بولاق] ونادر وذلك فى « إنَّ » [وهذا محل نظر] وممتنع وذلك فى الأربعة البواقى [وهذا مُسَلَّم] .

كما تابع الشيخَ خالدًا فى نسبة القول بجواز الإعمال فى كل هذه الحروف للزجاج ، بينما هو الزجاجى ــ كما فى كتابه الجمل ــ أما الزجاج فله مذهب آخر سيأتى التنبيه إليه .

(١) ينظر بالنسبة لابن السراج ، والزمخشرى ، وابن مالك : الأصول : ١ / ٢٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ .

أما الزجاج فوضعه هنا غير مناسب لمذهبه ، ويبدو أن الشيخ خالد كان يقصد « الزجاجىّ » لأنه قد اشتهر عنه هذا المذهب بنص كلامه فى الجمل ص ٣٠٤ يقول : « ومن العرب من يقول : « إنما زيدًا قائمٌ » و « لعلما بكرًا مقيمٌ » فيلغى « ما » وينصب بـ « إنَّ » وكذلك سائر أخواتها » .

أما الزجّاج فمذهبه واضح من قول أبى حيان فى الارتشاف ٢ / ١٥٧ « وذهب الزجاج إلى جواز ذلك فى « ليت ولعل وكأنّ » دون « إنّ ، وأنَّ ، ولكنّ » [وينظر أيضا ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤٣٣ ، والهمع ١ / ١٤٤ .

(٢) من الآية [٣٧] من سورة « غافر » والفاء واقعة فى جواب « لعل » من قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ابْنِ لِى صَرْحًا لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ ــ قرأ عاصم فى رواية حفص : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ نصبا ؛ وقرأ الباقون ، وأبو بكر عن عاصم : ﴿ فَأَطَّلِعُ ﴾ رفعا [السبعة لابن مجاهد ٥٧٠] .

(٣) ينظر الارتشاف ٢ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ١٤٤ .

وفى معانى القرآن للفراء ٣ / ٩ : « ومنْ جعلَه جوابًا لـ « لَعَلِّى » نصبَه » اهـ .

(أَوْ) يَسُوغُ (فِيهَا) أى : فى « لَعَلَّ » (وَفِى « كَأَنَّ ») لقربهما من « ليت » لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبى الربيع(١) .

فهذه (أَقْوَالٌ) أربعة .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَوَصْلُ « مَا » بِذِى الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ(٢)

* * *

فَصْلٌ :

يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْأَحْرُفِ بِالنَّصْبِ : قَبْلَ مَجِىءِ الْخَبَرِ ، وَبَعْدَهُ ،

كَقَوْلِهِ) وهو رُؤبة :

١٣٩- (إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا
يَدَا أَبِى الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا)(٣)

فعطف « الخريفَ » بالنصب على « الربيع » قبل مجىء الخبر ، وهو « يَدَا أَبى العباسِ » وعطف « الصّيوف » جمع « صيف » ، على « الربيع » بالنصب ، بعد

---

(١) فى همع الهوامع ١ / ١٤٤ « وذهب الزجاج وابن أبى الربيع إلى أنه يجوز فى « ليت ولعل وكأنّ » خاصة ويتعين الإلغاء فى « إنّ ، وأنّ ولكنَّ ، ووُجِّه باشتراك الثلاثة الأُوَل فى تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخر فإنهن لا يغيرن مع الابتداء » .

(٢) « وَوَصْلُ » مبتدأ ، « مَا » مضاف إليه قُصِد لفظه ، « بذى » متعلق بوصلُ ، « الحروفِ » بدل أو عطف بيان من ذى ، « مبطلٌ » خبر المبتدإ ، وهوَ اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه « إعمالها » مفعوله ومضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يُبَقَّى » مضارع مبنىّ للمفعول « العملُ » نائب فاعل .

(٣) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وكتاب سيبويه ١ / ٢٨٥ ، والنكت للأعلم ١ / ٥١٨ والعينى ٢ / ٢٦١ ، وهما للعجاج فى الدرر اللوامع ٢ / ٢٠٠ وليسا فى ديوانه ، وهما بلا نسبة فى المقتضب ٤ / ١١١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٥١٠ ، والهمع ٢ / ١٤٤ .

مجىء الخبر .

و « الجَوْد » ــ بفتح الجيم ، وسكون الواو ، وبالدال ــ المطر الغزير ، ويُروى : الجَوْن ــ بالنون بدل الدال ، والمراد به السحاب الأسود ، والمراد بالربيع والخريف والصيوف : أمطارهنَّ .

والمراد بأبى العباس : السفاح ، أول الخلفاء من بنى العباس .

وهذا من عكس التشبيه مبالغة ؛ لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة فى الربيع ، والخريف ، والصيف ، وحقيقة التشبيه أن تقول : يدا أبى العباس الربيعُ ، والخريفُ ، والصيوفُ .

(**وَيُعْطَفُ بالرَّفعِ**) على محل أسماء هذه الحروف (**بِشَرْطَيْنِ : اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ ، وَكَوْنِ الْعَامِلِ « أَنَّ » أَوْ « إِنَّ » أو « لَكِنَّ »**) ممّا لا يُغيِّر معنى الجملة[1] (**نَحْو : ﴿ إِنَّ اللهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾**[2]) فعطف « رسوله » على محلّ الجلالة[3] ، بعد استكمال الخبر وهو « بَرِىءٌ »[4] .

---

(١) بخلاف : « ليت ، ولعل ، وكأن » فإنها تغيِّر معنى الجملة إلى : التمنى ، والترجى ، والتشبيه .

(٢) من الآية [٣] من سورة « التوبة » .

(٣) ومحله الرفع ؛ لأن الحروف الثلاثة أنَّ ، وإنّ ، والكنَّ ، لمّا كانت لا تغيِّر معنى الجملة كان إسمها المنصوب فى محل رفع ، لأنها كالعدم [ينظر الرضى ٢ / ٣٥٢ : ٣٥٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٨٣] .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٣ « وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ــ يعنى : أنَّ ــ قال إن المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع لأنهما حرفان مؤكِّدان أصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع فى نحو : بلغنى أنَّ زيدًا قائم وعمروٌ ، والسيرافى ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا إذْ لم يبق معها الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور فاسْمها كبعض=

(وَقَوْلُه) :

١٤٠- فمنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ‏ ‏ /فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ[1] [١٠٥/ب]

فعطف « الأب » على محل « الأمّ » بعد استكمال الخبر وهو « لَنَا » .

(وَقَوْلُه) :

١٤١- وَمَاقَصَّرَتْ بِى فى التَّسَامِى خُؤُولَةٌ ‏ ‏ وَلَكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ[2]

فعطف « الخال » على محل « عَمِّى » بعد استكمال الخبر ، وهو « الطيِّب »

هذا معنى قول الناظم[3] :

= حروف الكلمة ، (ثم قال الرضى) ونظرُ أبى سعيد صحيحٌ فتُقَوِّى أن قوله تعالى ﴿ ورسوله ﴾ « عطف على الضمير فى ﴿ بَرِىٓء ﴾ وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله : « من المشركين » مقام التأكيد : أو نقول : « رسوله » مبتدأ خبره محذوف أى : ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة » اهـ .

(١) هذا البيت من الطويل لم ينسب لأحد ، ورد فى العينى ٢ / ٢٦٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٥١١ ، والهمع ٢ / ١٤٤ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٩٩ .

قوله : « النجيبة » أى التى تلد الأولاد النجباء ، ونجيبة : فعيلة من أنجب بعد حذف زوائده ضرورة أو أن التقدير : النجيبة أولادها ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فارتفع واستتر .

يقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب ، وكانوا إنما يولد لهم لئام الأولاد ، فليس أبونا وأمنا من هؤلاء ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

(٢) هذا البيت من الطويل لم يُنسب لأحد ، وورد فى العينى ٢ / ٣١٦ ، ومع بيت قبله فى كل من : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية لابن مالك أيضا ١ / ٥١١ ، والهمع ٢ / ١٤٤ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٢ والأشمونى ١ / ٢٨٧ .

وقوله : « التسامى » يعنى : التعالى وأراد العراقة فى الأصل ، « خُؤُولة » جمع خال ، أو أنه فى معنى المصدر مثل : العمومة وهو الأظهر .

يريد أن يقول : إنه كريم النسب من جهتيه ، فإنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى أعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا .

(٣) فى خ٣ « قول النظم » .

وَجَائزٌ رفعُكَ معطوفًا عَلَى منصوبِ « إنَّ » بعد أَنْ تستكمِلَا
وأُلْحِقتْ بإنَّ « لكنَّ[١] ، وَأَنَّ » ....

وكونُ الرفع بالعطفَ على محل الاسم ، هو قول بعض البصريين[٢] الذين لا يشترطون وجود الْمُحْرِز ، أى الطالب لذلك المحل[٣] .

(**وَالْمُحَقِّقُونَ**) من البصريين ، وهم الذين يشترطون ذلك ، مجمعون (**عَلَى أنّ رَفْعَ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ**) ليس بالعطف على محلّ الاسم[٤] بل (**عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ**) لدلالة خبر الناسخ عليه ، فهو من عطف جملة على جملة .

والتقدير : وَرَسُولُه برىءٌ ـــ ولنا الأبُ النَّجيبُ ـــ والخالُ الطيِّبُ الأصلِ .

(**أَوْ**) على أنه مرفوع (**بِالْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ**) المستتر فيه (**وَذَلِكَ إذَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ**)[٥] فهو من عطف مفردٍ على مفرد ، فـ « رسولُه » معطوفٌ

---

(١) قال المبرد فى المقتضب ٤ / ١١١ : « ومثل « إنَّ » فى هذا الباب « لكنَّ » الثقيلة » .

(٢) ومنهم سيبويه فى كتابه ١ / ٢٨٥ ، والمبرد فى المقتضب ٤ / ١١١ .

(٣) مثال المحرز : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا ، فهذا هو العطف بالنصب على محل المجرور ، والطالب للمحل هو « ليس » وهو باقٍ .

(٤) لأن نحو : « إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو » ليس فيه ما يطلب محل « زيدًا » وهو الرفع لأن الابتداء قد زال .

(٥) ومثل الفاصل التوكيد بالضمير ـــ قال ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤٥٥ : « وقد يجوز أيضا الرفع عطفا على الضمير الذى فى الخبر ـــ إذا كان الخبر مما يتحمل الضمير ـــ ولابدَ من تأكيد الضمير ، أو طولٍ يقوم مقامه ، فتقول : « إن زيدًا قائم هو وعمرو » و « إنّ زيدًا قائم فى الدار وعمرٌو » ولا يجوز العطفُ من غير تأكيد ولا طول إلا فى الضرورة » اهـ .

وسيبويه والمبرد أشارا فى هذا الموضع إلى أن التوكيد بالضمير يجعل وجه العطف بالرفع على المضمر فى الخبر حسنا وجيدا وبدون التوكيد يكون وجها ضعيفا [سيبويه ١ / ٢٨٥ المقتضب ٤ / ١١٢] .

على الضمير المستتر فى « بَرِىء » أى : برىء هو ورسولُه ؛ لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو : « مِنَ المشركين » .

و « الأَبُ » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « لَنَا » ؛ لوجود الفصل بالصفة والموصوف .

و « الخالُ » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « الطيِّب » ؛ لوجود الفصل بالمضاف إليه .

(**لَا**) أنَّ رفعَ ذلك ونحوه (**بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الاسْمِ** ، **مِثْلُ**) عطف « امرأة » على محل « رجل » فى قولك : (« **مَا جَاءَنِى مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ** » **بِالرَّفْعِ** ؛ **لِأَنَّ الرَّافِعَ**) لمحل « رجل » الفعل وهو « جاءنى » وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل « رجل » الحرف الزائد ، لأن الزائد وجودُه كَلَا وجود ، والرافع لمحّل الاسم (**فِى مَسْأَلَتِنَا**) التى نحن فيها (**الابْتِدَاءُ ، وَقَدْ زَالَ بِدُخُولِ النَّاسِخِ**)[1]

---

(١) من هؤلاء المحققين الذين يمنعون العطف على محل اسم « إنَّ » ابنُ عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤٥٦ فقد قال : « فلما كان هذا النوع من العطف غيرَ منقاس ، لذلك لم يجز عندنا : إنَّ زيدًا قائم وعمرٌو ، على أن يكون محمولا على معنى : زيد قائم ، بل يكون رفع « عمرو » ــ عندنا ــ إما على الابتداء والخبر محذوف ، وإما على العطف على الضمير إذا كان هناك توكيدٌ أو طولٌ » ــ كما تقدم ــ

بقى أن نعرض لنقطة مهمة ، وهى أن سيبويه فى نحو : إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو ، وإنَّ زيدا منطلق وسعيدٌ ، عبرَ بقوله : فعمرٌو ، وسعيدٌ يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن : فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدًا منطلق : زيدٌ منطلق ، و « إنَّ » دخلت توكيدا ، كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفى القرآن مثله : ﴿ أَنَّ اللهَ برىءٌ مِنَ المشركينَ وَرَسُولُهُ ﴾ وأما الوجه الآخر الضعيف : فأن يكون محمولا على الاسم المضمر فى « المنطلق » و « الظريف » فإذا أردت ذلك فأحسنُه أن تقول : إن زيدا ظريف هو وعمرٌو » اهـ.

فقول سيبويه فى الوجه الحسن : فأن يكون محمولا على الابتداء ، فهمه بعضُهم أن=

وهو « إنَّ » و « أَنَّ » و « لكنَّ » والعامل اللفظى يُبطل عمل العامل المعنوىّ .

« فإنْ قِيلَ » : إذا كان هذا من عطف الجمل ، أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطِ استكمالِ الخبر ، وكَوْنِ العاملِ « إنَّ » أو « أَنَّ » أو « لكنَّ » عندهم ؟

« قلتُ » : أما اشتراطهم الأول[1] ، إذا كان من عطف الجمل ؛ فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ، ـ وإذا كان من العطف على الضمير ؛ فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

وأما اشتراطهم الثانى[2] : إذا كان من عطف الجمل ؛ فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء[3] ، وإن كان من العطف على الضمير ؛ فلم يحضرنى عنه جوابٌ شافٍ .

(**وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْكِسَائِىُّ** ، **وَ**) تلميذُه (**الْفَرَّاءُ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ**) وهو استكمالُ الخبرِ (**تَمَسُّكًا / بِنَحْوِ** : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّـٰبِئُونَ** ﴾)[4] [١٠٦/ أ] فعطَفَ « الصَّابئونَ » بالرفع على محلّ « الَّذِينَ ءَامَنُوا » قبل استكمال الخبر ، وهو

= الرفع فى المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى فيكون ذلك من عطف الجمل [تمسك بذلك أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٥٩] وفهمه بعضُهم على أن المعطوف عليه هو محل اسم « إنَّ » قبل دخولها فيكون من عطف المفردات [قال الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده » وانظر أيضا ابن يعيش ٨ / ٦٧ وتعليق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على المقتضب ٤ / ١١٢ ، ١١٣ .

(١) وهو استكمال الخبر .

(٢) وهو كون العامل « إنَّ ، أو أنَّ ، أو لكنَّ » .

(٣) ينظر فى ذلك كتاب سيبويه ١ / ٢٨٦ « ط بولاق » ، والمقتضب ٤ / ١١٤ .

(٤) من الآية [٦٩] من سورة « المائدة » .

﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ ﴾[١] (وَبِقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : ﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلَـٰئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِىِّ ﴾)[٢] فعطف « ملائكته » بالرفع[٣] على محلّ الجلالة قبل استكمال الخبر وهو « يُصَلُّونَ » (وَبِقَوْلِهِ) وهو « ضَابِئ » ــ بالضاد المعجمة ، وبعد الألف باء مُوحدة فهمزة ــ ابن الحارث البُرجُمى[٤] ــ بضم الموحدة والجيم :

١٤٢- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ **(فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ)**[٥]

فعطف « قيّارٌ » بالرفع ، على محلّ « ياء المتكلم » قبل استكمال الخبر ، وهو « لَغريبُ » .

و « قَيَّار » ــ بقاف مفتوحة ، وياء مثناة تحتية مشددة ــ اسم « فرس » عند الخليل ، واسم « جمل » عند أبى زيد ، وضمير « بها » للمدينة .

(وَقَوْلِهِ) وهو بشر بن [أبى][٦] خازم ــ بالخاء والزاى المعجمتين :

١٤٣- **(وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ)** مَا بَقِينَا فى شِقَاقِ[٧]

---

(١) من الآية [٦٩] من سورة « المائدة » .

(٢) من الآية [٥٦] من سورة « الأحزاب » .

(٣) وهى قراءة ابن عباس وغيره كما فى البحر المحيط ٧ / ٣٤٨ .

(٤) من أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة أيام الخليفة عثمان ــ رضى الله عنه ــ رواه له المبرد فى الكامل ١ / ١٨٨ ، وأبو زيد فى نوادره ص ٢٠ .

(٥) وهذا البيت من الطويل فى كتاب سيبويه ١ / ٣٨ ، والشعر والشعراء ٣٥١ ، والأصمعيات ١٨٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٨ والعينى ٢ / ٣١٨ ، والخزانة ٤ / ٣٢٣ ، والدرر ٢ / ٢٠٠ .

ووردِ هذا البيت بلا نسبة فى الأصول لابن السراج ١ / ٢٥٧ ، والأشمونى ١ / ٢٨٦ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة لابدّ منها لصحة الاسم .

(٧) هذا البيت من الوافر وهو لبشر فى ديوانه ص ١٦٥ ، وسيبويه ١ / ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٩ ، والعينى ٢ / ٢٧١ ، والخزانة ٤ / ٣١٥ ، وهو بلا=

فعطف « أنتُمْ » وهو ضمير مرفوع ، على محلّ ضميرِ المتكلِم المعظِّم نفسه ، أو المشارِك لغيره[١] ، قبل استكمال الخبر .

ولمّا كان ظاهر الاستدلال للكسائىّ والفرّاءِ جميعًا ، والفرّاءُ لا يوافقُ على نحو : ﴿ إنَّ اللهَ ومَلَـٰئِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾[٢] ، استدرك ذلك بقوله : (**وَلَكِنِ اشْتَرَطَ الْفَرَّاءُ ــ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمِ الْخَبَرُ ــ**) على المعطوف بالرفع (**خَفَاءَ إِعْرَابِ الاسْمِ**) ــ برفع « الخبر » ونصب « خفاء » على المفعولية لـ « اشترط » ، والظرف مقدم من تأخير .

والأصل : ولكنِ اشترط الفراء خفاءَ إعراب الاسم إذا لم يتقدمِ الخبر .

والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل[٣] ، واعترضه فى حواشيه فقال : المعروف عن الفرّاء أنه يشترط بناء الاسم ، فلا يدخل فى ذلك الاسمُ المقصور ، والمضاف للياء ، ويدخلان فى نقل المؤلف[٤] ــ انتهى ــ

= نسبة فى الأصول ١ / ٢٥٣ ومعانى القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، وأسرار العربية ١٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ ، وابن الناظم ١٧٧ ، والرضى ٢ / ٣٥٣ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٨٧ .

(١) وهو « نا » من قوله : « أنَّا » وأصله : أنَّنا .

(٢) من الآية [٥٦] من سورة « الأحزاب » .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ .

(٤) يعنى بالمؤلف : ابنَ مالك .

والظاهر من كلام الفراء فى المعانى أنه يشترط بناء الاسم [معانى القرآن ١ / ٣١٠ : ٣١١] وفى الكافية الشافية ١ / ٥١٢ : ٥١٣ بعد أن أتى ابن مالك بشواهد الفراء التى منها آية المائدة ، وبيت ضابئ البُرجُمىّ قال : ويصلح أن يكون هذا وشبهُه حجةً للكسائى ، ويقول : بناءُ الاسم فى الآية والبيت وقع اتفاقا ، ورفعُ المعطوف هو الحجة ، والأصل التسوية بين المعرب والمبنى فى إجراء التوابع عليهما » اهـ .

[وينظر الأصول لابن السراج ١ / ٢٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ص : ٣٧٣] .

فَيُجيز[١] : إن كان الاسم مبنيًّا (**كَمَا فِى بَعْضِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ**) المتقدمةِ ، وهى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾ الآية[٢] ، والبيتان[٣] .

ويَمْنَع[٤] : إن كان الاسم مُعْربا ، كما فى ﴿ **إِنَّ اللهَ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُ** ﴾[٥] بالرفع ؛ لما فيه من تخالف المتعاطفين فى الحركة اللفظية[٦] .

ومقتضى هذه العلة أنه يُجِيز : « إِنَّ الْفَتَى وزيدٌ ذاهبان » برفع « زيد » لعدم التخالف اللفظى ؛ فإنّ إعرابَ الاسم خفيٌّ[٧] .

ومنعه البصريون مطلقا ؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدًا ؛ لأنّ الناسخَ عاملٌ فى الخبر ، والمعطوف مبتدأ ، وهو أيضا عاملٌ فى الخبر ، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدًا ، وذلك ممتنع .

ولا يتأتّى ذلك على مذهب[٨] الكسائىِّ والفرَّاء ؛ لأن الرافع / للخبر عندهما [١٠٦/ب] فى باب « إنَّ » هو رافعه فى باب المبتدإ إلا أنه مشكل .

أمّا على القول بالترافع[٩] ــ وهو المشهور عن الكوفيين ؛ فلأنّ المبتدأ قد زال بدخول الناسخ .

(١ ، ٤) يعنى : الفراء .

(٢) وهى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّـٰبِئُونَ وَالنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] .

(٣) وهما : الأول : قوله : * فإنّى وقيارٌ بها لغريبُ *

والثانى : قوله : * وإلّا فاعلَمَا أنّا وأنتم بُغَاةٌ .... *

(٥) من الآية [٥٦] من سورة الأحزاب .

(٦) فلفظ الجلالة تظهر عليه الفتحة ، و « مَلَـٰٓئِكَتُه » تظهر على آخره وهى التاء ، الضمة .

(٧) وهو « الفتى » بسبب أنه مقصور .

(٨) « مذهب » ساقطة من خ٢ .

(٩) أى أن المبتدأ رفعَ الخبرَ ، والخبرَ رفع المبتدأ .

وأمّا على القول بأن رافعَه الابتداءُ فى باب « إنَّ » ــ كما نقله الشاطبى عنهم(١) فلأنه يلزم أن يكون الخبر فى مسألتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة ، وهما : الابتداء ، والمبتدأ ، فما هَرَبَا منه ، وقعا فيه .

(وَ) ما تمسَّكا(٢) به من الأدلة المتقدمة (**خَرَّجَهَا الْمَانِعُونَ**) من البصريين (**عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ**) فيكون « مَنْ آمَنَ »(٣) خبر « إنَّ » وخبر « الصَّابِئُونَ » محذوف (**أَىْ : وَالصَّابِئُونَ**) والنصارَى (**كَذَلِكَ**) .

والأصل ــ والله أعلم ــ « إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمن بالله واليومِ الآخر والصَّابئون والنصارَى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر .

(**أَوْ عَلَى**) تقدير (**الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ**) لدلالة الثانى عليه ، فيكون « مَنْ آمَنَ » خبرَ « الصَّابئون » وخبرُ « إنَّ » محذوفًا لدلالة خبر المبتدإ عليه (**كَقَوْلِهِ** :(٤)

١٤٤ــ خَلِيلَىَّ هَلْ طِبٌّ؟ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا ــوَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ــ دَنِفَانِ(٥)

---

(١) ينظر شرح الشاطبى على الألفية ص ٢٧٦ ــ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / سعد الله على .
وفى الارتشاف لأبى حيان ٢ / ١٢٨ : « ينصبن الاسم بعدهنَّ ، وهنَّ يرفعن الخبر ، هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلىّ إلى أن الخبر باق على رفعه الذى كان عليه قبل دخولهنَّ » اهـ .

(٢) يعني : الكسائىَ والفراء .

(٣) فى آية المائدة السابقة .

(٤) لا يُعلم قائله .

(٥) هذا البيت من الطويل استشهد به فى شرح الألفية لابن الناظم ١٧٨ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٧٤ ، والمغنى ٢ / ٤٧٥ ، والعينى ٢ / ٢٧٤ ، والأشمونى ١ / ٢٨٦ .
و « طِبّ » فى المصباح : طبَّه ، طبًّا من باب قتل ، داواه ... والاسم : الطِّب بالكسر [مادة : ط ب ب] .
« دنفان » فى المصباح : دَنِفَ دَنَفًا من باب : تَعِبَ ، فهو دَنِف إذا لازمه المرض [مادة : د ن ف] .

فحذف خبر « إنَّ » لدلالة خبر المبتدإ عليه ، والتقدير : فإنى دَنِفٌ ــ أى : مريض ــ وأنتما دنفان[١] .

والتوجيه الأول أجود ؛ لأن الحذف من الثانى لدلالة الأول أولى من العكس ، قاله الموضح فى شرح الشذور[٢] .

(**وَيَتَعَيَّنُ التَّوْجِيهُ الْأَوَّلُ**) وهو التقديم والتأخير (**فِى قَوْلِهِ** :

* **فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ** *)

والأصل : فإنى لغريبٌ ، وقيَّارٌ غريبٌ .

ولا يتأتى فيه التوجيه الثانى ، وهو الحذف من الأول (**لِأَجْلِ اللَّامِ**)[٣] ؛ لأنها لا تدخل فى خبر المبتدإ .

(**إِلَّا إِنْ قُدِّرَتْ زَائِدَةً ، مِثْلُهَا فِى قَوْلِهِ** :

٧٣م- **أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ**)[٤]

على الوجهين المتقدمين ، فيصح حينئذ التخريج الثانى ، ويصير التقدير : فإنِّى غريبٌ وقيارٌ غريبٌ .

(وَ) يتعيَّن التوجيهُ (**الثَّانِى**) وهو الحذف من الأول (**فِى قَوْلِهِ تَعَلَى**) ﴿ **إِنَّ**

---

(١) والحذف فى هذا البيت من الأول قطعا . إذْ لا يكون « دنفان » خبرًا عن الأول وهو (ياء المتكلم) .

(٢) ص : ٥٥ .

(٣) فى « لغريبُ » فإنها إن قدرت خبرًا عن « قيار » وحذف خبر « إنَّ » أدَّى ذلك إلى مجيء خبر المبتدأ مقرونا بلام الابتداء وهذا ممتنع لأنها تدخل على المبتدإ ، وعلى خبر « إنَّ » المتأخر عن اسمها ، وعلى اسم « إنَّ » المتأخر عن الخبر كما تقدم .

(٤) هذا البيت من مشطور الرجز سبق الحديث عنه برقم [٧٣] فارجع إليه فى مبحث تأخير الخبر وجوبا .

اللهَ (﴿ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُ ﴾)[١] بالرفع ، والتقدير : إنَّ اللهَ يُصلى وملائكتُهُ يُصلون .

(**وَلَا يَتَأَتَّى فِيهِ**) التوجيه الأول ، وهو التقديم والتأخير (**لِأَجْلِ** « **الواو** » فى « **يُصَلُّونَ** ») لأنها للجماعة المشتركة ، واللهُ واحدٌ لا شريك له .

(**إِلَّا إِنْ قُدِّرَتِ**) الواو (**لِلتَّعْظِيمِ**) للواحد (**مِثْلُهَا فى** ﴿ **قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ** ﴾)[٢] فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيأتى التوجيه الأول أيضا ، ويصير التقدير : إنّ اللهَ يُصلّون وملائكته يُصَلّون .

[١٠٧/ أ] « فإن قُلْتَ » كلا التوجيهين مشكل ؛ فإنَّ شَرْطَ الدليل اللفظى / أنْ يكونَ طِبْقَ المحذوفِ معنًى .

أما على التوجيه الأول[٣] ؛ فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة[٤] ، والمحذوفة بمعنى الاستغفار[٥] ، فلم يتطابقا .

وأما على التوجيه الثانى[٦] فعلى العكس ؛ لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة ، فلم يتطابقا أيضا .

« قلتُ » أجاب عنه فى « المغنى »[٧] فقال : الصَّوابُ عندى أن الصلاةَ ــ لغةً ــ بمعنًى واحدٍ ، وهو « العطف » ثم العطف بالنسبة إلى الله ــ سبحانه وتعالى ــ الرحمة ، وإلى الملائكة ، الاستغفار ، وإلى الآدميين ، دعاء بعضهم لبعض ــ انتهى ــ

---

(١) من الآية [٥٦] من سورة « الأحزاب » وقد تقدمت أكثر من مرة .
(٢) من الآية [٩٩] من سورة « المؤمنون » .
(٣) وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .
(٤) لأن الصلاة من الله تعالى رحمةٌ .
(٥) لأنّ الصلاةَ من الملائكة استغفارٌ .
(٦) وهو الحذف مِنَ الأول لدلالة الثانى عليه .
(٧) ٢ / ٦٠٦ : ٦٠٧ .

وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو : « إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبان »[1] .

وأما نحو : « إنَّ زيدًا وعمرٌو فى الدار » فجائز باتفاق ، قاله الموضح فى شرح « بانت سُعَادُ »[2] وهو مخالف لما أطلقه هنا .

(**وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْفَرَّاءُ الشَّرْطَ الثَّانِى**) وهو كون العامل : « إنَّ » أو « أَنَّ » أو « لَكِنَّ » (**تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ**) وهو العجاج :

١٤٥- (يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

---

(١) فى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٢ : ٣٧٣ جاء قوله : « لا يجيز بصرىٌّ أن يُرفع الاسمُ بعد العاطف قبل مجىء الخبر نحو : « إنّ زيدًا وعمرٌو قائِمَانِ » ، لئلا يتوارد عاملان ، وهما : « إن » و « الابتداء » على معمول واحد ، وهو الخبر وأجاز ذلك الكوفيون ، لأنهم يرون الخبر مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول « إنَّ » وأخواتها .... » اهـ .

(٢) وذلك عند شرحه لقول كعب بن زهير ـــ رضى الله عنه ـــ ص : ١٤١ :

فَلَا يَغُرَّنْكَ مَا مَنَّتْ وما وَعَدَتْ إِنَّ الْأَمَانِىَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيـلُ

قال فى ص ١٤٦ : ١٤٧ :

قوله : والأحلام : عطف على اسم « إنَّ » ، ويجوز رفعه ، فإن قلتَ : إنما يجيز ذلك الكسائىُّ ، وقد خالفه تلميذه الفراء ، فاشترط خفاء إعراب الاسم ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، وخالفهما جميع البصريين فمنعوا ذلك مطلقا ، قلتُ : هذا موضع يكثر فيه الوَهَم ، وإنما الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، وأما نحو : إنّ زيدًا وعمرٌ فى الدار ، فجائز باتفاق ... ومنه بيت كعب إذا رُفع « الأحلام » إذِ « التضليل مصدر ، فيصح الإخبارُ به عن الواحد وما فوقه ، وإنما الخلاف فى تخريج ذلك ، فقال الكوفيون : معطوف على محل الاسم ، وقال البصريون : هو إما مبتدأ حذف خبره ، والجملة معترضة بين اسم « إنَّ » وخبرها ، وإما مبتدأ خبره ما بعده ، وحُذف خبر « إنَّ » لدلالة خبر المبتدإ عليه ... » اهـ .

فى بَلدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ[١]

فعطف « أَنْتِ » ـ بكسر التاء ـ على اسم « لَيْتَ » وهو ياء المتكلم .
و « لميس » اسم امرأة ، و « أَنِيس » بمعنى : مُؤْنِس .

(**وَخُرِّجَ**) ـ بتشديد الراء ، والبناء للمفعول (**عَلَى**) أنَّ « أَنْتِ » مبتدأ حذف خبره و (**أَنَّ الْأَصْلَ** : « **وَأَنْتِ مَعِى** » **وَالْجُمْلَةَ**) من المبتدإ والخبر (**حَالِيَّةٌ**) متوسطة بين اسم « ليت » وخبرها ، فالاسم : ياء المتكلم (**وَالْخَبَرُ** : **قَوْلُهُ** : « **فِى بَلْدَةٍ**) هذا تخريجُ ابنِ مالك[٢] ، وهو على ندورٍ أو قِلَّة .

فإنَّ أكثرَ النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف ، وهو ممن نصَّ على ذلك ، فقال فى باب الحال .

.... وَنَدَرْ نَحْو : « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِى هَجَرْ »[٣]

---

(١) بيتان من مشطور الرجز نسبهما الشارح للعجاج ، وكذلك فعل صاحب الدرر ٢ / ٢٠٢ ، وهما لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٧٦ وكذا فى العينى ٢ / ٣٢١ ، وورد بلا نسبة فى مجالس ثعلب ١ / ٣١٦ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٢ / ٥٢ ، وشرحه على الكافية ١ / ٥١٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٨٨ ، والهمع ٢ / ١٤٤ .
ولجراد العود فى ديوانه ص ٥٢ رجز مشابه لهذا فى بعض الأبيات ولكن ليس فيه :
* يا ليتنى وأنتِ يا لميسُ *
إلا أنه يتّفق مع رؤبة فى :
وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ
وفيهما شاهد على إبدال ما بعد « إلا » فى الاستثناء المنقطع ـ وسيأتى إن شاء الله تعالى ـ

(٢) فى شرحه على التسهيل ٢ / ٥٢ .

(٣) وهذا فى الفصل الذى يتحدث فيه ابن مالك عن الحال مع عاملها . فقد يجوز أن تتقدم عليهِ وأن تتأخر عنه ، وقد تتقدم على العامل وجوبا ، وقد تتأخر عنه وجوبا ،

وشرحه المَوَضّح بقوله :
يجوز ــ بقلَّة ــ توسطُ الحالِ بين المخبَرِ عنه ، والمخبَرِ به ــ انتهى ــ

والنادر والقليل لا يقاس عليهما .

وأبعدُ منه قولُ بعضهم : إنّ الأصل : أَنَا وأَنْتِ ، فـ « أَنا » مبتدأ ، و « أَنْتِ » معطوف عليه ، وخبر المبتدإ وما عطف عليه قوله : « فى بلدةٍ » فحذف « أنا »[1] ــ انتهى ــ

* * *

فَصْلٌ :

تُخَفَّفُ « **إِنَّ** » **الْمَكْسُورَةِ لِثِقَلِهَا**) بالتضعيف (**فَيَكْثُرُ إِهْمَالُهَا ؛ لِزَوَالِ**

= وحالات التأخر كثيرة منها : أن يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه مثل : تلك ، وليت وكأنّ .

ويستثنى من هذا المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون العامل ظرفا أو مجرورًا مخبرًا بهما ، فيجوز بقلة توسطُ الحال بين المخبرَ عنه ، والمخبر به . وسيأتى ذلك ــ إن شاء الله تعالى ــ فى باب الحال .

(١) وهذا هو سبب أنه أبعد من سابقه لأن فيه حذفَ المعطوف عليه .

وأقول : هذا الفصل تناول حكم المعطوف بالواو قبل الخبر وبعده ، فما حكم بقية التوابع ؟

يقول ابن مالك فى شرح التسهيل : ٢ / ٥٢ « وأجاز الجرمى ، والزجاج ، والفراء ، رفع نعت الاسم بعد الخبر ، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان ، وأجازوا أن يكون من ذلك : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوب ﴾ [سبأ ٤٨] .

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى « ظنَّ » إن خفى إعراب ثانيهما ، نحو : ظننتُ زيدًا صديقى وعمرٌو » اهـ .

[وانظر مثل ذلك فى شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٥٤] .

اخْتِصَاصِهَا نَحو : ﴿ **وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾[١] ــ فى قراءة من خفَّفَ « لَمَّا »[٢] .

فـ « كلٌّ » مبتدأ ، واللام[٢] ، لام الابتداء ، و « مَا » زائدة ، و « جميعٌ » أى : مجموعون خبر المبتدإ ، و « محضرون » نعته ، وجمع على المعنى[٣] .

(**وَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا**) على قِلَّة (**اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ**) وإليه يُشير قول الناظم :

وخُفِّفَتْ « إنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ ....

(**نَحو** : ﴿ **وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**) **رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾[٤] فى قراءة نافع وابن كثير ، بتخفيف « إنَّ » و « لَمَّا »[٥] فـ « إنْ » مخففة من الثقيلة ، و « كُلًّا » اسمُها ، / و « اللام » فى « لَمَا » لام الابتداء ، و « مَا » موصولة خبر « إنْ » و « لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » جواب لقسمٍ محذوف ، وجملةُ القسم وجوابه صلةُ « ما » . [١٠٧/ب]

والتقدير : وإنْ كلًّا لَلَّذِينَ وَاللهِ ليوفِّينَهم .

وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسدّ الصفة .

---

(١) من الآية [٣٢] من سورة « يس » .

(٢) فى « التذكرة فى القراءات » لابن غلبون ص ٦٣٠ « وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ﴿ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ [يس ٣٢] وفى الزخرف ﴿ لَمَّا مَتَاعُ ﴾ [٣٥] وفى الطارق ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا ﴾ [٤] بتشديد الميم فى الثلاثة وخالفهم ابن ذكوان فى الزخرف فقط فخفف ، وخففها الباقون فى الثلاثة » .

(٢) أى : فى قراءة « لَمَا » بتخفيف الميم .

(٣) وأما من قرأ بتشديد « لَمَّا » فهى بمعنى « إلّا » و « إنْ » نافية .

(٤) من الآية [١١١] من سورة « هود » .

(٥) فى « التذكرة فى القراءات » لابن غلبون ص ٤٦١ « وقرأ الحرميان [نافع وابن كثير] وأبو بكر ﴿ وَإِنْ كُلًّا ﴾ [هود ١١١] بتخفيف النون ، وشدَّدها الباقون ، وقرأ الحرميان والبصريان [أبو عمرو ويعقوب] والكسائى ﴿ لَمَا ﴾ بتخفيف الميم ، وشدَّدها الباقون » [تحقيق د / عبد الفتاح بحيرى] .

والتقدير : وإنْ كلًّا لَخَلْقٌ موفًّى عملُه .

(**وَتَلْزَمُ لاَمُ الابْتِدَاءِ بَعْدَ**) « إنْ » المسكورة المخفَّفة (**الْمُهْمَلَةِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وتلـزمُ اللَّامُ إِذَا مَـا تُهْمَـلُ

حال كون اللام (**فَارِقَةً بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ**) فى نحو : « إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ » بتخفيف « إنْ » ، ورفع زيد ، فلولا اللامُ لتُوُهِّمَ أَنَّ « إنْ » نافية ، وأنّ المعنى : ما زيد قائم ، فلما جئ باللام ، ارتفع التَّوَهُّم .

(وَ) هذه اللام (**قَدْ تُغْنِى عَنْهَا قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ**) بأن يكون الخبر منفيًّا (**نَحْو** : « **إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** ») فيجب حينئذ تركُ اللام ــ كما فى « المغنى »[1] ــ ؛ لأن الخبر المنفىَّ لا تدخل عليه لام الابتداء ــ كما تقدم[2] .

(**أَوْ**) قرينةٌ (**مَعْنَوِيَّةٌ**) كأن يكون الكلام سِيقَ للإثبات والمدح (**كَقَوْلِهِ**) وهو « الطِّرِمَّاح » واسمه : الحَكَم بن حكيم .

---

(١) ١ / ٢٣٢ واستشهد بقول الشاعر :

* إنِ الحقُّ لا يخفى على ذى بصيرةٍ *

ومن قَبْلِه قال ابن مالك فى شواهد التوضيح ص ٥٢ « وأَزِيدُ على ذلك ؛ أن اللام الفارقة ، إذا كان بعدما وَلِىَ « إنْ » نفىٌ ، واللبس مأمون ، فحذفها واجب ، كقول الشاعر :

إنِ الحقُّ لا يخفَى على ذِى بصيرةٍ وإنْ هو لم يعدم خلاف مُعَانِدِ

انتهى كلام ابن مالك .

وفى هذا الشاهد قرينة معنوية أيضا وهى أننا لو قدرنا « إنْ » نافية ، وبعدها « لا » نافية أيضا ، ونفى نفى إثبات ، سيصير المعنى : الحق يخفى على ذى بصيرة ، وفساده ظاهر [قاله الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١ / ٢٨٩] .

(٢) فى ص : [٤٩] من هذا الجزء حين قال : « ولم تدخل على الخبر ... إذا كان منفيا ؛ لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو : لم ، ولن ، ولمَّا ، ولا ، وحمل الباقى عليه » .

١٤٦- أنا ابن أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ **(وَإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)**[(١)]

ولو قال : « لكانت » باللام ، لجاز[(٢)] ، ولكن استُغنِى عنها لكونه فى مقام المدح ، وتَوَهُّمُ النَّفْىِ ــ هنا ــ ممتنعٌ .

و « أباةُ » جمع آبٍ ، كقضاة ، جمع قاضٍ ، من « أَبَى » إذا امتنع ، و « الضَّيْم » الظلم و « مالك » اسم قبيلة ، ولذلك قال : « كانت » ، وصرفها مراعاة للحىِّ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وربَّما استُغْنِىَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا[(٣)]

(**وَإنْ وَلِى « إنْ » الْمَكْسُورَةَ الْمُخَفَّفَةَ**) من الثقيلة (**فِعْلٌ**) فشرطه أن يكون ناسخًا ، وربما تخلَّف ، وشرطُ الناسخ كونُه غيرَ نافٍ ، فخرج بذلك « لَيْسَ » وغيرَ منفِىٍّ ، فخرج بذلك « زَالَ » وأخواتها ، ونحو : « مَا كَانَ » وغيرَ صلة ، فخرج بذلك « ما دام » .

---

(١) هذا البيت من الطويل للطِّرِمَّاح فى ديوانه ص ٥١٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٥٠٩ ، وشواهد التوضيح ص ٥١ ، والعينى ٢ / ٢٧٦ والدرر ١ / ١١٨ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤ ، وابن الناظم ١٧٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٤٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥٢ والجنى الدانى ١٦٨ ، والارتشاف ٢ / ١٥٠ [العجز فقط] وتعليق الفرائد ٤ / ٦٠ وتخليص الشواهد ٣٧٨ ، والأشمونى ١ / ٢٨٩ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤١ .

ويُروى : ونحنُ أُباةُ الضَّيم ، وقوله : كرام المعادن ، يعنى : طيّبة الأصل شريفة المحتد .

(٢) قال الدنوشرى : يردُّه ما مرّ من أنها لا تدخل على الماضى إلا بـ « قد » خلافا للأخفش ولهشام فإنه يجوز عندهما بإضمار « قد » والجمهور يردون ذلك » [حاشية يس على التصريح ١ / ٢٣٧] .

(٣) يعنى : وقد يمكن ترك هذه اللام ، والاستغناء عنها ، إن ظهر المعنى الذى أراده المتكلم ، معتمدا فى ظهوره على قرينة تُوَضِّحه .

ولا فرق فى الناسخ بين الماضى والمضارع ، إلَّا أنّه (**كَثُر كَوْنُهُ مُضَارِعًا ناسِخًا نَحو** : ﴿ **وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ**) **بِأَبْصَـٰرِهِمْ** ﴾[١] ﴿ **وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَـٰذِبِينَ** ﴾[٢] ــ **وَأَكْثَرُ مِنْهُ**) أى : من المضارع (**كَوْنُهُ مَاضِيًا ناسِخًا** ، **نَحْو** : ﴿ **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً** ﴾[٣] ، ﴿ **إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ** ﴾[٤] ، ﴿ **وَإِنْ وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ** ﴾[٥] وتدخل اللامُ حينئذ على الجزء الثانى من معمولى الناسخ .

أما دخول « إنْ » على الناسخ ؛ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدإ والخبر فى الأصل ، فلما خُفِّفت ، وضعف شبهُها بالفعل ، جاز دخولها على الفعل ، وكان من النواسخ ؛ لئلا تفارق محلها بالكلية ، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ ، كان مقتضاها موفَّرا عليها ، إذِ الجزآن مذكوران بعد مدخولها .

وأما دخول اللام فى الجزء الثانى / من معمولى الناسخ ، فكما تدخل على خبرها ، لأنك إذا قلت : « إنْ كان زيدٌ لقائمًا » فمعناه : إنّ زيدًا لقائم . [١٠٨/ أ]

وأما كونه أكثر من المضارع ؛ فلأنَّ « إنَّ » المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فَقَصدُوا بعد تخفيفها أنْ يُدْخِلوها على مشابهها ، ويقاسُ على النوعين اتفاقا[٦] .

---

(١) من الآية [٥١] من سورة « القلم » .
(٢) من الآية [١٨٦] من سورة « الشعراء » .
(٣) من الآية [١٤٣] من سورة « البقرة » .
(٤) من الآية [٥٦] من سورة « الصافات » .
(٥) من الآية [١٠٢] من سورة « الأعراف » .
(٦) « على النوعين » يعنى : الماضى والمضارع .

وفى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧ يقول : « فإن كان مضارعًا حُفِظَ كقوله تعالى ﴿ وإنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ .. » اهـ . قال الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ / ٦٤ : ٦٥ مُعَلِّقا : قلتُ : وهذا عجيبٌ من المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ فإنه جعل مثل * إن قتلتَ لَمُسْلِمًا * مقيسا مع عدم وروده فى القرآن ومثل : « إنْ أظنُّ زيدًا لَمُسْلِمًا » غيرَ مقيس مع وقوعه فى الكتاب العزيز ، قال الله ــ تعالى ــ=

ولا يُجيز جمهور البصريين دخولَها على غير الناسخ (**ونَدَرَ**) عند غيرهم (**كَوْنُهُ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ كَقَوْلِهِ**) وهو الشخص[1] المسمَّى عاتكةَ بنتَ زيدٍ العدويةَ ابنةَ عمِّ عُمَرَ بن الخطَّاب ـــ رضى الله عنه ـــ تخاطب عَمْرَو بنَ شَرْمُوزٍ ، قاتلَ الزُّبَيْر بن العوام ، يومَ الجمل :

١٤٧- (شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا) حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّـدِ[2]

فأدخلت « إِنْ » المخففة على « قَتَلْتَ » وهو فعل ماضٍ غيرُ ناسخ .

و « شَلَّت » ـــ بفتح الشين المعجمة[3] ، أفصح من ضمِّها ، إخبار ، ومعناه

= ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَـٰذِبِينَ ﴾ ... وقد نقل ابنُ هشام فى مُغنِيه الاتفاقَ على أن ذلك مقيس ، أعنى دخول « إِنْ » المخففة على المضارع الناسخ » اهـ .

وفى ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٠ : « ودعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليست بشىء » وينظر مغنى اللبيب ١ / ٢٤] .

(١) قال الشارح : « وهو الشخص » حتى يُوفق بين ضمير المذكر فى قول ابن هشام : (كقوله) وكون القائل امرأة فكلمة « شخص » تصلح للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، فيقال : هندٌ شخص جميل ، ومحمد شخص كريم .

(٢) هذا البيت من الكامل وهو منسوب لعاتكة فى الأغانى ١٩ / ٦٨١٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٠٤ والعينى ٢ / ٢٧٨ ، والخزانة ٤ / ٣٢٨ ، والدرر ١ / ١١٩ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١ / ٨٩ .

ومنسوب لصفية بنت عبد المطلب فى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٩ ، والأسانيد الصحيحة تردّه ـــ كما قال السيوطى ـــ

وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للأخفش ٢ / ٤١٩ ، والمحتسب ٢ / ٢٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٨ ، والمقرّب ١ / ١١٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦ ، وابن الناظم ١٨٠ ، والرضى ٢ / ٣٥٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٥٠ ، والارتشاف ٢ / ١٥٠ [موضع الشاهد فقط] ، والمغنى ١ / ٢٤ ، والهمع ١ / ١٤٢ ، والأشمونى ١ / ٢٩٠ .

ويروى باختلاف فى بعض الألفاظ على النحو التالى : بالله ربُّك إن ... تالله ربِّك إنْ ... هَبَلَتْك أمُّك إنْ ... ثكِلَتْك أمُّكَ إنْ ... لَفارِسًا ، وجبت عليك ...

(٣) وأصله : « شَلِلَتْ » بكسر اللام الأولى وهى عين الكلمة .

الدعاء ، و « حَلَّت » وجبت .

(**وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ** :) ـــ أى على : إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ـــ (« **إنْ قَام لَأَنَا** ، **وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ** » **خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ**) فإنه أجازه ـــ كما قاله فى المغنى[1] ـــ وزاد هنا (**وَالْكُوفِيِّينَ**) وهو يوهم أنهم يُجيزُون تخفيفَ « إنَّ » المكسورة ، ويُدْخِلُونَها على نحو : « قَامَ ، وقَعَدَ » وذلك مخالفٌ لقاعدتهم ؛ فإنهم لا يُجيزون تخفيفَ « إنَّ » المكسورة ، ويَحْمِلون ما ورد من ذلك على أنَّ « إنْ » نافية بمنزلة « ما » و « اللام » إيجابية بمنزلة « إلَّا » .

قال فى « المغنى »[2] فى بحث اللام : وزعم الكوفيون أنّ اللامَ فى ذلك كلِّه بمعنى « إلَّا » وأنَّ « إنْ » قبلها نافية ـــ انتهى ـــ

ومما ورد من ذلك قراءة ابنْ مسعود ﴿ **قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا** ﴾[3] حكاها الأخفشُ فى معانيه[4] .

وقول امرأة من العرب : « والذى يُحلَفُ به إنْ جاء لَخَاطِبًا »[5] فدخلت على الماضى غير الناسخ .

---

(١) ١ / ٢٤ ، ٢٥ ، وكما فى الارتشاف أيضا ٢ / ١٥١ .

(٢) ١ / ٢٣٢ ـــ وفى الأصول لابن السراج ١ / ٢٦٠ : « ومذهب الكوفيين والبغداديين فى « إنْ » التى تجاب باللام . يقولون : هى بمنزلة « ما » و « إلَّا » ... وكان الكسائىُّ يقول : هى مع الأسماء والصفات ـــ يعنى بالصفات الظروف ـــ « إنْ » المخففة من الثقيلة ومع الأفعال بمعنى : « ما » و « إلّا » اهـ .

فالتحقيق : أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير ولكن على معنى : « ما قام إلّا أنا » .

(٣) قراءة الجماعة : ﴿ قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المؤمنون ١١٤] .

(٤) ينظر ٢ / ٤١٩ من معانى القرآن للأخفش .

(٥) ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٧ وقال : تعنى النبى ﷺ ، وينظر « غريب الحديث » لأبى سليمان الخطابى البستى ١ / ٢٩٧ .

(**وَأَنْدَرُ مِنْهُ كَوْنُهُ لا مَاضِيًا ، وَلَا نَاسِخًا**) بأن يكون مضارعا غير ناسخ ، إذْ لا مُشَابهة بينهما (**كَقَوْلِهِ** : « **إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ** »)(١) ولا يقاس عليه اتفاقا(٢) .

والحاصل أنَّ للَّام بعد « إِنْ » المخففة ثلاث حالات :

وجوبُ ذِكْرها ، ووجوب تركها ، وجواز الأمرين .

فالأول : نحو : « إِنْ زيدٌ لقائم » بالإهمال ، حيث لا قرينة .

والثانى : نحو : « إِنْ زيدٌ لَنْ يقوم »(٣) .

والثالث : نحو : « إِنْ زيدًا قائمٌ »(٤) بالإعمال .

وما ذكره من أنها لام الابتداء ، قال به سيبويه(٥) ، والأخفشان(٦) ، وأكثر البغداديين(٧) .

وذهب الفارسىُّ ، وابنُ جنِّى ، وابن أبى العافية(٨) ، وابن أبى الربيع إلى أنها

---

(١) فى الأصول لابن السرّاج ١ / ٢٦٠ « وقال الفراء : كلام العرب أن يُولُوها الماضى ، قالوا : وقد حُكِىَ : « إِنْ يزينُك لنفسُك ، وإِنْ يشينُك لَهِيَهْ » اهـ .

(٢) قاله فى المغنى ١ / ٢٥ .

(٣) لأن الخبر مما لا تلحقه اللام لأنه منفىٌّ بـ « لن » .

(٤) ويجوز : « إِنْ زيدًا لقائمٌ » .

(٥) فى كتابه ١ / ٢٧٣ [بولاق] .

(٦ ، ٧) جاء ذلك فى الارتشاف ١ / ١٤٩ ــ وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٦ : « وهو ــ أى : وقول الفارسىّ ــ مخالفٌ لقول أبى الحسن الأخفش فى كتاب المسائل الكبير فإنه نصّ على أنّ اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندى » .

(٨) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبى العافية الأزدى أبو بكر الإلبيرىّ الأصل ، كان شيخا فقيها جليلا عالما بالعربية واللغة ، انتقل إلى غرناطة ، وأخذ عن أهلها ، توفى سنة ٥٨٣ هـ [بغية الوعاة ١ / ١٥٤ : ١٥٥] .

غيرها اجتلبت للفرق(١) ، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأً / ولا خبرًا فى الأصل ، ولا راجعًا إلى الخبر ، كالمفعول فى نحو : [١٠٨/ب]

.... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ....

وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد ، وهما حالَّان محل الجزء الأول الذى تَلِى « إنْ » والمفعول كالجزء الثانى ، فـ « إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا » : بمنزلة : « إنْ قَتِيلُكَ لَمُسْلِمًا »(٢) .

ثم إن كان الفعل ناسخًا دخلت على الخبر الذى كان خبرًا فى الأصل ـــ كما مرَّ(٣) .

وإن كان غيرَ ناسخ دخلت على معموله ، فاعلًا كان ، أو مفعولًا ، ظاهرًا كان ، أو مُضمرًا منفصلًا ـــ كما مرّ(٤) .

فإن اجتمع الفاعلُ والمفعولُ ، فعلى السابق منهما(٥) ، ما لم يكن ضميرًا متصلا .

فإن تقدّم عليها فعل من أفعال القلوب نحو : « قد عَلمنَا إنْ كنتَ لَمُوقِنًا » فإنْ قلنا إنّ اللامَ للابتداء ، كُسِرَت « إنْ »(٦) ، وإنْ قلنا : لامٌ أخرى اجتلبت

---

(١) ينظر هذا المذهب فى المغنى ١ / ٢٣٢ ، والارتشاف ٢ / ١٤٩ وزاد أبو حيان : « وهو اختيارُ أبى عبد الله ابن أبى العافية ، والأستاذ أبى علىّ ـــ يعنى : الشَّلَوْبين » اهـ .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٦ .

(٣) فى نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة ١٤٣] وقد تقدمت .

(٤) نحو : إن قعد لزيدٌ ، إن قتلتَ لَمُسْلمًا ـــ إن أكرمتَ لَإِيَّاهُ .

(٥) مثال دخولها على السابق وهو الفاعل : إنْ ضَرَبَ لمحمدٌ عليا .

ومثال دخولها على السابق وهو المفعول : إنْ ضَرَبَ لعليًّا محمدٌ .

ومثال دخولها على المتأخر لأن المتقدم ضمير متصل : إنْ أكرمتَ لمحمدًا .

(٦) لأن لام الابتداء لها الصدارة فهى تعلق فعل القلب عن العمل فى اللفظ ، ويعمل فى محل الجملة ، ولذلك تكسر « إنْ » .

للفرق فُتِحتْ[1] .

وإلى دخولها على الفعل مطلقا ، أشار الناظم بقوله :

والفعلُ إنْ لم يَكُ ناسخًا فَلَا تُلْفِيهِ- غَالِبًا- بِـ «إنْ» ذِى مُوصَلَا[2]

* * *

(فَصْلٌ :

وَتُخَفَّفُ « أَنَّ » الْمَفْتُوحَةُ فَيَبْقَى الْعَمَلُ) وجوبا ؛ لتحقق مقتضاها ، وهو إفادة معناها فى الجملة الاسمية ؛ لأنها أكثرُ مشابهةً للفعل من المكسور[3] (**وَلَكِنْ يَجِبُ فِى اسْمِهَا كَوْنُهُ مُضْمَرًا**) لا مُظْهَرًا (**مَحْذُوفًا**) لا مذكورًا ، سواء أَكَانَ

---

(١) لأن اللام إذا لم تكن للابتداء فلا تعلق فعل القلب عن العمل فتفتح همزة « إنْ » .
قال أبو حيان بعد أن ذكر المذاهب فى اللام : هل هى لام الابتداء ؟ أو لام أخرى ؟
قال : « وثمرة الخلاف بين القولين الأولين : أنها إن كان لام الابتداء ، وجب كسر همزة « إن » فى مثل : قد علمنا إن كنت لمؤمنًا ، وإن كانت غيرها جاءت للفرق ، وجب فتح همزة « إنْ » اهـ [الارتشاف ٢ / ١٤٩] .
[وينظر أيضا المغنى ١ / ٢٣٢] .

(٢) يعنى أنّ الفعلَ إذا لم يكن من الأفعال الناسخة ، فإنك لا تجدُه ــ غالبا ــ مُتصلا بإنْ المخففة وقوله : « غالبا » ظرف ، أى انتفى فى غالب المواضع أو التراكيب ، أو حال من هاء « تلفيه » ، « بإن » متعلق بـ « موصَلا » الواقع مفعولا ثانيا لتلفى « ذى » بدل ، أو نعت لـ « إنْ » .
وقال : « إنْ ذى » حتى يحترز عن « إنْ » النافية ، أو الشرطية ، وقال : « غالبا » حتى يحترز مما جاء من الأفعال غير الناسخة مُوصَلا بإنْ المخففة . و « موصَلا » من أوصلتُ الشيءَ بالشيء المعدّى من « وصل » بمعنى اتصل ــ كما يقال : ذهب وأذهبته ، وقعد وأقعدته .

(٣) لأن لفظ المفتوحة كلفظ « عَضّ » مقصودا به المضىّ والأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ « جِدّ » [قاله ابن مالك فى شرح الكافية ١ / ٤٩٥] .

للشأن أَمْ لَا ــ عند ابن مالك[١] ــ لأنّ « إنْ » المكسورة ثبت إعمالها فى الظاهر[٢] دون المفتوحة ، فقدرُوا عملها فى المضمر ؛ لئلا ينحطّ الأقربُ عن الأضعف[٣] .

وذهب ابنُ الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن[٤] (**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو الشخص[٥] المسمَّى جنوبَ أخت عمرٍو ذِى الكلب :

١٤٨- (بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا)[٦]

---

(١) فإنه قال فى شرح التسهيل ٢ / ٤١ : « ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرًا ، ولا يلزم كونه ضمير شأن كما زعم بعضهم » .

(٢) يعنى : فى الاسم الظاهر .

(٣) المراد بالأقرب « أنَّ » المفتوحة ، وبالأضعف « إنَّ » المكسورة .

(٤) قال ابن الحاجب فى الكافية : « وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شأن مقدَّر » [شرح الرضى ٢ / ٣٥٩] .

(٥) قال : « وهو الشخص » حتى يتوافق مع قول (ابن هشام) : « فأما قوله » نظرا لأن القائل امرأة ، فجعل الضمير للشخص ، وهو صالح للمذكر والمؤنث كما سبق بيانه .

(٦) هذا البيت من المتقارب لجنوب بنت العجلان الهذلية فى شرح أشعار الهذليين للسكرى ٢ / ٥٨٥ ، والحماسة الشجرية ١ / ٣٠٩ ، والعينى ٢ / ٢٨٢ ، والخزانة ٤ / ٣٥٢ ، ونسب لكعب بن زهير فى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٨٠ وليس فى ديوانه ، وورد بلا نسبة فى ابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٤٩٦ ، وابن الناظم ١٨٠ ، والرضى ٢ / ٣٥٩ ، والمغنى ١ / ٣١ ، والأشمونى ١ / ٢٩١ .

وقولها : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بـ « عَلِمَ » فى بيت سابق على هذا البيت وهو :

لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهبَّتْ شَمَالَا

« المرملون » : جمع مُرْمِل ، وهو من لا زاد له ، تريد أنه ينفع فى وقت الشدة إذا أغاث ، كما تخصب الأرض من الغيث ويروى بيت الشاهد فى شعر الهذليين هكذا :

بِأَنَّكَ كنتَ الرّبيعَ المَرِيعَ وكنتَ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الثِّمَالَا =

فَضَرُورَةٌ) من وجهين عند ابن الحاجب ، كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورًا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورًا .

و « الربيع » ربيعان : ربيع الشهور ، وربيع الأزمنة ، فربيع الشهور شهران بعد « صفر » وربيع الأزمنة ربيعان : أولهما : ما يأتى فيه النَّوْر ، والكمأة ، والثانى : ما تدرك فيه الثمار ، والمراد هنا ربيع الأزمنة ــ و « الغيث » الكلأ ، أو المطر ، و « المريع » إما بفتح الميم إن جُعِل الغيث اسما للكلإ ، أى : خصيبٌ ، وإما بضمها ، إن جُعِل اسما للمطر ، يقال مُرِع الوادى ، وأمرعه المطر ، و « الثِّمال » ــ بكسر المثلثة ــ الغياث ، خبر « تكون » .

(**وَيَجِبُ فِى خَبَرِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً**) لاشتمالها على المسند والمسند إليه ، محافظةً على الأصل ، حيث لا يُذكر الاسمُ .

[١٠٩/ أ] (**ثُمَّ إِنْ كَانَتْ**) الجملةُ (/ **اسْمِيَّةً ، أَوْ فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا جَامِدٌ ، أَوْ دُعَاءً ، لَمْ تَحْتَجْ لِفَاصِلٍ**) من الفواصل الآتية .

أما مع الاسمية ؛ فلأنَّه جئ بعد « أَنْ » باسم وخبر ، كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة .

وأما الفعل الجامد ، فهو كالاسم ، والاسمُ غيرُ محتاج إلى فصل ، فكذلك ما أشبهه .

وأما الدعاء ، فشبيه بالجامد فى عدم التصرف ــ قاله الشاطبى ــ[١]

= ولا شاهد فيه على هذه الرواية . أما الشاهد فى الرواية التى معنا فهو قولها : بأنك ربيع ، وقولها : وأنك تكون الثمالا حيث جاءت فى الموضعين باسم « أَنْ » ضمير مخاطبٍ مذكورًا .

(١) فى شرحه على الألفية ص ٣٧٤ من رسالة دكتوراه محفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / سعد الله على : ولكن مع اختلاف فيما يتعلق بفعل الدعاء ، فقد قال :=

فالاسّمية : (نحو : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ ﴾)[١] .

والفعلية التى فعلُها جامدٌ نحو : (﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾)[٢] .

والفعلية التى فعلها دعاءٌ ، إمّا بخير ، نحو : ﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِى النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾[٣] أو بشرّ نحو (﴿ وَالْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَآ ﴾)[٤] فى قراءة من خفَّفَ « أَنَّ » وكَسَر « الضاد » فى غير السبع[٥] .

وهذا مبنى على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية ــ وهو الصحيح ــ ويجوز الفصل فيهنَّ[٦] .

= وأما فعل الدعاء ، فلم يحتج إلى فصل لأنه لا يدخل إليه فى الدعاء ، قال سيبويه : وأما قولهم : « أَنْ جزاك الله خيرًا » فإنهم إنما أجازوه ــ يعنى من غير فصل ــ لأنه دعاء ، ولا يصلون إلى « قد » هنا ، ولا إلى السين ... » اهـ .

فواضح من كلام الشاطبى المنقول عن سيبويه أن الأشياء التى تكون عوضا من تخفيف أَنَّ وحذف اسمها ، وهى : « قد » و « السين أو سوف » ، و « لا » لا يصح وقوعها فى الدعاء ، لأن « قد » لا تقع فى الدعاء فلا يجوز : أما أن قد جزاك الله خيرًا ، وكذلك السين وسوف لا يصح دخولهما على فعل الدعاء ؛ لأنهما يُصَيِّران الكلام يقينا واجباً ؛ ولا يجوز دخول « لا » ؛ لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه ، فاحْتُمل لذلك ترك العوض [قاله السيرافى على هامش كتاب سيبويه ١ / ٤٨٢ « بولاق »] .

(١) من الآية [١٠] من سورة « يونس » .

(٢) من الآية [٣٩] من سورة « النجم » .

(٣) من الآية [٨] من سورة « النمل » و « النار » فى الآية : هى النار المباركة التى كلم الله تعالى عندها موسى عليه السلام ، ويجوز أن تكون « أَنْ » فيها مفسرة لما فى النداء من معنى القول .

(٤) من الآية [٩] من سورة « النور » .

(٥) كيف يقول : « فى غير السبع » وقد قرأ بها « نافعٌ » ؟ ينظر السبع لابن مجاهد ٤٥٣ ، والتذكرة لابن غلبون ٥٦٦ والنشر لابن الجزرى ٢ / ٣٣٠ .

(٦) ينظر ، كيف يجوز الفصل مع ما تقدم من كلام سيبويه والسِّيرَافى فى فعل الدعاء ؟=

(وَيَجِبُ الْفَصْلُ فِى غَيْرِهِنَّ) ليكون عوضا مما حَذَفُوا من « أَنَّهُ » وهو أحد النونين والاسم ، أو لئلا تلتبس بـ « أَنْ » المصدرية[1] .

= وكيف يكون الفصل مع الفعل الجامد ؟ نعم بالنسبة للاسمية إذا قصد النفى يفصل بينهما بحرف النفى كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [هود ١٤] .

(١) كون الفصل لدفع الإلباس بين المخففة والمصدرية يحتاج إلى بسط .

فأقول بتلخيص من شرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٣٢ : ٢٣٣ : « أَنْ » المفتوحة المخففة لا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم ، وما يؤدى معناه ، كالتبيين ، والتيقن ، والانكشاف ، والظهور ، والنظر الفكرى ، والإيحاء والنداء ، ونحو ذلك . ذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى « أَنْ » المصدرية ، فأُريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدى مؤداه ، أو ما يجرى مجراه من « الظن » الغالب ؛ ليكون مؤذنا من أول الأمر أنها مخففة ؛ لأن التحقيق بـ « أَنْ » المخففة التى فائدتها التحقيق أنسب وأولى .

فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصِّرف « أَنْ » المصدرية ــ وأما بعد فعل « الظن » وما يؤدى معنى العلم فتجئ المصدرية والمشددة ، والمخففة ، ولم يقنعوا بهذا ؛ لأن الأولوية لا تفيد الوجوب فنظروا :

فإن دخلت المخففة على الاسمية ، أو الفعلية الشرطية ، لم يحتاجوا إلى فرق آخر ، إذِ المصدرية لا تدخل على الاسمية ولا على الشرطية .

وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة ؛ فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ ﴾ أى : لم يعلم إلى قوله : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ ﴾ [النجم ٣٦ : ٣٩] وقوله ﴿ أَوَ لَمْ يَنظُرُواْ ﴾ أى : يتفكروا إلى قوله ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف ١٨٥] لم يحتاجوا أيضا إلى فرق آخر لأن « أَنْ » المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة ــ وإن كان الفعل متصرفا وجب أن تُفصل المخففة من الفِعل إما بالسين ، أو سوف ، أو قَدْ ، أو بحرف نفى (لم ، أو لن ، أو لا ، أو ما) وذلك أنَّ « أَنْ » المصدرية لا يُفصل بينها وبين الفعل بشىء من الحروف المذكورة ، بلى قد يفصل « لا » بين المصدرية والفعل ؛ لأنها لكثرة دورانها فى الكلام ، تدخل فى مواضع لا تدخلها أخواتها ، نحو : جئت بلا مالٍ .

فإذا اتفق وقوع « لا » بعد المخففة ، فإن كانت المخففة بعد فعل « العِلْم » لم تلتبس=

ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه ، عُوِّض مع الفعل المتصرف ولم يُعَوَّض مع الاسم وما أشبهه .

والفصل إما (**بِقَدْ**) لأنها تقرِّب الماضى من الحال (**نحو ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾**[1] ، **أَوْ تَنْفِيسٍ ، نَحْو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾**[2] ، **أَوْ نَفْيٍ بِـ « لَا » أَوْ « لَنْ » أو « لَمْ »**) فقط ، مثال « لا » (**نَحْو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَن لَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾**[3] فى قراءة من ضمَّ نونَ « تكونُ »[4] و « حسبْتُ أَنْ لَا قَامَ زيدٌ » ومثال « لن » (**﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾**)[5] ومثال « لم » (**﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾**[6] **أَوْ « لَوْ » نَحْو :**) **﴿ وَأَلَّوِ اسْتَقَـٰمُواْ ﴾**[7] ، (**﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم ﴾**)[8] وهو كثير .

والحاصل : أن الفعل ، إما مثبت ، أو منفىّ ، وكلٌّ منهما ، إما ماضٍ ، أو مضارع .

= بالمصدرية ، لأن المصدرية كما قدمنا لا تقع بعد فعل « العلم » وإن كانت بعد فعل « الظنّ » جاز أن تكون مخففة ومصدرية كما فى قوله تعالى ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَن لَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة ٧١] قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على أن « الحسبان » ظن » غالب فتكون مخففة ، والنصب على أن الحسبان « ظن » غير غالب فتكون مصدرية ، فلا التباس بينهما على هذا إلا فى مثل هذا الموضع ـــ انتهى ملخَّصا على مذهب الجمهور .

(١) من الآية [١١٣] من سورة « المائدة » .

(٢) من الآية [٢٠] من سورة « المزمل » .

(٣) من الآية [٧١] من سورة « المائدة » .

(٤) وهى قراءة أبى عمرو ، وحمزة ، والكسائى ، وقرأ الباقون من السبعة بنصب « تكون » [ينظر القراءات السبع لابن مجاهد ٢٤٧] .

(٥) من الآية [٥] من سورة « البلد » .

(٦) من الآية [٧] من سورة « البلد » .

(٧) من الآية [١٦] من سورة « الجن » .

(٨) من الآية [١٠٠] من سورة « الأعراف » .

فالمثبت : إن كان ماضيا ، ففاصله « قد » وإن كان مضارعا ، ففاصلِهِ « حرف التنفيس » .

والمنفىّ : إن كان ماضيا ، ففاصله « لا » فقط ، وإن كان مضارعًا ، ففاصله « لَنْ » أو « لم » أو « لَا » .

وأما « لَوْ » فإنها فى الامتناع شبيهة بالنافى ، فتدخل على الماضى ، والمضارع ـــ كما مثلنا[1] .

(**وَيَنْدُرُ تَرْكُهُ**) أى : الفصل بواحد منها (**كَقَوْلِهِ**[2]

١٤٩- عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَم سُؤْلِ[3]

والقياس : علموا أَنْ سَيُؤَمَّلُون[4] .

و « سُؤْل » بمعنى : مسئول ، كقوله تعالى : ﴿ **قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ** ﴾[5] أى : قد أوتيتَ مَسْئُولَكَ .

(**وَلَمْ يَذْكُرْ « لَوْ » فِى الْفَوَاصِلِ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ**) .

[١٠٩/ب] / هذا شرح قول الناظم :

---

(١) بآيتى : الجنّ ١٦ ، والأعراف ١٠٠ السابقتين .

(٢) لا يعلم هذا القائل .

(٣) وهذا البيت من الخفيف ورد فى شرح الكافية لابن مالك ١ / ٥٠٠ ، وشرح التسهيل له أيضا ٢ / ٤٤ ، وابن الناظم ١٨٢ ، وابن عقيل ١ / ٣٥٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥٦ ، وتخليص الشواهد ٣٨٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٧٤ ، والعينى ٢ / ٢٩٤ ، والهمع ١ / ١٤٣ ، والدرر ١ / ١٢٠ ، والأشمونى ١ / ٢٩٢ .
والمعنى : أنهم علموا أن الناس يُؤَمِّلُونَ معروفَهم ، فلم يُخيبوا رجاءهم ، ولا أحوجوهم إلى المسألة ، بل جادوا عليهم قبل أن يَسْأَلوا ، وبذلوا لهم أعظم ما يسأل السائلون .

(٤) قال المرادى فى شرح الألفية ١ / ٣٥٧ « وخصه بعضهم بالضرورة » .

(٥) الآية [٣٦] من سورة « طه » .

وَإِنْ تُخَفَّفْ « أَنَّ » فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ[١] والخبرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِن بَعْدِ « أَنْ »
وإِنْ يكُنْ فِعْلًا ، وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الفصْلُ[٢] بقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ ، اوْ «لَوْ» وَقَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»[٣]

(وَقَوْلُ ابْنِ النَّاظِمِ « إِنَّ الْفَصْلَ بِهَا) أى : بـ « لو » (قَلِيلٌ » وَهَمٌ) ـــ بفتح الهاء ـــ أى : غلط (مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ) كأنَّ الموضح وقع له النسخة التى فيها : « وربَّما فُصِلَتْ بلو » فاعترض عليها[٤] ، وإلا ، فالذى قاله ابنُ الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نَصُّه : وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين « أَنْ » المخففة ، وبين الفعل بـ « لو » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وقليلٌ ذِكْرُ « لَوْ »[٥]

ـــ انتهى ـــ وهو مُسَاوٍ لِنصّ الموضّح[٦] ، فلينظر .

* * *

---

(١) قال المراديّ فى شرح الألفية ١ / ٣٥٥ « وتجوَّز المصنف فى قوله « استكنَّ » ؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكنّ والحرف لا يستكن فيه الضمير ، وإنما هو محذوف لا مُسْتَكِنٌّ » .

(٢) قوله « فالأحسنُ الفصل » إشارة إلى أنه قد يرد غير مفصول .

(٣) قوله « وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ » أشار به إلى قلة ذكرها فى كتب النحو ، لا إلى قلة استعمالها فى كلام العرب ولذلك قال ابن هشام فى تفسيره [ولم يذكر « لو » فى الفواصل إلا قليل من النحويين] .

(٤) وهذا يدلّ على أنّ من بين نسخ شرح الألفية لابن الناظم نسخةً تحمل عبارة « وربَّما فُصِلت بلو » والتى فَهِم منها ابنُ هشام القلَّةَ بسبب « ربَّما » .

(٥) وهذه العبارة التى ذَكَرَ نصَّها الشيخُ خالد توجد فى النسخة المطبوعة لشرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ص ١٨٢ تحقيق د / عبد الحميد السيد .

(٦) الذى يقول فيه : « وَلَمْ يَذْكُرْ « لَوْ » فى الفواصل إلّا قليلٌ من النحويين » .

(**فَصْلٌ :**

وَتُخَفَّفُ « كَأَنَّ » فَيَبْقَى أَيْضًا إِعْمَالُهَا) استصحابا للأصل (**لكِنْ يَجُوزُ ثُبُوتُ اسْمِهَا وَإِفْرَادُ خَبَرِهَا**) .

وإلى ثبوت اسْمِهَا وحذفِه أشار الناظم بقوله :

وَخُفِّفَتْ « كَأَنَّ » أَيْضًا فَنُوِى مَنْصُوبُهَا ، وثَابِتًا أَيْضًا رُوِى[1]

(**كَقَوْلِهِ**) وهو رؤبة :

١٥٠- (**كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ**)[2]

فـ « وريديه » ــ وهما عرقان فى الرقبة ــ اسمُ « كَأَنْ » و « رِشَاءُ » ــ بكسر الراء والمدّ ــ خبرُها ، وهو مفرد لا مُثَنَّى ، وصحح « الصَّغَانى »[3] أنه مثنًى بِأَلِفَيْنِ .

---

(١) يشير الناظم إلى تخفيف « كأنَّ » ــ وأن اسمَها ينوى فيكون ضميرا ، وقد يكون ظاهرًا ثابتا فى الكلام .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٦٩ ، والعينى ٢ / ٢٩٩ ، وبلا نسبة فى كتاب سيبويه ١ / ٤٨٠ ، والنكت للأعلم ٢ / ٧٩٣ ، والصحاح ٥ / ٢٠٧٣ ، وابن يعيش ٨ / ٨٣ والمقرَّب ١ / ١١٠ ، وابن الناظم ١٨٣ ، والرضى ٢ / ٣٦٠ ، والجنى الدانى ٥٢٣ ، وتخليص الشواهد ٣٩٠ ، والإنصاف ١ / ١٩٨ ، واللسان ١ / ٣٥٢ [خ ل ب] والخزانة ٤ / ٣٥٦ .

وقد جاءت الرواية بإفراد « رشاء » وتنوينها ، وتكون « خلب » نعتا لها بتأويلها بالمشتق وكأنه قال رشاء غليظ ــ كما جاءت الرواية « رشاءَا خُلبِ » بتثنية « رشاء » وإضافتها إلى « خلب » وهو ما صححه الصغانى كما نص الشارح ــ وجاءت الرواية فى سيبويه : « رِشَاءُ خُلْبِ » بالإفراد والإضافة ، كما روى أيضا : وريديه ، ووريداه ، الأولى على إعمال « كأن فى اسم مذكور ووقوع الخبر مفردًا ، والثانية على إعمالها فى اسم محذوف ، ووقوع الخبر جملة ، والروايتان فى كتاب الصحاح ٥ / ٢٠٧٣ .

(٣) هو الحسن بن محمد بن الحسن العدوىّ الإمام رضىّ الدين أبو الفضائل الصغانى ويقال الصاغانى ، إليه المنتهى فى اللغة ، وله من التصانيف : مجمع البحرين فى اللغة ، والعباب ، وشرح أبيات المفصل ، وغيرها ، توفى سنة ٦٠٥ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥١٩] .

والرِّشاءُ : الحبل ، و « الخُلب » ـــ بضم الخاء المعجمة ـــ اللّيف ، قاله أبو إسحاق[١] ، وقال غيرهُ : الخُلب : البئر البعيدة القعر .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو « باغث » ـــ بالموحدة ، فالمعجمة ، فالمثلثة ـــ ابنُ صُرَيْمٍ ـــ بالتصغير ـــ الْيَشْكُرِى قاله النحاس[٢] ، وقال السيرافى[٣] : هو أَرْقم بن عِلْبَاء ، وقال صاحب « النَّقْد »[٤] : هو عِلْبَاء ابن أرقم اليشكُرِى[٥] ، يَذكُرُ امرأته ويمدَحُها :

١٥١- ويومًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ **كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِق السَّلَمْ**[٦]

---

(١) هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير أبو إسحاق الحربى ، كان إماما فى العلم ، جمّاعا للغة ، صنّف كتبا كثيرة مها : غريب الحديث ، قال الدارقطنى : كان إبراهيم الحربى إماما يقاس بأحمد بن حنبل فى زهده ، وعلمه وورعه ، وهو إمام مصنّف ، بارع فى كل علم ، صدوق ، ثقة ، توفى سنة ٢٨٥ هـ [بغية الوعاة ١ / ٤٠٨] .

(٢) هو أحمد بن محمد النحاس أبو جعفر المصرى المتوفى سنة ٣٣٧ هـ [مرَّ فى الجزء ص ٦٥٩] .

(٣) هو أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ صاحب شرح أبيات سيبويه وقد نسب هذا البيت فى كتابه هذا ١ / ٥٢٥ إلى أرقم بن علباء اليشكرى .

(٤) كتاب ينسب إلى عبد الله بن السِّيد البطلَيْوْسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ جاء ذكره فى التذييل والتكميل ص ٣٢٢ من رسالة دكتوراه تحقيق د / حماد البحيرى ـــ كلية اللغة العربية وقد يكون « نقد » ابن الحاج على مقرب ابن عصفور .

(٥) كما فى الأصمعيات : ١٥٧ : ١٦٠ ، وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد عن هذا البيت : إنه لباغث اليشكرى و « باغث » من بغته الأمر إذا فاجأه به » ص ٣٩١ .

(٦) وهذا البيت من الطويل اضطربت فيه النسبة إلى القائل على النحو الذى ذكره الشارح ، بل اضطربت أكثر من ذلك فشملت يشكريين آخرين ومصادره مع هذه النسب المختلفة : سيبويه ١ / ٢٨١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٥٨ ، ١٢٤ ، وابن السيرافى ١ / ٥٢٥ ، وابن يعيش ٨ / ٨٣ ، والعينى ٢ / ٣٠١ ، والخزانة ٤ / ٣٦٤ ، والدرر ١ / ١٢٠ / ١٢١ .
وَرُوِى بلا نسبة فى : المحتسب ١ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٦ ، وابن الناظم ١٨٣ ، والمقرَّب ١ / ١١١ ، والرضى ٢ / ٣٦٠ ، والمغنى ١ / ٣٣ ، وشرح الشذور ٢٨٤ ، وشرح القطر ٢١٨ ، والهمع ١ / ١٤٣ ، والأشمونى ١ / ٢٩٣ .



(هَذَا بَابُ « لَا » الْعَامِلَةِ عَمَلَ « إِنَّ ») المشدَّدَةِ

وتسمَّى « لَا » التبرئة ، دون غيرها من أحْرف النفى ، وحَقّ « لا » التبرئة أن تصدُقَ على « لا » النافية كائنة ما كانت ؛ لأنّ كلّ من برَّأته ، فقد نفيتَ عنه شيئا ، ولكنهم خصُّوها بالعاملة عمل « إنّ » ؛ فإنَّ التبرئةَ فيها أمكنُ منها فى غيرها ؛ لعمومها بالتنصيص .

وتسمَّى النافيةَ للجنس .

وأُفْرِدت ببات لطول الكلام عليها .

قال أبو البقاء(١) : وإنما عملت « لَا » عمل « إنَّ » لمشابهتها لها من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية .

/ الثانى : أنّ كلّا منهما للتأكيد ، فـ « لا » لتأكيد النفى ، و « إنَّ » لتأكيد الإثبات . [١١١/ أ]

والثالث : أنّ « لا » نقيضة « إنَّ » والشيءُ يُحْمَل على نقيضه ، كما يُحْمَل على نظيره .

والرابع : أنّ كلًّا منهما له صدر الكلام .

---

(١) هو عبد الله بن الحسين العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ . وينظر وجه الشبه بين « لا » النافية للجنس ، و « إنّ » وحمل الأولى على الثانية فى العمل فى : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٥ : ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤ ، وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢٥٧ .

ولِكَوْن « لا » محمولة على « إنَّ » فى العمل انحطت درجتها عن « إنَّ » فى أمورٍ :

منها : أنّ اسمَ « لا » لا يكون إلا مُظهرًا ، واسمُ « إنَّ » يكون مُظْهَرًا ومُضمرًا .

ومنها : أنّ اسمَ « لا » لا يكون إلا نكرة ، واسمُ « إنَّ » يكون نكرةً ومعرفة .

ومنها : أنّ « لا » لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورًا ، ويجوز فى « إنَّ » .

ومنها : أنّ اسمَ « لا » لا ينوّن ، واسمُ « إنَّ » ينوّن .

ومنها : أنّ اسمَ « لا » المفردَ مختلَفٌ فى إعرابه وبنائه(١) ، واسمُ « إنَّ » لا خلافَ فى إعرابه ــ انتهى(٢) ــ

ومنها : أنَّ « إنَّ » تعمل بلا شرط ، و « لَا » لا تعمل إلَّا بشرط .

(**وشَرْطُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً**) لا زائدة (**وَأَنْ يَكُونَ الْمَنْفِىُّ**) بها (**الْجِنْسَ**)

---

(١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ « والفتحة فى « لا رجلَ » عند الزجاج والسيرافى إعرابية ، خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : و « لا » تعمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين فى معمولها ؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عَشَرَ ــ فأوّل المبرد قوله « تنصبه بغير تنوين » أنها نصبته أوّلا ، لكن بُنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء ، كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا ــ وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه مع كونه معربًا مركبٌ مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة ، فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله ، والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابُه ... » اهـ [وينظر سيبويه ١ / ٣٤٥] .

(٢) من قوله : قال أبو البقاء ، إلى هنا ، من كلام أبى البقاء فى شرحه للمع ابن جنى ورقة [٧٠] نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ولدىّ نسخة منها .

بأَسْرِه (**وَأَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ نَصًّا**) وذلك إذا دخلت على نكرة وأُرِيد بها النَّفْىُ العامّ ، وقُدِّر فيه « مِنْ » الاستغراقية ؛ لأن « مِنْ » هى الموضوعة للجنس ، فإذا قلتَ : « لا رجلَ فى الدار » وأنت تريدُ نَفىَ الجنس كلِّه ، لم يَصحّ إلّا بتقدير « مِنْ » ، ولو لم تُرِدْ « مِنْ » لكنتَ نافيا رجلًا واحدًا ، وجاز أن يكون فى الدار اثنان فأكثر ، ومن هنا قال النحويون إنّ « لَا رجلَ » جوابٌ لمن قال : هل مِنْ رجلٍ فى الدار ، فهو سائِلٌ عن كلِّ الجنس ــ قاله أبو البقاء فى « شرح لُمَع ابن جنّى »(١) .

(**وَأَن لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا جَارٌّ**) وهو المرادُ بقولهم : أن لا تقع بين عامل ومعمول .

(**وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نَكِرَةً**) ؛ لأنه على تقدير « مِنْ » ــ كما تقدم ــ و « مِنْ » الاستغراقية مختصة بالنكرات .

وأَنْ تكونَ النكرةُ (**مُتَّصِلَةً بِهَا**) خلافا لأبى عثمان(٢) ، فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فَصْلها ، ولكنه لا يُبنَى(٣) ، وقد جاء فى السعة « لا منها بُدَّ »(٤) بالبناء مع

---

(١) لمع ابن جنى : ويسمى : اللمع فى العربية ، كتاب صغير راعى فيه ابن جنى أن يكون على أبواب النحو المعروفة ، وقد طبع بتحقيق حامد المؤمن .

وكتاب اللمع له شروح كثيرة : منها شرح الوَاسِطِى [المتوفى سنة ٦٢٦ هـ] والثَّمَانِينى ، تلميذ ابن جنى [المتوفى سنة ٤٤٢ هـ] والعَلَوِىّ أبو البركات عمر [المتوفَّى سنة ٥٣٩ هـ] وأبو البقاء العكبرى [المتوفى سنة ٦١٦ هـ] ينظر ورقة ٧١ من شرحه المخطوط .

(٢) المازنى ، ونسب أبو حيان فى الارتشاف الخلاف إلى « الرمَّانى » [٢ / ١٦٤] .

(٣) أما ابن مالك فقد نقل الإجماع على بطلان العمل مع الفصل [شرح التسهيل ٢ / ٦٤ : ٦٥] واعترضه أبو حيان بقوله : زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب « لا » أو كان معرفة بطل العمل بإجماع ، وليس كما ذَكَر ، أما إذا انفصل مصحوبها ، فقد تقدم لنا مذهب الرمّانى ، وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل « لا » فيه ، فإن كان مبنيا نصب وزال البناء ... » [الارتشاف ٢ / ١٧٠] وينظر سيبويه ١ / ٣٤٥ « بولاق » .

(٤) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٦٤ « وذهب الرمّانى إلى أنه يجوز الفصل ، ويرجع=

الفصل ، وليس ممّا يُعوَّل عليه ـ قاله الموضح فى الحواشى ـ

(**وَأَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا أَيْضًا نَكِرَةً**) على الأصل .

فجملة الشروط سبعة ، أربعة راجعة إلى « لا »[1] واثنان إلى « اسمها »[2] وواحد إلى خبرها[3] ـ وستأتى محترزاتُها ـ

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت « لا » عمل « إنَّ » من نصب الاسم ، ورفع الخبر (**نَحْو** : « **لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ** ») فَـ « غلامَ سفرٍ » اسمُها ، وهو منصوبٌ ، و « حاضرٌ » خبرها ، وهو مرفوع بها اتفاقا ؛ لأنها غيرُ مركبة .

وأمّا إذا رُكِّبت : فعن سيبويه أنها لا تعمل فى الخبر[4] ، بل النكرة مع « لا » فى موضع رفع بالابتداء ، والخبرُ خبرُ المبتدإ ، مرفوعٌ /بما كان مرفوعًا به قبل دخول « لا » . [١١١/ب]

والأصحّ ـ عند الناظم ـ أنه مرفوعٌ بها أيضا[5] ، وهو مذهب الأخفش ، والمازنى ، والمبرّد .

= إلى النصب والعمل ، ويبطل البناء لحصول الفصل ، وجاء فى الشعر :

* ولا منهما بدَّ ...... *

فصل وبنى « بُدَّ » ولا ينقاس » اهـ .

(١) وهى : كونها للنفى ، والتنصيص فى النفى ، وعدم توسطها بين عامل ومعمول ، واتصالها باسمها .

(٢) وهما : أن يكون الجنس بأسره ، وأن يكون نكرة ـ وزاد ابن مالك : غير معمول لغيرها ـ ليحترز من نحو قوله تعالى : ﴿ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [ص : ٦٠] فإن ما بعد « لا » معمول لمحذوف وهذا يدل على أنه يشترط أن يليها الاسم من غير فاصل ألبتة ، لا ظاهر ، ولا مقدرٍ [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٤] .

(٣) وهو : أن يكون نكرة .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ١ / ٣٤٥ : « واعلم أنّ « لا » وما عملت فيه فى موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل ؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ » اهـ .

(٥) قال فى متن التسهيل « ورفعُ الخبرِ ـ إن لم يركّب الاسم مع « لا » ـ بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصحّ » [وينظر شرح التسهيل ٢ / ٥٣ : ٥٦ وبخاصة عند شرح قوله : « وغير ما ذهب إليه سيبويه أَوْلَى » ص : ٥٦ .

(**فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ نَافِيَةٍ لَمْ تَعْمَلْ**) فى الأسماء شيئًا (**وَشَذَّ إِعْمَالُ**) « لا » (**الزَّائِدَةِ فِى قَوْلِهِ**) وهو الفرزدق ، يهجو عمرَ بن هبيرة الفزارىّ :

١٥٤- (لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَاذُنُوبَ لَهَا إِذًا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا)(١)

فأعمل « لا » الزائدة ، و « ذُنُوبَ » اسمها و « لها » خبرُها .

وإنَّما عَمِلَت مع الزيادةِ ؛ لأنها أشبهت النافيةَ لفظًا وصورةً ، فلُوحِظَ فيها جانبُ اللفظ ، دون جانب المعنى .

والدليل على زيادتها : أنّ المعنى المستفادَ منها مستفادٌ من « لو » ؛ لأن « لو » شرطها ممتنع ، والفرض أنه منفيٌّ بـ « لَمْ » وامتناع النفى إثباتٌ ، فدلَّ على إثباتِ الذُّنوبِ لغطفان ، لا نفِيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوبُ ، امتنع اللَّوْم ؛ لأنّ جواب

---

(١) هذا البيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه ١ / ٢٣٠ وله أيضا فى العينى ٢ / ٣٢٢ ، والخزانة ٢ / ٨٧ ، والدرر ١ / ١٢٧ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للأخفش ١ / ١٨٠ ، ٢ / ٣٢٢ ، والخصائص ٢ / ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٩ ، والارتشاف ٢ / ١٦٨ ، والرضى ١ / ٢٥٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٠٢ ، والأشمونى ٢ / ٤ .

المعنى : لو لم يكن لغطفانَ ذُنوب وأعمال مخزية ، لخشَوْا فضيحة هجائى ، فصدوا عمرَ عن أن يتعرض لى ، ولكنهم يعلمون أنهم مذنبون ، لا يخشون على أنفسهم معرّة الهجاء ، ولذلك امتنع لومُهم له ، والعرضُ المثْلوم لا يخاف صاحبه عليه .

وإذا كان ابن هشام ــ هنا ــ قد جعل إعمال « لا » الزائدة من الشذوذ ، فإنّ ابنَ مالك قد جعله من القليل فقال : وربما ركبت النكرة مع « لا » الزائدة واستشهد بالبيت ، وهذه القاعدة منقولة عن الأخفش قال ابن جنى : أنشد أبو الحسن فى المعانى هذا البيت مستدلا به على أن الحرف الزائد قد يعمل ... » [الخصائص ٢ / ٣٦] .

وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٩ ومعانى القرآن للأخفش ١ / ١٨٠ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٠٢ ، ١٠٣] .

« لو » إذا كان مثبتًا فى نفسه ، يكونُ منفيًّا بعد دخول « لو » .

وإنّما شذَّ عملُ الزائدة ؛ لأنها غيرُ مختصة ، وشرط العمل الاختصاص .

فإنْ قيل : « لا » النافية غيرُ مختصة مع أنها عاملة .

فالجوابُ ما قاله المرادى[1] : أنّ « لا » إذا قُصِد بها النفىُ العامّ اختصت بالاسم ، فليست إذن الداخلةَ على الفعل .

(**وَلَوْ كَانَتْ**) « لا » لغير نفى الجنس ، بل (**لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ ، عَمِلَتْ عَمَلَ** « **لَيْسَ** ») فترفع الاسمَ وتنصبُ الخبرَ (**نَحْو** : « **لَا رَجُلٌ قَائِمًا** ») فالمنفىّ ـــ هنا ـــ الواحدُ دون الجنس ، إذا قلتَ عقبه (« **بَلْ رَجُلَانِ** ») فيكون المنفىُّ واحدًا والمثبتُ اثنين (**وَكَذَا**) تعمل عملَ « لَيْسَ » (**إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْىُ الْجِنْسِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ**) بل على سبيل الظهور[2] ، نحو « لا رجلٌ قائمًا » ويمتنع أن يُقال بعده « بل رجلان »[3] .

والحاصل : أنّ « لا » إذا عملت عمل « ليس » احتمل نفىَ الواحد ، ونفىَ

---

(١) فى الجنى الدانى ص : ٣٠٠ : ٣٠١ .

(٢) يعنى : على ما هو الظاهر ؛ لأن النكرة فى سياق النفى تعمّ .

(٣) قال ابن هشام فى المغنى ص ٢٤٠ : « تنبيه ـــ إذا قيل : « لا رجلَ فى الدار » بالفتح ، تعين كونها نافيةً للجنس ، ويقال فى توكيده « بل امرأة » وإذا قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل « ليس » وامتنع أن تكون مهملة ، وإلا تكررت ... واحتمل أن تكون لنفى الجنس ، وأن تكون لنفى الوَحْدَة ، ويقال فى توكيده على الأولْ « بل امرأة » وعلى الثانى « بل رجلان ، أو رجال » وغَلِط كثير من الناس ؛ فزعموا أنّ العاملةَ عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير . ويَرِدُ عليهم نحو قولِهِ :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا البيت .... » انتهى كلامه

والمقصودُ بقوله : « ويقال فى توكيده » أى : توكيد المعنى الذى دلّ عليه « لا رجلَ بل امرأة » ووجهه أن « بَلْ » تُفيد تقرير النفى الذى قبلها وإثبات ضده لما بعدها ، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد .

الجنس وهو الظاهر ؛ لأنّ النكرةَ فى سياق النفى تعمُّ ، فإذا أردت نفىَ الواحدِ ميَّزته بقولك عَقِبه : بل رجلان ، وإذا أردتَ نفى الجنس لم تعقبه بشىء ، بل لا يجوز أنْ تقولَ بعده : بل رجلان ــ هذا حاصل كلام « ابن عقيل »(١) .

(**وَإِنْ**) وقعت « لا » بين عامل ومعمول ، كما إذا (**دَخَلَ عَلَيْهَا الْخَافِضُ**) ؛ فإنها لا تعمل شيئًا ، وَ (**خَفَضَ**) الخافضُ (**النَّكِرَةَ**) لقوته ، ولأنَّ « لا » لا تَحُول بين العامل ومعموله (**نَحْو** : « **جِئْتُ بِلَا زَادٍ** » وَ « **غَضِبْتُ مِنْ لَا شَىْءٍ**) بالجرّ فيهما بحرف الجرّ .

وعن الكوفيين أنّ « لا » ــ هنا ــ اسمٌ بمعنى « غيرٍ » وأنّ الخافض دخل عليها نفسِها(٢) ، وأنّ ما بعدها خُفِضَ بالإضافة .

وغيرُهم يراها حرفًا ، ويُسمِّيها زائدةً ، ويَعْنُون بذلك / أنّها معترضة بين شيئين متطالبين ، وإنْ لم يصحّ أصلُ المعنى بإسقاطها . [١١٢/ أ]

(**وَشَذَّ** « **جِئْتُ بِلَا شَىْءَ** » **بِالْفَتْحِ**)(٣) على الإعمال والتركيب ، ووجهه أنّ الجارَّ دخل بعد التركيب نحو « لا خمسةَ عَشَرَ » وليس حرف الجرِّ معلّقا ، بل « لا » وما رُكِّبَ معها فى موضع جَرٍّ ؛ لأنهما جريَا مجرى الاسم الواحد .

قاله ابن جنّى فى كتاب « القَدّ »(٤) .

---

(١) شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٦٠ .

(٢) فتكون مجرورة بكسرة مقدرة على الألف ، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه .

(٣) قال ابن مالك : ودخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالبا » [متن التسهيل ص ٦٧] .
وقال الدمامينى : فتقول : جئت بلا مالٍ ، بالتنوين ولا تركّب لتعذر تقدير « من » بعدها ، وأثار بقوله (غالبًا) إلى قول بعض العرب « جئتُ بلا شَىْءٍ » بالفتح » [تعليق الفرائد ٤ / ١٠٢] .

(٤) ذكره البغدادى فى الخزانة ٢ / ١٢٩ وذكره السيوطى فى مقدمة الإتقان ، وسيذكره الشيخ خالد فى التصريح مرة أخرى فى ألف التأنيث عند قوله : « وحَلْكَى » بالحاء=

وقال فى « الخاطريّات »[(١)] : إنَّ « لَا » نَصَبَتْ « شَىْءَ »[(٢)] ولا خبر لها ؛ لأنها صارت فضلة ، نقلَه عن أبى علىّ وأقرّه .

(**وَإِنْ كَانَ الاسْمُ مَعْرِفَةً ، أَوْ مُنْفَصِلًا مِنْهَا ، أُهْمِلَتْ**) وجوبًا (**وَوَجَبَ ــ عِنْدَ غَيْرِ الْمُبْرِّدِ ، وَابْنِ كَيْسَانَ ــ تِكْرَارُهَا**)[(٣)] مع العاطف ؛ ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذى العموم[(٤)] ، أو لأنّ العربَ جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة و « أَمْ » والسؤال بهما لابدّ فيه من العطف[(٥)] ، فكذلك الجواب (**نَحْو** : « **لَا زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو** » ونَحْو : ﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ**) **وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ** ﴾[(٦)] .

= المهملة لدويبَّة ، قال أبو على الفارسى وهى مقصورة ــ حكاه عنه ابن جنى فى « القدّ » وانظر مقدمة الخصائص تحت عنوان « كُتُبُه » وفيها تحقيق اسم الكتاب ص ٦٠ : ٦٨ .

(١) الخاطريات ، ويذكرهُ المؤلفُ هكذا : « ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة مما أمللته أو حصل فى آخر تعاليقى عن نفسى ، وغير ذلك . مما هذه حاله وصورته » وقد نقل عنه فى الخزانة ٢ / ٤٧٠ ، وورد فى كشف الظنون تحت اسم « الخاطرات » [ينظر مقدمة الخصائص] .

(٢) و « لا شىءَ » فى محل جر بالباء ، باعتبار أن الجار دخل بعد التركيب فهى كخمسةَ عشرَ .

(٣) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ : ٣٦١ ، وابن يعيش ٢ / ١١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٤ : ٦٥ ، والارتشاف ٢ / ١٧٢ ، والرضى ١ / ٢٥٨ ، والخزانة ١ / ٢٢٤ .

(٤) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ : « لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار ؛ ليكون عوضا مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة ، ثم حُمِل فى لزوم التكرار المفصولة على التى تليها معرفة لتساويهما فى وجوب الإهمال » اهـ .

(٥) قال الجرجانى : « وإنما جاء هذا مبنيا على السؤال ، نحو أن يقولَ : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ فتقول : لا زيدٌ عندى ولا عمرٌو ، والمفرد لا يفتقرُ إلى ذكر الاسم فإذا قيل : أزيدٌ عندك ؟ كان الجواب أن تقول « لا » كأنك قلتَ : لا أصلَ لذلك » اهـ [المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨١٨] .

(٦) من الآية [٤٧] من سورة « الصافات » .

(**وَإِنَّمَا لَمْ تَتَكَرَّرْ**) مع المعرفة (**فِى قَوْلِهِمْ** : « **لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ** » **وَ**) فى (**قَوْلِهِ** :

١٥٥- أَشَاءُ مَاشِئْتِ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا   لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِى[1]

لِلضَّرُورَةِ فِى هَذَا) البيت ، واللام فى « للضرورة » للتعليل ، متعلقة بـ « لم تتكرر » والمعنى : وإنما لم تتكرر فى « لَا أَنْتِ » للضرورة .

و « أَشاءُ » مضارع شاء ، مسند للمتكلم ، و « مَا » موصول ، فى موضع نصب على المفعولية بـ « أشاءُ » و « شِئْتِ » ـــ بكسر التاء ـــ صلةُ « ما » والعائد محذوفٌ و « حَتَّى » بمعنى : إلى[2] ، و « أَزَالَ » مضارع زَالَ ، منصوبٌ بـ « أَنْ » مضمرة بعد « حتى » وجوبا ، واسم « أزال » مستتر فيه وجوبا ، وخبره « شَانِى » آخر البيت ـــ بِنُونٍ ـــ من الشَّنَآن ، وهو البغضُ ، وُقِفَ عليه بحذف الألف على لغة ربيعة[3] و « لِمَا » متعلق به ، و « ما » موصول اسمّى ، و « لا » نافية ، و « أَنتِ » مبتدأ و « شَائيةٌ » من المشيئة ، خبره ، و « من شأننا » متعلق به ، والجملة صلة « ما » والعائد محذوف .

والمعنى : أشاء الذى شئته حتى لا أزال شانئا للذى لا أنت شائيتُه من شأننا ،

---

(١) هذا البيت من البسيط ولا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٦ ، والعينى ٢ / ٣٢٥ والهمع ١ / ١٤٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٩ ، والأشمونى ٢ / ٥ .
وفى خ١ ، ٢ « حتى لا أزالَ » ضبطت بنصب اللام وفى خ٣ ، ٤ بدون ضبط .

(٢) فهى غائية ، ويجوز أن تكون ابتدائية و « أزالُ » بالضمّ مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

(٣) فـ « شَانِى » أصلها فى : شانئًا ، بالهمزة ، فخففت بقلبها ياء ، فصارت : شانيًا ، ثم وُقِف عليها بالسكون فصارت : شانى على لغة ربيعة الذين يقفون على المنصوب بالسكون فيقولون : « رأيتُ زيْدْ » وأرجح اللغات وأكثرها أن يبدل التنوين ألفا بعد الفتحة : « رأيتُ زيدًا » .

أى : من أمرنا .

(**وَلِتَأَوُّلِ**) معطوف على « للضرورة » (« **لَا نَوْلُكَ** » **بِلَا يَنْبَغِى لَكَ**) و « لا » إذا دخلت على الفعل[1] ، لا يجب تكرارُها ؛ لأنه فى معنى النكرة .

و « نَوْلُكَ »[2] ـ بفتح النون ، وسكون الواو ـ من التنويل والنوال ، وهو العطية ، مبتدأ و « أَنْ تَفْعَلَ » سدّ مسدَّ خبره ، كما فى الوصف مع مرفوعه ـ قاله الخضراوى[3] .

وقال أبو حيَّان : والذى أذهب إليه أنه خبر لا فاعل ؛ لأن « نَوْلك » ليس بوصف .

[١١٢/ب] وقال الموضّح : لا أدرى كيف يتأتَّى / أن يقولَ هذا مع قوله إنّ « نَوْلَكَ » مؤول بلا ينبغى لك ؟ ولم ينزل كتابٌ بأنّ المرفوع السادّ مسدّ الخبر لا يرفع إلا بالوصف ـ انتهى ـ

وإذا قلنا بالأول ، فالظاهر أن المرفوع ـ هنا ـ نائبٌ عن الفاعل .

---

(١) أى غير الماضى الذى ليس دعائيًّا ، فإن كان الفعل الماضى دعائيا كرِّرت نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ ولا صَلَّى ﴾ [القيامة ٣١] [وينظر شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٥٨ : ٢٥٩] .

(٢) قال أبو على الفارسىّ فى الإيضاح : « وقالوا : « لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ » فلم يكرروا ، لأنه صار بمنزلة : لا ينبغى لك ، فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها ، كما أَجْرَوْا « يَذَرُ » مجرى « يَدَعُ » لاتفاقهما فى المعنى » [المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨١٨ وانظر شرح عبد القاهر لهذا الكلام ص ٨١٩] .

وفى اللسان مادة (ن و ل) ١٤ / ٢٠٨ « نَوْلُكَ أَنْ تفعل كذا ، أى : ينبغى لك أن تفعل كذا ، وإذا قال : لا نولك ، فكأنه قال : أَقْصِر ... » [وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٩] .

(٣) وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٩٦] .

قال الرضى : والنول مصدر بمعنى التناول ، وهو هنا بمعنى المفعول أى : ليس متناوِلُك هذا الفعل ، أى : لا ينبغى لك أنْ تتناولَه[١] ـــ انتهى ـــ

فَسَقَط بالتأويل فى المثال ، ودَعْوَى الضرورةِ فى البيت ، مَا احْتَجَّ به المبردُ ، وابنُ كيسان على عدم وجوب تكرار « لا » إذا دخلت على معرفة[٢] .

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٥٨ بتصرف يسير من الشيخ خالد .

(٢) وقد ورد اسمُ « لا » النافية للجنس معرفةً ، وهى مع ذلك عاملة ، ولم تكرر ، ومن ذلك قَولهم : « قضيَّةٌ **ولا أبا حسن** لها » وقولهم :

* لا **هَيْثَمَ** الليلة للمطىّ *

وقول الشاعر :

أَرَى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ، **وَلَا أُمَيَّةَ** فى البلادِ

فظاهر هذه الشواهد أن العَلَم قد وقع اسما لـ « لا » النافية للجنس ، ولم تتكرر « لا » .

و « أبو الحسن » هو على بن أبى طالب ـــ رضى الله عنه ـــ و « هيثم » اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وقيل : جيد الرعية و « أميّة » هو أبو القبيلة ، والمراد بالبلاد ؛ ما كان من بلاد عبد الله بن الزبير وفى طاعته زمن خلافته . أى : ولا كريم .

وللعلماء فى تأويل ذلك وأمثاله طريقان :

أحدهما : أن يُقدَّر اسمُ « لا » نكرةً لا تتعرف بالإضافة ككلمة « مثل » وتقدر هذه النكرة مضافة إلى العَلَم ثم حذفت وأقيم المضاف إليه مقامها أى : ولا مثلَ أبى حسن ، ولا مثلَ هيثمٍ ، ولا مثلَ أميةَ .

والثانى : أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخلة ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى فيقدّر فى « ولا أبا حسن » لا فيصلَ لها ، ويقدّرُ فى « لا هيثمَ » لا حَسَنَ السَّوقِ ، ويقدر فى « لا أميَّة » لا كريمَ فى البلاد .

جاء ذلك فى كتاب سيبويه ١ / ٣٥٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ : ٣٦٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٢ : ١٠٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٦ : ٦٧ ، والمقرّب ١ / ١٨٩ : ١٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٩ : ٢٧٠ ، والرضى على الكافية ١ / ٢٥٥ ، والارتشاف ٢ / ١٧٠ : ١٧١ .

وإلى إعمال « لا » عمل « إنَّ » أشار الناظم بقوله :

عَمَلَ « إنَّ » اجْعَلْ لِـ « لَا » فى نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرِهْ(١)

* * *

فَصْلٌ :

وَإِذَ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا ـــ أَىْ : غَيْرَ مُضَافٍ ، وَلَا شَبِيهٍ بِهِ ـــ بُنِىَ عَلَى الْفَتْحِ ، إنْ كَانَ مُفْرَدًا) لفظا ومعنًى ، أو لفظا لا معنًى (**أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ**) لمذكّر أو مؤنث .

فالأول : (**نَحْو** : « **لَا رَجُلَ** » **وَ**) الثانى : نحو : « لا قَوْمَ » و « لا شَجَرَ » والثالث : نحو : (« **لَا رِجَالَ** ») و « **لَا هُنُودَ** » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا ....

(**وَ**) بُنِىَ (**عَلَيْهِ**) أى : على الفتح (**أَوْ عَلَى الْكَسْرِ ، إنْ كَانَ جَمْعًا بِأَلِفٍ وَتَاءٍ**) مزيدتين (**كَقَوْلِهِ**) وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب ، لا مُقبل ، خلافا لابن عصفور(٢) .

١٥٦ـ (إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ)(٣)

---

(١) أى : اجعل عملَ « إنَّ » من نصب الاسم ورفع الخبر لـ « لا » النافية للجنس مكررة ، أو غير مكررة ، بشرط أن تكون ما تعمل فيه نكرة .

(٢) فى شرح الجمل ٢ / ٢٧٢ وقال المحقق : لسلامة بن جندل من قصيدة مفضلية وليس لابن مُقبل كما توهم المصنف .

(٣) هذا البيت من البسيط لسلامة بن جندل فى ديوانه ص ٩٣ ، ومنسوب لسلامة أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٧٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٠٠ ، والعينى ٢ / ٣٢٦ ، والخزانة ٢ / ٨٥ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٦ ، ومنسوب لابن مُقْبل فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٢ ، وورد بلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٣٦٤ ، والرضى ١ / ٢٥٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٦٤ ، وشذور=

بكسر التاء ، وفتحها (**رُوِىَ بهما**) فى « لَذّات » جمع لَذّة ، وهو اسم « لا » و « للشَّيّبِ » ــ بفتح الشين ــ خبرُها .

وفى الجمع بالألف والتاء ــ إذا كان اسمَ « لا » ــ أربعةُ أقوال :

أحدها : أنه يُجعل فى البناء كما هو فى الإعراب ؛ فكما أَنّ فتحتَه فى الإعراب كسرةٌ ، فكذلك فى البناء ــ قاله ابن عذرة[1] ــ وهو قول الأكثرين .

= الذهب ٨٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٩٥ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، والأشمونى ٢ / ٨ .

وفى شرح الجمل لابن عصفور رُوِى : أودى الشباب الذى مجد عواقبه ، وكذلك فى تخليص الشواهد .

وقال ابن هشام : إن هذا تحريف ، لأن الصواب فى أوله : إن الشباب ، وقوله : « فيه نلذ » خبر « إنَّ » .

وعلى رواية : أودى ... لا يكون له ما يرتبط به ، والذى أوله « أودى » بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدى الشبابُ حَميدًا ذُو التَّعاجِيبِ أَوْدَى وَذَلِكَ شَأْوٌ غيرُ مَطْلُوبِ

وقال أيضا : إن النحاة أجازُوا فى نحو : « لا مَالَ لِزَيْدٍ » أن تكون الفتحة فى « مالَ » فتحة إعراب على الإضافة واللامُ مقحمة ، أو على تقدير « لِزَيد » صفة ، فيكون الموصوف من قبيل الشبيه بالمضاف قياسا على « لا أبالك » وعليهما فالخبر محذوف فعلى هذا يجوز أن تكونَ الكسرةُ فى « لَذَّاتِ » لكونه معربًا مضافا أو شبيها بالمضاف فلا يلزم منه جوازُ « لا مسلماتِ » بالكسر » .

وإذا كان ابن هشام قد أسقط به الاستشهاد هكذا ، فلماذا تمسك به وحده هنا ليكون شاهدًا على جواز الفتح والكسر على البناء ؟ وهلَّا استشهد معه بقول الشاعر :

لا سابغاتَ ولا جَأْوَاءَ باسلة تَقِى المنونَ لَدَى اسْتِيفاءِ آجَالِ

كما فعل ابن مالك فى شرح التسهيل ، وابن الناظم فى شرح النظم ، فقد رُوِى « لا سابغاتَ » بفتح التاء وكسرها على النباء قطعا .

[ينظر شرح التسهيل ٢ / ٥٥ وشرح ابن الناظم ١٨٧] .

(١) وهو الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصارىّ الأوسى الخضراوى أبو الحكم ، كان نحويا حاذقا ، أخذ عن ابن عصفور وغيره ، له تصانيف منها : الإغراب فى أسرار =

(وَ) قال أبو الفتح بن جنّى (**فِى الْخَصَائِصِ**) ما حاصله (**أَنَّهُ لَا يُجِيزُ فَتْحَهُ بَصْرِىٌّ إِلَّا أَبُو عُثْمَانَ**) المازنى ، وعبارة الخصائص : « لم يُجز أصحابُنا الفتحَ ، إلا شيئا قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين[(١)] ـــ انتهى ـــ

الثانى : كالأول ، إلا أنه يُنَوّن ؛ لأن تنوينه كنون « مسلمين » لا كتنوين « زيد » فلا ينافى البناء ، جزم به ابنُ مالك فى « سبك المنظوم »[(٢)] ، ونقله ابن الدَّهَّان عن قوم ، وتابعه ابنُ خروف .

الثالث : أنه يُفتح ؛ لأنّ الحركةَ ليست له ، بل لمجموع المركَّب ، وهو « لا » والاسم ، قاله المازنى ، والفارسى ، وهو حَسَنٌ فى القياس ، ورجحه الموضح فى « المغنى[(٣)] ، وشرح الشواهد[(٤)] .

الرابع : أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الصحيح ، واقتصر عليه هنا ، وقال بعض المغاربة[(٥)] : / جواز الأمرين مبنى على الخلاف فى حركة اسم « لا » [١١٣/ أ]

= الحركات فى الإعراب قيل : كان حيًّا سنة ٦٤٤ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥١٠] .

(١) الخصائص : ٣ / ٣٠٥ والنص فيه كما يلى : « ولم يُجزْ أصحابنا فتح هذه التاء فى الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلماتَ لك ـــ بفتح التاء ـــ قال : لأن الفتحة الآن ليست لِـ « مسلمات » وحدها ، وإنما هى لها ولـ « لا » قبلها ، وإنما يُمنع من فتح التاء ما دامت الحركة فى آخرها لها وحدها فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذى كان عليها ... » اهـ .

(٢) واسمه : سبك المنظوم وفك المختوم ، ذكره صاحب فوات الوفيات ٢ / ٢٢٣ ، وصاحب روضات الجنان ص ٢٧٣ .

(٣) ١ / ٢٣٨ [وينظر الهمع ١ / ١٤٦] .

(٤) وهو المسمى تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ينظر ص : ٣٩٩ : ٤٠٠ .

(٥) قال فى الهمع ١ / ١٤٦ : « قال أبو حيان : وفرّع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركة « لَا رَجُلَ » فمن قال إنها حركة إعراب ، أوجب هنا الكسر ، ومن قال إنها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عَشَرَ إذ الحركة ليست لـ « لَذَّات »=

فمن قال : هى إعراب ، وحُذِف تنوينه للتخفيف كالزجاج ، والجرمىّ والرمّانىّ ، والكوفيين ، كَسَرَ ، ومن قال هى بناء كجمهور البصريين ، فَتَحَ .

(وَ) بُنِىَ (**عَلَى « الياء » إنْ كَانَ مُثَنًّى ، أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّه**) أى : على حدّ المثنى وطريقتِه فى إعرابه بالحروف ، وسلامةِ واحده ، واختتامِه بنون زائدة تُحذف للإضافة (**كَقَوْلِهِ** :

١٥٧- (تَعَزَّ فَلا إلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا) وَلَكِـنْ لِـوُرَّادِ الْمَنُـونِ تَتَابُـعُ[١])

فـ « إلْفَيْنِ » ــ بكسر الهمزة ــ تثنية إلف ، اسم « لا » مبنىّ على الياء ، و « مُتِّعا » بالبناء للمفعول ، خبرُها ، و « تعزَّ » أمر من التعزية ، وهى الحمل على الصبر عند المصيبة و « المنون » الموت ، و « وُرَّادُه » الذين يَرِدُونه ، وهو جمع وَارِد[٢] .

(**وَقَوْلِهِ** :

١٥٨- يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ) إلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ[٣]

= خاصة إنما هى لـ « لَذَّات » و « لا » ومن جوز الوجهين راعى الأمرين » .
[وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧١] .
ولخّص ابنُ هشام المذاهب فى هذا الموضوع بقوله : « وذهب الأكثرون إلى وجوب الكسر ، وقومٌ من المتقدمين ، وابن خروف إلى وجوبه ووجوب التنوين ، والمازنى والفارسى ، والرمّانى إلى وجوب الفتح ، ولَو ظفر هؤلاء بالسماع لم يختلفوا » [تخليص الشواهد ص ٣٩٩] .

(١) هذا البيت من الطويل لم ينسب لقائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ ، وابن الناظم ١٨٦ ، وتخليص الشواهد ٣٩٥ ، وشذور الذهب ٨٣ ، والعينى ٢ / ٣٣٣ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٦ ، والأشمونى ٢ / ٧ .

(٢) كصُوّام ، وقُوّام فى جمع صائم وقائم .
والمعنى : إنه لا يبقى أحدٌ بعد من مضى ، ولكن يتبع بعضهم بعضا .

(٣) هذا البيت من الخفيف لم ينسب لقائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك=

فـ « بَنِينَ » ـــ بكسر النون الأولى ـــ جمع ابن ، اسم « لا » مبنىّ على الياء ، « ولا آباءَ » جمع أبٍ ، عطف على ما قبله ، و « إلا » حرف إيجاب ، و « قَدْ عَنَتْهُمْ » ـــ بفتح العين المهملة والنون ، وسكون التاء المثناة فوق ـــ بمعنى : أَهمتهم ، و « شؤون » جمع شأن ، وهو الخطب ، فاعل « عنتهم » والجملة فى موضع رفع خبر « لا » .

ولا يضرّ اقترانه بالواو ؛ لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو .

كقول الحماسى[1] :

٩٠ ـــ .... فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ[2]

وقولهم : « ما أحدٌ إلّا وله نفسٌ أمَّارةٌ » .

وليست حالا ، خلافا للعينى[3] ؛ لأنّ واوَ الحال لا تدخل على الماضى التالى « إلّا » كما قال الموضّح فى باب الحال[4] .

= ٢ / ٥٥ وابن الناظم ١٨٧ ، وشذور الذهب ٨٤ ، وتخليص الشواهد ٣٩٦ ، والعينى ٢ / ٣٣٤ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٦ ، والأشمونى ٢ / ٧ .

والمعنى : أن كل واحد سيكون فى يوم القيامة معنيا بشأن نفسه غير قادر على التفكير فى غيره ، أخذ هذا من قوله تعالى ﴿ لِكُلِّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [عَبَسَ ٣٧] .

واجتمع فى هذا البيت البناء على الياء فى جمع تصحيح المذكر « لا بنينَ » وعلى الفتح فى جمع التكسير « ولَا آباءَ » .

(١) وهو الفند الزمانىّ كما فى الخزانة ٢ / ٥٧ ، والعينى ٣ / ١٢٢ ، وأسهل بن شيبان كما فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٤ .

(٢) عجز بيت من الهزج وصدره :

* فَلَمَّا صرَّحَ الشَّرُّ *

(٣) فى شرحه للشواهد ٢ / ٣٣٤ على هامش الخزانة .

(٤) وذلك قوله : « وتمتنع ـــ أى : الواو ـــ فى سبع صُورٍ ... الثالثة : الماضى التالى =

وذهب المبرِّد إلى أنّ المثنّى ، والمجموعَ على حدِّه فى باب « لا » معربان ، بناءً على أنّ التثنية ، والجمعَ عارضا التَّضمُّنَ ، أو التركيب فى علة البناء(١) ، ولو صحّ ذلك لزم الإعرابُ فى : « يا زيدَانِ » و « يا زيدُونَ » ولا قائل به .

= « إلا » نحو : ﴿ إِلَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الحجر ١١] وسيأتى فى باب الحال ـــ إن شاء الله تعالى ـــ

ويرى بعض النحاة جواز اقتران الماضى التالى « إلا » بالواو قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد « إلا » نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر ٤] .

ومن شواهد اقتران الماضى التالى « إلا » بالواو ، وقد وقع حالا :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وتَمَسُّكُ الشيخ خالدٍ بأن تكون الواوُ فى « وقد عنتهم شئونُ » زائدةً ، والجملة بعدها فى محل رفع خبر « لا » وليست حالا والخبر محذوف مما لا مبرر له . وقد ردّ عليه الشيخ محيى الدين فى تعليقه على أوضح المسالك ٢ / ١٢ : ١٣ فيحسن الرجوع إليه .

(١) بالرجوع « إلى رأى المبرد فى المقتضب ٤ / ٣٦٦ وجدتُ أنه يعلل إعراب المثنى وجمع المذكر السالم فى باب « لا » بقوله : « لأن الأسماء المثناة ، والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ، ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ » اهـ .

وقد ذكر رأى المبرد وتعليله هذا ابنُ يعيش ٢ / ١٠٦ وعلق بقوله : « وهذا إشارة إلى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسًا ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .

وينظر ما علل به النحاة مذهبَ المبرد ، وردّ بعضهم عليه فى : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٧ : ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٢ ، والمغنى ١ / ٢٣٨ ، والرضى ١ / ٢٥٦ .

وباستثناء كلام ابن يعيش فإن تعليلاتهم لمذهب المبردِ غير متفقة مع ما فى المقتضب وأما أبو حيان فى الارتشاف فلم يزد على قوله : « وذهب المبرد إلى أنّ هذين ـــ يعنى المثنى وجمع المذكر السالم ـــ معربان ، فلا يُجيزُ فى نعتهما إلا النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع » [٢ / ١٦٥] .

وعلى القول بالبناء فى اسم « لا » المفرد ، اختلف فى علته :

(**قِيلَ : وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ**) فيه (**تَضَمُّنُ مَعْنَى « مِنْ »**) الاستغراقية[1] (**بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِى قَوْلِهِ**) :

١٥٩- فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنَّا بِسَيْفِهِ **وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ**[2]

واختار هذا القول ابن عصفور ، وعلَّله بأنَّ تركيبَ الاسمِ مع الحرف قليلٌ ، والبناء للتضمّن كثيرٌ[3] .

واعترضه ابنُ الضائع[4] بأنَّ المتضَمِّن لمعنى « مِنْ » إنما هو « لا » نفسُها لا الاسمُ بعدها[5] .

---

(١) وهو رأى الخليل [كتاب سيبويه ١ / ٣٤٥ ، والمبرِّد [المقتضب ٤ / ٣٥٧] .

(٢) هذا البيت من الطويل ، ولا يُعلم قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤ ، وشرحه على الكافية ١ / ٥٢٢ ، والعينى ٢ / ٣٣٢ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢٥ ، واللسان (ألا) ٢٠ / ٣١٨ ، والأشمونى ٢ / ٣ .

والشاهد فيه : قوله « ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « مِنْ » بعد « لا » فدلّ ذلك على أنّ الاسم إذا لم تُذكر معه « مِنْ » فهو متضمن إياها .

وفى الإعراب نقول : « مِنْ » حرف جرّ زائد « سبيل » اسم « لا » النافية للجنس ؛ مبنىّ على فتح مقدّر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد « إلى هند » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة الاسم « لا » ويكون خبرها محذوفا أى : موجودٌ .

(٣) قاله ابنُ عصفور فى شرحه للجمل ٢ / ١٧١ ورجحه أيضا الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٥٦ .

(٤) وهو على بن محمد الكتامى أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، توفى سنة ٦٨٠ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢١٩] .

(٥) قال الدنوشرى : « هذا الاعتراض ساقط ؛ لأن الاستغراق الذى هو معنى « مِنْ » معناه الشمول ، ولا شكّ أنّ ذلك مدلولٌ للنكرة ؛ لأنّها فى سياق النفى للعموم » [حاشية يس على التصريح ١ / ٢٤٠] .

(وَقِيلَ :) علّةُ البناء (تَرْكِيبُ الاسْمِ مَعَ الْحَرْفِ) كما فى تركيب الاسمين (كَخَمْسَةَ عَشَرَ) .

هذا قول سيبويه[١] ، والجماعة ، ويؤيده أنهم إذا فصَلُوا أعربُوا ، فقالوا : « لا فيها رجلٌ ، ولا امرأةٌ »[٢] .

وقد جاء تركيب الاسم / مع الحرف المؤخر ، كقوله : [١١٣/ب]

-٩١ * أَثَوْرَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنْ *[٣] ؟

ودليلُ التركيب والبناء تركُ تنوينِهِ ، وهو مفعول مقدَّم لـ « أَصِيد » وأما « كُمْ » فعلى التوسع بإسقاط اللام .

والمعنى : أصيدُ لكم ثورًا ، أم ثورين ؟

---

(١) فى كتابه ١ / ٣٤٥ [بولاق] وعليه ابن مالك فى التسهيل ، ينظر شرحه ٢ / ٥٣ .

(٢) قال الفارسىّ فى الإيضاح : « ... إذا فصل بين « لا » والاسم بحشو كرِّر « لا » لأن البناء فيهما مع الفصل بينهما لا يمكن ، وذلك قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُون ﴾ [الصافات ٤٧] اهـ .

[ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨١٩] .

(٣) هذا بيت من مشطور السريع أنشده الفارسىُّ عن المازنىّ ولم ينسبه وبعده :

* أَمْ تِيكُمُ الْجَمَّاءَ ذَاتَ الْقَرْنَيْنْ *

والجمّاء : التى لا قرن لها ، وهٰذا لا يتفق مع قوله : ذات القرنين ، ويمكن حمله على التهكم ، والجمّاء : السوداء ، والكلام عليها ظاهر . والبيتان فى الخصائص ٢ / ١٨٠ ، والشيرازيات ١٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧١ وروايته : « أم هذه » ، واللسان مادة (ث و ر) .

قال ابن جنى : فقوله : « أَثورَمَا » فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « مَا » بعده ؛ كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحةَ إعراب لوجب التنوين لا محالة ؛ لأنه مصروف ، وَبُنِيت « ما » مع الاسم وهى مبقاةٌ على حرفيتها ؛ كما بنيت « لا » مع النكرة فى نحو : « لا رجلَ » اهـ [الخصائص ٢ / ١٨١] .

(**وَأَمَّا الْمُضَافُ وَشِبْهُه فَمُعْرَبَانِ**) اتفاقا ، نحو « لا غلامَ سَفرٍ حاضرٌ » و « لا طالبًا عِلْمًا ممقوتٌ » .

وأمّا « لَا أَبَالَكَ »[(١)] فاللام زائدة لتأكيد معنى الإضافة ، وهى مُعْتَدٌّ بها من وجهٍ دون وجه .

أما وجه الاعتداد ؛ فلأنّ اسمَ « لا » لا يضاف لمعرفة ، فاللام مزيلة لصورة الإضافة .

وأما وجه عدم الاعتداد ، فهو أنَّ ما قبلها معرب بالألف ، وإنما يعرب إذا كان مضافا ، أو شِبْهَه ــ هذا مذهب سيبويه والجمهور[(٢)] .

ويُشكِل عليهم[(٣)] « لَا أَبَالِى » بالألف ، مع الإضافة إلى ياء المتكلم .

---

(١) قال ابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٤٣ : وذلك أن قولهم : لا أبالك ، كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أى : أنت عندى ممن يستحق أن يُدْعَى عليه بفقد أبيه كذا فسره أبو علىّ ، وكذلك هو لمتأمله ... » اهـ .

(٢) وهذا الكلام ونحوه ، أَوَّلَه النحاة على ثلاثة مذاهب :

مذهب سيبويه والجمهور : وهو أن « أبا » اسم أضيف إلى المجرور باللام ، واللام مقحمة ، ولا تتعلق بشىء ألبتة ، والخبر محذوف .

ومذهب الفارسى فى أحد قوليه : وهو أنّ « أبا » اسم مفرد مقصور غير مضاف جاء على لغة من قصر الأب والأخ فى الأحوال كلِّها ، و « لك » فى موضع الخبر [قاله ابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٣٨] .

ومذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك : وهو أنّ « أبا » اسم ليس بمضاف ، والمجرور باللام فى موضع الصفة له ، فيتعلق بمحذوف ، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف فى نزع التنوين من المفرد .

[ينظر سيبويه ١ / ٣٤٥ : ٣٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٠ : ٦١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٦٨] .

(٣) قوله : « عليهم » أى : على من يرون أن « أبا » مضافة لما بعد اللام ، واللام مقحمة .=

(**وَالْمُرَادُ بِشِبْهِهِ**) أى : شبه المضاف (**مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ**) مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور (**نَحْو** : « **لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ** » و « **لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ** » و « **لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا** ») فـ « لا » فى الجميع نافية ، وما بعدها اسمُها ، وهو منصوبٌ بها ، والمتأخر خبرُها ، و « فِعْلُه » ــ فى الأول ــ فاعل « قبيحًا » ؛ لأنّه صفة مشبهة و « جَبَلًا » ــ فى الثانى ــ مفعول « طالعًا » ؛ لأنّه اسم فاعل ، و « من زيدٍ » ــ فى الثالث ــ متعلق بـ « خيرًا » ؛ لأنّه اسم تفضيل .

وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه : هو مذهب البصريين .

وأجاز البغداديون : « لا طالعَ جَبَلًا » بلا تنوين ، أجروه فى ذلك مجرى المضاف ، كما أُجْرِىَ مجراه فى الإعراب ، وعليه يتخرج الحديث : « لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِىَ لِمَا مَنَعْتَ »(١) قاله فى المغنى(٢) .

* * *

= ووجه الإشكال أن العرب لو كانوا قاصدين الإضافة فى « لا أبالى » لقالوا : « لا أبِ لى » فيكسرون الباء ، إشعارًا بأنها متصلةٌ بالياء تقديرًا ، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير .

وأجاب أبو حيان فى شرح التسهيل بأنهم لم يقولوا ذلك ــ يعنى : لا أبِ لى ــ لأن العامل فى الضمير من نحو : « لا أبالك » الجرّ ، هو اللام لا الإضافة ؛ لأنّ اللامَ مجاورةٌ له فهى أحق بالعمل ؛ ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل ، وإذا كان العامل حرف الجرّ ، لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء ، لأنه لم يُباشر آخر الأب بالإضافة حتى يلزم كسره « انتهى بالمعنى [ذكره يس فى حاشيته على التصريح ١ / ٢٣٦] .

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ــ المطبعة السلفية ٨٢ ــ كتاب القَدَر ــ ١٢ باب : لَا مَانِعَ لما أعطى الله جـ١١ ص : ٥١٢ : ٥١٣ حديث رقم ٦٦١٥ .

(٢) ٢ / ٣٩٤ : ٣٩٥ وعليه يكون خبر « لا » فى الحديث محذوفًا ، وما بعد « لا » شبيه بالمضاف منصوب حذف منه التنوين ــ ويجوز أن يكون « مانعَ » اسمَ « لا » مبنيًا على الفتح فى محل نصب والجارّ والمجرورُ فى محلّ الخبر على تقدير : لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت ، ولا معطىَ معطٍ لما منعت . [انظر المغنى ٢ / ٥٤٢] .

(فَصْلٌ :

وَلَكَ فِى نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ »(١) **خَمْسَةُ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : فَتْحُهُمَا)** أى : فتح ما بعد « لا » الأولى ، وما بعد « لا » الثانية **(وَهُوَ الْأَصْلُ ، نَحْوُ : ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ ﴾**(٢) **)** بفتحهما **(فِى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِى عَمْرٍو)** ابنِ العلاء(٣) .

وَ **(الثَّانِى : رَفْعُهُمَا إِمَّا بالابْتِدَاءِ ، أَوْ عَلَى إِعْمَالِ « لَا » عَمَلَ « لَيْسَ » كَالْآيَةِ)** المتقدِّمة **(فِى قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ)** من السبعة(٤) .

(وَقَوْلِهِ) وهو عُبيد الراعى بن حُصين :

١٦٠– وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً **(لَا نَاقَةٌ لِى فِى هَذَا وَلَا جَمَلُ)**(٥)

برفع « ناقة » ، و « جمل » .

والمعنى : وما تركتك حتى تبرَّأتِ منِّى ، وقلتِ صريحًا : « لا ناقةٌ لى ولا

(١) جزء من حديث شريف أخرجه « البخارىّ » فى « صحيحه » فى (كتاب الدعوات) ٧ / ١٦٢ ، ١٦٨ ، و « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب الذكر والدعوات والتوبة والاستغفار) ٤ / ٢٠٧٦ : ٢٠٧٧ حديث رقم ٢٧٠٤ [تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى] ـ و « أحمد » فى مسنده » ٥ / ١٥٦ عن أبى موسى الأشعرى .

(٢) من الآية [٢٥٤] من سورة « البقرة » .

(٣) ينظر : القراءات السبع ، لابن مجاهد ١٨٧ .

(٤) وهم : نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، قرءوا جميعا بالرفع والتنوين . [المصدر السابق] .

(٥) هذا البيت من البسيط وهو للراعى فى ديوانه ص ١١٢ ، وسيبويه ١ / ٣٥٤ ، ومجالس ثعلب ٣٥ ، وابن يعيش ٢ / ١١١ ، والمستقصى ٢ / ٢٦٧ ، والعينى ٢ / ٣٣٦ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ١١ ورواية سيبويه : « وَمَا صَرَمْتُكِ » أى : وما قطعتُ حبلَ وُدِّك حتى تبرّأتِ منِّى .

جملٌ » وهو مَثَلٌ ضَرَبَه لبراءتها منه[١] .

وَ (**الثَّالِثُ : فَتْحُ الْأَوَّلِ ، وَرَفْعُ الثَّانِى ، كَقَوْلِهِ**) :

١٦١- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ **لَا أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَ َأَبُ**[٢]

واختُلِف / فى قائله ، فنسبه سيبويه فى « الكتاب » إلى رجل من بنى مذحج ، ونسبه « أبو رياش »[٣] إلى همّام بن مُرّة ، ونسبه « ابن الأعرابى »[٤] إلى رجل من بنى عبد مناة ، ونسبه « الحاتمى »[٥] إلى ابن الأحمر ، ونسبه ـــ الأصفهانى »[٦] إلى ضمرة بن ضمرة[٧] . [١١٤/ أ]

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٢٠ المثل رقم ٣٥٣٨ ، والمستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٢ / ٢٦٧ ، المثل رقم ٩٢٩ .

(٢) هذا البيت من الكامل ، وقد اختلف فى قائله على النحو الذى ذكره الشيخ خالد ، أما مواضع وروده ، فقد ورد فى سيبويه ١ / ٣٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ١١٠ ، وتخليص الشواهد ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، والعينى ٢ / ٣٣٩ ، والخزانة ١ / ٢٤٣ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٩٨ ـــ واختلفت النسبة فى كل منها ، وورد بلا نسبة فى : الأصول ١ / ٣٨٦ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، وابن الناظم : ١٨٩ ، والارتشاف ٢ / ١٧٣ [العَجُز فقط] وشرح ابن عقيل ١ / ٣٦٨ ، وشرح الشذور ٨٦ ، والأشمونى ٢ / ٩ .

(٣) اسمُه فى معجم الأدباء وغيره : أحمد بن إبراهيم الشيبانى ، وسماه السيوطى فى البغية : إبراهيم بن أحمد ، كان من الحفّاظ ، ومن رُوَاة الأدب ، توفى سنة ٣٤٩ هـ [بغية الوعاة ١ / ٤٠٩ ، معجم الأدباء ٢ / ١٢٩] .

(٤) هو محمد بن زياد أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابى [مرّ فى الجزء الأول ص ١٧٣] .

(٥) هو محمد بن الحسن المظفر الحاتمىّ أو علىّ البغدادى ، كان من حذاق أهل اللغة والأدب ، توفى سنة ٣٨٨ هـ [بغية الوعاة ١ / ٨٧] .

(٦) هو محمد بن محمود العلّامة شمس الدين الأصفهانى ، انتهت إليه الرئاسة فى معرفة أصول الفقه ، وله معرفة جيدة بالنحو والأدب والشعر ، توفى سنة ٦٧٨ هـ [بغية الوعاة ١ / ٢٤٠] .

(٧) نقل الشيخ خالد هذا الكلام الوارد فى اختلاف العلماء فى نسبه هذا البيت ، من كلام=

و « الصَّغَار » ــ بفتح الصاد ــ الذُّلّ ، و « بِعَيْنه » توكيد له ، والباء زائدة .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو جرير ، يهجُو نُمَيْرَ بنَ عامرِ بنِ صَعْصَعَةَ بنِ معاوية بنِ بكرِ بن هوزان ، وهو أبو قبيلة من قيس :

١٦٢- بأىِّ بَلَاءٍ يَانُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ **(وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ)**(١)

« بِأَىِّ » متعلق بمحذوف والتقدير : بأىّ بلاء تفتخرون ، و « ذُنَابَى » ــ بضم الذال المعجمة ، وتخفيف النون ، وبعد الألف باء موحدة مفتوحة ــ أى : أتباع ، وجملة « لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ » تفسير للذُّنَابَى .

والمعنى : لستم برؤوس ، بل أتباع ، لا يَدَيْنِ لكم ولا صدر .

(**الرَّابِعُ : عَكْسُ الثَّالِثِ**) وهو رفع الأول ، وفتح الثانى (**كَقَوْلِهِ**) وهو أميةُ بنُ أبى الصَّلْت فى أحوال الجنة :

١٦٣- **(فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا)** وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ(٢)

= ابن هشام فى تخليص الشواهد بحرفه [ينظر ص ٤٠٨ : ٤٠٩ من هذا المرجع] .

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو لجرير فى ديوانه ١ / ١٧٩ ، والعينى ٢ / ٣٤٣ ورواية الشاهد فى الديوان هكذا :

بأىّ قدم يا ربيعُ بن مالك .... لا يَدَانِ ....

وعلى هذه الرواية يكون البيتُ شاهدًا على رفع الأول والثانى .

(٢) هذا البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٥٩ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، واللسان (أ ث م) ١٤ / ٢٧٢ ، والدرر ٢ / ١٩٩ ، والخزانة ٢ / ٢٨٣ ، وبلا نسبة فى ابن الناظم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٦٩ ، وشذور الذهب ٨٨ والأشمونى ٢ / ١١ .

وقد ذكر ابن هشام فى تخليص الشواهد ٤١٠ : ٤١١ أبياتا من القصيدة وفى آخرها هذان البيتان :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ ، وَلَا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ =

و « اللغو » الباطل ، و « التأثيم » من أثَّمْتُه إذا قلتَ له أثِمْتَ ، و « فاهوا » تَلفَّظوا .

والمعنى : ليس فى الجنة قولٌ باطل ، ولا تأثيمُ أحد لأحد ، وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصلٌ مقيمٌ على التأبيد .

(**الْخَامِسُ : فَتْحُ الْأَوَّلِ ، وَنَصْبُ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ**) وهو أَنس[1] بن العباس السُّلَمى ، جدّ العباس بن مرداس ، وقيل : أبو عامر ، جدّ العباس :

١٦٤- (لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً) إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ[2]

وهذه الأوجه الخمسة الجارية فى نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ » مستفادٌ من قول الناظم :

= ثم قال : ويتبين بذلك أن النحويين حرفوه ، فركبوا صدر بيت على عجز آخر » اهـ .

قوله : « ولا حَيْنٌ » ولا هلاك أو فناء ، « مُلِيم » الآتى بما يلام عليه ، « سَاهِرَة » وجه الأرض والمعنى : وفيها لحم برٍّ وبَحْرٍ .

(١) فى خ٢ « أنيس » والصواب « أنس » كما فى بقية النسخ .

(٢) هذا البيت من السريع لأنس بن العباس فى سيبويه ١ / ٣٤٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، وتخليص الشواهد ٤٠٥ : ٤٠٧ .

ولأنس ، أو لأبى عامر جدّ العباس بن مرداس ، فى العينى ٢ / ٣٥١ ، والدرر ٢ / ١٩٨ ، وبلا نسبة فى الأصول ٣ / ٤٤٦ ، وشرح المرزوقى للحماسة ٢ / ٩٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ٢٧٥ ، والصدر فقط فى الارتشاف ٢ / ١٧٢ ، والمستقصى ١ / ٣٥ ، والضرورة للقزاز ١٦٧ ، وابن عقيل ١ / ٣٦٦ .

وفى هذا البيت ضرورة ، وهى قطع الألف من « إِتَّسَعَ » وهى ألف وصل [ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٧ : ١٦٨] وفى عَجُزه رواية أخرى وهى :

* إتَّسَع الفَتْقُ على الرَّاتِقِ *

وعلى هذا ، القالى ، وابن الوردى ، وغيرهما ، بل قيل : وهو الصواب لأنَّ القصيدة قافية [حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٩] .

وَرَكِّب الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّة » وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا(١)

ولكلٍّ منها توجيهٌ يخصُّه :

أمّا فتحهما : فوجهُه أَنْ تُجْعَل « لَا » فيهما مركبة مع اسمها ، كما لو انفردت .

فعلى مذهب سيبويه : يجوز أن يُقَدَّر بعدهما خبرٌ لهما معا ، أى : لا حَوْلَ ولا قوةَ لنا ، أى : مَوْجُودَانِ لنا ؛ لأنَّ مذهَبه أنَّ « لا » المفتوحَ اسمُها ، لا تعملُ فى الخبر ، فهما فى موضع رفع ، وَ « لَا قَوَّةَ » مبتدأ معطوف على مبتدإ ، والمقدَّرُ مرفوعٌ بأنه خبرٌ عنهما جميعا ، فيكون الكلامُ جملةً واحدةً ، نحو : « زيدٌ وعمرٌو قائمانِ » .

ويجوز أيضا ــ عنده ــ أنْ يُقَدَّرَ لكلّ واحدة منهما خبرٌ ، أى : لا حولَ موجودٌ لنا ، ولا قُوَّةَ موجودةٌ لنا ، فيكون الكلام جملتين .

[١١٤/ب] وعلى مذهب غير / سيبويه ، القائل بأنَّ « لَا » المفتوحَ اسمُها ، عاملةٌ فى الخبر ، كما عَمِلَتْ فيه « لَا » الناصبةُ اسمَها ، فيجوز أيضا أن يُقَدَّر لهما معا خبرٌ واحدٌ ، وذلك الخبرُ ، يكون مرفوعا بـ « لا » الأولى ، والثانية ، وإنْ كانتَا عاملتين إلَّا أنهما متماثلان ، فيجوز أنْ يعملا فى اسم واحدٍ عملًا واحدًا ، كما فى : « إنَّ زيدًا وإنّ عمرًا قائمان » ؛ لأنهما شيءٌ واحدٌ .

ويجوزُ أيضا ــ عند هؤلاء ــ أن يُقدَّرَ لكلٍّ منهما خبر على حياله(٢) .

---

(١) أى : ركِّب الاسمَ المفرد مع « لا » فاتحا إياه ، أى على البناء بسبب التركيب مع « لا » وذلك مثل « لا حولَ ولا قوةَ » واجعل الثانى بعد « لا » المكررة ــ مرفوعا ــ أو منصوبا ــ أو مركبا مع « لا » فيكون مبنيا على الفتح ، فهذه ثلاثة ، فإن كان الاسم بعد « لا » الأولى مرفوعا ، لم يجز فى اسم « لا » المكررة النصب ، وجاز الرفع ، والفتح على البناء فهذان اثنان ، ويكون مجموع الأوجه خمسة .
وتتحقق فى كُل مرّكب تكررت فيه « لا » وسبق الثانيةَ عطفٌ ، وكان كل من الاسمين مفردًا صالحا لعمل « لا » وذلك بأن يكون نكرة .

(٢) هذا الكلام أخذه الشيخ خالد بنصه من شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٦٠ .

* وأما رفعُهما : فوجهُه أنْ تُجْعَل « لَا » الأولى ملغاةً[١] لتكررها ، فما بعدها مرفوع بالابتداء ـــ أو عاملةً عمل « ليس » فيكون ما بعدها مرفوعا بها .

وعلى الوجهين فـ « لنا » خبر عن الاسمين إنْ قُدِّرَتْ « لا » الثانية تكرارًا[٢] للأولى ، وما بعدها معطوف .

فإن قُدِّرَتِ الأولى مهملةً ، والثانية عاملة عمل « ليس » ، أو بالعكس ، فَـ « لنا » خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف ، كما فى : « زيدٌ وعمرٌو قائمٌ » .

ولا يكون خبرًا عنهما ؛ لئلا يلزمَ محذوران :

أحدُهُما : كونُ الخبر الواحد مرفوعا منصوبا .

والثانى : تواردُ عاملين على معمول واحد[٣] ـــ قاله فى المغنى ، فى مسألةِ : « لا رجلٌ ولا امرأةٌ » برفعهما[٤] .

* وأما فتحُ الأول ، ورفعُ الثانى : فوجهُه أنَّ « لَا » الأولى عاملةٌ عمل « إنَّ » و « لَا » الثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها[٥] .

فعند سيبويه : يجوز أن يُقَدَّر لهما معا خبرٌ واحدٌ ؛ لأنه خبرُ مبتدإٍ وما عُطِف عليه .

وعند غيره : لابدَّ لكل واحدٍ من خبر ؛ لئلا تجتمع « لا » والابتداء فى رَفْع الخبرِ الواحد[٦] .

---

(١) الملغاة : هى التى كانت عاملة عمل « إنَّ » وألغيت عن العمل لتكررها .

(٢) قوله « تكرارًا » أى زائدة لم يثبت لها عمل أصلا ، بخلاف الملغاة ، وفائدة الزائدة تأكيد النفى الحاصل من الأولى .

(٣) أما العاملان فهما : الابتداءُ ، و « لا » العاملةُ عمَلَ « ليس » وأما المعمول الواحد فهو الخبر .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٤١ .

(٥) فإنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتداء ، والعطفُ من عطف المفردات ، وقيل إنَّ المحَلَّ فى الحقيقةِ للاسم فقط باعتباره قبل دخول « لَا » [حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٠] .

(٦) ولا يَرِدُ هذا فى مذهب سيبويه لأنّ الخبَرَ مرفوعٌ عنده بما كان مرفوعًا به قبلَ دخولِ=

ويجوز أنْ تُجْعَل « لا » الثانية غيرَ زائدةٍ ، وهى ملغاة[(١)] ، أو عاملة عمل « ليس »[(٢)] .

* وأما رفعُ الأول ، وفتحُ الثانى : فوجهُه أنَّ « لا » الأولى ملغاةٌ ، أو عاملةٌ عمل « ليس » و « لا » الثانية عاملة عمل « إنَّ » وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء ، على المذهبين[(٣)] .

* وأما فتحُ الأول ، ونصبُ الثانى : فوجهُه أن « لا » الأولى عاملةٌ عمل « إنَّ » و « لا » الثانية زائدةٌ ، وما بعدها منصوب مُنَوَّنٌ (**وَهُوَ أَضْعَفُهَا**) ؛ لأنّ نصب الاسم مع وجود « لا » ضعيفٌ ، والقياسُ فتحُه بلا تنوينٍ (**حَتَّى**) قال ابنُ الدَّهان[(٤)] فى « الغرَّة »[(٥)] (**خَصَّهُ يُونُسُ وَجَمَاعَةٌ**) من النحويين (**بِالضَّرُورَةِ**

= « لَا » وهو الابتداء .

(١) فما بعدها مرفوع بالابتداء ، وليس لـ « لا » عملٌ فيه .

(٢) ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح ، وقال الشهاب القاسمى : « أقول : ينبغى أنْ يمتنعَ تقديرُ خبرٍ واحد عند سيبويه والجمهور بناءً على إعمالها عمل « ليس » لأن الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع ، ومطلوب للأولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قُدِّر واحدًا لزم أن يكون خبرٌ واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر » اهـ .

[حاشية يس على التصريح ١ / ٢٤٢] .

(٣) هنا أيضا يقال : يتعيَّن خَبَرَانِ عند الجميع إن جُعِلَت الأولى عاملة عمل « ليس » ؛ لئلا يلزم المحذوران السابقان ، فكيف يكون مثل الوجه الذى قبله سواء على المذهبين ؟ فكلام الشهاب القاسمى وارد هنا أيضا .

وظاهر كلام الدمامينى وجوب خبرين مطلقا ، فقد قال : الخامس « لا حولٌ ولا قوَّةَ » برفع الأول على إلغاء « لا » أو إعمالها عمل « ليس » وفتح الثانى للتركيب ، والكلام جملتان » [تعليق الفرائد ٤ / ١٢٠] .

(٤ ، ٥) هو سعيد بن المبارك المتوفى سنة ٥٦٩ هـ [مرّ فى الجزء الأول ص ٦٣٢] وله « الغرّة » فى شرح اللمع لابن جنى .

كَتَنْوِينِ الْمُنَادَى) المفرد المعرفة[١] .

وجعله الزمخشريُّ منصوبًا على إضمار فعل أى : لا أَرَى قوةً[٢] .

(**وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ عَلَى تَقْدِيرِ** « **لَا** » **زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً** ، **وَأَنَّ الاسْمَ**) بعدها (/ **مُنْتَصِبٌ بِالْعَطْفِ**) على محلّ اسم « لا » الأولى عند ابن مالك[٣] . [١١٥/ أ]

وعند غيره على لفظ اسم « لا » ؛ لأنه لمّا اطَّرد فى « لا » بناء اسمِها معها على الفتح ؛ تَنَزَّلَت[٤] منزلة العامل المحدِث للفتحة الإعرابية[٥] .

وأمّا الخبرُ : فلا يجوز عند سيبويه أن يُقَدَّرَ لهما خبرٌ واحدٌ بعدهما ؛ لأنّ خبرَ ما بعد « لا » الأولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول « لا » عنده ، وخبر ما بعد « لا » الثانية مرفوع بـ « لا » الأولى ؛ لأنَّ « لا » الناصبةَ لاسمِها عاملةٌ فى الخبر عنده ، كما يقول غيره ، فيلزم ارتفاعُ الخبر بعاملين مختلفين ، وهو لا يجوز ، فيجب أن يُقدَّر لكل منهما خبر على حياله[٦] .

---

(١) وذلك كقول الشاعر :

* سلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عليها *

حيث أتى بالمنادى المفرد العلم وهو : يا مطرٌ » منونا مرفوعا حين اضطر إلى تنوينه .
وسيأتى ــ إن شاء الله تعالى ــ فى باب النداء .

(٢) قال الزمخشرىّ فى المفصل « وأما قوله : * لا نَسَبَ اليومَ ولا خلةً * فعلى إضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلةً » [ابن يعيش ٢ / ١٠١] .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٨ .

(٤) فى خ٣ « نُزِّلت » .

(٥) ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١١] .

(٦) ما يتعلق بتقدير الخبر عند سيبويه وغيره مذكور بنصه فى شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٦٠ : ٢٦١ .

ونقله أيضا الصبّان فى حاشيته على الأشمونى ٢ / ١٠ : ١١ ثم قال : كذا فى شرح الجامع بإيضاح ومثله فى التصريح ، وفيه عندى نظر ، أمّا أَوَّلًا : فلأن مقتضى جَعْلِ=

وعند غيره ، يُقَدَّر لهما خبر واحد ؛ لأن العامل عندهم « لا » وحدها . ويجوزُ أنْ يُقَدَّر لكلٍّ خبرٌ(١) .

وهذه الأوجه الخمسة ، مأخوذةٌ من اثنى عشر وجها .

وذلك ؛ لأن ما بعد « لا » الأولى يجوز فيه البناء على الفتح ، والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل « ليس » فهذه ثلاثة .

وما بعد « لا » الثانية يجوز فيه ذلك ، ووجهٌ رابع ، وهو النصبُ .

وإذا ضربتَ هذه الأربعة فى الثلاثة الأُوَل بلغت اثْنَىْ عَشَرَ وجهًا وكلُّها جائزة إلا اثنين ، وهما : رفع الأول على الإلغاء ، أو على الإعمال عمل « ليس » ونصب الثانى .

وأَنْهَاهَا ابنُ الفَخَّار(٢) فى شرح الجمل إلى مائةٍ وأحدٍ وثلاثين وجهًا .

= النصبِ بالعطف على محل الاسم و « لا » الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات ، والكلام جملة واحدة ، والمقدَّر خبرٌ واحدٌ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل « لا » عند سيبويه وبـ « لا » الأولى عند غيره ـــ وأما ثانيا : فلأنه يبعد رفع ما بعد « لا » الثانية ـــ يعنى رفعَ الخبر ـــ بالأولى ، مع عدم رفعها ما بعدها ، و « لا » فى مبحثنا مركبة ، فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا ، مع أن المبتادر من الناصبة الناصبةُ لاسمها بأن كان مضافا أو شبهه ، لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها . فاعرف ذلك » اهـ .

(١) أى : عند غير سيبويه . ولذلك زاد « الرضى » كلمة « عندهم » فقال : ويجوز أن تُقدِّر ـــ عندهم ـــ خبرًا » [وينظر تعليق الفرائد ٤ / ١١٩ : ١٢٠ فقد نقل كلامَ الرّضىّ ثم قال : « وفيه بحث »] .

(٢) هو محمد بن أحمد الخولانى أبو عبد الله يعرف بابن الفخار وبالإلبيرىّ ، النحوى ، قال فى تاريخ غرناطة : أستاذ الجماعة ، وعَلَم الصناعة ، وسيبويه العصر ، جدَّد بالأندلس ما كان قد دَرَسَ من العربية ، من لَدُن وفاة أبى علىّ الشلوبين . وكانت له مشاركة فى غير العربية ، من قراءة ، وفقهٍ ، وعروضٍ ، وتفسير ، وله شرح الجمل للزجاجى ـــ ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ٢ / ١٧٤ ، ومنه نسخة فى غرناطة رقم ١٤ توفى سنة ٧٥٤ هـ [بغية الوعاة ١ / ١٧٤] .

هذا إذا عطفْتَ وكرَّرتَ « لا » .

(**فَإِنْ عَطَفْتَ وَلَمْ تُكَرِّرْ** « ـَ » **وَجَبَ فَتْحُ الْأَوَّلِ**) على إعْمال « لا » عمل « إنَّ » (**وَجَازَ فِى الثَّانِى النَّصْبُ**) عطفًا على محلّ الأَوّل (**وَالرَّفعُ**) عطفًا على محلّ « لا » مع اسمها ، وامتنع الفتحُ ؛ لعدم ذكر « لا » (**كَقَوْلِهِ**) وهو رجل من بنى عبدِ مناة[1] يمدح مروانَ بنَ الحكم ، وابنَه عبدَ الملك :

١٦٥- (فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ) إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[2]

يُروى : « وَابْنًا » بالنصب[3] (**وَيَجُوزُ « وَابْنٌ » بالرَّفع**)[4] ولا يجوز « وَابْنَ » بالفتح .

---

(١) كما قال ابنُ هشام فى تخليص الشواهد ص : ١٤٣ .

وقيل للفرزدق ، وليس فى ديوانه ، وقال البغدادى : من أبيات سيبويه الخمسين [الخزانة ٢ / ١٠٢] .

(٢) وهذا البيت من الطويل ورد بلا نسبة فى سيبويه ١ / ٣٤٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ ، وابن الناظم ١٩١ ، والرضى ١ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٦٧ ، وتخليص الشواهد ٤١٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١١٨ ، ١٢١ ، والعينى ٢ / ٣٥٥ ، والأشمونى ٢ / ١٣ ، والخزانة ٢ / ١٠٢ ، والهمع ٢ / ١٤٣ [باب العطف] والدرر اللوامع ٢ / ١٩٧ [باب العطف] .

والشاعر يمدح مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما كَلَابِسَيْنِ لهذا المجد « ارتدى » لَبِس الرداء ، وهو اسم لما يستر النصف الأعلى من جسم الإنسان ، « تأزر » لبس الإزار وهو اسم لما يستر النصف الأسفل من جسم الإنسان ، وكنى الشاعر بارتداء المجد واتِّزاره به عن ثبوت هذه الصفة وفى ذلك يقولون : المجد بين بُرْدَيْه .

وقوله « مثل » يحتمل الصفة ، ويحتمل الخبر ، فعلى الخبر هو مرفوع ، ولا حذف ، وعلى الصفة فهو منصوب صفة لاسم « لا » وما عطف عليه ، ويكون خبر « لا » محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلَيْن لمروان وابنه موجودان .

(٣) ووجهه أنه عطفه على محل اسم « لا » النافية للجنس .

(٤) ووجهه أنه عطفه على محل « لا » مع اسمها فإنهما معا عند سيبويه فى محل رفع بالابتداء .

(**وَأَمَّا حِكَايَةُ الأَخْفَشِ** « **لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ** » **بِالْفَتْحِ**) بلا تنوين (**فَشَاذَّةٌ**) والأصل : ولا امرأةَ ، فحذفت « لا » وبقىَ البناء بحاله على نية « لا »[(١)] كما قالوا « ولا بيضاءَ شَحْمةً »[(٢)] على نية « كُلّ » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْعَطْفِ انْتَمَى[(٣)]

* * *

(فَصْلٌ :

وَإِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ الْمَبْنِيَّةُ بِمُفْرَدٍ) متعلقٌ بـ « وُصِفَتْ » (**مُتَّصِلٍ**) نعتُ « مفردٍ » (**جَازَ**) فى الوصف المفرد (**فَتْحُهُ عَلَى أَنَّهُ رُكِّبَ مَعَهَا**)[(٤)] أى : مع

(١) وهذا هو وجه الشذوذ حيث حذف الحرف وبقى عمله ، والحرف عامل ضعيف ، ومن شأن العامل الضعيف أن يعمل وهو مذكور .

وابن مالك فى التسهيل لم يعبر عن رواية الأخفش هذه بالشذوذ ، وإنما قال : وربما فتح منويا معه « لا » [شرح التسهيل ٢ / ٦٤ ، ٦٨] وانظر فيما رواه الأخفش : شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٦ وتعليق الفرائد ٤ / ١٢١ ، والأشمونى ٢ / ١٣ .

(٢) هذا جزء من مَثَل ونصه فى سيبويه ١ / ٣٣ « ما كُلُّ سوداءَ تمرة ولا بيضَاء شَحْمة » أورده ثم قال : وإن شئت نصبت (شحمة) و « بيضاء » فى موضع جرٍّ كأنك لفظت بـ « كل » فقلت : ولا كُلُّ بيضاءَ » اهـ .

ويضرب فى موضع التهمة وفى اختلاف أخلاق الناس وطباعهم [وينظر الأمثال للميدانى ٢ / ٢٨١ ، والمستقصى ٢ / ٣٢٨] .

(٣) أى : احكم للمعطوف إن لم تتكرر « لا » بالحكم الذى انتمى أى : انتسب للنعت المفصول من منعوته ، وهذا الحكم هو جواز الرفع والنصب وامتناع البناء وهذا البيت قدمه ابن هشام فى الشرح على بيتين قبله مع أنه مترتب عليهما فى ذكر الأحكام .

(٤) وفارقت صفةُ « لا » صفةَ المنادى المبنّى ، حيث لم تُبْنَ مع المنادى ؛ لأن الصفة هنا هى المنفية فى المعنى ، بخلاف صفة المنادى ؛ فإنها ليست المنادى فى المعنى [حاشية الصبان ٢ / ١٣] .

النكرة (**قَبْلَ مَجِيءِ** « **لَا** ») وصار الوصفُ والموصوفُ كالشيء الواحد ، ثم دخل / عليهما « لا » (**مِثْل**) « لَا (**خَمْسَةَ عَشَرَ**)[1] عندنا » . [١١٥/ب]

وقيل : علّةُ البناء ، كونُ الوصفِ من تمام اسمِ « لا » واسمُ « لَا » وجبَ له البناء لتضمنه معنى « مِنْ » فصارا كأنهما معًا تضمَّنا معنى « مِنْ » .

وقيل : إنه أُجْرِى على لفظ الموصوف ؛ لأنّه أَشْبَهَ المُعْرَبَ .

وقيل : فتحتُه فتحةُ إعراب ، وحذف تنوينه للمشاكلة[2] .

(وَ) جاز (**نَصْبُهُ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ النَّكِرَةِ**) الموصوفة ؛ لأنها فى محّل نصبٍ بـ « لَا » .

وقال الشاطبىّ : النصب بالحمل على لفظ النكرة وإن كان مبنيا ، لأنّ حركة البناء ـــ هنا ـــ شبيهةٌ بحركة الإعراب ، بل الإعراب أصلها[3] ـــ انتهى ـــ

(وَ) جاز (**رَفْعُهُ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّهَا مَعَ** « **لَا** ») ؛ لأنَّهما فى محلِّ رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد ، فحكموا على محلِّهما بالرفع ، وجعلوا النعت للمجموع ، كما عكسوا فى النعت المقرون بـ « لا » نحو « مررتُ برجلٍ لا ظريفَ ولا كريمَ » ، قال الرضىّ : جُعِل حرفُ النَّفى مع الاسم الذى بعده صفةً لرجل ـــ انتهى ـــ

---

(١) « لا خمسة عشر عندنا » قال الدنوشوى : فإن قلت : هل يقدر فى هذا أى : خمسة عشر » حركة بناء غير حركته الأصلية لأجل « لا » أَوْلَا ، قلتُ : مقتضى النظائر التقدير إذا لم يقدَّر أَنَّ تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لأجل « لا » ويقدر على الثانى لا غير » اهـ .

[حاشية يس على التصريح ١ / ٢٤٣] .

(٢) ذُكرت هذه الأقوال فى تعليق الفرائد للدمامينى ٤ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) فى شرحه للألفية ص ٤٠٦ من رسالة دكتوراه محفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / سعد الله على .

(**نحو : « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا »**) هذا من أمثلة الخليل[١] ، فيجوز فيه : لا رجلَ ظريفَ ، بفتح « ظريفَ » ولا رجلَ ظريفًا ، بنصبه ، ولا رجلَ ظريفٌ ، برفعه .

ومثله : لا رجلين ظَرِيفَيْنِ[٢] ، وظَرِيفَانِ ، ولا رجالَ ظَرِيفِينَ ، وظريفُونَ ، يستوى فيهما لفظ المفتوح والمنصوب[٣] ، ولا هنداتِ ظَرِيفَاتِ ؛ لأن اسم « لا » فى ذلك كلِّه مبنىٌّ .

ولا فرق فى النعت بين المشتق ــ كما مرّ ــ والجامد المنعوت بمشتق (**وَمِنْهُ : « لَا مَاءَ مَاءَ بارِدًا عِنْدَنا »**)[٤] فيجوز فى « ماء » الثانى الفتح ، على أنه مركّب مع الأول ، والنصب ، والرفع ، على ما مرَّ .

وضعَّف الكمالُ الأنصارىُّ[٥] فى شرح المفصل ، كونَ « ماء » الثانى صفةً

---

(١) من أمثلة سيبويه : « لا غلامَ ظريفًا لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك » [الكتاب ١ / ٣٥١] .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف : ٢ / ١٧٥ .

فلو كانا مثنيين أو مجموعين سلامة نحو : لا رجلين عاقلين عندك ، أو لابنين عاقِلينَ ، أو لا مسلماتَ فاضلاتَ ، فإطلاق الإفراد المقابل للمضاف والمطَوَّل ــ يعنى الشبيه بالمضاف ــ يدل على جواز التركيب فى هذا » اهـ .

(٣) فنحو : « لا رجلين ظريفين » تجىء « ظريفين » وهى صفة اسم « لا » بلفظ واحد فى حالتى البناء والنصب ، وذلك لأنها فى حالة البناء مبنية على الياء وفى حالة النصب منصوبة بالياء ، وكذا يقال فى مثال الجمع الذى بعده واكتفى فى « ظريفات » بلفظ واحد لأنَّ صورتها فى الحالتين بشكل واحد .

(٤) فى سيبويه ١ / ٣٥١ : « وإذا كررت الاسم فصار وصفا ، فأنت بالخيار إن شئت نوَّنتَ ، وإن شئت لم تُنون ، وذلك قولك : لا مَاءَ مَاءَ باردًا ، ولا مَاءَ مَاءً باردًا ، ولا يكون « باردًا » إلا منونا ، لأنه وصفٌ ثانٍ » [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٤ : ٢٧٥ وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٦٤ .

(٥) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم بن خطيب زِمَلكا الأنصارىّ الشافعىّ ، قال السبكى : كان فاضلا خبيرا بالمعانى والبيان والأدب ، مبرزا=

لِـ « ماء » الأول : وقال : كيف يوصف الشيء بنفسه ، مع أنه جامد ، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظى ، أو البدل ـــ انتهى ـــ

وجوابه : أنه لا بُعْدَ فى جَعْله صفةً ؛ لأنه لمّا وُصِفَ بـ « باردًا » صار مغايرا للأول تغايرَ المطلق والمقيد ، و (**لِأَنَّه يُوصَفُ بِالاسْمِ**) الجامدِ (**إِذَا وُصِفَ**) كـ « مررتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ عَاقِلٍ »[1] .

(**وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ**) لفظىٌّ ، أو بدلٌ (**خَطَأٌ**)[2] ؛ لأنَّ الماء الثانى لمّا وُصِفَ وتقيَّد بقيْدٍ ، خرج عن كونه مُرَادفًا للأول ، فلا يصحّ كونُه توكيدًا له ، ولا بَدَلًا منه ؛ لعدم مساواته للأول .

وإن جعلنا « باردًا » نعتا لِـ « ماء » الأوّل ، و« ماء » الثانى بدلا من الأول ، لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت ، وهو ممتنع .

= فى عدة فنون ، وله شرح المفصل المسمى : غاية المَحَصَّل فى شرح المفصل ، توفى سنة ٦٥١ هـ [بغية الوعاة ٢٥ / ١١٩ ، شذرات الذهب ٥ / ٢٥٤] .

(١) قاله ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ١٠٩ .

(٢) وممن قال بجواز أن يكون توكيدا بالإضافة إلى الكمال الأنصارىّ ، ابنُ مالك فى الكافية الشافية فإنه قال فى الجزء الأول ص ٥٢٧ : « وإذا كررت اسم « لا » المفتوحَ ، فلك أن تُركِّب المؤكِّدَ والمؤكَّدَ تركيب النعت والمنعوت نحو : « لا ماءَ ماءَ باردًا » ولك أن تنصب المؤكِّد ، وتنونه ، فتقول : « لا ماءَ ماءً باردًا » .

وممن ذكر التوكيد أيضا الدمامينى فى شرح التسهيل ٤ / ١٢٥ : ١٢٦ بل وذكر البدل أيضا ، وذلك قوله : والثالث : ـــ الذى أهمله المصنف ـــ رفع الثانى ، كما أهمل بيان الإعراب فى هذه المسألة ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه صفة ، لأن هذه النكرة موطئة للنعت ، وإذا وُصِف الاسم جاز أن يوصف به ، الثانى : أنه توكيد لفظىّ ، ثم الأوجه الثلاثة : وهى الفتح ، والنصب والرفع ، إنما تجور فى الاسم الثانى حيث لا يجعل بدلا ، فإن جعل بدلا امتنع الفتح ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ، فيمتنع تركيبه ..... » اهـ .

وقال أبو حيّان[(١)] : وتكرير النكرة ــ هنا ــ توطئة للنعت ، كما جاءت توطئةً للحال فى قوله تعالى : ﴿ **فِيهَا / يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنا** ﴾ . [١١٦/ أ]

واعترضه الموضح فى الحواشى بأنه جىء بالجامد توطئة للحال ليجرِىَ على منعوتٍ[(٢)] إذْ كَانَ ذلك حق المشتقات[(٣)] ، وهنا لو لم يُذْكَر التابع جرى قولك « باردًا » نعتًا على « ماء » الأول ، فما فائدة هذه التوطئة ؟ انتهى .

(**فَإِنْ فُقِدَ الْإِفْرَادُ**) فى النعت (**نَحْو** : « **لَا رَجُلَ قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَنَا** » **أَوْ**) فُقِد الإفرادُ فى المنعوتِ (**نَحْو** : « **لَا غُلَامَ سَفَرٍ ظَرِيفًا عِنْدَنَا** ، **أَوْ**) **فُقِدَ** (**الاتِّصَالُ**) بأنْ كان بين النعت والمنعوت فاصل (**نَحْو** : « **لَا رَجُلَ فِى الدَّارِ ظَرِيفٌ** » **أَوْ** « **لَا مَاءَ عِنْدَنَا مَاءً بَارِدًا** » **امْتَنَعَ الْفَتْحُ**) فيهنّ ؛ لأنه يستدعى التركيبَ ، وهم لا يُرَكِّبون ما زاد على كلمتين . (**وَجَازَ الرَّفْعُ**) بالنظر إلى المحلّ (**وَالنَّصْبُ**) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا ، وإلى محله إن كان مبنيًّا .

قال ابن خروف : الحملُ على الموضع فى هذا الباب حسنٌ فى المعرب والمبنى ؛ لأنّ الموضعَ للابتداء[(٤)] ــ انتهى ــ

---

(١) فى الارتشاف ٢ / ١٧٥ وعبارته فيه : « وتكررت النكرة توطئة للنعت فيراد بها التوكيد ، وقال ابن طاهر الصحيح أنه يُوصَف بِالاسْمِ إذا وصف نحو : مررت برجلٍ رجلٍ عاقلٍ ، فلو جعلت « ماء » بدلا من النكرة قبله بطل التركيب والبناء » اهـ .

(٢) فى خ٤ « ليجرى النعت على منعوته » .

(٣) هنا عبارة ضرب عليها الشيخ خالد بقلمه فى نسخته ، ولم ترد فى بقية النسخ المخطوطة ، ووردت فى النسخة المطبوعة وهى : « ومن ثم قال ابنُ عصفور وغيرُه فى « جاء زيدٌ ضاحكا » إنه على حذف الموصوف » .

(٤) قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٦٣ « وإنما جاز الرفع ــ يعنى فى الصفة ــ حملا على المحلّ ، بل كان هو القياسَ ؛ لأن التوابع تتبعُ متبوعاتِها فى الإعراب لا فى الحركة البنائية ، نحو : جاءنى هؤلاءِ الكرامُ » بالرفع ، وإنما جازَ النصبُ حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للإعرابية بعُروضها مع عروض « لا » وزوالها بزوالها » ويجوز أنْ نقولَ : إنَّ=

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَمُفْـرَدًا نَعْتًـا لِمَبْنِـيٍّ يَلِـى فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وَغَيْرَ مَا يَلِى ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[1]

(**كَمَا**) تقدَّم (**فِى الْمَعْطُوفِ بِدُونِ تِكْرَارِ « لَا »**) فشبه النعت المفصول فى جواز الرفع ، والنصب ، بالمعطوف بدون تكرار « لا » ، والناظم عكس ذلك ، فشبه المعطوف بدون تكرار « لا » بالنعت المفصول ، فقال :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى[2]

وصَنِيعُ الموضّح ، أَقْعدُ من جهة التقسيم ، وأنسب لقوله : (**وَكَمَا فِى الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا »**) وهو المنكَّر .

(**فَالْعَطْفُ**) بدون تكرار « لا » (**نَحْو : « لَا رَجَلَ وَامْرَأَةٌ فِيهَا »**) بنصب « امرأة » ورفعها .

(**وَالْبَدَلُ**) الصالح لعمل « لا » (**نَحْو : « لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا »**) بنصب « رجل ، وامرأة » ورفعهما .

ولا يجوز الفتح فى المعطوف ، والبدل ؛ لوجود الفاصل فى العطف بحرفه ، وفى البدل بعامله ؛ لأنّ البدل على نيَّة تكرار العامل .

= النصبَ فى الصفة بَالحَمْلِ على محل اسمها المنصوب ؛ لأنها تعملُ عملَ « إنَّ » فمحلُّ اسمها المبنى رفعٌ ونصبٌ ، والعطفُ على اللفظ وعلى المحلّ جائزٌ لما قلنا فى الصفة سواء » اهـ .
[وينظر تعليق الفرائد ٤ / ١٢٢] .

(١) يقول : إنّ النعتَ المفردَ الذى يلى اسمَ « لا » المبنّى ـــ يجوز فيه الفتح ، أو النصب ، وإن شئت فارفعه تكن عادلا بين الرفع وغيره ، وإن كان النعت لا يلى المنعوت ؛ بأن كان مفصولا فيه بفاصل ، أو كان النعتُ أو المنعوت أو كلاهما غيرَ مفرد ، فلا تَبْنِ النعت ، بل انصبه ، أو اقصد الرَّفعَ .

(٢) « انْتَمَى » انتسب وسبق بيانه فى ص [١٣٤] .

(**فَإِنْ لَمْ يَصْلُحِ**) البدلُ (**له**) أى : لعمل « لا » بأن كان معرفةً (**فَالرَّفْعُ**) واجبٌ بالنظر إلى محل « لا » مع اسمها ، ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم « لا » لأنها لا تعمل فى معرفة (**نحو** : « **لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا** ») فزيدٌ ، وعمرٌو ، بدل تفصيل من « أحد » .

(**وكَذَا**) يجب الرفع ، مع تكرار « لا » (**فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِى لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ** « **لا** » **نَحو** : « **لَا امْرَأَةَ فيها وَلَا زَيْدٌ** ») ؛ لأن « لا » الجنسية لا تعمل فى معرفة[1] .

[١١٦/ب] قال أبو حيّان : ومن قال : « رُبَّ شَاةٍ وسِخْلَتِها » / قال : « لا غلامَ ولا العباسَ » و « لا رجلَ عندنا ولا أَخاه »[2] قاله صاحب البسيط[3] .

ووجهه أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل[4] .

---

(١) ينظر ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٦٩ والرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٦٣ .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٧٥ ، ونص عبارته : « وإذا لم تصلح لأن تعمل فى البدل تعين رفعه ... وكذلك المعطوف عطف النسق نحو : لا غلامَ فيها ولا زيدٌ ، تعطف على الموضع ، قال فى البسيط : وهذا بناء على أن المعطوف يحل محل المعطوف عليه ، ومن لم يقل ذلك وقال : « كلّ شاةٍ وسِخْلتِها بدرهم » قال : لا غلامَ ولا العباسَ ، ولا رجلَ عندنا ولا أخاه » اهـ .

ومثل هذا الكلام الذى قاله أبو حيان ، قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ : ٣٧٦ للردّ على من يجعل حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطا فى صحة العطف .

و « السِّخلة » تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد .

(٣) وهو ضياء الدين ابن العلج .

(٤) ومعناه : أنه يجوز فى « رُبَّ شاةٍ وسخلتِها » جرّ وسخلتِها بعد دخول « رب » على « شاة » مع أنه لا يجوز مباشرة : « ربّ سخلتِها » .

[وينظر سيبويه ١ / ٣٠٥ ، والمقتضب ٤ / ٢١٣] .

وسكت الموضح عن « البَيَان ، والتوكيد » المعنوى ، بناءً على أنهما لا يَتْبَعانِ نكرةً .

وسيأتى الخلافُ فيهما ــ[١]

* * *

فَصْلٌ :

وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى « لَا ») النافية للجنس (لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ)[٢] بل يكونُ حكمُها مع الهمزة كحكمِها بدونها ، مِنْ عَمَلٍ فى اللفظ ، نحو : « أَلَا غَلَامَ سَفَرٍ حاضرٌ » بنصب « غلام » لا غير ، ومِنْ تركيبٍ ، نحو : « أَلَا رَجَلَ فِى الدّارِ » بفتح « رجلَ » لا غير ، وتكرارٍ ، نحو « أَلَا رجوعَ وأَلَا حَياءَ » بالأوجه الخمسة .

(ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْحَرْفَانِ بَاقِيَيْنِ عَلَى مَعْنَيْهِمَا) من الاستفهام ، والنفى ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفى (كَقَوْلِهِ) وهو قيس بن الملوَّح[٣] ــ على ما قيل ــ :

١٦٦ - (أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلَاقِى الَّذِى لَاقَاهُ أَمْثَالِى[٤]

---

(١) فى « التوابع » ــ إن شاء الله تعالى ــ

(٢) قال سيبويه فى كتابه ١ / ٣٥٨ [بولاق] : « واعلم أن « لا » فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر » .

(٣) مجنون بنى عامر ويروى فى صدره اسم « ليلى » هكذا :

* أَلَا اصطبارَ لِلَيْلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ *

(٤) وهذا البيت من البسيط له فى ديوانه ص ٢٢٨ ، والعينى ٢ / ٣٥٨ ، والدرر ١ / ١٢٨ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، وابن الناظم ١٩٢ ، والارتشاف ٢ / ١٧٦ [الصدر فقط] وتوضيح المقاصد ١ / ٣٧٠ [الصدر فقط]=

والمعنى : ليت شِعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت ، هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ؟ أم لها تجلد وتثبت ؟ وكنّى عن الموت بما ذَكَر ، تسلية لها وأدخل « إذا » الظرفية على المضارع بدل الماضى (**وَهُوَ**) نادرٌ ، وبقاء الحرفين على معنيهما (**قَلِيلٌ حَتَّى تَوَهَّمَ**) أبو علىّ (**الشَّلَوْبِينُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ**) فى كلام العرب[1] ، وردَّ على الجزولىّ[2] إجازته إياه .

والحقُّ وقوعُه فى كلامهم ــ على قلَّة ــ كقولهم[3] فى المثل : « **أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ** »[4] و « القِمَاص » بكسر القاف ، وبالصاد المهملة ، و [العَيْر ــ

= والمغنى ١ / ٦٩ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ ، وابن عقيل ١ / ٣٧٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٢٦ ، والهمع ١ / ١٤٧ ، والأشمونى ٢ / ١٥ .

(١) ونسب الرضىّ فى شرح الكافية عدم وقوعه إلى « الأندلسى » وهو يقصد الشَّلَوْبين ، قال الرضىّ : « قال الأندلسى : لا أعرف أحدًا يقول تلحق ألف الاستفهام أداةَ النفى فيكون الألف لمجرد الاستفهام ، بل لابدّ أن تكون : إما للإنكار ، أو للتوبيخ ، أو للتمنى ، أو للعرض ، وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه » اهـ .

(٢) وهو أبو موسى عيسى المتوفى سنة ٦٠٥ هـ .

(٣) فى خ٤ « كقوله » .

(٤) يُضرب لمن ذلّ بعد عزّة ، وهذا المثل بلفظه فى سيبويه ١ / ٣٥٩ ذكره ليستشهد به على وقوع الاستفهام الداخل على النفى وكل منهما باق على معناه .

واستُشْهِد به أيضا على هذا النحو فى : المقرَّب ١٩٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢٦١ ، والارتشاف ٢ / ١٧٦ ، وورد بلفظ « ما بالعَير من قُِماص » بضم القاف وكسرها فى المستقصى ٢ / ٣١٧ ومجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٦٨ [وينظر اللسان « ق م ص » ٧ / ٨٢] .

و « القماصُ » قال فى المصباح : قمص البعير وغيره عند الركوب قمصا من باب ضرب ، وقتل ، وهو أن يرفع يديه معا ، ويضعهما معا ، والقِماص بالكسر اسم منه » [مادة : قمص] .

وبهذا المثل ، وبالبيت الذى قبله يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع فى كلام العرب ، وكون الحرفين معا دَالَّيْنِ على الاستفهام عن النفى فى=

بفتح][(١)] العين المهملة ــ الحمار[(٢)] و « الشَّلَوْبين » لفظ أعجميّ ، ينطق بالحرف الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ، ولامه مضمومة ، وقد تفتح ، قاله الدماميني .

(**وَتَارَةً يُرَادُ بِهِمَا**) أى : بالهمزة و « لا » (**التَّوْبِيخُ**) والإنكار (**كَقَوْلِهِ** :

١٦٧ – أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ) وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[(٣)]

فـ « أَلَا » حرف توبيخ ، و « ارعواء » مصدر ارْعَوَى يَرْعَوِى ، أى : انكفَّ عن الشىء ، يستعمل كثيرا فى ترك ما يستهجن ، يقال : ارْعَوَى فلان عن القبيح أى : انكفَّ عنه ، و « وَلَّتْ » أَدْبرت ، وذَهبت ، و « الشَّبِيبَةُ » الشبّاب .

قال فى « المطوّل »[(٤)] والشبابُ فى الحقيقة عبارةٌ عن كَوْن الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أى : قوية مشتعلة ، انتهى ــ وهو مأخوذ من كلام الأطباء . و « آذنت » أَعْلمت ، و « المشيب » والشيب ، واحد ، وقال الأصمعىّ : المشيب : دخولُ الرجل فى حدِّ الشَّيب من الرجال / والشَّيْبُ بغير ميم : بياض الشَّعْر ، و « الهَرَم » كِبَرُ السِّنّ . [١١٧/ أ]

(وَ) كون الحرفين يُرادُ بهما التوبيخُ (**هُوَ الْغَالِبُ**) فى الاستعمال .

= البيت وفى المثل مما لا يرتاب فيه أحد .

(١) من بين الحاصرتين ساقط من خ٢ .

(٢) فى خ٢ حرفت إلى « الجار » .

(٣) هذا البيت من البسيط غير معلوم القائل ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، وابن الناظم ١٩٢ وابن عقيل ١ / ٣٧٥ ، والمغنى ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ١٤٧ ، والدرر ١ / ١٢٨ ، والأشمونى ٢ / ١٤ .

(٤) وهو « المطوّل فى المعانى والبيان » للإمام سعد الدين مسعود بن عمر الشهير بالتفتازانى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ [ينظر هدية العارفين ٢ / ٤٢٩ : ٤٣٠] .

واعترضه الدمامينى(١) فقال : اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع « أَلَا » والنفى المفاد بـ « لا » باق على حاله ، ففى البيت : عدمُ الارعواء أمر ثابت ، والتوبيخ مسلَّطٌ على ذلك ، وحينئذ فهما حرفان ، كل منهما يُفيد ما اختصَّ به .

وأجاب الشمنى(٢) ، بأنّ المراد : أنّ الهمزة تفيد الإنكار التوبيخى ، وكلمة « لا » تفيد النفى ، فمجموع « أَلَا » يفيد الإنكار التوبيخى على النفى .

(**وَتَارَةً يُرَادُ بِهِمَا التَّمَنِّى ، كَقَوْلِهِ**(٣) :

١٦٨- أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ) فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاتِ(٤)

و « العُمْر » المدّة ، و « يَرْأَبَ » ـــ بفتح الياء المثناة تحت ، وسكون الراء ، وفى آخره بَاءٌ موحدة ، قبلها همزة ـــ بمعنى : يُصْلِح ، منصوب فى جواب التمنى ، وفاعله ضمير العمر ، و « أَثْأَتْ » ـــ بمثلثة بعد الهمزة الأولى ، أى : أفسدت ، و « يَدُ الغفلات » فيه استعارة بالكناية ، واستعارة تخييليَّة ، استعار للغفلات يدًا ، تشبيها بمن يكسب أشياء بيده .

(**وَهُوَ**) أى : كون الحرفين يرادُ بهما التمنى (**كَثِيرٌ**) .

(١ ، ٢) اعتراض الدمامينى ، وإجابة الشمنى تنظر فى حاشية الشمنى على مغنى اللبيب جـ١ ص ١٤٨ وبهامشها شرح الدمامينى على المغنى .

والشُّمُنِّى : هو أبو العباس أحمد تقىّ الدين بن محمد بن محمد المشهور بالشُّمُنى ، كان واحد عصره فى سائر الفنون وتزاحم الناس فى الأخذ عنه إذ كانت التلمذة عليه مفخرة ، له فى النحو حاشية على المغنى وشرح الدمامينى سمّاها « المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام » توفى سنة ٨٧٢ هـ [بغية الوعاة ١ / ٣٧٥ : ٣٨١] .

(٣) لا يعلم .

(٤) هذا البيت من الطويل ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧١ ، وابن الناظم ١٩٣ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ ، والمغنى ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٨١ ، وابن عقيل ١ / ٣٧٦ ، والعينى ٢ / ٣٦١ ، والأشمونى ٢ / ١٥ .

واختلف فى « أَلَا » هذه ، فى رفعِها الخبر ، ومراعاةِ محلها مع اسمها ، وإلغائِها .

(وَ) المعتمد (**عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَالْخَلِيلِ ، أَنَّ « أَلَا » هَذِهِ**) مُلَاحَظٌ فيها معنى الفعل ، والحرف ، فهى (**بِمَنْزِلَةِ « أَتَمَنَّى » فَلَا خَبَرَ لَهَا**)[1] كما أنَّ « أتمنى » لا خبرَ له .

(**وَبِمَنْزِلَةِ « لَيْتَ » فَلَا يَجُوزُ مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا ، وَلَا إِلْغَاؤُهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ**)[1] كما أنّ « ليت » كذلك ؛ لأنّ « ليت » لا تُركَّب مع اسمها ، ولا تكرر فتلغى ، فلا تعمل « ألا » ــ عندهما ــ إلّا فى الاسم خاصة ، فيبنى إنْ كان مفردًا ، ويعربُ نصبًا إن كان مضافًا أو شبهَه .

(**وَخَالَفَهُمَا الْمَازِنِىُّ ، وَالْمُبَرِّدُ**) فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام[2] ،

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٥٩ : « واعلم أن « لا » إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل فى ذا إلا فيما تعمل فيه فى الخبر ــ يعنى قبل دخول الهمزة ــ ويسقط النون والتنوين فى التمنى كما سقط فى الخبر فمن ذلك : ألا غلامَ لى ، وأَلاَ ماءَ باردًا ... ومن قال : « لا غلامَ أفضلُ منك » لم يقل فى : « ألا غلام أفضلَ منك » إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمنى ، وصار مستغنيا عن الخبر » اهـ .

يعنى أنه إذا قيل : أَلَا مَاءَ : كان ذلك كلامًا مؤلفا من حرف واسم ، وإنما تمَّ بذلك حملا على معناه وهو : أتمنى ماءً .

(٢) أما المازنى فلا شك أنه صاحب هذا المذهب ، ففى المقتضب ٤ / ٣٨٣ يقول المبرد : « وكان المازنيُّ يُجرى هذا مع التمنى مجراه قبلُ ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه : ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد ، معناه الدعاء ، ولفظه لفظ « ضَرَبَ » فلم يُغير لما دخله من المعنى ، ومن قوله : ألا رجلَ أفضلُ منك ، ترفع « أفضل » ؛ لأنه خبر الابتداء كما كان فى النفى وكذا يلزمه » اهـ .

وقال السيرافى : ومذهب المازنى أن الحروف الدواخل على « لا » لا تغير حكم اللفظ فيما بعد « لا » والجملة يراد بها التمنى كما يراد بجملة الاستفهام التقرير » [هامش كتاب سيبويه ١ / ٣٥٩] بولاق .

=

فلها ــ عندهما ــ مُرَكَّبةً ــ ما لها مجردةً ؛ من تركيبٍ ، ونَصْبٍ ، وخَبَرٍ ، وإلْغَاءٍ ، وإتْبَاعٍ لِلَفْظِ اسمِها ، أو محلِّه .

واستدلَّا بالبيت السابق .

ووجه الدلالَةِ منه ، أنَّ « مُسْتَطَاع » إمّا خبرٌ لِـ « أَلَا » وإمّا صفةٌ لاسمها ، مراعاةً لمحلها مع اسمها ، لا لمحلّ اسمِها فقط ، وإلّا نصب .

وعليهما ، فـ « رجوعُه » مرفوع بـ « مستطاع » على النيابة عن الفاعل .

فاللازم أحد الأمرين : إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها ، وأيًّا ما كان فهو المدَّعَى .

(وَ) رُدَّ بأنه (**لَا دَلِيلَ لَهُمَا فى الْبَيْتِ**) أى : الذى استدلَّا به (**إذْ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ** « **مُسْتطَاع** » **خَبَرًا**) لِـ « أَلَا » (**أَوْ صِفَةً**) لاسمها (**وَ** « **رُجُوعُه** » **فَاعِلًا**) على حذف مضاف أى : نائب فاعل بِمُستطاع (**بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ** « **مُسْتَطَاعٌ** »

= وأما المبرد فقد ذكر فى المقتضب رأى سيبويه وجمهور النحاة وبيَّنَ وِجْهةَ نظرهم ، كما ذكر رأْىَ المازنىَّ وبيَّنَ وجهةَ نظره ، ولم يرجح رأيا على رأى .

وفى مسائل نقده لسيبويه ذكر هذه المسألة فقال : ومن ذلك قوله فى هذا الباب : ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك ، لم يقل : ألا غُلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمنى ، وصار مستغنيا عن الخبر قال محمد : وليس هذا كما قال ؛ لأنه وإن كان فيه معنى التمنى ، فإنما قوله : « ألا مَاءَ » فى موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمرٌ ، فإن أظهرته رفعته ، وحكمه حكمه قبل أن يدخل ألف الاستفهام وأن يقع فيه معنى التمنى ... وإجازة رفع الخبر قول أبى عثمان » اهـ [حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ٤ / ٣٨٤] .

ويظهر أن الذين جعلوا المبردَ مع المازنىِّ فى هذه المسألة رجعوا إلى نقده لسيبويه فيها ، وليس إلى المقتضب ، ومن هؤلاء : ابن يعيش ٧ / ٤٨ ، والرضى ١ / ٢٦٢ ، وابن هشام فى المغنى ٢ / ٣٨١ وأبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٧٧ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٤٧ ، والأشمونى فى شرح الألفية ٢ / ١٦ .

خبرًا مُقَدَّمًا ، / وَ « **رُجُوعُهُ** » **مُبْتَدَأ مُؤَخَّرًا** ، **وَالْجُمْلَةُ**) من المبتدإ والخبر (**صِفَةٌ** [١١٧/ب] **ثَانِيَةٌ**) لِـ « عُمْر » وصفته الأولى جملة « وَلَّى » .

وإذا طرقَه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال(١) .

ولما فرغ من الكلام على « أَلَا » المركبة اتفاقًا وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

وَأَعْطِ « لَا » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

شرعَ فى « أَلَا » البسيطة ــ على الأصحّ ــ تكملةً للأقسام ــ فغيَّرَ الأسلوب وقال : (**وَتَرِدُ** « **أَلَا** » **لِلتَّنبِيهِ**) والاستفتاح (**فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ**) الاسميةِ ، والفعليةِ ، ولا تعمل شيئا .

فالاسمية : (**نَحْو** : ﴿ **أَلَا إِنَّ أَوْلِيَآءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** ﴾(٢) .

والفعلية : نحو : (﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾)(٣) .

فـ « ألا » داخلةٌ على « ليس » تقديرًا ؛ لأنّ « يومَ » منصوبٌ بـ « مصرُوفًا »

---

(١) وهذا الشاهد وهو :

* أَلَا عُمْرَ وَلَّى مستطاعٌ رُجُوعُهُ *

ليس من شواهد سيبويه ، ولكن إذا أريد إعرابه على مذهب سيبويه يتعين تقدير « رجوعه » مبتدأ ، و « مستطاعٌ » خبره ، والجملة فى محلّ نصب على أنها صفة ، لا فى محل رفع على أنها خبر ؛ لأن « ألا » التى للتمنى لا خبر لها عنده لا لفظا ولا تقديرًا ويمتنع عنده تقديرُ « مستطاع » خبرًا و « رجوعه » نائب فاعل ؛ لأن « ألا » التى للتمنى لا خبر لها عنده كما سبق ويمتنع عنده أيضا تقدير « مستطاع » صفة على المحل ، أو تقدير « مستطاعٌ رجوعُه » جملة فى موضع رفع على أنها صفة على المحل ؛ لأنَّ « أَلَا » التى بمعنى التمنى بمنزلة « ليت » فى امتناع مراعاة محلها مع اسمها . [قاله فى المغنى ٢ / ٣٨١ : ٣٨٢] .

(٢) من الآية [٦٢] من سورة « يونس » .

(٣) من الآية [٨] من سورة « هود » .

مقدم من تأخير .

والأصل : ألَا لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهم يومَ يأتِيهم .

(وَ) تردُ « ألا » (**عَرْضِيَّةً**) ــ بسكون الراء ــ (**وَتَحْضِيضِيَّةً**) ــ بحاءٍ مهملة ، وضَادَيْنِ معجمتين (**فَتَخْتَصَّانِ بِـ**) الجملة (**الْفِعْلِيَّةِ**) الخبرية ولا تعملان شيئا .

فالعرْضيةُ : (**نَحْو** : ﴿ **أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ** ﴾)[١] .

والتحضيضيّةُ : نحو : (﴿ **أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ** ﴾)[٢] .

وإنما اختصَّا بالفعلية ؛ لأنهما للطلب ؛ لأنّ العرضَ طلبٌ بلين ورفقٍ ، والتحضيضَ طلبٌ بِحَثٍّ وإزْعَاج ، ومضمونُ الفعلية أمرٌ حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به ، بخلاف الاسمية ، فإنها للثبوت ، وعدم الحدوث .

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : حروف التحضيض ، معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضى[٣] .

(« **مَسْأَلَةٌ** » : **وَإِذَا جُهِلَ الْخَبَرُ**) سواء قلنا إنه خبر « لا » أم خبر المبتدإ[٤] (**وَجَبَ ذِكْرُه**) للجهل به (**نَحْو** : « **لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**)[٥] ــ عزّ وجلّ ــ » .

---

(١) من الآية [٢٢] من سورة « النور » .

(٢) من الآية [١٣] من سورة « التوبة » .

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٢٣٤ تحقيق د / موسى بناى .

(٤) ارتفاع خبر « لا » بها إن لم يكن اسمُها مبنيا عند جميع النحاة ، وإن كان اسمها مبنيا نحو : لا رجلَ حاضرٌ ، قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدإ ، و « لَا رَجُلَ » مرفوع المحل بالابتداء ، وهو عند غيره مرفوع بـ « لا » كما كان مع اسمها المنصوب بها . [قاله الرضى فى شرح الكافية ١ / ١١١] .

(٥) حديث شريف ، أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى (كتاب التفسير ــ باب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ ٥ / ١٩٤ و « سورة =

(وَإِذَا عُلِمَ) من سياقٍ ، أو غيره (فَحَذْفُهُ كَثِيرٌ ، نَحْو : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾)[١] أى : لهم (﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾)[٢] أى : علينا ، ولو ذُكِرَ لجاز عند الحجازيين .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَشَاعَ فِى ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مِنْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[٣]

(وَ) حذفُ الخبر المعلوم (يَلْتَزِمُهُ التَّمِيمِيُّونَ ، والطَّائِيُّون) هذا نقل ابن مالك[٤] ، ونقل ابنُ خروف عن بنى تميم أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعا ، ويظهرون

= الأعراف ٥ / ١٩٦ من حديث « عبد الله بن مسعود » برواية « لَا أَحَدَ أغيرُ من الله » .
وأخرجه « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب الكسوف ــ باب صلاة الكسوف) ٢ / ٦١٨ ، وفى (كتاب التوبة ــ باب غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش) ٤ / ٢١١٣ : ٢١١٤ بروايات لا شاهد فيها على ما نحن فيه [تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى] وأخرجه « أحمد » فى مسنده ١ / ٣٨١ ، ٤٣٦ برواية : « لا أحدَ أغيرُ من الله ــ عزّ وجلّ ــ » .

(١) من الآية [٥١] من سورة « سبأ » .

(٢) من الآية [٥٠] من سورة « الشعراء » .

(٣) « إذا » ظرف للمستقبل فيه معنى الشرط « المرادُ » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور أى : إذا ظهر المرادُ « مع » ظرف متعلق بظهر « سقوطه » سقوط : مضاف إليه ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض وفاعله يعود على المراد ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب « إذا » محذوف لدلالة ما قبله عليه .

(٤) قال فى شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٥ : « وحذف الخبر فى هذا الباب إذا كان لا يُجهل ، يكثر عند الحجازيين ، ويُلتزم عند التيميين ، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب [وكذا فى شرح التسهيل ٢ / ٥٦] وزاد فيه : « ومن نسب إليهم ــ يعنى : بنى تميم ــ التزام الحذف مطلقا ، أو بشرط كونه ظرفًا ، فليس بمصيب ، وإن رُزِق من الشهرة أوفر نصيب » اهـ .
ومن الذين نسبوا إلى بنى تميم حذف خبر « لا » مطلقا على سبيل اللزوم ، الزمخشرىّ فى المفصل ، قال وهو يتحدث عن خبر « لا » التى لنفى الجنس : « ويحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون : لا أهلَ ولا مال ، ... وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصلًا » .
وزاد ابنُ يعيش على ذلك قولَه : وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر « لا » ألبتة ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة ، ويتأولون ما ورد من ذلك » [شرح المفصل =

المجرورَ ، والظرف(١) ، وهو كلام سيبويه(٢) .

وقال أبو حيان : وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع « إلّا » نحو : « لَا إلَـٰهَ إلّا اللهُ » أى : « لنا » ، أو « فى الوجود »(٣) أو نحو ذلك .

قال الزمخشريُّ فى جزء له لطيفٍ على كلمة الشهادة(٤) : هكذا قالوا ، والصوابُ أنه كلامٌ تامٌ ، ولا حَذْفَ ، وأنّ الأصل : / « اللهُ إلَـٰهٌ » مبتدأ وخبرٌ ، كما [١١٨/ أ] تقول : « زيدٌ منطلقٌ » ثم جىء بأداة الحصر ، وقُدّم الخبرُ على الاسم ورُكِّبَ مع « لا » كما رُكِّبَ المبتدأ معها فى نحو : « لا رَجُلَ فى الدار » ويكون « اللهُ » مبتدأً مؤخّرًا ، و « إلَـٰه » خبرًا مقدَّمًا .

وعلى هذا تخريج نظائره نحو : « لَا سَيْفَ إلّا ذو الفَقَارِ ، ولا فَتَى إلّا عَلِى »(٥)

= لابن يعيش ١ / ١٠٧] .

(١) نسب ابنُ مالك هذا النقل إلى « الجزولى » وأثبت ردّ الشَّلَوْبين عليه [شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٣٧ : ٥٣٨] .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٤٥ ، وينظر تعليق أبى حيان على كلام سيبويه فى الارتشاف ٢ / ١١٦ : ١٦٧ .

(٣) هذه العبارة قالها أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٦٧ ، وتوجد بنصها فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٦ .

(٤) قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٥٧٣ : « ولم يتكلم الزمخشرىّ فى كشافه عن هذه المسألة ــ يعنى : « لَا إلَـٰهَ ألّا الله » ــ اكتفاءً بتأليف مفردٍ له فيها ، وزعم فيه أن الأصل « اللهُ إلَهٌ » المعرفةُ مبتدأ ، والنكرة خبر ، على القاعدة ، ثم قدم الخبر ، ثم أدخل النفىُ على الخبر ، والإيجابُ على المبتدإ وركبت « لا » مع الخبر ... إلى آخره » .

(٥) مرّ الكلام على هذا الأثر مستوفًى فى الجزء الأول ص ٢٠٩ عند البناء التقديرى فى « لا فَتَى إلا علىّ » .

و « ذو الفَقَار » اسم سيف رسول الله ﷺ .

وفى المصباح (ف ق ر) : « وفَقَارة الظهر بالفتح الخَرَزَة ، والجمع : فَقَار ، بحذف الهاء مثل : سحابة ، وسحاب » [وانظر اللسان (ف ق ر) ٥ / ٦٣ =

نقلَه الموضّحُ عنه ، وقال بعده : قلتُ : وقد يُرَجَّح قولُه ، بأن فيه سلامةً من دعوى الحذف ، ودعوى إبدال ما لا يحلّ محل المبدل منه ، وذلك على قول الجمهور ، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وعن العامّ بالخاصّ ، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا ــ انتهى ــ

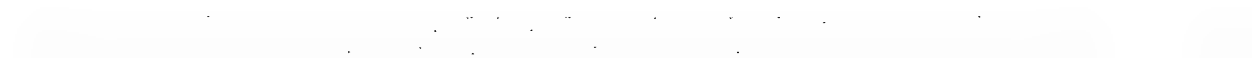
* * *

=

[حذفُ الاسمِ وبقاء الخبر]

قد يحذف الاسم للعلم به ، ومن ذلك قولهم : « لا عليك » يريدون : لا بأسَ عليك [سيبويه ١ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٦٦] .





(هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ)

هذا قولُ الجمهور ، وذهب السهيليُّ إلى أنّ المفعولين فى باب « ظنَّ » ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعُولَىْ « أَعْطَى »[1] واستدلّ بـ « ظننتُ زيدًا عمرًا » فإنه لا يقال : « زيدٌ عمرٌو » إلاعلى جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع « ظننتُ » .

وأجيبَ بالمنع ، وأنّ المرادَ : ظننتُ زيدًا عمرًا فتبين خلافه .

وذهب الفرَّاء إلى أنّ الثانى منصوبٌ على التشبيه بالحال[2] ، مستدلًّا بوقوعه جملةً ، وظرفًا ، وجارًّا ومجرورًا .

وعورض بوقوعه معرفةً ، وضميرًا ، وجامدًا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه .

(أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَهَا قَائِمَةٌ بِالْقَلْبِ ، وَلَيْسَ كُلُّ قَلْبِيٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، بَلِ الْقَلْبِىُّ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ نَحْو : فَكَّرَ) فى كذا **(وَتَفَكَّرَ)** فيه .

(وَمَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ) بنفسه **(نَحْو : « عَرَفَ)** زيدٌ الحقَّ » **(وَ « فَهِمَ)** المسألة » .

---

(١) قاله أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ٥٦ والسيوطى فى الهمع ١ / ١٥١ .
والذى فى نتائج الفكر للسهيلى خلاف ذلك ، وأن « علمتُ » عَملت فى المبتدإ والخبر لأنها اقتضتهما معا ومثلها « ظننت » ينظر كلامه ص ٣٣٩ : ٣٤١ من نتائج الفكر .

(٢) قاله أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ٥٦ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٥١ ، ونسبه الشاطبى فى شرح الألفية إلى الكوفيين ص ٤٢٢ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / سعد الله على .

(**وَمَا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ**) بنفسه (**وَهُوَ الْمُرَادُ**) هنا .

وإليه أشار الناظم بقوله :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا[1] أَعْنِي : رَأَى- خَالَ- عَلِمْتُ- وَجَدَا
ظَنَّ- حَسِبْتُ- وَزَعَمْتُ- مَعَ عَدّ حَجَا- دَرَى- وَجَعَلَ؛ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ- تَعَلَّمْ[2] ....

(**وَيَنْقَسِمُ**) هذا القسمُ المتعدى لاثنين (**أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ** :

أَحَدها : مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ يَقِينًا ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمْ ــ بِمَعْنَى اعْلَمْ ــ ، وَدَرَى ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾)[3] فـ « الهاءُ » المتصلةُ به مفعوله الأوّل ، و « خَيْرًا » مفعوله الثانى ، و « هُوَ » ضميرُ فَصلٍ لا محلّ له من الإعراب ، وإنما ساغ مجىء « وَجَدَ » للعلم ؛ لأَنَّ مَنْ وجد الشىءَ على حقيقته فقد عَلِمَه .

وقال الله تعالى : (**﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾**)[4] فـ « آباءَهم »

---

(١) فعل القلب : مراده به الجنس ، ولم يرد فعلا واحدًا ، وجزءا الابتداء : هما الجزءان المنسوبان إلى الابتداء وذلك المبتدأ والخبر ــ يعنى أن أفعال القلوب يُنْصب بها المبتدأ والخبر معا .

(٢) أخذ ابن مالك يعدد الأفعال التى عبرّ عنها بفعل القلب فقال : أعنى : رأى خال علمتُ وجدا ... إلى قوله : وهَبْ تعلَّم . وجملة الأفعال التى أتى بها ثلاثة عشر فعلا . وزاد عليه ابن هشام هنا « ألفى » بمعنى : وَجَدَ ، وقد ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٧٩ ولما كانت « جعل » قد تكون من أفعال المقاربة ــ كما سبق شرحه فى بابه ــ وقد تكون من أفعال التصيير كما سيأتى ، أشار بقوله : (وَجَعَلَ اللذ كاعتقد) إلى أن المقصودة هنا هى التى بمعنى : اعتقد فهى التى من أفعال القلوب وغيرها ليست من هذا النوع .

(٣) من الآية [٢٠] من سورة « المزمل » .

(٤) من الآية [٦٩] من سورة « الصافات » .

مفعولٌ أوَّل ، و « ضالِّين » مفعولٌ ثانٍ .

(وَقَالَ الشَّاعِرُ) وهو زياد بن يَسَار :

١٦٩ – **/(تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)** فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[١] [١١٨/ب]

فَـ « تعلَّمْ » أمرٌ ، بمعنى اعْلَمْ[٢] « شِفَاءَ النَّفسِ » مفعوله الأوّل ، و « قَهْرَ عدوِّها » مفعوله الثانى .

(**وَالْأَكْثَرُ وُقُوعُ**) « تَعَلَّمْ » (**هَذَا عَلَى** « **أَنَّ** ») المشددة (**وَصِلَتِهَا**) فتسدّ مسدَّ المفعولين ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (**كَقَوْلِهِ**) وهو زهير بن أبى سُلْمى ــ بضمّ السين ــ :

١٧٠ – **(فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً)** وَإِلَّا تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ[٣]

فـ « أَنَّ » ــ بفتح الهمزة ، وتشديد النون ــ حرف موصول ، و « للصيد » خبرُها مقدَّم ، و « غِرَّةً »[٤] ــ بكسر الغين المعجمة ، وتشديد الراء المهملة ــ اسمُها مؤخرٌ ، و « أَنَّ » وصلتُها سدّت مسدَّ مفعولَى « تَعَلَّمْ » و « إِلَّا » إلى

---

(١) هذا البيت من الطويل ورد منسوبا لزياد بن يسار فى العينى ٢ / ٣٧٤ ، والخزانة ٤ / ٢ ، والدرر اللوامع ١ / ١٣٢ ، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، وابن الناظم ١٩٦ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٤ ، والمغنى ٢ / ٥٩٤ ، وشذور الذهب ٣٦٢ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٧ ، والهمع ١ / ١٤٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٤ .

والمعنى : اعلم أن ما يَشفى نفوس الرجال هو أن يستطيعوا قهر أعدائهم ، فيلزمك أن تُبالغ فى الاحتيال لذلك ، كى تنال من عدوّك .

(٢) ولم يستعمل لها ماض ، ولا مضارع [شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩] أى : فلا يقال : تعلَّمَ يتعلَّمُ بمعنى : عَلِم يعلَمُ .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو لزهير بن أبى سُلْمى فى ديوانه ص ١٣٤ ، والعينى ٢ / ٣٧٤ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ٢٤ .

(٤) أى : غفلة ، وأن يُؤتى من حيث لا يشعر .

آخره ، جملة شرطية ، و « الهاء » فى « تضيِّعْها » عائدة على الوصية فيما قبله ، و « الهاء » فى « قاتله » عائدة على الصيد .

وقد تكون « تَعَلَّمَ » بمعنى الماضى[1] ، قال يعقوب[2] : تقول : « تَعلَّمْتُ أَنَّ زيدًا خارجٌ » بمعنى : عَلِمْتُ[3] .

(وَقَالَ) الآخر :

١٧١-(دُرِيتَ الْوَفِىَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ) فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيـدُ[4]

« دُرِيتَ » مبنىّ للمفعول ، و « التاء » مفعوله الأول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، و « الوَفىَّ » مفعوله الثانى ، وهو صفة مشبهة ، و « العهدُ » بالرفع على الفاعلية ، وبالنصب ، على التشبيه بالمفعول به ، وبالجرّ على الإضافة ، و « عُرْوَ » منادى مُرَخّم بحذف التاء[5] ، و « فاغتبط » جواب شرط مقدر ، أى : إنْ دُريتَه فاغتبطْ ، من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أَنْ يريدَ زوالَها عنه[6] ، فإنْ أرادَ زوالَها كان حسدًا .

---

(١) أى : بمعنى : عَلِمَ .

(٢) ابن السِّكِّيت .

(٣) قال الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ / ١٤٧ عند شرح قول ابن مالك : « وتعلَّم بمعنى اعْلَمْ غير متصرف » قال : فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر ، وهذا الذى قاله المصنف ذهب إليه الأعلم ، والصحيح أنها تتصرف ، حكى ابن السكيت : تعلمتُ أن فلانا خارج ، بمعنى « علمتُ » اهـ .

(٤) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله استشهد به فى شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، وابن الناظم ١٩٦ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٣ ، وشذور الذهب ٣٦٠ ، وتخليص الشواهد ٤٢٦ ، والعينى ٢ / ٣٧٣ ، والهمع ١ / ١٤٩ ، والدرر ١ / ١٣٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٣ .

(٥) وأصله : يا عروَةُ ويقال فيه : يا عروَ أو ياعروُ فهو مبنى على ضم الحرف المذكور ، أو المحذوف على لغة من ينتظر ، ومن لا ينتظر .

(٦) قال الدنوشرى : قد يقال : كيف يقول له « اغتبط » مع أنه ينبغى أن يكون هو =

(**وَالْأَكْثَرُ فِي**) « دَرى » (**هَذَا أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ**) نحو : « دَرَيْتُ بِزَيْدٍ » (**فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ تَعَدَّى لِآخَرَ بِنَفْسِهِ ، نَحْو ﴿ وَلَا أَدْرَىٰكُمْ بِهِ ﴾**)(١) فضميرُ المخاطبين مفعول الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثانى .

(وَ) القسمُ (**الثَّانِى : مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْحَانًا ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : « جَعَلَ**(٢) ، **وَحَجَا ، وعَدَّ ، وهَبْ ، وزَعَمَ » نَحْو ﴿ وَجَعَلُواْ الْمَلَـٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَـٰنِ إِنَاثًا ﴾**)(٣) فـ « الملائكة » مفعوله الأول ، و « إناثًا » مفعوله الثانى(٤)

(وَ) نحو (**قَوْلِهِ**) وهو تميمُ بنُ مُقبل ، وقيل أبو شنبل الأعرابى :

١٧٢- (قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَاثِقَةٍ) حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ(٥)

= « المغتبَط » بفتح الباء ـــ وقد يقال إن معناه : ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد فيكون مجازًا أو حقيقة » اهـ [حاشية يس على التصريح ١ / ٢٤٧] .

(١) من الآية [١٦] من سورة « يونس » .

(٢) أى : الاعقادية .

(٣) من الآية [١٩] من سورة « الزخرف » .

(٤) أى : اعتقدوا فيهم الأنوثة .

(٥) هذا البيت من البسيط ورد منسوبا لابن مقبل فى تخليص الشواهد لابن هشام ٤٤٠ : ٤٤١ ، والعينى ٢ / ٣٧٦ ، ولابن مقبل ، أو لأبى شنبل الأعرابى فى الدرر ١ / ١٣٠ ، وبلا نسبة فى الكافية الشافية ٢ / ٥٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٨ ، وشذور الذهب ٣٥٧ ، وتعليق الفرائد للدمامينى ٤ / ١٤٠ ، والهمع ١ / ١٤٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣ .

وقوله : « أحجو » أى : أظنُّ ، « أخَاثقةٍ » يقرأ بجر « ثقة » منونة ، فـ « أخا » حينئذ مضاف و « ثقة » مضاف إليه ، ويقرأ « أخًا ثقةً » بنصب (ثقة) منونة ، مع تنوين أخ ، فيكون « أخًا » معربًا بالحركات ، وعلى الأول فهو معرب بالحروف . وأخًا ثقةً ، أى موثوقا به ، فَـ « ثقة » صفة لأخ .

قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٤٤١ « ولا يعرف غير ابن مالك من النحويين عَدَّ « حجا » من أفعال هذا الباب .

فـ « أبا عمرو » مفعوله الأول . و « أَخَائِقَةٍ » مفعوله الثانى ، و « الملمّات » جمع مُلمَّة ، بمعنى : النازلة ، فاعل « أَلَمَّتْ » بمعنى : نزلت .

(وَ) نحو (قَوْلِهِ) وهو النعمانُ بنُ بشير الأنصاريّ ـــ رضى الله عنه ـــ :

١٧٣-(فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى) وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ[(١)]

فـ « المولَى » بمعنى الصاحب ـــ هنا ـــ مفعوله الأول ، و « شريكَكَ » مفعوله الثانى ، و « العدم » ـــ بضم العين ـــ الفقر .

(وَ) نحو (قَوْلِهِ) وهو ابن هَمَّام السَّلُولى[(٢)] :

١٧٤- فَقُلْتُ: أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ (وَإِلَّا فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا)[(٣)]

---

(١) هذا البيت من الطويل وهو للنعمان بن بشير الأنصارى فى ديوانه ١٥٩ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣١ : ٤٣٣ والعينى ٢ / ٣٧٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٣٠ ، والخزانة ١ / ٤٦١ ، وبلا نسبة فى الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، وشواهد التوضيح ١٢٢ ، وابن الناظم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤١ ، والهمع ١ / ١٤٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٢ .

والمعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاركك فى أوقات غناك ومسرتك ، فإن صديقك على الحقيقة هو المشارك فى الشدائد والمحن وأوقات الفقر .

قال ابن مالك فى شواهد التوضيح ١٢٢ « وإجراء « عدَّ » مجرى « ظنَّ » معنًى وعملا ، مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير فى كلام العرب » اهـ .

(٢) واسمه : عبد الله ، وكنيته : أبو عبد الرحمن .

(٣) هذا البيت من المتقارب ورد منسوبا لابن همّام فى العينى ٢ / ٣٧٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٩٦ ، وتخليص الشواهد ٤٤٢ ، واللسان (و هـ ب) ١ / ٢٤٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٣١ . وورد بلا نسبة فى الكافية الشافية ٢ / ٥٤٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٩ ، والمغنى ٢ / ٥٩٤ ، وشذور الذهب ٣٦١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٧٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٣ ، والهمع ١ / ١٤٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٤ ـــ ويُرْوَى : « أغثنى » ـــ « أبا مالك » و « هَبْنِى » فى البيت بمعنى ظُنَّنى ، وهَبْ بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجىء منه ماض ولا=

/ فَـ « ياء المتكلم » مفعوله الأول ، و « امرأً » مفعوله الثانى ، و « هالكا » نعتُ « امرأً »(١) . [١١٩/ أ]

والأقلُّ فى « هَبْ » هذا ، وقوعه على « أنَّ » وصلتها ، كما فى المسألة الحمارية فى الفرائض : « هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا »(٢) .

(وَ) نحو (**قَوْلِهِ**) وهو أبو أميّة الحنفىّ ، واسمه أَوْس :

١٧٥- (زَعَمَتْنِى شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ) إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَـا(٣)

فـ « ياء المتكلم » مفعوله الأول ، و « شَيْخًا » مفعوله الثانى ، و « يدبّ دبيبًا » يدرج فى المشيِ درجًا رويدًا ، (**وَالأَكْثَرُ فِي**) زعم (**هَذَا** ، **وَقُوعُهُ على** « **أَنْ** ») بتخفيف النون (**أَوْ** « **أَنَّ** ») بتشديدها ، أى : مع فتح الهمزة فيهما (**وَصِلَتِهِمَا**)

= مضارع بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة وهى التفضل بما ينفع الموهوب له كان متصرفا تام التصرف قال الله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَـٰقَ ﴾ ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَآءُ إِنَـٰثًا ﴾ ﴿ هَبْ لِى حُكْمًا ﴾ [على التوالى : الأنعام ٨٤ ، الشورى ٤٩ ، الشعراء ٨٣] .

(١) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٤٤٢ : و « امرأً » مفعول ثانٍ موطّىء لقوله : « هالكا » و « هالكا » صفة له وهو المقصود بالمفعولية ونظيره فى باب الخبر ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النحل ٥٥] وفى باب الحال : « أقبل زيد رجلا راكبا » اهـ .

(٢) قال فى المغنى ٢ / ٥٩٤ بعد أن بين أن الغالب فى « زعم » أن يقع على « أَنَّ » وصلتها ، ومثله فى هذا الحكم « تعلَّمْ » قال : وعكسهما فى ذلك « هَبْ » بمعنى : ظُنَّ ؛ فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين » ووقوعه على « أَنَّ » وصلتها نادر ، حتى زعم الحريرىُّ أن قول الخواص « هَبْ أنَّ زيدًا قائمٌ » لحنٌ ــ وذَهَل عن قول القائل : « هَبْ أنّ أبانا كان حمارًا » ونحوه » اهـ .

فهذا واقع فى فصيح العربية ، وهو ــ مع فصاحته ــ قليل .

(٣) هذا البيت من الخفيف ورد منسوبا لأبى أمية فى شواهد العينى ٢ / ٣٧٩ ، وورد غيرَ منسوب فى : المغنى ٢ / ٥٩٤ ، وشرح الشذور ٣٥٨ ، وتخليص الشواخد ٤٢٨ ، والهمع ١ / ١٤٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣ .

وإفرادُ الضمير فى مثل هذا أفصح من تثنيته ؛ لأن العطف فيه بـ « أَوْ »[١] وهو رأى البصريين ، والتثنية رأىُ الكوفيين .

فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ** ﴾[٢] **وَ**) نحو (**قَوْلِهِ**) وهو كثير عزَّة :

١٧٦- (وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا) وَمَنْ ذَا الَّذِى يَاعَزُّ[٣] لَا يَتَغَيَّرُ[٤]

و « عَزُّ » منادى مُرَخَّم[٥] .

(وَ) القِسْمُ (**الثَّالِثُ : مَا يَرِدُ بِالْوَجْهَيْنِ وَالْغَالِبُ كَوْنُهُ لِلْيَقِينِ ، وَهُوَ اثْنَانِ :** « **رَأَى** » ، و « **عَلِمَ** » ، **كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ** : ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا** ﴾[٦]) الأول للرجحان ، والثانى لليقين (**وَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ** ﴾[٧] **وَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ﴾[٨]) الأولى

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٣٨٩ فى مبحث الجملة المعترضة بين الشرط وجوابه : « الخامسُ : بين الشرط وجوابه ... نحو : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أو فقيرًا فالله أَوْلَىٰ بهما فَلَا تَتَّبِعُواْ الْهَوَىٰ ﴾ [النساء ١٣٥] قاله جماعة منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب « فَاللهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ولا يَرُدّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن « أو » هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق » اهـ .

(٢) من الآية [٧] من سورة « التغابن » .

(٣) فى خ ٣ « ويا عزّ » .

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ٣٢٨ ، والأغانى ٩ / ٣١٤٧ ، والعينى ٢ / ٣٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨ ، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ٣٥٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٢ .

(٥) وأصله : « يا عزَّةُ » ثم رخم بحذف التاء وضم الزاى على لغة من لا ينتظر . وجملة النداء معترضة بين الاسم الموصول وصلته .

(٦) الآيتان [٦ ، ٧] من سورة « المعارج » .

(٧) من الآية [١٩] من سورة « محمد » .

(٨) من الآية [١٠] من سورة « الممتحنة » .

لليقين ، والثانية للرجحان .

(وَ) القِسْمُ (**الرَّابِعُ : مَايَرِدُ بِهِمَا**) أى : بالوجهين ، (**وَالْغَالِبُ كَوْنُهُ لِلرُّجْحَانِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : « ظَنَّ » ، وَ « حَسِبَ » ، و « خَالَ »**) .

فالرُّجحانُ (**كَقَوْلِهِ** :

١٧٧- ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا[١]

فـ « الكاف » مفعوله الأول ، و « صَالِيًا » مفعوله الثانى .

و « إِنْ شُبَّت » ــ بالبناء للمفعول ــ شرطٌ ، و « لَظَى الحربِ » نائب الفاعل ، وجواب الشرط محذوفٌ[٢] ، و « التعريدُ » ــ بالعين المهملة ــ الانهزام والجبن ، يُقال : عَرَّد فى الحرب إذا جَبُن[٣] ، وقال الخليل : عرَّد ، وعرّج فى الحرب واحدٌ[٤] .

(وَ) اليقين ، نحو (**قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُواْ رَبِّهِمْ ﴾**[٥]) أى : يتيقنون ذلك .

(وَ) الرجحانُ فى « حَسِبَ » (**كَقَوْلِ الشَّاعِرِ**) وهو زُفر بن الحارث الكلابىّ :

١٧٨- (وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً) عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا[٦]

---

(١) هذا البيت من الطويل غير معلوم القائل . وَرَدَ فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، وشواهد العينى ٢ / ٣٨١ ، والأشمونى ٢ / ٢١ .

(٢) تقديره : تُقْدِمُ أو تَصْبِر .

(٣) والمعرِّد : اسم فاعل منه ، وهو المنهزِم .

(٤) ينظر اللسان (ع ر د) .

(٥) من الآية [٤٦] من سورة « البقرة » .

(٦) هذا البيت من الطويل لزفر الكلابىّ فى الحماسة للمرزوق ١٥٥ ، وتخليص الشواهد ٤٣٥ ، والعينى ٢ / ٣٨٢ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٤ =

فـ « كُلَّ » مفعوله الأول ، و « شحمةً » مفعوله الثانى ، و « عَشِيَّةَ » منصوبٌ على الظرفية ، و « جُذَامَ ، وحِمْيَرَ » قبيلتان[1] ، لم ينصرفا للعلمية والتأنيث[2] .

(وَ) اليقين فيها نحو (قَوْلِهِ) وهو لبيد العامرىّ :

[١١٩/ب] ١٧٩- (حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ/ ثَاقِلَا[3]

فـ « التقى » مفعولُه الأول ، و « الجودَ » معطوف عليه ، و « خَيْرَ » مفعوله الثانى .

ولم يُثَنَّ ؛ لأنه اسم تفضيل ، واسم التفضيل إذا أُضيفَ إلى نكرة لزمه الإفرادُ والتذكير ، و « رباحًا » ـــ بالباء الموحدة ، والحاء المهملة ـــ تمييز ، و « إذَا »

= [وموضع الشاهد فيه (كنا حسبنا) على أن « كان » الناسخة يجوز أن تدخل على ما خبره فعل ماضٍ] وابن الناظم ١٩٧ والمغنى ٢ / ٦٣٦ [وموضع الشاهد فيه (وكنا حسبنا) على حذف « قد »] ويروى : « ليالىَ لاقينا » ، « جذامًا وحميرًا » .

ويقول ابن هشام إن هذه القصيدة التى منها الشاهد من المنصفات ، فإنه جعل أعداءه شركاءهم فى الشجاعة وفضلهم بالصبر ، أى : كان ظنُّنا أن نظهر عليهم ، فوجدناهم صُبُرا على حربنا ، فساوونا فى الشدة والصبر فلم يكسر واحد منا صاحبه » [تخليص الشواهد ٤٣٦] .

(١) من اليمن ، وجذام : لقب عمرو ، وحمير : لقب العرنجج بزنة سفرجل .
والشطر الأول مأخوذ من المثل القائل : « ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء تمرة » ويقال لكل من أخطأ فى القياس ، والمثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٨١ ..

(٢) على إرادة « القبيلة » والألف فى « حميرًا » للإطلاق .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٤٦ تحقيق : إحسان عباس والرواية فيه : رأيت التقى والحمد ... وهو للبيد أيضا فى العينى ٢ / ٣٨٤ ، واللسان (ث ق ل) ١٣ / ٩٢ ، والدرر ١ / ١٣٢ ، والبحر المحيط ٢ / ١٣٤ وورد بلا نسبة فى الكافية الشافية ٢ / ٥٤٣ برواية « والحمدَ » وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ : ٨١ ، وابن الناظم ٢٠٠ ، وابن عقيل ١ / ٣٨٥ ، وتخليص الشواهد ٤٣٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٧ [الصدر فقط] والهمع ١ / ١٤٩ ، والأشمونى ٢ / ٢١ .

شرطية ، و « ما » زائدة ، و « المرءُ » مرفوع بفعل محذوف يفسره « أصبح » و « ثاقِلًا » ــ بمعنى ثقيلًا ــ خبر « أصبح » المحذوف .

والمعنى : تيقنتُ التُّقَى والجودَ خيرَ تجارةٍ رباحًا ، إذا أصبح المرءُ ثقيلا بسبب الموت ، ووصف الميت بالثقل ؛ لأن الأبدان تخِفُّ بالأرواح ؛ فإذا مات صاحبُها تصيرُ ثقيلةً كالجمادات .

(وَ) الرجحانُ فى « خَالَ » (كَقَوْلِهِ :

١٨٠- إخالُكَ- إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ- ذاهَوًى يَسُومُكَ مَالَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ[١]

« إخَالُك » بكسر الهمزة ، والقياس فتحُها[٢] ، و « الكاف » مفعوله الأول ، و « ذَا هَوًى » مفعوله الثانى ، و « إن لم تغضض الطرفَ » شرطٌ ، وجوابُه محذوفٌ[٣] ، وجملة « يَسُومُك » ــ بمعنى يُكَلِّفك ــ نعتُ « هَوَى » ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ يعود على « هوًى » وهو العائد من الصفةِ إلى الموصوف ، و « ما لا يُستطاع » فى موضع المفعول الثانى[٤] لـ « يَسُومُك » و « مِنَ الوجدِ » بيانٌ لِـ « ما » .

---

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يعلم قائله ، استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ والعينى ٢ / ٣٨٥ ، والدرر اللوامع ١ / ١٣٣ ، والهمع ١ / ١٥٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٠ .

(٢) كما فى « خاف » ومضارعه « أخاف » وجمهرة العرب كسروا همزة المضارعة فى « إخال » وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه القياس [ينظر شواهد العينى ٢ / ٣٨٥ على هامش الخزانة] .

(٣) تقديره : أظنك ذاهوًى ، كما فى العينى .

(٤) ظاهر كلامه أن الذى فى موضع المفعول الجملة بأسرها أى : الموصول وصلته ، مع أن ابن هشام فى مبحث الجمل التى لا محل لها من الإعراب فى المغنى ٢ / ٤٠٩ قال : الجملة السادسة : الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرف ، فالأول نحو « جاء الَّذِى قَامَ أَبُوه » فَـ « الذى » فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها من الإعراب ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يُلَقِّنُ أصحابه أن يقولوا : إنَّ الموصولَ وصلتَه فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمة=

(وَ) اليقينُ فيها[١] نحو (قَوْلِهِ :

١٨١- مَاخِلْتُنِى زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا) أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الْأَلَمِ[٢]

أنشده خلفٌ الأحمر من الكوفيين .

و « ياء المتكلم » مفعوله الأول ، و « ضَمِنًا » مفعوله الثانى ، وهو ـــ بفتح الضاد المعجمة ، وكسر الميم ، وبالنون ـــ الزَّمِنُ[٣] المبتلَى ، وفى نسخة « ظَمِئًا » بالظاء المشالة ، والهمزة ، وهو بمعنى مُشْتاق[٤] ، قال فى الصحاح : وَظَمِئْتُ إلى لقائكم اشتقتُ[٥] .

و « زِلْتُ بعدكم » معترض بين المفعولين ، و« خلتُنِى » معترض بين النَّافِى وهو « ما » والمنفىِّ وهو « زِلْتُ » و « ضَمِنًا » معترض بين اسم « زال » وهو « التاء » ، وخبرِها وهو « أَشْكُو » و « بعدكم » متعلق بـ « ضمنًا » وجاز تقدمه على الصفة المشبهة ؛ لأنّه ظرفٌ ، و « حُمُوَّةَ »[٦] ـــ بضم الحاء المهملة والميم ، وتشديد الواو ـــ الشِّدَّة .

= واحدة ، والحق ما قدَّمتُ لك ؛ بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو « ليقُمْ أَيُّهم فى الدار » ... وفى التنزيل ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فُصِّلت : ٢٩] اهـ .

(١) يعنى فى « خال » .

(٢) هذا البيت من المنسرح ، وقد أنشده الجوهرى عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين [الصحاح] واستشهد به بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨١ ، والعينى ٢ / ٣٨٦ ، واللسان (ض م ن) ١٧ / ١٢٩ .

(٣) فى المصباح (ز م ن) : زَمِنَ الشخص زَمَنًا فهو زَمِنٌ من باب تَعِبَ ، وهو مرض يدوم طويلا ، والقومُ زَمْنَى مثل : مَرْضَى ـــ وفيه أيضا مادة (ض م ن) : وضَمِنَ ضَمَنًا فهو ضَمِنٌ مثل : زَمِنَ زَمَنًا فهو زَمِنٌ ، وزنا ومعنى ، والجمع : ضَمْنَى مثل : زمنى » اهـ .

(٤) فى خ ١ ، ٣ ، ٤ « مشفق » .

(٥) الصحاح (ظ م أ) ١ / ٦١ ، وحرفت « اشتقت » فى خ ١ ، ٣ ، ٤ إلى « أشفقت » .

(٦) مفعول به لـ « أشكو » .

والتقدير : خلتُ نفسى ضَمِنًا بعدَكم ، ما زلتُ أشكوُ شدّةَ الفراق .

(**تَنبِهَانِ**) اثنان (**الأَوَّلُ : تَرِدُ « عَلِمَ » بِمَعْنَى « عَرَفَ »** وَ) ترِدُ (« **ظَنَّ** » **بِمَعْنَى « اتَّهَمَ »**) وإليهما أشار الناظم بقوله :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ ، وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ[1]

(**وَ**) تردُ (**رَأَى بِمَعْنَى**) ذَهَبَ ، مِنَ (**الرَّأْيِ ـــ أَىْ : الْمَذْهَبِ ـــ وَ**) **تَرِدُ** (**حَجَا** / **بِمَعْنَى « قَصَدَ »** ، **فَيَتَعَدَّيْنَ**) هذه الأفعالُ الأربعةُ (**إِلَى**) مفعولٍ (**وَاحِدٍ**) فقط . [١٢٠/ أ]

فأوَّلُها : (**نحو : ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾**)[2] أى : لا تعرفون شيئا .

(**وَ**) ثانيها : (**نحو : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾**)[3] ـــ بالظاء الشائلة ـــ أى : بمتَّهَم .

(**وَ**) ثالثها : (**تقول : « رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ حِلَّ كَذَا ، وَرَأَى الشَّافِعِىُّ حُرْمَتَهُ »**) أى : ذهب أبو حنيفة إلى حلِّ كذا ، وذهب الشافعىُّ إلى حرمته .

(**وَ**) رابعها : (**نحو : « حَجَوْتُ بَيْتَ اللهِ »**) أى : نويته ، وقصدته .

(**وَتَرِدُ « وَجَدَ » بِمَعْنَى « حَزِنَ ، أَوْ حَقَدَ » ، فَلَا يَتَعَدَّيَانِ**) يقال : « وَجَدَ زيدٌ » إذا حزن ، أو حقد ، ويختلفان فى المصدر ، فمصدرُ وَجَدَ بمعنى حَزِنَ ، وَجْدٌ ـــ ومصدرُ وجدَ بمعنى حَقَدَ ، مَوْجِدَةٌ .

---

(١) أى : للعلم الدال على معنى العرفان ، والظن الذى معناه التهمة ، يعنى أن « علم » إذا كانت بمعنى عرف ، و « ظنّ » إذا كانت بمعنى اتهم ، تعدّت كل منهما إلى مفعول واحد . و « لِعلْمِ » متعلق بمحذوف خبر مُقدّم ، « وظَنٍّ » معطوف على علم ، « تعدية » مبتدأ مؤخر .

(٢) من الآية [٧٨] من سورة « النحل » .

(٣) الآية [٢٤] من سورة « التكوير » .

(**وَتَأْتِى هَذِه الْأَفْعَالُ**) الخمسةُ (**وَبَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْبَابِ لِمَعَانٍ أُخَرَ غَيْرِ قَلْبِيَّةٍ ، فَلَا تَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ**) فتأتى « عَلِمَ » للعُلْمَةِ ــ بضم العين ــ كـ « عَلِمَ الرَّجُلُ » ، إذا كان مشقوق الشفة العُلْيَا[١] .

وتأتى « رَأَى » بمعنى « أَبْصَرَ » ، نحو : « رأيتُ زيدًا » أى أبصرتُه ، وبمعنى « أشارَ » نحو : « رَأَى زيدٌ كذا » بمعنى أشار به ، وبمعنى « ضَرَبَ » نحو : « رَأَيْتُ الصَّيْدَ » أى : ضربْتُ رئَته[٢] .

وتأتى « حَجَا » بمعنى « غَلَبَ فى المحاجّة » نحو : « حَجَا زيدٌ عمرًا » أى : غلبه فى المحاجّة .

وبمعنى « رَدَّ » نحو : « حَجَوْتُ السائلَ » إذا رددتَه .

وبمعنى « سَاقَ » نحو : « حَجَوْتُ الإبلَ » أى : سقتُها .

وبمعنى « كَتَم » وبمعنى « حَفِظَ » نحو : « حَجَوْتُ الحديثَ » أى : كتمتُه ، وحفظتُه .

وبمعنى « أَقَامَ » نحو : « حَجَا بمكة » أى : أقام بها .

وبمعنى « بَخِلَ »[٣] يقال : « حَجَا بمالِه » أى : بَخِلَ به .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨١ « ويقال : رأيتُ الشيءَ ، بمعنى أبصرتُه ، ورأيتُ رأْيَ فلان ، بمعنى اعتقدتُه ، ورأيتُ الصيدَ بمعنى أصبتُه فى رئته ، فهذه متعدية إلى واحد » اهـ .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ذكر أن « حجا » من أفعال الظنّ . ثم قال : وَلِحجا استعمالان آخران : هى فى أحدهما متعدية إلى مفعول واحد ، وفى الآخر لازمة ، فالأول : أن يكون بمعنى : غلب فى المحاجاة ، وبمعنى قصد ، وبمعنى ردّ ، وبمعنى ساق ، وبمعنى كتمَ ، وبمعنى حفظ ، والثانى : بمعنى أقام ، وبمعنى بخل » اهـ .

وبمعنى « وَقَفَ » كقوله :

* فَهُنَّ[١] يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا[٢] * -٩٢

أى : إذا وقف .

وتأتى « وَجَدَ » بمعنى « أَصَابَ » نحو : « وجد زيدٌ ضَالَّته »[٣] أى : أصابها .

وبمعنى « استغنى » يقال : « وَجَدَ فَلانٌ »[٤] أى : استغنى .

وتأتى « عَدَّ » بمعنى « حَسَبَ »[٥] ــ بفتح السين ــ نحو : « عَدَدْتُ المالَ » أى : حَسَبْتُه أَحْسُبُه ــ بضم السين فى المضارع ــ

وتأتى « زَعَمَ » بمعنى « كَفَلَ » نحو : « زعمتُ زيدًا » أى كفلتُه وضَمِنتُه ، وفى التنزيل : ﴿ وَأَنَا بِهِ ، زَعِيمٌ ﴾[٦] وفى الحديث : « الزَّعيمُ غارِمٌ »[٧] .

وبمعنى « رَأَسَ » ــ بالهمز ، وتركه ، نحو : « زَعَمَ زيدٌ » إذا رَأَسَ ، ومنه « زعيم القوم » أى : رئيسهم .

---

(١) فى خ ٣ « هُنَّ » .

(٢) بيت من مشطور الرجز أنشده الجوهرى فى الصحاح (حجا) ٦ / ١٣٠٨ ونسبه للعجاج .

(٣) وهى بهذا المعنى متعدية إلى مفعول واحد بنفسها .

(٤) وهى بهذا المعنى لازمة . [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩] .

(٥) قال ابن مالك : ومن أخوات « حجا » الظنيَّة « عَدَّ » لا بمعنى حسَبَ [شرح التسهيل ٢ / ٧٧] .

(٦) من الآية [٧٢] من سورة « يوسف » .

(٧) هذا جزء من حديث شريف وهو بأكمله : « الزَّعِيمُ غارِمٌ والدَّيْنُ مَقْضِيّ » .
وفى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢ / ٣٣٦ ، أخرجه : ابن ماجة « صدقات ٩ — والنسائىّ « بيوع » ٣٩ ، و « وصايا » ٥ — وأبو داود « بيوع » ٨٨ ، ومسند أحمد ٥ / ٢٦٧ ، ٢٩٢ ، ونصُّ هذا الحديث فى اللسان (ز ع م) ١٥ / ١٥٨ .

وبمعنى « قَالَ » كقول أبى زُبَيْد الطائىّ(١) :

يَالَهْفَ نَفْسِىَ إنْ كَانَ الَّذِى زَعَمُوا حَقًّا، وَمَاذَا يَرُدُّ الْقَوْمُ تَلْهِيفِى(٢) **ــ٩٣**

أى : إن كان الذى قالوه حقًّا ــ نصّ عليه ابن بَرِّى(٣) .

وبمعنى « سَمِنَ وهَزَلَ » يقال : « زعمتِ الشاةُ » بمعنى سَمِنت ، وهَزَلَتْ .

وبمعنى « طَمِعَ » قاله فى الصحاح(٤) ، وفى حواشيه لابن بَرِّى(٥) : قال ابن خالويه : يقال : زعم فى غير مَزْعَم ، أى : طَمِعَ فى غير / مَطْمَع(٦) . [١٢٠/ب]

وتأتى « دَرَى » بمعنى « خَدَعَ » نحو « دَرَى الذئبُ الصيْدَ » إذا خدعه ، واستخفى له ليفترسه(٧) .

وتأتى « حَسِبَ » بمعنى « احمرَّ لونُه وابْيضَّ » يقال : « حَسِبَ الرجلُ » إذا احمرَّ لونُه وابيض كالبَرَص(٨) .

وتأتى « خَالَ » للعُجْبِ(٩) ، يقال : « خَالَ الرجلُ » تكبَّر وأُعْجِب بنفسه .

---

(١) فى رثاء عثمان بن عفان ــ رضى الله عنه ــ

(٢) هذا البيت من البسيط لأبى زيد الطائى فى ديوانه ص ١٢٠ ، وفى اللسان (ز ع م) ١٥ / ١٥٧ و (أ م ر) ٥ / ٩٢ ، و (ن ج ف) ١١ / ٢٣٦ وروايته فيه : « وما يرد اليوم ... » .

(٣) فى اللسان ١٥ / ١٥٦ « قال ابن برى : الزعم يأتى فى كلام العرب على أربعة أوجه : يكون بمعنى الكفالة والضمان ، وبمعنى قال ، وبمعنى وعد ، ويكون بمعنى الظنّ » .

(٤) ينظر الصحاح ، مادة (ز ع م) .

(٥) ينظر اللسان ، مادة (ز ع م) .

(٦) حرفت فى خ ٢ إلى « مطعم » .

(٧) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٧٩ .

(٨) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨١ .

(٩) ذكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨١ .

وبمعنى « ظَلَعَ »[١] ــ بالظاء المشالة ــ يقال : « خال الفرسُ » أى : غمز فى مشيه وغير ذلك .

(**وَإِنَّمَا لَمْ يُحْتَرَزْ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَشْمَلْهَا قَوْلُنَا « أَفْعَالُ الْقُلُوبِ »**) .

التنبيهُ (**الثَّانِى**) من التنبيهَيْنِ : العربُ (**أَلْحَقُوا « رَأَى » الْحُلْمِيَّةَ بِـ « رَأَى » الْعِلْمِيَّةِ فِى التَّعَدِّى لاثْنَيْنِ**) بجامع إدراك الحسّ الباطن ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنِّى أَرَىٰنِى أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾[٢] فـ « أَرَى » عَمِلَتْ فى ضميرين متصلين لمسمًّى واحدٍ[٣] ، وأحدهما فاعل ، وثانيهما مفعول أول ، وجملة « أعصرُ خمرًا » المفعول الثانى .

و (**كَقَوْلِهِ**) وهو عمرو بنُ أحمرَ الباهلىّ ، يذكر جماعةً من قومه لحقوا بالشام ، فرآهم فى منامه :

١٨٢- (**أَرَاهُمْ رُفْقَتِى**) حَتَّى إِذَا ما تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا[٤]

---

(١) ذكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨١ .

(٢) من الآية [٣٦] من سورة « يوسف » .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨٤ مستدلا بهذه الآية الكريمة على أن العرب ألحقت « رأى » الحلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدإ والخبر ، ونصبتهما مفعولين . قال : فأعمل مضارع « رأى » الحلمية فى ضميرين متصلين لمسمًّى واحد ، وذلك مما يختصّ به « علم » ذات المفعولين وما جرى مجراها » اهـ .

(٤) هذا البيت من الوافر ، وهو لابن أحمر فى ديوانه ص ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٣٧ ، ٢ / ٩٣ ، والحماسة البصرية ١ / ٢٦٢ ، والعينى ٢ / ٤٢١ ، والدرر ١ / ١٣٤ ــ وورد بلا نسبة إلى قائل فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٣ ، وابن الناظم ٢١٠ ، وابن عقيل ١ / ٤٠٢ ، وتخليص الشواهد ٤٥٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٥٢ ، والهمع ١ / ١٥٠ ، والأشمونى ٢ / ٣٤ ــ [ويروى فى شرح التسهيل : تفرَّى الليل .

و « حتى » فى البيت ابتدائية ، و « إذا » مضمنة معنى الشرط ، و « ما » زائدة ، وجملة « تجافى الليلُ » فعل الشرط ، والجواب فى البيت الذى بعده وهو :

إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُـدرِك بِلَالَا =

فـ « الهاء والميم » مفعول أول ، و « رُفْقَتِى » ــ بضم الراء وكسرها ــ مفعول ثانٍ ، والرفقة ، الجماعة ينزلون جملةً ، ويرتحلون جملةً ، وسُمُّوا رفقة ؛ لارتفاق بعضهم ببعض .

والرؤيا ــ هنا ــ حُلْمية ؛ بدليل قوله : حتى إذا ما تجافى الليلُ وانخزل ، أى : انطوى وانقطع ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ــ انْمِ مَالِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى[١]

وذهب بعضهم إلى أن « رَأَى » الحُلْمية لا تنصبُ معفولين ، وأنَّ ثانى المنصوبين حالٌ ، ورُدَّ بوقوعه معرفة كما هنا .

واعْتُرِض بأنّ الرِّفقة ، الرفقاءُ ، وهم المخالطون والمرافقون ، فهو بمعنى اسم الفاعل[٢] ، فالإضافةُ فيه غيرُ محضةٍ ــ قاله الموضح فى الحواشى ــ وفيه نوع مخالفة لما هنا[٣] .

(وَ) « رَأَى » الحلمية ، لا يدخلها إلغاء ، ولا تعليق ، خلافا للشاطبى[٤] ،

= و « الوِرْد » المنهل العذب ، و « آل » هو السَّراب ، و « بِلَالًا » بالكسر ما يُبَلُّ به الحلقُ من ماء وغيره .

(١) أى : انْسُبْ للفعل « رَأَى » الذى مصدره الرؤيا المنامية ــ ما نُسِبَ من قبل للفعل « عَلِمَ » الذى يطلب مفعولين لينصبهما .

(٢) أى : مُرَافِقِىَّ .

(٣) فكأنه هنا يقول : ولا يكون « رفقتى » حالا ، لأنه معرفة ، وفى الحواشى ينقل الاعتراض بأنه ليس معرفة ؛ لأنّ الإضافة فيه غير محضة فيصح أن يكون « رُفقتى » حالًا ؛ فيسقط الاستدلال بالبيت ، فهذا نوع المخالفة .

(٤) فى شرحه للألفية فإنه قال : « والظاهر فى القياس جواز الإلغاء فيها ، والتعليق أيضا » ص ٤٥٨ وما بعدها من هذا الشرح وهو رسالة دكتوراه تحقيق د / سعد الله على ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة .

و (**مَصْدَرُها الرُّؤْيَا ، نَحْو**) قوله تعالى : (﴿ **هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَاىَ مِن قَبْلُ** ﴾(١) **وَلَا تَخْتَصُّ** « **الرُّؤْيَا** » **بمصدر الْحُلْمِيَّة ، بَلْ**) قد (**تَقَعُ مَصْدَرًا لِلْبَصَرِيَّةِ ـــ خِلَافًا لِلْحَرِيرِىِّ ، وَابْنِ مَالِكٍ ـــ**(٢) ؛ بدليل : ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِى أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ** ﴾(٣) **قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ**) ـــ رضى الله عنهما ـــ (**هِىَ رُؤْيَا عَيْنٍ**)(٤) ولكنَّ المشهورَ استعمالُها فى الحُلْمِيّة .

* * *

(**النَّوْعُ الثَّانِى**) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدإ والخبر مفعولين (**أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ**) وإنما قيل لها ذلك ؛ لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى (كـ « **جَعَلَ** ، **ورَدَّ** ، **وتَرَكَ** ، **واتَّخَذَ** ، **وتَخِذَ** ، **وصَيَّرَ** ، **وَوَهَبَ** ») .

[١٢١/ أ] / وإليها الإشارة بقول الناظم :

.... وَالَّتِى كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

(**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هَبَآءً مَّنثُورًا** ﴾(٥)) فـ « الهاء » مفعوله الأول ، و « هباءً » مفعوله الثانى ، و « منثورًا » نعت هباءً ، وقال الله تعالى :

---

(١) من الآية [١٠٠] من سورة « يوسف » .

(٢) فإن ابن مالك يقول فى الألفية * ولرأى الرُّؤْيَا ، انمِ مَا لِعَلِمَا *
وأضاف لفظ الفعل إلى « الرؤيا » تعريفا لرأى بالمصدر الذى هو مختص بالنوم .

(٣) من الآية [٦٠] من سورة « الإسراء » .

(٤) فى فتح القدير للشوكانى ٣ / ٢٣٩ : ٢٤٠ « وأخرج عبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، وأحمد ، والبخارى ، والترمذى والنسائى ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبى حاتم ، والطبرانى ، والحاكم ، وابن مردويه ، والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس فى قوله ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا ﴾ الآية قال : هى رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسْرِىَ به إلى بيت المقدس ، وليست برؤيا منام » .

(٥) من الآية [٢٣] من سورة « الفرقان » .

(﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا) حَسَدًا ﴾[(١)] فـ « الكاف والميم » مفعول أول ، و « كفارًا » مفعول ثانٍ ، و « حسدًا » مفعول لأجله .

وقال الله تعالى : (﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾)[(٢)] فـ « بعضَهم » مفعول أول ، وجملة « يموج فى بعضٍ » فى موضع المفعول الثانى ، وقال الله تعالى : (﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾)[(٣)] فـ « إبراهيمَ » مفعول أول ، و « خليلًا » مفعول ثانٍ .

(وَقَالَ الشَّاعِرُ) وهو جندب بن مُرَّة الهذلىّ :

١٨٣- (تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلَا) وَفَرُّوا فِى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى[(٤)]

فـ « غُرَازَ » ــ بضم الغين المعجمة ، وتخفيف الراء المهملة ، وفى آخره زَائٌ ــ اسمُ وادٍ ، قاله العينى[(٥)] ، وأنشده الموضح مختوما بنون[(٦)] وقال إنه اسم جبل ، وهو مفعول أول ، لا ينصرف ، على إرادة البقعة ، و « دليلًا » مفعول ثانٍ ،

---

(١) من الآية [١٠٩] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٩٩] من سورة « الكهف » .

(٣) من الآية [١٢٥] من سورة « النساء » و « اتَّخذَ » من « تَخِذَ » مثل : اتَّبع من تَبع ، وليست من الأخذ ؛ لأنها لو كانت كذلك ؛ لقيل : ايتخذ بقلب الهمزة ياء ، مثل إيتز من الإزار ، وقيل : هو من « وَخَذَ » فالقلب والإدغام على القياس .

(٤) هذا البيت من الوافر لأبى جندب الهذلى فى ديوان الهذليين قسم ٣ ص٩٠ ، والعينى ٢ / ٤٠٠ ، واللسان (ع ج ز) ٧ / ٢٣٧ ، وورد بلا نسبة فى شرح الكافية ٢ / ٥٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، والارتشاف ٣ / ٦١ ، والأشمونى ٢ / ٢٥ .

(٥) ٢ / ٤٠٠ على هامش الخزانة .

(٦) أى : « غُرَان » وهذه الرواية فى الكافية الشافية ٢ / ٥٤٩ ، والارتشاف ٣ / ٦١ وقال العينى : وضبطه بعضهم بالنون وليس بصحيح اهـ .

ورواية شرح التسهيل : « وقرّوا » بالقاف .

و « إِثرَهم » منصوبٌ على الظرفية ، والضمير المضاف إليه فاعلٌ ، و « فرّوا » ، و « يُعْجِزُونى » راجع إلى بنى لحيان فى البيت قبله ، و « فى » بمعنى « إلى » و « اللام » فى « ليعجزونى » للتعليل . (**وَقَالَ**) رؤبة بن العجاج :

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِـمْ أَبَابِيــلْ

١٨٤- **(فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ)**[١]

وهو من السريع ، مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين .

و« الواو » فى صُيِّروا نائب الفاعل ، وهى المفعول الأول ، و « مثلَ » المفعول الثانى و « كعصفٍ » مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين .

وقال الدمامينى[٢] : فينبغى أن تكون الكافُ اسمًا أُضِيف إليه « مثل » فيكون عمل كلٍّ من الكلمتين موفرا عليها ، أما إذا جعلت حرفا زائدا ، وجعل « مثل » مضافا إلى « عصف » لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍّ له ، اللهم إلّا أن يُقال : نُزِّل منزلة الجزء من المجرور ـــ انتهى ـــ

---

(١) بيتان من مشطور السريع لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٨١ ، ونسبهما العينى إلى رؤبة ٢ / ٤٠٢ وتبعه البغدادى فى الخزانة ٤ / ٢٧٠ وهما فى الدرر اللوامع لرؤبة أو حُميد الأرقط ١ / ١٣٣ .

والبيت الثانى فقط فى سيبويه ١ / ٢٠٣ ونسب لحميد الأرقط ، والبيت الثانى بلا نسبة فى المقتضب ٤ / ١٤١ ، والأصول ١ / ٤٣٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٩٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٤٣ ، والضرورة للقزاز ٢٣٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ١٥٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥ ، وموضع الشاهد فى أكثر هذه المراجع « الكاف » هل هى اسم بمعنى « مثل » أو زائدة ؟ وفى بعضها موضع الشاهد : « فصيروا مثل » حيث استُعْمَل فيه « صيَّر » بمعنى حوّل من حالة إلى حالة ، ونَصَبَ به مفعولين ، وقد أوضحهما الشارح ـــ يرحمه الله ـــ

(٢) فى كتابه : تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب « الكاف المفردة » رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ص [٤٢٨] .

وقيل : الكاف اسمٌ بمعنى مثل ، ومثل الثانية توكيد لها ــ قاله فى المغنى فى حرف الكاف[١] .

و « العصف » قال[٢] « الحسن » : زرع أُكِلَ حبُّه ، وبقى تِبْنُه ، وقال « الفراء » : ورق الزرع .

(**وَقَالُوا**) فى الدعاء (**وَهَبَنِى اللهُ فِدَاءَكَ**)[٣] أى : صيَّرنى ــ حكاه ابن

---

(١) مغنى اللبيب ١ / ١٨٠ مبحث « الكاف » .

وفى سرّ صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٢٩٦ قال عن هذا الشاهد : « ولابدَّ فيه من زيادة الكاف ، فكأنه قال : فصُيِّروا مثلَ عصفٍ مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف ، كما أكد الشبه بزيادة الكاف فى قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾ [الشورى ١١] إلا أنه فى الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع ، وفى البيت أدخل الاسم وهو « مثل » على الحرف ، وهو الكاف ، فشبه شيئا بشىء ، فإن قال قائل : بماذا جُرَّ « عصف » أبالكاف التى تجاوره أم بإضافة « مثل » إليه ، على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه ؟

فالجواب : أن العصف فى البيت لا يجوز أن يكون إلا مجرورًا بالكاف وإن كانت زائدة ... فإن قيل : فإذا جررت العصفَ بالكاف ، فلِمَ أضفت مِثْلًا ؟ وما الذى جررت به ؟

فالجواب : أن « مثلا » وإن لم تكنِ مضافة فى اللفظ ، فإنها مضافة فى المعنى ، وجارة لما هي مضافة إليه فى التقدير وذلك أن التقدير : فصيروا مثل عصفٍ مأكول ، فلما جاءت الكافُ تولّت هى جرَّ العصفِ ، وبقيت « مثل » غير جارة ولا مضافة فى اللفظ ... » اهـ .

(٢) فى خ ٢ « قاله » والصواب ما أثبت من النسخ الأخرى .

(٣) فى المصباح مادة (و هـ ب) « قال ابن القوطية ، والسرقسطى ، والمطرّزى ، وجماعة : ولا يتعدى إلى الأول بنفسه فلا يقال : وهبتك مالا ، والفقهاء يقولونه ، وقد يُجْعَل له وجهٌ ، وهو أن يُضمّن « وهب » معنى « جَعَلَ » فيتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ومن كلامهم : « وهبنى الله فِدَاك » أى : جعلنى ، لكن لم يُسمع فى كلام فصيح » اهـ .

الأعرابىّ[١] عن العرب ، وهو قليل[٢] ، فياء المتكلم ، مفعوله الأول ، و « فداءَك » مفعوله الثانى (وَ) « وَهَبَ » (**هَذَا مُلازِمٌ لِلْمُضِىِّ**) ؛ لأنه إنما سُمِع فى مَثَلٍ ، والأمثالُ لا يُتَصرَّف فيها .

* * *

(فَصْلٌ :

لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلاثَةُ أَحْكَامٍ : **أَحَدُهَا** : **الْإِعْمَالُ** ، **وَهُوَ الْأَصْلُ** ، **وَهُوَ وَاقِعٌ فِى**) / أفعالِ هذا الباب (**الْجَمِيعِ**) الجامدِ منها والمتصرف ، والقلبىّ والتصييرىّ ، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبىّ المتصرف[٣] . [١٢١/ب]

والحكمُ (**الثَّانِى** : **الْإِلْغَاءُ** ، **وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا** ، **وَمَحَلًّا** ؛ **لِضَعْفِ الْعَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ**) بين المبتدأ والخبر (**أَوْ تَأَخُّرِهِ**) عنهما ، فالمتوسط (**كَـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ »** **وَ**) المتأخر نحو : (**« زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »** **قَالَ**) مُنازِل بن ربيعةَ المنقرىّ[٤] :

١٨٥- أَبِالْأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى ... (**وَفِى الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ**)[٥]

---

(١) فى خ ٢ « حكاه الأعرابىّ » بسقوط « ابن » والصواب إثباتها ـــ و « ابن الأعرابى » هو محمد بن زياد ، مرت ترجمته فى ١ / ١٧٣ .

(٢) قال ابن مالك : « ووهب فى قولهم « وَهَبَنِى اللهُ فَدَاءَكَ » أى : جعلنى ، ذكره الأزهرىّ عن ابن الأعرابىّ » [شرح التسهيل ٢ / ٨٢ ـــ وينظر تهذيب اللغة للأزهرى مادة (و هـ ب) .

(٣) قال : « المتصرف » ليخرج : « تَعَلَّمْ » بمعنى اعلم ، و « هَبْ » قال ابن مالك : « فإذا خُصَّ جواز الإلغاء بمتصرفاتها ، عُلِم أنّ « هَبْ » و « تَعَلَّمْ » لا يلغيان » [شرح التسهيل ٢ / ٨٥] .

(٤) ويُلَقَّب باللَّعِين .

(٥) هذا البيت من البسيط نسب للمنقرى فى كتاب سيبويه ١ / ٦١ ، والعينى ٢ / ٤٠٤ ، والخزانة ١ / ١٢٤ ، والدرر ١ / ١٣٥ ـــ وهو لجرير فى ملحق ديوانه ١٠٢٨ ، واللسان (خ ى ل) ١٣ / ٢٤٠ وابن السيرافى ١ / ٤٠٧ ، وورد بلا نسبة فى الأصول =

فوسّط « خِلْتُ » بين المبتدإ المؤخر وهو « اللؤمُ » والخبر المقدم وهو « فى الأراجيز » جمع أرجوزة ، بمعنى الرَّجَز ، وأراد بها القصائد المرجَّزة الجارية على بحر الرَّجز ، و « اللؤم » ــ بضم اللام اجتماع الشّح ، ومهانة النفس ، ودناءة الآباء ، فهو من أذمّ ما يُهجى به ، وقد بالغ هذا الشاعر فى هجو رؤبة ، أو العجاج على ما قيل ، حيث جعله ابنًا لِلُّؤم ، إشارة إلى أنّ ذلك غريزةٌ فيه ، و « الخَوَرُ » ــ بفتح الخاء المعجمة ، والواو ، وفى آخره راءٌ مهملة ــ الضعفُ .

والمعنى : أتوعدنى يا ابنَ اللؤم بالأراجيز ، وفيها اللؤم والخور .

(**وَقَالَ**) أبو أُسَيْدَة الدُّبيرىّ :

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يَجْرِى عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

١٨٦- (**هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ**) وإنما يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا(١)

= ١ / ١٨٣ ، وفى الهمع ١ / ١٥٣ برواية « والفشلُ » بدل « والخورُ » وقال البغدادى فى الخزانة ١ / ١٢٤ « وهذا البيت ينشده النحويون :

* وفى الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ *

والصواب ما ذكرناه : ــ أى : « والفشل » ــ فإنَّ القصيدة لاميةٌ ، إلَّا أَنْ يكون من قصيدة أخرى رائيَّة » اهـ .

وبعد أن رواه ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨٥ بقافية الراء « والخَوَرُ » قال : كذا رواه سيبويه رائية ، والمشهور من رواية غيره :

* وفى الأراجيز خلتُ اللؤم والفَشَلُ *

على أن القصيدة لامية ، قال ابن برهان : قال اللعين المنقرىّ :

إنّى أنا ابنُ جَلَا ...... إلى أن قال :

* وفى الأراجيز خلتُ اللؤم والفشلُ *

[شرح التسهيل ٢ / ٨٦] .

(١) هذان بيتان من الطويل لأبى أسيدة الدّبيرىّ ، والبيت الثانى موضع الشاهد منسوب له فى العينى ٣ / ٤٠٣ ، والدرر ١ / ١٣٥ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٦ ، واللسان (ى ش ر) ٧ / ١٥٩ ، والهمع ١ / ١٥٣ [الصدر فقط]

فأخر « يزعم » عن المبتدإ والخبر و« إنْ » حرفُ شرط حذف جوابُها[١] .

والمعنى : هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غناهما ؛ بأن كثرت ألبانُها ونسلُها ، وأُجْرِىَ علينا من ذلك .

(**وَإِلْغَاءُ**) العاملِ (**الْمُتَأَخِّرِ**) عن المبتدإ والخبر (**أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ**) بلا خلاف لضعفه بالتأخر ، (**وَ**) العاملُ (**الْمُتَوَسِّطُ بِالْعَكْسِ**) فالإعمالُ فيه أقوى من إهماله ؛ لأنّ العاملَ اللفظىَّ أقوى من الابتداء (**وَقِيلَ هُمَا**) أى : الإلغاءُ والإعمالُ (**فِى الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ سَوَاءٌ**) ؛ لأنّ ضعف العامل بالتوسط ، سَوَّغَ مُقَاومة الابتداء له ، فلكلٍّ منهما مرجِّح ــ قاله أبو حيان[٢] ــ

« تنبيهٌ » هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين ، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه نحو : « قَامَ ظننتُ زيدٌ » فإنه يجوز عند البصريين ، ويجب عند الكوفيين .

ووجهه[٣] أنه إنما ينصب بـ « ظننتُ » ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل ــ قاله الخضراوى[٤] ، وأبو حيان[٥] .

---

(١) لدلالة ما قبل الشرط عليه .

(٢) فى الارتشاف ٣ / ٦٥ ــ وقال السيوطى فى الهمع ١ / ١٥٣ « وإنما يجوز ــ أى : الإلغاء ــ إذا تأخر الفعل عن المفعولين ... أو توسط بينهما ... لضعفها حينئذ بتقدم المعمول ... والجمهور على أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ... وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم ، واختاره عليه ابن أبى الربيع ... وعلى الأول : فإلغاء المتأخر أولى من إعماله ، وفى المتوسط خلاف : قيل : إعماله أولى ؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظىّ ، وقيل هما سواء ؛ لأنه عادَلَ قوته تأخيره ، فضعف لذلك فقاومة الابتداء بالتقديم » اهـ .

(٣) أى : ووجه وجوب الإلغاء .

(٤) هذا الكلام بنصه وكذا ما يأتى بعده من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل ٤ / ١٦٣ : ١٦٥ . والخضراوىّ : هو محمد بن يحيى بن هشام ، مرّ ذكره كثيرًا .

(٥) فى الارتشاف ٣ / ٦٤ .

وشاهد الجواز قوله :

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا[١] ـ٩٤

يُرْوى برفع « رَبْع » على الفاعلية ، وبنصبه على أنه مفعول أول ، و « شَجَاكَ » مفعوله الثانى ، وفيه ضمير مستترٌ راجعٌ إلى « رَبْع » قاله فى المغنى[٢] .

[١٢٢/ أ] واعتُرِضَ بأنا لا نسلم / أن « شجاك » فعلٌ ومفعول ، بل مضاف ومضاف إليه ، مبتدأ ، و « ربع الظاعنين » خبر عنه على تقدير رفعه[٣] ـ ومفعول أول مُقدم[٤] ، و « ربع الظاعنين » مفعول ثان و « أظنّ » عامل[٥] ، على تقدير نصبه[٦] .

والحكم (**الثَّالِثُ : التَّعْلِيقُ ، وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا ، لِمَجِيءِ مَالَهُ**

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر لا يعلم قائله وعجزه :

* ولَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا *

استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، وابن الناظم ٢٠٥ ، والمغنى ٤ / ٣٨٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٦٤ ، والعينى ٢ / ٤١٩ ، والهمع ١ / ١٥٣ ، والدرر ١ / ١٣٦ ، والأشمونى ٢ / ٢٨ .

(٢) ٢ / ٣٨٧ .

(٣) والعامل مُلْغًى لتوسطه بين المفعولين .

(٤) فيكون منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف لأنه مقصور .

(٥) ولا إلغاء .

(٦) عبر ابن مالك عن مضمون هذه المسألة التى أتى بها الشيخ خالد فى تنبيهه بقوله : ـ وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجبٌ ، فلا يجوز عندهم نصبُ « زيد » فى قولك : « قام أظن زيدٌ » و « يقوم أظنُّ زيدٌ » والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المقدم مفعول ثانٍ ، وإذا رفعت فظاهر ، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر :

* شَجَاكَ أظنّ ربعٌ الظّاعِنِينَا * اهـ

[شرح التسهيل ٢ / ٨٧] .

صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ) وسُمِّى تعليقًا ؛ لأنه إبطال فى اللفظ مع تعلّق العامل فى المحلّ وتقدير إعماله ، والمانعُ من إعماله فى اللفظ اعتراضُ ما له صدر الكلام (**وَهُوَ** : « **لَامُ الابْتِدَاءِ** » **نَحْو** : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾[1] **الآية**) وتمامُها ﴿ **مَالَهُ فِى الْأَخِرَةِ مِن خلَٰقٍ** ﴾[1] فـ « مَنْ » مبتدأ ، وهو موصولٌ اسمىٌّ ، وجملة « اشتراه » صلة « مَنْ » وعائدها ، فاعل « اشتراه » المستتر فيه ، و « ما » نافية ، و « له » و « فى » متعلقان بالاستقرار خبر « خلاق » ، و « مِنْ » زائدة .

وجملة « ما له فى الآخرة من خلاق » خبر « مَنْ » والرابط بينهما الضميرُ المجرورُ باللام وجملة « مَنْ » وخبره ، فى محل نصب مُعلَّق عنها العامل بلام الابتداء ؛ لأنَّ لها الصدرَ ، فلا يتخطَّاها عاملٌ .

وإنما تخطَّاها فى باب « إنَّ » فَرُفِع الخبرُ ؛ لأنها مؤخّرة من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على « إنَّ » .

(**وَ « لَامُ الْقَسَمِ »** ، **كَقَوْلِهِ**) وهو لبيدٌ ــ على ما قيل ــ :

١٨٧- (**وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى**) إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[2]

---

(١) من الآية [١٠٢] من سورة « البقرة » .

(٢) هذا البيت من الكامل ، وهذه رواية النحويين ، وقد جاء الصدر فيها على نحو لم يثبت فى معلقة لبيد ــ رضى الله عنه ــ لا فى الديوان : ولا فى كتب المعلقات ، وإنما الثابت فى الديوان ص ٣٠٨ ، وفى شرح المعلقات لابن النحاس ص ١٥١ .

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا إِنَّ المنايا ....

ولذا قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص : ٤٥٣ « هذا البيت نسب للبيد ، ولم أجده فى ديوانه » .

والبيت برواية النحويين منسوب للبيد فى سيبويه ١ / ٤٥٦ ، والعينى ٢ / ٤٠٥ ، والخزانة ٤ / ١٣ ، والدرر ١ / ١٣٧ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، وابن الناظم ٢٠٧ ، والرضى ٢ / ٢٨١ ، ٣٥٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٠١ ومنهج السالك ص ٩٤ ، والمغنى ٢ / ٤٠١ ، وشذور الذهب ٣٦٥ ، والهمع ١ / ١٥٤ ، والأشمونى ٢ / ٣٠ . =

فـ « اللام » فى « لَتَأْتِيَنَّ » لامُ القسم ، وتُسمَّى : لام جوابِ القسم ، والقسمُ وجوابه ، فى محلّ نصب معلّق عنها العامل بلام القسم ، لا جملة الجواب فقط .

فسقط ما قيل إنّ جملة جواب القسم لا محلّ لها ، وإنّ الجملة المعلق عنها العامل لها محلّ ، فيتنافيان[1] ؛ ولهذا قال أبو حيان[2] : وأكثر أصحابنا لا يذكرون « لامَ القسم » فى المعلِّقات ، وفى الغرّة[3] : ولام القسم لا تعلّق ، كقوله :

٩٥ــ لَقَدْ عَلِمَتْ أَسَدٌ أَنَّنَا ... لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لَنِعْمَ النَّصِيرْ[4]

بفتح « أَنَّ » ، فهذه « لام القسم » ولم تعلّق ، وتقول : « عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا لَيَقُومَنَّ » بفتح « أَنَّ » انتهى .

وفى المغنى[5] : أنّ أفعال القلوب ؛ لإفادتها التحقيق ، تُجَاب بما يُجَابُ به

= قال الصبان : ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم ، وأقسم على الإتيان [حاشيته على الأشمونى ٢ / ٣٠] ويمكن أن تكون اللام فى « لقد » للتوكيد ولام « لتأتين » لام جواب القسم .

(١) ما أسقطه هو ما قاله أبو حيان في منهج السالك ص ٩٤ مصححا به أن لام القسم ليست من أسباب التعليق ، ونص كلامه : « وأكثر أصحابنا لم يذكروا لام القسم فى أسباب التعليق وهو الصحيح ، وذلك أن الجملة المعلق عنها الفعل لها موضع من الإعراب ، والجملة التي تقع جوابا للقسم لا موضع لها من الإعراب فتدافعا » اهـ .

ويمكن أن يُجابَ ــ على تقدير أنّ المعلّق هو جملة الجواب فقط ــ بأن الاختلاف الاعتبارىّ كافٍ فى كون الجملة لها محلٍ ، ولا محل لها ، كأن تكون الجملة الحالية معترضة ، فهى لا محل لها باعتبارها معترضة ، ولها محل باعتبارها حالية فلا منافاة [قاله يس على التصريح ١ / ٢٥٥] .

(٢) فى الارتشاف ٣ / ٦٩ وفى منهج السالك ٩٤ .

(٣) كتاب لابن الدهان شرح به اللمع لابن جنى وهو مخطوط يوجد منه الجزء الثانى فى دار الكتب المصرية برقم ١٧١ نحو تيمور [ينظر ورقة ٣٤] ويوجد منه المجلد الثانى فى معهد المخطوطات العربية برقم ٩٤٩ نحو . [ينظر ورقة ١٨٦] .

(٤) البيت من المتقارب و لم أهتد لقائله ، ورد فى شرح المرادى على التسهيل ص ٤٨٨ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٧٢ [مخطوط] ومعنى البيت واضح .

(٥) الجزءِ الثانى ، ص ٤٠١ .

القسمُ[1] كقوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـى[2] .... -٩٦

انتهى ــ فأخرج لام « لَتَأتينَّ » عن كونها للقسم .

(وَ « **مَا النَّافِيَةُ** » ، **نَحْو** : ﴿ **لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنْطِقُونَ** ﴾[3])

فـ « ما » نافية و « هؤلاءِ » مبتدأ ، و « ينطقون » خبره ، والجملة الاسمية فى موضع نصب بـ « علمتَ » وهى معلّق عنها العامل فى اللفظ بـ « ما » النافية .

(وَ « **لَا ، وإنْ النَّافِيَتَانِ** ») الواقعتان (**فِى جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ**) أى : بالقسم ، (**أَوْ**) قسمٍ (**مُقَدَّر**)[4] .

فالقسم الملفوظ به (**نَحْو** : « **عَلِمْتُ وَاللهِ لَا زَيْدٌ فِى / الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو** ») [١٢٢/ب]

و « عَلمتُ وَاللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ » .

والقسمُ المقدَّر نحو : « علمتُ لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو »[5] (وَ « **عَلِمْتُ**

---

(١) وكذا قال أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ٧٠ « وقال بعض أصحابنا إن هذه الأفعال ــ يعنى أفعال القلوب ــ تُضمن معنى القسم فتتلقى بما يُتلقى به القسم ، وتعلق إذ ذاك عن العمل » اهـ .

(٢) وهو الشاهد الذى نحن بصدده .

(٣) من الآية [٦٥] من سورة « الأنبياء » .

(٤) قيل : لأن « لا » و « إنْ » فى جواب قسم لهما الصدر ، ويرى بعضهم عدم اشتراط القسم قبل كل أداة من الثلاثة ، لعدم وروده فى الأساليب الفصيحة ، ولا فرق فى الأحرف الثلاثة بين العاملة منها ، والمهملة ؛ فكلها مع الإعمال أو الإهمال ــ صالحة لأن تكون أداة تعليق ، ومِنَ الذين لم يذكروا شرط القسم الملفوظ به أو المقدر مع هذه الحروف : ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨٨ وأبو حيان فى منهج السالك ٩٤ ، وفى الارتشاف ٣ / ٦٩ : ٧٠ ، والمرادى فى توضيح المقاصد ١ / ٣٨٣ ، والدمامينى فى شرح التسهيل ٤ / ١٦٩ : ١٧١ .

(٥) ومن أمثلة ابن السراج فى الأصول ١ / ١٨٢ « أَحْسِبُ لا يقومُ زيدٌ » ومن أمثلة=

إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ») فهذه أربعة أمثلة ، لكل واحد من الحرفين مثالان ، وجملة القسمِ وجوابِهِ فى الأمثلة الأربعة معلَّق عنها العاملُ ، فهى فى محلّ نصب على المفعولية بِـ « علمتُ » (وَ « **الاسْتِفْهَامُ** » **وَلَهُ صُورَتَانِ** :

إِحْدَاهُمَا : **أَنْ يَعْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ**) بعده (**نَحْو** : ﴿ **وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ** ﴾[(١)]) فـ « قريبٌ » مبتدأ ، و « أم بعيدٌ » معطوف عليه ، و « ما » موصول اسمىّ ، فى محلّ رفع خبرُ المبتدإ وما عطف عليه ، وجملة « تُوعَدون » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وجملة المبتدإ وخبره فى محلّ نصبٍ بـ « أَدْرِى » المعلَّق بالهمزة .

(وَ) الصورةُ (**الثَّانِيَةُ** : **أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ** : **عُمْدَةً كَانَ** ، **نَحْو** : ﴿ **لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ** ﴾[(٢)]) فـ « أَىّ » اسم استفهام مبتدأ ، و « أَحْصَى » خبره وهو فعل ماضٍ ، وقيل : اسمُ تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد ، وجملة المبتدإ والخبر معلَّق عنها « نَعْلَم » ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

= أبى حيان فى منهج السالك ٩٤ « ظننتُ لا زيد عندك ولا عمرو » .

(١) من الآية [١٠٩] من سورة « الأنبياء » .

قال المرادى فى شرح الألفية ١ / ٣٨٤ : ٣٨٥ « فإن قلت : ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو : « علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو » ؟ قلتُ : هذا كلام صورته الاستفهام ، وليس المراد به الاستفهام ؛ لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه ، وإنما المعنى : علمتُ الذى هو عندك من هذين الرجلين .

قال سيبويه [فى كتابه ١ / ١٢٠] « كما أنك إذا قلت : قد علمتُ أزيد ثَمَّ أَمْ عمرٌو ، وأردتَ أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمّ » ـــ وحكى الشلَوْبين عن بعض المتأخرين : أنّ هذا الكلام على حذف مضاف ، وأنّ المرادَ ، علمتُ جوابَ هذا الكلام ، وكان يُفتى به ، ويراه فى بعض أقرانه » انتهى كلام المرادى .

(٢) من الآية [١٢] من سورة « الكهف » .

ولا فرق فى العمدة بين المبتدإ ـــ كما مرّ ـــ والخبر نحو : « علمتُ مَتى السفرُ » ، والمضاف إليه المبتدأ ، نحو : « علمتُ أبو مَنْ زيدٌ » ، والخبر ، نحو : « علمتُ صبيحة أَىِّ يومٍ سَفَرُكَ » .

(**أَوْ فَضْلَةً**) بالنصب ، عطفا على « عمدةً » (**نحو** : ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** ﴾)(١) فـ « أىّ منقلبٍ » مفعول مطلق ، منصوب بِـ « ينقلبون » مقدَّم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أىَّ انقلاب ، وليست « أىّ » مفعولا به لِـ « يعلم » ـــ كما قد يُتوهّم ـــ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وجملة « ينقلبون » معلّق عنها العامل ، فهى فى محل نصب .

وإلى ذكرِ المعلِّقات أشار الناظم بقوله :

....	وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »(٢)
وَ «إِنْ» وَ «لَا» لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ	كَذَا ، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ(٣)

(١) من الآية [٢٢٧] من سورة « الشعراء » .

(٢ ، ٣) قوله « والْتَزِم » بيان أن التعليق لازم مع وجود سببه ، بخلاف الإلغاء ، فإنه جائز إذا وجد سببه ، وقوله : قبل نَفْى « ما » نفى مضاف و « مَا » مضاف إليه من إضافة المدلول إلى الدال ـــ أى : التزم التعليق قبل « ما » التى تدل على النفى و « إن » و « لا » وهذه أدوات النفى وهذا نوع ، والنوع الثانى : اللام التى للابتداء وهى المؤكدة ، أو اللام القسمية ، والثالث : أدوات الاستفهام التى عبر عنها بقوله : « والاستفهام ذا له انحتم » وقوله : « لامُ ابتداء أو قسم كذا » ، « لامُ ابتداء » مبتدأ ومضاف إليه ، « أو قسم » معطوف على : ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ـــ « والاستفهام ذا له انحتم » « الاستفهام » مبتدأ أول ، « ذا » اسم إشارة مبتدأ ثانٍ « له » متعلق بانحتم ، وجملة « انحتم » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

وهذا يعنى أن تعليق هذه الأفعال يكون إذا وقعت قبل تلك الأدوات ، وأن يكون المفعولان واقعين بعدها فتفصل الأدوات المعلِّقة بين الأفعال ومعمولاتها ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدر ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها .

(**وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْغَاءُ ، وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ**) [لقوّتها (**وَلَا فِي قَلْبِيٍّ جَامِدٍ**) لعدم تصرفه (**وَهُوَ اثْنَانِ** : « **هَبْ** » ، **وَ** « **تَعَلَّمْ** » ؛ **فَإِنَّهُمَا يَلْزَمَانِ الْأَمْرَ**(١)]) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ «هَبْ» وَالْأَمْرَ «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا(٢)
كَذَا « تَعَلَّمْ »(٣) ....

واعتُرِضَ بأنّ « تعلَّم » قد يكون بمعنى الماضى ـــ كما تقدم ـــ(٤)

(**وَمَا عَدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ**) هذا (**الْبَابِ مُتَصَرِّفٌ ، إِلَّا** « **وَهَبَ** ») من أفعال التصيير ، فإنه ملازم للمضىّ (**كَمَا مَرَّ**) فى آخر النوع الثانى(٥) .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٤ .

(٢ ، ٣) أى أن الإلغاء والتعليق مختصان بما ذُكِر قبل « هب » ـــ فى بيتين سابقين أول الباب ـــ وهى الأفعال القلبية المتصرفة ، وقوله : « والأمرَ « هَبْ » قد أُلزِمَا ، كذا تعلَّم » يعنى : أن « هَبْ » وتعلَّم » يلزمان الأمريَّة .

و « الأمرَ » مفعول ثانٍ مقدم لِـ « أُلْزِمَ » و « هَبْ » مبتدأ مقصود لفظه ، « قد » حرف تحقيق ، « أُلْزِمَا » ماضٍ مبنىٌّ للمجهول ونائب الفاعل يعود على « هب » وهو المفعول الأول ، وجملة « قد أُلزِمَا » فى محل رفع خبر المبتدإ ، وألفه للإطلاق ، « كذا » خبر مقدم ، « تعلَّمْ » مبتدأ مؤخر مقصودٌ لفظهُ .

(٤) وذلك قوله : وهو يتحدث عن الشاهد رقم ١٧٠ من شواهد ابن هشام : « وقد تكون « تعلَّمْ » بمعنى الماضى ، قال يعقوب : « تعلَّمتُ أن زيدًا خارج » بمعنى : عَلِمْتُ » [ينظر ص ١٥٦ من هذا الجزء] .

(٥) ينظر ص : ١٥٧ ، وينظر الكافية الشافية ٢ / ٥٥٤ .

تكميل :

(أ) ذكر النحويون فى هذا الباب ما يُعلَّق من أفعال القلوب وغيرها . وليست كل أفعال القلوب يجوز تعليقها ، ألا ترى « أراد » و « كره » و « أحبَّ » و « أبغض » من أفعال القلوب ، ولا تعلق .

وقد يُلْحَق بأفعال القلوب الناصبة للمفعولين فى التعليق : أفعالٌ غير قلبية ناصبة للمفعولين ، نحو ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف ١٩] ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ=

(وَلِتَصَارِيفِهِنَّ مَالَهُنَّ) من الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق .

(تَقُولُ[١] فِى الْإِعْمَالِ) /[١٢٣/ أ] للمضارع : (« أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ») ولاسم الفاعل (أَظَانٌّ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا » وَ) تقول (فِى الْإِلْغَاءِ) للمضارع مع التوسط (« زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وَ) مع التأخر له (« زَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ » وَ) مع التوسط للوصف (« زَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ ») فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و « قائم » خبره ، وجملة « أنا ظانٌّ » متوسط بينهما .

(وَ) تقول (فِى التَّعْلِيقِ) بـ « مَا » : (« أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وَ « أَنَا ظَانٌّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ») .

وقس على ذلك بقية التصاريف ، والمصدر فى ذلك كالفعل[٢] فيما ذُكِر من

= بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم ٦] ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات ١٢] ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس ٥٣] .

ويلحق بها أيضا فى التعليق أفعال لا تنصب شيئا مثل « تفكَّر » قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِن جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف ١٨٤] .

(ب) قال الأشمونى : إذا كان الواقع بين المعلِّق والمعلَّق غير مضاف نحو : « علمتُ زيدًا مَنْ هُوَ » جاز نصبه وهو الأجود ؛ على أنه مفعول أول ، والجملة بعده مفعول ثانٍ ؛ لأنه غير مستفهم به ، ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضا رفعُه ؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى [شرح الأشمونى ٢ / ٣١] .

(ج) ذكروا من المعلقات أيضا « لَعَلَّ » نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ [الأنبياء ١١١] ذكر ذلك أبو على فى التذكرة و « لَوْ » الشرطية كقول الشاعر :

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حَاتِمًا ... أرادَ ثَرَاءَ المالِ كان له فضلُ

فالفعل « علم » معلق عن العمل فى لفظ الجملة التى بعد « لو » وتقديرها : لو ثبت كون حاتم أراد إلخ [ينظر الارتشاف ٣ / ٧٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، ٨٩] .

(١) فى خ ٣ « وتقول » .

(٢) قال ابن عقيل فى شرح الألفية ١ / ٣٩٤ : فالمتصرفة .. يُستعمل منها الماضى ، وغير=

الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق ــ قاله أبو موسى الجُزُولىّ[1] .

وذلك مأخوذ من قول الناظم :

.... وَلِغَيْرِ الماضِ مِن سِوَاهُمَا[2] ....

يعنى : هَبْ ، وتَعَلَّمْ .

.... اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ[3]

أى : عُلِم .

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ**) فى حكمى الإلغاء والتعليق (**أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ ، وَالتَّعْلِيقِ مِنْ وَجْهَيْنِ** :

أَحَدهما : **أَنَّ الْعَامِلَ الْمُلْغى لَا عَمَلَ لَهُ أَلْبَتَّةَ**) لا فى اللفظ ، ولا فى المحلّ .

(**وَ**) أنَّ (**الْعَامِلَ المُعلَّق لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَحَلِّ**) لا فى اللفظِ (**فَيَجُوزُ**) على اعتبارِ المحلّ ، (« **عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمورِهِ** » **بِالنَّصْبِ**) لِـ « غَيْر »

= الماضى ، وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ... ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى » .

قال الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ١ / ١٥٠ « قوله » وهو المضارع إلخ . نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم ، وأفعل التفضيل والتعجب ؛ لأن الأول لا ينصب المفعول أصلا ، والثانى لا ينصب مفعولين ، وإن صح صوغهما من القلبىّ كزيد أعلم من عمرو ، وما أعلمه ــ صبَّان ــ » اهـ .

(١) واسمه : عيسى بن عبد العزيز المتوفى سنة ٦٠٥ هـ .

(٢ ، ٣) قوله : « ولغير الماضى » مفعول ثانٍ مقدم لـ « اجعل » ومفعوله الأول « كُلَّ » المضاف لـ « ما » الموصولة أو الموصوفة بجملة « زُكِنَ » أى علم ، وقوله : « من سواهما » حال من « غير » أى : اجعل كلَّ الأحكامِ التى عُلِمَتْ للماضى ثابتةً لغيره حال كون ذلك الغير من سوى : هَبْ ، وتعلَّمْ ، لعدم تصرفهما .

(**عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ**)(١) أى : محل جملة « زيدٌ قائمٌ » ؛ فإنها فى محلّ نصبٍ على المفعولية لِـ « علمتُ » ، ولولا ذلك لَامْتَنعَ العطفُ على محلِّها بالنصبِ .

وفى هذا المثال(٢) فائدتان :

إحداهما : أنّه من محلّ الخلاف ، قال أبو حيان : فى الجملة المقرونة بمعلِّقٍ غير الاستفهام ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه ، والبصريين ، وابن كيسان : أنها فى موضع نصب ، الثانى للكوفيين : لا موضع لها ، وأنه أُضْمِر بين العامل والمعلِّق قَسَمٌ ، والجملة جوابٌ له ، والثالث للمغاربة : لا موضع لها أيضا ، إلّا أنَّ الأفعالَ أنفُسَها ضُمِّنت معنى فعل القَسَم ، فصارت قاصرةً لا تتعدَّى ، وصارت الجملةُ جوابًا له ، وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل(٣) ــ انتهى(٤) ــ

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨٩ « وسُمِّى الإبطال عن هذا الوجه تعليقًا ؛ لأنه إبْطالٌ فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل ، وتقدير إعماله فيه ، ويظهر ذلك فى المعطوف نحو : علمتُ لزيدٌ صديقُكَ وغَيْرَ ذلك من أمورك » اهـ .

(٢) وهو : « علمتُ لزيد قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره » .

(٣) وخلاصة كلام ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣٢٣ ما يلى : « وانفردت أيضا أفعال القلوب بجواز تضمنها معنى القسم ، فإذا فُعِل بها تُلُقّيت بما يُتلقّى به القسم ، فتقول : علمتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ كما تقول : واللهِ ليقومنّ زيدٌ ، ولا يخلو أن يكون الفعلُ المضمّنُ معنى القسم متعدِّيا أو غير متعدّ ، فإن كان غير متعدٍّ ، فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب ، وإن كان متعديا نحو : علمت ليقومن زيد ، وعرفتُ ليخرُجَنَّ عمرٌو ، ففى ذلك خلاف بين النحويين ، منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل ، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين كانت الجملة فى موضع المفعولين ، وإن كان يتعدى إلى واحد كانت الجملة فى موضع ذلك المفعول ، ومنهم من يجعلُ الجملةَ لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنّ الفعلَ وإن كان مُتعدِّيًا قد ضُمّن معنى ما لا يتعدَّى ؛ فلذلك لم يتعدّ : وهذا هو الصحيح عندى » انتهى .

(٤) يعنى : انتهى كلامُ أبى حيان [ينظر الارتشاف ٣ / ٦٩ : ٧٠] .

الفائدة الثانية : أنه إنما يُعطف على محلّ الجملة المعلَّق عنها العامل مفردٌ فيه معنى الجملة ، فتقول : « علمتُ لزيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره » ، ولا تقول : « علمتُ لزيدٌ قائمٌ وعمرًو » ؛ لأنّ مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل ، فإن كان فى الكلام مفردٌ يؤدِّى معنى الجملة ، صحَّ أَنْ تتعلق به ، وإلا فلا .

(**قَالَ**) كثيرٌ عزَّة :

١٨٨- (وَمَاكُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَاالْبُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ)[١]

فعطف « موجعات » بالنصب بالكسرة على محلّ قوله « مَا البكا » الذى عُلِّق عن العمل فيه قولُه « أَدْرِى » هذا مراده هنا ، وصرّح بذلك فى / شرح القطر[٢] . [١٢٣/ب]

وقال فى المغنى[٣] : هكذا استدل به ابن عصفور ، ولك أَنْ تَدَّعِىَ أنّ « البُكَا » مفعول[٤] وأنّ « ما » زائدة » أو أنّ الأصل[٥] : ولا أدرى موجعاتِ القلبِ ، فيكون من عطف الجمل ، أو أنّ « الواو » للحال ، و « موجعات » اسم « لا » أى : وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودةٌ ما البكاء[٦] ــ انتهى .

---

(١) هذا البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه ص ٩٥ ، والمغنى ٢ / ٤١٨ : ٤١٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٨ ، وشرح القطر ٢٤٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٧٢ ، والعينى ٢ / ٤٠٨ ، والخزانة ٢ / ٣٧٨ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ٣٢ .

(٢) ص : ٢٤٩ .

(٣) ٢ / ٤١٨ .

(٤) أى : مفعول أول ، والمفعول الثانى : الظرف ، وهو قوله : « قبلَ عزة » .

(٥) فى خ١ ، ٢ ، ٣ « وأن الأصل » بالواو وليس بأو ، والصواب كما فى خ٤ « أَوْ أنّ الأصل » وهو الموافق للمعنى ، ويُعَيِّنه قوله : فيكون من عطف الجمل ، كما أنها « أو » فى المغنى .

(٦) والحاصل أن المناقشة فى كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه : فالوجه الأول يمنع أن الجملة الأولى معلَّقة ، بل العامل مباشر للفظ المعمول ؛ لأنّ « ما » زائدة لا استفهامية ، =

وعلى الأول[1] : فالمعنى : وما كنت أدرى أى شيء البُكَا ، وصحّ عطف « موجعات » على محلّ الجملة ؛ لأنه يؤدى معنى الجملة ؛ لأن معنى « ولا موجعات القلب » : ولا موجعات قلبى ، وهو فى معنى : قلبى له موجعات .

(**وَ**) الوجهُ (**الثانى**) من وجْهَىِ الفَرْق بين الإلغاء والتعليق : (**أَنَّ سَبَبَ التَّعْلِيقِ مُوجِبٌ**) للإهمال لفظا (**فَلَا يَجُوزُ**) معه الإعمال (**نَحو « ظَنَنْتُ مَا زَيْدًا قَائِمًا »**) بنصبهما .

(**وَسَبَبُ الْإِلْغَاءِ مُجَوِّزٌ**) للإعمال والإهمال[2] (**فَيَجُوزُ : « زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا**) بنصبهما مع التوسط ، (**وَ « زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ »**) بنصبهما مع التأخر .

(**وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ**) وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله :

وَجَوِّزِ الْإلغَاءَ ، لَا فِى الابْتِدَا ....

(**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ**) فإنهم أجازوا الإلغاءَ مع التقدم[3] ، نحو : « ظننتُ زيدٌ قائمٌ » برفعهما (**وَاسْتَدَلُّوا**) على ذلك (**بِقَوْلِهِ**) وهو بعض بنى فزارة :

= والوجهان الأخيران بتسليم أن الجملة الأولى معلَّقة ؛ لأن « ما » استفهامية لا زائدة ، ومنع أن المنصوبَ منصوبٌ بالعطف على محل الجملة الأولى ، بل منصوب بعامل محذوف ــ أى : ولا أدرى موجعات ــ أو منصوب بـ « لا » والواو للحال .

[ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣١] .

(١) وهو تعليق الفعل « أدرى » عن عمل النصب فى لفظ ما بعده ؛ لأن المبتدأ اسم استفهام ، وقد عمل النصب فى محل الجملة ؛ بدليل عطف « موجعات » المنصوب عليها .

(٢) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣١٦ : « فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك : ظننتُ ظنًّا زيدًا قائما ، وزيدًا ظننتُ ظنًّا قائما ، وزيدًا قائمًا ظننتُ ظنًّا ؛ وإنما لم يجز الإلغاء ، مع التأكيد بالمصدر لما فى ذلك من التناقض ؛ وذلك لأنك لو ألغيتها مع إعمالها فى المصدر لكنت معملا لها ملغيا فى آن واحد ... » اهـ .

(٣) قال ابنُ عصفور : وإن كان الإعمال عندهم أحسن [شرح الجمل ١ / ٣١٤] .

١٨٩- كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى **(أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ)**[١]

برفع « مِلَاك » على الابتدائية ، و « الأدب » على الخبرية ، مع تقدم « وجدتُ » عليهما .

وفى الحماسة بنصبهما على الإعمال[٢] .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو كعب بن زهير :

١٩٠- أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُوا مَوَدَّتُهَا **(وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ)**[٣]

برفع « تنويل » على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله ، مع تقدم « إخال » بكسر الهمزة ــ والقياس فتحُها ، كما هو محكىٌّ عن بنى أسد خاصة[٤] .

ووجهُ الدليل من هذين البيتين : أنّ العامل أُلْغِى فيهما مع تقدُّمه على المبتدإ والخبر .

---

(١) هذا البيت من البسيط رُوِى مع بيت آخر فى الحماسة ، ونسبهما أبو تمام لبعض الفزاريين ، ولم يعينه والبيتان يرويان بنصب الروى ورفعه ؛ والشاهد إنما يتم على رواية الرفع ، ونصب الروِىّ رواية الحماسة واستشهد بهذا البيت على رواية الرفع فى المقرب ١ / ١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، وابن الناظم ٢٠٦ ، والرضى ٢ / ٢٨٠ ، ٣٥٧ ، وابن عقيل ١ / ٣٩٨ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٢ [العجز فقط] والأشمونى ٢ / ٢٩ ــ ويروى : أنى رأيتُ ...

(٢) شرح الحماسة للتبريزى ٣ / ١٤٧ .

(٣) هذا البيت من البسيط لكعب بن زهير فى ديوانه ص ٩ ، والعينى ٢ / ٤١٢ ، والخزانة ٤ / ٧ ، ٢٥٧ ، والدرر ١ / ١٣٦ ، وبلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٣٩٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٩ ، والهمع ١ / ١٥٣ [العجز فقط] .

ورواية الديوان لا شاهد فيها فقد جاءت هكذا :

أرجُو وآمل أن تدنُو مودَّتها وَمَا لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

(٤) فى المصباح مادة (خال) « وفى المضارع للمتكلم « إخال » بكسر الهمزة على غير قياس ، وهى أكثر استعمالا ، وبنو أسَدٍ يفتحون على القياس » .

وبلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٣٩٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٩ ، والهمع ١ / ١٥٣ [العجز فقط] ورواية الديوان لا شاهد فيها فقد جاءت هكذا : =

(وَأُجِيبَ) عنهما (**بِأَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمِلٌ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ** :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِلَامِ الابْتِدَاءِ الْمُقَدَّرَةِ[١] ، **وَالْأَصْلُ** « **لَمِلَاكُ** » و « **لَلدَّنْيا** » **ثم حُذِفَ**)[٢] اللامُ[٣] (**وَبَقِىَ التَّعْلِيقِ**) بحاله كما كان مع وجود المعلِّق ، وهذا مما نُسِخَ لفظه وبَقِىَ حكمُه ـــ قاله فى المغنى[٤] .

وعلى هذا حمل سيبويه قولَه :

٩٧- وَإِخَالُ إِنِّى لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعٌ[٥] ....

= أرجو وآمل أن تدنو مودَّتها وما لهن طوال الدهر تعجيل

(١) « المقدرة » كما فى خ ٣ ـــ وفى خ١ ، ٤ « بلام الابتداء » ولم تُذكر : المقدرة ـــ وفى خ ٢ « مقدرة » وكُتِبت بالمداد الأسود على أنها من كلام الشارح .

(٢) على هامش خ ٢ كتبت هذه العبارة : وفى نسخة معتبرة « ثم حُذِفَتْ » فقط بدون « اللام » .

(٣) فى جميع النسخ ما عدا خ ٢ « اللامُ » من كلام الشارح ، وفى خ ٢ جعلها من كلام ابن هشام ضمن ما يكتبه بمداد مخالف .

(٤) ١ / ٢٣١ .

(٥) هذا عجز بيت من الكامل لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة يَرْثى بها بنيه وصدرُه :

فلبثتُ بعدهُمُ بعيشٍ نَاصِبٍ ....

ويُروى : فَغَبَرْتُ بعدهم ـــ شرح أشعار الهذليين ١ / ٨ ، والعينى ٣ / ٤٩٤ ، والدرر ١ / ١٣٦ ، والمنصف ١ / ٣٢٢ وبلا نسبة فى المغنى ١ / ٢٣١ ، والهمع ١ / ١٥٣ [العجز فقط] .

وقول الشيخ خالد « وعلى هذا حمل سيبويه قوله ... إلخ » محل نظر ؛ لأن الكلام يدل على أن هذا البيت من شواهد سيبويه ، والبيت ليس من شواهده . والكلام كله لابن هشام فى المغنى ١ / ٢٣١ ، ويدور حول « لام الابتداء التى تمنع من تسلط فعل القلب على « إنَّ » ومعموليها بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلىّ الذى معنا والأصل : إنى للاحق ، فحذفت اللام بعدما علَّقت « إخال » وبقى كسر « إنّ » بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه ، ولم يرد ذكر لسيبويه فى كلام ابن هشام . =

بكسر « إنَّ » على تقدير : إنّى لَلاحق .

(وَ) الوجهُ (**الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِلْغَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّوسُّطَ الْمُبِيحَ لِلْإِلْغَاءِ لَيْسَ**) هو (**التَّوَسُّطَ بَيْنَ الْمَعْمُولَيْنِ فَقَطْ ، بَلْ تَوَسُّطُ الْعَامِلِ فِى الْكَلَامِ مُقْتَضٍ أَيْضًا**) للإلغاء (/ **نَعَمْ الْإِلْغَاءُ لِلتَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَعْمُولَيْنِ أَقْوَى**) من الإلغاء مع التقدم عليهما . [١٢٤/ أ]

(**وَالْعَامِلُ ـــ هُنَا ـــ**) وهو « وجدتُ » فى البيت الأول ، و « إخَالُ » فى البيت الثانى (**قَدْ سُبِقَ**) بمتقدِّم عليه ، أما « وجدتُ » فقد سُبِق (**بِـ « أَنّى » وَ**) أمّا « إخالُ » ، فقد سُبِق (**بِـ « مَا » النَّافِيَةِ**) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدَّرا .

(**وَنَظِيرُهُ**) فى المسبوقة بالغير[1] (« **مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا** » **فَيَجُوزُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ**) لعدم تصدره ، والإعمال لتقدمه على المعمولين .

(وَ) الوجهُ (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِعْمَالِ ، عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَالْأَصْلُ**) « أَنِّى (**وَجَدْتُهُ**) » وَ) « مَا (**إِخَالُهُ** »)[2] فَحُذِفَ ضميرُ الشأنِ منهما (**كَمَا حُذِفَ فِى قَوْلِهِمْ**) أى العرب :

= ويغلب على الظن أنه أخذ العبارة من كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٨٦ دون تدقيق ، يقول ابن مالك : « وأجاز سيبويه أن يقال : أظنُّ زيدٌ قائمٌ ، على تقدير : أظنّ لَزيدٌ قائمٌ ، على التعليق بلام الابتداء مقدرةً ، وعلى ذلك حُمِل قولُ الشاعر :

* وإخَالُ إنِّى لَاحِقٌ مُستَتْبَعُ *

فالكسرُ على تقدير : إنى لَلَاحِقٌ » اهـ .

وبمقارنة النصين يظهر كيف تورّط الشيخ .

(١) « بالغير » أى : بغير أحد المعمولين .

(٢) وتُجعل جملة « ملاكُ الشيمة الأدبُ » وجملة : « لدينا منك تنويلُ » فى محل نصب على أنَّ كلا منهما المفعول الثانى . [ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٨] .

وقال ابن مالك أيضا فى شرح التسهيل : ٢ / ٨٦ « ويجوز أن يحمل ما جاء من=

(« إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ ») والأصلُ : إنَّه ــ وإلى الوجه الأول ، والثالث أشار الناظم بقوله :

.... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا[1]

فِى مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا[2] ....

والوجه الأول أولى ؛ لأن حذف « اللام » قد عُهِد فى الجملة كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[3] والأصل : لقد أفلح ، والوجهان الآخران ضعيفان :

= هذا على تقدير ضمير الشأن مفعولا أول ، وما بعده فى موضع المفعول الثانى ، فيكون هذا نظير قول بعض العرب : « إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذٌ » على تقدير : إنه بك زيد مأخوذٌ » .

وخرج ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣١٤ : ٣١٥ ما استشهد به الكوفيون على الإلغاء لأنَّ (وجدت) متوسط بين اسم « أَنَّ » وخبرها ، أو على الإعمال على أن تكون « ملاكُ الشيمةِ الأدبُ » جملة فى محل المفعول الثانى لِوَجدتُ ، ويكون مفعول وجدتُ الأول ضمير الشأن محذوفا أى : وجدته .

ولم يذكر التخريج على تقدير لام الابتداء .

أما ابن مالك فى شرح الكافية ٢ / ٥٥٧ : ٥٥٨ فقد ذكر التخريج على الإعمال ، وعلى الإلغاء ، وعلى التعليق ، وعلى ذلك فلا وجه لتخصيص ابن الناظم البيت الأول بتعليق الفعل فيه بلام مقدرة أى : لملاكُ ، وتخصيص البيت الثانى بإعمال الفعل على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفا ، والجملة المذكورة مفعول ثانٍ أى : إخاله لدينا منك تنويل . [شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٥ : ٢٠٦] مع أنه يمكن حمل كل من البيتين على تقدير اللام أو الضمير ، ثم ما وجه عدم ذكره الإلغاء لتوسط الفعل بين أجزاء الكلام ؟ وقد نص عليه الناظم فى شرح الكافية ٢ / ٥٥٧ وابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣١٤ : ٣١٥ بل صدَّر به .

ولعله أراد أن وجها واحدًا من التخريج كافٍ فى سقوط الاستشهاد على إعمال الفعل المتقدم .

(١ ، ٢) أى : قَدِّرْ ضميرَ الشأنِ ليكون المفعولَ الأول ، والجملة بعده فى موضع المفعول الثانى ، أو قَدِّرْ لامَ الابتداء ليكون الكلام من باب التعليق إذا ورد من الأمثلة العربية ما يوهم أن الناسخ المتقدم قد أُلْغِىَ عملُه .

(٣) الآية [٩] من سورة « الشمس » .

أما ضعف الإلغاء المذكور ؛ فلأنهم نزَّلوا تقديم المسند إليه فى الجملة وهو « الياء » من « أنِّى » بمنزلة تقديم المبتدإ المطلوبِ للعامل ، ونزَّلوا تقديم النفى[١] ، والاستفهام[٢] لكونهما داخلَيْن على الخبر تقديرًا ، منزلةَ تقديم الخبر[٣] .

أما إذا قُدِّرَا داخلَيْنِ على العامل ، بطل[٤] الإلغاء .

وأما ضعفُ الحذفِ فمن وجهين : ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ـ وسيأتى بيانه ـ وضعفُ حذف ضمير الشأن ؛ لأنه يستعمل فى مواطن التفخيم ، والحذفُ منافٍ لذلك .

* * *

(**فَصْلٌ :**

وَيَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ) لأفعال القلوب (**اخْتِصَارًا ـ أَىْ : لِدَلِيلٍ**) يدل عليهما ـ (**نَحْو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾**[٥] **وَقَوْلُهُ**) وهو الكميْت يمدح أهل البيت :

١٩١- (**بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسَبُ**)[٦]

---

(١) فى قوله (وما إخال لدينا منك تنويلُ) .

(٢) فى « متى ظننتَ زيدًا قائما » ؟

(٣) يريد أن يقول : إن سبب ضعفّ الإلغاء المذكور ، أنَّ العاملَ فيه لم يتوسط توسطا حقيقيا بين المعمولين بل التوسط تنزيلىّ كما هو واضح من شرحه .

(٤) حق العبارة : فيبطل الإلغاء للزوم الفاء بعد « أمَّا » .

(٥) من الآية [٧٤] من سورة « القصص » .

(٦) هذا البيت من الطويل للكميت فى الهاشميات ٣٨ ، والمحتسب ١ / ١٨٣ ، والمقرّب ١ / ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٠ وتعليق الفرائد ٤ / ١٣٢ ، والعينى ٢ / ٤١٣ ، والخزانة ٢ / ٢٠٨ ، ٤ / ٥ ، والدرر ١ / ١٣٤ ـ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، والرضى ٢ / ٢٧٩ ، وابن عقيل ١ / ٤٠٤ ، والهمع ١ / ١٥٢ ، والأشمونى ٢ / ٣٥ . =

فحذف فى الآية مفعولا « تزعمون » ، وفى البيت مفعولا « تحسَبُ » لدليل ما قبلهما عليهما (**أَىْ : تَزْعُمُونَهُمْ شَرَكَاءَ ، وَتَحْسَبُهُ**) أى : حُبَّهم (**عَارًا عَلَىَّ**) .

وعَدَل عن تقدير : تزعمون أَنَّهم شركاء ـــ وإن كان هو الكثيرَ ـــ إلى : تزعمونهم شركاء ؛ لأنّ الكلام فى حذف المفعولين معًا ، لا فى حذف ما يسدّ مسدّهما .

(**وَأَمَّا حَذْفُهُمَا اقْتِصَارًا ، أَىْ : لِغَيْرِ دَلِيلٍ ـــ فَعَنْ سِيبَوَيْهِ**) فيما نَقَل ابن مالك[1] (**وَ**) عن (**الْأَخْفَشِ**) والجَرْمى ، وابن خروف ، وشيخه ابن

= « بأىّ » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى فى البيت : أىّ مضاف و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأيّة » جار ومجرور معطوف على الأول ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره أنت « حبَّهم » حبَّ مفعول أوَّل لترى و « هم » مضاف إليه « عارًا » مفعول ثانٍ « وتحسِبُ » الواو عاطفة وتحسب مضارع وفاعله مستتر فيه ومفعولاهُ . محذوفان مدلول عليهما بالكلام السابق فى قوله : « ترى حبَّهم عارًا علىّ » والتقدير : وتحسب حبَّهم عارًا علىَّ .

هذا وقد قال العلامة الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٢٧٩ « اعلم أن حذف المفعولين معا فى باب « أعطيتُ » يجوز بلا قرينة فتحذفهما نسيا منسيًّا تقول : « فلان يعطى ويكسو » إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولى باب علمتُ وظننتُ فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا ، فلا تقول علمتُ ، ولا ظننتُ لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو فى الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين ؛ وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما » ثم استشهد بهذا البيت .

وسترى أن النحاة فى حذف مفعولى علمتُ وظننتُ لغير دليل على مذاهب شتَّى .

(١) فقال فى شرح التسهيل ٢ / ٧٣ : ومَنْعُ الاقتصارِ على « أظنّ » ونحوه على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممَّن تدبر كلامه كأبى الحسن بن خروف ، وابن طاهر ، وأبى علىّ الشلوبين ، ومما يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله ... » إلخ [ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٤ : ٣٦٦] بولاق .

طاهر[١] ، والشَّلَوْبين : (**الْمَنْعُ مُطْلَقًا**) سواءٌ فى ذلك أفعال الظنّ والعلم (**وَاخْتَارَهُ النَّاظِمُ**)[٢] وحجتُهم فى ذلك ، أنّ العرب تُجْرى هذه الأفعال مُجْرى القَسَم فتتلقَّاها بما يُتلقَّى به / القسم[٣] ، نحو ﴿ **وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِن مَّحِيصٍ** ﴾[٤] [١٢٤/ب]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى[٥] ـ٩٦م

والجواب لا يحذف ، فكذلك ما هو بمنزلته .

ورُدّ بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم[٦] .

(**وَعَنِ الْأَكْثَرِينَ ، الْإِجَازَةُ مُطْلَقًا**)[٧] لمجىء ذلك فى أفعال العِلْم (**لِقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾)[٨] ، ﴿ **أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ** (**فَهُوَ**

---

(١) وهو محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٨٠ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢٤٧] .

(٢) ألا ترى أنه القائل فى الألفية :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ

(٣) نقل هذه الحجة ونسبها للأخفش ابنُ عصفور فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٣١١ وقد تحدَّث عن المذاهب الثلاثة للنحاة فى حذف مفعولى « ظنَّ » وأخواتها من أفعال القلوب وحجة كلٍّ ، ومايراه صحيحا منها بما لا مزيد عليه فارجع إليه يُغْنيك عن غيره ١ / ٣١٠ : ٣١٢ وقد أفاد منه الشيخ خالد هنا .

(٤) من الآية [٤٨] من سورة « فصلت » فأجرى « ظنّ » مجرى « والله » كأنه قال : والله ما لهم من محيص ومثل ذلك كثير ــ فكما لا يبقى القسم دون جواب ، فكذلك لا تستغنى هذه الأفعال عن مفعولاتها [شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١] .

(٥) هذا هو الشاهد رقم ١٨٧ من شواهد ابن هشام على التعليق بلام القسم ــ انظره فى ص : ١٧٩ وكرره الشيخ خالد برقم ٩٦ ص ١٨١ .

(٦) هذا الردّ لابن عصفور ١ / ٣١١ شرح الجمل .

(٧) نسبه ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٧٤ إلى ابن السراج ، والسيرافى ، وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣١٢ .

(٨) من الآيتين [٢١٦ ، ٢٣٢] من سورة « البقرة » .

يَرَىٰ ﴾)[١] أى : يعلمُ[٢] ، والأصل ــ والله أعلم ــ يعلم الأشياءَ كائنةً ، ويرى ما يعتقده حقًّا ، أو نحو ذلك ، مما يعطيه معنى الكلام ــ وفى أفعال الظنّ ، نحو : (﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾)[٣] فـ « ظَنَّ السّوءِ » مفعول مطلق مفيدٌ للنوع .

(وَقَوْلِهِمْ) فى المثل (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[٤] أى : يقع منه خَيْلَة[٥] ــ قاله الموضِّح ، وصاحب « التقريب »[٦] والمعنى : من يسمع خبرًا يحدث له ظَنٌّ .

ومن قال : معناه يَخَلْ مسموعَهُ صادقًا ، فقد جعله من الحذف الاختصاريّ[٧] ، وليس الكلام فيه .

---

(١) الآية [٣٥] من سورة « النجم » .
(٢) فى خ٢ ، ٤ « أى يعلم » بالمداد الأحمر من كلام ابن هشام ، والصواب ما أثبته من نسخة الشارح وخ٣ .
(٣) من الآية [١٢] من سورة « الفتح » .
(٤) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ رقم ٤٠١٢ وقال : يقال : خِلتُ إخال بالكسر ، وهو الأفصح ، وبنو أسد يقولون : « أَخال » بالفتح وهو القياس : المعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه » اهـ يعنى : أن المجانبة للناس أسلم .
والمثل فى المستقصَى أيضا للزمخشرى ٢ / ٣٦٢ رقم ١٣٣٨ .
(٥) هذه العبارة قالها ابن عصفور فى شرحه للجمل ١ / ٣١٢ .
(٦) صاحب « التقريب » هو أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر القاضى المتوفى ٣٥٠ هـ أحد أصحاب ابن جرير الطبرى وكان من العلماء بعلوم القرآن والنحو والشعر ، وله مصنفات كثيرة منها : « التقريب فى كشف الغريب » [ينظر إنباه الرواة ١ / ١٣٢] .
(٧) وجعل ابن مالك فى التسهيل ٢ / ٧٣ وجودَ الفائدة مسوغا للحذف فقال : « وقد يحذفان معا إن وجدت فائدة » ومثل لذلك بآيتى البقرة ، والنجم السابقتين ، وبالمثل ، وببيت الكميت رقم ١٩١ وجعل الرضى « المثل » مثل بيت الكميت أى : من الحذف لدليل قال : « وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو « من يسمع يخل » أى : يخل مسموعه صادقًا ، وقال : بأى كتاب ... إلخ » اهـ [شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٧٩] أما ابن=

(**وَعَنِ** « **الْأَعْلَمِ** ») يوسف الشنتمرىّ تفصيلٌ فقال : (**يَجُوزُ فِى أَفْعَالِ الظَّنِّ**) لكثرة السَّماع فيها[١] (**دُونَ أَفْعَالِ الْعِلْمِ**) .

وعن أبى العُلَا إدريس[٢] : يجوز فى : ظنَّ ، وخال ، وحَسِبَ ؛ لأنه سُمِع فيها ، ويمتنع فى الباقى ، ونسبه لسيبويه .

(**وَيَمْتَنِعُ بِالْإِجْمَاعِ حَذْفُ أَحَدِهِمَا اقْتِصَارًا**) أى : لغيرِ دليل ؛ لأنّ المفعولين ــ هنا ــ أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يُؤْتى بمبتدإ دون خبر ، ولا بخبر دون مبتدإ قبل دخول الناسخ ، فكذلك بعده .

وإلى امتناع حذف المفعولين ، أو أحدهما اقتصارًا[٣] أشار الناظم بقوله :

وَلَا تُجِـزْ هُنَـا[٤] بِلَا دَلِيـلِ سُقُوطَ مَفْعولَيْـنِ أَوْ مَفْعُـولِ[٥]

= عصفور فيعتبر أن نحو قوله تعالى ﴿ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم ٣٥] ونحو ﴿ مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ﴾ من الحذف اقتصارا لغير دليل وهو جائز عنده [شرح الجمل ١ / ٣١٢] .

(١) تحدث ابنُ عصفور عن مذهب الأعلم ومن وافقه وبيَّن حجتهم ورد عليهم فقال : أما الأعلم ومن أخذ بمذهبه فحجتهم أن كلّ كلام مبنىّ على الفائدة فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به قال : فإذا قلت : « ظننتُ » كان مُفيدًا ، لِأَنَّ الإنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله : ظننتُ أنه قد وقع منه ظنّ ــ وإذا قلت « علمتُ » كان غير مفيد ، لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ــ وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : علمتُ ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار ؛ لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى ، فإذا قال قائل : علمتُ ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم » [شرح الجمل ١ / ٣١١] .

(٢) وهو إدريس بن محمد بن موسى الأنصارىّ القرطبىّ أبو العُلا ــ بضم العين ــ نحوىّ أديب مقرىء توفى سنة ٦٤٧ هـ [البغية ١ / ٤٣٦] .

(٣) أى : بلا دليل .

(٤) قوله « هنا » أى : فى هذا الباب .

(٥) فلا يجوز بلا دليل أن يقال فى نحو ظننتُ زيدًا أخاك : « ظننتُ » ، ولا « ظننتُ زيدًا » ولا « ظننتُ أخاك » .

(وَأَمَّا) حذف أحدهما (اخْتِصَارًا) أى : لدليل (فَمَنَعَهُ) أبو إسحاق (ابْنُ مَلْكُونَ)(١) من المغاربة ، وطائفة(٢) ، وحجتهم : أنّ المفعول فى هذا الباب مطلوبٌ من جهتين : من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه ــ كذا قالوا(٣) ــ وما قالوه منتقضٌ بخبر « كان » فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف فى جواز حذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ .

(وَأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ(٤) الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾(٥) تقديره : ولا يحسبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به(٦) هو خيرًا لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه .

و (كَقَوْلِهِ) وهو عنترة العبسى :

١٩٢- (وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ ... مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ)(٧)

---

(١) واسمه : إبراهيم بن محمد [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٨١] .

(٢) منهم ابن الحاجب فظاهر كلامه فى الكافية المنع ؛ لأنه قال : « ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذُكِر الآخرُ » [شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٧٩ : ومتن الكافية ٢٠٤ تحقيق د / طارق نجم] .

(٣) علل الرضى قلة حذف أحدهما بقوله : « وسبب القلة هٰهنا أن المفعولين معا كاسم واحد ، إذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة .. فلو حذفْتَ أحدَهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة » اهـ يريد أن يقول إن المفعول به فى نحو : « ظننتُ زيدًا قائما » هو : قيام زيد وهذا معنى قوله : إذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة .
وممن وصف حذف أحدهما اختصارًا بالقلة والضعف ابن عصفور فى المقرب ١ / ١١٦ وفى شرح الجمل ١ / ٣١٢ .

(٤) بالياء ، فى غير قراءة حمزة [ينظر القراءات السبع لابن مجاهد ٢١٩ : ٢٢٠] .

(٥) من الآية [١٨٠] من سورة « آل عمران » .

(٦) أى : الذى يبخلون به ، أو بخلَهم .

(٧) هذا البيت من الكامل من معلقة عنترة فى ديوانه ص : ١٤٣ تحقيق عبد المنعم شلبى ، والخصائص ٢ / ٢١٦ ، وشرح المعلقات لابن النحاس ٢ / ١١ ، والمقرّب

تقديره : فلا تظنى غيرَه منى واقعًا ، فحذف المفعول الثانى(١) ، والتاء فى « نزلتِ » مكسورة / والحاء ، والراء من « المحَبّ المكرَم » مفتوحتان . [١٢٥/ أ]

« فَرْعٌ » إذا قلتَ : « زيدًا ظننتُه قائمًا » فالتقدير عند الجمهور : ظننتُ زيدًا قائما ظننتُه قائما ، وعند ابن ملكونَ وموافقيه : اتّهمتُ زيدًا ظننته قائما(٢) ، أو : لابستُ ــ قاله الموضح فى الحواشى .

« فائدةٌ » هذا الخلاف فى الحذف وعدمِه ، مجرّد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف فى شيء عند البيانيين ؛ لأن غرض المتكلم يختلف فى إفادة المخاطب ؛ لأنه تارة يقصد مجرَّدَ وقوع الحدث من غير تعلُّقٍ بفاعل ، فيسند الفعلَ إلى المصدر ، فيقول : « وقع ظنٌّ ، أو عِلْمٌ » وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلّق بمفعول ، فيقول : « فلان يظنّ ، أو يعلَمُ » فينزِّلُ الفعلَ فى هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذ ، فلا يقال : إنه حُذِف منه شيءٌ ، كما لا يقال فى القاصر إنه حذف

= ١ / ١٦٦ : ١١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٢ : ٧٣ ، وشذور الذهب ٣٧٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٩ واللسان (ح ب ب) ١ / ٢٨١ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٣٣ ، والعينى ٢ / ٤١٤ ، والدرر ١ / ١٣٤ ، والخزانة ١ / ٥٣٩ ، وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٢ ، والرضى ٢ / ٢٧٨ ، وابن عقيل ١ / ٤٠٥ ، والهمع ١ / ١٥٢ والأشمونى ٢ / ٣٥ .

(١) قال الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ / ١٣٤ متحدثا عن بيت عنترة « كذا أورد الشارح ــ يعنى المرادى ــ وغيرُه شاهدا على حذف الثانى ، ولا يتعين ؛ لجواز أن يكون « مِنِّى » ظرفا مستقَرًّا فى محل نصب على أنه المفعول الثانى ، أى : فلا تظنى غيره كائنا منى ، وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا بنزلت ، فالتجؤوا إلى جَعْل الثانى محذوفًا ، وليس بقاطع فى مطلوبهم كما رأيت » اهـ .

(٢) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير : ظننتُ ؛ أنه يمنَعُ حذفَ مفعوليها ، ولو لدليل ، وهنا لو قُدِّر ؛ يلزم حذف ثانى المفعولين وهو « قائما » [قاله يس فى حاشيته على التصريح ١ / ٢٦٠] .

منه شيءٌ ـــ وأما إذا لم يُنَزَّل منزلة القاصر ، فلابُدَّ من ذكرهما ؛ لأن الغرضَ معلَّق بإفادتهما .

* * *

(فَصْلٌ :

(تُحْكَى الجملة الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَ الْقَوْلِ)[1] عند جميع العرب (وَكَذَا الاسْمِيَّةُ) عند بعضهم ، فلا يعمل « القول » فى جزأيها شيئا كما يعمل « الظنّ » ؛ لأن الظنَّ يقتضى الجملة من جهة معناها ، فجزآها معه كالمفعولين فى باب « أعطيتُ » فصحَّ أن ينصبهما .

---

(١) المذهب المطرد المشهور فى « القول » هو الحكاية ، ومع ذلك لم يتكلم الناظم عنه فى الألفية ، واكتفى ابن هشام بهذه الإشارة العابرة . والمراد بالقول : المصدر وفروعه ، وهو الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، لأنها كلها مشتقة من المصدر على الصحيح ، مثال حكاية الجملة بالمصدر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد : ٥] ومثال حكاية الجملة بالماضى قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ومثال حكاية الجملة ، باسم الفاعل قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَآئِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] وهكذا .

فإن كان شيئا يتضمن معنى الكلام المحكّى ، عمل فيه القول فنصبه وبطلت الحكاية كقولك لمن سمعته يقول : « لا إله إلا الله » قلتَ : « قال حقًّا » فنصبته بوقوع الفعل عليه ، وهكذا كل مفرد يؤدى معنى الجملة كالحديث والقصة .

وهل يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، كالدعاء ، والنداء ، والوصية ، والقراءة ؟ نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾ [هود : ٤٢] ﴿ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ ﴾ [يونس : ٢٢] فهذا وأشباهه عند البصريين على إضمار القول ، وقال الكوفيون هى وأمثالها محكية بالنداء والدعاء وما أشبه ذلك ، واختار ابن عصفور مذهب الكوفيين .

[تنظر أحكام الحكاية بعد القول وغيره فى : ارتشاف الضرب ٣ / ٨٠ : ٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٤] .

وأما القول ، فيقتضى الجملةَ من جهة لفظها ، فلم يصحّ أن ينصب جزأيها مفعولين ؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيتُ » ولا أن ينصبَها مفعولا واحدًا ؛ لأنّ الجملةَ لا إعراب لها ، فلم يبق إلا الحكاية ــ قاله ابن الناظم[(١)] ــ

(**وَسُلَيْمٌ**) ــ بالتصغير ــ قبيلة من قيس عيلان ، وهو سليمُ بنُ منصور بنِ عِكرمةَ بنِ خصفةَ بنِ قيسٍ بنِ عيلانَ .

وسُلَيمٌ أيضا قبيلة من جذام من اليمن .

يُجْرون القولَ مجرى الظنّ ، وَ (**يُعْمِلُونَهُ فِيهَا**) أى : فى الجملة الاسمية (**عَمَلَ ظَنَّ**) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (**مُطْلَقًا**)[(٢)] من غير شرط من الشروط الآتية :

(**وَعَلَيْهِ يُرْوَى قَوْلُهُ**) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى يصف فرسًا :

١٩٣– إِذَا مَاجَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ **(تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ**[(٣)]

بِالنَّصْبِ) لِـ « هزيزَ » على أنه مفعول أول لـ « تقول » وجملة « مرّتْ بِأَثْأَبِ » مفعول ثانٍ ، و « شَأْوَيْنِ » تثنية « شَأْوٍ » ــ بسكون الهمزة ــ وهو السَّبْق ، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر ، و « العِطْفُ » الجانب ، / و « هزيزُ الريح » دويُّها عند هبوبها ، و « الأَثْأَب » ــ بفتح الهمزتين ، وسكون الثاء المثلثة ، وفى [١٢٥/ب]

---

(١) فى شرح الألفية ص ٢١١ .

(٢) حكى سيبويه هذه اللغة فى كتابه ١ / ٦٣ عن أبى الخطاب ــ الأخفش الأكبر ــ فقال : « وزعم أبو الخطاب ــ سألته غير مرّة ــ أن ناسًا يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيم يجعلون بابَ « قلتُ » أجمع مثل « ظننت » اهـ .

(٣) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ص ٤٩ ، والعينى ٢ / ٤٣١ ، وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٤ [العجز فقط] .

آخره باءٌ موحدة ــ جمع أثأبة[١] ، وهى نوع من الشجر .

(وَقَوْلُهُ) وهو الحطيئة ، يصف جملا :

١٩٤- (**إِذَا قُلْتُ أَنِّى آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ**) وَضَعْتُ بِهَا عَنْهَا الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ[٢]

بالفتح لِـ « أَنِّى » على أنها مع معموليها سدّت مسدّ مفعولَىْ « قلتُ » و « آيب » أى : راجعٌ ، و « أهلَ بلدة » مفعول « آيب » والضميرُ فى « عنه » يعود إلى الجمل ، و « الوليَّةَ » ــ بفتح الواو ، وكسر اللام ، وتشديد الياء آخر الحروف ــ البرذعة التى توضع تحت الرَّحْلِ ، و « الهَجْر » ــ بفتح الهاء ، وسكون الجيم ضرورةً ، والأصل فتحُها ــ نصف النهار عند اشتداد الحرّ[٣] .

وإلى رَأْى سُلَيم أشار الناظم بقوله :

---

(١) قال الدنوشرى : « قوله : جمع أَثْأَبَة » الظاهر أنه كتمر ، وتمرة ، اسم جمع لا جمع » اهـ [حاشية يس على التصريح ١ / ٢٦٢] ولعله يعنى الجمع اللغوى فتكون عبارته صحيحة .

(٢) هذا البيت من الطويل للحطيئة فى ديوانه ص ٢٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ والكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٦٧ ، والعينى ٢ / ٤٣٢ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ٣٨ .

(٣) ومثله الهاجرة .
والشاهد فيه : قوله : « قلتُ أَنِّى آيبٌ » حيث أجرى « قُلْتُ » مجرى ظننت ، ولم يَحْكِ به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت فى هذا البيت بفتح الهمزة من « أَنِّى » قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٩٥ : « هكذا أنشده أبو علىّ فى التذكرة بالفتح على ما ذكرتُ لك » اهـ ولو أنه قصد الحكاية لكسرَ الهمزة ، كما وردت مكسورة فى نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ ﴾ [مريم ٣٠] فلما فتح الهمزة عُلِمَ أنه عاملَ « قلتُ » معاملة « ظننتُ » والهمزة تفتح بعد ظننتُ ، قال تعالى : ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَآ ﴾ [يونس ٢٤] ﴿ إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة ٢٠] .

وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ (١) ....

(وَغَيْرُهُمْ يَشْتَرِطُ) فى إعمال لفظ القول عمل الظنّ (شُرُوطًا)(٢) ثلاثة (وَهِىَ : كَوْنُهُ) فعلا (مُضَارِعًا) فخرج المصدر ، والوصف ، والماضى ، والأمر ، فلا يعمل شىء من ذلك عملَ « ظنَّ » ؛ لأنها لم تَقْوَ قوَّةَ المضارع فى هذا الباب (وَسَوَّى بِهِ السِّيرافِىُّ) ــ بكسر السين ــ (« قُلْتَ » ــ بِالْخِطَابِ ــ(٣) وَ) سَوّى به (الْكُوفِىُّ « قُلْ ») فيجوز على قولهما إعمالُ الماضى المسند إلى تاء المخاطب ، وفعل الأمر ، نحو : « أَقُلْتَ زيدًا منطلقًا » و « قُلْ زيدًا منطلقًا » بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب .

(وَ) يشترط فى المضارع (إسْنَادُهُ لِلْمُخَاطَبِ) لأنّ الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهتَه عن ظنّ نفسه(٤) ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضميرِ متكلِّمٍ ، ولا غائب ، فلا تقلْ : « أقول زيدًا منطلقًا » ، ولا : « يقول زيدٌ عمرًا منطلقا » لما مرَّ .

---

(١) أى أن قبيلة « سليم » تجرى القول مجرى الظن فى المعنى والعمل ، من غير اشتراط شىء ، مع العلم بأن الناظم ذكر أولا إعمال القول عمل الظنّ عند غير سليم بشروطهم ، ثم ختم بمذهب سليم ، وابن هشام صدر بمذهب سليم وأعقبه بمذهب غيرهم وما اشترطوه لذلك .

(٢) تنظر هذه الشروط فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٧ : ٥٦٨ وشرح ابن عصفور للجمل ٢ / ٤٦٣ .

(٣) أى : بتاء الخطاب المفتوحة فى « قُلْتَ » .

(٤) قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٧ / ٧٩ « وأما اشتراط الخطاب ؛ فلأن الإنسان لا يُسأَلُ عن ظَنِّ غيره إنما يُسأل عن ظن نفسه ؛ فلذلك تقول : أتقولُ زيدًا قائمًا ، ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول : متى يقول زيدًا قائما » اهـ .

ولو قال[1] : وإسناده للمخاطب ، وسوَّى به السِّيرافى إلى آخره ، كان أبين للتسوية[2] (وَ) يشترط فى زمن المضارع (**كَوْنُهُ حالًا ، قَالَهُ النَّاظِمُ**) فى شرح التسهيل[3] (**وَرُدَّ بِقَوْلِهِ**) وهو عُمَر بن أبى ربيعة :

١٩٥- أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ **(فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا)**[4] ؟

أنشده سيبويه بنصب « الدار » على أنها مفعول أول ، و « تجمعنا » مفعول ثانٍ قال أبو حيان[5] : وفيه ردّ على من اشترط الحال ، لأنه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال أن الدار تجمعه وأحبابَه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه فى الحال انتهى ـــ وهذا مبنيٌّ على أن « متى » ظرف لِـ « تقول » .

(**وَالْحَقُّ أَنَّ « مَتَى » ظَرْفٌ لِـ « تجمعنا » لا لِـ « تقول »**) وفيه نظر[6] ؛

---

(١) يعنى : ابن هشام .

(٢) والكلام حينئذ يكون على النحو التالى : وغيرهم يشترط شروطا ، وهى كونه مضارعا ، إسناده للمخاطب ، وسوَّى به السيرافىُّ « قُلْتَ » ـــ بالخطاب ـــ
وهذه ملحوظة من الشارح لها وجاهتها .

(٣) ٢ / ٩٥ .

(٤) هذا البيت لِعُمَر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٤ وسيبويه ١ / ٦٣ ، وابن السيرافى ١ / ١٧٩ واللسان (ق و ل) ١٤ / ٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ٧٨ ، والعينى ٢ / ٤٣٤ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٢ / ٣٤٩ وتعليق الفرائد ٤ / ١٩٧ والبيت من « الكامل » أَحَذّ العروض والضرب .

(٥) فى « التذييل والتكميل فى شرح التسهيل » مخطوط دار الكتب المصرية الجزء الثانى ورقة ١٠٦ وزاد أبو حيان فيه أن اشتراط كون المضارع حاليا لم يذكره غير ابن مالك ـــ ثم قال : فيما أعلم .

(٦) يمكن أن يردّ على هذا النظر بقول الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ / ١٩٨ : « ولقائل أن يقول : لا نسلم تعلق « متى » بـ « تقول » بل هى متعلقة بقوله : « تجمعنا » فالمستقبل هو « الجمع » ، والظن حال ، وليس المراد : متى تظن فى المستقبل أن الدار تجمعنا ؟ ـــ فإن قيل : المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام ، فالجواب : أن ذلك فى الهمزة ،=

لأن « تقول » على هذا غير مستفهم عنه ، فلا يكون عاملا ، لعدم اعتماده على استفهام ، إلا على قول من لم يشترط الاعتمادَ عليه ، ويُشْتَرطُ كونه مضارعا لمخاطبٍ فقط ، على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية ، / وليس التفريعُ عليه . [١٢٦/ أ]

(وَ) يُشترطُ فى المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (**كَوْنُهُ**) واقعا (**بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ**[1] **بِحَرْفٍ ، أَوْ بِاسْمٍ ، سَمِعَ الْكِسَائِيُّ**) من العرب (« **أَتَقُولُ لِلْعِمْيَانِ عَقْلًا** ») فـ « عقلا » مفعولٍ أول ، و « لِلْعِمْيَانِ » مفعول ثانٍ على التقديم والتأخير .

(**وَقَالَ**) عمرُو بنُ معد يكربَ المذحجيّ :

١٩٦- (**عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى**) إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ[2]

فـ « عَلَامَ » جار ومجرور ، والجار « على » والمجرور « ما » الاستفهامية ، ولكنْ حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، و « الرمحَ » ــ بالنَّصبِ ــ مفعولٌ أول ، وجملةُ

= و « أم » و « هل » ــ على ما فيه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى ــ لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ... ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل ، والاستفهام عن الفاعل ، والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو : أتقول زيدًا قائما ؟ و « من تقول أخاه قائما » ؟ وقال الشاعر : * أَجُهَّالا تقول بنى لُؤَىٍّ * فليس المراد الاستفهام كيف كان ، بل المراد أن يقع ذلك بعد استفهام » اهـ وأيضا قول ابن مالك فى الألفية : * إن وَلِىَ مُسْتَفْهَمًا به *

ولم يقل : إن كان مستفهما عنه ، وأيضا قول ابن هشام : « كونه بعد استفهام » والله أعلم [وانظر حاشية يس ١ / ٢٦٢ : ٢٦٣] .

(١) اشترط الاستفهام ؛ لأن باب القول يقع محكيا ، ولا يدخل فى باب الظنّ إلّا مع الاستفهام ؛ لأنّ الغالبَ أنّ الإنسانَ لا يُسأل عن قوله ؛ لأنّ ذلك ظاهر وإنما يُسأل عما يعتقده لخفائه [ابن يعيش ٧ / ٧٩] .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص ٤٤ والمرزوقىّ ١ / ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ والمغنى ١ / ١٤٣ (على أن « على » بمعنى لام التعليل) وتعليق الفرائد ٤ / ٢٠١ ، واللسان (ق و ل) ١٤ / ٩٣ ، والعينى ٢ / ٤٢٦ والخزانة ١ / ٤٢٢ ، والدرر ١ / ١٣٩ ، وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١٥٧ ، والأشمونى ٢ / ٣٦ ، ٢٢٢ .

« يُثْقِل عاتقى » فى موضع المفعول الثانى .

و « أَطعُن » ـــ بضم العين ـــ يقال : طَعَنَ يَطْعُنُ ـــ بالضمّ ـــ إذا كان بالرمح وغيره وطَعَنَ يَطْعَنَ ـــ بالفتح ـــ إذا كان فى النسب ، و « إذَا » فى الموضعين داخلةٌ على فعل محذوف يفسره المذكور ، على حدّ : ﴿ **إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ** ﴾[1] والتقدير : إذا لم أطعُن أنا لم أطعُن ، وإذا كرَّت الخيل كرَّت .

(**قَالَ سِيبَوَيْهِ**[2] ، **وَالْأَخفش**) من البصريين (**وَ**) يُشترط فى الاستفهام ، والمضارع ـــ عند الجمهور ـــ (**كَوْنُهُمَا مُتَّصِلَيْن**) من غير حاجزٍ بينهما (**فَلَوْ قُلْتَ** : « **أَأَنْتَ تَقُولُ**) زيدٌ منطلق » (**فَالْحِكَايَةُ**) واجبةٌ .

(**وَخُولِفَا**) قال أبو حيان[3] : وخالفهما الكوفيون ، وسائر البصريين ، فأجازوا النصبَ ، ولم يعتدُّوا بالضمير فاصلًا ، وَوُجِّهَ قَوْلُهم بأن الاستفهام يطلب الفعل و « أَنْتَ » فاعلُ فعلٍ مُضمرٍ ، وذلك الفعلُ واقعٌ على الاسمين فينصبُهما .

ورُدَّ بأن الحكم إنما هو للمذكور ، وأما المضمر فلا عمل له إلا فى الاسم المشتغَل عنه خاصة ، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر ، وهو لم يتصل بالاستفهام ـــ نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبْه ، ومن خَطِّه نقلتُ ـــ

---

(١) الآية [١] من سورة « الانشقاق » .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ١ / ٦٢ « فإن قلتَ : « أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ » رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام » .

(٣) فى الارتشاف ٣ / ٧٩ ولم يذكر الأخفش مع سيبويه وإنما قال : فإن فصلت بما ليس بمعمول وهو الأجنبىُّ نحو : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ، لم يجر مجرى الظن وكانت الحكاية واجبة ، ولم يجز فى « زيد » إلا الرفع ، وهذا على مذهب سيبويه ، وأجاز الكوفيون ، وسائر البصريين فيه النصب » اهـ .

[وينظر : منهج السالك لأبى حيان ص ٩٨ ـــ وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السِّيد ص ٣٦٧ ـــ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٦٨ : ٥٦٩] .

وعلى هذا يُشكِل قولُه ــ هنا ــ (**فَإنْ قَدَّرْتَ الضَّمِيرَ**) وهو « أنت » (**فَاعِلًا بِمَحْذُوفٍ ، والنَّصْبَ**) للمفعولين (**بِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ جَازَ اتِّفَاقًا**) فليُتَأمَّل[١] .

(**وَاغْتَفَرَ الْجَمِيعُ الْفَصْلَ**) بين الاستفهام والفعلِ (**بِظَرْفٍ**) زمانىٍّ أو مكانىّ (**أَوْ مَجْرُورٍ ، أَوْ مَعْمُولِ الْقَوْلِ**) مفعولا كان ، أو حَالًا ، أو غيرَهما .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَ «كَتظُنُّ» اجْعَلَ «تَقُولُ» إنْ وَلِى ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ[٢]

بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ[٣]

فالفصل بالظرف الزمانىّ (**كَقَوْلِهِ** :

١٩٧- أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولَ الدَّارَ جامعةً ... شَمْلِى بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا[٤]

فالهمزة للاستفهام ، و « بَعْد » ــ بفتح الباء ــ ظرف زمان ، و « بُعْدٍ » ــ

---

(١) ووجه الإشكال أنه أجاز هنا أن يقدر الضميرُ فاعلا لفعل محذوف وذلك المحذوف هو الناصب للمفعولين ، بينما نقل ردَّه بقوله : ورُدَّ بأن الحكم إنما هو للمذكور ... إلى آخره . ولم يتعقبْه ، مما يدل على تسليمه به .

(٢ ، ٣) أى : اجعل « تقول » المضارع الذى للمخاطب ، مثل « تظن » فى المعنى والعمل ، إن وَلِىَ هذا المضارع مُسْتَفْهَمًا به ، أى : جاء بعد أداة يستفهم بها ، ولم يُفصل ذلك المضارع عن أداة الاستفهام بفاصل ــ غير الظرف ، أو ما يشبهه وهو الجار والمجرور ، أو أى فاصل آخر يكون معمولا للفعل سواء أكان هذا المعمول مفعولا ، أو حالا أو غيرهما .

وقوله : « وإن ببعض ذى فصلت يُحتمل » لم يعط زيادة فائدة على ما فهم من كلامه السابق ؛ لأن قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل ، يبيّن أن الفصل بشىء منهما مُحتَمَل .

(٤) هذا البيت من البسيط غير معلوم القائل وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ ، وشذور الذهب ٣٨٠ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٠٠ ، والعينى ٢ / ٤٣٨ والهمع ١ / ١٥٧ ، والدرر ١ / ١٤٠ والأشمونى ٢ / ٣٦ .

بضم الباء ــ مضاف / إليه ، وبينهما جناس محرّف ، و « الدار » مفعول أول [١٢٦/ب] لِـ « تقول » و « جامعةً » مفعوله الثانى ، و « شَمْلِى » مفعول جامعة ، و « البعدَ » مفعول أول لِـ « تقول » الثانى ، و « محتومًا » مفعوله الآخر .

فأعمل « تقول » مرتين ، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف ، والثانى متصل بالاستفهام بِـ « أَمْ »(١) .

والفصل بالظرف المكانىّ كقولك : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيدًا جالسًا » ؟

والفصل بالمجرور كقولك : « أَفِى الدَّارِ تقولُ زيدًا مُقِيمًا » ؟

(وَ) الفصل بالمعمول ، نحو (**قَوْلِهِ**) وهو الكميت بن زيد الأسدىّ :

١٩٨- **(أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ)** لَعَمْــرُ أَبِــيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَــا(٢)

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى ، والأصل : أتقولُ بنى لؤىٍّ

---

(١) وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، وذلك لأن المفعولين اللذين نصبهما « تقول » فى كل من العبارتين : « تقول الدارَ جامعةً » و « تقول البُعْدَ محتوما » منصوبان لفظا والقول إذا قُصِد به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدى مؤادها ، وإذا لم يصحّ أن تقصد به الحكاية هنا بسبب هذا النصب الظاهر ، وجب أن يكون بمعنى الظنِّ ، إذ لا ثالث لهذين المعنيين .

(٢) هذا البيت من الوافر ، وهو للكميت فى ديوانه ٣ / ٣٩ ، وسيبويه ١ / ٦٣ ، وابن السيرافى ١ / ١٣٢ ، وتخليص الشواهد ٤٦٥ ، والعينى ٢ / ٤٢٩ ، والخزانة ٤ / ٢٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤٠ وورد بلا نسبة فى المقتضب ٢ / ٣٤٩ ، والكافية الشافية ٢ / ٥٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ٧٨ ، وابن الناظم ٢١٢ ، والرضىّ ٢ / ٢٨٩ ، وشذور الذهب ٣٨١ ، وابن عقيل ١ / ٤٠٨ ، والهمع ١ / ١٥٧ ، والأشمونى ٢ / ٣٧ وقوله : « لَعَمْرُ أَبيكَ » اللَّام لامُ الابتداء ، و « عَمْرُ » مبتدأ ، وهو مضاف و « أبى » من « أبيك » مضاف إليه « أبى » مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : قسمى ، والجملة معترِضة لا محل لها من الإعراب .

جُهّالًا ؟ و « بنى لؤىّ » مفعوله الأول ، والمراد بهم قريش ، والجهّال : جمع جاهل ، والمتجاهل : هو الذى يُظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل .

والمعنى : أتظنّ بنى لؤىٍّ جهّالا أم مُظْهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم ، وقدَّموهم على بنى مُضَر ، مع فضلهم عليهم .

والفصل بالحال ، كقولك : « أمسرعًا تقول زيدًا منطلقا » ؛ لأن المعمول المتقدم فى نية التأخير .

(**قَالَ السُّهَيْلِىُّ**) : (**وَ**) يُشترطُ أيضا فى المضارع (**أَنْ لَا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ** ، **كَـ** « **أَتُقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ** ») برفعهما ، قال : لأنك إذا عدَّيته باللام بَعُدَ عن معنى الظَّنِّ ، ولم يكن إلّا قولا مسموعا ؛ لأن الظنَّ من أفعال القلب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة ، مع استقراء كلام العرب ، نقله عنه المرادىُّ بتعليله فى شرح التسهيل وأقرّه[1] .

(**وَتَجُوزُ الْحِكَايَةُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ**[2] : **نَحْو** : ﴿ **أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ**

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص : ٤٩٩ رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله ــ جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) يقول سيبويه فى كتابه ١ / ٦٣ : « وإن شئتَ رفعتَ بما نصبْتَ فجعلته حكايةً » اهـ .
ولما كانت الباء فى « بما » مُلْبسة ، علق عليها السيرافى بقوله : « قال أبو عثمان ــ يعنى المازنى ــ غلط سيبويه فى قوله : وإن شئت رفعت إلخ ؛ لأن الرفع بالحكاية ، والنصبَ بإعمال الفعل ، يريد أبو عثمان أنك إذا قلتَ : أتقول زيدٌ منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلتَ : أتقول زيدًا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل ، فقال المجيبُ : إنما أراد سيبويه : وإن شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت ، ولم يعرض لِذِكْر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة ، وإنما تُريدُ فى البصرة ــ وقد يجوز أن يكون المعنى : رفعتَ بما نصبتَ ، والباء زائدة : قال تعالى ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون ٢٠] أى تُنبت الدهنَ » اهـ .
=

إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية)[1] بالتاء المثناة فوق ، وكسر « إنَّ » (فى قِرَاءَةِ الْخِطَابِ) للأخوين[2] ، وابن عامر ، وحَفْص .

(وَرُوِىَ :

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ[3] ....

بِالرَّفْعِ) على الحكاية .

وإذا أُعْمِل القول عَمَل الظنِّ ، فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة ؟ أم فى العمل والمعنى مَعًا ؟

مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل ظنَّ حتى يُضَمَّنَ معنى الظنّ فى اللغة السُّلَيْمية ، وغيرِها .

وزعم بعضُهم أنه قد يجرى مجرى الظنّ فى العمل ، ولا يتضمّن معناه كقوله :

قَالَتْ ــ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا

هَذَا ــ لَعَمْرُ اللهِ ــ إِسْرَائِينَا[4] — ٩٨

= ويقول أبو حيان : وتجوز الحكاية وإن اجتمعت الشروط ... وكذا فى لغة سليم ليس العمل عندهم محتما بل جائزا [الارتشاف ٣ / ٨٠] .

(١) بقية الشاهد من الآية الكريمة ﴿ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة ١٤٠] .

(٢) وهما : حمزة والكسائى وهذا من اختصارات علماء القراءات ، ومن ذلك : النحويان : لأبى عمرو والكسائى ، والبصريان : لأبى عمرو ويعقوب الحضرمى ، والابنان : لابن كثير وابن عامر ، والكوفيون : لعاصم وحمزة والكسائى . والحرميان : لابن كثير ونافع . [ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ١٤٣ ، ٣٢٤] .

(٣) وهو الشاهد رقم ١٩٦ من شواهد ابن هشام ، وقد مرّ قريبا .

(٤) بيتان من مشطور الرجز لا يعلم قائلهما ، وردا فى أمالى القالى ٢ / ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ وسمط اللآلىء ٦٨١ ، وابن عقيل ١ / ٤١٠ ، والعينى ٢ / ٤٢٥ والهمع ١ / ١٥٧ والدرر ١ / ١٣٩ ، والأشمونى ٢ / ٣٧ .

فليس المعنى على « ظننتُ » ؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضَبًّا ، فقالت : هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد فى الضِّباب أنها من مسخ بنى إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلم ، وابن خروف ، واختاره صاحب « البسيط »[١] .

قال ابن عصفور[٢] : ولا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون « هذا » مبتدأ و « إسرائينَ » على تقدير مضاف ، أى : مسخ إسرائين[٣] ، فحذف المضاف الذى هو الخبر ، وبقىَ المضاف إليه على جَرِّه ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ؛ لأنه لغةٌ فى بنى إسرائيل[٤] .

---

(١) هذا الكلام من أول قوله : مذهب الجمهور ، إلى هنا ـــ فيما عدا الرجز ـــ من كلام أبى حيان فى الارتشاف ٣ / ٨٠ فارجع إليه إن شئت .
و « البسيط » كتاب فى النحو لضياء الدين بن العلج يرجع إليه أبو حيان كثيرا فى الارتشاف [انظر الارتشاف ٣ / ٦٨٥ : ٦٨٦ الفهارس] .

(٢) هذا الكلام المنسوب لابن عصفور لم أجده فى شرحه للجمل ، ولا فى المقرَّب لسبب بسيط وهو أن الرجز موضع الشاهد ليس من شواهده فيهما فلعله من كتاب آخر .
ولكنَّ الشيخ خالدًا أخذ الكلام برمته من قوله : قال ابن عصفور إلى نهاية الفقرة ، من شرح المرادىّ على التسهيل ص ٥٠٠ [رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله ـــ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
ويتضح مذهبُ ابن عصفور من قوله فى شرح الجمل ٢ / ٤٦٤ : « وإذا جَرَى القولُ مجرى الظنِّ فى اللفظ ، فهل يجرى مجراه فى المعنى ؟ مسألة خلافيّة بين النحويين ، والصحيح أنه يجرى مجرى الظنّ لفظا ومعنًى ، بدليل قوله :

* إذَا قلتُ أَنِّى آيبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ *

ألا ترى أن المعنى إذا ظننتُ أو قدَّرْتُ ، ولذلك فتحت همزة (إنَّ) اهـ .

(٣) فى خ٤ « بنى إسرائيل » وفى خ٣ « إسرائيل » .

(٤) يقول الجواليقى فى معرَّبه ص ٦٢ تحقيق أحمد شاكر : « يجوز فى « إسماعيل » : إسماعين ، بالنون ويجوز فى « إسرائيل » : إسرال ، وإسرائين ، بالنون » .

وإذا أُجْرِيَ / القولُ مُجرى الظنِّ ، هل يجوز فيه ما جاز فى الظنِّ من الإلغاء ، [١٢٧/ أ] والتعليق ، وكون الفاعل والمفعول لمسمًّى واحدٍ(١) ؟

قال فى النهاية(٢) : نعم ، وبحث الشاطبىُّ المنعَ(٣) ، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين .

فمن قال : إنه يجرى مجراه فى المعنى والعمل ؛ قال بالجواز .

ومن قال : فى العمل فقط ؛ قال بالمنع ، قلتُه تفقُّها ، ولم أره نصًّا .

* * *

---

(١) كأن يقال على لغة سُلَيم : « أَقُولُنِى قائمًا » بمعنى : أَظُنُّنِى قائمًا » .

(٢) « النهاية » كتاب فى النحو لأحمد بن الحسين بن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ وهو رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٧٧٢ تحقيق د / عبد الجليل محمد عبد الجليل .

(٣) وذلك فى شرحه للألفية ينظر ص ٤٧٤ : ٤٧٥ من رسالة الدكتوراه المحفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ جامعة الأزهر ــ تحقيق د / سعد الله على ويحسن إيراد ما قاله .

يقول الشاطبى : « والوجه الرابع ــ أى من وجوه الاستدراك على الناظم ــ أنه أطلق العبارة فى إجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه جارٍ مجراه فى جميع ما يتعلق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها : الإلغاء والتعليق ، فكأنه يقول : وكتظنّ اجعل تقول فى الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق ، وغير ذلك ، وهو إطلاق غير صحيح عنده ، إذ قد نصّ فى التسهيل [٢ / ٩٣] على أن هذا الإلحاق مقتصرَ به على العمل ، لقوله : « وإلحاقه فى العمل بالظنّ مطلقا لغة سُلَيم » إلى آخره وما قاله ــ أى فى التسهيل ــ هو القياس والصواب ، أما فى لغة سليم فظاهر ، إذ لا يشترط فيه عندهم معنى الظن ، على ما هو الصحيح ، والإلغاء والتعليق لا يصح معناهما إلا مع أفعال القلوب ، وليس « القول » منها ، وإن اتفق معناه فى القول فغير معتبر ولا ملحوظ ، لعروضه وعدم أصالته ، وأما فى لغة غيرهم فكذلك ، وأيضا فلم يتصرفوا فى القول إذا أُشرِبَ معنى الظن هذا التصرف ، بحيث يقوم مقام فعل الظنّ من كل وجه ، فليس لأحد أن يفعل ذلك . هذا وليس فى المسألة سماعٌ يُرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته » اهـ .





(هَذَا بَابُ مَا يَنْصِبُ مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةً)

ثلاثةً بالنصب بدلا من « مفاعيل » ، ولم يقل : ثلاثةَ مفاعيلَ ، بالإضافة ؛ لأنّ إضافةَ العدد للصفة قليلةٌ أو ضرورة ، قاله أبو حيان[١] نقلا عن شيخه ابن النحاس [٢] .

ولا يجوز : ثلاثة مفعولين بجمع السلامة [٣] ؛ لأنّ مفعولا اسم للَّفظ ، وهو غير عاقل ، قاله الموضّح فى الحواشى .

(وَهِيَ : « **أَعْلَمَ** » وَ « **أَرَى** » **اللَّذَانِ**) كان (**أَصْلُهُمَا**) قبل دخول همزة النقل عليهما (**عَلِم** ، **ورَأَى** **الْمُتَعَدِّيَانِ** **لِاثْنَيْنِ**) وإنما اقتصر عليهما ، وقوفا مع السماع .

وأما بقيّة أخواتِهما وهى : ظننتُ وأخواتُها ، فَمَنَع من نقلها بالهمزة كثيرٌ من البصريين وقصروا ذلك على السماع ، ومنعوا أن يقال : « أَظْنَنْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا » لأنه لم يُنْقَل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداءُ لُغَةٍ .

---

(١) فى كتابه التذييل والتكميل فى شرح التسهيل مخطوط دار الكتب المصرية الجزء الثانى ورقة ١١٠ .

(٢) وهو محمد بن إبراهيم أبو عبد الله بهاء الدين ، بن النحاس الحلبى شيخ أبى حيان [مرّت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢٧٦] .

(٣) استعمله سيبويه فقال : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين » [الكتاب ١ / ١٩ بولاق] .

وأجازه قوم منهم طردا للباب [١] ــ قاله أبو البقاء فى شرح لُمَعِ ابْنِ جِنِّى [٢].

(**وَمَا ضُمِّن مَعْنَاهُما مِن** « **نَبَّأَ** ») بتشديد الموحَّدة (و « **أَنْبَأَ** » وَ « **خَبَّرَ** ») [٣] بتشديد الموحَّدَة (وَ « **أَخْبَرَ** » و « **حَدَّثَ** ») بتشديد الدال (**نحو** ﴿ **كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ** ﴾) [٤] و « يُرِى » ــ بضم الياء ــ مضارع « أَرَى » و « الهاء والميم » مفعول أوّل ، و « اللهُ » فاعل ، و « أعمالَهُمْ » مفعول ثانٍ ، و « حَسَرَاتٍ » مفعول ثالث ــ قاله الزمخشرى [٥] ، وهو مبنىٌّ على أنّ الأَعْمَالَ لا تُجسمَّ ، فلا تدرك بحاسة البصر ــ قال الموضح فى حواشيه : وهذا قول المعتزلة ، وأما أهلُ السنة فيعتقدون أنّ الأعمالَ تُجسَّم ، وتوزن

---

(١) قال أبو حيان فى منهج السالك ص ٩٩ : « ذَكَر ــ يعنى ابنَ مالك ــ ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهى سبعة أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبَّأ ، وأخبر ، وخبّر ، وحدَّث ، هذه أقصى ما جَمَع الناسُ من هذا النوع ، وذلك بعد الاستقراء التام من الفريقين الكوفيين والبصريين ، وألحق الأخفش بـ « أعلم وأَرى » ما أمكن نقله بالهمزة من باب « ظَنَنْتُ » قياسًا ، فأجاز أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا قائما ... وذلك لا يجوز عندنا » اهـ .

(٢) أبو البقاء العكبرى له كتاب شرح فيه لُمَعَ ابن جنى ، وكتاب اللمع المسمى : اللمع في العربية مطبوع وعليه شروح كثيرة [ينظر شرح اللمع للعكبرى ورقة ٨٣] .

(٣) اقتصر سيبويه في كتابه ١ / ١٩ (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين) على ثلاثة : أَرَى ، ونبَّأ ، وأعلم . والزجاجىّ في الجمل اقتصر على ثلاثة : أعلمَ ، وأَنبأ ، وأرى ص ٣١ ، والجرحاني في شرح الإيضاح ١ / ٦٢٩ اقتصر على أربعة : أعلمَ ، وأرى ، وأنْبأ ، ونبَّأ » وقال ابن مالك فى الكافية الشافية ٢ / ٥٧٠ : ٥٧١ « ولم يُلْحق سيبويه بأعلم وأرى إلا « نبَّأ » وزاد أبو على : « أنبأ » وزاد السيرافى : « حَدَّث » و « خَبَّر » اهـ .

[وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٤] .

(٤) من الآية [١٦٧] من سورة « البقرة » .

(٥) فى تفسيره « الكشاف » ١ / ٢١٢ ، نشر دار الكتاب العربى .

حقيقةً ، فـ « يُرِى » على هذا بصريّة ، و « حسراتٍ » حال .

والمعتزلة يقولون : علميَّة ، و« حسرات » مفعول ثالث .

والذى أجازوه ممكنٌ عندنا ؛ فإنهم إذا أبصروها حسراتٍ ، فقد علموها كذلك والذى نقوله نحن ممتنع عندهم ــ انتهى[١] .

وأُلحِق بذلك « أُرَى » الحُلْميّة سماعًا [٢] نحو (﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ** ﴾ [٣]) فـ « الكاف » فيهما مفعول أول ، و « الهاء والميم » مفعول ثانٍ ، و « قَلِيلاً » فى الأول ، و « كثيرًا » فى الثانى ، مفعول ثالث .

وفى هذه الأمثلة ردٌّ على « ابن الخبّاز » [٤] حيث قال : لم أظفرْ بفعل متعدٍّ لثلاثةٍ إلَّا وهو مبنىٌّ للمفعول ، كما فى قول النابغة :

نُبِّئتُ زُرْعَةَ ــ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا   يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ [٥]ـ **٩٩**

---

(١) يعنى كلامَ ابن هشام فى الحواشى .

(٢) يقول ابن مالك : « ومما ينبغى أن يلحق بـ « أعلَمَ وأَرَىَ » « أُرَى » الحُلْمية كقوله تعالى ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُم اللهُ فى مَنَامِك قَليلاً** ﴾ فإنه قد ثبت إجراء رأى الحلمية مجرى رأى العلمية ، فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مُسَاعَدة « الاستعمال » [شرح التسهيل ٢ / ١٠٢] .

(٣) من الآية [٤٣] من سورة « الأنفال » .

(٤) واسمه : أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخبّاز النحوى الضرير المتوفى سنة ٣٦٧هـ ــ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٥٧] .

(٥) هذا البيت من الكامل وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٩٧ ، والكافية الشافية ٢ / ٥٧٠ وابن الناظم ٢١٥ ، وتخليص الشواهد ٤٦٧ : ٤٦٨ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢١١ . والعينى ٢ / ٤٣٩ ، والخزانة ٣ / ٦١ ــ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، وابن عقيل ١ / ٤١٥ ، والأشمونى ٢ / ٤١ .

ويروى : (..... أوابد الأشعار) .

=

فـ « التَّاءُ » نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، و « زُرْعة » مفعول ثانٍ ، وجملة « يُهْدى إلَيّ » مفعول ثالث ، وما بينهما اعتراض .

وقول الأعشى مَيْمون بن قيس :

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا ــ وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا ــ خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَن(1) ــ ١٠٠

[١٢٧/ب] فـ « التَّاءُ » مفعوله الأول ، و « قيسًا » الثاني ، و « خَيْرَ » / الثالث .

ومعنى أبلُهُ (2) ، أُجَرِّبه .

= والنابغة يهجو زُرْعَةَ بن عمر بن خُوَيْلد ــ وقد علم أنه يَسْفَه عليه في أشعاره ويتوعده ؛ لأنه لم يطاوعه في الغدر ببنى أسد .

ومعنى قوله : « والسفاهة كاسمها » أن كُلًّا من مسماها واسمها قبيح ، وهذا تعريض من النابغة بذَمّ زُرْعة ، والمراد بغرائب الأشعار : تلك الأشعار الصادرة عمَّن لا يُحْسِنُ الشعر .

(1) هذا البيت من المتقارب للأعشى فى ديوانه ص ٢٥ ، ومجالس ثعلب ٤١٤ ، وتخليص الشواهد ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، والعينى ٤٤٠/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، وورد بلا نسبة في الكافية الشافية ٥٧١/٢ وقال ابن مالك قبل إيراد الشاهد : وأنشد ابن خروف فى شرح الكتاب شاهدًا على « أنبأ » ا هـ .

وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٢ ، وابن الناظم ٢١٦ ، وابن عقيل ٤١٧/١ ، والهمع ١٥٩/١ والأشمونى ٤١/٢ .

ويروى : (ونُبِّئْتُ) وهى رواية الديوان ، ويُروى (.... ولم آته) ، (وقد زعمُوا سَادَ أهلَ اليمنْ) كما فى مجالس ثعلب ٤١٤ .

و « قيس » هذا ، هو قيس بن معد يكرب ممدوح الأعشى . وقيل إن قيسا غِضب بعد سماع هذا البيت وقال للشاعر : أَوَتشك فى ذلك ؟ وأمر بحسبه ، فزاد الشاعر أبياتا أفاض فيها فى المدح فأمر بإخراجه وَوَصْلِه .

(2) من بَلَوْته أَبْلُوه .

وقول العوّام بن عتبة بن كعب بن زهير .

١٠١ــ وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[1]

فـ « التَّاء » المفعول الأول ، و « سوداءَ » الثانى ، و « مريضةً » الثالث ، و « الغَمِيم » ـــ بالغين المعجمة ـــ موضع من بلاد غَطَفان .

وقول رجل من بنى كلاب :

١٠٢ــ وَمَا عَلَيْكِ ـــ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا ــ أَنْ تَعُودِينِي؟[2]

---

(١) هذا البيت من الطويل للعوّام بن عتبة فى العينى ٤٤٢/٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٦٧ : ٤٦٩ ، والدرر ١٤١/١ وهو له أو للحسين بن مطير فى العينى ٤٥٧/٤ ، وورد بلا نسبة فى الحماسة شرح المرزوقى ١٤١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢ ، والكافية الشافية ٥٧٢/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وابن عقيل ٤١٨/١ وتعليق الفرائد ٢١٢/٤ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشمونى ٤١/٢ .

ويروى : (.... سوداء القلوب ...) (فأقبلتُ من مصرّ إليها ...) .

(٢) هذا البين من البسيط لرجل من بنى كلاب كما فى العينى ٤٤٣/٢ ، والدرر ١٤١/١ ، وبلا نسبة فى الكافية الشافية ٥٧٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وابن عقيل ٤١٥/١ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ وتعليق الفرائد ٢١٢/٤ ، والمرزوقى « ديوان الحماسة » ١٤٢٣ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشمونى ٤١/٢ وروايته فى ديوان الحماسة مع بيت آخر بعده باختلاف فى الرواية هكذا :

ماذا عليكِ إذا خُبِّرْتِنى دَنِفًـا رَهْنَ المنية يومًا أن تَعُودِينَـا

[انظر شرح التبريزى على الحماسة ٣٥٣/٣ تحقيق : محيى الدين] .

و « ما » استفهام مبتدأ ، و « عليكِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف هو الخبر ، و «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط متعلقة بخبر «ما» وكذا « أن تعودينى » لأن أصله « فى أن =

فـ « التَّاءُ » المكسورة ، مفعول أول و « ياء المتكلم » الثانى ، و « دَنِفًا » الثالث و« الدَّنِف » المريض .

وقول الحارث بن خَلَف اليشكُرى :

١٠٣ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدْ دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الْوَلاءُ[1]

فالضمير المرفوع [2] ، مفعول أول ، والمنصوب [3] مفعول ثانٍ ، والجملة بعده[4] مفعول ثالث ، والفعل فى الجميع مبنّى للمفعول .

= « تعودينى » أى ما عليك فى هذا الوقت في عيادتى ، وتعلقت «إذا» و « أن تعودينى » بعامل واحد مع أنها فى معنى « فى » ؛ لأن « إذا » للزمان ، و « أن تعودينى » للمكان المجازىّ [قاله ابن هشام فى تخليص الشواهد ٤٧١] .

(١) هذا البيت من الخفيف للحارث بن حِلِّزة اليشكرى فى ديوانه ص ١٢ ، وشرح المعلقات لابن النحاس ٦٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢ ، والكافية الشافية ٥٧١/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٧ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ : ٤٧٢ ، وتعليق الفرائد ٢١٣/٤ ، والعينى ٤٤٥/٢ والدرر ١٤١/١ ، وبلا نسبة في ابن عقيل ٤١٦/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشمونى ٤١/٢ .

ويُروى فى أكثر المراجع وفى الديوان « له علينا العَلَاءُ » بالعين المهملة .

وقوله : « أَوْ مَنَعتم » معطوف على قوله « أَوْسَكَتُّم » فى البيت السابق و « ما » موصولة ، وَ « تُسْأَلون » مبنّى للمفعول صلتُها ، والعائد محذوف أى : تسألونه ، و « مَنْ » استفهام فى معنى النفى مبتدأ والجملة بعده فى محل رفع خبره .

(٢) وهو تاء المخاطبين في « حُدِّثْتموهُ » وهو نائب الفاعل والميم علامة الجمع ، والواو للإشباع .

(٣) وهو هاء الغائب في « حُدِّثتموه » .

(٤) وهى : « له علينا الولاء » وَ « له » و « علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم و « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مفعول ثالث لـ « حُدِّث » .

والمعنى : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة فيما بيننا وبينكم ، فلأىّ =

وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيلَ ثلاثة أشار الناظم بقوله :

إِلَى ثَلَاثَةٍ « رَأَى » وَ « عَلِمَا » عَدَّوْا ؛ إِذَا صَارَا : أَرَى وَأَعْلَمَا [١]
وَكَأَرَى السَّابِقِ : نَبَّا ــ أَخْبَرَا حَدَّثَ ــ أَنْبَأَ ــ كَذَاكَ خَبَّرَا [٢] .

وقال الناظم فى شرح التسهيل [٣] : إنَّ أَوْلَى من ذلك ــ يعنى من نصب « نَبَّأَ » وأخواته ثلاثةً أن يُحمل الثانى منهما على نزع الخافض ، كما فى آية « التحريم »[٤] ، وكما فى قول بعض العرب « نُبِّئْتُ زَيدًا »[٥] مقتصرًا عليه .

وكما قال سيبويه فى :

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ[٦] .... -١٠٤

= شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عِزِّنا ومنعتنا ؟ فمن الذى بلغكم عنه أنه اعتلانا أو قهرَنا فى قديم الدّهر ، وأنتم تُمَنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟

(١ ، ٢) أى أن النجاة عَدَّوُا الفعل « رأى » و الفعل « علم » إلى ثلاثة مفاعيل ؛ إذا صار كل واحد منهما : أرى وأعلَمَ بعد دخول همزة التعدية عليهما ، ومثل الفعل « أرى » الذى سبق أول الكلام فى نصب ثلاثة مفاعيل ــ هذه الأفعال الخمسة التى ذكرها فى البيت .

(٣) ١٠١/٢ ، ١٠٢ .

(٤) وهى قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا ﴾ [التحريم ٣] أى : من أَنْبَأَكَ بِهَٰذَا

(٥) أى : نُبِّئت عن زيدٍ .

(٦) هذه الجملة جزء من بيت من الطويل نسب للفرزدق ، وليس فى ديوانه ، والبيت بتمامه :

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا

ورد منسوبا للفرزدق فى كتاب سيبويه ١٨/١ ، والعينى ٥٢٢/٢ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢ ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافى ٤٢٦/١ ، والبسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٤٥٣/١ ، والأشمونى ٧٠/٢ .

أى : نبئتُ عن عبد الله ، وتكون جملة : « أصبَحَتْ كراما مواليها .. » تفسيرًا للمُخْبَر -

والثالث حالٌ[١] ، ويرجِّح ذلك ، كونُه حملا على ما ثبت ، وهو التوسع ، وأنّ فيه سلامةً من « التضمين » الذى هو خلافُ الأصل[٢] ــ انتهى .

﴿ **وَيَجُوزُ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ حَذْفُ**) المفعولِ (**الأَوَّلِ**)[٣] استغناءً عنه (كَـ « **أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا** ») ولاتَذْكُرُ مَنْ أعلمتَه .

(وَ) يجوز (**الاقْتِصَارُ عَلَيْهِ** ، كَـ « **أَعْلَمْتُ زَيْدًا** »)[٤] ولا تذكرُ مَنْ أعلمت به ؛

= به عن عبد الله ، ويكون هذا بمنزلة قوله تعالى : ﴿ **وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ** ﴾ [المائدة ٩] فقوله : ﴿ **لهم مَغْفِرَةٌ وَأجرٌ عَظِيمٌ** ﴾ مفسرة للموعود ، وعلى هذا الوجه أخذ سيبويه هذا البيت .

ويحتمل هذا البيت وجها آخر وهو أن تكون « التاء » في « نُبِّئْتُ » نائب الفاعل وهى المفعول الأول ، و « عَبْدَ الله » المفعول الثانى ، وقوله : « أصبحَتْ كرامًا مَواليها » فى موضع المفعول الثالث بمنزلة قولك : أعلمتُ زيدًا عمرًا قام أخوه . وعلى هذا الوجه أخذ المبرد هذا البيت [المقتضب ٣٣٨/٤] .

(١) عبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ١٠٢/٢ « والجملة بعد المنصوب حالية ، أو محكية بقول مقدر » .

(٢) المجمع على تعديته إلى ثلاثة « أَعْلَمَ وأَرَى » المتعديان بدون الهمزة إلى اثنين ، وألْحق سيبويه « نبَّأ » وزاد غيره : « أنبأ ، وخبَّر ، وأخبر ، وحدَّث ، ولابدّ من تضمينها عند الإلحاق معنى « أَعَلَمَ » فابن مالك فى التسهيل يرجح أن تكون هذه الأفعال ــ فيما عدا أَعلم وأَرى ــ من باب النصب لإسقاط حرف الجرّ ، وهو الأولى لسلامته من القول بالتضمين الذى هو خلاف الأصل .

وَرَدَّ « يس » فى حاشيته على التصريح بقوله : « التوسع الذى هو نزع الخافض كذلك ــ أى : خلاف الأصل ــ بل قد يقال : التضمين أولى ؛ لتكثير المعنى الحاصل به ؛ ولأنه قيل بأنه قياسىّ ، فتدبر » اهـ [حاشية يس على التصريح ٢٦٥/١] .

(٣، ٤) كلام الشيخ خالد هنا فى موضوع حذف الأول من الثلاثة أو الاقتصار عليه وآراء النحاة ومذاهبهم مصدره فيه : الارتشاف ٨٤/٣ : ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢ ، ١٠٤ .

لأنّ الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الأول ، ولا فى الاقتصار عليه [١] ؛ إذ يُراد الإخبارُ بمجرد العلم به ، وبمجرَّد إعلام الشخص المذكور .

هذا قول أبى العباس ، وأبى بكر ، وابن كيسان ، وخطّاب ، وابن أبى[١] الربيع ، وابن مالك ، والأكثرين [٢] .

وذهب سيبويه ، وابن الباذش ، وابن طَاهِر ، وابن خروف ، وابن عصفور ، إلى أنه لا يجوز حذفه ، ولا الاقتصار عليه [٣] ، كفاعل « عَلِم » ، وهو قياس قول الأخفش ، لأبدَّ من الثلاثة .

وزعم الشَّلَوْبين [٤] أنه يجوز الاقتصار عليهما ، ومنع الاقتصار عليه .

وأما حذف الثلاثة جميعا ، فقال ابن مالك [٥]: الصوابُ جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره ، وإن لم يَجُز فى باب « ظنَّ » الحذفُ لغير دليل ؛ وذلك لأن قولك : « عَلِمتُ ، وظننتُ » لا فائدة له ؛ لأن الإنسان لا يخلو غالبا عن عِلْمٍ أو ظَنٍّ ، وأما الإعلام فإنه يخلوا منه ــ انتهى ــ .

---

(١) « أبى » ساقطة من خ ٢ .

(٢) ينظر هذا المذهب فى المقتضب ١٢٢/٣ ، والأصول لابن السراج ١٨١/١ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٤٥٠/١ : ٤٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢ .

(٣) ينظر هذا المذهب فى : كتاب سيبويه ١٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، والارتشاف ٨٥/٣ .

(٤) ذكر أبو حيان فى الارتشاف ٨٥/٣ قولين لأبى علىّ الشلوبين أحدهما مع سيبويه .
ثم قال : ونُقل عن الأستاذ أبى علىّ أيضا أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ولا عليه وعلى أحد الأخيرين ويجوز الاقتصار على الأخيرين وحذف الأول » اهـ .

(٥) فى شرح التسهيل ١٠٤/٢ وقد تصرف الشارح فى النقل .

(**وللثَّانِي والثَّالِثِ**) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (**مِنْ جَوَازِ حَذْفِ أَحَدِهِمَا اخْتِصَارًا**) أى : لدليل (**وَمَنْعِهِ اقْتِصَارًا**) أى : لغير دليل (**وَمِنَ الإِلْغَاءِ والتَّعْلِيق مَا كَانَ لَهُمَا**) / قبل النقل ، وإلى ذلك الإشارةُ بقول الناظم : [١٢٨/ أ]

وَمَا لِمَفْعُولَىْ « عَلِمْتُ » مُطْلَقَا   لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا [(١)] .

خِلافًا لِمَنْ مَنَعَ الإِلْغَاءَ والتَّعْلِيقَ مُطْلَقًا) أى : سواء أكان مبنيا للفاعل ، أم للمفعول ، وهو أبو علىّ الشَّلَوْبين [(٢)] ، ونسبه إلى المحَقِّقين .

(**وَ**) خلافا (**لِمَنْ مَنَعَهُما فى الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ**) وهو أبو موسى الْجَزُولِيُّ ، فإنه فرَّق بين البناء للمفعول ، والبناء للفاعل ، فقال : يجوز في المبنِّي للمفعول لمساواته فى الحكم لباب « عَلِمَ » لصيرورته بالبناء للمفعول ، ورفع نائب الفاعل كصُورَتِه فى المتعدِّى لاثنين ، ولا يجوز فى المبنِّي للفاعل ؛ لأن الفعل إذْ ذَاكَ يكون مُعْمَلًا ملغىً فى حالة واحدة ، وذلك تناقض .

وقال خطَّاب فى « الترشيح » [(٣)] : لاتلغى « أَعلَم » وأخواتُها ؛ لأنَّ منصوباتِها لا ينعقدُ منها حينئذ مبتدأٌ وخبرٌ ؛ لبقاء الأول غير مرتبط ، فإن بنيتَها للمفعول ووسَّطتها أو أخَّرتها جاز ذلك ؛ إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبَان ينعقد منهما

---

(١) أى ما ثبت لمفعولَىْ « عَلِمَ » من الأحكام المختلفة ، باعتبارها فى الأصل مبتدأ وخبرًا ـ يثبت للثانى والثالث هنا بعد التعدية بالهمزة ؛ لأن الثانى والثالث بعد التعدية بالهمزة ، هما الأول والثانى قبل التعدية بها .

(٢) ينظر كتابه التوطئة ص ١٩٥ تحقيق يوسف المطوّع ـ وقال عنه ابن مالك : وهو المذهب الصحيح [شرح التسهيل ٢/ ١٠٣] .

(٣) وهو خطاب الماردىّ ، أبو بكر ، و « الترشيح » كتاب له فى النحو ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا وعبارة أبى حيان في الارتشاف ٨٥/٣ « وفصل أبو بكر خطّاب ، وتبعه الجُزُولىّ فقال : إن كانت مبنية للفاعل فلا يجوز إلغاؤها ، وإن كانت مبنية للمفعول جاز إلغاؤها » .

مبتدأ وخبرٌ ، ولم يُؤَثِّر فيهما شيئا [١] .

(**وَلَنَا**) من الأدلّة (**عَلَى الإلغاءِ**) فى المبنىِّ للفاعل من النثر (**قَوْلُ بَعْضِهِمْ** [٢] : « **الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ** ») فـ « البركةُ » مبتدأ ، و « مع الأكابر » خبره ، و « أعلمَ » ملغاة ، لتوسطها ــ مبنيَّةً للفاعل ــ بين المبتدأ وخبره .

---

(١) قوله : « ولم يُؤَثِّر فيهما شيئا » أى : لم يؤثر الفعل الناسخ فيهما أى فى المفعول الثانى والثالث شيئا وقضية التأثير هذه أوضحها ابنُ السراج فى كتابه الأصول ١/١٨٠ : ١٨١ فقال : « والقسم الثانى : وهو الذى يتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ، هذا الصنف من الأفعال التى تنفذ منك إلى غيرك ، ولا يكون من الأفعال المؤثرة ، وإنما هى أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينًا أو شكا وذلك قولك : حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا ... وعلمتُ زيدًا أخاك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ عمرًا منطلقًا ، فإنما شكُّكَ فى انطلاق عمرو ، لا فى عمرو ، وكذلك إذا قلت : علمتُ زيدًا قائمًا ، فالمخاطب إنما استفاد « قيام زيد » لا زيد لأنه يعرف زيدًا كما تعرفه أنت ، فالفائدة فى المفعول الثانى ، كما كان فى المبتدأ والخبر الفائدة فى الخبر لا فى المبتدإ ، فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر ، والفائدة فى الخبر ، والمفعول الأول هو الذى كان مبتدأ والمفعول الثانى هو الذى كان الخبر ، بقَى موضع الفائدة على حاله » ا هـ .

فأراد صاحب الترشيح أن يقول إن « أعلَمَ » أو إحدى أخواتها إذا بنيت للمفعول فالمنصوبان الواقعان بعد النائب عن الفاعل هما المبتدأ والخبر فى الأصل ولم يؤثر فيهما الفعل هنا شيئا كما كان قبل التعدية تماما ، فهما غير متأثرين بـ « أُعْلِمَ » كما هما غير متأثرين بـ « عَلِمَ » ــ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٤ ونتائج الفكر السهيلى ٣٣٩ : ٣٤٠] ولعل فى هذا الكلام إجابةً على الاستفهام الذى أورده « يس » على قوله « ولم يُؤَثِّر فيهما شيئًا » إذْ قال : يُتَأَمَّل معنى هذه الجملة ، وما المقصود بها ؟ » ا هـ [حاشيته على التصريح ١/ ٢٦٦] .

(٢) عبارة ابن مالك فى التسهيل ٢/١٠٣ « ومثله قولُ بعضِ من وُثِق بعربيته : البركةُ أعلمنا اللهُ معَ الأكابرِ » .

(وَ) من النظم (**قَوْلُهُ** :

١٩٩- وَأَنْتَ أَرَانى اللهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ[(١)]

فـ « أنت » مبتدأ ، و « أمنعُ » خبره ، و « أَرَى » ملغاةً لتوسطها ـــ مبنيةً للفاعل ـــ بين المبتدأ وخبره .

(وَ) لنا (**عَلَى التَّعْلِيقِ**) من النثر الفصيح قوله تعالى : (﴿ **يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيد** ﴾)[(٢)] و « الكاف والميم » مفعول أوّل ، وجملة ﴿ **إنّكم لَفِى خَلْقٍ جَدِيد** ﴾ فى محل نصب ، سدَّت مسدّ المفعول الثانى والثالث ، والفعل معلَّق عن الجملة بأسرها باللام ؛ ولذلك كُسِرَتْ « إنَّ »[(٣)] و « إذا »

---

(١) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله ، ولذا ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢ ، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١١ ، والعينى ٤٤٦/٢ ، والهمع ١٥٨/١ ، والدرر ١/ ١٤٠ ، والأشمونى ٣٩/٢ .

و « أَمْنعٌ » فى البيت الشاهد ، أفعل تفضيل فعله « مَنُعَ » بوزن كَرُم إذا صار منيعًا قويًا و « عاصِم » اسم فاعل أى : حائل دون المكروه أن يصيبَه ، و « أَرْأف » أفعل تفضيل من الرأفة وهى الشفقة والرحمة ، « مستكفى » يقال : استكفى فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهماته ، يعنى أنه أرأف من يلجأ إليه فى الشدائد والملمَّات .

وما قاله ابن هشام فى الإلغاء وما استشهد به قاله ابن مالك أيضا واستشهد به فى شرح التسهيل ١٠٢/٢/ ١٠٣ .

(٢) من الآية [٧] من سورة « سَبَأ » وهى من شواهد سيبويه على التعليق [ينظر الكتاب ٤٧٣/١] بولاق .

(٣) ومَنْ مَنَع التعليق لم يجعل « يُنَبِّئُكُمْ » هنا التى تَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وإنما هى المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجرّ نحو : نبأتُك بكذا ، أو عن كذا فيكون المجرور قد حذف وجئ بجملة ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيد ﴾ مفسرةً لذلك ، على حدّ قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٩] فقوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ مفسرةٌ للموعود [قاله ابن أبى الربيع فى=

شرطية ، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ « جديد » والتقدير : إذا مُزِّقتم تُجَدَّدون ، وجملةُ الشرط وجوابه ، معترضةٌ بين المفعول الأول ، وما سدَّ مَسَدَّ المفعولين ، ولا يصحّ أن تكون جملةُ « إنَّ » وما بعدها ، جوابَ الشرط ؛ لأنّ الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب إلا وهو مقترنٌ بالفاء ، نحو ﴿ **وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ** ﴾(١) .

(وَ) من النظم (**قَوْلُهُ** :

٢٠٠ ــ حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذى ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى) فَتَسْعِدُ أَوْ تَشْقَى(٢)

فـ « حَذَارِ » بكسر الراء ــ اسمُ فعل بمعنى احْذَر ، و « نُبِّئْتُ » بالبناء للمفعول ، فعل ماضٍ ، والتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، وجملة « إنك لَلَّذِى » فى موضع نصب ، سدت مسدَّ المفعولين ، والفعل معلَّق عنها باللام ؛ ولذلك

= البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٤٥٥/١ وانظر تعليق المحقق على هذه الصفحة] مع العلم أن ابن أبى الربيع ممن يجيزون التعليق فى الثانى والثالث [ينظر ٤٥٦/١] .

(١) من الآية [٢١٥] من سورة « البقرة » .

(٢) هذا البيت من الطويل لا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢ شاهدا على التعليق وفى المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٨٢/١ ، والعينى ٤٤٧/٢ ، والهمع ١٥٨/١ ، والدرر ١٤٠/١ غير منسوب فى أىّ منها .

وقوله : « فتسعدُ » فعل مضارع مرفوع معطوف بالفاء على « سَتُجْزَى » المرفوع بضمة مقدرة على الألف « أو تَشْقَى » معطوفٌ بـ « أو » على « تسعد » مرفوع بضمة مقدرة على الألف .

والمعنى : احْذَرْ عاقبة ما تعمل فى الدنيا ، فإنك ستؤاخذ بما قدّمت يداك فى الآخرة إن خيرا فخير وسعادة ، وإن شرًّا فشرٌّ وشقاوة .

كُسِرت « إنَّ »[(١)] .

(**قَالَ ابْنُ مَالِكٍ**) فى النظم وغيره [(٢)] : (**وَإِذَا كَانتْ** « **أَرَى** » و « **أَعْلَمَ** » **مَنْقُولَتَيْنِ مَن**) « رَأَى » البَصَرِية ، و « عَلِمَ » العِرْفَانية (**الْمُتَعَدِّى**) كُلٌّ منهما (**لِوَاحِدٍ ، تَعَدَّيَا**) بالهمزة (**لِاثْنَيْنِ ، نَحْو :**) « أَرَيْتُ [(٣)] زيدًا الهلالَ » / أى : أبصرتُه إياه ، و « أَعْلَمْتُ زيدًا الخبرَ » أى عرفته إياه ، قال الله تعالى : (﴿ **مِن بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ** ﴾)[(٤)] فـ « الكاف والميم » مفعول أول ، و « ما تحبُّون » مفعول ثانٍ .

[١٢٨/ب]

وأمَّا ﴿**وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فى أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً**﴾[(٥)] فـ « قليلاً » حالٌ ، لا مفعول ثالث .

(**وَ**) هذان المفعولان (**حُكْمُهُمَا حُكْمُ مَفْعُولَى** « **كَسَا** » **فِي الْحَذْفِ**) لهما ، أو لأحدهما .

---

(١) وقد أجاز تعليق الفعل عن الثانى والثالث ابن مالك فى شرح التسهيل ١٠٣/٢ وأبو حيان فى منهج السالك ص ٩٩ : ١٠٠ ، والمرادى فى توضيح المقاصد ٣٩٥/١ ، وابن عقيل فى شرح الألفية ٤١٢/١ والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٨/١ ، والدمامينى فى تعليق الفرائد ٢١١/٤ .

وهذا الذى ذهبوا إليه من الجواز هو الظاهر من كلام سيبويه أن التعليق يكون فى هذه الأفعال [كتاب سيبويه ٤٧٣/١] .

(٢) كالتسهيل وشرحه [ينظر شرح التسهيل ٩٩/٢ ، ١٠٢] .

(٣) فى خ ٣ « أرأيت » وهو تصحيف .

(٤) من الآية [١٥٢] من سورة « آل عمران » .

(٥) من الآية [٤٤] من سورة « الأنفال » .

(**لِدَلِيلٍ ، وغيره**)[١] وفى كون الثانى منهما لا يكون جملة [٢] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ ؛ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ[٣]
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ اثْنَىْ كَسَا[٤] ....

ووجه الشبه بينهما : أنّ الثانى منهما غير الأول ؛ ألا ترى أنّ « الْحُكْمَ » غير « زيدٍ » فى قولك : « أعلمتُ زيدًا الحُكْمَ » ، كما أنّ « الثوبَ » غير « زيدٍ » فى قولك : « كسوْتُ زيدًا ثوبًا » فتقول فى حذف الأول : « أعلمتُ الخبَرَ » و « أَرَيْتُ الهلالَ » كما تقول : « كسوْت ثوبًا » .

وفى حذف الثانى : « أعلمتُ زيدًا » و « أَرَيْتُ زيدًا » كما يقول : كسوْتُ زيدًا » .

وفى حذفهما معا : « أعلمتُ » و « أَرَيْتُ » كما تقول : « كَسَوْتُ » .

(**وَفِي مَنْعِ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيقِ**) فى المفعولين معا ؛ لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (**قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدهما : أَنَّ « عَلِمَ » بمعنى عَرَف إِنَّمَا**

---

(١) فكما يُقال : « كسَوْتُ » ، و « كسَوْتُ زيدًا » و « كسَوْتُ ثويًا » يقال أيضا : « أريتُ وأريتُ زيدًا ، وأريتُ الهلالَ » .

(٢) أى مؤولة بمفرد فَلَا يُنَافى ما يأتى قريبًا أَنَّ ﴿ **كَيْفَ تُحيِى الْمَوْتَىٰ** ﴾ [البقرة ٢٦٠] فى موضع نصب على أنها مفعول ثانٍ لِـ « أَرِنِى » [قاله يس على التصريح ٢٦٧/١] .

(٣ ، ٤) يقول : علم بمعنى عرف ، ورأى بمعنى أبصر يتعديان لواحد ، فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدت كل منهما إلى اثنين ، والمفعول الثانى لـ « أعلم » و « أرى » حكمه كحكم ثانى الفعل « كسا » من جواز حذفهما وحذف أحدهما اقتصارًا واختصارًا وغير ذلك .

حُفِظَ نَقْلُهَا) إلى اثنين (**بِالتَّضْعِيفِ لاَ بِالْهَمزَةِ**)[١] نحو ﴿ **وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا** ﴾[٢] (وَ) الموضعُ (**الثَّانِي : أَنَّ** « **أَرَى** » **الْبَصَرِيَّةَ سُمِعَ تَعْلِيقُهَا بِالِاسْتِفْهَامِ**) عن المفعول الثانى (**نَحْو** ﴿ **رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَىٰ** ﴾[٣]) فـ « أرنى » فعل دعاء ، وياء المتكلم مفعوله الأول ، و « كيفَ تُحْيِى المَوْتَى » جملة استفهامية فى موضع نصب على أنها مفعوله الثانى ، معلَّق عن لفظها بالاستفهام بـ « كيف » وهذا النظر [٤] لأبى حيَّان .

(**وَقَدْ يُجَابُ**) عن الأول (**بِالْتِزَامِ جَوازِ نَقْلِ الْمُتَعَدِّى لِوَاحِدٍ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسًا**) على المتعدى لاثنين ، كما قيسَ (**نَحْو** : « **أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً** ») على « كسوته جُبَّةً » .

وظاهر كلام الشاطبى أنه سمع فى « علم » نقلها بالهمزة إلى اثنين .

فإنه قال : وأما السماعُ فى المتعدى فكثير ، وذكر أمثلةً منها : « عَلِمَ الشىءَ » و « أعلمته إياه » أى عرفته إياه . هذا نصه [٥] .

---

(١) صاحب هذا النظر هو أبو حيان فى منهج السالك ص ١٠٠ ، قال هذا الكلام وزاد عليه قوله : « والصحيح أنّ النقل بالهمزة فى المتعدى سماع لا قياس كما تقدم ذكره ، فلا يقال : أَقْتَلتُ زيدًا عمرًا ، ولا أَشتمتُ عمرًا خالدًا » ا هـ .

(٢) من الآية [٣١] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [٢٦٠] من سورة « البقرة » وهذا النظر أيضا قاله أبو حيان فى منهج السالك ص ١٠٠ واستشهد بهذه الآية .

(٤) فى الموضعين لأبى حيان كما سبق بيانه وتحديد موضعه من كتابه منهج السالك فى شرح الألفية .

(٥) ينظر هذا الكلام فى شرح الشاطبى للألفية ص ٤٨٨ من رسالة الدكتوراه المحفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر ـــ ولدىّ نسخة منها ـــ تحقيق د/ سعد الله على .

فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع .

(وَ) قد يجاب عن النظر الثانى (**بِادِّعَاءِ أَنَّ الرُّؤْيَةَ هُنَا**) أى : فى ﴿ **أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ** ﴾[1] (**عِلْمِيَّةٌ**) لا بَصَرِيَّة ، كما قال « الحَوْفِىّ »[2] فى ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ** ﴾[3] الرؤية رؤية القلب ، ومخرجها مخرج رؤية العين ، ويجوز مثلُ هذا مع الرؤية ، ولا يجوز مع العلم ــ انتهى ــ ذكره فى سورة النساء .

ولك أن تقول : ليس هذا من التعليق فى شىء ، بل جملة « تُحْيِى » فى تأويل / [١٢٩/أ] مصدر منصوب على المفعولية ، والتقدير : أَرِنى كيفيَّةَ إحْيَائك المَوْتَى ، كما قال الكوفيون ، وابنُ مالك فى ﴿ **وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾[4] إنَّ التقدير : وتبيَّنَ لكم كيفيةُ فِعْلنا بهم[5] .

على أنا لا نسلِّم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب « كَسَا » لجواز أن تقول : « اكسُنِى كيف شئتَ » كما تقولُ : « أَرِنِى كيفَ تَفْعلُ » ؛ لأنّه سؤالٌ عن

---

(١) من الآية [٢٦٠] من سورة « البقرة » وقد تقدمت أكثر من مرة .

(٢) وهو : على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفِىُّ ، أخذ عن أبى بكر الأدفوىّ وكان نحويا قارئا صنَّف : البرهان فى علوم القرآن ، والموضح فى النحو توفى سنة ٤٣٠ هـ [بغية الوعاة ١٤٠/٢] .

(٣) من الآية [٤٥] من سورة « الفرقان » .

(٤) من الآية [٤٥] من سورة إبراهيم » .

(٥) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١٢٣/٢ ــ باب الفاعل ــ : « ومن الفاعل المؤول قولُه تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ففاعل « تبيَّنَ » مضمون « كيف فعلنا » كأنه قال : وتبيَّنَ لكم كيفيَّةُ فِعْلنا بهم ، وجاز الإسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل » اهـ .

مفعول به ، قلته بحثا ، ولم أره مسطورًا ، فإن صحَّ سقط النظر الثانى ، وصحّ عموم قول الناظم[١] :

وَالثَّانِ مِنْهُما كَثَانِي اثْنَىْ « كَسَا » فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا[٢]

* * *

(١) يُقْصَد بالعموم المفهوم من قوله : فهو به فى كل حُكْمٍ ذو ائْتِسَا ، أى : بما فى ذلك التعليق فهو جائز فى المفعول الثانى من باب « كسا » كما هو جائز فى المفعول الثانى من باب أعلَمَ وأرَى المتعديتين بالهمزة إلى مفعُولين .

(٢) « والثانى » حذف هنا ياءَ « الثانى » وقوله : « ذو ائْتِسَا » الائتساء ممدودٌ ، وهو مصدر ائتسى به ائتساء ، إذا اقتدى به واتبعه ، والأُسوة القدوة ، أى : فهو به ذو اقتداء فى كل حكم .

« والثان » مبتدأ « منهما » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر « كثانى » متعلق بمحذوف خبر المبتدإ ، « اثنى كسَا » مضافان إليه « فهو » مبتدأ « به فى كل » متعلق بائتسا « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدإ « ائتسا » مضاف إليه ، وقصر للضرورة .

(هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ)

الْفَاعِلُ) لغةً : من أَوْجد الفعل ، واصطلاحًا : (**اسْمٌ**) صريحٌ ـــ ظاهرٌ أَوْ مضمرٌ ، بارزٌ أو مستتر ـــ (**أَوْمَا فِي تَأْوِيلِهِ**) أى : الاسم (**أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ**) تامّ ـــ متصرّف أو جامد ـــ (**أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ**) أى : الفعل (**مُقَدَّمٌ**) أى : الفعل وما فى تأويله على المسند إليه (**أَصْلِيُّ الْمَحَلِّ**) فى التقديم (**وَ**) أصلىُّ (**الصِّيغَةِ** ، **فَالِاسْمُ**) الصريحُ الظاهر (**نَحْو** : « **تَبَارَكَ اللَّهُ** ») والمضمرُ البارزُ نحو : « تَبَارَكْتَ يَا أَللَّهُ » والمستتر نحو : « أقومُ » و « قُمْ » [1] .

(**وَالْمؤَوَّلُ بِهِ**) أى : بالاسم : ما اقترنَ به سابكٌ لفظًا أو تقديرًا ، والسابكُ ـــ هنا[2] ـــ « أنَّ » و « أَنْ » و « مَا » دون « لو وكَىْ »[3] (**نَحْو** : ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾[4]) أى : إنزالُنا ، ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾[5] أى : خشوعُ قلوبهم .

---

(١) فالتاء فى « تبارَكْتَ » ضمير بارز وهو الفاعل ، والفاعل فى « أقوم » مستتر تقديره : أنا والفاعل فى « قم » مستتر تقديره : أنت .

(٢) قال : «والسابك هنا » أى : فى باب الفاعل ، واحترز به عن السابك فى غيره ؛ لأنه أعمّ .

(٣) قال : « دون » لو وكى » لأنه لابد أن يتقدم « لو » المصدرية فعل من مادة « الودّ » مع فاعله ، يطلب « لو » وما بعدها مفعولا ، نحو ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة ٩٦] ولابدّ أن يتقدم « كى » اللامُ الجارة لفظا أو تقديرًا ، فتكون « كى » ومدخولها مجرورين محلاً نحو : « جئت لكى أتعلم » أو « جئت كى أتعلم » [حاشية يس على التصريح ١/ ٢٦٨] .

(٤) من الآية [٥١] من سورة « العنكبوت » .

(٥) من الآية [١٦] من سورة « الحديد » .

يَسُرُّ المرء مَا ذهبَ اللَّيَالِي[١] .... - ١٠٥

أى : ذهابُها .

ولا يُقَدَّر من هذه الأحرف إلا « أَنْ »[٢] ـ بسكون النون ـ خاصةً نحو :

وما رَاعَنِى إِلَّا يَسِيُر[٣] .... - ١٠٦

أى : إِلَّا أَنْ يسيرَ .

ولا تقدَّرُ « أَنَّ » المشددة ، ولا « مَا » لعدم ثبوته .

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر ، عجزه :

* وكانَ ذهابُهنّ له ذهابًا *

ولايعلم قائه : ورد فى : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٥ ، والمقتصد ٢٤٢/١ ، وابن يعيش ٩٧/١ ، ١٤٢/٨ ، والبحر المحيط ١١٨/٥ ، والهمع ١/ ٨١ ، والدرر ٥٤/١ .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ « وإذا كان الموصول حرفا مصدريا لم يجز حذفهُ أيضا إلا إذا كان « أنْ » فإنها فارقت أخواتها بكثرة الاستعمال ، فأُوثِرت بجواز الحذف ، لأن الشعورَ بها عند حذفها ممكن بخلاف أخواتها » .

(٣) هذا جزء من صدر بيت من الطويل وهو بتمامه :

وَمَا رَاعَنى إلا يَسيُر بِشُرْطةٍ وَعَهْدِى بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ

وقائله : معاوية الأسدى كما فى العَينى ٤٠٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠٤/٦ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤ ، والمغنى ٤٢٨/٢ .

وفى رواية : (قَيْنًا يسيُر بكير) و « القين » الحداد ، ويطلق على كل صانع ، و « يَفُشّ » ينفخ ، « كير » هو منْفاخ الحداد .

وفى شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٠ « وقد تحذف « أَنْ » قبل المضارع فى غير المواضع المذكورة ـ أى مواضع إضمار « أَنْ » وجوبا وجوازًا ـ فتلغى غالبا » واستشهد بالبيت الذى معنا .

ولايقدَّر فاعل مؤولٌ بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين [١] ــ خلافًا للكوفيين ، ولا حجة لهم فى نحو : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾[٢] .

حيثُ أوَّلُوا « لَيَسْجُنُنَّهُ » بالسَّجْنِ ــ بفتح السين ــ على أنه فاعل « بَدَا » ؛ لاحتمال أن يكونَ فاعلُ « بَدَا » ضميرًا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير : ثم بدا لهم بَدَاءُ[٣] ، كما جاء مصرَّحا به فى قول الشاعر :

.... بَدَالِى مِنْ تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ[٤] -١٠٧

وإليه ذهب المبرِّد ومن وافقه .

(**وَالْفِعْلُ كَمَا مَثَّلْنَا**) من نحو « تبارك اللهُ » ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾[٥] (**وَمِنْهُ**) أى : من الفعل نحو : (« **أَتَى زَيْدٌ** » **وَ** « **نِعْمَ الْفَتَى** » **ولا فَرْقَ**) فى ذلك

---

(١) فى حاشية الخضرى ١٥٨/١ « قال الدماميّى : إلا فى باب التسوية كـ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ بناء على أن « سواء » بمعنى : مستوٍ خبر «إنَّ » وما بعده فاعله » اهـ .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « يوسف » .

(٣) انظر تفصيل ذلك فى المغنى ٤٢٨/٢ .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* لَعَلَّكَ والموعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ *

نسب لمحمد بن بشير الخارجى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٣/٦ ، ونسب فى اللسان مادة (بدا) إلى الشماخ بن ضرار الغطفانى ، والشذور ١٦٧ وورد بلا نسبة فى الأمالى الشجرية ١ / ٣٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/٢ ، والمغنى ٣٨٨/٢ و « القلوص » الناقة الشابَّة .

والرواية المشهورة :

* بَدَالَكَ فِى تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ *

(٥) من الآية [٥١] من سورة « العنكبوت » وقد تقدمت قريبا .

(**بَيْنَ الْمُتَصَرِّفِ**) كـ « أَتَى » (**وَالْجَامِدِ**) كـ « نِعْمَ » .

(**وَالْمُؤَوَّلُ بِالْفِعْلِ**) يشملُ اسمَ الفاعلِ (**نَحْوَ** : ﴿ **مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ﴾[1] فـ « مُخْتَلِفٌ » فى تأويلِ « يَخْتَلِف » و « ألوانُه » فاعلٌ ، وصحّ إعمالُه لاعتمادِه على موصوفٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُه (وَ) لا فرق فى اسم الفاعل بين السالم كما مثل ، وغير السالم (**نَحْوِ** : « **مُنِيرًا**[2] **وَجْهُهُ** » **فِي قَوْلِكَ** : « **أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ** ») .

وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

[١٢٩/ب] الْفاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتَى زَيْدٌ/ مُنِيرًا وَجْهُهُ» «نِعْمَ الْفَتَى»[3]

فـ « أتى » فعل ماضٍ ، و « زيدٌ » فاعل . و « منيرًا » حالٌ من زيد ، و « وَجْهُه » فاعل منيرًا ، وصحّ عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو « زيد » .

وأمثلة المبالغة : نحو : « أَضَرَّابٌ ، أو ضَرُوبٌ ، أو مِضْرابٌ ، أو ضَرِيبٌ ، أو ضَرِبٌ زيدٌ » والصفة المشبهة : نحو : « زيد حسنٌ وجهُهُ » .

واسم التفضيل : نحو قوله :

---

(١) من الآية [١٩] من سورة « النحل » .

(٢) فهو اسم فاعل من : أَنَارَ وَجْهُهُ ، فهو مُنِيرٌ ، ويحتمل أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل ، وكلاهما مرادٌ ، والفرق بينهما أن اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث ، والصفة المشبهة تدل على الدوام والاستمرار .

(٣) لم يذكر حدَّ الفاعل ، وإنما أتى بمثل ثلاثة أولها فعل متصرف وهو « أَتى زيدٌ » والثانى اسم فاعل وهو « مُنِيرًا وَجْهُهُ » والثالث فعل جامد وهو « نعم الفتى » فكأنه يقول : الفاعل فى اصطلاح النحاة : كل ما كان على شاكلة مرفوعى الفعل [متصرفا مثل « أتى » أو جامدًا مثل « نعم »] والصفة ، مثل : منيرًا ، فهذه الأمثلة مستوفية لشروط الفاعل التى ذكرها ابن هشام .

مَـارَأَيْتُ امْـرَأً أَحَبّ إِلَيْـهِ الْ   بَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَاابنَ سِنَانِ[(١)]– ١٠٨

والمصدر : نحو قوله :

أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ[(٢)]   .... – ١٠٩

واسم المصدر : نحو : « عجبتُ من عَطَاءِ الدَّنانيرِ زيدٌ » .

واسم الفعل نحو :

.... هَيْهَاتَ العَقِيقُ[(٣)] .... – ١١٠

---

(١) هذا البيت من الخفيف ولا يعلم قائله ، استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٦٥ على رفع « أفعل » التفضيل فاعلاً ظاهرًا وكذلك ابن هشام فى شرح الشذور ص ٤١٦ ، وشرح القطر ص ٣٩٨ والسيوطى فى الهمع ١٠٢/٢ ، وصاحب الدرر ٢/ ١٣٧ .

والشاهد فيه : قوله « أحبّ ... البذلُ » حيث رفع « أفعل التفضيل وهو « أحب » فاعلا ظاهرًا وهو « البذل » وستأتى هذه المسألة بشروطها فى باب أفعل التفضيل — إن شاء الله تعالى —

والمقصود بابن سنان : هو هرم بن سنان المرّى الذى تَدَخَّل هو والحارث بن عوف فى إنهاء حرب داحس والغبراء .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لا يعلم قائله ، عجزه :

* إذا لم يَصُنْها عن هَوًى يَغْلِبُ العقلاَ *

استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ١١٨ على رفع المصدر فاعلَه بعد إضافة هذا المصدر إلى مفعوله وسيأتى هذا الشاهد فى باب إعمال المصدر — إن شاء الله تعالى — فـ « المرءُ » فاعل للمصدر — وهو « ظلم » « وهذا المصدر مضافٌ لمفعوله وهو « نفس » ونفس مضاف ، والهاء مضاف إليه .

(٣) جملة من صدر بيت من الطويل لجرير بن عطية فى ديوانه ٩٦٥ والبيت بتمامه :

فهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وَمَنْ بِهِ   وهَيْهات خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ =

والظرف وعديلُه المعتَمِدَيْنِ نحو : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتٰبِ ﴾[(١)] وَ ﴿ أَفِي اللهِ شَكٌّ ﴾[(٢)] .

قال أبو حيان : أو اسم موضوع موضع الفعل نحو : « إياك أَنتَ وزيدٌ أَنْ تخرُجَا » ففى « إياك » ضمير مستتر مرفوعٌ على الفاعلية ، ولذلك أُكِّد بالمنفصل المرفوع ، وعُطِف عليه المرفوعُ . فـ « إياك » وضع موضع « احذر »[(٣)] انتهى .

وقولنا « تامّ » مخرج للفعل الناقص نحو « كانَ زيدٌ قائمًا » فإنّ « زيدٌ » لا يُسمَّى فاعلا حقيقة فى الاصطلاح .

(وَ) قوله (« **مُقَدَّمٌ** » **رَافِعٌ لِتَوَهُّمِ دُخُولِ**) « زيدٌ » من (« **زَيْدٌ قَامَ** »)

= وهو الشاهد رقم ٢٢٩ من شواهد ابن هشام فى باب التنازع ، وسيتكرر ذكره فى باب أسماء الأفعال .

والصحيحُ أن يذكر المؤكِّد والمؤكَّد فيقول : هيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ، ثم يوضح أن « هيهات » الأُولى اسم فعل بمعنى « بَعُد » و « هيهات » الثانى توكيد للأول و « العقيقُ » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات الثانى فلا فاعل له ، وإنما أُتِيَ به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذى بمعناه ، ويمكن أن يكون قد ذكر هذه الجملة مثالا من عنده ، ولم يرد البيت . ولكن ربطها بالبيت أولى .

ورد هذا البيت منسوبا لجرير فى الخصائص ٣ / ٤٢ ، وابن يعيش ٤ / ٣٥ ، والعينى ٣ / ٧ ، ٤ / ٣١١ ، والدرر ٢ / ١٤٥ ـــ وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٢ ، والهمع ٢ / ١١١ .

و « العقيق » اسم مكان ، وفى بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم : عقيق اليمامة ، وعقيق المدينة ، وعقيق تهامة ، وعقيق القنان بنجد ـــ « خلّ » صديق .

(١) من الآية [٤٣] من سورة « الرعد » .

(٢) من الآية [١٠] من سورة « إبراهيم » .

ويجيز الأخفش والكوفيون فى الظروف والمجرورات أن ترفع الفاعل من غير اعتماد على شيء [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨ : ١٥٩] .

(٣) ينظر منهج السالك لأبى حيان ص ١٠٢ .

فى حدّ الفاعل ، خلافا للكوفيين ، بل « زيدٌ » مبتدأ ، و « قام » متحمِّلٌ لضميره ، والجملة خبره .

وينبغى أن يُقيَّد ذلك بالاختيار[١] ، فقد حكى ابن مالك[٢] عن الأعلم وابنِ عصفور أنهما قالا فى :

١١١- .... وَقَلَّما[٣] وِصَالٌ[٤] عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٥]

إنَّ « وصالٌ » فاعل بِـ « يدوم » المذكور لا بمحذوف[٦] ، وأن الذى سوَّغ

---

(١) أى : ينبغى أن يُقَيَّد تقدم الفعل على فاعله بالاستعمال فى النثر لا فى الشعر .

(٢) وذلك فى كتابه شرح التسهيل ١٠٩/٢ ، وينظر ما قاله الأعلم فى شرحه لشواهد سيبويه : الكتاب ١٢/١ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٠ : ١٦١ .

(٣) فى جميع النسخ المخطوطة « قلما » بدون الواو ، والصواب إثباتها .

(٤) فى خ ٣ « وصلا » .

(٥) صدر هذا البيت :

* صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدُدَدَ وَقَلَّمَا *

وهو من الطويل نسب لعمر بن أبى ربيعة فى سيبويه ١/ ١٢ ، وليس فى ديوانه ، وهو للمرار الفقعسى فى ديوانه ١٧٥ وكذا الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ١٢/١ وأمالى ابن الشجرى ١٣٩/٢ ، ٢٤٤ ، والمغنى ٣٠٦/١ :٣٠٧ ، والخزانة ٢٨٧/٤ ، والدرر ١٠٧/٢ — وبلا نسبة فى سيبويه ٤٥٩/١ ، والمقتضب ١/ ٨٤ ، والخصائص ١/ ١٤٣ ، ٢٥٧ ، والمحتسب ١/ ٩٦ ، والمنصف ١/ ١٩١ ، ٦٩/٢ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، ٣/ ٤٦٦ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، ٨/ ١٣٢ ، ٧٦/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١ ، والرضى ٣٤٥/٢ ، والضرورة للقزاز ٢٤٩ ، وتعليق الفرائد ٢١٩/٤ ، والهمع ٨٣/٢ وجاء فى هذا البيت تصحيح الفعل « أطوَلْتِ » شاذا قياسًا .

(٦) وقيل : « وصالٌ » فاعِل لِفعلٍ محذوف يفسره المذكور كأنه قال : وقلما يدوم وصالٌ =

ذلك الضرورةُ ــ انتهى ــ .

(**وَ**) قوله (**أَصْلِيُّ الْمَحَلِّ**) قيدٌ (**مُخْرِجٌ لِنَحْوِ** : « **قَائِمٌ زَيْدٌ** » **فَإِنَّ**)« زيدٌ » ليس فاعلا ؛ لأنَّ (**الْمُسنَدَ ــ وَهُوَ** « **قَائِمٌ** » **ــ**) مُقدَّمٌ فى اللفظ ، و (**أَصْلُهُ التَّأْخِيرُ** ؛ **لِإِنَّهُ خَبَرٌ**) و « زيدٌ » مبتدأ ــ هذا قول جمهور البصريين .

وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون « قائم » مبتدأ وإن لم يعتمد على نَفْيٍ أو استفهام ، و « زيدٌ » فاعل سدّ مسدَّ الخبر[1] ، فعلى قولهم يجب إدخالُه فى الحدِّ ، ولا يُحتاج إلى قوله « أصليُّ المحلِّ » .

(**وَذِكْرُ**) أَصالةِ (**الصِّيغَةِ**) قيدٌ (**مُخْرِجٌ لِنَحْو** : « **ضُرِبَ زَيْدٌ** » **ــ بِضَمِّ أَوَّلِ الْفِعْلِ** ، **وَكَسْرِ ثَانِيهِ** ، **فَإِنَّهَا صِيغَةٌ**) غيرُ أصليَّةٍ ؛ لأنَّها (**مُفَرَّعَةٌ عَنْ** « **ضَرَبَ** » **ــ بِفَتْحِهِمَا**) على الصحيح عند جمهور البصريين ، فـ « زيدٌ » ليس فاعلا ، بل نائب فاعل ، وعلى القول بأنها صيغةٌ أصلية ، تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل .

ومخرج لنحو : « أَعْجَبَنى قراءةٌ فى الجامعِ القرآنُ » فالمصدر ــ هنا ــ بمعنى

= يدوم ، ووجه الضرورة هنا على هذا التقدير : أن « قلّما » حقها أن يليَها الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدَّرًا ، وهذا أسهل فى الضرورة ، وقد يقال : إن « ما » فى « قلما » زائدة مؤكدة ، فيرتفع « وصال » بـ « قَلَّ » وهو ضعيف ؛ لأن « ما » إنما تزاد مع « قلّ ، وكثر ، وطال » لشبههن بِرُبَّ ولا يدخلن حينئذ إلا على الأفعال . [ينظر فى هذه التخريجات كلام الأعلم على هذا الشاهد فى كتاب سيبويه ١/ ١٢ : ١٣ ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٣٠٦ : ٣٠٧] .

يقول : إن العاشق إذا أديم هجرانُه يَئِسَ ، فطابت نفسُه بالقطيعة .

(١) سبق الحديث عن هذا المذهب فى باب المبتدأ والخبر عند الشاهد رقم ٦٦ من شواهد ابن هشام فى الجزء الأول .

المفعول ؛ لأنه واقعٌ موقع فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ، فصيغته مفرعة عن صيغة المبنّى للفاعل تقديرًا ، و « القرآنُ » نائب الفاعل به ، والتقدير : يُعجبنى أَنْ يُقرَأَ فى الجامع القرآنُ ، وسلم الحدُّ بعد ذلك للفاعل .

(**وَلَهُ أَحْكَامٌ**) سبعةٌ (**أَحَدُهَا : الرَّفْعُ**) لأنه عمدةٌ ؛ إذ لَا يستغنى الكلامُ عنه ، ورافعه المسند ، وفاقا لسيبويه[1] ، لا الإسنادُ ، خلافا لخلف / الأحمر[2] . [١٣٠/ أ]

وقد يُنصبُ شذوذًا إذا فُهِم المعنى ، سُمِع من كلامهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » و « كَسَرَ الزّجاجُ الحجَر » برفع أولهما ، ونصب ثانيهما .

وجعله « ابنُ الطراوة » قياسًا مُطرِدًا ، واستأنس له بعضهُم بقراءة عبد الله بن كثير ﴿ **فَتَلَقَّى ءَادَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَٰتٌ** ﴾[3] بنصب « آدم » ورفع « كلمات » وفيه نظر ؛ لإمكان حمله على الأصل ؛ لأنّ مَنْ تَلَقَّى شَيْئًا فقد تَلَقَّاه الآخرُ .

---

(١) قال أبو حيان فى الارتشاف ١٨٠/٢ « والعامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه » [وينظر كتاب سيبويه ١/ ٦ : ٧] .

(٢) هو خلف الأحمر البصرىّ أبو مِحْرز بن حيّان . كان راوية ثقة ، علامة ، يسلك مسلك الأصمعىّ وطريقته ، حتى قيل : هو معلّم الأصمعىّ ، وهو والأصمعىُّ فتقا المعانى ، وأوضحا المذاهب ، له ديوان شعر حمله عنه أبو نواس ، توفى فى حدود الثمانين ومائة [بغية الوعاة ٥٥٤/١] .

وقد نسب ابن مالك فى شرح التسهيل القول بأن رافع الفاعل الإسناد إلى خلف ، وأبطله بقوله : لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها فى أحدهما بأولى من عملها فى الآخر ؛ ولأن العمل لا ينسب إلى المعانى إلا إذا لم يوجد لفظٌ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه » [شرح التسهيل ١٠٧/٢] .

(٣) من الآية [٣٧] من سورة « البقرة » وتنظر هذه القراءة فى السبعة لابن مجاهد ص ١٥٤ .

(**وَقَدْ يُجَرُّ لَفْظًا بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ ، نَحو : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾**)[1] .

فـ « الله » فاعل ، و « الناسَ » مفعول ، والتقدير : ولولا أن يدفعَ اللهُ الناسَ ، (**أَوْ**) يجرُّ بإضافةِ (**اسْمِهِ**) أى : المصدر (**نَحْو**) قول عائشةَ رَضِىَ الله عنها ــ (« **مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ** »)[2] فـ « الوضوءُ » مبتدأ مؤخَّر ، و « من قُبْلةِ الرجل » خبر مقدَّم ، و « قُبلة » ــ بضم القاف اسم مصدر « قَبَّلَ » و « الرجل » فاعله ، و « امرأته » مفعوله .

وسيأتى أنَّ اسمَ المصدرِ ــ غيرَ العَلَمِ والميمىّ ــ إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين[3] .

---

(١) من الآية [٢٥١] من سورة « البقرة » .

(٢) أخرجه مالك فى « الموطأ » فى كتاب الطهارة ــ باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته) ١/ : ٤٤ أورده موقوفا مرة على « عبد الله بن مسعود » وأخرى على « ابن شهاب » [الموطأ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ــ طبع الحلبى] .

قال صاحب « الحديثَ النبوى فى النحو العربى ص ٢٠٥ » وَنِسْبَةُ المرادىّ فى شرح ألفية ابن مالك ٩/٣ الحديث لـ « عائشة » رضى الله عنها ــ لم أرها ، فلا أدرى ما صحتها ! ، بل ظاهر ما نقل عن عائشة ــ رضى الله عنها ــ من عدم الوضوء من القبلة يردّ ما نسب إليها من إيجاب الوضوء » ــ وما قيل عن نسبة المرادىّ ، يقال هنا أيضا للشيخ خالد . من حيث قال : نحو قول عائشة ــ رضى الله عنها ــ وهذا الحديث استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ ولم ينسبه .

(٣) وعليه قوله :

* وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا *

أما اسم المصدر العلم فلا يعمل باتفاق ، وأما الميمى فكالمصدر اتفاقا كقوله :

*أظلومُ إنّ مُصَابكُمْ رجلاً *

وسيأتى كل ذلك فى « إعمال المصدر واسمه » .

(**أَوْ**) يُجرُّ (**بِـ** « **مِنْ** » **أَوِ** « **الْبَاءِ** » **الزَّائِدَتَيْنِ**) أو « اللام » الزائدة .

فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **أَنْ تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ** ﴾[(١)]) أى : ما جاءنا بشيرٌ .

(**وَ**) الثانى : (**نَحْو** : ﴿ **كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا** ﴾[(٢)]) أى : كفى اللهُ .

والثالث : نحو : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾[(٣)] أى : هيهات مَا توعدون .

* * *

الحُكْمُ (**الثَّانِى : وُقُوعُهُ بَعْدَ الْمُسْنَدِ**) وهذا مستفادٌ من قوله فى الحدِّ : « مُقَدَّم » أى : على الفاعل ، ولكنه ذكره توطئة لقوله (**فَإِنْ وُجِدَ**) فى اللفظ (**مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ تَقَدَّمَ**) على المسند (**وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا**) فى المسند (**وَكَوْنُ**) المسند إليه (**الْمُقَدَّمِ إِمَّا مُبْتَدَأً فِي نَحْو** : « **زَيْدٌ قَامَ** ») ففى « قَامَ » ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعلية ، عائد على « زيد » و « زيدٌ » مبتدأ ، و « قام » وفاعله ، خبر « زيد » (**وَإِمَّا فَاعِلاً**) حال كونه (**مَحْذُوفَ الْفِعْلِ فِي نَحْو** :

---

(١) من الآية [١٩] من سورة « المائدة » .

(٢) من الآية [٤٣] من سورة « الرَّعد » .

(٣) الآية [٣٦] من سورة « المؤمنون » .

وقد يكون جرُّ الفاعل بالباء الزائدة واجبا ، كفاعل « أَفْعِل » فى التعجب نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم ٣٨] وقد يكون شاذا كقول الشاعر :

ألم يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُون بَنى زِيَادِ

فقوله : « بمالاقتْ » الباء زائدة « مالاقت » فاعل تنمى ، هذا وجه ، والوجه الآخر أنّ « بما لاقت » متعلقةٌ بتنمى .

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١] فـ « أحدٌ » فاعلُ فعلٍ محذوف يفسره المذكور ، والتقديرُ : وإن استجارك أحدٌ استجارك .

وإنما لم يُجْعل « أحدٌ » مبتدأ ، و « استجارك » خبره من غير حذف (**لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ**) موضوعةٌ لتعليق فعل بفعل ، فهى (**مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمَلِ الْفِعْلِيَّةِ**) على الأصح عند جمهور البصريين ـــ خلافا للأخفش والكوفيين[٢] ، فيجوز عندهم أن يكون « أحدٌ » مبتدأ ، ومسوّغ الابتداءِ به تقدُّمُ[٣] الشرط عليه ، أو نعتُه بالمجرور بعده ، و « استجارك » خبره .

(**وَجَازَ الْأَمْرانِ**) الابتدائية والفاعلية (**فِي نَحْو** : ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا** ﴾[٤]) فـ « بشرٌ » يجوز أن يكون مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء به تقدُّمُ الاستفهامِ عليه ، وجملة « يَهْدونَنَا » خبره ، ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره « يَهْدُوننا » والتقدير : أيهدِينَا بشر يَهْدُوننا ، والأرجحُ الفاعلية ؛ لأنّ الغالبَ فى الهمزة دخولُها

---

(١) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

(٢) يقول أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ١٨٠ : ١٨١ « والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجبُ الذكر ، وواجب الحذف ، فالأول : مالا دليل على حذفه ، والثانى : إذا أولِىَ ما يختص بالفعل الاسمَ ، وبعده ما يفسره نحو أدوات الشرط كلها فيجوز فى « إنْ » وحدها فى الكلام ـــ يعَنى فى النثر ـــ بشرط أن يكون الفعل بعد الاسم ماضيا ، أو يكون منفيا بلم نحو : « إن زيدٌ جاءك فأكرمه » وإن زيدٌ لم يُجبْك فأهنه ، وأما فى غير « إنْ » فيختص بالشعر نحو قوله :

* فمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمُ *

وكذا : « إن زيدٌ يقم أقم معه » لايجوز إلا فى الشعر ـــ وأجاز الأخفش فى نحو « إن زيدٌ قام أقم معه » الرفعَ فى « زيد » على الابتدائية ، وقال : ـــ أى الأخفش ـــ الرفع على فعل مضمر أقيس الوجهين » ا هـ [وقد أخذ أبو حيان رأى الأخفش من كلام ابن مالك فى التسهيل ٢/ ١٠٩ : ١١٠ وفيه كلام الأخفش بنصه] .

(٣) فى خ ٢ « وسوَّغَ الابتدائية إما تقدم » وماأثبته من نسخة الشيخ ومن بقية النسخ .

(٤) من الآية [٦] من سورة « التغابن » .

على الأفعال[١] .

(وَ) جاز الأمران فى (﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾[٢]) فـ « أنتم » يجوز أن يكون مبتدأ و « تخلقونه » خبره ، ويجوز أن يكون فاعلَ فعلٍ / محذوفٍ يفسره المذكور ، والأصل : أَتخلقون تخلقون[٣] ، فحُذِفَ الفعلُ احترازا عن العبث لوجود المفسِّر ، ثم أُبْدِلَ من الضمير المتصل به ضميرٌ منفصلٌ[٤] على ما هو القانون عند حذف العامل . [١٣٠/ب]

(وَالْأَرْجَحُ الْفَاعِلِيَّةُ) ؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم .

وعُورِض بأن فى الفعلية تخالفًا فى عطف جملة ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ[٢] ﴾ عليه ، وفى الابتدائية تناسبًا ، والتناسُبُ أولى من التخالف ، ومن ثَمَّ قال الموضّح فى المغنى[٥] : وتقديرُ الاسمية فى ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾[٢] أرجحُ منه فى ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[٦] لمعادلتها لِلاسْمِيّة وهى ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ[٢] ﴾ انتهى .

وهذه الأرجحيَّة ـــ وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاصّ ـــ مطلوبة فى الجملة لأجل المعادلة ، وإذا تعارض المرجِّحان تساقطا[٧] ، وَبَقِي الوجهان على السواء .

---

(١) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١٨١/٢ .

(٢) من الآية [٥٩] من سورة « الواقعة » .

(٣) « أَتخلقون تخلقون » هكذا فى جميع النسخ المخطوطة ، وبعضهم يجعل الأصلَ : أتخلقونه تخلقونه .

(٤) فى خ ١ ، ٣ ، ٤ « ثم أُبْدَلَ ... ضميرًا منفصلاً » .

(٥) ٣٧٨/٢ .

(٦) من الآية [٦] من سورة « التغابن » .

(٧) فى حاشية يس على التصريح ١/ ٢٧٠ : ٢٧١ « قال الزرقانى : محصله أنه قد اجتمع فى قوله : ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ مُرَجِّح الفاعلية ، ومرجح الابتدائية ، فتعارضا فتساقطا ، وحينئذ فقول المصنف هنا : « والأرجح الفاعلية » بالنظر لقوله ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ غير ظاهر ؛ لأن المرجح لذلك سقط ـــ والجواب عن المصنف : أن مراعاة جانب =

وماذكره من وجوب تأخير الفاعلِ عن المسند هو مذهب البصرىّ (**وَعَنِ الْكُوفِىِّ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ**) على المسند (**تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِ الزَّبَّاءَ**) ــ بفتح الزاى والباء الموحّدة المشدَّدتين ، والمدّ ــ ملكة الجزيرة ، وتُعَدّ من ملوك الطوائف[1] :

٢٠١ ــ (**مَالِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيــدَا**)
أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا [2]

وجه التمسك ، أنّ « مشيها » رُوِى مرفوعا ، ولا جائز أن يكون مبتدأً ؛ إذْ لا خبر له إلا « وئيدًا » وهو منصوب على الحال ، فتعيَّن أن يكون فاعلا بِـ« وئيدًا » مقدَّما عليه ، فقد تقدَّم الفاعل على المسند وهو المدَّعَى .

= الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة فى العطف ، إذ الاستفهام إنما هو عن الأفعال دون الذوات ، فهو أمر معنوىّ ، بخلاف مراعاة النسبة فإنها أمر لفظىّ ، وشرط التساقط التكافؤ ، وقد علمت انتفاءه » اهـ .

(١) وهى بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق ، وكان أبوها ملكا على الجزيرة ، فغزاه جذيمة الأبرش ففرق جموعه وقتله ، فملكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة [انظر هذه القصة فى مجمع ، الأمثال للميدانى عند المثل : « خَطْبٌ يَسِير فى خَطْبٍ كبير » رقم ١٢٥٠ جـ١ ص٢٣٣ .

(٢) البيتان من مشطور الرجز وموضع الشاهد فى البيت الأول ولذا فهو المذكور وحده فى أغلب المراجع النحوية وهما للزبّاء فى مجمع الأمثال للميدانى ٢٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك [الأول فقط] ٢/ ١٠٨ وشواهد التوضيح ص ١١١ ، والمغنى ٥٨٢/٢ [الأول فقط] والدرر ١٤١/١ ، واللسان (وأد) ٤٥٦/٤ ، وتعليق الفرائد ٢٨٦/٤ [الأول فقط] وأراد منه : أن « مشيها » لايكون بدلا من ضمير الظرف ؛ لعدم ذكر الهمزة ــ والأشمونى ٤٦/٢ ، والخزانة ٢٧٢/٣ ، وللخنساء فى العينى ٤٤٨/٢ ، ولِقَصير صاحبُ جَذِيمة فى الكامل ٦٠٩/٢ ــ وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٧٣/٢ ، والهمع ١٥٩/١ .
والبيت الثانى فى خ ١ ليس من متن التوضيح ، وهو الصحيح ، بخلاف بقية النسخ

و « وَئِيدًا » ــ بفتح الواو ، وكسر الهمزة ، وبعدها ياء مثناه تحت ، فدالٌ مهملة ــ التُّؤَدَة ، قاله الجوهرىّ[١] ، وفى القاموس[٢] : الوئيدُ : الرزانة والتأنّى .

(**وَهُوَ عِنْدَنَا**)[٣] معشر البصريين (**ضَرُورَةٌ**) والضرورة تُبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدَّم [٤] .

(**أَوْ « مَشْيُهَا » مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ**) لسدّ الحال[٥] مسدَّه (**أَىْ : يَظْهَرُ وَئِيدًا ، كَقَوْلِهِمْ** [٦] : « **حُكْمُكَ مُسَمَّطًا** »)[٧] فـ « حكمك » مبتدأ حُذِف خبره لسدّ الحال مسدّه .

(**أَىْ : حُكْمُكَ لَكَ مُثْبَتًا ، قِيلَ : أَوْ « مَشْيُهَا » بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ**)

---

(١) مادة (وأد) ١/٥٤٣ وفيه : « وَئِيدًا : أى : على تُؤَدَة ، واتَّأَدَ فى مشيه ، وَتَوَأَّدَ ، وهو افتعل ، وتفعَّل من التُّؤَدة ، وأصل التاء فى « اتَّأَدَ » واوٌ ، يقال : اتَّئِدْ فى أمرك أى : تثبَّتْ » ا هـ .

(٢) مادة (وأد) ١/ ٣٤٢ : ٣٤٣ .

(٣) قوله : « وهو عندنا » ويعنى بذلك معشر البصريين ــ يستدل بذلك الباحثون على مذهب ابن هشام النحوى ، فالعبارة تدل صراحة على أنه منهم .

(٤) فى قول الشاعر :

.... وقلّما وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وهو الشاهد رقم ١١٢ من شواهد الشارح ص : ٢٣٩ من هذا الجزء .

(٥) وهو « وئيدًا » أى : يظهر وئيدا ، أو يثبت وئيدًا ، أو ظهر .. ، أو ثبت ... وهذا الفعل الذى فى صدر جملة الخبر هو الذى نصب « وئيدًا » .

(٦) قوله : « كقولهم ... إلى آخرة » يعنى : أن حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » .

(٧) هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى رقم ١١٣٣ وقد سبق الكلام عنه فى الجزء الأول ــ باب المبتدإ والخبر ص ٥٨٠ .

المنتقلِ إليه بعد حذف الاستقرار .

وذلك أنّ « مَا » استفهامية فى محل رفع على الابتداء ، و « للجمال » خبره ، وهو جارّ ومجرور ، وفيه ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعلية(١) ، عائد على « مَا » .

وهذه التخريجات ضعيفة :

أما الضرورة فلا داعَى إليها ؛ لتمكّنِه(٢) من النَّصبِ على المصدرية ، أو الجرِّ على البدليّة من الجمال بدل اشتمال(٣) .

وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مّر فى بابه(٤) .

وأما الإبدال من الضمير ؛ فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال ، وكلاهما لابدّ فيه من ضميرٍ يعود على المبدل منه(٥) لفظا أو تقديرًا ، وعلى تقدير تكلُّفِه ، ففيه ضعفٌ من وجه آخر ، وهو أنّ الضمير المستتر فى الظرف ضميرُ « ما » الاستفهامية وإذا أُبدِلَ « مشيُها » منه ، وجب / أن يقترن بهمزة الاستفهام ؛ لأنّ حُكْمَ ضمير الاستفهام حكم ظاهره(٦) ــ كما صرّح به فى المغنى(٧) . [١٣١/أ]

---

(١) وهو المبدل منه .

(٢) أى : الشخص القائل .

(٣) هذا مبنٌى على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، والراجح أن الضرورة ما وقع فى الشعر .

(٤) أى : فى باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن الخبر الذى يحذف وجوبا لسد الحال مسده ــ الجزء الأول ص : ٥٨٠ وسبب الشذوذ هنا أن هذه الحال وهى : وئيدًا ، تصلح لأن تكون خبرًا ، هذا إذا قُدِّر الخبر بـ « يظهر » أما إذا قدر بـ « يكون » ــ كما فى المغنى ٥٨٢/٢ فلا شذوذ ، أى : مشيُها يكون وئيدًا ، أى : يوجد .

(٥) فى خ ٢ « عنه » وهو تصحيف .

(٦) أى : فكان يجب أن يقال : ما للجمال أَمَشْيُها وئيدًا ؟ .

(٧) ينظر ذلك فى موضعين من المغنى ٢٩٩/١ : ٣٠٠ ، ٥٨٢/٢ . =

فإن قلتَ : فما فائدة الخلاف بين أهل البلدَيْنِ ؟ .

قلتُ : فائدته تظهر فى التثنية والجمع ، فتقول على رَأْيِ الكوفيين : « الزيدان قام » و « الزيدون قام » بالإفراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رَأْيِ البصريين ، بل لابُدَّ من الضمير المطابق فى « قام »[1] .

* * *

الحُكْمُ (**الثَّالِثُ**) من أحكام الفاعل (**أَنَّهُ**) عُمْدَةٌ (**لَابُدَّ مِنْهُ**) لأنَّ المسندَ حكمٌ ، ولابُدَّ للحكم من محكوم عليه (**فَإِنْ ظَهَرَ**) الفاعل (**فِي اللَّفْظِ**) بأَنْ نُطِق به ظاهرًا كان أو مضمرًا (**نَحْو** : « **قَامَ زَيْدٌ** » و « **الزَّيْدَانِ قَامَا** » **فَذَاك**) واضح (**وَ إِلَّا**) يظهرْ فى اللفظ (**فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ، راجعٌ : إِمَّا لِمَذْكُورٍ**) متقدِّم على المسند (**كـ** « **زَيْدٌ قَامَ** » **كما مرَّ**) فى الحكم الثانى ، ففى « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى « زيد » المذكور قبله[2] .

(**أَوْ**) راجعٌ (**لَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ**) المسند المستتر فيه المضمر (**كَالْحَدِيثِ** : « **لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَايَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ**

= وقد اقتصر ابن مالك فى تخريج بيت الزباء على الابتدائية ، أو الضرورة ، ولم يأت بوجه البدل [ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ : ١١٠] .

(١) فيقال : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، ومما يُقَوى رأى البصريين قولُ ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ » وإن قُدِّم الاسم على الفعل أو ما ضُمِّن معناه صار مرفوعا بالابتداء ، وبطل عمل ما تأخر فيه ؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلّط العوامل عليه كقولك فى « زيدٌ قام » « إنّ زيدًا قام » فتأثُر زيدٍ بإنَّ ، دليلٌ على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر ، وأن رفع « زيد » إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف ؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل « إنَّ » ؛ ولأن اللفظ أقوى من المعنى » ا هـ .

(٢) و « زيدٌ » مبتدأ .

مُؤْمِنٌ »)[١] ففى « يشرب » ضميرٌ مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه « يشرب » بالِالْتِزام (**أَىْ : وَلَايَشْرَبُ هُوَ ، أى : الشَّارِبُ**) ؛ لأن « يشربُ » يستلزم شاربًا ، وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيره وهو : لا يَزْنى الزَّانِى ، وليس براجع إلى « الزَّانى » لفساد المعنى [٢] .

(**أَوْ**) راجعٌ (**لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، أَوْ**) دلَّ عليه (**الْحَالُ الْمُشاهَدَةُ**) .

فالأول [٣] : (**نَحْو : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِىَ ﴾**[٤]) ففى « بلغتْ » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى « الرُّوح » الدال عليها سياقُ الكلام [٥] .

---

(١) حديث شريف أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى « كتاب المظالم ـــ بابُ النُّهْبَى بغَير إذن صاحبه) ١٠٧/٣ وفى أول (كتاب الأشربة) ٦ : ٢٤١ و «مسلمٌ » فى « صحيحه » فى (كتاب الإيمان ـــ باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصى) عن أبى هريرة ـــ رضى الله عنه ـــ ٢٤/١ ، حديث رقم ٥٧ [تحقيق محمد فؤاد عبد الباق] .

وبين الروايات اختلاف ، ولكن الجملة التى بها موضع الشاهد وهى : « ولا يشربُ الخمرَ » موجودة فى جميع الروايات .

(٢) أى : وليس الضمير فى « يشرب » براجع إلى « الزانى » لأن التقديرَ حينئذ : ولا يشرب هو أى الزانى الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمن ، فيكون التجريد من الإيمان لخصوص الزانى الذى يشرب الخمر ، وهذا فاسد لأن التجريد من الإيمان للشارب مجرَّدًا عن صفة الزنا .

(٣) وهو ما دلّ عليه الكلام ، أى قرينة السياق .

(٤) من الآية [٢٦] من سورة « القيامة » .

(٥) وذلك بذكْرِ : التَّراق ، والرَّاق ، والفِرَاق .

ومن الإسناد إلى فاعل مدلول عليه قوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور ٤٠] ففاعل « أخرج » ضمير الواقع فى البحر الموصوف بما ذكرُ لم يجْرِله ذِكْر ، لكن سِياق الكلام يَدلّ عليه [شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢] .

(أَىْ : إِذَا بَلَغَتْ) هى ، أَىْ : (الرُّوحُ)[١] و « التَّراقى » أَعَالى الصدر .

(وَ) الثانى : (نَحو قَوْلِهِمْ :) أى : العرب (« إِذَا كَانَ غَدًا فَأْتِنِى ») بنصبِ « غدًا » .

(وَقَوْلِهِ) وهو سَوَّارُ بنُ المُضَرَّبِ ، حين هرب من الحجاج خوفًا على نفسه :

٢٠٢ـ (فَإِنْ كَانَ لَايُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى   إِلَى قَطَرِىٍّ ، لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا)[٢] .

ففى « كان » فيهما[٣] ضمير مستتر مرفوع بـ « كان » مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أَىْ : إِذَا كَانَ هو ـــ أَىْ : مَانَحْنُ الْآنَ عَلَيْهِ مِنْ سَلَامَةٍ) فى غدٍ .

هذا فى المثال ، (وَ) فى البيت (فَإِنْ كَانَ هُوَ ـــ أَىْ : مَاتُشَاهِدُهُ مِنِّى) ففيه لَفٌّ ونشرٌ على الترتيب[٤] .

---

(١) قوله : « هى ، أى : الُروحُ » إشارة إلى أنه كان الأولى لابن هشام أن يقول ذلك ، فتكون عبارته : « أى : إذا بلغت هى أى : الروح » ولو قال ذلك لكان أوفق لقوله : « وإلا فهو ضميرٌ مستترٌ » .

وأيضا ليكون مثل ما قبله وما بعده من الأمثلة التى قدر فيها الضمير .

(٢) هذا البيت من الطويل لسَوَّارِ بنِ المضرَّب فى الكامل للمبرد ٢٦٨/٢ ، والعينى ٤٥١/٢ وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢ ، والأشمونى ٤٥/٢ وقوله : « لا إِخَالُكَ راضيًا » لا نافية « إخالُك » إخالُ : فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنا » وضمير المخاطب مفعول به أول ، و « راضيا » مفعول ثان ، وجملة : « لا إخالك راضيا » هى جواب الشرط الذى هو « إنْ » ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسنٌ لا شىء فيه كما قال ابن مالك فى الألفية :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ *

وستأتى هذه القاعدة ـــ إن شاء الله تعالى ـــ فى باب إعراب الفعل.

(٣) أى : فى المثال ، والبيت .

(٤) أى : فكما أتى بالمثال أولا ، ثم بالبيت ثانيا ، كذلك أتى بتقدير الفاعل لكل منهما على هذا الترتيب.

ويجوز فى « كان » فيهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصةً كان « غدًا » فى المثال و« لأيْرضيك فى البيت فى موضع خبرها .

وإن جعلتها تامة ، كان « غدًا » منصوبا على الظرفية متعلقًا بـ « كان » و « لا يُرضيك » فى موضع الحال من فاعل « كان » .

وحكى سيبويه : « إذَا كَانَ غَدٌ »[1] بالرفع على أنه فاعل « كان » وقد قيل إن النصبَ لغةُ تميمٍ ، والرفع لغةُ غيرهم .

و « قَطَرِىّ » ـ بفتح القاف والطاء المهملة ، وكسر الراء ، وتشديد الياء آخر الحروف ـ هو قَطَرِىُّ ابن / الفُجاءةِ الخارجىُّ . [١٣١/ب]

وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[2] .

ففهم منه أنَّه لا يجوز حذف الفاعل (**وَعَنِ الْكِسَائِىِّ إجَازَةُ حَذْفِهِ**)[3] وتبعه السهيلىُّ[4] (**تَمَسُّكًا بِنَحْوِ مَا أَوَّلْنَاهُ**) من الآية ، والحديث ، والمثال ، والبيت .

---

(١) فى كتاب سيبويه ١/ ١١٤ « بولاق » : وتقول : إذا كان غدٌ فَأْتِنى ، وإذا كان يومُ الجمعة فالْقَنِى ، فالفعل لغدٍ واليومِ كقولك : إذا جاء غدٌ فأتنى ــ وإن شئت قلت : إذا كان غدًا فأتنى ، وهى لغة بنى تميم ، والمعنى : أنه لقى رجلا فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء فى غدٍ فأتنى ، ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة « كان » فى كلامهم ؛ لأنه الأصل لما مضى وما سيقع » اهـ .

(٢) وبعد فعل فاعل : فيه إشارة إلى مخالفة الكوفيين إذ أجازوا تقدم الفاعل على الفعل أو ما أشبهه ، فكأنه يقول : الفاعل مختصٌ بكونه بعد فعل ، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، والفاعل لابد منه بعد الفعل ، فقد يكون ظاهرًا فى النطق سواء أكان اسما ظاهرًا ، أم ضميرًا بارزًا ، فإن ظهر على هذا النحو فهو المطلوب ، وإلا فهو ضمير مستتر فى الفعل أو فيما أشبهه .

(٣) وقال أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ١٨٢ « وذهب الكسائىُّ إلى جواز حذفه وحده دون عامله ، وذلك مشهورٌ عنه فى باب الإعمال فى نحو : ضربنى وضربتُ الزيْدِينَ ... » اهـ .

(٤) ينظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٦٤ : ١٦٥ .

ويطَّرِدُ حذف الفاعل فى أربعة مواضع[(١)] :

فى باب النائب عن الفاعل نحو : ﴿ قُضِىَ الْأَمْرُ ﴾[(٢)] .

وفى الاستثناء المفرَّغ نحو : « ما قام إلا هندٌ » .

وفى « أَفْعِلْ » ــ بكسر العين ــ فى التعجب إذا دلّ عليه متقدِّم نحو ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[(٣)] .

وفى المصدر ، نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾[(٤)] .

* * *

الحكم (**الرَّابِعُ : أَنَّهُ يَصِحُّ حَذْفُ فِعْلِهِ**) جوازًا (**إِنْ أُجِيبَ بِهِ نَفْىٌ ، كَقَوْلِكَ : « بَلَى زَيْدٌ »**) جوابًا (**لِمَنْ قَالَ : « مَاقَامَ أَحَدٌ »**) فـ « زيدٌ » فاعلُ فعلٍ محذوف دلّ عليه مدخول النفى ، والجملة فعلية (**أَىْ : بَلَى قَامَ زَيْدٌ**) ليطابق الجوابُ مدخولَ النَّفى فى الفعلية ، ولو جُعِل مبتدأ حذف خبره لم يُطابق (**وَمِنْهُ قَوْلُه** :

٢٠٣ ــ تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجدِ شَىْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ[(٥)]

---

(١) تنظر هذه المواضع ، ومواضع أخرى فى ارتشاف الضرب لأبى حيان ٨٢/٢ .

(٢) من الآية [٤١] من سورة « يوسف » .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « مريم » .

(٤) الآية [١٤] ومن الآية [١٥] من سورة « البلد » قال الزرقانى : أى : فإن الفاعل فيه محذوف ، وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحّمل الضمير كذا قالوه ــ قال السيوطى : وعندى أنه فى مثل ذلك يتحمله ؛ لأن الجامد إذا أُوِّل بمشتق يتحمله كأسد بمعنى شجاع ، فالمصدر الذى هو أصل المشتق عند البصريين ، ومشتق عند الكوفيين من باب أولى ، على أن « إطعام » فى معنى : أنْ يطعم ، وهذا تأويل بمشتق » ا هـ [قاله يس فى حاشيته على التصريح ٢٧٢/١] .

(٥) هذا البيت من الطويل ، لا يُعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٢ ، =

فـ « أعظمُ الوجدِ » فاعلُ فعل محذوف ، دلّ عليه مدخول النفى ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، و « تجلّدتُ » منَ التجلُّدِ ، وهو التصبّر على الهموم ونحوها ، و « لم يَعْرُ » ــ بالعين والراء المهملتين ــ من عَرَاهُ الأمرُ ، إذا غشيه ، و « قلبَه » مفعول يعرُ ، و « شيءٌ » فاعله ، و « بَلْ » للإضراب ، و « أعظم الوَجْدِ » شدّة الشوق .

(**أَوْ**) أجيبَ به (**اسْتِفْهَامٌ مُحَقَّقٌ**) أى : ملفوظ به (**نَحْو** : « **نَعَمْ زَيْدٌ** » **جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : هَلْ جَاءَكَ أَحَدٌ ؟**) فـ « زيدٌ » فاعل فعل محذوف دلَّ عليه مدخول الاستفهام ، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره ؛ لفوات مطابقة الجواب للسؤال (**وَمِنْهُ** ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ** ﴾(١)) فـ « اللهُ » فاعلُ فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام ، والتقدير : خَلَقَنَا اللهُ ؛ لأنّ مثل هذا الكلام عند تحقيق ما فُرِض من الشرط والجزاء ، يكون جوابا عن سؤال مُحقّق ــ قاله « التفتازانى » (٢) وهو متعيَّن ؛ لأن القضية الشرطية لا تستدعى الوقوع ولا عدمَه ، ثم قال : والدليل على أن المرفوع فاعلُ فعل محذوف لا مبتدأ ، أنه جاء عند عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** ﴾(٣) انتهى .

وهومعارضٌ بالمِثْلِ ، فيقال : والدليل على أنه مبتدأ ، أنه قد جاء كذلك ، كقوله تعالى :

= والمساعد ٣٩٥/١ ، والعينى ٤٥٣/٢ ، والأشمونى ٥٠/٢ .

(١) من الآية [٨٧] من سورة « الزخرف » .

(٢) وهو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى الإمام العلامة ، عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان والمنطق وغيرها ــ وله : شرح العَضُد ، وشرح التلخيص ، وشرح تصريف العزّى ، والإرشاد فى النحو وغير ذلك ــ توفى سنة ٧٩١ هـ [بغية الوعاة ٢٨٥/٢] .

(٣) الآية [٩] من سورة « الزخرف » .

﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَـٰتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[١] إلى قوله ﴿ قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾[٢] .

وما يقال إنه قُدِّمَ لإفادة الاختصاص ممنوع ؛ لأنّ الفاعل لايجوز تقديمه على عامله ـــ على الأصحّ ـــ والأحسنُ أن يقال : إن الجملة الفعلية فى هذا الباب أكثر ، فالحملُ عليها أَوْلى ، وإن كانت لا تطابقُ جملةَ السؤالِ فى الاسمية [٣] .

(**أَوْ**) أُجيبَ به استفهامٌ (**مُقَدَّرٌ**) يدلّ على تقديره لفظ الفعل المبنىّ للمفعول قاله السيد عبد الله[٤] (/ **كَقِرَاءَةِ الشَّامِيِّ** [٥] ، **وَأَبِى بَكْرٍ** [٦] ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ** ﴾[٧] فـ « يُسبَّح » مضارع مبنىّ للمفعول ، و « لَهُ » نائبُ الفاعل ، وأوجبه « الخَفَّاف »[٨] لخفاء الإعراب ، وعدم القرينة . [١٣٢ /أ]

وقال الموضح فى الحواشى :

---

(١) من الآية [٦٣] من سورة « الأنعام » .
(٢) من الآية [٦٤] من سورة « الأنعام » .
(٣) فالسؤال ﴿ مَنْ خَلَقَهُمْ ﴾ بالاسمية والجواب « خَلَقَنَا اللهُ » بالفعلية فعدمُ المطابقةِ فى اللفظ لا يُنَافى أنها مطابقة لها فى المعنى .

ولابن هشام فى المغنى ٢/ ٦١٩ ، ٦٢٠ مبحث يتعلق بموضوعنا هذا عنوانه (إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا ، وكونه مبتدأ والباق خبرا ، فالثانى أولى) لأن المبتدأ عين الخبر ... اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى فى ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته » ا هـ . فارجع إليه فإنه مفيد .
(٤) المعروف بـ « نُقره كار » مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٤٣ [ينظر رأيه فى العباب ص : ٣٨١ : ٣٨٢ [رسالة دكتوراه تحقيق د / سمير عبد الجواد] .
(٥) وهو عبد الله بن عامر .
(٦) ابن عيّاش المعروف بشعبة راوى قراءة « عاصم » .
(٧) من الآيتين [٣٦ ، ٣٧] من سورة « النور » .
(٨) وهو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقىّ النحوىّ المعروف بالخَفَّاف ، قرأ النحو على =

لا يجبُ ، بل هو أَوْلى[1] مما بعده ، و « الآصال » جمع « أُصُل » ـ بضمتين ـ و « أُصُل » جمع أَصِيل ، ويُجمع « آصال » على أصائل ، و « رجال » فاعلُ فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدّر ، وكأنه لمّا قيل : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ قيل : « من يُسبِّحه ؟ » فقيل : يُسَبِّحه رجالٌ ، ثم حذف الفعل لإشعار « يُسَبَّحُ » المبنى للمفعول به .

ولايصحّ إسناد « الرجال » إلى الفعل المذكور المبنِّى للمفعول لفساد المعنى ؛ لأنّ الرجال ليسوا مُسَبَّحِينَ ـ بفتح الباء ـ بل مسبِّحين ـ بكسرها ، فالوقف دونهم[2] .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو ضرار بن نهشل يَرْثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى ، وقال أبو عبيدة : هو مهلهل ، وقال العينى : هو نهشل ، وقال بعضهم : هو الحارث بن نُهيك النهشلى :

٢٠٤ ـ (لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ) وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[3] .

= الشَّلَوْبين وكان نحويًّا بارعًا ، ورجلا صالحا مباركا ، صنّف شرح كتاب سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسىّ وشرح لُمَع ابن جنى ، توفى سنة ٦٥٧ هـ [بغية الوعاة ٤٧٣/١] .

(١) قال ابن هشام فى المغنى ٢/ ٥٦٩ « مسألة : نحو ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴾ فيمن فتح الباء ، يحتمل كونُ النائب عن الفاعل الظرف الأول ـ وهو الأولَى ـ أو الثانى أو الثالث » .

(٢) قال ابن غلبون فى كتاب التذكرة فى القراءات ص ٢/ ٥٦٩ » وقد أجازوا أن يكون قوله ﴿ رجالٌ ﴾ مرتفعًا بالظرف الذى هو قوله ﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾ فعلى هذا لا يبتدأ بهم لتعلقهم بما قبلهم » اهـ . وعلى هذا الوجه الذى ذكره ابن غلبون لا شاهد فى الآية على ما نحن فيه .

(٣) هذا البيت من الطويل واختلف فى نسبته على النحو الذى ذكره الشيخ ، بل اختلف فيه أكثر من ذلك ، فهو للحارث بن نهيك فى سيبويه ١٤٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠ وللبيد فى شرح شواهد سيبويه للأعلم [كتاب سيبويه ١٤٥/١ بولاق]=

فـ « ضارِعٌ » فاعلُ فعلٍ محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدَّر ، كأنه قيل : مَنْ يبكيه ؟ فقيل : ضارعٌ ، أى : يبكيه ضارعٌ ، ثم حذف الفعل ، كما قيل إنّ « رجالٌ » فاعل فعل محذوف (**أى : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ**) .

و « يزيد » نائب فاعل « يُبْكَ » المجزوم بلام الأمر و « الضارع » الفقير الذليل ، و « المختبط » الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة [١] ، و « تُطيح » من الإطاحة ، وهى الإذهاب والإهلاك ، و « الطوائح » جمع « مُطِيحة » على غير قياس[٢] كـ « لَوَاقِح » جمع « مُلْقِحَة » والقياس : المطَاوِح ، والمَلاَقِح ،

= وملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٧٨ : ٤٨٠ ولنهشل فى العينى ٤٥٤/٢ ، والخزانة ١٤٧/١ ، وللحارث بن ضرار النهشلى يرثى يزيدين نهشل فى شرح شواهد سيبويه لابن السِّيرافى ١/ ١١٠ ولم يقع فى كتاب المجاز لأبى عبيدة منسوبا إلا لنهشل يرثى أخاه ١/ ٣٤٩ ، ولضرار بن نهشل فى معاهد التنصيص ٧٠/١ ، والدرر ١٤٢/١ ، وللحارث بن نُهَيك فى شرح الكافية للرضىّ ٧٦/١ — وورد بلا نسبة فى المقتضب ٢٨٢/٣ ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٩/٢ ، والكافية الشافية ٥٩٣/٢ ، وابن الناظم ٢٢٣ ، والمقتصد ٣٥٤/١ والمغنى ٦٢٠/٢ ، وتعليق الفرائد ٢٤٥/٤ ، والهمع ١٦٠/١ ، والأشمونى ٤٩/٢ .

(١) قاله الرضى فى شرح الكافية ٧٦/١ ، وزاد على ذلك قوله : يقال : اختبطنى فلان ، وأصله من خبطتُ الشجرةَ ، إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها » .

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ١/ ٧٦ « والطوائح بمعنى المطيحات ، يقال طوَّحَته الطوائح ، وأطاحته الطوائح أى : ذهبت به ورمت به ، ولايقال : المطوِّحات ، ولا المطيحات ، وهو إما على حذف الزوائد مثل : أعشب فهو عاشب أو على النسب مثل ماء دافق أى ذو دفق » اهـ .

وحكى الأصمعىّ أن العرب تقول : طاح الشىءُ فى نفسه ، وطاحه غيرُه بمعنى طوَّحه وأبعده فعلى هذا — إن ثبت — تكون الطوائح جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذًا .
وقالوا فى الثلاثى منه : طاح يطوح مثل : قال يقول ، وطاح يطيح من باب حسِب =

و » مَنْ » متعلقة بـ « مُختبط » و « ما » مصدرية .

والمعنى : لِيبْكِ يَزيدَ رجلان : ذليلٌ ، ومتوقّعُ معروفٍ ؛ لأجل إذهابِ المنايا يزيدَ [1] .

ويروى : « لِيَبْكِ » ببناء الفعل للفاعل ، و « يزيدَ » مفعوله و « ضارعٌ » فاعله .

وفى كلٍّ مِنَ الرِّوايتين وجهٌ حسنٌ :

أمَّا الأولى : فمن جهة جعل « يزيد » الذى هو ملاذ الضعفاء ، فى صورة العمدة .

وأما الثانية : فمن جهة عدم الحذف .

(**وَهُوَ**) أى : حَذْفُ فعلِ الفاعل كما فى الآية ، والبيت (**قِياسِيٌّ ، وِفَاقًا لِلْجَرْمِيِّ**) ـــ بفتح الجيم ـــ نسبة إلى بنى جَرْم ، قَبيلةٌ مشهورة ، واسمه صالح بن إسحق ، وكنيته : أبو عُمَر [2] (**وَابْنِ جِنِّى**) ـــ بكسر الجيم ، وإسكان الياء ـــ ليس منسوبا ، وإنما هو معرّب « كِنّى » ـــ واسمه : أبو الفتح ، وهما من البصريين ، أجازا « أُكِلَ الطعامُ زيدٌ » و « شُرِبَ الماءُ عمرٌو » بالبناء للمفعول فيهما [3] .

= يحسب بكسر العين فيهما وهو واوىّ فى هذا الوزن أيضا .

(١) قوله « لأجل إذهاب المنايا يزيدَ » غير مناسب ؛ لجعله « مِنْ » التعليلية متعلقة بـ « مختبط » إذا لو كانت « من » متعلقة بمختبط ، لكان المعنى : لأجل إذهاب المنايا ماله ، أما إذا جعل المعنى : لأجل إهلاك المنايا يزيد ، تكون « مِنْ » متعلقة بـ « يبكى » المقدر ـــ وقد ظهر لى أن الكلام منقول عن الرضى ، وسقط منه جزء ، والكلام بتمامه هكذا : « وقوله : مما تطيح متعلق بمختبط ، أى : يسأَلُ مِنْ أجل إذهاب المنايا مالَه : و « ما » مصدرية أو بِيَبْكى المقدّر ، أى : يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيدَ » اهـ .

(٢) كما فى خ ٣ وهو الصواب ، وفى ١ ، ٢ ، ٣ ، « أبو عمرو » [ينظر بغية الوعاة ٢/٨] .

(٣) فى الخصائص لابن جنى ٢/٤٢٤ « لأنه لما قيل : لِيُبْكَ يزيدُ ، فكأنه قال : لِيبْكِهِ ضارعٌ لخصومة . وعلى هذا نقول : أُكِلَ الخبزُ ، زيدٌ ، ورُكِبَ الفرسُ ، محمدٌ ، فترفعُ زيدًا =

ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، والمرفوع فى الآية ، والبيت ، خبرُ مبتدإ محذوف [١] والتقدير : المسبِّح له رجالٌ ، والباكى ضارعٌ ، صرَّح بالتقدير الأول / [١٣٢/ب] أبو حيّان[٢] ، وبالثانى صاحبُ « البسيط» [٣] .

(**وَ**) على القياس (**لَا يَجُوزُ فِي نَحْو** : « **يُوعَظُ**) بالبناء للمفعول (**فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ** ») أن يُجعل « رجلٌ » فاعلَ فعل محذوف (**لِاحْتِمَالِهِ لِلْمَفْعُولِيَّةِ**) والرفعِ بالنيابة عن الفاعل ، فيقع اللبس ، فيجبُ أن يكونَ مرفوعا على النيابة عن الفاعل .

(**بِخِلَافِ** « **يُوعَظُ فِي الْمَسْجِدَ رِجَالٌ زَيْدٌ** ») فإنه يجوز أن يُجعل « زيدٌ » فاعلَ فعل محذوف ؛ لعدم احتماله للمفعولية ؛ لأن الفعلَ المبنىِّ للمفعول ، رَفَعَ « رجال » على النيابة عن الفاعل ، ونائب الفاعل لايكون إلا واحدًا كالفاعل ، وكأنه لمّا قيل : من يعظهم ؟ قيل ، زيدٌ ، أى : يَعِظُهم زيدٌ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَا»[٤] ؟

(**أَوِ اسْتَلْزَمَهُ**) أى : استلزم الفعل الرافع للفاعل (**مَا**) ذُكِر (**قَبْلَهُ**) من فعل

= ومحمدًا بفعل ثان يدل عليه الأول » .
[وينظر أيضا الارتشاف لأبى حيان ١٨٢/٢] .

(١) زدّه ابن هشام فى المغنى ٦٢٠/٢ فقال بعد أن أَوْرَدَ شواهد كثيرة منها آية النور ، والبيت الذى معنا : « ولاتقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها ؛ لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهنّ للفاعل » ا هـ .

(٢) وذلك فى كتابه « الارتشاف ١٨٢/٢ » .

(٣) « البسيط » فى النحو لضياء الدين بن العلج [انظر الأشياء والنظائر ٢٠٧/٤] .

(٤) أىْ أنّ الفاعل يُرفع بفعل مضمر ــ أى : غير مذكور ــ مع فاعله ، نحو قولِ السائل : من قرأ ؟ فيجاب ، « زيدٌ » ، فزيد : فاعل لمحذوف يدل عليه « قرأ » المذكور فى =

(**كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق :

٢٠٥ ــ (غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ [١]

فـ « الخمرُ » مرفوعٌ بفعل محذوف يستلزمه « أَحَلَّتْ » (**أَىْ** : « **وَحَلَّتْ لَهُ الْخَمْرُ** » **لِأَنَّ** « **أَحَلَّتْ** ») المزيد (**يَسْتَلْزِمُ** « **حَلَّتْ** ») المجرَّد .

وحُكِىَ[٢] أنّ الكسائىَّ سُئل ــ بحضرة يونس بن حبيب ــ عن توجيه رفع « الخمر » فى هذا البيت ، فقال : بإضمار فعل ، أى : وحلت الخمرُ ، فقال يونس : ماأحسن والله ما وجهتَه ! غير أنى سمعتُ الفرزدق ينشده بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » على جعل الفاعل مفعولا[٣] ، نقله محمد بن سلاّم[٤] و« غَدَاةَ » نصبٌ على الظرفية [٥] ، و « طعنةٌ » فاعل « أَحَلَّتْ » ، و « حُصَيْنٍ » ــ بالجرّ ــ بدلٌ من « ابْنِ أصرمَ »[٦] أو عطف بيان عليه ، و « عبيطاتِ » مفعول «أَحَلَّت»[٧]

= السؤال ، أى : قرأ زيدٌ ، واكتفى بهذا المثال عن التفصيل الذى ذكره ابن هشام .

(١) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٢٥٤/١ [دار صادر] والكامل ٤٧٦/١ [تحقيق محمد الدالى] والعينى ٤٥٦/٢ ، والسمط ٣٦٧ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ١٠٩ .

(٢) هذه الحكاية فى الكامل للمبرد ٤٧٦/١ تحقيق محمد أحمد الدالى ــ مؤسسة الرسالة .

(٣) قال المبرد فى المصدر السابق : « والذى ذهب إليه الكسائىُّ أحسنُ فى محض العربية ، وإن كان إنشاد الفرزدق جيِّدًا » يعنى : بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » .

(٤) ابن عبيد الله بن سالم الجُمحىّ ، ذكره الزُّبيدى فى الطبقة الخامسة من اللغويين البصريين ، وقال : توفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين بالبصرة ــ له غريب القرآن [طبقات الزبيدى ١٨٠ ، وبغية الوعاة ١١٥/١] .

(٥) الزمانية ، بفعل تقدم فى كلام سابق .

(٦) و « لابنِ أَصْرَمَ » متعلق بـ « أحلَّتْ » ، و « أَصْرَمَ » مضاف إليه ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن أفعل .

(٧) منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة .

والعبيط ـــ بالعين المهملة ـــ الطرىّ من اللحم ، و « السدائِف » ـــ بالسين المهملة والفاء آخره ـــ سقف السنام وغيره مما غلب عليه السِّمَن .

وكان حصينُ ابنُ أصرم قُتِل له قريبٌ ، فحرَّم على نفسه شُرْبَ الخمر ، وأكلَ اللحم الطرىّ حتى يَقْتُلَ قاتلَ قريبِهِ ، فلما طعنَهُ وقتله ، أَحَلَّتْ له الطعنةُ شُربَ الخمر ، وأكل اللحمِ الطرىِّ .

(**أَوْ فَسَّرَهُ**) أى : فسَّر الفعل الرافعَ للفاعل (**مَابَعْدَهُ**) من فعل (**نَحْو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِن الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾**)[1] فـ « أحدٌ » فاعلُ فعلٍ محذوف يفسره « استجارك » والتقدير : وإن استجارك أحدٌ استجارك .

(**وَالْحَذْفُ فِي هَذِه**) الصورة الأخيرة (**وَاجِبٌ**) لأن « استجارك » المذكور كالعوض من « استجارك » المحذوف ، ولا يُجْمَع بين العوض والمُعَوَّض ، وتقدم الخلاف فيها[2] .

* * *

(وَ) الحكمُ (**الْخَامِسُ**) من أحكام الفاعل (**أَنَّ فِعْلَهُ**) وما هو بمنزلته (**يُوَحَّدُ مَعَ تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ ، كَمَا يُوَحَّدُ**[3] **مَعَ إِفْرَادِهِ ، فَكَمَا تَقُولُ « قَامَ أَخُوكَ »**) . و « أقائمٌ أَخُوكَ » (**كَذِلِكَ تَقُول : « قَامَ أَخَوَاكَ »**) و « أقائمٌ أَخَوَاكَ » (/ **وَ « قَامَ إِخْوَتُكَ »**) و « أقائمٌ إخوتُك » (**وَ « قَامَ نِسْوَتُكَ »**) [١/١٣٣] وَ « أَقائمٌ نسوتُك » .

---

(١) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

(٢) ينظر ص : ٢٤٣ : ٢٤٤ من هذا الجزء ، عند الكلام عن الحكم الثانى من أحكام الفاعل .

(٣) فى خ ٢ « كما يُوجَد » وهو تحريف .

بتوحيد المسند فى الجميع ؛ لأنه لو قيل : « قامَا أَخَواك » ، و « قامُوا إخوتُك » و « قُمْنَ نِسْوَتُك » لتُوهِّم أنّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر[1] ، وما قبله فعلٌ وفاعل خبرٌ مقدم ، وكذا فى تثنية الوصف وجمعه ، التُزِم توحيد المسند دفعا لهذا الإيهام ، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع ، وبين التأنيث ، حيث ألحقوا علامة التأنيث [2] دون علامتى[3] التثنية والجمع[4] ؛ لأنّ علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار ، فلا تلتبسُ بعلامة الإضمار ، ولغة التوحيد الفُصحى وبها جاء التنزيل (**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **قَالَ رَجُلَانِ** ﴾[5] ﴿ **وَقَالَ الظَّٰلِمُونَ** ﴾[6] ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ** ﴾)[7] .

وإليها أشار الناظم بقوله :

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ كـَ «فَازَ الشُّهَدَا»[8]

(**وَحَكَى الْبَصْرِيُّونَ عَنْ « طَيِّءٍ**[9] » وَ) حكى (**بَعْضُهُمْ عَنْ « أَزْدِ شَنُوءَةَ »**)[10] ــ بفتح الهمزة ، وسكون الزاى ، أو السين ــ

---

(١) أو بدل من الألف فى « قاما » والواو فى « قاموا » والنون فى « قمن » .

(٢) وهى تاء ساكنة فى آخر الماضى ، وتاء المضارعة فى أول المضارع وهى متحركة .

(٣) فى خ ٢ « علامة التأنيث وعلامتى » وهو خطأ من الناسخ .

(٤) علامة التثنية : الألف ، وعلامة الجمع : الواو للمذكرين ، والنون للإناث .

(٥) من الآية [٢٣] من سورة « التغابن » .

(٦) من الآية [٨] من سورة « الفرقان » .

(٧) من الآية [٣٠] من سورة « يوسف » .

(٨) أىْ : لا تُلْحَق بآخر الفعل الذى فاعلُه مثنًّى أو جمعٌ ــ علامةُ تثنية أو جمع ، فتقول : فازَ الشهداءُ ، فالفاعل جمع تكسير ، والفعل مجرد من علامة الجمع وهى « الواو » ولا تقول : « فازوا الشهداءُ » .

(٩، ١٠) « طىء » و « الأزد » قبيلتان كبيرتان من فرع « كهلان بن سبأ » وبنو طىء بن أُدَد ، كانوا باليمن وخرجوا إلى الحجاز ، والأزد : قبيلة كبيرة تفرعت إلى بطون كثيرة منهم : أزد عمان ، وأزد السراة ، وأزدغسّان ، ومنهم : الأوس والخزرج ، وخزاعة [ينظر صفة =

قال فى الصحاح : « أَزْدٌ » أَبوحَيٍّ من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزد شَنُوءَة ، وأزد عُمَان ، وأزد الشَّرَاة »[١] .

واختُلِف فى تسميته أَزْدًا، وأَسْدًا ، فقيل : لأنه كان كثير العطاء ، فقيل له ذلك ؛ لكثرة من يقول : أَسْدَى إِلَىَّ كذا ، أو أَزْدَى ، وقيل : لأنه كان كثير النكاح ، والأَزْد ، والأَسْد : النكاح و « شَنُوءَة[٢] » بفتح الشين المعجمة ، وضمّ النون ، وفتح الهمزة .

(**نَحْوَ : ضَرَبُونِى قَوْمُكَ » وَ « ضَرَبْنَنِى[٣] نِسْوَتُكَ » وَ « ضَرَبَانِى أَخَوَاكَ »**) .

وفى الحديث : « أَوَ مُخْرِجِىَّ هُمْ »[٤] ــ قاله ﷺ ــ لمَّا قال له ورقةُ بنُ نَوْفلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكون معك إذ يُخرجُك قومُكَ .

والأصل : أَوَ مُخْرِجُوىَ[٥] هم ، فقلبتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمت الياءُ فى

= جزيرة العرب للهمدانى ٣٧٠ : ٣٧٢] .
وقال ابن هشام فى المغنى ٢/ ٣٦٥ إنها أيضا لغة بلحارث ــ يعنى بلحارث بن كعب من مَذْحِج .

(١) ينظر الصحاح للجوهرىِّ مادة (أزد) ١ / ٤٣٧ : ٤٣٨ .

(٢) سُميت القبيلة بذلك ؛ لشنآن وبُغْض بينهم .

(٣) فى خ ٢ « وضربْتِنِى » والصواب ما أثبتّه من النسخ الأخرى .

(٤) من حديث طويل عن عائشة ــ رضى الله عنها ــ فى قصة بدء الوحى ــ أخرجه « البخارى » فى صحيحه فى (كتاب بدء الوحى) ١/٣ ، و « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب الإيمان) « باب بدء الوحى » حديث رقم [١٦٠] وذَكَره ابن مالك فى شواهد التصحيح ص ٤ وما بعدها ، فتحدث عن أن الهمزة فى هذا الحديث الشريف قد تقدمت على الواو العاطفة ، والأصل تقديم حرف العطف على الهمزة ، كما تَقَدَّم على غيرها من أدوات الاستفهام ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف ، تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

(٥) أى : بعد إسقاط النون للإضافة .

الياء[١] .

(وَقَالَ) عمرو بن ملقط الجاهلىّ :

٢٠٦ ــ (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا) أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ[٢]

فـ « أُلْفِيَتَا » بالبناء للمفعول ، فعل ماضٍ ، و « عيناك » نائب الفاعل ، فألحق الفعلَ علامةَ التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل ، و « عِنْدَ » ظرف بمعنى : قُرْب ، متعلق بـ « أُلْفِيتا » و « ذَا وَاقية » حال من المضاف إليه وهو « الكاف » .

ووَاقية : مصدر معناه الوقاية ، كالكاذبة ، مصدر معناه الكذب ، و « أَوْلَى فأَوْلَى لك » دعاء ، أى : قَارَبَك ما يُهلِكُكَ .

وهذا البيت يصف به رجلا يهْرُب إذا اشتدَّ الوطيسُ ، فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يُتْبَع ، فتُلْفَى[٣] عيناه عند قفاه من شدّة الالتفات .

(وَقَال) أميَّة :[٤]

---

(١) وأبدلت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة تكميلا للتخفيف ، والياء الأولى ياء الجمع ، والثانية ضمير المتكلم وهذا الحديث شاهد على إلحاق علامة جمع المذكر بالاسم الذى هو بمنزلة الفعل فى العمل وهو « مخرجىّ » وذلك لأن الفاعل ضمير جمع المذكر وهو « هم » و « مخرجىّ » مبتدأ ، و « هم » فاعل سد مسدَّ الخبر .

وقد استشهد به فى هذا الموضع : أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٢٦ ، وابن هشام فى شرح القطر ٢٥٣ والدمامينى فى تعليق الفرائد ٢٣٨/٤ .

(٢) هذا البيت من السريع لعمرو بن ملقط وهو شاعر جاهلىّ وقد نسب له فى العينى ٤٥٨/٢ ، ونوادر أبى زيد ص ٦٢ ، وبلا نسبة ورد فى أمالى ابن الشجرى ١/ ١٣٢ ، والارتشاف ٢/ ٢٦ [الصدر فقط] .

(٣) فى خ ٢ ، ٣ « فتلتقى » وفى خ ١ غير واضحة ، وما كُتِب من خ ٤ وهو المناسب . أى: فتوجد.

(٤) قال صاحب الدرر اللوامع ١٤٢/١ : « ونسبه صاحب التصريح لأمية ، ولعله أمية بن أبى الصلت » .

٢٠٧ ــ (يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِـي) فَكُلُّهُـمْ أَلْـوَمُ[١]

فـ « أهلى » فاعل « يلوموننى » فألحق الفعلَ علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، و « اشْتِراء » مصدر مضاف / إلى مفعوله ، وحُذِف فاعله ، ويُروى : « اشترائىَ النخيلَ » بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، و « كلُّهم » مبتدأ ، و « أَلْوَمُ » ــ بفتح الواو غير مهموز ــ خبره ، وهو اسم تفضيل من « لِيمَ » بالبناء للمفعول[٢] كقِيلَ ، أى : وكلُّهم أكثرُ ملومِيَّة ، واللوم : العذل . [١٣٣/ب]

ويُروى : وكلُّهم يعذل ، وبعده [٣] :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَـهُ كَمَـا لُحِـىَ الْبَائِـعُ الْأَوَّلُ[٤]

(وَقَالَ) آخر :

٢٠٨ ــ (نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَهَـا غُـرُّ السَّحَـائِبْ)[٥]

فـ « غُرُّ » جمع غرّاء ، مؤنث أَغَرّ ، بمعنى : أبيض ، فاعل « أَلْقَحَ » ، وألحقه

---

(١) هذا البيت من المتقارب وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٤٨، وهو لأحيحة بن الجلاح فى محاضرات الأدباء ٤/ ٥٨٧ برواية : وكلهم يعذل ، وهو بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣١٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٣٣/١ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، وابن عقيل ٤٢٧/١ والمغنى ٣٦٥/٢ والعينى ٣٦٠/٢ ، والهمع ١٦٠/١ ، والأشمونى ٤٧/٢ .

(٢) أى : شذوذا ؛ لأن الأصح أن « أَفعَل » التفضيل لايُصاغ إلا من المبنّى للمعلوم كما سيأتى فى بابه .

(٣) أى : على رواية « يَعْذِلُ » وإفراد الخبر على هذه الرواية بالنظر إلى لفظ « كلّ » أو للضرورة .

(٤) « يلحونه » يقال : لحافلانٌ فلانا يلحوه ــ مثل : دعاه يدعوه ، ولَحاه يَلْحاه ــ مثل : نهاه يَنْهاه ــ إذا لامه وعذله .

(٥) هذا البيت من مجزوء الكامل ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٧٨ ، والعينى ٤٦٠/٢ ، والهمع ١٦٠/١ ، والدرر ١/ ١٤٢ . =

علامة جمع المؤنث وهو النون ، و « السحائب » جمع سحابة ، والفعل والفاعل نعت « محاسنا » ومحاسن : جمع مَحْسَنٍ ، كمساوئ ، جمع مَسْوَءٍ على غير قياس [(١)]

والوصف فى ذلك كالفعل ، إلاَّ أنّ الوصفَ إذا أُسْنِد إلى جماعة الإناث لحقه

= وفى حاشية يس على التصريح ٢٧٦/١ قال : « لم يعيِّن قائلَه ، وكذا العينى ، وفى يتيمة الدهر ، فى ترجمة أبى فراس الحمدانى : وكتب ـ يعنى : أبا فراس ـــ إلى سيف الدولة :

يـــاأيها الملكُ الـــــذى أضحتْ له جُمَل المناقبْ

نَتـــج الربيـــعُ محاسِنًـــا أَلْقحْنَهَـا غُـرُّ السحـائبْ

... ولا يخفى أنّ أبا فراس منَ المولَّدين ، فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد ، وإن كان خلاف المتبادر من كلام المصنف ـــ يعنى : ابنَ هشام ـــ وغيره ، حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد » اهـ .

(١) قوله : ومحاسن جمع مَحْسَنٍ ... إلى آخره عبارة مضطربة الدلالة . ولذا رجعت إلى المعاجم .

ففى اللسان مادة (ح س ن) ١١٤/١٣ ، ١١٧ « الحُسْن : ضد القبح ونقيضه ، قال الجوهرىّ : والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع مَحْسَن » اهـ .

فَعدم القياسية آت من ناحية أن « حُسْن » لا تجمع على محاسن ، فهل مفردها « مَحْسَن » ؟ وعند ذلك ينحلّ الإشكال وتكون « محاسن » جمعا لمحسن على القياس .

يقول ابن سِيدَة فى المحكم ١٤٣/٣ (ح س ن) « والمحاسن : المواضع الحسنة من البدن ، قال بعضهم : واحدها « مَحْسن » وليس هذا بالقوىّ ، ولا بذلك المعروف ، إنما المحاسن عند النحويين وجمهور اللغويين جمع لا واحد له ، لذلك قال سيبويه : إذا نسبت إلى محاسن ، قلت : محاسنىٌّ ، فلو كان له واحد لردّه إليه فى النسب ، وإنما يقال إن واحدَه « حَسَنٌ » على المسامحة ، ومثله : المفاقر ، والمشَابِه والملامح » اهـ .

فإذا سرنا على الرأى الذى ضعّفه ابن سيده وهو أن مفردها « مَحْسَن » تكون محاسن جمعَ « مَحْسن » على القياس ، وإذا سرنا على أنها جمع لا مفرد له ، فلا مجال للكلام عن القياسية وعدم القياسية ، وإذا سرنا على أن مفردها « حُسْن » أو « حَسَن » تكون العبارة هكذا : وهى جمع « حُسْن أو حَسَنَ » على غير قياس .

أما أن يقال : ومحاسن جمع مَحْسن على غير قياس ، فهذا غير مفهوم .

الألف والتاء دون النون ، نحو : « أقائماتٌ الهنداتُ » .

(**وَالصَّحِيحُ**) عند سيبويه[١] ومتابعيه (**أَنَّ الْأَلِفَ** ، **وَالْواوَ** ، **وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ**) المسموع (**أَحْرُفُ**) وأنّ طيِّئًا ، وأزدَ شنوءةَ (**دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ**) تذكيرا وتأنيثًا (**كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ**) من العرب (**بِالتَّاءِ فِي** « **قَامَتْ** » **عَلَى التَّأْنِيثِ**) بجامع الفرعية عن الغير ، فالمثنى فرع الإفراد ، كما أنّ المؤنثَ فرع المذكر .

قال سيبويه[٢] : « واعلم أنّ من العرب من يقول : « « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » فشبّهوا هذا بالتاء التى يُظهرونَها فى « قالت فُلاَنَةُ » فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للتثنية علامة » ثم قال : « وهى لغة قليلة » .

وإلى ذلك يشير قولُ الناظم :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[٣]

(**لاَ أَنَّهَا ضَمَائِرُ الْفَاعِلِينَ** ، **وَمَا بَعْدَهَا**) من الظواهر (**مُبْتَدَأٌ**) وهى وما قبلها خبرٌ (**عَلَى التَّقْدِيمِ**) للخبر (**وَالتَّأْخِيرِ**) للمبتدإ . (**أَوْ**) ما بعدها (**تَابِعٌ**) لها (**عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ**) بَدَلَ كلٍّ من كلٍّ .

(**و**) الصحيحُ أيضا (**أَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ**) وهى إلحاق العلامات (**لاَ تَمْتَنِعُ مَعَ الْمُفْرَدَيْنِ** ، **أَوِ الْمُفْرَدَاتِ الْمُتَعَاطِفَةِ**) بغير « أَوْ »[٤] (**خِلاَفًا لِزَاعِمِى ذَلِكَ**) ـــ

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٥/١ بولاق .

(٢) المصدر السابق ٢٣٦/١ .

(٣) أى : وقد يقال فى بعض اللغات : « سعدا وسعدوا » بزيادة علامة تدل على التثنية والجمع ، والفعل مسند للظاهر بعده على أنه فاعله .

(٤) فى المغنى ٣٦٧/٢ : « ويجب القطع بامتناعها ـــ أى : هذه اللغة ـــ فى نحو : « قام زيدٌ أو عمروٌ » لأن القائم واحد » .

– بكسر ميم الجمع – أى : خلافا لمن زعم أنَّ الظواهرَ مبتدآتٌ ، ولمن زعم أنها أبدالٌ ، ولمن زعم امتناعَ هذه اللغة مع المتعاطفات .

وإنما كان الصحيحُ أنها أحرفٌ لا ضمائرُ (**لِقَوْلِ الْأَئِمَّةِ**) من أهل اللغة : (**إِنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ**) كما يقول به الأول ، (**وَالْإِبْدَالُ**) من الضمير كما يقول به الثانى ، يُجيزُهما جميعُ العرب (**وَلَا يَخْتَصَّانِ بِلُغَةِ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ**) قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل[1] .

(وَ) إنما كان الصحيحُ أنَّ هذه اللغة لا تمتنعُ مع المتعاطفاتِ (**لِمَجِيءِ قَوْلِهِ**) وهو عبد الله بن قيس الرُّقيات ، يَرْثِى مُصْعَبَ بن الزّبَيْر بن العوام – رضى الله عنهما –

٢٠٩- تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ (**وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ**)[2]

فَأَلْحقَ علامةَ التثنية ، وهى الألف فى « أَسْلَمَاه » مع المتعاطفين ، وهما : « مُبْعَدٌ » و « حَمِيمٌ » .

و « المارقين » الخوارج ، من مَرَقَ السهمُ من الرَّمِيَّة مروقًا ، إذا خرج من الجانب الآخر ، و « أسلماه » خذلاه ، يقال : أسلمتُ فلانًا ، إذا لم تُعِنْه ، ولم تنصُرْه على عَدُوِّه ، و « الْمُبْعَد » اسمُ مفعولٍ من الإبعاد ، والمرادُ به الأجنبىّ من النسب ، و « الحميم » القريبُ .

---

(١) ٢ / ١١٧ .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لعبد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص ١٩٦ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١ / ١٣٢ ، وابن الناظم ٢٢١ ، والمغنى ٣٦٧ ، ٣٧١ ، والشذور ١٧٧ ، والعينى ٢ / ٤٦١ ، والأشمونى ٢ / ٤٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٧٨٤ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ .

« وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق ، « أسلماه » أسلم فعل ماض ، والألف حرف دالّ على التثنية ، والهاء مفعول به « مبعدٌ » فاعل ، « وحميم » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول : « وقد أسلمه مبعدٌ وحميم » .

(وَقَوْلِهِ) وهو عُرْوَةُ بنُ الوردِ ، يمدح الغنَّى ، ويذمّ الفقير :

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ

٢١٠ ــ وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ **(وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ)** [١]

فألحق علامة التثنية وهى « الألف » في « كَانَا » مع المتعاطفين ، وهما : نسبٌ ، وخِيرُ ــ بكسر الخاء المعجمة ــ أى : الكرم .

والمعنى : وإنْ كان للفقير نسبٌ وكرمٌ فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره .

وبهذين البيتين [٢] ردّ أبو حيانَ على الخضراويِّ [٣] حيث قال [٤] : لا نعلم أحدًا يُجيزُ « قاما زيد وعمرو » ولا « قاموا زيد وعمرو وبكر »

وقال الموضح فى المغنى : وليس الرد بشىء ؛ لأنه يمنع التخريجَ لا التركيب [٥] ــ انتهى ــ

* * *

---

(١) البيتان من الوافر لعروة بن الورد فى ديوانه ص ٢٠ ، والعينى ٤٦٣/٢ .
يقول للائمته : ذرينى ، أي : دعينى واتركيني ، أسعى فى تحصيل الغنى والمال .. إلخ .
و « إنْ » شرطية » كانا : فعل الشرط ، والألف ــ كما قال الشارح ــ علامة على التثنية وهى حرف ، وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بما تقدم قبله ، أى : وإن كان له نسب وخير فهو أهونُهم .

(٢) وهو هذا الشاهد ، والذى قبله ٢٠٩ .

(٣) وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوىّ ، أبو عبد الله ــ تكرر ذكره .

(٤) يعنى : الخضراوىّ .

(٥) ينظر معنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٣٦٧ ، ويلاحظ أنه لم يذكر اسم صاحب الردّ على الخضراوى ، ولكنه قال : وقد رُدّ عليه بقوله :
* وَقَدْ أَسْلَمَاه مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ * اهـ .

(**وَ**) الحكمُ (**السَّادِسُ**) من أحكام الفاعلِ (**أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا ، أُنِّثَ فِعْلُهُ بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِى آخر الْمَاضى**) جامدًا كان أو متصرِّفا ، تامًّا كان أو ناقصًا ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى الْمَاضِى إِذَا كَانَ لِأُنْثَى [(١)] ....

(**وَبتَاءِ الْمُضَارَعَةِ فى أَوَّلِ الْمُضَارِعِ**)[(٢)] ولم يتعرض له فى النظم .

(**وَيَجِبُ ذَلِكَ**) التأنيثُ (**فِى مَسْأَلَتَيْن** :

إِحْدَاهُمَا : **أَنْ يَكُونَ**) الفاعلُ (**ضَمِيرًا مُتَّصِلاً**) لغائبة [(٣)] حقيقية التأنيث ، أو مجازيتُه ، ونعنى بحقيقى التأنيث ماله فَرجٌ ، والمجازىُّ خلافُه .

فالحقيقية (**كَـ « هِنْدٌ قَامَتْ » أَوْ « تَقُومُ » وَ**) المجازية (**« الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أَوْ « تَطْلُعُ »**) وإنما وجب تأنيث الفعل فى ذلك ؛ لئلاَّ يُتَوَهَّم أنَّ ثَمَّ فاعلاً مذكرًا منتظرًا ، إذ يجوز أنْ يُقَال : « هندٌ قامَ أبوهَا » و « الشمسُ طلعَ قرنُها [(٤)] » .

---

(١) أى : إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث ، لحقته تاء ساكنة تدلّ على أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ ، والأنثى هنا على إطلاقها ، سواء أكانت أنثى حقيقة ، أم مجازًا ، وبيّن هنا لحاقَها على الجملة ، من غير تقييد بلزوم ، ولا جواز ، لأن ذلك سيأتى .
وقوله : « وتاءُ تأنيث » مبتدأ ، خبره « تلى الماضى » ، وأسكن ياء « الماضى » وكان حقه : تلى الماضِيَ لضرورة الشعر ، ومعنى « تلى » أى : تأتي بعده متصلة به لاحقة له . « إذا كان » أى : إذا كان ذلك الماضى « لأنثى » متعلق بمحذوف هو خبر « كان » أى : مسندًا لأنثى .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١١٠/٢ « تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضى وضعا ؛ لأنّ « الأمرَ » مستغن بالياء ، و « المضارع » مستغن بها ـــ أى : بالياء ـــ إن أسند إلى مخاطبة ، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة ، أو غائبتين » ا هـ .

(٣) أو لغائبتين نحو : « الهندان قامتا » .

(٤) قال الشهاب : قد يرد على العلة ـــ وهى دفع التوهم ـــ أنّ مع التاء يُتوهم أنَّ له فاعلا =

(**بِخِلَافِ**) الضَّمِيرِ (**الْمُنْفَصِلِ ، نَحْو :**) « هندٌ (**مَا قَامَ**) إلاَّ هى » (**أَوْ** « **مَا يَقُومُ إِلَّا هِىَ** » [1]) . و « الشمسُ ما طلع إلا هى » أو « ما يطلعُ [2] الا هى » فالتذكيرُ واجبٌ [3] فى النثر ؛ لعدم التَّوَهُم المذكور ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان .

وبخلاف قول المرأة الحاضرة « قُمتُ » أو « أَقُومُ » فإنه لا يمكن تأنيثه وإنْ كان الفاعلُ ضميرًا متصلا لمؤنث .

(**وَ**) تاء التأنيث (**يَجُوزُ تَرْكُهَا فِى الشِّعْرِ**) مع اتصال الضمير (**إِنْ كَانَ التَّأْنِيثُ مَجَازِيًّا**) وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ[4]

= مؤنثا منتظرا إذ لو قيل : « هندٌ قامت » احتمل أن المعنى : قامت أمها مثلا ، فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم فى الجملة ، بأن يكون الوجوب لوجود اللبس فى بعض المواضع ، والباقى طردًا للباب » [حاشية يس على التصريح ١/ ٢٧٧ ، ٢٧٨] .

(١) قوله : « هند ما قام إلا هى ، أو ما يقوم إلا هى » ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعلٌ ، وقد مرَ آخر الحكم الرابع أنّ الفاعل فى مثلْ ذلك محذوف ، والتقدير : هند ما قام أحدٌ إلا هى .

(٢) فى خ ٢ « تطلع » .

(٣) قد يقال : لِمَ وجبَ التذكير فى : ما قام ، أو ما يقوم إلا هى ، ولم يجز الأمران ، بناء على ما يأتى عن الناظم فى المؤنث الحقيقىّ الظاهر المفصول بـ « إلا » ؟ وأىّ فرق بين الضمير والظاهر حيث كان مؤنثا حقيقيا ؟ وكلام ابن هشام محتمل لذلك ؛ لأنّ قوله : بخلاف الضمير المنفصل إلخ ، معناه ــ بحسب الظاهر ــ أنه لا يجب فيه التأنيث ، والمسألة خلافية [ينظر حاشية يس على التصريح ٢٧٧/١ ، وشرح التسهيل للدمامينى ٤/ ٢٢٩ : ٢٣٠] .

(٤) أى : تحذف التاء من الفعل الذى فاعله ضميرٌ يعود على مؤنث مجازىّ ، وهذا الحذف مخصوص بالضرورة .

(كَقَوْلِهِ) وهو عامرُ بنُ جُوينِ الطائىُّ يصف سحابةً وأرضًا نافعتين :

[١٣٤/ب] **٢١١** ـ / فلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا **(وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)** (١)

وكان القياسُ « أبقلَتْ » لأنّ الفاعلَ ضميرٌ مؤنثٌ متصلٌ ، ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان : يجوز ترك التاء فى الكلام النثر (٢) ، يقال : « الشمسُ

---

(١) هذا البيت من المتقارب وهو لعامر بن جُوين فى سيبويه ٢٤٠/١ ، والكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ [تحقيق الدالى] والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، والأصول : ٤١٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، وابن يعيش ٩٤/٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٨١ ، ٤٨٣ ، واللسان (ودق) ٢٥٢/١٢ ، و (ب ق ل) ١٣ / ٦٤ ، والعينى ٤٦٤/٢ ، والخزانة ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ ، والدرر ٢٢٥/٢ ونسب للأعشى فى شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وليس فى ديوانه .

وورد بلا نسبة فى الخصائص ٤١١/٢ ، والمحتسب ١١٢/٢ [العجز فقط] ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢ ، ٤٤٥ ، ٤٩٦ ، والمقرّب ٣٠٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، والكافية الشافية ٥٩٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢ ، وابن الناظم ٢٢٦ ، والرضى ١٧٠/٢ ، وابن عقيل ٤٣٥/١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز ٢٠٨ ، وتوضيح المقاصد ١١/٢ [العجز فقط] ، والمغنى ٦٥٦/٢ ، [العجز فقط] وتعليق الفرائد ٢٢٧/٤ ، والهمع ١٧١/٢ ، والأشمونى ٥٣/٢ .

و « المزنة » السحابة المثقلة بالماء ، « الودق » المطر « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

و« لا » الأولى : عاملة عمل « ليس » أو ملغاة « مزنةٌ » اسم « لا » أو مبتدأ على الوجهين فى « لا » والمسوغ للابتداء بالنكرة : العموم ، أو لوصفها بما بعدها « ودقت » جملة واقعة موقع خبر « لا » أو خبر المبتدإ ، أو صفة لمزنة وعلى الوجه الأخير يكون الخبر محذوفا ـ « لا » الثانية نافية للجنس « أرض » اسمها « أبقلت » الجملة خبر « لا » « إبقالَ » مفعول مطلق وهو مضاف إلى ضمير الغائبة « ها » .

(٢) نُسِبَ هذا المذهب لابن كيسان فى الكافية الشافية ٥٩٧/٢ والمغنى ٦٥٦/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٨٣ .

طَلَعَ » كما يقال : « طَلَعَ الشمسُ » ؛ لأن التأنيثَ مجازىٌّ ، ولا فرق بين الضّمير [1] والظاهر ، واستدلّ على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أنْ يقولَ « أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا » بالنقل ، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه ، دلَّ على أنه مختارٌ ، لا مضطرٌّ .

وأجيب[2] بأنه إنما يثبت ما ذكر ، بعدَ ثبوت أنَّ هذا الشاعرَ ممَّن يُخفف الهمز بالنقل وغيره ، فإن من العرب من لا يُجيز فى الهمز [إلا التحقيق .

وقد يُعَارَض بالمِثْلِ فيقال : إنما تثبت دعوَى الضرورة بعدَ ثبوت كونِه ممن لا يُخفف الهمز] [3] بالنقل ويؤيد ما قاله ابنُ كيسان ، أنّ الأعْلَمَ حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه [4] أنه رُوِى : « أبقلَتِ ابْقَالَها » بتخفيف الهمزة ، قال : ولا ضرورة فيه على هذا ، إذ هذا دليل على أنّ قائله يجيز النقل [5] ، قال : وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل « الأرض » بالمكان فلا ضرورة ـــ انتهى ـــ .

وفى هذا التأويل نظر ؛ لأن وجود الهاء فى « إبقالها » يأباه [6] .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو الأعشى ميمونُ بنُ قيسٍ ، فى قصيدة يمدح بها رهطَ قيسِ

---

(١) فى خ ١ ، ٤ « المضمر » .

(٢) المجيب هو « السيرافى كما فى تخليص الشواهد ٤٨٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ بسبب انتقال نظر الناسخ بين متماثلين .

(٤) ينظر ما قاله الأعلم عن هذا البيت فى كتاب سيبويه طبع بولاق [حيث ألحق شرح الأعلم للشواهد بذيل الصفحات] ١/ ٢٤٠ ، و « النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم أيضا ١٥٤/١ ، ٤٦٢ ، و « كتاب تحصيل عين الذهب ... رسالة ما جستير تحقيق الشيخ عبد الله الحمّاد ص ٦٤٦ محفوظة فى كلية اللغة العربية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـــ وقد أشرفتُ على تحقيقها .

(٥) عبارة : « إذ هذا دليل على أن قائله يُجيز النقل » من كلام الشيخ خالد .

(٦) قد يقال : لا مانع من اعتبار الأمرين ، فالأرض مؤنثة ولذلك قال : إبقالها ، والأرض قد يراد بها المكان ، والمكان مذكر ، ولذا قال : أبقل .

ابْنِ معد يكرب ، ويزيدَ بنَ عبد الدارِ الحارثيِّ :

٢١٢ ــ فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ (**فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**) [١] .

وكان القياسُ « أَوْدَتْ » لأن الفاعل ضمير متصل ، ولكنه حذف التاء ضرورة .

و « اللِّمَّة » ــ بكسر اللام ، وتشديد الميم ــ شعر الرأس دون « الجمّة » و « الحوادث » جمع حادثة ، والجمع فى معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازى .

وقيل : المراد : الحَدَثَان [٢] ، الليل والنهار ، و « أَوْدَى » بمعنى : هلك ،

---

(١) هذا البيت من المتقارب وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٧١ تحقيق محمد حسين ، وسيبويه ١/ ٢٣٩ ، والأصول ٢/ ٤١٣ وابن يعيش ٥/٩٥ ، واللسان (حدث) ٢/٤٣٧ ، و (ودى) ٢٠ /٢٦٤ ، والعينى ٢/٤٦٦ ، والخزانة ٤/ ٥٧٨ ، وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٢ ، وتعليق الفرائد ٤/٢٢٨ والضرورة للقزاز ١٢٤ ، وابن الناظم ٦٢٠ [والشاهد عدم التوكيد بالنون بعد (إمَّا) جوازا] ومثله الرضى ٢/ ٤٠٤ ، ومثله الأشمونى ٣/٢١٦ ، أما الأشمونى ٢/ ٥٣ فهو الموضع الذى معنا الآن .

ورُوى الصدرُ هكذا .

* فَإِمَّا تَرَىْ لِمَّتِى بُدِّلَتْ * * فإن تُبْصرينى ولى لِمَّةٌ * * فإن تعهدينى ...

« إِمَّا » مركبة من « إِنْ » الشرطية و « ما » الزائدة « ترينى » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه فعل الشرط والنون للوقاية والياء التى قبل النون فاعل وهى ياء المؤنثة المخاطبة والياء التى بعد النون ياء المتكلم مفعول به « ولى لِمَّة » جملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم فى محل نصب على الحال من ياء المتكلم وجملة « فإن الحوادث أودى بها » المكونة من « إنَّ » واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) والحدثان مذكر فيتناسب معه « أودى » بدون تاء ولا شاهد فيه على الضرورة حينئذ وهذا من الحمل على المعنى وهو كثير فى كلام العرب . وفى الأصول لابن السراج ٢/ ٤١٣ » « لأن الحوادث جمع « حَدَثٍ » والحدث مصدر ، والمصدر واحدُه وجمعُه

يتعدى بالباء .

والمسألةُ (**الثَّانِيةُ**) من وجوب التأنيث (**أَنْ يَكُونَ**) الفاعل ظاهرًا (**مُتَّصِلا**) بالفعل (**حَقِيقِىَّ التَّأْنِيثِ** ، **نَحْو** : ﴿ **إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرانَ** ﴾ [١]) .

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

وَإِنَّمَا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْمَـرِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ [٢] .

(**وَشَذَّ قَوْلُهُمْ** : « **قَالَ فُلانَةُ** » حكاه سيبويه عن بعض العرب [٣] (**وَهُوَ رَدِىءٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ**) فيُقْتَصر فيه على السماع .

وظاهر قول النظم :

= يئولان إلى معنى واحد » اهـ .

فإن قيل : ما له لم يقل « أودت بها » لأن الوزن لا يتغير ؟ فالجواب : لأن القافية مردفة ، والردف : حرف لين وهو هنا الألف فى « أودى » — يتلوه الروىّ وهو هنا « الباء » فى « بها » و « ها » ليس رويا على المشهور فلو قال : « أودت بها » لوقع فى عيب سناد الردف ؛ لأن الألف فى « أودَى » ملتزمة فى أبيات القصيدة — ومن جعل « ها » رويا ، لم يجوِّز أيضا أن يقول : أودت بها ، لأن القافية حينئذ مؤسسة والتأسيس : هو الألف الواقعة قبل حرف الروىّ بحرف ، فلو قال : أودت بها لوقع فى عيب سناد التأسيس بسبب ذهاب الألف وهى ملتزمة فى القصيدة كلها .

(١) من الآية [٣٥] من سورة « آل عمران » .

(٢) يعنى أن علامة التأنيث تلزم فى الفعل الذى يكون فاعله ضميرا متصلا عائدا على مؤنث سواء أكان المؤنث حقيقىَّ التأنيث أم مجازيَّه ، وكذلك إذا كان الفاعل اسما ظاهرًا متصلا بالفعل ، دَالًّا على مؤنث حقيقىّ ، وهذا معنى قوله « مفهم ذاتَ حِرِ » والحِرِ : الفرج ، وأصله : حِرح حذفت لام الكلمة منه تخفيفا .

(٣) كتاب سيبويه ٢٣٥/١ « قَالَ فُلانَةُ » و ١/ ٢٣٩ « ذَهَبَ فُلانَةُ » .

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ (١) ....

أنه ينقاسُ على قلّة .

(**وَإِنَّمَا جَازَ فِى**) الكلام (**الْفَصِيح نَحْوُ** : « **نِعْمَ الْمَرأَةُ** ») فى المدح (**وَ** « **بِئْسَ الْمَرأَةُ** ») فى الذمّ ، بترك التاء فيهما (**لِأَنَّ الْمُرَادَ**) بالمرأة فيهما (**الْجِنْسُ**) وهو مؤنث مجازىّ (**وَسَيَأْتِى أَنَّ الْجِنْسَ**) فيه معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازىّ ؛ فلذلك (**يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ**) التركُ .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَالْحَذْفُ فِى « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ (٢) .

(**وَيَجُوزُ الْوجْهَان**) التأنيث والتذكير (**فى مَسْأَلَتَيْن** :

إحداهما) : المؤنث الحقيقىُّ الظاهر (**الْمُنْفَصِلُ**) من الفعل بفاصل (**كَقَوْلِهِ**)

[١٣٥/أ] وهو جرير / يهجو الأخطل :

٢١٣ ـ (لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ) عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ(٣)

---

(١) يعنى أن حذف التاء من الفعل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقىّ التأنيث من غير فصل ، قد يأتى على قلة . وهو مذهب الناظم أيضا فى شرح التسهيل ٢ / ١١٠ .

(٢) يعنى أن حذف التاء فى باب « نعم وبئس » إذا أسند إلى مؤنث حقيقىّ ، حَسَنٌ ، وليس بقبيح كما يقبح مع غير « نعم وبئس » إذا قلت : قام المرأةُ ، بل يجوز أن تقول : نعم الفتاة ، ونعمت الفتاة ، وعلَّل ذلك بقوله : لأن قصد الجنس فيه بيِّن ، يريد أن المفرد ليس هو المقصود فتلزم التاء ، وإنما المقصود حقيقة الجنس ، وتأنيث الجنس كتأنيث الجماعة والفرقة غير حقيقىّ .

(٣) هذا البيت من الوافر التام ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٨٣ ، وابن يعيش ٩٢/٥ والعينى ٤٦٨/٢ ، واللسان (ص ل ب) ـ وورد بلا نسبة فى المقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٣٠٨/٢ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، والأشمونى ٥٢/٢ .

فَتَرْكُ التاء من « وَلَدَتْ » ؛ لوجود الفصل بالمفعول وهو « الأخيطل » ـــ بالتصغير ـــ و « الصُّلُبُ » (١) ـــ بضم الصاد المهملة واللام ـــ جمع صليب (٢) النصارى ، و « الشّامُ » « جمعُ شامة (٣) .

(وَقَوْلِهِمْ) أى العرب : (« حَضَرَ الْقَاضِىَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ») (٤) فـ « امرأةٌ » فاعل « حضر » ، وتَرْكُ التاءِ للفصل بالمفعول ، وذِكْرُ الظرفِ قصدًا لحكاية الشاهد بتمامه .

وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل ، لأن الفعل بَعُدَ عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصلُ كالعوض من تاء التأنيث (٥) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وقد يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى نَحْوِ : « أَتَى الْقَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ (٦)

---

(١) فى المصباح مادة (ص ل ب) و« صَلِيب النصارى جمعه صُلبان وصُلُب مثل : بَرِيد وبُرُد .

(٢) فى خ ٢ « صُلَيْب » بهذا الضبط ، ولا داعى لذلك .

(٣) أراد بذكر الصليب : أنّ أمَّه نصرانية ، وأراد بذكر « الشَّام » جمع شَامَة وهى العلامة أنه عارف بذلك الموضع .

(٤) هذا القول عن العرب فى سيبويه ٢٣٥/١ حيث قال : « وقال بعض العرب : قَالَ فلانةُ ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : « حضر القاضِيَ امرأةٌ » لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجملَ ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء » [وانظر أيضا الخصائص ٤١٤/٢] .

(٥) يُتأمَّل قولُ سيبويه السابق : « وكأنه شيء يصير بدلا من شيء » .

(٦) يعنى أن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقىّ ـــ يُبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، نحو أتى القاضِيَ بنتُ الواقف » ويجوز « أتت » وهو أجود ، واستعماله « قد » يدل على القلة ، وعبارة « قد يبيح » يدل على القياسية ، وكثيرا ما يستعمل هذا التعبير إذا كان

(**وَالتَّأْنِيثُ أَكثَرُ**) من التذكير ؛ لقوة جانبه (**إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاصِلُ**) بين الفعل وفاعِله المؤنث (**إلاَّ**) الاستثنائية الإيجابية (**فَالتَّأْنِيثُ خاصٌّ بِالشِّعْرِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الأَخفشُ**) وأوجب التذكير فى الكلام نحو : « مَا قامَ إلاَّ هِنْدٌ » ؛ لأنّ ما بعد « إلاّ » ليس هو الفاعل فى الحقيقة ، وإنما هو بدلٌ من فاعل مقدّر قبل « إلاّ » وذلك المقدّر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ؛ ولذلك ذُكِّرَ الفعلُ ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هندٌ (**وَأَنْشَدَ**) الأخفش (**عَلَى التَّأْنِيثِ**) فى الشعر :

٢١٤ ـ (مَابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِى حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ)[1] .

فـ « بناتُ » فاعل « بَرِئَت » وأَنثه مع وجود الفصل بـ « إِلَّا » .

(**وَجَوَّزَهُ**[2] **ابْنُ مَالِكٍ فِى النَّثْرِ**) على قلّة ، فقال :

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بـ « إِلَّا » فُضِّلاَ كَـ « مَازَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »[3] .

= يريد أن ذلك الحكم جائز فى الكلام على قلة .

وعلى بيت الناظم هذا اعتراض من جهة علم القوافى ، ذلك أنه أتى بقافية مؤسسة ، وهو قوله : « بنت الواقف » ـ والتأسيس هو الألف التى تكون قبل الرَّوِىّ بحرف ، وحرفُ الروىّ هو الفاء ، وقبله القاف ، وقبل القاف الألف التى هى التأسيس ـ ونظيرتها وهى : « التاءِ فِى » مجردة حكما من التأسيس ، فإنها بمنزلة « المكْتَفِى » فى الحكم ، لا بمنزلة « الواقف » ؛ لأن حرفَ التأسيس فى كلمة وحرف الروىّ فى كلمة أخرى غير ضمير . [قاله الشاطبى فى شرح الألفية ص ٥٣٦ تحقيق سعد الله على] .

(١) بيت من الرجز التامّ ، لا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٩٠ ، وشذور الذهب ١٧٦ ، والعينى ٢/٤٧١ ، وتعليق الفرائد ٤/٢٣٠ ، والأشمونى ٢/٥٢ ، والهمع ٢/١٧١ ، والدرر ٢/ ٢٢٦ .

(٢) أى : جوّز التأنيث ـ ولكن على قلة ، ولذا قال فى التسهيل ٢/١١٤ « وبعض النحويين لايجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا فى الشعر .... والصحيح جوازها فى غير الشعر ، ولكن على ضعف » .

(٣) يعنى أن الفصل إن كان بغير « إلا » فحكمه ما تقدم ، وإن كان الفصل بإلا فحذف =

(وَقُرِئَ : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ ﴾[١] بالرفع .

وقرأ مالكُ بنُ دينار[٢] ، والحسن[٣] ، وأبو رجاء[٤] ، وعاصم الجحدرىّ[٥] بخلاف عنه ، وجماعة من التابعين (﴿ فَأَصْبَحُوا لاتُرَىٰٓ إِلَّا مَسٰكِنُهُمْ[٦] ﴾) بضم التاء من « تُرَىٰ ، ورفع « مساكنُهم » على النيابة عن الفاعل .

وقال ابنُ جنىِّ إنها ضعيفة فى العربية[٦] .

المسألةُ (**الثَّانِيةُ**) من جواز الوجهين :

(**الْمجَازِىُّ التَّأْنِيثِ** ، نحو : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾[٧] ولو ورد

= العلامة أحسن من إثباتها ، وهو عند العرب مُفضَّل ، والإثبات مفضول ، فقولك : مازكا إلا فتاة ابن العلا ، أفضل من قولك : مازكت ، فالوجهان على الجملة جائزان ، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر . وقد بيّن الشارحُ وجه أرجحية الحذف .

(١) من الآية [٢٩] من سورة « يس » .

(٢) هو مالك بن دينار أبو يحيى البصرىّ المتوفى سنة ١٢٧ هـ [غاية النهاية فى طبقات القراء ٣٦/٢] .

(٣) هو الحسن بن أبى الحسن بن يسار ، السيد الإمام أبو سعيد البصرى إمام زمانه علما وعملا ، المتوفى سنة ١١٠ هـ [المصدر السابق ٢٣٥/١] .

(٤) هو عمران بن تيم أو رجاء العطاردىّ البصرىّ التابعىّ الكبير المتوفى سنة ١٠٥ هـ [المصدر السابق ٦٠٤/١] .

(٥) هو عاصم بن أبى الصباح العجاج أبو المجشر الحجدرىّ البصرىّ المتوفى قبل الثلاثين ومائة هـ [المصدر السابق ٣٤٩/١] .

(٦) من الآية [٢٥] من سورة « الأحقاف » [وانظر إتحاف فضلاء البشر ٤٩٢ ، والمحتسب لابن جنى ٢٦٥/٢ : ٢٦٦] وقد ضعف ابن جنى هذه القراءة فقال « أما » تُرَى » بالتاء ، ورفع « المساكن » فضعيف فى العربية ، والشعر أولى بجوازه من القرآن ... » [المحتسب ٢/ ٢٦٦] .

(٧) من الآية [٩] من سورة « القمر » .

« وَجُمِعَتْ بالتاء ، لم يمتنع (**وَمِنْهُ**) أى : من المجازىّ التأنيث (**اسْمُ الْجِنْسِ**) كـ « شَجر » (**وَاسْمُ الْجَمْعِ**) المعرب كـ « قومٍ » و « نِسْوَةٍ » (**وَالْجَمْعُ**) المكسَّر كـ « أعراب » و « هنود » (**لأَنَّهُنَّ فِى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ ، وَالْجَمَاعَةُ مُؤَنَّثٌ مَجازِىٌّ ؛ فَلِذَلِكَ جازَ التَّأْنِيثُ**) فى الفعل مع اسم الجمع (**نَحْو** : ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ** ﴾[1] **وَ**) مع الجمع المكسّر نحو : (﴿ **قَالَتِ الأَعْرَابُ** ﴾[2] **وَ**) مع اسم الجنس نحو : (« **أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ** ، **وَ**) جاز (**التَّذْكِيرُ**) فى الفعل مع اسم الجنس (**نَحْو** « **أَوْرَقَ الشَّجَرُ** ») ومع اسم الجمع المذكر نحو (﴿ **وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ** ﴾[3]) . ومع اسم جمع المؤنث نحو (﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ** ﴾[4] ، **وَ**) مع الجمع المكسر المذكر ، نحو (« **قَالَ الرِّجَالُ** » **وَ**) مع جمع التكسير المؤنث نحو (« **جَاءَ الْهُنُودُ** ») فأتى فى جانب / التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللّفِّ[5] ، وفى جانب التأنيث [١٣٥/ب]

---

(١) من الآية [٩] من سورة « القمر » .

(٢) من الآية [١٤] من سورة « الحجرات » وجعل الشيخ خالد « الأعراب » من قبيل الجمع المكسر ، فإن كان المفرد « أعرابى » كما قال بعضهم فلا كلام ، وإن كان المفرد « عَرَبَ » فقد يُعترض بأن المفرد أوسع دائرة من الجمع ؛ لأن الأعراب يختصون بالبادية ، والعرب لا يختصون بها ، وجاء فى الصحاح : الأعراب من العرب ، سكان البادية خاصة ، والنسبة إلى أعراب ، أعرابىّ ؛ لأنه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعا لعَرَب ، وإنما العرب اسم جنس » [١ / ١٧٨] .

(٣) من الآية [٦٦] من سورة « الأنعام » .

(٤) من الآية [٣٠] من سورة « يوسف » .

(٥) فعندما قال : ومنه : اسم الجنس ، واسم الجمع ، والجمع ، أتى بالأمثلة فى جانب التذكير مرتبة على حسب ما ذكر أولا : فمثل لاسم الجنس ثم لاسم الجمع ، ثم للجمع ، أما فى جانب التأنيث فمثل لاسم الجنس ، ثم الجمع ، ثم اسم الجمع فهذا هو الاختلاط

مختلطًا كقوله : « هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ ، جودًا وبهاءً وشجاعةً »[١] .

وقيدنا اسم الجمع بالمعرب ، احترازًا من اسم الجمع المبنيّ نحو « الَّذينَ » فإنه لا يقال فيه : « قالت الَّذين آمنوا » بالتأنيث — وإن قيل إنه جمع « الذى » .

وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازيّ لأمرين :

أحدهما : أنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ فتضعف العناية به .

والثانى : أنّ هذا المؤنث فى معنى المذكر فيحمل عليه [٢] ، كما حُمِل المذكر على المؤنث فى « جاءتني كتابُ زيدٍ » أى : صحيفته [٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ [٤]

---

(١) فـ « جودا » الأول للبحر الثالث ، وبهاءً الثانى للشمس الأول ، وشجاعةً الثالث للأسد الثانى واللف والنشر المرتب أو المشوش نوع من أنواع المحسنات اللفظية . ويندرج فى علم « البديع » وفى خ ١ ، ٢ ضبطت « جودٌ » والصواب بالنصب .

(٢) ويسمى : الحمل على المعنى ، قال عنه ابن جنى : إن هذا الشَّرْج — أى النوع — غور فى العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثورًا ومنظوما ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعة ، والجماعة فى الواحد ... » [الخصائص ٢/٤١١] .

(٣) فى الخصائص ٢/٤١٦ « وحكى الأصمعىّ عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ! فقلتُ له : أتقول : جاء كتابى فقال نعم ، أليس بصحيفته ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق » .

(٤) يعنى : أن ما عدا جمعَ المذكر السالم من الجموع ، فحكمها — إذا أسند إليها الفعل — حكمُ الواحد المجازيِّ التأنيث فى جواز لحاق التاء ، وعدم لحاقها — وقوله : والتاء : الواو عاطفة ، و « التاءُ » مبتدأ و « كالتاء » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين المؤنث المجازىّ بقوله : كالتاء مع إحدى اللَّبِن » فإنّ إحدى اللبن « لبنة » واللبنة تأنيثها مجازىّ . [واللبن : هو الطوب الذى لم يحرق بالنار] وما عدا جمع المذكر السالم ، يشمل جمع =

(**إِلَّا أَنَّ سَلَامَةَ نَظْمِ الْوَاحِدِ فى جِمْعَي التَّصْحِيح**) المذكر والمؤنث (**أَوْجَبَتِ التَّذْكِيرَ**) فى الفعل (**فِى نَحْوِ** : « **قَامَ الزَّيْدُونَ** ») وفى التنزيل : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** ﴾[1] (**وَ**) أوجبت (**التَّأْنِيثَ**) فى الفعل (**نَحْو** : « **قَامَتِ الْهِنْدَاتُ** ») .

هذا مذهبُ سيبويه ، وجمهور البصريين [2] .

(**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِيهِمَا**) فإنهم أجازوا فى الفعل مع كلٍّ من جمعى التصحيح التذكيرَ والتأنيثَ .

(**وَ**) خلافا (**لِلْفَارِسِيِّ**) من البصريين (**فِى جَمْعِ**) تصحيح المؤنث ، فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر .

وتبعه الناظم : فلم يستثنه [3] .

(**وَاحْتَجُّوا بِنَحْوِ** : ﴿ **إِلَّا الَّذِى ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوٓاْ إِسْرَآءِيلَ** ﴾[4])فأنَّثَ الفعل

= التكسير لمذكر كالرِّجال ، أو لمؤنث كالهنود ، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات فعلى إطلاقه هنا فى الألفية يجوز إثباتُ التاء وحذفها فى الجميع ، وقد قيّد فى كتاب التسهيل ما أطلق هنا فقال : « وحكمها يعنى « التاء » مع جمع التكسير وشبهه ، وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازىّ التأنيث » ا هـ [التسهيل ٧٥ فقيده بجمع المذكر نحو : طلحات ، ولم يقل : والجمع بالألف والتاء .

(١) الآية [١] من سورة « المؤمنون » .

(٢) ينظر تعليق الفرائد ٢٣٢/٤ .

(٣) أى : فلم يستثنه كما استثنى جمع المذكر السالم فى قوله :

والتاء مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِم مِنْ مُذكَّرٍ ، كالتاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ

(٤) من الآية [٩٠] من سورة يونس .

مع جمع التصحيح المذكر (وَ) بنحو (﴿ إِذَا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَٰتُ ﴾)[(١)] فذَكَّر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث [(٢)] . (وَ) بنحو (**قَوْلِهِ** :

٢١٥ــ فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى) وَالطَّامِعُون [(٣)] إِلَىَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[(٤)]

فذَكَّر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث .

و « شجوهُنَّ » ــ بمعنى حزنهنَّ ــ مفعول لأجله ، و « تصدَّعوا » انصرفوا .

(**وَأُجِبت بِأَنَّ** « **الْبَنِينَ** ») في قوله ﴿ **بَنُوٓاْ إِسْرَآءِيلَ** ﴾[(٥)] (**وَ** « **الْبَنَاتِ** ») فى قوله : « بَنَاتِى » (**لَمْ يَسْلَمْ فِيهِما لَفْظُ الْوَاحِدِ**) إذا الأَصلُ « بَنَوٌ »[(٦)] فحذفت لامهُ وزيد عليه « واوٌ ونوٌن » فى التذكير ، و «ألفٌ وتاءٌ » فى التأنيث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد ، عومل معاملة جمع التكسير ، وليس الكلام فيه .

قال الشاطبى : ومحل الخلاف فى تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما ،

---

(١) من الآية [١٢] من سورة الممتحنة .

(٢) المؤنث ساقطة من خ ٢ .

(٣) فى خ ٣ و « الطاعنون » .

(٤) هذا البيت من الكامل لعبدة بن الطيب السعدى فى ديوانه ص ٥٠ ، ونوادر أبى زيد ص ٢٣ ، وشرح المفضليات ٣٠١ ، وهو لأبى ذؤيب الهزلى فى العينى ٤٧٢/٢ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٢ [الصدر فقط] ، والخصائص ٢٩٥/٣ ، وتعليق الفرائد ٢٣٤/٤ ، والأشمونى ٥٤/٢ .

ورُوى : (... شأنهن ....) (والأقربون إلىّ ...) (والطاعنون إلىّ ....) (.... شجوهن وقلن لى) .

(٥) من الآية [٩٠] من سورة يونس .

(٦) قوله « إذ الأصل بَنَوٌ » هذا مشكل ؛ لأنه يقتضى اعتبار أصل المفرد ، فيلزم أن يكون نحو القاضين من جموع التكسير وهو بعيد جدًا ، وكان يمكن أن يُبين عدم السلامة بتغيير الشكل فى الجمع [حاشية يس على التصريح ٢٨ بتصرف] .

أما ما تغيَّر منهما كـ « بنين » و « بنات » فَيَجُوزُ فيه الوجهانِ اتفاقًا [(١)] ـــ انتهى ـــ .

(**وَبِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِى** ﴿ **جَآءَكَ**) الْمُؤْمِنَاتُ ﴾[(٢)] (**لِلْفَصْلِ**) بالمفعول ، وهو « الكاف » على حدّ قولهم : « حضر القاضىَ امرأةٌ » (**أَوْ لِأَنَّ الأَصْلَ : النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ**) والنساءُ : اسم جمع ، فحذف الموصوف ، وخَلَفَتْه صفتُه ، فعُوملت معاملته .

(**أَوْ لِأَنَّ** « **أَلْ** ») فى « المؤمنات » اسم موصول (**مُقَدَّرَةٌ بِـ** « **اللَّاتِى**» **وَهِىَ**) أى : اللاتى (**اسْمُ جَمْعٍ**) وتقدَّمَ أنه يجوز مع الفصلِ ، واسمِ الجمع ، التذكير والتأنيث قيل : وفى هذه الأجوبة / الثلاثة الأخيرة نظر : [١٣٦ /أ]

أما الأول : فلأنّ الفصلَ بغير « إلاّ » الأرجحُ فيه التأنيث ، وتركُه مرجوحٌ ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه ، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوع .

وأما الثانى : فلأنه يلزم منه حذف الفاعل ، والبصرىّ لا يقول به ، فلا يحسن منه ارتكابه ، وفيه نظر ؛ لأنّ الصفةَ قامت مقام الموصوف [(٣)] .

وأما الثالث :: فلأنّ « ألْ » فى نحو « المؤمن » و « الكافر » مُعَرِّفَة[(٤)] ؛ لكون الوصف للثبوت والدوام ، لا للحدوث والتجدّد .

---

(١) أخذ الشارح هذا الكلام من مضمون كلام طويل للشاطبى فى شرحه للألفية ص ٥٤٩ : ٥٥٠ تحقيق : د / سعد الله على [رسالته فى كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(٢) من الآية [١٢] من سورة « الممتحنة » وقد تقدمت قريبا .

(٣) وعليه فيسقط النظر الوارد على الجواب الثانى .

(٤) قال الدنوشرى : قد يُرَدّ هذا النظر بأن « أل » إنما كانت معرِّفة لا موصولة فى « المؤمن » و « الكافر » لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث ، وأما « المؤمنات » فـ « أل » فيها موصولة ؛ لأنها للحدوث ، والمعنى : إذا جاءت اللاتى تجدد منهن الإيمان ، وحدث بعد أن لم يكن » اهـ [حاشية يس على التصريح ١/ ٢٨١] .

وسكت الموضح تبعا للناظم عن إسناد الفعل إلى المثنى ، وحكُمه حكمُ مُفْرَدِه ؛ فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل ، نحو : « قال رجلان » وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله ، نحو « قالَتِ الهندان » (١) .

* * *

(**وَ**) الحكمُ (**السَّابِعُ**) من أحكام الفاعل (**أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَتَّصِلَ بِفِعْلِهِ**) لأنه مُنَزَّل منه منزلة جُزْئه (**ثُمَّ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ**) بعدهما .

(**وَقَدْ يُعْكَسُ**) ذلك ، فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يجيء الفاعل بعدهما .

(**وَقَدْ**) يتأخر الفعل والفاعل و (**يَتَقَدَّمُهُمَا الْمَفعُولُ ، وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ**) المذكور ، من تقديم الفاعل على المفعول ، وعكسه ، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (**جَائِزٌ ، وَوَاجِبٌ**) فهذه ست مسائل داخلةٌ تحت قول الناظم :

وَالْأَصْلُ فِى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ ... وَالْأَصْلُ فِى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفصِلاَ (٢)
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الْأَصْلِ ، ... وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُول قَبْلَ الْفِعْلِ (٣)

* (**فَأَمَّا جَوَازُ الْأَصْلِ**) وهو تقديم الفاعل على المفعول (**فَنَحْوُ** : ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُدَ** ﴾ (٤)) فـ « سليمانُ » فاعل ، و « داودَ » مفعول .

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١١٢/٢ « لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف » .

(٢ ، ٣) يعنى أن الأصل فى تكوين الجملة فى العربية وترتيب كلماتها : أن يتصل الفاعل بعامله ، وأن ينفصل المفعول عن عامله بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما ، وقد يجاء بخلاف هذا الأصل وخلاف الأصل : هو أن يتقدم المفعول على الفاعل ، وقد يتقدم المفعول على الفعل وفاعله ، وشمل كلامه ما تقديمه جائز ، وما تقديمه واجب .

(٤) من الآية [١٦] من سورة « النمل » .

* (**وَأَمَّا وُجُوبُهُ**) أى : الأصل (**فَفِى مَسْأَلَتَيْنِ** [١] :

إِحْدَاهُمَا : **أَنْ يُخْشَى اللَّبْسُ**) فى الفاعل ولا قرينةَ تميِّز الفاعل من المفعول [٢] (**كَـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى »**) فـ « موسى » فاعل ، و « عيسى » مفعول .

ويمتنع [٣] ــ هنا ــ تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر ، وصُوَرُ ذلك ست عشرة صورة ، قامت مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعٍ فى مثلها ، وذلك بأن يكونا مَقْصُورَين ، أو إشارتين ، أو موصولين ، أو مضافين لياء المتكلم [٤] .

وكلُّها داخلةٌ تحت قول الناظم :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ[٥] ....

فيتعين فى هذه الصُّوَرِ أن يكون الأوُل منهما فاعلاً ، والثانى مفعولاً .

---

(١) سيُنَبَّه فى آخر هذا الحكم السابع على مسألة أخرى يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول كما إذا كانا ضميرين ولا حصر فى أحدهما نحو : ضربته ، ومسألة أخرى وهى ما إذا كان الفاعل ضميرا والمفعول ظاهرًا ، فيجب وصل الفاعل بفعله وتقديم المفعول على الفعل نحو « زيدًا ضربتُ » أو تأخيره نحو « ضربتُ زيدًا » .

(٢) فإن وُجِدت قرينة لفظية ، أو معنوية جاز تقديم المفعول ، فالقرينة اللفظية نحو : « قَتَلَتْ عيسى سَلْمَى » و « أكرم موسى الظريفَ عيسى » ، والمعنوية نحو : « أكل الكمثرى موسى » ، وأرضعتِ الصغرى الكبرى .

(٣) فى خ ٢ « وتمتنع » .

(٤) نحو : أكرم موسى عيسى ، وأكرم هذا ذاك ، وأكرم الذى قام الذى قعد ، وأكرم ابنى صديقى .

أكرم موسى هذا ، أكرم هذا موسى ، أكرم الذى قام موسى ، أكرم ابنى موسى .
أكرم موسى الذى قام ، أكرم هذا الذى قام ، أكرم الذى قام هذا ، أكرم ابنى هذا .
أكرم موسى ابنى ، أكرم هذا ابنى ، أكرم الذى قام ابنى ، أكرم ابنى الذى قام .

(٥) يعنى أنه حُذِر ، أى خيف الالتباس بين الفاعل والمفعول بحيث لا يتميز واحدٌ منها عن صاحبه وجب أن يلزم كل واحد منهما مرتبته وموضعه ، ولا يجوز توسيط المفعول ، ولا تقديمه .

(**قَالَهُ أَبو بَكْرٍ**) بنُ السَّرَّاج (**وَالْمُتَأَخِّرُونَ كَالْجُزُولِىِّ ، وَابْنِ عُصْفُورٍ ، وَابْنِ مَالِكٍ**) فى النظم وغيره [(١)] .

(**وَخَالَفَهُمْ**) فى ذلك (**ابْنُ الْحَاجِّ**) [(٢)]فى نقده على « المقرَّب » لابن عصفور .

فقال : لا يُوجَد فى كتاب سيبويه شىءٌ من هذه الأغراض الواهية (**مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْعَرَبَ تُجِيزُ تَصْغِيرَ « عَمْرو » وَ « عُمَرَ »**) على « عُمَيْرٍ » مع وجود اللبس .

(**وَ بِأَنَّ اْلإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقَلاَءِ**[(٣)]) فإن لهم غرضا فى الإجمال ، كما أنّ لهم غرضا فى البيان .

(**وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ**) أن يقال : « زيدٌ وعمرٌو (**ضَرَبَ أَحَدُهُمَا اْلآخَرَ** ») إذْ لا يبعُدُ أنْ يقصد قاصدٌ : ضَرَبَ أحدُهما من غير تعيين ، / فيأتى باللفظ المحتمل . [١٣٦/ب]

(**وَبِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ لِوَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلاً ــ بِاتِّفَاقٍ**) عند الأصوليين ولغةً

---

(١) أما فى النظم فواضح من قوله : * وَأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ * وأما فى غير النظم فقد قال فى شرح التسهيل ١٣٣/٢ « ... فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو : ضرب هذا ذاك » ا هـ .

وانظر هذا المذهب ومَنْ نُسِبَ إليهم فى : التوطئة فى شرح المقدمة الجزولية : ص ١٠٠ رسالة ماجستير تحقيق د / جمال مخيمر ، والمقرّب لابن عصفور ٥٣/١ ، وتوضيح المقاصد ١٦/٢ ، وتعليق الفرائد ٢٧٠/٤ ، والهمع ١/ ١٦١ .

(٢) ابن الحاج : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدىّ الأشبيلّى المتوفى سنة ٦٥١ هـ ــ مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ٤٣٤ .

(٣) قال الصبان تعليقا على قوله : وبأن الإجمال إلخ « مبنىّ على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق ، وأن الأول تبادر فهم غير المراد ، والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما ، وأن الأول مضرّ دون الثانى ، وتصغير عمر ، وعمرو على عُمَيْر ، وضرب أحدهما الآخر من الثانى [حاشية الصبان على الأشمونى ٥٦/٢] .

عند النحويين ، فلا يَمْتنع أنْ يُتكلَّم بالمجمل ، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، كـ « مُخْتَار » و « مُنْقَاد » فإنهما مجملان [١] ؛ لِتَردُّدِهما بين الفاعل والمفعول [٢] بقلب عينهما المكسورة ، أو المفتوحة ألفًا .

(**وَ**) جائز (**شَرْعًا عَلَى ٱلْأَصَحِّ**) ـــ خلافا للمعتزلة ، وكثيرٍ من أصحاب أبى حنيفة [٣] ، وأصحاب الظاهر ، وأبى إسحاق المَرْوَزِىّ [٤] ، وأبى بكر الصيرفى [٥] ـــ لأنّ المرادَ بالبيان حصولُ تمكّن المكلَّف من امتثال الأمر ، ولا حاجة لذلك إلَّا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا .

(**وَبِأَنَّ الزَّجَّاجَ نَقَلَ**) فى معانيه[٦] (**أَنَّهُ لاَ خِلاَفَ**) بين النحويين (**فِى أَنَّهُ يَجُوزُ فِى نَحْوِ** : ﴿ **فَما زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاٰهُمْ** ﴾[٧] ، **كَوْنُ** « **تِلْكَ** » **اسْمَهَا**) أى : اسم « زالَ » (**وَ** ﴿ **دَعْوَاٰهُمْ** ﴾ [٧] **الْخَبَرَ** ، **وَبِالْعَكْسِ**)[٨] انتهى كلامُ

---

(١) والأصل فيهما : مُخْتَيِرٌ ، ومَخْتَيَر ، ومُنْقوِد ، ومُنْقَوَد ، فقلبت الياء فى الأولى ، والواو فى الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) بل لترددهما بين الفاعل والمفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمىّ . والتفريق بين الجميع يظهر بالقرينة عند وضعها فى جملة .

(٣) هو النعمان بن ثابت الكوفىّ التيمىّ بالولاء أبو حنيفة ، إمام الحنفية نشأ بالكوفة وتوفى سنة ١٥٠ هـ ببغداد ، من آثاره : الفقه الأكبر فى الكلام ، المسند فى الحديث وغيرهما [تاريخ بغداد ١٣ /٣٢٣] .

(٤) المروزىّ : هو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزىّ الشافعىّ أبو إسحاق ، له : الفصول فى معرفة الأصول توفى بمصر سنة ٣٤٠ هـ [معجم المؤلفين ١/٣] .

(٥) الصيرفى : هو محمد بن عبد الله الصيرفى الشافعى البغدادى أبو بكر ، فقيه أصولىّ متكلم محدِّث ، توفى بمصر سنة ٣٣٠ هـ من تصانيفه : شرح رسالة الشافعى [معجم المؤلفين ٢٢٠/١٠] .

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٦/٣ .

(٧) من الآية [١٥] من سورة « الأنبياء » .

(٨) كلام الزجاج مشكل بقول ابن مالك فى التسهيل ١٣٣/٢ « يجبُ وَصْل الفعل بمرفوعه إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب » وقوله فى شرحه ١٣٤/٢ : « وعبَّرتُ بالمرفوع ليدخل =

ابن الحاج .

قال المراديُّ (١) : ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية ، جواز مثلِ ذلك فى « ضرب موسى عيسى » ؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ، ليس كالتباس اسم « زال » بخبرها ، وذلك واضح (٢) ــ انتهى ــ وكذا يقال فى الباق (٣) .

فلو زال الالتباس بقرينة لفظية ، نحو « ضربت موسى سُعْدى » أو معنوية ، كـَ « أكلتِ الكمثرى الحُبْلَى » جاز التقديم بلا خلاف .

المسألةُ (**الثَّانِيَةُ**) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (**أَنْ يُحْصَرَ الْمَفْعُولُ بـ « إنَّما » نَحْو « إِنَّماَ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا »**) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا (٤) ؛ لأنه لو أُخِّر انقلب ؛ وذلك لأنَّ معنى قولِنا : « إنمَّا ضربَ زيدٌ عمرًا » انحصار ضَرْبِ زيدٍ فى عمرٍو ، مع جواز أن يكون عمرٌو مضروبا لشخص آخر .

فإذا أُخِّر وقيل : « إنما ضرب عمرًا زيدٌ » جاز أن يكون « زيد » ضاربًا لشخص آخر .

(**وَكَذَا الْحَصْرُ بـ « إِلَّا » عِنْدَ**) أبى موسى (**الْجُزُولِّى ، وَجَمَاعَةٍ**) من

= الفاعلُ ، واسمُ كان ، والنائبُ عن الفاعل .

(١) فى كتابه : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٧/٢ .

(٢) قول المرادى : « وذلك واضح » وجه الوضوح أن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة ، بخلاف الفاعل والمفعول . [وينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٥٦/٢] .

(٣) قول الشارح : « وكذا يقال فى الباق » فيه نظر ؛ لأن الباق لا التباس فيه ، بل إنما فيه إجمال ، أو مفروض فيه الإجمال .

(٤) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٤٨٥ : « اتفقوا على وجوب تأخير المحصور فيه بـ « إنَّما » مرفوعا كان أو منصوبا ؛ ليتضح ذلك المحصور فيه من غيره » .

المتأخرين ، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور [1] بـ « إلا » نحو : « مَاضَرَبَ زَيدٌ إلا عَمْرًا » .

(**وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّون ــ وَالْكِسَائِىُّ** ،[2] **والْفَرَّاءُ ، وَابْنُ الأَنْبَارِىِّ**)[3] من الكوفيين (**تَقْدِيمَهُ**) أى : المفعول مع « إلَّا » (**عَلَى الْفَاعِلِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو دِعْبِل ابن علىّ الخزاعىّ :

٢١٦ ــ (**وَلَمَّا أَبَى إلَّا جِماحًا فُؤَادُهُ**) وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ [4] .

فقدم المفعول المحصور بـ « إلَّا » وهو « جِمَاحًا » على الفاعل وهو « فُؤَادُهُ » .

و « الجماحُ » ــ هنا ــ الإسراعُ ، والجَموح من الرجال : الذى يركبُ

(١) التعبير الدقيق أن المؤخر مع « إنما » هو المحصور فيه فنحو : « إنما ضرب زيدٌ عمرًا » المحصور : ضَرْبٌ وقع من زيد ، والمحصور فيه : عمرو ، وما وقع بعد « إلا » هو المحصور فيه ، فنحو : « ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا » المحصور ضَرْبٌ وقع من زيد ، والمحصور فيه : عمرو .

وبعض النحويين يتجوز فى العبارة فيسمى المحصور فيه محصورًا . [قاله ابن هشام فى تخليص الشواهد ٤٨٦] .

(٢) الكسائىُّ يُجوِّزُ تقديم المحصور فيه مع « إلا » فاعلا كان أم مفعولا ، ما دام المتقدم مصحوبًا بـ « إلاَّ » .

(٣) وهو : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنبارىّ اللغوىّ ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظًا ، سمع من ثعلب ، وكان صدوقا فاضلا ديّنا خيّرا من أهل السنة ــ روى عنه الدارقطنى وجماعة وأملى كتبا كثيرة ــ توفى سنة ٣٢٨ هـ [بغية الوعاة ١ / ٢١٢ : ٢١٤] .

(٤) هذا البيت من الطويل لمجنون ليلى فى ديوانه ص ٢٣١ ، وللحسين بن مُطير فى ديوانه ص ١٨٢ ، ولابن الدمينة فى ديوانه ص ٩٤ ، ولدعبل الخزاعى فى العينى ٢/٤٨٠ ، والدرر ١/١٤٣ .

هواه ، فلا يردُّه شيءٌ (١) .

(وَقَوْلِهِ) وهو مجنون بنى عامر (٢) :

٢١٧ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ (فَمَازَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَابِى كَلَامُهَا)(٣)

فَقدَّم المفعولَ المحصورَ بـ « إلَّا » وهو « ضعفَ » على الفاعل وهو « كلامُها » .

(وَقَوْلِهِ) وهو زهير بن أبى سُلْمَى ـ بضم السين ـ :

٢١٨ ـ وَهَلْ يُنبِتُ الْخَطِّىَّ إِلَّا وَشِيجُهُ (وَتُغْرَسُ إِلَّا فِى مَنَابِتِهَا النَّخْلُ)(٤)

= وقال العينى : ودعبل الخزاعى من المحدثين ، وليس ممن يحتج بهم « ا هـ فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذِكْرُ العلماء له فى هذا الموضع من قبيل التمثيل لا من قبيل الاستشهاد .

وورد هذا الشاهد بلا نسبة فى الهمع ١٦١/١ [الصدر فقط] والأشمونى ٥٧/٢ .

و « لَمَّا » ظرف بمعنى « حين » وجوابها فى البيت الثانى وهو قوله :

تَسلَّى بأخرى غيرها فإذا التى تَسلَّى بها تُغرى بليلى ولا تُسْلِى

(١) والمَعْنَى هٰهنا على هذا .

(٢) أو مجنون ليلى ، وهو قيس بن الملوَّح .

(٣) هذا البيت من الطويل له فى ديوانه ص ٢٥٠ والعينى ٤٨١/٢ ، وابن الناظم ٢٢٨ والدرر ١/ ١٤٣ ، ورواية العجز فى الديوان :

* فما زادنى إلَّا غَرَامًا كلامُها *

ولذى الرمة بيت يشبهه وهو :

تداوَيْتُ مِنْ مَىٍّ بتكليمةٍ لَهَا فما زادَ إلا ضِعْفَ دَائِى كَلَامُها

ديوانه ص ٦٣٧ ، والبيت بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٢ ؛ وابن عقيل ٤٤٥/١ ، وتعليق الفرائد ٢٧٣/٤ ، والهمع ١٦١/١ [العجز فقط] والأشمونى ٥٧/٢ .

قال العينى : « بتكليم ساعة » فى محل النصب على المفعولية ، وإضافة « تكليم » إلى « ساعة » من قبيل إضافة ﴿ بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] .

(٤) هذا البيت من الطويل لزهير بن أبى سُلمى فى ديوانه ص ١١٥ [صنعة أبى العباس أحمد =

[١٣٧/أ] فقدّم الجار / والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ « إلا » على نائب الفاعل وهو « النخلُ » لأنه بمثابة الفاعل .

و « يُنْبِتُ » ــ بضم الياء ــ مضارع « أَنْبَتَ » ، و « الخَطِّى » ــ بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء ــ الرّمح المنسوب إلى الخَطّ [(١)] ، وهو سيف البحر عند عُمَان ــ بتخفيف الميم ــ والبحرين ، مفعولٌ مقدَّم ، و « وَشِيجُه » ــ بالشين المعجمة والجيم ــ جمع : وشيجَة ، وهى عروق شجر الرِّماح ــ فاعلٌ مؤخَّرٌ ، و « تُغْرَسُ » بالبناء للمفعول ، و « النخلُ » نائب الفاعل .

والمانعُ لتقديم المحصور[(٢)] مع « إلَّا » على الفاعل ، يدَّعِى تقديرَ عامل للمرفوع .

قال فى التسهيل [(٣)] : وتبعه فى المغنى : ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها [(٤)] إلا أن يكون مستثنًى ، نحو : « ما قام إلا زيدٌ » أو مستثنًى منه ، نحو :

= ابن يحيى ثعلب] التسهيل لابن مالك ١٣٤/٢ : ١٣٥ ، والعينى ٤٨٢/٢ .
وصدر البيت فى خ ٢ كتب بالمداد الأحمر علامة على أنه من متن التوضيح ، وليس كذلك .

(١) وهو مرفأ السفن بالبحرين أو بعمان لأنها تباع هناك .
وفى خ ٢ زيادة بعد قوله : « الخطّ » وهى : [بفتح الخاء المعجمة ، والسيف ــ بكسر السين المهملة ــ ساحل البحر قاله فى الصحاح] والموجود فى بقية النسخ هو ما أثبته ، وهو الصحيح .

(٢) أى : المحصور فيه .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢ « باب الاستثناء » وقد تصرف الشارح فى النص .

(٤) وأيضا : لا يعمل ما بعد إلّا فيما قبلها ، وذلك لأن الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة ؛ لأنك إذا قلت : « جاء القومُ إلا زيدًا » « فكأنك قلت : جاء القوم ما فيهم زيدٌ ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها على =

« ما قام إلّا زيدًا أحدٌ » أو تابعا له ، نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدًا فاضلٌ » ، وما ظُنَّ من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها ، قُدِّر له عامل ـــ انتهى .

ولوقيل : المرفوع فى هذه الأبيات ليس واقعا فى مركزه الأصلىّ ؛ لأنه مؤخر من تقديم ، فهو واقع قبل « إلّا » تقديرًا ، لا بعدها ، لم يَبْعُد ، ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك ، مُحْتَجين بأن الشىء إذا حلَّ فى موضعه لا ينوى به غيره ، وإلّا لجاز « ضرب غلامُه زيدًا » [١] .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَمَا بـ « إِلَّا » أو بـ « إِنَّمَا » انْحَصَرْ أَخِرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ [٢] .

* (**وَأَمَّا تَوَسُّطُ الْمَفعُولِ**) بين الفعل والفاعل (**جَوَازًا** ، **فَنَحْو** : ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ** ﴾ [٣]) فـ « النذرُ » فاعل « جاء » و « آل فرعون » مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (**وَ**) نحو (**قولك** : « **خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ** ») فـ « عمرُ » فاعل ، و « ربَّهُ » مفعول (**وَقَالَ**) جرير يمدح عمر بن العزيز :

٢١٩ ـــ جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا (**كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ**) [٥]

= الإطلاق ، كما لا يعمل ما بعد « مَا » فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها ، إلا فيما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فى مستثنى فرّغ له العامل ، أو مستثنى منه ، أو تابع للمستثنى منه ولم يجز الزيادة على هذه الثلاثة ؛ لئلا تكثر مخالفة الأصل ، فإذا ورد ما يخالف هذه الثلاثة ، قدر له عامل بعد « إلا » [ينظر المصدر السابق ، والمساعد لابن عقيل ١/٥٨٣] .

(١) وتكون علة الجواز أنَّ تقديره : ضَرَبَ زيدًا غُلامُهُ ، فيعود الضمير على متقدم لفظًا .

(٢) أى : وإذا انحصر الفاعل أو المفعول بإلا أو بإنما وجب تأخيره ، وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود وذلك إذا كان الحصر بـ « إلا » .

(٣) من الآية [٤١] من سورة القمر .

(٤) هذا البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ص ٤١٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٣١٧ ، =

فـ « موسى » فاعل ، و « ربَّه » مفعول متوسط بين الفعل وفاعله .

ولا يضرّ اتصاله بضمير الفاعل المتأخر ؛ لتقدمه فى الرتبة .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَشَاعَ نَحْو « خَافَ رَبَّه عُمَرْ » ....

والمراد به عمر بن الخطاب ــ رضى الله عنه ــ .

* (**وَأَمَّا وُجُوبُهُ**) أى : وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (**فَفِى مَسْأَلَتَيْنِ** :[1]

إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَتَّصِلَ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ ، نَحْو : ﴿ **وَإِذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾)[2] فـ « إبراهيم » مفعول مقدم ، و « ربّه » فاعل مؤخر وجوبا ، ونحو : ﴿ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ** ﴾)[3] فـ « معذرتهم » فاعل مؤخر ، و « الظالمين » مفعول مقدَّم وجوبا ، وإنما وجب تقديمُ المفعول فيهما ؛ لئلا يعودَ الضميرُ على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة . (وَ) لأجل ذلك (**لَا يُجِيزُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ نَحْو** : « **زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ** ») بتقديم الفاعل على المفعول (**لَا فِى نَثْرٍ** ،

= والأزهية ١٢٠ ، والعينى ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، والدرر ١٨١/٢ .

وبعض هذه المراجع كان موضع الشاهد : جاء الخلافة أو كانت له قدرًا . على أن « أو » تستعمل بمعنى الواو عند أمن اللبس ، وبعضها كان موضع الشاهد « كما أتى ربّه موسى » إذ لا يضر اتصال الضمير العائد على الفاعل المتأخر فى اللفظ لأن الفاعل متقدم فى الرتبة ومن هنا جاز أن يتوسط المفعول بين الفعل والفاعل . وهذا التقديم شائع فى لسان العرب ؛ ولهذا لم يختلف النحاة فى جوازه .

(١) قياس ما يأتى فى التنبيه أن تكون ثلاثة ، ثالثها : أن يكون المفعول ضميرًا متصلا والفاعل ظاهرًا نحو : « ضَرَبَكَ زَيدٌ » .

(٢) من الآية [١٢٤] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [٥٢] من سورة « غافر » .

وَلاَ فِي شِعْرٍ ، وَأَجَازَهُ فيهما / الْأَخْفَشُ ، وَابْنُ جِنّى) [١] من البصريين ، (وَ) أبو عبد الله (الطُّوَالُ) ـــ بضم الطاء وتخفيف الواو ـــ من الكوفيين (وَابْنُ مَالِكٍ) فى التسهيل [٢] فى باب الضمير [٣](احتِجَاجًا) فى النثر بقولهم : « ضربُونِى وضربْتُ قومَك » بإعمال الثانى ، حكاه سيبويه [٤] ، وأجازه البصريون فى : « ضربتُه زيدًا » بإبدال زيدٍ من الهاء بإجماع ، حكاه ابنُ كيسان ، وكلاهما فيه ما فى « ضرب غُلامُه زيدًا من تقديم ضميرٍ على مفسِّرٍ مؤخر الرتبة . [١٣٧/ب]

وفى الشِّعْرِ (بِنَحْوِ قَوْلِهِ) وهو النابغة ، أو أبو الأسود ، أو عبد الله بن هُمارق على اختلاف فيه :

٢٢٠ـــ(جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ) جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ[٥]

---

(١) فى الخصائص ٢٩٤/١ وما بعدها ، فقد أجاز ابن جنى مثل ذلك ، وجعله قياسًا ، قال : وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديمه كالأصل .

(٢) « فى التسهيل » ساقطة من خ ٢ .

(٣) موضعه فى الجزء الأول ص ١٦١ ، حيث يقول : « والنحويون » إلا أبا الفتح ـــ يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه ؛ لوروده عن العرب ، فى الأبيات المذكورة وغيرها ، ولأن جواز نحو : ضرب غلامُه زيدًا ، أسهل من جواز : ضربونى وضربت الزيْدِين أو نحو : ضربتُه زيدًا ، على إبدال « زيد » من الهاء ، وقد أجاز الأول البصريون ، وأجيز الثانى بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما فى : ضرب غلامُه زيدًا ، من تقديم ضمير على مُفسِّرٍ مُؤَخر الرتبة » اهـ .

فظهر أن كلام الشيخ خالد من التسهيل ، وقد أشار إلى ذلك .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٢٣٦ .

(٥) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٢١٤ والخصائص ٢٩٤/١ وهو لأبى الأسود الدؤلى يهجو عدىّ بن حاتم ، فى ذيل ديوانه [للدحبيلى] ص ٢٣٦ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٩٠ ، والخزانة ١٣٤/١ ، والدرر ٤٤/١ ـــ ويقول العينى ٤٨٧/٢ على هامش الخزانة : عزاه بعضهم إلى النابغة الذبيانى ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل : لم يُدر قائله ، حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا»=

فـ « جزاءَ الكلابِ » مفعول مطلق .

واخْتُلِف فى معنى جزاء الكلاب : فقيل : هو الضَّرب ، والرَّمىُ بالحجارة ، وقال الأعلم : ليس بشىء ، وإنما هو دعاء عليه بالأُبْنَةِ ، والكلاب تتعاوَى عند طلب السفاد ، قال : وهذا من ألطف الهجو [1] .

(**وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ فِى الشِّعْرِ فقط**) للضرورة ، وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر ، فلا يقاس عليه .

وأما الإعمال [2] ، والبدل [3] فمستثنيان ؛ لمجيئهما على خلاف الأصل ، إذ الأصلُ والكثيرِ الشائع تقدم مُفَسِّرٍ ضمير الغائب ، باعتراف ابنِ مالك [4] ، وغيره ، فمتى جاء ما يخالفه ، فلا يُعوَّل عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه ؛ استُثْنِىَ بيعُ « العرايا » بخرصها تمرًا ، إلى الجذاذ ، مما هو خارج عن القواعد .

= والبيت ورد بلا نسبة فى الجمل للزجاجى ص ١١٩ ، والأمالى الشجرية ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٧٦/١ ، وشذور الذهب ١٣٧ ، والأشمونى ٥٩/٢ ، والهمع ٦٦/١ .

والرواية فى ديوان النابغة :

جَزَى الله عبسًا فى المواطِن كلِّها ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أما رواية ديوان أبى الأسود فهى المطابقة لما أورده ابن هشام شاهدًا .

(١) من أول قوله : واختلف فى معنى جزاء الكلاب إلى قوله : وهو من ألطف الهجو ، منقولٌ بنصه من كلام ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٤٩٠ بما فى ذلك ما قاله الأعلم . وقد نقل العينى أيضا هذا الكلام من ابن هشام فى شرح الشواهد ٤٨٨/٢ على هامش الخزانة .

وقوله : « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

و « الأبْنَة » التى وردتْ فى كلام الأعلم ــ بضم الهمزة ــ معناها : العيب .

(٢) فى « ضربونى وضربتُ قومك » .

(٣) فى : « ضربتُه زيدًا » .

(٤) فى شرح التسهيل ١٥٩/١ : ١٦٠ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ » [(١)]

(وَ) المسألةُ (**الثَّانِيَةُ**) من مسألَتَى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله : (**أَنْ يُحْصَرَ الْفَاعِلُ** بـ « **إِنَّمَا** ») باتفاق (**نَحْوَ** : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَآءُ** ﴾)[(٢)] .

فـ « العلماءُ » فاعل محصور فيه الخشية ، فوجب تأخيره ؛ فلزم توسط المفعول . والمعنى : ما يخشى الله من عباده إلَّا العلماءُ .

(**وَكَذَا الْحَصْرُ بِـ « إِلَّا » عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ**) فإنه يجب تأخيرُ الفاعل المحصور [(٣)] بـ « إلَّا » نحو : « ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ » .

(**وَاحْتَجَّ**) الكسائىُّ على عدم تأخير الفاعل المحصور[(٣)] بـ « إلَّا » (**بِقَوْلِهِ** :

٢٢١ ــ مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلاَ)[(٤)] .

---

(١) أى : وشذ فى كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول ، على المفعول ، نحو : زَانَ نَوْرُهُ الشّجَرَ » لما فيه من عود الضمير على متأخِر لفظا ورتبة ، و « نَوْرُ الشجرة » مثل : فَلْس ، زهرها والنَّور زهر النبت أيضا الواحدة نَورْة ، مثل تمر وتمرة .
و « نحوُ » فاعل شذَّ ، وجملة : « زان نَوْرُهُ الشجرَ » فى محل جرّ بإضافة « نحو » إليها .

(٢) من الآية [٢٨] من سورة « فاطر » .

(٣) يعنى المحصور فيه .

(٤) هذا البيت من البسيط ، ولا يُعلم قائله ، ورد فى العينى ٤٩٠/٢ ، وتعليق الفرائد ٢٧٣/٤ والهمع ١٦١/١ [الصدر فقط] والأشمونى ٥٧/٢ ، والدرر ١٤٣/١ .
و « قَطُّ » فى البيت : ظرف زمان مبنىّ على الضم فى محل نصب : وهو من الظروف غير المتصرفة أى التى لا تفارق الظرفية أصلاً ، ويستغرق الزمن الماضى ، ولا يستعمل إلا بعد نفى ، ومثله « عوضُ » إلا أنه لاستغراق الزمن المستقبل . وسيأتيانِ فى باب المفعول فيه ــ إن شاء الله تعالى ــ .

فقدم الفاعل المحصور[١] بـ « إِلَّا » فى الموضعين ، والأصلُ : ما عابَ فِعْلَ ذى كرم إلا لئيمٌ ، ولا جفا بطلا إلا جُبَّأٌ ، و « عاب » بالعين المهملة ــ من العَيْب ، و« اللئيم » ــ هنا ــ البخيل ، مقابل الكريم ، و « الجُبَّأُ » ــ بضم الجيم وتشديد الباء الموحَّدَة ، فى آخره همزة غير ممدود ــ الجبان ، ومقابله : البطل ، وهو الشجاع .

(وَقَوْلِهِ) :

٢٢٢ ــ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمُ (وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللهُ بِالنَّارِ)[٢]

فقدّم الفاعل المحصور [٣] بـ « إِلَّا » على المجرور بالباء ، وطوى ذكرَ المفعول [٤] .

[١٣٨/ أ] و « هَلْ » بمعنى « ما » والأصل : ما يعذِّبُ أحدٌ / أحدًا بالنار إلا اللهُ .

و « نُبِّئْتُهم » مبنى للمفعول ، وضمير المتكلم مفعولُهُ الأول قائم مقام الفاعل ، وضمير الغائِبينَ مفعوله الثانى ، وجملة « عَذَّبوا » فى موضع المفعول الثالث ، و « جارَهم » مفعول « عذَّبوا » لا المفعول الثالث ــ خلافا للعينى [٥] .

---

(١) يعني : المحصور فيه .

(٢) هذا البيت من البسيط ليزيد بن الطثرية فى الأغانى ١١٨/٧ [بولاق] وروى قبله بيتا آخر وهو قوله :

يا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ ، وَحْشَةُ الدَّارِ

وورد بيت الشاهد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٠١/٢ ، والعينى ٤٩٢/٢ .

ويُرْوَى : « جارَتَهم » .

(٣) أي : المحصور فيه .

(٤) ولو أنه جاء به ، وجاء بالكلام على وجه دون تقديم وتأخير لقال : وهل يُعَذِّبُ أَحَدًا بالنارِ إِلَّا اللهُ .

(٥) فى شرح الشواهد ٤٩٢/٢ على هامش الخزانة .

(وَقَوْلِهِ :

٢٢٣ ــ فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا) عَشِيَّةَ إِنْآءِ الديارِ وِشَامُها[1]

---

(١) هذا البيت من الطويل وهو لذى الرُّمة فى ديوانه ص ٦٣٨ [تصحيح : كارليل] وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٠١/٢ ، وابن عقيل ٤٤٤/١ والعينى ٤٩٣/٢ ، والأشمونى ٥٧/٢ ، والهمع ١ / ١٦١ والدرر ١٤٣/١ .

وفى عجُز هذا البيت كلام كثير يتعلق بالمفردات وبالإعراب .

فالمعنى على إعراب الشارح : فلم يدر إلا الله ما أثارته فينا العدواةُ وشر الكلام عشية إبعاد أهل الديار ، أو : فلم يدر إلا الله ما أثارته فينا بقايا الديار والأطلال الشبيهة بوشام المحبوبة المرسوم على يدها . وقد أخذ الشيخ خالد هذا الاتجاه من العينى [ينظر كلام العينى على البيت فى الأشمونى ٥٧/٢/٢ ، وشواهد العينى ٤٩٣/٢ على هامش الخزانة .

وزاد العينى : ويروى : « عشيةُ » بالرفع ، فإن صحت فوجهه أن يكون فاعلَ « هيَّجَتْ » وحينئذ ينتصبُ « وشامها » على المفعولية » ا هـ .

وللشيخ محيى الدين فى تعليقه على أوضح المسالك ، وعلى شرح ابن عقيل رأى يرى أنه الأحسن حيث قال : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار ، وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير ممدودة ، وهمز فى آخره ممدودة بعد النون (أَنْآء) بوزن : أَعْمَال ...

ثم قال : وعندى أنه جمع « نؤى » بزنة : قُفْل ، أو ذِئب ، أو كَلْب ، وهو : الحفيرة حول الخباء لتمنع المطر عنه ، ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله ممدودة ، على أنه قدَّم « الهمزة » التى هى العين ، على « النون » فاجتمع همزتان فى أول الجمع وهما متجاورتان وثانيهما ساكنة ، فقلبت الساكنة ألفا من جنس حركة الأولى ، كما فعلوا فى آبار ، وآراء ، وآرام ، جمع بِئْر ، وَرأى ، ورِئْم ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله غير ممدودة ، والمدة فى الهمزة الثانية على الأصل (أَنْآء) « وَشَامها » الواو مفتوحة وهى واو العطف ، والشَّام : جمع شامة وهى العلامة .

ثم يقول : ويجوز عندى نصب « عشية » على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين « عشية » للضرورة (عَشَيَّةَ آناءُ) ــ أو ألقى حركة الهمزة من « آناء » على تنوين عشية » ثم حذف الهمزة ، و« شامُها » معطوف على « آناء =

فقدِّم الفاعلُ المحصور [(١)] بـ « إلاَّ » على المفعول وهو « ما هيَّجت » والأصل : فلم يدر ما هيَّجتْ لنا إلاَّ الله ، و « عشيةَ » منصوب على الظرفية ، و « الإنْآء » بكسر الهمزة ، وسكون النون ، وفتح الهمزة الممدودة ــ كالإبعاد وزنًا ومعنًى ، و « الوِشَامُ » ــ بكسر الواو ــ جمع وشيمة ، الكلام الشرّ ، والعداوة ، والوشام أيضا من الوشم ، يقال : وَشَم يدَه وَشْمًا ، إذا غرزها بالإبرة ، ثم ذرَّ عليها النيلة [(٢)] ــ مرفوع على الفاعلية بـ « هيَّجتْ » .

وغيرُ الكسائىِّ قدَّر للمنصوب ، والمجرور غيرِ المحصورين فى هذه الأبيات ونحوها ، عاملاً ، فقدَّر قبل : فعلَ ذى كرمٍ « عَابَ » ــ وقبل : بطلاً : « جَفَا » ــ وقبل : بالنار « يُعَذِّبُ » ــ وقبل : مَاهيَّجَتْ « دَرَى » .

بناه على أنّ ما قبل « إلا » يعمل فيما بعدها إلاّ فى مستثنى ، أو مستثنى منه أو تابعٍ له ــ كما تقدَّم تَمثيله وتقريره ، وعليه جرى فى التسهيل [(٣)] .

وخالف هنا فقال :

وَمَا بِـ « إِلَّا » أَوْ بِـ « إِنَّمَا انْحَصَرْ أُخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ [(٤)]

= الديار » ــ ثم قال : وهذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن العرب اعتادوا أن يتحدثوا عما تثيره فى أنفسهم آثارُ ديار الأحبة ورسومُها ، وما خلَّفوا من علامات تدل عليهم » ا هـ .
وهذا التفسير وجيه ، ولكن يحسن ألاّ نستبعد ما عداه .

(١) أى : المحصور فيه .

(٢) فى المصباح مادة (و ش م) « وَشَمَتِ الْمرأةُ يَدها وَشْمًا من باب « وَعَد » غَرَزَتْها بإبرة ثُمّ ذَرَّت عليها النَّئور ، ويُسمَّى « النِّيلَج » وهو دخان الشحم ، حتى يخضرَّ .. وجمع الوشم : وُشُوم ، وَوِشَام ، مثل : بَحْر ، وبُحُور وبِحار » ا هـ .

(٣) ١٥٩/١ : ١٦٠ .

(٤) يعنى : إذا انحصر الفاعل ، أو المفعول بإلاَّ ، أو بإنَّما أى : صار كلّ منهما محصورًا =

* (**وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ**) على الفعل والفاعل (**جَوَازًا فَنَحْوُ** ﴿**فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**﴾ [1]) فـ « فريقًا » فيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ، ويجوز فى غير القرآن تأخيره .

* (**وَأَمَّا وُجُوبًا**) أى : وجوبُ تقديمِ المفعول على الفعل والفاعل جميعا (**فَفِى مَسْأَلَتَيْنِ** :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ) المفعول (**مِمَّا لَهُ الصَّدْرُ**) كأن يكون اسمَ استفهام (**نَحْوُ** : ﴿**فَأَىَّ ءَايَٰتِ اللهِ تُنْكِرُونَ**﴾[2]) فـ « أَىَّ » مفعول مقدَّم لِـ « تنكرون » .

= فيه ، وجب تأخيره على ما سبق من الأمثلة والشواهد ـــ ثم أتى بـ « قد » المشعرة بالقلة ، وقيّد بعدم اللبس . فقال : وقد يسبق إنْ قصدٌ ظهرْ * وذلك إذا كانت أداة الحصر « إلاّ » ولا يظهر القصد إلا إذا كانت أداة الحصر « إلا » لأنها تتقدم مع المحصور فيه ، فيقال : ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا ، بخلاف المحصور بإنما ، فلا يعلم حصره إلا بتأخيره .

هذا وقد استبان لنا أن مسألة حصر المفعول أو الفاعل : إذا كانت أداة الحصر « إنما » وجب فيها تأخير المحصور فيه فاعلا كان أو مفعولا ـــ وإذا كانت أداة الحصر « إلا » فقد اختلف فى ذلك . فإن كان المحصور فيه المفعول فمنهم من يمنع تقديمه وهو الجزولىّ وجماعة ، ومنهم من يُجَوِّز تقديمه وهم : البصريون والكسائىّ ، والفراء ، وابن الأنبارى ، وإذا كان المحصور فيه الفاعلَ . فالمجوز لتقدمه مع « إلا » على المفعول هو الكسائىّ وانضم إليه ابن مالك هنا فى الألفية ، وانفصل عنه فى التسهيل . وقد أوضحتُ كلّ ذلك فى موضعه .

والخلاصة : أن فى حصر المنصوب أو المرفوع بـ « إلا » بالنسبة إلى التقديم ثلاثة أقوال : الجواز مطلقا فاعلا أو مفعولا وهو قول الكسائى ، المنع مطلقًا فاعلاً أو مفعولا وهو قول الجزولى وجماعة ، التفصيل بين الفاعل فيجب تأخيره ، والمفعول فيجوز تقديمه وهو مذهب البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارىّ [ينظر تعليق الفرائد ٤/ ٢٧٤] .

(١) من الآية [٨٧] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٨١] من سورة « غافر » .

أو اسم شرطٍ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ) فَلَهُ الْأَسْمَآءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[١] فـ « أَيًّا » اسمُ شرطٍ مفعول مقدَّم لِـ « تدعوا » و « ما » صلة ، و « تدعوا » مجزوم بأَيًّا ، فكلٌّ منهما عامل فى عامله من جهتين مختلفين .

المسألةُ (**الثَّانِيَةُ**) من وجوب تقديم المفعول على عامله (**أَنْ يَقَعَ عَامِلُهُ بَعْدَ الْفَاءِ**) الجزائيةِ ، فى جواب « أَمَّا » ظاهرةً ، أو مقدرةً (**وَلَيْسَ لَهُ**) أى : لعامل المفعول (**مَنْصُوبٌ غَيْرُهُ**) أى : غير المفعول (**مُقَدَّمٌ**) نعت « منصوب » (**عَلَيْهَا**) أى : على « الفاء » .

مثال [٢] « أَمَّا » المقدرة (**نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾**[٣])فتقديره : وأما ربَّك فكبِّر .

(وَ) مثال[٢] « أمَّا » الظاهرة (**نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾** [٤]) .

وإنما وجب تقديم المفعول فيهما ، حذرًا من أن تَلِىَ الفاءُ « أمَّا » الملفوظة ، أو المقدرة ، فَفُصِل بينهما بالمفعول .

فإن قيل : ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف عمل هٰهنا فى المفعول ؟ .

فالجواب : أنَّها إنَّما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت فى مركزها

---

(١) من الآية [١١٠] من سورة « الإسراء » .

(٢) « مثال » مكررة مع كلمة « نحو » لأن المعنى واحد ، فكان على الشارح أن يختار تعبيرًا آخر كأن يقول : فالمقدرة : نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ . والظاهرة (نحو : ... إلى آخره .

(٣) الآية [٣] من سورة « المدَّثر » .

(٤) الآية [٩] من سورة « الضحىٰ » .

الأصليّ ، وهى هٰهنا ليست فيه [١] ؛ لأنها مؤخرةٌ من تقديم ، وكان حقُّها أن تدخلَ على المفعول المتقدم ؛ لطلبها الصَّدْر ما أمكن ، ولكنها زُحْلِقَت / إلى الفعل [١٣٨/ب] حذرًا من إيلائها « أمَّا » (**بِخِلافِ**) ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به فقدم على الفاء ، فإنه يُكْتَفَى بالفصل بذلك المنصوب [٢] ، فلا يجب تقديم المفعول .

« **تنبيه** » يُدرك بالتأمل فيما تقدَّم (**إذا كَان الْفاعِلُ وَالمَفْعُولُ**) به (**ضَمِيرَيْنِ**) متصلين (**وَلاَ حَصْرَ فِى أَحَدِهِمَا ، وَجَبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ**) على المفعول ، كما هو الأصل فيهما (**كَـ « ضَرَبْتُهُ »**) فالتاءُ ، فاعل ، والهاءُ ، مفعول ، إذ لو قُدِّم المفعول على الفاعل ــ هنا ــ تعذر الاتصال فى الفاعل[٣](**وَإذَا كَانَ الْمُضْمَرُ**) المتصل (**أَحَدَهُمَا ، فَإنْ كَانَ**) المضمرُ (**مَفْعُولاً**) والظاهر فاعلا (**وَجَبَ**) فى المضمر (**وَصْلُهُ**) بالفعل (**وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ**) الظاهر عن المفعول (**كَـ « ضَرَبَنِى زَيْدٌ »**) لأنه لو قدِّم الفاعلُ والحالة هذه ، وجب أن يُؤْتى بالضمير مفصولا مع إمكان اتصاله [٤] .

(**وَإنْ كَانَ**) المضمرُ (**فَاعِلًا**) والظاهر مفعولا (**وَجَبَ**) فى المضمر (**وَصْلُهُ**) بالفعل (**وَ**) وجب : إمَّا (**تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ**) الظاهر عن الفاعل (**أَوْ**

---

(١) الأظهر أن يقال : إنما تمنع عملَ ما بعدها فيما قبلها حقيقة ، وهذا ليس قبلها حقيقة ؛ لأن رتبته التأخير ، ونظير ذلك أن المفعول إذا كان له الصدر يتقدم على عامله ، وأما دعوى أن حقَّها أن تدخل على المفعول المتقدم ، ففيه نظر ؛ لأن حقها إنما هو الدخول على صورة الجملة ، وتقديم المفعول لا ينافى صدارتها كما سبق بيانه [حاشية يس على التصريح ٢٨٥/١] .

(٢) مثاله : أما اليومَ فاضرب زيدًا .

(٣) ولا يجوز العدول إلى الانفصال متى أمكن الاتصال ، فلا يقال : « ضَرَبَهُ أنا » .

(٤) فكان يجب أن يقال : « ضرب زيدٌ إيَّاىَ » فيؤدى إلى العدول عن الاتصال إلى الانفصال .

تَقْدِيمُهُ) عليه و (**عَلَى الْفِعْلِ**) معا (**كَـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « زَيْدًا ضَرَبْتُ »**) حذرًا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال .

(**وَكَلَامُ النَّاظِمِ**) فى النظم (**يُوهِمُ امْتِنَاعَ التَّقْدِيمِ**)(١) للمفعول على الفعل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ » (**لِأَنَّهُ سَوَّى**) فى النظم (**بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ**) وهى مسألةُ « ضَرَبْتُ زيدًا » (**وَمَسْأَلَةِ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى »**) فى وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

فاقتضى أنه لا يجوز : « زيدًا ضربتُ » كما لا يجوز : « عيسى ضربَ موسى » بتقديم المفعول على الفعل .

(**وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَا**) من جواز نحو : « زيدًا ضَرَبْتُ » إذ لا لبس ، وامتناع نحو : « عيسى ضربَ موسى » لئلا يتوهم أنّ « عيسى » مبتدأ ، وأن الفعل متحمِّلٌ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

وحاصل ما ذكره الموضح من أوّل الحكم السابع ، إلى هنا من أحكام الوجوب : أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاث مسائل :

---

(١) وإذا كان ابن هشام يعترض على ابن مالك هنا ؛ فقد وقع فيما وقع فيه ابن مالك . وذلك قوله فى : «قطر الندى وبل الصدى» ص ٢٥٦ « والأصل أن يلىَ ــ يعنى الفاعل ــ عامله ، وقد يتأخر جوازا ... ووجوبا وقد يجب تأخير المفعول كـ « ضربتُ زيدًا » اهـ .

ولذا قال صاحب التعليقة المفيدة على شرح قطر الندى : « وهذا فيه شىء ، من حيث إنه لا يتعين فيه تأخير المفعول ، بل يجوز فيه تقديمه على الفعل كـ « زيدًا ضربتُ » إذْ لا مانع من ذلك » ثم قال : وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى الأوضح بمثل ذلك ، ووقع فيه هنا ، فسبحان من لا يعتريه سهوٌ ولا نسيان » [ينظر التعليقة المفيدة فى العربية ــ شرح قطر الندى لمعمر بن يحيى المكى ص ٥١٢ رسالة ماجستير تحقيق الشيخ حسان الغنيمان ــ محفوظة فى مكتبة كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

أن يُخشى اللبس[١] ، وأن يكون المفعول محصورًا فيه[٢] ، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين[٣] .

وأنه يجب توسط المفعول فى مسألتين :

أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول[٤] ، وأن يكون الفاعل محصورًا فيه[٥]

وأنه يجب تقديم المفعول على عامله فى مسألتين :

أن يكون له صدر الكلام[٦] ، وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه[٧] .

وأنه يجب تَأَخُّر[٨] الفاعل فى مسألة واحدة :

وهى ما إذا/ كان المفعول ضميرا متصلا ، والفاعل اسما ظاهرًا . [١٣٩/ أ]

وأنه يجبُ اتصال الفاعل بالفعل ، ويُخَيَّر فى المفعول بين تقديمه على الفعل ، وتأخيرِه[٨] عن الفاعل ، فى مسألة واحدة :

وهى : ما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلا ، والمفعول اسما ظاهرًا[٩] .

والجوازُ فيما عدا ذلك .

* * *

(١) نحو : « ضرب موسى عيسى » .

(٢) نحو : إنما ضرب زيدٌ عمرًا » ونحو : « مَا ضرب زيد إلا عمرًا » .

(٣) نحو : « ضربتُه » .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ابتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة ١٣٤] .

(٥) نحو : « ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ » .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ ءَايٰتِ اللهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر ٨١] .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر ٣] ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى ٩] .

(٨) فى خ ٣ « تأخير » .

(٩) نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » . فيقال : « زَيْدًا ضَرَبْتُ » أو يقال : « ضربتُ زيدًا » .





(هَذَا بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ)

قال أبو حيّان : لم أَرَ مثل هذه الترجمة لغير ابنِ مالك ، والمعروف : باب المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله[1] .

(**قَدْ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ لِلْجَهْلِ بِهِ**[2] ، كَـ « **سُرِقَ الْمَتَاعُ** ») إذا لم يُعلَم السارقُ مَنْ هُوَ .

(**أَوْ لِغَرَضٍ لَفْظِيٍّ**) كالإيجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿ **بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ** ﴾[3] ، وكإصلاح السَّجع ، كقولهم : « مَنْ طابَتْ سَرِيرَتُه ، حُمِدَتْ سيرَتُه »[4] فإنه لو قال : « حَمِدَ الناسُ سيرَتَه » لاختلَّت[5] السجعة ـــ قاله الموضح فى شرح القطر[6] وغيره ـــ

و (**كَتَصْحِيحِ النَّظْمِ**) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس (**فِى قَوْلِهِ**) فى قِنَّةٍ[7] كانت لرجل من آل عمروة بن مرثد :

---

(١) يلاحظ أن ابن هشام بدأ الحديث عن النائب وأَخَّر كيفية بناء الفعل للمفعول على عكس ما جاء فى الألفية .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٨٤ « واصطلح ابنُ مالك على أن سَمَّى هذا الباب « باب النائب عن الفاعل » اهـ . وأقول : لا مشاحَّة فى الاصطلاح .

(٣) من الآية [١٢٦] من سورة « النحل » .

(٤) ورد هذا القول فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٥ وقال عنه « كقول بعض الفصحاء » وورد أيضا فى شرح القطر لابن هشام ص ٢٦١ .

(٥) فى خ٣ « لاختلفت » .

(٦) ص ٢٦١ .

(٧) فى « قِنَّةٍ » هكذا ضبطها الشيخ خالد فى نسخته التى كتبها بخطه وفى بقية النسخ « قينة »=

٢٢٤- عُلِّقْتُها عَرَضًا، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِى، وَعُلِّق أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ[١]

فبنى « عَلَّقَ » فى المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى ، لتصحيح النظم ، إذْ لو قال : عَلَّقَنِى اللهُ إياها ، وعَلَّقَها اللهُ رجلًا غيرى ، وعَلَّقَ اللهُ أخرى ذلك الرجل لاختلَّ النظم .

والتعليق ـــ هنا ـــ المحبَّة ، و « عَرَضًا » ـــ بالعين المهملة ، وفتح الراء ـــ مفعول مطلق ، أى : تعليقا عرضا من غير قصد .

قال فى الصِّحاح[٢] : وقولُهم : « عُلِّقْتُها عَرَضًا » إذا هَوِىَ امرأةً ، أى : اعترضت لِى فعُلِّقتُها من غير قصد ـــ انتهى ـــ

واسم هذه القِنَّة : هُرَيْرة ، كما صرّح به فى بيت أوَّلَ القصيدة فى قوله :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّها الرَّجُلُ ؟

و « هريرةُ » هذه ، عشقت رجلًا غيرَه ، وذلك الرجلُ الذى عشقَتْه هريرةُ ، عَشِقَ امرأةً غيرَها .

(**أَوْ**) لغرضٍ (**مَعْنَوِىٍّ ، كَأَلَّا يَتَعَلَّقَ بِذِكْرِهِ غَرَضٌ**) أى : قصد (**نَحْوُ** :

= وفى المصباح مادة « قنن » القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وربما جمع على أَقْنَان وأقنة ، قال الكسائى : القِنّ من يملك هو وأبواه ، وأما من يغلب عليه ويُستعبد فهو عبدُ مَمْلكة ، ومن كانت أمه أَمَةً ، وأبوه عربيا فهو هجين ـــ وفى المصباح مادة « قينَ » ... والقينة : الأمة البيضاء هكذا قيده ابن السّكّيت مغنية كانت أو غير مغنية ، وقيل تختصّ بالمغنية » اهـ .

(١) هذا البيت من البسيط للأعشى ميمون من لاميته المشهورة التى شرحها الخطيب التبريزى ، وتعد فى المعلقات عند من يزيدها على السبع ، والبيت فى ديوانه ص ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٥ والعينى ٢ / ٥٠٤ ، واللسان (عرض) ٩ / ٤٧ .

وروى : ..... وَعُلِّق أُخرى غيرَها الرجلُ .

(٢) مادة (عَرَضَ) ٣ / ١٠٨٤ .

﴿ فَإِنْ أُحصِرْتُمْ ﴾[١] ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ ﴾[٢] ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ ﴾[٣] إذ ليس الغرضُ من هذا الأفعالِ إسنادَها إلى فاعل مخصوص ، بل إلى أيِّ فاعلٍ كان .

وحيث حُذِف الفاعلُ (**فَيَنُوبُ عَنْهُ — فِى رَفْعِهِ ، وَعُمْدِيَّتِهِ ، وَوُجُوبِ التَّأْخِيرِ عَنْ فِعْلِهِ ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلاتِّصَالِ بِهِ**) وصيرورته كالجزء منه ، وعدمِ حذفه ، (**وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ**) إن كان مؤنثا غير مجرور — (**وَاحِدٌ**) — فاعل « ينوبُ » — (**مِنْ أَرْبَعَةٍ**)[٤] بيان لِـ « واحد »[٥] .

(**الأَوَّلُ**) منها : (**الْمَفْعُولُ بِهِ**) لأنه كالفاعل فى كون الفعل حديثا عنه ، وفى جواز إضافة المصدر إليه ، لا فرق فى الفعل بين الصحيح كـ « ضُرِبَ زيدٌ » والمعتلّ العينِ أو اللام[٦] (**نَحْوُ** : ﴿ **وَغِيضَ الْمَآءُ وَقُضِىَ الْأَمْرُ** ﴾)[٧] والأَصلُ : غَاضَ اللهُ الماءَ ، وقَضَى اللهُ الأمرَ ، فحُذِف الفاعل للعلم به ، وأُنيب المفعول به ، فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبًا ، وعمدةً بعد أن كان فضلة ، وواجبَ / التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه — وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٣٩/ب]

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ[٨] ....

---

(١) من الآية [١٩٦] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٨٦] من سورة « النساء » .

(٣) من الآية [١١] من سورة « المجادلة » .

(٤) قوله : واحدٌ من أربعة « يدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ، وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون الفاعل إلا واحدًا فكذلك لا يكون نائبه إلا واحدًا .

(٥) قوله « بيانٌ لواحد » قد يكون مراد الشارح بالبيان اللغوىّ [وينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٢٨٧] .

(٦) ومثلهما معتل الفاء ، وإنما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار ابن هشام عليهما فى التمثيل ومثاله : وُعد المجدُّ بالمكافأة .

(٧) من الآية [٤٤] من سورة « هود » .

(٨) قوله « فيما له » أى : فى الذى استقر للفاعل من أحكام — وهى التى أوضحها الشارح .

(**الثَّانِى : الْمَجْرُورُ**)[١] كما عبَّر به البصريون ، سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أَمْ لَا .

فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **وَلَمَّا سُقِطَ فِى أَيْدِيهِمْ** ﴾[٢] .

(**وَ**) الثانى : نحو (**قَوْلِكَ** : « **سِيرَ بِزَيْدٍ** »)[٣] لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى ، فصحّ نيابتُه عن الفاعل ، هذا مذهبُ الجمهور .

(**وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ** ،[٤] **والسُّهَيْلِىُّ**[٥] ، **وَتِلْمِيذُهُ**) أبو علىّ (**الرُّنْدِىُّ**)[٦] ـــ بالراء ، والنون (**النَّائِبُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ**)[٧] المفهوم من الفعل المستتر فيه ، والتقدير : ولما سُقِطَ هو ، أى : السقوط ، وسِيرَ هو ، أى : السيرُ (**لَا الْمَجْرُورُ**) بالحرف المعدِّى (**لِأَنَّهُ لَا يُتْبَعُ عَلَى الْمَحَلِّ**) أى : محل المجرور إذا

---

(١) أى : المجرور بحرف جرّ غير زائد ، وقد جعل أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٩٢ المجرور بحرف جرّ زائد من المتفق على إقامته بلا خلاف نحو أن يقال : « ما ضَرَبَ زيدٌ من أحد » فيقال عند بناء الفعل للمفعول « ما ضُرِبَ مِنْ أحدٍ » فـ « أَحدٍ » فى موضع رفع والمقامُ هو المجرور باتفاق البصريين والكوفيين .

(٢) من الآية [١٤٩] من سورة « الأعراف » .

(٣) فى خ٣ بزيادة [ولا فرق فى الجارّ بين أن يكون مُعَدِّيا كما مثّل ، أم زائدًا نحو : ما ضُرِبَ من أَحَدٍ] .

(٤) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٩١ .

(٥) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢٠٢ .

(٦) هو عمر بن عبد المجيد الرُّندى أبو علىّ الأستاذ النحوىّ ، قال السيوطى فى حواشي المغنى : وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على الزجاجىّ . وهو من مقرئى كتاب سيبويه ، توفى سنة ٥٧٩ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٢٢٠ وهدية العارفين ١ / ٧٨٤] .

(٧) أشار أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٩٢ إلى مخالفة هؤلاء الثلاثة لمذهب الجمهور فقال : « وذهب ابن درستويه إلى أن المقامَ هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ... وتبعه السهيلى وتلميذه أبو على الرّندى قالا : لأنه لا يؤنث له الفعل ، ولا يتبع بالرفع ، ولا يُخبر عنه » اهـ .

ناب عن الفاعل (**بِالرَّفْعِ**) فلا يقال : « مُرَّ بزيدٍ الظريفُ » ولا « ذُهِبَ إلى زيدٍ وعمروٌ » برفع التابع فيهما ، ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز فى تابعه الرفعُ ، كما جاز فى تابع الفاعلِ المجرورِ بالمصدر الرفعُ ، كقوله :

١١٢- .... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[(١)]

(**وَلِأَنَّهُ**) أى : المجرور ، قد (**يَتَقَدَّمُ**) على عامله (**نَحْوُ** : ﴿ **كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا** ﴾)[(٢)] فلو كان « عنه » هو النائب ؛ لَمَا تقدَّم على عامله وهو « مسئولًا »[(٢)] والفاعل لا يتقدَّم على عامله ، فنائبه كذلك ؛ إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل .

(**وَلِأَنَّهُ**) أى : المجرور (**إِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ كَانَ مُبْتَدَأً**) نحو : « الزيتُ كِيلَ » و « رمضانُ صِيمَ » و « ضَرْبٌ شديدٌ ضُرِبَ » كما أنّ الفاعلَ إذا تقدَّم كان مبتدأ ، نحو : « زيدٌ قَامَ » ـــ

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامرىّ يصف حمارًا وحشيا وأُتُنَه وصدره :

* حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّواحِ وَهَاجَهَا *

وسيأتى هذا الشاهد فى باب إعمال المصدر ليستشهد به ابن هشام على أن تابعَ المجرور يُجرّ على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع كما فى هذا البيت ورقمه هناك ٣٦٨ فى الجزء الثالث من هذا التحقيق .

والبيت فى ديوان لبيد ١٢٨ ، وورد منسوبا له فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٨٨ ، والمخصص ٢ / ٥٦ ، والعينى ٣ / ٥١٢ ، واللسان (عقب) ٢ / ١٠٥ ، والخزانة ١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٤٤١ ، والدرر ٢ / ٢٠٢ ـــ وهو بلا نسبة فى الإيضاح ١٥٩ وابن عقيل ٢ / ٩٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٩٠ ، والهمع ٢ / ١٤٥ .

وقوله : « تهجَّر » سار فى الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الهاجرة ، « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغُدُوّ « هاجها » أزعجها .

يقول : إن حمال الوحش هذا قد عجَّل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذى مطله مدينٌ يدينُ له ، فهو يلح فى طلبه المرة بعد الأخرى .

(٢) من الآية [٣٦] من سورة « الإسراء » .

وأجاز الكوفيون تقديمَ الفاعلِ ونائبه باقِيَيْنِ على حالهما[١] .

(وَلِأَنَّ **الْفِعْلَ لَا يُؤَنَّثُ له**) أى : للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل (**فِى نَحْوِ** : « **مُرَّ بِهِنْدٍ** ») وكلُّ مؤنث ينوب عن الفاعل ، فإنّ الفعل يؤنث له ، نحو : « ضُرِبَتْ هندٌ » . فثبت بهذه العلل الأربع[٢] أنّ المجرور لا ينوب عن الفاعل .

(**وَ**) قال الجمهور (**لَنَا**) من الأدلة على نيابة المجرور فى لسان العرب (**قَوْلُهُمْ** : « **سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرًا** ») بالنصب ، فأنابوا المجرور ولم يُنيبوا المصدر لإبهامه ، بل أَبْقَوْهُ منصوبًا ، ولو أنابوه لرفعوه ، وإذا لم يَنُب المصدرُ الظاهر ، فضميره أَوْلى بالمنع لكونه أشد إبهامًا منه ، وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه[٣] .

(**وَ**) لنا من الأجوبة (**أَنَّهُ إِنَّمَا يُرَاعَى مَحَلٌّ يَظْهَرُ**) إعرابُه (**فِى الْفَصِيحِ**) من الكلام ، وهو المجرور بحرف زائد ، أو غير زائد ومدخولُه ظرفٌ .

فالأول[٤] : (**نَحْوُ** : « **لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا** ») بالنصب ، إتباعًا لمحل « قائم » فإنه يظهر إعراب محلّه فى فصيح الكلام فيقال : « لستُ قائمًا » .

---

(١) كما سبق بيانه فى باب الفاعل [ينظر ص ٢٤٦] من هذا الجزء .

(٢) فى خ٤ « الأربعة » .

(٣) فى هذا الكلام إشارة إلى ردّ ما قاله « الحفيد » أن عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه ، وأن النائب ضمير المصدر المختصّ ، لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع إلى المعهود فيما يأتى فى قوله :

* وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ *

وحفيد ابن هشام قال كلامه هذا فى حاشيته على التوضيح فى ورقة رقم [٣٨] مخطوطة ولدىّ نسخة منها .

(٤) وهو المجرور بحرف زائد .

والثانى[1] : نحو قوله :

١١٣- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ... وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[2]

بنصب « دون » / الثانية إتباعا لمحلّ « دون » الأولى ، فإن إعرابَها النصبُ [١٤٠/ أ]

بـ « تَجِدْ » ويظهر فى الفصيح نصبُه ، فيقال : « فإن لم تجدْ دونَ عدنان »[3] .

(**بِخِلَافِ**) المجرور بحرف أصلىٍّ مُعَدٍّ (**نَحْو** : « **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلَ** » **بِالنَّصْبِ**) إتباعًا لمحلّ المجرورِ ، المنصوبِ على المفعولية (**أَوْ** « **مُرَّ بِزَيْدٍ الْفَاضِلُ** » **بِالرَّفْعِ**) إتباعا لمحل المجرورِ ، المرفوعِ على النيابة عن الفاعل . (**فَلَا يَجُوزَانِ**) خلافا لابن جنى[4] (**لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ**) فى الفصيح حذفُ الجار وتعديةُ الفعل إليه

---

(١) وهو المجرور بحرف غير زائد ومدخوله ظرف .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٥٢ وسيبويه ١ / ٣٤ ، والمقتضب ٤ / ١٥٢ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ١٣١ ، وأمالى المرتضى ١ / ١٧١ ، والعينى ١ / ٨ والخزانة ١ / ٣٣٩ ، ٣ / ٦٦٩ وبلا نسبة فى المحتسب ٢ / ٤٣ ، والمغنى ٢ / ٤٧٣ .

وقوله « فلتزعك » يعنى : فلتكفك ، و « العواذل » حوادث الدهر وزواجره .

والمعنى : فإن لم يجد الإنسانُ من دون عدنان ودون معدّ والدًا حيًّا ، فليعلم أنه يصير إلى مصيرهم ، وينبغى له أن ينزع عما هو عليه . [قاله الأعلم ، سيبويه ١ / ٣٤] .

ويروى : « باقيا » فى موضع « والدًا » .

(٣) يعنى : حَمَلَ « دُونَ » الثانية على موضع الأولى ؛ لأن معنى لم تجد من دون عدنان ، ولم تجد دونَ عدنان ، واحدٌ .

(٤) فى سر الصناعة ١ / ١٣١ قال : « ... وعلى ذلك أجازوا : مررت بزيد الظريفَ ، بنصب الظريف على موضع « بزيد » ومن هنا أيضا قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليهما بأنهما فى موضع رفع ... وكذلك ما لم يسم فاعله نحو : سِيرَ بزيدٍ ... » اهـ .

بنفسه مع دون « أَنَّ » و « أَنْ » و « كَىْ » إلا شذوذًا[(١)] ، فلا تقول[(٢)] : (« **مَرَرْتُ زَيْدًا** ») بالنصب على المفعولية (**وَلَا** « **مُرَّ زَيْدٌ** ») بالرفع على النيابة عن الفاعل ، وإذا لم يكن فصيحًا ، فلا يجوز مراعاتُه ، وأما قوله :

١١٤ – يَسْلُكْنَ فِى نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا[(٣)]

بالنصب ، فالفصيح أنه منصوب بفعل محذوف ، أى : ويسلكن غورًا[(٤)] ، لا بالعطف على محل « نَجْدٍ » فسقط قولُهم : لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع .

وأما قولهم : ولأنه يتقدم نحو ﴿ **كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا** ﴾[(٥)] فـ « عَنْهُ » ليس هو النائب عن الفاعل ــ خلافا لصاحب الكشاف ــ ولا ضمير المصدر كما قالوا (وَ) إنّما (**النَّائِبُ فِى**) هذه (**الْآيَةِ ، ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى مَا رَجَعَ إِلَيْهِ اسْمُ** « **كَانَ** » **وَهُوَ الْمُكَلَّفُ**) المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : مسئولا هو ، أى : المكلَّف .

---

(١) قال الدنوشرى : الجمع بين قوله « إلا شذوذًا » وقوله « فى الفصيح » فيه ركاكة لا تخفى على أصحاب الذوق ، ويمكن أن يكون قوله « إلا شذوذًا » استثناء منقطعا والمعنى : لكن يجوز ذلك شذوذًا » اهـ .

[حاشية يس على التصريح ١ / ٢٨٨] وسيُنَبَّه على مواضع الشذوذ فى باب التعدى واللزوم ــ إن شاء الله تعالى ــ

(٢) فى خ٣ « فلا تقل » .

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٩٠ وللعجاج فى سيبويه ١ / ٤٩ وليس فى ديوانه وبلا نسبه فى الخصائص ٢ / ٤٣٢ ، والمحتسب ٢ / ٤٣ ، وشرح الشذور لابن هشام ٣٣٢ .

و « نجد » هو ما ارتفع من الأرض و « غورًا » هو المنخفض منها .

ورواه سيبويه : * يذهبن فى نجد ..... * وكذلك ابن جنى فى الخصائص .

(٤) قال ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٤٣٢ : « أى : ويأتين غورًا » وقال فى المحتسب ٢ / ٤٣ : « أى : ويسلكن غورًا » .

(٥) من الآية [٣٦] من سورة « الإسراء » وقد تقدمَتْ قريبا .

وإنما لم يقدَّر ضميرُ « كان » راجعًا لِـ « كُلّ »[١] لئلَّا يخلو « مَسْئُولًا » عن ضمير ، فيكون مسندًا إلى « عنه » وذلك لا يجوز – كما تقدم –

وأما قولُهم : ولأنَّه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأً ، فذاك حيث لم يمنع مانع (**وَامْتِنَاعُ الابْتِدَاءِ**) فى المجرور بحرف أصلىٍّ (**لِعَدَمِ التَّجَرُّدِ**) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابنُ عصفور[٢] .

وأجاب الخفَّاف[٣] بأنه قد يتفق فى بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدَّم مبتدأً ، فالنائب أحق وأجدر ، وذلك نحو : « نعم[٤] امرأةً هندٌ » إذ لو قيل : « هى[٥] نعم[٦] امرأةً » ، لم يجز لأنّ المبتدأ حينئذ يصيرُ عائدًا على شىء من الخبر مؤخر – انتهى –

(**وَقَد**) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية ، فضلا عن أن يكون مبتدأً ، وذلك أنهم (**أَجَازُوا النِّيَابَةَ فى « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ »**) اتفاقًا لأن الجرّ بالحرف الزائد كَلَا جَرَّ (**مَعَ امْتِنَاعِ « مِن أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ »**) لأنّ « مِنْ » لا تزاد فى الإيجاب ، لَا لِوُقوع « أحد » فى الإثبات ؛ لأن نفى ضميره مسوِّغ لذلك ، كقوله :

إذا أحدٌ لم يَعْنِه شَأْنُ طَارِقٍ[٧] .... –١١٥

---

(١) فى قوله تعالى فى الآية نفسها : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَـٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ .

(٢) لم أجده فى المقرب ، أو فى شرح الجمل .

(٣) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المعروف بالخفاف [سبقت ترجمته فى ص [ ] من هذا الجزء .

(٤) فى خ٤ « فنعم » .

(٥) هذا الضمير هو الفاعل المستتر فى « نعم امرأةً » والمفسر بالتمييز .

(٦) « نعم » ساقطة من خ٢ .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٧ وعجزه فيه :

* لِعُدْمٍ فإنَّا مُؤْثِرُوهُ عَلَى الأَهْلِ *

نصَّ عليه ابن مالك فى التسهيل[(١)] فى باب العدد ، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء .

وأما قولهم : ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » فلأنه لَمَّا لم يظهر للفعل تأثيرٌ فى رفعه ؛ لشغله بحرف الجرّ ، نُزِّل منزلة الفضلة ، فلم يؤنث الفعل له ، فأما قوله تعالى : ﴿ **إِنْ تُعْفَ عَنْ طَآيِفَةٍ مِنْكُمْ** ﴾[(٢)] ــ بالتاء المثناة فوق ــ فى قراءةَ مُجاهد ، / فقال ابن جنى[(٣)] : محمولةٌ على معنى : إنْ تُسَامَحْ طائفةٌ ، بدليل ﴿ **تُعَذَّبْ طَآيِفَةٌ** ﴾ .

[١٤٠/ب]

(وَ) لئن سلَّمنا ذلك ، فلا نسلِّم وجوبَ التأنيث فى الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد (**قالُوا فى** ﴿ **كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا** ﴾[(٤)] **إِنَّ الْمَجْرُورَ فَاعِلٌ ، مَعَ امْتِنَاعِ « كَفَتْ بِهِنْدٍ »**) بتأنيث الفعل ، مع أن الفاعل مجرور بحرف جرّ زائد ، فما بالك إذا كان مجرورًا بحرف أصلىّ .

هذا تقرير كلام الموضّح ، وهو معارَضٌ بنحو : ﴿ **وَمَا تَسْقُطُ مِن ورَقَةٍ** ﴾[(٥)] ﴿ **وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَراتٍ** ﴾[(٦)] ﴿ **وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ** ﴾[(٧)] بتأنيث الفعل مع

---

(١) ٢ / ٤٠٦ وذلك قوله : « ومثالُ ما أغنى فيه نفىُ ما بعد « أحد » عن نفى ما قبله لتضمن ضمير « أحد » قولُ الشاعر : » وذكر البيت .

(٢) من الآية [٦٦] من سورة « التوبة » .

(٣) فى المحتسب ١ / ٢٩٨ « ومن ذلك ما روى عن مجاهد ﴿ إِنْ تُعْفَ عَنْ طَآيِفَةٍ مِنْكُمْ ﴾ بالتاء المضمومة ﴿ تُعَذَّبْ طَآيِفَةٌ ﴾ قال أبو الفتح : الوجه « يُعْفَ » بالياء لتذكير الظروف ، كقولك : سِيرَتِ الدابة ، وسير بالدابة ، وقُصِدَت هندٌ ، وقُصِدَ إلى هند ، لكنه حمله على المعنى فأنث (تُعْفَ) حتى كأنه قال : إن تُسَامَحْ طائفة ، أو تُرحَم طائفة ، وزاد فى الأُنس بذلك مجىء التأنيث يليه ، وهو قوله : ﴿ تُعَذَّبْ طَآيِفَةٌ ﴾ والحمل على المعنى أوسع وأوفشى ، منه ما مضى ، ومنه ما سترى » اهـ .

(٤) من الآية [٤٣] من سورة « الرعد » .

(٥) من الآية [٥٩] من سورة « الأنعام » .

(٦) من الآية [٤٧] من سورة « فصلت » وفى جميع النسخ « من ثَمَرَةٍ » وليست القراءة عليه .

(٧) من الآية [٤٧] من سورة « فصلت » ومثلها (١١) من سورة « فاطر » .

أنَّ فاعلَه مجرورٌ بحرف جرّ زائد[١] .

واختُلِف فى سبب امتناع « كَفَتْ بهندٍ » فقال الزجاج : لأن « كفى » مُضَمَّن معنى « اكْتَفِ » وفعل الأمر لا يؤنثُ لتأنيث فاعِله ، وقال ابنُ السَّرّاج : إنَّ فاعل « كفى » ضميرٌ مستتر يعود على الاكتفاء ، والباءُ متعلقةٌ بالمضمر ، أى : كفى الاكتفاءُ بهندٍ[٢] ، ورُدَّ بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم — خلافا للكوفيين .

(**الثَّالثُ**) مما ينوب عن الفاعل (**مَصْدَرٌ**) متصرفٌ (**مُخْتَصٌ**) بصفة أو غيرها (**نَحْو** : ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[٣] فَـ « نفخةٌ » نائب الفاعل ، وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ، ومختص لكونه موصوفا بـ « واحدة » .

وغير المتصرِّف من المصادر ، ما لزم النصب على المصدرية ، نحو : « سُبْحَانَ اللهِ »[٤] .

وغيرُ المختصِّ ، ، المبهمُ نحو : « سَيْر » فيمتنع « سبحانُ الله » بالضمّ ، على أن يكون نائب فاعل[٥] فعله المقدَّر ، على أن الأصل : يُسَبَّحُ[٦] سبحانُ الله ؛ لعدم تصرفه .

---

(١) قال الدنوشرى : « قال بعضهم : إنه قد يُفرَّق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضليةُ فيه ثابتةٌ وصُدّ عنه الفعل ظاهرًا فقويَت الفضلية فيه ، فلم يؤنث له الفعل ، بخلاف الفاعل » اهـ [حاشية يس ١ / ٨٩] .

(٢) وقد سبق قول ابن جنى فى المحتسب ٢ / ٢٩٨ « لتذكير الظروف ، كقولك : سِيرَت الدابة ، وسِيرَ الدابة ، وسِيرَ بالدَّابَّة » اهـ .

(٣) الآية [١٣] من سورة « الحاقة » .

(٤) فى خ٢ « سبحان » بدون المضاف إليه .

(٥) « فاعل » هذه الكلمة ساقطة من جميع النسخ ما عدا خ٣ .

(٦) فى خ٤ « سُبِّحَ » .

(**وَيَمْتَنِعُ** « **سِيرَ سَيْرٌ** » **لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ**) إذ المصدرُ المبهم مستفادٌ من الفعل ، فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ولابدَّ من تغايرهما ، بخلاف ما إذا كان مختصًّا ، فإنَّ الفعل مطلق ، ومدلول المصدر مقيَّد ، فيتغايران ، فتحصل الفائدة .

وإذا امتنع « سِيرَ سَيْر » مع إظهار المصدر (**فَامْتِنَاعُ** « **سِيرَ** ») بالبناء للمفعول (**عَلَى إِضْمَارِ**) ضمير (**الْمَصْدَرِ** ، **أَحَقُّ**) بالمنع ؛ لأن ضمير المصدر المؤكِّد ، أكثر إبهامًا من ظاهره (**خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ**) كالكسائىِّ ، وهشامٍ ، فيما نقل ابن السِّيد[1] أنهما أجازا « جُلِسَ » بالبناء للمفعول وفيه ضميرٌ مجهول ، قال ثعلب : أراد أنَّ فيه ضميرَ المصدر[2] ، وتبعهما أبو حيّان فى النكت الحسان فقال : « ومضمر المصدر يجرى مجرى مُظهره ، فيجوز أن تقول : « قِيمَ » و « قُعِدَ » فتضمر المصدر ، كأنك قلت : قِيمَ القيامُ ، وقُعِدَ القعودُ »[3] والصحيح المنعُ .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو امرؤ القيس الكندى :

٢٢٥- (**وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ**) يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ[4]

---

(١) البطليوسى فى كتابه إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ١٩٦ .

(٢) إلى هنا انتهى النقل من « إصلاح الخلل الواقع فى الجمل » ولكن باختصار شديد ، ويحسن إيراد كلام « ثعلب » الذى فسر به قول الكسائى وهشامٍ ، قال البطليوسى : « وزعم الكسائىّ وهشام أن فى « جُلِسَ » مجهولا مضمرًا ، وفسر أبو العباس ثعلب قول الكسائى وهشام ، أن فيه مجهولا فقال : أراد أن الفاعل لما حذف أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به ، يعنى المصدر ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيُّهما هو المقصود ؛ لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به ، كذا حكى أبو الحسن بن كيسان عن ثعلب فى تفسير مذهب هشام والكسائى » انتهى كلام البطليوسى .

(٣) النكت الحسان ص ٢٣١ تحقيق د / محمد عبد النبى ــ رسالة ماجستير كلية اللغة العربية بالقاهرة . [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٦ : ١٢٧] .

(٤) هذا البيت من الطويل نسب لامرىء القيس وهو فى ديوانه ص ٤٢ ، ونسب لعلقمة بن عبدة وهو فى ديوانه ص ٨٣ ، وهو لأحدهما فى العينى ٢ / ٥٠٦ ، وورد بلا نسبة فى النكت الحسان ص ٢٣١ ، والمغنى ٢ / ٥١٦ وتعليق الفرائد ٤ / ٢٥٧ ، والأشمونى ٢ / ٦٥ .

(فـ) النائب عن الفاعل بـ « يُعْتَلل » ضميرُ مصدرٍ مختص / بلام العهد ، أو بصفة محذوفة و (**الْمَعْنَى : وَيُعْتَلَلْ**) هو ، أى : (**الاعْتِلَالُ الْمَعْهُودُ ، أَوْ اعْتِلَالٌ ، ثُمَّ خصَّهُ بِـ « عَلَيْكَ » أُخْرَى**) فى موضع الحال من الضمير ليتقيَّد بها فتفيدُ ما لم يُفِدْهُ الفعلُ[1] ؛ لأنه إنما يدلّ على مصدر نكرة محضة ، وهى حال (**مَحْذُوفَةٌ لِلدَّلِيلِ**) الدال عليها وهو « عليك » المذكورة قبل الفعل ، وحُذِفَت (**كَمَا تُحْذَفُ الصِّفَاتُ الْمُخَصِّصَةُ**) للموصوفات للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ **فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ وَزْنًا** ﴾[2] أى : نافعًا ؛ لأنّ أعمالَهم توزن ، بدليل : ﴿ **وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُ** ﴾[3] الآية ــ قاله فى المغنى ــ[4] .

[١٤١/ أ]

وإضمار ضمير المصدر النوعى أجازه سيبويه[5] ؛ لأن الفعل لا يدل عليه ــ قاله ابنُ خروف فى شرح كتاب سيبويه[6] .

و « يَسُؤْك » من الإساءة ، جواب الشرط الأول ، و « تَدْرَب » ــ بالدال المهملة من الدربة ، وهى العادة ، جواب الشرط الثانى ، و « الاعتلال » الاعتذار ، يقال : اعتلَّ عليه بِعِلَّة : اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر .

(**وَبِذَلِكَ**) التوجيه (**يُوَجَّهُ ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾**)[7] بالنصب ، فيكون

---

(١) قال فى المغنى ٢ / ٥١٦ « أى : ويعتلل هو ، أى الاعتلال ، ولابدّ عندى من تقدير « عليك » مدلولا عليها بالمذكورة ، وتكون حالا من المضمر ليتقيد بها ، فتفيد ما لم يُفده الفعل » اهـ .

(٢) من الآية [١٠٥] من سورة « الكهف » .

(٣) تكملتها : ﴿ فَأُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [الأعراف ٩ ، والمؤمنون ١٠٣] .

(٤) ١ / ٤٩٥ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١١٦ : ١١٧ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٧ .

(٧) من الآية [٥٤] من سورة « سبأ » .

المعنى : وحيل هو ، أى : الحَوْل المعهود ، أو حَوْل بينهم ، إلّا أنّ الصفةَ هنا مذكورةٌ[1] .

(وَ) بذلك يُوَجَّه أيضا (قَوْلُهُ) وهو طرفة بن العبد :

٢٢٦- (فَيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا) وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ[2]

فيكون المعنى : حِيلَ هو ، أى : الحول المعهود ، أو حَوْلٌ دونها .

وليس النائبُ الظرفَ فيهما ؛ لأنه غيرُ متصرّف عند جمهور البصريين .

وعن الأخفش : أنه أجاز فى ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[3] ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[4] أن يكون الظرفُ فى موضع رفع[5] مع فتحة ، ثم قال أبو علىّ ، وتلميذُه ابن جنى : فتحةُ إعراب ، واستشكل[6] ، وقال غيرُهما : فتحة بناء ، وهو المشهور .

---

(١) وعلى ذلك فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يُجيز نيابة المصدر المبهم .

(٢) هذا بيت من الطويل لطرفة فى ديوانه ص ١٢٠ ، والعينى ٢ / ٥١٠ على هامش الخزانة ، وورد بلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ٦٥ .

و « ما » الأولى للنفى ، والثانية موصولة فالعائد محذوف أى : يهواه من هَوِى يَهْوَى من باب عَلِم يعلَم ، و « نائلهُ » من نال إذا أصاب . و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائلهُ » نائل : خبر المبتدإ ونائل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل رفع خبر المبتدإ الذى هو « كلّ » المضاف إلى الاسم الموصول .

(٣) من الآية [٩٤] من سورة « الأنعام » .

(٤) من الآية [١١] من سورة « الجنّ » .

(٥) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ « وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف ، نحو أن تقول : « جُلِسَ عندَك » ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف » اهـ .

ونقل أبو حيان هذا المذهب للأخفش عن ابن مالك فى الارتشاف ٢ / ١٩٠ وكذلك الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ / ٢٥٦ .

(٦) فيقال : كيف تكون فتحة إعراب والموضع موضع رفع ؟

ولو قُرِئَ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنُهُمْ ﴾[1] أو رُوِىَ : حِيلَ دُونُها . بالرفع فيهما ، كما قُرِئَ : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾[2] وكما رُوِىَ :

١١٦- .... وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُها[3]

بالرفع أيضا ، لجاز ولم يحتج إلى هذا التوجيه .

(وَ) بذلك يُوَجَّه أيضا (قَوْلُهُ) وهو الفرزدق ، يمدح زينَ العابدين علىَّ بن الحسين ابن علىّ — رضى الله عنهم أجمعين —

٢٢٧- (يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ[4]

---

(١) من الآية [٥٤] من سورة « سبأ » .

(٢) في « المبسوط » في القراءات العشر لابن مهران ص ١٩٩ « قرأ أبو جعفر ، ونافع ، وحفص عن عاصم والكسائي (لقد تقطع بينكم) بالنصب ، وقرأ الباقون (بَيْنُكُمْ) بالرفع » — والرفع على الأعراب ؛ لأنه فاعل ، وبفتحه على البناء ، وذلك لإضافته لمبنى .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدرُه :

* أَلَمْ تَرَيَا أَنِّى حَمَيْتُ حَقِيقَتِى *

وهو لموسى بن جابر فى المرزوقى ٣٧١ ، والدرر ١ / ١٨٢ ، وبلا نسبة فى شرح الشذور لابن هشام ص ٨١ ، والهمع ١ / ٢١٣ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٣١ .

« حميتُ حقيقتى » منعتُ الناس أن يصلوا إليها ، والحقيقة : كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عِرْض أو نَفْس « باشرت حدّ الموت » أراد بحدّ الموت حدّته وشدته ، « والموتُ دونُها » أى حائل بينى وبينها .

والشاهد فيه « دونُها » حيث وردت الرواية برفع « دون » على أنه معرب متأثر بالعامل الذى هو المبتدأ .

(٤) هذا البيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٧٩ ، وأمالى المرتضى ١ / ٦٨ ، ٢ / ٥٢٥ ، والمرزوقى ١٦٢٢ ، والعينى ٢ / ٥١٣ ، ٣ / ٢٧٣ وهو للحزين بن سليمان الكنانى فى الأغانى ١٦ / ٥٦٧٠ ، ٥٦٧٨ مطبعة دار الشعب بالقاهرة ، والمؤتلف والمختلف ١٢٢ ، وبلا نسبة فى الشعر والشعراء ١ / ٦٥ ، والكامل للمبرد ٢ / ٥٧٤ تحقيق الدالى ، والأشمونى ٢ / ٦٦ .

فيكون المعنى : يُغْضَى الإغضاءُ المعهودُ ، أو إغضاءٌ من مهابته .

(**وَلَا يَقَالُ : النَّائِبُ الْمَجْرُورُ**) بـ « مِنْ » وهو « مهابته » (**لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا لَهُ**) ـــ قاله[1] ابن جنى فيما كَتَبَ على الحماسة[2] ، وتبعه أبو البقاء فى شرح لُمَع ابنِ جنى فقال : والجمهور على مَنْع نيابة المفعول له ـــ خلافا للأخفش ، وضعَّفه ، قال الخفَّاف : وعلة المنع أن المفعول له مبنىٌّ على سؤال مقدَّر ، فكأنه من جملة أخرى[3] ـــ انتهى ـــ

وبهذا يُعَلَّل منعُ نيابة الحال ؛ لأنه مبنىٌّ على سؤال مقدَّر ، ولا ينوب التمييز ، خلافا للكسائىِّ وهشامٍ[4] ، ولا المفعول معه ، ولا خبر « كان » فلا يقال : « كِينَ قَائِمٌ » خلافا للفراء[5] .

---

(١) فى خ٣ « قال » .

(٢) من كتب ابن جنى : « شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاء أسماء شعرائها » ويبدو أن هذا كان كتابا واحدًا ، ثم جعله بعدُ كتابين ، الأول : التنبيه على مشكل أبيات الحماسة ، والآخر : المبهج فى أسماء شعراء الحماسة ـــ [ينظر مقدمة الخصائص ١ / ٦٢] .

(٣) أى : والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتبُ على إجازة نيابة المفعول له نقيض ما يلزم فى الفعل وفاعله ، ولهذا لم يجيزوا نيابة الحال ولا التمييز لأن كلا منهما كالواقع فى جواب سؤال ، فكأنه من جملة أخرى .

(٤ ، ٥) ذكر ذلك ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٣٠ فقال : وحكى السيرافى فى شرح الكتاب أن الفراء يجيز « كين أخوك » فى كان زيد أخاك وردّ عليه بأن قيل : هو فاسد لعدم الفائدة ؛ ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر ـــ وأجاز الكسائى فى « امتلأت الدار رجالا » : امتُلِىءَ رجالٌ ، وحكى : « خذه مطيوبة به نفسٌ » ... وأجاز هو والفراء فى « كان زيد يقوم » و « جعل عمرو يفعل » : كين يُقَام ، وجُعِل يُفعل ، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائىّ ، ومستغنًى عنه عند الفراء » اهـ . [وانظر الارتشاف ٢ / ١٩٣] .

(**الرَّابِعَ**) مما ينوبُ / عن الفاعل (**ظَرْفٌ**) زمانيٌّ أو مكانيٌّ (**مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ**) . [١٤١/ب]

فالزمانيُّ : (**نَحْو** : « **صِيمَ رَمَضَانُ** » **وَ**) المكانيُّ : نحو : (**جُلِسَ أَمَامُ الْأَمِيرِ**) فـ « رمضانُ » و « أَمَامُ » ظرفان متصرفان ؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وغيرها ، ومختصان بالعلمية فى الأول ، وبالإضافة فى الثانى .

(**وَيَمْتَنِعُ نِيَابَةُ نَحْو** : « **عِنْدَكَ** » و « **مَعَكَ** » ، و « **ثَمَّ** ») ـــ بفتح المثلثة ـــ فلا يقال : « جُلِسَ عندك ، ولا معك ، ولا ثَمَّ »[١] (**لِامْتِنَاعِ رَفْعِهِنَّ**) وخصهنّ بالذكر ، لأنهنَّ لا يتصرفن تصرّفا كاملا ؛ لأنّ « مِنْ » تدخل عليهن ، فما لا يتصرف بحال « قطُّ »[٢] و « عَوْضُ »[٣] أَوْلَى بالمنع .

(**وَ**) يمتنع نيابة (**نَحْوِ** : « **مَكَانًا** » **وَ** « **زَمَانًا** » **إِذَا لَمْ يُقَيَّدَا**) بقيدٍ يخصّصُهما ، فلا يقال : « جُلِسَ مكانٌ » ولا « صِيمَ زَمَانٌ » لعدم الفائدة ؛ لأنّ الفعل يدلّ على مطلق المكان والزمان ، التزامًا فى الأول[٤] ، ووضعًا فى الثانى[٥] .

فإن قُيِّدا بوصف مثلا ، جاز نيابتها ، نحو : « جُلِسَ مكانٌ حسنٌ » و « صِيمَ زمانٌ طويلٌ » لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف ؛ لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف .

---

(١) فى خ٣ ، ٤ « فلا يقال : جُلِس عندك ومعك وثَمَّ » .

(٢ ، ٣) « قَطُّ وعَوْضُ » ظرفان يستغرقان الزمان ، أما « قطُّ » فإنه يستغرق الماضى ، وأما « عوضُ » فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد نفى ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء « قطّ » على الضم حملا على « قبلُ وبعدُ » فأما « عوض » فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تكن مضافة . ولا يخرجان عن الظرفية بحال .

وسيأتى ذكر لهما فى بابى المفعول فيه ، والإضافة إن شاء الله تعالى .

(٤) لأنه يستلزم أن يقع الفعل فى مكان .

(٥) لأن الزمان داخل فى معنى الفعل فنحو : « ضَرَبَ » يدل على الحدث والزمان .

وإلى جواز نيابة المجرور ، والمصدر ، والظرف أشار الناظم بقوله :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، بِنِيَابَةٍ حَرِى[1]

(وَ) حيث وُجِد المفعول به وغيره ، من مصدرٍ ، وظرفٍ ، ومجرورٍ (**لَا يَنُوبُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى، إِنْ وُجِدْ   فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ[2] ....

لأنَّ غيرَ المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدَّر مفعولا به مجازًا ، فإذا وُجد المفعول به حقيقةً ، لم يُقَدَّم عليه غيرُه ، لأن تقديمَ غيره عليه ، من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب .

(**وَأَجَازَهُ الْكُوفِىُّ**) أى : أجاز الكوفيون[3] أن ينوب غيرُ المفعول به مع وجوده (**مُطْلَقًا**) أى : من غير شرط ، سواء تأخر النائب عن المفعول به ، أو تقدَّم عليه .

---

(١) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف زماني أو مكانىّ ، ويشترط فى نيابة الظرف ، التصرف فى أنواع الإعراب والاختصاص ــ وما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا فى نيابته ألا يكون مؤكدًا ، وألا يكون غير متصرف ــ وما يقبل النيابة من حرف جرّ مع مجروره ، وهذه الشروط مستفادة من قوله :

* وقابلٌ من ظرفٍ او مصدرٍ *

فإنك إذا قصدت إسناد الفعل المبنى للمفعول إلى الفاقد للشرط تعذر ذلك .

و « قابلٌ » مبتدأ ، و « من ظرف » متعلق به ، وهو الذى سوغ الابتداء ، و « حَرِى » بمعنى حقيق وهو خبر المبتدإ و « بنيابة » متعلق به .

(٢) أى : لا يصلح فى الغالب إنابة شيء من هذه المذكورات ، وهى : الظرف ، والمصدر ، والمجرور مع وجود مفعول به فى الكلام .

(٣) فى خ٣ « الكوفىّ » .

فالأول : (**كَقِرَاءَةِ أَبِى جَعْفَرٍ**[١] : ﴿ **لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ** ﴾)[٢] فَبَنَى « يُجْزَىٰ » للمفعول ، وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو « قَوْمًا » مقدَّما على النائب .

والثانى : كـ « ضُرِبَ فى الدَّار زيدًا » .

(وَ) أجازه (**الْأَخْفَشُ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّائِبِ**) على المفعول به ، كالمثال الثانى ، و (**كَقَوْلِهِ**) :

وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ

٢٢٨ - (**مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ**)[٣]

---

(١) وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع الإمام المخزومى المدنى القارىء أحد القراء العشرة تابعىّ مشهور عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش ، وعبد الله بن عباس ، وأبى هريرة ، وروى القراءة عنه نافع بن أبى نُعيم وغيره توفى سنة ١٣٢ هـ على ما قيل [غاية النهاية ٢ / ٣٨٢] .

(٢) فى « المبسوط » فى القراءات العشر ، لابن مهران ٤٠٣ : ٤٠٤ « قرأ أبو جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا) بضم الياء وفتح الزاى ، وقرأ ابنُ عامر ، وحمزة ، والكسائىّ ، وخلف (لِنَجْزِىَ) بالنون ، وكسر الزاى ، وفتح الياء .

وقرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب (لِيَجْزِىَ) بالياء ، وكسر الزاى ، وفتح الياء » اهـ .

[والنص من الآية [١٤] من سورة « الجاثية »] .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لا يعلم قائلهما والشاهد فى البيت الثانى ، استُشهد بهما فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك أيضا ٢ / ٦١٠ مع بيتين قبلهما ، وابن الناظم ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد ٤٩٧ ، والعينى ٢ / ٢١٩ ، والأشمونى ٢ / ٦٨ .

و « ما دام » ما : مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص ، واسمه مستتر فيه يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب « بذكر » جار ومجرور وقع نائب فاعل لِـ « معنيًّا » لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمفعول « قلبه » مفعول به ومضاف إليه ، و « ما » وما دخلتِ عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بـ « يُرضِى » والتقدير : يُرضِى المنيبُ ربَّه مدَّةَ دوامه مَعْنِيًا ـــ إلخ .

فـ « مَعْنِيًّا » اسم مفعول ، من عُنِي بحاجتك ، أصله مَعْنُويٌ ، كمضروبٌ ، أُعِلَّ بقلب الواو ياءً وإدغامها في الياء ، وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالياء وهو « ذِكْر » مع وجود المفعول به مؤخَّرًا وهو « قلبَه » .

(و) نحو (**قَوْلِه**) وهو رؤية :

٢٢٩ ــ (**لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا**)(١)
وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

[١/١٤٢] / فـ « يُعْنَ » مضارع مبني للمفعول من عُنِيَ بكذا و« بالعلياء » نائب الفاعل ، و « سَيِّدًا » مفعول به مؤخرٌ ، واختاره الناظم في التسهيل (٢) .

وظاهرُ قول النظم :

.... وَقَدْ يَرِدْ ....

يشملُ مذهبَ الكوفيين والأخفش (٣) .

---

(١) بيتان من شطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والعيني ٢/٥٢١ ، وهما للعجاج في الدرر ١/١٤٤ وليسا في ديوانه ــ وبلا نسبة عند ابن مالك في كل من شرح التسهيل ٢/١٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ ، وابن الناظم ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد ٢٩٧ ، وابن عقيل ١/٤٦٢ والأشموني ٢/٦٨ والهمع ١/١٦٢ .
والمعنى : لم يشتغل بمعالي الأمور إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة إلا ذُوو الهداية والرشد .

(٢) قال في شرح التسهيل ٢/١٢٨ « وأجاز هو ــ يعني الأخفش ــ والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقولُ ؛ إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه وارد عن العرب ... » اهـ .

(٣) ويبدو أن الأخفش يقدم الأهم للنيابة وما تتعلق به الإفادة ، ففي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ « وقال الأخفش في « المسائل » : تقول : ضُرِب الضَّربُ الشديد زيدًا ، وضُرِب اليومان زيدًا ، وضُربُ مكانُه زيدًا ، ووضع موضعُك المتاعَ ، ومن مسائله : أعْطِي إعطاءٌ حسنٌ أخاك درهما ، ويا مضروبًا عنده زيدًا » اهـ .

وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذَّة [(١)] .

قال الموضح فى شرح القطر : ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغفران المفهوم من قوله ﴿ **يَغْفِرُواْ** ﴾ أى : لِيُجْزَى الغفرانُ قومًا ، وإنما أُقِيم المفعول به ، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز — انتهى — [(٢)] .

وإن لم يوجد المفعول به : فقال الجُزُولِىُّ : تساوت البقية ؛ [(٣)] واختار ابن عصفور إقامةَ المصدر ، وأبو حيَّانَ ظرفَ المكان ، وابنُ معطٍ المجرور [(٤)] .

(« **مَسْأَلَة** » : **وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ**) للنائب عن الفاعل (**وَاجِبٌ نَصْبُهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ ، كَـ « ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا**) فَرُفِع زيدٌ على النيابة عن الفاعل ، ونُصِبَ الظرفان والمصدر .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أى : من أجل أنه يجب نصبُ ما عدا النائب (**نُصِبَ المفعول**

---

(١) قاله ابن هشام فى شرح القطر ص ٢٦٤ .

(٢) انتهى : أى : كلام ابن هشام في شرح القطر ٢٦٤ .

(٣) في التوطئة وهو شرح الشَّلَوْبين للمقدمة الجزولية ص ٢٥٩ « وإذا وجد المفعول به دون حرف جرّ لم يقم سواه ، وإذا عُدِمَ تساوت مراتبُ البواقى » اهـ .

(٤) فى الارتشاف لأبى حيان ١٩٤/٢ » وإذا لم يوجد مفعول به فالخيار فى إقامته ما شئت من المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمجرور ، واختار ابن عصفور إقامة المصدر ، وابن معطٍ تابعا للأخفش إقامة المجرور ، واخترتُ إقامة ظرف المكان » اهـ .
وينظر اختيار ابن عصفور للمصدر فى شرح الجمل ٥٣٩/١ وقال : والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير « فى » فلما كان تعدّى الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى ... » اهـ .
وينظر اختيار ابن معط في ألفيته بشرح الموصلى ٦٢٤/١ .

الَّذى لَمْ يَنُبْ) عن الفاعل ، سواء أكان الأوّل أم الثانى (**فِى نَحْوِ** : « **أُعْطِىَ زَيْدٌ دِينَارًا** » وَ « **أُعْطِىَ دِينَارٌ زَيْدًا** ») ويُسمَّى المفعولُ المنصوبُ من المفعولين خبرَ ما لم يُسَمّ فاعله [(١)] .

(**أَوْ**) واجبٌ نصبُه (**مَحَلاًّ** ، **إنْ كَانَ**) غيرُ النائب (**جَارًّا ومجْرُورًا** ، **نحْو** : ﴿ **فَإذا نُفِخَ فِى الصُّورِ نفخَةٌ واَحِدَةٌ** ﴾) [(٢)] فرُفِعَ « نفخةٌ » على النيابة عن الفاعل ، ونُصِب محلُّ الجارّ والمجرور وهو « فى الصُّورِ » (**وَعِلَّةُ ذَلِكَ**) النصبِ الواجبِ لفظا أو محلاًّ لما عدا النَّائب (**أَنَّ الْفَاعِلَ لا يَكُونُ إلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ**) لايكون إلا واحدًا ، فيُنْصَب ما عداه .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَمَاسِوَى النَّـائِبِ مِمَّـا عُلِّقَـا ... بالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا [(٣)]

---

(١) قاله الزجاج فى كتابه الجمل ص ٧٨ ونصه « وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين ، رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل ، وتركت الآخر منصوبًا على حاله كقولك : « أُعْطِىَ زيدٌ درهما » رفعت « زيدًا » لأنه مفعول لم يسم فاعله ونصبت « الدرهم » لأنه مفعول ثانٍ ، فبقى على أصله ، وإن شئت قلت : نصبتُه لأنه تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه ، وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدإ » اهـ .

وقد انتقده ابن السِّيد البطليوسي في هذه التسمية وقال : ولست أعلم أى شيء في هذا من التقريب ؟ لأنه إذا كان خبر مالم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه « أعطى » وهو مذهب سيبويه .

[إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢٠٢] [وينظر رأى سيبوبه فى كتابه ١٩/١] .

(٢) الآية [١٣] من سورة الحاقة] .

(٣) يعني : إذا وُجِد فى الكلام مفعول ، وغيره يصلح للنيابة ، فغير النائب عن الفاعل مما هو معمول للفعل ومعناه متعلق به ، حكمه وجوب النصب لفظا أو محلاًّ كما أوضح الشارح ، أما النائب فمرفوع .

وهل نصبه بالرافع للنائب ، فيكون متجدِّدًا ، أو برافع الفاعل المحذوف ، فيكون مستصحَبًا فيه ، مذهبان ، أصحُّهما الأول ، ويُعْزَى لسيبويه[١] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَإِذَا تَعَدَّى الفِعْلُ لِأَكْثَرَ مِنْ مَفْعُولٍ**) واحد (**فَنِيَابَةُ الْأَوَّلِ جَائِزَةٌ اتِّفَاقًا ، وَنِيَابَةُ الثَّالِثِ مُمْتَنِعَةٌ اتِّفَاقًا ، نَقَلَهُ**) ابنُ هشام (**الْخَضْرَاوِيُّ**)[٢] وابنُ أبى الربيع[٣] ، (**وَابْنُ النَّاظِمِ**) فى شرح النظم[٤] (**وَالصَّوَابُ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَهُ إِنْ لَمْ يُلْبِسْ**) بغيره (**نَحْو : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبْشَكَ سَمِينًا**) فتقول : « أُعْلِمَ زيدًا كبشَكَ سمينٌ » ـــ قاله أبو حيّان فى النكت الحسان[٥] .

وقال الشاطبى : أجاز بعضُ المتأخرين إقامةَ الثالث ، لكن مع حذف الأول ، وأجرى[٦] فيه الخلاف فى الثانى ، وألزم ابن الحاجّ من قال بإقامة الثانى أن يقول بإقامة الثالث ، إذ لا فرق بينهما ، قال الشاطبى : / وهو إلزامٌ صحيح ـــ انتهى ـــ[٧] [١٤٢/ب]

---

(١) فى الارتشاف ٢ / ١٨٧ « وإذا أُقيم أحدهما ، وبَقِى الآخر منصوبًا ، فمذهب سيبويه والحذّاق أنه منصوب بتعدّى فعل المفعول إليه ، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب النصب الذى كان له قبل أن يُبنى الفعل للمفعول » اهـ .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٨٨ « وأما الثالث : فذكر ابن هشام ـــ يعنى الخضراوى ـــ الاتفاق على أنه لا تجوز إقامته ، وليس كما ذكر » .

(٣) فى كتابه « البسيط » فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٩٧٣ تحقيق د / عياد الثبيتى .

(٤) حيث قال : « ولم يجز نيابة الثالث باتفاق » [شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٦] .

(٥) ينظر النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ص ٢٣٦ تحقيق د / محمد عبد النبى رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٦) فى خ٤ « فأجرى » .

(٧) ينظر هذا النص فى شرح الشاطبى على الألفية ورقة [٢٧] من النسخة المخطوطة المصورة عن الأصل المحفوظ فى الخزانة العامة بالرباط بالمغرب .

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث ؛ لأنه داخل فى حكم الثانى ، فيأتى فيه الخلاف الآتى فيه ، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يُلْبِس[١] ، وهو قضية كلام التسهيل[٢] .

(**وَأَمَّا الثَّانى : فَفِى بَابِ « كَسَا »**) وهو ما ليس خبرًا فى الأصل عن الأول[٣] (**إِنْ أَلْبَسَ ، نَحْو : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امْتَنَعَ**) نيابتُه (**اتِّفَاقًا**)[٤] للإلباس ، تقدّم أو تأخرّ لأن كُلًّا منهما يَصلح أن يكون مُعْطًى ، ولا يَتبيَّن المأخوذَ من الآخذ إلا بالإعراب فلو قيل : « أُعْطِىَ عمرٌو زيدًا » أو « أُعْطِىَ زيدًا عمرٌو » لتُوُهِّم أن « عمرًا » آخذٌ و « زيدًا » مأخوذٌ ، والغرض العكس .

---

(١) فى خ ٣ « تُلبس » .

(٢) نصّ كلامه فى متن التسهيل « ولا يمتنع نيابةُ غير الأول من المفعولات مطلقا ، إن أُمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها ، خلافا لمن أطلق المنع فى باب « ظنَّ » و « أَعْلَمَ » اهـ [شرح التسهيل ٢ / ١٢٩] .

ولذا قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٨٨ متحدثا عن حكم إقامة الثالث « ... وجواز ذلك هو ظاهر من كلام ابن مالك إذا لم يلبس ولم يكن جملة ولا شبهها » ـــ يعنى الظرف والجار والمجرور ـــ اهـ .

إلا أن ابن مالك فى أثناء الشرح لم يمثل فى باب « أَعلَمَ » إلا لإقامة الثانى فقال : ويجوز أن يقال فى « أعلمتُ زيدًا كبشَكَ سمينًا » : أعْلِمَ كبشُكَ سمينًا زيدًا ؛ لأن زيدًا والكبش مستويان فى المفعولية ومباينة الفاعلية ، فتساويا فى قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يُخِل بفهم ولا يُوقع فى وهم » .

(٣) ومنه « سأل ، ومنح ، ومنع ، وألبس ، وأعطى » .

(٤) جاء فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ « لا خلاف فى جواز نيابة المفعُولين من باب « أعطى » إذا أُمن اللبس نحو « أعطيت زيدًا درهما » ولا فى منعها إن خيف اللبس نحو « أعطيتُ زيدًا عمرًا » فيجوز فى المثال الأول أن يقال : أُعطِىَ درهم زيدًا ؛ لأن اللبس فيه مأمون ، ولا يجوز فى المثال الثانى أن يقال : أَعطِىَ عمرٌو زيدًا ، لأن عمرًا مأخوذ فيتوهم كونُه آخذًا » اهـ .

وقال بعض المتأخرين : ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة ، كما فى : « ضَرَبَ موسى عيسى » فيكون المقدَّم هو المسند إليه .

(**وَإِنْ لَمْ يُلْبِسْ ، نَحْو** : « **أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا** » **جَازَ** ») بنابتُه (**مُطْلَقًا**)[1] أى : سواء اعتُقِد القلبُ أم لا ، وسواءٌ كان الثانى نكرةً والأول معرفة أمْ لَا ، لأنَّ « زيدًا » آخذٌ أبدًا ، و « درهمًا » مأخوذٌ أبدًا .

(**وَقِيلَ : يَمْتَنِعُ مُطْلَقًا**)[2] طردًا للباب ، فيتعين نيابة الأوَّل ؛ لأنه فاعلٌ معنًى (**وَقِيلَ**) : يمتنع نيابة الثانى (**إِنْ لَمْ يُعْتَقَدِ الْقَلْبُ**) فى الإعراب ، وهو كون المرفوع منصوبا ، والمنصوب مرفوعا ، فإن اعْتُقِد القلبُ جاز ، والنائب فى الحقيقة هو الأول ؛ لأن نيابة الثانى مع اعتقاد القلب مجاز صوريٌّ ، ورفعه مجاز ، كما أن نصب الأول مجاز فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أَمْنِ اللبس ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ » و« كَسَرَ الزُّجَاجُ الحجرَ » وهو من مُلَح كلامهم .

(**وَقِيلَ**) : يمتنع نيابة الثانى (**إِنْ كَانَ نَكِرَةً ، وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ**) قاله الفارسى[2] ، فلا يقال : « أُعْطِىَ درهمٌ زيدًا » ويتعين : « أُعْطِىَ زيدٌ درهما » ؛ لأن المعرفة أحقُّ بالإسناد إليها من النكرة .

= وأورد أبو حيان الخلاف فى جواز إقامة الثانى من باب « أَعْطَى » وقال : وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفةً مردودةً فهى تقدح فى قول ابن مالك : « لا خلاف فى جواز نيابة ثانى المفعولين فى « أعطى » اهـ [الارتشاف ٢ / ١٨٦ : ١٨٧] .

(١) المصدر السابق لابن مالك .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٨٧ « وحَكَى أبو ذرّ مُصعَب بن أبى بكر الخُشنى عن الفارسى أنه لا يُجيز إقامةَ الثانى — مع عدم اللبس — وهو نكرة ، مع وجود الأول معرفة » — قال المرادى عن هذا النقل عن الفارسى : « وهو نقل غريب » [توضيح المقاصد ٢ / ٣٤] .

(**وَحَيْثُ قِيلَ بِالْجَوَازِ**) فى الثانى (**فقال الْبَصْرِيُّونَ : إِقَامَةُ الْأَوَّلِ أَوْلَى**) ؛ لأنّه فاعل معنًى (**وَقِيلَ**) عن الكوفيين أنهم قالوا[١] : (**إِنْ كَانَ**) الثانى (**نَكِرَةً**) والأول معرفة (**فَإِقَامَتُهُ قَبِيحَةٌ ، وَإِنْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ اسْتَوَيَا فِى الْحُسْنِ**) ـــ قاله المرادى[٢] نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل[٢] .

وقال أبو حيّان : محلّ الخلاف إذا كان « درهما » منصوبا بـ « أُعْطِىَ » أمَّا مَنْ جعله منصوبا بغير « أُعْطِىَ » وقدَّر له فعلا آخر تقديره : يأخُذ درهمًا فلا يصحُّ على مذهبه إقامة « الدرهم » معمولا لِـ « أُعْطِىَ » ؛ لأنه معمولٌ لغيره[٣] ـــ انتهى ـــ

(وَ) المفعول الثانى (**فِى بَابِ « ظَنَّ »**) وهو ما كان خبرًا ـــ فى الأصل ـــ عن الأول .

(**قَالَ قَوْمٌ**) كثيرون : (**يَمْتَنِعُ**) نيابته (**مُطْلَقًا**)[٤] سواءٌ أَأُلْبِس ، أم لم يُلْبِس ، وسواءٌ أكان جملة أمْ لَا ، وسواءٌ أكان نكرة والأول معرفة أمْ لَا (**لِلإِلْبَاسِ فِى النَّكِرَتَيْنِ**) نحو : « ظُنَّ أَفضلُ منك أفضلَ من زيدٍ » إذا كان « أفضل من زيد » هو الأول (**وَ**) فى (**الْمَعْرِفَتَيْنِ**) نحو « ظُنَّ صديقُك زيدًا » إذا كان « زيد » هو الأول .

(**وَلِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُؤَخَّرِ**) / من المفعولين (**إِنْ كَانَ الثَّانِى نَكِرَةً**) [١٤٣/أ]

---

(١) فى الارتشاف ٢ / ١٨٧ « وعن الكوفيين أنه إذا كان الثانى نكرة قبح إقامتُه مقام الفاعل نحو « أعطى درهمٌ زيدًا » ـــ وإن كانا معرفتين كانا فى الحسن سواء ، فإن شئت أقمت الأول ، وإن شئت أقمت الثانى وعند البصريين إقامة الأول أحسن » اهـ .

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص [٥٣٠ : ٥٣١] تحقيق د / أحمد عبد الله [رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ولدىّ نسخة منها] .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٨٦ .

(٤) نبه على ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ وقال : والصحيحُ جوازُ ذلك إن أمن اللبس ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارًّا ومجرورًا » اهـ .

والأول معرفةً (**لِأَنَّ الْغَالِبَ**) فى الثانى (**كَوْنُهُ مُشْتَقًّا ، وَهُوَ حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ ناب عن الفاعل (**شَبِيهٌ بِالْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ**) الفعل المبنىّ للمفعول ، (**فَرُتْبَتُهُ التَّقْدِيمُ**) نحو : « ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا » ففى « قائم » ضمير مستتر يعود على « زيدًا » وهو مؤخر لفظا ورتبة ؛ لأنه مفعولٌ غيرُ نائبٍ عن الفاعل ، و « قائم » متقدمُ الرتبة ؛ لأنه نائبٌ عن الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضميرٌ على المنصوب إلا فى الشعر .

(**وَ**) هذا القول (**اخْتَارَهُ**) أبو موسى (**الجُزُولِىُّ**[١] ، **وَ**) ابنُ هشام (**الْخَضْرَاوِىُّ**[٢]) .

(**وَقِيلَ يَجُوزُ**) نيابةُ الثَّانى فى بَابِ . « ظَنَّ » (**إِنْ لَمْ يُلْبِسْ**) نحو : « ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا » ويمتنع إنْ أَلْبَس ، نحو : « ظُنَّ عمرٌو زَيْدًا » إذا كان « عمرٌو » مفعولا ثانيا ، (**وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً**) اسمية ، أو فعلية ؛ لأنّ الفاعلَ ونائبَه لا يكونان جملة على الأصح .

(**وَ**) هذا القولُ (**اخْتَارَهُ ابْنُ طَلْحَةَ**)[٣] والسَّيرافىّ فى الإقناع[٤] ، وابنُ

---

(١) فى « التوطئة » وهو شرح للشلَوْبين على مقدمة الجزولىّ ما يخالف ما نسب إلى الجزولى ، ففيها : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه كان المختار إقامةَ الأول ، وجاز إقامة غيره ، ما لم يورثْ لبسا ، إلا أن يمنعَ مانع ، نحو أُعْطَى زيدٌ درهما ، وأعطى درهم زيدًا ، والذى يورث اللبس ، نحو : أعطيت زيدًا عمرًا ، لا يقام إلا الأول ـــ والذى يمنع منه مانع ، نحو : ظننت زيدًا قام ، لا يقام فيه إلا الأول ؛ لأن الجملة لا تكون فاعلا ، ولا تقوم مقامه » [التوطئة ص ٢٥٩ : ٢٦٠ تحقيق د / يوسف المطوع] .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٨٧ .

(٣) وهو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأمَوىّ الإشبيلىّ المتوفى سنة ٦١٨ هـ ، كان إماما فى صناعة العربية ، تلميذ ابن ملكون ، درّس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة ، وكان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطراوة ـــ وكان موصوفا بالعقل والذكاء ذا نباهة وعدالة ومروءة ، [بغية الوعاة ١ / ١٢١] [وينظر ما نسب إليه أيضا فى الارتشاف ٢ / ١٨٧] .

(٤) سبقت ترجمة أبى سعيد السيرافى فى الجزء الأول ص ٩٢ وله كتاب الإقناع فى النحو ،=

الأنبارىّ (**وَابْنُ عُصْفُورٍ**[١] ، **وَابْنُ مَالِكٍ**)[٢] وجماعة من المتأخرين .

(**وَقِيلَ يُشْتَرَط**) فى إقامة الثانى (**أَلَّا يَكُونَ نَكِرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةً** ، **فَيَمْتَنِعُ** : « **ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا** ») برفع « قائم » لأنه يؤدى إلى الأخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك مرفوضٌ فى الكثير ، وما سُمِع منه ، حَمَلَه جماعةٌ على القلب .

وقد نصَّ على هذا المعنى سيبويه فى « كان رجلٌ زيدًا » والبابان واحدٌ ـــ قاله الشاطبى[٣] ـــ

(**وَ**) المفعول الثانى (**فِي بَابِ** « **أَعْلَمَ** » **أَجَازَهُ قَوْمٌ**) منهم الجُزُولىّ ، والشَّلَوْبين فى التوطئة[٤] ، وتلميذُه ابن الحاجّ فى الرَّد على المقرَّب (**إِذَا لَمْ يُلْبِسْ**) فيمتنع : « أُعْلِمَ زَيْدًا عمرٌو قائمًا » (**وَمَنَعَهُ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْخَضْرَاوِىُّ** ، **وَالْأُبَّذِىُّ**)[٥] ـــ بضم الهمزة وتشديد الموحَّدة ـــ نسبة إلى « أُبَّذة » بلدة بالأندلس (**وَابْنُ عُصْفُورٍ**[٦] ؛ **لِأَنَّ**) المفعول (**الْأَوَّلَ**) واقع عليه الإعلام ، فهو (**مَفْعُولٌ**

= لم يتمه فأتمه ولده « يوسف » وكان يقول : وضع والدى النحو فى المزابل بالإقناع ـــ يعنى أنه سهله جدا فلا يحتاج إلى مفسر [بغية الوعاة ١ / ٥٠٨] .

(١ ، ٢) ينظر « المقرَّب » لابن عصفور ١ / ٨١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، وينظر الارتشاف لأبى حيان ٢ / ١٨٧ ففيه نسبة القول بجواز إقامة الثانى من باب (ظن) إلى السيرافى عند أمن اللبس و لم يكن جملة ولا شبيها بها وهو اختيار ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك .

(٣) ينظر شرح الشاطبى على الألفية ورقة [٢٥] من النسخة المخطوطة .

(٤) ينظر « التوطئة » للشلوبين ٢٥٩ ، ٢٦٠ وقد سبق نقل كلامه بنصه .
وينظر منهج السالك لأبى حيان ص ١١٧ .

(٥) الأبدىّ : سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٨٧ .

(٦) فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥٣٨ : ٥٣٩ : « وإن كان من باب « أعلمتُ » لم يجز إلا إقامة الأول خاصة ، نحو : أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقا ، فتقول : أُعلِمَ زيدٌ عمرًا منطلقا ، ولا يجوز خلاف ذلك ، وذلك أن الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح ، والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ... » . =

صَحِيحٌ) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقةً ؛ ولأنّ أصلَه الفاعلية ، فهو أحق بما كان مُلتَبسًا به .

(وَ) أما المفعولان (**الْأَخِيرَانِ**) فأصلهما (**مبتدأ وَخبَرٌ** ، **شَبُّهَا**) فى نصبهما (**بِمَفْعُولَيْ** « **أَعْطَى** ») فإطلاق المفعولية عليهما مجاز (**وَلِأَنَّ السَّمَاعَ إِنَّمَا جَاءَ بِإِقَامَةِ الْأَوَّلِ** ، **قال**) الفرزدق :

٢٣٠-(**وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ**) كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا(١)

فـ « التاء » هى المفعول الأول ، نائبةٌ عن الفاعل ، و « عبدَ الله » ـــ علَمُ قبيلة ـــ المفعول الثانى ، وجملة « أصبحت » المفعول الثالث ، واسم أصبحت ، ضمير مستتر فيها يعود إلى « عبد الله » وأنثها باعتبار القبيلة ، و « كرامًا » خبر أصبحت ، و « مواليها » فاعل كرامًا ، و « لئيمًا » خبر بعد خبر ، و « صميمُها » فاعل لئيمًا ، و « الجوّ » ـــ بفتح الجيم ، وتشديد الواو ـــ اليمامة ، كانت تسمى جوًّا ، و « الكريم » الشريف ، و « اللئيمُ » ضدُّه ، و « صميم الشىء » خالصُه ، والمراد أعيانُ / القبيلة ورؤساؤُها . [١٤٣/ب]

والمعنى : أُخبِرت أنَّ القبيلةَ المدعوَّةَ بعبد الله الكائنة باليمامة ، مواليها كرام ، ورؤساؤها لئام .

= [وهو موقفه أيضا فى كتابه « المقرب » ١ / ٨١] .

(١) هذا بيت من الطويل نسب للفرزدق فى سيبويه ١ / ١٨ ، والعينى ٢ / ٥٢٢ ، وأيضا هنا فى التصريح وليس فى ديوانه ، وورد بلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٣ ، وابن السيرافى ١ / ٤٢٦ ، والأشمونى ٢ / ٧٠ ، والرواية فى سيبويه « نُبِّئْتُ » بدون واو ، والاستشهاد به عند سيبويه على وجه آخر وهو أن « نبئت بمعنى خبِّرْتُ ، وخبرت يتعدى بعن ولا يستغنى عنها إلا أن يحذف اتساعا . [وانظر شرح الأعلم فى الحاشية] وأراد بعبد الله : القبيلة ، وهى عبد الله بن دارم ، والفرزدق بن مجاشع بن دارم ، والضمير عائد على عبد الله بن دارم لأنه أراد القبيلة .

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ**) مما ذُكِر من جريان الخلاف فى ثانى باب[(١)] « كسا » واشتراط كون الثانى فى باب « ظنَّ » ليس جملة ، وجريان الخلاف فى الثالث فى باب « أَعْلَمَ » (**أَنَّ فِى النَّظْمِ أُمُورًا**) غير مناسبة :

(**وَهِىَ** : * **حِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِى مِنْ بَابِ** « **كَسَا** » **حَيْثُ لَا لَبْسَ**) .

فإنه قال :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ[(٢)]

* (**وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الثَّانِى مِنْ بَابِ** « **ظَنَّ** » **لَيْسَ جُمْلَةً**) حيث قال :

فِى بَابِ «ظَنَّ» وَ «أَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا، إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ[(٣)]

* (**وَإِيهَامُ أَنَّ إِقَامَةَ الثَّالِثِ**) من باب « أَعْلَمَ » (**غَيْرُ جَائِزَةٍ بِالِاتِّفَاقِ** ، **إِذْ لَمْ يَذْكُرْهُ مَعَ الْمُتَفَقِ عَلَيْهِ**) وهو إقامة الأول (**وَلَا مَعَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ**) وهو إقامة الثانى .

(**وَلَعَلَّ هَذَا**)الصنيعَ المُوهِم (**هُوَ الَّذِى غَلَّطَ وَلَدَهُ**)[(٤)] فى شرح النَّظمِ (**حَتَّى حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى الِامْتِنَاعِ**) .

---

(١) « باب » ساقطة من خ١ ، ٣ ، ٤ .

(٢) ففيه حكاية الاتفاق على إنابة المفعول الثانى من باب « كسا » بشرط أمن اللبس .

(٣) أى : واشتهر منع النحاة إنابة الثانى من باب « ظنّ » و « أَرَى » يعنى باب « أَعْلَمَ » ثم قال : ولا أرى منعا من إنابته إذا ظهر القصد واتضح المعنى المراد بإنابته .

(٤) بدر الدين ، وفى شرحه على الألفية ص ٢٣٦ يقول : « وإذا بُنِى فعل ما لم يُسمّ فاعله من متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل ، ناب الأول منها عن الفاعل نحو : أُرِى زيدٌ أخاك مقيمًا ، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق ، وفي نيابة الثانى الخلاف الذى فى نيابة الثانى فى باب « ظنّ » اهـ .

فهذه ثلاثة أمور ، الأوّلان مسلَّمان[١] ، والثالث منظور فيه من وجهين :

أحدهما : أنّ الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحًا ، فقد تعرض له التزامًا ؛ وذلك لأنَّ الثالثَ فى باب « أَعْلَمَ » هو الثانى فى باب « عَلِمَ » وقد ذكر الثانى ، فلو ذَكَرَ الثالثَ لكان تصريحًا بما عُلِم التزامًا ، ففيه شائبة تكرار .

والثانى : أنّ ابنَ الناظم مسبوقٌ بحكاية الاتفاق على الامتناع ، وهى ثابتةٌ ، كما نقله الموضّح أول الفصل عن « الخضراوىّ » فلا يُنْسَب حاكيها إلى غَلَطٍ ، غايةُ ما فى الباب ، أنّ حاكى الاتفاق ، لم يَقِف على الاختلاف[٢] .

* * *

(**فَصْلٌ** :

يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ) الَّذِى لم يُسَمّ فاعله (**مُطْلَقًا**) سواءٌ أكان ماضيا أم مضارعًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) فى حاشية يس ١ / ٢٩٣ « (قوله : الأولان مسلّمان) قال الدنوشرى : غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب « كسا » ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف ، وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين — وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب « ظنّ » جملة ولا شبهها ؛ للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل أنه لا يكون إلا اسما إمَّا صريحًا ، وإما مؤولًا ، ونائبه مثله » اهـ .

(٢) بقى أن نتحدث عن الفعل الذى ينصب المفعول الأول بنفسه وينصب الثانى فى اللفظ وهو فى تقدير حرف الجرّ وذلك : اختار ، وأمر ونحوهما قال أبو حيان : وإن كان من باب « اختار » مما حذف حرف الجر من الثانى فنصّ أصحابنا على أنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، فنقول : اخْتِيرَ زيدٌ الرجالَ ، وأُمِرَ زيدٌ الخيرَ ، تُرِيدُ من الرجال ، وبالخير ، وبهذا ورد السماع عن العرب ، وهو مذهب الجمهور ، ومنهم الفَارسى » [الارتشاف ٢ / ١٨٨] [وينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥٣٨ ، والتوطئة للشلوبين ص ٢٦٠] .

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ[١] ....

(**وَيَشْرَكُهُ**) فى الضّم (**ثَانِى الْمَاضِى الْمَبْدُوءِ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ**) معتادة ، سواء أكانت للمطاوعة أم لا ، فالثانى (**كَـ « تَضَارَبَ » وَ**) الأول نحو : (« **تَعَلَّمَ** ») و « تَدَحْرَجَ » .

وقيدنا الزيادة بالمعتادة ، احترازًا من التاء فى قولهم : « تَرْمَسَ الشَّىءَ » بمعنى : رَمَسَهُ ، فإنها زائدة ، ولا يُضَمّ ثانى فعلها[٢] ؛ لكون زيادتها غيرَ معتادة ــ قاله المرادىّ[٣] .

وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله :

وَالثَّانِىَ التَّالِىَ «تَـا» الْمُطَاوَعَـهْ كَـالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَـهْ[٤]

(**وَ**) يشرَكُه (**ثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ**) سواء أكان متعدّيا أم لازمًا[٥] .

فالثانى : (**كَـ « انْطَلَقَ » وَ**) الأول نحو : (« **اسْتَخْرَجَ ، وَاسْتَحْلَى** ») وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَثَـالِثَ الَّـذِى بِهَمْـزِ الْـوَصْلِ كَـالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَاسْتُحْلِـى[٦]

---

(١) « أَوَّلَ » مفعول مقدم لا ضمُمَنْ ، « الفعل » مضاف إليه « اضممنْ » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة .

(٢) بل يقال عند بنائه لما لم يسم فاعله « تُرْمِسَ » .

(٣) فى شرحه للألفية ٢ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) أى : اجعل الحرف الثانى مضمومًا مثلَ الحرفِ الأول ، إذا كان الحرفُ الأولُ تاءَ المطاوعة ، لا نزاع فى ذلك .

(٥) فى خ١ ، ٤ « أو لازمًا » .

(٦) أى أنّ الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل ، يُضمُّ كما يُضمّ الحرف الأول مثل : « اسْتُحْلِىَ » بالبناء للمفعول ، وأصله : استَحْلَى .

وفى جُمَلِ الزَّجَّاجىّ[1] : لا يجوز أن يُبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين .

وخصَّه أبو البقاء بما لا يتعدَّى بحرف جرٍّ ، ومَثَّلَه بـ « قَامَ » و « جَلَس »[2] وعلَّلَه بأنه لو بُنِىَ للمفعول ، لبقَىَ الفعل خبرًا بغير مُخْبَرٍ عنه[3] ، وذلك محالٌ .

(/ وَيُكْسَرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِى) وإليه أشار الناظم بقوله : [١٤٤/ أ]

.... وَالْمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِىٍّ كَـ « وُصِلْ »[4]

ومن العرب من يُسَكِّنه كقوله :

١١٧- لَوْ عُصْرَ مِنْهَا[5] الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ[6]

---

(١) ينظر الجمل لأبى إسحاق الزجاجى ص ٧٧ ، وإيراد هذا القول للزجاج ، فيه إشارة إلى أنَّ تمثيلَ ابن هشام بـ « انطلق » مخالف لأكثر النحويين ؛ لأنه لازم .

(٢) فيه نظر ؛ لأنهما يتعديان بحرف الجرّ ، تقول : قمتُ إلى زيد ، وجلست فى المسجد ، كيف والتعدية بحرف الجر مُطردة ــ [قاله يس على التصريح ١ / ٢٩٤] .

(٣) قال الدنوشرى : لا نسلِّم ذلك ، تقول : جُلِسَ فى الدار ، أو جُلِسَ الجلوسُ المعهود »[حاشية يس على التصريح ١ / ٢٩٤] وفى الهمع ١ / ١٦٤ : « إذا بُنِى الفعلُ اللازمُ للمفعول ، ففى النائب أقوال : أحدها ضمير المصدر كجُلِسَ ، أى الجلوس ، وعليه الزجاجىّ وابن السِّيد. قال أبو حيان : ويجعل فيه اختصاص أى : الجلوس المعهود ، الثانى : ضمير المجهول وعليه الكسائىّ وهشام ... الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء » اهـ .

(٤) يعنى أن أوّل الفعل المبنى للمفعول ، يضم فى الماضى والمضارع ، والحرف المتصل بالآخر يكسر فى الماضى ، مثل : وُصِلَ ، فإن أصله : وَصَلَ .

(٥) فى خ٢ « بها » وفى خ٤ « فيها » .

(٦) هذا الرجز لأبى النجم العجلى فى سيبويه ٢ / ٢٥٨ ، والإنصاف ٨٠ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٣ ، والمنصف ١ / ٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤ / ١٥ واللسان (ع ص ر) ٦ / ٢٥٧ ــ وبلا نسبة فى الضرورة للقزاز ١٥٨ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ وتعليق الفرائد ٤ / ٢٦٤ .

ويُروى : « لو عُصْر منه » يعنى : من شَعْرِ المرأة ، و « لو عُصْر منها » يعنى : من المرأة .=

واختاره قُطْرُب ، قال الخضراوىُّ : وهى لغة بكر بن وائل ، وكثير من بنى تميم[(١)] .

ومن المعرب من يقلب الكسرةَ فتحةً فى المعتلّ اللام ، فتنقلب الياء ألفا ، فتقول فى « رُئِىَ زيدٌ » : « رُؤَى زيدٌ »[(٢)] ــ بفتح الهمزة ــ وهى لغة طيّء .

فتحصل فى معتلّ اللام ثلاث لغات : كسرُ ما قبل آخره[(٣)] ، وتسكينُه[(٤)] ، وفتحُه[(٥)] .

(**وَيُفْتَحُ**) ما قبل الآخر (**مِنَ الْمُضَارِعِ**) وإليه أشار الناظم بقوله :

وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَـا[(٦)] ....

هذا كله فى صحيح العين ، السالم من التضعيف .

(وَ) أما (**إِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِى وَهُوَ ثُلَاثِىٌّ** كـ « **قَالَ** ») من الواوِىِّ (وَ « **بَاعَ** ») من اليائىّ (**أَوْ**) كان (**عَلَى**) وزن (**افْتَعَلَ**، **وَانْفَعَلَ** ، كـ « **اخْتَارَ** ») من اليائىِّ (وَ « **انْقَادَ** ») من الوادىِّ (**فَلَكَ**) فى العين (**كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ** ، **أَوْ**[(٧)]

= ويُروى المسك والبان .

قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه [كتاب سيبويه ٢ / ٢٥٨ ــ بولاق] : الشاهد فى تسكين الثانى من « عُصْرَ » طلبا للاستخفاف وهى لغة فاشية فى تغلب بن وائل ، وأبو النجم من « عِجْل » وهم من بنى بكر بن وائل فاستعمل لغتهم ... » [وانظر شرح شواهد الشافية ١ / ١٥ : ١٧] .

(١) هذا نصّ كلام سيبويه فى كتابه ٢ / ٢٥٧ : ٢٥٨ .

(٢) « زيد » ساقطة من خ٣ .

(٣) « رُئِىَ » .

(٤) رُؤْىَ .

(٥) (رُؤَى) .

(٦) أى اجعل الحرف الذى قبل الآخر من المضارع مفتوحا عند بنائه لما لم يسم فاعله مثل « يَنْتَمِى » فإنه يصير « يُنْتَمَى » .

(٧) فى خ٤ « وإشمامُ » .

إشْمَامُ الضَّمِّ فَتُقْلَبُ) الألفُ (**يَاءً فِيهِمَا**) وَإِخْلَاصُ الكسر لغة قريش ، ومن جاورهم — وإشمامُ الكسرِ الضَّمَّ لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أَسَد .

قال الشاطبى(١) : وفى كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها : ضمّ الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتُها بين حركَتَي الضّمّ والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثانى : ضَمُّ الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضَمُّ الشفتين قُبيل النطق بها ؛ لأنّ أَوَّلَ الكلمة مقابلٌ لآخرها ، فكما أنّ الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف(٢) ، فكذلك يكون الإشمام فى أولها قُبيل النطق بكسر الحرف — انتهى —

وقال المرادى(٣) : الأقرب ما حرَّره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن يُلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعا ، جُزْءُ الضمة مقدم ، وهو الأقل ، يليه جُزْءُ الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثَمَّ تمحَّضت الياء — انتهى —

(**وَلَكَ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتُقْلَبُ**) الألف (**وَاوًا**) .

وإلى فاء الثلاثِيّ المعتل العين أشار الناظم بقوله :

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ «فَا» ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ «بُوعَ» فَاحْتُمِلْ(٤)

---

(١) ينظر شرح الشاطبى على الألفية النسخة المخطوطة ورقة [٩] من مصورة « المغرب » .

(٢) قال مكّى فى الكشف ١ / ١٢٢ « والإشمام — يعنى عند الوقف — إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ولا يفهمه الأعمى بحسّه ؛ لأنه لرأى العين » [وينظر الروم والإشمام فى كتاب سيبويه ٢ / ٢٨٢] .

(٣) فى شرحه للألفية ٢ / ٢٥ .

(٤) أى : اكسر أو اشمم فاء الماضى الثلاثى المعل العين ، وقد جاء فيه الضم عن العرب فاحتمل قبوله وجاز القياس عليه .

=

وأشار إلى ما كان على وزن « افْتَعَل وانْفَعَل » بقوله :

وَمَا لِـ «فَا» «بَاعَ» لِمَا الْعَيْنُ تَلِى فِى «اخْتَارَ ، وَانْقَادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِى[١]

(قَالَ) رؤبة ، فى الضمّ الخالص :

٢٣١- (لَيْتَ، وَهَلْ ينْفعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)[٢]

فـ« بُوعَ » مبنىٌّ للمفعول ، وهو خبر « ليت » الأولى ، و « شبابًا » اسمها ، و « لَيْتَ » الأخيرة توكيد للأولى ، فلا اسم لها ولا خبر ، و « لَيْتُ » الوسطى فاعل « ينفع » و « شيئا » مفعول مطلق ، أى : نفعًا ، وفاقا للموضح ، لا مفعولٌ به خلافًا للعينى[٣] ،

= وفى سيبويه ٢ / ٢٦٠ « وإذا قلت « فُعِل » من هذه الأشياء ، كسرتَ الفاء وحوَّلت عليها حركة العين ، وذلك قولك : خِيفَ ، وبيعَ ، وهِيبَ ، وقِيلَ ، وبعض العرب يُشِم إرادة أن يبيّن أنها « فُعِل » وبعض من يضم يقول : بُوعَ ، وقُولَ ، وخُوفَ ، وهُوبَ يُتبع الياءَ ما قبلها كما فى موقن وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع وخِيف وهِيبَ والأصل الكسر » اهـ .

(١) يعنى أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن « افتعل » نحو « اختار » أو على وزن « انفعل » نحو « انقاد » يجوز فى الحرف الذى تليه العين ، ما جاز فى فاء « باع » من الأوجه الثلاثة المذكورة قبل فيقال : اختير ، واُختور وبالإشمام ، وفهم من تمثيله أن ما صحت عينه من هذين الوزنين نحو « اعتور » لا يجرى فيه ما ذكر ، بل يجرى مجرى الصحيح .

وينظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٦٢ : ٣٦٣ .

(٢) هذا البيت من الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٧١ ، والعينى ٢ / ٥٢٤ ، والدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٢٢٢ ، وبلا نسبة فى شرحى ابن مالك على التسهيل ٢ / ١٣١ وعلى الكافية الشافية ٢ / ٦٠٥ ، وابن يعيش ٧ / ٧٠ وابن الناظم ٢٣٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٦ ، والمغنى ٢ / ٣٩٣ ، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ١ / ٤٥٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٦٦ ، والأشمونى ٢ / ٦٣ ، والهمع ١ / ٢٤٨ ، ٢ / ١٦٥

(٣) ينظر إعراب العينى لهذا البيت فى الأشمونى ٢ / ٦٣ .

والجملةُ من الفعل والفاعل معترضةٌ بين المؤكَّد والمؤكِّد[١] ، و « هَلْ » للنفى ، بدليل أنه رُوِى : وما ينفع شيئا ليتُ ، و « الواو » للاعتراض .

(**وَقَالَ**) آخر :

٢٣٢- (**حُوكَتْ عَلَى / نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ**) [١٤٤/ب]

تَخْتَبِطُ الشَّوكَ وَلَا تُشَاكُ[٢]

فـ « حُوكَت » من الحياكة ، وهى النسج ، مبنىٌّ للمفعول ، ونائب الفاعل ضميرٌ مستتر فيه ، يرجع إلى « الحُلَّة » و « نِيرَيْنِ » تثنية « نِير » بكسر النون ، وسكون الياء المثناة تحت ، وفى آخره راء ـــ عَلَم الثوب ، ولُحْمَتُه أيضا ، فإذا نُسج على نِيرَين كان أصفَق ، ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئا .

وهذه اللغة (**وَهِىَ**) الضم الخالص ، لغةٌ (**قَلِيلَةٌ**) موجودة فى كلام هُذَيْل ، (**وَتُعْزَى لِفَقْعَسٍ وَدُبَيْرٍ**) الجميع ، وهما من فصحاء بنى أسد ، قاله المرادى فى شرح التسهيل[٣] ، وقال الشاطبى[٤] : حُكِيَت عن بنى ضَبَّة ، وقال الموضح :

---

(١) يعنى جملة « وهل ينفع شيئا ليتُ » معترضة بين « ليتَ » الأولى وتوكيدها وهى « ليت » فى أول العجز .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لا يعلم قائلهما وردا فى المنصف ١ / ٢٥٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣١ ، وابن الناظم ٢٣٣ ، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، والعينى ٢ / ٥٢٦ ، وابن عقيل ١ / ٤٥٦ ، والأشمونى ٢ / ٦٣ ، والهمع ٢ / ١٦٥ ، والدرر ٢ / ٢٢٣ .

وروى : « حِيكت ...» « على نولين ...» .

المعنى : وصف ملحفة ، أو حُلّة بأنها محكمة النسج ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها ، والشاهد فيه ، قوله « حوكت » حيث إنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمفعول أخلص ضم فائه .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص [٥٣٥] تحقيق د / أحمد عبد الله .

(٤) فى شرحه على الألفية ورقة [٩] مخطوط المغرب .

حُكِيَت عن بعض بنى تميم .

(**وَادَّعَى ابْنُ عُذْرَةَ**)[١] وطائفة من متأخرى المغاربة (**امْتِنَاعَهَا فِى « افْتَعَلَ »**) كـ « اختار » (**وَ « انْفَعَلَ »**) كـ « انْقَادَ » مما زاد على الثلاثة ، فلا يقال : أُخْتُورَ ، ولا أُنْقُودَ[٢] (**وَ**) المشهور (**الْأَوَّلُ**) وهو (**قَوْلُ ابْنِ عُصْفُورٍ ، وَالْأُبَّذِىّ ، وَابْنِ مَالِكٍ**) وينطق بالهمزة فى نحو : « اختار ، وانقاد » على حسب ما ينطق بالحرف الثالث ــ قاله ابن مالك[٣] ــ

(**وَادَّعَى ابْنُ مَالِكٍ امْتِنَاعَ مَا أَلْبَسَ مِنْ كَسْرٍ كَـ « خِفْتُ » وَ « بِعْتُ » أَوْ ضَمٍّ ، كَـ « عُقْتُ »**) مبنياتٍ للمفعول . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[٤] ....

---

(١) وهو الحسن بن عبد الرحمن بن عُذْرة الأنصارى الأوسى الخضراوىّ أبو الحكم [سبقت ترجمته] .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٩٨ « وقال أبو الحكم بن عُذْرة : اللغة الثالثة وهى (قُول وبُوع) هى أردأ اللغات ، ولا تكون إلا فى الثلاثى ، فأما الزائد فليس فيه إلا النقل نحو : اقتيد . قال أبو حيان : فعلى هذا لا يجوزُ أُنقُود ولا أختُور » اهـ .

وفى الارتشاف أيضا ٢ / ١٩٧ : ١٩٨ « وقال خطَّاب الماردىّ فى كتاب الترشيح : وكان قياسها يعنى : اختير وانقيد أن يجرَى مجرى : قيل وبيع فى الإشمام ، وفى قلب الياء واوا كما قيل « بُوع » و « كُول الطعام » ولكننى لم أَرَه قولا لأحد » اهـ .

(٣) فى شرح التسهيل ٢ / ١٣٠ ، وفى شرح الكافية الشافقية ٢ / ٦٠٦ : ٦٠٧ يقول فى متن التسهيل : « وإن اعتلت عين الماضى ثلاثيا ، أو على « انفعل » أو « افتعل » كُسِر ما قبلها بإخلاص . أو إشمام ضم ، وربما أُخلص ضمًّا » ويقول فى شرح الكافية : « فإن كان المعتل العين على « افتعل » كـ « اعتاد » أو على « انفعل » كـ « انقاد » فُعِل بثالثه فى بنائه لما لم يُسمّ فاعله ما فُعِل بأول « باع » و « قال » اهـ .

(٤) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ، تُرِك ذلك الشكل الموقِعُ فى اللبس ، واستعمل الشكلُ الذى لا لبس فيه وذلك نحو « بِيعَ العبدُ » إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت « بِعْتَ يا عبدُ » بإخلاص الكسر ، لم يعلم هل هو فعل وفاعل ، أو فعل ومفعول فيترك الكسر ، ويرجع إلى الضم أو الإشمام وهكذا مع مضموم الفاء .

(**وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ**) قبل بنائهن للمفعول (« **خَافَنِي زَيْدٌ** » **وَ** « **بَاعَنِي لِعَمْرٍو** وَ « **عَاقَنِي عَنْ كَذَا** ») فحذَفْتَ الفاعلَ (**ثُمَّ بَنَيْتَهُنَّ لِلْمَفْعُولِ**) وأبدَلْتَ من ياء المتكلم تاءً فوقانية ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم (**فَلَوْ قُلْتَ : خِفْتُ ، وَبِعْتُ ــ بِالْكَسْرِ ــ**) فى الخاء ، والباء (**وَعُقْتُ ــ بِالضَّمِّ ــ**) فى أوَّله (**لَتُوُهِّم أَنَّهُنَّ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَانْعَكَسَ الْمَعْنَى**) المراد (**فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِنَّ إِلَّا الْإِشْمَامُ ، أَوِ الضَّمُّ فِي**) خِفْتُ ، وبِعْتُ (**الْأَوَّلَيْنِ ، وَالْكَسْرُ فِي**) عُقْتُ (**الثَّالِثِ ، وَ**) تعيَّن (**أَنْ يَمْتَنِعَ الْوَجْهُ الْمُلْبِسُ**) وهو الكسرُ فى الأولين ، والضمُّ فى الثالث . (**وَجَعَلَتْهُ الْمَغَارِبَةُ مَرْجُوحًا لَا مَمْنُوعًا**) فقالوا : إنَّ العربَ تختار الكسرَ فى الفاء إذا كانت فيما سُمِّىَ فاعلُه مضمومة[1] ، وتختار الضمَّ فى الفاء إذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة[2] ، فرقا بينهما ، وهو ظاهر .

(**وَ**) لهذا (**لَمْ يَلْتَفِتْ سِيبَوَيْهِ**) فى ذلك (**لِلْإِلْبَاسِ**) بل أجاز الأوجُهَ الثلاثة مطلقًا[3] ، اكتفاءً بالوجه التقديريِّ ؛ لأنّ الإلباسَ غيرُ مانع (**لِحُصُولِهِ فِي**) الاسم ، والفعل ، فالاسم : نحو (**مُخْتَارٍ**) .

إذ يحتملُ أن يكون وصفا للفاعل أو المفعول ، ومع ذلك أعلُّوه بقلب الياء ألفًا ، واكتفَوْا فيه بالفرق التقديريِّ ، فعلى تقدير كونِه وصفا للفاعل تكون الياءُ مكسورةً[4] ، وعلى تقدير المفعول ، تكون مفتوحةً[5] .

---

(١) ففى « عُقْتُ » تختار العربُ الكسر فتقول : عِقتُ .

(٢) وفى « بِعْتُ » تختار العربُ الضم فتقول : بُعْتُ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٦٠ [بولاق] .

(٤) أى : « مُخْتَيِر » ثم يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فصار « مختار » ويظهر من وضعه فى جملة فيقال فى اسم الفاعل ، « أنا مختار لهذا الكتاب لأقرأه » .

(٥) أى : « مُخْتَيَر » ثم يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فصار « مختار » ويظهر من وضعه فى جملة ، فيقال فى اسم المفعول « هذا الكتابُ مختارٌ لى » .

(وَ) الفعل : نحو (تُضَارُّ) إذ يحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل ، وأن يكون مبنيًّا للمفعول ، ومع ذلك أُدْغِم ، فعلى تقدير البناء للفاعل ، تكون الراءُ الأُولى / مكسورةً ، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحةً[١] .

[١٤٥/ أ]

(**وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ ضَمَّ فَاءِ الثُّلَاثِيِّ الْمُضَعَّفِ**) وهو ما كان عينه[٢] ولامه من جنس واحد (**نَحْو** : « **شُدَّ ومُدَّ** ») ـــ بضمِّ الفاء ، وتشديد الدال فيهما ـــ

(**وَالْحَقُّ قَوْلُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ الْكَسْرَ**) فى الفاء (**جَائِزٌ**) ونَصَّ سيبويهِ على اطِّراده فقال[٣] : واعْلَم أنّ لغةً مطردةً للعرب ، يَجْرِى فيها « فُعِلَ » من المضاعف الثلاثيّ ، مَجرى « فُعِلَ » من المعتلّ ، فَيُكْسَر أَوَّله فيقال : « رِدَّ » كما يقال : « قِيلَ » ـــ نقله الموضح عنه فى الحواشى ، ومن خطه نقلْتُ .

(وَ) الكسرُ (**هُوَ لُغَةُ بَنِى ضَبَّةَ**) ـــ بضاد معجمة مفتوحة ، فموحَّدَة مشدَّدَة ، فهاء تأنيث ـــ وهو ابن أُدّ ، عَمّ بنى مُرَّة[٤] ـــ قاله الدمامينى .

---

(١) وينطبق ذلك على « تُضَآرّ » فى قوله تعالى ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة ٢٣٣] قرأ ابن كثير وأبو عمرو « تُضَارُّ » بالرفع ، وفتحه الباقون من السبعة .
وجه الرفع أنه جعله نفيا لا نهيا ، ووجه الفتح أنه جعله نهيا فهو مجزوم ، وفتحت الراء لالتقاء الساكنين سكون الراء الأولى بسبب الإدغام وسكون الراء الثانية بسبب الجزم ، وخصت بالفتح دون الكسر لتكون حركتها موافقة لما قبلها وهو الألف ـــ و « والدةٌ » يحتمل أن تكون « فاعلة » فتكون « تضارّ » تُضَارِر على وزن تفاعِل أى : لا تضارّ والدةٌ بولدها فتطلب عليه ما ليس لها ، وتمتنع من رضاع ولدها مضارَّة . ويحتمل أن تكون نائبة عن الفاعل ، و « تضارّ » تُفاعَل أى تُضارَر بفتح الراء الأولى على معنى لا تُضارَر والدة بولدها أى : لا تُمنع من نفقته .
[ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ١ / ٢٩٦] .

(٢) فى خ٢ « عنه » وهو تصحيف .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٤٠٠ .

(٤) فى جمهرة الأنساب لهشام الكلبى ص ٢٩٢ « ضَبّة بن أدّ بن طابخة » وينظر أيضا : جمرة النسب لابن حزم ١٩٨ ، ٢٠٣ .

وقال أبو محمد بن السِّيد البطَلْيَوْسىّ : ضِنَّة ـــ بالضاد المعجمة ، والنون لا الباء ـــ وهو بطن من قُضَاعة ، يُنسب إليها جماعة ـــ كذا فى مختصر الأنساب[١] ـــ انتهى ـــ

ويمكن أن يكونا[٢] قبيلتين ضبط كلٍّ منهما واحد . (وَ) لغةُ (**بَعْضِ تَمِيمٍ** ، **وَقَرَأَ عَلْقَمَةُ**)[٣] ويحيى بنُ وَثَّابٍ[٤] (﴿ **رِدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾[٥] ﴿ **وَلَوْ رِدُّواْ** ﴾[٦] **بِالْكَسْرِ**) فيهما ، بنقل كسرة العين إلى الفاء ، حملا له على المعتلِّ .

(**وَجَوَّزَ ابْنُ مَالِكٍ الْإِشْمَامَ أَيْضًا**) قال فى التسهيل : وقد تُشَمُّ فاء المدغم[٧] .

---

(١) فى اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢ / ٢٦٥ « ضِنَّة بن سعد بن هذيم بن ليث ابن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة بطن من قضاعة ... » اهـ .

(٢) فى خ٢ « يكون نان » وهو خطأ من الناسخ .

(٣) هو علقمة بن قيس أبو شبل النخعى الفقيه الكبير ، وُلِد فى حياة النبي ﷺ ، وقرأ على ابن مسعود ، مات سنة ٦٢ هـ [غاية النهاية ١ / ٥١٦] .

(٤) تابعىّ كبير ثقة من العُبّاد الأعلام ، روى عن ابن عُمر ، وابن عباس ، وعرض القرآن على عُبيد بن نضلة آية آية ، وعلى علقمة ، وأبى عبد الرحمن السُّلمى ، عرض عليه سليمان الأعمش وغيره ، توفى سنة ١٠٣ هـ [غاية النهاية ٢ / ٣٨٠] .

(٥) من الآية [٦٥] من سورة « يوسف » قال أبو حيان فى البحر المحيط ٥ / ٣٢٣ « قرأ علقمة ، ويحيى بن وثاب والأعمش « رِدَّتْ » بكسر الراء ، نقلت حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوِّها من الضمة وهى لغة لبنى ضبّة ، كما نقلت العربُ فى « قيل » و « بيع ، وحكى » قطرب » النقل فى الحرف الصحيح غير المدغم نحو « ضِرْبَ زيدٌ » اهـ .

(٦) من الآية [٢٨] من سورة « الأنعام » ـــ وتنظر هذه القراءة فى البحر المحيط ٤ / ١٠٤ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ .

(**وَقَال** « **الْمَهَابَاذِىُّ** »[(١)] : **مَنْ أَشَمَّ**) من العرب (**فِى** « **قِيلَ وَبِيعَ** ») من المعتلِّ (**أَشَمَّ هُنَا**) يعنى فى المضعف .

فتحصَّل فى فاء المضاعف[(٢)] ما ثبت فى فاء المعتَلّ ، من الكسرِ الخالص ، والإشمامِ ، والضمّ الخالص ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

وَمَا لِـ «بَاعَ» قَدْ يُرَى لِنَحْوِ «حَبّ»[(٣)] ....

وعلى الكسر يُلْغَزُ فيقال : ما وجه رفع الماء فى قولهم : « إِنَّ الْمَاءُ » بكسر الهمزة ورفع « الماء » ـــ وجوابه أنّ أصلَه : أَنَّ زيدٌ الْمَاءَ فى الحوض ، إذا صبَّه ، فحُذِف الفاعل ، وأُنيب عنه المفعول ، وكسر الهمزة على حدِّ ﴿ **رِدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾[(٤)] بكسر الراء .

واستفدنا من تغيير الفعل إذا بُنِىَ للمفعول أنَّ صيغتَه مفرَّعَةٌ عن صيغة المبنىِّ للفاعل ، وبه قال جمهور البصريين .

وذهب الكوفيون والمبرِّد إلى أنَّها صيغةٌ أصليَّةٌ مستقلَّةٌ بنفسها ، غيرُ مُغَيَّرَةٍ عن شيء ـــ وسيأتى فى « التصريف » توجيه كلٍّ من القولين[(٥)] .

---

(١) ينظر رأى المهابذىّ فى الارتشاف ٢ / ١٩٧ ـــ والمهابذىّ هو أحمد بن عبد الله الضرير قال ياقوت من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى ، له شرح اللمع ، ينقل عنه أبو حيان كثيرا ، توفى فى حدود سنة ٥٠٠ هـ [معجم الأدباء ٣ / ٢١٩ ، بغية الوعاة ١ / ٣٢٠] .

(٢) فى خ٣ « المضعف » .

(٣) يعنى أنه يجوز فى فاء الثلاثى المضعف نحو « حَبَّ ورَدَّ » ما جاء فى فاء « باع » من كسر ، وإشمام ، وضم ، وفهم من قوله « قد يُرَى » أن ذلك قليل ، ولم يقرأ بها فى المتواتر .

(٤) انظر هامش ٥ الصفحة السابقة .

(٥) وذلك فى باب التصريف : فصلٌ وينقسم الفعل إلى مجرد ، وأقله ثلاثة ، وأوزان الثُّلاثى ثلاثة كضَرَب وعَلِم وظَرُف ، وأما نحو « ضُرِبَ » فمن قال إنه وزن أصلىٌّ .. عدّه رابعا ، ومن قال إنه فرع من فعل الفاعل لم يعدّه » .

وفى الارتشاف ٢ / ١٩٥ « فصل : ذهب جمهور من البصريين سيبويه وغيره ، إلى أن صيغة الفعل المبنى للمفعول مغيرة من فعل الفاعل وليست بأصل ، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل وليست مغيرة من صيغة الفاعل » اهـ .

(هَذَا بَابُ الاشْتِغَالِ)

وحَدُّه أَنْ يتقدَّم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعلٌ منصرِّف ، أو اسمٌ يُشبهه ، ناصبٌ لضميره ، أو لملابس ضميره ، بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم المتقدم لَنصبه .

إذا تقرّر ذلك فنقول : (**إِذَا اشْتَغَلَ فِعْلٌ مُتَأَخِّرٌ بِنَصْبِهِ لِمَحَلِّ ضَمِيرِ اسْمٍ مُتَقَدِّمٍ ، عَنْ نَصْبِهِ لِلَفْظِ ذَلِكَ الاِسْمِ**) المتقدِّم (**كَـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ لِمَحَلِّهِ**) أى : لمحلّ ذلك الاسم المتقدم (**كَـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ »**) .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ/ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ [١٤٥/ب]

وذهب جمهور الشارحين[1] إلى أنّ نصب اللفظ أو المحلّ ، إنما هو للضمير

---

(١) من هؤلاء « ابن عقيل فى شرح الألفية ١ / ٤٦٩ ، فقد قال : « ... فمثال المشتغل بالضمير « زيدًا ضربتُه » و « زيدًا مررت به » ومثال المشتغل بالسببىّ « زيدًا ضربتُ غلامَه » وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمرُ اسم سابق ... إلى آخره » والتقديرُ : إن شغَل مضمرُ اسمٍ سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو « زيدًا ضربتُه » أو نصبه محلًّا نحو : « زيدًا مررتُ به » فكل واحد من « ضربتُ » و « مررتُ » اشتغل بضمير « زيد » لكن « ضربتُ » وصل إلى الضمير بنفسه ، و « مررتُ » وصل إليه بحرف جرٍّ ، فهو مجرور لفظا ، ومنصوبٌ محلًّا ... » .

ومنهم أيضا « ابن الناظم » فى شرح الألفية ص : ٢٣٧ ــ و « المكودى » فى شرح الألفية ص ٦٥ .

أما المرادى فى شرح الألفية المسمى « توضيح المقاصد ... » ٢ / ٣٦ : ٣٧ فجوَّز الاحتمالين حيث قال : « وقوله : « بنصب لفظه أو المحلّ » يحتمل وجهين : أحدهما :-

المشتَغِل به العامل ، مدَّعين أنّ العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينتصب لفظه ، وإذا وصل إليه بحرف الجرّ ينتصب محلُّه .

والتحقيق أنَّ نصب اللفظ أوْ المحلّ ، إنما هو للاسم المتقدم ، كما شرح الموضِّح ، وأنَّ الضميرَ لا يُنْصَبُ له لفظٌ .

(**فَالْأَصْلُ**) ــ جوابُ « إذا » ــ (**أَنَّ ذَلِكَ الاسْمَ**) المتقدم (**يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا رَاجِحٌ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ**) للعامل (**وَهُوَ الرَّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ فَمَا بَعْدَهُ**) من الجملة الفعلية (**فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ**) للمبتدإ ، والرابط بينهما الهاءُ المتصلةُ بالفعل (**وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ**) من المبتدإ والخبر (**حِينَئِذٍ**) ــ أى : حين إذْ جُعِل الاسمُ المتقدِّمُ مبتدأً ــ جملةٌ (**اسْمِيَّةٌ**) لتصديرها بالاسم .

(**وَ**) الوجهُ (**الثَّانِي**) من الوجهين (**مَرْجُوحٌ ؛ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى التَّقْدِيرِ**) للعامل (**وَهُوَ النَّصْبُ ؛ فَإِنَّهُ بِفِعْلٍ مُوَافِقٍ لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ**) فيما يُلائمه (**مَحْذُوفٍ وُجُوبًا**) لأنّ الفعل المذكور مُفَسِّرٌ له ، ولا يجمع بينهما .

وأما قوله تعالى : ﴿ **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ** ﴾[1] فتوكيدٌ ، خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر[2] .

= أن يكون المراد بنصب لفظ ، الضمير ، أو محله ، فنصب لفظه ، نحو : « زيدا ضربته » ونصب محله « زيدًا مررتُ به » والثانى : أن يكون المراد بنصب لفظ الاسم السابق أو محله ... فإن قلتَ : أى الاحتمالين أرجح ؟ قلتُ : الأول هو ظاهر لفظه ، ويؤيده قوله فى التسهيل : « إذا انتصبَ لفظا أو محلًّا ضمير اسم سابق » اهـ إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين : أحدهما : قوله « عنه » فإنك إذا قلت « زيدًا مررت به » لم يشغله الضمير عن نصب « زيد » لأنه فعل لازم ... والآخر : قوله « بنصب لفظه » والضمير لا يُنْصَب لفظُه ، لأنه مبنىّ .. وأما الاحتمال الثانى فلا يلزم منه شىء من ذلك فتأمله » انتهى كلام المرادى [وينظر التسهيل ص ٨٠] .

(١) من الآية [٤] من سورة « يوسف » .

(٢) فى حاشية يس على التصريح ١ / ٢٩٧ « قال الدنوشرى : اعلم أن هذا الكلام إجمالى=

(**فَمَا بَعْدَه**) أى : بعد[1] الاسم المتقدم (**لَا مَحَلَّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُفَسِّرٌ**) للفعل المحذوفِ ، والجملة المفسِّرة لا محلّ لها على الأصحّ .

وقال فى المغنى[2] : إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تُسمَّى فى الاصطلاح جملة تفسيرية ، وإن حصل بها تفسير ــ انتهى ــ

(**وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ**) من الفعل المحذوف ، وما بعده (**حِينَئِذٍ**) ــ أى : حين إذْ جُعِل الاسمُ المتقدم منصوبا بفعل محذوف ــ جملة[3] (**فِعْلِيَّةٌ**) لتصديرها بالفعل المحذوف .

وهذا الوجه المرجوحُ ، مراتبُه متخالفة ؛ فالنصب فى نحو « زيدًا ضربتُه » أقوى من النصب فى « زيدًا ضربتُ أخاه » والنصب فى « زيدًا ضربتُ أخاه » أحسنُ من النصب فى « زيدًا مررتُ به » والنصب فى « زيدًا مررتُ به » أحسن من النصب فى « زيدًا مررتُ بأخيه » قاله المرادِىّ فى تلخيص شرح أبى حيان على التسهيل[4] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

= وتفصيله أن يقال : إن التفسير إذا كان بـ « أى » جاز الجمع بينهما ، وكذلك إذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب وكذلك إذا كان التفسير بعطف البيان ، وبالعطف التفسيرى بالواو ، وغير ذلك من مسائل التفسير التى جُمع فيها بين المفسر والمفسر ، والظاهر كما قال بعضهم أنَّ منع الجمع بين المفسر والمفسر الذى وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو : « زيدًا ضربتُه » فأجازه بعضهم والصحيح منعه .. » اهـ .

(١) « بعد » ساقطة من خ٤ .

(٢) ٢ / ٤٠٣ بتحقيق محيى الدين .

(٣) « جملة » فى خ٢ ، ٤ كتبت على أنها من كلام ابن هشام .

(٤) الشيخ خالد ــ فى بعض المواضع ــ يطلق على شرح التسهيل للمرادى اسم « تلخيص شرح أبى حيان على التسهيل » [وتنظر هذه المراتب فى شرح التسهيل للمرادى ص ٥٤٢] رسالة دكتوراة تحقيق د / أحمد عبد الله ــ ولدىَّ نسخة منها] .

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفْعْلٍ أُضْمِــرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِــرَا[١]

وزعم الكسائىُّ أنَّ نَصْبَ الاسمِ المتقدّم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير[٢] .

وزعم تلميذه الفرَّاء[٣] أنهما منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما فى المعنى لشىء واحد .

ويَرِدُ عليهما « أزيدًا مررتَ به » ؟ و « أزيدًا هَدَمْتَ دارَه »[٤] ؟

* * *

(١) أى : انصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار ، موافق للفعل المشتغل بالضمير .
و « السابق » مفعول بفعل مضمر يفسره « ابنصبه » و « بفعل » متعلق بـ « انصبه » و « أضمر » فى موضع الصّفة لـ « فعل » و « حتما » نعتٌ لمصدر محذوف ، والتقدير : إضمارًا حتمًا ، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير فى « أضمر » و « موافقٍ » نعت لـ « فعل » بعد نعته بالجملة « لما » « ما » موصولة وصلتها الجملة بعدها .

(٢) فى همع الهوامع ٢ / ١١٤ « وقال الكسائىّ : النصب بالظاهر . أى الفعل المؤخر على كونه ملغًى غير عامل فى الضمير بأن يلغى ... » .

(٣) المصدر السابق « وقال الفراء : الفعل عامل فيهما ، [وينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٠٧] .
وعند الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٦٣ مذهب الكسائى مثل مذهب الفراء فى أنهما منصوبان بالفعل المذكور وقال : « وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة ؛ لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيدَ إيقاع الفعل عليه ... » اهـ .

(٤) ووجه ورود ذلك على الكسائى : أن الضمير لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر ، فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف جرّ ، وأيضا فلا يمكن الإلغاء فى السبب ؛ لأنه مطلوبُ الفعل فى الحقيقة .
ووجه ورود ذلك على الفراء : لزوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين ، والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرم للقواعد [قاله السيوطى فى الهمع ٢ / ١١٤] .
وقد ردّ ابنُ يعيش مذهبَ الكسائى والفراء فى شرح المفصل ٢ / ٣٠ ، وكذلك الأنبارىُّ فى الإنصاف ١ / ٨١ .

(**ثُمَّ قَدْ يَعْرِضُ لِهَذَا الاسْمِ**) المتقدم (**مَا يُوجِبُ نَصْبَهُ ، وَمَا يُرَجِّحُهُ ، وَمَا يُسَوِّى**) فيه (**بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَلَمْ نَذْكُرْ**) نحنُ (**مِنَ الْأَقْسَامِ ما يَجِبُ رَفْعُهُ كَمَا ذَكَرَ النَّاظِمُ**) فى النظم بقوله :

/وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ ، فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا[1] [١٤٦/ أ]

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[2]

(**لِأَنَّ حَدَّ الاشْتِغَالِ**) السابقَ أوّل الباب (**لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ**) لأنه يُعتبر فيه أن يكون الاسمُ المتقدم بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير ، وسُلِّط عليه لنصبه ، وما يجب رفعُه ليس بهذه الحيثيّة (**وَسَيَتَّضِحُ ذَلِكَ**) فى التنبيه الأول الآتى .

(**فَيَجِبُ النَّصْبُ إِذَا وَقَعَ الاسْمُ**) المتقدِّم (**بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، كَأَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ**) — بحاء مهملة ، وصَادَيْنِ معجمتين — (**نَحْو : « هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ »**) .

وأهمله فى الارتشاف[3] (**وَأَدَوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ نَحْو : « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ » ؟**) .

فيجب نصب « زيدٍ » بفعل محذوف يفسره المذكورُ وهو « رَأَيْتُ » ولا يجوز رفعُه ؛ لأنّ « هل » إذا جاء بعدها اسم وفعل ، لم يجز تقديم الاسم على الفعل ،

(١ ، ٢) يعنى : وإنْ وقع الاسمُ السابق المشتغَل عنه ، بعد أداة تختصّ بالابتداء ؛ كـ إذا « الفجائية ، فالتزم رفعَ ذلك الاسم السابق ، وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع الفعلُ المشتغِل بالضمير ، بعد لفظ لِا يرد ما قبله معمولا لعامل بعده ، كأدوات الشرط والاستفهام — وسيأتى شرح ذلك كله فى آخر الباب —

وجملة « وُجِد » من الفعل ونائب الفاعل صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) ينظر مواضع ما يجب نصبه فى هذا الباب ، فى « الارتشاف » ٣ / ١٠٦ : ١٠٧ وليس من بينها وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض . وإن كان قد ذكرها فى « التذييل والتكميل ١ / ١٥ [رسالة دكتوراة تحقيق د / حماد البحيرى] .

فلا يجوز « هل زَيدًا رأيتَ » إلا فى الشعر ، هذا مذهب سيبويه[١] .

وخالفه الكسائىُّ فى ذلك[٢] فأجاز أنْ يليهَا الاسمُ الذى بعده فعلٌ ، ولم يخصّ ذلك بالشعر ، فعلى قوله ، يجوز الاشتغال فى النثر ، ولا يجب النصب بل يترجَّحُ ، وما تقدّم فى صدر الكتاب من أنّ « هل » مشتركة بين الأسماء والأفعال[٣] ، مقيَّد عند غير الكسائىِّ بما إذا لم يكن فى حَيِّزها فعلٌ نحو « هل زيدٌ أخوك » فإنها إذا لم يكن فى حيزها فعلٌ تسلَّت عنه ذاهلةً[٤] ، بخلاف ما إذا كان الفعل فى حيزها ، فلا تدخل إلا عليه ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ــ قاله التفتازانى[٥] وغيرُه .

(وَ « **مَتى عَمْرًا لَقِيتَهُ** » ؟) فيجب النصبُ لما ذُكر .

وسيأتى الكلام على الهمزة فى المسألة الثالثة[٦] .

(**وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ نحو** : « **حَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ** ») فيجبُ النصب ؛ لما ذكر من الاختصاص بالفعل (**إِلّا أَنَّ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ**) وهما : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، وأدوات الشرط (**لَا يَقَعُ الاشْتِغَالُ بَعْدَهُمَا إِلّا فِى الشِّعْرِ**) عند سيبويه[٧] (**وَأَمَّا فِى**) نثرِ (**الْكَلَامِ ، فلا يَلِيهِمَا إِلَّا صَرِيحُ الْفِعْلِ**) .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٥٢ [ط بولاق] .
(٢) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ١٠٧ .
(٣) ينظر ص [١٧٠] من الجزء الأول من هذا الكتاب .
(٤) « ذاهلة » ساقطة فى خ٤ .
(٥) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى الإمام العلّامة . عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان وغيرها توفى سنة ٧٩١ هـ له : شرح التلخيص مطوَل وآخر مختصر وشرح تصريف العزّى . والإرشاد فى النحو وغير ذلك [بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥] .
(٦) من هذا الباب .
(٧) فى كتاب سيبويه ١ / ٥٢ « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلت « هل زيد قام » ؟ و « أين زيد ضربتَه » ؟ -

فلا يجوز فى الكلام[١] « متى عمرًا لقيته » ؟ و « حيثُما زيدًا لقيتَه فأكرِمْه » (**إلَّا إنْ كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ** « **إذَا** » **مُطْلَقًا**) سواءٌ أكان الفعلُ ماضيًا أمْ لا (**أَوْ** « **إنْ** ») ـــ بكسر الهمزة وسكون النون (**وَالْفِعْلُ مَاضٍ**) لفظا أو معنًى (**فَيَقَعُ**) الاشتغال بعدهما (**فِي**) نثر (**الْكَلَامِ** ، **نَحْو** : « **إذَا زَيْدًا لَقِيتَهُ**) فأكرِمْه » (**أَوْ**) « إذا زيدًا (**تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ** ») لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع « إذا » .

(**وَ**) تقول فى « إنْ » والفعل ماض لفظا : (« **إنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ** ») ومعنى فقط : « إنْ زيدًا لم تلقَهُ فانتظِرْهُ » .

(**وَيَمْتَنِعُ**) الاشتغال (**فى**) نثر (**الْكَلَامِ**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (**إنْ زَيْدًا تَلْقَهُ**) ـــ بحذف الألف ـــ (**فَأَكْرِمْهُ**) لأنَّ « إنْ » لمّا جزمت الفعلَ ، قوِىَ طلبُها له ، فلا يليها / غيرُه ، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظًا ، إمّا لمُضيِّه ، وإمّا لجزمه بغيرها ـــ كما تقدم ، فيضعف طلبُها للفعل ، فيليها غيرُه . [١٤٦/ب]

(**وَيَجُوزُ**) الاشتغال (**فِى الشِّعْرِ**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير نحو « إن زيدًا تَلْقَه فأكرِمْهُ »[٢] .

(**وَتَسْوِيَةُ النَّاظِمِ**) فى النظم (**بَيْنَ** « **إنْ** » **وَ** « **حَيْثُمَا** » **مَرْدُودَةٌ**)[٣] لأنَّ

= لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم ... » اهـ [وينظر المصدر السابق ١ / ٥٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٠] .

(١) أى : فى نثره .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٠ : ٣٧١ .

(٣) وذلك فى قول الناظم فى ألفيته :

والنَّصبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ كَـ «إنْ» وحَيْثُمَا

وذلك على حسب ما يراه ابن هشام .

الاشتغال بعد « حيثما » لا يقع إلا فى الشعر ، وأما بعد « إنْ » فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ، أو معنًى ، يقع الاشتغال بعدها فى الكلام والشعر .

وإن كان مضارعا مجزومًا بها ، فالاشتغال بعدها مختصٌّ بالشعر .

وجوابُه أنَّ الغرض من التسوية بينهما ، إنما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما ، وأما التسوية بينهما فى جميع الوجوه ، فليست بلازمة ، وعبارةُ الناظم ناطقةٌ بذلك ، ونصُّها :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ؛ كَـ «إنْ» وَ«حَيْثُمَا»[١]

* * *

(**وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِى سِتِّ مَسَائِلَ** :

* **إحْدَاهَا** : **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ**) المشتغل (**طَلَبًا ، وَهُوَ الْأَمْرُ**[٢] ، **وَالدُّعَاءُ**)[٣] بخيرٍ ، أو شرٍّ (**وَلَوْ**) كان الدعاء (**بِصِيغَةِ الْخَبَرِ**) المقابل للإنشاء .

فالأمرُ : (**نحو « زيدًا اضْرِبْهُ » وَ**) الدُّعاءُ بصيغةِ الطلب نحو (« **اللَّهُمَّ عَبْدَكَ**

---

(١) أى أن نصب الاسم السابق واجب ؛ إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط نحو : إنْ ، وحيثما .

(٢) فى كتاب سيبويه ١ / ٦٩ [ط بولاق] « هذا باب الأمر والنهى ، والأمر والنهى يُختار فيهما النصب فى الاسم الذى يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك فى باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهى إنما هنا للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى . وذلك قولك زيدا اضربه « وعمرًا امرُرْ به » اهـ .

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٧١ : ١٧٢ والعباب ص ٦٣٧ والارتشاف ٣ / ١٠٧ .

(٣) ذكره الزمخشرى ، وعبارته فى المفصل ص ٥٢ : « والدعاء بمنزلة الأمر والنهى : تقول : اللهم زيدًا فاغفر له ذنبه ، وزيدًا أَمَرَّ الله عليه العيش .. » اهـ .

[وينظر سيبويه ١ / ٧١ ، وابن يعيش ٢ / ٣٧ : ٣٨] .

ارْحَمْهُ » وَ) الدعاء بصيغة الخبر نحو (« زَيْدًا اغفَرَ اللهُ لَهُ ») فالنصب فيهنَّ بفعل محذوف من لفظ الأوَّلَيْن ، ومن معنى الثالث ؛ لقصوره والتقدير : اضرب زيدًا ، وارحم عبدك ، وَارْحَم زيدًا غفر الله له .

وإنما ترجح النصبُ فيهنَّ على الرفع ؛ لأنّ الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حمل الكلام عليه أَوْلَى .

ولأن فى الرفع الإخبارَ بالطلب ، وحقّ الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب ـــ قاله ابن الشجرى[1] ، ونوقش فيه[2] .

وقال أبو عَلِيٍّ : كنتُ أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتى الأمر والنهى حتى مرّ بى قولُه :

١١٨- إنّ الَّذينَ قَتَلْتُم أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَاتَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[3]

(وَإِنَّمَا وَجَبَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ : « زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ » لِأَنَّ الضَّمِيرَ) المجرور بالباء (فِي مَحَلِّ رَفْعٍ) على الفاعلية عند سيبويه ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ[4] ،

---

(١) فى أماليه ١ / ٣٣٢ .

(٢) وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرىّ ، لا خبر المبتدإ .

(٣) البيت من البسيط ، وقائله أبو مُكْعِت أخو بنى سعد بن مالك ، يخاطب به بنى سعد بن ثعلبة فى شأن غلام منهم قتلوه وذلك كما فى الخزانة ٤ / ٢٩٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٢ وورد بلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٣٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١ والمغنى ٢ / ٥٨٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٠ ، والهمع ١ / ١٣٥ .
فدخلت « إنّ » فى البيت على ما خبره نهىٌ ، إذ خبر « إنَّ » قوله : لا تحسبوا .
والجمهور الذين يشترطون فى جملة الصلة والصفة والحال والواقعة خبرا لكان أو خبرًا لإن ـــ أن تكون خبرية يؤولون ما ورد من ذلك على إضمار القول [انظر المغنى ٢ / ٥٨٤ وما بعدها .

(٤) لأن « أَفْعِل » لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، وهو فى الأصل فعل ماض على صيغة « أَفْعَلَ » بمعنى : صار ذا كذا ثم غُيِّرت الصيغة ، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم=

فليس من الاشتغال فى شيء ، وكذا إن قلنا إنَّ الضمير فى محل نصب ؛ لأن فعل التعجب جامدٌ لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا .

(**وَإِنَّمَا اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَيْهِ**) أى على الرفع (**فى نحو** : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا**) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[1] (**لِأَنَّ**) الفاءَ مانعةٌ من حمله على الاشتغال ، فإنَّ (**تَقْدِيرَهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**[2] : **مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِى**) فَحُذِفَ المضافُ الذى هو « حكمُ »[3] وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو « الزانية والزّانى » وحُذِفَ الخبر وهو الجار والمجرور[4] ، (**ثُمَّ**) بعد تمام الجملة / (**اسْتُؤْنِفَ الْحُكْمُ**) وهو « فَاجْلِدُوا » . [١٤٧/ أ]

فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهى « فَاجْلِدُوا » عن المبتدإ وهو « الزانيةُ والزَّانِى » ولم يستقم عملُ فِعْلٍ من جملة مستأنفة فى مبتدإ مخبرٍ عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ــ وهذا التقدير متعيّن عند سيبويه (**وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ ــ عِنْدَهُ ــ فِى الْخَبَرِ فِى نَحْوِ هَذَا**) المثال ؛ فإنه يمنع زيادة الفاء فى خبر المبتدإ ما لم يكن المبتدأ موصولًا بفعل أو ظرف[5] ، وصلة « أَلْ » غير ذلك ، (**وَلِذَا**) أى : ولأجل مَنْع سيبويه زيادة الفاء فى خبر المبتدإ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (**قَالَ فى قَوْلِهِ** :

= الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ؛ ليصير على صورة صيغة المفعول به كـ « امرُرْ بزيد » ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن القبح .

(١) من الآية [٢] من سورة « النور » .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٧١ : ٧٢ .

(٣) وهو المبتدأ ، ولما أقيم المضاف إليه مقامه وهو « الزانية والزانى » صار المضاف إليه هو المبتدأ .

(٤) وهو « مما يتلى » .

(٥) نحو « الذى يأتينى فله درهم » ونحو « الذى عندك فله أجر » [ينظر كتاب سيبويه ١ / ٧٠ ، ٤٥٣] .

٢٣٣- وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ) وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[١]

(**إِنَّ التَّقْدِيرَ : هَذِهِ خَوْلَانُ**) هذا مقول قول سيبويه[٢] ، فجعل « خولان » خبر مبتدإ محذوف ، وجملة « فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ » مستأنفة ؛ هربا من زيادة الفاء فى خبر المبتدإ غير الموصول .

وأجاز الأخفشُ زيادتَها فى الخبر مطلقا[٣] ، ونقله ابن إياز[٤] فى « نتيجة المطارحة »[٥] أيضا عن الفارسىّ وابن جنّى وغيرِهما من البصريين .

وقيَّدَ الفراءُ ، والأعلمُ ، وجماعةٌ الجوازَ بكون الخبر أَمْرًا ، أو نهيًا[٦] .

---

(١) هذا البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٠ ، ومعانى القرآن للأخفش ٧٦ ، والإيضاح ٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧ ، وابن يعيش ١ / ١٠٠ ، ٨ / ٩٥ ، والأزهية ٢٥٢ ، ورصف المبانى ٤٤٩ ، والجنى الدانى ١٢٧ ، والمغنى ١ / ١٦٥ ، والعينى ٢ / ٥٢٩ ، والأشمونى ٣ / ٢٨٥ ، والهمع ١ / ١١٠ ، والخزانة ١ / ٢١٨ ، ٣ / ٣٩٥ ، ٤ / ٤٢١ ، ٥٥٢ ، والموضع الأول ١ / ٢١٨ هو الأهم ، والدرر اللوامع ١ / ٧٩ ، واللسان (خلا) ١٨ / ٢٦٢ .

(٢) عبارة سيبويه فى كتابه ١ / ٦٩ « وقد يحسن ويستقيم أن نقول : « عبدُ الله فاضربه » إذا كان مبنيا على مبتدإ مُظهر أو مضمر ، فأما فى المظهر فقولك : « هذا زيد فاضربْه » وإن شئت لم تظهر « هذا » ويعمل كعمله إذا كان مظهرًا ، وذلك قولك : « الهلالُ والله فانظر إليه » كأنك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئت بالأمر ، ومن ذلك قول الشاعر : وقائلةٍ خولانُ فانكح .... إلخ » اهـ .

(٣) هذه العبارة بنصها فى المغنى ١ / ١٦٥ ، ويُراجع رأى الأخفش أيضًا فى : الصَّاحبى لابن فارس ١١٠ ، ابن يعيش ٨ / ٩٥ ، البحر المحيط ٣ / ٢٤ ، ٦ / ٥٠٨ ، الجنى الدانى ١٢٧ .

(٤) هو الحسين بن بدر بن إياز جمال الدين [سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٨٩] .

(٥) قال السيوطى فى « البغية » عند ترجمة ابن إياز : ومن تصانيفه : قواعد المطارحة .

(٦) هذه العبارة بنصبها فى المغنى ١ / ١٦٥ ، وفى الجنى الدانى ص ١٢٧ : « وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها فى خبر المبتدإ إذا كان أمرً ، أو نهيا [وينظر شرح=

و « خَوْلَان » ـــ بفتح الخاء المعجمة ـــ قبيلة من اليمن ، و « النكاح » التزويج ، و « الفتاة » الشَّابَّة ، و « أُكْرُومَة » ـــ بضم الهمزة ـــ من الكرم كالأعجوبة من العجب ، مبتدأ ، و « الحيَّين » تثنية حَىّ ، والمراد : حىّ أبيها ، وحىّ أمّها ، يعنى أنّ كرمَها ثابتٌ من جهتى نسبها ، و « الخِلْو » ـــ بكسر الخاء المعجمة ، وسكون اللام ـــ الخاليةُ من الأزواج ، خبرُ « أُكرومة » و « كما » جار ومجرور ، خبر بعد خبر ، و « ما » المجرورة بالكاف اسمٌ موصول ، وكلمة « هى » مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة صلة « ما » والعائد محذوف ، و « الكاف » بمعنى : عَلَى ، والتقدير : على ما هى عليه .

(**وَقَالَ الْمُبَرِّدُ** : **الْفَاءُ**) فى « فَاجْلِدُوا » (**لِمَعْنَى الشَّرْطِ**)(١) لأنّ الموصولَ

= شواهد سيبويه للأعلم على هامش كتاب سيبويه ١ / ٧٠ وهذا الشرح هو المسمى : تحصيل عين الذهب] .

[وينظر تفصيل آراء النحويين فى الفاء الزائدة فى « سر الصناعة » ص ٢٦٠ وما بعدها] .

(١) فى الكامل للمبرد ٢ / ٨٢١ ، ٨٢٢ تحقيق محمد أحمد الدالى : « قوله :

* هُرَيرةَ ودِّعْها وإن لام لائمُ *

منصوب بفعل مضمر ، تفسيره « ودِّعها » ، كأنه قال : « وَدِّع هريرةَ فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه وكان ذلك أجود من ألّا يُضمر ؛ لأن الأمر لا يكون إلا بالفعل ، فأضمر الفعل إذ كان الأمر به أحق وكذلك : « زيدًا اضربه » و « زيدا فأكرمه » وإن لم تضمر ورفعت جاز ، وليس فى حسن الأول ، ترفعه على الابتداء ، وتُصَيِّر الأمر فى موضع خبره ، فأما قول الله جلّ وعزّ ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيهُمَا ﴾ [المائدة ٣٨] وكذلك : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانى فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور ٢] فليس على هذا والرفعُ الوجهُ ، لأن معناه الجزاء ، لقوله « الزانيةُ » أى التى تزنى ، فإنما وجب القطعُ للسَّرِقِ ، والجلدُ للزِّنا ، فهذا مجازاةٌ ، ومن ثَمَّ جاز : الذى يأتينى فله درهمٌ ، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهمَ بالإتيان ، فإن لم تُرِدْ هذا المعنى قلتَ : الذى يأتينى له درهم ، لا غير ... ولا يجوز : « زيد فله درهم » على هذا المعنى ولكن لو قلت : زيدٌ فله درهم ، على معنى : هذا زيد فله درهم ، وهذا زيد فحسنٌ جميل ، جاز ، على أن « زيدًا » خبرٌ وليس بابتداء » اهـ [وينظر المقتضب ٣ / ١٩٥] .

فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط ، والمعنى : إنْ زَنَيَا فاجلدُوهما (**وَلَا يَعْمَلُ الْجَوَابُ فِي الشَّرْطِ ، فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُمَا**) مما هو مُنَزَّل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب فى الشرط ، لا يعمل الخبرُ المشبه للجواب فى المبتدإ المشبه للشرط (**وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا**) فعلى قولَىْ سيبويه والمبرِّد ليست الآية من الاشتغال . (**فَالرَّفْعُ**) على الابتداء (**عِنْدَهُمَا وَاجِبٌ**) والخبر على قول سيبويه ، محذوفٌ [وهو « ممَّا يُتلى عليكم »[١]] وعلى قول المبرد ، مذكورٌ ، وهو « فَاجْلِدُواْ »[٢] .

وقال أبو علىٍّ الفارسىُّ : من جعل الفَاءَ زائدة ، أجازَ النصبَ فى « زيدٌ فَاضْرِبْه » وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى :

يَـارَبَّ مُوسَى أَظْلَمِى وأَظْلَمُـهْ
فَاصْبُبْ عَلَيْه مَلِكًا لَا يَرْحَمُهْ[٣] — ١١٩

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٤ .

(٢) لاقتران خبر المبتدإ بالفاء شروط ، تراجع فى ابن يعيش ١ / ٩٩ وأمالى الشجرى ٢ / ٢٣٦ ، والرضىّ على الكافية ١ / ١٠١ ، ١٠٢ والمرجع الأساسى لكل هؤلاء سيبويه فى كتابه ١ / ٤٥٣ .

(٣) البيتان من مشطور الرجز ولا يعلم قائلهما ـــ استشهد ابن مالك بجزء من البيت الأول وهو : « أَظْلَمِى وأَظْلَمُه » فى باب أفعل التفضيل فى كتابه التسهيل ص ١٣٤ ، وابن عقيل فى المساعد على شرح التسهيل ٢ / ١٧٨ وذكر البيتين ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١١٠ ، وصاحب الدرر ١ / ٨٠ ، والبغدادىّ فى الخزانة ٢ / ٢٣١ .

و « ربَّ » منادى مضاف ، و « موسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة و « أَظْلَمِى » أفعل تفضيل مبتدأ ، و « أَظْلَمُه » أفعل تفضيل معطوف عليه ، وجملة « فَاصْبُبْ عليه » خبر .

ويجوز أن يكون « أَظْلَمِى » منصوبا بفعل محذوف من معنى : اصْبُبْ ، أى : أَهْلِكْ أظلمى وأظلَمَه أى : أَهْلِك أظلمنا ، أى : الأظلم منا ـــ ومقتضى سياق كلام صاحب التصريح لهذا البيت أنه ورد بالنصب فأظلمَه بالنصب معطوف على أظلمى ، ولا يضرّ=

المعنى : أَظْلَمُنَا .

[١٤٧/ب] وقرأ عيسى بن عُمَر ، وابنُ أبى عَبْلة[١] ﴿ / وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾[٢] بالنصب .

(وَقَالَ) أبو محمد عبد الله بنُ محمد (ابْن السِّيدِ)[٣] ــ بكسر السين ،

= فى الوزن تحريك الميم بالفتح فى البيت الأول ، وبالضم فى البيت الثانى . إلا أنه ضبطه بخطه بالضم وهو « وأظلَمُهْ وبذلك يسلم من سناد التوجيه وهو من عيوب القافية . والبيت الأول يستشهد به فى باب أفعل التفضيل على أنه مما شذَّ على القاعدة وذلك فى قوله : أَظلَمِىُ وأظلمه ، وضمير « أظلمه » الغائب يعود على موسى ، وهو خصم صاحب هذا الرجز ــ ووجه شذوذه : أن أفعل التفضيل إذا قيدت إضافته بتضمين معنى « من » يجوز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العارى ، ويشترط حين تضمينه معنى « من » أن يكون بعض ما أضيف إليه . نحو « يوسف أحسن أبناء يعقوب » ولذا شذ « أُظلمى وأظلمه » لأنه « أفْعَل » فى كل منهما ليس بعض ما أضيف إليه ــ ويكون بعض ما أضيف إليه لو قال : أظلمنا .

أما صاحب الهمع فاستشهد به على مذهب الفراء والأعلم ، وهو جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر ، أو نهىٌ [الهمع ١ / ١١٠] .

(١) وهو إبراهيم بن أبى عبلة واسم أبيه شمّر بن يقظان ، ثقة كبير تابعىّ قال ابن الجزّرى : له حروف فى القراءات واختيار خالف فيه العامة ، وفى صحة إسنادها إليه نظر ، توفى سنة ١٥٣ هـ على ما قيل [غاية النهاية ١ / ١٩] .

(٢) من الآية [٣٨] من سورة « المائدة » [وتنظر قراءة النصب فى الشواذ ٣٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٧٦ ، والدّرّ المصون ٤ / ٢٥٧] .

(٣) ينظر رأيه هذا فى كتابه : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ١٣١ وزاد فى ص ١٣٢ : وقسم لا يجوزُ فيه إلا الرفع : وهو كل أمر كان بأسماء الأفعال كقولك : زيدٌ دراكه ، وعمرٌو تراكه ؛ لأن هذا النوع من الأمر لا يعمل فيما قبله ، فكذلك لا يفسر عاملا فيه والنهى يجرى مجرى الأمر فى عمومه وخصوصه وأسماء أفعاله » اهـ .

وسكون الياء آخر الحروف وهو البَطَلْيَوْسيّ (**وَ**) أبو الحسن طاهر بن أحمد (**ابْن بَابِشَاذَ**)[١] ــ بالتركيب ــ كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرحَ والسرورَ (**يُخْتَارُ الرَّفْعُ فى**) الاسم المنظور فيه إلى (**العُمُومِ**) بالأمر (**كَالْآيَةِ**)[٢] ونحوها كـ ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ** ﴾[٣] لشبهه بالشرط فى العموم ، (**وَ**) يختار (**النَّصْبُ فى**) الاسم المنظور فيه إلى (**الْخُصُوصِ**) بالأمر (**كَ** « **زَيْدًا اضْرِبْهُ** » لعدم مشابهته للشرط .

* المسألة (**الثَّانِيَةُ**) مما يترجح فيه النصبُ (**أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ**) المشتغل (**مَقْرُونًا بِـ** « **اللَّامِ** » **أَوْ بِـ** « **لَا** » **الطَّلَبِيَّتَيْنِ ، نَحْو** : « **عَمْرًا لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ** » و « **خَالِدًا لَا تُهِنْهُ** » .

« فإن قيل » : كيف جاز ذلك ، وقد فسَّر العاملَ ما لا يعمل ؛ لأنّ « اللامَ » و « لا » الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا ؟

« قلتُ » : أجاب ابن عصفور بأنهم أجرَوْا الأمرَ باللام مجرى الأمر بغيرها ، وأجرَوْا النهى بـ « لا » مجرى النفى بها[٤] .

---

(١) ينظر رأيه هذا فى شرحه للجمل ١ / ٩٣ : ٩٤ تحقيق د / مصطفى إمام [رسالة دكتوراة] .

(٢) وهى الآية رقم [٢] من سورة « النور » ، وقد سبقت .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « المائدة » .

(٤) لم أجد ما أجاب به ابن عصفور فى مظانّه كشرح الجمل ، والمقرّب .
وقال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٢ / ٧٦ « ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو « زيدًا لِتَضْرِبْه » أو « زيدًا لا تضربْه » لما فى الروداني عن شرح المقرب أن « لام الأمر » و « لا » يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فيفسر العامل ، ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر ، كما لم يلزم ذلك فى نحو : لم ، ولمّا ، ولن ، فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك ــ غيرُ سديد ... » اهـ .

ويشمل الطلبُ ما لفظه لفظُ الخبر (**وَمِنْهُ « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللهُ »**) برفع « يعذبُ » ؛ (**لِأَنَّهُ نَفْىٌ بِمَعْنَى الطَّلَبِ**) فَـ « زيدًا » منصوب بفعل محذوف تقديره : رَحِمَ الله زيدًا ؛ لأنَّ عدمَ التعذيب رحمةٌ .

(**وَيَجْمَعُ الْمَسْأَلَتَيْنِ**) هذه ، والتى قبلها (**قَوْلُ النَّاظِمِ**) :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ (**قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ**) ....

فَإِنَّ ذَلِكَ) الفعلَ الصَّاحبَ[1] الطلبِ (**صَادِقٌ**) على شيئين (**عَلَى الْفِعْلِ الَّذِى هُوَ طَلَبٌ**) كالأمر والدعاء (**وَعَلَى الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِأَدَاةِ الطَّلَبِ**) كالمقرون باللام ، و « لا » الطلبيتين .

* المسألةُ (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الاسْمُ**) المشتَغل عنه واقعًا (**بَعْدَ شَىْءٍ الْغَالِبُ**) فى ذلك الشىء (**أَنْ يَلِيَهُ فِعْلٌ**)[2] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ[3]

---

(١) فى خ٢ « المصاحب للطلب » .

(٢) بخلاف ما إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل ، كأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط فيجب النصب وقد سبق توضيح ذلك .

(٣) أى : ويترجح النصب على الرفع إذا وقع الاسم السابق بعد شىء يغلب دخولُه على الفعل ، كما سيوضح .

وقوله : « بعد » معطوف على « قبل » فى قوله : « واختير نصب قبل فعل ذى طلب » فهو متعلق بـ « اختير » و « مَا » موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق ، و « إيلاؤه » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، و « الفعلَ » مفعول أول ، ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول ، والأول أظهر ؛ لأن الناظم يطلق « وَلِىَ » على « تبع » فى هذا النظم كثيرا ــ قاله المكودى فى شرح الألفية ــ و « غَلَبَ » فى موضع الخبر لـ « إيلاؤه » .

(**وَلِذَلِكَ أَمْثِلَةٌ : مِنْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ : نَحْو : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾**)[١] فيترجح نصب « بشرًا » بفعل محذوف يفسره المذكور ؛ لأنّ الغالبَ فى الهمزة أن تدخل على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقى أخواتها ؛ لأنها أُمّ الباب ، وهم يتوسعون فى أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا فى غيرها .

(**فَإِنْ فُصِلَتِ الْهَمْزَةُ**) من الاسم المشتغَلِ عنه (**فَالْمُخْتَارُ الرَّفْعُ ، نَحْو : « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »**) لأنَّ الاستفهام حينئذ داخلٌ على الاسم ، لا على الفعل ، هذا إنْ جَعَلْتَ « أَنْتَ » مبتدأً ــ كما هو رأى سيبويه[٢] .

وإن جَعَلْتَه فاعلا بفعل مقدَّر ، وانفصل بعد حذفه ــ كما هو رأى الأخفش[٣] ــ فالمختارُ النصبُ ؛ لأنّ الهمزةَ داخلةٌ فى التقدير على الفعل (**إِلَّا فِى نَحْو « أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ »**) فيترجح النصبُ (**لِأَنَّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ**) وهو « كُلَّ يَوْمٍ » بنصب « كلّ » (**كَلَا فَصْلٍ** »)[٤] وحرف الاستفهام داخل فى الحكم / على الفعل . [١٤٨/ أ]

(**وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ[٥] : إِنْ كَانَ الاسْتِفْهَامُ عَنْ الِاسْمِ ، فَالرَّفْعُ**)

---

(١) من الآية [٢٤] من سورة « القمر » .

(٢) فى كتابه ١ / ٥٤ « بولاق » .

(٣) قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٦٨ : « وقال الأخفش فى « أأنت زيدٌ ضربتَه » ؟ : إنَّ نصبَ (زيدًا) أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام و (أنت) فاعل فعل مقدر و (زيدًا) مفعوله أى : أضربتَ زيدًا ضربتَه ؟ فلما حذفتَ الفعلَ انفصل ضمير الفاعل المتصل ... » اهـ وينظر أيضا ١ / ١٧٣ من المصدر نفسه .

(٤) قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٦٨ : « وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم ظرفًا ، نحو : « آليومَ زيدًا ضربتَه ؟ » فالمختار النصبُ اتفاقا ؛ لكون الظرف متعلقا بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدر داخلةً على فعلٍ » اهـ .

(٥) هو سليمان بن محمد أبو الحسين المتوفى سنة ٥٢٨ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ٣٤٢] .

واجبٌ[١] (**نحو : « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو »**) لأنّ الضربَ محقَّق ، وإنما الشكّ فى المفعول ، فالاستفهامُ عن تعيينه .

(**وَحَكَمَ**) ابنُ الطَّراوة (**بِشُذُوذِ النَّصْبِ فِى قَوْلِهِ**) وهو جريرٌ يمدح ثعلبة ورياحًا ، ويذمّ طُهيَّة والخشاب[٢] :

٢٣٤- (أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا)[٣]

بنصب « ثعلبة » بفعل محذوف تقديره : أَحَقَرْتَ ثعلبةَ ، ولا يجوز إضمار « عدلت » لتعدِّيه بالباء ـــ قاله الموضح فى الحواشي ـــ و « ثعلبة » بثاء مثلثة ، وعين مهملة ، وباء موحَّدة و « الفوارس » نعته ـــ وإن كان جمعا ـــ نظرًا إلى معنى أهل القبيلة ، و « رِيَاحًا » بمثناة من تحت ، وحاء مهملة ، و « طُهيَّة » بضم الطاء

---

(١) مذهبُ ابن الطراوة فى الارتشاف ٣ / ١٠٨ : إن كان الاستفهام عن الفعل اختير النصب ، وإن كان عن الاسم اختير الرفع . أما فى التذييل والتكميل ص ٢٦ فقال أبو حيان : « وزعم أبو الحسن ابن الطراوة أنه إذا كان السؤال عن الفعل فالمختار الحمل على الفعل ، وإذا كان عن الاسم فلا يحمل على الفعل بل على الابتداء ، وزعم أن سيبويه أخطأ فى استشهاده بقوله :

* أثعلبةَ الفوارسَ ..... *

إذ هو على خلاف ما ينبغى ، كأنه شاذنادر ؛ لأن السؤال فيه عن الاسم ، وقد نصب حملا على الفعل ، وإنما كان حقه أن يكون مرفوعا » اهـ .

(٢) ثعلبة : هم ثعلبة بن يربوع ، ورياح : من يربوع بن حنظلة ، وهما من قوم جرير ، وطهية : ابن مالك بن حنظلة ، والخشاب : قبائل من أبناء مالك بن حنظلة ، وجرير يفاخر على الفرزدق يرهطه الأدنى إليه من تميم .

(٣) هذا البيت من الوافر لجرير فى ديوانه ٨١٤ تحقيق د / نعمان طه ، وسيبويه ١ / ٥٢ ، ٤٨٩ ، والأزهية ١١٩ ، واللسان (ط و ى) ١٩ / ٢٤٢ ومجاز القرآن ٢ / ١٤٨ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٣١ ، ٢ / ٣١٧ ، والبحر المحيط ١ / ٤٣٨ ، ٨ / ١٤٠ ، والعينى ٢ / ٥٣٣ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ٧٨ .

وواضح أن الشاهد فى البيت : نصب الاسم الواقع بعد الهمزة ، مع أن السؤال عن الاسم .

المهملة ، وفتح الهاء ، وتشديد الياء آخر الحروف ، و « الخِشاب » بكسر الخاء المعجمة ، وبالشين المعجمة ــ كلها قبائل ، قاله الموضح فى الحواشى .

وفى مسائل الزجاجى[١] : قال المازنى : سأل مروانُ الأخفشَ عن « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا ؟ » فقال الأخفش : المختار النصب ؛ لأجل الألف ، فقال : إنما المستفهم عنه هنا الاسمُ لا الفعل ، وإنما ينبغى أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازنى : وكذا القياس عندى ، ولكنَّ النحاةَ أجمعوا على اختيار النصب لمَّا كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل ــ انتهى ــ

فظهر بهذا أن ما قاله ابنُ الطراوة شاذٌ ؛ بدليل قول العرب : « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » ؟ بالنصب[٢] .

---

(١) يقول صاحب إنباه الرواة ٢ / ١٦٠ فى ترجمة الزجاجى : « ولما وردت له « مسائل » إلى العراق مع بعض الطلبة ، وقف عليها أبو علىّ الفارسىّ ... » .

(٢) فى التذييل والتكميل لأبى حيان : « وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : لا يلزم من تقديم الاسم إذا كان السؤال عنه ، وجعله يلى الهمزة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار الفعل ؛ لأن الهمزة تقرن بالفعل اختيارًا سواء كان السؤال عن اسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن اسم جعل الاسمُ فى اللفظ خاصة يلى الهمزة و « أم » وإن كان عن فعل ، جعل الفعل يلى الهمزة و « أم » لفظا وتقديرا ، ثم المسموع من العرب هو ما قعَّد سيبويه فى هذا الباب وغيره من اختيار الحمل على الفعل ، وفسد قول ابن الطراوة أنه يجب الرفع على الابتداء ــ انتهى نقل أبى حيان عن شيخه ابن الضائع ، ثم قال أبو حيان : « ويدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه قول العرب : أزيد ضربته أم عمرًا ؟ بالنصب وهو سؤال عن الاسم ، فلو كان ما ذهب إليه ابن الطراوة صحيحا ، لم يجز النصب ، ولوجب الرفع على الابتداء » اهـ [ينظر رسالة الدكتوراة المودعة فى كلية اللغة العربية تحقيق د / حماد البحيرى الجزء الثالث من التذييل والتكميل ١ / ٢٦ : ٢٧] .

(**وَقَالَ الْأَخْفَشُ** : **أَخَوَاتُ الْهَمْزَةِ**) فى ترجيح النصب (**كَالْهَمْزَةِ**)[١] فى ذلك (**نَحْو** : « **أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ** » ؟) فـ « أَيُّهُمْ » مبتدأ ، و « زيدًا » منصوب بفعل يفسره « ضَرَبه » ، والجملة خبر « أيُّهم » والتقدير : أيُّهم ضربَ زيدًا ؟

(**وَ** « **مَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَها** » ؟) فـ « مَنْ » ــ بفتح الميم ــ مبتدأ ، و « أمةَ الله » منصوب بفعل محذوف خبرُ « مَنْ » والتقدير : مَنْ ضَرَبَ أمةَ الله ؟

(**وَمِنْهَا**) أى : من الأمثلة (**النَّفْى بـ** « **مَا** » **أَوْ** « **لَا** » **أَوْ** « **إِنْ** » **نَحْو** : « **مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ** ») أو « لا زيدًا رأيته »[٢] أو « إنْ زيدًا[٣] رأيته » فيترجح النصبُ[٤] ؛ لأنهم شبَّهوا أحرفَ النَّفى بأحرف الاستفهام فى أنَّ الكلام معها غير موجب .

(**وَقِيلَ** : **ظَاهِرُ مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ**)[٥] فى الاسم بعدها (**وَقَال**) أبو عبد الله (**ابْنُ الْبَاذِشِ**)[٦] ــ بباء موحدة ، فألف ، فذال وشين معجمتين ، والذال مكسورة ــ (**وَابْنُ خَرُوفٍ**) : لا يترجح النصب مع هذه الأحرف ، وإنما الرفع ، والنصب (**يَسْتَوِيَانِ**)[٧] معها ؛ لدخولها على الأسماء والأفعال ، بخلاف

---

(١) ينظر هذا القول أيضا فى الارتشاف ٣ / ١٠٨ .

(٢) كان على الشارح أن يُكْمِل العبارة بقوله : « ولا كلمته » لأن « لا » الداخلة على الماضى يجب تكرارها فى غير الدعاء أو أن ذلك مقتطع من كلام ، والأصل : « لا زيدًا رأيته ولا كلمتُه » .

(٣) « زيدًا » ساقطة من خ٢ .

(٤) قال أبو حيان : « واختاره ابن عصفور وابن مالك [الارتشاف ٣ / ١٠٨] .

(٥) قال سيبويه فى كتابه ١ / ٧٢ : ٧٣ : « هذا باب حروف أُجريتْ مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى وهى حروف النفى شبهوها بألف الاستفهام حيث قدِّم الاسمُ قبل الفعل ... وذلك قولك : ما زيدًا ضربتُه ولا زيدًا قتلتُه ، وما عمرًا لقيتُ أباه ... وإن شئت رفعت ، والرفع أقوى » اهـ .

(٦) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١١٢ .

(٧) تراجع هذه المذاهب الثلاثة فى « الارتشاف » لأبى حيان ٣ / ١٠٨ .

غيرها من أحرف النفى ، وهى « لَمْ ، ولَمَّا ، ولَنْ » فإنها مختصة بالأفعال ، فحكمُها حكمُ « إنْ » الشرطية فى وجوب النصب إن اضطر شاعرٌ إلى ذلك[١] ــ قاله ابنُ مالك فى شرح الكافية[٢] .

[١٤٨/ب] (**وَمِنْهَا « حَيْثُ » نحو : « / حَيْثُ زَيْدًا تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ » قَالَهُ النَّاظِمُ**) فى شرح الكافية[٣] ، ونصُّه : ومِنْ مُرَجِّحاتِ النصب تقدُّمُ « حيثُ » مجرّدة من « ما » نحو « حيثُ زيدًا تلقاه فأكرمْه » لأنها تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها فى الغالب إلا فعلٌ ، فإن اقترنت بـ « ما » صارت أداةَ شرط واختصت بالفعل ــ انتهى ــ

وهو فى ذلك تابع لسيبويه ، فإنه قال : « إِذَا » و « حيثُ » مما يقبحُ بعده ابتداء الأسماء ، فإذا أوقعت الفعل على شىء من سببه نصب بالقياس ، تقول : « إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه » و « حيثُ زيدًا تجدُه فأكرمْهُ »[٤] .

ونُوزِع سيبويه فى « إِذَا » لأنها عنده مختصةٌ بالأفعال ، ولم يُنَازَعْ فى « حيثُ » فظنَّ الموضحّ أنّ المنازعة فى « حيثُ » فقال : (**وَفِيهِ نَظَرٌ**) .

والعجب منه أنه وافق الناظم فى المغنى[٥] فقال : وإضافة « حيثُ » إلى الفعلية أكثر ، ومن ثَمَّ ترجَّح النصب فى نحو : « جلستُ حيث زيدًا أراه » انتهى .

ولعل وجه النظر فى قوله « فأكْرِمْهُ »[٦] ؛ فإنه يُوهم أنه جوابُ « حَيْثُ »

---

(١) أى : إلى إدخال أحد الثلاثة على الاسم .
(٢) ٢ / ٦١٩ : ٦٢٠ وقاله أيضا فى شرح التسهيل ٢ / ١٤١ ، وينظر أيضا الارتشاف لأبى حيان ٣ / ١٠٨ .
(٣) ٢ / ٦٢٠ .
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٥٤ « بولاق » .
(٥) ١ / ١٣٢ تحقيق محيى الدين .
(٦) وقال يس : وجَّهَه اللقانى بقوله : إمَّا لأنّ « حيثُ » فى هذا المثال شرطية ، فتختص بالأفعال ، فيجب النصب ، ولا يمنع شرطيتها رفعُ « تلقاه » إذ هى بدون « ما » غير=

و « حَيْثُ » المجردةُ من « مَا » لا جوابَ لها عند البصريين ، وَمنْ جَازَى بها من الكوفيين أوجب النصبَ بعدها فلا يكون راجحا .

* المسألة (**الرَّابِعَةُ**) مما يترجح فيه النصب (**أَنْ يَقَعَ الاسْمُ**) المشتغَل عنه (**بَعْدَ عَاطِفٍ ، غَيْرِ مَفْصُولٍ**) ذلك العاطف من الاسم (**بِـ « أَمَّا »**) المفتوحة الهمزة ، المشددة الميم (**مَسْبُوقٍ**) العاطفُ (**بِفِعْلٍ غَيْرِ مَبْنِيٍّ**) ذلك الفعل (**عَلَى اسْمٍ**) قَبْله ، والمرادُ ببنائه عليه ، أن يُجْعل الفعلُ خبرًا عن ذلك الاسمِ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا[١]

ولا فرق فى الفعل بين أن يكون رافعا للفاعل ، أو ناصبًا للمفعول .

فالأول : (**كَـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ »** وَ) الثانى : (**نَحْو** : ﴿ **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ** ﴾[٢] **بَعْدَ**) قوله : ﴿ **خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ** ﴾[٣] وإنما ترجَّح نصبُ المعطوف فيهما ؛ لأن المتكلِّم به عاطِفٌ جملةً فعلية على جملةٍ فعلية ، والرافع عاطفٌ

= جازمة مع أنها شرطية كما فى « إذا زيدًا تلقاه فأكرمه » ــ وإمَّا لأنها فى نحو هذا ظرفيةٌ مجردة عن الشرطية ، فتدخل على الجملتين ، فيستوى الرفع والنصبُ فى الاسم الذى بعدها » [تنظر حاشيته على التصريح ١ / ٣٠١] .

(١) أى يترجح النصب إذا وقع الاسم المشتغَل عنه معطوفا على جملة مصدرة بالفعل ، واحترز بقوله : « بلا فصل » من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو : « قَامَ زيدٌ وأمَّا عمرٌو فكلمتُه » لأن حكم المعطوف فى ذلك حكم المستأنف .

وقوله « وَبَعْدَ » معطوف على « بعد » فى البيت الذى قبله و « بلا فصلٍ » متعلق بـ « عاطف » و « أَوَّلَا » ظرف متعلق بمُسْتَقِرّ واحترز به من الفعل الذى لم يقع أوَّلا كالجملة ذات الوجهين وسيأتى حكمها . و « على معمول فعل » على تقدير : على جملةِ معمولِ فعلٍ .

(٢) من الآية [٥] من سورة « النحل » .

(٣) من الآية [٤] من سورة « النحل » .

جملةً اسميَّةً على جملةٍ فعلية ، وتشاكل الجملتين المعطوفِ إحداهما على الأخرى أحسنُ من تخالفهما ــ قاله فى شرح الكافية[١] (**بِخِلَافِ**) ما إذا فُصِل بين العاطف والاسم بـ « أمَّا » (**نَحْو** : « **ضَرَبْتُ**[٢] **زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرٌ فَأَهَنْتُهُ** » **فَالْمُخْتَارُ الرَّفْعُ**)[٣] لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير[٤] ، وحكمُ الاسم الواقع بعد « أمَّا » فى الأحوال الخمسة ، حكمُ الاسم الواقع فى ابتداء الكلام ؛ (**لِأَنَّ** « **أَمَّا** » **تَقْطَعُ مَابَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا**) لكونها من الحروف التى يُبْتَدَأُ بها الكلامُ ــ قاله الشاطبى[٥] ــ

(**وَقُرِىءَ** : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَـٰهُمْ** ﴾[٦] **بِالنَّصْبِ**) لثمود ، منوَّنًا ، وغيرَ منوّن ــ قاله الزمخشرى فى كشافه[٧] ، والبيضاوى فى تفسيره[٨] ، فالتنوينُ باعتبار الحىّ ، وعدمُه باعتبار القبيلة ، والنصبُ بلا / تنوين قراءة الحسن البصرىّ[٩] ، [١٤٩/ أ]

---

(١) ٢ / ٦٢٠ : ٦٢١ .

(٢) فى خ٣ « ضَرَبَ » .

(٣) يُنظر كتاب سيبويه ١ / ٤٩ « بولاق » .

(٤) ما لم يُرَجِّح النصبَ مُرَجِّح كالطّلَب مثلًا ، نحو : « أَكْرِمْ زيدًا وأمَّا عَمْرًا فَأَهِنْهُ » [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٤] .

(٥) فى شرح الألفية المسمى : « المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية » [ينظر ورقة [٣٠] نسخة خطية مصورة عن الأصل المحفوظ فى الخزانة العامة بالرباط فى المغرب ــ وهذه النسخة المصورة فى حوزتى .

[وتُراجع هذه المسألة فى الارتشاف ٣ / ١١٠ والأشمونى ٢ / ٧٩] .

(٦) من الآية [١٧] من سورة « فصلت » .

(٧) ٣ / ٣٨٨ ط دار المعرفة بيروت .

(٨) المسمى : أنوار التنزيل ، وأسرار التأويل ٢ / ٣٥١ [ط الأولى ١٩٨٨ دار الكتب العلمية بيروت] .

(٩) ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢ / ٤٤٢ : ٤٤٣ .

وبالتنوين قراءة ابنِ عباسٍ[١] ، والنصبُ بفعل محذوف يفسره ما بعده (**عَلَى حَدِّ** « **زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** ») إلا أنَّ الفعل المحذوف لا يُقدَّر قبل « ثمود » كما يقدَّر قبل « زيدٍ » فى « زيدًا ضربتُه » ؛ لئلا يلزم الفصل بين « أمَّا » و « الفاء » بجملة تامَّة ، وذلك لا يجوز ، فلا يُقَال : وأما هدينا ثمودَ فهديناهم ، وإنما يقدَّرُ بعد الفاء من لفظ المذكور ، والأصل : وأما ثمودَ فهدينا هديناهم ، فلما حُذِف الفعلُ المفسَّر ــ بالفتح ــ دخلت الفاءُ على مفسِّره ، فصار « وأما ثمودَ فهديناهم » .

« فإن قلتَ » ما بعد فَاءِ الجزاءِ لا يعملُ فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا .

« قلتُ » الفاء ــ هنا ــ ليست فى مركزها الأصلىّ ، فلا تكون مانعةً من العمل .

وشَمِل قولُه : « العاطف » الواوَ ، والفاءَ ، وثمَّ ، وأَوْ ــ قاله الشاطبىّ[٢] ــ

(**وحَتَّى ، وَلَكِنْ ، وَبَلْ كَالْعَاطِفِ**[٣] ، **نَحو** « **ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** ») و « مَا رأيتُ زيدًا لَكِنْ عَمْرًا رَأَيْتُ أَبَاهُ » و « مَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا أَكْرَمتُه »[٤] وإنما قال : كالعاطف ؛ لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونُه مفردًا ،

---

(١) ينظر البحر المحيط ٧ / ٤٩١ .

(٢) ونصّ عبارته فى شرح الألفية ورقة [٤٥] مخطوط « وهذا الحكم غير مختص بالواو وحدها بل يجرى فى غيرها من حروف العطف ، ولذلك لم يُقيِّد ــ يعنى ابنَ مالك ــ عاطفا بالذكر دون عاطف ، بل قال : وبعد عاطف ، فتقول : « رأيتُ زيدًا ثم عمرًا مررتُ به » ... وكذلك ما جرى منها عاطفا فى بعض الأحوال نحو : لقيتُ القوم حتى زيدًا لقيتُه ، وما رأيتُ زيدًا لكن عمرًا رأيتُ أباه ، وما أكرمتُ عمرًا بل بِشْرًا أكرمتُه ، كلّ هذا حكمُ الواو » اهـ .

(٣) قوله : « كالعاطف » فيه إيماءٌ إلى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة وإنما هى حروف ابتداء .

(٤) ينظر هذا الموضوع فى كتاب سيبويه ١ / ٤٩ [ط بولاق] .

وهو هنا جملة ، فَجُعِلَتْ هذه الأحرفُ مُنَزَّلةً منزلةَ العاطف فى إعطاء حكمه .

* المسألة (**الْخَامِسَةُ**) ممّا يترجَّحُ فيه النصبُ (**أَنْ يُتَوَهَّمَ فِى الرَّفْعِ أَنَّ الْفِعْلَ**) المشتَغِلَ بالضمير (**صِفَةٌ**) لما قبله (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ** ﴾)[١] ؛ لأنه إذا رُفِع « كُلّ » احتمَل « خَلَقْنَا » أن يكون خبرًا له ، فيكون المعنى على عموم خَلْقِ كلّ الممكنات الموجودة بقدَرٍ ، خيرًا كانت أو شرًّا ، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ـــ واحتَمل أنْ يكونَ « خَلَقْنَا » صفةً لِـ « شىء »[٢] و « بقدرٍ » خبر « كُلّ » والتخصيصُ بالصفة يُفْهِم أنّ ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر ، والصفةُ هى المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية التى لا تكون منسوبة له ، لا تكون بقدر ، فيُوهم أنّ ثَمَّ مخلوقًا لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة[٣] .

---

(١) من الآية [٤٩] من سورة « القمر » .

(٢) فى الارتشاف ٣ / ١٠٩ « وعن الأخفش أنّ « خَلَقْنَا » صفة ، ولا يكون ذلك إلّا مع قراءة الرفع ، وقد قرىء بالرفع » اهـ [ينظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٤٨٩] .

وفى الارتشاف أيضا ٣ / ١٠٩ « ولم يعتبر سيبويه هذا الذى ذكروه أنْ يكونَ مُرَجِّحا للنَّصب بل قال : « جاء هذا على (زيدًا ضربتُه) وهو عربىّ كثير » [ينظر سيبويه ١ / ٧٤ « بولاق »] .

أما الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٧٥ فلا تفاوت عنده فى المعنى ـــ فى هذه الآية ـــ سواء جُعِل الفعل خبرًا أو صفةً وذلك لأن مراده تعالى بـ « كل شىء » كل مخلوق ، نصبت « كل » أو رفعته ، سواء جعلت « خلقناه » صفة مع الرفع ، أو خبرا عنه .... إلخ » اهـ فارجع إليه إن شئت .

(٣) القراءة بنصب « كلّ » بإجماع القرَّاء [انظر مشكل إعراب القرآن لمكى ٢ / ٣٤٠ : ٣٤١ ، والرفع قراءة « أبى السَّمَّال » كما فى المحتسب لابن جنى ٢ / ٣٠٠ وقال ابن جنى فى هذا الموضع : الرفع هنا أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب ؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء ، فهو كقولك : زيدٌ ضربتُه ... » اهـ [وينظر البحر المحيط ٨ / ١٨٣ والكشاف ٤ / ٤١] وبالرجوع إلى البحر المحيط ٨ / ١٨٣ والكشاف ٤ / ٤١ يبين أن قراءة الرفع لها علاقة بمذهب الاعتزال .

(**وَإِنَّمَا لَمْ يُتَوَهَّمْ ذَلِكَ مَعَ النَّصْبِ**) لِـ « كُلّ » على أنه مفعول بفعل محذوف يُفسِّره « خَلَقْنَا » ويمتنع جعلُه صفةً لِـ « كُلَّ شَىْءٍ » ؛ (**لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَعْمَلُ فِى الْمَوْصُوفِ ، وَمَا لا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا** .

وَمِنْ ثَمَّ) ــ بفتح المثلثة ــ أى : من أجل أنَّ الصفةَ لا تعملُ فى الموصوفِ (**وَجَبَ الرَّفْعُ**) لِـ « كُلّ » (**إِنْ كَانَ الْفِعْلُ**) المتصل بالضمير (**صِفَةً**) لِـ « كُلّ شَىْءٍ » (**نَحْو** ﴿ **وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ** ﴾)[1] أى : الكتب ، ولا يصح نصبُ « كلّ » لأنّ تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كلّ شىء فى الزبر حتى يصح تسليط « فَعَلُوا » على « كلّ شىء » وإنما المعنى : وكُلُّ شىءٍ مفعولٍ لهم ثابتٌ فى الزُّبُر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع « كُلّ » واجب على الابتدائية والفعلُ المتأخرُ صفة له ، / أو لِـ [١٤٩/ب] « شىء » و « فى الزبُرِ » خبر « كُلّ » .

(**أَوْ**) إن كان الفعلُ (**صِلَةً**) لموصولٍ (**نَحْو** : « **زَيْدٌ الَّذِى ضَرَبْتُهُ** » .

أَوْ) إن كان الفعلُ (**مُضَافًا إِلَيْهِ** ، **نَحْو** : « **زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ** »)[2] فـ « زيدٌ » فيهما واجبُ الرفع بالابتدائية ، ولا يجوز نصبه بفعل يُفَسِّرُه « ضربته » فى الأول ، و « تَراهُ » فى الثانى ؛ لأنَّ كلًّا منهما لا يعمل فيما قبله ، أما الأول : فلأنه صلة ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وأما الثانى : فلأنه مضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة فى تتميم ما قبله ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملا .

(**أَوْ**) إنْ (**وَقَعَ الاسْمُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالابْتِدَاء ، كـ « إِذَا » الْفُجائِيَّةِ ــ عَلَى الْأَصَحِّ ــ**) متعلق[3] بـ « يختصّ »[4] .

---

(١) الآية [٥٢] من سورة « القمر » ــ ومن ذلك أيضا قولك : « لا رجلٌ تحبُّه يُهَان » .

(٢) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ١٠٤ .

(٣) يعنى : « على الأصح » وقول ابن هشام : « على الأصحّ » يُشعر بأن فى المسألة خلافا بين النحاة .

(٤) فى كتاب سيبويه ١ / ٤٩ : « فإن قلتَ : « لقيتُ زيدا وأما عمرٌو فقد مررتُ به »=

وفى المسألة ثلاثة أقوال ، أَصَحُّها هذا مطلقا ، والثانى : جواز دخولها على الفعلية مطلقا ، والثالث : التفرقةُ بين أنْ يقترنَ الفعلُ بـ « قَدْ » فيجوزُ دخولُها عليه ، وألَّا يقترن فيمتنع ـــ حكاها فى المغنى[1] ـــ

وَعَلَى الْأَصَحِّ فَيَجِبُ الرَّفْعُ (**نحو** : « **خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو** ») ويجوز النصب على الثانى ، ويمتنع على الثالث لفُقْدان « قد » .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ ، فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا[2]

(**أَوْ**) إنْ وقع الاسمُ (**قَبْلَ مَا لَا يَرِدُ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَهُ**) .

وإليه[3] أشار الناظم بقوله :

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَالَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[4]

= و « لقيت زيدًا فإذا عبدُ الله يضربُه » فالرفعُ » اهـ .

(١) ٢ / ٥٨١ ، ٥٨٣ : ٥٨٤ وحكاها أيضا أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ١٠٥ فقال : الثالث عشر : إذا ولى الاسم « إذا » الفجائية نحو : خرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه يجوز فيه الاشتغال ، الثانى : أنه لا يجوز فيه إلا الابتداء ، الثالث : التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه « قد » فيجوز فيه الاشتغال ، أو لا تدخل عليه « قد » فيمتنع » اهـ [وينظر أيضا توضيح المقاصد للمرادىّ ٢ / ٤٠ ، وتعليق الفرائد للدمامينى ٤ / ٢٩٩] .

(٢) يعنى : أن من أسباب وجوب رفع الاسم السابق أن يتبع الاسمُ السابق شيئا يختص بالابتداء مثال ذلك إذا التي للمفاجأة كما ذكر ومثلها أيضا « ليتما » قال فى المغنى ١ / ٢٨٦ « ويجوز : « ليتما زيدًا ألقاه » على الإعمال ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير » اهـ .

(٣) فى خ٤ « وإليها » .

(٤) سبق شرح هذا البيت والذى قبله أول الباب ص [٣٥٣] .

(**نَحْو** : « **زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ** » **أَوْ**) « زَيْدٌ (**إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ** » **أَوْ**) « زيدٌ (**هَلْ رَأَيْتَهُ** » **أَوْ**) « زيدٌ (**هَلَّا رَأَيْتَهُ** ») أو « مَا زيدٌ إلّا يضربُه عمرٌو » .

فيجب رفع « زيد » فى هذه الأمثلة ؛ لأن ما بعد « ما » التعجبية ، و « إنْ » الشرطية ، و « هل » الاستفهامية ، و « هلّا » التحضيضيّة ، و « إلّا » الاستثنائية ، لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل ، لا يفسِّر عاملا ، ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور .

(**تَنْبِيهَانِ**) اثنان ــ (**الْأَوَّلُ** : **لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ مَسَائِلِ الْبَابِ مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ ، كَمَا فِى مَسْأَلَةِ** « **إِذَا** » **الْفُجَائِيَّةِ**) المتقدمة[1] (**لِعَدَمِ صِدْقِ ضَابِطِ الْبَابِ عَلَيْهَا**) لأنّ من جملة الضابط المذكور ، أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغ من الضمير ، لَنَصَبَ الاسمَ السابقَ ، وذلك ممتنعٌ مع « إذا » الفجائية ، وما ذُكِرَ معها[2] .

(**وَكَلَامُ النَّاظِمِ**) فى البيتين السابقين[3] (**يُوهِمُ ذَلِكَ**) لأنه جعَلَه من جملة أقسام

---

(١) « المتقدمة » كتبت بالمداد الأحمر فى خ٢ وكأنها من كلام ابن هشام فى التوضيح ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) يعنى : « ما » التعجبية ، و « إن » الشرطية ، و « هل » الاستفهامية ، و « هلَّا » التحضيضية ، و « إلَّا » الاستثنائية .

وينظر مواضع أخرى يجب فيها رفع الاسم السابق فى « الارتشاف ٣ / ١٠٤ : ١٠٦ .

(٣) وهما :

وَإنْ تَلا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

وقد أوضح ابنُ الحاجب فى الكافية ص ٩٧ [تحقيق د / طارق نجم] الاشتغالَ بقوله : « وهو كلُّ اسم بعده فعل ، أو شبهه ، مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، مثل « زيدا ضربته ، وزيدا مررت به وزيدًا ضربتُ غلامه ، وزيدا حُبِسْتُ عليه ــ ينصب بفعل يفسره ما بعده أى : ضربتُ ، وجاوزتُ ، وأهنتُ ولابستُ » اهـ . =

الباب ، لكنَّ ضرورةَ تتميمِ الأقسامِ ، ألْجأته إلى ذلك .

وهذا التنبيه ، تقدَّمَ التنبيهُ عليه(١) ، فلا حاجة إلى ذكره .

التنبيهُ (**الثَّانِى : لَمْ يَعْتَبِرْ سِيبَوَيْهِ إِيهَامَ الصِّفَةِ مُرَجِّحًا للنَّصْبِ**) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل(٢) حيث قال : ومن المرجحات للنصب أن يكون مُخَلِّصًا من إيهامِ غيرِ الصَّوابِ ، والرفعُ بخلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾(٣) ثم علَّله(٤) بأخصر مما قدمناه —

= وبعضهم يفسر (لنصبه) على معنى لصلح فى حَدِّ ذاته لِنَصْبِه ، وإن لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع — وبعضهم يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فُرِّغ له العامل أو مناسبه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية ومن هؤلاء ابن هشام وتبعه الأشمونى فى شرح الألفية ٢ / ٧٥ .

قال الصبان ٢ / ٧٥ : ٧٦ : « والمتجه ما اقتضاه إطلاق الناظم مِنْ عَدِّهِ منه ، لأن العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته ، والمنع من عمله لعارض » اهـ [وينظر حاشية الصبان أيضا ٢ / ٧٢] .

(١) وذلك قول ابن هشام أول الباب : « ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعُه كما ذكر الناظم ؛ لأنَّ حدَّ الاشتغال لا يصدق عليه » [ينظر ص : ٣٥٣] .

(٢) ٢ / ١٤٢ : ١٤٣ من شرح التسهيل .

(٣) الآية [٤٩] من سورة « القمر » وقد تقدمت .

(٤) يعني — ابنَ مالك — فقال : « فإنَّ نَصْبَ « كل شىء » يرفع توهم كون « خَلَقْناه » صفةً لـ « شىء » إذ لو كان صفةً له لم يفسِّر ناصبا لما قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرًا ، فتعيَّن عمومُ خلق الأشياء بقدرٍ خيرًا كانت أو شرًّا ، وهو قولُ أهل السنة ، ولو قرىء « كلُّ شىء » بالرفع لاحتمل أن يكون « خلقناه » صفةً مخصصة ، وأن يكون خبرًا ، فكان النصب — لرفعه احتمالَ غير الصواب — لرفعه احتمال غير الصواب — راجحا » اهـ [من المصدر السابق ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣] .

وظاهر كلام سيبويه ، وابن مالك أنه لم يُقرأ فى الآية إلا بالنصب ، وليس كذلك بل قرىء بالرفع على الابتداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب [قاله أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٣٣ تحقيق حماد البحيرى] وقراءة الرفع هى لأبى السَّمَّال فى=

[١٥٠/ أ] (بَلْ جَعَلَ) سيبويه / (النَّصْبَ فِى الْآيَةِ) المذكورة مرجوحًا (مِثْلَهُ فِى : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ») فإنه (قَالَ) فى أثناءِ كلامٍ : فأمّا قولُه تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴾(١) فإنما جاء على حدِّ قوله « زيدًا ضربتُه » (وَهُوَ عَرَبِىٌّ كَثِيرٌ) انتهى كلامُ سيبويه(٢) ــ فيكون الرفع أحسن من النصب.

قال ابن الشجرى(٣) : أجمع البصريون فى هذه الآية على أنّ الرفعَ أرجحُ ، لعدم تقدُّمِ ما يقتضى النصب ، وقال الكوفيون : النصبُ فيها أجودُ ؛ لأنّه قد تقدّم على « كلّ » عاملٌ يَنْصِبُ وهو « إنَّ » فاقتضى ذلك إضمار « خَلَقْنَا » ــ انتهى ــ

* المسألة (السَّادِسَةُ) مما يترجَّح نصبُه (أَنْ يَكُونَ الاسْمُ) المشتغَل عنه (جَوَابًا لِاسْتِفْهَامٍ مَنْصُوبٍ) لفظا أو محلًّا بما يليه (كَـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : « أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ » ؟ أَوْ « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟) فَـ « زيدًا » يترجحّ نصبُه ؛ لكونه جوابًا لاستفهام منصوب لفظا فى الأول ، ومحلًّا فى الثانى ، ليطابق الجوابُ السؤالَ فى الجملة الفعلية ، أما إذا كانَ الاستفهامُ مرفوعًا نحو : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَه » ؟ برفع « أَيُّهم » فإنك تُجيب بالرفع ، فتقول : زيدٌ ضربتُه » برفع « زيد » راجحًا ، ليطابق الجوابُ السؤالَ فى الاسمية .

وجوّز الأخفشُ مُراعاةَ الصُّغْرى والكُبْرى بعد « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَه » ؟(٤) كما يُجيز الوجهين فى « زيدٌ ضربتُه وعمرًا أكرمتُه » أَجْرَى الجواب مُجْرَى العطف .
وإنما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حَدِّه فى « زيدًا ضربتُه »(٥) .

= فى المحتسب ٢ / ٣٠٠ ــ كما سبق بيانه .
(١) الآية [٤٩] من سورة « القمر » وقد تقدمت .
(٢) كتابه ١ / ٧٤ « بولاق » ونص عبارته : « فالنصب عربىٌّ كثير ، والرفع أجود » اهـ .
(٣) فى أماليه : ١ / ٣٣٨ : ٣٣٩ مع التصرف اليسير .
(٤) لأنها جملة ذات وجهين ، الجملة كلها اسمية ، وجملة الخبر « ضربتَه » فعلية .
[وانظر مذهب الأخفش فى الارتشاف ٣ / ١٠٩] .
(٥) أى : ابتداءً ، غير جواب عن سؤال . [وينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٨ « بولاق »] .

ويقال : « هل رأيتَ زيدًا » ؟ فتقول : « لَا ، ولكنْ عبدَ الله لقيتُه »[١] تُنزل ذلك منزلة الجواب وإن لم يكن جوابًا عن المسؤول عنه ، وكذا لو عطفتَه فقلتَ : « لا ، بل عمرًا لقيتُه » أو « وعمرًا لقيتُه » قاله الموضح فى الحواشى ، ومن خطِّه نقلتُ[٢] .

(**وَ**) الرفعُ والنصبُ (**يَسْتَوِيَانِ فِى مِثْلِ الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ**) وهى أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ « أمَّا » مسبوق بفعل (**إِذَا بُنِىَ الْفِعْلُ**) السابق (**عَلَى اسْمٍ**) بأن أُخبر بالفعل عن اسمٍ (**غَيْرِ « مَا » التَّعَجُّبِيَّةِ**[٣] ، **وَتَضَمَّنَتْ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ**) المعطوفة على الجملة المبنىّ فعلها على مبتدئها (**ضَمِيرَهُ ، أَوْ كَانَتِ**) الجملة الثانيةُ (**معطوفةً بِالْفَاءِ**) المفيدةِ للسببية (**لِحُصُولِ الْمُشَاكَلَةِ**) متعلق بـ « يستويان » فى أنه علةٌ له (**رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ**) الاسمَ المشتَغَل عنه بالضمير فى الجملة الثانية .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا[٤]

---

(١) فـ « عبد الله » ليس مسئولا عنه ، لكنه لما كان فى الجملة جواب أجرى مجرى الجواب .

(٢) هذا الذى قاله الموضح فى الحواشى موجود بنصه فى « ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ١٠٩ ، فارجع إليه إن شئت ، والكلام فيه يشمل المسألة السادسة برُمَّتها .

(٣) أما إذا بُنِىَ الفعلُ على « ما » التعجبية فسيذكر حكمه .

(٤) ذكر ابنُ مالك لمساواة الرفع والنصب سببا واحدًا ، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملةٍ ذاتِ وجهين ، وهى التى صدرُها مبتدأ ، وعجزُها فعل ـــ وتجوَّز فى تسمية الاسم السابق معطوفا ، والمعطوف فى الحقيقة إنما هى الجملة التى هو جزؤها ، والعذر له أنه لما وَلِىَ حرفَ العطف أُطْلَقَ عليه معطوفًا وقوله : « مُخْبَرًا » نعتٌ لِـ « فعلا » و « به » فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بـ « مُخْبرًا » و « عن اسم » متعلق بمخبرًا ، و « فاعْطِفَنْ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « مُخَيَّرًا » حال من فاعل « اعْطِفَنْ » .

(**وَذَلِكَ نَحْو : « زَيْدٌ قَامَ ، وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » أَوْ « فَعَمْرٌوا**[1] **أَكْرَمْتُهُ** » فيجوز فى « عمرو » الرفع والنصب على السواء ؛ وذلك لأن « زيدٌ قام » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولنا « كُبْرَى » : أنها جملةٌ فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها .

[١٥٠/ب] ومعنى قولنا « / ذات وجهين » : أَنَّها اسميّةُ الصدرِ بالنظر إلى مبتدئها ، فِعْليّة العَجُزِ بالنظر إلى خبرها ـ فإنْ رَاعَيْتَ صدرَها رفعت « عَمْرًا » وكنت قد عطفت جملةً اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لا محلّ له من الإعراب ، وإن راعيتَ عَجُزَها نصبتَهُ[2] ، وكنت قد عطفتَ جملةً فعلية على جملة فعلية محلُّها الرفع على الخبرية ، والرابطُ بين الجملةِ المعطوفةِ والمعطوفِ عليها إمَّا « الضَميرُ » من « لِأَجْله »[3] العائدُ على صَدْر الجملةِ الأُولى ، أو « الفاء »[4] فالمناسبةُ حاصلةٌ على كلا التقديرين فاستوى الوجهان .

وقال فى البسيط[5] : إن أبا علىّ رجّح الرفع[6] ـ انتهى ـ

وهو مقتضى قول ابن الشجرىّ : إن اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل[7] .

وقال أبو حيان : قال بعض معاصرينا : لم يصرح سيبويه بأنهما على حدٍّ سواء ،

---

(١) فى خ٣ ، ٤ « فعمرًا » .

(٢) فى خ٣ « نصبتَ » .

(٣) فى « عمرٌو أكرمتُه لأجله » .

(٤) فى « فعمرٌو أكرمتُه » .

(٥) كتاب البسيط فى النحو لضياء الدين بن العلج .

(٦) هذا الكلام فى التذييل والتكميل لأبى حيان ص ٣٥ ـ رسالة دكتوراة تحقيق د / حماد البحيرى .

(٧) ينظر الأمالى الشجرية :

وإنما ذلك قول الجزولىّ ، والأظهر ترجيح النصب ؛ لأنَّ الْحَمْلَ على الصغرى أقربُ ، وهم يُراعون الجوار ما أمكن نحو : « هذا حجرُ ضبٍّ خَرِبٍ »[1] .

وعُورِض بأنّ الرفعَ ترجَّح بعدم الإضمار ، فلكلّ منهما مرجِّح ، فتساويا .

(بِخَلَافِ) ما إذا بُنِىَ الفعل على « ما » التعجبية ، نحو : (« **مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ** » **فَلَا أَثَرَ لِلْعَطْفِ**) على الجملة الفعلية ، فَرَفْعُ « عمرٍو » فى هذا هو المختار ــ ذكر ذلك سيبويه[2] ؛ لأنَّ فعلَ التعجب قد جَرَى مَجْرَى الأسماء لجموده ، ولذلك صُغِّرَ ، وَاعْتَقَد الكوفيُّون اسميَّته ، فكأنه ليس فى الكلام فعلٌ مبنىٌّ على اسمٍ ، فيترجح الرفعُ لعدم الإضمار .

(**فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِى**) الجملة (**الثَّانِيَةِ ضَمِيرُ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يُعْطَفْ بِالْفَاءِ**[3] ، **فَالْأَخفَشُ ، وَالسِّيرَافِىُّ يَمْنَعَانِ النَّصْبَ**) بناءً على العطف على الصّغرى (**وَهُوَ الْمُخْتَارُ**) لأنّ المعطوفَ على الخبر خبرٌ ، ولابدَّ فيه من رابط ، وهو مفقودٌ ، فالرفع عندهما واجبٌ ، وإن ورد النصبُ فهو على حدِّه فى « زيدًا ضربتُه » ابتداءً ، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف ــ قاله المرادى[4] فى التلخيص[5] .

---

(١) إلى هنا انتهى كلام أبى حيان فى كتابه التذييل والتكميل وهو المصدر السابق ص : ٣٦ وهذا المثال : « هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » قول عربىّ ذكره سيبويه على أنه مِمَّا جرى نعتا على غير وجه الكلام ، حيث جُرَّ لمجاورته مجرورًا ، والقياس الرفع ؛ لأنه نعت لمرفوع ، وهو أكثر كلام العرب [كتاب سيبويه ١ / ٢١٧] بولاق .

(٢) فى كتابه ١ / ٤٩ ومثل لذلك بقوله : « ما أحسن عبدَ الله وزيدٌ قد رأيناه » .

(٣) وذلك نحو : « هندٌ أكرمتُها وعمرٌو قابلتُه » .

(٤) والذى قال هذا الكلام أولا هو شيخ المرادى وهو أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٣٨ [الرسالة السابقة] قال أبو حيان بعد أن ذكر مذهب الأخفش والسيرافى : « فإن وُجد النصبُ فيما عرى من الرابط ، فليس لكونه معطوفا على الجملة الصغرى ؛ إنما ذلك لجواز » زيدًا ضَرَبتُه « ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى ، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، وذلك جائز لا خلاف فيه » اهـ .

(٥) يقصد به شرح المرادى على التسهيل ، فكأنه تلخيص للتذييل والتكميل على شرح =

(**وَالْفَارِسِىُّ** ، **وَجَمَاعَةٌ**) كثيرة من المتقدمين (**يُجِيزُونَهُ**) أى النصب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال ــ وقد ذكر المسألة ــ : وذلك نحو قولك : عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلَّمتُه » إنْ حملتَ الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخِر قلتَ : عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلَّمتُه »[١] ــ انتهى ــ يعنى بالنصب ، فصرّح بأنك إنْ حَمَلْتَ على الآخِر نصبتَ ، وليس فى المثال الذى ذكره ما يَقْتضى كونَ ما بعد العاطف خبرًا .

ونقل ابنُ عصفور[٢] أنَّ سيبويهِ وغيرَه لم يشترطوا ضميرًا ، واستدلوا لذلك بإجماع القُرَّاء على نصب ﴿ **وَالسَّمَآءَ رَفَعَهَا** ﴾[٣] وهى معطوفةٌ على ﴿ **يَسْجُدَانِ** ﴾[٤] فى قوله تعالى : ﴿ **وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ** ﴾[٤] وليس فيها ضمير يعود على « النجم والشَّجَر » .

(**وَقَالَ هِشَامٌ**)[٥] الضريرُ ، من الكوفيين (**الْوَاوُ كَالْفَاءِ**) فى حصول الربط[٦] ؛ لأن الواو فيها معنى الجمعية[٧] كما أنَّ الفاءَ فيها معنى السببية ، بدليل : « هذان زيد وعمرو » وردَّ بأنَّ الواوَ إنما تكون للجمع فى المفردات ؛ ولهذا لا يجوز : « هذان يقومُ ويقعدُ » .

= التسهيل لأبى حيان ينظر هذا الشرح ص ٥٥٧ رسالة دكتوراة بمكتبة كلية اللغة العربية ت د / أحمد عبد الله ــ ولدىّ نسخة منها .

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٧ [طبع بولاق] .

(٢) فى شرحه للجمل ١ / ٣٦٧ .

(٣) من الآية [٧] من سورة « الرحمن » .

(٤) الآية [٦] من سورة « الرحمن » .

(٥) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص : ٤٦١ .

(٦) فى خ٤ « الرابط » وهو خطأ من الناسخ .

(٧) يعنى أنه إذا كان العطف بالواو فهو كالعطف بالفاء فى جواز المسألة ، وإن كان العطف بغيرهما لم تجز [ينظر الارتشاف ٣ / ١١٠ ، والأشمونى ٢ / ٨١] .

/ وقال[١] ابنُ خروف تبعا لطائفة من المتقدمين : جميع حروف العطف يحصلُ [١٥١/ أ] بها الربط ، واحتجوا ببيت أنشده ثعلب :

فَذَرْنِى أُجَوِّلُ فِى الْبِلَادِ لَعَلَّنِى أَسُرُّ صَدِيقًا أَوْ يُسَاءُ حَسُودُ[٢] — ١٢٠

خُرِّج على أن التقدير : أو يُسَاءُ بِى حَسُودُ .

(**وَهَذِهِ أُمُورٌ مُتَمِّمَاتٌ لِمَا تَقَدَّمَ**) وفى بعض النُّسخ[٣] (« **تَنْبِيهَاتٌ** ») :

* **أَحَدُهَا** : **أَنَّ**) العامل (**الْمُشْتَغِلَ عَنِ الِاسْمِ السَّابِقِ ، كَمَا يَكُونُ فِعْلًا — كَذَلِكَ يَكُونُ اسْمًا ؛ لَكِنْ بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ وَصْفًا**) فلا يكون اسمَ فِعْلٍ ، ولا مصدرًا (**الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ**) الوصفُ (**عَامِلًا**) عملَ الفعل ، فلا يكون وصفا غير عامل ، الشرطُ (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ**) الوصفُ العاملُ (**صَالِحًا لِلْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ**) فلا يكون وصفًا مقرونًا بـ « أَلْ » ولا صفةً مشبَّهةً ، ولا اسمَ تفضيلٍ[٤] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) فى خ٢ « فقال » .

(٢) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله ولم أجده فى غير التصريح .
والشاهد فى قوله : « أَوْ يُسَاءُ حَسُودُ » حيث عطفها بـ « أو » على جملة خبر « لعل » وليس فى الجملة المعطوفة ضمير يربطها بالجملة الأولى وهى : « أَسُرُّ صديقا » اكتفاء بالربط بالعطف بـ « أو » .
والذين لا يوافقون على الربط بـ « أو » يُقدّرون ضميرا رابطا فيكون التقدير كما ذكر الشارح : أو يساءُ بى حسودُ ، فيسقط به الاستشهاد .

(٣) أى : وفى بعض النسخ المخطوطة للتوضيح جاء : « تنبيهات » وفى بعضها الآخر جاء : « وهذه أمور متممات لما تقدم » .

(٤) وسيأتى توضيح لذلك .

وَسَوِّ فى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ (١)

(**وَذَلِكَ**) الاسم المستوفِى للشروط الثلاثة ، يشملُ اسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، وأمثلةَ المبالغة ، فالأول : (**نحو** : « **زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ** ») والثانى : نحو : « الدرهمَ أنت مُعْطَاه » والثالث : نحو : « العسلَ أنت شَرَّابُه » و « النَّعَمَ أنت مِنْحَارُها » و « العبدَ أنت ضَرُوبَه » « أو ضَرِيبَه » و « القَدَرَ أنت حَذِرَه »(٢) (**الْآن** ، **أَوْ غَدًا**) فى الجميع .

فالاسم السابق فيهنّ منصوب بوصف محذوف يُفَسِّره الوصفُ المذكور ، والتقدير : أنا ضاربٌ زيدًا ، وأنتَ مُعْطًى الدرهمَ ، وأنتَ شَرَّابٌ العسلَ ، وأنت منحارٌ النَّعَمَ ، وأنت ضَرُوبٌ ، أو ضَرِيبٌ العبدَ ، وأنتَ حَذِرٌ القَدَرَ .

(**بِخِلَافِ** « **زَيْدٌ عَلَيْكَهُ** » و « **زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ**) ـــ بالياء المثناة تحت ـــ فلا يجوز نصبُ « زيد » فيهما (**لِأَنَّهُمَا**) أى : « عليك » و « ضربًا » (**غَيْرُ صِفَةٍ**) لأنّ الأولَ اسمُ فِعْلٍ ، والثانِىَ مصدرٌ ، واسمُ الفعلِ والمصدرُ لا يعملان فيما قبلهما ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملا . فـ « زيدٌ » فى المثالين واجبُ الرفع على الابتدائية ، وخبره ما بعده من الفعل النائبِ عنه اسمُ الفعل والمصدرُ .

---

(١) يعنى أن الوصف الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق ، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر ، وبقوله : ذا عمل ، من اسم الفاعل بمعنى المضىّ وبقوله : إن لم يك مانع حصل ، من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة ، وفهم من قوله : إن لم يكن مانعٌ حصل ، أنّ الصفة المشبهة لا تُفسِّر ؛ لامتناع عملها فيما قبلها .

والظاهر أنّ « يك » تامّة ، و « مانع » فاعل بها ، و « حَصَلَ » فى موضع الصفة لـ « مانع » والتقدير : إن لم يوجد مانعٌ حصل .

(٢) « حَذِرَه » على أنها من أمثلة المبالغة التى على وزن « فَعِل » .

(**نَعَمْ يَجُوزُ النَّصْبُ**) فيه (**عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ اسْمِ الْفِعْلِ**[١] ، **وَهُوَ الْكِسَائِىُّ** ، وَ) عند من جوّز تقديمَ (**مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ الَّذِى لَا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِىٍّ**)[٢] كـ « ضَرْبًا » النائب عن فعله الطلبىِّ (**وَهُوَ الْمُبَرِّدُ وَالسِّيرَافِىُّ** ، وَ) عند من جوَّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين ، وَ (**بِخِلَافِ** « **زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ** » ؛ **لِأَنَّهُ غَيْرُ عَامِلٍ عَلَى الْأَصَحِّ**) لأنه بمعنى الماضى ، نعم يجوز النصب عند من جوَّز عَمَل الوصف إذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائىُّ . (وَ « **زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ** » وَ « **وَجْهُ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ** » فـ « زيدٌ » فى المثال الأول ، و « وَجْهُ الأَبِ » فى المثال الثانى ، رفعهما واجب على الابتدائية ، وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرُهما ، ولا يجوز نصبُهما (**لِأَنَّ الصِّلَةَ**) وهى « ضارب » (**وَالصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ**) وهى « حَسَنٌ » (**لَا يَعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَهُمَا**) وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملا .

وبخلاف « زيدٌ عمرٌو أَكْرَمُ منه » ؛ لأنّ اسمَ التفضيل لا يعملُ فى مفعول[٣] به اتِّفاقًا لا تقديمًا ولا تأخيرًا .

* الأمرُ (**الثَّانِى : لَابُدَّ فِى صِحَّةِ الاشْتِغَالِ مِنْ عُلْقَةٍ**)[٤] رابطةٍ (**بَيْنَ الْعَامِلِ ، وَالاسْمِ السَّابِقِ**) لأنَّ الأصلَ فى ذلك المبتدأُ والخبرُ ، ودخل / حكمُ [١٥١/ب]

---

(١) فى حاشية يس ١ / ٣٠٥ ـــ تعليقا على قوله : نعم يجوز النصب .. إلى آخره ـــ جاء قوله : « قال اللقانى : بهذا تبين لك أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غيرَ صفتين ، بل لأن معمولهما لا يتقدم عليهما ، فإنهما غيرُ صالحين للعمل فيما قبلهما ، وحينئذ فالشرط الثالث مستغنًى عنه » .

(٢) فى حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٨٥ « واحترز مما ينحلُّ ، فإنه لا يجوز عملُه فيما قبله اتفاقا ، لأن الصِّلَة لا تعلم فيما قبل الموصول ، فلا تفسِّر عاملا .. » اهـ .

(٣) فى خ٤ « معمول » .

(٤) قوله : « لابدّ فى صحة الاشتغال من عُلْقَة » قال اللقانى معلّقا : « لا يحسن عدُّ هذا شرطا فى الاشتغال إذ لا يُعَدّ من شروط الشىء ، إلا ما يختص ذلك الشىءُ باشتراطه ، والعلقة لابد منها رفعتَ أو نصبتَ » اهـ [من حاشية يس على التصريح / ٣٠٦] .

الاشتغالِ عليه فهو فرعُه .

(**وَكَمَا تَحْصُلُ الْعُلْقَةُ**) الرابطةُ (**بِضَمِيرِهِ**) أى : ضمير الاسم السابق (**الْمُتَّصِلِ بِالْعَامِلِ ، كَـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »**) فالعلقةُ الرابطةُ بين العامل وهو « ضربتُ » والاسم السابق وهو « زيد » ــ الهاءُ المتصلة بضربتُ . (**كَذَلِكَ تَحْصُلُ**) العُلْقَةُ (**بِضَمِيرِهِ الْمُنْفَصِلِ مِنَ الْعَامِلِ بِحَرْفِ جَرٍّ**) متعلّق بالمنفصلِ (**نَحْو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ »**) فـ « الهاءُ » المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلةٌ من العامل بحرف جرٍّ وهو الباء (**أَوْ**) المنفصلِ من العامل (**بِاسْمٍ مُضَافٍ ، نَحْو** : « **زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ** ») فـ « الهاء » المجرورة بإضافة الأخ إليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الأخُ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، كَوَصْلٍ يَجْرِى[1]

(**أَوْ**) المنفصلِ من العامل (**بِاسْمٍ أَجْنَبِىٍّ أُتْبِعَ بِتَابِعٍ مُشْتَمِلٍ**) ذلك التابعُ (**عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ**) السابق (**بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ**) للأجنبىِّ (**نَعْتًا له**)

---

(١) يعنى أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة ، يجرى مَجْرى الفعل المشغول بالضمير المتصل فى جميع الأقسام المذكورة فنحو : إنْ زيدًا مررت به ، وإن زيدًا رأيت أخاه ، يجرى مجرى : إن زيدًا ضربته ، فى وجوب النصب ، ونحو : أزيدًا مررتَ به ؟ ، وأزيدًا مررتَ بأخيه ؟ يجرى مجرى : أزيدًا ضربته ؟ فى ترجيح النصب وهكذا سائر المسائل .

وفهم من قوله : أو « بإضافة » العمومُ فيشمل ما إذا كان المضاف واحدًا ، نحو : زيدًا مررت بأخيه ، أو أكثر من واحد نحو : زيدًا مررت بغلام أخيه .

و « فصلُ » مبتدأ ، وفاعل « يجرى » عائد على « فصل » الواقع مبتدأ والجملة من « يجرى » وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ و « كوصْلٍ » متعلّق بـ « يجرى » .

لأنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحد ـــ قاله فى المغنى[١] ـــ (**نَحْو** : « **زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ**) فـ « الهاء » من « يحبُّه » هى الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهى منفصلة من العامل بالأجنبىِّ وهو « رَجُلًا » وجملة « يُحبُّه » نعتٌ لِـ « رجلًا » وهو أجنبىٌّ من « زيد » ؛ لأنه ليس سببيًّا له .

(**أَوْ**) يكونَ التابعُ (**عَطْفًا**) على الأجنبىِّ (**بِالْوَاوِ**) خاصةً ؛ لما فيها من معنى الجمع ، فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسمٍ مثنًّى أو مجموع فيه ضميرٌ ـــ قاله الموضح فى الحواشى[٢] ـــ (**نَحْو** : « **زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ** » **أَوْ**) يكونَ التابعُ (**عَطْفَ بَيَانٍ**) على الأجنبىِّ ؛ لأن عطف البيان كالنعت فى الإيضاح والتخصيص[٣] (**كَـ** « **زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ**) فـ « الهاء » فى « أخاه » فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالمعطوف[٤] ، وذلك مستفاد من قول النظم :

---

(١) ٢ / ٥٠٥ بتحقيق محيى الدين .

(٢) وقال أيضا فى المغنى فى معانى الواو العاطفة ٢ / ٣٥٥ : والخامس عطف المفرد السببىِّ على الأجنبىِّ عند الاحتياج إلى الربط ... كقولك فى باب الاشتغال « زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه » اهـ .

(٣) فإن كلا منهما يوضح متبوعه فى المعارف ، مثال ذلك فى النعت : « جاء زيدٌ التاجرُ » ومثال ذلك فى البيان : * أقسم بالله أبو حفصٍ عمرُ * ـــ ويخصص متبوعه فى النكرات ، مثال ذلك فى النعت « جاءنى رجل تاجرٌ » ومثال ذلك فى عطف البيان قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة ٩٥] فيمن نوّن كفارة ـــ أثبته الكوفيون ، والذين لا يوافقون على أنّ عطف البيان يُخصِّص متبوعه فى النكرات ، يوجبون فى ذلك البدلية والفرق بين النعت وعطف البيان أن النعت يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، والبيان يكون جامدًا . [وسيأتى كل ذلك بعون الله تعالى] .

(٤) عطف نسق بالواو ، أو عطف بيان .

وَعُلْقَــــةٌ حَاصِلَـــةٌ بِتَابِــــعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ[(١)]

ومسألةُ عطف البيان زائدة على التسهيل[(٢)] (**فَإِنْ قَدَّرْتَ** « **الْأَخَ** ») فيها (**بَدَلًا**) من « عَمْرًا » (**بَطَلَتْ**) هذه (**الْمَسْأَلَةُ نَصَبْتَ**) الاسمَ السابق (**أَوْ رَفَعْتَ**) لأنَّ الأخَ يصير من جملة ثانية ؛ لأن البدل على نيَّة تكرار العامل ، فتخلو الجملةُ الأولى من ضمير يعود على المبتدإ إنْ رفعتَ ، وعلى المشتغَل عنه إن نصبتَ قاله ابنُ عصفور[(٣)] ــ اللهم (**إِلَّا إِذَا قُلْنَا عَامِلُ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَاحِدٌ ، صَحَّ الْوَجْهَانِ**) النصبُ والرفعُ ؛ لوجود الرابط فيهما .

« فإن قلتَ » : ويمكن أن يصحَّ الوجهان على القول الأول أيضا ؛ بأن يجعل العاملُ فى « الأخ » خبرًا فى الرفع ، ومفسرًّا فى النصب ، وجملةُ « ضربتُ عَمْرًا » معترضةٌ بينهما .

« قلتُ » : عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصحَّ أن يكون خبرًا ، أو مفسرًّا لغيره ، وإنما هو تقدير معنوىّ ، وإلَّا لم يكن من بدل المفرد من المفرد[(٤)] بل من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق .

---

(١) أى أن العلاقة والرابطة التى تتم وتحصل بين العامل والتابع المشتمل على ضمير الاسم السابق كالعلاقة والرابطة التى تتم بينه وبين الاسم الواقع بعد العامل مباشرة ؛ أى أن الأجنبىَّ إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق ــ جرى مجرى السببىِّ .

(٢) اقتصر فى التسهيل على ملابسة الضمير بنعت ، وملابسته بمعطوف بالواو [وينظر شرح ابن مالك على التسهيل ٢ / ١٤٦] .

(٣) فى شرحه لجمل الزجاجىّ ١ / ٣٦١ : ٣٦٢ .

(٤) قال يس : « (قوله : وإلا لم يكن مِنْ بدلِ المفرد إلخ) فيه نظر ؛ لأنه وإن كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودًا للإسناد ، فلا يُقال إنه جملة ، وإن قيل بتقديره حقيقةً ، ونظيرُه فى التوكيد اللفظىّ « احْبِس احْبِس » وسيأتى أيضا فيه أنّ نحو : قمتُ قمتُ توكيد للضمير فقط ، ألا ترى أن العامل قد ظهر فى بعض الصور كما فى قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة ١١٤] وقد صرّح فى باب البدل بأن « لِأَولِنا وَآخِرِنَا »=

وبقى من التوابع التوكيدُ نحو « زيدًا ضربتُ عمرًا نفسَه » ولا يصحّ مجيئُه هنا ؛ لأن الضميرَ المتصل / به عائدٌ على المؤكَّد أبدًا ، فلا يصحُ عودُه على الاسم السابق ـــ قاله الشاطبى[1] . [١٥٢/ أ]

* الأمرُ (**الثَّالِثُ : يَجِبُ كَوْنُ الْمُقَدَّرِ فِى نَحْوِ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » مِنْ مَعْنَى الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ وَلَفْظِهِ**) فيقدر : ضربتُ زيدًا ضربتُه .

(**وَفِى بَقِيَّةِ الصُّوَرِ مِنْ مَعْنَاهُ**) أو لازمِه (**دُونَ لَفْظِهِ ، فَيُقَدَّرُ**) فى نحو : « زيدا مررتُ به » (**جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ**) ولا يقدر : مررت ؛ لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، ويقدَّرُ فى نحو : « زيدًا لستَ مثلَه »[2] : خالفتَ زيدًا لستَ مثلَه ، لأن « خالفت » هو معنى « لستَ » ـــ قاله أبو البقاء ـــ

(**وَ**) يقدر فى نحو : « زيدًا ضربتُ أَخَاهُ » (**أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ**) ولا يقدَّر : ضربتُ ؛ لأنك لم تضرب زيدًا ، وإنما ضربتَ أخاه ، ومِنْ لَازِمِه إهانةُ زيدٍ ؛ لأنّ مَنْ ضَرَب أَخا شخصٍ ، فقد أهان ذلك الشخص .

= بدل من الضمير المجرور باللام ، ولذلك أعيدت اللام مع البدل » اهـ [حاشيته على التصريح ١ / ٣٠٦] .

(١) ونصّ كلامه فى شرح الألفية : « أما التوكيد ، فعدم دخوله بيِّن ؛ إذ العُلقةُ لا تحصل به ألبتةَ ؛ لأن الضمير المتعلق به عائد على المؤكد أبدًا ، وألفاظ التوكيد محصورة ، وعلى طريقة لا تتعدى ، فإنما تحصل صورة المسألة حيثُ يكون ثمَّ تابع تعلق به ضمير عائد على الاسم السابق ، والتوكيد لا يكون فيه ذلك » اهـ [شرح الألفية للشاطبى لوحة ٦١ من المخطوطة المصورة عن الأصل المحفوظ فى الخزانة العامة بالرباط بالمغرب ولدىّ نسخة منها] .

(٢) فى الارتشاف لأبى حيان ٢ / ١٠٣ « وقد أجاز ذلك سيبويه فى « ليس » فقال : أزيدًا لستَ مثلَه » ومنع ذلك غيرُه ، وحكى ابن كيسان فى كتاب « الحقائق » أن بعض الكوفيين والمازنى لا يجيزون دخول « ليس » ولا « كان » فى باب الاشتغال ، ولا يجيزون : أزيدًا لست مثله ، ولا أعمرًا كنت مثله ، وأن المبرد لا يُجيز ذلك فى (ليس) انتهى » انتهى كلام أبى حيان . [وينظر سيبويه ١ / ٤٦ « بولاق »] .

وجميع ما يقدر فى هذا الباب يقدّر متقدّما على الاسم المنصوب ، إلا أن يمنع مانع ، من حَصْرٍ ، أو غيرِه ، فيقدر متأخّرًا عنه .

* الأمرُ (**الرَّابعُ**) : ما تقدَّم من الأوجه الخمسة فيما إذا انْصَبَ فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ ، أو ملابسًا لضميره يجرى (**إذَا رَفَعَ فِعْلٌ ضَمِيرَ اسْمٍ سَابِقٍ**) لفظًا (**نَحْو** : « **زَيْدٌ**(١) **قَامَ** » **أَوْ**) تقديرًا ، نحو : « زَيْدٌ (**غُضِبَ عَلَيْهِ**) » فـ « الهاء » المجرورة(٢) بـ « على » فى محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ « غُضِبَ » (**أَوْ**) رَفَعَ (**مُلَابِسًا لِضَمِيرِهِ** ، **نَحْو** : « **زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ** » **فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الاسْمُ**) السابق (**وَاجِبَ الرَّفْعِ بالابْتِدَاءِ** ، **كـ** « **خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ**) قَدْ (**قَامَ** ») لأنّ « إذا » الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق(٣) (**وَ** « **لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ** » **إذَا قَدَّرْتَ** « **مَا** » **كَافَّةً**) لِـ « لَيْتَ » عن العمل ، فـ « عمرو » مبتدأ ، و « قَعَدَ » خبره ، ولا يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا لمحذوف ؛ لأنه لم يُسمع : ليتما قعد عمرٌو ، فإن قدَّرتَ « ما » زائدةً غيرَ كافةٍ ، لم يكن الرفعُ واجبا ، بل جائزًا(٤) ؛ لما تقدَّم من أنها إذا اتَّصل بها « مَا » الزائدة ، جاز إعمالها وإلغاؤها ؛ لعدم زَوَال اختصاصِها بالجمل الاسمية(٥) ـــ فإنْ قدَّرْتَ « ما » مصدرية ، كان الرفعُ واجبًا ، لكنْ على الفاعليَّة ، لأنَّ « مَا » المصدريّة يجبُ أنْ يليَهَا فعلٌ ظاهر أو مقدَّر .

(**أَوْ**) واجب الرفع (**بِالْفَاعِلِيَّةِ** ، **نَحْو** : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ و « **هَلَّا زَيْدٌ قَامَ** ») لأنَّ أدواتِ الشرط والتحضيض تختصّ بالأفعال ،

---

(١) فى خ٤ « زيدًا » وهو خطأ من الناسخ .

(٢) فى خ٤ « المجرور » .

(٣) ينظر ص [٣٧٤ : ٣٧٥] من هذا الباب .

(٤) فى خ٢ « جائزٌ » .

(٥) ينظر ص [٥٩ وما بعدها] من هذا الجزء ، وينظر أيضا المغنى لابن هشام ١ / ٢٨٦ مبحث « ليت » .

(٦) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

خلافا للكوفيين فيهما[١] ، قاله ابنُ عصفور فى شرح الإيضاح[٢] .

وَقَدْ يَكُونُ) الاسمُ السابقُ (**رَاجِحَ الابْتِدَائِيَّةِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ**[٣] ، **نحو** : « **زَيْدٌ قَامَ** » **عِنْدَ الْمُبَرِّدِ وَمُتَابِعِيهِ**) فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ، ذكر ذلك الفارسيُّ فى « التذكرة » ، ونقله ابنُ الحاجّ[٤] عنه فى « النقد » على مقرَّب ابن عصفور ، فسقط ما قيل إنه لا يُعلم من أجاز رفعَه على الفاعلية .

وعَكَسَ ابنُ العَرِيف[٥] الترجيحَ ، فرجَّح الفاعليةَ على الابتدائية[٦] .

---

(١) فالكوفيون « يُجيزون أن يكون الاسمُ بعد أدوات الشرط وأدوات التحضيض مرفوعًا على الابتداء [ينظر بتفصيل أكثر فى مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٥٨١ : ٥٨٢ تحقيق محيى الدين] .

(٢) شرح الإيضاح ، من الكتب التى ذكرها أصحاب التراجم على أنها من مصنفات ابن عصفور وقد نقل عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر . [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ــ قسم الدراسة ــ ١ / ٤٠] .

(٣) ضابط هذه المسألة أن يتقدم الاسم المرفوع ، ولا تسبقه أداة تختصّ بالأفعال ، ولا أداة تختصّ بالأسماء ، ويتأخر عنه فعل قاصر ، نحو : « زيدٌ قامَ » .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلى صاحب النقد على المقرب [سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٣٤٣] .

(٥) هو الحسين بن الوليد بن نصر بن العَرِيف أبو القاسم النحوى ، كان نحويًّا مقدَّما ، أخذ عن ابن القوطية وغيره ، وسمع من ابن رشيق وأقام بمصر مدة ثم عاد إلى الأندلس ، له فى النحو شرح الجمل ، توفى سنة ٣٩٠ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٤٢ : ٥٤٣] .

(٦) فى التذييل والتكميل ص ٣ : ٤ تحقيق د / حمّاد البحيرى « رسالة دكتوراه ، يقول أبو حيَّان : « وذهب أبو القاسم حُسَين بن الوليد المعروف بابن العَرِيف إلى أنه لا يُشْتَرَطُ ما يطلبُ الفعل ، فيجيز فى نحو : « زيدٌ قام » أن يرتفع « زَيْدٌ » بإضمار فعل يُفَسِّره ما بعده ، التقديرُ : قام زيد قام ، وهذه نزعة كوفية » اهـ . وواضح من هذا الكلام أنه لم يرجح الفاعلية .

(**وَغَيْرُهُمْ**) من البصريين (**يُوجِبُ ابْتِدَائِيَّتَهُ ؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ طَالِبِ الْفِعْلِ**) من نَفْيٍ ، أو استفهام ، وتقدَّمَ عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل فى بابه(١) .

(**وَقَدْ يَكُونُ**) الاسمُ السابقُ (**رَاجِحَ الْفَاعِلِيَّةِ عَلَى الابْتِدَائِيَّةِ ، نَحْو : « زَيْدٌ لِيَقُمْ »**) لأنَّ الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدإ ، وهو خلاف القياس ؛ لأنها(٢) لا تحتمل الصدق والكذب ، والفاعليةُ سالمةٌ / من ذلك فترجَّحتْ . [١٥٢/ب]

هذا تقرير كلامه(٣) ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ رفع « زيدٍ » على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسِّره ، وقد قال فى باب « التحذير »(٤) من هذا الكتاب : إنَّ اجتماعَ حذفِ الفعل ولامِ الأمر شاذّ ، فكيف يكونُ راجحًا مع كونه شاذًّا(٥) .

(**وَنَحْو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ قَعَدَ »**) فيترجح رفع « عمرو » على الفاعلية بفعل

---

(١) أى : فى باب الفاعل ، ينظر ص [٢٤٦] من هذا الجزء .

(٢) « لأنها » ساقطة من خ٣ .

(٣) أى : كلام ابن هشام .

(٤) ونص كلامه فى باب « التحذير » : « وشذَّ قولهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ » والتقدير : فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثانى : إقامة الضمير وهو « إيَّا » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس » اهـ [وسيأتى فى الجزء الرابع من هذا الكتاب] .

(٥) قال الدنوشرى معلقا على النظر الذى أورده الشيخ خالد : « فيه نظر ، فإن ابنَ مالك صرّح فى قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة ٣٥] بأنّ التقدير : وَلْيَسْكن زوجُك ، ومخالفة ابن هشام له لا تضرّه ، ولا نُسَلِّم أنّ ذلك شاذٌّ ، ولو سُلِّم فالشَّاذّ وارد فى القرآن ، لا سيَّما إذا كان مُخَلِّصا من محذور كما هنا » اهـ [حاشية يس على التصريح ١ / ٣٠٨] .

محذوف يُفسره « قَعَدَ » لتناسب العطف على الجملة الفعلية (**وَنَحْو** : ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا** ﴾[١] وَ ﴿ **ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ** ﴾)[٢] فيترجح رفع « بَشَر » و « أَنْتُم » على الفاعلية بفعل محذوف ؛ لأنَّ الغالبَ فى الهمزة دخولُها على الأفعال ، وتقدم فى باب الفاعل ما يغنى عن إعادته هنا[٣] .

نَعَمْ : الرفع على الفاعلية فى ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا** ﴾[١] أَرْجَح من الرفع على الفاعلية فى ﴿ **ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ** ﴾[٢] وتقدير الاسمية فى ﴿ **ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ** ﴾[٢] أرجحُ منه فى ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا** ﴾[١] لمعادلتها الاسمية وهى ﴿ **أَمْ نَحْنُ الْخَـٰلِقُونَ** ﴾[٤] ، صرّح بذلك فى المغنى[٥] .

(وَ) الابتدائية والفاعلية (**قَدْ يَسْتَوِيَانِ فِي نَحْو** : « **زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ** ») ففى الفاعلية مراعاة الصغرى ، ففيه عطف فعلية على فعلية .

وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ، ففيه عطف اسمية على مثلها .

فالتناسب حاصل على كلا التقديرين[٦] .

* * *

(١) من الآية [٦] من سورة « التغابن » .

(٢) من الآية [٥٩] من سورة « الواقعة » .

(٣) ينظر ص : [٢٤٥] من هذا الجزء .

(٤) من الآية [٥٩] من سورة « الواقعة » .

(٥) ٢ / ٣٧٨ الباب الثانى ، تحت عنوان : باب ما يجب على المسئول فى المسئول عنه أن يُفصِّل فيه لاحتماله الاسميةَ والفعليةَ ؛ لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثلة : ثم ذكر عشرة أمثلة وكان الموضع الذى معنا هو المثال الخامس .

(٦) قال يس : ويُرجَّحُ الأول بالقرب ، والثانى بالسلامة من الحذف اهـ . [حاشيته على التصريح ١ / ٣٠٨] .



(هَذَا بَابُ التَّعدِّى وَاللُّزُومِ) فِى الْأَفْعَالِ

(الْفِعْلُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُها : مَا لَا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ وَلَا لُزُومٍ ، وَهُوَ « كَانَ » وَأَخَوَاتُهَا) فى حال نقصها ، فإن منصوبَها خبرٌ لها على قول البصريين ، وحالٌ أو شَبِيهٌ به على قول الكوفيين (وَقَدْ تَقَدَّمَتْ) عَقِب باب المبتدإ والخبر[1] .

(وَالثَّانِى : الْمُتَعَدِّى ، وَلَهُ عَلَامَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَصِحَّ أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ هَاءُ ضَمِيرِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ) على وجهٍ لا يكون خبرًا ، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ « هَا » غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ[2] ......

العلامةُ (الثَّانِيَةُ) أَنْ يصحَّ (أَنْ يُبْنَى مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ تَامٌّ) بأن يَستَغْنى عن حرف جرٍّ ، كما فى شرح الكافية[3] ، وزاد فى التسهيل باطّراد[4] (وَذَلِكَ كـ « ضَرَبَ ») ــ بفتح الراء ــ (أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو » فَتَصِلَ

---

(١) ينظر ص ٥٨٧ وما بعدها من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) يعنى : أنّ علامةَ الفعل المتعدّى جواز اتصال ضمير غير المصدر به ، نحو : زيد ضربه عمرو ، واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ، فليست علامة لواحد منهما .

و« علامةُ » مبتدأ ، وخبره « أن تصل » و « ها » مفعول بـ « تصل » و « به » متعلق بتصل .

(٣) لابن مالك ، ينظر الجزء الثانى ص : ٦٢٩ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٨ : ١٤٩ .

بِهِ) أى : بضرب (**هَاءَ ضَمِيرِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ « زَيْدٌ »**) .

وخرج بقولنا « على وجه لا يكون خبرًا » : نحو « الصديقَ كنتُه » فإنَّه يصدُقُ على « كَانَ » أنه اتصَّل به هاءُ ضميرِ غيرِ المصدرِ ، ومع ذلك لا يكون متعدِّيًا ــ كما مرَّ .

(**وَ**) ألا ترى أنك (**تَقُولُ** : « **هُوَ مَضْرُوبٌ** » **فَيَكُونُ**) مضروب (**تَامًّا**) غيرَ مُفتقر إلى حرف جرٍّ[1] .

واحترز بالاطِّراد من نحو :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ[2]............... .... -١٢١-

(١) فلو صيغَ منه اسمُ مفعولٍ مفتقر إلى حرف جرٍّ سُمِّىَ الفعل لازِمًا ، أو متعديا بحرف جرّ مثل : « غَضِب زيدٌ على عمرو ، فزيد مغضوبٌ عليه » و « زَهِدَ فيه فهو مزهود فيه » و « عَجِبَ منه فهو معجوب منه » فهذه أفعال لازمة ، لأن اسمَ المفعول المبنىّ منها لا يستغنى عن اقترانه بحرف جرّ [قاله ابن مالك فى شرح الكافية ٢ / ٦٣٠] .

(٢) هذه جملة من بيت من الوافر ، والبيت بتمامه :

تَمُرّونَ الدّيار ولم تَعُوجُوا كلامُكُم علىَّ إذًا حرامُ

وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٧٨ تحقيق د / نعمان طه برواية « أتمضُونَ » وهو له بالرواية التى معنا فى الكامل ١ / ٥٠ والأغانى ٢ / ٦٣٠ والعينى ٢ / ٥٦٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٠٧ ، والخزانة ٣ / ٦٧٢ ، والدرر ٢ / ١٠٧ .

وفى الكامل للمبرد ١ / ٥٠ بتحقيق محمد أحمد الدالى : « فأما قول الشاعر ــ وهو جرير ــ وإنشادُ أهل الكوفة له ، وهو قوله : * تَمرُّونَ الديارَ ... * ورواية بعضهم له « أتمضُونَ الديار » فليسا بشيء ، لما ذكرتُ لك ، والسماعُ الصحيح والقياسُ المطرد لا تعترضُ عليه الروايةُ الشاذّة ، أخبرنا أبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ قال : قرأتُ على عُمارَةَ بنِ عَقيلِ بن بلال بن جرير : « مررتم بالديار ولم تَعُوجوا » فهذا يدلك على أن الرواية مغيَّرة » اهـ .

وقوله : « تعوجوا » يقال : عاج فلان بالمكان عوجا ومعاجا ــ كقال يقول قولا ومقالا ــ إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف=

فإنه يصحّ أنْ يُبْنَى منه اسمُ مفعول تامّ ، فتقول : الديارُ ممرورةٌ ، ولكن ليس بمطرد ، فلا يكون « مَرَّ » متعديا .

(وَ) المتعدِّى (**حُكْمُهُ أَنْ يَنصِبَ الْمَفْعُولَ بِهِ ، كَـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا »** وَ « **تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ** » أى : تأملتُها (**إِلَّا إِنْ نَابَ**) المفعول به (**عَنِ الْفَاعِلِ**) فإنه يُرفع على النيابة عن الفاعل (**كَـ « ضُرِبَ زَيْدٌ » وَ « تُدُبِّرَتِ الْكُتُبُ »** برفعهما ، / [١٥٣/ أ] وبناء الفعلين للمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ[١] ....

وما ذُكِر من أنّ المفعول به منصوبٌ بالفعل وحده ، هو قول البصريين .

واختلَف قولُ الكوفيين ، فقال هشامٌ[٢] : الناصبُ له الفاعل ، وقال الفرَّاء : كلاهما ، وقال خلفٌ الأحمر[٣] : معنى المفعولية ، ولكلٍّ حُجَّة[٤] .

فحجَّةُ البصريين : أنّ أصل العمل للأفعال ، وحجَّةُ هشامٍ : أنَّ نصبَه يدور

= به ، أو عرّج عليه وتحول إليه .

وأصل الكلام : تمرون بالديار ، ويسمى ذلك الحذفَ والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولا من « أنّ » المؤكدة مع اسمها وخبرها أو من « أنْ » المصدرية مع منصوبها .

(١) قوله : « فانصب به » تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل ، وشرط فى نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو : « تدبرتُ الكتُبَ » فلو ناب عن الفاعل رفع .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفى ، سبق ذكره مرارًا .

(٣) هو أبو محرز خلف الأحمر مولى بلال بن أبى بُرْدَة ، راوية ثقة علَّامة يسلك مسلك الأصمعىّ ، وكان الأخفش يقول : لم يدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعىّ توفى سنة ١٨٠ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٥٤] .

(٤) تُراجع هذه المذاهب فى شرح الرضى على الكافية ١ / ١٢٨ ، والإنصاف ٥٢ : ٥٥ ، والتذييل والتكميل ص ٦٢ : ٦٣ [رسالة دكتوراة تحقيق د / حماد البحيرى] والهمع ١ / ١٦٥ .

مع الفاعل وجودا وعدما ، والدوران يُفيدُ العِلِّيَّة ، وحجة الفرَّاء : أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، ولا يعملُ بعضُ الكلمة دون بعضها الآخر ، وحُجَّةِ خلفٍ : أنَّ المفعولية صفةٌ قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسنادُ الحكمِ إلى العلَّةِ القائمةِ بذات الشيء أولى من غيرها .

ورَدَّ البصريّون هذه الحُجج بما يطول ذكرُه[1] .

وعُلِم مِنْ تخصيص الفعل المتعدِّى بنصب المفعول به ، أنّ بقيَّة المفاعيل ينصبُها المتعدى واللازم[2] ، بخلاف المفعول به ؛ فإنه لا ينصبه إلا المتعدِّى .

النوعُ (**الثَّالثُ : اللَّازِمُ ، وَلَهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَلَامَةً**) اثنتان عدميتان ، وعشرة وجوديَّة . (**وَهِىَ**) مُطَّرِدَة ، فالأولى والثانية : (**أَلَّا يَتَّصِلَ بِهِ هَاءُ ضَمِيرٍ غَيْرِ الْمَصْدَرِ ، وَأَلَّا يُبْنَى مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ تَامّ ، وَذَلِكَ كَـ « خَرَجَ » أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو »**) فيتصل بـ « خرج » ضميرُ غير المصدر ، وهو « زيد » (**وَلَا « هُوَ مَخْرُوجٌ »**) فتبنى منه اسمَ مفعول تامّ (**وَإِنَّمَا يُقَال : « الْخُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرٌو »**) فيتصل به هاء ضمير المصدر ، وهو « الخروج » (**وَ « هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ »**) بحسب المعنى ، فيكون اسمَ مفعول ناقصًا لاحتياجه إلى حروف الجرّ .

* (**وَ**) الثالثة (**أَنْ يَدُلَّ عَلَى سَجِيَّةٍ**) بالسين المهملة ، أى : الطبيعة والسليقة (**وَهِىَ : مَا لَيْسَ حَرَكَةَ جِسْمٍ**[3] ، **مِنْ وَصْفٍ مُلَازِمٍ**) للذّاتِ ، غيرِ مُنْفَكٍّ عنها

---

(١) ورُدَّ بوجود النصب مع المصدر وإن لم يكن فاعلًا لا فى اللفظ ولا فى التقدير .
ورُدّ بأنهما لو كانا كشىء واحد لما جاز الفصل بينهما بالمفعول .
ونُقِض مذهبُ الأحمر بما لم يسم فاعله ، وبقولهم : لم أضرب زيدًا ، وبقولك : مات زيدٌ ، فإنه وقع به فى الحقيقة . [ذكر هذه الرّدود أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٦٢ : ٦٣] .

(٢) كـ « سرت والنيلَ » و « خرجتُ خروجًا » .

(٣) عبارةُ الأشمونى ٢ / ٨٧ ــ ٨٨ والمرادُ بأفعال السجايا : ما دلَّ على معنًى قائمٍ بالفاعل لازم له » اهـ . وعلق الصبان على قوله « لازم له » فقال : أى : غالبًا ، أو بشرط=

(نَحْو : جَبُنَ ، وشَجُعَ) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها ، وضَمُّ عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذَّات عند صدور هذه الأفعال منها ــ قاله شارح القُصَارَى[1] .

وإليها الإشارة بقوله :

.... وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا[2] ....

* والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أَوْ) أن يدلَ (عَلَى عَرَضٍ) بفتح العين والراء المهملتين (وَهُوَ) أى العَرَضُ : (مَا لَيْسَ حَرَكَةَ جِسْمٍ[3] مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ) دائما (كَمَرِضَ ، وكَسِلَ ، وَنَهِمَ[4] إِذَا شَبِعَ) بكسر العين فيهنَّ ، بخلاف « نَهِمَ » إذا صار أكولا فليس لازما .

وإليها الإشارة بقوله :

= عدم المانع ، فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض » .

(١) لم أهتد إلى معرفة هذا الكتاب ، ولا إلى شارحه .

(٢) من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ، ومنه ما يستدلّ عليه بوزنه ، وقد شرع ابن مالك فى بيان ما يستدل على لزومه بمعناه فقال : « وحُتم » أى : تحتَّم ووجب ، لزوم أفعال السجايا » وهو ما دل على مَعْنى قام بالفاعل لازم له .

(٣) أمّا ما هو حركته فمنه لازم كمشَى ، ومتعدٍّ كمدّ .

(٤) فى عدّ ابن هشام « نهم » من أمثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عدّه من أفعال السجايا ، فاقتضى أنه من الأوصاف اللازمة مع أنه وصف غير لازم » انتهى يس على التصريح ٢ / ٣١٠ وقال الملّوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى ص ٦٨ « (قوله كنَهِم) لا يعارضه تمثيل ابن هشام به للعَرَض ، ولا جعل بعضهم له متعديا ؛ لأنه يستعمل ثلاث استعمالات . الأول : أنه بمعنى كثر أكله وعلى هذا حمل كلام الناظم ، لأنه حينئذ من أفعال السجايا ، الثانى : أن يكون بمعنى شبع وعليه كلام ابن هشام ، الثالث : أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال وهو متعدّ ، فلا خلاف » اهـ [وينظر حاشية الصبّان ٢ / ٨٨] .

أَوْ عَرَضًا[١] ....

* والخامسة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) أن يدلّ (**عَلَى نَظَافَةٍ ، كَنَظُفَ ، وطَهُرَ ، ووَضُؤَ**) بضم العين فيهنَّ ، ويجوز فى « طَهر » فتح العين .

* السادسة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) أن يدلّ (**عَلَى دَنَسٍ ، نحْو : نَجُسَ ، وقَذُرَ**) ـ بالذَّال المعجمة ـ كسرًا ، وضمًّا فيهما .

[١٥٣/ب] / وإليهما[٢] الإشارةُ بقوله :

....   وَمَا[٣] اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

* السابعة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) أن يدلَّ (**عَلَى مُطَاوَعَةِ فَاعِلِهِ لِفَاعِلِ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ لِوَاحِدٍ ، نَحْو : كسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وَمَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ**) وإليها الإشارة بقوله :

.... أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ[٤] ....

والمطاوعة قبول الأثر ، ففاعل الفعل اللازم قَبِلَ الأثر من فاعل الفعل المتعدّى (**فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى**) المطاوِع ـ بكسر الواو ـ (**لِوَاحِدٍ ، كَعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ**) ففاعل « تعلّم » قبل التعليمَ من فاعل « عَلَّمَ » .

* الثامنة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) أَنْ (**يَكُونَ مُوَازِنًا لِافْعَلَلَّ**) ـ بفتح اللام الأولى ، وتشديد الثانية ـ (**كَاقْشَعَرَّ ، وَاشْمَأَزَّ**) ـ بمعجمتين ـ وهو بناء مقتضب ، وقيل : ملحق باحْرَنْجَمَ ، وأصلهما : اقْشَعْرَرَ ، واشْمَأْزَزَ ـ بسكون العين والهمزة ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته

---

(١) ظهر من تعريف العَرَض أنه ليس المراد العَرَض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يَرِدَ أنّ الفعل من حيث هو عرض .

(٢) فى خ٢ « وإليه » .

(٣) « وما » ما : موصولة ، معطوفة على « المضاهى » فى قوله : « والمضاهِى اقْعَنْسَسَا » .

(٤) يعنى : أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعدّ إلى واحد .

إلى ما قبله ، ثم أدغموا أحد المثلين فى الآخر[١] ــ قاله أبو البقاء ــ

واعتُرِض بأنّ حكمَ المُلْحَقِ ألّا يُدغم ؛ لئلا تفوت الموازنة ؛ ولهذا وجب الفكّ فى « اقْعَنْسَسَ »[٢] والاستناد إلى اتحاد المصدريْن ممنوع .

* والتاسعة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) يكون موازنا (**لِمَا أُلْحِقَ بِهِ**) أى : بافْعَلَلَّ (**وَهُوَ** « **افْوَعَلَّ** ») ــ بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام ــ (كـ « **اكْوَهَدَّ الْفَرْخُ** » **إِذَا ارْتَعَدَ**) .

* والعاشرة المذكورة فى قوله : (**أَوْ**) يكون موازنا (**لِافْعَنْلَلَ**) ــ بسكون الفاء ، وفتح العين ، وسكون النون ، وفتح اللام الأولى ــ وهو ما كانت فيه النونُ زائدةً بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها أَصْلِيَّين (**كاحْرَنْجَمَ**)[٣] .

* الحادية عشرة ، والثانية عشرة المذكورتان فى قوله : (**أَوْ**) يكون موازنا (**لِمَا أُلْحِقَ به**) أى : بافْعَنْلَلَ ــ بأصالة اللامين (**وَهُوَ**) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف ، أو من حروف « سألتمونيها » .

فالأول : نحو : (**افْعَنْلَلَ** ، **بِزِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ**) وهل هى الأولى ، أو الثانية ، قولان (كـ « **اقْعَنْسَسَ الْجَمَلُ** » **إِذَا أَبَى أَنْ يَنْقَادَ** ، **وَ**) الثانى : نحو : (**افْعَنْلَى**) ــ بفتح العين ، وسكون النون ، وزيادة الألف فى آخره ، وهى من حروف « سألتمونيها » (كـ « **احْرَنْبَى الدِّيكُ** ») ــ بسكون الحاء المهملة ، وفتح الراء ، وسكون النون ، وفتح الموحَّدة ــ (**إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ**) .

---

(١) فقيل : قشعرَّ ، واشمأزَّ .

(٢) بمعنى : رجع وتأخر . وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٧ / ١٥٦ : حقيقة الإلحاق فى « اقعنسس » إنما هو بتكرير اللام ، والنونُ مزيدةٌ لمعنى المطاوعة .

(٣) احرنجم الرجل : أراد شيئا ثم عدل عنه ، واحرنجمت الإبل : اجتمعت متراحمة .

« فإن قلتَ : زعم ابنُ جنّى ، وأبو عبيدة[١] أنّ « افْعَنْلى » يتعدَّى ، ولا يتعدَّى ، ومن تعدِّيه قول الرَّاجز :

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِى
أَدْفعُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِينِى[٢] — ١٢٢

قال أبو عبيدة : المغرندى والمسرندى ، الذى يغلبك ويعلوك .
« قلتُ » أجيب عنه بأنه شاذّ ، والمعتمدُ إطلاق سيبويه بأنه غيرُ متعدٍّ[٣] .

---

(١) هو معمر بن المثنى ــ مرّ فى الجزء الأول ٢٤١ .
(٢) البيتان من مشطور الرجز وردا من غير عَزْوٍ فى : الخصائص ٢ / ٢٥٨ للاستشهاد على حرف الروى هل هو النون أو الياء ، وما يترتب على ذلك ، وفى سرّ الصناعة ٢ / ٦٩٠ للاستشهاد على أن الألف فى « اسرندى » و « اغرندى » إنما هى بدل من ياء ، والمنصف شرح تصريف المازنى ــ لابن جنى ١ / ٨٦ ، ٣ / ١١ وقد مثل بالبيتين لما يتعدى ، ومثل لما لا يتعدى بقولهم : احرنبى الديك ، وهما فى المغنى ٢ / ٥٢٠ على أن تعدية : يغرندينى ، ويسرندينى شاذة وقال : ولا ثالث لهما ، ويغرندينى ــ بالغين المعجمة ــ يعلونى ويغلبنى ، وبمعناه يسرندينى » اهـ .
والبيتان فى اللسان (سرند) ٤ / ١٩٦ ، و(غرند) ٤ / ٣٢١ ، والأشمونى ٢ / ٨٨ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤ / ٤٧ : ٤٨ وفيه يقول البغدادى : وقلما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعلم قائله .
ورواية البيتين هنا كما فى المنصف ، وفى سر الصناعة وُضِعت « يسرندينى » مكان « يغرندينى » وبالعكس .
كما رويا : (إنى أرى النعاسَ ...) (أطرده عنى ...) .
والجوهرى فى الصحاح عداه أيضا فقال : اسرنداه اعتلاه ، والاسرنداءُ والاغرنداء واحدٌ ، والمسرندى : الذى يعلوك ويغلبك ، وأنشد الرجز [ينظر الصحاح مادة س ر د) ٢ / ٤٨٧] .
(٣) يقول سيبويه فى كتابه ٢ / ٢٤٢ « بولاق » : « وليس فى « افْعَنْلَلْتُه » و « افْعَنْلَيْتُه » اهـ .
وينظر أوزان المتعدّى فى كتاب سيبويه ٢ / ٢٦٦ وأَوْزان اللازم فيه ٢ / ٢٤٢ .

واقتصر الناظم على : « افْعَلَلَّ » و « افْعَنْلَلَ » بقوله :

كذا «افْعَلَلَّ» وَالْمُضَاهِى «اقْعَنْسَسَا»[١] ....

(وَحُكْمُ) الفعل (اللَّازِمِ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْجَارِّ) وذلك مستفادٌ من قول الناظم :

وَعَـدِّ لَازِمًا بِحَـرْفِ جَـرِّ ....

ويختلف الجارّ باختلاف المعنى (كَـ « عَجِبْتُ مِنْهُ » / وَ « مَرَرْتُ بِهِ » وَ « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » . [١٥٤/ أ]

وَقَدْ يُحْذَف) الجارُّ (وَيَبْقَى الْجَرُّ) بحاله (شُذُوذًا) ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يعمل محذوفًا (كَقَوْلِهِ) وهو الفرزدق :

٢٣٥ – (إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ[٢] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ)[٣]

فحذَفَ حرفَ الجرِّ من « كُلَيْب » وأبقَى عملَه (أَىْ) أن الأصل[٤] (إِلَى كُلَيْبٍ) وهو كُلَيْب بن يربوع ابن خطفة ، أبو قبيلة جرير ، و « الأصابع » فاعل « أشارت » و « بالأكفِّ » حال منها والباء بمعنى « مع » أى : أشارت الأصابعُ فى

---

(١) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلَلَّ كاقشعر ، وافعَنْلَلَ كاقعنسسْ ، والمضاهى : المشابه ، واصطلاح ابن مالك فى النظم أنه إذا علق الحكم على شبه شيء ، فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه ، فكأنه قال : واقعنسس ، ومضاهيه .

(٢) صدر هذا البيت جاء فى جميع النسخ على أنه من التوضيح .

(٣) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ١ / ٤٢٠ دار صادر ١٩٦٦ ، والعينى ٢ / ٥٤٢ ، والخزانة ٣ / ٦٦٩ ، والدرر ٢ / ٣٧ ، ١٠٦ ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٣ لجرير ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥١ وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٣٥ ، والارتشاف ٣ / ٥٣ ، وابن عقيل ٢ / ٣٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٢ / ٥١ والأشمونى ٢ / ٩٠ ، ٢٣٣ .

(٤) فى خ٤ « وأبقى عمله ، والأصل (إلى كُليب) » .

حال كونها مصاحبةً للأكف ، والإشارة وقعت بالجموع ــ وقيل هذا مقلوب ، والأصل : أشارت الأكفُّ بالأصابع .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ**) الجارُّ فيتعدَّى الفعل بنفسه (**وَيُنْصَبُ الْمَجْرُورُ**) إن كان فى موضع نصبٍ (**وَهُوَ ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ**) :

أحدها : (**سَمَاعِيٌّ جَائِزٌ فِى الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ ، نَحْو** : « **نَصَحْتُهُ** » و « **شَكَرْتُهُ** ») و « كِلْتُه » و « وَزَنْتُه » (**وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ اللَّامِ**) الجارَّة (**نَحْو** : ﴿ **وَنَصَحْتُ لَكُمْ** ﴾[1] ﴿ **أَنِ اشْكُرْ لِى** ﴾)[2] و« كِلْتُ له » و « وَزَنْت له » .

وقال التَّفْتَازانى : اللَّامُ زائدةٌ ، لِأَنّ معنى : « نَصَحْتُ زَيْدًا » و « نَصَحْتُ لَه » مستويان ــ انتهى ــ وفى التنزيل : ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ** ﴾[3] بغير ذكر اللام .

(وَ) الثانى (**سَمَاعِيٌّ خَاصٌّ بِالشِّعْرِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو ساعدة بن جُؤيَة :

٢٣٦- لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ (**كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ**)[4]

فـ « لَدْنٌ » ــ بفتح اللام ، وسكون الدال المهملة ــ خبرُ مبتدإ محذوف ،

---

(١) من الآية [٧٩] من سورة « الأعراف » .

(٢) من الآية [١٤] من سورة « لقمان » .

(٣) الآية [٣] من سورة « المطففين » .

(٤) هذا البيت من الكامل قاله ساعدة بن جؤية الهُذَلّى من أبيات وصف فيها الرمح فى شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ ، وسيبويه ١ / ١٦ ، ١٠٩ ، ونوادر أبى زيد ص ١٥ ، والكامل للمبرد ١ / ٤٧٤ والعينى ٢ / ٥٤٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٥ ، والخزانة ١ / ٤٧٤ ، والدرر ١ / ١٦٩ ، وبلا نسبة فى الأمالى الشجرية ١ / ٤٢ ، ٢ / ٢٤٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٣٥ ، والأشمونى ٢ / ٩١ والهمع ١ / ٢٠٠ .

أى : هو لَدْنٌ ، أى : لَيِّنٌ ، و « بِهَزٍّ » متعلق بـ « يَعْسِل » ـــ بالعين والسين المهملتين ـــ أى : يضرب بِهزِّ الكفِّ ، و « مَتْنُه » فاعل يعسل ، والمتنُ : الصدرُ ، وضميرُ « فيه » يعود إلى الهزِّ و « فى » للمصاحبة .

يقول : هذا الرمحُ يضطرب صدره بسبب الهزِّ معه ؛ وذلك دليل على كثرة لِينهِ .

و « الثعلب » فاعل عَسَلَ .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو المتَلَمِّس جرير بن عبد المسيح :

٢٣٧- (**آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ**) وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ[(١)]

« آليتَ » حلفتَ ، ويحتمل أن يكون إخبارًا عن نفسه ، فتكون التاء مضمومة ، وأن يكون خطابا لملك الحيرة فتكون مفتوحة ، وذلك أن شخصا هجا ملكَ الحيرة ، فبلغه ذلك ، فحلف الملكُ أنه لا يُطْعِمُه حبَّ العراق . وهو القمح و « أَطْعَمُه » على تقدير : لا أطعمه ؛ لأنه جواب القسم ؛ ولذلك امتنع أن يكون « حَبَّ » منصوبا على شريطة التفسير ؛ لأن « لا » النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يُفسر عاملا ، و « السوس » ـــ بمهملتين ـــ قمل القمح ونحوه .

والشاهد فى البيت الأول : فى حذف « فى » ونصب « الطريق » والأصل ذكر « فى » ؛ لأن الطريق اسم مكان مختصّ كالبيت والدار (**أَىْ** : **فِى الطَّرِيقِ**) .

---

(١) هذا البيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن عبد المسيح فى سيبويه ١ / ١٧ ، والأصول ١ / ١٧٩ ، وشرح شواهد سيبويه للنحاس ص ٤٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٦٥ ، والعينى ٢ / ٥٤٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٠٣ ، والأشمونى ٢ / ٩٠ .

وقولُ ابن الطراوة : « إنَّ « الطريق » ظرفٌ » مردودٌ بأنه غير مبهم ، وقولُه « إنه اسمٌ لكلِّ ما يقبل الاستطراق فهو مبهم ؛ لصلاحيته لكل موضع » منازعٌ فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق ــ قاله فى المغنى[1] ــ

(وَ) الشاهد فى البيت الثانى : فى حذف « عَلَى » ونَصْب « حَبَّ » أى : (**عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ**) وإلى هذين القسمين / أشار الناظم بقوله : [١٥٤/ب]

.... وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ[2]

نَقْلًا[3] ....

(وَ) الثالث (**قِيَاسِىٌّ ، وَذَلِكَ فى « أَنَّ » وَ « أَنْ »**) ــ بفتح الهمزة فيهما ، وتشديد النون فى الأولى ، وسكونها فى الثانية (**وَ « كَىْ »**) لطولهن بالصلة (**نَحْوُ : ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾**[4] **وَنَحْو : ﴿ أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَآءَكُمْ ﴾**[5] **وَنَحْو : ﴿ كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ﴾**)[6] أى : (**بأَنَّهُ**)لا إله إلا هو (**وَ مِنْ أَن جَاءَكُمْ ، وَلِكَيْلَا ، وَذَلِكَ إِذَا قَدَّرْتَ « كَىْ » مَصْدَرِيَّةً**) لدخول اللام عليها تقديرا .

---

(١) ٢ / ٥٢٥ تحقيق محيى الدين ــ وجعله ابن هشام فى موضع آخر من المغنى ٢ / ٥٧٦ من وَهَم ابن الطراوة فقال : « ومن الوهم ... قول ابن الطراوة فى قوله :

* كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ *

وقول جماعة فى « دخلت الدار أو المسجد ، أو السوق » إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، ويعرف بكونه ما كان صالحا لكل بقعة كمكان ، وناحية ، وجهة ، وجانب ، وأمام ، وخلف . والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا » اهـ .

(٢ ، ٣) يعنى أن حرف الجر إذا حذف ، انتصب المجرور بالفعل ، وذلك على نوعين : موقوف على السماع ومطرد ، وقد أشار إلى الأول بقوله : نقلًا ، أى : سماعًا .

(٤) من الآية [١٨] من سورة « آل عمران » .

(٥) من الآية [٦٣] من سورة « الأعراف » و [٦٩] من السورة نفسها .

(٦) من الآية [٧] من سورة « الحشر » .

(**وَأَهْمَلَ النَّحْوِيُّون هُنَا ذِكْرَ « كَىْ »**) مع تجويزهم فى نحو « جئت كى تكرمنى » أن تكون « كى » مصدرية ، واللام مقدرة قبلها ، والمعنى : لكى تكرمنى ، قاله فى المغنى[١] .

(**وَاشْتَرَطَ ابْنُ مَالِكٍ**) فى النظم وغيره (**فِى**) حذف الجارّ مِنْ (« **أَنَّ** » و « **أَنْ** » **أَمْنَ اللَّبْسِ**) فقال فى النظم :

.... وفى «أَنَّ» و «أَنْ» يَطَّرِدُ مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ[٢] ....

فمنع الحذف فى نحو « رغبتُ فى أن تفعلَ ، أو عن أن تفعلَ » (**لِإشْكَالِ الْمُرَادِ بَعْدَ الْحَذْفِ**) هل هو على معنى « فِى » أو « عَنْ » ؛ لأن « رَغِبَ » يتعدّى بكل منهما ، ومعناهما مختلف .

(**وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ**) قوله تعالى : (﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ** ﴾[٣] **فَحَذَفَ الْحَرْفَ**) الجارّ (**مَعَ أَنَّ**) اللبس موجود بدليل أنَّ (**الْمُفَسِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِى الْمُرَادِ**) فبعضهم قدّر « فى أَنْ » وبعضهم قدَّر « عَنْ أَنْ » واستدلّ كلٌّ على ما ذهب إليه .
وأُجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادىّ فى شرح النظم[٤] .

أحدهما : أن يكون حُذِفَ الحرفُ اعتمادا على القرينة الرافعة للّبس ، وقد أشار

---

(١) ٢ / ٥٢٥ : ٥٢٦ .
(٢) وقال فى شرح التسهيل ٢ / ١٥٠ « واطرد حذف حرف الجرّ مع أنّ ، وأَنْ إن تعيَّن عند حذفه ، نحو « عجبتُ أن يُبغَض ناصحٌ ، وطمعت أنك تُقبل » فلو لم يتعيَّن الحرفُ عند حذفه مع أنَّ ، وأَنَ لامتنع الحذف نحو : « رغبت أن يكون كذا » فإنه لا يُدرى هل المراد : رغبتُ فى أن يكون ، أو عن أن يكون ، والمرادَانِ متضادَّانِ معنًى ، فيمتنع الحذف فى مثل هذا » اهـ .
(٣) من الآية [١٢٧] من سورة « النساء » .
(٤) المسمَّى : توضيحَ المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . [ينظر الجزء الثانى ص ٥٤ : ٥٥] .

إلى هذا فى منهج السالك[١] .

والآخر أن يكون حُذِفَ لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهنّ لجمالِهِنَّ ومالِهِنَّ ، ومن يرغبُ عنهنّ لدمامَتِهِنَّ وفقرِهنَّ ، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين ــ انتهى ــ

وفى الكشاف[٢] : يحتمل : فى أن تنكحوهنَّ لجمالهنّ ، وعن أن تنكحوهنَّ لدمامتهنّ وتبعه البيضاوىّ[٣] .

والجواب الأول موافق لقول الموضح فى المغنى : وإنما حذف الجارّ فى ﴿ **أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ** ﴾[٤] لقرينة ، وإنما اختلف العلماء فى المقدَّر من الحرفين فى الآية ؛ لاختلافهم فى سبب نزولها ، فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة[٥] ــ انتهى ــ

وما ذهب إليه الموضح من أنّ محلَّ « أنَّ وأنْ » نصبٌ بعد الحذف[٦] ، هو مذهب الخليل ، وأمَّا سيبويه فقال بعدَ ما أورد أمثلة من الحذف : « ولو قال قائل إن

---

(١) يعنى أبا حيّان فى كتابه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ، وذلك قوله : « فإن زال اللبسُ ، وتعيَّن حرف الجرّ جاز ذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ اهـ [ينظر ص ١٢٨ من هذا الكتاب] .

(٢) وهو تفسير القرآن للزمخشرى [ينظر الجزء الأول ص : ٥٧٠] مطبعة الاستقامة .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوىّ ، كان إماما علامة ، عارفا بالفقه وأصوله ، والتفسير ، والعربية ، والمنطق ، صالحا متعبّدا شافعيا صنف مختصر الكشاف ، شرح مختصر ابن الحاجب فى الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وغيرها توفى سنة ٦٨٥ هـ كما ذكره الصَّفدىّ ، وقال السّبكى : سنة إحدى وتسعين . [بغية الوعاة ٢ / ٥١] ــ [وينظر تفسيره المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل طبع الحلبى ١٩٦٨ م ص : ٢٤٧ من الجزء الأول] .

(٤) من الآية [١٢٧] من سورة « النساء » .

(٥) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٠٤ .

(٦) وذلك قوله هنا : « وقد يحذف وينصب المجرور » ص [٤٠٤] من هذا الباب .

الموضعَ جَرٌّ لكان قولا قويًّا ، وله نظائر ، نحو قولهم : لَاهِ أَبوك »[١] ثم نقل النصب عن الخليل[٢] . فظهر بهذا أن ما نقله ابنُ مالك[٣] تبعا لابن العِلْج[٣] من أنّ الخليل يقول بالجرّ سهوٌ .

ولا يقاس على « أنَّ وأَنْ » غَيْرُهما فلا يقال : « بَرَيْتُ السكينَ القَلَمَ » والأصل : بالسكين ــ خلافا للأخفش الأصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرِّد نشأ بعد الأخفش الصغير أبى الحَسَن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، والأخفشُ الأكبرُ غيرُهما ، وهو أبو الخطاب شيخُ سيبويهِ ، والأخافشةُ أحد عشر نحويا ،

---

(١) ينظر هذا النص فى كتاب سيبويه ١ / ٤٦٥ وقد اختصره الشيخ خالد قليلا .

(٢) قوله « ثم نقل النصب عن الخليل » يوهم أنه ذكر مذهب الخليل بعد هذا الكلام ، والواقع أنه ذكره أوَّلًا ص : ٤٦٤ حين قال : « وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكرُه ﴿ وَأَنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون ٥٢] فقال إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأنّ هذه أمتكم أمَّةً واحِدَةً وأنا ربكم فاتقون ، وقال نظيرها : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش ١] لأنه إنما هو لذلك فليعبدُوا ، فإن حذفت اللام من « أنْ » فهو نصبٌ ، كما أنك لو حذفت اللام من « لإيلاف » كان نصبًا ــ هذا قول الخليل » اهـ .

(٣) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج من نحاة الأندلس فى القرن السابع قرأ على الشلوبين ، وكان أبو حيان ينقل عنه ، وكذا ابن عقيل وهو مؤلف كتاب البسيط فى النحو [طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ٢٩٨] .

وقد نقل رأيَه هذا أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٧٠ من رسالة دكتوراه تحقيق د / حماد البحيرى وذلك قوله : « وفى البسيط : أجاز الخليل وسيبويه أن يكون فى موضع جرٍّ فى نحو قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ ﴾ [البقرة ٢٥] اهـ .

واجتهد أبو حيان فى إثبات أن « الجرّ » ليس بمذهب لسيبويه وإن كان قد ذكره وذلك فى ص ٧٣ ولكنه ناقض نفسه فى ص : ٨٨ فجعل « أنَّ » فى ﴿ وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ ﴾ فى موضع جرّ باللام وقال : وهو عند سيبويه أقوى من جعل « أنّ » فى موضع نصب كما يراه الخليل » اهـ المصدر السابق .

والسيبويهُونَ أربعة .

* * *

[١٥٥/ أ] (فَصْلٌ :/ لِبَعْضِ الْمَفَاعِيلِ الْأَصَالَةُ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى بَعْضٍ) آخرٍ ، وأصالة المفعول : (إِمَّا بَكَوْنِهِ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ) والآخر خبر كما فى باب « ظَنَّ » .

(أَوْ) بكونه (فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى) والآخر مفعول معنًى كما فى باب « أَعْطَى » .

(أَوْ) بكونه (مُسَرَّحًا) أى : مطلقا لم يتقيد بجارٍّ (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ) بحرف جرّ (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) كما فى باب « اخْتَارَ » .

فيتقدم كلٌّ من المبتدإ فى الأصل ، والفاعلِ معنًى ، والمسرَّحِ على غيره .

(وَذَلِكَ كـ « زَيْدًا » فِي « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فتقدَّم « زيدًا » على « قائمًا » ؛ لأنَّ « زيدًا » مبتدأ فى الأصل ، و « قائما » خبره ، والمبتدأ مقدَّم على الخبر . (وَ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ») فتقدَّم « زيدًا » على « درهمًا » ، لأنّ « زيدًا » فاعل معنى ؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهم ، ومن ثَمّ جاز : أعطيتُ درهمَه زيدًا ، وامتنع : أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ ، إلا على قول من أجاز : ضرب غلامُه زيدًا(١) ـــ قاله ابن مالك فى شرح التسهيل(٢) ـــ (وَ « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ » أَوْ « مِنَ الْقَوْمِ ») فتقدَّم « زيدًا » لأنه مسرَّحٌ غيرُ مقيَّد بجارّ لفظا وتقديرًا و « القومَ » مقيد تقديرا ، و « من القوم » مقيّد لفظا ، والمسرّح مقدَّم على المقيَّد ؛ لأن عُلْقَةَ ما يتعدَّى إليه العامل بنفسه أقوى من عُلْقَةِ ما قد يتعدَّى إليه بواسطة ، ومن ثَمَّ يقال : اخترتُ قومَه عمرًا ، ولا يقال : اخترتُ أَحَدَهم القومَ ، إلّا على لغة من أجاز : ضَرَبَ غلامُه زيدًا(١) ـــ قاله ابن مالك فى شرح التسهيل(٢) أيضا .

---

(١) ينظر باب الفاعل من هذا الجزء ص : [٢٩٥] .
(٢) ينظر شرحه على التسهيل ٢ / ١٥٢ .

والتقديم فى ذلك كلّه جائز ، وإليه يُشير قول الناظم :

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ معنًى[١] .. ..

(**ثُمَّ قَدْ يَجِبُ الْأَصْلُ**) فيجب التقديم ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا[٢] ....

(**كَمَا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ**) كـ « ظننتُ زيدًا عمرًا » وَ (كَـ « **أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا** ») وكـ « اخترتُ الشجعانَ الجندَ » ويأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج[٣] (**أَوْ كَانَ الثَّانِى مَحْصُورًا**)[٤] كـ « ما ظننتُ زيدًا إلا قائمًا » و (كَـ « **مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا** ») و « ما اخترتُ زيدًا إلا القومَ) ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل[٥] .

(**أَوْ**) كان المفعول الثانى اسما (**ظَاهِرًا ، وَ**) المفعول (**الْأَوَّلُ ضميرٌ ، نَحْو :**) « العَالِمَ ظننتُه مجتهدًا » وَ (﴿**إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾)[٦] و « الفرسانَ اخترتُهم القومَ » ويأتى فيه ما ذُكِر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل ، من أن الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر إن شئت قدمته على

---

(١) يعنى : إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين ــ من غير باب ظنَّ ــ فلابدّ أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى ، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلا فى المعنى كما أوضح صاحب التصريح فى المثال : أعطيتُ زيدًا درهما .

(٢) أى : ويجب مراعاة الأصل وهو تقديم ما هو المبتدأ فى الأصل ، أو الفاعل معنى ، أو المسرّح بسبب موجب « عَرَى » أى : طَرَأَ وسيشرح هذا الموجب .

(٣) ينظر باب الفاعل ص [٢٨٧] من هذا الجزء وما بعدها .

(٤) يعنى : محصورًا فيه .

(٥) من أن المحصور فيه يجب تأخيره وأجاز بعضهم تقديمه مع « إلا » [ينظر باب الفاعل ص [٢٨٩] وما بعدها .

(٦) الآية [١] من سورة « الكوثر » .

الفعل والضمير ، وإن شئت أخرته عنهما[(١)] .

(**وَقَدْ يَمْتَنِعُ**) الأصل[(٢)] ، فيجب التأخيرُ ، وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى[(٣)]

(**كَمَا إِذَا اتَّصَلَ**) المفعول (**الْأَوَّلُ بِضَمِيرِ**) المفعول (**الثَّانى**) كـ « ظننتُ زيدًا غلامَه » و (كـ « **أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ** ») و « اخترتُ قَوْمَهُ عَمْرًا »[(٤)] .

(**أَوْ كَانَ**) الأول (**مَحْصُورًا**)[(٥)] كـ « مَا ظننتُ قائما إلا عمرًا » وَ (كَـ « **مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلَّا زيدًا** ») و « مَا اخترتُ القومَ إِلَّا بَكْرًا » .

[١٥٥/ب] / (**أَوْ**) كان الثانى (**مُضْمَرًا وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ**)[(٦)] كَـ « الفاضلَ ظننتُه زيدًا » .

وَ (كـ « **الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُه زَيْدًا** ») و « القومَ اخترتُهم عمرًا » .

أما الامتناع فى الأولى ؛ فلئلا يعود ضميرٌ على متأخر لفظا ورتبة ، وأما فى

---

(١) فيجوز أن يقال : ضربتُ زيدًا ، وزيدًا ضربتُ [ينظر باب الفاعل ص [٣٠٤] .

(٢) فى خ٢ كتبت « الأصل » على أنها من متن التوضيح ، وليس كذلك .

(٣) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو مبتدأ فى الأصل ، وما هو فاعل معنى ، وما هو مسرَّح عن حرف الجر لموجِب ، وذلك الموجب هو الذى شرحه بعدُ . من اتصال الأول بضمير الثانى ، والحصر للأول وكون الثانى مضمرًا والأول ظاهر .

(٤) قال الدنوشرى فى حاشية يس على التصريح ١ / ٣١٤ « قوله : واخترت قومه عمرًا : فيه نظر ظاهر ، والمثال المطابق للحكم المذكور : « اخترت القوم أحدَهم » والدليل على السهو فى هذا المثال ، قولُه فيما سبق : ومن ثَمَّ يقال : اخترتُ قومه عمرًا ، إلى آخره ، وقوله فيما سيأتى : أما الامتناع فى الأولى إلى آخر » اهـ .

(٥) أى : محصورًا فيه ، وقد نبَّه ابنُ هشام على ذلك فقال فى تخليص الشواهد ص ٤٨٦ « وبعض النحويين كالناظم يتجوز فى العبارة فيسمِّى المحصور فيه محصورًا » اهـ وقد وقع ابنُ هشام هنا فيما انتقد فيه غيرَه .

(٦) « ظاهرٌ » بالرفع كما فى نسخة الشارح .

الثانية ؛ فلأنّ المحصور فيه واجب التأخير ، وأما فى الثالثة ؛ فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يُعدل عنه إلى الانفصال ، إلا فيما يُستثنَى ، وليس هذا منه .

* * *

(**فَصْلٌ : يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ لِغَرَضٍ : إمَّا لَفْظِىٍّ ، كَتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ**) جمع فاصلة ، والمراد بها رُؤُوس الآى ، وذلك (**فِى نَحْوِ** : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ** ﴾)[1] والأصل : وَمَا قَلَاكَ ، فحُذِفَ المفعول لِيُناسِب ﴿ **سَجَىٰ** ﴾ و ﴿ **الْأُولَىٰ** ﴾ (وَ) فى نحو : (﴿ **إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَن يَخْشَىٰ** ﴾)[2] والأصل : يخشاه ، أى : القرآن ، ويحتمل أنْ لا حَذْف ، ومفعول « يخشى » هو قوله تعالى : ﴿ **تَنزِيلًا** ﴾ والمعنى : لمن يخشى تنزيلَ اللهِ ، قال فى الكشاف[3] : وهو معنى حسنٌ ، وإعرابٌ بيِّن — انتهى —

(**وَكَالْإِيجَازِ**) والاختصار ، وذلك (**فِى نَحْو** ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ**) **وَلَنْ تَفْعَلُواْ** ﴾[4] والأصل : فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه ، أى : الإتيان بسورة من مثله .

(**وَإمَّا**) لغرضٍ (**مَعْنَوِىٍّ ، كَاحْتِقَارِهِ ، نَحْو** : ﴿ **كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ** ﴾[5] أى : الكافرين فحُذِف المفعولُ لاحتقاره (**أَوْ لِاسْتِهْجَانِهِ**) أى : لاستقباح التصريح بذكره (**كَقَوْلِ عَائِشَةَ — رَضِىَ اللهُ عَنْهَا : « مَا رَأَى مِنِّى ، وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ »**[6]

---

(١) الآية [٣] من سورة « الضحىٰ » .

(٢) الآية [٣] من سورة « طه » .

(٣) وهو تفسير الزمخشرى ، ينظر ٣ / ٥١ — مطبعة الاستقامة ١٩٤٦ ، وتبعه البيضاوىّ فى تفسيره ٢ / ٤٣ .

(٤) من الآية [٢٤] من سورة « البقرة » .

(٥) من الآية [٢١] من سورة « المجادلة » .

(٦) لم أجده فى كتب السنة بهذا اللفظ ، بل بلفظ لا شاهد فيه ، فكلها فيها ذكر المفعول . ينظر : سنن ابن ماجة ١ / ٢١٧ حديث رقم ٦٦٢ — السنن الكبرى للبيهقى : ٧ / ٩٤ — مسند أحمد ٦ / ١٩٠ الروض الدانى إلى المعجم الصغير للطبرانى ١ / ١٠٠ =

تعنى رسول الله ـ ﷺ ـ فحذِفَ المفعول لاستقباح ذكره (**أَى : الْعَوْرَة** .

وَقَدْ يَمْتَنِعُ حَذْفُهُ) أى : المفعول (**كَأَنْ**[1] **يَكُونَ مَحْصُورًا**) فيه (**نَحْو** : « **إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا** ») ؛ لأنَّ الحذفَ ينافى الحصر ، (**أَوْ**) يكونَ (**جَوَابًا**) لسؤالٍ (كـ « **ضَرَبْتُ زَيْدًا** » **جوابًا لِمَنْ قَالَ** : « **مَنْ ضَرَبْتَ** » ؟) ولأنّ المطلوبَ تعيينُه لا يجوز حذفُه ، وذلك كلّه مستفاد من قول الناظم :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَاسِيقَ جَوابًا أَوْ حُصِرْ[2]

* * *

(**فَصْلٌ : وَقَدْ يُحْذَفُ نَاصِبُهُ**) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا[3] ....

(**إِنْ عُلِمَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَدَّدَ**) ـ بالمهملة ـ (**سَهْمًا** : « **الْقِرْطَاسَ** » ، **وَلِمَنْ تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ** : « **مَكَّةَ** » ، **وَلِمَنْ قال** : **مَنْ أَضْرِبُ** ؟ :) ـ بالمضارع ـ (« **شَرَّ النَّاسِ** ») .

= لسان الميزان لابن حجر ٢ / ٩ .

(١) فى خ٢ كُتبت « كَأَنْ » على أنها ليست من متن التوضيح مع أنها منه .

(٢) أى : أجز حذف الفضلة ـ وهو المفعول به ـ إن لم يضر حذفها ، ومن ذلك ما سِيقَ جوابا لِسؤالٍ ، أو كانت محصورة فيها ، وفهم من إطلاق الحذف أنه يجوز حذفها اختصارًا أو اقتصارًا ، وشمل قوله : « فضلة » مفعول المتعدى إلى واحد ، والأول من المتعدى إلى اثنين ، والثانى ، والأول والثانى معا .

و « حذفَ » مفعول مقدم بـ « أجز » ومعنى : يَضِر : يَضُرّ يقال : ضار ضيرا بمعنى ضرّ يضرّ ضرًّا و « إن لم يضر » شرط جوابه محذوف يدل عليه ما قبله أى : فأجزه ، و « كحذف » خبر لمبتدإ محذوف أى : وذلك كحذف « ما سيق » موصول وصلته « جوابا » مفعول ثان .

(٣) « الناصبُها » نائب فاعل بـ « يُحذَف » وهو اسم فاعل ، وفاعله مستتر ، و « ها » مفعوله عائد على الفضلة .

فـ « القرطاسَ » منصوبٌ (**بِإِضْمَارِ : تُصِيبُ**) ودلّ عليه المشاهدة (**وَ**) « مكَّةَ » ، منصوب بإضمار (**تُرِيدُ**) ودَلَّ عليه قرينه الحال (**وَ**) « شرَّ النَّاسِ » ، منصوبٌ بإضمار (**اضْرِبْ**) ودلّ عليه قرينه المقام .

(**وَقَدْ يَجِبُ ذَلِكَ**) الحذف ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

وَقَـدْ يَكُـونُ حَذْفُـهُ مُلْتَزَمَـا[1]
....

وذلك (**كَمَا**) تقدم (**فِى بَابِ الاشتغال ، كَـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »**) ؛ لأنّه لا يُجْمعَ بين المفسِّر والمفسَّر (**وَ**) باب (**النِّدَاءِ**) فيما سيأتى (**كـ « يَا عَبْدَ اللهِ »**) ؛ لأنّ « يا » عوضٌ عن الناصب ، ولا يُجمع بين العوض والمعوَّض (**وَفِى الْأَمْثَالِ**) العربيةَ ، وهى : كلّ كلام مُركَّب مشهور شُبِّه مَضْرِبه بمَوْرِده (**نَحو : « الْكِلَابَ على الْبَقرِ »**)[2] فـ « الكلابَ » منصوب بفعل محذوف وجوبا ، أى : أَرْسِلْ ، ولا يجوز ذكره ؛ لأنَّ ذكرَه يُغيِّر المثل ، والأمثال لا تُغيَّر ؛ لأنها لمَّا شُبِّه مَضْرِبُها بمْورِدها ، لزم أن يُلتزم فيها أصلُهما ، كقولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » / يقال بكسر التاء لكل مخاطب — والمراد بالبقر فى الْمَثَلِ المتقدم : بقرُ الوحش . [١٥٦/ أ]

(**وَفِيمَا جَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ**) فى كثرة الاستعمال ، وهو كل كلام اشتُهِر فِبسبَب شهرته جرى مَجْرى المثل ، فأعطى حُكمَه فى أنه لا يُغيَّر (**نَحو :**

---

(١) فهم منه أن قوله : « ويُحذف الناصبها » بمعنى يجوز حذفه ؛ لأنه فى مقابلة الحذفِ على جهة الوجوب .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يُضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لا ضرر عليك فَخَلِّهم ، ويقال : « الكرابَ على البقر » هذا من قولك : كربتُ الأرضَ ، إذا قلبتها للزراعة ، يضرب فى تخلية المرء وصناعته ، وورد فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٤٢ والمستقصى للزمخشرى ٢ / ٣٣٠ .
[وانظر كتاب سيبويه ١ / ١٢٩ ويروى فيه : « الظِّبَاءَ على البقر » أى : خَلِّ »] .
ويروى : « الكلابُ على البقر » برفع « الكلاب » على الابتداء ، بالإضافة إلى روايته بالنصب كما هو موضع الشاهد .

﴿ انْتَهُواْ خَيْرًا لَكُمْ ﴾)[١] فـ « خَيرًا » مفعول بفعل محذوف وجوبا (أَىْ : وَأْتُوا) خَيْرًا[٢] ، ولا يجوز ذكرُه لما تقدم .

وذهب بعضُهم إلى أنَّ « خيرًا » خبرٌ لِـ « كَانَ » محذوفة ، والتقدير : انتهوا يَكُنْ خيرًا لكم ، وهو تخريج على قلَّة[٣] ؛ لأنَّ « كَانَ » لا تُحذف مع اسمها ويبقى خبرُها كثيرا إلَّا بعد « إنْ » و « لَوْ » الشرطيتين .

(وَفِى التَّحْذِيرِ بِـ « إِيَّاكَ » وَأَخَوَاتِهَا) من ضمائر الخطاب المنفصلة ، نحو : (« إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ») فَـ « إِيَّاكَ » منصوبٌ المحلّ بفعل محذوف وجوبا ويقدَّر متأخِّرا عن « إِيَّاك » (أى : إِيَّاكَ بَاعِدْ) ــ على أحد التقديرين الآيتين فى باب التحذير[٤] ، و « الأسدَ » منصوب بفعل محذوف وجوبا ، ويقدَّر متقدِّما على الأسد ، أى : (وَاحْذَرِ الْأَسَدَ) .

---

(١) من الآية [١٧١] من سورة « النساء » .

(٢) فى كتاب سيبويه ١ / ١٤٣ : « ومما ينتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿ انْتَهُواْ خَيْرًا لَكُمْ ﴾ و « وراءَك أوسَعُ لك » و « حسبُك خيرًا لك » ... وإنما نصبت « خيرًا لك » و « أوسعَ لك » لأنك حين قلت : « انته » فأنت تريد أن تُخرجه من أمرٍ وتُدْخِله فى آخر ، وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادْخُل فيما هو خيرٌ لك فنصبتَه ؛ لأنك قد عرفتَ أنك إذا قلتَ له انْتَهِ أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال « انْتَهِ » فصار بدلا من قوله : ائتِ خيرا لك وادخُل فيما هو خيرٌ لك » اهـ .

(٣) فى المقتضب للمبرد ٣ / ٢٨٣ : وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرًا لكم ، وهذا خطأ فى تقدير العربية لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر « ائتوا » فقد جعل « انتهوا » بدلا منه .

(٤) وسيأتى إن شاء الله تعالى ــ فى الجزء الرابع من هذا التحقيق ، والتقدير الثانى : « احذر تَلاقَى نفسك والأسدَ » ثم حُذِف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

والفرق : أنّ « إيَّاك » ضمير منفصل ، فلو قُدِّر العامل قبله لزم اتصاله ، بخلاف « الأسد » .

(**وَفِى التَّحْذِيرِ بِغَيْرِها**) أى : بغير « إيّاك » وأخواتِها (**بِشَرْطِ عَطْفٍ ، أَوْ تِكْرَارٍ**) فالعطفُ (**نَحْو** : « **رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ** ») فَـ « رأسَك والسيفَ » منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا (**أى : بَاعِدْ**) رأسَك (**وَاحْذَرِ**) السَّيْفَ (**وَ**) التكرارُ (**نَحْو** : « **الْأَسَدَ الْأَسَدَ** »)[1] بتقدير : احْذَرْ (**وَفِى الْإِغْرَاءِ بِشَرْطِ أَحَدِهِمَا**) وهو العطفُ ، أو التكرارُ ، فالعطفُ (**نَحْو** : « **الْمُرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ** » **وَ**) التكرارُ (**نَحْو** : « **السِّلَاحَ السِّلَاحَ** » **بِتَقْدِيرِ الْزَمْ**) فى المثالين .

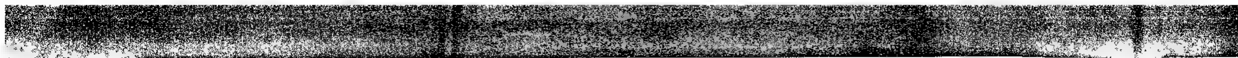
وإنما وجب حذفُ الفعل فيهما ؛ لأن كلًّا من العطف والتكرار قائم مَقَامَ العامل ، فَالْتُزِم حذفُه لذلك[2] .

* * *

---

(١) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس ١٣] .

(٢) وفى غير العطف والتكرار يجوز إظهار العامل نحو : « خَلِّ الطريقَ » فى التحذير : و « احضروا الصلاةَ جامعةً » فى الإغراء ، ويجوز حذفه .



(هَذَا بَابُ التَّنَازُعِ فِى الْعَمَلِ

وَيُسَمَّى أَيْضًا بَابَ الْإِعْمَالِ) ــ بكسر الهمزة ــ عند الكوفيين .

(وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَتَقَدَّمَ فِعْلَانِ) مذكوران[1] (مُتَصَرِّفَانِ ، أَوِ اسْمَانِ يُشْبِهَانِهِمَا) فى التصرف (أَوْ مُتَصَرِّفٌ واسْمٌ يُشْبِهُهُ) فى التصرف[2] (وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا) أى : عن العاملين (مَعْمُولٌ غَيْرُ سَبَبِىٍّ مَرْفُوعٍ) وغيرُ مرفوع واقع بعد « إلّا » على الأصحّ فيهما[3] (وَهُوَ) أى : المعمول المتأخر عن العاملين (مَطْلُوبٌ لِكُلٍّ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى) .

والطلب : إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فيهما .
والعاملان : إما فعلان ، أو اسمان ، أو مختلفان ، وأمثلتُهما اثنا عشر مثالا .

مثال الفعلين فى طلب المرفوع : « قام وقعد زيدٌ » ــ ومثالهما فى طلب المنصوب : « ضربْتُ وأكرمتُ زيدًا » ــ ومثالهما فى طَلَب أحدِهما المرفوعَ والآخرِ المنصوبَ : « قام وضربتُ زيدًا » ــ ومثالهما فى طلب العكس : « ضربتُ وقام زيدٌ » ــ

---

(١) قال الدنوشرى : يقتضى قوله « مذكوران » ألّا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا ، فلو قلت : من ضربت وأكرمت ؟ فقال لك : زيدًا ، أى : ضربت وأكرمت زيدًا كان من التنازع » اهـ [حاشية يس على التصريح ١ / ٣١٥] .

(٢) قوله « فى التصرف » هكذا فى جميع النسخ ، والصواب : « فى العمل » بدليل تمثيل ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة ١٩] وينظر حاشية الصبان ٢ / ٩٩ .

(٣) « فيهما » أى : فى السببىّ المرفوع ، والمرفوع الواقع بعد « إلا » .

ومثال الاسمين فى طلب المرفوع : « أقائم وقاعد الزيدان » ــ ومثالهما فى طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ وقاتلٌ عمرًا » ــ ومثال اختلافهما فى الصورتين : « زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويْه » / وعكسه : « زيدٌ ضاربٌ وقائم أبواه » . [١٥٦/ب]

ومثال الاسم والفعل فى طلب المرفوع : « أقائمٌ وقَعَدَ زيدٌ » ــ ومثالهما فى طلب المنصوب : زيدٌ ضاربٌ ويُكْرِم عمرًا » ــ ومثال اختلافهما مع تقدُّمِ طالب المرفوع : أقائم ويَضْرِبُ عمرًا » وعكسُه : « ضربتُ وأقائم زيدٌ » .

والناظم اقتصر فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوعَ فقال :

كَيُحْسِنَـــانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَـــا وَقَـدْ بَغَـى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَـــا[(1)]

والموضح اقتصر فى الأنواع الثلاثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال :

(**مِثَالُ الْفِعْلَيْنِ** : ﴿ **ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾[(2)] فـ « آتُونِى » يطلب « قطرًا » على أنه مفعول ثان له ، و « أُفرِغْ » يطلبه على أنه مفعول ، وأعمل الثانى وهو « أُفرغ » فى « قطرًا » وأعمل « آتونى » فى ضميره ، وحَذَفَه ؛ لأنه فضلة ، والأصل : آتونيه ، ولو أعمل الأول لقيل : أفرغه .

(**وَمِثَالُ الاسْمَيْنِ قَوْلُهُ** :

٢٣٨- عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ) فَلَـمْ أَتَّخِـذْ إِلَّا فِنَـاءَكَ مَـوْئِلَا[(3)]

---

(١) فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثانى فـ « ابناكا » فاعل « يُسِيءُ » و « يُحسنان » هو المهمل ، ولذلك عمل فى ضميره وهو « الألف » ــ والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فـ « عَبْدَاك » فاعل « بَغَى » و « اعْتديَا » هو المهمل ، ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف من « اعتديا » وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده سواء أُعمِل الأول أو الثانى .

(٢) من الآية [٩٦] من سورة « الكهف » .

(٣) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله ، ولا وُقِفَ له على سوابق أو لواحق تتصل به ، ورد فى العينى على هامش الخزانة ٣ / ٢ ، والأشمونى ٢ / ٩٩ .

فـ « مُغِيثًا » من الإغاثة ، و « مُغْنِيا » من الإغناء ، ضد الإفقار ، تنازعا « مَنْ » الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثانى لقربه ، وأعمل الأول فى ضميره وحذفه ، والأصل : مُغيثَهُ ـــ و « عُهِدْتَ » مبنىٌّ للمفعول ، مسند إلى تاء المخاطب ، و « مُغِيثًا ، ومُغْنِيًا » حالان منها ، و « الفِنَاءُ » : الجوار والقُرْب ، و « الموئِل » : الملجأ .

(**وَمِثَال الْمُخْتَلِفَيْن ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾**)[1] فـ « هَا » اسم فعل بمعنى : خُذْ و « الميم » حرف يدل على الجمع و « اقرءُوا » فعل أمر ، تنازعا « كتابيَه » وأعمل الثانى لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول ، والأصل : هَاؤُمُوه ، وأصل « هَاؤُم » هَاكُم أُبدل من الكاف الواو ، ثم أبدلت الواو همزة .

وفى الجزء الأول من شرح البحرين[2] عن صفوان بن عسَّال[3] أنّ النبى ـــ ﷺ ـــ ناداه رجلٌ ، فقال النبىُّ ـــ ﷺ ـــ : « هَاؤُمْ ، فقال : الرجلُ يحبُّ القوم ولمّا يلحقْ بهم ، فقال : المرءُ مع من أحبَّ » حديث حسن صحيح ، رواه الشافعىّ فى مسنده[4] ،

---

(١) من الآية [١٩] من سورة « الحاقَّة » .

(٢) هذا الكتاب يُسمى : مُجْمع البحرين فى زوائد المعجَمَيْنِ للحافظ علىّ بن أبى بكر الهيثمى .

(٣) المرادىّ له صحبة ، سكن الكوفة ، وروى عنه : زِرّ بن حُبيش [الإصابة ٣ / ٤٣٦ ، التاريخ الكبير ٤ / ٣٠٤] .

(٤) فى مسند الإمام الشافعى ص ١٧ : ١٨ ط دار الكتب العلمية بيروت ، روى حديث صفوات بن عَسَّال وليس فيه موضع الشاهد « هاؤم » (باب المسح على الخُفَّيْن) .

وفى فتح البارى « كتاب الأدب ٩٦ (١ / ٥٥٩) قال ابن حجر : وقع فى حديث صفوان بن عسَّال الذى أخرجه النسائىّ ، والترمذى ، وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بهدلة عن زرّ بن حُبَيْش قال : قلتُ لصفوان بن عسَّال : هل سمعتَ من رسول الله ﷺ فى الهوى شيئا ؟ قال : نعم . كنّا مع رسول الله ﷺ فى مسير ، فناداه رجل بصوت جَهُورىّ فقال : أيا محمد ، فأجابه النبىّ ﷺ على قدر ذلك ، فقال : هاؤم قال : أرأيتَ المرء يحبُّ القومَ ... الحديث .

ومالكٌ[(١)] ، وسُفْيان[(٢)] ، وشُعْبَة بن الحجّاج[(٣)] ، والحمَّادانِ[(٤)] ، ومعنى : هَاؤُمْ : تَعَالَوْا ــ انتهى ــ

قال الموضح فى الحواشى : فإن صحَّ أنه يَرِدُ قاصرًا بمعنى : تعالَوْا ــ كما قيل فى الحديث ــ فلا تنازع فى الآية ، ويَخْرُجُ حينئذ عن استدلال البصريين ، وهذا المعنى متعيِّن وظاهر فى الآية ، ولكننى لم أستحضر الآن أحدًا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث ــ انتهى ــ

قلتُ : قال به الحَوْفِىّ[(٥)] فى الآية نفسها .

وظاهرُ كلام الموضِّح أنَّ التنازُعَ يكون فى جميع المعمولات .

وفى النِّهاية لابن الخبّاز[(٦)] : لا يقعُ التنازعُ فى المفعول له ، ولا الحالِ ، ولا التمييزِ ، ويجوز فى المفعول معه[(٧)] ، تقول : « قمتُ وسِرْتُ وزيدًا » إن أَعْمَلتَ

= وينظر : مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٤٠ وفيه ... فقال : رسول الله ﷺ : هاء ، وأجابه على نحو من مسألته .. الحديث .

والحديث مروىّ فى كتب أخرى ولكن بدون الشاهد .

(١) يعنى : الإمام مالك بن أنس [ينظر غاية النهاية ٢ / ٣٥] .

(٢) يعنى : سفيان بن سعيد الثورى . [ينظر غاية النهاية ١ / ٣٠٨] .

(٣) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى . [ينظر تاريخ بغداد ٩ / ٢٥٥] .

(٤) وهما : حمّاد بن سلمة بن دينار البصرىّ ، وحمّاد بن زيد بن دِرْهم أبو إسماعيل البصرى . [ينظر كل منهما فى غاية النهاية ١ / ٢٥٨] .

(٥) الحَوْفى : علىّ بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ صنف البرهان فى علوم القرآن .

(٦) وهو : أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز النحوى الضرير ــ من مصنفاته : النهاية فى النحو ، تكرر ذكره فى الارتشاف [مرت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٥٧] .

(٧) فى حاشية يس على التصريح ١ / ٣١٦ « (قوله : ويجوز فى المفعول معه) قال السنباطى : وكذا فى المفعول فيه ، والمفعول المطلق كما سيأتى التصريح به فى كلام الموضح فى الحديث الآتى ، وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له ، فكما يُقَدَّر الضمير فى

الثانى و « قمتُ وسرتُ وإيَّاهُ وزيدًا » إن أَعْمَلتَ الأول ـــ انتهى[١] ـــ

وسيأتى الكلام فى الواقع بعد « إلَّا » .

واستفدنا من أمثلة الموضِّح : أنه لا يُشترط فى التنازع أن يكون أحدُ العاملين معطوفًا على الآخر[٢] ، / خلافا للجَرْمىّ . [١٥٧/ أ]

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين فى معمول واحد (**وَقَدْ تَتَنَازَعُ ثَلَاثَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ مُتَعَدِّدًا ، وَفِى الْحَدِيثِ : « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دُبُرَ[٣] كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ »[٤] فَتَنَازَعَ ثَلَاثَةٌ**) وهى : تسبحون ، وتكبرون ،

= المفعول فيه مقترنا بـ « فى » يقدر فى المفعول له مقترنا باللام » اهـ .

(١) يعنى : انتهى كلام ابن الخباز فى النهاية .

وهذا النص المنقول عن ابن الخباز يوجد بنصه فى الارتشاف ٣ / ٩٨ وزاد على ذلك فى النقل قول ابن الخبَّاز : « ويصح تنازع اسمى الفعل نحو : « نزال ومناع زيدا » إن أعملت الثانى ، فإن أعملت الأول قلتَ : « نزال ومناعه زيدًا » ولا يصحّ تنازع المصدرين ، فإذا قلت : « سرنى إكرامُك وزيارتُك زيدًا » وجب نصب « زيدًا » بالثانى ، ولا يجوز بالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله ـــ انتهى » اهـ .

(٢) حيث استشهد بالآيتين الكريمتين ﴿ ءَاتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف ٩٦] و ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة ١٩] وبقول الشاعر :

* عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ *

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥] .

(٣) « دُبُرَ » هو بضم الدال ، هذا هو المشهور فى اللغة ، وقال أبو عمر المطرزىّ فى كتابه اليواقيت : دَبر كل شىء بفتح الدال ، آخر أوقاته من الصلاة وغيرها ، وقال : هذا هو المعروف فى اللغة ، وأما الجارحة فبالضم .

(٤) هذا الحديث أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى (كتاب الأذان ـــ باب الذكر بعد الصلاة) ١ / ٢٠٥ و « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـــ باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته) ١ / ٤١٦ : ٤١٧ ـــ حديث رقم ١٤٢ .

وابن ماجة فى « سننه » فى (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـــ باب ما يقال بعد

وتُحمِّدون (فِي اثْنَيْنِ : ظَرْفٍ) وهو « دُبُرَ » (وَ) نائب (مَصْدَرٍ) وهو « ثلاثا » فأعمل الأخير لقربه ، فنصبت « دُبُرَ » على الظرفية و « ثلاثا » على المفعولية المطلقة ؛ لنيابته عن المصدر ، وأعمل الأولين فى ضميرهما ، وحذفهما لأنهما فضلتان ، والأصل : تسبحون اللهَ فيه إيّاه ، وتكبرون الله فيه إيّاه .

وما ذكره من جواز إعمال الأول والثانى والثالث ، حكى بعضهم فيه الإجماع(١) .

وقال ابنُ خروفٍ فى شرح كتاب سيبويه : استقرأتُ كلام العرب فوجدتُ إعمال الثالث ، وإلغاء ما عداه . قال ابنُ مالك وهو كما قال(٢) .

واعْتُرِضَ بأنه سُمِع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة(٣) كقول أبى الأسود :

= التسليم ١ / ٢٢٩ .

وهذا الحديث من شواهد ابن هشام فى شرح القطر ٢٧٦ ، والأشمونى فى شرح الألفية ٢ / ١٠٠ : ١٠١ .

(١) قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ١٥٧ « وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثانى والثالث » [رسالة دكتوراه تحقيق د / حماد البحيرى ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(٢) وذلك فى كتابه شرح التسهيل ٢ / ١٧٦ : ١٧٧ ونص كلامه ــ بعد أن استشهد بثلاثة أبيات ــ : « فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع فى كل واحد منها ثلاثة عوامل ، أُعْمِل آخرُها ، وأُلْغى أوّلُها وثانيها ، وعلى هذا استقر الاستعمال ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأى ؛ إذ لا سماعَ فى ذلك ، وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف فى شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه » اهـ .

(٣) المعترض هو أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ١٥٦ [الرسالة السابقة] وذلك قوله : ما ذكره المصنف من أنه استقرأ الكلام فوجده على ما أشار إليه ابن خروف ... وأن من يجيز إعمال غير الثالث مستنده الرأى لا السماع غير صحيح ، واستقراء ابن خروف والمصنف استقراء ناقص ، وقد سمع فى لسان العرب إعمال الأول وإلغاء الثانى والثالث عن العمل وشغلُه بما يناسب أن يشغله من الضمائر ... ثم استشهد ببيت أبى الأسود=

١٢٣- كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ[1] فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ[2]

قال المرادىّ[3] : فدلّ على أن استقراءه غير تامّ ، ولا يُحفظ من كلامهم إعمال الثانى — انتهى —

(**وَقَدْ عُلِمَ مِمَّا ذَكَرْتُهُ**) فى حقيقة التنازع من أنّ المتنازِعَيْن لابدَّ أن يكونا فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفى الاسمية والفعلية (**أَنَّ التَّنَازُعَ لَا يَقَعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ**) ؛ لأنّ الحروفَ لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات ، وأجاز ابن العلج[4] التنازع بين الحرفين مستدلًّا بقوله تعالى ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ** ﴾[5] فقال : تنازع « إنْ » و « لم » فى « تَفْعَلُوا » .

ورُدَّ بأن « إنْ » تطلب مُثبتا ، و « لم » تطلبُ منفيًّا ، وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى .

= الذى معنا » انتهى كلام أبى حيان .

(١) فى خ٣ « ولمّا تكسه » .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص ٨٥ ، ومعجم الأدباء ١٨ / ١٩٣ ، والارتشاف ٣ / ١٩٣ ، ونزهة الألبا ١٥٢ ، والبيت لأبى الأسود الكنانى فى حماسة البحترى ١٤٩ — وبلا نسبة فى إنباه الرواة ١ / ٢٣ والأشمونى ٢ / ١٠٢ — ورواية البيت فى ديوان أبى الأسود الدؤلى وفى إنباه الرواة هكذا :

* كسانى ولم أَسْتَكْسِهِ فحمدتُه *

وذلك أن أبا الأسْود مدح المنذر بن الجارود لما كساه ، وكان يعجبه حديثه ، فقال هذا الكلام .

والشاهد فى البيت إعمال الأول وهو « كساك » فى « أخ » فرفعه ، وأضمر فى الثانى وهو « تستكسه » ضمير المفعول ، وعدَّى « اشكرن » باللام إلى الضمير .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص : ٦٠٠ [رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله كلية اللغة العربية] .

(٤) هو أبو عبد الله محمد ضياء الدين بن العلج ، سبق غير مرّة .

(٥) من الآية [٢٤] من سورة « البقرة » .

ونقل الشاطبى[1] عن الفارسىّ أنه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله :

حَتَّـى تَرَاهَـا وَكَـأَنَّ وَكَـأَنّ
أَعْنَاقَهَـا مُشَدَّدَاتٌ بِقَـرَنْ[2] — ١٢٤

ومَنَعَ التوكيدَ للعطف بالواو ـــ انتهى ـــ وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد .

(**وَلَا**) يقعُ التنازعُ (**بَيْنَ حَرْفٍ وَغَيْرِه**) من فعل واسم ، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره ، كما نقل ابنُ عَمْرُون[3] عن بعضهم أنه جوَّز تنازع « لعلّ وعَسَى » نحو : « لعلّ وعسى زيدٌ أنْ يخرج » على إعمال الثانى و « لعل وعسى زيدًا خارج » على إعمال الأول .

وردَّ بأن منصوب « عسى » لا يُحذف .

---

(١) وذلك قوله فى شرح الألفية لوحة [٨٩] « من نسخة مخطوطة : « على أن الفارسى قال فيما أنشده الباهلىّ :

* حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَـأَنّ *
* أعناقَهُنَّ مُشَرَّفات فى قَرَنْ *

ينبغى أن يكون على إعمال الثانى ، قال : ولو أعمل الأول لقال : وكأنَّ وكأنهن ... ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ، ولأن هذا العطف لم يرد فى موضع ، فهذا من الفارسىّ ، إقرار بصحة الإعمال فى الحروف ، وهو ظاهر من حيث صدقت عليه قاعدة الإعمال ، ذكر ذلك فى التذكرة » اهـ .

(٢) البيتان من مشطور الرجز لخطام المجاشعى فى العينى ٤ / ١٠٠ ونسبهما الشيخ خالد للأغلب العجلى فى باب التوكيد ، وسيأتى ذلك فى الجزء الثالث من هذا التحقيق ، وفى الدرر اللوامع ٢ / ١٦٠ قيل : لخطام المجاشعى ، وقيل : للأغلب العجلىّ ، ووردا بلا نسبة فى الأشمونى ٣ / ٨٣ ، والهمع ٢ / ١٢٥ .

و « حتى » للغاية ، والضمير فى « تراها » يرجع إلى المطىّ المذكورة قبله ، و « القَرَن » بفتحتين : حبل يقرن به البعيران .

(٣) وهو محمد بن محمد بن أبى علىّ بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبى النحوى المتوفى ٦٤٩ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ٥٠٤] .

(وَ) عُلِم من تقييد العامِلَيْنِ بالتصرف ، أنه (**لَا**) يقع التنازع (**بَيْنَ**) عاملين (**جَامِدَيْنِ**) فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفين ؛ لأنّ التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله ، والجامد لا يفصل بينه وبين معموله .

قال أحمد بن الخبّاز فى النهاية[1] : فإذا قلت : « سرَّنى إكرامُك وزيارتُك عمرًا » وجب نصبُ « عمرًا » بالثانى لا بالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله — انتهى —

(**وَلَا**) يقع التنازع (**بَيْنَ جَامِدٍ وَغَيْرِهِ**) من فعل أو اسم متصرف (**وَعَنِ الْمُبَرِّدِ**) فى كتابه « المدخل »[2] (**إِجَازَتُهُ فى فِعْلَيِ التَّعَجُّبِ**) مع جمودهما ، / [١٥٧/ب] سواء كانا بلفظ الماضى ، أو بلفظ الأمر .

فالأول : (**نَحْو** : « **مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا** ») فتُعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتُعمل الأول فى ضميره ، وتحذفه لأنه فضلة .

(وَ) الثانى : نحو (« **أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو** ») فتُعمل الثانى فى الظاهر المجرور ، وتُعمل الأول فى ضميره ، ولا تحذفه لأنه فاعل ، والفاعل لا يحذف عنده لأنه بصرىّ ، ويحذف على القول بأن المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء[3] .

والجمهور على المنع ، فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أُعمِل الأول وإذا لم يصلح إعمالُ الأول بطل التنازع ؛ إذ من شرطه جواز إعمال كلٍّ منهما[4] .

---

(١) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ٩٨ . و « النهاية » لابن الخباز ، شرح لكتابه « الكفاية » .

(٢) كتاب « المدخل إلى سيبويه » من كتب المبرد المفقودة ، وهذا الذى نسب إليه موجود فى كتابه المقتضب ٤ / ١٨٤ ، وينظر الارتشاف ٣ / ٩٤ ، والأشمونى ٢ / ١٠٠ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٣٩ .

(٤) ينظر هذا الكلام فى التذييل والتكميل لأبى حيان ص : ١٦٠ : ١٦١ [رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية] .

(وَ) عُلِم من تقييد المعمول بالتأخير ، أنه (**لَا**) يقع التنازع (**فِى مَعْمُولٍ مُتَقَدِّمٍ نَحْو** : « **أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ** » **أَوْ** « **شَتَمْتَهُ** ») ؛ لأنّ الثانى لم يأت إلا بعد أنْ أخذ الأولُ معموله المتقدم عليه ، وقوله : « أو شتمته » عديل مدخول الاستفهام[١] (**خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ**) فى إجازة التنازع فى المتقدم ، كما قال به بعض المغاربة[٢] ، مستدلا بقوله تعالى ﴿ **بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾[٣] ولا حجَّة له ؛ لأنّ الثانى لم يجىء حتى استوفاه الأول ، ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الأول عليه .

وما قال به بعض المغاربة قال به الرَّضىّ[٤] ، وعبارته : وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا ، نحو : « زيدًا ضربتُ وقتلتُ » و « بِكَ قمتُ وقعدتُ » .

وتعقبه البدر الدمامينى فقال : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقدُّم ما فى حيِّز حرف العطف عليه ، وهو ممتنع ، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه فى نحو :

---

(١) فى حاشية يس على التصريح ١ / ٣١٧ : ٣١٨ « وقوله أو شتمه إلخ : قال اللقانى : أشاربه إلى المنع سواء أعمل الثانى كما فى « أيَّهم ضربت وأكرمت » أم أعمل الأول كما فى : « أيَّهم ضربت وشتمته » . كما سيجىء ــ قال الشهاب القاسمى : هذا يقتضى أن الواقع من كلام المصنف ــ يعنى ابنَ هشام ــ تركيبان ، أحدهما : « أيَّهم ضربت وأكرمت » والآخر : « أيهم ضربتَ وشتمته » وإنما يتأتى ذلك لو كان لفظ المصنف ، هكذا : أو وشتمته ، مع أنه ليس كذلك ، فينبغى أن يوجَّه بأنه أشار إلى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أوْلا ، وعبر بـ « أو » إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتأمل » اهـ .

(٢) ينظر الارتشاف ٣ / ٨٧ .

(٣) من الآية [١٢٨] من سورة « التوبة » .

(٤) فى شرح الكافية ١ / ٧٨ .

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى الْأَرْضِ ﴾(١) فجعلوا الهمزة واقعةً فى الأصل بعد العاطف ولكنها قُدِّمت عليه لفظا ، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعدٍّ إلى غير الهمزة ، بل مقصور عليها عندهم(٢) — انتهى —

(وَلَا) يقع التنازعُ (فِى مَعْمُولٍ مُتَوَسِّطٍ ، نَحْوُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ ») ؛ لأنَّ الأولَ استقل به قبل مجىء الثانى .

(خِلَافًا لِلْفَارِسِىِّ)(٣) فإنه أجاز فى قوله :

.... مَتَى تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ(٤) —١٢٥

أنْ تكونَ « مِنْ » زائدة ، و « بارق » فى موضع نصب بـ « تَشِم » ومفعول « تُصب » محذوف ، وهو ضمير عائد على « بارق » .

وَمَالَ المرادىُّ فى شرح التسهيل إلى جواز التنازع فى التوسط والتقدم فقال :

---

(١) جزء من آية فى : يوسف : ١٠٩ ، الحج ٤٦ ، غافر ٨٢ ، محمد ١٠ .

(٢) ينظر تعليق الفرائد :

(٣) فى الإيضاح ص ١٧٣ .

(٤) هذا عجز بيت من البسيط لِساعدة بن جؤية الهذلىّ وصدره :

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْىَ ضَاوِيَةٌ ....

والبيت فى ديوان الهذليين ٣ / ١١٢٨ لساعدة ، وله أيضا فى الخزانة ٣ / ٤٥٣ ، واللسان مادة (ض و ى) ١٩ / ٢٠٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ٧٣ ، وبلا نسبة فى الإيضاح ١٧٣ ، والمخصص ١١ / ١١٥ ، والهمع ٢ / ٥٧ والمغنى ١ / ٣٣٠ وروايته : مهما تُصِبْ ، على أن « مهما » حرف على ما زعم ابن يسعون تبعا للسهيلىّ وردّه ابن هشام .

و « أوبِيَتْ » رباعىّ مبنى للمفعول وهو ماض على وزن « أُكْرِمَتْ » ومعناه : مُنِعَتْ — « ضَاوِية » هزيلة من العطش و « البارق » السحاب ذو البرق ، و « تشِم » تنظر ، يقال : شَامَ البَرْقَ : نظرَه ليعرف موقع مطره ، ومضارعه : يَشيم على وزان باعه يبيعه .

وأقول : الذى يظهر أنَّ تأخيرَ المعمول ليس بشرط فى جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عملُ كلٍّ من العاملَيْنِ فيه[1] ــ انتهى ــ

(وَ) عُلِمَ من اشتراط كون المعمول مطلوبًا لكلٍّ من العاملين من حيث المعنى أن التنازع (**لَا**) يقعُ (**فِى نَحْوِ**) قول جرير :

٢٣٩- (**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ** وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[2]

(**خِلَافًا لَهُ**) أى : للفارسىِّ[3] (**وَلِلْجُرْجَانِىِّ**[4] ؛ **لِأَنَّ الطَّالِبَ لِلْمَعْمُولِ**) وهو « العقيق » (**إِنَّمَا هُوَ**) « هيهات » (**الْأَوَّلُ ، وَأَمَّا**) « هيهات » (**الثَّانِى ، فَلَمْ يُؤْتَ به لِلْإِسْنَادِ**) إلى « العقيق » (**بَلْ لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ**) والتوكيد / لهيهات [١٥٨/ أ] الأول (**فَلَا فَاعِلَ لَهُ**) أصلا .

(**وَلِهَذَا قَالَ**) الشاعر :

٢٤٠- فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِى (**أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ**)[5]

فـ « اللاحقون » فاعل « أتاك » الأول ، و « أتاك » الثانى لمجرّد التقوية ، فلا

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص ٥٨٩ رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) سبق هذا البيت فى باب الفاعل عندما استشهد به الشارح على إعمال اسم الفعل عمل الفعل [ينظر ص ٢٣٧ : ٢٣٨] من هذا الجزء .

(٣ ، ٤) قال أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ٨٧ بعد أن أورد البيت : « فأجاز فيه الإعمالَ الفارسِىُّ ، وتبعه الجُرْجانىُّ وأبو الحسن بن أبى الربيع ، فقال الفارسى : ارتفع « العقيقُ » بـ « هيهات » الثانية ، وأضمرت فى الأولى ، أو بالأولى وأضمرتَ فى الثانية » اهـ [وينظر « البسيط » فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١ / ٣٦١] .

(٥) هذا البيت من الطويل ، ولا يُعلم قائله ، وليس له سوابق أو لواحق تتّصل به ، وَرَدَ فى الخصائص ٣ / ١٠٣ ، والأمالى الشجرية ١ / ٢٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥ ، والعينى ٣ / ٩ ، ٩٧ ، والأشمونى ٢ / ٩٨ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والخزانة ٢ / ٣٥٣ ، والدرر ٢ / ١٤٥ ، ١٥٨ .

فاعل له ، لأنه ليس من التنازع (**وَلَوْ كَانَ مِنَ التَّنَازُعِ لَقَالَ : أَتَاكِ أَتَوْكِ**) على إعمال الأول (**أَوْ أَتَوْكِ أَتَاكِ**) على إعمال الثانى ، وليس بمتعين لجواز أن يُضمر مفردا فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه[١] : « ضربنى وضربت قومَك » بالنصب .

وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين ؛ لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد .. فهذه ثلاثة أقوال أصحُّها عند ابن مالك[٢] ما ذكره الموضح .

(وَ) عُلِم من تقييد المعمول بكونه غيرَ سببىٍّ مرفوع ، أنه (**لَا**) تنازع (**فِى نَحْوِ**) قول كثيرِّ عزَّة :

٢٤١– قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ **(وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا)**[٣]

لأنه لو قصد فيه التنازع ، لَأُسند أحدهما إلى السَّبَبِىّ ، والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدإ ؛ لأنه لم يَرْفَع ضميرَه ، ولا ما التبس بضميره ــ قاله المرادى[٤] تبعا لابن مالك فى شرح التسهيل[٥] .

---

(١) قال سيبويه : « فإن قلتَ : « ضربنى وضربتُ قومَك » فجائز ، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : « هو أحسنُ الفتيان وأجمله ، وأكرمُ بَنِيهِ وأنبله » اهـ [كتاب سيبويه ١ / ٤١ « بولاق »] .

(٢) فى شرح التسهيل ٢ / ١٦٥ .

(٣) هذا البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه ص ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك أيضا ٢ / ٦٤٢ ، والعينى ٣ / ٣ ، والخزانة ٢ / ٣٨٢ ، والدرر ٢ / ١٤٦ ــ وورد بلا نسبة فى الإنصاف ٥٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢١ ، والأشمونى ٢ / ١٠١ ، والهمع ٢ / ١١١ .

(٤) فى توضيح المقاصد ٢ / ٦٣ : ٦٤ .

(٥) ٢ / ١٦٥ : ١٦٦ ونص كلام ابن مالك : « ونبهتُ بقولى « غير سببىّ مرفوع » =

قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هذا يأتى فيما لو كان السببىُّ منصوبا نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ وأكرمْتُ أخاه » لأنَّ أحدَ العامِلَيْن يعمل فى السببىِّ ، والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدإ ، فلا مَعْنَى لتقييد السببىِّ بالمرفوع ، قال : ولعل الوجهَ ما ذكره أبو محمد بن السِّيد البطليوسىّ[1] : من أن « غريمها » إنْ رُفِع بِـ « مُعَنًّى » يكون « مَمْطُولٌ » قد جَرَى على غير مَنْ هُوَلَهُ ، فيلزم ظهور الضمير ، وإنْ رُفِع بـ « مَمْطُولٌ » فهو خطأ ؛ لأنه قد وُصِف بِـ « مُعَنًّى » والاسم الذى يعمل عمل الفعل ، إذا وصف لا يعمل شيئا ، فلا يجوز : « مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا » انتهى .

وأقول : ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما إذا كان السببىُّ منصوبا ، نحو : « زَيْدٌ[2] ضَارِبٌ مهينٌ أخاه » إذاَ كان الضارب والمهين زيدًا ، فإن كان الناصب للسببىِّ الثانى ، وجب إبراز الضمير فى الأول ؛ لكونه جرى على غير من هوله ، وإن كان الناصب له الأول ، فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بـ « مهين » والوصف إذا وصف لا يعمل .

= على أن نحو : « زيد منطلق مسرع أخوه » لا يجوز فيه تنازع ، لأنك لو قصدتَ فيه التنازع ، أسندت أحد العاملين إلى السببىّ ، وهو « الأخ » وأسندت الآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدإ ؛ لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ، فإن سُمِع مثلُه حُمِل على أن المتأخر مبتدأ مُخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفى كل واحد منهما ضمير مرفوع ، وهما وما بعدهما خبر عن الأول ومنه قول كثير :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فوفَّى غَرِيمَهُ البيت .

(١) فى كتابه : « المسائل والأجوبة » [ينظر ص ٦٤٦ : ٦٤٨ وهى رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور محمد سعيد الحافظ ، بمكتبة جامعة القاهرة برقم ١٩٣٢ رسائل] [وينظر الارتشاف ٣ / ٨٧ : ٨٨] .

(٢) فى جميع النسخ « غلامُ زيد ضارب مهين أخاه » ولا يستقيم مع قوله : « إذا كان الضارب والمهين زيدًا » .

إذا تقرَّر هذا فنقول : « عزَّةُ » مبتدأ ، وليس « ممطولٌ ومعنًّى » خبرين لها (**بَلْ** « **غَرِيمُهَا** » **مُبْتَدَأٌ**) ثانٍ مؤخَّرٌ عن خبره (**وَ** « **مَمْطُولٌ وَمَعُنًّى** » **خَبَرَان**) لِـ « غريمُها » خبر بعد خبر (**أَوْ** « **مَمْطُولٌ** » **خَبَرٌ**) وحده (**وَ** « **مَعَنًّى** » **صِفَةٌ لَهُ**) لأنَّ الوصفَ يجوز وصفُه على الأصحِّ ، وحجة المانع : أنّ الوصف كالفعل ، وهو لا يوصف (**أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ**) المستترِ فيه المرفوعِ على النيابة عن الفاعل العائدِ إلى « غريمها » و « غريمُها وخبره » خبر « عَزَّة » والرابط بينهما الضمير المضاف إليه « غريم » .

(وَ) عُلِم من تقييد السببىِّ بالمرفوع أنه (**لَا يَمْتَنِعُ التَّنَازُعُ فِى**) السببىِّ المنصوب (/ **نَحْو** : « **زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ**) ؛ **لِأَنَّ السَّبَبِى**) وهو « أخاه » (**مَنْصُوبٌ**) بأحد العاملين ، والرابط موجود بالضمير المستتر ، أو بالمضاف إليه السببىّ . [١٥٨/ب]

ومنع الشاطبىُّ[1] التنازعَ فى السببىِّ المنصوب ؛ وعلَّله بأنك إن أعملتَ الأول أو الثانى فلابدَّ من ضمير يعود على السببىِّ ، وضميرُ السببىّ لا يتقدم ــ عندهم ــ عليه ، قال ابن خروف : لأنه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف إليه ، وهذا مما لا سبيل إليه[2] ــ انتهى ــ

فالوجه امتناع التنازع فى السببىِّ مطلقًا .

ولا يقع التنازع فى الاسم المرفوع الواقع بعد « إلَّا » على الصحيح ، كقوله :

---

(١) ينظر شرحُه للألفية ورقة ٨٧ من مخطوطة الخزانة العامة بالرباط ــ المغرب ــ ولدى نسخة منها .

(٢) قال يس فى حاشيته على التصريح ١ / ٣١٩ تعليقا على قوله : وهذا مما لا سبيل إليه : لا شك فى جواز : زيدٌ ضربَ أخاه وأكرمه ، فما الفرق بين التقديم والتأخير ؟ اهـ

١٢٦- مَاصَابَ قَلْبِى وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَـهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا(١)

والمانع من كونه من التنازع ؛ أنه لو كان منه ، لزم إخلاءُ العامل المُلْغَى من الإيجاب ، ولزم فى نحو : « ما قام إلا أنا » إعادة ضميرٍ غائبٍ على حاضر .

(١) هذا البيت من البسيط ورد بلا نسبة إلى قائل فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٦ ، والمساعد ١ / ٤٦٠ ، والهمع ٢ / ١١٠ ، والدرر ٢ / ١٤٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ .

والرواية فى شرح التسهيل : « أصْماه » مكان « أضناه » و « إلا كواكبُ » مكان : « إلا كواعبُ » .

والشاهد : تقدم « صَابَ » وأضنى ، وتيمّ ، مسبوقة بالنفى بـ « ما » وبعدها المعمول المرفوع الواقع بعد إلَّا وهو « كواكبُ » وقد أوضح الشارح المانع من كونه من باب التنازع ، ولكن باختصار يحتاج معه إلى بسط والمسألة مبسوطة فى شرح ابن مالك على التسهيل ، بل هو المصدر الذى أخذ منه المرادى فى شرحه للتسهيل وهاك بعضًا مما فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٤ : ١٧٦ يقول : وما جاء من نحو (ما قام وقعد إلا زيد) فليس من باب التنازع وإنما هو من باب حذف المنفىّ العام بدلالة القرائن اللفظية عليه كقوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم ٧١] ومن هذا القبيل (ما قام وقعد إلا زيد) على تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف (أحد) لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثناء عليه ، وفاعل « قعد » ضمير الأحد المقدر ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإن كان ما بعد « إلا » مثنى أو مجموعا أو مؤنثا .. ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير فى أحد الفعلين ، ولو كان أيضا من باب التنازع لزم فى نحو « ما قام وقعد إلا أنا » إعادة ضمير غائب على حاضر ، ولزم أن يقالَ على إعمال الثانى : ما قاموا وقعد إلا نحن » ، وعلى إعمال الأول : « ما قام وقعدُوا إلا نحن » وكان يلزم من ذلك إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ؛ لأن الفعل المنفىَّ إنما يصير موجبا بمقارنة « إلا » معمولة لفظا أو معنًى وعلى تقدير التنازع لم تقارن « إلَّا » معمول الملغَى لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى ، والمقصود خلاف ذلك ، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه ، ويتعين الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظائر لا يُشك فى صحتها ، ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر : ثم استشهد ابن مالك ببيتين ثانيهما هو البيت الذى معنا .. ما صاب قلبى ... » اهـ .

قاله المرادىّ فى شرح التسهيل(١) ، وحمله فى التسهيل(٢) على الحذف ، وقال فى شرحه : على تأويل : « ما قام أحدٌ وقعد إلا أنا » فحذف « أحد » واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه(٣) .

وعُلِم من قولنا : مذكوران ؛ أنه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور(٤) .

* * *

(**فَصْلٌ : إِذَا تَنَازَعَ الْعَامِلَانِ جَازَ إِعْمَالُ أَيِّهِمَا شِئْتَ بِالاتِّفَاقِ**) من البصريين والكوفيين ؛ لأن إعمال كلٍّ منهما مسموع من العرب .

(وَ) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الأول ، أو الثانى ، أو هما على حد سواء ، أقوال (**اخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ**) منها (**الْأَوَّلَ لِسَبْقِهِ** ، وَ) اختار (**الْبَصْرِيُّونَ الْأَخِيرَ لِقُرْبِهِ**) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ(٥)

---

(١) ص : ٥٩٩. ومصدره الأساسى هو شرح ابن مالك كما هو واضح .

(٢) الضمير فى « حمله » يعود على ابن مالك ، وذلك قوله : « ونحو : « ما قام وقعد إلا زيدٌ » محمولٌ على الحذف لا على التنازع ــ خلافا لبعضهم [شرح التسهيل ٢ / ١٧٤] .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٧٥ .

(٤) ينظر التعليق رقم (١) فى أول هذا الباب .

(٥) يعنى : إن وجد عاملان يتطلبان عملا فى اسم ظاهر وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون الآخر . أى : يُهمل عن العمل فى هذا الظاهر ويعمل فى ضميره كما سيذكره .

و « عاملان » فاعل بفعل محذوف يفسره « اقتضيا » و « فى اسم » متعلق باقتضيا ، وكذلك « قبل » و « عَمَلْ » مفعول به لاقتضى ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « العمل » فى آخر البيت مبتدأ وخبره « للواحد » و « منهما » فى موضع الحال من « الواحد » ــ وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك ، وإنما الخلاف فى الاختيار وقد نبّه عليه فى البيت الذى بعده .

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ[١]

وقيل هما سيّان ؛ لأن لكل منهما مرجحا ـــ حكاه ابن العلج فى البسيط .

وإذا تنازع الثلاثة ، فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، قاله المرادىّ .

وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوى فيه الأمران ؟ لم أَرَ فى ذلك نقلا .

(**فَإِنْ**) تنازع اثنان و (**أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ فِى الْمُتَنَازَعِ فِيهِ**) على اختيار الكوفيين (**أَعْمَلْنَا الْأَخِيرَ فِى ضَمِيرِهِ**) مرفوعًا كان ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا (**نَحْو** : « **قَامَ وَقَعَدَا**) أخواكَ » (**أَوْ**) « قامَ (**وَضَرَبْتُهُمَا**) أَخواكَ » (**أَوْ**) « قامَ (**وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ** » **وَبَعْضُهُمْ**) كالسِّيرافى[٢] (**يُجِيزُ حَذْفَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ**) وهو المنصوبُ والمجرورُ (**لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ**) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل[٣] (**كقوله**) وهو الشخص المسمَّى بعاتكة بنت عبد المطلب :

---

(١) أى : اختار البصريون إعمال الثانى لقربه من المعمول ، واختار غيرُهم ـــ وهم الكوفيون ـــ العكسَ وهو إعمال الأول لسبقه ، وفهم من قوله « غيرهم » أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم فى مقابلة أهل البصرة ـــ وقوله : « والثان » مبتدأ وحذف منه الياء للوزن . وهو على حذف مضاف ، والتقدير : وإعمال الثانى ، و « أولى » خبره ، و « عند » متعلق بأولى و « عكسا » مفعول به لاختار و « غيرُهم » فاعله ، و « ذا أسره » حال من الفاعل ، وأسرة الرجل رهطه ، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول . و « أسرة » بفتح الهمزة الجماعة القوية ، وبالضم : الدرع الحصينة ، وبالضم ويجوز الفتح : قوم الرجل ورهطه .

(٢) قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ١ / ١٤٢ تحقيق د / حماد البحيرى « وفى الإفصاح : مذهب أبى علىّ أنك متى أعملتَ الأول ، أضمرت معمول الثانى وإن كان مفعولا ـــ ومذهب السيرافى أنه يجوز حذفه إذا كان مفعولا جوازا مطردا ؛ لأنه فضلة » اهـ [هذا المرجع رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة] وهذا الكلام أيضا فى الارتشاف ٣ / ٩١ وينظر شرح السيرافى لكتاب سيبويه الجزء الثانى ص ٤٣٦ [من رسالة دكتوراه تحقيق د / دردير أبو السعود كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(٣) لابن مالك ـــ ينظر شرحه على التسهيل ٢ / ١٧١ .

المسمَّى بعاتكة بنت عبد المطلب :

٢٤٢- (بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ)[١]

فأعملت الأول وهو « يُعْشى » فرفعت « شعاعه » وأعملت « لَمَحُوا » فى ضميره وحذفته ، والتقدير : لمحوه ، و « عُكَاظ » ـــ بضم العين المهملة ، وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة ـــ موضع بقرب مكة كان سوقا / فى الجاهلية ، و « يُعْشِى » [١٥٩/ أ] مضارع أعشى ـــ بالعين المهملة ، وقيل بالمعجمة ـــ و « شعاعُه » ـــ بالشين المعجمة ـــ ضوءُه والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله[٢] .

(**وَلَنَا**) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (**أَنَّ فِى حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ**) وهو « لمحوا » (**لِلْعَمَلِ**) فى « شعاعه » (**وَقَطْعَهُ عَنْهُ**) برفعه بـ « يُعْشِى »[٣]

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل المرفل لعاتكة بنت عبد المطلب من أبيات تفخر فيها بقومها وتصف بريق السلاح فى سوق عكاظ ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام فى الحماسة ـــ ينظر شرح الحماسة للتبريزى ٢ / ٢٥٦ ، وللمرزوقى ٤٤٧ ونسب لعاتكة أيضا فى العينى ٣ / ١١ ، وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ والمقرَّب له أيضا ١ / ٢٥١ ، وابن عقيل ١ / ٥٠١ ، والمغنى ٢ / ٦١١ ، وشرح الشذور ٤٢٤ ، والأشمونى ٢ / ١٠٦ .

(٢) وقبل هذا البيت قولها :

سائِـلْ بنـا فى قومِنَـا ... ولْيَكْفِ من شَرٍّ سَمَاعُهْ

قيسًا ، وما جمعوا لنـا ... فى مَجْمعٍ باقٍ شَنَاعُـهْ

فيــه السَّنَـوَّرُ والقَنَـا ... والكَبْشُ مُلتَمِعٌ قِناعُـهْ

(٣) وقد ذكر ابن هشام فى المغنى ٢ / ٦١٠ أنّ من شروط الحذف فى العربية ألا يؤدى الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطيعه عنه ، وقال : ولهذا الأمر منع البصريون حذف المفعول الثانى من نحو : « ضربنى وضربته زيدٌ » لئلا يتسلط على « زيد » ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول » اهـ .

بغير معارض[(١)] ـــ قاله بعض المغاربة .

(وَ) هذا (**الْبَيْتُ ضَرُورَةٌ**) عند الجمهور .

(**وَإِنْ أَعْمَلْنَا الثَّانِي**) على اختيار البصريين (**فَإِنْ احْتَاجَ الْأَوَّلُ لِمَرفُوعٍ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يُضْمِرُونَهُ**) ولا يحذفونه (**لِامْتِنَاعِ حَذْفِ الْعُمْدَةِ**) عندهم (وَ) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر ، وهو عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة (**لِأَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ جَاءَ**) مُصرَّحًا بِهِ (**فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، نَحْو** : « **رُبَّهُ رَجُلًا** » وَ « **نِعْمَ رَجُلًا** ») فـ « رجلا » فيهما تمييز للضمير المجرور بـ « رُبَّ » والمرفوع على الفاعلية بـ « نعم » ورتبة التمييز التأخير ، فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (وَ) جاء الإضمار قبل الذكر (**فِي**) هذا (**الْبَابِ**) الذى نحن فيه وهو باب « التنازع » نثرا وشعرا (**نَحْوُ**) قول بعض العرب : (« **ضَرَبُونِى وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ** ») بالنصب (**حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ**)[(٢)] فقد أعمل الثانى ، وأضمر فى

---

(١) كان على ابن هشام أن يزيد عبارة « بغير معارض » فزادها صاحب التصريح ، وفى زيادتها دفعٌ لما يقال : التهيئة والقطع لازمان أيضا على إعمال الثانى مع الحذف من الأول فى نحو : « ضربتُ وضربنى زيدٌ » ووجه الدفع : أن حذف الضمير من الأول عند إعمال الثانى فيه التهيئة والقطع ، ولكن لما عورض ذلك بارتكاب الإضمار قبل الذكر إذا قلنا : ضربته وضربنى زيدٌ وهو محذور لا يكون إلا فى ضرورة الشعر عند الجمهور ، لأن فيه عودّ الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ، لأنه ليس عمدة حتى نتحمل له الإضمار قبل الذكر . ارتكبت التهيئة والقطع لأنها أخف من ارتكاب الإضمار قبل الذكر [ذكره العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على التوضيح ورقة ٤٢] وقد فصَّلتُ الكلام بعض التفصيل . وتنظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٠٦] .

(٢) فى سيبويه ١ / ٤٠ (بولاق) « وكذلك تقول : « ضربُونى وضربتُ قومَك » إذا أعملتَ الآخِر فلابدَّ فى الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلتَ : « ضربتُ وضربنى قومُك » فلم تجعل فى الأول « الهاء والميم » ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » اهـ . =

الأول ضمير الفاعل ، وهو « الواو » العائدة على المتنازع فيه وهو « قومك » المنصوب على المفعولية ، والمفعول رتبته التأخير ، فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٢٤٣- (جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ) إِنَّنِى لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ[1] مُهْمِلُ[2]

فأعمل الثانى ، ونصب « الأخلاء » ، وأعمل الأول فى ضميره وهو « الواو » المرفوعةُ الموضعِ على الفاعلية ، فقد عاد الضمير على « الأخلاء » المنصوب على المفعولية .

و « الأَخِلَّاءُ » جمع خليل ، و « الجميلُ » الشىء الحسن ، و « مُهْمِل » اسم فاعل من الإهمال ، وهو الترك .

= قال المرادى فى شرح الألفية ٢ / ٦٩ : « فإن قلت : قد قيل إنه (يعنى : سيبويه) لم ينقله عن العرب ، بل هو مثال مُخَرَّج على مذهبه .

قلتُ : هو خلاف الظاهر ، وأيضا فقد سمع نظيره فى الكلام الفصيح كقوله : * جفَوْنِى ولم أجفُ الأخِلَّاءَ * وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول : « جفانى ولم أجْفُ الأخلاءُ » فيُعمِل الأولَ ، ويحذف مفعولَ الثانى لأنه فضلة » اهـ .

(١) فى خ٢ « من خليلَّى » .

(٢) هذا البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٥ ، والارتشاف ١ / ٤٨٤ ، ومنهج السالك لأبى حيان ص ١٣٣ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ١١٤ ، ٤٥٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٩ ، والمغنى ٢ / ٤٨٩ ، والعينى ٣ / ١٤ ، والهمع ١ / ٦٦ ، والدرر ١ / ٤٥ ، والأشمونى ١ / ٦٠ ، ١٠٤ ويلاحظ أن هذا الشاهد قد ورد فى باب ما يجوز فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مرة ، وفى باب التنازع مرة أخرى ، ولذا تكرر ذكره فى أكثر المراجع .

(**وَالْكِسَائِىُّ ، وَهِشَامٌ**) الضرير (**وَالسُّهَيْلِىُّ**) من الكوفيين[1] (**يُوجِبُونَ الْحَذْفَ**) للضمير المرفوع على الفاعلية ، هربًا من الإضمار قبل الذكر ، وَ (**تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ**) وهو علقمةُ بن عبدة ، يمدح الحارث بن جَبَلة الغسَّانى :

٢٤٤- (تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ) فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ[2] وَكَلِيبُ[3]

(**إِذْ لَمْ يَقُلْ « تَعَفَّقُوا »**) على تقدير إعمال الثانى (**وَلَا « أَرَادُوا »**) على تقدير إعمال الأول .

ويمكن أن يُجَابَ عنه بأنه أعملَ الثانى ، ولم يقل « تعفَّقُوا » على لفظ الجمع ؛ لأنه يجوز أن يُنْوى مفردًا على مذهب البصريين ، باعتبار تأويله بـ « المذكور »[4] ،

---

(١) كان الأحسن أن يقدِّم الشارحُ عبارة « من الكوفيين على قول ابن هشام » و « السهيلىّ » لأنه لا يقال إنه من الكوفيين ، بل من المغاربة ، وعبارة أبى حيان فى الارتشاف ٣ / ٩٠ » المذهب الثانى : مذهب الكسائىّ فى مشهور ما نُقل عنه ، وهشام ، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد السُّهَيْلىّ ، وأبو جعفر ابن مضَاء » اهـ .

والعبارة السَديدة : والكسائىُّ وهشام من الكوفيين ، والسهيلىّ من المغاربة .

(٢) ضبطت « نبلهم » بضم اللام على وفق مقصود الشارح لأنه أعربها بالرفع فاعل « بذَّت » على ما سيجىء والأليق بالمعنى أن تكون بالنصب مفعول به لبذَّت ، والفاعل ضمير البقرة الوحشية المشبه بها ناقة الشاعر فى السرعة والخفة .

(٣) هذا البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة فى ديوانه ص ٣٨ ، والعينى ٣ / ١٥ ، واللسان (ع ف ق) ١٢ / ١٢٥ و (ز ب ى) ١٩ / ٧٢ ونسبه ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٦١٩ للنابغة وقال محققه : لعلقمة بن عبدة وليس للنابغة كما توهم المصنف ، ونسب فى مختار الشعر الجاهلى ١ / ٤٢٠ للبيد ، وهو بلا نسبة فى المقرَّب ١ / ٢٥١ ، والأشمونى ٢ / ١٠٢ .

(٤) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل بعد هذا البيت مباشرة ٢ / ١٧٤ « ولا دلالة فيه [أى : على الحذف على مذهب الكسائىّ] لإمكان جعله من باب إفْرَاد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى » اهـ .

ويقول ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٦٢٠ : ٦٢١ بعد أن أتى بعدة أبيات=

ولذلك قال الموضح : « بظاهر قوله » ولم يَقُل : « بقوله » .

و « تَعَفَّق » ـــ بفتح العين المهملة ، وتشديد الفاء ، وبالقاف أى : استتر ، و « الْأَرْطَى » شجر ، و « بَذَّتْ » بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أى : غلبت ، و « نَبْلُهم ـــ بسكون الموحَّدة ـــ سهامهم ، فاعلُ بَذَّتْ[1] ، و « كَلِيبُ » ـــ بفتح الكاف ، وكسر اللام جمع كلب ، كعَبِيد جمع عَبْد .

والحاصل أن العمل لأحد العاملَيْن فى المتنازع / فيه ، ويعمل المهملُ فى ضميره ، [١٥٩/ب] سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (**وَالْفَرَّاءُ يَقُولُ : إِنِ اسْتَوَى الْعَامِلَانِ فِى طَلَبِ الْمَرْفُوعِ**) وكان العطفُ بالواو ـــ كما فى المغنى ـــ[2] (**فَالْعَمَلُ لَهُمَا**) ؛ لأنهما لمّا كان مطلوبهما واحدًا ، كانا كالعامل الواحد (**نَحْوُ : « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ »**)

= دليلا على مذهب الكسائى ، قال : وأما هذه الأبيات ، فقد تتخرج على أن يكون الضمير فيها عائدا على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر فى حال الإفراد ، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكِىَ من كلام العرب : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وقد كان ينبغى أن يقول : وأجملهم ـــ فأجرى ذلك مجرى المفرد ـــ وبعد أن أتى بأمثلة كثيرة قال : فتخرج الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصيح من كلامهم : ضربُونى وضربت قومَك » انتهى كلامه .

وأقول : وقد أخذ ابن مالك وابن عصفور الجواز من قول سيبويه فى كتابه ١ / ٤١ « فإن قلتَ : ضربنى وضربتُ قومَك » فجائز ، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم نبيه وأنبلُه ... إلخ » اهـ .

(١) لا أدرى كيف اتجه الشيخ خالد إلى إعراب « نبلهم » فاعل بذت ليؤول المعنى إلى أنّ النبل والكليب غلبت البقرة ؟ وهذا معنًى غريب ؛ لأنها إذا غُلبت لم تكن سريعة العدو ، فكيف يتجه أن يشبه الشاعر ناقته بها ، ولذا فإن المعنى المتفق مع مقصود الشاعر يستلزم نصب « نبلهم » على أنها مفعول « بَذَّتْ » و « كليبُ » بالرفع معطوف على « رجال » .

والمعنى : استتر وراء هذه الشجرة لاصطياد تلك البقرة الوحشية ، وأرادا اصطيادها رجالٌ بالنبال ، وكلابُ صيد ، فغلبتهم وفرت ولم يتمكنوا من اصطيادها .

(٢) ٢ / ٤٨٩ .

فـ « أَخواك » مرفوع عنده بـِ « قام وقعد » فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنًى ــ وهو مشكل : فإنَّ النحويين يجعلون العواملَ كالمؤثرات الحقيقية ، واجتماع مؤثرَيْنِ على أثر واحدٍ ممنوعٌ عند أهل الأصول ــ قاله الرضىّ(١) ، ثم قال : وجاز عند الفراء وجهٌ آخرُ ، وهو : أن يأتى بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه ؛ لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر ، هذا هو النقل الصحيح عن الفراء(٢) ــ انتهى ــ

(**وَإِنِ اخْتَلَفَا**) أى : العاملان ، فى طلب المعمول ، فإن كان أولهما يطلب مرفوعا (**أَضْمَرْتَهُ مُؤَخَّرًا**) وجوبا (**كَـ « ضَرَبَنِى وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ »**) انتهت مقالة الفرّاء فـ « هو » فاعل « ضربنى » وإنما أُخّر عن الظاهر ، هربًا من الإضمار قبل الذكر ، ولم يحذفه ، هربًا من حذف الفاعل .

هذا كله إذا احتاج الأولُ لمرفوع مع إعمال الثانى .

(**وَإِنْ**) أعملنا الثانى و (**احْتَاجَ الْأَوَّلُ لِمَنْصُوبِ لَفْظًا**) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (**أَوْ مَحَلًّا**) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جرٍّ (**فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ**) أى : المنصوب (**فِى لَبْسٍ**) ظاهر (**أَوْ**) لم يوقعْ فى لبس ، ولكنْ

---

(١) فى شرح الكافية ١ / ٧٩ : ٨٠ .

(٢) وقد وصف الرضى كلامه هذا بأنه هو النقل الصحيح عن الفراء ، ليكون فى مقابلة ما جاء فى متن الكافية من أن الفراء فى مثل هذه المسألة لا يجوز إعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الأول الفاعلَ ؛ لأنه يلزم على تقديره إعماله : إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور ، وإما حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى ــ بل يجب عنده إعمال الفعل الأول ، فإن اقتضى الثانى الفاعل اضمرته ، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته تقول : ضربنى وأكرمانى الزيدان ، وضربنى وأكرمت الزيدان ، وضربنى وأكرمتهما الزيدان ، ولا يلزم حينئذ محذور وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل .. [ينظر شرح الكافية للرضى ١ / ٧٩ ــ وشرح الكافية للجامى ١ / ٢٦٦ : ٢٦٧] .

(**كَانَ الْعَامِلُ من باب « كَانَ » أَوْ مِنْ بَابِ « ظَنَّ » وَجَبَ إِضْمَارُ الْمَعْمُولِ مُؤَخَّرًا**) عن المتنازع فيه ، فى المسائل الثلاث .

فالأولى : (**نحو : « اسْتَعَنْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَىَّ زَيْدٌ بِهِ »**) فالأول ، يطلبُ « زيدًا » مجرورًا بالباء[1] ، والثانى ، يطلبه فاعلا[2] ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بـ « عَلَى » فأعملنا الثانى ، وأضمرنا ضمير « زيدٍ » مجرورًا بالباء مؤخَّرًا وقلنا « بِهِ » .

والذى حَمَلَنا على ذلك : أنا لو أضمرناه مقدَّما قبل « استعان »[3] لزم الإضمار قبل الذكر ، ولو حذفناه[4] ، أوقع فى لَبْسٍ ، فلا يُعْلَم هل زيد مستعان به أو عليه .

(وَ) الثانية : نحو : (« **كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا إِيَّاهُ** ») فـ « كُنْتُ » و « كَانَ » تنازعا « صديقًا » على الخبرية لهما ، فأعملنا الثانى فيه ، وأعملنا الأول فى ضميره مؤخَّرًا .

(وَ) الثالثة : نحو : (« **ظَنَّنِى وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ** ») فـ « ظنَّنى » يطلب « زيدًا قائمًا » فاعلا ومفعولا ثانيا ، و « ظننتُ » يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثانى ونصبنا « زيدًا قائمًا » وبقى الأولُ يحتاج إلى فاعل ، ومفعول ثانٍ ، فأضمرنا الفاعل مقدَّمًا مستترا ، وأضمرنا المفعول الثانى مؤخَّرًا وقلنا « إِيَّاهُ » .

ولم نحذف المنصوبَ فى المسألة الثانية والثالثة ؛ لأنه عمدة فى الأصل ؛ لأنه خبر مبتدإ .

---

(١) أى : استعنت بزيد .
(٢) أى : استعان عَلَىَّ زيدٌ .
(٣) فقيل : استعنتُ به ، لزم الإضمار قبل الذكر .
(٤) فقيل : استعنتُ واستعان عَلَىَّ زيدٌ ، فلا يُعلمُ هل زيدٌ مستعان به أو عليه .

(**وَقِيلَ : فى باب « ظَنَّ »**) و « كَانَ » (**يُضْمَرُ مُقَدَّمًا**) كالمرفوع ؛ لأنه مرفوع فى الأصل ، فيقال : « ظَنَّنِى إيّاه ، وظننْتُ / زيدًا قائمًا » هكذا مثَّل أبو حيان فى « النُّكت الحسان »[1] بالضمير منفصلا ، ولا يتعين ، بل يجوز اتصاله نحو : « ظَنَّنِيه » على ما تقدم من اختلاف الترجيح . [١٦٠/ أ]

وقول الشارح[2] تبعا لأبيه فى شرح الكافية[3] : « ولا يجوز تقديمُه عند الجميع » مخالفٌ لظاهر التسهيل[4] ، ولتصريح ابن عصفور[5] ، وابن خروف بذلك .

(**وَقِيلَ :**) لا يُضمر ، ولا يُحذف ، بل (**يَظْهَرُ**) كما فى المسألة الآتية فى تخالف صاحب الضمير ومفسره ، فيقال : « ظَنَّنِى قَائمًا وظننتُ زيدًا قائمًا » .

(**وَقِيلَ :**) لا يُضمر ولا يَظهر ، بل (**يُحْذَفُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ حَذْفٌ لِدَلِيلٍ**) فإن المفسِّر يُدلّ عليه ، قال ابن عصفور[5] : وهذا المذهب أَسَدُّ المذاهب ؛

---

(١) ينظر النكت الحِسَان ص : ٣١٢ رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية تحقيق د / محمد عبد النبى .

(٢) هو بدر الدين ابن الناظم .

(٣) ينظر شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٤٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص : ٢٥٩ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧١ حيث جاء فى نص متن التسهيل : « ولا يحتاج غالبا إلى تأخره إلا فى باب « ظن » اهـ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ : ٦١٧ وقد قال فيه : « فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه وذلك كأحد مفعولى « ظننت » وبابه ، ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب : منهم من قال : أُضمره قبل الذكر ، ومنهم من قال : أُضمره وأُؤَخره ، ... ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف ، إذ الحذف فى هذا الباب إنما هو حذف اختصار ؛ لأنه حذف لفهم المعنى ، وحذف الاختصار فى باب « ظننت » قد تقدم الدليل على أنه يجوز ، وهو أصح المذاهب ، إذ الإضمار قبل الذكر ، والفصل بين العامل والمعمول ، لم تدْعُ إليهما ضرورة » اهـ .

لأنّ الإضمار قبل الذكر ، والفصل بين العامل والمعمول ، لم تَدْعُ ضرورة إليهما[١] ، وحذف الاختصار فى باب « ظَنَّ » قد تقدَّم الدليل على جوازه — انتهى —

وشرط الحذف : أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادًا وتذكيرًا وفروعهما ، فإن لم يكن مثله لم يجز حذفُه ، نحو : « عَلِمَنى وعلمتُ الزيدَيْنِ قائمين » فلابدَّ أن تقول : « إيَّاه » متقدِّما ، أو متأخِّرًا ، ولا يجوز حذفه — قاله أبو حيان فى النكت الحسان[٢] —

(**وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِ بَابَىْ « كان » وَ « ظَنَّ »**) ولم يُلبس (**وَجَبَ حَذْفُ الْمَنْصُوبِ**) لفظًا ومحلًّا ؛ لأنه فضلة ، مستغنًى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (**كَـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِى زَيْدٌ »**) و « مَرَرْتُ ومَرَّبى زيدٌ » (**وَقِيلَ : يَجُوزُ إِضْمَارُهُ ، كَقَوْلِهِ :**

٢٤٥-(إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ) جِهَارًا، فَكُنْ فِى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[٣]

---

(١) « إليهما » بالتثنية — كما هو نص كلام ابن عصفور ، وفى جميع النسخ « إليه » .

(٢) وهو المصدر الذى سبق قريبا ص ٣١٢ .

(٣) هذا البيت من الطويل ، لا يُعلم قائله وهو من شواهد ابن مالك فى : شرح التسهيل ٢ / ١٧١ ، والكافية الشافية ٢ / ٦٤٩ ، وابن الناظم فى شرح الألفية ٢٥٥ ، والمرادى فى توضيح المقاصد ٢ / ٧١ ، وابن عقيل فى شرح الألفية ١ / ٤٩٩ ، وابن هشام فى : المغنى ١ / ٣٣٣ ، والشذور ٤٢٣ ، وتخليص الشواهد ٥١٤ ، والعينى فى شرح الشواهد ٣ / ٢١ ، والسيوطى فى الهمع ٢ / ١١٠ ، وصاحب الدرر اللوامع ٢ / ١٤٤ ، والأشمونى ٢ / ١٠٥ وقد أعمل الثانى وهو « يرضيك » فى لفظ المعمول وهو « صاحب » وأعمل الأول فى ضميره مذكورًا فقال « تُرضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذِكْرُ الضميرِ فى هذه الحالة لا يكون إلا فى الضرورة عند الجمهور ؛ لأن فيه عودَ الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إلى ذلك ؛ لأنه ليس عمدة حتى نتحمل له الإضمار قبل الذكر .

فأعمل الثانى ، وأضمرَ فى الأول ضمير المفعول ، (**وَهَذَا**) البيت (**ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ**) ولم يوجب فى التسهيل حذفَه ، بل جعله أَوْلَى[١] .

وإلى ما تقدَّم أشار الناظم بقوله :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا[٢]

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا[٣]

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ[٤]

(« **مَسْأَلَةٌ** » : **إِذَا**) اختلف المخبر عنه ومفسِّر الضمير و (**احْتَاجَ الْعَامِلُ الْمُهْمَلُ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ**) المحتاجُ إليه (**خَبَرًا عَنِ اسْمٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ الاسْمُ**) المخبرُ عنه (**مُخَالِفًا فِى الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ غَيْرِهِمَا**) من التأنيث

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٣ .

(٢) « المهمل » هو العامل الذى لم يعمل فى لفظ المتنازع فيه وإنما عمل فى ضميره ، وقوله : والتزم ما التُزِما ، يعنى : من مطابقة الضمير للظاهر ، ومن حذف الفضلة ، وإثبات العمدة ؛ ومن وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال ، وتأخيره فى بعضها ، و « ما » الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه ، وصلتها « تنازعاه » .

(٣ ، ٤) يعنى : أن المهمل إذا كان أوَّلا ، وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه ، نحو : ضربْتُ وضربنى زيدٌ ـ ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ، ولما أصله العمدة ، أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ، وغير الخبر هو الفضلة ، ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمارُ والتأخير عن المفسر بقوله : وأخرنه إن يكن هو الخبر ـ فمن كونه منصوبا ينبغى أن لا يُضمر قبلَ الذكرِ كالمرفوع ، ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير مثاله : ظننى وظننتُ زيدًا قائما إياه ـ وتجوَّزَ فى إطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الأصل ، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ وقوله : « أوهلا » معناه جُعِل أهلا لغير الرفع ـ و « حذفَه » مفعول مقدم بالزم ، و « إن يكن » شرط حُذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ، وكذلك : « إن يكن هو الخبر » و « هو » فى قوله : هو الخبر ضمير فصل بين اسم كان وخبرها ، أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره « الخبر » والجملة خبر « كان » .

والتثنية والجمع (**لِلاسْمِ الْمُفَسِّرِ لَهُ** ، وهو) الاسم (**الْمُتَنَازَعُ فِيهِ ، وَجَبَ الْعُدُولُ**) من الإضمار (**إِلَى الْإِظْهَارِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا(١)

(**نَحْوُ** : « **أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أَخًا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ** » ؛ **وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ**) قبل الإعمال (« **أَظُنُّ وَيَظُنُّنِى الزَّيْدَينِ أَخَوَيْنِ** ») بالتثنية فيهما .

(**فَـ** « **أَظُنُّ** » **يَطْلُبُ** « **الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ** » **مَفْعُولَيْنِ ــ وَ** « **يَظُنُّنِى** » **يَطْلُبُ** « **الزَّيْدَيْنِ** » **فَاعِلًا** ، وَ « **أَخَوَيْنِ** » **مَفْعُولًا** » ثانيا ؛ لأنه أخذ مفعوله الأول وهو « ياء المتكلم » المتصلة به ، (**فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ**) وهو « أظنّ » (**فَنَصَبْنَا الاسْمَيْنِ ، وَهُمَا** « **الزَّيْدَيْنِ**(٢) **أَخَوَيْنِ** ») على أنهما مفعولان لِـ « أَظُنُّ » (**وَأَضْمَرْنَا فِى الثَّانِى**) وهو « يَظُنُّنِى » (**ضَمِيرَ** « **الزَّيْدَيْنِ** » / **وَهُوَ الْأَلِفُ**) فى « يَظُنَّانِى » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول (**وَبَقِىَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِى**) لِـ « يَظُنَّانِى » (**يُحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِهِ ، وَهُوَ خَبَرٌ**) فى الأصل (**عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**) المتصلةِ به ، التى هى الآن المفعول الأول بعد دخول « يَظُنّ » (**وَالْيَاءُ مُخَالِفَةٌ لِـ** « **أَخَوَيْنِ** » **الَّذِى هُوَ** [١٦٠/ب]

(١) يعنى : أن الإضمارَ ممتنعٌ إذا تخالف صاحب الضمير ومفسِّره ، كأن يكون الضمير خبرًا لمثنى ، ومفسره مفرد فيجب الإظهار فنقول : « أظن ويظنانى أخا الزيدين أخوين » وإنما أظهرنا المفعول الثانى لـ « يَظُنَّانى » وقلنا « أَخًا » ولم نضمره ، لأننا لو أضمرناه مفردًا لطابق المفعول الأول وهو ياء المتكلم ، فى الإفراد ، وخالف ما يعود عليه وهو « أخوين » فلا يطابق المفسِّر المفسَّر فى التثنية ، ولو أضمرناه مثنى ، لطابق ما يعود عليه ، وخالف المفعول الأول ــ مع أنه خبر عنه فى الأصل . فلما تعذر الإضمار أظهرنا .

وعلى الإظهار تَخْرُجُ هذه المسألة من التنازع ، لأنّ كلّ واحد من العاملين قد استوفى معموليه ولم يتنازعا شيئا [قاله المرادى فى شرح الألفية ٢ / ٧٤ ، وأبو حيان فى التذييل والتكميل ١ / ١٣٧] .

(٢) فى خ٢ « الزيدان » وهو خطأ من الناسخ .

مُفسِّرٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِى يُؤْتَى بِهِ ، فَإِنَّ الْيَاءَ مُفْرَدٌ ، وَالْأَخَوَيْنِ تَثْنِيَةٌ ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوافِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ) وهو « الياء » (**وَبَيْنَ إِضْمَارِهِ مُثَنًّى لِيُوافِقَ الْمُفَسِّرَ**) وهو « الأخوين » (**وَفِى كُلٍّ مِنْهُمَا مَحْذُورٌ**)[1] لا محيص عنه (**فَوَجَبَ الْعُدُولُ إِلَى الْإِظْهَارِ ، فَقُلْنَا** : « **أَخًا** » **فَوَافَقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ**) وهو « الياء » فى الإفراد (**وَلَمْ يَضُرَّهُ مُخَالَفَتُهُ لِـ** « **أَخَوَيْنِ** » ؛ **لِأَنَّهُ**) أى : أخًا (**اسْمٌ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُفَسِّرُهُ ، هَذَا تَقْرِيرُ مَا قَالُوا**) فى هذه المسألة .

قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث : (**وَالَّذِى يَظْهَرُ لِى فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ فِى** « **الْأَخَوَيْنِ** »[2] ؛ **لِأَنَّ** « **يَظُنُّنِى** » **لَا يَطْلُبُهُ ؛ لِكَوْنِهِ مُثَنًّى ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُفْرَدٌ**) .

---

(١) وذلك أنك إذا أضمرت ، فإما أن تراعىَ جانب المخبر عنه وهو الياء فى « يظنانى » فتفرد فتكون قد أعدت ضميرًا واحدًا إلى مثنى وهو « أخوين » وهذا محذور ، وإما أن تراعىَ جانب المفسِّر وهو « أخوين » فتثنى ، فتكون قد أخبرت بمثنى عن مفرد وهو « ياء المتكلم وهذا محذور ـــ فهذا معنى قوله : « وفى كلٍّ منهما محذور » .

(٢) قال العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على التوضيح ورقة ٤٤ « قوله : والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الأخوين إلى آخره ـــ أقول : لا فساد فى ذلك بل التنازع فيه صحيح ، لكن باعتبار كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنًّى أو مفردًا ، وأنت لا تنطقُ به مثنًّى إلا بعد الحكم به للأول ، ولا مفردا إلّا بعد الحكم به للثانى ، وإذا نطقت به للثانى بطل كون الثانى يطلبه ، فمن هنا ظهر للمؤلف فساد دعوى التنازع ، ولو نظر إليه من جهة كونه مفعولا ثانيا ، مع قطع النظر عمَّا يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع فى صحة التنازع ، ألا يرى أن العاملين إذا كان الأول منهما يطلب مرفوعا ، والثانى يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح ، لكنْ مع قطع النظر عن الإعراب ؛ فإنك إن أعربته بالرفع بطل كون الثانى يطلبه ؛ لأنه لا يطلب إلا منصوبا ، وإن أعربته بالنصب بطل كون الأول يطلبه ؛ لأنه لا يطلب إلا مرفوعا ، واعتبر ذلك بالمفعول الأول فى مثاله وهو « الزيدين » فإنه بعد النطق به على هذه الصورة لا يطلبه « يظننى » لأن « الزيدين » منصوب ، و « يظننى » يطلب مرفوعا ، والمؤلف ـــ رحمه الله ـــ يسلِّم التنازع فيه » اهـ .

وجوابُه : أنّ المتنازَعَ فيه مطلقُ الأُخُوّة من غير نظر إلى كونه مفردًا أو مثنًّى ، قاله صاحب المتوسط(١) بمعناه ــ وفيه نظر ؛ لأن التنازع لا يكون فى مبهم .

(**وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ : حَذْفَهُ ، وَإِضْمَارَهُ**) مُقَدَّمًا (**عَلَى وَفْقِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ**) فيقولون على الحذف : « أظنُّ ويظنَّانِى الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » ويحذفون « أخًا » لدلالة « أخوين » عليه ، ويقولون على الإضمار : « أظنُّ ويظنَّانى إيَّاهُ الزَّيدَيْنِ أَخويْنِ » كذا مثَّله فى شرح الكافية(٢) مقدَّما ؛ لأن العلَّةَ المقتضيةَ لتأخيره ، وهى تأخير المفسّر مفقودةٌ هنا .

وإن أعملنا الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار(٣) ، ومن إجراء الوجهين المحكيَّيْنِ عن الكوفيين ، ولكن يُضمر مؤخَّرًا(٤) ــ قاله المرادى فى شرح التسهيل(٥) ــ وفيه البحث السابق(٦) .

* * *

---

(١) « المتوسط » يُراد به الشرح المتوسط لكافية ابن الحاجب لركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذى ويسمى : الوافية فى شرح الكافية ، وهو محقق فى رسالة دكتوراه للباحث خالد قائد فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٩٧٨ [تنظر هذه الرسالة ص ٨٠] ولركن الدين شرحان آخران للكافية أحدهما مختصر والآخر مُطوّل والجميع محقق فى جامعة الأزهر .

(٢) ٢ / ٦٥٢ أما فى شرحه للتسهيل فقد مثله مؤخرا ، وذلك قوله : « ووافق الكوفيون على جواز الإضمار ، وأجازوا الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه كقولك : « ظننت وظنانى الزيدين قائمين إياه » لأن المثنى والجمع يتضمنان الواحد فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز ــ وأجازوا أيضا الحذف .. إلخ » اهـ .

(٣) نحو : « يظنانى أخًا وأظنّ الزيدين أخوين » .

(٤) فيقال على مذهب الكوفيين فى الحذف : « يظنَّانِى وأظنّ الزيدين أخوين » والأصل : يظنانى أخا ، فحذف « أخا » وهو ثانى مفعولى : يظن ، لدلالة ثانى مفعولى : أظن عليه ــ ويقال على مذهب الكوفيين فى الإضمار : « يظنانى وأظن الزيدَيْنِ أخوين إياه » .

(٥) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص : ٥٩٤ تحقيق د / أحمد عبد الله .

(٦) فى قوله : إن العلة المقتضية لتأخيره ، وهى تأخير المفسر مفقودةٌ هنا .



(هَذا بَابُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ

أى : **الَّذِى يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُنا** : « **مَفْعُولٌ** ») بغير صِلَة (**صِدْقًا**) — منصوب بـ « يصدق » — (**غَيْرَ مُقَيَّدٍ**) — صفة « صِدْقًا » — (**بِالْجَارِّ**) حرف ، أو اسم ، متعلق بـ « مقيَّد » .

بخلاف بقية المفاعيل ، فإنّ صدقَ المفعول عليها مقيّدٌ بالجارّ ، كالمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه[1] .

وهذه التسميةُ للبصريين ، وأمَّا غيرُهم ، فلا يسمِّى مفعولا إلا المفعول به خاصة ويقول فى غيره : مشبّهٌ بالمفعول — قاله الموضح فى الحواشى —

(وَ) المفعولُ المطلق (**هُوَ** : **اسْمٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ**) فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك[2] (**أَوْ يُبَيِّنُ نَوْعَهُ**) أى : نوع العامل ، فيفيده زيادةً على التوكيد (**أَوْ**) يبيِّن (**عَدَدَهُ**) أى عدد العامل ، فيفيد عدد مرَّات العامل زيادة على التوكيد (**وَلَيْسَ**) هو (**خَبَرًا**) عن المبتدإ (**وَلَا حَالًا**) من غيره (**نَحْو** : « **ضَرَبْتُ ضَرْبًا** » **أَوْ**) « ضَرَبْتُ (**ضَرْبَ الْأَمِيرِ** » **أَوْ**) « ضَرَبْتُ (**ضَرْبتَيْنِ** ») .

---

(١) والمفعول المطلق : هو مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا ، إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٠ : « والمصدر المنصوب فى جميع هذه الأمثلة قد ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرّد التوكيد ... وإن زاد معناه على معنى عامله ، فهو لبيان النوع نحو « سِرْت خَبَبًا » ، « وعَدْوًا » أو لعدد المرّات نحو : « قمتُ قومتين » و « ضربتُه ضَرَباتٍ » .

فالأوَّل : مثال لما يؤكِّد عامله ، والثانى : مثال لما يبيِّنُ نوعه ، والثالث : مثال لما يبيِّنُ عددَه .

[١٦١/ أ] (**بخلافِ نحوِ :**) « ضَرْبُكَ ضَرْبَتَانِ » / وَ (**ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ** ») فإنه وإن بيَّن العددَ فى الأول ، والنوعَ فى الثانى ؛ لوصفه بـ « أليم » فهو خبرٌ عن « ضَرْبك » فلا يكون مفعولا مطلقًا .

(وَ) بخلاف (**نحْوِ** : ﴿ **وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾)[١] فإنه وإن كان توكيدًا لعامله ، فهو حال من الضمير المستتر فى عامله ، فلا يكون مفعولا مطلقا .

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعانى الثلاثة أشار الناظم بقوله :

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ[٢] ....

(**وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ مَصْدَرًا**) كما تقدم من الأمثلة (**وَالْمَصْدَرُ**) كما قال الناظم :

.... اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَىِ الْفِعْلِ[٣] ....

وهو : (**الْحَدَثُ الْجَارِى عَلَى الْفِعْلِ**) وليس عَلَمًا ، ولا مبدوءًا بميم زائدةٍ لغير المفاعلة كما قال الموضح فى باب إعمال المصدر[٤] (**وَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ**) وهو

---

(١) من الآية [١٠] من سورة « النمل » و [٣١] من سورة « القصص » .

(٢) يعنى أن المفعول المطلق ، يؤتى به لأحد ثلاث فوائد ، للتوكيد ، أو لبيان النوع ، أو لبيان العدد .

(٣) اسمُ ما سوى الزمان من مدلولى الفعل ، يعنى : اسم الحدث ؛ لأنّ الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث . ولذا قال ابن هشام : « المصدرُ : الحدث الجارى على الفعل » اهـ .

(٤) ونصّ كلامه هناك : « الاسم الدال على مجرّد الحدث ، إن كان علما كـ « فجَارِ » و « حَمَادِ » للفجرة والمحْمَدَة ، أو مبدوءا بميم زائدة لغير المُفاعلة كـ « مَضْرَب » و « مقتل » أو متجاوزًا فعلهُ الثلاثةَ وهو بزنة اسمِ حَدَثِ الثلاثىّ كـ « غُسْل » =

الجريان على الفعل (**نحو**) « غُسْلًا » وَ « وُضُوءًا » وَ « عَطَاءً » من قولك (« **اغْتَسَل غُسْلًا** » و « **تَوَضَّأ وُضُوءًا** » وَ « **أَعْطَى عَطَاءً** » **فَإِنَّ هَذِه**) الثلاثة (**أَسْمَاءُ مَصَادِرَ**) وليست مصادر ؛ لعدم جريانها على أفعالها ؛ لأن « اغتسل » قياس مصدره الجارى عليه « الاغتسالُ » و « توضَّأ » قياس مصدره الجارى عليه « التوضُّؤ » و « أعطى » قياس مصدره الجارى عليه « الإعطاء » .

وخرج بقولنا : وليس عَلَمًا : نحو « حَمَادِ » علما للمَحْمَدَة ، وبقولنا : ليس مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة : نحو « مَقْتَل » بمعنى القتل ، فإنهما من أسماء المصدر .

والفرق بين المصدر واسمه : أنّ المصدرَ يدلّ على الحدث بنفسه ، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، فمدلولُ المصدر معنًى ، ومدلولُ اسم المصدر لفظُ المصدر(١) .

وسُمِّىَ المصدرُ مصدرًا ؛ لأنَّ فعلَه صَدَرَ عنه ، أى : أُخِذ منه ، كمصدر الإبل للمكان الذى تَرِدُه ، ثم تصدر عنه .

(وَ) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (**عَامِلُهُ إِمَّا مَصْدَرٌ مِثْلُهُ**) لفظا ومعنًى (**نَحْو** : ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَوْفُورًا** ﴾)(٢) فـ « جزاءً » مفعول مطلق ، وعاملُه « جزاؤكم » وهو مصدر مثلُه — أو معنًى لا لفظًا نحو : « أَعْجَبنى

= و « وُضُوءٍ » فى قولك : اغتسلتُ غُسلًا ، وتوضأتُ وضوءًا ، فإنها بزنة القرب والدخول فى : قَرُبَ قُرْبًا ، ودخل دخولًا ، فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر » اهـ .
وسيأتى إن شاء الله تعالى فى الجزء الثالث من هذا التحقيق .

(١) فالغُسْلُ : يدل على لفظ الاغتسال الدالّ على الفعل الحاصل من المغتسل ، والوضوء يدل على التوضّؤ الدال على الفعل الحاصل من المتوضىء . هذا مذهب لطائفة من العلماء . ومذهب آخر يقول : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل .

(٢) من الآية [٦٣] من سورة « الإسراء » .

إيمانُك تصديقًا » وقول الجَرْمِى : لا يعملُ المصدر فى المصدر ، مردودٌ بالآية ونحوِها .

(**أَوْ مَا اشْتُقَّ**) لفظُه (**مِنْهُ : مِنْ فِعْلٍ**) غير تعجبىٍّ ، ولا ناقصٍ ، ولا ملغًى عن العمل (**نَحْو** : ﴿ **وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا** ﴾(١) وخرج عنه فعل التعجب ، فلا يقال : « ما أَحْسَنَ زيدًا حُسْنًا » والأفعال الناقصة ، فلا يقال : « كان زيدٌ قائما كونًا » والأفعال الملغاة فلا يقال : « زيدٌ قائمٌ ظننْتُ ظنًّا » .

(**أَوْ**) من (**وَصْفٍ**) اسم فاعل ، أو مفعول ، أو للمبالغة ، دُونَ اسمِ التفضيل ، والصفةِ المشبهة ، فاسم الفاعل : (**نَحْو** : ﴿ **وَالصَّآفَّاتِ صَفًّا** ﴾)(٢) واسم المفعول : نحو : « الخبزُ مَأْكولٌ أَكْلًا » وأمثلة المبالغة : نحو : « زيدٌ ضَرَّابٌ ضَرْبًا » .

ولا يجوز : « زيد حَسَنٌ وجهُه حُسْنًا » ولا « أَقْوَمُ منك قيامًا » وأما قوله :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٣) – **١٢٧**

---

(١) من الآية [١٦٤] من سورة « النساء » .

(٢) الآية [١] من سورة « الصافّات » ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴾ [المرسلات ٢ ، ٣ ، ٤] .

(٣) هذا البيت من البسيط وله روايات متعددة بعضها ليس فيها « ألألمهم لؤمًا » وهو موضع الشاهد ، لأن الذى يعنيهم هو قوله « وأَبْيَضُهم » حيث جاء أفعل التفضيل من البياض وهو شاذ عند البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون مجىء أفعل التفضيل من السواد والبياض وبناء على ذلك استشهد به فى شرح المفصل لابن يعيش ٦ /٩٣ ، والمقرب ١ /٧٣ أما صاحب التصريح فالشاهد عنده « ألأمهم لُؤْمًا » فظاهر ذلك أن أفعل التفضيل قد عمل فى المصدر ، ولكنه خرجه على أن العامل فى المصدر محذوف والتقدير : يَلْؤم لُؤْمًا . وقد نسب هذا البيت فى إحدى رواياته . لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه ١٥٠ ، ولسان العرب (بيض) ٨ / ٣٩١ ، ٣٩٣ ، كما ورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ١٢٨ وأمالى المرتضى ١ / ٩٢ والبيت فى الهجاء ، ومعناه واضح .

فـ « لؤمًا » منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع[١] .

وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله :

/ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ[٢] .... [١٦١/ب]

وما ذكرَهُ من أنَّ الفعلَ والوصفَ مشتقان من المصدر ، هو الصحيح من مذهب البصريين وإليه يُرْشِد قولُ الناظم :

.... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ[٣]

(**وَزَعَمَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ**) كَالْفَارِسِيِّ ، وَاخْتَارَهُ الشيخ عبد القاهر[٤] (**أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ**) فيكون فرعَ الفرع (**وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لَهُمَا**) أي : للمصدر والوصف ، وزعم ابنُ طلحةَ[٥] أنّ الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر[٦] ، والصحيح الأول ؛ لأن الفرع لابُدَّ فيه من معنى الأصل

---

(١) وهو محمد بن مسعود الغزني المعروف بابن الزكي [سبق في الجزء الأول ٤٨٠] .

(٢) أي يُنْصَب المصدر الواقع مفعولا مطلقا بمصدر مثله ، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى ، والمماثل في المعنى دون اللفظ كما وضح في الأمثلة السابقة ، أو ينصب بفعل ، أو بوصف .

(٣) الإشارة بـ « هذين » إلى الفعل والوصف ، وهو مذهب البصريين ، و « انْتُخِبَ » أي : اختير . وهذه الجملة في محل الخبر للمبتدإ الذي هو « كونُه » .

(٤) ينظر « المقتصد في شرح التكملة » للإمام عبد القاهر ٢ / ٦٨١ : ٦٨٢ رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود ، إعداد أحمد عبد الله الدويش ، ولديّ نسخة منها .

(٥) هو محمد بن طلحة أبو بكر المتوفى سنة ٦١٨ [مرّ ذكره] ينظر البغية ١ / ١٢١ .

(٦) في الارتشاف ٢ / ٢٠٢ : « ... فنقول : المصدر هو الأصل ، والفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر ، خلافا للكوفيين ؛ إذْ زعموا أن الفعل هو الأصل ، والمصدر مشتق منه ، ولبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل ، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه — مع قوله بالاشتقاق — أن كلًّا من المصدر والفعل أصل بنفسه ، ليس أحدُهما مشتقا من الآخر » اهـ [وانظر قول سيبويه : المصدر أصل المشتقات » ١ / ١٥ : ١٦ .

وزيادة ، والفعل يدلّ على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعيَّن .

* * *

(**فَصْلٌ : يَنُوبَ عَنِ الْمَصْدَرِ فِى الانْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ، مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ صِفَةٍ**) له (كـ « **سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ** ») والأصل : « سرتُ السيرَ أحسن السير » فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ، ونابت منابه ، وانتصبت انتصابه (وَ « **اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ** ») والأصل : « الشملةَ الصمَّاءَ » ، فحذف الموصوف ونابت صفته منابه .

(وَ « **ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللِّصَّ** » **إِذِ الْأَصْلُ** : « **ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللِّصَّ** » **فَحُذِفَ الْمُوصُوفُ**) وهو « ضربًا » (**ثُمَّ الْمُضَافُ**) وهو « مثل » وصحّ وقوعُه نعتًا للنكرة ــ وإنْ أُضِيفَ لمعرفة ــ لأنه لم يكتسب التعريفَ من المضاف إليه[1] ؛ لتوَغُّلِه فى الإبهام .

وقيَّد أبو البقاء[2] المسألة بقوله : وكذلك صفة المصدر ، إذا أُضيفت إليه ، نحو : « سرتُ أشدَّ السير » ؛ لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، وإنما قُدِّمَتْ لتدل على المبالغة ــ انتهى ــ

وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف فى الانتصاب على المفعول المطلق ، تَبعَ فيه ابنَ مالك فى شرح التسهيل[3] ، وخالف ذلك فى شرح القطر[4]

---

(١) فى خ٤ « بالمضاف إليه » .

(٢) العكبرى ، وذلك فى مصنفه « شرح اللمع فى النحو لابن جنى » مصورة معهد المخطوطات العربية برقم ١٥٣٧ [ينظر لوحة ٧٩ من هذا المخطوط] .

(٣) ٢ / ١٨١ واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران ٤١] .

(٤) ص ٣١٤ : ٣١٥ .

فقال : وليس مما ينوب عن المصدر صفتُه نحو : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[(١)] خلافا للمُعْرِبِينَ ، زعموا أن الأصل : « أَكْلًا رَغَدًا » وأنه حُذِف الموصوفُ ، ونابت صفتُه منابَه ، وانتصبت انتصابَه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حالٌ من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حال كون الأكل رَغدًا ، ويدل على ذلك : أنهم يقولون : « سِيرَ عليه طَوِيلًا » فيُقيمُون الجارَّ والمجرور مُقَام الفاعل ، ولا يقولون « طويلٌ » بالرفع ، فدلّ على أنه حالٌ لا مصدر ، وإلا لجازت إقامتُه مُقَام الفاعل ؛ لأنَّ المصدر يقوم مَقَام الفاعل باتفاق ــ انتهى[(٢)] ــ

(أَوْ) من (ضَمِيرِه) أى : ضمير المصدر (نَحْو : « عَبْدَ اللهِ » ــ بالنصب ــ (أَظُنُّهُ جَالِسًا ») فـ « عبد الله » مفعول أول لِـ « أَظُنّ » و « جالسًا » مفعوله الثانى و « الهاء » فى « أظنُّه » ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ، وهل هى نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير : « أظنّ ظنًّا » أو عن نوعِىٍّ فيكون التقدير : « أظنُّ ظَنِّى » كما قدره الشارح[(٣)] تبعا للمفصل[(٤)] ؟ فيه بحث ، قال الموضح فى الحواشى : والذى يظهر أنَّ الضمير إنما يقوم مقام المؤكِّدِ خاصة / وذلك كقوله : [١٦٢/ أ]

---

(١) من الآية [٣٥] من سورة « البقرة » .

(٢) أى : كلامُ ابنِ هشام فى شرح القطر .

(٣) وهو ابن الناظم شارح الألفية ، فقد قال : والثانى : ــ يعنى ضمير المصدر الذى قام مقام المفعول المطلق ــ نحو : عبد الله أظنه جالسًا » أى : أظن ظَنِّى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا أُعَذِّبُهُ أَحدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة ١١٥] اهـ .
[ينظر شرحه على الألفية ص ٢٦٤] .

(٤) للزمخشرى ، وفيه : « ومن إضمار المصدر قولك : « عبُ الله أظنه منطلق » تجعل الهاءَ ضميرا كأنك قلتَ : عبدُ الله أظنُّ ظنِّى منطلق » اهـ [ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٣] .

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّةْ[(١)] ــ **١٢٨**

وقوله :

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[(٢)] ــ **١٢٩**

أى : يدرسُ الدَّرْسَ ، وقد نلت النَّيْل ، ولو صرّح بالظاهر لم يُفد إلّا التوكيد ، فكذلك ضميره (وَ) أمّا نحو : ﴿ **فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذَابًا (لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا** ﴾)[(٣)] فتقديره : لَا أُعَذِّبُ هذا التعذيبَ الخاصّ ، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعىّ ، فصار له حالتان ــ انتهى كلامه فى الحواشى ومن خطه نقلتُ ــ وينبغى أن

---

(١) البيت من مجزوء الكامل المرفل وهو لزهير بن جناب فى إصلاح المنطق ص ٣١٦ ، والأغانى ٣ / ٩٧٥ ، والشعر والشعراء ١ / ٣٧٩ ، والمؤتلف والمختلف ١٩٠ ، واللسان (حَيَا) ١٨ / ٢٣٦ ــ وبلا نسبة فى شرح الحماسة للمرزوق ص ١٠٠ ، والخزانة ٥ / ٢٩٩ .

وروايته فى المرزوق : « وَلَكُلُّ ما نَالَ » والمراد بالتحية : تحية الملوك خاصة ، وهو قولهم : أبيت اللَّعْن ، والأصل فى التحية أن يقال حيّاك الله ، ثم استعمل فى غيره من الدعاء عند اللقاء .

(٢) البيت من البسيط ولا يعلم قائله ، ورد فى سيبويه ١ / ٤٣٧ ، والأصول ٢ / ١٩٣ ، وأمالى الشجرىّ ١ / ٣٣٩ ، واللسان (سرق) ١٢ / ٢٣ ، والهمع ٢ / ٣٣ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٢ ، والخزانة ١ / ٢٢٧ هجا رَجُلًا من القُرَّاء ، فَنَسَبَ إليه الرِّيَاءَ وقبولَ الرُّشا ، والحرصَ عليها ، والهاء فى يدرسه كناية عن المصدر ، والفعل « يدرس » متعدٍّ باللام إلى القرآن لتقدمه ، والتقدير : هذا سراقة يدرس القرآن درسًا ــ ولكن الشاهد عند سيبويه فى عجز البيت على تقدير : المرءُ ذيب إن يلق الرّشا فـ « المرء ذيبُ » تضمّن جواب الشرط فى المعنى . على التقديم والتأخير ، والمبرد يجعله على إرادة الفاء « الرُّشا » ــ بضم الراء ــ جمع رِشوة بكسرها ، قال فى المصباح مادة (رشا) : الرِّشوة بالكسر ما يُعطيه الشخصُ الحاكمَ وغيرَه ليحكم له أو يحمله على ما يريد وجمعها رشًا مثل سِدرة وسدر والضم لغة ، وجمعها رُشا بالضم أيضا » اهـ و« ذيبُ » مخفف ذِئب . [وفى خ٤ « ذئبُ »] .

(٣) من الآية [١١٥] من سورة « المائدة » .

تكون[١] « أل » فى « النَّيل » و « الدَّرْس » للجنس لا للعهد وإلَّا لكان نوعيًّا أيضا .

(**أَوْ**) من (**إشَارَةٍ إِلَيْهِ**) أى : المصدر ، سواءٌ أَكَانَ اسمُ الإشارةِ متبوعًا بالمصدر أم لا ، فالأول : (**كَـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »**) بالنصب ، والثانى : كـ « ضربتُه ذلك » فـ « ذلك » فى المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر .

وذهب ابنُ مالك فى شرح التسهيل إلى أنه لابُدَّ من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية[٢] .

وذهب سيبويه والجمهورُ إلى أنَّ ذلك لا يُشْتَرط ، ومن كلام العرب : « ظننتُ ذلك »[٣] يُشِيرون به إلى الظنَّ ــ قاله المرادى فى التلخيص[٤] .

(**أَوْ**) من (**مُرَادِفٍ لَهُ**) معنًى (**نَحْو : « شَنِئْتُهُ بُغْضًا »**) فـ « بُغْضًا » مفعول مطلق نائب عن « شَنْأً » فإنَّ « الشَّنْأَ » مصدرٌ « شَنِىءَ » ــ بكسر النون ــ

---

(١) فى خ٤ « يكون » .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨١ : ١٨٢ : « أو اسمَ إشارةٍ نحو : « لآخذنَّ ذلك الحقّ » ولابُدَّ من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية ، ولذلك خُطِّىءَ من حمل قول المتنبى :

* هَذِى بَرَزْتِ لنا فهجْتُ رسيسًا *

على أنه أراد : هذه البرزة ، لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب اهـ.

وقال أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ١٩٣ معلقا على كلام ابن مالك السابق : « وهذا خطأ ، فمن كلام العرب : « ظننتُ ذاك » يشيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصروا عليه ، ولم يذكروا بعد المصدرِ تابعًا له ، وعلى هذا خرجه سيبويه » اهـ .

(٣) فى كتاب سيبويه ١ / ١٨ : ١٩ « بولاق » : « وأما ظننتُ ذاك ، فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك تقول : ظننتُ فتقتصر كما تقول : ذهبت ثم تُعمله فى الظن كما تُعمل ذهبتُ فى الذهاب فـ « ذاك » هٰهنا هو الظنّ ، كأنك قلتَ : ظننتُ ذاك الظن » اهـ .

(٤) التلخيص : يعنى به الشيخُ خالد : شرح التسهيل للمرادى [ينظر الجزء الثانى ص (١٢) من هذا الشرح ، تحقيق د / أحمد محمد عبد الله] .

مرادفٌ للبُغْضِ ، (**وَ** « **أَحْبَبْتُهُ مِقَةً** ») فـ « مِقَةً » مفعول مطلق نائب عن « محبَّة » فإن « المِقَةَ » ــ بكسر الميم ــ مصدرُ « وَمِقَ » مرادفٌ للمحبَّة (**وَ** « **فَرِحْتُ جَذَلًا** ») فَـ « جَذَلًا » مفعول مطلق نائب عن « فَرَحًا » فإنّ « الجَذَلَ » ــ بفتحتين ــ (**وَهُوَ ــ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ــ مَصْدَرُ** « **جَذِلَ** » ــ **بِالْكَسْرِ**) مرادف للفرح .

وظاهرُ كلام الموَضّح تبعًا لابن مالك ، أنَّ المرادفَ منصوبٌ بالفعل المذكور[1] ، وهو مذهبُ المازنىِّ[2] ــ والمنقول عن الجمهور أن ناصبَه فعلٌ مقدَّر ــ من لفظه[3] ، والتقدير عندهم فى الأمثلة المذكورة : شَنِئْتُهُ وَبَغَضْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ وَوَمِقْتُهُ مِقَةً ، وَفَرِحْتُ وَجَذِلْتُ جَذَلًا .

(**أَوْ**) من (**مُشَارِكٍ لَهُ**) أى : للمصدر المحذوف (**فِى مَادَّتِهِ**) وحروفه (**وَهُوَ**) أقسامٌ (**ثَلَاثَةٌ : اسْمُ مَصْدَرٍ**) غير عَلَم (**كَمَا تَقَدَّم**) من نحو : « اغتسل غُسْلًا » و « توضَّأَ وضُوءًا » و « أَعْطَى عطاءً » .

وفى شرح التسهيل[4] أن المصدر العَلَم ، لا يُستعمل مؤكِّدًا ، ولا مُبَيِّنًا[4] .

(**وَاسْمُ عَيْنٍ ، وَمَصْدَرٌ لِفِعْلٍ آخَرَ**) فاسم العين (**نَحْو** : ﴿ **وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ**

---

(١) ينظر مذهب ابن مالك هذا فى شرحه على التسهيل ٢ / ١٨٢ : ١٨٣ .

(٢ ، ٣) فى التذييل والتكميل ١٨٢ : « وإن كان المصدرُ من غير لفظ الفعل فثلاثة مذاهب : ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه ، وحجته أن الأكثر مجىء المصدر من لفظ الفعل ، والقليل ما جاء من غير لفظه فحمل القليل على الكثير ، وذهب المازنىّ إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن لم يكن من لفظه وحجته أنه لما كان فى معناه تعدَّى إليه كما يتعدَّى إلى ما هو من لفظه ، وذهب أبو الفتح ــ يعنى ابن جنى ــ إلى التفصيل ، فإن كان يُرادُ به التأكيد عمل فيه الفعل المضمر الذى هو من لفظه ، وإن كان يُراد به بيانُ النوع عمل فيه الفعل الظاهر » اهـ [وينظر الارتشاف ٢ / ٢٠٣] .

(٤) لابن مالك ٢ / ١٨٠ : ١٨١ .

مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾)[١] فـ « نباتًا » اسم عين للنبات ، وهو ما ينبت من زرع ، أو غيره ، ومنه : زكاة النبات ، وعن سيبويه : أن « نباتًا » فى الآية مصدرٌ جارٍ على غير الفعل ، فكأنه نائب عن « إِنْبَاتًا »[٢] — قاله الشاطبى[٣] — فعلى هذا يكون من القسم الثالث ، وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو (﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾)[٤] فـ « نباتًا » نائب عن « إِنْبَاتًا » و « تَبْتِيلًا » نائب عن « تَبَتُّلا » (**وَالْأَصْلُ**) فى مصدر : « أَنْبَتَ وتَبَتَّل » (**إِنْبَاتًا ، وَتَبَتُّلًا**) لأن قياس مصدر « أَنْبَتَ » الإنباتُ ، لا النبات ؛ لأنه مصدر « نَبَتَ » قال ابن القَطَّاع[٥] : نبت البقلِ نباتًا . / وقياس مصدر « تَبَتَّل » التَّبَتُّل ، لا تَبْتِيلًا ، لأن التَّبْتِيلَ مصدر « بَتَّلَ » بالتشديد . [١٦٢/ب]

(**أَوْ**) من لفظ (**دَالٍّ عَلَى نَوْعٍ مِنْهُ**) أى : من المصدر (**كَـ « قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ »**) بالمدّ والقصر (**وَ « رَجَعَ الْقَهْقَرَى »**) بالقصر فقط .

فإنّ « القُرْفُصَاء » نوعٌ من القعود ، و « القَهْقَرَى » نوعٌ من الرّجوع[٦] ،

---

(١) الآية [١٧] من سورة « نوح » .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٤٤ « بولاق » .

(٣) فى شرحه للألفية ورقة ١١٣ مخطوط ونصُّ كلامه : « فأمّا الذى من لفظه ، فكقولهم : « أنبت اللهُ الزرعَ نباتًا » وفى التزييل : ﴿ وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ وهو مصدر عند سيبويه جارٍ على غير الفعل فكأنه نائب عن قوله : إنباتًا » اهـ .

(٤) من الآية [٨] من سورة « المزّمل » .

(٥) وهو علىّ بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع ، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصِّقِلّى ، وروى عنه الصحاح للجوهرىّ . صنف : الأفعال ، وأبنية الأسماء ، وحواشى الصحاح وغير ذلك توفى سنة ٥١٥ اهـ .
[معجم الأدباء ١٢ / ٢٧٩ : ٢٨٣ — وبغية الوعاة ٢ / ١٥٣ : ١٥٤] .

(٦) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٨١ : « ويقوم مقام المبيِّن للنوع ، اسم نوع كالقهقرى والقرفصاء ، وكقوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾ [النازعات ١] اهـ .

والأصل : « قَعَدَ القِعْدَةَ القُرفُصاء » و « رجع الرجوعَ القهقَرَى » فحُذِف المصدرُ ، وأُنيبَ عنه لفظٌ دالٌّ على نوع منه .

« فإن قلتَ » : القُرْفُصَاءُ ، والقَهْقَرَى مصدران ، فكيف يقال : نابا عن المصدر ؟

« قلتُ » : أُجِيب بأنهما نابا عن المصدرِ الأصلىِّ المحتمل للقليل والكثير(١) .

وفى هذا الجواب نظر ؛ لأنه يقتضى أنَّ انتصابَ النوعىِّ فرعٌ عن انتصاب المؤكِّد ولا قائل به ــ قاله الموضح فى الحواشى ــ

(**أَوْ**) من لفظ (**دَالٍّ عَلَى عَدَدِهِ**) أى : المصدر (**كَـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ »**) فـ « عَشْرَ » نائب عن المصدر ، والأصل : « ضربته ضربًا عَشْرَ ضَرَبَاتٍ » فحُذِف المصدرُ ، وأُنيبَ عنه عددُه ، ومثلُه (﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ﴾)(٢) والأصل : فاجلدوهم جلدًا ثمانين جلدةً ، فحُذِفَ المصدرُ ، وأُنِيبَ عنه « ثمانين » و « جلدةً » تمييزٌ .

(**أَوْ**) من لفظ دالٍّ (**عَلَى آلَتِهِ**) أى : آلةِ المصدر (**كَـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » أَوْ « عَصًا »**) والأصلُ : ضَرَبْتُه ضَرْبًا بِسَوْطٍ ، أَوْ عَصًا ، ثم تُوسِّع فى الكلام ، فحُذِفَ المصدرُ ، وأُقيمت الآلةُ مُقَامَه ، وأُعطِيَت ماله من إعرابٍ وإفْرَادٍ ، أو تثنية ،

---

(١) وفى الصبان على الأشمونى ٢ / ١١٣ « وعدُّ القهقرى ، والقرفصاء من النائب عن المصدر ، مع أنهما مصدران لِقَهْقَرَ ، وقَرْفَص ، لكونهما من غير لفظ العامل ، قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جَرَيَا على فعلهما نحو : قهقر قهقرًى ، وقرفص قرفصًا ، أما بعد نحو : رَجَعَ ، وقَعَدَ فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ، ونوع مخصوص من القعود » اهـ .

(٢) من الآية [٤] من سورة « النور » .

أو جمع ، تقول : ضربتُه سَوْطَين ، أَوْ سَوَاطًا ، والأصل : ضربتين بسوط ، وضَرَبَاتٍ بسوط ، قاله الشارح(١) .

وقال المرادى فى التلخيص(٢) : أصل « ضربتُه سَوْطًا » ضربته ضربَ سَوْطٍ » ، فحُذِف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، وذلك مطّرد فى كلّ آلة معهودة للفعل ، فلو قلتَ : « ضربتُه خَشَبَةً » لم يجز ؛ لأنه لم يُعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل ـــ انتهى ـــ

(**أَوْ**) من (« **كُلِّ** ») وما فى معناها مضافةً إلى المصدر (**نَحْو** : ﴿ **فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾)(٣) فـ « كلّ » مفعول مطلق ، نائب عن مصدر محذوف ، والأصل(٤) : « فلا تميلُوا مَيْلا كلَّ الميلِ » (**وَ**) نحو (**قَوْلِهِ**) وهو قيس بن الملوّح :

٢٤٦– وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا **(يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا)**(٥)

---

(١) يعنى : ابن الناظم [ينظر شرحه على الألفية ٢٦٥] .

(٢) وهو شرحه على التسهيل ، ينظر الجزء الثانى ص (١١) تحقيق د / أحمد محمد عبد الله .

(٣) من الآية [١٢٩] من سورة « النساء » .

(٤) فى خ ٤ جُمَلٌ مقحمةٌ بسبب انتقال نظر الناسخ ، ويستقيم الكلام بعدها ـــ وسأكتب المقحم بين حاصرتين هكذا « والأصل [ضربته ضربًا بعض الضرب ، وفى التنزيل : ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾] ﴿ فَلَا تميلوا مَيْلا كلَّ الميل ﴾ » .

(٥) هذا البيت من الطويل لقيس بن المَلَوَّح المعروف بمجنون ليلى فى ديوانه ص ٢٩٣ ، والعينى ٣ / ٤٢ وبلا نسبة فى الخصائص ٢ / ٤٤٨ ، واللسان (شتت) ٢ / ٣٥٣ ، والأشمونى ٢ / ١١٣ .

ويروى : « وقد يجمع الله الأليفين » .

و « الشتيتين » اللذين تباعد ما بينهما ، وتفرق ائتلافهما .

والأصل : « يظنان ظنًّا كلَّ الظنِّ » ـــ ونحو : « ضربتُه جميعَ الضرب » أو « عَامَّةَ[1] الضَّرْبِ » .

(**أَوْ**) من (« **بَعْضٍ** ») وما فى معناها مضافةً إلى المصدر (كـ « **ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ** ») فـ« بعض » مفعول مطلق ، نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : « ضربتُه ضربًا بعضَ الضرب » وفى التنزيل : ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ** ﴾[2] ـــ ونحو : « ضربْتُه يَسِيرَ الضَّرْبِ » ، وفى التنزيل : ﴿ **وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا** ﴾[3] .

وحاصلُ ما ذكره الموضح : أن النائب عن المصدر نوعان : نائبٌ عن مؤكِّد ، ونائبٌ عن مُبيِّنٍ .

فالنائب عن المؤكِّد : المرادف ، والمشارك له فى المادَّة بأقسامه الثلاثة .

والنائب عن المبيِّن : ما بقى ، وهو : الوصف ، والضمير ، والإشارة ، والنوع ، والعدد ، / والآلة و « كل » و « بعض » وذلك يدخل فى قول الناظم : [١٦٣/أ]

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ[4] ....

(« **مَسْأَلَةٌ** » **الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ**) لعامله (**لا يُثَنَّى ، وَلَا يُجْمَعُ بِاتِّفَاقٍ ، فَلَا يُقَالُ**) « ضَرَبْتُ (**ضَرْبَيْنِ** ») بالتثنية (**وَلَا**) « ضَرَبْتُ (**ضُرُوبًا** ») بالجمع (**لِأَنَّهُ**) اسمُ

---

(١) فى خ٣ ، ٤ « غَايَةَ » .

(٢) الآية [٤٤] من سورة « الحاقة » .

(٣) من الآية [٣٩] من سورة « التوبة » .

(٤) الأصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل الذى عمل فيه ، نحو : ضربتُ ضربًا ، وقد ينوب عنه ما دلّ عليه من مغاير لفظ العامل فيه من مرادف له ، أو مشاركٍ فى مادته ، أو وصفه إلى آخر ما تقدم ذكره .

و« قد » حرف تحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك . « عنه » متعلق بينوب ، والضمير عائد على المصدر المتأصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ عامله ، « ما » اسم موصول فاعل ينوب ، وصلتها « دَلَّ » .

جنس مبهم ، يحتمل القليل والكثير (كـ « مَاءٍ » و « عَسَلٍ ») و « دقيقٍ » ولأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلته(١) .

(وَ) المصدرُ العَدَدِيُّ ، وهو (**الْمَخْتُومُ بِتَاءِ الْوَحْدَة ، كَـ « ضَرْبَةٍ » بِعَكْسِهِ**) فيثنَّى ويُجمعُ (**بِاتِّفَاقٍ ، فَيُقَالُ** :) « ضَرْبْتُ (**ضَرْبَتَيْنِ** » وَ « **ضَرَبَاتٍ** » **لِأَنَّهُ**) فردٌ لِجِنسٍ (كَـ « **تَمْرَةٍ** » وَ « **كَلِمَةٍ** » **وَاخْتُلِفَ فِي**) المصدر (**النَّوْعِيِّ** : **فَالْمَشْهُورُ**) من الخلاف فى تثنيته وجمعِه (**الْجَوَازُ**) قياسًا ، فيقال : « ضربتُ ضربتين ضربًا عنيفًا وضربًا رفيقا » و « ضربتُ ضروبًا مختلفة » (**وَظَاهِرُ مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ الْمَنْعُ**)(٢) وأنه لا يُقال منه إلا ما سُمِع (**وَاخْتَارَهُ**) أى : المنع (**الشَّلَوْبِينُ**)(٣) .

واحتجَّ المجيزُ بمجيئه فى الفصيح ، كقوله تعالى : ﴿ **وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَاْ** ﴾(٤) والألف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافى .

وإلى المنع فى المؤكِّد ، والجواز فى غيره أشار الناظم بقوله :

---

(١) من قوله : ولأنه بمنزلة ... إلى هنا ، قاله المكودىّ فى شرح الألفية ص ٧٣ .

(٢ ، ٣) يقول أبو حيان فى شرح الألفية المسمى بمنهج السالك ص ١٣٩ : ولا خلاف فى جواز تثنية الذى هو معدود ويسمى محدودًا ، وأما ما كان لبيان النوع فاختلفوا فى تثنيته وجمعه ، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك ، وأنه متى اختلفت أنواعه جاز أن يثنى ويُجمع وهو المشهور فى ألسنة المبتدئين ، ومنهم من قال لا يجوز أن يُثنى ولا يجمع إذا اختلفت أنواعه وهو ظاهر كلام سيبويه ، قال سيبويه : واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول ، والألباب ، والحُلوم ، ألا ترى أنه لا يجمع الفكرُ والنظر والعلم انتهى ، فلم يعتد سيبويه بقول الناس : الأفكار ، والعلوم ، وسبب المنع من تثنية ما اختلفت أنواعه هو الذى منع المصدر الذى للتوكيد من ذلك ، وذلك أنه كما يقع على الآحاد يقع الأنواع ، وكذلك أسماء الأجناس فلو جاء مثل العُسُول لم يقس عليه وإلى هذا كان الأستاذ أبو على — يعنى الشلوبين — يذهب وصححه بعض شيوخنا » اهـ [وينظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٠٠ « بولاق »] .

(٤) من الآية [١٠] من سورة « الأحزاب » .

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا[(١)]

* * *

(**فَصْلٌ**) النحاةُ (**اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِدَلِيلٍ مَقَالِيٍّ ، أَوْ حَالِيٍّ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُؤَكِّدِ**) وهو المبيِّن للنوع ، أو العدد .

والدليل المقاليُّ : ما مرجعُه إلى القول (**كَأَنْ يُقَالَ : « مَا جَلَسْتَ » فَيُقَالُ : « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » أَوْ « بَلَى جَلْسَتَيْنِ »**) فـ « جلوسًا » مصدر نوعيٌّ ؛ لوصفه بالطول ، حُذِف عاملُه جوازًا لدليل مقالِيٍّ ، وهو قولُ القائل : « ما جلستَ » . والتقدير : « بلى جلستُ جلوسًا طويلا » .

و « جَلْسَتَيْنِ » مصدر عدديٌّ ، حُذِف عاملُه لذلك ، والتقدير : « بَلَى جلستُ جَلْسَتَيْنِ » .

(**وَ**) الدليل الحالُّي : ما مرجعُه إلى الحال ، من مشاهدة أو غيرها (**كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ : « قُدُومًا مُبَارَكًا »**) ولمن تكرَّرَ منه إصابةُ الغرض : « إصَابتَيْنِ » فـ « قدومًا » مصدرٌ نوعيٌّ ، و « إِصَابَتَيْنِ » مصدرٌ عددِيٌّ ، حُذِف عاملُهما جوازًا ؛ لدليل حالِّيٍّ وهو الحال المشاهدة ، والتقدير : « قَدِمْتَ قُدومًا مُبارَكا » وَ « أَصَبْتَ أَصَابَتَيْنِ » .

---

(١) أى أن المصدر الدال على التوكيد ، يجب توحيده ــ أى إفراده ، فلا يثنى ولا يجمع ، أما غيره وهو المبين للعدد ، والمبين للنوع فثنه إن شئت ، واجْمَعْه ، أو اجعله مفردا .

و « ما » اسم موصول مفعول مقدم لِوَحِّدِ ، وهى واقعة على المصدر المؤكد ، و « لتوكيد » متعلق بمحذوف صلة « ما » فوحِّد » الفاء زائدة ، « وَحِّد » فعل أمر « أبدًا » ظرف متعلق بوحّد ، و « غيره » مفعول تنازعه كلّ من : ثنَّ ، واجْمَعْ ، فأعمل الثانى ، وحذف ضميره من الأول لأنه فضلة ، و « أفردا » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا فى الوقف ، والفاعل أنت .

(**وَأَمَّا**) المصدر (**الْمُؤَكِّدُ ، فَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ**) فى شرح الكافية (**أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ عَامِلُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جِىءَ بِهِ لِتَقْوِيَتِهِ وَتَقْرِيرِ مَعْنَاهُ ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لَهُمَا**) فلم يجز حذفُه ، بخلاف المصدر المبيِّن نوعا ، أو عددًا ، فإنه يدلّ على معنًى زائدٍ على معنَى الفعل ، فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذفُ عامل المفعول به ـــ انتهى كلامه فى شرح الكافية[1] ـــ

وصرح بذلك فى النظم فقال :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَـعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيـلٍ مُـتَّسَعْ[2]

(**وَرَدَّه ابْنُهُ**) فى شرحه[3] ، بأنه إن أراد أنّ المصدرَ المؤكِّد يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما ، فلا شكَّ أنَّ حذفَه منافٍ لذلك القصد ، / ولكنه ممنوع [١٦٣/ب] ولا دليل عليه ، وإنْ أرادَ أنَّ المصدرَ المؤكِّد قد يُقصد به التقوية والتقرير ، وقد يُقصد به مجرّد التقرير ، فَمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسلِّمُ أن الحذف مناف لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أن يُقرَّر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فَلأَنْ يجوز أن يُقرَّر معنى العامل المحذوف لِدلالة قرينة عليه أحقُّ وأولى ، و (**بِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا**) إذا كان خبرَ اسمِ عينٍ فى غير تكريرٍ ولا حَصْرٍ (**فِى نَحْوِ** : « **أَنْتَ سَيْرًا** » **وَوُجُوبًا**) مع التكرير ، أو الحصر (**فِى نَحْوِ** : « **أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا** ») و « ما أَنتْ إِلّا سَيْرًا » (**وَفِى**) غير ذلك (**نَحْو** : « **سَقْيًا وَرَعْيًا** ») و « حَمْدًا وشكرًا لا كُفْرًا » فمنْعُ مثل هذا إما لِسَهْوٍ عن وروده ، وإما للبناء على أنّ المسوِّغَ لحذف العامل فيه[4] ،

---

(١) ينظر هذا الشرح الجزء الثانى ص : ٦٥٧ : ٦٥٨ .

(٢) يعنى أنه يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد ، وفى غيره متّسع للحذف كالمصدر المبيِّن للنوع أو العدد وذلك عند وجود دليل يدل على المحذوف .

(٣) ابنه : بدر الدين ابن الناظم وذلك فى شرحه على الألفية ص : ٢٦٥ : ٢٦٦ .

(٤) فى خ٣ « فى » .

نِيَّةُ التخصيص[١] ، وهو دَعْوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام ، انتهى كلام ابنه فى شرحه .

وأجاب الشاطبىُّ[٢] بأن ما قاله ابنُ الناظم غيرُ لازم ؛ لأنه إذا أُرِيد تقرير معنى العامل فقد قُصِدَ الإتيانُ بلفظ آخرَ يُقرِّر معنَى اللفظ الآخر ويؤكدُه ، فحذفُه مع هذا القصد نقضٌ للغرض ، وأمَّا ما استدل به فلا دليل فيه ؛ لأنَّ تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلًا ، وإنما هى مصادر جُعِلت بدلًا من أفعالِها ، وعُوِّضَتْ منها فقائدتها النيابةُ عن أفعالها ، وإعطاءُ معانيها لا تأكيدها ، فلو كانت مؤكدةً لكانت مؤكدةً لنفسها ، والشىء لا يؤكِّدُ نفسه ــ انتهى مخلصًا ــ مع اعترافه[٣] بأن « أنتَ سَيْرًا » للتوكيد ، حيث قال فى شرح قول الناظم :

كَذَا مُكَرَّرٌ ....

وتقول فى المؤكِّد : « أنتَ تسير سَيْرًا » فيظهر أيضا ، يعنى : العامل .

ولهذا لم يتعقب الموضِّح كلامَ ابنِ الناظم بل أقره عليه ، لكنْ إقرارُه على نحو « سَقْيًا وَرَعْيًا » مُشْكِلٌ ، بل قال ابنُ عقيلٍ[٤] : إنَّ ما قاله ابنُ الناظم ليس بصحيح ، فإنّ جميعَ ما أتى به من الأمثلة ، ليست من المصدر المؤكِّد فى شىء[٥] ،

---

(١) قوله : « وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه » أى : فى نحو « سقيا » وقوله : « نية التخصيص » أى : يكون القصد : « سقيا عظيما » ونية التخصيص بالوصف قال عنها ابن الناظم : وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام . أى : فلا مجال للخروج من المصدر المؤكد إلى المصدر النوعىّ وذلك بإرادة التخصيص .

(٢) فى شرحه على الألفية : ورقة [١١٨] من النسخة المخطوطة .

(٣) أى : الشاطبى ، فكأن فى كلامه تناقضا .

(٤) فى شرح الألفية ١ / ٥١١ : ٥١٢ .

(٥) علّق الخضرى على قول ابن عقيل : « ليست من المصدر المؤكد فى شىء » بقوله : أى : بل هى قسم برأسه ، فالمصدر : إما مؤكِّد ، أو نوعىٌّ ، أو عددىٌّ ، أو بدل من فعله ، ولا ضرر فى زيادة ذلك على قوله : * توكيد أو نوعا إلخ * أو أنَّ المرادَ ليست منه=

وإنما هى من المصادر النائبةِ عن أفعالها ـــ انتهى ـــ

والحقُّ أنّ المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكِّد ، وهى فى معنى الاستثناء من قوله :

وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَــعْ ....

قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة .

(**وَقَدْ يُقَامُ الْمَصْدَرُ**) المؤكِّد (**مُقَامَ فِعْلِه**) المستعمل ، أو المهمل (**فَيَمْتَنِعُ ذِكْرُهُ مَعَهُ**) أى : فيمتنع ذكرُ الفعل مع المصدر ، لقيامه مقامه (**وَهُوَ نَوْعَانِ : مَا لَا فِعْلَ لَهُ**) أصلًا من لفظه (**نحو : « وَيْلَ زَيْدٍ » و « وَيْحَهُ »**) .

٢٤٧- وَ * **بَلْهَ الْأَكُفِّ**[(١)] .... *

= الآن بعد النيابة ، وإن كانت منه أصالةً » اهـ [حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٨٨] .

(١) قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابىّ من كلمة قالها فى غزوة الخندق ، ينظر ديوانه ص : ٢٤٥ والبيت بتمامه :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

وهذا البيت منسوب لكعب أيضا فى الخزانة ٣ / ٢٠ ، واللسان (ب ل ه) ١٧ / ٣٧ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٠٠ وورد بلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٤ ، وشرح الشذور لابن هشام ٤٠٠ ، والهمع ١ / ٢٣٦ ، والأشمونى ٢ / ١٢١ ، ٣ / ٢٠٣ .

و « تَذَرُ » تترك ، و « الجماجم » جمع جُمْجُمَة ، وهى عَظْم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضَاحِيًا » بارزًا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس ، و « بَلْهَ » يكون اسم فعل بمعنى : « اتْرُك » فيُنْصَبُ ما بعده ، ويكون مصدرًا بمعنى الترك فيُخفض ما بعده بإضافته إليه ـــ وبالنصب والخفض تروى هذه العبارة فى هذا البيت .

وفاعل « تذر » ضمير مستتر جوازا تقديرُه « هى » يعود إلى « السيوف فى البيت السابق على هذا البيت . =

بالإضافة إلى المفعول (**فَيُقَدَّرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ ، عَلَى حَدِّ « قَعَدْتُ جُلُوسًا »**) بناء على قول المازنى[1] أن « جلوسا » منصوب بـ « قعدتُ » فيقدَّرُ فى نحو : « وَيْلَ زَيْدٍ » و « وَيْحه » : أحزن الله زيدًا ويله ، وأحزن الله زيدًا ويحه ، لأنَّ الويلَ والويح بمعنى الحزن ــ قاله أبو البقاء ــ وقيل : يقدَّرُ « أهلك » ؛ / لأنهما بمعنى الهلاك ــ وقيل : يقدَّر قبل « وَيْحَ » رَحِمَ ؛ لأنها كلمة ترحُّم ، وقبل « وَيْلَ » عذَّبَ ؛ لأنها كلمة عَذَاب . [١٦٤/ أ]

وذهب بعض البغداديين إلى أنّ « ويحه ، وويله ، وويسه » منصوبة بأفعال من لفظها ، وأنشد :

١٣٠ــ فَمَا وَالَ ، وَلَا وَاحَ ... وَلَا وَاسَ أَبُو هِنْدِى[2]

قال المرادى فى شرح التسهيل[3] : وهو مصنوعٌ ــ انتهى ــ

ويقدَّر فى « بَلْهَ الْأَكُفِّ » اتْرُك ؛ لأن بَلْهَ الشيءِ ، بمعنى تركِه ، و « الأكفّ » جمع كفّ .

= والمعنى : أن هذه السيوف شديدة الفتك بأعدائهم ، ذلك أنها تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة للشمس ، أما الأكف فلا تذكرها بل اتركها فإنا نعتبرها كأنها لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثروا من قطعها .

(١) يقول الرضى فى شرح الكافية ١ / ١١٦ « ومذهب المازنى والمبرد والسِّيرافى أنه منصوب بالفعل الظاهر وهو أولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة مُلجئة إليه » اهـ .

(٢) هذا البيت من بحر الهَزَج المكفوف ، ولا يعلم قائله ورد فى المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ٢ / ١٩٨ وقال ابن جنى عن هذا الشاهد : هو من الشاذّ ، وأظنه مولَّدا ، وورد فى إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ص ١٧٩ وقال عنه : فأما هذا البيت المعمول ــ وأنشده ، ثم قال : فلا تلتفتن إليه ، فإنه مصنوع خبيث ، وورد فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤١٣ وقال عنه : وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يعلم قائله ، وورد فى الممتع ٢ / ٥٦٧ وفى الارتشاف ١ / ٩٠ ، وفى المزهر للسيوطى ٢ / ٢٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادى ص : ١٣ من الجزء الثانى تحقيق د / أحمد عبد الله .

(**وَمَالَهُ فِعْلٌ**) مستعملٌ من لفظه (**وَهُوَ نَوْعَانِ :**)

نوعٌ (**وَاقِعٌ فى الطَّلَبِ ، وَهُوَ الْوَارِدُ دُعَاءً**) بخيرٍ أو ضدِّهِ ، فالأول : (**كَـ « سَقْيًا ، ورَعْيًا »**) والثانى : كـ « كَيًّا » (**وجَدْعًا** »)(١) والأصلُ : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وكواه الله كيًّا ، وجدعه جدعًا ، والجدع : قطع طرف الأنف ، أو الأذن ، أو غير ذلك . (**أَوِ**) الواردُ (**أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، نَحْو : « قِيَامًا لَا قُعُودًا »**) أى : قم قياما لا تقعد قعودًا (**وَ**) كذلك النوعىّ (**نَحْو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾**)(٢) أى : فاضربُوا ضَرْبَ الرقابِ ، [ولا فرق فى ذلك بين المفرد

---

(١) ومن ذلك : عَقْرًا ، أى : عقره عقرًا ـــ وبُعْدًا أى : بَعُد بُعدًا ـــ وسُحْقًا ـــ بضم السين ، أى : سَحُق سُحْقا ، وفعله بضم الحاء يقال سَحُق الشىءُ فهو سحيق إذا بَعُد ـــ وتَعْسًا أى تَعِس تَعْسِا . أى : لا انتعش من عثرته ـــ ونُكْسًا ـــ بضم النون ، وقد تفتح نونُه إمَّا فى لغة قليلة ، وإما إتباعا لِتَعْسًا فتقول : تعسا ونَكْسًا ـــ بفتح النون ـــ والنكْسُ : عود المرض ـــ وبُؤسًا ، أى : بئس بُؤسًا أى اشتدت حاجته ـــ وخَيْبَةً ، أى : خاب خيبةً ، وجَوْعًا وبَوْعًا أى : جاع جوعًا ، وبوعًا إتباعٌ لجوعًا ، وقيل معناه العطش ، فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش ـــ وتبًّا ، أى : تبَّ تبًّا أى : خسر .

وهذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع سماعا لا قياسا ، فإن كانت معارف فواضح ، وإن كانت نكرات فالمسوغ للابتداء ما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا : « بؤسٌ له » وخيبةٌ له ، ووبلٌ له » ولم يقولوا : « سقىٌ له ورعىٌ له » والنصب فى هذا أكثر ، فلو كان معرفة نحو : « الويلُ له » لكان الرفع أكثر ، ودخول الألف واللام على هذه المصادر سماعىٌّ لا قياسى ، قالوا : الويل له ، ولم يقولوا : السقْىُ لك قال سيبويه : لو قلت : السقىُ لك ، والرّعىُ لك ، لم يجز ـــ واللام فى نحو : (سقيا ، وجدعا له) مبنية للمفعولية ـــ كما قال ابن هشام والتقدير : إرادتى له ـــ وفى نحو : (تبًّا وويحًا له) مبنية للفاعلية ، فإنهما فى معنى خسر وهلك ، فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر . ومحلها الرفع ، ولا تبيين لعدم تمام الكلام . [ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٦٥ : ١٦٦ ، والمغنى ١ / ٢٢١ : ٢٢٢ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ٣٣٠] .

(٢) من الآية [٤] من سورة « محمد » .

والمضاف ؛ ولذلك فَصله بقوله][1] : (وَ) نحو (**قَوْلِهِ**) :

٢٤٨- عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ (**فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ**)[2]

أى : انْدُلْ يا زريقُ المالَ ندل الثعالب ، أى : اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب و « زُرَيْق » ـــ بزاى ، فراءٍ ـــ مُصَغَّر ، عَلَمُ رجلٍ ، و « المال » مفعول به .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلًا اللَّذْ كَانْدُلَا[3]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٣ .

(٢) هذا البيت من الطويل وقبله بيت هو :

يمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفافًا عِيَابُهم ويَرْجِعْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحقائب

استشهد بهما سيبويه ولم ينسبهما ولا نسبهما الأعلم ، وهما لأعشى همْدان فى الحماسة البصرية ٢٠٩ وجاء فى الكامل للمبرد ١ / ٢٣٨ : ٢٣٩ تحقيق « الدالى » أنه أخو همْدان ، وفى العينى ٣ / ٤٦ : أن الشاعر هو أعشى همْدان كما فى الحماسة البصرية ، وحكى أنهما ينسبان للأحوص ولجرير ـــ وفى شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافى / ٣٧١ : ٣٧٢ هما لرجل من همْدان ولم يسمه ، وقد جاء البيتان ، أو البيت الثانى بلا نسبة إلى قائل فى : الأصول ١ / ١٦٧ ، والخصائص ١ / ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٥٩ ، وشرح التسهيل له أيضا : ٣ / ١٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٢ ، وابن عقيل ١ / ٥١٣ ، والأشمونى ٢ / ١١٦ ، ٢٨٥ ويروى : ويَخرُجنَ من دارين .

و « الدهنا » يقصر ويُمدّ ، موضع معروف لبنى تميم ، « عيابُهم » العياب ، جمع عيبة وهى وعاء الثياب « دَارينَ » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، « بُجْر » جمع بجراء وهى الممتلئة . و « الحقائب » جمع حقيبة . وهى هنا العيبة أيضا « على حين » على حرف جرّ ، « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جرّ ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهكذا الزمان المضاف لمبنّى يجوز فيه الإعراب والبناء حملا على « إذ » ، أو « إذا » فإن كان ما وليه فعلا مبنيا فالبناء أرجح للتناسب كما فى هذا البيت .

والشاهد فى قوله : « فندلًا زريقُ » وأما « نَدْلَ الثعالبِ » فقيل : بدلٌ من « ندلًا » أو توكيد ، أوْ هو مفعول لمحذوف آخر ، أو نعت لـ « ندلًا » على تقدير : مثلَ ندل الثعالب » .

(٣) لعله يشير بقوله « كندلا .. إلخ » إلى قول الشاعر السابق وهو الشاهد رقم ٢٤٨ .

(**كَذَا أَطْلَقَ ابْنُ مَالِكٍ**) القولَ بأنّ المصدرَ القائم مقام فعله فى الطلب ، يجبُ معه الحذف ، ولم يقيِّدْهُ بالتكرار[١] .

(**وَخصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ الْوُجُوبَ**) للحذف (**بِالتّكْرَارِ**[٢] ، **كَقَوْلِهِ**) وهو قَطَرِىُّ ابن الفجاءة الخارجىّ :

٢٤٩- (**فَصَبْرًا فِى مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا**) فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَـاعِ[٣]

---

(١) قال المرادى فى توضيح المقاصد ٢ / ٨٣ « وإنما وجب حذف عامله لئلا يُجمعَ بين البدل والمبدل منه » .

(٢) وذلك قوله فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٤٠٧ وهو يتحدث عمَّا ينصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه فقال : « وقسم ينصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره ... وهو المنادى ، والمنصوب على باب الاشتغال ... والمصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كررت نحو : ضربًا ضربًا والحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ » اهـ .

فكان صواب العبارة أن يقال : (وخصّ ابنُ عصفور الوجوبَ للحذف فى الأمر بالتكرار) فتزاد عبارة : « فى الأمر » لأنه لم يشترط التكرار إلا فى الأمر ، وكذلك نصّ كلام ابن الضائع فيه عبارة « فى الأمر » فهما متفقان فى ذلك ولم يشترطا شيئا فى الواقع دعاءً ، أو نهيا .

(٣) هذا البيت من الوافر لقطرىّ بن الفجاءة فى شرح الحماسة للتبريزى ١ / ٢٤ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٣٦ ، وشعر الخوارج ص ٤٣ ، والعينى على هامش الخزانة ٣ / ٥١ — وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك أيضا ٢ / ١٨٧ ، والأشمونى ٢ / ١١٧ [الصدر فقط] .

و« مجال الموت » من جَالَ يجول جولا وجولانا ، مكان المعركة ، « الخلود » البقاء المستمرّ .

و « فصبرًا » الفاء واقعة فى جواب شرط مأخوذ من الكلام السابق أى : إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقاء يوم على الأجل الذى لك فاصبرى فى مجال الموت صبرا ، و « صبرًا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا بسبب التكرار على قول ابن عصفور و « صبرًا » الثانية تأكيد للأولى — فما نيلُ — الفاء للتعليل ، « نيلُ » مبتدأ ، أو اسم « مَا » إن كانت عاملة « الخلودِ » مضاف إليه « بمستطاع » الباء زائدة =

أى : اصْبِرْ صَبْرًا ، ووجهُهُ : أنه جعل تكرارَ المصدرِ قائما مقام العامل ، وبذلك قال ابن الضائع ، ونصُّه : واعلم أنه يجرى مجرى هذا فى التزام الإضمار المصادر فى الأمر المثنّاة ، كقولهم : الحذَرَ الحذَرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضربًا ضربًا ــ انتهى ــ

قال الموضحُ فى حاشية التسهيل : وأشار بقولهم هذا إلى التحذير بغير « إيَّا » وبمثل قوله قال ابن عصفور ، وكلاهما مخالفٌ لإطلاق ابن مالك القولَ بأن المصدر الذى أُقيم مُقَام عامله فى الطَّلَب يُلْتَزَم معه الحذفُ ــ انتهى كلام الموضح .

(أَوِ) الواردُ (**مَقْرُونًا باسْتِفْهَامٍ تَوْبِيخِيٍّ**) وهو ثلاثة أقسام :

توبيخُ متكلِّمٍ لِنفسه ، كقولِ عامرِ بْنِ الطّفَيل ، يخاطب نفسَه : « أَغُدَّةً كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ ، ومَوْتًا فِى بَيْتِ امْرَأَةٍ سَلُولِيَّةٍ[1] ؟ » .

= « مستطاع » خبر المبتدإ ، أو خبر « ما » على أنها عاملة . مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ومنصوب على الثانى بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهور الضمة أو الفتحة اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد .

(١) قاله حين حضرته الوفاةُ بسبب داء الغُدَّة ، وهو فى أمثال أبى عُبيد ص ٢٦١ تحقيق عبد المجيد قطامش ، وهو فى كتاب سيبويه ١ / ١٧٠ « بولاق » وفى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٨ .

قال سيبويه ١ / ١٧٠ « كأنه إنما أراد : أأَغَدُّ غُدَّةً كَغُدَّةِ البعيرِ ، وأَمُوتُ موتًا فى بيت سَلُوليَّة » اهـ يعنى فى بيت امرأةٍ من سلول .

وقال السّيرافى فى شرح كتاب سيبويه على جانب الصفحة السابقة من كتاب سيبويه : « يُعْزَى هذا إلى عامر بن الطفيل ، قاله مُنكرًا لاجتماع المكروه ، والغُدَّة داءٌ إذا أصاب البعيرَ لم يُلبثْه ، وكان ــ يعنى عامرًا ــ قد أتى النبىَّ ــ ﷺ ــ هو وأَرْبَد بنُ ربيعة العامرىّ ، ليغتالَاهُ فأطلعه الله عليهما ، فقال : اللهمَّ اكْفِنِى عامرًا وأَرْبِدَ ، فأصابت أربدَ صاعقةٌ ، وأصابت عامرًا الغُدَّة » اهـ .

وتوبيخٌ لمخاطب (**نحو** : « **أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرنَاؤُكَ ؟** »)(١) أى : أَتَتَوانَى توانيًا ؟ (**وَقَوْلِهِ**) وهو جريرٌ يهجو خالدَ بنَ يَزيد الكِنْدىّ :

٢٥٠- أعبدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا **(أَلُؤْمًا لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا؟)**(٢)

أى : أَتَلْؤُم لُؤْمًا ، وتغتربُ اغترابًا .

و « عبدًا » منادى بالهمزة ، و « شُعَبَى » ــ بضم الشين المعجمة ، وفتح العين

---

(١) ومثله : « أقيامًا يا فلان والناسُ تُنُودٌ » « أجلُوسًا والناسُ يَفِرُّون » كما فى سيبويه ١ / ١٦٩ والمثال الذى أتى به ابن هشام هو بنصّه فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٦٤ .

(٢) وهذا البيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه ص ٦٥٠ ، وله أيضا فى سيبويه ١ / ١٧٠ ، ١٧٣ ، والأغانى ٨ / ٢٧٦٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٦٤ ومعجم ما استُعجم ٧٩٩ ، ٨٦١ ، والعينى ٣ / ٤٩ ، ٤ / ٥٠٦ ــ وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٧ ، [باب المنادى] والأشمونى ٢ / ١١٨ [وسيكرر ابن هشام الاستشهاد به فى التوضيح فى « النداء » وفى « التأنيث] و « شُعَبَى » جُبيلات متشعبة ولذلك سميت شُعَبَى ــ قاله البكرى فى معجم ما استعجم ــ « حلَّ » نزل واستقر . و « غريبا » وصفٌ من الغربة .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله لئيمًا ضعيفًا نزل فى غير قومه فى موضع اسمه شُعَبى ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاغتراب ، ومن عادة الغريب أن يكون ضعيفا لا حول له ولا قوة .

و « أَعبدًا » الهمزة للنداء ، وعبدًا : منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف لوصفه بجملة « حلَّ » ويجوز أن يكون نكرة مقصودة لأنه يَعْنى به مُعيَّنا وكان من حقه أن يُبنى على الضم ، ولكن الشاعر لما اضْطُرَّ إلى تنويه نصبَه وعاملَه معاملة النكرة غير المقصودة وقد ذكر سيبويه هذا الوجه الأخير ، وذكر وجها آخر هو أن تكون الهمزة للاستفهام داخلة على فعل محذوف تقديره : أتفخر ، والفاعل : أنت ، وعبدًا حال من الفاعل أى : أتفخر فى حال عبوديتك [سيبويه ١ / ١٧٠ ، ١٧٣] ــ « لا أبا لك » لا نافية للجنس « أبا » اسم لا منصوب بالألف لأنه مضاف إلى الكاف فى « لك » واللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه .

المهملة ، والباء الموحَّدة ــ موضعٌ .

وتوبيخٌ لغائبٍ فى حُكِمْ حاضرٍ كقولك لشيخٍ غائبٍ ــ وقد بَلَغَك أنه يلعبُ ــ : « أَلَعِبًا وَقَدْ عَلاكَ الشَّيْبُ[1] ؟ » أى : أتلعبُ لَعِبًا .

(وَ) نوعٌ (**وَاقِعٌ فِى الْخَبَرِ** ، **وَذَلِكَ فِى**) خمس (**مَسَائِلَ** :

[١٦٤/ب] * **إِحْدَاهَا** : **مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ** ، **كَثُرَ / اسْتِعْمَالُهَا** ، **وَدَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا**) المحذوف (**كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ وَشِدَّةٍ** : « **حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا** » وهى من أمثلة سيبويه[2] ، وقدَّره : أحمدُ الله حمدًا ، وأشكره شكرًا ، لَا أَكْفُرُهُ كُفرًا ، كذا يُتَكلَّم بهذه الأمثلة مجتمعة .

قال ابن عصفور[3] : ولا يستعمل « كُفرًا » إلا مع « حمدًا وشُكرًا » ، ولا يقال : « حمدًا » وحده ، أو شكرًا ، إلا أن يظهر العامل على الجواز ، ولا يلزم الإضمارُ إلا مع « لا كُفرا » فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغى أن يلتزم فيها ما التزمت العربُ ــ انتهى ــ

(وَ « **صَبْرًا لَا جَزَعًا** ») والتقدير : أصبرُ صبرًا لا أجزع جَزَعًا ، ولا يخفى ما فى كلامه[4] من اللف والنشر المرتب[5] .

---

(١) هذا الكلام بنصه من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٨ مع اختلاف فى الضمير فى « عَلَاكَ » فهو فى التسهيل « علاه » وعبارة ابن هشام أنسب لقوله : أتعلب .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٦٠ .

(٣) قول ابن عصفور هذا نقله الشارح بنصّه من الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٢١١ .

(٤) يعنى : كلامَ ابنِ هشام .

(٥) حيث قال : عند تذكر نعمة وشدة ، ثم مثل للنعمة أولا بقوله : حمدًا وشكرا لا كفرًا » ومثل للشدة ثانيا بقوله : « صبرًا لا جزعًا » وهذا هو اللفّ أولا ثم النشر على ترتيب اللف ثانيا وهو فى البلاغة من المحسنات البديعية .

(**وَ**) كقولهم (**عِنْدَ ظُهُورِ أَمْرٍ مُعْجِبٍ** : « **عَجَبًا** »)[١] أى : أعجبُ عجبًا (**وَعِنْدَ خِطَابِ**) شخصٍ (**مَرْضِيٍّ عَنْهُ** ، **أَوْ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ** « **أَفْعَلُهُ**) أَنَا (**وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً** »)[٢] أى : أفعلُ ما تُرِيدُ وأكرمُك كرامةً ، وأسُرُّك مَسَرَّة ، ولا تستعمل « مسرَّة » إلا بعد « كرامة » وكرامة : اسم مصدر « أكْرَمَ » .

(**وَ** « **لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا** »)[٣] أى : لا أكادُ كيدًا ، ولا أَهُمُّ هَمًّا ، هذا تقدير كلام سيبويه[٤] ، واختلف فى تقديره « أَكَادُ » فقال الأعلمُ : هى الناقصة[٥] وقال ابنُ طاهرٍ[٦] : هى التامّة ، والمعنى : ولا مقاربة ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، و « هَمًّا » من هممتُ بالشيء .

* المسألةُ (**الثَّانِيَةُ** : **أَنْ يَكُونَ**) المصدرُ (**تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ**) من طلب ، أو خَبَرٍ ، فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **فَشُدُّواْ الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً** ﴾)[٧] فـ « منًّا » و « فِدَاءً » ذُكِرَا تفصيلا لعاقبة الأمر بشدّ الوثاق ، والتقدير : فإمّا أن تَمُنّوا مَنًّا ، وإمّا أن تُفَادوا فِداءً ــ والثانى : كقوله :

لَأَجْهَدَنَّ، فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ تُخْشَى،وَإِمَّابُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ[٨] ــ **١٣١**

(١ ، ٢ ، ٣) هذه الأمثلة بنصِّها من كتاب سيبويه ١ / ١٦٠ .
(٤) فى كتابه ١ / ١٦٠ .
(٥) قال الأعلم فى كتابه « النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٧١ » ومعنى قوله (ولا كَيْدًا ولا هَمًّا) أى : لا أكاد أفعلُ ذلك كيدًا ولا أهمّ به همًّا « تبعيدًا لما بقى أن يفعله » .
(٦) وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٨٠ هـ [ينظر قوله هذا فى الارتشاف ٢ / ٢١٢ وفيه رأى الأعلم أيضا] .
(٧) من الآية [٤] من سورة « محمد » .
(٨) هذا البيت من البسيط ، ولا يُعلم قائله ، استُشهِد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٨ والهمع ١ / ١٩٢ ، والدرر ١ / ١٦٥ .

فـ « دَرْء » و « بُلُوغ » ذُكِرَا تفصيلا لعاقبة الجَهْد ، أى : إمّا أدرأُ ، وإما أبلُغُ .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ « إِمَّا مَنَّـا » عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّـا[1]

* المسألة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ**) المصدرُ (**مُكَرَّرًا ، أو مَحْصُورًا ، أَوْ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنِ اسْمِ عَيْنٍ**) فى الأنواع الثلاثة ، وشروطُها أربعة أمورٍ : أحدها : التكرير ، أو الحصر ، أو العطف ، أو الاستفهام عنه ، والثانى : كونُ المصدر مستمرًّا للحال لا منقطعًا ولا مستقبلًا ، نصَّ على ذلك سيبويه[2] ، والثالث : كونُ عامل المصدر خبرًا ، والرابع : كونُ المخبر عنه اسمَ عينٍ .

فالمكرَّرُ : (**نحو : « أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا »**) والتقديرُ : أنتَ تسيرُ سيرًا فحذف « تسيرُ » وجوبا لقيام التكرير مقامه .

(وَ) والمحصور [بِـ « إلَّا » أو بـ « إنّما »][3] نحو : (« **مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا** » وَ « **إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ الْبَرِيدِ** »)[4] والتقدير : ما أنت إلا تسيرُ سيرًا ، وإنما أنت تسيرُ سيرَ البريد ، فحذف « تسيرُ » لما فى الحصر من التأكيد القائم / مقام التكرير [١٦٥/ أ]

---

(١) أى : وما سبق من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله كَـ « إمَّامَنَّا » ــ من قوله تعالى ﴿ فشدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءٍ ﴾ يحذف عامله حيث عنَّ أى : حيث عرض ؛ وذلك لما ذُكِر من أنه بدل من اللفظ بعامله .

(٢) فى كتابه ١ / ١٦٨ « بولاق » وذلك قوله : « وكذلك إذا قلت : « أنت الدهرَ سيرا سيرا » و « كان عبدُ الله الدهر سيرا سيرًا » و « أنت منذ اليوم سيرًا سيرًا » واعلم أن « السيرَ » إذا كنت مُخبرًا عنه فى هذا الباب ، فإنما تُخبِرُ بِسَيْرٍ مُتَّصِلٍ بعضُه ببعض فى أىّ الأحوال » اهـ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٣ .

(٤) « البريد » ساقطة من خ٣ .

والمعطوف عليه : نحو : « أَنْتَ أَكْلًا وَشُرْبًا » والتقدير : أنت تأكُل أكْلًا ، وتشربُ شُرْبًا ؛ لأن العطف كالتكرار ، نصُّوا عليه هنا ، وفى باب الإغراءِ والتحذيرِ ، ولكن يُقدَّرُ هنا عاملان ، بخلاف ذلك الباب ، والفرقُ : أنَّ العامل هنا ـــ يجبُ أن يكون من معنى المعمول ، والمتعاطفان مختلفان فى المعنى ، فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثانى معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن « أنت » قاله الموضح فى الحواشى .

(وَ) المستفهم عنه : نحو : (« أَأَنْتَ سَيْرًا ؟ ») والتقدير : أأنتَ تسيرُ سيرًا ؟ نصّ على ذلك سيبويه[1] ، ووجهه : أن الفعل شديد المطلوبيَّة للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير .

وجوَّز[2] فى المغنى أن يكون العامل المحذوف وصفًا ، وهو غير مناسب هنا ؛ لأن الكلام فى قيام المصدر مقام فعله ـــ فليُتأمَّل ـــ

واقتصر الناظم على المكرّر والمحصور[3] فقال :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ[4]

---

(١) ينظر كتابه ١ / ١٧٠ « ط بولاق » .

(٢) يعنى : ابنَ هشام .

(٣) ولم يذكر المستفهم عنه فى نحو : أأنت سيرًا ؟

(٤) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير ، أو بحصر ، واحترز باسم العين عن اسم المعنى نحو : أَمْرُك سيرٌ ، فإن المصدر فيه مرفوع على أنه الخبر عن اسم المعنى فلا يحتاج إلى التقدير .

و « مكرَّرٌ » مبتدأ ، وخبره « كذا » و « ذو حصر » معطوف على المبتدإ و « وَرَدَ » فى موضع الصفة لمكرَّرٍ وذو حَصْرٍ معا ، وكان حقه أن يقول : وردا نائبى فعل لاسم عين استندَا ، لأن الجملة نعت للمكرر والمحصور ، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ، ونظيره : هو أحسنُ الفتيان وأجمله وقوله « نائب فعل » نائب : حال من فاعل « ورد » المستتر ، و « فعلٍ » مضاف إليه ، « لاسم عين » متعلق باستند ، ومضاف إليه .

فإن لم يكن المصدر مُكرَّرًا ، ولا محصورًا ، ولا مستفهما عنه ، ولا معطوفا عليه ، لم يجب إضمار عامله ، نحو : « أنت تسيرُ سيرًا » وإن شئت حذفته فقلتَ : « أنتَ سيرًا » .

ولو كان العاملُ خبرًا عن اسم معنًى ، لم يَحْتج إلى إضمارِ فِعْلٍ ، بل يتعيَّن رفعُ المصدرِ على الخبريَّة ، نحو : « إنما سيرُك سيرُ البريدِ » بخلاف كونه خبرًا عن اسم عين كما تقدم ، فإن ذلك يُؤْمَن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يُخبر به عن اسم العين إلا مجازًا كقوله :

.... فَإنَّمَا هِىَ إقْبَالٌ وَإدْبَارُ[1] -١٣٢

(١) هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

* تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ *

وهو للجنساء فى ديوانها ص ٢٦ [نشر لويس شيخو بيروت ١٨٩٥ م] وكتاب سيبويه ١ / ١٦٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، والكامل ١ / ٣٧٤ ، والمحتسب ٢ / ٤٦ ، والمنصف ١ / ١٩٧ ، والأمالى الشجرية ١ / ٧١ ، واللسان (رهط) ٩ / ١٧٧ ، (قبل) ١٤ / ٥٤ ، والخزانة ١ / ٢٠٧ ـــ وبلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٢٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٦ ، والأشمونى ٢ / ١١٩ .

والضمير فى « رتعت » للبقرة الوحشية ، ورتعت بمعنى رَعَتْ ، و « ادّكرت » تذكَّرَتْ ، أى تذكرت ولدَها .

وظاهر كلام المبرد فى الكامل وفى المقتضب أن البيت يجوز فيه ثلاثةُ توجيهات : أن يكون من المجاز العقلى أو أن المصدر فى تأويل اسم الفاعل ، أو على تقدير حذف المضاف أى ذات إقبال وإدبار ، ونَظّر ذلك بقوله تعالى : ﴿ ولكنَّ الْبِرَّ مِنْ ءَامَنَ بِاللهِ ﴾ [البقرة ١٧٧] أى : ولكن ذا البِرِّ من آمن ، أو : ولكنّ الْبَارَّ فوضع البِرَّ فى موضع الْبَارِّ ، أوْ : ولكن البِرَّ برُّ من آمن . [ينظر الكامل ١ / ٣٧٤ : ٣٧٥ تحقيق الدالى ، والمقتضب ٣ / ٢٣٠ : ٢٣١ ، ٤ / ٣٠٥] .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت ذكره فى دلائل الإعجاز ص ٢١٧ ونقله الشيخ عُضَيمة فى تعليقه على المقتضب ٣ / ٢٣٠ .

أى : ذات إقبال وإدبار ــ قاله[١] فى شرح الكافية[٢] .

* المسألة (**الرَّابِعَةُ** : **أَنْ يَكُونَ**) المصدرُ (**مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ** ، **أَوْ**) مؤكدًا (**لِغَيْرِهِ** ؛ **فَالْأَوَّلُ**) وهو المؤكّد لنفسه : هو (**الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةً هِىَ نَصٌّ فِى مَعْنَاهُ** ، **نَحْوُ** : « **لَهُ عَلَىَّ أَلْفٌ عُرْفًا** » **أى** : **اعْتِرَافًا**) فجملة « له علىّ ألْف » نصٌّ فى الاعتراف ؛ لأنها لا تحتمل غيرَه ، وسُمِّى مؤكدًا لنفسه ؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكان الذى قبله نفسَه .

(**وَالثَّانِى**) وهو المؤكِّدُ لغيره : هو (**الْوَاقِعُ بِعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرَهُ**) ويقع مُنكَّرًا ومعرَّفًا ، فالأول : (**نحو** : « **زَيْدٌ ابْنِى حَقًّا** ») فجملة « زيدٌ ابْنِى » تحتمل الحقيقةَ والمجازَ ، ولكنَّها صارت نصًّا بالمصدر ؛ لأن قولك « حَقًّا » يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، وسُمِّىَ مؤكِّدا لغيره ؛ لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتمِلًا ، فهو مؤثِّر ، والمؤكَّد متأثِّر ، والمؤثِّر غير المتأثِّر .

(وَ) الثانى قسمان : ما هو جائز التعريف ، وما هو واجبه ، فالأول ، نحو : (« **هَذَا زَيْدٌ الْحَقَّ لَا الْبَاطِلَ** ») فجملة « هذا زيدٌ » تحتمل الصدق والكذب ، فإذا قلتَ : « الحَقَّ » فقد حققت أحد الاحتمالين ، ورفعت الاحتمال الآخر ، وكأنك قلتَ : « أُحُقُّ ذلك الحقَّ » ، أو « حَقًّا » ، فإن كان المخاطب يعتقد خلافَ ما ذكرتَ ، وأردتَ قصر القلب ، قلتَ : « لا الباطلَ » بالنصب / عطفا على « الحق » . (وَ) الثانى[٣] (« **لَا أَفْعَلُ كَذَا أَلْبَتَّةَ** ») فجملة « لا أفعل كذا » تحتمل استمرار النَّفى وانقطاعَه ، فإذا قلتَ : « أَلبتَّةَ » حققت استمرار النفىِ ، ورفعت [١٦٥/ب]

---

(١) يعنى ابنَ مالك .

(٢) ٢ / ٦٦٦ .

(٣) وهو واجبُ التعريف .

انقطاعه ، و « البتُّ » القطعُ[١] ، يقال : لا أفعله ألبتَّةَ ، لكلّ أَمْر لا رَجْعةَ فيه ــ قاله فى الصحاح ، و « أل » فى « ألبتة » لازمة الذكر ، قاله الموضح فى الحواشى[٢] ، وفى حاشية العلامة عبد القادر المكّى على هذا الكتاب : « يقال : لا أفعله بَتَّةً ، وأَلْبَتَّةَ ، أى : بَتَتُّهُ بتَّةً وألبتَّةَ »[٣] .

وفى اللباب[٤] : لم يُسمع فى « أَلْبَتَّةَ » إلا قطعُ الهمزة ، والقياسُ وَصْلُها .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَالْمُبْتَدَا[٥]

نَحْوُ : «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ «كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا»[٦]

---

(١) فى شرح الرضى على الكافية ١ / ١٢٤ : « وكذلك قولك : « لا أفعله أَلْبَتَّةَ ، أى : قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى أنه ليس فيه تردّد ... فألبَتَّةَ : بمعنى القول المقطوع به » اهـ .

(٢) وهو قول سيبويه فى كتابه ١ / ١٨٩ ، ونصّه : هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، ومن ذلك قولك : قد قَعَدَ ألبَتَّةَ ، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام ، كما أن جهدَك وأجدَّك لا يُستعملان إلا معرفة بالإضافة » اهـ .

(٣) ورقة [٤٦] من هذه الحاشية ، ولدىّ نسخة منها ونص كلامه : قوله : (ولا أفعله أَلْبَتَّةَ) أقول : البتّ : القطعُ ، يقال : لا أفعله بتّة ، ولا أفعله أَلْبَتَّةَ ، لكل أمر لا رجعة فيه ، ونصبه على المصدر أى : بتّه بَتَّةً وأَلْبَتَّةَ » اهـ .

(٤) وهو : لُبَابُ الإعراب ، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد الأسفراييني المتوفي سنة ٧٨٤ هـ .
ونصّ كلامه : « وقطع الهمزة ، بمعزل عن القياس ، لكنه مسموع » اهـ ينظر هذا الكتاب ص ٢٨٠ تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب الطبعة الأولى ١٩٨٤ م دار الرفاعي .

(٥ ، ٦) أى : ومن المصدرِ الواجبِ حذفُ عامله ، ما يُسمّيه النحويون مؤكدا لنفسه أو لغيره ، ثم مثل للأول بقوله : (فالمبتدا نحو : لَهُ عَلَىّ ألْفٌ عُرْفَا) أى : فالقسم الأول من المؤكِّد ، وهو المؤكّد لنفسه مثاله : له علىّ ألف عرف ، أى : اعترافا ، ومثل للثانى بقوله : (والثَّانِ : كابنى أنتَ حَقًّا صِرْفَا) أى : والقسم الثانى من المؤكّد ، وهو المؤكد لغيره مثاله : ابنى أنت حقًّا صرفا .
=

* المسألة (**الْخَامِسَةُ أَنْ يَكُونَ**) المصدرُ (**فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا**) واقعًا (**بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِ**) أى : على اسم بمعناه (**وَ**) مشتملة (**عَلَى صَاحِبِهِ**) أى : المصدر ، فهذه أربعةُ شروطٍ ، زادَ المراديُّ شرطا خامسًا(١) ، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غيرَ صالحٍ للعمل (**كَـ** « **مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ** » **وَ**) « إذَا له (**بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ** »)(٢) فالمصدر الثانى فيهما فعلٌ علاجىٌّ واقعٌ بعد جملة وهى « له صوتٌ » و « له بكاءٌ » وتلك الجملةُ مشتملةٌ على اسم بمعناه وهو المصدر الأوّل ، ومشتملةٌ أيضا على صاحب المصدر وهو « الهاءُ » فى « له » ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل فى المصدر الثانى ؛ لأنه لا يحل محلّ فعل ، لا مَعَ حرفٍ مصدرىّ ، ولا بدونِه ؛ لأنَّ المعنى يَأْبَى ذلك ؛ لأنَّ المرادَ أنك مررتَ به

= و « مَا » مبتدأ واقعة على المصدر ، وخبرها « منه » وصلتُها : « يدعونه » والهاء فى يدعونه مفعول أول ، والواو عائدة على النحويين و « مؤكدًا » مفعول ثانٍ و « لنفسه » متعلق بمؤكدا و « غيْره » معطوف على « نَفْسِه » .

(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادىّ ٢ / ٨٤ ولو أحال الشيخ خالد على ابن مالك فى شرح التسهيل لكان هو الأولى فابن مالك هو الذى أضاف هذا فى متن التسهيل فقال : ولا صلاحيةَ للعمل فيه ، وقال فى شرحه : ولا يغنى المصدر الذى تضمنته الجملة عن إضمار فعل ، لعدم صلاحيته للعمل ، فإن من شرط عمل المصدر ــ إذا لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل ــ صلاحية تقديره بحرف مصدرىّ وفعل والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك » اهـ [شرح التسهيل ٢ / ١٨٣ ، ١٩١] .

(٢) وقد استشهد سيبويه على ذلك بقول النابغة الجعدىّ :

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَدْئِهِ ... وَرَنَّةِ مَنْ يَبْكِى إِذَا كَانَ بَاكِيَا

هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّوْرِ يَنْقُضُ رَأْسَهُ ... يَذُبُّ بِرَوْقَيْهِ الْكِلَابَ الضَّوَارِيَا

[كتاب سيبويه ١ / ١٧٨] والشاهد فيه نصب « هديرَ الثور » على إضمار فعل دلّ عليه قوله « لها هديرٌ » لأن معناه : تهدرُ ــ و « الكليم » المجروح و « الهَدْءِ » : السكون والنوم و « الرَّنَّة » : رفع الصوت بالبكاء ، و « الرَّوق » : القرن و « الضوارى » : الوحوش التى ضريت على الصيد .

فى حالِ تصويت وبكاءٍ ، لَا أنَّه أحدثَ التصويتَ والبكاءَ عند مرورك به ، وإذا لم يصلح للعمل فيه تعيَّن أنْ يكونَ منصوبًا بفعل محذوف وجوبا لتضَمُّن الكلام معنى الفعل ؛ لأن معنى « إذا له صوتٌ » : هو يصوِّتُ ، فاتَّجه انتصابُ ما بعده به لِصِحَّةِ تقدير الفعل مكانه ـــ قال سيبويه[1] : وإنما انتصبَ هذا ؛ لأنك مررتَ به فى حال تصويتٍ ، ولم تُرِد أن تجعلَ الآخِرَ صفةً للأول ، ولا بدلًا منه ، ولكنك لمّا قلتَ : له صوتٌ ، عُلِم أنَّ ثَمَّ مُصَوِّتًا ، فصار قولُك : له صوتٌ ، بمنزلة قولِك : فإذا هو يُصوِّتُ ، فَحُمِل المصدرُ الثانى على المعنى ـــ انتهى ـــ

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة ، ذكرهما سيبويه ، ويجوز أن يكون خبرًا لمحذوفٍ ، ويمتنع الصفةُ إن كان معرفةً ، ولا يجوز إلا فى الضرورة ـــ قاله سيبويه ، وقال الخليل : تجوز الصفةُ أيضا على تقدير « مِثْل »[2] .

وهل الرفع والنصب متكافئان ، أَوْ لَا ؟ فذهب ابنُ خروفٍ إلى أنَّ الرفعَ مرجوحٌ[3] لأن الثانى ليس هو الأول ، والنصبُ سالمٌ من هذا المجاز ـــ وذهب ابنُ عصفورٍ إلى أنهما متكافئان[4] ؛ لأن فى النصب التقدير ، والأصل عدمُه .

(**وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ**) قولك (« **لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءَ الْحُكَمَاءِ** ») ؛ **لِأَنَّهُ**) أى : الذكاء ، فعلٌ (**مَعْنَوِيٌّ لَا عِلَاجِيٌّ**) والمرادُ بالعلاجِيِّ ما يُحتاج فى إحداثه / [١٦٦/ أ] إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، « كالضَّربِ ، والشَّتْمِ » والمعنوىّ بخلافه « كالعِلْم والذكاءِ » وإنما وجب الرفعُ مع غير العلاجِيِّ ، لأنك إذا قلتَ : « له ذكاءٌ »

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ١٧٨ وقد تصرف الشيخ فى النص بعض التصرف .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٨٠ : ١٨١ ، وينظر أيضا الارتشاف ٢ / ٢١٧ .
ويقول ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٩١ : ١٩٢ « وإذا استوفيت شروط نصب المشبَّه به ، فرفعُه على الاتباع جائز ، وكذا نصبه على الحال ، والعامل « يُبْدِيه » ونحوه .

(٣) ذكره أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٢١٧ .

فلستَ تريد أنه فعل شيئا ، بل إنه ذو ذكاء ، فكان بمنزلة : « لَهُ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ » فكما لا ينتصب « يَدٌ » فكذلك هذا .

ويجب الرفعُ أيضًا فى نحو : « له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ » ؛ لأنه غيرُ تَشبيهِيٍّ ، (**وَفِي نَحْوِ** : « **صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ** » **لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْجُمْلَةِ**) لأن « صوتُه » مبتدأ ، و « صوتُ حمارٍ » خبرُهُ (**وَفِي نَحْو** : « **فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ** » **وَنَحْوِ** « **فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ** » **لِعَدَمِ تَقَدُّمِ صَاحِبِهِ** ») فيهما ، أما الأول : فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور[١] ، للمصدر لا لصاحبه ، وأما الثانى : فلأن الضمير المجرورَ بـ « على » ليس عائدًا على صاحب النوح ، وإنما هو للمَنُوح عليه لا للنَّائِح ، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى ينصبُ المصدرَ[٢] .

(**وَرُبَّمَا نُصِبَ نَحْوُ هَذَيْنِ**) المثالَيْنِ[٣] (**لَكِنْ عَلَى الْحَالِ**) من الضمير[٤] ، لا على المفعول المطلق ؛ لأنه ليس منه .

(« **تَنْبِيهٌ** » : **مِثْلُ** « **لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ**) فى النصب على المفعول المطلق

---

(١) وهو « فى الدار » فالضمير المستكنّ فيه يعود على « صوت » وهو المصدر ولا يعود على صاحب الصوت .

(٢) فلا يصح أن يقدر « يُنَوِّحُ نوحَ الحمام » لأن الضمير فى « ينوح » لا مرجع له .

والرفع فى « نوح الحمام » على البدل ، وفى « صوتُ حمار » فى المثال الذى قبله على البدل أو الوصف ، والنصب فى مثل هذين ضعيف — قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٩٠ « بخلاف : « فيها صوت صوت حمار » فإنه لم يتضمن إلا الصوتَ ، فلم يحسن أن يُجعل بدلا من اللفظ بِيُصوِّت ، ومع ذلك فالنصبُ جائز على ضعف ؛ لأن الكلام الذى قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل فى المعنى ، فكونه جملة متضمنةً للصوت كافٍ ، فإنك إذا قلتَ : فيها صوت ، عُلِم أن فيها مصوِّتا ، لاستحالة صوت بلا مُصَوِّت » اهـ [وينظر الارتشاف ٢ / ٢١٦] .

(٣) الأخيرين .

(٤) المستكنّ فى « فى الدار » و « الهاء » فى « عليه » .

(**قَوْلُهُ**) وهو أبو كبير[١] ــ بالباء الموحَّدَة المكسورة ، واسمُه : عامر بن الحُلَيْس الهُذَلىّ ، يصف فرسًا[٢] :

٢٥١-(مَا إنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيَّ الْمِحْمَلِ)[٣]

فـ « طَيَّ » مفعول مطلق ، وناصبُه محذوف تقديره : يَطْوِى (**لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ**) وهو : « مَا إنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إلَّا منكبٌ » (**بِمَنْزِلَةِ « لَهُ طَيٌّ »**) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (**قَالَهُ سِيبَوَيْهِ**) بمعناه ، ونَصُّهُ : صار « ما إن يَمَسُّ الأرضَ » بمنزلة « له طَىٌّ »[٤] انتهى .

و « ما » نافيةٌ و « إنْ » زائدة ، و « حرفُ الساق » مرفوعٌ بالعطف على « منكب » والمعنى : أن هذا الفرسَ مضمرٌ ، قد بلغ فى التضمير إلى حدٍّ لا يصل بطنُه إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمسُّ الأرضَ منه منكبٌ وحرفُ السَّاق ، وأراد بـ « طَىّ المِحْمَل » أنه مُدَمَّج الخلق كطىّ المِحْمل ، وأنّ له تجافيا كتجافى المِحْمل ــ بكسر الميم الأولى ، وفتح الثانية ــ وهو علَّاقة السيف .

واقتصر فى النظم على بعض شروط المسألة ، وأحال بقية الشروط على المثال فقال :

---

(١) فى خ٣ « أبو أبير » وهو تصحيف .

(٢) قوله : « يصف فرسا » تأثَّر به الصبّان فنقله بنصه ، والتحقيق أن الشاعر يصف تأبط شرًّا ، ابن امرأته ، فالبيت فى وصف رجل وليس فى وصف فرس .

(٣) هذا البيت من الرجز لأبى كبير الهذلىّ فى شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٧٤ ، وسيبويه ١ / ١٨٠ والشعر والشعراء ٢ / ٦٧٢ ، والخصائص ٢ / ٣٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧١ ، والارتشاف ٢ / ٢١٧ ، والعينى ٣ / ٥٤ ، والخزانة ٣ / ٤٦٧ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، والإيضاح ١٦٦ ، والأشمونى ٢ / ١٢١ .

(٤) كتاب سيبويه ١ / ١٨٠ .

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَـهْ كَـ « لِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَهْ(١)

* * *

(١) أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر ؛ إذا قصد به التشبيه بعد جملة ثم مثل بقوله : لى بُكًا بكاءَ ذات عَضْلَة » وإنما لم يصرح ببقية الشروط ؛ لأنها مستفادة من هذا المثال ، والبكاء يمدّ ويقصر ، وقد استعمله بالوجهين فى المثال . و« ذات عَضلة » هى التى تُمنَعُ من النكاح .

فائدة : زاد ابن مالك : وقد ينوب عن المصدرِ اللازمِ إضمارُ ناصبه صفاتٌ كـ « عائذًا بك » و « هنيئًا لك » و « أقائمًا وقد قعد الناس » و « أقاعدًا وقد سار الركبُ » ... وأسماءُ أعيانٍ : كـ « تربًا » و « جندلا » و « فَاهَا لِفيك » و « أأَعْوَرَ وذاناب » والأصحّ كون الأسماءِ مفعولاتٍ ، والصفاتِ أحوالًا » ــ متن التسهيل ص ٨٩ تحقيق محمد كامل بركات ــ وانظر سيبويه ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٩ ، وابن يعيش ١ / ١٢٣ .



(هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ له

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ ، وَ) المفعولَ (مِنْ أَجْلِهِ ، وَ) هو ما فُعِلَ من أجله فِعْلٌ (مِثَالُهُ « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ ») فـ « رغبةً » اسمٌ ، فُعِلَ لأجله فِعْلٌ وهو المجىءُ ، وحكمُه النصبُ بشروطٍ (وَجَمِيعُ مَا اشْتَرَطُوا لَهُ خَمْسَةُ أُمُورٍ) :

الأول : (كَوْنُهُ مَصْدَرًا) لأن [المصدر][1] يُشعر بالعِلِّيَّة ، والذواتُ لا تكون عِلَلًا للأفعال غالبًا (فَلَا يَجُوزُ « جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ ») بالنصب ؛ لأنه اسمُ عَيْنٍ لا مصدرٌ ، وهذا الشرط (قَالَهُ الْجُمْهُورُ[2] ، وَأَجَازَ يُونُسُ) ابنُ حبيب (« أَمَّا الْعَبِيدَ) بالنصب[3] (فَذُو عَبِيدٍ) زاعِمًا أنّ قوما من العرب يقولون ذلك إذا وَصَفَ عندهم شخصٌ شخصًا بِعَبِيدٍ وغيرِهم ، كالمنكرين عليه وصفَه بغير العبيدِ ، وتأوَّل نصبَ العبيدِ على أنه مفعول له ، وإن كان غيرَ مصدرٍ (بِمَعْنَى : مَهْمَا يُذْكَرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبِيدٍ) لا غير ، فالعبيدُ علةٌ للذِّكْرِ .

(وَ) هذا / النصبُ (أَنْكَرَهُ سِيبَوَيْهِ) وقبَّحه[4] ، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنَّما يجوزُ على ضعفه إذا لم يُرد عبيدًا بأعيانهم[5] ، وأوّلَه الزجاج على تقدير : أما تملك العبيد[6] ، أى : مهما يُذكر شخص من أجل تملّك العبيد ، [١٦٦/ب]

---

(١) فى جميع النسخ المخطوطة « لأن النصب » ولا يستقيم المعنى المطلوب إلا أن يكون [لأن المصدر] .

(٢) فى خ٢ تقديم وتأخير لبعض الجمل ، والصواب ما هو مُثبت ، كما فى نسخة الشيخ وبقية النسخ .

(٣) ويرى يونس أن الوجه هو الرفع [ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٩٤ « طبع بولاق »] .

(٤) الكتاب ١ / ١٩٤ .

(٥ ، ٦) من ملخصات شرح السيرافى لكتاب سيبويه المطبوع على هامش كتاب سيبويه ١ / ١٩٤ جاء ما يلى : (قوله : « وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيد إلخ) قال أبو سعيد :=

فذو عبيد ، وهذا كلّه مراعاة للمصدر .

(**وَ**) الشرط الثانى (**كَوْنُهُ قَلْبِيًّا**) أى : من أفعال النفس الباطنة (**كَالرَّغْبَةِ**) لأن العلَّةَ هى الحاملة على إيجاد الفعل ، والحاملُ على الشىء متقدِّمٌ عليه ، وأفعالُ الجوارح ليست كذلك (**فَلَا يَجُوزُ** « **جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ** ») من أفعال اللسان (**وَلَا** « **قَتْلًا لِلْكَافِرِ** » من أفعال اليد ، وهذا الشرط (**قَالَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ**[1] **وَغَيْرُهُ**) كالرُّنْدِىّ[2] .

ويجوز : « إرادةَ قراءةِ العلمِ » و « ابتغاءَ قَتْلِ الكافر » .

وهذا الشرط مستغنًى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المعلَّل ـــ قاله الشاطبىُّ[3] ـــ

(**وَأَجَازَ الْفَارِسِىُّ** « **جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ** » **أَىْ** : **لِتَضْرِبَ زَيْدًا**) ويُؤخذ منه أن الفارسِىَّ لا يَشترط الاتحاد فى الفاعل أيضا ، لأنّ فاعل المجىء غيرُ فاعل الضرب ، وهو مذهبُ ابنِ خروف ـــ كما سيأتى ـــ

= قوله : أما العبيدُ فذو عبيد ، هو الوجه ، لأن العبدَ ليس بمصدر فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم فى المصادر ، فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبرًا له ، والعائد محذوف تقديره : أما العبيد فأنت منهم أو فيهم أو نحو هذا ذو عبيد ، (وقوله : وزعم يونُس أن قوما من العرب ينصبونه إلخ) قال السِّيرافى : وكان المبردُ لا يجيز النصبَ ، ولا يرى له وجها ، وكان سيبويه لا يجيزه على ضعفه إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ، ليُلحَق بالمصادر المبهمة ، وكان الزجاج يتأوّل فى نصب العبيد تقدير المِلْك ، والملك مصدر » اهـ .

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز النحوى الضرير ـــ سبق مرارًا ومن أشهر كتبه فى النحو « النهاية » .

(٢) هو عمر بن عبد المجيد الرُّندىّ أبو علىّ ، تلميذ السّهَيْلىّ ، سبق فى باب النائب عن الفاعل ص : ٣١٠ من هذا الجزء .

(٣) فى شرح الألفية لوحة ١٣٧ من مخطوطة المغرب ولدىّ نسخة مصورة منها .

(وَ) الشرط الثالثُ (**كَوْنُهُ عِلَّةً**) لأنه الباعث على الفعل ، واستُشكل جعلُ العِلِّيَّة شرطا؛ لأنها محل الشروط ، ومحل الشروط لا يُجعل شرطا ــ وجوابُه بأن هذه الشروط لنصبه لا لتحقيق ماهيَّتِه[1] . (**عَرَضًا كَانَ**) ــ بفتح العين والراء المهملتين[2] ــ وهو ما ليس حركةَ جسمٍ ، من وصف غير ثابت ــ كما تقدَّم فى باب التعدِّى واللزوم[3] ، فسقط ما قيل إنّ « الغَرضَ » ــ بالغين المعجمة ــ ما كان باعثا على الفعل ، ووجوده متأخرٌ عنه ، فلا يصح تمثيله بقوله (كـ « **رَغْبَةً** ») ــ بفتح الراء ، وسكون الغين المعجمة ، وفتح الموحَّدة ــ (**أَوْ غَيْرَ عَرَضٍ**) وهو ما كان جِبِلِّيًّا من الأوصاف اللازمة (كـ « **قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا** »)[4] فإن الجُبْنَ وصف جِبِلِّى لازمٌ .

---

(١) قال يس : الأولى أن يُجابَ بمنع أن العِلِّيَّة محلّ الشروط . [حاشيته على التصريح ١ / ٣٣٥] .

(٢) قال يس : رأيتُ بخط المصنف ــ يعنى ابنَ هشام ــ فى الحواشى ما نصه : قوله تعليلا أولى من قول بعضهم : إن دلّ على غرض ؛ لأن الغرض أخص من العلية ؛ لأنه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه « قعدتُ عن الحرب جُبْنًا » فإن قلتَ : إذا ضربته تأديبا ، فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التأديب ، فكيف يقال إن التأديب علة للضرب ؟ قلتُ : معنى التأديب إرادتُه ، فهو من باب ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة ٦] وقد يؤول على حذف المضاف ، ولا شك أن إرادة حصول التأديب هو العلة الباعثة على الضَرب » اهـ [يعنى كلام ابن هشام] ثم قال يس : وبه يعلم أنه يتعين أن يكون قولُه هنا « غَرَضا كان كرغْبَة » بالغين المعجمة ، لا بالمهملة كما قال الشيخ [يعنى : خالدًا] وأما قولُ المعترض إنّ الغرضَ ما كان باعثًا على الفعل ، ووجوده متأخر عنه ، فمدفوعٌ بما يُؤخذ مما قاله المصنف ، فتقدير « جئتُك رَغْبةً » إظهارَ رغبة ، فتأمّل » اهـ [حاشيته على التصريح ١ / ٣٣٥] .

(٣) ينظر باب التعدى واللزوم ص : ٣٩٩ من هذا الجزء .

(٤) ويمكن أيضا أن تكون « جُبْنًا » غير غَرض ــ بالغين المعجمة ، لأنه قد حصل منه ذلك دون أن يكون غرضا له .

(**وَ**) الشرطُ الرابعُ (**اتِّحَادُهُ بِالْمُعَلَّلِ بِهِ وَقْتًا**) بأن يكون وقتُ الفعل المعلَّلِ ـــ بفتح اللام الأولى ، والمصدر المعلِّل ـــ بكسرها ـــ واحدًا ، وذلك صادق بأن يقع الحدث فى بعض زمن المصدر كـ « جئتُك رغبةً » و « قعدتُ عن الحرب جُبنًا » أو يكون أوَّلُ زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : « حَبَسْتُك خوفًا من فرارك » أو بالعكس ، نحو : « جئتك إصلاحًا لحالك » فإن لم يتحدَا وقتًا امتنع النصبُ (**فَلَا يَجُوزُ** : « **تَأَهَّبْتُ**) اليومَ (**السَّفَرَ**) غدًا » ؛ لأن زَمنَ التأهُّبِ غيرُ زمن السفر ، وهذا الشرط (**قَالَهُ الْأَعْلَمُ**) يوسف الشنتمرىّ (**وَالْمُتَأَخِّرُونَ**) كالشلَوْبِينِ ، وقال تلميذه ابن الضائع ـــ بإعجام الضاد ، وإهمال العين ـــ لم يشترطه سيبويهِ ، ولا أحدٌ من المتقدمين[1] ، فعلى هذا يجوز « جئتك أمسِ طمعا فى معروفك الآن » .

(**وَ**) الشرط الخامس (**اتِّحَادُهُ بِالْمُعَلَّلِ بِهِ فَاعِلًا**) بأن يكون فاعلُ الفعل ، وفاعلُ المصدر واحدًا ، كقوله تعالى : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾[2] فإن « الحذَرَ » مصدرٌ ذُكِر علَّةً لجعل الأصابع فى الآذان ، وفاعلُ الجعل والحذر واحدٌ وهم الكفَّار .

[١٦٧/ أ] **فإن اختلف / الفاعلان امتنع النصبُ** (**فَلَا يَجُوزُ** « **جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاىَ** ») لأنّ فاعلَ المجىء المتكلمُ ، وفاعل المحبّة المخاطب .

وهذا الشرط (**قَالَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ أَيْضًا ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ خَرُوفٍ**) فأجاز النصبَ مع اختلاف الفاعل محتجًّا بنحو قوله تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِى يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[3] ففاعل « الإراءَةِ » هو اللهُ تعالى ، وفاعلُ الخوفِ والطمع المخاطبون .

---

(١) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٢٢١ « وشرط الأعلَمُ ، وناس من المتأخرين أن يكون مقارنا للفعل فى الزمان ، فلا يجوز أكرمتك أمس طمعا غدا فى معروفك ، ولم يشترطه سيبويهِ ولا أحدٌ من المتقدمين » اهـ .

(٢) من الآية [١٩] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [١٢] من سورة « الرعد » .

وأجاب عنه ابن مالك فى شرح التسهيل فقال : معنى : « يُريكم » يجعلكم تَرَوْن ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع[1] ، وقيل : هو على حذف مضاف أى : إرادةَ الخوفِ والطمع ، وجعل الزمخشريُّ الخوفَ والطمعَ حالين[2]

واقتصر فى النظم على بعض الشروط ، ووكل الباقى إلى المثال فقال :

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ «جُدْ شُكْرًا وَدِنْ»[3]
وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِـدْ وَقْتًا وَفَاعِلًا[4] ....

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٧ وفيه أيضا زيادة على ما نقله الشيخ خالد : « فلا يلزم جعلُ » خوفا وطمعا « حالين كما زعم الزمخشرىّ ، ولا كونُ التقدير : يريكم البرق إراءة خوف وطمع » اهـ .

(٢) ينظر « الكشاف » ٢ / ٥١٨ [دار الريان للتراث ١٤٠٧ هـ] .

(٣ ، ٤) قوله : ينصب مفعولا له ، هذا هو الحكم ، وقوله : المصدرُ ، هذا هو الشرط الأول ، وقوله : إن أبان تعليلا ، هذا هو الشرط الثانى ثم مثل بقوله : جُدْ شكرًا ، فإن شكرًا مصدرٌ ، وقد أبان التعليل لأن معناه : جُدْ لأجل الشكر ، ثم نبه على الشرطين الآخرين بقوله : « وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدْ . وَقْتًا وَعَامِلًا » يعنى أن من شرط المفعول له أن يتحد زمانُه وزمان الفعل ، وأن يتحد فاعلهما نحو : قمتُ إجلالًا لك ، وبقى اشتراط كونه قلبيا وفهم ذلك من المثال لأن « الشكر » قلبىّ ، وقوله : و « دِنْ » أى : داين الناس بجودك ، أو كن ذا دِينٍ شكرًا ، أى : لأجل الشكر . ولذلك قال ابن الناظم : ومثله : جد شكرًا ودِنْ شكرًا [شرح ابن الناظم على الألفية ٢٧١] .

وقوله : « مفعولا » حال من المصدر بعده « له » متعلق به « المصدر » نائب فاعل « يُنْصَب » إن أبان تعليلا « أداة شرط مع فعل الشرط وفاعله ومفعوله ، « كجُدْ » الكاف جارة لقول محذوف « شكرا » مفعول لأجله ، و « دِنْ » فعل أمر من الدَّين — بفتح الدال أى أقرض غيرك ، أو من الدِّين — بكسرها — أى : كن ذا دِينٍ .

و « هو » مبتدأ خبره « متحدٌ » و « بما يعمل فيه » اسم موصول مع صلته والاسم الموصول متعلق بمتحد ، « وقتا وفاعلا » تمييزان محولان عن الفاعل ، أو منصوبان بنزع الخافض .

وبَقِىَ عليه شروط ماهيَّة المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء فى شرح اللُّمع لابن جنى فقال : وللمفعول له شروط : أحدها : أن يصلح فى جواب « لِمَ ؟ » الثانى : أن يصحّ جعله خبرًا عن الفعل العامل فيه كقولك « زرتك طمعًا فى برِّك » أى : الذى حملنى على زيارتك الطمعُ ، أو مبتدأ ، كقولك : الطمعُ حملنى على زيارتى إياك ، الثالث : أن يصح تقديره باللام ، الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يُجعل « زيارة » فى قولك : زرتُك زيارةً » مفعولا له ؛ لأن المصدرَ هو الفعل فى المعنى ، والشىء لا يكون علَّة لوجود نفسه ــ انتهى[1] ــ

(**وَمَتَى فَقَدَ الْمُعَلِّلُ**) ــ بكسر اللام الأولى ــ من شروط جواز النصب (**شَرْطًا مِنْهَا ، وَجَبَ ــ عِنْدَ مَنِ اعْتَبَرَ ذَلِكَ الشَّرْطَ أَنْ يَجُرَّهُ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ**) وهو أربعة : « اللامُ » ، و « الباءُ » ، و « فى » ، و « مِنْ » واقتصر الناظم على « اللام » لأنها الأصل ، فقال :

.... وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ[2] ....

فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ[3] ....

(**فَفَاقِدُ**) الشرطِ (**الْأَوَّلِ**) وهو المصدرية (**نَحْو** : ﴿ **وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ** ﴾)[4] فـ « الأنام » ، علة للوضع ، وليس مصدرًا ؛ فلذلك جُرَّ باللام .

(**وَ**) فاقد الشرط (**الثَّانِى**) وهو القلبية (**نَحْو** : ﴿ **وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ** ﴾)[5] فـ « إملاق » ، وهو الفقر ــ علةٌ للقتل ، وهو ليس قلبيًّا ؛ فلذلك

---

(١) ينظر شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى لوحة [٨٦] ولدىّ نسخة منها مصورة عن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود المصورة عن الأصل المحفوظ فى مكتبة خدابخش .

(٢ ، ٣) على تقدير : وإن فقِدَ شرط وجواب الشرط « فاجرره باللام » .

(٤) من الآية [١٠] من سورة « الرحمن » .

(٥) من الآية [١٥١] من سورة « الأنعام » .

خفض بـ « مِنْ » التعليلية ، (بِخِلَافِ) ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَادَكُمْ (خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾)[1] فـ « الخشية » مصدر قلبى ؛ فلذلك جاء منصوبًا .

وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو « قتلتُه صبرًا » فيمتنع جرُّه ؛ لأنّ الجرَّ بحرف التعليل يفيد العِلّيَّة ، والغرض عدمُها ، فلذلك أسقطه .

(وَ) فاقد الشرط (الرَّابِعِ) وهو الاتحاد فى الوقت (نَحْو) قول امرىء القيس الكندىّ :

٢٥٢- (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا) لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[2]

فـ « النوم » وإن كان علة لخلع الثياب لكنَّ وقتَ الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا فى الوقت جُرَّ باللام ــ و « نَضَت » ــ بتخفيف الضاد المعجمة[3] ــ من النَّضْو ، وهو الخلعُ ، و « لِبْسَة » ــ بكسر اللام ــ هيئة من اللبس ، و « المتفضل » هو الذى يبقى فى ثوبٍ واحدٍ ــ والمعنى : جئتُ إليها فى حَالِ خَلْعِ ثيابِها لأجل النّوم ، ولم يَبْقَ عليها إلا ثوبٌ واحدٌ تتوشحُ به .

(وَ) فاقد الشرط (الْخَامِسِ) وهو الاتحاد / فى الفاعل (نَحْو) قول أبى [١٦٧/ب]

---

(١) من الآية [٣١] من سورة « الإسراء » .

(٢) هذا البيت من الطويل من معلقة امرىء القيس ص ١٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ وشرح شذور الذهب ٢٢٨ ، والعينى ٣ / ٦٦ ، والدرر ١ / ١٦٦ ، ٢٠٤ وبلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ١٢٤ ، والهمع ١ / ١٩٤ .

(٣) ويروى : « نَضَّت » بالتشديد . وينظر المصباح مادة (نضو) .
هذا وقد نسب إلى الفارسى أنه أجاز عدم المقارنة فى الزمان ، وذلك أنه قال فى التذكرة بيانا للقراءة الشاذة ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقَهُمْ ﴾ [المائدة ١١٩] « إن معناه : لِصِدْقهم فى الدنيا » اهـ .
ينظر التبيان فى إعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، والبحر المحيط ٤ / ٦٣ ، وأمالى الشجرى ١ / ٤٦ ، والكافية للرضى ١ / ١٩٣ .

صخر الهُذَلِّى :

٢٥٣- (وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ) كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[1]

فـ « الذكرى » ، عِلَّةُ عُرُوِّ الهِزَّة ، وفاعلهما مختلف ، ففاعل العُرُوّ : الهِزَّةُ ، وفاعلُ الذكرى : هو المتكلمُ ؛ لأنَّ المعنى : لِذِكْرِى إيّاك ، فلذلك جرّه باللام ، و « الهِزَّة » ــ بالكسر ــ النشاط والارتياح .

(**وَقَدِ انْتَفَى الاتِّحَادَانِ**) معًا ، وهما : اتحاد الوقت ، واتحاد الفاعل (**فِى** : ﴿ **أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ** ﴾)[2] ففاعل القيام : المخاطبُ ، وفاعلُ الدلوك : هو الشمس وزمنهما مختلف ، فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك ؛ فلذلك جُرَّ بلام التعليل .

وقال فى المغنى : اللام فى « لِدُلُوكِ » بمعنى : « بَعْدَ »[3] ــ فظاهره التخالف .

و « الدلُوكُ » الميلُ ، يقال : دَلَكَتِ الشمسُ دُلُوكًا ، إذا مالت عن وَسَطِ السماء .

(**وَيَجُوزُ جَرُّ الْمُسْتَوفِى لِلشُّرُوطِ**) وإلى ذلك يشير قولُ الناظم :

.... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ[4] ....

---

(١) هذا البيت من الطويل لأبى صخر الهذلىّ فى شعر أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧ ، والأغانى ٥ / ١٨٢٩ والإنصاف ١٤٤ ، والعينى ٣ / ٦٧ ، والدرر ١ / ١٦٦ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٩ ، والأشمونى ٢ / ١٢٤ ، والهمع ١ / ١٩٤ .
و « تعرونى » تنزل بى ، يقال : عرا فلانٌ فلانًا يعروه ، وعرا فلانًا الأمرُ يعروه ، إذا نزل به و « الهزة » الرِّعدة عند البرد أو عند حدوث أمر مفاجىء ، و « انتفض العصفور » ارتعد وارتعش « القطر » المطر .

(٢) من الآية [٧٨] من سورة « الإسراء » .

(٣) المغنى ١ / ٢١٣ بتحقيق محيى الدين .

(٤) يعنى أن الشروط المذكورة لا تُوجِبُ النصب بل تُسوِّغه ، فيجوز جره مع وجودها .
واسم « ليس » ضمير مستتر يعود على « الجر » المفهوم من قوله : « فَاجْرُرْه باللام » و « يمتنع » مع ضميرها العائد على « الجر » أيضا فى موضع خبر « ليس » و « مع الشروط » متعلق بيمتنع ، على تقدير : مع وجود الشروط .

(**بِكَثْرَةٍ إِنْ كَانَ**) مقرونًا (**بِـ « أَلْ » وَبِقِلَّةٍ إِنْ كَانَ مُجَرَّدًا**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ »[1].

(**وَشَاهِدُ الْقَلِيلِ فِيهِمَا**) أى : فى المقرون بـ « أل » ، والمجرد منها (**قَوْلُهُ** :

٢٥٤- (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ) وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ[2]

فـ « الجبن » مفعول له ، وهو مقرون بـ « أل » ، وجاء منصوبا على قلة ، والأكثر فيه أن يكون مجرورًا ، (**وَقَوْلِهِ** :

٢٥٥- مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ)

وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ[3]

---

(١) يعنى أن المفعول له إذا كان مجرَّدًا من الألف واللام والإضافة يقل أنْ تصحبَه لام الجرّ ، وإن كان مقرونا بالألف واللام فبالعكس أى : يكثر أنْ تصحبَه اللام كما سيتضح من الشواهد .

(٢) هذا بيت من الرجز لا يعلم راجزه ورد شاهدًا ضمن أبيات الألفية ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وابن عقيل ١ / ٥٢٢ ، والعينى ٣ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ ، والهمع ١ / ١٩٥ والدرر ١ / ١٦٧ .

و « لا أقعد » لا أتأخّر ، و « الجُبْن » ضعف القلب فى خوف ، « الهيجاء » الحرب ، تمدّ وتُقصر .

(٣) بيتان من الرجز المشطور لا يعلم قائلهما وردا فى العينى على هامش الخزانة ٣ / ٧٠ ، والبيت الأول فى الأشمونى ٢ / ١٢٤ وفى رواية : « لرغبة فيكم ظفر » .

المعنى : من قصدكم لأجل رغبة فى إحسانكم فقد اغتنى من فقر ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه .

و « من » اسم شرط فى محل رفع مبتدأ « أمكم » فعل الشرط فى محل جزم وفاعله مستتر فيه يعود على « من » « لرغبة » متعلق بأمّكم ، « فيكم » متعلق برغبة ، « جبر » فعل ماض مبنىّ للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن لأجل الوقف ، « وَمَنْ » الواو حرف عطف و « من » اسم شرط مبتدأ « تكونوا » فعل الشرط مجزوم بحذف النون وواو الجماعة اسمه فى محل رفع ، « ناصريه » خبر تكونوا منصوب بالياء ، وضمير الغيبة مضاف إليه=

فـ « رغبةً » مفعولٌ له ، وهو مجرّدٌ من « أل » ، وجاء مجرورًا ، وفيه ردٌّ على الجُزُولىّ فى منعه الجرَّ[(١)] ، والأكثر فيه أن يكون منصوبا .

وإنما كان جرُّ المجرَّدِ قليلا بخلاف المقرون بـ « أل » ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان ، وكونه نكرة .

وشاهد الكثير قوله تعالى : ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[(٢)] .

(وَ) النصب والجرّ (**يَسْتَوِيَانِ فى الْمُضَافِ**) فالنصبُ (**نحو** : ﴿ **يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَآءَ مَرْضَاتِ اللهِ** ﴾)[(٣)] فـ « ابتغاءَ » مفعول له ، وهو مضافٌ منصوبٌ (وَ) الجرُّ (**نحو** : ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ** ﴾)[(٤)] أى : لأجل خشية الله ، فَـ « خشية » مفعول له ، وهو مضاف مجرور ، (**قِيلَ** : **وَمِثْلُهُ**) فى جرِّ المفعول له المضاف (﴿ **لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ** ﴾)[(٥)] فـ « إيلاف » مفعول له ، وهو

= « ينتصر » جواب الشرط مجزوم بالسكون ، وجملتا الشرط والجزاء فى العبارتين فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط فى كل واحدة منهما .

(١) فى الارتشاف ٢ / ٢٢٣ « وقال الجمهور جرُّ المصدر بالحرف جائز ، وقال الجُزولىّ : إذا كان نكرة فلا يجوز جرُّه ، لا يجوز « قمتُ لإعظامٍ لك » قال الأستاذ أبو على ــ يعنى : الشلوبين ــ : هو جائزٌ ، ولا أعرف للجزولىِّ سلفا فى ذلك . وفى البسيط : إن كان المصدر أجنبيا من مصدر العامل بحيث لا يصدق باعتبار مجازىّ فاللام نحو : « فعلته لأمر الله » و « تركتُه لزجرك » ومنه قوله تعالى ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ إلا أن يكون مسبوكا بأن والفعل نحو : « لبَّيك أنَّ النعمة لك » اهـ .

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٩] .

(٢) فى جميع النسخ المخطوطة (ادْعُواْ رَبَّكُمْ خَوْفًا وطَمَعًا ﴾ والتلاوة ليست هكذا ، وإنما هى كما أثبتُّه من الآية [٥٦] من سورة « الأعراف » .

(٣) من الآية [٢٦٥] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٧٤] من سورة « البقرة » .

(٥) الآية [١] من سورة « قريش » .

مضاف مجرور باللام ، وهى متعلقة بـ « يَعْبُدُوا »[١] (**أَىْ : فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ لِإِيلَافِهِمُ الرِّحْلَتَيْنِ**) رحلة الشتاء إلى اليمن ، ورحلةَ الصيف إلى الشام ، ودخلت الفاءُ لما فى الكلام من معنى الشرط ، إذِ المعنى : إن نعم الله عليهم لا تُحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه ، فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما ؛ لأنهم خَدَمَةُ بيت الله ، بخلاف غيرهم ؛ فإنهم يُخافُ عليهم من القُطَّاع والمنتهبين .

(**وَالْحَرْفُ**) الجارُّ (**فِى هَذِهِ الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ مَنِ اشْتَرَطَ**) فى نصب المفعول له (**اتِّحَادَ الزَّمَانِ**) وهو الأعلم ، والمتأخرون ؛ لأن زمن الإيلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة[٢] ؛ ولأنّ زمنَ العبادة / مستقبلٌ ، وزمنَ الإيلاف ثابتٌ [١٦٨/ أ] فى الحال ــ وقال الكسائىُّ والأخفش : اللامُ فى « لإيلاف » متعلقةٌ بـ « اعجبوا »[٣] مقدَّرًا ــ وقال الزجاج[٤] : متعلقةٌ بقوله تعالى : ﴿ **فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ** ﴾[٥] فتكون السورتان سورةً واحدةً ، ويرجِّحُه أنهما فى مصحف أُبَىٍّ[٦] ، سورةٌ واحدةٌ ،

---

(١) أى : من قوله تعالى ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَـٰذَا الْبَيْتِ ﴾ من الآية [٣] من سورة « قريش » .

(٢) وقيل أيضا إن فيها عدم الاتحاد فى الفاعل ، إذ التقدير : لإيلاف الله قريشا رحلة الشتاء والصيف فليعبدُوا ، ففاعل الإيلاف هو الله تعالى ، وفاعل العبادة قريش ، على أن الإيلاف حينئذ ليس قلبيا ، وإنما القلبىّ الألف [حاشية يس على التصريح ١ / ٣٣٦] .

(٣) ينظر المغنى (اللام المفردة) ١ / ٢٠٩ وقد ذكر جميع الأوجه المحتملة لتعلق اللام فى « لإِيلَافِ » .

(٤) فى كتابه معانى القرآن وإعرابه ٥ / ٣٦٥ وقد ذكر جميع الأوجه ، ورجَّح تعلّقها بـ « فليعبدوا » .

(٥) الآية [٥] من سورة « الفيل » .

(٦) وهو أُبَىّ بن كعب ــ رضى الله عنه ــ الصحابىّ الجليل ، سيّد القرَّاء بالاستحقاق ، وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق [تنظر ترجمته فى طبقات القراء ١ / ٣١] .

ويُضعفه[١] أنَّ « جَعْلَهم كعصفٍ » إنما كان لكفرهم وجَرَاءَتِهم على البيت ، والله أعلم[٢] بكتابه .

واختُلِف فى ناصب المفعول له :

فقال جمهور البصريين : منصوبٌ بالفعل ، على تقدير لام العلّة .

وخالفهم الزجاج والكوفيون ، فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا : فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدَّر من لفظه ، والتقدير : جئتك أكرمك إكرامًا ، وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه ؛ لأنه مُلَاقٍ له فى المعنى وإن خالفه فى الاشتقاق ، مثل : « قعدتُ جلوسًا »[٣] .

* * *

(١) ذكر الترجيحَ والتضعيفَ ابنُ هشام فى المغنى ١ / ٢٠٩ ولكن الزجاج جعل تعلُّق اللام بآخر سورة الفيل ، على معنى أن الله أهلك عدوهم ليستقر لقريش ما يألفون من رحلتى الشتاء والصيف [المرجع السابق] .

(٢) فى خ٢ ، ٤ كُتِبَت « والله أعلم » بالمداد الأحمر على أنها من متن التوضيح .

(٣) فى الارتشاف ٢ / ٢٢٢ « ومذهب سيبويه والفارسىّ أنه ينصبه مفهم الحديث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف الجر ظاهرًا كـ « ضربتُ زيدًا تأديبًا » أو مقدرا نحو : « أحدبًا على قومك » أى : أجئت حدبا على قومك .

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف ، كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى ، فإذا قلت : « ضربتُ زيدًا تقويما » فكأنك قلتَ : قومت زيدًا بضربى له تقويما .

واختلف فى النقل عن الزجاج ، فنقل ابن مالك عنه مرّة أنه انتصب نصب نوع المصدر ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه ، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار ، وقال : نصّ على ذلك الزجاج فى كتاب المعانى له » انتهى كلام أبى حيان فى الارتشاف . [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨] .

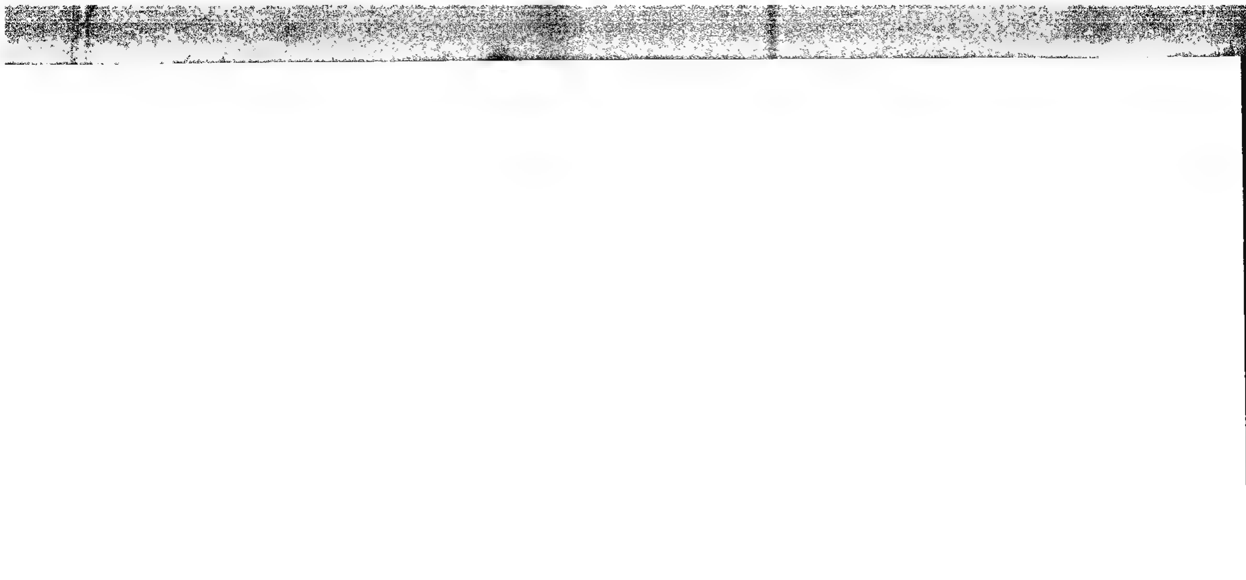
وقد نَسَبَ ابنُ الحاجب فى كافيته إلى الزجاج القول بأن المفعول له منصوب على المصدر ــ يعنى على المفعول المطلق ــ [كافية ابن الحاجب ص ١٠١ تحقيق د / طارق نجم] وتبعه فى ذلك شراح الكافية منهم الرضى ، والجامى وتبعه أيضا ابن مالك [ينظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٩٢ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٥١ : ٢٥٢ والتسهيل ٩٠]=

....

= وقد وردت هذه النسبة من ابن الحاجب وغيره اعتمادا على ما ذكره الزجاج في موضع من معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٣ عند الآية ١٩ من سورة البقرة ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ فقال : وإنما نصبت (حَذَرَ الموتِ) لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه فى تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرًا ... » اهـ [وينظر ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ من المصدر نفسه] .

غير أن الزجاج أجاز فى موضع من كتابه هذا أن يكون نصبه على أنه مفعول له أيضا وذلك عند الآية ٢٤٣ من سورة البقرة ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ قال : ونصب (حَذَرَ الْمَوْتِ) على أنه مفعول له ، والمعنى : خرجُوا لِحَذَرِ الموتِ ، فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له ، وجاز أن يكون نصب على المصدر ، لأن خروجهم يدلُّ على حذَر الموت حذرًا » اهـ .

ويمكن أن يقال إن الزجاج فى كتابه معانى القرآن وإعرابه قد اعترف وأقرّ بمصطلح المفعول له وعدّه واحدا من المفاعيل وأن ما ذكره من قوله بأن النصب فى تأويل المصدر فلا دليل فيه على ما نسبه إليه ابن الحاجب وغيره ، لأنه تقرير لواقع المفعول له فهو مصدر ، ولذلك عبّر عنه سيبويه بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوع الأمر » [الكتاب ١ / ٣٦٧] .



(هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

وَهُوَ الْمُسَمَّى) عند البصريين (ظَرْفًا) دون الكوفيين ، لأن الظرفَ فى اللغة الوعاءُ وهو متناهى الأقطار ، كالجِرَاب ، والعِدْل ، والذى يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك ، وسمَّاه الفرَّاءُ محلًّا ، والكسائىُّ وأصحابه يُسمون الظروفَ صفاتٍ ، ولا مشاحة فى الاصطلاح[1] .

(الظَّرْفُ : مَا ضُمِّنَ مَعْنَى « فِى ») الظرفية (بِاطِّرَادٍ : مِنِ اسْمِ وَقْتٍ ، أَوْ) من (اسْمِ مَكَانٍ ، أَوْ) مِن (اسْمٍ عَرَضَتْ دِلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، أَوْ) من اسمٍ (جَارٍ مَجْرَاهُ) أى : مجرى أحدهما .

* (فَالْمَكَانُ وَالزَّمَانُ : كَـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا »)[2] فـ « هُنَا » اسم إشارة من أسماء المكان ، و « أَزْمُنًا » جمع زَمَن ، من أسماء الزمان .

* (وَ) الاسم (الَّذِى عَرَضَتْ دِلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا) أى : الزمان والمكان (أَرْبَعَةٌ : أحدها : أَسْمَاءُ الْعَدَدِ الْمُمَيَّزَةُ بِهِمَا) أى : بالزمان والمكان (كَـ « سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ فَرْسَخًا ») فـ « عشرين » فيه منصوب نَصْبَ ظرف المكان ؛ لأنه لما مُيِّزَ بـ « يَوْمًا » وهو من أسماء الزمان ، عَرَضت له اسميَّةُ الزَّمانِ ـــ و « ثلاثين » مفعول فيه منصوب نَصْبَ ظرف المكان ؛ لأنه لمّا مُيِّز بـ « فرسخًا » وهو من أسماء

---

(١) الكلام من أول الباب إلى هنا موجود فى الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٢٢٥ .

(٢) هذا المثال من الألفية وبيتُه :

الظَّرْفُ : وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضُمِّنَا « فِى » باطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

فالكاف فى « كهنا » جارة لقول محذوف ، و « هنا » ظرف مكان متعلق بـ « امكث » و « أزمنا » ظرف زمان متعلق به أيضا .

المكان ، عرضت له اسميَّةُ المكانِ .

(وَ) الثانى[١] (**مَا أُفِيدَ بِهِ كُلِّيَةُ أَحَدِهِمَا**) أى : الزمان والمكان (**أَوْ جُزْئِيَّتُهُ** ، **كَـ « سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ ، جَمِيعَ الْفَرْسَخِ » أَوْ « كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرْسَخِ »**) فـ « جميع » و « كلّ » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ، وظرف المكان ؛ لأنهما لما أُضيفا إلى الزمان والمكان عَرَضَت لهما اسمية الزمان والمكان ، وصارا دالَّيْنِ على كلّيتهما[٢] ؛ لأنهما من الألفاظ الدَّالَّة على العموم والإحاطة .

(**أَوْ « بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْفَرْسَخِ » أَوْ « نِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْفَرْسَخِ »**) فـ « بَعْض » و « نصف » مفعول فيهما منصوبان نَصْبَ ظرف الزمان ، وظرف المكان ؛ لأنهما لمّا أُضيفا إلى الزمان والمكان عَرَضَتْ لهما اسميَّة الزمان والمكان ، وصارَا دالَّيْنِ على جُزئيَّتِي الزمان والمكان ، لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية ، إلا أنّ « بعض » يدل على جزء مبهم ، و « نصف » يدل على جزء معيَّن من جهة المقدار .

[١٦٨/ب] (وَ) الثالث[٣] (**مَا كَانَ صِفَةً / لِأَحَدِهِمَا**) أى : الزمان والمكان (**كَـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ »**) فـ « طَوِيلًا » و « شَرْقِيَّ » مفعول فيهما منصوبان نَصْب الزمان والمكان ؛ لأنهما لمّا وُصِف بهما الزمان والمكان ، عَرَضَت لهما اسمية الزمان والمكان ، فـ « طويلا » صفة للزمان و « من الدهر » بيان له ، و « شرقىّ » صفةٌ للمكان ، وذكر « الدار » مُعَيِّنٌ له ، والأصلُ : زمنا طويلا ، ومكانًا شرقيًّا .

(وَ) الرابع[٤] (**مَا كَانَ مَخْفُوضًا بِإِضَافَةِ أَحَدِهِمَا**) أى : الزمان والمكان

---

(١) أى : مما عرضت دلالته على أحدهما .

(٢) يعنى : كُلِّيتي الزمان والمكان .

(٣) أى : مما عرضت دلالته على أحدهما .

(٤) أى : مما عرضت دلالته على أحدهما .

(**ثُمَّ**) حُذِف المضافُ و (**أُنِيبَ عَنْهُ**) المضافُ إليه بعد (**حَذْفِهِ**)[(١)] أى : المضاف (**وَالْغَالِبُ فِي هَذَا**) المضاف إليه (**النَّائِبِ**) عن المضاف المحذوف (**أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا ، وَ**) الغالب (**فِي**) المضاف المحذوفِ (**الْمَنُوبِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا ، وَلَابُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُعَيِّنًا لِوَقْتٍ أَوْ لِمِقْدَارٍ**) فالمعيِّنُ للوقتِ (**نَحْو** : « **جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ** » **أَوْ** « **قُدُومَ الْحَاجِّ** ») فـ « صلاةَ » و « قُدومَ » مفعول فيهما منصوبان نَصْبَ ظرفِ الزمان ؛ لأنهما لمَّا نَابَا عن الزمان ، عَرَضَت لهما اسميَّةُ الزمان ، فانتصبا انتصابَه ، والأصلُ : وقتَ صلاة العصر ، ووقت قُدومِ الحاج فحذف المضاف وهو « وقت » المعيِّنُ لوقت المجيء ، وأنيب عنه المصدر وهو « صلاة وقدوم » (**وَ**) المعيِّن للمقدار ، نحو : (« **انْتَظَرْتُك حَلْبَ نَاقَةٍ** » **أَوْ** « **نَحْرَ جَزُورٍ** ») فـ « حَلْبَ » و « نَحْرَ » مفعول فيهما ، والأصل : مقدارَ حلبِ ناقةٍ ، ومقدارَ نَحْرِ جَزورٍ ، ففُعِل فيهما ما تقدم ، (**وَقَدْ يَكُونُ النَّائِبُ**) عن الزّمان (**اسْمَ عَيْنٍ ، نَحْو**) قولهم فى المثلِ (« **لَا أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ** »)[(٢)] بالتثنية (**وَالْأَصْلُ** : **مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ**) فحذف « مُدَّة » وأُنِيب عنها « غَيْبَة » ثم « غيبة » وأنيب عنها « القارِظَين » وهو تثنية « قَارِظ » ــ بالقاف ، والظَّاء المشالة ــ وهو الذى يَجْنِى « القَرَظ » ــ بفتح القاف والراء ــ وهو شيء يُدْبَغُ به ، قال الجوهريُّ : لا آتيك أو يَئُوبَ القارظُ العَنَزِيُّ[(٣)] ، وهما قارظان كلاهما من عَنَزَة[(٤)] ، خرجا فى طلب القَرَظ فلم يرجعا وطالت غيبتُهما[(٥)] (**وَقَدَ يَكُونُ الْمَنُوبُ عَنهُ مَكَانًا ، نَحْو** :

---

(١) فنيابة المصدر عن الزمان أو المكان من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

(٢) ينظر مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٧٥ ولفظه فيه « إِذَا مَا القَارِظُ العَنَزِيُّ آبا » وهذه العبارة من قول بشر بن أبى حازم لابنته عند موته :

فَرَجِّى الخَيْرَ وانتظرى إيابى إذا ما القارظُ العَنَزِيُّ آبا

فَضَرَبَ المثَلَ بأحد القارظين . وينظر اللسان مادة : (قَرَظَ) .

(٣ ، ٤) فى خ٣ « العنوة » و « عنوه » وكلاهما تصحيف .

(٥) ينظر الصحاح للجوهرىّ مادة (قرظ) .

« **جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ** » **أَىْ : مَكَانَ قُرْبِهِ**) فحذف المضاف وهو « مكان » وأنيب عنه المصدر وهو « قُرْب » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ(١)

وإنما كان ذلك كثيرًا فى ظُرُوف الزمان ، وقليلا فى ظروفِ المكان ؛ لِقُرْبِ ظروف الزمان من المصدر ، وبُعْدِ ظُروف المكان منه ، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر فى دِلَالة الفعل عليهما ؛ لأنَّ الفعلَ يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، بِخِلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجىِّ ، إذ كلُّ فِعْل لابدّ له من مكان يقعُ فيه ، فلم يَقْوَ فى ذلك قُوَّةَ ظرفَ الزمان ، ولم يبلغ رُتبتَه ، فكانت إقامة المصدر مُقام الزمان كثيرة ، ومُقام المكان قليلة .

* (**وَالْجَارِى مَجْرَى أَحَدِهِمَا**) أى : الزمان والمكان (**أَلْفَاظٌ مَسْمُوعَةٌ تَوسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى « فِى » كَقَوْلِهِمْ : « أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ »**)

[١٦٩/ أ] فـ « أحقًّا » / منصوبة على الظرفية ، متعلقة بالاستقرار على أنها خبر مقدَّم ، و « أنك ذاهبٌ » فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه(٢) والجمهور على حَدِّ

---

(١) يعنى أن المصدر ينوب عن ظرفِ المكان وظرفِ الزمان ، إلّا أنّ نيابته عن ظرف المكان قليلة ، وفُهِم ذلك من قوله : وقد ينوب ، ونيابتُه عن ظرف الزمان كثيرة ، وصرّح بذلك فى قوله : يكثُر ، والإشارة بقوله « ذَاكَ » إلى نيابة المصدر عن الظرف .

[ويُنظر نيابة المصدر عن الظرف فى كتاب سيبويه ١ / ١١٤ ، ١١٨ « ط بولاق »] .

(٢) ينظر كتابه ١ / ٤٦٨ : ٤٦٩ وقد جعل من شواهد ذلك قول الشاعر :

* أَحَقًّا أنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا *

فنصب « حقًّا » على الظرف ، وفتح « أَنَّ » لأنها وما بعدها فى موضع اسم مبتدإ ، وخبره فى الظرف ، والتقدير أفى حقٍّ استقلال جيرتنا ، ولا يجوز كسرها ؛ لأن الظرف لا يتقدم على « إنَّ » المكسورة ، لانقطاعها عما قبلها ولم يفرق سيبويه بين الاستفهام والخبر ، فقد قال : « هذا باب من أبواب « أَنَّ » تكون « أَنَّ » فيه مبنية على ما قبلها=

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾[1] (والْأَصْلُ : أَفِى الْحَقِّ) ذَهَابُكَ ، فحذفت « فى » وانتصب « حقًّا » على الظرفية (وَقَدْ نَطَقُوا بِذَلِكَ) الحرف الجارِّ فى قوله :

أَفِى حَقٍّ مُوَاسَاتِى أَخَاكُمْ[2] .... -٨٧ م

(وَقَالَ) فائد — بالفاء — ابن المنذر القُشيرىّ :

٢٥٦- (أَفِى الْحَقِّ أَنِّى مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمُ) وَأَنَّكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَاخَمْرُ[3]

فصرّح بـ « فى » وشبّه هَوَى من هو مغرمٌ بها فى كونه غيرَ ثابت ولا مستقرّ على حالة بماء العِنَبِ المتردِّدِ بين الخَلِّيَّةِ والخَمْرِيَّة ، فلا هو خَلٌّ صِرْف حتى يُستعمل خَلًّا ، ولا هو خمرٌ صِرْف حتى يستعمل خَمْرًا ، فمن كان حالُ هَوَاهُ بهذه المثابة ، كيف يكون غرامُ من أُغْرِمَ بها حقًّا ؟ .

ولما كان قول الموضح : « والجارى مجرى أحدهما » شاملا للزمان والمكان

= وذلك قولك : أحقا أنك ذاهبٌ ... وكذلك إن أخبرت فقلت : حقا أنك ذاهب » اهـ . ومنه تعلم ما فى كلام الشيخ محيى الدين فى تحقيق مذهب سيبويه [ينظر أوضح المسالك ٢ / ٢٣٤ الحاشية] .

(١) من الآية [٣٩] من سورة « فصلت » .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه :

* بِمَالِى ثُمَّ يَظْلِمُنِى السَّرِيسُ *

وقد سبق تخريج هذا البيت فى باب « إنَّ » وأخواتها ص [٤٢] من هذا الجزء برقم [٨٧] وهو من شواهد الشارح .

(٣) هذا البيت من الطويل لفائد بن المنذر القشيرىّ فى العينى ٣ / ٨١ ، وهو لأبى الطمحان فى محاضرات الأدباء للراغب الأصفهانى ٢ / ٢٣ ، وبلا نسبة فى المرزوقى ١٢٦٧ ، والمغنى ١ / ٥٥ تحقيق محيى الدين .

فهذا الاستعمال (أفى الحق) يدل على أن « حقًّا » — وإن كان أصلُها مصدر « حقَّ الشىءُ » إذا ثَبَتَ — قد استعمل ظرفا ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون الظرف على معناها .

خصصه بقوله : (**وَهِىَ جَارِيَةٌ مَجْرَى ظَرْفِ الزَّمَانِ دُونَ ظَرْفِ الْمَكَانِ ؛ وَلِهَذَا يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْمَصَادِرِ**) كما تقدّم فى « أحقًّا أنك ذاهبٌ » (**دُونَ الْجُثَثِ**) فلا يقال : « أَحَقًّا زَيْدٌ » وذهبَ المبردُ ، وتبعه ابنُ مالك إلى أنَّ « حَقًّا » مصدرٌ بدل من اللفظ بفعله وأنَّ ما بعدها من « أنّ ومعموليها » فى تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية[1] على حَدِّ : ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنْزَلْنَا** ﴾[2] وردّه أبو حيان[3] .

(**وَمِثْلُهُ**) أى : مثل « أحقًّا أَنَّك ذَاهِبٌ » فى الانتصاب على الظرفية المجازية (« **غَيْرَ شَكٍّ** ») أَنكَ قائمٌ » (**أَوْ** « **جَهْدَ رَأْيِى**) أَنَّكَ قَائمٌ » (**أَوْ** « **ظَنًّا مِنِّى أَنَّكَ قَائِمٌ** »)[4] فـ « غيرَ شك » و « جهدَ رأيى » و « ظنًّا مِنّى » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط « فى » والأصل : فى غير شك ، وفى جَهْد رأيى ، وفى ظنٍّ منّى ، على وِزان « أحقًّا » .

(**وَخَرَجَ عَنِ الْحَدِّ**) ـــ المذكور فى النظم بقوله :

---

(١) أما نسبة هذا القول إلى ابن مالك فمرجعها إلى قوله فى شرح التسهيل : ٢ / ٢٣ : ٢٤ « وإذا وليت « أنَّ » « حَقًّا » فُتحت ؛ لأنها مؤولة هى وصلتها بمصدر مبتدإ ، و « حقا » مصدر واقع ظرفا مخبرًا به ومنه قول الشاعر : * أحقا أن جيرتنا استقلوا * تقديره عند سيبويه : أفى الحق .... ويحتمل عندى أن يكون نصبوا « حَقًّا » نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، و « أَنَّ » فى موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أَحُقَّ حَقًّا أنّ جيرتنا استقلوا » اهـ .

وأما نسبة هذا القول إلى المبرد فمرجعها إلى أبى حيان فى الارتشاف ٢ / ٢٢٥ : ٢٢٦ وابن هشام فى المغنى ١ / ٥٥ تحقيق محيى الدين ـــ ولم أجد ما نسب إليه فى المقتضب فقد يكون فى كتاب آخر .

(٢) من الآية [٥١] من سورة « العنكبوت » .

(٣) فقال فى الارتشاف ٢ / ٢٢٦ : « ودخولُ « فى » عليه يُحقق ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ انتصابَه على الظرف ، وما بعده مبتدأ » اهـ .

(٤) ينظر فى مثل هذا كتاب سيبويه ١ / ٢٧٠ .

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا « فِي » بِاطِّرَادٍ[١] ....

وتبعه الموضحُ ــ (ثَلَاثَةَ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : نحو[٢] : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[٣] إِذَا قُدِّرَ بِـ « فِي ») فإنه يصدق عليه أنه اسم ضُمِّنَ معنى « في » إذِ التقديرُ : وترغبون في نِكاحهنَّ ، وهو ليس بظرف (فَإِنَّ « النِّكَاحَ » لَيسَ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرْنَا) لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ، أمَا إذا قدِّر بـ « عن » فليس مما نحن فيه .

(وَ) الأمرُ (الثَّانِي : نَحْو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾)[٤] من أسماء الزمان (وَنَحْو : ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[٥] من أسماء المكان ، فإن « يَوْمًا » و « حَيْثُ » وإن كانا من أسماء الزمان والمكان ، فليسا ظرفين (فَإِنَّهُمَا لَيْسَا على مَعْنَى « فِي ») إذ ليس المرادُ أن الخوفَ واقعٌ في ذلك اليوم ، والعِلْمَ واقعٌ في ذلك المكان ، وإنما المرادُ أنهم يخافون نفسَ اليوم ، وأنَّ الله تعالى يعلمُ نفسَ المكان المستحِق لوضع الرسالة (فَانْتِصَابُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ) لأنّ الفعلَ واقعٌ عليهما لا فيهما ، وناصبُ لفظ « يوما » يَخافُونَ (وَنَاصِبُ) محلّ (حَيْثُ) فعلٌ مضارع مُنْتَزَعٌ من لفظ « أَعْلَمُ » تقديره : (يَعْلَمُ) حَالَ كونهِ (مَحْذُوفًا) لدلالة « أَعْلَمُ » عليه ،

---

(١) « الظرفُ وقتٌ » مبتدأ وخبر ، « أو مكانٌ » معطوف على « وقت » ضُمِّنَا « فعل ماض مبنّي للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والجملة نعت لهما ، و « في » مفعول ثان لضُمِّن قصد لفظه « باطّرادٍ » متعلق بضمنا .

وتعريف الظرف فيه ثلاثة قيود : أن يكون وقتا أو مكانا ، وأن يتضمن معنى « في » وأن يطرد نصبه مع سائر الأفعال وسيتضح كلُّ ذلك من الشرح .

(٢) « نحو » ساقطة من خ٤ .

(٣) من الآية [١٢٧] من سورة « النساء » .

(٤) من الآية [٣٧] من سورة « النور » .

(٥) من الآية [١٢٤] من سورة « الأنعام » .

[١٦٩/ب] لا « أَعْلَمُ » المذكور الذى هو اسم / تفضيل (**لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِجْمَاعًا**) هذا ، وقد قال الموضح فى الحواشي ومن خطِّه نقلتُ : قال محمد بن مسعود بن الزَّكى[(١)] فى كتاب البديع : غَلِط من قال إنّ اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به ؛ لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ **هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا** ﴾[(٢)] وليس تمييزًا ؛ لأنه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى « زيدٌ أحسنُ وجهًا » وقول العبَّاس ابنِ مِرْدَاس :

١٣٣- .... وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[(٣)]

انتهى ــ وفى الارتشاف لأبى حيّان : وقال محمد بن مسعود الغَزْنى : أفعلُ التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ** ﴾[(٤)] انتهى[(٥)] .

---

(١) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٤٨٠ .

(٢) من الآية [٨٤] من سورة « الإسراء » وفى جميع النسخ المخطوطة « وَهُوَ أَهْدَى » والتلاوة بدون وَاوٍ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* أَكَرَّ وأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمُ *

وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص ٦٩ ، والأصمعيات ٢٠٥ ، وحماسة البحترى ٤٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، ونوادر أبى زيد ٥٩ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥١٧ .

و « القوانس » جمع قَوْنَس ، وقونَسُ الفرس ما بين أذنيه إلى الرأس .

وفى نوادر أبى زيد ٥٩ : « لا يقال ما رأيتُ أضْرَبَ منك زيدًا ، إنما هو : ما رأيت أضرب منك لزيد » اهـ .

وفى الخزانة ٣ / ٥١٧ : « والشاهد فيه أن القوانسَ منصوب بفعل محذوف لا بـ « أضْرَب » قال ابن جنى لا يجوز أن تُنصب « القوانس » بـ « أضرب » لأن أفعل هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب ، وأنت لا تقول : ما أضرب زيدًا عمرًا ، فإنما نصبتَ « عمرًا » بفعل آخر » اهـ [وانظر شرح الحماسة للمرزوقى ص ٤٤١] .

(٤) من الآية [١١٧] من سورة « الأنعام » .

(٥) يعنى انتهى كلام أبى حيان فى الارتشاف ٣ / ٢٢٥ [باب أفعل التفضيل] .

وفى جَعْلِ « حيثُ » مفعولا بها نظر ، لأن هذا ضربٌ من التصرف ، وفى التسهيل أنَّ تصرفَ « حيثُ » نادرٌ[١] ، وشَرَحه المرادِىُّ بقوله : لم تجىء « حيثُ » فاعلا ، ولا مفعولًا بها ، ولا مبتدأ ـــ انتهى[٢] ـــ ولهذا قال الدّمامينى : ولو قيل [إنَّ المرادَ][٣] يعلمُ الفضل الذى هو محلّ الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء « حيثُ » على ما عُهِدَ لها من ظرفيتها ، والمعنى : إن الله تعالى لن يُؤْتِيَكم مثل ما أُوتِىَ رُسُلُه من الآيَاتِ ؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك ـــ انتهى[٤] ـــ

(وَ) الأمرُ (**الثَّالِثُ : نحو : « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فَانْتِصَابُهُمَا**) أى : الدار والبيت (**إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ**) وهو فى الأصل : دخلتُ فى الدار ، وسكنتُ فى البيت ، فلما حُذِف الخافض نُصِبَا على المفعول به توسُّعا كما يُحذف الجارّ وينتصبُ ما بعده كقوله :

تَمَرُّون الدِّيَارَ[٥] .... - **١٢١م**

(**لَا**) انتصابهما (**عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لا يَطَّرِدُ تَعَدِّى**) سائر (**الْأَفْعَالِ إِلَى « الدارِ » وَ « البيت » عَلَى مَعْنَى « فِى » لَا تَقُولُ : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نِمْتُ الْبَيْتَ »**) لأن « الدارَ والبيتَ » من أسماء المكان المختصة[٦] ؛ لأنّ لها صورة

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ .

(٢) يعنى : انتهى كلام المرادىّ فى شرح التسهيل ص [٨٧ من الجزء الثانى] .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٤ .

(٤) يعنى كلام الدمامينى فى شرح التسهيل .

(٥) هذه الجملة جزء من بيت من الوافر ، والبيت بتمامه :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَىَّ إِذًا حَرَامُ

وقد سبق تخريجه ص [٣٩٦] من هذا الجزء برقم [١٢] من شواهد الشارح .

(٦) وفى سيبويه ١ / ١٥ : ١٦ « بولاق » : « وقد قال بعضُهم : ذهبتُ الشَّامَ ، يشبهه بالمبهم ؛ إذْ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذّ ؛ لأنه ليس فى « ذهب »=

وحدودًا محصورة ، ولا يقبلُ النصبَ على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهمُ ، أو ما اتَّحدت مادَّته ومادَّةُ عامِله كما سيجيء .

* * *

(**فَصْلٌ** : **وَ**) الظرف الزمانيُّ والمكانيُّ (**حُكْمُهُ النَّصْبُ ، وَنَاصِبُهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ**) سواء كان اللفظُ الدَّالُّ فِعْلًا أم اسمَ فعلٍ ، أم وصفًا ، أم مصدرًا ، وهذا أشمل[1] من قول النَّظْم :

فَانْصِبْهُ بالواقع فِيهِ ....

(**وَلِهَذَا اللَّفْظِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ** :

إحْدَاهَا : **أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مَذْكُورًا**) وإليه أشار النّاظم بقوله : * مُظْهَرًا[2] *

(**كَـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا » وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ**) لأنَّ الأصلَ فى العامل أن يكون مذكورًا .

= دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : « ذهبتُ الشام » : دخلتُ البيت » اهـ .

وقال أيضا ١ / ٧٩ : ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولَهم : دخلتُ البيتَ ، وإنما معناه دخلتُ فى البيت » اهـ .

[وينظر الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٨] .

(١) قال يس : « لا تخلو دعوى الشمول عن نظر ، والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف ، نعم فى النظم حذف مضاف ؛ لأن الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لا يَنْصِب وإنما ينصبُ ما يدل عليه إما مطابقة وهو المصدر ، أو تضمّنا وهو الفعل والوصف ، وكأنَّ الشارحَ ـــ رحمه الله ـــ فهم أنَّ كلامَ الناظم قاصرٌ على المصدر لأنه الواقع فى الظرف ، ويَرِد عليه أنّ الواقعَ فيه معناه » اهـ [حاشيته على التصريح ١ / ٣٤٠] .

(٢) أى : أن العامل فى الظرف ـــ فعلًا كان أو ما فى معنى الفعل ـــ يكون ظاهرًا ، كـ « امكث » فى قوله « امكث هنا أزمُنا » . ونحو : « أنا سائر غدًا » .

(**وَ**) الحالةُ (**الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا جَوازًا**) لدليل مقالىٍّ (**وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ : « فَرْسَخَيْنِ » أَوْ « يَوْمَ الْجُمُعَةِ »**) بنصب « فرسخين » من ظروف المكان ، و « يومَ الجُمُعة » من ظرف الزمان (**جَوَابًا لِمَنْ قال : « كَمْ سِرْتَ » ؟ أَوْ « مَتَى صُمْتَ » ؟**) أى : سرتُ فرسخين ، وصمتُ يومَ الجمعة ، والفرق بين « كَمْ » و « مَتَى » فى الاستفهام ، أنّ « كم » يطلبُ بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ، و « متى » يطلب بها تعيين الزمان خاصة .

[١٧٠/ أ] (**وَ**) الحالةُ (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا وُجوبًا** ، / **وذلك فى سِتِّ مَسَائِلَ ، وَهِىَ أَنْ يَقَعَ صِفَةً كَـ « مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ »**) فـ « فوق » صفة لطائر (**أَوْ صِلَةً ، كَـ « رَأَيْتُ الَّذِى عِنْدَكَ »**) فـ « عندك » صلة « الذى » (**أَوْ حَالًا ، كَـ « رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ »**) فـ « بَيْنَ » حال من الهلال (**أَوْ خَبَرًا كَـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ »**) فَـ « عندك » خبر زيد ، والناصبُ فى الجميع محذوف وجوبًا تقديره : « استقرَّ ، أو مستقِرّ » إلا فى الصلة فيتعيَّن « استقرَّ » ، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان ، ويستثنى من الظروف ما قُطِع عن الإضافة ، وبُنِى على الضمّ ، فإنه لا يقع صفة ولا صلة ، ولا حالًا ، ولا خبرًا ، لا يقال : « مررتُ برجل أمامُ » ولا « جاء الذى أمامُ » ولا « رأيتُ الهلالَ أمامُ » ولا « زيدٌ أمامُ » ؛ لِئَلَّا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطعُ ، والبناءُ ، ووقوعُها موقع شىء آخر .

ومَثَّل للزمان بمثالين : أحدهما قياسىٌّ ، والآخرُ سماعىٌّ فقال : (**أَوْ مُشْتَغَلًا عَنْهُ**) العاملُ بنصبه لمحلّ ضميره (**كَـ « يَوْمَ الْخَمِيسَ صُمْتُ فِيهِ »**)[1] فـ « يومَ الخميس » منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوبا يفسره « صمت » المذكور ، والتقدير : صمتُ يومَ الخميس صمتُ فيه ، ولم يقل : « صمتُه » ؛ لأن ضمير الظرف لا يُنْصَبُ على الظرفية ، بل يجب جرُّه بـ « فى » كما مُثِّل .

---

(١) هذا هو المثال القياسى .

(**أَوْ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ لَا غَيْرُ ، كَقَوْلِهِمْ**) فى المثَلِ لمن ذَكَرَ أمرًا قد تقادمَ عهدُه (« **حِينَئِذٍ الْآنَ** »)[1] فـ « حينَ » منصوبة لفظًا بفعل محذوف وأُضِيفت إلى « إذْ » إضافةَ بيان ، أو إضافة أعمٍّ إلى أخصّ ، و « الآن » منصوب محلًّا وفتحته فتحة بناء ؛ لأنه مبنيٌّ لتضمنه معنى « أَل » و « أَلْ » الموجودةُ فيه زائدة ؛ لأنه عَلَمٌ على الزمان الحاضر كما تقدَّم[2]، وناصبه فعل محذوف (**أَىْ : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ ، وَاسْمَعِ الْآنَ**) فهما جملتان ، وأصلُهما : أنْ يقولَ المتكلّم لمن يقول كذا وكذا : « حينئذ الآنَ » أى : كان ما تقول واقعًا حين[3] إذْ كان كذا ، واسْمَعِ الآن ما أقول لك ، فـ « حينئذ » مُقتَطع من جملة ، و « الآنَ » مقتطع من جملةٍ أخرى .

وكان ينبغى للموضح أن يقول : « ليس غيرُ » ؛ لأنه يرى أنَّ قولَهم : « لا غيرُ » لحنٌ كما صرّح به فى المغنى[4]، وبالغ فى إنكاره فى شرح شذوره[5].

والحقُّ جوازه لورود السماع به كما أوضحتُه فى باب الإضافة[6].

ويستثنى من حذف الناصب مالا يعمل محذوفًا كالمصدر ، واسم الفاعل ، وما

---

(١) ذكر سيبويه هذا المثل فى مواضع من كتابه وشرحه ، ينظر مثلا ١ / ١١٤ ، ١٣٨ ، ٢٧٩ وشرحه السِّيرافى أيضًا - ينظر ١ / ١٣٨ من كتاب سيبويه على هامش الورقة .

(٢) ينظر ص ٤٩٢ من الجزء الأول من هذا الكتاب « المعرَّف بالأداة » .

(٣) فى خ ٤ « واقعًا وقت حين » بزيادة « وقت » ولعله من الناسخ .

(٤) ١ / ١٥٧ .

(٥) وذلك قوله : « ولا يجوز حذف ما أضيف إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط ، كما مثلنا ، وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العربُ ، فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة » ا هـ [شرح شذور الذهب لابن هشام ١٠٦] .

(٦) وذلك قوله :

جوابًا به تنجو اعتمِدْ فوربنا لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأَلُ

وسيأتى فى الجزء الثالث من هذا التحقيق . [باب الإضافة] .

وقبل ذلك سيأتي في هذا الجزء ص [٥٩٣] من باب الاستثناء .

جرى مجراهما ، وشمل مسألتي الحذف[١] قول الناظم :

.... وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

فإن ذلك يعم الجائز والواجبَ .

* * *

(فَصْلٌ :

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ كُلُّهَا صَالِحَةٌ لِلانْتِصَابِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مُبْهَمُهَا كَـ « حِينٍ » وَ « مُدَّةٍ » وَمُخْتَصُّهَا كَـ « يَوْمِ الْخَمِيسِ » وَمَعْدُودُهَا كَـ « يَوْمَيْنِ » وَ « أُسْبُوعٍ » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ[٢] ....

والمراد بالمختصّ ، ما يقع جوابًا لِـ « مَتَى » كـ « يوم الخميس » كما مَثَّل ، وبالمعدود ، ما يقع جوابًا لِـ « كَمْ » كَـ « يومين » و « أسبوع » كما مَثَّل ، والمبهمُ ، مالا يقع جوابًا لشيء منهما كـ « حِين » و « مدّة » كما مَثّل ، تقول : « صمت مُدّةً ، أو « يوم الخميس » أو « يَوْمَيْنِ » .

وَبَقِيَ عليه ظرفُ الزمان المشتقّ نحو : « قعدتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » تريد الزمان ، كما تفعل ذلك إذا أردتَ المكان ، إذْ لا فرق بينهما فى صحة تقدير « فى » ونصبه على الظرفية ، قاله الشاطبى[٣]_

---

(١) أى : الحذف الجائز والحذف الواجب .

(٢) « ذاك » يعني النصب على الظرفية ، فإن قلت : ومن أين يفهم أن مرادَه بكل وقت المبهمُ والمختصُّ ؟

قلتُ : من قوله بعد :

* وما يقبله المكانُ إلا مُبهما *

ففهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغيرَ مبهم ، وليس فى مقابلة المبهم إلا المختصّ .

(٣) فى كتاب شرح الألفية وهو مخطوط ولدىّ نسخة منه ، ونصّ كلامه بعد =

(وَالصَّالِحُ لِذلِكَ) النصبِ على الظرفية (مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ نَوْعَانِ :

[١٧٠/ب] أَحَدُهُمَا : الْمُبْهَمُ / وَهُوَ مَا افْتَقَرَ إِلَى غَيْرِهِ فِى بَيَانِ صُورَةِ مُسَمَّاهُ ، كَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ) الستَ ، فإنها مفتقرة فى بيان صورةِ مُسمَّاها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ، وهذه العبارة أخذها من الشارح[1]، والإضافة فيها بيانية أى : صورةٍ هى مسمَّاه ، والمرادُ ، ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته ، وينحَلُّ إلى قولنا : مالا تعرف حقيقته بنفسه ، بل بما يضاف إليه كـ « مكان » فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه .

قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنّى : الإبهام يحصل فى المكان من وجهين :

أحدهما : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أنّ خلفَك قُدَّامٌ لغيرك ، وقد تَتَحوَّلُ عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفَك جهةً أخرى لك ؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان ، فهى جهات له ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها .

= أن أَوْرَدَ سؤالًا يُشبه الاعتراضَ على كلام الناظم ، ثم أجاب عنه ؛ ومن المفيد إيراد كلامه ، قال – رحمه الله – : « والثانى – أى الاعتراض الثانى – أنه – يعنى ابن مالك – ذكر فى ظرف المكان المشتقّ ، ولم يذكره هو ولا غيرُه فى ظرف الزمان ، وكان من الحق ذكرُه ، فإنك كما تقول : « قعدتُ مقعدًا » ، تريد المكان ، فكذلك تقول : « قعدتُ مقعدًا » تريد الزمانَ ، ولا فرق بينهما فى صحة تقدير « فى » ونصبه على الظرفية ، فكان إهمالُه ، لذلك هو وغيرُه إهمالًا لِأَمْرٍ قياسىّ ضرورىّ ، إذْ لا فرق بينهما فى القياس ، ولا فى الحكم ، ولا فى الاستعمال ، فكان ذكر الزمان المشتق لازمًا كما لزم فى المكان – والجواب ... أنّ السؤال ظاهرُ الوُرُود على المتأخرين من النحويين الذين يذكرون فى أقسام ظرف المكان المشتقّ ، ولا يذكرونه فى أقسام ظرف الزمان – وأما الناظم ، فلا يَرِدُ عليه ، إذْ لم يُقسِّم ظرف الزمان ، بل أجمل القول فيه ، فيمكن أن يُرِيدَ إدخاله ، فلا يتحتم السؤال عليه والله أعلم » [ينظر المخطوطة ورقة ١٤٩]ا هـ .

(١) يَقْصِد بالشارح ابنَ الناظم ، والحقيقة أنَّ ابنَ هشام لم يأخذ العبارة السابقة فقط ، بل الكلامَ برمته من قوله : « والصَّالحُ لذلك » إلى آخر هذا الفصل ، من كلام ابنِ الناظم [ينظر ص ٢٧٤ : ٢٧٥ من شرحه على الألفية ، تحقيق د / عبد الحميد السيد] .

والوجه الثانى : أنّ هذه الجهات لا أَمَدَ لها معلوم ، فـ « خلفك » اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا- انتهى[(١)]-

والجهات الستّ (**نَحْو : أَمَامَ ، وَوَرَاءَ ، وَيَمِينَ ، وَشِمَالَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ**)

تقول : « جلستُ أمامك » و « وراءك » و « يمينَك » و « شمالك » و « فوقك » و « تحتك » وسُمِّيَت الجهاتَ السِّتّ باعتبار الكائن فى المكان ، فإنَّ له سِتَّ جهاتٍ (**وَشِبْهِهَا فِى الشِّيَاعِ ، كـ « نَاحِيَةٍ » و « جَانِبٍ ، و « مَكَانٍ »**)

تقول : جلست ناحيةَ عمرٍو و « جانِبَ زيدٍ » و « مكانَ بكرٍ » ، واعترض « جانب » بأنه مما يتعيَّن التصريح معه بـ « فى »[(٢)] .

(**وَكَأَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ ، كـ « مِيلٍ » و « فَرْسَخٍ » وَ « بَرِيدٍ »**) تقول : « سرتُ مِيلًا » و « فَرسَخًا » و « بَرِيدًا » .

النوعُ (**الثَّانِى : مَا**) اشتُقَّ من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و(« **اتَّحَدَتْ مَادَّتُهُ وَمَادَّةُ عَامِلِهِ ، كـ « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ » و « رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو »**) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتلّ ، ولا بين المفرد كما مَثَّل ، (وَ) الجمع ، نحو (**قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾**[(٣)]) فـ « مَذْهَب » و « مَرْمَى » و « مَقَاعِدَ » منصوبة على الظرفية ، ومادتها ومادة عاملها متحدة ؛ فإنَّ عَامِلَ « مذهب » ذَهَبَ ، وعامِلَ « مرمى » رَمَى ، وعامِلَ « مقاعد »

---

(١) يعنى : انتهى كلامُ أبى البقاء العكبرى فى كتابه شرح لمع ابن جنى ورقة [٨٥/١] ولدىّ نسخة من هذه المخطوطة مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقمها ٣١٠٩ مُصَوَّرة عن النسخة الأصلية فى مكتبة خداتجش رقمها ١٥٣٧ .

(٢) فى هذا الكلام نظر ، فإنه لم يتعين « فى » بل جاءت « مِنْ » كثيرًا ، نحو : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾ [مريم : ٥٣] و « الباء » ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴾ [القصص : ٤٦] وجاءت بغيرهما نحو : ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾ [طه : ٨٠] .

(٣) من الآية [٩] من سورة « الجنّ » .

نقعدُ ، وقس على ذلك فِعْلَ الأمر ، نحو : « قُمْ مقام زيدٍ » ، والوصفَ ، نحو : « أنا قائم مقامك » والمصدرَ ، نحو : « عجبتُ من مقامِ زيد مقامَك » .

وإلى هذين النوعين[1] أشار الناظم بقوله :

.... وَمَا يَقْبَلُـهُ الْمَكَـانُ إِلَّا مُبْهَمَـا

وأشار إلى مثاله بقوله :

نَحْو الْجِهَاتِ ، وَالمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ....

وأشار إلى شرطه بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ[2]

فلو اختلفت مَادَّتُه ومادَّةُ عامله ، نحو : « رَمَيْتَ مذهبَ زيدٍ » و « ذهبتُ مَرْمَى عمرٍو) لم يجز فى القياس أن يُجعل ظرفًا ، بل يجب التصريح معه بـ « فى » (**وَأَمَّا قَوْلُهُمْ** : « **هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ** » و « **مَزْجَرَ الْكَلْبِ** » و « **مَنَاطَ الثُّرَيَّا** » **فَشَاذٌّ**)[3] نصبُه ؛ لمخالفة مادته لمادة عامله (**إِذِ التَّقْدِيرُ : هُوَ مِنِّى مُسْتَقِرٌّ فِى مَقْعَدِ**

---

(١) وهما : المبهم ، وما صيغ من الفعل .

(٢) يعنى إلى شرط النوع الثانى ، وهو المشتق ، وشرط القياس فى نصب المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه ، وشمل قوله : « لما فى أصله » الفعل وغيره مما اشتق من المصدر ، وفُهم من « وشرط كون ذا مقيسًا » أنّ العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصلِ المشتق منه ، كما جاءَ عن العرب من قولهم : « هو منّى مزجر الكلب » فيكون شاذًّا .

(٣) فى سبويه ١ / ٢٠٥ : ٢٠٦ « هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص ... وذلك قول العرب سمعناه منهم : هو مِنِّى منزلة الشغاف ... وهو منّى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة ، وهو منك مناط الثريا ... وليس يجوز ذلك فى كل شيْءٍ لو قلت : هو منى مَجْلِسك ، ومتَّكأ زيد ، ومَرْبط الفرس لم يَجُز ، فاسْتَعْمِلْ من هذا ما اسْتَعْمَلَتِ العربُ ، وأجز منه ما أجازوا » اهـ .

الْقَابِلَةِ) وفى مزجر الكلب ، وفى مناط اليريَّا (**فَعَامِلُهُ الاسْتِقْرَارُ**) المتعلق بِهِ « مِنِّى » الواقع خبرًا عن « هو » ، ومادّة الاستقرار مخالفةٌ لمادة / « مَقْعَد » و « مَزْجر » و « مَنَاط »[1] والمعنى : هو منى فى القرب مقعدَ القَابلة من النُفَساء ، وفى البعد مَنَاط الثّريَّا من الدَّبَرَانِ[2]، وفى المتوسط مزجَرَ الكلب منَ الزَّاجِر ، فَـ « مِنْ » الأولى متعلقةٌ بالاستقرار كما مرَّ ، و « مِنْ » الثانية الداخلة على النّفساء ، والدَّبران ، والزَّاجر متعلقةٌ باسمِ المكان نفسِه ؛ لأنَّه مُشتق .

[١٧١/أ]

(**وَلَوْ أَعْمَلَ فى « الْمَقْعَدِ » قَعَدَ ، وَ « الْمَزْجَرِ » زَجَرَ ، وَفِى « الْمَنَاطِ » نَاطَ ، لَمْ يَكُنْ شَاذًّا**) لاتحّاد المادة ، ويصير المعنى : هو مستقر منّى قَعَدَ مَقْعَدَ القابلة ، وزَجَر مزجر الكلب ، وناط مناط الثريّا .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيةً المبهم منها والمختصّ للظرفية عن أسماء المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزّمان أقوى من دِلَالته على المكان ، لأنه يدلُّ على الزمان تضمُّنًا[3]، وعلى المكان التزامًا[4].

* * *

(**فَصْلٌ : الظَّرْفُ**) الزمانيُّ والمكانيّ (**نَوْعَانِ :**

مُتَصَرِّفٌ ، وَهُوَ : مَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ إِلَى حَالَةٍ لَا تُشْبِهُهَا ، كَأَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأً ، أَوْ خَبَرًا ، أَوْ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا) به (**أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ كَـ « الْيَوْمِ**) فإنه

---

(١) من ناطت الدارُ ، بَعُدت ، وهو منى ، وعنى مناط الثريا ، أى : فى البعد [القاموس ٢ / ٣٨٩] .

(٢) فى اللسان (دَبَرَ) ٥ / ٣٥٦ « والدَّبران : نجم من الثريَّا والجوزاء ، ويقال له التابع والتُّوَيْبِع ، وهو من منازل القمر ، سُمِّىَ دبرانًا ؛ لأنه يَدْبُرُ الثريّا ، أى : يتبعه ، ابن سِيدَه : الدبرانُ : نجم يَدبُر الثريّا لزمته الألف واللام ؛ لأنهم جعلوه الشئ بعينه ... » ا هـ .

(٣) لأن الفعل يدلّ على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته . فهو متضمن للزمان .

(٤) إذْ كلّ فعل لابدّ له من مكان يقع فيه ، فدلالته على المكان بالالتزام الخارجىّ .

يُستعمل مبتدأ وخبرًا (**تَقُولُ** : « **الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ** ») برفعهما .

(وَ) فاعلا ، تقول : (« **أَعْجَبَنِى الْيَوْمُ** » **وَ**) مفعولا به ، تقول : (« **أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ** » وَ) مضافًا إليه ، تقول : (« **سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ** ») .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى الْعُرْفِ[1]

(**وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : مَالَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ أَصْلًا كَـ « قَطُّ »**) فى استغراق الماضى (**وَ** « **عَوْضُ** ») فى استغراق المستقبل ، ولا يُستعملان إلّا بعد نَفْيٍ (**تَقُولُ** : « **مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ** » **وَ** « **لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ** ») والمعنى : ما فعلته فى الزمان الماضى ، ولا أفعله فى الزمان المستقبل ، و « قطّ » مُشتقة من : قَطَطْتُ الشيءَ، أى : قطعتُه ، فمعنى : ما فعلتُه قَطُّ ، ما فعلته فيما انقطع من عُمْرى ، لأنّ الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال .

وهى مبنيةٌ ، وعلَّةُ بنائها تضمُّنُها معنى حرفَيِ ابتداءِ الغاية وانتهائِهَا ، إذ المعنى مَا فَعَلْتُه مُذْ خَلَقَنِى اللهُ إِلَى الْآنَ .

وبُنِيتْ على حركة ، فرارًا من التقاء الساكنين[2]،وكانت ضمَّةً فى بعض لُغاتِهَا ، حَمْلًا على « قَبْلُ وَبَعْدُ » .

و « عَوْضُ » مشتقةٌ من العِوَض ، وسُمِّى الزمان « عَوْضًا » ؛ لأن الدهر كلما مضى منه جزءٌ خلفه آخر ، فكان عِوَضًا منه[3]، ويُبنى على الحركات الثلاث إذا

---

(١) يعنى : أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى ، فإنه يُسَمَّى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو : يوم ، ومكان ، فيستعمل كل منهما ظرفا نحو : خرجتُ يومَ الجمعة ، وجلستُ مكانك ، وغير ظرف نحو : أعجبنى يومُ الجمعة ، ونظرتُ إلى مكانك .

(٢) لأن ما قبل الآخر فيهما ساكن .

(٣) قاله ابنُ هشام فى المغنى ١ / ١٥٠ .

لم يكن مضافا(١).

(**وَ**) النوع الثانى (**مَالَا يَخْرُجُ عَنْهَا**) أى : عن الظرفية (**إِلَّا بِدُخُولِ الْجَارِّ عَلَيْهِ**) وهو « مِنْ » خاصةً ، قال فى دُرّة الغَوَّاص : واختصت « من » بذلك ؛ لأنها أُمُّ الباب ، ولكل بابٍ أُمٌّ تمتاز بخاصة دون أخواتها (**نَحْو** : « **قَبْلُ وَبَعْدُ** ») من أسماء الزمان (**وَ** « **لَدُنْ وَعِنْدَ** ») من أسماء المكان (**فَيُحْكَمُ عَلَيْهِنَّ بِعَدَمِ التَّصرُّفِ** ، **مَعَ أَنَّ** « **مِنْ** » **تَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ**) نحو ﴿ **لِلهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ** ﴾(٢) ﴿ **ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا** ﴾(٣) (**إِذْ لَمْ يَخْرُجْنَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا إِلَى حَالَةٍ شَبِيهَةٍ بِهَا**) أى : بالظرفية ؛ (**لأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ وَالْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ أَخَوَانِ**) فى التوسع فيهما ، والتعليق بالاستقرار إذا وقعا صفةً ، أو صلةً ، أو خبرًا ، أو حالًا .

[١٧١/ب] فإن / جُرَّ شيءٌ من الظروف بغير « مِنْ » كان متصرفًا نحو : ﴿ **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾(٤) والفرق أن « مِنْ » لكونها أمّ الباب كَثُرت زيادتُها ، فلم يُعتد بها ، بل قال ابن مالك : إنَّ « مِنْ » الداخلةَ على « قبلُ وبعدُ » وأخواتهما زائدةٌ(٥).

وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

---

(١) وقال أيضًا فى المصدر السابق ١ / ١٥٠ « وهو معربٌ إن أُضيف كقولهم : « لا أفعلُه عَوْضَ العائضينَ » مبنيٌّ إن لم يُضَف ، وبناؤه إما على الضم كقبلُ ، أو على الكسر كأمْسِ ، أو على الفتح كأيْنَ » اهـ .

(٢) الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٣) من الآية [٦٥] من سورة « الكهف » .

(٤) من الآية [٣٧] من سورة « المعارج » .

(٥) باب حروفِ الجر – معانى « مِنْ » فى شرح التسهيل ٣ / ١٤٠ ، ونصُّ كلامه « وإذا دخلت « مِنْ » على « قبل وبَعْد ولَدُنْ وعَنْ » فهى زائدة ؛ لأنَّ المعنى بثبوتها أو سقوطها واحدٌ » اهـ .

وَغَيرُ ذِى التَّصَرُّفِ : الَّذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنْ الْكَلِمْ[١]

* * *

(١) أى أنّ الظرف غير المتصرف من الكلمات – هو الذى لزم الظرفية وحدها ، أو لزم الظرفية وشبهها ، وهو الجرّ بـ « من » .

(هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ : اسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ ، تَالِيَةٍ لِجُمْلَةٍ ذَاتِ فِعْلٍ ، أَوْ) ذاتِ (اسْمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهِ) – بالرفع .

فذاتُ الفعل : (كَـ « سِرْتُ وَالنِّيلَ » وَ) ذاتُ الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه : نحو : (« أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ ») فيصدق على « النيل » فى المثالين أنه اسمٌ ؛ لدخول « أَلْ » عليه ، فضلةٌ ؛ لأنه منصوبٌ[1]، وأنه تالٍ لواو بمعنى « مَعَ » تالية لجملة ذاتِ فعلٍ ، وهو « سرتُ »[2] فى المثال الأول ، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفُه وهو « سائر » فى المثال الثانى ؛ فإن فيه معنى الفعل وهو « أَسِيرُ » وفيه حروفُه وهى : السين ، والياء ، والراء – وسُمِّىَ « النيلُ » مفعولا معه ؛ لأنه فُعِلَ معه فِعْلٌ وهو السَّيْرُ الصادر من الفاعل . (فَخَرَجَ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ) وهو قوله « اسمٌ » (نَحْو : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ ») بنصب « تَشرَبَ » كما قيّد الموضح بذلك فى شرح اللمحة[3] (وَنَحْو : « سِرْتُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ») برفعهما (فَإِنَّ « الْوَاوَ ») وإن كانت بمعنى « مَعَ » فيهما – كما صرّح به فى شرح القطر[4] (إِلَّا أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِى) المثالِ (الْأَوَّلِ) فى اللفظ « عَلَى فِعْلٍ) وهو « تشرب » (وَ) دَاخِلَةٌ (فِى) المثال (الثَّانِى عَلَى جُمْلَةٍ) وهى « الشمسُ طالعةٌ » ، فليسا مفعولا معه ، بناء على أن المؤول من « أَنْ » والفعل ، لا يُسمَّى مفعولا معه ، خلافا لبعضهم – وعلى أنَّ جملةَ « والشمسُ طالعةٌ » ليست مفعولا معه ، خلافا لصدر

(١) قال يس : «(قوله : لأنه منصوبٌ » يقتضى أن كلّ ما كان منصوبًا يكون فضلة ، وليس كذلك ، بدليل خبر كان ، و « مفعولى ظنَّ » ا هـ [حاشيته على التصريح ١ / ٣٤٢] .

(٢) الفعل فى الحقيقة هو « سار » من « سرتُ » لأن « سرتُ » جملة من فعل وفاعل .

(٣) ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام : ٢ / ١٩٦ : ١٩٧ ومثله فى شرح القطر ٢٢٣ .

(٤) ص : ٢٢٣ .

الأفاضل[١]، تلميذ الزمخشرىِّ كما نقله عنه فى المغنى[٢].

(وَ) خرج (بِـ) اللفظ (**الثَّانِى**) وهو قوله « فضلة » (**نحو** : « **اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** ») فإنه عمدة .

(وَ) خرج (بِـ) اللفظ (**الثَّالِثُ**) وهو قوله « تالٍ لواوٍ » (**نَحْو** « **جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ** ») فإنه تالٍ لنفس « مع » لا للواو التى بمعناها .

(وَ) خرج (بِـ) اللفظ (**الرَّابِعِ**) وهو قوله « بمعنى مع » (**نَحْو** : « **جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَه** ») فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية .

ولو قال بدل « جاء » « رأيتُ » حتى يكون « عمرو » منصوبا ، كان أَوْلى ؛ لأنَّ المرفوعَ يَخْرُجْ بقوله « فضلة » ويمكن أن يقال : خرج بقيدين .

(وَ) خرج (بِـ) اللفظ (**الخامس**) وهو قوله « تالية لجملة » (**نَحْو** : « **كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ** ») بالرفع عطفا على « كُلُّ » (**فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ**) على المفعول معه ؛ لعدم تقدُّمِ الجملة (**خِلَافًا للصَّيْمَرِىِّ**)[٣]- بفتح الميم وضمِّها - فإنه يُجيزُ نَصْبَ المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز[٤] .

---

(١) وهو القاسم بن الحسين الخوارزمىّ ، فقيه حنفىّ عالم بالعربية ، له ثلاثة شروح على المفصل للزمخشرى وشرح الأنموذج ، والأحاجى وهما للزمخشرى أيضًا ، وشرح سقط الزّند للمعري ، وغيرها - قتله التتار سنة ٦١٧ هـ [معجم الأدباء ١٦ / ٢٣٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ : ٢٥٣] .

(٢) ٢ / ٤٦٥ ونصّ كلامه : « وقال صدر الأفاضل ، تلميذ الزمخشرى : إنما الجملة مفعولة معه ، وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملة » ا هـ .

(٣) هو عبد الله بن علىّ بن إسحاق الصَّيمَرىّ النحوىّ أبو محمد ، له التبصرة والتذكرة فى النحو ، قال عنه الصفدى : كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وقال السيوطى : أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وله ذكر فى جمع الجوامع » ا هـ والصميرى من علماء القرن الرابع [بغية الوعاة ٢ / ٤٩] .

(٤) قال فى كتابه التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٧ « وتقول : كلّ رجل وضيعتَه ، بمعنى مع =

(وَ) خرج (بـ) اللفظ (**السادس**) وهو قوله « ذات فِعْلٍ ، أو اسمٍ فيه معنى الفعل وحُروفُه (**نحو** « **هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ** ») بالموحَّدَة (**فَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ**) .

قال سيبويه : وأمّا « هذا لك وأَبَاكَ » فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلًا ، ولا اسمًا فيه / معنى فعل(١). [١٧٢/أ]

قال ابن مالك(٢) : أراد بالقبيح الممتنع ، وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح

= ضيعته ، وكلُّ امرئ وشأنَه أي مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ويكون خبر الابتدإ محذوفا تقديره كل رجل وضيعتُه مقرونَانِ ، وكل امرئ وشأنُه مقرونَانِ » ا هـ .

والنصب في مثل « كلُّ رجل وضعتَه » مما انفرد به الصميريّ وتناقل النحاة قوله ما بين مصرح باسمه وغير مصرح به قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٥ « وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام ، وأجاز الصميري أن ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز : كل رجل وضيعَتَه .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٢٥٤ « ومن ادّعى جواز النصب في نحو « كلُّ رجل وضيعته » على تقدير كل رجل كائن وضيعته ، فقد ادّعى مالم يقله عربيّ ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه » ا هـ

[وينظر في ذلك : شرح الرضى على الكافية ١ / ١٩٨ ، والمساعد لابن عقيل في شرح التسهيل ١ / ٥٤٢ والأشموني ٢ / ١٣٥ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٨٧] .

وقال سيبويه في كتابه ١ / ١٥٤ « وأما » أنت وشأنُك » و « وكلُّ رجلٍ وضيعتُه » و « أنا أعلمُ وربُّك » وأشباه ذلك فكله رفع لا يجوز فيه النصب » ا هـ

(١) كتاب سيبويه ١ / ١٥٦ والنقل ليس بنصه .

(٢) هذا النص المنسوب لابن مالك موجود في شرحه للتسهيل ٢ / ٢٦٢ : ٢٦٣ ، ولكن أول الكلام نقله ابن مالك عن المبرد ، وذلك قوله : « قال محمد – يعني : محمد بن يزيد المبرد – كثر في كلام سيبويه التعبير بالقبيح على عدم الجواز ، وقد استعمله قبلُ ... واستعمله أيضًا في قوله : وأما : هذا لك وأباك ، فقبيح . ثم قال ابن مالك :

والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأنَّ اسمَ الإشارة ، وحرفَ الجرّ المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه ؛ لأنه حكم على أنَّ « هذا لك وأباك » قبيح ومراده غير جائز ، ولو كان اسمُ الإشارة صالحًا عنده لِنَصبِ المفعول معه ، وما تضمن =

عن عدم الجواز ، وعلم من هذا أن اسم الإشارة ، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه (**خِلَافًا لِأَبِى عَلِىٍّ**) الفارسىِّ ، فإنه أجاز فى قوله :

١٣٤- .... هذا رِدَائِى مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا[1]

إعمال الإشارة ، وأجاز بعضهم إعمال الظرف ، وحرف الجرّ – انتهى كلام ابن مالك .

ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادًا على المثال فقال :

يُنْصَبُ تَالِى الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ فِى نَحْو « سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ »

(**فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالُوا** : « **مَا أَنْتَ وَزَيْدًا** » وَ « **كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا** ») بنصب « زيدًا » فيهما ، ولم يتقدَّم فِعْلٌ ، ولا اسمٌ فيه معنى الفعل وحروفه (**قُلْتُ** : **أَكْثَرُهُمْ يَرْفَعُ بِالْعَطفِ**) على « أنت » ولا إشكال فيه (**وَالَّذِينَ نَصَبُوا قَدَّرُوا الضَّمِيرَ**) وهو « أنت » (**فَاعِلًا بِمَحْذُوفٍ** ، **لَا مُبْتَدأً**) واسمُ الاستفهام قبله خبره ، ويتعين ذلك[2]

= معنى الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لَأَجازَ أنْ يقال : « هذا لك وأباك » مُخيَّرًا بين العمل لِـ « هذا » أو لِـ « لك » وقد أجاز أبو علىّ فى قول الشاعر : إلى آخره » ا هـ [وانظر شرحه للتسهيل أيضا ٢ / ٢٤٨] .

(١) هذا عَجزُ بيت من البسيط وصدرُه :

* لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ *

ولا يعلم قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ [العجز فقط] والعينى ٣ / ٨٦ ، والأشمونى ٢ / ١٣٦ وقد استُشهد به فى الجميع على أن « سربالا » منصوب على المفعول معه والعامل فيه « مطويا » لا « هذا » خلافًا لأبى على فى تجويزه الأمرين – و « هذا » مبتدأ ، و « ردائى » خبره ، و « مطويا » حال من ردائى .

(٢) قال يس فى حاشيته على التصريح ١ / ٣٤٣ : (قوله ويتعيَّنُ ذلك) أى : كون الضمير فاعلا فى الثانى ، أى : كيف أنت وزيدًا ؛ لأنه بتقدير : كيف تصنع ، فضمير تصنع =

فى الثانى دون الأول (**وَالْأَصْلُ : مَا تَكُونُ ؟ ، وَكَيْفَ تَصْنَعُ ؟**) ففى « تكون » و « تصنع » ضميرٌ مرفوع على الفاعلية « **فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ**) وهو « تكون ، وتصنع » (**بَرَزَ ضَمِيرُهُ وَانْفَصَلَ**) لتعذر اتصاله .

وقدره سيبويه[1] من لفظ الكون فى المثالين ، وقدره بالمضارع مع « كيف » وبالماضى مع « مَا » فقال : الأصل : كيف تكون وزيدًا ، وما كنتَ وزيدًا ، واخْتُلف فى تقديره ذلك ، هل هو مقصود له ؟ أو غير مقصود ؟ فزعم السِّيرافى أنه غير مقصود ، ولو عكس لجاز ، وزعم ابن ولَّاد[2] أنه لا يجوز إلا ما قدَّره سيبويهِ قال : وذلك أن « مَا » دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سُؤالًا عن مسألة مجهولة ، ولو كان لمجرَّد الاستفهام ؛ لجاز فيها الماضى والمضارع .

واختلف فى « كان » المقدرة ، فنصَّ الفارسىُّ وغيره على أنها التَّامَّة ، وعلى هذا فتكون « كيف » فى موضع نصب على الحال ، وأما « مَا » فلا تكون حالا ، وزعم بعضُهم أنها مُخرجةٌ عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيحُ أن « كان » ناقصةٌ و « كيف » و « مَا » فى موضع نصبٍ خبرها ، والتقدير : على أى حال تكونُ أو كنتَ مع زيد ، وهو مذهب ابن خروف[3] .

= فاعل ليس غير دون الأول وهو : ما أنت وزيدًا ؛ لأنه بتقدير : ما تكونُ ، فضمير « تكون » يحتمل الفاعلية إن كانت تامة ، والاسمية إن كانت ناقصة ، هذا مراده فيما يظهر ، وهو مبنّى على الأصلَ فى كلام الموضح المذكور متعينٌ ، وفيه نظر ؛ لأن سيبويه قدره من مادة « الكون » فيهما » ا هـ .

(١) قال سيبويه فى كتابه ١ / ١٥٣ : ١٥٤ « وزعموا أن ناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدًا ، وهو قليل فى كلام العرب ... كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنت وزيدًا ؛ لأن « كنتَ » و « تكون » يقعان هٰهنا كثيرًا » .

(٢) وهو أحمد بن محمد بن ولَّاد ، النحوىّ هو ووالده وجدُّه المتوفى سنة ٣٣٢ هـ وقد سبقت ترجمته فى ص[٥٣] من هذا الجزء .

(٣) الكلامُ الذى أورده الشيخ خالد فى مسألة : « ما أنت وزيدًا ، وكيف أنت وزيدًا » =

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ اوْ « كَيْفَ » نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ[١]

(**وَالنَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ**) وبه قال جمهور البصريين[٢] وطائفةٌ من الكوفيين ، ثم اختلفوا : فقال سيبويهِ والفارسىُّ وجماعةٌ إنه كالمفعول به فى المعنى ، فمعنى « سرتُ والنيلَ » سرتُ بالنيلِ .

وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نُصِب على الظرفية ، و « الواو » مهيئة للظرفية ونظَّروه بمسألة النصب بـ « إلَّا » ، فانتصب الاسم بعد « الواو » كما انتصب الاسمُ بعد « إلَّا » (**لَا**) الناصبُ له (**الْوَاوُ ، خِلَافًا لِلْجُرْجَانِى**)[٣] عبد القاهر ، ورُدَّ بأن الواو لو كانت عاملةً ، / لاتَّصَلَ بها إذا كان ضميرًا ، كما فى سائر الحروف الناصبة[٤]. [١٧٢/ب]

= والخلاف فى (كان) هل هى التامة أو الناقصة ورأى ابن ولّاد ، والصحيح فى المسألة ، منقولٌ بنصه من الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٢٨٨ : ٢٨٩ فارجع إليه إن شئت .

(١) أى : نصب بعضُ العرب المفعول معه بعد « ما» و « كيف » الاستفهاميتين ، وجعل النحاةُ النصبَ بفعل مقدر من لفظ الكون . كما بين صاحب التوضيح وصاحب التصريح .

(٢) مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ؛ لأنها بمعنى « مع » وهى والواو يتقاربان ، فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام « مع » لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلو الإعراب الذى كان فى « مع » فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بإلَّا فأظهروا الإعراب فيما بعدها [قاله السِّيرافى على هامش كتاب سيبويه ١ / ١٥٠] .
وينظر أيضًا شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٨ : ٢٤٩ ، والارتشاف لأبى حيان ٢ / ٢٨٥ : ٢٨٦ .

(٣) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ١ / ٦٦٠ : ٦٦١ .

(٤) ما ذكره فى الردّ هو الوجه الثانى من ثلاثة وجوه ذكرها ابن مالك فى شرح التسهيل =

وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

بِمَا مِنَ الْفِعلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ – لَا بِالْوَاوِ فِى الْقَوْلِ الْأَحَقّ[١]

(**وَلَا**) الناصبُ له (**الْخِلَافُ**) أى : المخالفة (**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ**) أكثرِهم ، كما صرّح به الموضح فى شرح اللمحة[٢]، فإنهم ذهبوا إلى أنّ الناصبَ للمفعول معه معنوىٌّ وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدإ ، نحو : « زيدٌ عندَك » ، لأن ما بعدَ الواوِ لا يصلح أن يجرىَ على ما قبله ، كقَامَ زيدٌ وعمرٌو ، فلمخالفته له فى المعنى انتصب على الخلاف .

ورُدَّ بأنّ الخلافَ لو كان يقتضى النصبَ لجاز « ما قام زيدٌ بل عمرًا » بنصب عمرٍو ، وذلك لا يجوز .

(**وَلَا**) الناصبُ له فعلٌ (**مَحْذُوفٌ**) بعد الواو (**وَالتَّقْدِيرُ**) فى « سِرْتُ

= ٢ / ٢٥٠ الوجه الأول : أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط فى وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل ... الثانى أن الحكم بكون الواو ناصبةً حكم بما لا نظير له ، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسمَ إلا وهو يشبه الفعل كـ « إنَّ » وأخواتها ، أو يشبه ما يشبه الفعل كـ « لا » المشبهة بإنّ ، والواو المرادفة « مع » لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل » اهـ .

(١) لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه يُنصب ، بيَّن فى هذا البيت الناصب له وهو الفعل وشبهه وفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه » أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور ، والمراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وفهم من قوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وقوله : « لا بالواوا » إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجانى أن الناصب للمفعول معه الواوُ .

و « ذا » مبتدأ و « النصبُ » نعت ، له ، وخبره « بما » و « ما » موصولة صلتها « سَبَق » و « من الفعل » متعلق بسبق ، و « لا » عاطفة وما بعدها معطوف على « بما » و « الأحق » أفعل تفضيل نعت للقول .

(٢) الذى فى شرح اللمحة على عكس ما قال الشيخ خالد فأكثر الكوفيين ليسوا =

والنيلَ » : (**سِرْتُ وَلَابَسْتُ النِّيلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ**) وردَّه السِّيرافى بما يطولُ ذكرُه[1]، وإنما قَدَّرَ فِعْلَ الملابسة ؛ لأنها أعمُّ الأفعال ، إذْ لا يتحقَّقُ فعلٌ بدونها .

ويؤخذ من قوله : والناصبُ للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شِبهه ، أنَّ المفعول معه لا يتقدَّم على عامله ، لا يقال : « والنيلَ سرتُ » ولا يتوسط نحو : « سَارَ والنيلَ زيدٌ » ؛ لأنَّ الواوَ عندهم أصلها أن تكون عاطفةً ، فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه ، فكذلك هذا ، والأولى مُتَّفَق عليها ، والثانية طرقها خلاف لأبى الفتح ؛ ذهب فى الخصائص[2] إلى جواز التوسط مستدلًّا بنحو قوله :

١٣٥- جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى[3]

= على هذا الرأى ، وإنما على أنه نصب على الظرفية و « الواو » هى التى هيّأت له الظرفية [اللمحة ٢ / ٢٠٠] وبعض الكوفيين هم الذين قالوا إنه منصوب على الخلاف [اللمحة ٢ / ٢٠٢] .

(١) ينظر شرح السِّيرافى على هامش كتاب سيبويه ١ / ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٩ : ٢٥٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٣ .

(٣) هذا البيت من الطويل ليزيد بن أبى الحكم بن أبى العاص الثقفى فى الأصول ١ / ٣٢٦ والعينى ٣ / ٨٦ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٧٧ ، والخزانة ١ / ٤٩٦ ، والدرر ١ / ١٩٠ ، وليزيد بن الحكم أو زيد بن عبد ربه فى أمالى ابن الشجرى ١ / ١٧٧ وورد بلا نسبة فى الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٣ ، والرضىّ ١ / ١٩٥ ، والأشمونى ٢ / ١٣٧ والهمع ١ / ٢٢٠ [الصدر فقط] والضرورة للقزّاز ٢٦٥ . =

وهذا مخرَّج على أنَّ « وفُحْشًا » معطوفٌ على « غِيبة » وقُدِّم عليه للضرورة (١) ، كقوله :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرقٍ   عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ (٢) ــ ١٣٦

= ورُوِىَ : (جمعت وبُخْلاً) (ثلاثُ خصالٍ) بنصب « ثلاث » على أنه صفة للمذكورات الثلاث ، وبالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إى : هِىَ ثلاثُ . وروى (ثلاث خلالٍ) والتاء فى « جمعْتَ » لخطاب المذكر ، و « بمرعَوى » الباء زائدة ، وهو من الارعواء ، وهو الكف عن القبيح .

والشاهد فى « وفحشا » فقد ذهب ابن جنى إلى أنه مفعول معه متوسط بين العامل والمعطوف عليه وهو يُجَوِّز مثل ذلك ، والمراد : جمعت غِيبة ونميمةً مع فحش ، ولا حجة له فيه لإمكان جعل الواو عاطفة قدمت هى ومعطوفها .

(١) قال القزاز فيما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٥ : « ومما يجوز له « أي : للشاعر) تقديم واو العطف على المعطوف عليه كما قال الشاعر :

* جمعتَ وفحشا غِيبة ونميمةً *

وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب ، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم ، فلا يجوز أن تقول : « مررت وعمرو بزيد » وذلك لأن الفعل لا يدل عليه ، ويقبح عندهم في المرفوع إذا قلت : « قام وزيدٌ عمرو » ا .هـ .

وينظر حكم تقديم المفعول معه على عامله ، أو توسطه بوقوعه بعد العامل مباشرة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/٢ : ٢٥٤ وهو المصدر الذي أفاد منه الشيخ خالد في هذه المسألة .

(٢) هذا البيت من الوافر ينسب للأحوص في خزانة الأدب ١٩٢/١ ، ٣١٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢٦٣ ، والدّرر ١٤٨/١ ، ١٩١/١ وقد نقله جامع ديوانه عن هذه المصادر فسجَّله ص ١٩٠ ــ والبيت بلا نسبة في الجمل للزجاجي ١٥٩ ، والأصول لابن السراج ٣٢٦/١ ، ٣٤٤ ، ٢٢٦/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٠/١ ، والضرورة للقزاز ٢٦٦ والدّرر ١٦٩/٢ ، ١٩٣ ، والمغنى ٣٥٧/٢ ، والعينى ٥٢٧/١ ، والهمع ٢٢٠/١ ــ وعجزه فقط فى شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/٢ ، والهمع ١٣٠/٢ .

قال القزاز القيرواني في : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٦٥ : ٢٦٦ : « فإذا قالوا : « فيك وعيبٌ شرٌّ » و « عليك ورحمة الله السلام » يريدون : فيك شر وعيب ، وعليك السلام ورحمة الله ، لم يجزه البصريون في شعر ولا غيره ، وأجازه الكوفيون في الشعر ، وعلته

والأصل ، عليكَ السلامُ ورحمة الله .

* * *

(**فَصْلٌ : لِلاسْمِ**) الواقع (**بَعْدَ الْوَاوِ خَمْسُ حَالاَتٍ**) :

إحداها : (**وَجُوبُ الْعَطْفِ ، كَمَا فِى نَحْوَ** : « **كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ** » **وَنَحْوِ** : « **اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** » **وَنَحْوِ** : « **جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ ــ أَوْ بَعْدَهُ** » **لِمَا بَيَّنَّا**) من عدم تقدم جملة فى الأول ، ومن عدم الفضلة فى الثانى ؛ لأن الفعل لا يَستَغْنِى عنه ؛ لأن الاشتراك لا يتأتّى إلا بين اثنين ، ومن عدم المصاحبة فى الثالث .

(**وَ**) ثانيها (**رُجْحَانُهُ**) أى : العطف على المفعول معه (**كَـ** « **جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** ») فيترجح الرفع (**لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَقَدْ أَمْكَنَ بِلاَ ضَعْفٍ**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ ....

ويجوز النصب على المفعول معه .

= عند البصريين أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء ، فكما لا يجوز : « وعمرٌو زيدٌ منطلقان » كذا لايجوز هذا ، وأنشد الكوفيون في جوازه قول الشاعر : ألا يا نخلةً .... إلخ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا لايجوز عند البصريين على ما ذكرنا » ا .هـ .

وقال ابن السراج فى الأصول ٢٢٦/٢ « فإنما جاز عندهم ؛ لأنَّ الرافع فى مذهبهم « عليك » .

وقال ابن جنى فى الخصائص ٣٨٦/٢ « وهذا وجه ، إلا أن عندى فيه وجها آخر لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبل العطف وهو أن يكون « رحمة الله » معطوفا على الضمير فى « عليك » وذلك أن « السلام » مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدم عليه وهو « عليك » ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت « رحمة الله » عليه ، ذهب عنك مكروه التقديم ، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه » ا هـ .

(وَ) ثالثها (**وُجُوبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَذَلِكَ فِى نَحْو** : « **مَالَكَ وَزَيْدًا** » **وَ** « **مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ** » **لامْتِنَاعِ الْعَطَفِ فِى**) المثال (**الْأَوَّلِ**) وهو « مَالَكَ وزيدًا » (**مِنْ جِهَةِ الصِّنَاعَةِ**) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو « الكاف » فى « لك » إلاَّ بعد إعادة الجارِّ نحو ﴿**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾ [1] وأجاز الكسائىُّ / فيه الجرَّ . [١٧٣/ب]

قال الموضح فى الحواشى : وبه أقول ، لا على العطف ، بل على إضمار الجارّ لتقدم ذكره[2] — انتهى — .

وفيه نظر ؛ لأن الجارّ فى الأمر العام المطرد إذا حُذِفَ زال عمله .

« فإن قلتَ : كان ينبغى أن يمتنع « مالك وزيدًا » كما امتنع « هذا لك وأباك » على الصحيح لعدم تقدم فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه .

« قلتُ » : لما اشتمل « مالك وزيدًا » على ما يشتد طلبه للفعل وهو « ما » الاستفهامية الإنكارية ، قدَّروا عاملاً بعدها ، لشدة طلبها للفعل ، والتقدير : ما كان لك وزيدًا ، وهو أحد الوجهين فى التسهيل [3] .

---

(١) الآية [٢٢] من سورة « المؤمنون » .

(٢) هذا الكلام الذى نسب إلى ابن هشام فى الحواشى يوجد مثله تماما فى شرح التسهيل ٢٥٧/٢ يقول ابن مالك : « ونَسَبْتُ وجوبَ النصب فى نحو « مَالك وَزيْدًا » أو « ما شَأنكُ وَعَمْرًا » إلى الأكثر ؛ لأن ابَن خروف حكى عن الكسائى أنه قال : إذا أوقعتَ « مابال » و « ما شأن » و « مالِ » على اسم مضمر ، ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه فى المعطوف النصب والخفض ... فصرح الكسائىُّ بجواز الجرّ ، وبه أقول ، لا على العطف ، بل على حذف مثل ما جُرَّ به الضمير لدلالة السابق عليه » فقوله : وبه أقول .. إلخ من كلام ابن خروف ، نصَّ على ذلك أبو حيّان فى الارتشاف ٢٨٨/٢ .

(٣) قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢٥٥/٢ : « ولسيبويه فى هذين المثالين — يعنى : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرًا — مذهبان أحدهما : أن يقدِّر « كان » بعد « ما » فيكون المنصوب مفعولاً معه « ا .هـ » .

(وَ) لامتناع العطف (فى) المثال (**الثَّانِى**) وهو « مَات زيدٌ وطَلُوعَ الشَّمْس » (**مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى**) لأنّ العطفَ يقتضى التشريكَ فى المعنى و « طلوع الشمس » لا يقوم به الموتُ ــ وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَالنّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ[١] ....

(وَ) رابعُها (**رُجْحَانُهُ**) أى : المفعول معه (**وَذَلِكَ فِى نَحْوِ قَوْلِهِ :**

٢٥٧ ــ فَكُونوا أَنْتُمُ وبنى أَبِيكُمْ) مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[٢]

و « الكليتان »[٣] ــ بضم الكاف ــ لَحْمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب [٤]

---

(١) يعنى أنَّ نصبَ ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجبٌ ، ويشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظىٍّ نحو : « مَالَكَ وزيدًا » والصورة الثانية لا يجوز فيها العطف لمانع معنوىٍّ : نحو : « مَاتَ زيدٌ وطلوعَ الشَّمْس » .

(٢) هذا البيت من الوافر ــ ولا يعلم قائله ورد فى كتاب سيبويه ١٥٠/١ ، ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والأصول لابن السراج ٢١٠/١ ، وسر الصناعة ١٢٦ ، ٦٤٠ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، وابن يعيش ٤٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٥٤٤/١ ، والعينى ١٠٣/٣ ، والأشمونى ١٣٩/٢ ، والهمع ٢٢٠/١ ، والدرر اللوامع ١٩٠/١ .

وقد وقع عجز هذا الشاهد فى شعر لشعبة بن قُمَيْر المازنى كما فى نوادر أبى زيد ص ١٤١ ، وفرحة الأديب للأسود الغندجانى ص ٩٤ وهو :

وَإنّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ

والشاهد فى البيت نصبُ « بنى أبيكم » بالفعل الذى قبله وهو « فكونوا » بواسطة الواو أى على أنه مفعول معه على الوجه الراجح لأن المراد حثهم على الائتلاف والتقارب فى المذاهب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال .

(٣) « الكليتان » تثنية « كُلْية » بضم الكاف ، والكُلوةَ بضم الكاف وبالواو لغة فيها ، ولا يقال : كلوة بالكسر والجمع : كُلْيات وكُلَى .

(٤) قال يس فى حاشية على التصريح ٣٤٥/١ « قال الدنوشوى : يُنظر ما معنى « بعظم القلب » فإن القلب بعيدٌ عنهما ، ولا عظم له » ا .هـ .

عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما ، و « الطِّحَالُ » ـ بكسر الطاء ـ الذى عليه مركب القلب ، وهو الصلب .

(**وَنَحْوُ : « قُمْتُ وَزَيْدًا » لِضَعْفِ الْعَطْفِ فِى الْأَوَّلِ**) وهو : * فكونُوا أنتم وبنى أبيكم * .

(**مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى**) لأنك إذا قلتَ : « كُنْ أَنت وزيدًا كالأخ » وعطفت « زيدًا » على الضمير فى « كُنْ »[1] لزم أن يكون زيدٌ مأمورًا ، وأنت لا تريد أنْ تأمره ، وإنما تريد أنْ تأمَر مخاطَبك بأن يكون معه كالأخ ـ قاله الموضح فى شرح القطر [2] ـ وهو معنى قول ابن مالك[3] : لأنّ المراد : كونوا لبنى أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون

---

(١) وفى هذه الحالة يكون المثال برفع « زيد » « هكذا » كُنْ أنت وزيدٌ كالأخ » .

(٢) ص : ٣٢٥ هذا وقول ابن هشام فى شرح القطر : (وعطفت « زيدًا » على الضمير فى « كن » لزم أن يكون زيدٌ مأمورًا) أقول : الواقع أنه لا يلزم أن يكون زيد مأمورًا فقط بل يلزم عدم جواز العطف أصلاً إلا على تقدير عامل يعمل فى زيد ، ليكون التقدير : وليكن زيدٌ ، فيكون من عطف الجمل وذلك لأن فعل الأمر وهو « كن » لا يرفع الظاهر ، وإنما يرفع ضمير المأمور المخاطب ، ومن شرط العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو « قام زيد وعمرو » « وقام زيد وأنا » فـ « أنا » وإن لم يصلح لمباشرة « قام » له إلا أنه فى معنى ما يصلح وهو التاء المضمومة فى قمتُ وزيدٌ ـ فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل : ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أُضْمِرَ له عاملٌ مدلول عليه بما قبل العاطف وجُعِل من عطف الجمل نحو قوله تعالى ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة ٢٥] هذا هو مذهب ابن مالك وسيأتى أن ابن هشام يقول فى باب العطف : « وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعا كان نحو ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ أى : وليسكن زَوْجُكَ »ا هـ فهو سائر على مذهب ابن مالك فلعله فى شرح القطر قد سار فى المثال الذى أورده على رأى من يُجيز عطف « زوجك » فى الآية الكريمة على الضمير المستكن فى « اسكن » المؤكد بـ « أنت » وهو مذهب أبى حيان فى الارتشاف قال الصبان أى : ويغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل . [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٣ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والأشمونى والصبان ١٢١/٣] .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٠/٢ .

بذلك ، وإذا عطفت كان التقديرُ : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود ــ انتهى .

وقال أبو البقاء[(١)] : كان ينبغى أن النصب يجب ؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بَنِى أبيهم بشيء ، بل أمرهم بموافقة بنى أبيهم ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : « أنتم ولو كان المانع من الرفع كونَ المعطوف عليه مضمرًا لجاز هنا[(٢)] ــ انتهى[(٣)] ــ وبقوله أقول .

(وَ) لضعف العطف (**فِى الثَّانِى**) وهو « قمتُ وزَيْدًا » (**مِنْ جِهَةِ الصِّنَاعَةِ**) لأنه لا يحسنُ العطف على الضمير المرفوع المتصل ، إلاَّ بعد توكيده بضمير منفصل ، أو بأىّ فاصل كان . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى عَطْفِ النَّسَقْ

(و) خامسها (**امْتِنَاعُهُمَا**) أى : العطف والمفعول معه (**كَقَوْلِهِ** :

٢٥٨ ــ عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[(٤)]

---

(١) يعنى : العكبرىّ ، فى شرح لمع ابن جنى .

(٢) نصّ كلامه فى شرح اللمع : « لجاز الرفع هنا ، لأن الضمير قد أُكِّد » .

(٣) ورقة [٨٨ /ا] من هذا المخطوط .

(٤) هذا رجز لا يعلم قائله ، ورد في الخصائص ٤٣١/٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن يعيش ٨/٢ والارتشاف ٢٩٠/٢ ، والمغنى ٦٣٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ /١٠١ وابن عقيل ٥٤١/١ ، والعينى ١٠١/٣ والأشمونى ١٤٠/٢ ، والهمع ١٣٠/٢ ، والدرر ١٦٩/٢ .

ويروى : « بدت » و « غدت » فى مكان « شتت » والمعنى واحد .

و« علفتها » أطعمتها بتقديم العَلَفِ « تِبْنا » قصب الزرع بعد أن يُدْرَسَ . « همّالة » صيغة مبالغة من قولهم : هملت العين بالدمع إذا فاضت به .

وبعضهم يجعل الصدر عجزا فى بيت آخر هكذا :

لَمَّا حَطَطتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا عَلَفْتُهَا تبنًا وماءً بَارِدَا

(وَقَوْلِهِ) :

٢٥٩- إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)[(١)]

أَمَّا امْتِنَاعُ الْعَطْفِ) فيهما (**فَلِانْتِفَاءِ الْمُشَارَكَةِ**) لأنّ « الماءَ » لا يُشارك « التِّبْنَ » فى « العَلْف » ـــ و « العيونَ » لا تُشارك « الحواجبَ » فى « التزجيج » لأن تزجيجَ الحواجب تدقيقُها وتطويلُها ، يقال : رجلٌ أَزَجُّ ، وامرأة زُجَّى إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين .

(**وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ**) فيهما (**فَلِانْتِفَاءِ الْمَعِيَّةِ فِى**) البيت (**الْأَوَّلِ**) لأنّ الماءَ لا يُصاحب / التبنَ فى العلف (**وَانْتِفَاءِ فَائِدَةِ الْإِعْلَامِ بِهَا**) أى : بمصاحبة [١٧٣/ب] العيون للحواجب (**فِى**) البيت (**الثَّانِى**) إذْ من المعلوم أنّ العيونَ مصاحبةٌ للحواجب ، فلا فائدة فى الإعلام بذلك (**وَيَجِبُ فِى ذَلِكَ إِضْمَارُ فِعْلٍ نَاصِبٍ لِلاسْمِ**) الواقع بعد الواو ، وهو « ماءً » فى البيت الأول ، و « العُيُونَ » فى البيت الثانى (**عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ**) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (**أَىْ**) علفتُها تبنًا (**وَسَقَيْتُهَا مَاءً**) ـــ وزجَّجْنَ الحواجبَ (**وَكَحَّلْنَ الْعُيُونَا ، هَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ وَالْفَارِسِىِّ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا**)[(٢)] .

= قال الشيخ محيى الدين فى أوضح المسالك ٢ / ٢٤٥ « والظاهر أن التكملة التى تذكر مع * علفتها تبنًا وماءً باردًا * مصنوعة ، فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك » .

(١) هذا البيت من الوافر من قصيدة للراعى النميرىّ ، واسمه عبيد بن حصين فى ديوانه ١٥٦ ، والعينى ٣ / ٦١ ، واللسان (زجج) ٣ / ١١١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٦٣ ، والدرر ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٦٩ ـــ وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣ / ١٢٣ ، ١٩١ ، والخصائص ٢ / ٤٣٢ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٩٨ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٩ ، والمغنى ٢ / ٣٥٧ ، وشذور الذهب ٢٤٢ ، وابن عقيل ٢ / ٢٢١ وقد ورد الاستشهاد به عند النحاة فى باب المفعول معه ، وفى باب العطف بالواو و « الغانيات » جمع غانية ، وهى التى غنيت بجمالها عن الزينة « بَرَزْنَ » ظَهَرْنَ .

(٢) وإليه أشار أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٢٩٠ بقوله : « وذهب الفرّاءُ . والفارسىُّ ، =

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ[١]

(**وَذَهَبَ الْجَرْمِىُّ** ـ بفتح الجيم ـ نسبة إلى بنى جَرم ، ويلقب بالنَّبّاح ؛ لكثرة مناظرته فى النحو ، وصياحه ، قاله ابن دُرستُويه . (**وَالْمَازِنِىُّ**) ـ بكسر الزاى ـ نسبة إلى بنى مازن (**وَالْمُبَرَّدُ**) ـ بفتح الراء ـ قال ابن جنى : وسبب تسميته بذلك : أنّ المازنىَّ سأله عن مسائلَ فأجاب عنها وأحسن ، فقال : أنت المبرِّد ـ بكسر الراء ـ أى : أنت المثبِّت[٢] للحق قال المبرِّد : فغير الكوفيون اسمى فجعلوه بفتح الراء[٣] (**وَأَبُو عُبَيْدَةَ**) ـ بضم العين (**وَالْأَصْمَعِىُّ**)[٤] ـ بفتح الميم ـ نسبة إلى جدِّه « أصمع » (**وَ**) أبو محمد (**الْيَزِيدِىُّ**)[٥] ـ بفتح الياء

= وجماعة من الكوفيين والبصريين إلى أنّ ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب ؛ لتعذر عطفه على ما قبله ، فيصير فى مثل : « فجدع أنفه وعينه » (أى : وفقأ عينه) » اهـ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٠] .

(١) يعنى : إذا لم يصح عطفه ، ولا نصبه على المعية ، فيعتقد أن ناصبه مُضْمَرٌ ، كما أوضح الشارح .

(٢) فى خ٢ « المبث » تحريف .

(٣) ينظر معجم الأدباء ١٩ / ١١٢ ، والمزهر ٢ / ٢٦٧ .

(٤) وهو عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعىّ المتوفى سنة ٢١٠ هـ [وسبقت ترجمته فى الجزء الأول ٦٨٨] .

(٥) واسمه يحيى بن المبارك ، بصرىّ ، سكن بغداد ، وحدّث عن أبى عمرو والخليل ، وروى عنه ابنه محمد وأبو عبيد وغيرهما ، وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو ، أدب أولاد يزيد بن منصور ونسب إليه ، صنف مختصرا فى النحو ، والمقصور والممدود ، والنقط والشكل ، والنوادر ، ومات سنة ٢٠٢ هـ ونشأ له أولاد ، وأولاد أولاد علماء . [إنباه الرّواة ٤ / ٣١ ، وطبقات القراء لابن الجزرىّ ٢ / ٣٧٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٤٠] .

المثناة تحتُ ، وكسر الزاى (**إِلَى أَنَّهُ لَا حَذْفَ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ**) فى **الْبَيْتَيْنِ** (**مَعْطُوفٌ**) على ما قبله (**وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ**) قبلهما (**بِعَامِلٍ يَصِحُّ انْصِبَابُهُ عَلَيْهِمَا**) معا انصبابة واحدة (**فَيُؤَوَّلُ** « **زَجَّجْنَ** » **بِـ** « **حَسَّنَّ** » ــ بتشديد السين ــ لأن التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب ، فيقال : حَسَّنَّ العيونَ والحواجبَ (وَ) يُؤَوَّل (« **عَلَفْتُهَا** » **بِـ** « **أَنَلْتُهَا** »)[1] لأنّ الإنالة يصح تسليطُها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبنًا وماءً ، فهو من باب التضمين ، واحتجَّ الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمين لجاز علفتُها مَاءً وتبنًا ، كما ساغ علفتها تبنا وماء ، قالوا : وهو غير سائغ .

وأُجيب بأن ما منعُوهُ مسموعٌ من العرب كقول طرفة :

.... لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ[2] -**١٣٧**

---

(١) ينظر فى هذا المذهب الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٢٩٠ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرُه :

* أعمرَو بنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْىَ صِرْمَةٍ *

وهو لطرفة بن العبد البكرىّ ، شاعر جاهلىّ من أصحاب المعلقات فى ديوانه ص ١٣٦ ، وعجزه فى الارتشاف ٢ / ٢٩٠ ، والمغنى ٢ / ٦٣٢ ، والبيت أيضا فى شواهد العينى ٤ / ١٨١ ، والخزانة ١ / ٤٩٩ .

و « الصِّرْمَة » قطيع من الإبل ، والمعنى : يا عمرَو بنَ هند ، ماذا ترى فى إبل لى كانت ترعى آمنة ؛ لأن لها سببا منك هو دخولها فى جوارك ، ثم استاقها ذاك المُضَرىّ وذهب بها ؟

قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٦٣٢ متحدثا عن التقدير فى قول الشاعر :

* علفتها تبنًا وماء بَاردًا *

« فقيل : التقدير : وسقيتُها ، وقيل : لا حذف ، بل ضُمِّن « علفتها » معنى أنلتها وأعطيتُها ، وألزموا صحّة نحو : « علفتُها ماءً باردًا وتبنًا » فالتزموه مُحْتجِّينَ بقول طرفة :

* لها سببٌ ترعَى به الماءَ والشَّجَرْ * اهـ

وهذا البيت والكلام الذى قبله من ارتشاف أبى حيان بنصه ، ينظر ٢ / ٢٩٠ ــ وزاد أبو حيان « ودَلّ هذا على ترجيح التضمين لا الإضمار » اهـ .

واختلف فى التضمين أهو قياسىٌّ أم سماعىٌّ ، والأكثرون على أنه قياسىٌّ ، وضابطه : أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنًى عام ــ قاله المرادىُّ فى تلخيصه[1] .

* * *

(١) الشيخ خالد يعبر عن شرح التسهيل للمرادى بالتلخيص [ينظر شرح المرادى الجزء الثانى ص ١١٩ تحقيق د / أحمد عبد الله .

(هَذَا بَابُ الْمُسْتَثْنَى)

وهو المخرَج تحقيقًا ، أو تقديرًا من مذكور ، أو متروكٍ بـ « إلَّا » أو ما فى معناها ، بشرط الفائدة – قاله في التسهيل(١).

فقوله : المُخْرج ؛ جنسٌ يشمل المخرجَ بالبدل نحو : « أكلتُ الرغيف ثُلثَه » وبالصفة نَحو : « أَعْتِق رقبةً مؤمنةً » وبالشرط نحو : « اقْتِلِ الذِّمِّيَّ إن حاربَ » وبالغاية نحو : ﴿ **ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ** ﴾(٢) وبالاستثناء نحو : ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ** ﴾(٣) وقوله : تحقيقًا أو تقديرًا ، إشارة إلى قسمَي المتصل والمنقطع(٤).

وقوله : من مذكور أو متروك ، إشارة إلى قسمَي التامّ والمفرَّغ(٥) .

وقوله : بـ « إلا » متعلق بالمخرَج ، وهو فصل يَخرج به ما عدا المستثنى ممّا تقدم .

وقوله : أو ما فى معناها ، يشمل جميع أدوات الاستثناء .

وقوله : بشرط الفائدة ، احتراز عن نحو :/ « جاءنى ناس إلَّا زيدًا » و « جاءنى [١٧٤/أ]

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٤ وما بعدها ، وفي هذه الصفحات شرح التعريف .

(٢) من الآية [١٨٧] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [٢٤٩] من سورة « البقرة » .

(٤) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٢٦٤ : « ولما كان المستثنى يطلق على المتصل ، وهو ما لو لم يستثن لدخل نحو : ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا إِلَّا مَنْ تَابَ ﴾ [مريم ٥٩ ، ٦٠] وعلى المنقطع وهو ما لو لم يستثن لم يدخل نحو : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] ذكرتُ بعد المخرج تحقيقًا أو تقديرًا فإن الظنَّ وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا ، فهو في تقدير الداخل فيه ؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع ؛ فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرًا » اهـ .

(٥) مثال التام : « نَجَح الطلاب إلا محمدًا » ومثال المفرغ وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه نحو : « ما جاءنى إلَّا زيدٌ » .

القومُ إلا رجلًا » فإنه لا يُفيد .

قال الشاطبىُّ(١) : ومعنى إخراجه ، أنَّ ذِكْرَه بعدَ « إلّا » مُبَيِّنٌ أنه لم يرد دخوله فيما تقدَّم ، فبيَّن ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنه كان مُرَادًا للمتكلم ثم أخرجه ، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره ، وهو الذى لا يصحّ غيرُه ، انتهى(٢).

وبه يتضح الحال ويزول الإشكال .

(**للاسْتِثْنَاءِ أَدَوَاتٌ ثَمَانٍ**) وهى على أربعة أقسام :

الأول : (**حَرْفَانِ وهُمَا** : « **إِلَّا** » **عِنْدَ الْجَمِيعِ**) من النحويين (**وَ** « **حَاشَا** » **عِنْدَ سِيبَوْيْهِ**)(٣) وأكثرِ البصريين ، وذهب الجَرْمِىُّ ، والمازنىُّ والمبرّد ، والزَّجّاج ، والأخفش ، وأبو زَيْد(٤)، والفرَّاء ، وأبو عمرو الشيبانى(٥) إلى

---

(١) فى كتابه : المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الشافعية ، [وعندى نسخة مخطوطة منه ينظر ورقة ١٦٩]

(٢) هذا الكلام المنسوب للشاطبى قاله بنصه فى كتابه الذى أشرت إليه ، حين كان بصدد شرح تعريف ابن مالك للاستثناء فى كتابه التسهيل ، وهو التعريف الذى نقله الشيخ خالد .

(٣) قال سيبويه : وأما « حاشا » ؛ فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر « حتى » ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء [كتاب سيبويه ١ / ٣٧٧ « بولاق »] .

(٤) يعنى : أبا زيد الأنصارىّ ، سعيد بن أوس بن ثابت المتوفى سنة ٢١٥ هـ [سبق فى الجزء الأول ص ١٥٧] .

(٥) هو إسحاق بن مِرار أبو عمرو الشَّيبانىّ الكوفىّ ، قال الأزهرىّ : وكان يعرف بأبى عمرو الأحمر ، وليس من شيبان بل أدّب أولادًا منهم فنسب إليهم ، وقال الخطيب : كان أبو عمرو راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، عالمًا بكلام العرب – صنف : النوادر ، وغريب الحديث وكتاب الجيم وغيرها ، مات أبو عمرو سنة ست – أو خمس – ومائتين [تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٩ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٣٩] .

أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا ، وقليلًا فعلا متعدّيًا جامدًا لتضمنه « إلّا »[١] .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعلٌ دائمًا (**وَيُقَال فِيهَا** : « **حَاشَ** ») بحذف الألف الأخيرة (وَ « **حَشَا** ») بحذف الألف الأولى .

وإليهما[٢] أشار الناظم بقوله :

.... وَقِيلَ «حَاشَ» وَ«حَشَا» فَاحْفَظْهُمَا

واعتُرِض بأن « حَاشَا » الحرفية الاستثنائية لا يُتصرَّف[٣] فيها بالحذف ، وإنما ذلك فى « حاشا » التنزيهية نحو : ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾[٤] وهذه عند المبرد ، وابن جنّى ، والكوفيين فعلٌ ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالِهم إيَّاها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية[٥] قاله فى المغنى[٦] .

(وَ) الثانى : (**فِعْلَان وَهُمَا** : « **لَيْسَ** ») عند الجمهور ، وذهب الفارسىُّ وتبعه أبو بكر بن شُقَير[٧] إلى حرفيتها مطلقًا[٨] ، وذهب بعضهم إلى أنها فى باب

---

(١) من قوله : « وحاشا عند سيبويه في الصفحة السابقة ... إلى هنا ، منقول بنصه من المغنى ١ / ١٢٢ [وينظر أيضًا توضيح المقاصد للمرادى ٢ / ١٢٧ والمقتضب للمبرد ٤ / ٣٩١] ٢ / ٣١٧ : ٣١٨ ، والهمع ١ / ٢٣٢ : ٢٣٣ .

(٢) أى : إلى « حاش » و « حَشَا » .

(٣) فى خ ٢ « تتصرف » والصحيح ما فى النسخ الأخرى .

(٤) من الآية [٣١] من سورة « يوسف » .

(٥) زاد ابن هشام فى المغنى : « ولا يثبتان الفعلية » اهـ وهذه الزيادة لابد منها للردّ على المبرد ، وابن جنى .

(٦) ١ / ١٢١ تحقيق محيى الدين .

(٧) هو أحمد بن الحسن بن شقير النحوى الشُقَيرى أبو بكر المتوفى سنة ٣١٧ هـ [سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٦٥] .

(٨) فى المغنى لابن هشام ١ / ٢٩٣ : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة « ما » =

الاستثناء تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمعنى « إِلَّا »[(١)] (وَ « **لَا يَكُونُ** ») واعتُرِضَ بأن المركب من حرفٍ وفعلٍ لا يكون فعلًا - ويُجَابُ بأنهما لمَّا رُكِّبَا غَلَبَ الفعلُ الحرفَ لشرف الفعل ، فسُمِّىَ الجميعُ فعلا .

(وَ) الثالث (**مُتَرَدِّدَانِ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ**) فيستعملان تارةً حرفين ، وتارةً فعلين (**وَهُمَا** : « **خَلَا** » **عِنْدَ الْجَمِيعِ**) من النحويين (وَ « **عَدَا** » **عِنْدَ غَيْرِ سِيبَوَيْهِ**) فإنه لم يحفظ فيها إِلَّا الفعلية[(٢)].

(وَ) الرابع (**اسْمَانِ وَهُمَا** : « **غَيْرُ** » وَ « **سِوَى** » **بِلُغَاتِهَا** ، **فَإِنَّهُ يُقَالُ**) فيها : (**سِوًى**) بكسر السين والقصر (كَـ « **رِضًى** » وَ « **سُوًى** » بضم السين والقصر (كَـ « **هُدًى** » وَ « **سَوَاءٌ** ») بفتح السين والمدّ (كَـ « **سَمَاءٍ** » وَ « **سِوَاءٌ** ») بكسر السين والمدّ (كَـ « **بِنَاءٍ** » وَ) هذه الأخيرة (**هِىَ أَغْرَبُهَا**) وَقَلَّ مَنْ ذكرها ، ومِمَّن نصَّ عليها الفارسىُّ فى الحجة[(٣)]، وتبعه ابنُ الخبَّاز[(٤)] فى « النهاية » ومنه أخذ ابنُ إياز[(٥)] .

= وتابعه الفارسىُّ فى الحلبيات وابن شُقير وجماعة ، والصواب الأول - يعنى قوله : وهى فعل لا يتصرف - بدليل : لستُ ولستما ... » ا هـ

(١) قاله فى المغنى ١ / ٢٩٤ .

(٢) قال ابن مالك فى التسهيل ص ١٠٥ : « والتزم سيبويه فعلية « عدا » وحرفية « حاشا .... » ا هـ [وينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٧٧ « بولاق »] .

(٣) قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٤٤ : « وفى « سوى » أربع لغات - كما فى حجة القراءة - فتح السين مع المدّ ، وكسرها مع القصر ، وهما المشهورتان - وكسر الأول مع المدّ ، وضمه مع القصر » ا هـ [وينظر ابن يعيش ٢ / ٨٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٢ / ١١٥ ، والأشمونى ٢ / ١٥٨] .

(٤) فى التذييل والتكميل ص ٦٦١ تحقيق د / حماد البحيرى [رسالة دكتوراة] : « وذكر ابن الخبَّار الموصلىّ فى شرح ألفية ابن معط لغة رابعة وهى : كسر السين مع المدّ » ا هـ [وانظر الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن الخباز ٣٠٠] .

(٥) هو الحسين بن بدر بن إياز العلامة جمال الدين المتوفى سنة ٦٨١ هـ [سبقت ترجمته =

والحاصل : أنها تُمدُّ مع الفتح ، وتقصر مع الضم ، ويجوز الوجهان مع الكسر – قاله فى المغنى[١] .

(**فَإِذَا اسْتُثْنِىَ بِـ « إِلَّا » وَكَانَ الْكَلَامُ**) قبلها (**غَيْرَ تَامٍّ – وَهُوَ الَّذِى لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ – فَلَا عَمَلَ لِـ « إِلَّا » بَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ عِنْدَ وُجُودِهَا**) بالنسبة إلى العمل (**مِثْلَهُ عِنْدَ فَقْدِهَا**) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا رُفِعَ ما بعدها ، وإن كان يطلب منصوبًا لفظًا ، نُصِبَ ، وإن كان يَطلُبُ منصوبًا محلًّا جُرَّ بجارّ يتعلَّق به ، نحو : « ما قام إلا زيدٌ » و « ما رأيتُ إلا زيدًا » و « ما مررتُ إلّا بزيدٍ » (**وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغًا**) لأنَّ ما قبل / « إلَّا » تَفرَّغَ لطلب ما بعدها ، ولم يَشْتغِل عنه بالعمل فى غيره ، والاستثناء فى الحقيقة من عَامٍّ محذوف ، وما بعد « إلّا » بدل من ذلك المحذوف ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ ، وما رَأيْتُ أحدًا إلّا زيدًا ، وما مررتُ بأحدٍ إلَّا بزيدٍ ، إلّا أنَّهم حذفوا المستثنى منه ، وأَشْغَلُوا العاملَ بالمستثنى ، وسَمَّوْه استثناءً مُفرغًا (**وَشَرْطُهُ**) عندهم : (**كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ إِيجَابٍ**)[٢] وهو أن يتقدم عليه ما يُخرِجه عن الإيجاب (**وَهُوَ : النَّفْىُ نَحْو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾**[٣]) فما قبلَ « إلّا » وهو « محمدٌ » مبتدأٌ ، والمبتدأ يطلب الخبر ، فَرُفِعَ ما بعد « إلّا » وهو « رسول »[٤] على الخبرية .

[١٧٤/ب]

(**وَالنَّهْىُ نَحْو : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾**[٥]) فما قبلَ « إلَّا » وهو « تَقُولُوا »[٦] يَطْلُبُ مفعولًا صريحًا ، فَنُصِبَ ما بعد « إلّا » وهو « الْحَقَّ » على

= فى الجزء الأول ٦٨٩] .

(١) ١ / ١٤١ ت / محيى الدين .

(٢) فلا يقال : « قام إلّا محمدٌ » .

(٣) من الآية [١٤٤] من سورة « آلِ عمران » .

(٤) فى خ ٢ « رسول الله » سهو من الناسخ .

(٥) من الآية [١٧١] من سورة « النساء » .

(٦) فى خ ٢ « يَقُولُوا » سهو من الناسخ .

المفعولية ، وتقدير المستثنى منه : « ولا تَقُولُوا عَلَى الله شيئًا إلا الحقَّ .

(**وَلَا تُجَٰدِلُوٓا أَهْلَ الْكِتَٰبِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ** ﴾[1]) فما قَبْلَ « إِلَّا » وهو « تُجَادِلُوا » يَطلبُ مجرورًا بالباء ، فجُرَّ بها ما بعد « إِلَّا » وهو « الَّتِى » وتقدير المستثنى منه : « ولا تُجادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ بِشَىْءٍ إِلّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ .

(**وَالاسْتِفْهَامُ الْإِنْكَارِىُّ**) لِمَا فيه من مَعْنَى النَّفْى (**نَحْو** : ﴿ **فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَٰسِقُونَ** ﴾[2]) فما قبل « إِلَّا » وهو « يُهْلَكُ » المبنىُّ للمفعول ، يطلبُ مرفوعًا نائبًا عن الفاعل ، فَرُفِع ما بعد « إِلَّا » وهو « القومُ » على النيابة عن الفاعل ، وتقديرُ المستثنى منه : فهل يُهْلَكَ أحدٌ إلا القومُ الفَاسِقُونَ ، والمعنى : ما يُهْلَكُ إِلَّا القومُ الفاسِقُون .

ولا يتأتَّى التفريغ فى الإيجاب ؛ لأنه يؤدِّى إلى الاسْتِبْعَاد ، لا تقول[3] : « رأيتُ إلا زيدًا » ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيتَ جميعَ الناس إلا زيدًا[4]، وذلك محال .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ **وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ** ﴾[5] **فَحُمِلَ** « **يَأْبَى** ») في إفادة النَّفْي (**عَلَى** « **لَا يُرِيدُ** » **لِأَنَّهُمَا**) أى : لأن « يأبى » و « لا يريدُ » معناهما النفىُ فهما (**بِمَعْنًى**) واحدٍ[6]، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نُورِه ، فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ ، أو فى المعنى – وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله :

---

(١) من الآية [٤٦] من سورة « العنكبوت » .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « الأحقاف » .

(٣) فى خ ٢ ، ٤ « يقول » .

(٤) فى خ ٣ « إلا زيدٌ » .

(٥) من الآية [٣٢] من سورة « التوبة » .

(٦) فى خ ٢ « واحد » كُتِبَتْ بالمداد الأحمر على أنها من كلام ابن هشام ، والصواب أنها من كلام الشارح .

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الَّا عُدِمَا[1]

(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا) وهو الذى يُذْكَر فيه المستثنى منه ، ففيه تفصيل : (فَإِنْ كَانَ) الكلامُ (مُوجَبًا) - بفتح الجيم - وهو الذى لم يتقدم عليه نَفْىٌ ولا شبهُه (وَجَبَ نَصْبُ الْمُسْتَثْنَى) بـ « إِلَّا » .

وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله :

مَا اسْتَثْنَتِ «إِلَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ[2] ....

---

(١) يعنى ما قبل « إلَّا » إذا كان مفرغًا لما بعدها ، فلا حُكْم لـ « إلَّا » فتكون كأنها لم تُذْكَر ، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه ، وكان حَقُّه أن ينبه على ذلك ، وإنما ترك التبيه عليه لوضوحه ويكون التفريغ في جميع المعمولات ، إلَّا مع المصدر المؤكِّد ، فلا يجوز : « ما ضربتُ إلا ضربًا » [قاله المكوديّ فى شرح الألفية ص ٨٢] .

و« سابق » نائب فاعل بـ « يُفَرَّغ » و « إلَّا » مفعول به لـ « سابق » قُصِد لفظه « بعدُ » مقطوع عن الإضافة ، وتقدير المضاف إليه : (بعده) أى : بعد إلَّا ، أو بعد السابق ، واسم « يكن » ضمير عائد على السابق ، أو على « ما » وهذان الوجهان ذكرهما المرادى فى شرح الألفية ، ويحتمل أن يكون عائدًا على « الحكم » المفهوم من الكلام ، أى : يكن الحكم ، و « ما » فى « كما » زائدة ، و « لو » مصدرية « إلَّا » مقصود لفظه ، نائب فاعل لمحذوف يفسره عُدِما « عُدِمَا » ماض مبنىّ للمفعول ، والألف للإطلاق ، ونائب فاعله يعود على « إلَّا » و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجارّ والمجرور خبر يكن الناقصة [ينظر شرح المرادى على الألفية ٢ / ١٠٦] .

(٢) يعنى أن المستثنى بإلَّا ينتصب إذا كان الكلام تامًّا ، واحترز بـ « إلَّا » منَ المستثَنى بغيرها من أدوات الاستثناء ، واحترز بالتام من المفرّغ ، وشمل الموجب والمنفى ، إلا أن الأول واجب النصب ، والثانى فيه تفصيل سيأتى .

و « ما » فى قوله : « ما استثنت الَّا » مبتدأ موصول وصلته « استثنت » والعائد محذوف تقديره : استثنته و « ينتصب » خبر « ما » وهو على هذا الوجه مرفوع ، وقف عليه بالسكون ، ويجوز أن تكون « ما » شرطية منصوبة « استثنت » ، وينتصب : =

(نَحْوُ : ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ** ﴾[(١)]) فما قبل « إلّا » وهو « شربُوا » كلام تَامٌ ؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو « الواو » فى « شربوا » ومُوجَبٌ ؛ لأنه لم يتقدم عليه نفىٌ ولا شِبْهُه ، وما بعد « إلّا » وهو « قليلًا » واجبُ النصبِ على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلّا بتأويل كما سيجئ.

فأما قولُه تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾[(٢)] بالرفع ، فـ « إلّا » فيه ليست للاستثناء ، وإنما هى بمعنى « غير » فهى صفةٌ لِـ « آلهة » ولكنْ نُقِلَ الإعْرابُ منها لِمَا بعدها لكونها / على صورة الحرف . [١٧٥/أ]

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو الأخطل :

٢٦٠- وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ (**تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ**)[(٣)]

برفع « النُّؤْى » و « الوَتِد » على الإبدال من الضمير المستتر فى « تَغيَّر » والقياسُ نصبُهما ؛ لأنَّ الكلامَ مُوجَب (**فَحُمِلَ** « **تَغَيَّرَ** ») فى إفادَةِ النَّفى (**عَلَى** « **لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ** » **لِأَنَّهُمَا**) أى : لأنَّ « تغيَّر » و « لم يَبْقَ » معناهما النَّفْىُ فهما (**بِمَعْنًى**) واحِدٍ .

و « الصَّرِيمة » – بالصاد ، والراء المهملتين – كل رملة انصرمت من معظم الجبل ، و « خَلَق » بفتحتين – بمعنى : بَالٍ ، و « عافٍ » بمعنى : دارس ، يقال : عَفَا المنزلُ ، إذا دَرَسَ ، وَعَفَتْهُ الريحُ ، دَرَسَتْه ، يتعدّى ولا يتعدّى[(٤)]، و « النُّؤى » –

= جواب الشرط فهو مجزوم . .

(١) من الآية [٢٤٩] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٢٢] من سورة « الأنبياء » .

(٣) البيت من البسيط للأخطل فى ديوانه ١١٤ [تصنيف وشرح إليا الحاوى بيروت ١٩٦٨] والعينى ٣ / ١٠٣ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٣٠ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨١ ، والمغنى ١ / ٢٧٦والأشمونى ٢ / ١٤٤ .

(٤) فى المصباح مادة « عفا » : عفا المنزل يعفو عفوًا وعُفُوًّا ، وعَفَاءً بالفتح والمدّ : دَرَسَ ، وَعَفَتْه الريحُ ، يستعمل لازمًا ومتعديًا ، ومنه : عفا الله عنك : أى : محا ذُنُوبَك ، وعفوتَ عن الحق . أسقطته كأنك محوتَه عن الذى هو عليه ، وعافاه الله مَحَا عنه الأسقام .

بنون مضمومة ، فهمزة ساكنة ، بوزن « قُفْل » حُفَيْرة حول الخباء ، تُصنع لئلا يدخلَه ماءُ المطر ، و « الوَتِد » – بكسر التاء – الخازوق ، يُدَقّ فى الأرض .

واختلف فى ناصب المستثنى بـ « إلَّا » على ثمانية أقوال :

أحدها : أنه نفس « إلَّا » وحدها – وإليه ذهب ابنُ مالك ، وزعم أنه مذهبُ سيبويه والمبرد[١] .

والثانى : تمامُ الكلام ، كما انتصب « درهمًا » بعد « عشرين »[٢].

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة « إلَّا » وإليه ذهب السِّيرافىُّ ، والفارسىُّ ، وابن الباذش[٣].

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة « إلَّا » وإليه ذهب ابن خروف[٤].

---

(١) ينظر هذا المذهب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧١ وما بعدها وهو كلام طويل بدأه ابن مالك بقوله : « ثم قلت : (بها لا بما قبلها) مشيرًا إلى الخلاف فى ناصب المستثنى بإلَّا ، واخترت نصبه بها نفسها وزعمتُ أنى فى ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجانى ، وقد خَفِىَ كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرَّاح لكتابه ، وأنا أستعين الله على بيان ما خَفِىَ عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضًا ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » ا هـ [وينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٩ والمقتضب ٤ / ٣٩٦] .

(٢) ذكره ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٥٤ وقال : « وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزلة التمييز » ا هـ .

(٣) ينظر فى هذا المذهب : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ .

ولكن إذا رجعنا إلى كلام السيرافى فى كتابه شرح كتاب سيبويه المخطوط ٣ / ١٠٧ ا نجد أنه ذهب إلى أن ما بعد « إلا » منصوب بالفعل الذى قبلها ولم يشر إلى وساطتها [فارجع إليه إن شئت] .

(٤) ينظر فى هذا المذهب شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٧ .

والخامس : فعل محذوف من معنى « إلّا » تقديره : أستثنى زيدًا ، وإليه ذهب الزجاج(١).

والسادس : المخالفة ، وحُكِىَ عن الكسائى(٢).

والسابع : « أَنَّ » – بفتح الهمزة ، وتشديد النون – محذوفةً هى وخبرها ، والتقدير : إلا أنَّ زيدًا لم يَقُم ، حكاه السيرافى عنْ الكسائى(٣).

والثامن : أن « إلّا » مركبة من « إنَّ » و « لَا » ثم خُفِّفت « إنَّ » وأدغمت فى اللام ، حكاه السيرافى عن الفراء(٤) وزادَ ابنُ عصفورٍ : فإذا انتصبَ ما بعدها ، فعلى تغليب حُكْمِ « أَنَّ » وإذا لم يَنْتصِب فعلى تغليب حكم « لا » لأنها عاطفةٌ(٥).

(**وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ**) التامُّ (**غَيْرَ مُوجَبٍ**) ففيه تفصيل :

(**فَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا**) وهو ما يكون فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه وكان غيرَ مَرْدُودٍ به كلامٌ تضمَّن معنى الاستثناء ، وغيرَ متراخ المستثنى عن المستثنى منه ، ولا متقدم عليه(٦) (**فَالْأَرْجَحُ إِتْبَاعُ الْمُسْتَثْنَى لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ**) فى إعرابه

---

(١) ينظر فى هذا المذهب شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٨ : ٢٧٩ .

(٢) ينظر فى هذا المذهب شرح الجمل لابن عصور ٢ / ٢٥٣ وينظر أيضًا كيف أبطله .

(٣) قال ابنُ مالك : وعزا السيرافى مذهبًا خامسًا إلى الكسائى ، وهو نصب ما بعد « إلا » بـ « أنَّ » مقدَّرة ، وهو قول فى غاية من الضعف ، لأنه مبنّى على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه .. » اهـ [شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩] .

(٤) قال ابن مالك : الرابع قول الفراء ، عزاه إليه السيرافىّ وهو « إلّا » مركبة من « لا » و « إنْ » المخففة من « إنَّ » وهو قول فاسد من أربعة أوجه ... » اهـ [شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩] .
وينظر أيضًا هذا المذهب وبيانُ فساده : فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ : ٢٥٤ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ : ٢٥٤ – وينظر أيضًا الإنصاف مسألة ٣٤ ، والهمع ٢٢٤ .

(٦) هذه الشروط ذكرها ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٢٨٢ ،، وعنده إذا تحققت =

للمشاكلة (**بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَطْفَ نَسَقٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّنَ**) لأن « إِلَّا » عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصَّة ، قاله ابن حيَّان[(١)]- وهى عندهم بمنزلة « لَا » العاطفة فى أنّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها ، قاله فى المغنى[(٢)]- وردّ ثعلبٌ كُلًّا من المذهبين ، فقال فى الردّ على مذهب البصريين : كيف يكون بدلا وهو مُوجَب ، ومتبوعُه مَنْفِيٌّ ، والبدل لابدَّ أن يكون على وِفق المبدل منه فى المعنى[(٣)].

وأجاب الأُبَّذىّ[(٤)] بأنّ بدَلَ البعض يكون الثانى فيه مخالفًا للأول فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : « رأيت القومَ بعضَهم » فيكون قولك أَوَّلًا ، رأيت القومَ ، مجازًا ، ثم بيَّنتَ بعد ذلك من رأيت منهم ، وكما جاز فى النعت المخالفة ، نحو : « مررتُ برجلٍ لا كريمٍ / ولا شُجَاعٍ جاز فى البدل . [١٧٥/ب]

وقال فى الردّ على الكوفيين ، بأنَّ « إِلَّا » لو كانت عاطفةً لم تباشر العامل فى نحو : « ما قام إلا زيدٌ » وليس شئٌ من أحرف العطف يُباشر العوامل[(٥)].

= ترجح الإتباع وقال أبو حيان عن : غير مردود ، وغير متراخ : « ولم يشترط سيبويه ولا أصحابنا شيئًا من هذين الشرطين » ا هـ [الارتشاف ٢ / ٣٠١] .

(١) فى منهج السالك ص ١٦١ .

وفى النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ص ٣٢٩ : ٣٣٠ ت د / محمد عبد النبىّ ، أورد أبو حيان وجوهًا من الضعف لمذهب الإتباع على البدلية وقال : « ولذا عَدَلَ الكوفيون إلى إدّعاء أنَّ « إِلَّا » حرفُ عطفٍ ولا يُعطف بها إلا فى الاستثناء ، وقد وجدنا أكثر حروف العطف تشترك فى الحكم فهذه منها هذا مذهبٌ حسنٌ سهلٌ » ا هـ .

(٢) ١ / ٧٠ مبحث « إِلَّا » .

(٣) ينظر كلام « ثعلب » فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٢ .

(٤) وهو علىّ بن محمد بن محمد الخشنى الأُبذىّ أبو الحسن المتوفى سنة ٦٨٠ هـ [سبق مرارًا] .

[وينظر ما نسب إلى الأبذى فى التذييل والتكميل ص ٥٤١ : ٥٤٢] .

(٥) هذا الردّ فى المغنى ١ / ٧٠ إلا أنه غير منسوب لأحد .

قال فى المغنى : وقد يُجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير ، إذ الأصل : « ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ » انتهى[١].

وإلى ترجيح الإتْباع أشار الناظم بقوله :

.... وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ[٢]............... ....

مثال[٣] النَّفْي : (**نحو** : ﴿ **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ** ﴾[٤] بالرفع فى قراءة السبعة ، غيرِ ابنِ عامرٍ ، فـ « قليلٌ » بدلٌ من الواو فى « فعلوه » بدلَ بعض من كلّ عند البصريين ، وهو فى نية تكرير العامل ، والتقدير : ما فعلوه إلا فعلَه قليل منهم – وعطفُ نسقٍ عند الكوفيين .

ومثل النَّفْيِ النَّهْيُ والاستفهامُ ، مثالُ النهى : (﴿ **وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ** ﴾[٥]) بالرفع فى قراءة ، أبى عمرو ، وابن كثير[٦]، فـ « امرأتُك » بدل من « أحد » بدلَ بعض من كلّ ، ولم يصرح معه بضمير[٧]، لأن قوة تعلق المستثنى

---

(١) المصدر السابق والصفحة نفسها .

(٢) يعنى : أن المستثنى بعد « إلا » إن وقع بعد نَفْى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، فالمختار الإتباع مع المستثنى المتصل .
« انتُخِبْ » ماض مبنّى للمفعول ، « إتباعُ » نائب فاعل انتخب ، ويجوز : « انْتَخِبْ » على البناء للمعلوم و « إتباعَ » مفعول به وهو أجود لمناسبته لقوله بعدُ « وانْصِبْ ما انقطع » .

(٣) كان الأولى أن يقول : فالنفى ، لأن « مثال » و « نحو » بمعنى واحد .

(٤) من الآية [٦٦] من سورة « النساء » .

(٥) من الآية [٨١] من سورة « هود » .

(٦) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٨ تحقيق د / شوقى ضيف .

(٧) فى حاشية يس على التصريح ١ / ٣٥٠ « (قوله : ولم يصرح معه بضمير) الخ ، قال الدمامينى فى الهندية لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير ، وإنما =

بالمستثنى منه ، تغنى عن الضمير غالبًا .

ومثالُ الاستفهام : (﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِنْ رَّحْمَةِ رَبِّه إِلَّا الضَّآلُّونَ ﴾)[1] بالرفع فى قراءة الجميع فـ « الضَّالُّون » بدلٌ من الضمير المستتر فى « يَقْنَطُ » بدلَ بعض من كلّ ، ولم يؤت معه بضمير لما قلناه (**وَالنَّصْبُ عَرَبِىٌّ جَيِّدٌ ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ فِى السَّبْعِ فى « قَلِيل »**) من قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[2] (وَ) فى (« **امْرَأَتكَ** ») من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾[3].

ولا يَتأتَّى الإِتْبَاعُ فى المُوجَب ، فأما قراءة بعضهم : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[4] بالرفع فمحمُولَةٌ على أنَّ « شرِبُوا » فى معنى : لم يكونوا منه ، بدليل ﴿ **فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى** ﴾[4] قاله فى المغنى[5].

وخرج بالمتصل المنقطعُ وسيأتى ، وبغير المردود نحو : « ما قام القومُ إلا

= اشترطوه من حيث هو رابط ، فإذا وُجِد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده ، وهنا الربط متحقق بدونه ؛ وذلك لأن « ما » وما بعدها من تمام الكلام الأول ، و « إلا » لإخراج الثانى من الأول ، فعلم أنه بعضه ، فحصل الربط بذلك ، ولم يحتج إلى الضمير » اهـ

(١) من الآية [٥٦] من سورة « الحجر » .

(٢) من الآية [٦٦] من سورة « النساء » وقد قرأ ابن عامر « إلا قليلًا » بالنصب [السبعة لابن مجاهد ٢٣٥] .

(٣) من الآية [٨١] من سورة « هود » وقد قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو « إلا امرأتُك » برفع التاء ، وقرأ نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى « إلا امرأتَك » نصبًا . [السبعة لابن مجاهد ٣٣٨] .

(٤) من الآية [٢٤٩] من سورة « البقرة » والقراءة برفع « إلا قليل » قراءة ابن مسعود ، وأُبَىّ ، والأعمش ، وغيرهم ، كما فى البحر المحيط ٢ / ٢٦٥ : ٢٦٦ .

ومعنى أنَّ « شَرِبُوا » فى معنى : لم يكونوا منه : أنه قال : « فمن شرب منه » أى : من النهر « فليس مِنِّى » فإذا شرب منه أحد ، لم يكن منه ، يعنى من أشياعه .

(٥) ١ / ٦٧٧ .

زيدًا » بالنصب وجوبًا ردًّا على من قال : « قام القوم إلا زيدًا » قصدًا للتطابق بين الكلامين ، ولم يجز الإبدال ، نقله المراديُّ عن ابن السراج ، وردَّه ابنُ عصفور .

وخرج بغير التراخى « ما جاءنى أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا » فإن البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع التراخى لا يظهر التطابق ، قاله الرضىّ(١) وغيرُه .

وخرج بقيد التقدم « ما جاء إلَّا زيدًا القومُ » فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجىء.

(**وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ**) لمانع (**أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْو : « لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ » وَنَحْو : « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » بِرَفْعِهِمَا ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَىْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ »**) قال ابن مالك فى شرح التسهيل : رفعتَ البدل – يعنى : الجلالة – من اسم « لا » لأنه فى موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبَه(٢) (**لأَنَّ « لا » الْجِنسِيَّةَ لَا تَعْمَلُ فِى مَعْرِفَةٍ وَلَا فِى مُوجَبٍ**) وتبعه على ذلك أبو حيان(٣)، والمراديُّ(٤)، وناظر الجيش(٥)، والسَّمِين(٦)، وهو مشكل ؛

---

(١) فى شرح الكافية ١ / ٢٣٢ [وينظر شرح التسهيل ٢ / ٢٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٠١] .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٥ .

(٣) فى التذييل والتكميل ص ٥٤٨ ت د / حمّاد البحيرى [رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية] .

(٤) فى شرح التسهيل ص ١٣٤ : ١٣٥ من الجزء الثانى ت د / أحمد عبد الله .

(٥) هو محمد بن يوسف بن أحمد الحلبىّ مجد الدين ناظر الجيش ، قدم القاهرة ولزم أبا حيّان والقزوينى والتبريزىّ وغيرهم ، شرح التسهيل إلا قليلا توفى سنة ٧٧٨ هـ [بغية الوعاة ١ / ٢٧٥] .

(٦) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبىّ شهاب الدين المقرئ النحوى نزيل القاهرة المعروف بالسمين لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، ومهر في النحو والقراءات – له تفسير القرآن ، والإعراب ، وشرح التسهيل ، وشرح الشاطبية ، توفى سنة ٧٥٦ هـ [بغية =

فإن اعتبار محل اسم « لَا » على أنه مبتدأ قبل دخول « لا » قد زال بدخول الناسخ ، كما قال الموضح فى باب « إنَّ »[1] واعتبارُ محلِّ « لَا » مع اسمها على أنهما فى محل مبتدأ عند سيبويه لا يتجه عليه تقدير دخول « لا » على الجلالة ، / والمختار عند أبى حيان ، أن الجلالة بدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم « لا » – و « زيدٌ » فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محلّ « أحد » لأنه فى موضع رفع بالابتداء – و « شيئًا » فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل « شيء » لأنه فى موضع نصب على الخبرية لِـ « لَيْسَ »[2]. [١٧٦/أ]

ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ ؛ لأنهما موجبان بدخول « إلَّا » عليهما (وَ) لأنَّ (« مِنْ » وَ « **الْبَاءَ** » **الزَّائِدَتَيْنِ**) بعد نَفْيٍ أو شِبهِه ، لا يعملان فى موجَبٍ (**كَذَلِكَ**) .

« فإن قلتَ » : مقتضى قوله : « فالأرجح الإتباع » أنّ النصب على الاستثناء فى هذه الأمثلة مرجوح .

قُلتُ : أما الأخيران فواضحٌ ذلك فيهما ، ويجوز فيهما الجرّ على الصفة ، أنشد الكسائىُّ :

١٣٨ – إِبْنَـى لُبَيْنَـى لَسْتُمَـا بِيَـدٍ إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ[3]

= الوعاة ١ / ٤٠٢] .

(١) ينظر ص [٦٩ : ٧٠] من هذا الجزء .

(٢) يُنظر الارتشاف ٢ / ٣٠٢ : ٣٠٣ .

(٣) البيت من الكامل أحذّ العروض والضرب لأوس بن حجر فى ديوانه – يوسف نجم – ص ٢١ ، وهو فى ديوان طرفة بيت مفرد ص ٤٥ ط المكتبة الثقافية ، يهجو قومًا ، ونسبه الزمخشرى لطرفة فى مفصله ، ينظر شرح ابن يعيش ٢ / ٩٠ ونسب لطرفة أيضًا فى شرح شواهد الكشاف ص ٩٤ – والبيت فى سيبويه ١ / ٣٦٢ برواية : يا ابْنَى لُبَينى لستما ، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم أيضًا ، وكذلك جاء بلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٤٢١ برواية : أَبنِى لُبَيْنَى لستمُ ، وفى معانى القرآن ٢ / ١٠١ ، وفى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٥ ، وفى الارتشاف استشهد به أبو حيان فى موضعين : الأول فى باب =

بالخفض – وأما الأول : فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه[1] : لا يجوز فى نحو « لا إلٰه إلّا الله » من نصب المستثنى ماجاز فى نحو ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[2] كما لم يجز فى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَآءُ أَلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾[3] إلا الرفع ، وذلك لنكتة بديعة لم ينبّه عليها من حذاق النحو إلا قليل ، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب ، فإذا دخل النَّفْىُ على كلام تام بنفسه ، جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافى ، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عُرْيًا عنه ، تعيَّن اعتبارُ حكم النَّفْىِ ، وامتنعَ اعتبارُ حكمِ الإيجاب ، انتهى .

(**فَإِنْ قُلْتَ : « لَا إِلَـٰهَ إِلَّا إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ » فَالرَّفْعُ أَيْضًا**) فى « إلٰه واحدٌ » على البدل من المحل ، ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وإن كان البدل نكرة موصوفة (**لِأَنَّهَا**) موجبة لوقوعها بعد « إلا » و « لا » الجنسية (**لَا تَعْمَلُ فِى مُوجَبٍ . وَلَا يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِتَأَخُّرِ صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَنِ الْمُسْتَثْنَى** ،

= الاستثناء على أنه يجوز جرّ الاسم فيما كان قبله مجرور على أن تكون « إلا » وما بعدها صفة لذلك المجرور ... ثم قال : وأنشد الفراء والكسائى :

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمَا بِيَدٍ إِلَّا يدٍ ....

بالخفض [الارتشاف ٢ / ٣٠٣] – والموضع الثانى فى باب البدل برواية « إلا يدًا » بالنصب [الارتشاف ٢ / ٦١٩] وجاء الاستشهاد به برواية « إلّا يدًا » و « إلّا يدٍ » فى التذييل والتكميل ٢ / ٥٤٩ ، ٥٥١ تحقيق د / حماد البحيرى والاستشهاد بهذا البيت عند سيبويه والمبرد والزمخشرىّ على نصب ما بعد « إلا » على البدل من « بِيَدٍ » وهى منصوبة بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد .

و « لُبَيْنَى » اسم امرأة . وبنو لُبَيْنَى من بنى أسد بن وائلة ، يعيِّرهم بأنهم أبناء أمّة ، ويقول لهم أنتم فى الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عَضُد لها .

(١) أمالى السهيلى : حققه د / محمد إبراهيم البنا وطبع بمطبعة السعادة سنة ١٩٦٩ م ولم أجده فيه ، ولا فى كتابه : نتائج الفكر ، فقد يكون فى كتاب آخر .

(٢) من الآية [٦٦] من سورة « النساء » .

(٣) من الآية [٦] من سورة « النور » .

نَحْو : « **مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ** » **خِلَافًا لِلْمَازِنِي**) فإنه قال : إذا تأخّرت صفةُ المستثنى منه عن المستثنى ، فإنه يُختار النصبُ ، فتقول : « مَا فيهَا رجلٌ إلا أَخَاك صالحٌ » فـ « رجل » مبتدأ تقدّم خبرُه فى المجرور قبله ، و « صالح » نعت « رجل » المستثنى منه ، و « أخاك » منصوب على الاستثناء ، تقدّم على صفة المستثنى منه ، والأصل : ما فيها رجلٌ صالحٌ إلّا أخاك .

ونقل ابن الخبّار فى النهاية عن المازنى أنه يوجب النصب ، وأنه يُنزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ؛ لأنّ المبدل منه مُلْغًى فى بعض الوجوه والموصوف مرعًّى الجانب ، فتدافعا[1].

والصواب ما نقله الموضح عنه ، فقد قال أبو حيّان : إن ما نقله صاحب النهاية عن المازنى غلط[2].

وقال ابن مالك فى شرح الكافية[3] : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : ألّا يُكترث بالصفة ، بل يكون البدل كما يكون إذا لم تُذكر الصفة ، وذلك كقولك : « ما فيها رجل إلا أبوك [صالحُ » كأنك لم تذكر][5] صالحًا ، هذا رأى سيبويه[4].

والثانى : ألّا يُكترث بتقديم الموصوفِ ، بل يقدّر المستثنى مُقَدَّما بالكلية على

---

(١) ينظر مذهب المازنى وما نقله ابن الخبار عنه فى الارتشاف ٢ / ٣٠٢ .

(٢) ونصّ كلام أبى حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٠٢ « وعن المازنى اختيار النصب ، وعنه اختيار البدل ، وعنه وجوب النصب ، وهو وَهَمٌ عليه من ابن عصفور ومن صاحب النهاية » اهـ ثم ذكر نصّ ما قيل فى النهاية كما هو مذكور هنا .

(٣) ٢ / ٧٠٦ .

(٤) ينظر كتاب سيبوية ١ / ٣٧٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

المستثنى منه ، فيكون نصبُه راجحًا ، وهذا اختيارُ المبرد(١) – وعندى أنّ النصبَ والبدل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهما مرجِّحًا فتكافآ – انتهى –

فلوا أوقعت المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو : « مَا مررتُ بأحدٍ خيرٍ من زيدٍ / إلا ابْنِكَ بَرٍّ بوالديه » فالظاهر أنّ الخلاف قائم فليتأمل – قاله الموضح فى الحواشى . [١٧٦/ب]

(**وَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا**) وهو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، بشرط أن يكون ما قبل « إلّا » دالًّا على ما يستثنى ، فيجوز : « قام القومُ إلا حمارًا » ويمتنع : « قام القومُ إلا ثعبانًا » وفى ذلك تفصيل :

فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى ، وتارة لا يمكن (**فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى وَجَبَ النَّصْبُ**) فى المستثنى (**اتِّفَاقًا**) من الحجازيين والتيميين (**نَحْو** : « **مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ** ») فـ « ما » مصدرية ، و « نقص » صلتُها ، وموضعهُما نصبٌ على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ؛ لأنه لا يصحّ تسليط العامل عليه ، (**إِذْ لَا يُقَالُ** : **زَادَ النَّقْصُ** ، **وَمِثْلُهُ**) فى القياس (« **مَا نَفَعَ زَيْدٍ إِلَّا مَا ضَرَّ** » **إِذْ لَا يُقَالُ** : **نَفَعَ الضُّرُّ**) وزعم السِّيرافىُّ ، وَمْبرَمان(٢) فى حواشيه أن المصدر المنسبك من « ما » والفعل فى موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ما زاد هذا المالُ لكنِ النقصانُ شأنُه ، وما نفع زيدٌ لكنِ الضرُّ

---

(١) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩٩ : ٤٠٠ وفيه أنه اختار مذهب سيبويه ، فقد قال : « والقياس عندى قول سيبويه » ووضح من عرضه لمذهب المازنّى أن المازنّى كان يختار النصب .
ومن نسب إلى المبرد اختيار النصب تأثرًا بما جاء فى شرح الكافية عن ابن مالك : السيوطى فى الهمع ١ / ٢٥٥ ، والأشمونى ٢ / ١٤٩ .
أما ابن يعيش فقد نقل مذهب المبرد صحيحًا كما هو فى المقتضب قال : « أحدهما : مذهب سيبويه وهو اختيار أبى العباس المبرد أن تبدله مما قبله .. والثانى : أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبى عثمان المازنى [شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٢] .

(٢) وهو أبو بكر محمد بن إسماعيل .

شأنه[(١)] – وزعم الشَّلَوْبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة ، تقديره : ما زاد هذا المال شيئًا إلا النقصانَ ، ثم فرغه له وجعله مُتَّصلا[(٢)] ، ورُدَّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة[(٣)] – وزعم ابن الطراوة أن « ما » زائدة ، واستُغنِىَ عن « الواو » كما فى قولك : « ما قام زيدٌ إلَّا وقعد عمرٌو »[(٤)].

(**وَإِنْ أَمْكَنَ تَسْلِيطُهُ**) أى : العامل ، على المستثنى ، نحو : « ما قام القومُ إلا حمارًا » إذ يصح أن يقال : قام حمارٌ (**فَالْحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ**) لأنه لا يصحّ فيه الإبدال حقيقة ، من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (**وَ**) النصبُ (**عَلَيْهِ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ** : ﴿ **مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ** ﴾[(٥)]) بنصب « اتِّبَاعَ » (**وَتَمِيمٌ تُرَجِّحُهُ** ، **وَتُجِيزُ الإِتْبَاعَ**) ويقرءون : ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع[(٦)] على

---

(١) ينظر مذهب السيرافى ومَبْرَمان فى ارتشاف ٢ / ٣٠٤ – ومذهب السيرافى مذكور فى شرحخ لكتاب سيبويه [ينظر ٣ / ١١٤ / ا النسخة المخطوطة] .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٠٤ .

(٣) قاله أبو حيان فى التذييل والتكميل ٢ / ٥٥٢ تحقيق د / حماد البحيرى .

(٤) وكأن الأصل عنده : ما زاد هذا المال إلّا وما نقص ، فـ « ما » زائدة واستغنى عن الواو فصار : ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، أى : ما زاد هذا المال إلا ونقص ، وفى هذه الحالة يكون شبيها بقولك : ما قام زيد إلا وقعد عمرو .

قال أبو حيَّان فى كتاب التذييل والتكميل ٢ / ٥٥٢ « وجعل ابن الطراوة « ما » زائدة وخطَّأ سيبويه فى جعل « ما » مصدرية ؛ لأنه يكون المعنى : ما زاد إلا النقص ، وما نفع إلا الضّرر ،قال : وهذا خلف ، لأن الضرر لم ينفع ، والنقص لم يزد – ثم قال أبو حيان : ورُدَّ على ابن الطراوة بأن سيبويه لم يرد الاتصال ، وهو جعله متصلا ، وإنما أراد سيبويه : ما نفع لكن الضرر حصل ، أو وقع ، فلم يجعل الضرر مفرغًا له العامل كما توهمه ابن الطراوة عليه » ا هـ .

(٥) من الآية [٥٧] من سورة « النساء » [وينظر مشكل مكى ١ / ٢١١] .

(٦) قوله : « ويقرءون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع » يعنى : بنى تميم . جاء ذلك فى سيبويه ١ / ٣٦٥ ، والمقتضب ٤ / ٤١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٨٦ .

أنه بدل من العلم باعتبار الموضع .

ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ، و « مِنْ » الزائدة لا تعمل فيها .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

.... وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

(**كَقَوْلِهِ**) وهو جِران العَوْدِ[1] عامر بن الحارث[2] :

٢٦١- (وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ)[3]

فأبدل « اليعافير » و « العيس » من « أنيس » ، و « إلا » الثانية مؤكدة للأولى

---

(١) حرفت فى خ ٢ إلى « العوبر » .

(٢) شاعر نميرىّ ، ولُقِّب بجران العَوْد ؛ لأنه اتخذ من جلد العود سوطًا يضرب به نساءه - والعَوْد : المسنّ من الإبل [اللسان (جَرَنَ) ١٦ / ٢٣٧ ، (عَوَدَ) ٤ / ٣١٦] .

(٣) وهذا الرجز فى ديوانه ص ٩٧ تحقيق نورى القيسى والرواية فى الديوان :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمِيسُ تَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ

الذئبُ أو ذو لُبَد هَمُوسُ بَسَابِسًا لَيْسَ بِهِ الْجَرُوسُ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

ونسب لجران أيضًا فى العينى ٣ / ١٠٧ ، والخزانة ٤ / ٥٤ ، ١٩٧ ، والدرر ١ / ١٩٢ - وبلا نسبة فى سيبويه ١ / ٣٣ ، ٣٦٥ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤ / ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٣١٦ ، ٤٥٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٧٩ ، ٢ / ١٥ ، ٣ / ٢٧٣ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٦ ، وشرح الشذور ٢٦٥ ، والأشمونى ٢ / ١٤٧ ، والهمع ١ / ٢٢٥ ، ٢ / ١٤٤ - والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى موضعين : يستشهدون بصدره على حذف « رُبَّ » بعد الواو ، وهل الواو حرف عطف غير عوض من « رُبَّ » إلا أنها دالة عليها فأضمرت لذلك كما يراه سيبويه ، أو أن الواو عوض من « رُبَّ » كما يراه غيره . ويستشهدون أيضا على رفع « اليعافير والعيس » على مذهب بنى تميم بدلًا من « أنيس » .

و « اليَعَافِير » جمع يَعْفُور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، و « العِيس » – بكسر العين جمع عَيْسَاء ، كالبِيض جمع بيضاء ، وهى الإبل البيض يخالط بياضَها شيءٌ من الشُّقرة وذكر سيبويه فى توجيه الرفع وجهين[(١)] :

أحدهما : أنهم حملوا ذلك على المعنى ؛ لأن المقصود هو المستثنى ، فالقائل : « ما فى الدار أحدٌ إلا حمارًا » المعنى فيه : ما فى الدار إلا حمارٌ ، وصار ذكر « أحد » توكيدًا ؛ ليُعْلَم أنه ليس ثَمَّ آدميٌّ ، ثم أَبْدَلَ من « أحد » ما كان مقصودَه من ذكر الحمار .

الوجه الثانى : أنه جعل « الحمارَ » إنسان الدار الذى يقوم مقامه فى / الأُنْسِ ، [١٧٧/أ] كقولهم :

١٣٩ – .... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[(٢)]

فجعلوا الضَّرْبَ تحيتَهم ؛ لأنه الذى يقوم مَقام التحية عندهم .

(**وَحَمَلَ عَلَيْهِ**) أى : على إتباع المنقطع (**الزَّمَخْشَرِىُّ قَوْلَهُ تَعَالَى** : ﴿ **قُلْ**

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٣٦٤ وأورد الوجهين أيضًا المبرد فى المقتضب ٤ / ٤١٣ .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر وصدره :

* وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ *

وهو لعمرو بن معد يكرب فى سيبويه ١ / ٤٢٩ ، ونوادر أبى زيد ص ١٥٠ ، والخزانة ٤ / ٥٣ ، وورد بلا نسبة فى سيبويه ١ / ٣٦٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٤١٣ ، والخصائص ١ / ٣٦٨ [العجزُ فقط] قال الأعلم ، هامش الكتاب ١ / ٣٦٦ « والشاهد فيه : جعل الضرب تحية على الاتساع المتقدم ذكره ، وإنما ذكر هذا تقوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول – يقول : إذا تلاقَوْا فى الحرب جعلوا بدلا من تحية بعضهم لبعض الضربَ الوجيع – ومعنى : دَلَفْتُ : زحفتُ ، والدليف : مُقَاربة الخطو فى المشْىِ » اهـ .

وقال ابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٦٨ : « ليست هناك تحيّة ، بل مكان التحية ضرب ، فهذا كقول الله سبحانه : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] اهـ .

﴿ لَا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [(١)] فـ « مَنْ » فى موضع رفع على الفاعلية بـ « يعلَمُ » و « الغيبَ » مفعول به و « الله » مرفوع على البدلية من « مَنْ » على لغة بنى تميم ، وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ « مَنْ » ؛ لأنه تعالى لا يحويه مكانٌ .

وجوَّز « السَّفُاقُسِيُّ » [(٢)] أن يكون متصلا ، والظرفية فى حقّه تعالى مجازية ، وفيه جمعٌ بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البدل ، أو عطف البيان .

وكلاهما ضعيف [(٣)]، قال ابن مالك [(٤)] : والمخَلِّص من هذين المحذورين [(٥)]، أن يُقدَّرَ : قل لا يعلم من يُذْكر فى السمٰوات والأرض – انتهى .

---

(١) من الآية [٦٥] من سورة « النمل » [وينظر ما قاله الزمخشرى فى كتابه الكشاف ٣ / ١٥٦ طبع الحلبى وينظر أيضًا البحر المحيط ٧ / ٩١] .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن أبى القاسم القَيْسىّ المالكىّ بُرهان الدين أبو إسحاق السفاقُسِىّ النحوىّ صاحب إعراب القرآن أخذ عن أبى حيّان بالقاهرة توفى سنة ٧٤٢ هـ [بُغية الوُعاة ١ / ٤٢٥ والدرر الكامنة ١ / ٥٥] .

(٣) يعنى ما ذهب إليه الزمخشرىّ ، وما ذهب إليه السفاقسىّ . ووجه الضعف فيما ذهب إليه الزمخشرىّ ، أن فيه حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهى إبدال المستثنى المنقطع ، ووجه الضعف فيما ذهب إليه السفاقُسىّ ، استلزامه الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن الظرفية المستفادة من « فى » حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ، ومجاز بالنسبة إليه تعالى ، لأنه تعالى مقدَّس عن الكون فى مكان بخلاف غيره .. وكان على الشيخ خالد أن يوضح المحذورين توطئة لكلام ابن مالك الذى أراد أن يذهب إلى تأويل يخلِّص من هذين المحذورين .

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢ / ٢٨٨ : ٢٨٩ .

(٥) قوله – على لسان ابن مالك – : « والمخلّص من هذين المحذورَيْن » ليس من كلام ابن مالك ، وإنما هو من كلام ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٤٩ : ٤٥٠ عندما كان يتكلم عن كيفية تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور وعبر عن كلام ابن مالك بالمعنى وليس باللفظ فقال : « وقال ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَٰوَاتِ =

وفى الآية وجهٌ آخرُ ، ذكره فى المغنى ، وهو : أن يُقَدَّر « مَنْ » مفعول به ، و « الغيبَ » بدل اشتمال ، و « اللهُ » فاعل ، والاستثناء مُفرَّغ[1]– انتهى .

* * *

(فَصْلٌ :

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَجَبَ نَصْبُهُ) عند البصريين (مُطْلَقًا) سواءٌ أكانَ متصلًا ، أم منقطعًا ، وامتنعَ إتْباعُه ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّم على المتبوع (كَقَوْلِهِ) وهو الكميت يمدح بنى هاشم :

٢٦٢ – (وَمَا لِىَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِىَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ)[2]

= وَالْأَرْضَ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ ﴾ إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار ، لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والمجاز ... وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرىّ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلِّص من هذين المحذورين أن يُقدَّر : قل لا يعلم من يُذكر فى السمٰوات والأرض ، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم : « القلم أحد اللسانين » لم يحتج إلى ذلك »ا هـ[ينظر كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٢٨٨ : ٢٨٩] .

ويمكن أن يوجه الضعف أيضًا إلى ما قدره ابن مالك ، بأنَّ « يُذكر » متعلق خاص ، فأين الدليل عليه عند حذفه ؟

(١) المغنى ٢ / ٤٥٠ ويمكن أن يقال فيما اختاره ابن هشام إن بدل الاشتمال حينئذ يكون خاليًا من ضمير يعود على المبدل منه ، ومعلوم أنه يجب فى بدل الاشتمال أن يكون مضافًا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

فهلّا نقدِّر أن المتعلق « استقرَّ » على مذهب أهل السنة فيكون « إلا اللهُ » بعض ما شملهم المستثنى منه فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفىّ ، كان الإتباع أرجح الوجهين ، وليس فيها حينئذ جمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد وفى حالة واحدة ؟ .

(٢) هذا البيت من قصيدة من الطويل للكُميت بن زيد الأسدى يمدح فيها آل الرسول ﷺ فى الهاشميات ص ١٧ ، والكامل ١ / ٦١٤ ، والعينى ٣ / ١١١ ، واللسان (شعب) ١ / =

والأصل : وما لىَ شيعةٌ إلَّا آلُ أحمد ، وما لىَ مشعبٌ إلا مشعبُ الحق ، فلما قُدِّم المستثنى على المستثنى منه وجبَ نصبُه .

وأرادَ بـ « أحمد » النبىَّ - ﷺ -

(**وَبَعْضُهُمْ**) وهم الكوفيّون والبغداديّون[1] (**يُجِيزُ**) فى المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه (**غَيْرَ النَّصْبِ**) وهو الإتباعُ (**فِى الْمَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ ، فَيَقُلُ** : « **مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ** ») .

قال سيبويه : (**سَمِعَ يُونُسُ**) بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقولُ : (« **مَا لِى إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ** »)[2] بالرفع (**وَقَالَ**) حسَّان - رضي الله عنه - :

٢٦٣- لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً (**إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ**)[3]

بالرفع (**وَوَجْهُه أَنَّ الْعَامِلَ**) وهو الابتداءُ فى المثال ، و « يكن » التَّامَّة فى البيت (**فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ « إِلَّا »**)وهو « أبوك » فى المثال .و « النبيون » فى البيت (**وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ**) وهو « ناصرٌ » فى المثال - و « شافِعٌ » فى البيت (**عَامٌّ**) لوقوعه فى سياق النفى (**أُرِيدَ**

= ٤٨٣ ، والخزانة ٢ / ٢٠٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٢ - وهو بلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، وابن عقيل ١ / ٥٤٧ ، والأشمونى ٢ / ١٤٩ ، وصدرهُ فى الهمع ١ / ٢٢٥ .

ويُروى : فما لى ... ويُروى : إلَّا مذهبَ الحقّ مذهبُ .

و « شيعة » : أنصار ، وأعوان ، و « مشعب » بوزن « مذهب » ومعناه .

(١) قاله أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٧٢ ، وقد نقل ابنُ مالك كلام سيبويه نصا فى شرح التسهيل ٢ / ٢٩٠ .

(٣) هذا البيت من الطويل لحسان بن ثابت الأنصارىّ من قصيدة قالها يوم بدر فى ديوانه ص ٢٠٨ ، وابن مالك فى شرحى التسهيل ٢ / ٢٩٠ ، والكافية الشافية ٢ / ٧٠٥ ، والعينى ٣ / ١١٤ ، والدرر ١ / ١٩٢ والمراد بالشفاعة : شفاعته ﷺ يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى وَعَدَ اللهُ به نبيه فى قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] .

بِهِ خَاصٌّ ، **فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى**[(١)]، **لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلٍّ**) من كلٍّ ، لا بدلَ بعضٍ ، (**وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتْبُوعِ أُخِّرَ**) من تقديم (**وَصَارَ تَابِعًا**) بعد ما كان متبوعًا (« **مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ** »)[(٢)] بالجرِّ ، والأصل : ما مررت بأحدٍ مثلِك ، فـ « مثلك » تابع لـ « أحد » على أنه نعتٌ له ، فلما قُدِّم النعتُ على المنعوت ، أُعْرِبَ النعت بحسب العامل ، وأعرب المنعوتُ بدلا من النعت كقوله تعالى : ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيْزِ الْحَمِيدِ اللهِ** ﴾[(٣)] في قراءة الجرّ[(٤)].

وإنما ألجأهم إلى دعوى أنَّ المؤخرَ عامٌّ أريد به خاصٌّ ، ولم يُبْقُوه على عمومه ؛ لأنّ الأعمَّ لا يُبدل من الأخصّ .

وقال ابن الضائع : الوجه أن يقال : هو بدل من الاسم مع « إلَّا » مجموعَيْن ، ويكون بدل شيء من شيء لعين واحدة[(٥)].

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَغَيْرَ نَصْبِ سَابِقٍ / فِي النَّفْيِ قَدْ   يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ[(٦)]   [١٧٧/ب]

---

(١) في جميع النسخ « المستثنى منه » والصواب إسقاط « منه » ولا يمكن أن ترد لا في كلام ابن هشام ولا في كلام الشارح لأن الضمير في « إبداله » يعود على « المؤخر » وهو « ناصر ، والنبيون) وكل منهما مستثنى منه فيكون الكلام : فصح إبدال المستثنى منه من المستثنى .

(٢) قال سيبويه في كتابه ١ / ٣٧٢ : وحدثنا يونس أنَّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولُ : « مالى إلا أبوك أحدٌ » فيجعلون « أحدًا » بدلا ، كما قالوا : « مررت بمثلِهِ أَحَدٍ » فجعلوه بدلًا » اهـ

(٣) من الآيتين [١ ، ٢] من سورة « إبراهيم » .

(٤) وهى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى ، [ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٢] .

(٥) هذا القول فى الارتشاف ٢ / ٣٠٧ ، صدَّره أبو حيان بقوله : وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع .

(٦) يعنى أن المستثنى إذا كان مقدمًا على المستثنى منه بعد نَفْيٍ ، قد يأتى غير منصوب ، =

(**فَصْلٌ** :

وَإِذَا تَكَرَّرَتْ « إِلَّا » فَإِنَّ كَانَ التِّكْرَارُ لِلتَّوْكِيدِ ، وَذَلِكَ إِذَا تَلَتْ) وَاوًا (**عَاطِفًا ، أَوْ تَلاهَا اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِمَا قَبْلَهَا**)[١] أو بعضُه[٢]، أو مشتمل عليه[٣]، أو مُضْرَب إليه عنه[٤] (**أُلْغِيَتْ**) جوابُ الشرط الثانى[٥]، وهو وجوابه جواب الشرط الأول[٦].

ويشملهما قولُ الناظم :

وَأَلْغِ « إِلَّا » ذَاتَ تَوْكِيدٍ....... ....

(**فَالأَوَّلُ**) وهو العطف (**نَحْو** : « **مَا جَاءَنِى إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٌو** » **فَمَا بَعْدَ** « **إِلَّا** » **الثَّانِيَةِ**) وهو « عمرٌو » (**مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى مَا قَبْلَهَا**) وهو « زيد » عطف نسق (**وَ** « **إِلَّا** ») الثانية (**زَائِدَةٌ لِلْتَوْكِيدِ**) والأصل : ما جاءنى إلا زيدٌ وعمرٌو .

(**وَالثَّانِى**) وهو البدل بأقسامه الأربعة :

= فيكون مفرغًا له العامل الذى قبل « إلا » ويُعربُ هو بدلا منه ، وفهم من قوله : قد يأتى ، أنّ غير النصب قليل ، وقد صرح بهذا المفهوم فى قوله :

* ولكنْ نصبَه اختر إنْ وردْ *

و « غيرُ » بالرفع مبتدأ ، « نصب » مضاف إليه وهو مضاف و « سابقٍ » مضاف إليه « فى النفى » متعلق بـ « يأتى » وجملة « قد يأتى » خبر المبتدأ « ولكنْ » حرف استدراك « نصبَه » مفعول مقدم لـ « اخترْ » ومضاف إليه « إن ورد » أداة شرط وفعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أى : فاختر نصبَه .

(١) وهو بدل الكل مِن الكل .

(٢) وهو بدل البعض .

(٣) وهو بدل الاشتِمَال .

(٤) وهو بدل الإضراب .

(٥) يعنى أن قوله « أُلْغيَتْ » جواب الشرط الثانى وهو : فإن كان التكرارُ .

(٦) يعنى أن الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول وهو : وإذا تكرَّرتْ .

فبدل المماثل ، وهو : بدل الكلّ من الكلّ (**كَقَوْلِهِ**) أى الناظم :

(* **لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتى إِلَّا الْعَلَا** *

فَـ « **الْفَتَى** » **مُسْتَثْنَى مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ**) وهو « الهاء والميم » (**وَالْأَرْجَحُ**) فى « الفتى » (**كَوْنُهُ تَابِعًا لَهُ فِي جَرِّهِ**) وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الألف . (**وَيَجُوزُ**) على مرجوح (**كَوْنُهُ**) أى : الفتى : (**مَنْصُوبًا**) بـ « إلَّا » (**عَلَى الاسْتِثْنَاءِ**) وعلامة نصبه فتحةٌ مقدرة على الألف (**وَ** « **الْعَلَا** » **بَدَلٌ مِنَ** « **الْفَتَى** » **بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ ، وَ** « **إِلَّا** » **الثَّانِيَةُ**) زائدة (**مُؤَكِّدَةٌ**) لـ « إِلَّا » الأولى .

وبدلُ البعضِ من كلِّه ، نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلَّا زيدٌ إلا وَجْهُه » فـ « زيدٌ » مستثنى من « أحد » فالأرجح فيه كونه تابعًا له ، ويجوز نصبُه على الاستثناء ، و « وجهه » بدل من « زيد » بدل بعض من كلّ .

وبدلُ الاشتِمَالِ ، نحو : « ما أعجبنى شىءٌ إلَّا زيدٌ إلَّا علمُه » فـ « زيد » مستثنى من « شىء » ففيه الوجهان ، و « علمُه » بدل من « زيد » بدل اشتمال .

وبدلُ الإضراب ، نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلا زيدٌ إلَّا عمرٌو » فـ « زيد » مستثنى من « أحد » و « عمرو » بدل من « زيد » بدل إضراب ، والمعنى : بل عمرو .

(**وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَطْفُ وَالْبَدَلُ فى قوله** :

٢٦٤ - مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ
إِلَّا رَسِيمُهُ وإِلَّا رَمَلُهْ[1]

(١) بيتان من مشطور الرجز لا يعلم قائلهما - من شواهد سيبويه الخمسين ١ / ٣٧٤ ، وابن مالك في شرحَي التسهيل ٢ / ٢٩٦ والكافية الشافية ٢ / ٧١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٧ ، وابن عقيل ١ / ٥٥٧ ، ورُوى : « شنجك » بالنون والجيم ، أى : جملك . وصَوَّبه بعضهم ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين =

(فـ « **رَسِيمُهُ** ») – بفتح الراء ، وكسر السين المهملتين – (**بَدَلٌ**) من « عمله » بدل بعض من كلّ عند السِّيرافى[1] (**وَرَمَلُهُ**) – بفتح الراء والميم – (**مَعْطُوفٌ**) على « رسيمه » .

وذهب ابنُ خروف إلى أنّ « رَسِيمه » و « رمله » بدلُ تفصيل[2] من « عمله » وهما كلّ العمل (**وَ « إِلَّا » الْمُقْتَرِنَةُ بِكُلٍّ مِنْهُمَا**) زائدة (**مُؤَكِّدَةٌ**) .

و « الرسيم » و « الرمل » ضربان من السَّيْر ، والرسيم فى السعى : الركض ، والرمل فى الطواف : الإسراع .

(**وَإِنْ كَانَ التَّكْرَارُ لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ**) وهو التأسيس (– **وَذَلِكَ فِى غَيْرِ بَابَىِ الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ** – **فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ الَّذِى قَبْلَ « أَلَّا » مُفَرَّغًا » فَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِمَعْمُولٍ قَبْلَ « إِلَّا »** (**تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ فِى وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَثْنَيَاتِ**) على ما يقتضيه من رفع ، أو نصب أو جرّ (**وَنَصَبْتَ**) وجوبًا على الاستثناء (**مَاعَدَا ذَلِكَ الْوَاحِدَ**) الذى أثّر فيه العاملُ (**نَحْو** : « **مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا** » **رَفَعْتَ الْأَوَّلَ**) وهو » زيد » (**بِالْفِعْلِ**) وهو « قَامَ » (**عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ**) له (**وَنَصَبْتَ الْبَاقِى**) من

= « شيخك » وهو أولى بالاتباع .

والمعنى على الرواية التى معنا : ليس لك مطمعٌ فى شيخك ، إلا الانتفاع منه بهذين العملين الجليلين ، وهما : الرسيمُ وأراد به السعى بين الصفا والمروة ، والرَّمَل وأرادَ به الطواف حول الكعبة . [وينظر ما قاله الأعلم على هامش كتاب سيبويه ١ / ٣٧٤] .

والمعنى على الرواية الثانية : مالك من جملك إلا رسيمه أى سيره بغير سرعة يرسم الأرض ويؤثر فيها ، ورمله أى : سيره بسرعة .

(١ ، ٢) فى التذييل والتكميل ص ٥٨٧ : ٥٨٨ : « وجَعْلُ « إلا رسيمه وإلا رمله » فى البيت من البدل التفصيلى مذهبُ ابن خروف ، وهما كلّ عمل الشيخ ، وذهب السيرافى إلى أنه يعنى بالرمل فى الطواف ، وبالرسيم فى السعى ، والرسيم : الوطء بشدة ، وزعم أنه بدلُ بعض من كلّ لأنّ الرسيمَ والرملَ بعضُ العمل » ا هـ [رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ت د / حمّاد البحيرى] .

المستثينات وهو « عمرو » و « بكر » على الاستثناء .

(**وَلَا يَتَعَيَّنُ**) المستثنى (**الْأَوَّلُ لِتَأْثِيرِ الْعَامِلِ**) فيه (**بَلْ يَتَرَجَّحُ**) لقربه من العامل .

[١٧٨/أ] (**وَتَقُولُ** : « **مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا / بكرًا** » **فَتَنْصِبُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَتَنْصِبُ الْبَاقِى**) من المستثنيات (**بِـ « إِلَّا » عَلَى الاسْتِثْنَاءِ**) ولا يتعيَّن المستثنى الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، فما كان منصوبًا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى ، وما كان منصوبًا على استثناء يطرقه الخلاف .

وتقول : « ما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا » فتخفضُ واحدًا منها بالباء ، وتعلقُها بالفعل ، وتنصبُ الباق ، ولا يتعين الأول للجرّ ، بل يترجح ، وذلك مستفادٌ من قول الناظم :

وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ[1]

فِى واحِدٍ مِمَّا بِـ « إِلَّا » اسْتُثْنِى ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى[2]

(١ ، ٢) أى : إذا تكرَّرَتْ « إِلَّا » لغير توكيد – بأن قُصِد بها ما قُصد بما قبلها من الاستثناء فإن كان الاستثناء مُفرَّغًا – فدع العاملَ وهو ما قبل « إلا » يُؤثر فى واحد من المستثنيات ، وانْصِب الباق ، فليس عن نصب غير الواحد غنًى ، أى : مفرّ .

« وَإِنْ » شرطية « تكرَّر » مضارع مبنّى للمفعول فعل الشرط ، ونائب الفاعل يعود إلى « إلَّا » « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على محذوف أى : وإن تكرَّرْ إلّا لتأسيس لا لتوكيد وكل من المحذوف والمذكور متعلق بتكرر ، و حال من مرفوعه « فمع » الفاء واقعة فى جواب الشرط « مع » ظرف متعلق بـ « دَعْ » « تفريغ » مضاف إليه « التأثيرَ » مفعول « دع » مقدم « بالعامل » متعلق بالتأثير ، وجملة « دَعْ » جواب الشرط .

« فى واحد » متعلق بدع « مِمَّا » متعلق بمحذوف نعت لواحد ، و « ما » اسم موصول « بإلا » متعلق باستُثْنِى الواقع صلة « ما » – « وليس » فعل ناقص واسمها يعود إلى « واحد » – « نصب » مضاف و « سِوَى » مضافٌ إليه ، سِوَى : مضاف والهاء :مضاف

(**وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُفَرَّغٍ**) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل « إِلَّا » « **فَإِنْ تَقَدَّمَتِ الْمُسْتَثْنَيَاتُ** » كلُّها (**عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نُصِبَتْ كُلُّهَا**) على الاستثناء وجوبًا (**نحو** : « **مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ** ») فـ « أحدٌ » فاعل « قام » وهو المستثنى منه ، وتقدّم عليه جميع المستثنيات ، ولا يجوز فى شئ منها الإتباع ؛ لما مرّ من أنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَدُونَ تَفْرِيغ ، مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ[1]

(**وَإِنْ تَأَخَّرَتِ**) المستثنياتُ كلُّها عن المستثنى منه (**فَإِنْ كَانَ الْكَلَام إِيجَابًا نُصِبَتْ أَيْضًا كُلُّهَا**) وجوبًا (**نحو** : « **قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا** ») لِمَا مرَّ من أنَّ جوازَ الإتباع مختصٌّ بغير الإيجاب .

(**وَإِنْ كَانَ**) الكلام (**غَيْرَ إِيجَابٍ ، أُعْطِىَ وَاحِدٌ مِنْهَا**) أى : من المستثنيات (**مَا يُعْطَاهُ لَو انْفَرَدَ**) من نصب أو إتباع (**وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ**) وجوبًا (**نَحْو** : « **مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا** » **لَكَ فى وَاحِدٍ مِنْهَا الرَّفْعُ رَاجِحًا ، وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَيَتَعَيَّنُ فِى الْبَاقِى**) من المستثنيات (**النَّصْبُ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ ؛ لِجَوَازِ الْوَجْهَيْنِ ، بَلْ يَتَرَجَّحُ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ[2]

= إليه ، « مُغْنى » خبر ليس ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون « مغنى » اسم ليس وخبرها محذوف أى : وليس مغن عن نصب سواه موجودًا

(١) أى : إذا كان الاستثناء غير مفرّغ – بأن كان الكلام تامًّا أى : ذُكِر المستثنى منه – موجبًا أو غير موجب ، فمع تقدّم المستثنيات ، يجب نصبُها جميعًا فى مختلف الأحوال .

« ودُونَ تفريغ » دون : ظرف ، تفريغ : مضاف إليه متعلق باحكم « مع التقدم » مثل سابقه « نَصْبت » مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور « الجميع » مضاف إليه « والتزم » فعل أمر معطوف على احكم أى : والتزم ذلك الحكم .

(٢) أى انصب المستثنيات كلَّها فى حالة التأخير ، إن كان الكلام إيجابًا ، فإن كان =

وأجاز الأُبَّذِىُّ[(١)] رفع الجميع على الإبدال[(٢)].

(**هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَيَاتِ الْمُكَرَّرَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ**) من حيثُ الإعرابُ .

(**وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى**) من حيثُ المفهوم (**فَهِىَ نَوْعَانِ** :

مَالَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ ، كَـ « زَيْدٍ » وَ « عَمْرٍو » وَ « بَكْرٍ ») فى الأمثلة السابقة ، فإنّ كلَّ واحدٍ منها ، لا يدخل فيه غيرُه ، فلا يُستثنى منه شىء.

(**وَمَا يُمْكِنُ**) استثناء بعضِه من بعضٍ كالأعداد (**نَحْو** : « **لَهُ عِنْدِى عَشَرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا** ») فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأعدادِ يدخلُ فيه غيرُه ، فيستثنى منه .

(**فَفِى النَّوْعِ الْأَوَّلِ** :) – وهو ما لا يُمكن استثناءُ بعضِه من بعض – (**إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلُ دَاخِلًا**) فى الحكم (– **وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَثْنًى مِنْ غَيْرِ مُوجَبٍ – فَمَا بَعْدَهُ**) من المستثنيات (**دَاخِلٌ**) فى الحكم كذلك ، نحو : « مَا قَامَ

= الكلام تامًّا غير موجب ، عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر « إلَّا » فيبدل مما قبله وهو المختار ، أو يُنصَب على قلة ، وقد مثّل ابنُ مالك فى البيت الذى بعده بقوله : * كَلَمْ يَفُوا إلَّا امْرُءٌ إلا عَلِى * فيجوز فى « عَلِىّ » الرفع على البدلية من « امرؤ » والنصب على الاستثناء .

« لتأخيرٍ » متعلق بانصب « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد ، « كما » فى موضع الحال من وَاحِد لاختصاصه بالصفة ، أو صفة بعد صفة ، و « ما » كافة و « لو » مصدرية على حذف مضاف أى : كحال ، و « كان » هنا تامة ، وفاعلها ضمير يعودُ على واحد – « دُونَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان » – « زائد » مضاف إليه ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجارّ والمجرور خبر لمبتدإ محذوف .

(١) وهو علىّ بن محمد بن محمد الخشنى .[سبق مرارًا] .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣١١ : « قال الأُبّذىّ : ويجوز فى النفى الرفعُ على البدل فيها ... ا هـ

أحدٌ إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بَكْرًا » فـ « زيدٌ » هو المستثنى الأول ، وهو داخلٌ فى إثبات القيام له ؛ لأنَّ الاستثناءَ من النَّفْى إثبات ، و « عمرٌو وبكرٌ » داخلان كذلك .

[١٧٨/ب] (**وَإِنْ كَانَ**) المستثنى / الأول (**خَارِجًا**) عن الحكم (– **وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَثْنًى مِنْ مُوجَبٍ** – **فَمَا بَعْدَهُ خَارِجٌ**) نحو : « قامَ القومُ إلَّا زيدًا إلا عَمْرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو خارج عن الحكم ؛ لأنَّ القيامَ منفىٌّ عنه لأنَّ الاستثناء من الإثبات نَفْىٌ ، و « عمرو وبكرٌ » خارجان كذلك .

وإلى ذلك أشار لناظم بقوله :

.... وَحُكْمُهَا فِى القَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ[١]

(**وَفِى النَّوْعِ الثَّانِى**) وهو ما يمكن استثناءُ بعضِه من بعض ، النحاةُ (**اخْتَلَفُوا**) على ثلاثة أقوال :

(**فَقِيلَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ**) وهو : إن كان المستثنى الأول داخلا ، فما بعده داخلٌ ، وإن كان خارجًا ، فما بعده خارج (**وَإِنَّ الْجَمِيعَ**) من المستثنيات (**مُسْتَثْنًى مِنْ أَصْلِ الْعَدَدِ**) وهو قول الصيمرىِّ[٢]، وتبعه القاضى أبو يوسف[٣].

---

(١) أى : وما يتكرر من المستثنيات ، حكمُه فى المعنى حكم الأول ، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول إن كان الكلام منفيًا ، والخروج إن كان الكلام موجبًا . كما هو واضح من الشرح . « وحكمُها » مبتدأ والضمير للمستثنيات مضاف إليه « فى القصد » متعلق به « حكمُ الأول » حكم : خبر المبتدإ ، الأوّلِ : مضاف إليه .

(٢) فى كتابه التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٨ .

(٣) وهو يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضى صاحب أبى حنيفة كوفىٌّ سمع أبا إسحاق الشيبانى وغيره ، وروى عنه أحمد بن حنبل وغيره ، سكن بغداد ، وولاه موسى بن المهدى القضاء ، ثم هارون الرشيد من بعده ، وهو أول من دُعِىَ بقاضى القضاة فى الإسلام ، وهو أول شيخ للإمام أحمد توفى – يرحمه الله – سنة ١٨٢ هـ [تاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ ترجمة رقم ٧٥٥٨] .

ويمكن إدراجُه فى قول الناظم :

* وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ *

(**وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكِسَائِىُّ : كُلٌّ مِنَ الْأَعْدَادِ**) المستثنيات (**مُسْتَثْنًى مِمَّا يَلِيهِ**) أى : من الذى قبله ، والذى قبله مستثنى من الذى قبله ، وهكذا حتى ينتهى إلى الأول . (**وَ**) هذا القول (**هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْأَقْرَبِ مُتَعَيِّنٌ عِنْدَ التَّرَدُّدِ** ، **وَقِيلَ : الْمَذْهَبَانِ**) المتقدمانِ (**مُحْتَمَلَان**)[1] أى : يحتملُ عودَ المستثنيات كلِّها إلى الأول ، وأن الجميع مستثًنى من أصل العدد ، ويحتملُ عودَ كلٍّ منها إلى ما يليه حتى ينتهَى إلى الأول ، وصححه بعض المغاربة وقال : إن الأظهر فيه أن يكون الاستثناءُ من استثناء .

(**وَعَلَى هَذَا**) الخلاف (**فَالْمُقَرُّ بِهِ فِى الْمِثَالِ**) المذكور ، وهو : « له عندى عشرةٌ إلّا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا » (**ثَلَاثَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ**) وهو أن الجميع مستثنًى من أصل العدد ، فتكون « الأربعةُ والاثنان والواحد » ومجموعها سبعة مُخْرَجةً من أصل العدد ، وهو عشرة ، يَبْقى ثلاثة .

(**وَسَبْعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِى**) وهو أن كلًّا من الأعداد مستثًنى مما يليه ، فإذا استُثنِىَ واحدٌ من اثنين بقى واحدٌ ، وإذا استُثْنِىَ الواحدُ من الأربعة بقى ثلاثةٌ ، وإذا استُثْنِىَ الثلاثةُ الباقية من العشرة بَقِىَ سبعةٌ .

(**وَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا**) أى : للثلاثة والسبعة (**عَلَى**) القول (**الثَّالِثِ**) وتوجيهُهُ يُعرف مما تقدَّم .

(**وَلَكَ**[2] **فِى مَعْرِفَةِ الْمُتَحَصِّلِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِى**) للبصرين والكسائىِّ (**طَرِيقَانِ :**

---

(١) تنظر هذه المذاهب فى الارتشاف ٢ / ٣١٢ .

(٢) فى خ ٣ « ولكن » تحريف .

إِحْدَاهُمَا[١] : **أَنْ تُسْقِطَ**) المستثنى (**الْأَوَّلَ وَتَجْبُرَ الْبَاقِي بِـ**) المستثنى (**الثَّانِي**) أى : تزيده عليه (**وَتُسْقِطَ**) المستثنى (**الثَّالِث ، وَإِنْ كَانَ مَعَكَ**) مستثنًى (**رَابِعٌ فَإِنَّكَ تَجْبُرُ بِهِ**) الثالثَ (**وَهَكَذَا**) تفعلُ (**إِلَى**) أن تنتهى إلى المستثنى (**الْأَخِيرِ**) فالمستثنى الأول أربعة ، فأسقطها من العشرة ، يبقى ستة فاجْبُرْها بالمستثنى الثانى وهو اثنان ، يصير ثمانية ، فأسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة .

(**وَ**) الطريق (**الثَّانِيةُ**) من الطريقين (**أَنْ تَحُطَّ**) المستثنى (**الْأَخِرَ مِمَّا يَلِيهِ ،**[٢] **ثُمَّ بَاقِيهِ مِمَّا يَلِيهِ**[٣]**، وَهَكَذَا**) تفعلُ حتى تنتهى (**إِلَى الْأَوَّلِ**) فما تحصَّل فهو الباقى ، ففى المثال المذكور تحُطُّ واحدًا من اثنين ، يَبْقَى واحدٌ تَحُطُّه من الأربعة ، يَبْقَى ثلاثةٌ ، تحطُّها من العشرة ، يَبْقَى سَبْعَة .

[١٧٩/أ] وَبَقِىَ طريقٌ ثالثة ، وهى : أن تجعل كلَّ وَتْرٍ خارجًا ، / وكلَّ شَفْع داخلا ، وما اجتمع فهو الحاصل ، ففى المثال المتقدم أخرج أربعةً ، وواحدًا ، وأدخِلِ اثنين يبقى سبعة .

« وإيضاحُه » أن تقول : « له عندى مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرةً إلا خمسة » أَخْرِجِ المستثنى الأول ، والثالث ، وما أشبهَهُما فى الوترية ، وأدخِلِ الثانى ، والرابع ، وما أشبهما فى الشفعية ، فالباقى بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ، وذلك لأنّا أخرجنا من المائة خمسين[٤]؛ لأنها أول المستثنيات فهى إذن وترٌ ، وأدخلنا عشرين ؛ لأنها ثانيةُ المستثنيات ، فهى إذن شفعٌ[٥]، وأخرجنا

---

(١) فى خ ٢ « أحدهما » تحريف .
(٢) أى : تحط المستثنى الآخِرَ مما يليه هو ، أى : من الذى قبله .
(٣) أى : من الذى قبله .
(٤) فصار الباقى خمسين .
(٥) فصار الحاصل سبعين .

عشرةً ؛ لأنها ثالثة المستثنيات ، فهى إذن وترٌ ، فصار الباقى ستين ، ثم أدخلنا خمسةً ؛ لأنها رابعةُ المستثنياتِ ، فهى إذن شفعٌ فصار الباقى خمسةً وستين – وما زاد فى المستثنيات عُومِل بهذه المعاملة[١] قاله ابن مالك فى شرح التسهيل[٢].

* * *

(**فَصْلٌ** :

وَأَصْلُ « **غَيْرٍ** » **أَنْ يُوصَفَ بِهَا**) لما فيها من معنى اسم الفاعل ، ألا ترى أنَّ قولَكَ : « زيدٌ غيرُ عمرٍ » معناه : مُغَايِرٌ لعمرٍو .

والموصوف بها : (**إِمَّا نَكِرَةٌ**) محضة (**نَحو** : ﴿ **صَٰلِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾[٣] فـ « غيرَ » وصفُ « صالح » ولا أثَرَ لإضافتها إلى الموصول ؛ لأنها لا تتعرّف بالإضافة .

(**أَوْ**) يوصف بها (**مَعْرِفَةٌ**) لفظًا (**كَالنّكِرَةِ**) معنى (**نَحْو**) ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ

---

(١) فلو زدنا : « إلا أربعةً إلا ثلاثة » أخرجنا أربعة لأنها خامسة المستثنيات فهى إذن وتر ، فصار الباقى واحدًا وستين – ثم أدخلنا ثلاثة ؛ لأنها سادسةُ المستثنيات فهى إذن شفعٌ فصار الحاصل أربعةً وستين .

(٢) ٢ / ٢٩٦ : ٢٩٧ وكان يشرح قوله فى التسهيل : « وإن أمكن استثناء بعضها من بعضٍ استُثنى كلٌّ من متلوِّه ، وجُعِل كلُّ وترٍ خارجا ، وكلُّ شَفْع داخلًا ، وما اجتمع فهو الحاصل » ا هـ .

وانظر أيضًا شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٤١ : ٢٤٢ وفيه كل ما يتعلق بتكرير « إلا » لتأكيد ، أو لغير تأكيد . فى العدد ، أو فى غير العدد . فى الموجب وفى غير الموجب .

(٣) من الآية [٣٧] من سورة « فاطر » والآية من أولها : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ .

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾[١]) على القول بأنَّ « غير المغضوب » صفةٌ لِـ « الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم » (« **فَإِنَّ مَوْصُوفَهَا « الَّذِينَ » وَهُمْ جِنْسٌ**) مبهمٌ (**لَا قَوْمٌ بِأَعْيَانِهِمْ**) .

وذهب السِّيرافى إلى أنَّ « غيرًا » تتعرَّف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادَّين كما فى قولهم : « الحركةُ غيرُ السكون » فعلى قوله « غير » فى الآيتين بدلٌ لا صفة[٢].

(**وَقَدْ تَخْرُجْ**) « غير » (**عَنِ الصِّفَةِ وَتُضَمَّنُ مَعْنَى « إِلَّا » فَيُسْتَثْنَى بِهَا اسْمٌ مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ**) كما تخرج « إلَّا » عن الاستثناء وتُضَمَّن معنى « غير » فيوصف بها جمعٌ مُنَكَّر قبلها ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٣] أى : غير

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الفاتحة » .

(٢) رأىُ السيرافى فى أن « غيرا »تتعرف إذا وقعت بين ضدَّين موجودٌ فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٦ : ٢٢٧ – وردّ ابنُ مالك بقوله : « وليس ذلك بلازم » .

وقال ابن هشام فى المغنى ١ / ١٥٨ مبحث « غير » : « ولا تتعرف « غير » بالإضافة لشدة إبهامها ، وتستعمل « غيرٌ » مضافة لفظًا على وجهين : أحدهما – وهو الأصل – أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غير الذى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ أو لمعرفة قريبة منها نحو : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، لأن المعرَّف الجنسيَّ قريبٌ من النكرة ، ولأن غيرًا إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامُها ، حتى زعم ابن السَّراج أنَّها حينئذ تتعرَّف ، ويردُّه الآيةُ الأولى » ا هـ .

(٣) من الآية [٢٢] من سورة « الأنبياء » .

وقال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣١٤ : « وكون « إلَّا » لا تكون صفة إلا حيثُ يصحّ الاستثناء ، كالمجمع عليه من النحويين ، وفى كلام سيبويه ما يقتضى ظاهره خلاف ذلك ؛ فإنه جعل « إِلَّا اللهُ » صفة لِـ « آلهة » من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ومن قوله : « لو كان معنا رجل إلا زيدٌ » ولا يجوز الاستثناء فيهما – وقيل : قولهم : لا يصلح فيه الاستثناء إنما يعنون الاستثناء المتصل ، وأما المنقطع فيصلح . وهو سائغ فى الآية ، فالوصف سائغ ... » ا هـ

الله ، فلما حُمِلت « إلا » على « غير » انتقل إعراب « غير » إلى الاسم الذى بعد « إلا » كما انتقل إعراب الاسم الذى بعد « إلا » إلى « غير » فى الاستثناء فيعرب الاسم الذى بعد « إلا » بما يستحقه (**وَتُعْرَبُ هِىَ**) أى « غير » نفسُها (**بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَثْنَى بـ « إِلَّا » فِى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، فَيَجِبُ نَصْبُهَا**) فى أربع مسائل :

الأولى : إذا كان الكلام تاما موجبًا كما (**فِى نَحْو : « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » وَ**) الثانية : إذا كان الاستثناء منقطعًا ، ولم يُمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نَحْو : (**« مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عِنْدَ الْجَمِيعِ**) فى المسألتين .

(**وَ**) الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعًا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما (**فِى نَحْو : « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَ**) الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (**عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فِى نَحْو : « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » وَيَتَرَجَّحُ**) نصبُها فى مسألتين :

إحداهما : (**عِنْدَ قَوْمٍ**) من الكوفيين وَالْبَغْدَادِيين (**فِى نَحْوِ : هَذَا الْمِثَالِ**) المتقدم ، وهو : « ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

(**وَ**) الثانية : (**عِنْدَ تَمِيمٍ فِى**) الاستثناء المنقطع الذى يُمكن فيه تسليطُ العاملِ على المستثنى (**نَحْو : « مَا فِيهَا أَحَدٌ / غَيْرَ حِمَارٍ »**) . [١٧٩/ب]

(**وَيَضْعُفُ**) نصبُها (**فِى**) مسألة واحدة :

وهى : ما إذا كان الكلام تامًّا غيرَ موجَب (**نَحْو : « مَا قَامُوا غيرَ زَيْدٍ**) .

وحيثُ نُصِبت فناصبُها ما قبلها من العوامل على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وإليه ذهب الفارسىُّ فى التذكرة[١] .

---

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٨ : « وقد ذهب أبو علىّ فى التذكرة إلى ما ذهب إليه من أن « غيرًا » فى « قاموا غيرَ زيد » حالٌ ، وهو الظاهر من قول سيبويه فى باب « غير » ا هـ [وينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٧٤] . =

(**وَيَمْتَنِعُ**) نصبُها (**فِى**) مسألة واحدة ، وهى : ما إذا كان العامل مفرَّغا (**نَحْو** : « **مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ** »)[1].

وفى الصحاح[2] : قال الفراء : بعض بنى أَسَد[3]، وقضاعة[4] ينصبون « غيرًا » إذا كانت فى معنى « إلَّا » تَمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : « ما جاءنى غيرَك » و « ما جاءنى أحدٌ غيرَك » انتهى بلفظه .

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب ، فكيف يسوغ منعُه – قاله الموضح فى الحواشى .

وأقول : لا شاهد فى تمثيله لجواز أن تكون الفتحة فى « غيرَك » فتحة بناء ؛ لإضافتها إلى مَبْنىّ .[5].

= وفى المغنى ١ / ١٥٩ « وانتصاب « غير » فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد « إلا » عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسىّ ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش » .

وقال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٤ « واختلف النحويون فى الناصب للاسم المستثنى بإلَّا ، وفى نصب « غير » وما فى معناها من الأسماء نحو : سِِوى وسُوى وسواء ... ومنهم أيضًا من ذهب إلى أنه انتصب « غير » عن تمام الكلام ، وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزلة التمييز » اهـ

(١) امتناع النصب هنا لا لمجرد تفريغ العامل فقط بل لأن العامل أيضا طلبها مرفوعة على الفاعلية ، وقد يطلبها منصوبة أو مجرورة نحو : « ما رأيتُ غيرَ زيد » و « ما مررتُ بغيرِ زيد » .

(٢) ينظر الصحاح للجوهرى (غير) ٢ / ٧٧٦ : ٧٧٧ ، وينظر أيضًا معانى القرآن للفراء ١ / ٣٨٢ .

(٣ ، ٤) بنو أسد من أشهر قبائل ربيعة العدنانية ، وقد اشتهر من أسد : بنو فقعس ، وبنو دُبير – وقُضَاعة من أشهر قبائل حِمْير القحطانية .

(٥) ذكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣١٢ : ٣١٣ ، والرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٤٦ .

وإلى مسألة « غير » أشار الناظم بقوله :

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ « غَيْرٍ » مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ « إِلَّا » نُسِبَا[١]

وتفارق « غيرٌ » « إِلَّا » فى خمس مسائل :

إحداها : أن « إِلَّا » يقع بعدها الجمل دون « غير »[٢].

الثانية : أنه يجوز أن يقال : « عندى درهم غيرُ جيِّد »[٣] على الصفة ، ويمتنع : « عندى درهمٌ إلا جيدٌ » .

الثالثة : أنه يجوز أن يقال : « قام غيرُ زيدٍ »[٤] ولا يجوز : « قام إلا زيدٌ » .

الرابعة : أنه يجوز أن يقال : « ما قام القومُ غيرُ زيدٍ وعمرٍو » بجرّ « عمرو » على لفظ زيد ، ورفعِه حملا على المعنى[٥]؛ لأن المعنى : ما قام إلا زيدٌ وعمرٌو ،

---

(١) يعنى أن « غيرا » يُستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتكون هى مُعربةً بما يستحقه الاسم الواقع بعد « إِلَّا » من وجوب النصب ، أو رجحانه ، أو رجحان التبعية ، أو على حسب العوامل فى الاستثناء المفرغ .

و « مُعْرَبًا » حال من « غير » لقصد لفظه ، « بما » متعلق بمعربًا و « ما » موصولة ، وصلتها « نُسِب » و « لمستثنًى » متعلق بنُسِب ، و « بإِلَّا » متعلق بمستثنى ، و « نُسِبَا » ماض مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على « ما » والألف للإطلاق .

(٢) لأن « غيرًا » مختصة بالإضافة إلى المفرد .

(٣) أى أنّ « غيرا » يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء ، بخلاف « إلا » وذلك لأن الاستثناء بـ « غير » على سبيل تضمنها معنى « إلا » وإنما أصلها الوصف ، وأورد على هذا قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] فإن « إِلَّا » صفة ولا يُتصور الاستثناء ، ويجاب بأنه متصور صناعة ، والمانع فى الآية شرعىّ . [وانظر الجمل للزجاجى ٢٣٢] .

(٤) أى أن « إِلَّا » إذا كانت مع ما بعدها صفة ، لم يَجُز حذف الموصوف وإقامتها مقامه ، بخلاف « غير » لأصالتها فى الوصفية .

(٥) فى سيبويه ١ / ٣٧٥ : « وزعم الخليل ويونس جميعا أنه يجوز « ما أتانى غيرُ زيد =

ومع « إلا » لا يجوز إلا مراعاة اللفظ .

الخامسة : أنه يجوز أن يقال : « ما جئتُك إلا ابتغاءَ معروفك » بالنصب ، ولا يجوز مع « غير » إلا بالجرّ ، نحو « ما جئتك لغير ابتغاءِ معروفك »[١].

* * *

(**فَصْلٌ** :

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ « سِوَى ») ـ بلغاتها[٢] ـ (**كَالْمُسْتَثْنَى بِـ « غَيْر » فِي وُجُوبِ الْخَفْضِ**) ولم يذكُر سيبويه الاستثناءَ بها ، قاله أبو حيّان (**ثُمَّ قَالَ**) أبو القاسم (**الزَّجَّاجِيُّ**)[٣] فى الجمل[٤] (**وَابْنُ مَالِكٍ**[٥] : « **سِوَى** » **كَـ « غَيْر » مَعْنًى** ،

= وعمرٌو ، والوجه الجرّ ، وذلك أن « غير زيد » فى موضع « إلا زيد » وفى معناه فحملوه – يعنى الرفع – على الموضع » ا هـ

وفى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ : « وقولى « واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز » أشرت به إلى قول سيبويه : زعم الخليل ويونس أنه يجوز ما أتانى غير زيد وعمرٌو ، والوجه الجرّ » ا هـ .

(١) أى : إذا فرغت العامل لما بعد « إلا » على أن يكون مفعولا له صح نصبُه ، بخلاف « غير » فلابدّ من جرِّه باللام ؛ لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا ، و « غير » ليس مصدرًا .

[ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣٦١ : ٣٦٢] .

(٢) وهى : سِوًى وسُوًى وسَوَاءُ وسِوَاءُ . [وانظر لغاتها فى المغنى ١ / ١٤٠] .

(٣) فى خ ٢ « الزجاج » وهو خطأ .

(٤) باب حروف الخفض ص ٦٠ : ٦١ . فقد قال : « والذى يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماءٌ ليست بحروف ولا ظروف ... ثم قال : وأما الأسماء ، فنحو : « مثل ، وشبه ، وشبيه ، وسِوى ، وسَواء ، وسُواء ، وحَذو ، وقرب » ا هـ

(٥) قال ابن مالك فى شرح التسهيل : « وقولى : « وتساويها مطلقا (سِوَى) أردت بذلك أن (سوى) يستثنى به كما يستثنى بـ « غير » استثناء متصلا نحو : قاموا سوى =

وَإِعْرَابًا) وإليه أشار الناظم بقوله :

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْـعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ « غَيْرٍ » جُعِلَا[١]

(**وَيُؤَيِّدُهُمَا حِكَايَةُ الْفَرَّاءِ** : (« **أَتَانِي سِوَاكَ** »)[٢] وقوله :

.... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى[٣] — ١٤٠

(**وَقَالَ سِيبَوَيْهِ**[٤] **وَالْجُمْهُورُ**[٥] : **هِيَ ظَرْفٌ**) للمكان بمعنى « وسط » غير متصرف (**بِدَلِيلِ وَصْلِ الْمَوْصُولِ بِهَا ، كَـ « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ »**)[٦] فليست هُنَا

= زيد ، وتساويها أيضًا فى قبول تأثير العوامل المفرغة رافعةً وناصبةً وخافضةً ... كقول بعض العرب : أتانى سواك – رواه الفراء ، ومن أمثلته : أتيتُ سواك : أى : غيرَك » اهـ وذكر شواهد كثيرة من الحديث الشريف والشعر [شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ : ٣١٥] .

(١) أى : اجعل ما لـ « غير » من الأحكام المتقدمة ، لسوى وسُوى وسَواء على الرأى الصحيح ، وأشار بذلك إلى مخالفة سيبويه فإنها عنده ظرف غير متصرف ، ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٥ .

(٣) هذا عجز بيت من الكامل لابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى يخاطب به يزيد ابن حاتم بن قبيصة وصدره :

* وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرَى *

وهو منسوب له فى شرح التبريزى للحماسة ٤ / ٢٨٤ وشرح المرزوقى أيضًا ١٧٦١ ، والعينى ٣ / ١٢٥ ، والدرر ١ / ١٧٠ وهو بلا نسبة فى الأغانى ١٠ / ٣٦٠٢ ، وابن عقيل ١ / ٥٥٧ ، والأشمونى ٢ / ١٥٩ ؛ والهمع ١ / ٢٠٢ .

والشاهد فيه « فسواك » حيث خَرجَت « سوى » عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثرًا بالعامل المعنوىّ وهو الابتداء وهو من شواهد من يرى أنها مثل (غير) معنى وإعرابًا .

(٤) يرجع إلى كتاب سيبويه ١ / ١٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٥) منهم ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٥٩ ومنهم الفارسىّ فى الإيضاح ١١٦ .

(٦) أما ابن مالك فقد جعل « سوى » بعد الموصول محتملة لأن يكون موضعُها الرفعَ على أنها خبر مبتدإ محذوف ، ولأن يكون موضعُها النصبَ على أنها حال وقبلها « ثبت » مضمرًا » [انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٦ : ٣١٧] .

بمعنى « غير » لأنَّ « غيرًا » لا تدخل هٰهنا إلّا والضمير قبلها ، يقولون : « جاء الَّذِى هو غيرُك » فلما وَصَلُوا « سوى » بغير ضمير ، ادَّعِىَ أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذى استقرَّ مكانك .

(**قَالُوا : وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِى الشِّعْرِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو شَهْل – بالمعجمة – ابن سِنَان :

٢٦٥ – (وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا)[1]

فجعلها فاعلا فى الشعر .

« والعدوان – بضم العين المهملة – الظُّلم الصريح ، و « دِنَّاهم » – بكسر الدال – جازيناهم ، و « دَانُوا » جازوا – ومنه : « كَمَا تَدِينُ تُدَانُ »[2].

(١) البيت من الهزج قاله الفند الزمانى واسمه شهل بن شيبان ، قال العينى : وليس فى العرب شهل – بالشين المعجمة – غيره وهو من قصيدة قالها فى حرب البسوس [العينى ٣ / ١٢٢] وهو له أيضًا فى الحماسة للمرزوقى ص ٣٥ ، وحماسة البحترى ص ٥٦ ، والخزانة ٢ / ٥٧ ، والدرر ١ / ١٧٠ وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١ / ٥٥٨ والهمع ١ / ٢٠٨ ، والأشمونى ٢ / ١٥٩ .

وقوله : « لم يبق » لم : جازمة ، يبق مضارع مجزوم بحذف حرف العلة « سِوَى » فاعل يَبْقَ ، وهو موضع الشاهد فإن « سوى » وقع فاعلا ، فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر – كما فى هذا الموضع .

(٢) فى البخارىّ « كتاب التفسير – باب ما جاء فى فاتحة الكتاب – ٨ / ٦ جاءت هذه العبارة ضمن عنوان للبخارىّ ، علق ابن حجر بقوله : وقد ورد هذا – يعنى : كما تدين تُدان – فى حديث مرفوع أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، عن أيوب ، عن أبى الدرداء ، عن النبىّ ﷺ بهذا وهو مرسل رجاله ثقات – ورواه عبد الرزاق بهذا الإسناد أيضًا عن أبى قلابة عن أبى الدرداء موقوفًا ، وأبو قلابة لم يدرك أبا الدرداء ، وله شاهد موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدىّ وضعفه » انتهى كلامُ ابن حجر .

وهو من أمثال العرب – جاء فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٥٥ برقم ٣٠٩٣ – وجاء فى المستقصَى للزمخشرىّ ٢ / ٢٣١ برقم ٧٨١ – وورد أيضًا فى الصحاح =

وقال الكوفيون : تُستعمل « سِوَى » اسمًا ، وظرفًا ، فيجيزون فى السعة « أتانى سواك » قاله المطرِّزىّ[١].

(**وَقَالَ الرُّمَّانِىُّ**[٢]، وَ) أبو البقاء (**الْعُكْبَرِىُّ**[٣] : / **تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا** ، وَكَـ « **غَيْرٍ** » **قَلِيلًا**) قال الموضحُ (**وَإِلَى هَذَا**) المذهب (**أَذْهَبُ**) لأنه أخلصُ . [١٨٠/أ]

* * *

(**فَصْلٌ** :

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ « لَيْسَ » و « لَا يَكُنْ » وَاجِبُ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُهُمَا – وفى الْحَدِيثِ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا) أى : كلوا ما ذكرا اسم الله عليه (**لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ** »)[٤] بنصبهما لأنهما مستثنيان من فاعل « أَنْهَرَ » المستتر فيه وما بينهما اعتراض .

« والإِنْهَارُ » الإسالة ، شبه خروج الدّم بِجَرْىِ الماءِ فى النهر .

(**وَتَقُولُ : أَتَوْنِى لَا يَكُونُ زَيْدًا** ») بالنصب .

= للجوهرى (دين) ٥ / ٢١١٨ .

أى : كما تجازِى أنت الناسَ على صَنِيعهم ، كذلك تُجَازَى على صنيعك .

و « الكاف » فى « كما » فى محل نصب نعتا للمصدر ، أى : تُدان دينًا مثل دينك .

(١) هو ناصر بن عبد السَّيد أبو الفتح النحوىّ الأديب المشهور بالمطرِّزىّ من أهل خُوارزم ، قرأ على الزمخشرىّ ، وبرع فى النحو واللغة والفقه ، وصنَّف شرح المقامات ، والإقناع فى اللغة وغيرهما ، توفى سنة ٦١٠ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣١١] .

[وانظر ما نسب إلى الكوفيين فى الإنصاف ص ١٦٧ : ١٦٩] .

(٢) هو علىّ بن عيسى أبو الحسن الرّمّانىّ [سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٩٢] .

(٣) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٠٧ .

(٤) أخرجه البخارىّ فى (كتاب الذبائح – باب ما أنهر الدمَ من القصب ، والمروة ، والحديد) حديث رقم ٥٥٠٣ بلفظ : « ما أنهر الدّمَ وذكر اسمُ الله عليه فكل ، ليس الظفر والسنّ » [فتح البارى – ٩ / ٦٣٠ : ٦٣١] .

فـ « السِّنَ » فى الحديث ، و « زيدًا » فى المثال ، خبران لِـ « ليس » و « لا يكون » (**وَاسْمُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ**) فيهما (**عَائِدٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ**) عند سيبويه[١]– كما قاله الموضح فى الحواشى . (**أَوْ**) عائد على (**الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ السَّابِقِ**) عند جمهور البصريين ، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمّنا عند الكوفيين[٢].

(**فَتَقْدِيرُ « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا »**) ليس هو أى : (**لَيْسَ الْقَائِمُ**) زَيْدًا ، على القول الأول ، ورُدَّ بأنه غير مُطَّرِد لتخلُّفِه فى نحو : « القومُ إخوتُك لَيْسَ زيدًا .

(**أَوْ لَيْسَ**) هو ، أى : ليس (**بَعْضُهُمْ**) زيدًا ، على القول الثانى ، وفيه بُعْدٌ لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدًا – قاله الموضح فى شرح اللمحة فى الكلام على « عَدَا » و « خَلَا »[٣].

أو : ليس هو ، أى : ليس قيامُهم قيامَ زيدٍ ، فحذف المضافُ ، وأقيم المضاف إليه مقامه[٤] على القول الثالث ، ورُدَّ بما رُدَّ به الأوّل ، وبأنَّ فيه تقديرَ محذوفٍ[٥] لم يُلفظ به قطّ .

(**وَعَلَى**) القول (**الثانى**) وهو كونُه ضميرًا يعود على البعض المدلول عليه بالكلّ (**فَهُوَ نَظِيرُ ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾**[٦] **بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْأَوْلَادِ**) الشامل

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٧٦ .

(٢) تنظر هذه المذاهب منسوبة لأصحابها فى الارتشاف ٢ / ٣٢٠ .

(٣) يقول ابن هشام فى شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣١ : « فإن قلتَ : فعلام يعود الضمير المستتر فيهما ؟

قلتُ : فى ذلك خلاف ، فعند أكثر البصريين أنه ضمير البعض – كما تقدم – وفيه بُعْد ؛ لإطلاقهم حينئذ البعضَ على الجميع إلا واحدًا ... » اهـ .

(٤) قاله أبو حيان فى التذييل والتكميل ٢ / ٦٤٤ تحقيق د / حماد البحيرى .

(٥) فى خ ٢ « تقديرٌ محذوفٌ » هكذا ضبطت بالشكل ، وهو خطأ .

(٦) من الآية (١١) من سورة « النساء » .

للذكور والإناث فـ « النون » فى « كُنَّ » اسمها ، وهو عائدٌ على الإناث اللاتى هُنَّ بعض الأولاد المتقدم ذِكْرهم فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوْلَادِكُمْ ﴾(١) فإنه فى قوَّة : أولادكم الذكور والإناث ، و « نِسَاءً » خبر « كُنَّ » .

« فإن قُلْتَ » : لا فائدة فى قول القائل « فإن كنّ الإناثُ نساءً » .

« قُلتُ » : الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده(٢).

« فإن قلتَ » : إذا كان محطّ الفائدة هو الظرف ، فما فائدة ذكر « نساء » .

« قلتُ » : فائدته التوطئة للوصف بعده ، وباب التوطئة يجرى فى الصفة ، والخبر ، والحال(٣).

(**وَجُمْلَتَا الاسْتِثْنَاءِ**) من « ليس زيدًا » وَ « لَا يَكُونُ زيدًا » (**فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ**) من المستثنى منه .

« فَإن قُلْتَ » : كيف حكم على جملة « ليس » بأنها حالٌ ، والفعل الماضى لا يقع حالا إلَّا مع « قد » ظاهرةً أو مقدرة ؟

« قلتُ » : هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثًا(٤).

---

(١) من الآية (١١) من سورة « النساء » .

(٢) وهو قوله تعالى : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ .

(٣) ومن مجئ التوطئة فى باب الخبر قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل : ٥٥] ومن مجيئها فى باب الحال قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] .

(٤) ينظر « النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ص ٣٢٥ [رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية تحقيق د / محمد عبد النبى – إشراف د / عبد الفتاح بحيرى] .

وعلى أن جملة الاستثناء حال يكون التقدير فى نحو « جاءوا ليس زيدًا » جاءوا مجاوزين زيدًا » ويرد عليه أن الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما ، وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثَمَّ رابط به ، وأجيب بأن قوة تعلق الجملة =

(**أَوْ مُسْتَأنفتان فَلَا مَوْضِعَ لَهُمَا**) من الأَعراب .

« فإن قلتَ » : دعوى الاستئناف يخل بالمقصود .

« قلتُ » : لا يَعْنون بالاستئناف عدمَ تعلُّقِها بما قبلها فى المعنى ، بل فى الإعراب فقط ؛ وذلك لأنَّ هذه الجملة وقعت موقع « إلا زيدًا » فكما أنَّ « إلَّا زيدًا » لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله ، فكذلك هذه .

وإليهما أشار الناظم بقوله :

* وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ « لَـيْسَ »[١] *

ثم قال :

* وَبِـ « يَكُونُ » بَعْدَ « لَا » *[٢]

❊ ❊ ❊

(**فَصْلٌ** :

[١٨٠/ب] **وفى الْمُسْتَثْنَى بِـ « خَلَا » و « عَدَا » وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : الْجَرُّ عَلَى أَنَّهُمَا / حَرْفَا جَرٍّ**) .

وإليهما الإشارة بقول الناظم :

وَاجْرُرْ بِسَابِقَىْ «يَكُونُ» إنْ تُرِدْ[٣] ....

= الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير وظاهرُ كلامهم كونُ جملة الاستثناء حالية وإن كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى أنّ الجملَ بعد النكرات صفات ، ويحتمل تخصيص إطلاقهم بما إذا كان المستثنى منه معرفة » [حاشية يس على التصريح ١ / ٣٦٣] .

(١) « ناصبا » حال من الفاعل استثن « بليس » متعلق باستثن .

(٢) « وبيكون » جار ومجرور قصد لفظه ، معطوف على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من « يكون » - « لا » مضاف إليه مقصود لفظه .

(٣) أى : جُرّ المستثنى بالأداتين السابقتين على « يكون » وهما : (خلا وعدا) على =

(وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَ) لِقلته (لَمْ يَحْفَظْهُ سِيبَوَيْهِ فِى « عَدَا »[١] وَمِنْ شَوَاهِدِهِ[٢] قَوْلُهُ) .

تَرَكْنَا فِى الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ   عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
٢٦٦ (أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا   عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٣])

وَالقَوافى مجرورة .

فَـ « الشمطاء » مجرورة بـ « عدا » وهى أنثى الأشمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض ، و « حيهم » – بالياء المثناة تحتُ – مفعول « أبحنا »[٤] من الإباحة ، و « قتلا » تمييز محوّل عن المفعول .

= اعتبارهما حرفى جرّ ، وإنما قال بسابقى « يكون » لأنهما ذُكِرَ فى بيت الألفية قبل « يكون » وذلك قوله :

واستَثْنِ ناصبًا بِلَيْسَ وَخَلَا   وبعَدَا وبيكونُ بعدَ « لَا »

(١) قال ابن مالك فى التسهيل ص ١٠٥ : « والتزم سيبويه فعلية « عدا » وحرفية « حاشا » ...ا هـ وفى شرح الكافية للرضى ١ / ٢٢٩ : ٢٣٠ : « قال السيرافىّ : لم أر أحدًا ذكر الجرّ بعد « عدا » إلا الأخفش ، فإنه قرنها فى بعض ما ذكره بـ « خلا » فى جواز الجر بها ، وقال – أى السيرافىّ – : ما أعلم خلافًا فى جواز الجرّ بـ « خلا » إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه .. » ا هـ

وينظر ما قاله سيبويه مما يدل على إجازته الجرّ بـ « خلا » دون « عدا » فى كتابه ١ / ٣٧٧ « بولاق » .

(٢) أى : من شواهد الجرّ بـ « عدا » .

(٣) البيتان من الوافر ، ولا يعلم قائلهما ، وردا ، أو الثانى فقط فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح اللمحة ٢ / ٢٣٠ ، والعينى ٣ / ١٣٢ ، وابن عقيل ١ / ٥٦٣ ، والأشمونى ٢ / ١٦٣ ، والهمع ١ / ٢٣٢ ، والدرر ١ / ١٩٧ .

و « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل ، « بنات عُوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهورة « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشيء ، « خَضَعْنَ » ذللن وخشعن .

« أبحناحيّهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، و « الحى » القبيلة .

(٤) « أَبَحْنَا » ساقطة من خ ٢ .

وقول الآخر :

خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[1]– **١٤١**

بجرِّ الجلالة .

(**وَ**) « خَلَا وعَدَا » (**مَوْضِعُهُمَا**) جارَّيْنِ (**نَصْبٌ**) ثم اختُلِف (**فَقِيلَ : هُوَ نَصْبٌ عَنْ تَمامِ الْكَلَامِ**) فيكون الناصبُ لموضعهما الجملةُ المتقدمة عليهما التى انتصبا بها عن تمامها ، كما قيل به فى التمييز الرافع لإبهام النسبة ، إنَّ العاملَ فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها ، حكاه المرادىُّ فى باب التمييز عن قوم[2] (**وَقِيلَ : لِأَنَّهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ**) أو شِبهِهِ (**الْمَذْكُورِ**) قبلهما على قاعدة أحرف الجرّ ، فيكونان فى موضع المفعول به كـ « مررتُ بزيدٍ » إلا أنَّ تعديتهما على جهة السلب ، قاله الجرجانىّ .

قال الموضح فى المغنى : والصوابُ عندى الأولُ ، وعلَّله بأمرين[3] ، ورُدَّا .

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو للأعشى فى الخزانة ٢ / ٣ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ / ٥٦٢ ، والعينى ٣ / ١٣٧ ، والأشمونى ٢ / ١٦٣ ، والهمع ١ / ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، والدرر ١ / ٢٩٣ ، ١٩٧ ، واللسان (خلا) ١٨ / ٢٦٦

والمعنى : إننى لا أؤمل أنْ يصلَنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق من أنك لا تدَّخِر وُسْعا فى التفضُّل علىّ لأن أهلى – فى تقديرى – فريق من أهلك .

ويستشهد بهذا البيت فى قوله : (خَلَا اللهِ) وفيها شاهدان للنحاة :

أما الأول : فلأن الشاعر استعمل « خلا » حرف جرّ .

وأما الثانى : فلأنه قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه وذلك جائز عند الكوفيين نص عليه الكسائى ، وأجازه الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان معا تقديم المستثنى على المستثنى منه بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه .

(٢) قاله فى المغنى ١ / ١٣٣ .

[وينظر توضيح المقاصد بشرح الألفية للمرادىّ ٢ / ١٧٥ : ١٧٦] .

(٣) فقال : لأنها – أى : خلا – لا تُعَدِّى الأفعالَ إلى الأسماء ، أى لا تُوصِّل معناها إليها بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة – ولأنها بمنزلة « إلّا » وهى =

(وَ) الوجه (**الثَّانِي : النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ**) ماضيان (**جَامِدَانِ ؛ لِوُقُوعِهِمَا مَوْقِعَ « إِلَّا »**) ؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف ، يصير جامدًا ، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مَبْنِيًّا .

قال الموضح فى شرح اللمحة : هذا – يعنى النصب – إن صحَّ فى « عَدَا » لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء ، كقولك « عدا فلانٌ طورَه » أى : تجاوزه ، لم يصحّ فى « خَلَا » لكونها قاصرة ، فكيف تنصب المفعول به « قلتُ » : ضَمَّنُوها فى الاستثناء معنى : جَاوَز ، وَحَسُن ذلك ؛ لأن كلَّ من « خلا » من شئ فقد جاوزه – انتهى[1].

(**وَفَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ**) فيهما (**وَفِي مُفَسِّرِه ، وَفِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ**) منهما (**الْبَحْثُ السَّابِقُ**) فى « ليس » و « لا يكون » .

فيكونُ فاعلُهما المضمر : إما عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابقِ ، فإذا قلتَ : « قاموا عَدَا زيدًا » فالتقديرُ : عدا هو ، أى : القائمُ زيدًا .

وإما على مصدرِ الفعل ، أى : عدا القيام زيدًا .

وإمّا على البعضِ المدلولِ عليه بكلِّه السابق ، أى : عَدَا هو ، أى : بعضُهم زيدًا ، وفيه نظر ؛ لأَنَّ المقصودَ من قولك : « قام القوم عدا زيدًا » أنَّ زيدًا لم يكن معهم أصلًا ، ولا يلزم من خُلُوِّ بعض القوم منه ، ومجاوزة بعضهم إياه ، خُلُوّ الكلّ ، ولا مجاوزة الكلّ ، بخلاف قولك : « قاموا ليس زيدًا » أى : ليس بعضُهم زيدًا ؛ لأن البعض هنا فى[2] سياق النفى ، فيشمل كلَّ بعضٍ من القومِ ، فحصل

= غير متعلقة » [المغنى ١ / ١٣٣] وينظر ٢ / ٤٤٢ من المغنى أيضًا .

(١) ينظر اللمحة البدرية ٢ / ٢٣٠ : ٢٣١ – والنص من أوله : « فإنَّ قلتَ : هذا إن صحّ اخ » وكان من المفيد جدًا أن يذكر عبارة : « فإن قلتَ » لأن الكلام اعتراض ورد على الاعتراض .

(٢) « فى » ساقطة من خ ٢ .

المقصود من الاستثناء بخلافه[١].

[١٨١/أ] وجملتا الاستثناء فى موضع نصب على الحال ، / أو مُستأنفتان فلا موضع لهما[٢].

(**وَتَدْخُلُ عَلَيْهِمَا**) أى : على « خلا وعدا » (**مَا الْمَصْدَرِيَّةُ**) وهو مشكل على ما تقدّم من أن « خلا » و « عدا » جامدان ، و « ما » المصدرية لا توصل بفعل جامد ، كما نصّ عليه فى التسهيل[٣]، وعلى القول بجواز دخول « ما » عليهما (**فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ**) فى المستثنى عند الجمهور (**لِتَعَيُّنِ الْفِعْلِيَّةِ حِينَئِذٍ**) وإليه الإشارة بقوله :

.... وَبَعْدَ « مَا » انْصِبْ[٤] ....

(**كَقَوْلِهِ**) وهو لَبيد :

٢٦٧- (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ)[٥] ....

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١١ .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ٣١٩ : « واختلفوا فى هذه الجمل ، فأجاز السيرافى أن يكون فى موضع نصب على الحال ، كأنك قلتَ : خالين زيدًا ، وعادين زيدًا ، ومحاشين زيدًا ، وأجاز أيضًا أن يكون لا موضع لها من الإعراب ، وإن كانت مفتقرةً من حيث المعنى إلى ما قبلها ، من حيث كان معناها معنى « إلا » قال ابن عصفور : وهو الصحيح » اهـ [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٠ : ٢٦١] .

(٣) وذلك قول ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ : ٣٠٨ : « ... وأيضًا فإن الدليل يقتضى ألّا توصل « ما » وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقدَّر الحرفُ وصلتُه واقعين موقع ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة فإذا وُصِل ببعضها حرف مصدرىّ فهو على خلاف الأصل فلا يُبالَى بانفراده بذلك ... » اهـ .

(٤) أشار إلى الحالة الثانية لـ « خلا وعدا » وهى اقترانهما بـ « ما » أى : إذا اقترن كل من : خلا وعدا بـ « ما » فالوجه نصب المستثنى بهما ، وإنما انتصب لأن « ما » المصدرية لا يليها حرف جرّ ، هذا مذهب الجمهور .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل للبيد العامرىّ وعجزه : =

أى : ذاهبٌ ، وفانٍ ، أخذًا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[١] وجملة « ما خلا الله » استثنائية ، ويحتمل أن تكون صفةً للمضافِ إليه و « ما » زائدة ، والتقدير : كلُّ شئ غير الله باطلٌ ، وعلى هذا فلا استثناء – قاله الشيخ طاهر[٢] .

(**وَقَوْلِهِ** :

٣٠م– تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدانِى) فَإِنَّنِى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِى مُولَعُ[٣]

فـ « عدا » فعلٌ ماضٍ (**وَلِهَذَا دَخَلَتْ**) عليه (**نُونُ الْوِقَايَةِ**) و « ما » موصولٌ حرفيٌّ و « عَدَا » صلته (**وَمَوْضِعُ الْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ نَصْبٌ**) بلا خلاف .

(**إِمَّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ**) الزمانيَّة (**عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَوْ عَلَى الْحَالِيَّةِ ، عَلَى التَّأْوِيلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ**) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (**فَمَعْنَى « قَامُوا مَاعَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا**) على الأول (**أَوْ مُجَاوِزِيْنَ زَيْدًا**) على الثانى ، وبه قال السِّيرافىّ[٤].

أو على الاستثناء ، كانتصاب « غير » فى « قَامُوا غيرَ زيدٍ » وإليه ذهب ابنُ

= * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ *

وقد مضى ذكر هذا الشاهد عند ورود صدره فى الحديث الشريف على أنه أصدق كلمة قالها شاعر .

[وينظر الجزء الأول ص ١٣٣ من هذا الكتاب] .

(١) من الآية [٨٨] من سورة « القصص » .

(٢) أى : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصرىّ .

(٣) مضى ذكر هذا الشاهد فى الجزء الأول ص ٣٥٠ .

(٤) ينظر الارتشاف ٢ / ٣١٩ والمغنى ١ / ١٣٣ : ١٣٤ .

خروف(١).

والذى ينبغى أن يُعتمد عليه هو الأول(٢)؛ فإن كثيرًا ما يُحذف اسمُ الزمان وينوب عنه المصدر ، كما تقدَّم فى بابه(٣).

(**وَقَدْ يَجُرَّانِ عَلَى تَقْدِيرِ « مَا » زَائِدَةً**) وبه قال الجَرْمىّ ، والرَّبَعىّ والكسائىّ ، والفارسىّ(٤) ، وابنُ جِنّى ، وأشار إليه الناظم بقوله :

.... وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ(٥)

قال فى المغنى : فإن قالوا بالزيادة قياسًا ففاسدٌ ؛ لأن « ما » لا تُزَاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾(٦) وإن قالوا ذلك سَمَاعًا ، فهو من الشّذوذِ بحيث لا يُقاس عليه – انتهى ، وهو مخالف لما هنا(٧).

* * *

(١) قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٦٣٢ : « وزعم ابن خروف أنَّ انتصابه على الاستثناء كانتصاب « غير » فى قولك : « جاءنى القوم غيرَ زيدٍ » ألا ترى أن « ما » وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى « إلّا » كما أن « غيرًا » كذلك » ا هـ .
[وينظر المغنى ١ / ١٣٤ والأشمونى ٢ / ١٦٤] .

(٢) وهو أن « ما » وما بعدها منصوب على الظرفية والتقدير : قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا .

(٣) فى باب المفعول فيه فى نحو : أتانى مقدم الحاج ، وخفوق النجم [ينظر ص ٥٠٥] .

(٤) ينظر المسائل البصريات لأبى على الفارسىّ ٢ / ٨٧٤ ـــ مسألة : ١٥٠ .

(٥) وفهم من قول ابن مالك : وانجرارٌ ، بالتنكير ومن قوله : قد يَرِد ، أن الجرّ بهما مع « ما » قليل .

(٦) من الآية [٤٠] من سورة « المؤمنون » .

(٧) حيث قال ابنُ هشام – هنا – : وقد يَجُرَّانِ على تقدير « ما » زائدة » ، أما فى المغنى ١ / ١٣٤ فقد وصف قول هؤلاء الأئمة بالزعم : حيث قال : وزعم الجَرْمىُّ ، والربَعىُّ .. إلخ ثم ردّ عليهم .
=

(**فَصْلٌ** : **وَالْمُسْتَثْنَى** بِـ « **حَاشَا** » **عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**[(١)] - **مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ**) بالنباء على الضم مع « لا » وفى المغنى أن ذلك لحنٌ ، وأنَّ صوابَه « ليس غيرُ »[(٢)].

واختار ابنُ مالك عدم التفرقة ، ونقله عن العرب ، وأنشد عليه :

١٤٢ - .... لَا غَيْرُ تُسْأَلُ[(٣)]

(**وَسِمِعَ غَيْرُهُ**) أى : غيرُ سيبويه (**النَّصْبَ**) رواه الأخفش وغيرُه[(٤)]

= أما موقف ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣١٠ فيتضح من قوله : « وَرَوَى الجرمىّ عن بعض العرب جرّ ما استثنى بـ « ما عدا » و « ما خلا » والوجه فيه أن تُجعل « ما » زائدة و (عدا وخلا) حرفَىْ جرٍّ ، وفيه شذوذ ؛ لأن « ما » إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدّم عليه ، بل تتأخر عنه نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون ٤٠] » اهـ .

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٧٧ (ط بولاق) .

(٢) المغنى ١ / ١٥٧ .

(٣) جملة من بيت من الطويل لا يعلم قائله والبيت بتمامه :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٦٧ ، والهمع ١ / ٢١٠ ، والدرر ١ / ١٧٧ وسيأتى فى التصريح فى باب الإضافة .

وفى القاموس (غير) « وقولهم : « لا غير » لحنٌ ، غيرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموع من قول الشاعر وأنشد البيت - ثم قال : وقد احتجّ ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكأنّ قولهم « لحنٌ » مأخوذ من قول السيرافى فى الحذف : إنما يستعمل إذا كانت « غير » بعد « ليس » ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه - وقد سمع » انتهى كلام صاحب القاموس .

وفى الدرر اللوامع ١ / ١٧٨ « استشهد به - يعنى السيوطى فى الهمع - على ردّ قول من لَحَّنَ الفقهاء فى قولهم « لا غير » ا هـ .

(٤) ينظر شرح الألفية للمرادىّ ٢ / ١٢٧ ، والمغنى ١ / ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٤٤ .

(**كَقَوْلِهِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغ »**)[١] بنصب « الشيطان » – وَ « أبا الأصْبَغ » بفتح الهمزة ، وإهمال الصاد ، وإعجام الغين ، وليس بمنظوم كما قد يُتوهم .

فإن قلتَ : المغفرة أمرٌ حَسَنٌ لا يتنزه أحد عنه ؛ فَلِمَ استُثْنِىَ بـ « حاشا » ؟

قلتُ : تنبيها على أنّ الشيطان لشدة خساسته ، وإفراطه فى قبح الحال ، وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه ، ويعظم شأنها أن تتعلق به ، وجَعل « أبا الأصبغ » قرينًا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسةِ القدر ، وقُبح الفِعْل ، مبالغة فى الذَّمّ – قاله الدمامينى – .

[١٨١/ب] وقد ثبت النصب / بنقل أبى زَيْدٍ ، والفرَّاء ، والأخفش ، والشيبانىّ ، وابن خروف وأجازه الجَرْمىّ ، والمازنىّ ، والمبرد ، والزجاج[٢] ، والناظم حيث قال :

وَكَـ « خَلَا » « حَاشَا »[٣] ....

(**وَالْكَلَامُ فِى مَوْضِعِهَا**) حال كونها (**جَارَّةً وَنَاصِبَةً ، وَفِى فَاعِلِهَا ، كَالْكَلَامِ فِى أُخْتَيْهَا**) « عَدَا » و « خَلَا » وتقدَّم مشروحًا .

(**وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ « مَا » عَلَيْهَا**)[٤] كما أفاده الناظم بقوله :

.... وَلَا تَصْحَبُ « مَا » ....

(**خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ**) واستدل ابنُ مالك[٥] بقوله – ﷺ – « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ

---

(١) ينظر هذا القول فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ : ٣٠٧ ، والمغنى ١ / ١٢٢ ، والأشمونى ٢ / ١٢٧ ، والهمع ١ / ٢٣٢ .

(٢) من قوله : وقد ثبت النصب ... إلى هنا منقول بنصه من شرح الألفية للمرادى ٢ / ١٢٧ .

(٣) يعنى أن « حاشا » مثل « خلا » فى أنها يُستثنى بها ، ويجوز فى المستثنى بها النصب والجرّ على الوجه الذى جاز فى « خلا » .

(٤) قال سيبويه فى كتابه : « لو قلت أتونى ما حاشا زيدا » لم يكن كلامًا [١ / ٣٧٧ بولاق] .

(٥) فى شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ : ٣٠٨ ومهد بقوله : « ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليسَ =

إلَّى مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »[١] بناءً على أنّ « ما حاشا فاطمة » من الحديث ، وليس بمدرج – وردَّه فى المغنى بأن « ما » نافية لا مصدرية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمةَ ، وأن « مَا حَاشَا فاطمة » مدرج من كلام الرَّاوى ، ويؤيده أن فى معجم الطبرانىّ « مَا حَاشَا فَاطِمَةَ ولا غيرَها »[٢].

وأما قول الأخطل :

رَأَيْت النَّاسُ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا[٣] – ١٤٣

= لها مصادر مستعملة ، فإذا وصل ببعضها حرف مصدرىّ فهو على خلاف الأصل ، فلا يُبَالى بانفراده بذلك ، فيقال لَم لَمْ يوافقه غيرُه ، فإن موافقته تكثير للشذوذ ، ومخالفته استمرار مقتضى الدليل ، على أنه قد قيل : « ما حاشا » فى حديث ابن عمر من مسند أبى أميَّة الطرسُوسىّ عن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ : أسامةُ أحبّ الناسِ إلىّ ما حاشا فاطمةَ » اهـ

(١) فى الفتح الرّبانى لترتيب مسند الإمام أحمد : روى « أحمد » فى « مسنده » عن « ابن عمر » رضى الله عنهما – أن رسول الله – ﷺ – قال : « أسامة أحبُّ الناس إلَّى ما حاشا فاطمةَ ولا غيرها » .

وما نقله ابن هشام عن الطبرانىّ يوافق رواية المسند .

وورد هذا الحديث أيضًا بالإضافة إلى التسهيل والمغنى : فى شرح ابن الناظم ٣٠٩ ، والمرادىّ على الألفية ٢ / ١٢٨ ، وابن عقيل ١ / ٥٦٥ ، والأشمونى ٢ / ١٦٧ .

(٢) المغنى ١ / ١٢١ ونسب الوهم إلى ابن مالك فى اعتباره « ما » مصدرية ، و « حاشا » استثنائية .

(٣) هذا البيت من الوافر وهو للأخطل كما فى العينى ٣ / ١٣٦ ، والدرر ١ / ١٩٧ ، وورد بلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٥٦٦ وشرح المرادى على الألفية ٢ / ١٢٨ ، والمغنى ١ / ١٢١ ، وشرح اللمحة لابن هشام ٢ / ٢٣٣ ، والأشمونى ٢ / ١٦٥ والهمع ١ / ٢٣٣ .

« رأيت الناسَ » فى الصبان ٢ / ١٦٥ : ١٦٦ : « قال الدماميني : الظاهر أن مفعول « رأيتُ » الثانى محذوف أى « دُونَنَا » ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية « فإنا نحن أفضلهم فعالا » والفاء زائدة على رأى الأخفش فى مثل : زيد فقائم ، وقوله : « فعالا » بفتح الفاء فى الخير ، وبكسرها فى الشرّ – أو الفعَال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فِعْل » اهـ .

فنادرٌ ، قال الموضح فى شرح اللمحة : ويحتمل أن يكون « حاشا » فيه فعلا متعدِّيًا متصرفًا من حاشيته بمعنى استثنيته ، واشتقاقه من الحاشية ، كأن المرادَ أنك أخرجتَه منه ، وعزلتَه عنه – انتهى(١).

(**وَلَا**) يجوز (**دُخُولُ** « **إلَّا** ») على « حاشا » (**خِلَافًا لِلْكِسَائِىِّ**) فى إجازة ذلك إذا جَرَّتْ نحو : « قام القومُ إلَّا حَاشَا زيدٍ » وَمَنْعِه إذا نَصَبَتْ .

وحكاه أيضًا أبو الحسن(٢) عن العرب .

ومنعه البصريون مطلقًا ، وحملوا ما وَرَدَ من ذلك على الشذوذ – قاله المرادى فى شرح التسهيل(٣).

وَوَجَّهَ بعضُهم قولَ الكسائى بأن « حاشا » ضَعُفَت فى الاستثناء فَقَوِيت بـ « إلَّا » كما قَوِيت « لكنْ » العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة ، وكما قَوِيت « هل » بـ « أم » فى الاستفهام نحو « أَمْ هَلْ » .

* * *

= والشاهد فيه : قوله : « ما حاشا قريشًا » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وذلك قليل والأكثر التجرد منها .

(١) لم أجده فى شرح اللمحة وإنما اكتفى بعد إيراد البيت بقوله : فنادر [شرح اللمحة ٢ / ٢٣٣] .

(٢) يعنى : الأخفش .

(٣) ينظر ص [١٦٢] الجزء الثانى تحت عنوان : « فرع » تحقيق د / أحمد عبد الله .
وفى التذييل والتكميل ص ٦٤٠ ت د / حماد البحيرى : « واختلف النحويون فى جواز دخول « إلا » على « حاشا » فذهب الكسائىُّ إلى جواز ذلك إذا جَرَّت « حاشا » ومنع ذلك إذا نصبت ، نحو : قام القوم إلا حاشا زيدٍ ، ومنع البصريون ذلك على كل حال ، وحكى أبو الحسن الأخفش عن العرب أنهم يقولون : قام القوم إلا حاشا زيدٍ ، وهذا عندنا شذوذ لا ينبغى أن يقاسَ عليه غيرُه ، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد » انتهى كلام أبى حيان .

(هَذَا بَابُ الْحَالِ)

وأَلِفُهَا منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لقولهم في جَمْعِها : أَحْوالٌ ، وفي تصغيرها : حُوَيْلَة واشتقاقها من التحوّل ، وهو التنقّل .

ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنىً[(١)].

والمذكورُ في هذا الباب : حدُّها ، ثم صفاتها ، ثم تخصيص صاحِبها ، ثم التَّرتيبُ بينها[(٢)] وبين صاحبها ، ثم بينها وبين عَامِلها ، ثم تعدُّدُها ، ثم توكيدُها لغيرها ، ثم انقسامها إلى مفرد ، وظرف ، وجملة ، ثم حذف عاملها .

---

(١) يعنى أن لفظ الحال يُذكر فيقال : « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء . ومعناها أيضًا قد يُذَكَّر فيعود الضمير عليه مذكرًا ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر – وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث .

ومن شواهد تذكير لفظ الحال قوله .

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فدعه وَوَاكِلْ أمرَه والليال

ومن شواهد تأنيث لفظها قوله :

على حالةٍ لو أنّ فى القوم حَاتِمًا على جوده ضنت به نفس حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكرًا فأنت بالخيار بين أن تذكر معناه فتقول : حال حسن ، أو تؤنثه فتقول : حال حسنة أما إذا كان لفظ الحال مؤنثًا فليس لك إلا أن تؤنث معناه فتقول : حالة حسنة ، وهذه حالة ، وكانت حالتنا طيبة ، وهكذا .

(٢) في ج ٢ « بينهما » تحريف .

(الْحَالُ نَوْعَانِ : مُؤَكِّدَة) وهي التي يُستفادُ معناها بدونِ ذِكرها . (وَسَتَأْتِى[١] ، وَمُؤَسِّسَةٌ) ويقال لها : المَبيِّنة (وَهِيَ) التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها .

وَحَدُّها (وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مَذْكُورَةٌ لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ) للفاعل ، أو للمفعول أو لهما معًا .

فالأول : (كَـ « جِئْتُ رَاكِبًا » فـ « راكبًا » مُبيِّن لهيئة الفاعل وهو « التاء » .

(وَ) الثانى : نحو « زيدٌ (ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا ») فـ « مكتوفًا » مبيّن لهيئة المفعول وهو « الهاء » .

(و) الثالث : نحو « زيدٌ (لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ ») فـ « راكبين » مبيّن لهيئة الفاعل وهو « تاء » المتكلم ، ولهيئة المفعول وهو « هاء » الغائب .

[١٨٢/أ] ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك / يؤول بهما ، نحو : « زيد فى الدار جالِسًا » فـ « جالسًا » حال من ضمير الظرف المستتر فيه ، وهو فاعلٌ معنًى ، لا مِنَ المبتدإ[٢] على الأصحّ . و ﴿ هَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[٣] فـ « شيخًا » حالٌ من « بَعْلِى » وهو مفعول معنًى ، تقديره : أُنَبِّه على بَعْلى[٤]، أو : أُشِيْرُ إلى بَعْلِى[٥] ،

---

(١) ومن شواهدها (﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٣٣] فـ « حَيًّا » حالٌ أكدت عاملها وهو ﴿ أُبْعَثُ ﴾ إذا معناهما واحد .

(٢) قيل : لأن من شروطهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبه ، فإذا كان الحال من المبتدأ ، والعامل في المبتدإ هو الابتداء ، فكيف يعمل الابتداء فى الحال . [ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٨] .

(٣) من الآية [٧٢] من سورة « هود » .

(٤) إذا كان العامل ما فى « ها » من معنى التنبيه .

(٥) إذا كان العامل ما فى « ذا » من معنى الإشارة [ينظر شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٤] .

قاله فى المتوسط[١] .

(**وَخَرَجَ بِذِكْرِ الْوَصْفِ** ، **نحو « الْقَهْقَرى »**) فِى « رَجَعْتُ الْقَهْقَرى » فإنه وإن كان مُبيِّنا لهيئة الفاعل ، إلا أنه مصدرٌ لا وصفٌ ، والمرادُ بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولا به ، لِتدخُلَ الجملةُ وشبهُهَا من الظرف ، والجار والمجرور إذا وقعت حالًا فإنها فى تأويل الوصف .

(وَ) خرج (**بِذِكْرِ الْفَضْلَةِ الْخَبَرُ فِى نَحْوُ« زَيْدٌ ضَاحِكٌ »**) فإنّ « ضاحكٌ » وإن كان مُبيِّنا للهيئة فهو عُمدةٌ لا فضلة ، والمرادُ بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة ، لا ما يستغنى الكلامُ عنه ، ليدخُلَ نحو « كُسَالَى » من قوله تعالى ﴿ **قَامُواْ كُسَالَىٰ** ﴾[٢] فإن « كُسَالَى » حال ، ولا يَستغنى الكلامُ عنه .

(وَ) خرج (**بِالْبَاقِى**) وهو قوله : مذكورة لبيان الهيئة (**التَّمْيِيزُ فِى نَحْوِ « لِلهِ دَرُّهُ**[٣] **فَارِسًا » وَالنَّعْتُ فِى نَحْوِ « جَاءَنِى رَجُلٌ رَاكِبٌ » فَإِنَّ**) « فارسًا » و « راكبٌ » وإن حصل بهما بيانُ الهَيئة ، فليسا مذكورين لذلك ؛ لأنّ (**ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ**) وهو الفروسيّة (**وَذِكْرَ النَّعْتِ لِتَخْصِيصِ الْمَنْعُوتِ**) وهو « رجل » بالنعتِ (**وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بِهِمَا ضِمْنًا لَا قَصْدًا**) وَرُبَّ شىء يُقصد لمعنًى خاص ، وإن لزم منه معنًى آخر .

(**وَقَالَ النَّاظِمُ**) فى نظمه :

---

(١) « المتوسط » هو شرح ركن الدين الاستراباذى المتوفى سنة ٧١٥ هـ لكافية ابن الحاجب ويسمى (الوافية) حققه د / خالد فائق ونال به درجة « الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة » [ينظر ص ١٨٣ من هذا الشرح] .

ولركن الدين شرحان آخران : أحدهما كبير ، ويسمى (البسيط) محقق أيضا فى جامعة الأزهر ، والثانى صغير ، ويسمى (الأصغر) .

(٢) من الآية [١٤٢من سورة « النساء » .

(٣) فى المصباح « درر » : « الدَّرّ ، اللَّبَنُ ، تسمية بالمصدر » ومنه قيل : « لِلهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ا. هـ .

(**الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمُ فِى حَالِ كَـذَا ...**)

بزيادة « كذا »[١] لبيان المراد .

(**فَالْوَصْفُ : جِنسٌ يَشْمَلُ الْخَبَرَ ، وَالنَّعْتَ ، وَالْحَالَ – وَفَضْلَةٌ :**) فصلٌ أول (**مُخْرِجٌ لِلْخَبَرِ**) فى نحو « زيدٌ ضاحكٌ » فإنه عمدة (**وَمُنْتَصِبٌ**)[٢] فصلٌ ثانٍ (**مُخْرِجٌ لِنَعْتَىِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ كَـ « جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبٌ » وَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ**) فإنهما – وإن قيَّدا المنعوت – فليسَا منصوبين (**وَمُفْهِمُ فِى حَالِ كَذَا :**) فصلٌ ثالث (**مُخْرِجٌ لِنَعْتِ الْمَنْصُوبِ كَـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّهُ**) أى : النعت (**إِنَّمَا سِيقَ**) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (**لِتَقْيِيدِ الْمَنْعُوتِ**) به (**فَهُوَ لَا يُفْهِمُ فِى حَالِ كَذَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمَهُ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ**) ، لأنّ المقصودَ بالذات التقييد بالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعَرَض .

(**وَفِى هَذَا الْحَدِّ**) الذى ذكره الناظم (**نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ**) المقصودَ من الحدّ تصوُّرُ ماهيَّةِ المحدودِ ، وهى لا تُتصوَّرُ إلا بجميع أجزاء الحدّ ، وقد جَعَلَ (**النَّصْبَ**) جزءًا مِنَ الحدِّ ، مع أنَّه (**حُكْمٌ**) من أحكام المحدود (**وَالْحُكْمُ فَرْعُ التَّصَوُّرِ**) إذْ لا يُحكم على شئ إلَّا بعد تصوره (**وَالتَّصَوُّرُ**) لماهيَّة المحدود (**مَوْقُوفٌ عَلَى**) جميع أجزاء (**الْحَدِّ**) ومن جملتها النصبُ وهو حكمٌ (**فَجَاءَ الدَّوْرُ**)[٣] .

---

(١) أى : على نصّ الألفية : لأنَّ نصَّها : مُفْهِمُ فِى حَالٍ كفَرْدًا أَذْهَبُ .

(٢) قد تأتى الحال مجرورةً بحرف جرّ زائد ومن ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَـابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَـا

تقديره : فما رجعتْ خائبةً ركابٌ .

(٣) ومن قَبْل ابن هشام اعترض ابنُ الناظم على الحدّ فقال : « فيه مع إدْخَالِ حكم فِى الحدّ بقوله : « منتصبٌ » أنه حدٌّ غير مانع ؛ لأنه يشمل النعت ، ألا ترى أنّ قولك : مررتُ برجُلٍ راكبٍ ، فى معنى : مررت برجل فى حال ركوبه ، كما أن قولك : جاء زيد ضاحكا ، فى معنى : جاء زيد فى حال ضحكه ؛ فلأجل ذلك عدلتُ عن هذه العبارة إلى قولى : المذكور فضلة ، لبيان هيئة ما هو له » [شرحه للألفية ٣١١] .

وهو توقف الشئ على ما يتوقفُ هو عليه إما بمرتبة كتوقُّفِ « أ » على « ب » و« ب » على « أ » – أو بمراتب : كتوقّف « أ » على « ب » و« ب » على « ج » و« ج » على « أ » والدَّوْر / مُبْطِلٌ للحدّ .

[١٨٢/ب]

« وأُجيبَ » باختلاف الجهَةِ ؛ فإنَّ الحُكْمَ ليس موقوفًا على التَّصوُّر بكنه الحقيقة المتوقفة على الحدّ حتى يلزم البطلان ، وإنما هو متوقف على التصور بوجهٍ مَا ، وذلك لا يتوقف على الحدّ ، فلا يلزم البطلان .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الغرضَ من الحدّ معرفة المحدود بكنه حقيقته ليُحْكَمَ عليه ، والتصوُّرُ بوجهٍ مَا لا يكفى فى ذلك .

* * *

(**فَصْلٌ : لِلْحَالِ**) من حيث هى (**أَرْبَعَةُ أَوْصَافٍ** :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً) وهو الأصل فيها ؛ لأنَّها مأخوذةٌ من التحوّل ، وهو التنقل ، قاله أبو البقاء[١] ، (**لَا ثَابِتَةً**) دائمًا ، والمرادُ أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة (**وَذَلِكَ**) الانتقال (**غَالِبٌ**) فيها (**لَا لَازِمٌ** ، كَـ « **جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا** ») أَلَا تَرَى أنّ الضَّحِكَ يُزايل[٢] زيدًا ويفارقه .

وثابتة ، وذلك قليلٌ فيها ، فلذلك قال (**وَتَقَعُ وَصْفًا ثَابِتًا فى ثَلَاثِ مَسَائِلَ** :

إِحْدَاهَا : أَنْ تَكُونَ مُؤَكِّدَةً) لمضمون جملةٍ قبلها (**نَحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا »**) أو لعاملها نحو ﴿ **وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾[٣] أو لصاحبها نحو ﴿ **لَأَمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعًا** ﴾[٤] ؛ فإنَّ الأبوّةَ من شأنها العطفُ ، والبعثَ من لازمه الحياة ،

---

(١) يعنى : العكبرى وهذا الذي قاله فى كتابه شرح لمع ابن جنى ورقة [٨٨ / أ] « مخطوطة » ونص كلامه : « واشتقاقها – يعنى الحال – من التحول وهو التنقل ، ومن هنا كان الأصل فى الحال أن تكون منتقلة » ا هـ .

(٢) حرفت فى خ ٢ إلى « يزال » .

(٣) من الآية [٣٣] من سورة « مريم » .

(٤) من الآية [٩٩] من سورة « يونس » .

والعمومَ من مقضياته الجمعيّةُ .

المسألةُ (**الثَّانِيَةُ** : **أَنْ يَدُلَّ عَامِلُهَا عَلَى تَجَدُّدِ**) ذَاتِ (**صَاحِبِهَا**) وحدوثِه ، أو تجدّدِ صفةٍ له .

فالأول : (**نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ**) بفتح الزاى ، أفصح من ضَمِّها[١] (**يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا**)[٢] **فَـ« يَدَيْهَا »**) بدل من الزرافة (**بَدَلُ بَعْضٍ**) من كلّ (و« **أَطْوَلَ** » **حَالٌ مُلَازِمَةٌ**) من « يَدَيْهَا » – و« من رجليها » متعلق بـ « أطول » ؛ لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحال « خَلَقَ » وهو يدل على تجدد المخلوق .

قال أبو البقاء[٣]: وبعضهم يقول : « يداها أطولُ » بالرفع ، وَ« يداها » مبتدأ ، و« أَطْوَلُ » خبره ، والجملة حاليّة[٤]– انتهى –

ولا يتعين الحالية ؛ لجواز الوصفية ؛ لأن الزرافة معَّرفة بـ « أل » الجنسية .

---

(١) قال ابن هشام فى شرح الشذور ص ٢٤٩ : « وقد عاب بعضُ الجهال ما جزمتُ به من فتح الزاى ، وقال : فيها الفتح والضم فبينتُ له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامّة فقال فى باب ما جاء مفتوحًا والعامّة تضمه ما نصه : وهى الزَّرافَةُ – بفتح الزاى – هذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زرافة » بالفتح ، وهو الوجه والعامة تضمها – انتهى كلامه – واللغات الشاذة لا تحصى ، وإنما يُعْمَل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم » ا . هـ .

(٢) هذا قول من أقوال العرب ورد فى كتاب سيبويه ١ / ٧٧ عندما قال : « فمما جاء فى النصب أنّا سمعنا من يوثق بعربيّته يقول : خلق اللهُ الزرافة يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْهَا » ا .هـ .

وورد أيضًا فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٣ ، وأكثر كتب النحو .

(٣) يعنى العكبرى .

(٤) وهذا التوجيه الإعرابى لسيبويه فى كتاب ١ / ٧٧ ، وقال عن الرفع إنه الأعرف ، وقال عن النصب : وإن نصبت فهو عربى جيد . واستشهد للوجهين ، فارجع إليه إن شئت .

والثانى(١) : نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ﴾(٢) فـ « الكتاب » قديم و« الإنزال » حادث ، وهو أحد ما فُسِّر به الحدوث فى قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾(٣) قاله الموضح فى شرح اللمحة(٤)، فجعله ممّا له ضابط(٥) وسيأتى له ما يخالفه(٦) .

المسألة (**الثَّالِثَةُ**) أن يكون مرجعها إلى السماع (**نَحْو** ﴿ **قَآئِمًا بِالْقِسْطِ** ﴾(٧)) من قوله تعالى : ﴿ **شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَـٰئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ** ﴾(٧) إذَا أُعرِب « قَائِمًا » حالًا من فاعل « شَهِدَ » وهو « اللهُ » تعالى .

واعتذر الزمخشريُّ عن إفراده بالحال ، دون المعطوفَيْنِ عليه – وإن كان مثلُ « جاء زيدٌ وعمرٌو راكبًا » لا يجوزُ – بأنّ هذا إنما جاز لعدم الإلباس(٨)، وسكتَ عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفَيْنِ ، قال التفتازانى(٩) : كأنهما للدلالة على عُلُوِّ مرتبتهما(١٠) .

---

(١) أى : ما دلّ عاملها على تجدد صفةٍ لصاحبها .
(٢) من الآية [١١٤] من سورة « الأنعام » .
(٣) من الآية [٢] من سورة « الأنبياء » أى : محدثٍ إنزاله .
(٤) ٢ / ١٨٠ .
(٥) وضابطه : أن يدل عاملها على تجدد صفة صاحبها [كما قاله فى شرح اللمحة ٢ / ١٨٠] .
(٦) ففى المسألة الثالثة من هذه المسائل التى معنا ، سيقول بعد أن يمثل بآية الأنعام هذه : « ولا ضابط له » اهـ .
(٧) من الآية [١٨] من سورة « آل عمران » .
(٨) لأن « قائمًا بالقسط » حال مفردة فمآلها إلى فاعل « شهد » وهو لفظ الجلالة ، وبسبب إفرادها لا تنصرف إلى : « الملائكة » ، ولا إلى « أولوا العلم » .
(٩) وهو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانىّ ، عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان .
(١٠) أى : الملائكة ، وأولى العلم ، من حيث قرنا به تعالى من غير فاصل .

(**وَنحْو** : ﴿ **أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا** ﴾[1]) أى : مبينًا فيه الحق والباطل بحيث يُنْفَى التخليط والإلباس (**وَلَا ضَابِطَ لِذَلِكَ**[2]، **بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ / عَلَى السَّمَاعِ**) فلا يقاسُ عليه . [١/١٨٣]

(**وَوَهِمَ ابْنُ النَّاظِمِ**) فى شرح النَّظْم (**فَمَثَّلَ بِـ** « **مُفَصَّلًا** » **فى الْآيَةِ**) المذكورة (**لِلْحَالِ الَّتِى تَجَدَّدَ صَاحِبُهَا**) [3] قال فى المغنى : وهذا سَهْوٌ منه ؛ فإنَّ القرآنَ قديمٌ – انتهى[4]– .

وقال الدمامينى فى شرحيه[5]: والسهو إنما هو منه ، أى : من الموضح ؛ فإنَّ الإنزالَ يقتضى الانتقال ، والقديم لا يقبله – انتهى –

وقال الشُّمُنِّى : الجوابُ عن هذا[6] أنّ « أُنْزَل » الذى هو عامل فى الحال ، يدلُّ على تجدُدِ مفعوله الذى هو صاحبُ الحال ، ولا يلزم من دلالته على تجددِه تجدُّده ؛ لقيام الدليل القاطع على قِدَمه ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ، على أن الذى يمتنع تجدُّده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى ، لا العبارة الدالّة عليه ، والمتصف بالنزول هو الثانى لا الأول – انتهى[7]–

---

(١) من الآية [١١٤ من سورة « الأنعام » .

(٢) وقد نبه الشيخ خالد على أن ابن هشام فى شرح اللمحة قد جعل له ضابطًا ، وهو أنه مما دل عاملها على تجدد صفة شرح الألفية لصاحبها . [شرح اللمحة ٢ / ١٨٠] .

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٢ ت د / عبد الحميد السيد .

(٤) مغنى اللبيب ٢ / ٤٦٥ .

(٥) يعنى : شرحيه على المغنى .

(٦) أى : عن اعتراض صاحب المغنى على ابن الناظم ، فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغنى والحق أن يقال : إن أراد ابن الناظم أنَّ الإنزال يدل على تجدد المنزل ، أى : حدوثه وقت الإنزال فالوهم ثابت لا خفاء فيه .

(٧) ينظر حاشية الشمنى على المغنى [٢ / ١٦٦] .

الوصف (**الثَّانِى : أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً**) من المصدر (**لَا جَامِدَةً ، وَذَلِكَ أَيْضًا غَالِبٌ لَا لَازِمٌ**) كـ « جَاءَ زيدٌ ضاحكًا » فإن « ضاحكًا » مشتق من « الضَّحِك » .

وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله :

وَكَوْنُـــهُ مُنْتَـــقِلًا مُشْتَقــا يَغْلِبُ[1] ....

(**وَتَقَعُ جَامِدَةً مُؤَوَّلَةً بِالْمُشْتَقِّ فى ثَلَاثِ مَسَائِلَ :**

إِحْدَاهَا : أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَشْبِيهٍ ، نَحْوُ « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » وَ« بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمَرًا » وَ« تَثَنَّتْ غُصْنًا ») فـ « أسدًا » حالٌ من « زيد » و« قمرًا » حال من « الجارية » و« غصنًا » حال من فاعل « تثنت » المتتسر فيه ، وهى أحوالٌ جامدةٌ مؤولةٌ بمشتق فـ « أسدًا » مؤول [بشجاع][2]، و« قمرًا » مؤول بمضيئة ، و« غصنًا » مؤول بمعتدلة (**أَىْ شُجَاعًا ، وَمُضِيئَةً ، وَمُعْتَدِلَةً**) والمعنى فيهنّ على التشبيه .

(**وَقَالُوا « وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عِدْلَىْ عَيْرٍ »**[3]) فـ « عِدْلَىْ » بالتثنية حال جامدة من « المصطَرِعَانِ » و« عَيْر » – بفتح العين المهملة – الحمار ، وحشيًّا كان أو أهليًّا ، مضافٌ[4] إليه و« عِدْلَىْ » مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (**أَىْ : مُصْطَحِبَيْنِ اصْطِحَابَ عِدْلَىْ حِمَارٍ حِينَ سُقُوطِهِمَا**) .

وقيل : هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف ، والتقدير : مثلَ أسدٍ ، ومثلَ

---

(١) أى : كونُ الحال مُنتقلا ، أى : غير لازم لصاحبه ، ومشتقًا ، أى : مصوغًا من مصدر للدلالة على متصف ، غالبٌ لا واجب .

(٢) فى الأصل خ ٢ « بشجاعة » والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى .

(٣) فى أمثال أبى عبيد ت د / عبد المجيد قطامش ص ١٣٤ رقم ٣٦٩ « وقعا كعِكمى بعير » قاله الأصمعىّ ويروى « كعكمى عَيْر » وانظر الحاشية عليه .

وهذا المثل استُشهِد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٤ ، وابن الناظم ٣١٤ ، وشرح اللمحة لابن هشام ٢ / ١٧٩ : ١٨٠ وغيرها .

(٤) فى خ ٤ « مضافًا » وهو خطأ .

قمر ، ومثَل غُصنٍ ، ومثَل عِدْلَى عَيْرٍ ، وإليه يُرشِد قولُه فى النظم :

.... وَ« كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » أى : كَأَسَدْ(١)

أى : مِثْلَ أسَدٍ ، وصرَّح بذلك فى التسهيل فقال : « أو تقدير مضاف قبله »(٢) وهو أَصْرَح فى الدلالة على التشبيه ؛ لأنها إذا أُوِّلت بالمشتق خَفِىَ فيها الدلالة على التشبيه .

المسألة (**الثَّانِيَةُ**) من الثلاث : « أَنْ تَدُلَّ على مُفَاعَلَةٍ » من الجانبين « نَحْو » « الْبُرُّ (**بِعْتُهُ**) زيدًا (**يَدًا بِيَدٍ** ») فـ « يدًا » حال من الفاعل والمفعول و« بِيَدٍ » بيانٌ ، قال سيبويه : « كما كان « لك » فى « سَقْيًا لَكَ » بيانًا أيضًا »(٣) فيتعلق بمحذوف استُؤنف للتبيين – قاله فى المغنى(٤) .

وفيه معنى المفاعلة (**أَىْ : مُتَقَابِضَيْنِ** ، وَ) « زيدٌ (**كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِىَّ** ») بالتشديد فـ « فَاهُ » حَالٌ من الفاعل والمفعول ، و« إلى فِىَّ » بيانٌ ، وفيه معنى المفاعلة (**أَىْ : مُتَشَافِهَيْنِ**) .

وما ذهب إليه الموضح من أنّ « فَاهُ » منصوب على الحال لكونه واقعًا موقع « مشافهًا » ومُؤَدِّيًا / معناه ، هو مذهب سيبويه(٥)، وجرى عليه فى التسهيل(٦). [١٨٣/ب]

---

(١) يعنى أن « الكاف » فى قوله أى : كأسد ، اسمًا بمعنى « مثل » لأن الحال أصلها أن تكون وصفًا .

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٤ .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ١٩٧ – ونصّه : « وإذا قال : « بِعتُ الشاةَ شاةً بدرهم » فإن « بدرهم » ليس بمبنىّ على اسم قبله ، وإنما جاء ليبيِّن به السعر ، كما جاءت « لك » فى « سقيا » لتُبيِّن من تعنى ، فالباء هٰهنا بمنزلة « إلى » فى قولك : « فاه إلى فىَّ » ولم تُبن على ما قبلها » ا.هـ .

(٤) ١ / ٤٦٤ .

(٥) وهو واضح من كلامه فى كتابه [يُنظر ص ١٩٥ من الجزء الأول] « بولاق » .

(٦) وذلك قول ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٢٤ : « وأكثر ورود الحال مستغنيًا =

وزعم الفارسىُّ[1] أن « فاه » حال نائبة منابَ « جاعلٍ » ثم حذف ، وصار العاملُ « كلمته » .

وذهب السيرافىُّ[2] إلى أنه اسم موضوعٌ موضع المصدر الموضوعِ موضع الحال ، والأصل : كلمتهُ مشافهة ، فوضع « فاه » موضع مشافهة ، ومشافهة موضع مشافها .

وذهب الأخفش[3] إلى أنَّ الأصل « مِنْ فِيهِ إلى فِيَّ » فَحُذِف حرف الجرّ ، وانتصب « فاه » – وردّه المبرد[4] بأنه تقدير لا يُعقل ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتكلَّم مِن « فِى » غيره ، وأجاب أبو علىٍّ بأنه إنما يقال ذلك فى معنى كلَّمنى وكلّمتُه ، فهو من المفاعلة .

وذهب الكوفيون[5] إلى أنّ أصله « جاعلا فاه إلى فِيَّ » فهو مفعول به ، وردّه السِّيرافىّ بامتناع « كلمتُه وَجْهَه إلى وَجْهِى » و« عينَه إلى عَيْنِى » – وهذا المثال لا يقاسُ عليه ؛ لأن فيه إيقاعَ جامدٍ موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومرَكَّب موقع مفرد ، والوارد منه قليل .

المسألةُ (**الثَّالِثَةُ**) من الثلاث (**أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتِيبٍ ، كَ « ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا »**) و« رجلين رجلين » و« رجالا رجالا » وضابطه أن يأتىَ التفصيلُ بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرَّرًا ، قاله الرضىّ[6]– وفى نصب الجزء الثانى خلاف ، ذهب

= عن الاشتقاق : إذا كان موصوفًا كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] أو مقدَّرًا قبله مضاف كقول بعض العرب « وقع المصطرعان عِدْلَىْ عَيْرٍ » ... أو دالًا على مفاعلة كقولهم : كلمتُه فاه إلى فِيَّ أو بايعته يَدًا بيد » ا هـ .

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) هذه الآراء كلها مأخوذة بنصها من الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٣٥ فارجع إليها إن شئت .

(٦) ينظر شرحه على الكافية ١ / ٢٠٨ .

الزجاج[١] إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنىّ[٢] إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسىُّ[٣] إلى أنه منصوب بالأول ؛ لأنه لما وقع فى موقع الحال جاز أن يعمل .

قال المرادىّ : والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول[٤]؛ لأنّ مجموعَها هو الحالُ ونظيره فى الخبر « هذا حُلْوٌ حامضٌ »[٥] ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ نَصْبَه بالعطف على تقدير حذف الفاء ، والمعنى : رجلا فرجلًا ، لكان مذهبًا حسنًا ، ونصَّ أبو الحسن عَلَى أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شيْء من المكررات إلا الفاء – انتهى –

(١ ، ٢ ، ٣) هذه الآراء كلها مأخوذة بنصها من الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٣٤ وتوجد أيضًا فى منهج السالك ص ١٨٣ ، ١٨٤ والتذييل والتكميل ص ٦٩٩ وما بعدها .

(٤) فى سيبويه ١ / ١٩٥ – ١٩٦ « باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال ، وذلك قولك : « كلمته فاه إلى فِيَّ » و« بايعته يدًا بيدٍ » كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدًا أى : كلمته فى هذه الحال ، وبعض العرب يقول : كلمتُه فوه إلى فيَّ كأنه يقول : كلمته وفوه إلى فىّ ، أى : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصبُ على قوله : كلمتُه وفوه إلى فِيّ أى : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصبُ على قوله : كلمته فى هذه الحال فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل ، وأما « يدا بيد » فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويدٌ بيدٍ ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ولا يبالى أقريبًا كان أم بعيدًا ، وإذا قال كلمته فوه إلى فىّ فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحد » ا . هـ .

[وينظر : المقتضب ٣ / ٢٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٦١ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٠٨ ، والخزانة ١ / ٥٢٧] .

(٥) إلى هنا انتهى كلام المرادى فى شرح الألفية ٢ / ١٣٤ .

ومن قوله : ولو ذهب ذاهبٌ .. إلى قوله « انتهى » كلام أبى حيان فى كتابه الارتشاف ٢ / ٣٣٤ : ٣٣٥ ومنهج السالك ص ١٨٤ : ١٨٤ والحقيقة أن الكلام برمته لأبى حيان .

قال الرضى[١]: أو « ثُمَّ » نحو « مَضَوْا كَبْكَبَةً ثُمَّ كبكبَةً » (**أَىْ : مُتَرَتِّبِينَ**
وَتَقَعُ) الحالُ (**جَامِدَةً غَيْرَ مُؤَوَّلَةٍ بِالْمُشْتَقِّ فِى سَبْعِ مَسَائِل ، وَهِىَ :**
أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً) بمشتق ، أو شبهه ، فالأول : (**نحو** : ﴿ **قُرْءَانًا عَرَبِيًّا** ﴾)[٢] فـ « قرآنا » . حال من القرآن فى قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا الْقُرْءَانِ** ﴾[٣] والاعتمادُ فيها على الصفة وهى « عربيًّا » (﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾)[٤] فـ « بشرًا » حال من فاعل « تمثل » وهو المَلَك ، والاعتمادُ فيها على الصفة وهى « سويًّا » .

والثانى[٥]: نحو ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا** ﴾[٦] قاله أبو[٧] حيان[٨] .

(**وَتُسَمَّى**) الحالُ الجامدة الموصوفة (**حالًا مُوَطِّئَةً**) ــ بكسر الطاء – لأنها

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٨ والكَبّة – بالفتح الجماعة من الناس وكذلك الكَبكبة ويُضمّان .

(٢) من الآية [٢٨] من سورة « الزُّمَر » .

(٣) من الآية [٢٧] من سورة « الزُّمَر » .

(٤) من الآية [١٧] من سورة « مريم » .

(٥) أى : الحال الجامدة الموصوفة بما يشبه المشتق وهو الوصف بالظرف أو الجار والمجرور .

(٦) من الآيتين [٤ ، ٥] من سورة « الدخان » فالشارح يقصد أن الحال وهى : « أمرًا » جامدة وقد وصفت بما يشبه المشتق وهو الجار والمجرور « من عندنا » لأنه على تقدير : أمرًا كائنًا من عندنا .

(٧) فى خ ٢ « ابن » وهو خطأ من الناسخ .

(٨) استشهد أبو حيان بهذا النص القرآنى فى « التذييل والتكميل » فى مسوغات صاحب الحال إذا كان نكرة ومن هذه المسوغات أن يوصف فأراد أبو حيان أن يرد بهذه الآية على من قال : إن ذلك لا يجوز إلا أن تكون النكرةُ موصوفةً بوصفين ، فردَ بهذه الآية على أن « أمرًا » حال من « أمر حكيم » وهى نكرة موصوفة بوصف واحد ، ولم يتعرض لوصف الحال [ينظر التذييل والتكميل ص ٧٣٦ ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / حماد البحيرى] .

ذُكِرَتْ توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه ، هذا مقتضى كلامه ، وبه صرَّح فى المغنى فقال : وإنما ذُكِرَ « بشرًا » توطئةً لذكر « سَوِيًّا »[1] انتهى .

[١٨٤/أ] وقال ابن بابشَاذ[2] فى ﴿ وَهَـٰذَا / كِتَـٰبٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3]: « لسانًا » حال ؛ لأنه لمّا نُعِتَ اللسان بعربِىّ ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، صارت الحال مشبّة بالمشتق وصار « عربيًّا » هو الموطئة لكون « اللِّسان » حالًا ، وليس حقيقة « اللسان » أن يكون [حَالًا لِكَوْنِهِ][4] جامِدًا لولا ما ذُكِرَ من الصفة – انتهى .

فمقتضاه أن الموطئة هى صفة الحال ، لا الحال الموصوفة[5].

---

(١) المغنى ٢ / ٤٦٥ [تحقيق محيى الدين] .

(٢) وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بَابَشاذ المتوفى ٤٦٩ هـ .

(٣) من الآية [١٢] من سورة « الأحقاف » .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة لابدّ منها ؛ لأنه لا يصحّ أن يقال : وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدًا لأن لفظ اللسان جامد ، ثم هذه الإضافة من المصدر الأصلىّ وهو كتاب « شرح المقدّمة المُحْسِبَة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم ص ٣١١ والنص بأكمله : « وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ فـ « هذا » مبتدأ و« كتابٌ » خبره ، و« مُصَدِّقٌ » نعتُه و« لسانًا » حال ، فى أَحد الوجهين ، لأنك لمّا نعتَّ اللسانَ بـ « عربىّ » – والصفة والموصوف كالشيء الواحد – صار الحال بالمشتق ، وصار « عربيًا » هو المَوَطِّئ لكون « اللسان » حالا ، وليس حقيقةُ اللسانِ أن يكون حالا لكونه جامدًا ، لولا ما ذكر من الصفة » ا هـ .

فالواضح أن ما بين الحاصرتين قد سقط عند نقل النص من المقدمة المُحْسِبة .

(٥) ثم انظر تفسير الرضىّ فى شرح الكافية للحال الموطئة ١ / ٢٠٧ : ٢٠٨ إذ يقول : « فمن الأحوال التى جاءت غير مشتقة قياسًا ، الحال الموطئة ، وهى : اسم جامدٌ موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة ، فكأنّ الاسمَ الجامِدَ وَطَّأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفًا بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ا هـ .

والمُوَطِئَةُ – لغةً – المُهَيِّئة .

(**أَوْ دَالَّةً عَلَى سِعْرٍ**) بكسر السين المهملة (**نحو**) « هذا البُرُّ (**بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا** ») فـ « مُدًّا » حال من الهاء و« بكذا » بيانٌ لِـ « مُدًّا » .

(**أَوْ**) دالَّةً على (**عَدَدٍ نحو** : ﴿ **فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾[1]) فـ « أربعين » حال من « مِيقَات » و« ليلةً » تمييز .

(**أَوْ**) دالَّةً على (**طَوْرٍ**) – بفتح الطاء المهملة ، وسكون الواو – أى : حال – قاله ابن الأنبارى (**وَاقِعٍ فِيهِ تَفْضِيلٌ**) – بالضاد المعجمة – (**نحو : هَذَا بُسْرًا**) – بِضَمّ الموحَّدَة وسكون المهملة – (**أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا**) – بضمّ الراء ، وفتح الطاء –

فـ « بُسْرًا » حال من فاعل « أطيب » المستتر فيه ، و« رُطَبًا » حال من الضمير المجرور بـ « مِنْ » والمعنى : هذا فى حال كونه بُسْرًا ، أطيبُ من نفسه حال كونه رُطَبًا ، وسيأتى بأوسع من هذا[2].

(**أَوْ تَكُونَ نَوْعًا لِصَاحِبِهَا** ، **نحو** : « **هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا** ») فـ « ذَهَبًا » حال من « مالك » وهو نوع منه ، فإن الذَّهَبَ نوعٌ من المال .

(**أَوْ فَرْعًا لَهُ**) أى : لصاحبها (**نحو** : « **هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا** ») فـ « خاتمًا » حال من « حديدك » وهو فرع له ، فإنَّ الخاتمَ فرعٌ من الحديد ، (﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾)[3] فـ « بُيُوتًا » حال من « الجبال » والبيوتُ فرع الجبال .

وفى غالب النُّسخ ﴿ **مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا** ﴾[4] وهو سهو[5]، فإنّ « بُيُوتًا »

---

(١) من الآية [١٤٢] من سورة « الأعراف » .

(٢) وذلك عند الكلام على عامل الحال .

(٣) من الآية [٧٤] من سورة « الأعراف » .

(٤) من الآية [٨٢] من سورة « الحِجْر » . و[٦٨] من سورة « النحل » .

(٥) قال اللقانى : قد يقال إن « مِنْ » هى المفعول بناء على أنها كـ « بعض » معنًى =

على هذا مفعول به لا حالٌ .

(**أَوْ أَصْلًا لَهُ**) أى : لصاحبها (**نَحْو** : « **هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا** » ، فـ « حديدًا » حال من « خاتمك » وهو أصل له ؛ فإنّ الحديدَ أصلٌ للخاتم . (وَ﴿ **ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾[1]) فـ « طِينًا » حال ، إما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناءً على جواز حذف صاحب الحال - أو من الموصوف المجرور باللام . وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق ، وهذا أحسنُ مِنْ جَعْلِ « طينًا » منصوبًا بنزع الخافض ، فإنه موقوف على السماع[2] فى « أَنَّ ، وَأَنْ ، وكَىْ » .

وهذه المسائل العشر ــ غير مسألة العدد ــ مأخوذةٌ من التسهيل ونصُّه : ويُغنى عن اشتقاقِه : وصفُه ، أو تقديرُ مضاف قبله ، أو دلالتُه على مُفَاعلةٍ ، أو سِعرٍ ، أو ترتيبٍ ، أو أصالةٍ ، أو تفريعٍ ، أو تنويعٍ ، أو طور واقع فيه تفضيل[3].

(« **تَنْبِيهٌ** » : **أَكْثَرُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ**) العشرةِ (**وُقُوعًا مَسْأَلَةُ التَّسْعِيرِ ، وَالْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ الْأُوَلُ**) - جمع « أُولَى » - وهى : ما دلَّ على تشبيهٍ ، أو مُفَاعلة ، أو ترتيبٍ (**وَإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ قَوْلُهُ**) فى النظم :

(**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِى سِعْرٍ ، وَفِى مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ**[4]

= وإعرابًا ، كما عليه الزمخشرى وطائفة من المحققيق ، أو نعت لمقدَّر ، أى : شيئًا من الجبال ، فـ « بُيوتًا » حال من « مِنْ » أو من المقدَّر ، وهذا أولى من دعوى السهو » ا هـ [حاشية يس على التصريح ١ / ٣٧٢] .

(١) من الآية [٦١] من سورة « الإسراء » .

(٢) قيل : إن هذا من المسموع ، فلو قيل إنه منصوب مفعولا به على إسقاط الخافض أى : خلقته من طين لكان أظهر ، لأن الطين ليس مقارنًا لخلقت إذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية . [ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣٧٢] .

(٣) ينظر التسهيل لابن مالك ص ١٠٨ تحقيق محمد كامل بركات .

(٤) أى : يكثر مجئ الحال جامدة فى الأشياء التى تدل على سعر ، وفى كلّ ما يظهر تأوليها بمشتق من غير تكلف وهي التى أشار لها ابن هشام وجعلها فى ثلاث مسائل : أن =

وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً بِقِلَّةٍ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالْمُشْتَقِّ كَمَا لَا تُؤَوَّلُ الْوَاقِعَةُ فى التَّسْعِيرِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُهَا كُلَّهَا) بقولى أوّلًا : وتقعُ جامدةً مؤولة بالمشتق فى / ثلاث مسائل – وبقولى ثانيًا : وتقع جامدةً غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل ، إلى قولى فى « التنبيه » : وإلى ذلك يُشير ... [١٨٤/ب]

(**وَزَعَمَ**) بدر الدين (**ابْنُهُ**) أى : ابن الناظم فى شرح النظم[1] (**أَنَّ**) المسائلَ العشرَ (**الْجَمِيعَ مُؤَوَّلٌ**[2] **بِالْمُشْتَقِّ ، وَهَذَا تَكَلُّفٌ**) منه .

(**وَإِنَّمَا قُلْنَا**) نحن (**بِهِ**) أى : بالتأويل (**فى**) المسائل (**الثَّلَاثِ الْأُوَلِ**) وهو ما دلَّ على تشبيه ، أو مفاعلة ، أو ترتيب (**لِأَنَّ اللَّفْظَ فِيهَا مُرَادٌ بِهِ غَيْرُ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِىِّ ؛ فالتَّأْوِيلُ فِيهَا وَاجِبٌ**) وقد تقدم كيفيتُه ، وأما كيفيةُ تأويل السبع الباقية على القول به ؛ فإن الأُولَى على معنى « سَوِيًّا » فى صفة البشر[3]، والثانية على معنى « مُسَعَّرًا » والثالثة على معنى « مَعْدُودًا » والرابعة على معنى « مُطَوَّرًا » والخامسة على معنى « مُنَوَّعًا » والسادسة على معنى « مَصُوغًا » والسابعة على معنى « متأصلا » أو « مَصْنُوعًا » .

(**الثَّالِثُ**) من أوصاف الحال (**أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً لَا مَعْرِفَةً ، وَذَلِكَ لَازِمٌ**) ؛ لأنّ الغالِبَ كونُها مشتقة ، وصاحبها معرفة ، فَالْتُزِم تنكيرُها لئلا يُتَوَّهم كونُها نعتًا إذا كان صاحبُها منصوبًا ، وحمل غيره عليه .

(**فَإِنْ وَرَدَتْ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ أُوِّلَتْ بِنَكِرَةٍ**) محافظةً على ما استقرّ لها من لزوم

= تدل على تشبيه ، أن تدل على مفاعلة ، أن تدل على ترتيب ، وقد مثل ابن مالك فى البيت الذى بعد هذا لما دلَّ على السعر ، أو التشبيه .

(١) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣١٣ : ٣١٤ تحقيق د / عبد الحميد السيد .

(٢) فى خ ٣ « تُؤول » .

(٣) قال الصبان : « متّصفا بصفات بشر سوىّ » [حاشيته على الأشمونى ٢ / ١٧١] .

التنكير ، وَعَدَل عن قول التسهيل : وقد يجيء[١] معرَّفا ، إلى قوله : بلفظ المعرفة[٢]؛ لأنه ليس مَعْرِفَةً عند الجمهور ، وإنما هو على صورة المعرفة .

وإلى هذا يشير قول النظم :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى[٣] ....

وذلك أنَّ العربَ (**قَالُوا** : « **جَاءَ وَحْدَهُ** »)[٤] فـ « وحدَه » حال من فاعل « جاء » المستتر فيه ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (**أَىْ**) مُتوحِّدًا ، أَوْ (**مُنْفَرِدًا** ، **وَ**) قالوا : (« **رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ** »)[٥] فـ « عَوْدَه » بفتح العين حالٌ من فاعل « رجع » المستتر فيه ، وهو

---

(١) فى خ ٣ « تَجِىء » والصواب بالياء .

(٢) يعنى : وقد عدل ابنُ هشام عن قول ابن مالك فى التسهيل « وقد يجيء معرَّفا » – يعنى الحال – إلى قوله هنا فى التوضيح : « بلفظ المعرفة » ... إلى آخره [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٥] .

والحق أن الذى عدل عن تعبير إلى تعبير آخر إنما هو ابن مالك فعبارته في التسهيل ، « الحال واجب التنكير ، وقد يجيء معرَّفًا » وعبارته فى الألفية : « والحال إن عرف لفظًا » وجاء ابنُ هشام فوجد أن عبارة النظم هى الموافقة لما عليه الجمهور .

(٣) لما كان حق الحال أن يكون نكرة ، وورد فى العربية على صورة المعرفة ، قال ابن مالك : والحال إن جاء على صورة المعرفة كأن يكون بالألف واللام ، أو مضافا إلى معرفة ، فيحكم بتأويله بالنكرة .

و« الحال » مبتدأ ، و« إن عُرِّف » أداة شرط مع فعل الشرط ، و« فاعتقد » جوابه ، و« تنكيرَه » مفعول به ومضاف إليه ، و« لفظا » منصوب على إسقاط « فى » أو على التمييز ، وكذلك « مَعْنًى » وخبر المبتدإ جملة الشرط والجواب .

(٤) انظر هذا القول في سيبويه ١ / ١٨٧ : ١٨٨ « بولاق » .

(٥) ورد هذا القول عن العرب فى سيبويه ١ / ١٩٦ ، وفى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٢٩٥ : « رجعتُ أدراجى » قال : بمعنى : رجعتُ عودى على بدئى » اهـ .

معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير ، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (**أى : عَائِدًا**) أو راجعًا ، و« على بدئه » بيان ، والمعنى رجع آخره على أوله ، قاله الجرمىّ .

وقال أبو البقاء : معناه : رجع عائدًا فى الحال(١).

وقال الشاطبى : معناه : رَاجِعًا على طريقه(٢).

(وَ) قالوا (« **ادْخُلوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ** »(٣) فـ « الأولُ » – المبتدأُ به – حالٌ من الواو فى « ادخلوا » و« الأَوّل » – الثانى – معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرَّف بـ « أل » فيؤولان بنكرة (**أَىْ : مُتَرَتِّبِينَ**) واحدًا فواحدًا .

(وَ) قالوا (« **جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ** »(٤)) فـ « الجمَّاء » حال من الواو فى « جاءوا » وهو بلفظ المعرَّف بـ « أل » فيؤول بنكرة (**أَىْ : جَمِعًا**) و« الغفير » – بفتح العين المعجمة ، وكسر الفاء – من الغفر بمعنى السَّتْر والتغطية ، « فَعِيلٌ » بمعنى فاعل ، نعتُ الجمَّاء ، والجمَّاء – بالجيم والمدّ – تأنيث الجمّ ، وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى ﴿ **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** ﴾(٥) وكان القياس أن يقولوا : الجمُّ الغفير ، أو الجمَّاءَ الغفيرة ، ولكنهم أنَّثوا الموصوف / على معنى الجماعة(٦) ، وَذَكَّرُوا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل ، على الفعيل بمعنى [١٨٥/ أ]

---

(١) قال ذلك فى شرح اللمع لابن جنى ورقة [٩١ / ب] من مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٢) قال ذلك فى شرح الألفية [ينظر ص ٧٥ تحقيق د / عبد الله الحسينى لباب الحال من هذا الشرح الطبعة الأولى ١٩٩٠ م مطبعة الحسين الإسلامية] .

(٣) ينظر هذا القول فى سيبويه ١ / ١٩٨ « ط بولاق » وقال : « جرى على قولك : واحدًا فواحدًا » ا هـ .

(٤) هو فى سيبويه ١ / ١٨٨ بلفظ « مررت بهم الجمَّآءَ الغفير » ، و « الناس فيها الجمَّاءَ الغفير » .

(٥) من الآية [٢٠] من سورة « الفجر » .

(٦) أى : كأنهم قالوا : جاءوا الجماعة الجمّاءَ .

المفعول[١]، أى : الجماعة الكثيرة السائرة لِوَجه الأرض لكثرتها .

(وَ) قالوا فى الإبل (« **أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ**) فـ « العِرَاكَ » – بكسر العين المهملة – حالٌ من الهاء فى « أرسلها » وهو بلفظ المعرَّف بـ « أل » فيؤول بنكرة (**أَىْ : مُعْتَرِكَةً**) قال لبيد :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٢]– **١٤٤**

و« النغص » – بفتح النون والغين المعجمة ، وبالصاد المهملة – مصدر « نَغَصَ » الرجل إذا لم يتمّ مرادُه ، و « الدِّخَال » – بكسر الدال المهملة ، والخاء المعجمة – من المداخلة و « العِرَاك » مصدر « عَارَك » معاركةً وعِرَاكًا ، أى : ازدحم .

وصف إبلا أوردها الماء ، مزدحمة .

وخرَّجَها والتى قبلها[٣] فى شرح الشذور[٤] على زيادة « أَلْ » وما هنا أولى ؛ ليكون التأويل فى الجميع على نسق واحد .

---

(١) أى : فجعل « الغفير » بمعنى غافر مما يستوى فيه المذكر والمؤنث حملا على فعيل بمعنى مفعول نحو : هذه امرأة قتيل .

(٢) هذا البيت من الوافر للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٨٦ ، وسيبويه ١ / ١٨٦ ، ومعجم مقاييس اللغة ٤ / ٢٩٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٢ ، وشروح سقط الزند ١٠٨ ، واللسان (نغص) ٨ / ٣٦٨ ، (عرك) ١٢ / ٣٥٢ ، (دخل) ١٣ / ٢٥٨ ، والعينى ٣ / ٢١٩ ، والخزانة ١ / ٥٢٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٣٧ ، وأسرار العربية ١٩٣ ، [وموضع الشاهد فقط] فى ابن عقيل ١ / ٥٧٢ .

(٣) أى : جاءوا الجمَّاء الغفير : وادخلوا الأول فالأول .

(٤) ص ٢٥٠ : ٢٥١ وذلك قوله : « وقد تأتى بلفظ المعرف بالألف واللام كقولهم : « ادخلوا الأول فالأول « و » أرسلها العراكَ » و « جاءوا الجمَّاء الغفير » أى جميعًا ، و « أل » فى ذلك كله زائدة » ا هـ .

(**الرَّابِعُ**) من أوصاف الحال (**أَنْ تَكُونَ نَفْسَ صَاحِبِهَا فِى الْمَعْنَى**) ؛ لأنها وصفٌ له ، وخبرٌ عنه ، والوصفُ نفس الموصوف ، والخبر نفس المخبر عنه (**فَلِذَلِكَ**) الاتحاد (**جَازَ**) أَنْ يُقَالَ (« **جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا** ») ؛ لأنَّ الضاحِك هو زيد فى المعنى (**وَامْتَنَعَ**) أَنْ يُقَالَ (« **جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا**) ؛ لأنَّ الضَّحِكَ مصدر ، و « زيد » ذات ، والمصدر يُبَايِن الذات .

(**وَقَدْ جَاءَتْ مَصَادِرُ أَحْوَالًا بِقِلَّةٍ فِى الْمَعَارِفِ كَـ « جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ » وَ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »**) وفيهما شذوذان : المصدرية والتعريف بالإضافة فى الأول ، والأداة فى الثانى .

وزعم سيبويه أن الذى جوَّز تعريفها ، أنها شُبِّهَت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كـ « الْحَمدَ للهِ » و « العجبَ لزيد » حيث كانت مصادر مثلها ، وكانت غيرَ الأول ، وغير ما هى له صفات - انتهى[1]-

وقال ابن الشجرىّ : الأصل : تعترك العِرَاكَ ، ثم أُقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ، وكذا التقدير فى « جاء وحدَه » فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال - انتهى[2]-

وحكى الأصمعىُّ : وَحَد يَحِد[3]، كوعد يَعِدُ ، فعلى هذا يُقَال : وَحْدٌ وحِدَةٌ مصدران بِفِعْلٍ مستعمل وهو « وَحَدَ » كما يقال : وَعْدٌ وعِدَةٌ مصدران لوَعَدَ .

وأجاز يونس والبغداديون أن تأتى الحالُ معرفة[4]، وقاسوا على ذلك نحو « ادخلوا الأوّلَ فالأوَّلَ » .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٨٧ (ط بولاق) .

(٢) ينظر الأمالى لابن الشجرى ٢ / ٢٨٤ : ٢٨٥ .

(٣) ينظر اللسان (وحد) ٤ / ٤٦٣ .

(٤) قال أبو حيان في الأرتشاف ٢ / ٣٣٧ : « وأجاز يونس والبغداديون أن تأتىَ معرفةً نحو : جاء زيدٌ الراكبَ » ا هـ [وينظر أيضًا شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٥٧٣]. =

وأجاز الكوفيون مجيئَها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : « عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المُسيِءَ » فـ « المحسنَ » و « المُسيِءَ » حالان وصحّ مجيئَهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، والتقدير : عبدُ الله إذا أحسن أحسنُ منه إذا أساء ، فإن لم تقدَّر بالشرط لم يصح تعريفُها لفظًا ، فلا يقال – عندهم – « جاء عبدُ الله المحسنَ » إذْ لا يصحُّ « جاء عبدُ الله إن أحسنَ » .

[١٨٥/ب] (وَ) جاءت مصادر أحوالا (**بِكَثْرَةٍ فِى النَّكِرَاتِ**) وفيها / شذوذٌ واحدٌ وهو المصدرية .

وكان الأصل ألَّا تقع أحوالًا ؛ لأنها غير صاحبها فى المعنى ، لكنهم لما كانوا يُخْبِرون بالمصادر عن الذوات كثيرًا واتِّساعًا[١] نحو : « زَيْدٌ عَدْلٌ » فعلوا مثل ذلك ؛ لأنها خبرٌ من الأخبار .

وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَّرٌ حَـالًا يَقَــعْ بِكَثْرَةٍ[٢]......................

(كَـ « **طَلَعَ بَغْتَةً** ») فـ « بغتة حال من فاعل « طَلَعَ » (**وَ « جَاءَ رَكْضًا »**) فـ « رَكْضًا حال من فاعل « جَاءَ » (**وَ « قَتَلْتُهُ صَبْرًا**) فـ « صبرًا » . وهو أن يحبِسَه حيًّا ، ثم يُرْمى حتى يُقتَل ـــ حالٌ من مفعول « قتلته » .

= أما سيبويه فذكر ذلك منسوبًا ليونس وردَّه ، وذلك قوله فى كتابه ١ / ٢٥٥ « وأما يونس فيقول : « مررتُ به المسكينَ » على قوله : مررتُ به مسكينًا ، وهذا لايجوز ؛ لأنه لا ينبغى أن يجعله حالا ويَدخُل فيه الألفُ واللام ، ولو جاز هذا لجاز : مررتُ بعبدِ الله الظريفَ ، تريدُ : ظريفًا » ا هـ .

(١) فنحو « زيدٌ عدلٌ » أخبر عن « زيد » بأنه « عدل » مبالغة وكأنه هو العدل ، ومثله : زيدٌ رضًا .

(٢) يعنى أن المصدر المنكر يكثر فى كلام العرب وقوعُه حالا . وقيد الكثرة فيه بكونه منكرًا احترازًا من المصدر المعرف ، فإن وقوعه حالا قليل مثل : « أرسلها العراكَ » .

و « مصدرٌ » مبتدأ ، و « منكَّرٌ » صفته ، و « يقعُ » جملة فى محل رفع خبره ، و « حالا » حال من فاعل يقع المستتر و « بكثرة » متعلق بيقع .

(**وَذَلِكَ**) كلُّه ، مع كثرته (**عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْوَصْفِ**) فيؤول « بغتةً » بوصفٍ من « بَاغَتَ » لأنها بمعنى مفاجأةً (**أَىْ : مُبَاغِتًا**) وقدَّره ابنُ عقيل « باغتًا » من « بَغَتَ »[١] يقال : بغتةً ، أى : فَجْأَةً ، والبَغْتُ الفَجْأَةُ[٢]، قال الشاعر :

١٤٥- وَلَكِنَّهُم كانُوا – وَلَمْ أَدْرِ – بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ الْبَغْتُ[٣]

(**و**) يؤول « ركضًا » بوصف الفاعل من « رَكَضَ » أى (**رَاكِضًا**) والركضُ فى الأصل تحريكُ الرِّجْلِ ، ومنه : ﴿ **ارْكُضْ بِرِجْلِكَ** ﴾[٤] ثم كَثُرَ حتى قيل « رَكَضَ الفرسُ » إذا « عَدَا »[٥] وليس بالأصل .

(**وَ**) يؤوّل « صبرًا » بوصف المفعول من « صَبَرَ » أى : (**مَصْبُورًا ؛ أى : مَحْبُوسًا**) .

ووقوعُ المصدر النكرة حالا كثيرٌ (**وَمَعَ كَثْرَةِ ذَلِكَ فَقَالَ**) سيبويه[٦] ،

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٥٧٤ .

(٢) ينظر « اللسان » (بغت) ٢ / ١١ .

(٣) هذا البيت من الطويل ليزيد بن ضبة فى الكامل ٢ / ١٠٥٦ ، ومجاز القرآن لأبى عُبيد ١ / ١٩٣ والبيان والتبين للجاحظ ٢ / ٣٠٦ ، واللسان (بغت) ٢ / ١١ .
والشاهد فيه : البغت ، والبغتة ، وهو أن يفاجأك الشيء، وفى التنزيل (﴿ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً ﴾ [العنكبوت : ٥٣] .
وفى البيت اختلاف فى الرواية : روى : ولكنهم ماتوا ... ولكنهم بانوا ....، والصدر فى البيان التبيين :

* ففاجأنى بغتًا ولم أَخْشَ بينَهُم *

وقوله : « ولكنهم كانوا » (كان) هنا تامة بمعنى وجدوا .

(٤) من الآية [٤٢] من سورة « ص » .

(٥) فى خ ٣ « غَدا » بالغين وهو تحريف .

(٦) قال سيبويه فى كتابه ١ / ١٨٦ « ط بولاق » : « وليس كل مصدر ... يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر هٰهنا فى موضع « فاعل » إذا كان حالا ، ألا ترى أنه =

وَ (**الْجُمْهُورُ : لَا يَنْقَاسُ مُطْلَقًا**) سواء أكان نوعا من العامل أَمْ لَا ، كما لا ينقاس المصدرُ الواقع نعتًا ، أو خبرًا ، بجامع الصفة المعنوية (**وَقَاسَهُ الْمُبَرِّدُ فِيمَا كَانَ نَوْعًا مِنَ الْعَامِلِ**)[١] فيه ؛ لأنه حينئذ يدلّ على الهيئة بنفسه (**فَأَجَازَ**) قياسًا (« **جَاءَ**) زيدٌ (**سُرْعَةً** ») ؛ لأن السرعة نوعٌ من المجئ (**وَمَنَعَ** « **جَاءَ ضَحِكًا** ») ؛ لأن « الضَّحِكَ » ليس نوعًا من المجئ ، قال الموضح فى الحواشى : وإنما قاسه المبرِّدُ ولم يقسه سيبويه ؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل[٢]، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أنَّ عكسَه لا ينقاس ، والمبردُ يرى أنه مفعول مطلق حُذِفَ عاملُه لدليل ، فهو عنده مقيس كما يُحْذَف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهذا الخلاف مبنىٌّ على الخلاف فى أنه حال أو مفعول مطلق – انتهى ، ومن خطه نقلتُ .

وظاهرُ كلامِه هنا أنّه عند المبرد حالٌ ، وهو لا يقول بذلك[٣].

(**وَقَاسَهُ النَّاظِمُ**) فى التسهيل[٤] (**وَابْنُهُ**) فى شرح النظم[٥] (**بَعْدَ** « **أَمَّا** ») – بفتح الهمزة وتشديد الميم – (**نَحْو** : « **أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ** ») والأصل فى هذا أن رجلا وُصِفَ عنده شخصٌ بِعِلْمٍ وغيرِهِ ، فقال للواصف : « أما علمًا فعالمٌ »

= لا يحسن أتانا سرعةً ز ولا أتانا رجلة ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل فى باب سقيا وحمدًا » ا هـ .

(١) ينظر المقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ .

(٢) أى تأويل « صبرًا » بمصبورًا ، و « بغتة » بمباغتًا وهكذا .

(٣) أى : المبرد ، ومذهبه كما فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٨ : أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا هو الحال – ومعه الأخفش فى هذا المذهب .

قال ابن مالك : وليس بصحيح . لأنه لا يجوز الحذف إلا لدليل [ينظر المصدر السابق] .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٧ : ٣٢٨ .

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٧ تحت عنوان : « وقد اطَّرد ورود المصدر حالا فى أشياء » .

(**أَىْ : مَهْمَا يُذْكَرُ شَخْصٌ فِى حَالِ عِلْمٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ**) كأنه مُنْكِرٌ ما وُصِفَ به من غير العلم .

فصاحبُ الحال على هذا التقدير نائبُ الفاعل ، و « يُذْكَرُ » ناصب الحال ؛ لما تقرَّر أنَّ العاملَ فى صاحب الحال هو العاملُ فى الحال .

[١٨٦/أ] ويجوز أن يكون ناصبُ الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحًا للعمل فيما قبلها،/ وصاحبُها ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شئ فالمذكور عالمٌ فى حال عِلْمٍ – فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعيَّن أن يكونَ منصوبًا بفعل الشرط المقدر بعد « أما » نحو « أما عِلْمًا فلا عِلْم له » و « أما عِلْمًا فإنَّ له عِلْمًا » و « أمَّا عِلْمًا فهو ذو عِلْمٍ » لأنَّ المصدرَّ لا يعمل فى متقدم

فلو كان المصدر التَّالى « أمَّا » معرَّفًا بـ « أَلْ » فهو عند سيبويه مفعول له[1]، وذهب الأخفش إلى أنَّ المعرَّف بـ « أل » والمنكَّر كليهما بعد « أمَّا » مفعول مطلق[2].

وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدَّر ، والتقدير : مهما تَذْكُرُ

(١) ففيما يكون حالا قال سيبويه فى كتابه ١ / ١٩٢ : « هذا باب ما ينتصبُ من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أما سِمَنًا فسمين ، وأما عِلْمًا فعالم – وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علمًا ودِينًا ... » .

وفيما يكون مفعولا له قال : « وقد ينصب أهل الحجاز فى هذا الباب بالألف واللام لأنهم قد يتوهمون فى هذا الباب غيرَ الحال ... فكأن الذى توهم أهل الحجاز البابُ الذى ينتصب لأنه موقوع له ، نحو قولك : فعلته مخافة ذلك ، وذلك قولهم : أما النبلَ فنبيلٌ ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأنه قال : هو الرجل الكاملُ العقلَ والرأىَ ، أى : للعقل والرأى ، وأنه أجاب من قال لم ؟ وعلى هذا الباب فأجْرِ جميع ما أجريته نكرة حالا إذا أدخلتَ فيه الألف واللام » ا هـ [المصدر السابق ١ / ١٩٣] .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ : « والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرًا هو الحال » ا هـ .

علمًا فالذى وصفتَ عالمٌ ، قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأَحَقُّ ما اعْتُمِدَ عليه فى الجواب[1].

(وَ) قَاسَاهُ[2] أيضًا (**بَعْدَ خَبَرٍ شُبِّهَ بِهِ مُبْتَدَؤُهُ ، كَـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا »**) فـ « زُهَيْرٌ » – بالتصغير – خبرٌ شُبِّه به مبتدؤه وهو « زيد » والتقديرُ : زيدٌ مثل زُهيرٍ فى الشعر ، وإنما حُذِفَ « مثل » ليزولَ لفظ التشبيه ، فيكون الكلامُ أبلغ ، و « شِعْرًا » حال فى تقدير الصفة ، أى : شاعرًا ، والعامل فيها ما فى « زُهَيرٌ » من معنَى الفعل ، إذْ معناه : مُجِيدٌ ، وصاحب الحال ضمير مستتر فى « زُهَير » لِمَا تقرَّرَ من أنَّ الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ، ويجوز أن يكون « شِعْرًا » تمييزًا لِمَا انْبَهَم فى « مثل » المحذوفة ، وهى العاملة فيه .

قاله [الخفَّاف][3] فى الإيضاح ، واستظهره أبو حيان فى الارتشاف[4] ،

---

(١) هكذا قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٢٩ : ٣٣٠ إلا أنه جعله مذهبا لبعض النحويين ، ولم يصرح بالكوفيين ، وعلله بقوله : « لأنه لا يخرج فيه شئ عن أصله ، ولا يَمْنَع من إطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية » .

أما أبو حيان فى الأرتشاف ٢ / ٣٤٤ فنسبه للكوفيين وأنهم حَكَوْا على هذا قولَ العرب : أما البصرةَ فلا بصرة لك ، وأما أباك فلا أبَ لك ، ثم قال أبو حيان : واختار هذا المذهب ابن مالك ، وقال به السيرافى فى قوله :

* فأما الصَّبْرَ عَنها فلا صَبْرَا *

قدّره : مهما تَرُمِ الصبرَ ، وروى الكسائى عن العرب : « أمّا قُريشًا فَأنا أفضلُها » اهـ .

(٢) يعنى : ابن مالك ، وابنه بدر الدين .

(٣) وهو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذَامى المالقى النحوىّ المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان نحويًا بارعًا ، ورجلا صالحًا مباركًا ، صنف : شرح سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسىّ ، وشرح لُمَع ابن جنى مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين وستمائة [بغية الدعاة ١ / ٤٧٣] .

[وقد صُحّف فى جميع النسخ إلى « الخصاف » بالصاد المهملة والصواب ما أثبته] .

(٤) ٢ / ٣٤٤ .

والموضِّح فى المغنى[١].

(**أَوْ قُرِنَ هو**) أى الخبر (**بِـ « أَلْ » الدَّالَّةِ عَلَى الْكَمَالِ ، نحو : « أَنْتَ الرَّجُل عِلْمًا »**) .

فـ « عِلْمًا » حال ، والعامل فيها ما فى الرجل من معنى الفعل ، إذْ معناه : الكامِل .

وفى « الخاطريّات »[٢] لابن جنى « أنت الرجلُ فهما وأدبًا » يحتملُ وجهين :

أحدهما : أن يكون فى قولك « أنتَ الرجل » معنى الفعل ، أى : أنت الكاملُ فهمًا وأدبًا .

والثانى : أن يكون على معنى : تَفْهَمُ فهمًا ، وتَأَدَّبَ أدبًا – انتهى –

قال فى الارتشاف : يحتمل عندى أن يكون تمييزًا ، كأنه قال : أنت الكاملُ أدبًا ، أى : أدبُه ، فهو محوَّل عن الفاعل – انتهى[٣]–

فتحصَّل فيه[٤] ثلاثة آراء ، حال ، مفعول مطلق ، تمييز .

ويتحصَّل من الخلاف[٥] فى المصدر المنصوب أقوال : مذهب سيبويه أنّ المصدر هو الحال – ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله ، وإنما عامله المحذوف من لفظه ، وذلك المحذوف هو الحال – ومذهب الكوفيين

---

(١) لم أعثر على موضعه فى المغنى .

(٢) وهو عنوان كتاب من مصنفات ابن جنى وقد طبع القسم الأول منه بتحقيق على ذو الفقار سنة ١٩٨٨ ، وطبع الباقى بتحقيق محمد الدالى فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (يوليو ١٩٩٢ م) .

(٣) من الارتشاف ٢ / ٣٤٣ .

(٤) قوله : « فيه » يعنى : فى نحو « أنت الرجل علمًا » .

(٥) من قوله : ويتحصل من الخلاف ... إلى آخر الفقرة موجود بنصه فى الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٤٢ : ٣٤٣ فارجع إليه إن شئت توثيق الآراء .

أنه مفعول مطلق ، وعامله الفعل المذكور ، وليس فى موضع الحال – وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف ، وتقدير « جاء ركضًا » جاء ذَا رَكْضٍ ، وكذا باقيها ، وعلى القول بالحاليَّة فمذهب سيبويه عدمُ القياس ، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعًا من عامله ، وقاسه الناظمُ وابنُه فى ثلاث مسائل : بعد « أَمَّا » ، وبعد خبر شُبِّه به مبتدؤه ، وفيما إذا كان الخبر مقرونًا بـ « أل » الدالة على / [١٨٦/ب] الكمال .

* * *

(**فَصْلٌ : وَأَصْلُ صَاحِبِ الْحَالِ التَّعْرِيفُ**) لأنه محكوم عليه بالحال ، وحقُّ المحكوم عليه أن يكون معرفة ؛ لأنَّ الحكمَ على المجهول لا يفيد غالبًا .

(**وَتَقَعُ**) صاحبُ الحال (**نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ**) يُقرِّبُهُ من المعرفة (**كَأَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ : فِى الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ** » **وَقَوْلِهِ**) وهو كُثَيِّر عزّة .

٢٦٨ – (* **لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ** *)

وتمامُه عند « الأعلم »(١) :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ(٢) *

---

(١) وهو يوسف بن سليمان بن عيسى ، النحوى الشنتمرى المعروف؛ بالأعلم [مرّ كثيرًا] .

(٢) هذا مع ما قبله بيت من مجزوء الوافر لكثير عزة فى ديوانه ص ٥٠٦ وصدره فى سيبويه ١ / ٢٧٦ والبيت منسوب لكثير أيضًا فى العينى ٣ / ١٦٣ ، واللسان (وحش) ٨ / ٢٦٢ (خلل) ١٣ / ٢٣٣ والخزانة ١ / ٥٣٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٨ – وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤٩٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٥ ، والمحلّى لابن شقير ١ / ٤٩ ، والمفصل ٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٥ وشرح الحماسة للمرزوق ١٦٦٤ ، ٨٢٥ ، والرضى على الكافية ١ / ٢٠٤ ، والمغنى ١ / ٨٥ ، ٢ / ٦٥٩ ، وشرح الشذور ٢٤ ويروى أيضًا : « لعزة موحشًا » .

وَرُوِىَ :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[١]

فـ « جالسًا » فى المثال حالٌ من « رجل » و « موحشًا » فى البيت حالٌ من « طلل » وسوَّغ مجىء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها .

وفى المغنى : أنّ تقديمَ حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال منها ، بل لئلا يلتبسَ الحالُ بالصفة ، حال كون صاحبها منصوبًا[٢]، وفى الرضىّ ما يوافقه[٣] .

وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر ، وفى البيت هو أو الوصف .

وما ذكره من أنه حال النكرة ، هو ظاهر كلام سيبويه[٤]، وقيل من الضمير المستكن فى الظرف ، وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامِلَى الحال وصاحبهما ، والصحيح المنع ؛ لأنه يجب أنْ يكونَ عاملُهما واحدًا[٥] .

---

(١) هذا البيت من الوافر وصدر البيت السابق جزء منه كما هو واضح وهو لذى الرمة كما فى الخزانة ١ / ٥٣١ ، ولكثير عزة كما هو فى ملحق ديوانه ص ٥٣٦ – وتنظر هذه الرواية أيضًا فى ابن يعيش ٢ / ٦٤ والكشاف ٣ / ٩٠ وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط ص ٣٥٦ .

وقوله : « عفاه » أى : درسه وغيّره ، و « الأسحم » : الأسود ، والمراد هنا : السحاب ، لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود لامتلائه ، و « المستديم » السحاب الممطر مطر الديمة ، وأقلها ثلث النهار ، أو ثلث الليل .

(٢) وذلك نحو : « رأيت رجلا ضاحكًا » والنكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الحال .

(٣) ينظر شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٠٤ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٧٦ .

(٥) قال فى المغنى ٢ / ٦٥٩ : « ليس بلازم أن يكون عاملهما واحدًا عند سيبويه ويشهد لذلك أمور : منها : أنَّ صاحبَ الحال فى * لميَّة موحشًا طلَلُ * عند سيبويه النكرةُ ، وهو

وصحَّح ابنُ مالك فى شرح التسهيل قولَ سيبويه بأنَّ الحالَ خبرٌ ، فجعلها لأظهر الاسمين أَوْلَى من جَعْلِهَا لأَغْمَضِهما[١].

قلنا نعم لو تساويا ، ولكن التعريف أولى بالترجيح به[٢].

وزعم ابنُ خروفٍ أنَّ الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرَّاء إلا إذا تأخَّر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم ، ولهذا لا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يُبدلُ منه .

وتُعُقِبَ منعُ العطف بقول ابنِ جنّى فى :

.... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[٣]-١٣٦م

إنَّ العطفَ على الضمير فى الظرف[٤] .

= عنده مرفوع بالابتداء ، والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف » اهـ .

وقال الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٠٤ : « ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها وهو الحق إذْ لا مانع ، جوّز كون « لميَّة » عاملا فى الحال ، وكون « طلل » ذا حال ، مع ارتفاعه بالابتداء » اهـ .

(١) ينظر هذا الشرح ٢ / ٣٣٣ .

(٢) يعنى : فجعْلُ صاحب الحال الضَمِيرَ المستكن فى الجار والمجرور – لكونه معرفة – أولى من جعله « طلل » وهو نكرة .

(٣) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَلَا يا نخلةً من ذَاتِ عِرْقٍ *

وقد مرَّ الكلامُ على هذا البيت مستوفًى فى باب المفعول معه ص ٥٣١ برقم ١٣٦ من شواهد الشارح .

والشاهد فى قوله : (عليك ورحمة الله السلام) حيث جعله ابن جنى من العطف على الضمير فى « عليك » وليس من تقديم المعطوف بالواو وهو « ورحمةُ اللهِ » على المعطوف عليه وهو « السلامُ » .

(٤) ينظر الخصائص نص ٢ / ٣٨٦ .

و « الطَّلَلُ » – بفتح الطاء المهملة ، واللام الأولى – ما شَخَصَ من آثار الديار ، و « الموحش » هو القفر الذى لا أنيس فيه ، و « خِلَلٌ » – بكسر الخاء المعجمة – جمع « خِلَّة » بكسر الخاء ، وهى بطانة تُحشَى بها أجفان السيوف ، منقوشة بالذهب .

(**أَوْ يَكُوْنَ**) صاحبُها (**مَخْصُوصًا ، إِمَّا بِوَصْفٍ ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ**) وهو إبراهيم بن أبى عَبْلَة[1] ﴿ **وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا** ﴾[2] فـ « مصدقًا » حالٌ من « كتاب » لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده ، وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « مُصَدِّقًا » حالا من الضمير فى الجارّ والمجرور الذى انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه فى باب المبتدإ[3] .

(**وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :**

٢٦٩ – نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فى فُلُكٍ مَاخِرٍ فِى الْيَمِّ مَشْحُونَا)[4]

فـ « مشحونًا » حال من « فُلُك » لوصفه بماخر ، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى « ماخر » وهو – بالخاء المعجمة – الذى يَشُق الماءَ شقًّا ، و « اليَمّ » – بفتح الياء المثناة تحتُ ، وتشديد الميم ، البحرُ ، و « المشحون » – بالشين المعجمة ، والحاء المهملة – المملوء .

---

(١) ينظر ترجمته فى غاية النهاية ١ / ١٩ .

(٢) من الآية [٨٩] من سورة « لبقرة » [وتنظر هذه القراءة فى مختصر ابن خالوية ص ٨٠] .

(٣) عند الشاهد رقم ٦٩ من شواهد ابن هشام فى الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٤) هذا البيت من البسيط ، لا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣١ وبعده بيت آخر والبيتان أيضًا فى ابن عقيل ١ / ٥٧٨ ، والعينى ٣ / ١٤٩ ، والبيت الذى معنا فى الأشمونى ٢ / ١٧٥ .

(**وَلَيْسَ مِنْهُ**) أى : من المختصّ بالوصف قولُه تعالى : (﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا** ﴾[1] **خِلَافًا لِلنَّاظِمِ**) فى شرح التسهيل[2] / [١٨٧/أ] (**وَابْنِهِ**) فى شرح النظم[3]، فإنهما أعربا « أمرًا » المنصوب حالًا من « أمرٍ » المجرور بالإضافة ؛ لكونه مختصًا بالوصف بـ « حكيم » مع قولهما إنه لا يأتى الحال من المضاف إليه إلّا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه ، أو عاملا فى الحال ، وذلك مفقود هنا .

وخالف الناظم فى ذلك فى شرح الكافية فجعله من التخصيص بالإضافة[4].

وفى نصب « أمرًا » أوجه :

أحدها : أنه على الاختصاص[5]، **الثاني** : على المفعول له ، **الثالث** : على المصدر من معنى « يُفْرَق » **الرابع** : على الحال من « كلّ » ، أو من ضمير الفاعل فى « أنزلنا » أى : آمرين ، أو من ضمير المفعول وهو « الهاء » فى « أنزلناه »[6]، أو من الضمير المستتر فى « حكيم » **الخامس** : أنه مفعول « منذرين »[7] .

(**أَوْ**) مخصوصًا (**بِإِضَافَةٍ نَحْو** : ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً**) **لِلسَّآئِلِينَ** ﴾)[8] فـ « سواء » حال من « أربعة » لاختصاصها بالأضافة إلى « أيام » .

(**أَوْ**) مخصوصًا (**بِمَعْمُولٍ**) غير مضاف إليه (**نَحْو** : « **عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيدًا** ») فـ « شديدًا » حال من « ضَرْب » لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو « أخوك » .

---

(١) الآية [٤] من سورة « الدخان » والأمر الأول ، واحد الأمور ، والثانى واحد الأوامر .
(٢) ٢ / ٣٣١ .
(٣) ص ٣١٩ .
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٧٣٧ .
(٥) تقديره : أعنى أمرًا من عندنا ، نص عليه الزمخشرى فى كشافه .
(٦) فتقديره : مأمورًا به .
(٧) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ [الدخان ٣] .
(٨) من الآية [١٠] من سورة « فصلت » .

أو مخصوصًا بعطفٍ نحو : « هؤلاءِ نَاسٌ وعبدُ للهِ منطِلِقينَ » قاله الناظم فى شرح العمدة[١].

(أَوْ مَسْبُوقًا بِنَفْيٍ نَحْو : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾)[٢].

فجملةُ : « وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » حالٌ من « قَرْيَة » لكونها مسبوقةً بالنفى .

وزعم الزمخشريُّ أنها صفةٌ لِقَرْية ، وإنما توسطت الواوُ بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وتابعه صاحبُ البديع[٣]، وابنُ هشام الخضراوىُّ[٤]، وردَّه ابنُ مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها[٥].

---

(١) وهو مصنَّف لابن مالك ، ويسمّى : شرح عُمْدة الحافظ وعدّة اللافظ ، وهو شرح لمتن صغير وضعه ابن مالك يقع مخطوطًا فى خمس عشرة ورقة سماه : عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ . وقد طبع الشرح بتحقيق د / عبد المنعم هريدى .

ونص كلامه فى شرح العمدة : « ومنها كونُه مختصًا بعطف كقولك : « هؤلاء ناس وعبد الله منطلِقينَ » قال سيبويه فى « باب ما غلبت فيه النكرةُ المعرفة » وذلك قولك : « هذان رجلان وعبد اللهِ منطِلقينَ » بنصب (منطلقين) على الحال – والعامل فيه التنبيه » ا هـ [ينظر شرح العمدة ١ / ٣٠٧ : ٣٠٨ وكتاب سيبويه ١ / ٢٥٨] .

(٢) من الآية [٤] من سورة « الحِجْر » .

(٣) وهو محمد بن مسعود الغزنى المتوفى سنة ٤٢١ هـ وكتابه البديع ، تكرر ذكره هنا فى التصريح ، وفى مغنى اللبيب .

(٤) وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوىّ المتوفى سنة ٦٤٦ هـ نحوىّ أندلسىّ . سبق مرارًا .

(٥) ينظر ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٢ .

وكان الزمخشرى قد قال فى كشافه ٢ / ٣٨٧ «(وَلَهَا كِتَابٌ) جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس لا يتوسط الواو بينهما ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٠٨] وإنما توسطت لتأكيد لُصُوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال : « جاءنى زيدٌ عليه ثوبٌ ، وجاءنى وعليه ثوب » ا هـ .

« فإن قلتَ » : فقد ذكر المرادى أنّ من المسوغات كونَ الحال جملةً مقترنة بواو الحال[١].

« قلت » : إنما يُحتاج إلى ذلك فى الإيجاب نحو : ﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** ﴾[٢]، أمَّا فى النَّفى فلا .

(**أَوْ نَهْيٍ ، نَحْو**) قول الناظم :

(........................... **لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلَا**)[٣]

فـ « مُستسهلا » حال من « امرؤ » الأول ، لكونه مسبوقًا بالنهى .

وَ « البغْى » التعَدِّى ، و « الاستسهال » الاستخفاف ، والمعنى : لا يتعدّ امرُؤٌ على امرىءٍ مستخفًّا به . (**وَقَوْلِهِ**) وهو قطرىّ بن الفجاءة الخارجىّ – كما قاله ابنُ مالك فى شرح العمدة[٤]، لا الطرِمّاح خلافًا لابن الناظم[٥].

٢٧٠– (**لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ**)[٦]

---

(١) ينظر شرح المرادى على الألفية ٢ / ١٤٦ وقد ذكر ما ذكر نقلا عن ابن مالك فى التسهيل حيث قال : وزاد فى التسهيل ثلاثة ... إلى آخره .

(٢) من الآية [٢٥٩] من سورة « البقرة » [وينظر المغنى ٢ / ٤٣٢ ت / محيى الدين] .

(٣) هذا المثال عجز بيت من الألفية .

(٤) الجزء الأول من شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ لابن مالك ص ٣٠٩ .

(٥) فى شرح الألفية ص ٣٢٠ .

(٦) هذا البيت من الكامل نسبه مع أبيات ثلاثة أبو تمام فى حماسته لقطرىّ بن الفجاءة ، وأيد هذه النسبة المرزوقى ص ١٣٦ وأبو على القالى فى الأمالى ٢ / ١٩٠ ونُسِب لقطرىّ أيضًا فى كتب ابن مالك : الكافية الشافية ٢ / ٧٣٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٣٢ ، والعمدة ١ / ٣٠٩ كما سبق بيانه ، ونسب لقطرى أيضًا فى شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٥٨٠ ، والعينى ٣ / ١٥٠ ، والخزانة ٤ / ٢٥٩ ، والهمع ١ / ٢٤٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٠٠ وورد بلا نسبة فى الأشمونى ٢ / ١٧٥ .

ووقع فى شرح ابن الناظم أن قائله الطرماح وربما كان ذلك عن طريق السهو ، أو من النساخ .

فـ « متخوّفًا » حال من « أحد » لكونه مسبوقًا بالنهى ، و « الإحجام » - بكسر الهمزة ، وسكون الحاء المهملة ، وبالجيم - النكوص والتأخير ، و « الوغى » - بالمعجمة - الحرب ، و « الحِمَام » - بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم - الموتُ .

(أَوِ اسْتِفْهَامٍ ، كَقَوْلِهِ) وهو رجل من بنى طيّئ كما قال ابنُ مالك[1] :

٢٧١ -(يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى) لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلا[2]

فـ « باقيا » حالٌ من « عيش » لكونه مسبوقًا بالاستفهام بـ « هل » .

و « صَاحِ » مُرَخَّم « صاحب » على غير قياس[3] ، و « حُمَّ » - بضم الحاء المهملة - بمعنى قُدِّر ، و « الإبعاد » - بكسر الهمزة - مصدر « أبعد » ، و « الأملَ » مفعول .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَلَمْ يُنَكَّرْ - غَالِبًا - ذُو الْحَالِ ؛ إِنْ / لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ[4] [١٨٧/ب]

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ[5] ....

(وَقَدْ يَقَعُ) صاحبُ الحال (نَكِرَةً بِلَا مُسَوِّغٍ ، كَقَوْلِهِمْ : « عَلَيْهِ مِائَةٌ

---

(١) فى شرح العمدة ١ / ٣٠٩ .

(٢) هذا البيت من البسيط نسب لرجل من طيئ كما فى شرح العمدة لابن مالك ١ / ٣٠٩ ، والعينى ٣ / ١٥٣ والدرر اللوامع ١ / ٢٠١ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٥٨٠ والأشمونى ٢ / ١٧٦ ، والهمع ١ / ٢٤٠ .

(٣) ووجه عدم قياسيته أنه ليس عَلَمًا ، ولا مؤنثًا بالتاء كما سيأتى فى باب الترخيم - إن شاء الله تعالى - .

(٤ ، ٥) أى أنّ الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر وتقدم الحال على النكرة ، أو خُصِّص بوصف ، أو بإضافة ، أو يَبِنْ ، أى : يظهر ويقع بعد نَفْيٍ أو ما يُضاهيه ويُشابهه وهو النهى والاستفهام .

بيضًا »)[١] .

فـ « بِيضًا » بلفظ الجمع حالٌ من « مائة » وليس تمييزًا ، خلافًا لأبى العباس ؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا ، وهو من أمثلة سيبويه[٢] والدليل على أنه حالٌ أنه لو رُفِعَ كان صفة للمائة ، والمائة مبهمة الوصف (**وَفِى الْحَدِيثِ**) « صَلَّى رَسُولُ اللهِ – ﷺ – قاعدًا (**وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا** ») رواه مالك[٣] فى الموطأ[٤]، فـ « قِيَامًا » حال من « رجال » وهو نكرة بلا مسوّغ ، لا يُقال : التخصيص بالحكم كافٍ ، لأنَّا نقول : لو كانا كذلك لما احتيج إلى مسوِّغ أَصْلًا .

وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث ؛ لاحتمال كونه مرويًّا بالمعنى[٥].

---

(١) قيل إن هذا القول فيه مسوغ ، وهو المسوِّغ للابتداء بالنكرة ، وذلك الإخبارُ عنها بظرف مختصّ مقدَّم .

(٢) فى كتابه ١ / ٢٧٢ « بولاق » والمراد من هذا القول أن المائة دراهم وليس دنانير ، لأن الدراهم من الفضة ، والفضة بيضاء ، أما الدنانير فمن الذهب وهو أصفر .

(٣) هو الإمام مالك بن أنس ، روى عن كثير من علماء المدينة منهم الإمام نافع ، وجعفر الصادق ، وهو أحد الأئمة الأربعة [تُنظر ترجمته فى الديباج المذهب ١٧ والإصابة ٧ / ١٤١ ، تاريخ الطبرى ٩ / ٢٢٩] .

(٤) فى (كتاب صلاة الجماعة – باب صلاة الإمام وهو جالس) ١ / ١٣٥ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، طبع الحلبى كما أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى (كتاب الأذان – باب إنما جعل الإمامُ ليؤتم به) ١ / ١٦٩ برواية : « فصلَّى جالسًا ، وصلى وراءه قوم قيامًا ، فأشار إليهم أن اجلسوا ...» .

وأخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب الصلاة – باب ائتام المأموم بالإمام) ١ / ٣٠٨ برقم ٤١١ برواية «... فصلّى بنا قاعدًا ، فصلينا وراءه قعودًا » ولا شاهد فيها على ما نحن فيه .

واستُشْهِدَ بهذا الحديث الشريف فى أمالى السهيلى ٩٣ وشرح ابن عقيل ١ / ٥٨١ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٣ ، والأشمونى ٢ / ١٧٦ .

(٥) أجمع العلماء على أن الراوى إذا لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومدلولاتها ، فإنه =

وإذا ثبت مجىء الحال من النكرة بلا مسوِّغ ، هل يُقاس عليه أَوْ لَا ؟ ذهب سيبويه إلى الجواز ، والخليل ويونس إلى المنع[(١)] .

* * *

= لا تجوز له الرواية بالمعنى ، بل يتعين عليه أن يؤدى نفس اللفظ الذى سمعه – واختلفوا فى جواز الرواية بالمعنى فيما إذا كان الراوى عالمًا عارفًا بالألفاظ ومدلولها ولهم فى ذلك أقوال ، منها مذهب اللفظ وهو عدم جواز الرواية بالمعنى ، ومذهب المعنى ، وهو جواز الرواية بالمعنى ، وهذا الجواز فى الجملة ، أى : فى تجويزه بعض الصور على الخصوص لا تجويزه على العموم وهذا المذهب قال به الحسن البصرى وغيره وقال به الأئمة الأربعة .

وقد أجاز العلماء الاحتجاج بالحديث حتى على فرض وقوع الرواية بالمعنى ، فالمغيِّر لفظًا بلفظ فى معناه عربىٌ مطبوع يحتج بكلامه فى اللغة ، ومعروف عن علماء الحديث مقدار تحريهم ، وضبطهم لألفاظه . [ينظر هذا الموضوع بتوسع فى « الحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ص ٦٤ وما بعدها » .

(١) ليس فى كتاب سيبويه ما يفيد أن الخليل ويونس يمنعان ذلك . بل قد حكى سيبويه عنهما النصب قال فى كتابه ١ / ٢٧٢ : « ومثل ذلك » « مررت برجلٍ قائمًا » إذ جعلت المرور به فى حال قيام وقد يجوز على هذا « فيها رجلٌ قائمًا » وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : « عليه مائة بيضًا » والرفع الوجه ، و « عليه مائةٌ عينا » والرفع الوجه ، وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ » والجر الوجه ... وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول : « هذا غلامٌ لك مقبلًا » جعله حالا ، ولم يجعله من اسم الأول » اهـ [أى لم يجعله صفة لغلام فيرفع] .

ويقول أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٧٣٥ « بل قد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيرًا قياسًا وإن لم يكن بمنزلة الإتباع فى القوة ، والقياس قول يونس والخليل » اهـ .

أى أنهما يجيزان القياس على ما ورد .

وينظر أيضًا الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٧٤٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٦ .

وفى أمالى السهيلى ٩٣ « وقد تحسن الحال من النكرة فى مثلِ هذا الموطن ؛ لأنها قد تفيد معنًى ، كما حَسُنت فى حديث الموطأ . فى قوله : « صلَّى وراءه رجالٌ قيامًا » فتأمله » اهـ .

(**فَصْلٌ** : **وَلِلْحَالِ**) المؤسِّسة (**مَعَ صَاحِبِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ**) كما أنَّ للخبر مع المبتدإ ثلاث حالاتٍ :

(**إِحْدَاهَا – وَهِيَ الْأَصْلُ – : أَنْ يَجُوزَ فِيهَا أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَأَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ**) فاعلًا كان أو مفعُولًا (كـ « **جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا** » وَ « **ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا** » **فَلَكَ فِي** « **ضَاحِكًا** » وَ « **مَكْتُوفًا** » **أَنْ تُقَدِّمَهُمَا عَلَى الْمَرْفُوعِ**) فى الأول وهو « زيد » .

(**وَ**) على (**الْمَنْصُوبِ**) فى الثانى وهو « اللِّصّ » فتقول : « جاء ضاحكًا زيدٌ » و « ضَرَبتُ مكتوفًا اللصَّ » هذا مذهب البصريين .

ومنع الكوفيون تقديمَها على المرفوع الظاهر ، ثم قيل عنهم : مطلقًا[1]، وقيل : إن تقدمت على رافعه[2]– ومنعوا تقديمَها على المنصوب الظاهر أيضًا ، ثم قيل عنهم : مطلقًا[3]، وقيل : إن لم تكن فعلًا[4] .

الحالةُ (**الثَّانِيَةُ : أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ وُجُوبًا ، وَذَلِكَ كَأَنْ تَكُونَ مَحصُورَةً**[5]

---

(١) معنى الإطلاق : أى أنهم منعوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع سواء تقدمت أيضًا على الرافع نحو : « مسرعًا جاء زيدٌ » أم تأخرت عن الرافع نحو : « جاء مسرعًا زيدٌ » فالصورتان ممنوعتان عند الكوفيين على رأى بعضهم .

(٢) يعنى أنهم منعوا تقديم الحال على صاحبها إن تقدمت على الرافع فى نحو : « مسرعًا جاء زيد » وبالمقابل أجازوا « جاء مسرعًا زيدٌ » .

(٣) معنى الإطلاق هنا أى سواء أكانت الحالُ اسمًا نحو « لقيتُ هندًا ضاحكةً » أم فعلًا نحو : « لقيتُ هندًا تضحَكُ » .

(٤) يعنى أنهم منعوا فقط تقديم الحال على صاحبها إن لم تكن الحال فعلًا ، بأن كانت اسمًا ، نحو « لقيت هندًا ضاحكة » أما إذا كانت الحال فعلًا فيجوز نحو « لقيت تضحكُ هندًا » .

[ولتوثيق هذه الآراء ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٣٤٩ فقد بيَّن مذهب الكوفيين فى جميعُ الأحوال] .

(٥) يعنى محصورة فيها لأن ما بعد « إلا » هو المحصور فيه .

نَحْو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾[١] فـ « مبشرين » و « منذرين » حالان من « المرسلين » ولا يجوز تقديمُها على المرسلين ؛ لكونها محصورةً والمحصور[٢] يجب تأخيره .

ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائيِّ السابق فيما إذا تقدم المحصور مع « إلّا »[٣] .

(**أَوْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَجْرُورًا بِحَرفِ جَرٍّ غَيْرِ زَائِدٍ** ، كَـ « **مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً** ») فـ « جالسة » حال من « هند » ولا يجوزُ تقديمها عليها ، لا تقول « مررتُ جالسةً بِهِنْدٍ » هذا مذهب الجمهور .

وعلَّلوا منع ذلك بأَنَّ تعلُّقِ العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقِهِ بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطةٍ ، أَنْ يتعدَّى إليه بتلك الواسطة ، لكنْ مَنَعَ من ذلك أَنَّ الفعلَ لا يتعدَّى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضًا عن الاشتراك فى الواسطة التزامُ التأخير[٤] ، وإليه الإشارة بقول النظم :

وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا[٥] ....

(١) من الآية [٤٨] من سورة « الأنعام » و[٥٦] من سورة « الكهف » .

(٢) أى : لكونها محصورةً فيها ، والمحصورُ فيه ...

(٣) وذلك فى (باب الفاعل) ينظر ص [٢٩٠] من هذا الجزء .

(٤) هذه الفقرة بأكملها من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ – فقد نقلَ ابنُ مالك أولا دليل النحويين الذين يُخطئون من يقول : « مررت قائمةً بهندٍ » ثم ردّ عليهم بقوة بادئًا ردّه بقوله : « وهذه شبهة وتخيلات لا تستميل إلَّا نفسَ مَنْ لا تثبُّتَ عنده ... إلى آخر الرّدّ ، فارجع إليه إن شئت .

(٥) يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف الجرّ ، فلا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه ، و « سَبْقَ » مفعول مقدم بـ « أبوا » – « حال » مضاف إليه . من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « ما » مفعول بـ « سبق » وهى واقعة على صاحب الحال والضمير فى « أبوا » عائد على النحويين ، وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك فبعضهم أجازه ــ كما سيجىء ــ فوجب إعادته على الأكثرين .

(**وَخالَفَ فِى هَذِهِ**) المسألةِ الأخيرةِ (**الْفَارِسِىُّ ، وَابْنُ جِنِّى ، وَابْنُ كَيْسَانَ**)[١] وابنُ برهانَ[٢]، وابن ملكونٍ[٣]، وبعضُ الكوفيين / (**فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ**) لضعف دليل المنع (**قَالَ النَّاظِمُ**) فى النظم :

[١٨٨/ أ]

.... وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ[٤]

وقال فى التسهيل : (**وَ**) التقديمُ (**هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِوُرُودِهِ**) فى الصحيح (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِلنَّاسِ﴾**[٥]) فـ « كافّة » حال من المجرور وهو « الناس » وقد تقدّم على صاحبه المجرور بالام .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ٢١٥] .

(٢) هو عبد الواحد بن على بن برهان العكبرىّ النحوىّ المتوفى سنة ٤٥٦ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ٦٠٨] .

وابن بَرْهَان هو الذى حكى مذهب تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف عن أبى على وابن كيسان ، حيث قال فى كتابه شرح اللمع ١ / ١٣٧ : ١٣٨ : « وقال غيرُه – يعنى غير سيبويه – يجوز فى هذه المسألة ما جاز فى الأولى ؛ لأن العامل فى الحال هو الفعل ، ولا يفتقر الفعل إلى الباء فى عمله فى المفعول به ، وإذا ساغ أن يعمل فى الحال ما لا يعمل فى صاحب الحال ، كان هذا أولى بالجواز ، وهذا قول أبى علىّ ، وابن كيسان ، وإليه نذهب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ : ٢٨] و « كافَّة » حالٌ منْ « النَّاس » وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استَعْمَلَتِ العربُ « كافَّة » قطّ إلّا حالا » اهـ .

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الإشبيلّى المتوفى سنة ٥٨٤ هـ [مرت ترجمته فى الجزء الأول ٦٨١] .

(٤) قال ابن مالك : وهذا الذى منعوه ، لا أمنعه أنا لوروده فى كلام العرب – والهاء فى « أمنعه » عائدة على « سَبْق » .

(٥) من الآية [٢٨] من سورة « سبأ » .

(وَ) نحو (**قَوْلِ الشَّاعِرِ** :

٢٧٢ - تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ) بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْـدِى[١]

فـ « طُرًّا » بمعنى : جميعًا ، حالٌ من « الكاف والميم » وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ « عَنْ »[٢] .

(**وَالْحَقُّ أَنَّ**) هذا (**الْبَيْتَ**) ونحوه (**ضَرُورَةٌ**) **أو** « طُرًّا » حال من « عنكم » محذوفة مدلولًا عليها بـ « عنكم » المذكورة (**وَأَنَّ** « **كَافَّةً** ») فى الآية (**حَالٌ مَنَ الْكَافِ**) فى « أَرْسَلْنَاكَ » (وَ) أنَّ (**التَّاءَ لِلْمُبَالَغَةِ ، لَا لِلتَّأْنِيثِ**) قاله الزجاج[٣]، وردّهُ ابنُ مالك بأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصورٌ على السماع ، ولا يتأتى غالبًا إلا فى أبنية المبالغة ، كعلَّامة ، و « كافَّة » بخلاف ذلك ، فإن حُمِلَ على « رَاوِيَةٍ »[٤] فهو حملٌ عل شاذٍّ[٥]- نقله الموضح عنه فى الحواشى و لم يتعقبْه .

وقول الزمخشرىّ : « إلا إرسالةً كافَّة »[٦] مصادم لنقل ابن برهان أنَّ « كافة »

---

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يعلم قائله ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٢١ والعينى ٣ / ١٦٠ ، والأشمونى ٢ / ١٧٧ .

و « البين » الفراق ، والباء فى « بذكراكم » يتعلق بـ « تسليّتُ » ، وهو على وزن « فِعْلَى » بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مستتر ، و « حتى » ابتدائية « كأنكم عندى » كأن واسمها وخبرها ، و « الياء » فى « عندى » مضاف إليه .

(٢) من قوله : وقال فى التسهيل - فى الصفحة السابقة - إلى هنا ، موجود فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ : ٣٣٧ بل زاد على ذلك كثيرًا بشرح مذهب النحويين المانعين ومحاولة ردّه - وذِكْرِ مذهب المجوزين وتأييده ، فمن المستحسن الرجوع إليه .

(٣) ينظر رأى الزجاج فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧ ، والكشاف للزمخشرى ٣ / ٢٩٠ والبحر المحيط لأبى حيان ٧ / ٢٨١ .

(٤) فى خ ٣ « رواية » تحريف .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧ : ٣٣٨ .

(٦) الكشاف ٣ / ٢٩٠ .

لا تستعمل إلا حَالًا[١]، وأنَّ الصفةَ لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان مُعْتَادًا ذِكْرُها معه .

(وَ) قولُ ابن مالك وغيرِه إنَّ « كافّة » حالٌ من « النَّاس » (**يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمَحْصُورَةِ**)[٢] بـ « إِلَّا » على صاحبها (وَ) يلزمه (**تَعَدِّى** « **أَرْسَلَ** » **بِاللَّامِ**) والأكثر تعدِّيه بـ « إلى » (**وَالْأَوَّلُ**) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (**مُمْتَنِعٌ**) كما تقدَّم (**وَالثَّانِى**) وهو تعدِّى « أرسل » باللام (**خِلَافُ الْأَكْثَرِ**)[٣].

ويُدْفَعُ الأولُ بأنَّ تقديمَ المحصور بـ « إلا » ليس ممتنعًا عند الجميع ، كيف ؟ وقد قال الموضح فى باب الفاعل ، فى المفعول المحصور بـ« إِلَّا » : وأجاز البصريون ، والكسائىُّ ، والفرَّاء ، وابنُ الأنبارىِّ تقديمه على الفاعل[٤] .

وأىُّ فرق بين الحال والمفعول ؟ لأن الاقتران بـ « إِلَّا » يدل على المقصود .

ويُدْفَعُ الثانى بأنَّ مخالفة الأكثر لا تَضُرُّ ؛ فإنَّ تعدِّى « أَرْسَلَ » باللام كثيرٌ فصيحٌ واقعٌ فى التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا** ﴾[٥] .

وَفَصَّلَ الكوفِيُّونَ : فأجازوا تقديمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرًا كـ « مررتُ ضاحكةً بِكِ » أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو : « مررتُ مُسْرِعَيْنِ بزيدٍ وعمرٍو » أو كان الحال فعلا نحو « مررتُ تَضحك بهندٍ » ومنعوه إن لم يكن كذلك[٦].

---

(١) قاله ابن برهان – كما سبق – فى شرحه لُمَع ابنِ جنى ١ / ١٣٨ .

(٢) يقصد : المحصورة فيها .

(٣) هذا ما يراه ابن هشام . ثم أخذ الشيخ يردّ عليه بقوله ، ويُدْفع الأول ... إلخ .

(٤) ينظر (باب الفاعل) ص [٢٩٠] من هذا الجزء .

(٥) من الآية [٧٩] من سورة « النساء » .

(٦) من قوله : « وفصَّل الكوفيون إلى هنا من الارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٤٨ فانظره هناك لتوثيق ما يقوله الشيخ خالد .

واحترز بقوله أوَّلًا : بحرف غير زائد ، عن الزائد ، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقًا ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول ، نحو : « ما جاءنى راكبًا من أَحَدٍ » و « ما رأيتُ راكبًا من أحدٍ »(١).

(**وَإمَّا**) مجرورًا (**بإِضَافَةٍ**)(٢) بمعنى « مضاف » من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كـ « **أَعْجَبَنِى وَجْهُهَا مُسْفِرَةً** ») و « هذا شاربُ السَّوِيقِ ملتُوتًا »(٣) فلا يجوزُ تقديمُ الحال على صاحبها واقعةً بعدَ المضافِ ؛ لئلَّا يلزَم / الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول ، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف – قاله ابنُ الناظم(٤) . [١٨٨/ب]

وفصَّل والدُه فى شرح التسهيل فقال : « إن كانت الإضافةُ غيرَ محضةٍ جاز التقديمُ على المضاف نحو « هذا شاربُ ملتوتًا السَّوِيقِ » بالخفض ؛ لأن الإضافة فيه فى نيَّة الانفصال ، فلا يُعتدّ بها ، وإن كانت محضةً لم يجز بإجماع(٥).

ونازعه أبو حيان فى القسمين(٦)، وردّ عليه الموضّحُ ذلك فى الحواشى .

والاشتغالُ بذلك خروج عن المقصود .

(**وَإِنَّمَا تَجِيءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، إِذَا كَانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ كَهَذَا الْمِثَالِ**) المتقدم ، وهو « أعجبنى وجهُها مُسْفِرَةً » (**وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِن غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾**(٧)) فـ « إخوانًا » حالٌ من المضاف إليه وهو « الهاء

---

(١) الارتشاف أيضًا ٢ / ٣٤٧ .
(٢) فى خ ٣ « بالإضافة » .
(٣) ومن ذلك أيضًا قولك : « عرفتُ قيامَ زيدٍ مُسْرِعًا » .
(٤) فى شرحه للألفية ص ٣٢٢ ت د / عبد الحميد السيد .
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ .
(٦) ينظر الارتشاف ٢ / ٣٤٨ .
(٧) من الآية [٤٧] من سورة « الحِجْر » .

والميم » و « الصدور » بعضه ، وكقوله تعالى : (﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** ﴾)[١] فـ « ميتًا » حال من « الأخ » المضاف إليه اللحم ، واللحم بعض الأخ (**أَوْ كَبَعْضِهِ** ، **نَحْو** : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ (**مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾)[٢] فـ « حنيفًا » حالٌ من « إبراهيم » المضاف إليه المِلّة ، والمِلّة كبعضه فى صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما يصحّ ذلك فى البعض الحقيقىّ ، ألا ترى أنه لو قيل : « ونزعنا ما فيهم من غِلٍّ ، ويأكل أخاه ، واتبعْ إبراهيمَ ، لكان صحيحًا[٣] .

(**أَوْ**) كان المضاف (**عَامِلًا فِى الْحَالِ**) كأنْ يكونَ مصدرًا ، أو وصفًا ، فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾)[٤] فـ « جميعًا » حال من الكاف والميم المضاف إليه « مرجع » ومرجع : مصدر ميمىّ عامل فى الحال النصبَ . (**وَ**) نحو : (« **أَعْجَبَنِى انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا** ») فـ « منفردًا » حال من الكاف المضاف إليها « انطلاق » وانطلاق : مصدر غير ميمىّ عامل فى الحال النصب .

(**وَ**) الثانى : نحو (« **هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا** ») الآن ، أو غدًا ، فـ « ملتوتًا » حال من السويق المضاف إليه « شارب » وشارب : اسم فاعل ، عاملٌ فى الحال النصب ؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على المخبر عنه .

وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم[٥]:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ[٦]
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ[٧]...............

---

(١) من الآية [١٢] من سورة « الحجرات » .
(٢) من الآية [١٢٣] من سورة « النحل » .
(٣) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ .
(٤) من الآية [٤] من سورة « يونس » .
(٥) فى خ ٣ ، ٤ « النظم » .
(٦ ، ٧) أى : لا يجوز مجئ الحال من المضاف إليه ، إلا إذا استوفى المضاف عمله فى =

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة ؛ لئلا تنخرم قاعدتهم ، وهى[(١)] أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولا للمضاف ، والمضافُ لا يعمل فى الحال إذا لم يُشبِه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة ، فالقاعدة مُوَفَّاة ؛ لأن الحالَ وصاحبَهَا معمولان لشئ واحد ، وإذا كان جزءا من المضاف إليه ، أو كَجُزْئِه ، فَلِشِدَّةِ اتِّصال الجُزءِ بكلِّه ، أو بما نُزِّل منزلتَه ، صار المضافُ كأنه صاحبُ الحال ، فيكون العاملُ فيه هو العامل فى الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحبَ الحال ، إذْ لو / قلت : « ضربتُ غُلامَ هند جالسةً » أو نحو ذلك لم يجز . [١٨٩/أ]

قال ابنُ مالك : بلا خلاف[(٢)]، ونقل غيرُه عن بعض البصريين إجازةَ

= الحال ، وهذا يقتضى أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، والوصف العامل ، كاسم الفاعل ونحوه – أو كان المضاف جزءًا من المضاف إليه ، أم مثل جزئه فى صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه – وقد أوضح الشيخ خالد علة اشتراط ذلك .

« حالا » مفعول تُجز ، « من المضاف » متعلق بمحذوف صفة لِـ « حالا » – « له » متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء ، « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط ، « المضافُ » فاعل اقتضى ، « عملَه » مفعول اقتضى ومضاف إليه ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السياق .

« أو كان » معطوف على اقتضى ، واسم « كان » ضمير يعود إلى المضاف ، يعنى : أو كان المضاف ، « جزءَ » خبرها « مَا » اسم موصول مضاف إليه ، « له » متعلق بأضيف الواقع صلة الموصول « أو مثل جزئِهِ » معطوف على « جزء » السابق ، ومضاف إليه ، والهاء فى « جزئه » مضاف إليه وتعود إلى : ما له أضيفا ، وهو المضاف إليه ، يعنى : أو كان مثل جزء ماله أضيف ، أى : مثل جزء المضاف له .

(١) فى خ ٣ « وهو » .

(٢) الكلامُ كلُّه لابن مالك : فقد قال : « بخلاف الذى يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل ، وما ليس جزءا ولا كجزء ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، لو قلت : « ضربتُ غلام هند جالسة » أو نحو ذلك ، لم يجز بلا خلاف »[شرحه للتسهيل ٢ / ٣٤٢] .

ذلك[١].

قال أبو حيان : والذى نختاره ، أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن فى موضع رفع ، ولا نَصْب لا يجوز ورود الحال منه ، سواء كان المضاف إليه جزأه ، أو كجزئه ، أو لم يكن ؛ لِمَا تقرَّر من أنه لابدَّ من اتحاد الحالِ وصاحبِها فى العامل . وأما « مَيْتًا » فيحتمل أن يكون حالا من « لحم » و « إخْوَانًا » يحتمل أن يكون منصوبًا على المدح و « حنيفًا » يحتمل أن يكون حالا من « الملَّة » وذُكِّر ؛ لأن الملَّةَ والدين بمعنًى ، أو من الضمير فى « اتَّبِعْ » انتهى بمعناه[٢].

الحالةُ (**الثَّالِثَةُ**) من الحالات الثلاث : (**أَنْ تَتَقَدَّمَ**)[٣] الحالُ (**عَلَيْهِ**) أى : على صاحبها (**وُجُوبًا ، كَمَا إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا مَحْصُورًا**) فيه (**نَحْو** : « **مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ** ») وفيه البحث السابق[٤] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَلِلْحَالِ مَعَ عَامِلِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ أيضًا :**

إِحْدَاهَا[٥]**- وَهِىَ الأَصْلُ - أَنْ يَجُوزَ فيها أن تَتَأَخَّرَ عَنْهُ**) كـ « جاء زَيْدٌ راكبًا » (**وَأَنْ تَتَقَدَّمَ**[٦] **عَلَيْهِ**) كـ « راكبًا جاءَ زَيْدٌ » .

(**وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ الْعَامِلُ**) فيها (**فِعْلًا مُتَصَرِّفًا**) وتصرُّفُه يكون فى الأزمنة الثلاثة ، أى : يكون ماضيًا ، ومستقبلا ، وحالا ، قاله أبو البقاء[٧] .

---

(١) قاله ابن حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٤٨ .

(٢) يراجع هذا النص بأكمله فى التذييل والتكميل لأبى حيان ص ٧٥٦ : ٧٥٧ ت د / حمّاد البحيرى [رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة] - ولدىّ نسخة منها .

(٣) فى خ ٣ « يتقدم » بالياء .

(٤) ينظر ص [٢٩٧] من هذا الجزء .

(٥) فى خ ٣ « أحدها » .

(٦) فى خ ٣ « يتقدم » بالياء .

(٧) العكبرىّ فى شرح لمع ابن جنى ورقة [٨٩/أ] يقول : والعامل فى الحال فعلٌ ، =

فالماضى : (كـ « **جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا** ») والمستقبل : كـ « **قُمْ مُسْرِعًا** » والحال : كَـ « يَقومُ زيدٌ مُسْرِعًا الْآنَ » .

(**أَوْ صِفَةً تُشْبِهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّف**) فى تضمّن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية ، وهى علامة التأنيث والتثنية والجمع ، وسواء فى ذلك اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة (**كَـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا »**) فـ « مسرعًا » حال من فاعل « منطلق » المستتر فيه .

(**فَلَكَ فى « رَاكِبًا »**) فى « جاء زيدٌ راكبًا » فى المثال الأول (**وَ**) فى (« **مُسْرِعًا** ») فى « زيدٌ منطِلقٌ مسرِعًا » فى المثال الثانى (**أَنْ تُقَدِّمَهُمَا عَلَى « جَاءَ » وَعَلَى « مُنْطَلِق »**) فتقول : « راكبًا جاء زيدٌ » و « مُسرِعًا زيدٌ منطلقٌ » أو « زيدٌ مسرعًا منطلقٌ » هذا مذهب البصريين إلا الجرميَّ فإنه لا يُجيز تقديم الحال على عاملها ، وإلَّا الأخفش فإنه لا يُجيز تقديمَها على الفعل فى نحو « راكبًا زيدٌ جاء » لبُعْدِها عن العامل[1].

وردّ جمهور البصريين على الجرميِّ والأخفش بالسماع فى الفصيح (**كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾**[2]) فـ « خاشعا » حال من الواو فى « يخرجون » وقد تقدَّم على عامله الفعل .

وأُجيب بأن هذا لا يتعيَّن ؛ لجواز أن يكون « خاشعًا » صفةَ مفعولٍ محذوف

= أو معنى فعل ، فإذا كان العامل فعلا ، جاز تقديم الحال وتأخيرها وتوسطها ؛ لأن الفعل متصرف ، كما جاء تقديمُ المفعول وتأخيره وتوسُطُه وتصرف الفعل يكون بتنقله فى الأزمنة ، أى يكون ماضيًا ومستقبلا وحالا » ا هـ [وهذه النسخة فى حوزنى]

(١) ينظر الارتشاف ٢ / ٣٤٩ .

(٢) من الآية [٧] من سورة « القمر » - قرأ أبو جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وابنُ عامر ، وعاصم ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾ بضم الخاء وفتح الشين مشددة ، وقرأ أبو عمرو ، وحمزة والكسائىّ ويعقوب وخلف ﴿ خاشِعًا ﴾ بالألف وكسر الشين » [المبسوط فى القراءات العشر لابن مهران ٤٢١] .

والتقدير : يوم يدع الداعى إلى شيءٍ نُكُرٍ قومًا خاشعًا أبصارهم ، وقد صرّح به غيرُ واحد من المعربين[(١)]، ويُجاب بأن الأصل عدمُ الحذف .

(**وَقَالَتِ الْعَرَبُ** « **شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ** »)[(٢)] فـ « شتَّى » جمع شتيت ، حالٌ من « الحلبة » وهو اسم ظاهر ؛ وتقدمت فيه على عاملها . و « الحَلَبَة » جمع حَالِبٍ ، و « تؤوب » بمعنى : ترجع (**أَىْ : مُتَفَرِّقِينَ يَرْجِعُ الْحَالِبُونَ**) وفيه ردٌّ على الكوفيين / فى منعهم تقدُّمَ حَالِ الاسم الظاهر على عامله[(٣)]. [١٨٩/ب]

وحُكِىَ أن « ثعلبًا » نُوظِرَ فى هذه المسألة ، وأنه انقطع بقولهم : « شتَّى تؤوبُ الحربُ » أى : متفرقةً[(٤)] ترجع الحرب ، أى : إلى تفرّق الكلمة ترجع الحرب .

(**وَقَالَ الشَّاعِرُ**) وهو يزيد بن مفرِّغ الحِمْيرى يخاطب بغلته :

٥٥م- عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ (**أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ**[(٥)]

فَـ « **تَحْمِلِينَ** ») جملة (**فِى مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ**) من فاعل « طليق » المستتر فيه (**وَعَامِلُهَا** « **طَلِيقٌ** » **وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ**) وقد قُدِّمت عليه[(٦)] .

« فإن قلتَ » : معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًا[(٧)] مؤخَّرًا ، فكيف جاز تقديمُه ، وكونُه غيرَ سببىّ ؟

---

(١) ينظر إعراب القرآن للعكبرى المسمى : التبيان ٢ / ١١٩٣ .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يضرب فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الأخلاق .
وَرَدَ فى : مجمع الأمثال للميدانىّ ١ / ٣٥٨ برقم ١٩١٤ ، والمستقصى للزمخشرى ٢ / ١٢٧ برقم ٤٣٥ .

(٣) ينظر هذا الرأى للكوفيين فى الارتشاف ٢ / ٣٤٩ .

(٤) فى خ ٤ « متفرقًا » .

(٥) سبق الاستشهاد بهذا البيت فى (باب الموصول) وهو الشاهد رقم [٥٥] من شواهد ابن هشام فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص [٤٥٢] فارجع إليه هناك .

(٦) أى : وهذا طليق حال كونه محمولا لك .

(٧) أى : متصلا بضمير موصوفها نحو : زيد حسنٌ وجهُه .

« قلتُ » : المرادُ بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشَّبه ، وأما عملها فى الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرّح به الموضح فى بابها[1] .

واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق فى ذلك بين كون الحال مفردًا وجملة ، ومنع الفرّاء ، وبعضُ المغاربة ، تقديمَ الجملة الحالية المصدرة بالواو ، فلا يُقَال : « والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ » – والجمهور على الجواز[2].

والحقُّ أن هذا البيت لا ينهض فى الردّ على رأى الكوفيين ؛ لأنهم يقولون بأنَّ « هذا » اسم موصول و « تحملين » صلتُه ، وعائده محذوف ، والتقدير : والذى تحملينَه طليقٌ – كما مرّ فى باب الموصول[3].

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صَفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا[4]

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ[5] ....

---

(١) أى : فى باب الصفة المشبهة ، وذلك قوله فى بيان ما تختص به الصفة عن اسم لفاعل ، قال : الخامس : أنه يلزم كون معمولها سببيًا ، أى متصلًا بضمير موصوفها ... وقول ابن الناظم : « إن جواز نحو « زيد بك فرح » مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببيًا مؤخرًا » مردود ؛ لأن المرادَ بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وإنما عملها فى الظرف بما فيها من معنى الفعل ، وكذا عملها فى الحال ، وفى التمييز ونحو ذلك » اهـ [وسيأتى فى الجزء الثالث من هذا الكتاب] .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٥٠ : « ونص ابن إصبغ على أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التى معها الواو على العامل إذا كا فعلا ، ومنعه الفراء » ا هـ .

وابن إصبغ : هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عيسى بن إصبغ المتوفى سنة ٣٢٨ هـ [البغية ١ / ٤٢٣] .

(٣) ص ٤٥٢ : ٤٥٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٤ ، ٥) أى : إذا نصب الحالُ بفعل متصرف ، أو وصف يشبهه – جاز تقديمه على عامله ، وتأخيره .

=

الحالة (**الثَّانِيَةُ : أَنْ تَتَقَدَّمَ**) الحالُ عليه ، أى : على عاملها (**وُجُوبًا ، كَمَا إِذَا كَانَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، نَحْو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ** ») فـ « كيف » فى موضع الحال من « زيد » وهل هى ظرف ، أو اسم ؟ قولان : أحدهما : أنها ظرف شبيه باسم المكان ، كما أن « سواك » كذلك ، ويُعْزَى إلى سيبويه[١] ، والثانى : أنها ليست ظرفًا ، وإنما هى اسم ، ويُعزى إلى الأخفش ، وعلى القولين يُستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها فى المثال المذكور : فى أى حال جاء زيدٌ – وعلى الثانى ، على أى حال جاء زيدٌ[٢]، وعلى القول بالظرفية لا تفتقر إلى الاستقرار ، بخلاف « أين » و « متى » قاله أحمد بن الخباز فى النهاية[٣].

الحالة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ تَتأَخَّرَ**) الحالُ (**عَنْهُ**) أى : عن عاملها (**وُجُوبًا ، وذلك فِي سِتِّ مَسَائِلَ : وَهِيَ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلًا جَامِدًا ، نَحْو** : « **مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا** ») فـ « مقبلًا » حال من « الهاء » وهى واجبة التأخير عن عاملها ؛ لكونه

= و « الحال » مبتدأ ، « إن ينصبُ » شرط وفعلة ، « بفعل » متعلق بيُنصَب « صُرِّفا » فعل ماضٍ مبنىّ لما لم يسم فالعه ، ونائب الفاعل ضمير يعود على « فعل » والجملة نعت له ، والألف للإطلاق ، « أو صفةٍ » معطوفة على فعل « أشبهت المصرّفا » الجملة نعت لصفة ، « فجائز » خبر مقدم ، والفاء واقعة فى جواب الشرط ، « تقديمُه » مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه مفعول المصدر ، والجملة جواب الشرط فى محل جزم ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدإ الذى هو « الحال » .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٥ ، ٤٤ ، ٣١٢ « ط بولاق » .

(٢) فى مغنى اللبيب ١ / ٣٠٥ : ٣٠٦ : « وعن سيبويه أن « كيف » ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف ، ورتبوا على هذا الخلاف أمورًا ، أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا ، وعندهما رفع مع المبتدإ ، نصبٌ مع غيره – الثانى : أن تقديرها عند سيبويه : فى أى حال ، أو على أى حال ، وعندهما ، تقديرها فى نحو « كيف زيدٌ » : أصحيح زيدٌ ، ونحوه ، وفى نحو : « كيف جاء زيدٌ » : أراكبًا جاء زيدٌ ، ونحوه ... » اهـ .

وبهذا يظهر أن كلام الشيخ خالد فيه مخالفة لما فى المغنى .

(٣) والنهاية فى شرح الكفاية ، كتاب لابن الخباز حقق جزء منه فى جامعة الأزهر ـــ كلية اللغة العربية .

فعلا جامدًا لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه .

(**أَوْ**) يكون العاملُ (**صِفَةً تُشْبِهُ الْفِعْلَ الْجَامِدَ**) فى عدم قبول العلامات الفرعية (**وَهُوَ اسْمُ التَّفْضِيلِ**) فإنه لمّا لم يَقْبَل علامة التأنيث والتثنية والجمع ، انحطَّ عن درجة اسْمَيِ الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، فَجُعِلَ موافقًا للجامد[1] (**نَحْو : هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا**) فـ « خطيبًا » حال من فاعل[2] / [١٩٠/أ] « أفصح » المستتر فيه ، ولا يجوز أنْ يتقدمَ على « أفصح » لِمَا تقدَّمَ .

(**أَوْ**) يكونَ العاملُ (**مَصْدَرًا مُقَدَّرًا بِالْفِعْلِ وَحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ ، نَحْو « يُعْجِبُنِى اعْتِكَافُ أَخُوكَ صَائِمًا »**) فـ « صائما » حال من « أخوك » والعامل فيه المصدر المقدَّر بأن والفعل ؛ ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه .

(**أَوْ**) يكونَ العاملُ (**اسْمَ فِعْلٍ ، نَحْو : نَزَالِ مُسْرِعًا**) فـ « مسرعًا » حالٌ من فاعل « نَزَالِ » المستتر فيه ، ومعمولُ اسمِ الفعل لا يتقدم عليه[3] .

(**أَوْ**) يكونَ العاملُ (**لَفْظًا مُضَمَّنًا مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ**) كاسم الإشارة (**نَحْو : ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾**[4] فـ « خاوية » حال من « بيوتهم » والعامل فيه اسم الإشارة وهو « تلك » وفيها معنى الفعل وهو « أشير » دون حروفه .

---

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٤ : « وكان حق أفعل التفضيل أن يُجْعل له مَزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل ؛ لأن فيه ما فيهنّ من معنى الفعل ، ويفوقهم بتضمن حروف الفعل ، ووزنه ، ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء زيادة المعنى ، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فيجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو : « هو أكفاهم ناصرا » وجعل موافقًا للصفة المشبهة إذا توسط نحو : « تمرنا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا » اهـ .

(٢) فى خ٣ « من فاعل » مكررة .

(٣) يقول ابن هشام فى « أوضح المسالك » باب « أسماء الأفعال » : « ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خِلَافًا للكسائى » اهـ [وسيأتى فى الجزء الرابع من هذا الكتاب] .

(٤) من الآية [٥٢] من سورة « النمل » .

« فإن قلتَ » : العاملُ فى الحال وصاحبِها يجب أن يكون واحدًا عند الجمهور ، وهنا قد اختلف ، فإنّ العاملَ فى الحال معنى الإشارة ، والعاملَ فى صاحبها المبتدأُ .

« قلتُ » : العامل فى الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره : أُشيرُ إليها خاوية ، والضمير المجرور هو صاحب الحال ، والعامل فيه وفى الحال واحدٌ

وذهب السُّهَيْلىُّ إلى أن اسم الإشارة لا يعمل ، وإنما العاملُ فعلٌ محذوفٌ تقديره : انظر إليها خاوية[1] .

(وَ) حرف التشبيه ، نحو : (**قَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس :

٢٧٣ - (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابسًا) لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِى[2]

فـ « رَطْبًا » و « يابسًا » حالان من « قلوب » والعامل فيهما « كَأَنَّ » لما فيه من معنى « أُشَبِّه » وليس فيه حروفه .

« فإن قلتُ » كيف يصحّ أن يكون « رطبًا » و « يابسًا » حالين من « قلوب » ؟

---

(١) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ١٨٠ : ١٨١ ت د / محمد إبراهيم البنا .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨ ، والصاحبى فى فقه اللغة ٢٤٤ ، والعينى ٣ /٢١٦ ، والمنصف ٢ /١١٧ ، وبلا نسبة فى المغنى ١ /٢١٨ ، ٢ /٣٩٢ ، ٤٣٩ .

وهذا البيت من قصيدة جيدة مطلعها :

ألا عِمْ صباحًا أيها الطَلَلُ البَالى وهل يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى العُصُرِ الخالى

و « عم صباحا » إحدى تحيات العرب فى جاهليتهم وأصل « عِمْ » قيل أمر من « وعم يَعِم » مثل وعد يعد وقيل : أصله : انعم ، فحذفت النون اعتباطًا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « وهل يعمَنْ » يعمنْ : مضارع مؤكد بالنون الخفيفة .

« كأن قلوبَ الطير ... العُنَّابُ » كأن واسمها وخبرها « لدى وكرها » لدى : ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف وهو مضاف و « وَكْرِ » مضاف إليه « وكر » مضاف و « ها » مضاف إليه .

ولا يخفى أن جمع التكسير « قلوب » يجوز فى الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ، فلا اعتراض على قوله : « رطبًا ويابسًا » .

« قلتُ » على معنى : قسمًا رطبًا ، وقسمًا يابسًا ، وليس المراد بالرطب ، ولا باليابس الفرد ، قاله الدماميني .

والضمير في « وَكْرِهَا » يعودُ على « العُقَاب » وصفها بأنها لا تأكل قلوبَ الطير ، وشبه الرطبَ بالعُنّاب ، واليابسَ بِالْحَشَفِ البالي ، وهو أَرْدَأُ[1] التمر اليابس ، وهو تشبيه ملفوف ، وهو أن يأتي بالمشبهين ، ثم بالمشبَّه بهما .

(وَ) حرف التمني نحو : « **لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا** » فـ « مقيمةً » حال من « هند » والعامل فيها « لَيْتَ » لما فيها من معنى « أتمنّى » دون حروفه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ - لَا   حُرُوفَهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا[2]
كَـ « تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ »[3] ..   ..

(أَوْ) يكونَ العاملُ (**عَامِلًا آخَرَ**) غيرَ ما تقدَّمَ (**عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ**) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله (**نَحْو** : « **لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا** ») فـ « مُحتسبًا » حالٌ من فاعل « أصبر » المستتر فيه (و « **لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِمًا** ») فـ « صَائِمًا » حالٌ من فاعل « أعتكف » المستتر فيه ، ولا يجوز في « محتسبًا » و « صائمًا » أن يتقدما على عاملهما (**فَإِنَّ مَا فِي**

---

(١) في خ ٣ « أرذل » وفي خ ٤ « أردى » .

(٢ ، ٣) أي أن العامل الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه - ويُسمى العامل المعنويّ - لا يعمل النصب ، إذا كان متأخرًا عن الحال ، ومن ذلك : تلك ، وليت ، وكأنّ .

و « عاملٌ » مبتدأ « ضُمِّنَ » ماضي مبنيّ للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير هو مفعوله الأول ، والجملة صفة لعامل ، « معنى الفِعْل » معنى : مفعول ثان لضُمِّن ، والفعل : مضاف إليه « لا حروفَه » معطوف على : معنى الفعل ، « مؤخرًا » حال من فاعل « يعمل » الآتي « لن » حرف نصب « يعملا » مضارع منصوب وفاعله يعود إلى عامل ، والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدإ في أول البيت .

« كتلك » متعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف - أي : وذلك كائن كتلك « ليتَ وكأنَّ » معطوفان على تلك .

حَيِّزِ لَامِ الابْتِدَاء) وهو « محتسبًا » **(وَ)** ما فى حَيِّز **(لَامِ الْقَسَمِ)** وهو « صائمًا » / **(لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِمَا)** أى : على لام الابتداء ، ولام القسم ؛ لأنهما من أدوات الصدور . [١٩٠/ب]

فلو فُصِلت اللامُ ، جاز التَّقديمُ ، نحو : « لَعَنْ زَيْدٍ مُحتَسِبًا أَصْبِرُ »[(١)].

(وَيُسْتَثْنَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِى حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّحِدَى الْمَعْنَى ، أَوْ مُخْتَلِفَيْهِ ، وَإِحْدَاهُمَا مُفَضَّلَةٌ عَلَى الْأُخْرَى ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْفَاضِلَةِ) خَوْفَ اللبس .

فالأول : (كَـ« **هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا** »)[(٢)] قال ابن خروف : انتصب « بُسْرًا » – عند سيبوية – على الحال من الضمير فى « أطيب » ، وانتصب « رُطَبًا » على الحال من الضمير المجرور بـ « مِنْ » والعامل فيهما « أطيب » بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين ، كأنه قال : هذا فى حال كونه بسرًا أطيبُ من نفسه فى حال كونه رُطَبًا ، يريدُ أن يفضل البُسْرَ على الرُّطَبِ . قال : فـ « أطيبُ » ناب مناب عاملين ؛ لأن التقدير : يزيد طيبُه فى حال كونه بُسرًا ، على طيبه فى حال كونه رُطَبًا ، وأشار بذلك إلى التمر ، والمعنى : بسرُه أطيبُ من رُطبه – انتهى–

وفى ذلك تصريح بأنّ اسمَ التفصيل عاملٌ فى حالين معًا ، وبه قال المازنىُّ فى أظهر قوليه ، والفارسىُّ فى تذكرته ، وابنُ كيسان ، وابن جنىّ[(٣)] .

---

(١) قال أبو حيان فى العامل الذى عرض له مانع : « أو كان مقرونًا بلام ابتداء متصلا بها نحو : « لأصبر محتسبًا » أو بلام قسم متصلا بها نحو : « لأقومنَّ طائعًا » ... فإن كان العامل لا يتصل بلام الابتداء نحو : « لمحتسبًا أصبرُ » ، ولا بلام القسم نحو : « لإلى زيدٍ راغبًا أذهبُ » جاز تقديم الحال على عاملها » ا هـ [الارتشاف ٢ / ٣٥٠] .

(٢) هذا القول من شواهد سيبويه فى كتابه ١ / ١٩٩ « ط بولاق » .

وتناقلته كتب النحو المختلفة للاستشهاد به على توسط « أفعل » التفضيل بين حالين .

(٣) قال أبو حيان : « وذهبَ المازنىّ ، والفارسىّ فى تذكرته ، وابنُ كيسان ، =

وزعم المبردُ ، والزجاجُ ، وابنُ السّراج ، والسِّيرافىُّ ، والفارسىُّ فى « حلبياته » أنّ الناصبَ « كان » محذوفة تامَّة ، صلة لِـ « إذْ » أو « إذَا »[1] .

فإن قلتَ ذلك وهو بَلَحٌ ، فالمقدَّرُ « إذَا » - أو وهو تمرٌ ، فالمقدَّرُ « إذْ » والصاحبان المضمران فى « كان » لا المضمر فى « أطيب » والمجرور بـ « مِنْ » وقُدِّم الظرفُ على « أطيب » لاتساعهم فى الظروف ، ولهذا جاز « أَكُلَّ يومٍ لَكَ ثوبٌ » بالاتفاق ، ولم يجز « زيدٌ جالسًا فى الدار » عند الجمهور .

وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه ، أنه يجوز تقدير « كان » ناقصة ،

= وابن جنّى ، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل فى الحالين فـ « بسرًا » حال من الضمير المستكن فى « أطيب » و « رطبًا » حال من الضمير فى « منه » ونسب هذا إلى سيبوية ، وهو الذى نختاره » اهـ [الارتشاف ٢ / ٣٥٣ : ٣٥٤] .

(١) قال أبو حيان : واختلف فى العامل فى هذين الحالين ، فذهب المبرد ، والزجاجُ ، وابن السرَّاج ، والسيرافىّ ، والفارسىّ فى حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار « كان » التامة ، صلة لـ « إذْ » أو « إذا » اهـ [الارتشاف ٢ / ٣٥٣] .

وإذا رجعنا إلى ابن مالك فى التسهيل نجد أنه مع الطائفة الأولى ، طائفة ابن خروف والمازنّى ومن معهما وزعم أن هذا قول سيبويه [ينظر شرحه على التسهيل ٢ / ٣٤٤ : ٣٤٥] .

ويحسن أن نورد ما قاله سيبوية فى كتابه ١ / ١٩٩ قال : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء ، والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فإن شئت جعلته حينا قد مضى وإن شئت جعلته حينا مستقبلا ، وإنما قال الناسُ : هذا منصوب على إضمار « إذا كان » فيما يستقبل و « إذْ كان » فيما مضى ؛ لأن ذا لما كان معناها ذا ، أشبه عندهم أن ينتصب على « إذا كان » و « إذْ كان » ولو كان على إضمار « كان » لقلتَ : هذا التمر أطيبُ منه البسر ؛ لأن « كان » قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على « كان » ولكنه حال » اهـ .

وقال ابن مالك عن كلام سيبويه إنه من باب تقريب المعنى وليس على تقدير : إذا كان أو إذ كان ، والعامل إنما هو « أفعل » وهذا ما يقصده سيبويه [شرح التسهيل ٢ / ٣٤٥] .

بدليل : « زيدٌ المحسنَ أَفضلُ منه المسئَ» فجاءا معرفتين[١].

وإنما تتعدد الحال مع « أفعل » إذا كانتا فاضلتين ، فإن كان الفاضل واحدًا رُفِعَا ، نحو : « هذا بسرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ » قاله الموضح فى الحواشى .

ونقل صاحب المتوسط[٢] عن الفارسى أن العامل فى « بسرًا » هو « هذا » أى : اسم الإشارة ، أو حرف التنبيه .

(وَ) الثانى : نحو (**قَوْلِكَ** « **زَيْدٌ مُفْرَدًا ، أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا** ») فـ « مفردًا » حال من الضمير المستتر فى « أنفع » الراجع إلى « زيد » و « معانًا » حالٍ من « عمرو » والعامل فى الحالين « أنفع » أو « كَانَ » المحذوفة على القولين السابقين .

وفى هذا المثال ردٌّ على من زعم أن العامل فى المثال الأول[٣] إما « ها » التنبيه أو اسم الإشارة ، لتخلُّفِه هنا[٤].

وكان القياس وجوبَ تأخر الحالين فى المثالين على « أفعل » كما فى الحال الواحدة ، ولكن اغتُفِر تقدُّمُ الحال الفاضلة ، فرقا بين المفضل والمفضل عليه ، إذ لو أُخِّرَا ، لَالْتَبَسَا .

« فإن قيل » : أَجْعَلُ أَحَدهما تاليا بـ « أَفْعَلَ »[٥] ولا لبس .

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ص ٧٠٨ : ٧١٠ تحقيق د / حماد البحيرى .

(٢) صاحب المتوسط هو ركن الدين الاستراباذى وهو شرح لكافية ابن الحاجب وهو محقق فى رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية للباحث خالد قائد [ينظر ص ١٨٨ من هذه الرسالة] .

(٣) وهو « هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا » .

(٤) حيث بدأ بقوله : « زيدٌ » .

(٥) كأن يقال : « هذا أطيبُ بسرًا منه رطبًا » .

« قلنا » : يؤدى إلى فصل « أفعل » / مِنْ « مِنْ » ومجرورها ، وهما كالموصول والصلة . [١٩١/أ]

« فإن قيل » : قد فُصِلَ بالظرف ، وعديله ، والتمييز .

« قلنا » : ذاك فصل جائز ، وهذا فصل واجب فى نوع خاصّ إذْ لم يَجُز تقديمه ، قاله فى الحواشى .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَنَحْو « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ[١]

(**وَيُسْتَثْنَى مِنَ الْمُضَمَّنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ، أَنْ يَكُونَ**) العامل (**ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا ، مُخْبَرًا بِهِمَا**) متأخريْن عن المخبَرِ عنه (**فَيَجُوزُ بِقِلَّةٍ تَوَسُّطُ الْحَالِ بَيْنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبَرِ بِهِ كَقَوْلِهِ** :

٢٧٤- بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِىَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً ولَا نَصْرًا[٢]

---

(١) هذه المسألة مستثناة من الحكم المتقدم فى العامل غير المتصرف ، وهو منع تقديم الحال عليه ، فأتى هنا بحكم فى « أفعل التفضيل » مخالف لما تقرر فيه ، وذلك إذا توسط بين حالين كهذا المثال الذى أتى به وهو : « زيدٌ مفردًا أنفع من عمرو معانًا » فهو جائز مغتفر لم يضعف الكلام لأجل التقديم ، ولم يمنع ، كما ضعف ومنع فيما إذا لم يكن أفعل التفضيل إلا ناصبًا حالا واحدًا وهذا المثال من تفضيل شئ فى حال على شئ آخر فى حال آخر .

وقد يكون المثال من تفضيل شئ فى حال على نفسه فى حال آخر .

(٢) هذا البيت من الطويل ، لا يعلم قائله ، ورد فى العينى ٣ / ١٧١ ، والأشمونى ٢ / ١٨٢ والمعنى : التجأ إلينا عوف واستعان بنا وقد ظهر عليه الهوان والذلّة وهو مقيم عندكم ، فأقلنا عثرته ونصرناه .

« بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ ، « عوفٌ » فاعل عاذ ، « وهو » الواو للحال ، هو : مبتدأ « بادىَ » حال من الضمير المستكن فى « لديكم » الواقع خبرا للمبتدإ ، =

فتوَسَّطَ الحال وهو « بَادِىَ ذِلَّةٍ » بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل ، والمخبر به وهو « لديكم » والأصل : وهو لديكم بادِىَ ذِلّةٍ ، وصاحبُ الحال الضميرُ المنتقلُ إلى الظرف ، و « عوفٌ » فاعل « عَاذَ » - بالذال المعجمة .

وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير[1]، لبيان محل الخلاف ، إذْ لو تقدّما على المخبر عنه نحو : « فى الدار ، أو عندنا جالسًا زيدٌ » جاز التوسط بلا خلاف ؛ لأنّ الحالَ لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعلِ دونَ حُروفِه وذلك ظاهر .

والخلاف المتقدم جارٍ فى الحال المفرَدَةِ ، والجملة المصدرة بالواو وغيرِها[2] ، والظرف ، والجارِّ والمجرور - ولا فرق فى المفردة بينَ المضافةِ - كما تقدّم فى البيت - (وَ) غير المضافة (**كَقِرَاءَتِ بَعْضِهِمْ** : ﴿ **مَا فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ الْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا** ﴾)[3] بنصب « خالِصَةً »[4] على الحال المتوسط بين المخْبَرِ عنه وهو « مَا » الموصولة ، والمُخْبَرِ به وهو « لِذُكورِنَا » والأصل - والله أعلم - ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصةً ، و« مَا » واقعةٌ على الأجِنَّة[5]، وصاحبُ الحال الضميرُ المنتقلُ إلى الجارّ والمجرور بعد حذف الاستقرار .

= « ذلةٍ » مضاف إليه « فلم » الفاء عاطفة ، ولم جازمة ، « ولاءً » مفعول « يعدم » ، « ولا » الواو عاطفة « لا » حرف زائد لتأكيد النفى « نصرًا » معطوف على « ولاءً » .

(١) وذلك قوله : متأخِّرَيْنِ .

(٢) قال ابن مالك : « وأجاز الأخفش فى الجملة الحالية المقرونة بالواو ، إذا كان العامل ظرفًا ، ما أجاز فى الحال الواقعة ظرفًا أو حرف جر ، فيستحسن أن يقال : « زيد ومالُه كثيرٌ فى البصرة » ذكر هذه المسألة فى كتاب المسائل ا هـ [شرح التسهيل ٢ / ٣٤٧] .

(٣) من الآية [١٣٩] من سورة « الأنعام » .

(٤) فى المحتسب ١ / ٢٣٢ : ومن ذلك قراءة ابن عباس بخلاف ، والأعرج ، وسفيان بن حسين : خالصةً .

(٥) جمع جنين ؛ ولذلك جاء الحال منها بلفظ المؤنث ، فإن التاءَ فى « خالصة » على هذا الإعراب تاءُ التأنيث ، وإذا كان الأمرُ على هذا ، فقد تقدم الحال وهو « خالصة » على العامل فيها وهو الجار والمجرور « لذكورنا » وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور فى أفصح الكلام .

(**وَكَقِرَءَةِ الْحَسَنِ**) البصرىّ (﴿ **وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍ بِيَمِينِهِ** ﴾)[١] بنصب « موطويَّاتٍ »[٢] على الحال المتوسطة بين المخبَر عنه وهو « السمٰوٰتُ » والمخبَر به وهو « بيمينه » والأصل – والله أعلم – والسمٰوٰتُ بيمينهِ مطويَّاتٍ ، وصاحبُ الحال الضميرُ المنتقلِ إلى الجارِّ والمجرور .

ففى هذه الأَدِلّة دِلَالَةٌ على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف ، والجار والمجرور (**وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ**)[٣] وسبقه إلى ذلك الفرَّاء (**وَتَبِعَهُ النَّاظِمُ**) فى التسهيل وشرحه[٤]، وأشار إليه في النظم بقوله :

.... وَنَدَرْ   نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِى هَجَرْ»[٥]

---

(١) من الآية [٦٧] من سورة « الزُمَر » .

(٢) وكما نُسبت هذه القراءة للحسن البصرى ، نسبت أيضًا لعيسى بن عمر ، وعاصم بن أبى الصباح الجحدرىّ البصرىّ [ينظر فى ذلك معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢٥ ، ومختصر شواذ القرآن لابن خالوية ١٣١ ، والبحر والمحيط ٧ / ٤٤٠ .

(٣) ينظر هذا الرأى منسوبًا للأخفش فى : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٥ ، والتذييل والتكميل ٧٨٤ ت د / حمّاد البحيرى ، وشرح ألفية ابن معط لعبد العزيز الموصلى ١ / ٥٦٢ ، والأشمونى ٢ / ١٨١ – وبعض هذه المصادر يضيف الرأى أيضًا للفرَّاء .

(٤) ٢ / ٣٤٦ ونص كلامه : فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفًا ، أو حرفَ جرّ مسبوقًا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو : زيد متكئا فى الدار ، أو بلفظ ظرف أو حرف جرّ ... ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل ، وظهور العمل ، ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف [ثم ذكر آية الزمر] ثم قال : ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة لشبه الحال فيه بخبر « إنَّ » إذا كان ظرفًا ... وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفىّ مطلقًا ، والصحيح جوازه محكومًا بضعفه ... » اهـ .

(٥) لما بيّن ابن مالك أن العامل المعنوى مثل : تلك ، وليت ، وكأنَّ ، لا يعملُ النصب إذا كان متأخرًا عن الحال ، بيّن هنا أن العامل المعنوى إذا كان من نوع الظرف أو الجارّ والمجرور فقد نقل عن العرب تقديم الحال عليه لكنْ نادرًا وتمثيله بقوله : سعيدٌ مستقِرًا

(**وَالْحَقُّ**) المنعُ ، وهو قول البصريين[١]، و (**أَنَّ الْبَيْتَ**) المتقدم[٢] (**ضَرُورَةٌ** ، **وَأَنَّ** « **خَالِصَةً** ») فى الآية الأولى (**وَ** « **مَطوِيَّاتٍ** ») فى الثانية (**مَعْمُولَانِ لِصِلَةِ** « **مَا** ») وهى « فى بُطُونِ »[٣] (**وَ** « **لِقَبْضَتِهِ** ») .

فـ « خالصةً » معمول للجارّ والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذى فى الصلة .

و « مطويَّاتٍ » معمول لِـ « قبضته » على أنها حال من الضمير المستتر فيها – والتاء فى « خَالِصَة » للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه « مَا » من الأجنّة .

[١٩١/ب] وقول البيضاوى: التاء فيها للمبالغة / كما فى « راوية » أو مصدر كـ « العافية » وقع موقع « الخالص »[٤]، فيه نظرٌ ؛ لأنّ تاءَ المبالغة فى غير أبنية المبالغة ، والمصدر

= فى هجر ، مشعرٌ بشرط فى هذا التقديم ، وهو كون الحال متوسطًا بين العامل والاسم الذى يعود إليه ضمير صاحب الحال .

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٧٧ ففيه منع أن يقال : « قائمًا فيها رجل » .
[وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٤ : ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٢٩] .

(٢) وهو :
بنا عَاذَ عوفٌ وهو بَادِىَ ذِلَّةٍ لَدَيكُمْ.......................

(٣) قال بذلك ابن جنى فى « المستحب » ١ / ٢٣٣ فقد ذكر جوابين لنصب « خالصة » قال :
أحدهما : أن يكون حالا من الضمير فى الظرف الجارى صلة على (ما) كقولنا : الذى فى الدار قائمًا زيد ،
والآخر : أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبى الحسن فى إجازته تقديم الحال على العامل فيها ، إذا كان معنًى ، بعد أن يتقدم صاحبُ الحال عليها كقولنا : زيدٌ قائمًا فى الدار » ا هـ .

(٤) تفسير البيضاوى ١ / ٣٢٣ [دار الكتب العلمية ببيروت] وفيه : وتأنيث الخالصة للمعنى ؛ فإن « ما » فى معنى الأجنة ... أو التاء فيه للمبالغة كما فى « راوية الشعر ،=

الآتى على وزن « فاعِلَة » موقوفَانِ على السماع ، فلا يُقاسُ عليهما[١].

(و) الحقُّ (**أَنَّ** « **السَّمٰوٰتِ** » **عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فى** « **قَبْضَتُهُ** ») لتأولها بالمشتق (**لِأَنَّهَا بِمَعْنَى** « **مَقْبُوضَتُهُ** ») والمصدرُ إذا كان بمعنى المشتق يتحمَّلُ الضمير (**لَا**) السمٰوٰاتُ (**مُبْتَدَأٌ** ، **وَ** « **بِيَمِينِهِ** ») خبره ، كما قال الأخفش ، بل « بِيمينه » (**مَعْمُولُ الْحَالِ**) لتعلُّقِهِ بها (**لَا عَامِلُهَا**) أى : لا عامل الحال .

* * *

(**فَصْلٌ** : **وَلِشبَهِ الْحَالِ بالْخَبَرِ**) فى المعنى[٢] (**وَالنَّعْتِ**) فى التقييد[٣] (**جَازَ أَنْ يَتَعَدَّدَ لِمُفْرَدٍ** : **وَغَيْرِهِ**) كما يتعددُ الخبر والنعت[٤] .

= أو هو مصدر كالعافية وقع موقع الخالص » اهـ .

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ١ / ١٦٨ وما بعدها ، والأشمونى ٤ / ٩٧ [باب التأنيث] وتصريف الأسماء للشيخ طنطاوى ص ٩٣ .

وهناك رأىٌ فى هذه المسألة وهى : مسألة تقديم الحال على العامل إذا كان هذا العامل ظرفًا أو مجرورًا وهذا الرأى عليه ابن برهان ذكره فى كتابه شرح لمع ابن جنى ١ / ١٣٦ وهو التفصيل بين أن يكون الحال أيضًا ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فيجوز تقديمها نحو ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] فـ « هنالك » ظرف مكان وهو حال من الضمير فى « لِلَّهِ » الذى هو خبر « الولاية » كما فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] [ونقل ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٥٥ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢٤٣] .

(٢) فالحال خبر عن صاحبه فى المعنى .

(٣) فالنعت تقييد للمنعوت ، والحال تقييد لصاحبه إلا أن النعت لتخصيص المنعوت ، والحال لبيان هيئة صاحبه ، والهيئة هى الحالة التى يكون عليها من ضحك ، أو قيام ، أو قعود أو نوم أو نحو ذلك .

(٤) مثال تعدد الخبر : محمد عالمٌ شاعرٌ . ومثال تعدد النعت : مررتُ بزيد التاجر الفقيه الكاتب .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَــدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ[١]

(فَالْأَوَّلُ) وهو أن يتعدد لمفرد : (كَقَوْلِهِ :

٢٧٥ -عَلَىَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا)[٢]

فـ « رَجْلَانَ حَافِيَا » حالان من فاعل الزيارة المحذوف ، والتقدير : علىّ زيارتى بيتَ الله حال كونى رجلانَ حافيًا ، أى : ماشيًا غير مُنْتَعِل .

ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ « عَلَىَّ » .

و « رَجْلَانَ » بسكون الجيم ، وفى آخره نون ، وقد صحَّفَه بعض الأعجَمِين فقرأه « رجلاى » بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وأعربه فاعلًا بـ « زيادة » حَافِيًا حالًا من ضمير المتكلم فى « رجلاى » نبَّه عليه الموضح فى الحواشى ، وهو موافق لما فى شرح المفتاح للسيد الجرجانى[٣]، فإنه قال فيه : وقد صحَّفَ جماعة « رَجْلان »

---

(١) لما كان تعدد الحال سائغًا من جهة اللفظ والمعنى ، أخبر الناظم بهذا الحكم ، وأن الحال قد يأتى متعددًا ، سواء أكان صاحبُه مفردًا أم غير مفرد بأن كان متعددًا أيضًا فلا محذوف فى ذلك .

و « الحالُ » مبتدأ ، وخبره « قد يجىء» فى محل رفع ، « ذا » حال من الضمير فى يجىء، وهو مضاف و « تعدد » مضاف إليه ، « لمفرد » بتعلق بتعدد ، أو بمحذوف نعت لتعدد ، « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره « أنت » والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه « وغير » معطوف على مفرد ، غير : مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) هذا البيت من الطويل لمجنون ليلى فى ديوانه ٣٠١ ، وبلا نسبة فى المغنى ٢ / ٤٦١ ، والأشمونى ٢ / ١٨٤ « خفية » بضم الخاء ، وكسرها مصدر خفى إذا استتر « رَجْلَان أى : يمشى على رجليه ، صفة مشبهة مثل : عطشان .

(٣) هو علىّ بن محمد الحنفىّ الشريف الجرجانىّ ، قال العينى فى تاريخه : عالم بلاد الشرق ، كان علّامة دهره ، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات ، وله =

بـ « رجلاىَ » إلى آخره .

(**وَلَيْسَ مِنْهُ**) أى : من تعدد الحال لمفرد (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا** ﴾)[١] لأنّ من شرط التعدد عدمَ الاقتران بالعاطف عند المُوَضّح .

(**وَالثَّانِى**) وهو أن يتعدَّد لمتعدِّد ، وفيه تفصيل ، فيُنْظَرُ فى الحال المتعدِّد : (**إِنِ اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ثُنِّىَ أَوْ جُمِعَ**)[٢].

فالتثنية : (**نَحْو** : ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ** ﴾)[٣] فـ « دائبين » حالٌ مؤسِّسة بمعنى : دائمين ، وَ (**الْأَصْلُ دَائِبَةً ، وَدَائِبًا**) فلما اتَّفقا لفظًا ومعنىً ثُنِّيا ، ولا يَضُرُّ اختلافهما فى التذكير والتأنيث .

وأصل الدُّؤوب : مرور الشىء فى العمل على عادة جارية فيه .

(وَ) الجمع (**نَحْو** : ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ**) **بِأَمْرِهِ** ﴾[٤] فـ « مُسَخَّراتٍ » حال مؤكِّدة لعاملها لفظا ومعنىً ،

= تصانيف مفيدة منها : شرح المواقف للعَضد ... مات سنة أربع عشرة وثمانمائة هذا ما ذكره العينى – قال السيوطى : ومن مصنفاته : شرح القسم الثالث من المفتاح ، وحاشية المطوّل . وأفادنى صاحبنا شمس الدين بن عزم أن وفاته كانت سنة ست عشرة وثمانمائة » [بغية الوعاة ٢ / ١٩٧] .

(١) من الآية [٣٩] من سورة « آل عمران » .

(٢) ظاهر كلامه أن التثنية أو الجمع واجبان حين يتحد لفظ الحالين ومعناهما .
وقد نصّ الرضىّ فى شرح الكافية على أن التثنية والجمع أولى من التفريق [ينظر شرح الكافية ١ / ٢٠٠] .

(٣) من الآية [٣٣] من سورة « إبراهيم » .

(٤) من الآية [١٢] من سورة « النحل » وفى « التذكرة » لابن غلبون ص ٤٩٠ : « قرأ ابن عامر ﴿ والشَّمْسُ وَالقَمَرُ ﴾ بالرفع فيهما ، ونصبهما الباقون – وقرأ ابن عامر وحفص ﴿ والنجُومُ مُسَخَّرَتٌ ﴾ بالرفع فيهما ، وقرأ الباقون بنصب « النجوم » وكسر التاء =

صرَّح بذلك ابنُ مالك فى شرح العمدة[١]، وولدُه فى شرح النظم[٢] .

والأصل : مسخَّرًا ، ومسخَّرًا ، ومسخَّرَةً ، ومُسخَّرًا ، ومسخَّرَةً[٣]، فلما اتَّحَدَتْ لفظًا ومعنى جُمِعَت .

(**وَإِنْ اخْتَلَفَ**) لفظُه ومعناه (**فُرِّقَ بِغَيْرِ عَطْفٍ** ، كَـ « **لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا** » **وَيُقَدَّرُ**) الحالُ (**الْأَوَّلُ**) من الحالين (**لِلثَّانِى**) من الاسمين (**وَبِالْعَكْسِ**) فيقدَّر الثانى من الحالين للأول من الاسمين ؛ ليتّصل أحدُ الحالين بصاحبه ، ولا يُعْدَل إلّا لقرينَة .

« فإن قلتَ » : فما بال علماء البيان جوَّزوا فى اللَّفّ والنّشر جَعْلَ الأوَّل من أوصاف النشر راجعًا إلى الأول / من الأمور الملفوفة ، والثانى للثانى ، وهو أحسنُ عندهم من عدم الترتيب . [١٩٢/أ]

« قلتُ » : أُجيب بأنه إنما يجوز[٤] النشر عند الوثوق بفهم المعنى ، وأنَّ السامع يردّ كلَّ واحد من الأمور المتعددة إليه ، فإذا اتَّصل أحد الحالين بصاحبه كان أعونَ على ذلك ، فَـ « مُصْعِدًا » حال من « الهاء » و « مُنحدِرًا » حال من « التاء » على غير الترتيب .

(**قَالَ** :

٢٧٦ - عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى) فَزِدْتُ ، وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا[٥]

= من « مُسَخَّرٰتٍ » ولا خلاف فى تنوينها » اهـ [وينظر النشر ٢ / ٣٠٢ : ٣٠٣] .

(١) ١ / ٣٤٥ .

(٢) ص ٣٣٢ .

(٣) هى على الترتيب : الأولى من الليل ، والثانية من النهار ، والثالثة من الشمس ، والرابعة من القمر ، والخامسة من النجوم ، ثم جمعت فصارت « مسخرات » ولا يضر اختلافها فى التذكير والتأنيث .

(٤) فى خ ٣ « يجو » خطأ من الناسخ .

(٥) هذا البيت من الوافر ، لا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / =

فـ « ذاتَ هَوًى » حال من « سعاد » و « معنًّى » حال من التاء في « عهدت » وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك .

والمعنى : إنى كنتُ أنَا وسعادُ متحابيَّنْ ، فأمّا أنا : فَصِرْتُ إلى ازْدِيَادِ المحبَّة ، وأمَّا هى : فعَادَ هَوَاهَا سُلْوانًا .

(وَقَدْ تَأْتِى) الحالُ المتعددةُ (عَلَى التَّرْتِيبِ) فيُقَدَّرُ الأوّل للأوّل ، والثّانى لِلثَّانِى (إنْ أَمِنَ اللَّبْسُ ، كَقَوْلِهِ) وهو امرؤ القيس :

٢٧٧ - (خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِى تَجُرُّ وَرَاءَنَا) عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[(١)]

فجملة « أَمْشِى » حال من التَّاءِ فى « خَرَجْتُ » وجملة « تَجُرُّ » حال من الهَاءِ المجرورة بالباء[(٢)].

= ٣٥٠ ، وابن الناظم ٣٣٣ ، والمساعد ٢ / ٣٦ ، والمغنى ٢ / ٥٦٤ ، والعينى ٣ / ١٨٠ .

« مُعَنًّى » اسم مفعول من : عنّاهُ الأمرُ يعنِّيه – بالتشديد – إذا شقَّ عليه ، حتى أورثه العناء والجَهْد . « سلوانا » سُلُوًّا ونسيانا .

و « عاد » فعل ماض بمعنى : صار ، « سلوانا » خبر « عادَ » الذى بمعنى صار ، تقدم على اسمه « هواها » هوى : اسم عاد بمعنى صار مرفوع بضمة مقدرة ، وهو مضاف و « ها » مضاف إليه ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا لعاد إذا اعتبرت تامة ، وعليه يكون « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

(١) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ ، والمغنى ٢ / ٥٦٤ ، والهمع ١ / ٢٤٤ ، والدرر ١ / ٢٠١ – وبلا نسبة فى الارتشاف ٢ / ٣٥٩ .

(٢) وقد جاء بالحالين « أمشى » و « تجرّ » وكل منهما جملة فى محل نصب على الحال ، على الترتيب يعنى : الحال الأول للصاحب الأول وهو التاء فى « خرجت » والحال الثانية من الصاحب الثانى وهو « ها » الغائبة فى « بها » وسوغ هذا الترتيب قيام القرينة ؛ لأن « أمشى » مذكر ، و « تجرّ » مؤنث ، والحال يطابق صاحبه ، فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر ، والمؤنث للمؤنث .

والمعنى : أَخْرَجْتُها من خِدْرِهَا حال كونى ماشيًا ، وحال كونها جارَّةً على أَثَرَىْ قدمى وقدمها ذَيْلَ مِرْطِها لتُخفىَ الأثر عن القافَّة قصدًا للستر .

و « المِرْط » - بكسر الميم ، وسكون الراء - كساءٌ من خَزٍّ أو صُوفٍ ، و « المُرَحَّل » - بالحاء المهملة - ما فيه عَلَم .

(**وَمَنَعَ الْفَارِسِىُّ وَجَماعَةٌ النَّوعَ الْأَوَّلَ**) وهو تعدّد الحال لِمُفْرد ، قائلين بأنّ صاحبَ الحال إذا كان واحدًا ، فلا يقتضى العاملُ إلا حالًا واحدةً(١) .

(**فَقَدَّرُوا نَحوَ قَوْلِهِ** « **حَافِيًا** ») فى البيت (**صِفَةً**) لِـ « رَجْلَانَ » (**أَوْ حَالًا مِنْ**

(١) ممن منع من ذلك أيضًا ابن عصفور ، ذكر ذلك ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٤٩ وردّ عليه ، وذكر ذلك أيضًا ابن الناظم ٣٣٢ ، أما أبو حيان فى التذييل والتكميل ص ٧٩٦ ، فبعد أن عرض رأى ابن مالك وردَّه على ابن عصفور قال : وهذا الذى ذهب إليه ابنُ عصفور من امتناع تعدد الحال لذى حال واحدة ، واتحاد العامل نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا راكبًا هو مذهب كثير من المحققين منهم أبو علىّ الفارسىّ ، فإذا جاء فى كلامهم مثل : خرج زيد مسرعًا باكيًا ، احتمل عندهم وجهين : أحدهما : أن « باكيًا » صفة لِـ « مسرعًا » الذى هو حال ، والثانى : أن « باكيًا » حال من الضمير المستكن فى « مسرعًا » ثم قال : والعجب للمصنف - يعنى ابن مالك - وعدم اطلاعه على أن هذا مذهبُ الفارسىّ وكثير من محققى النحويين حتى ينسبه لابن عصفور وحده ، ويوهم لفظه أنه مما انفرد به ابن عصفور » اهـ .

وكان ابن عصفور قد صرّح فى المقرب ١ / ١٥٥ بمذهبه هذا قائلا : « ولا يقضىّ العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة أزيد من شئ واحد إلا بحرف عطف إلا أن يكون « أفعل » التى للمفاضلة ، فإنها تعمل فى ظرفين من الزمان والمكان ، وفى حالين من ذى حال واحدة ... » اهـ ردَّ عليه ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٤٩ بقوله : « تنظيرُ ابن عصفور « جاء زيد ضاحكا مسرعا » بـ « قمتُ يومَ الخميس يوم الجمعة » لا يليق بفضله ، ولا يُقبل من مثله ؛ لأنّ وقوعَ قيامٍ واحدٍ فى يوم الخميس ويوم الجمعة مُحَال ، ووقوع مجئ واحد فى حال ضَحِكٍ وحال إسراع غير محال .. » .

ضَمِيرِ « رَجْلَانَ ») فتكون حَالًا متداخلة مترادِفَة (**وَسَلَّمُوا الْجَوَازَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ تَفْضِيلٍ**) واتَّحد صاحبُ الحال (**نَحْو : « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا »**) وتقدم الكلام فيه مبسوطًا(١) .

* * *

« فصلٌ » : الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام :

مقارِنَة ، وهى الغالب ، نحو : ﴿ **وَهَذَا بَعْلِى شَيْخًا** ﴾(٢).

ومقَدَّرَة ، وهى المستقلة ، نحو : ﴿ **فَادْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ** ﴾(٣).

ومحكِيَّة ، وهى الماضية ، نحو : « جَاء زيدٌ أَمْسِ راكبًا »(٤).

* * *

(**فَصْلٌ : الْحَالُ ضَرْبَانِ مُؤَسِّسَةٌ**) وتُسمَّى مبيِّنة أيضًا ؛ لأنها تُبيِّن هيئة صاحبِها (**وَهِىَ الَّتِى لَا يُسْتَفَادُ مَعْنَاهَا بِدُونِهَا**) أى : بدون ذكرها (**كَـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا »**) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر « راكبًا » (**وَقَدْ مَضَتْ**) أول الباب .

(**وَمُؤَكِّدَةٌ**) وهى التى يُستفاد معناها بدون ذكرها .

وذهب الفرّاء ، والمبرد ، والسُّهَيْلِىّ إلى إنكار المؤكِّدة(٥)، وما ورد من ذلك

---

(١) ينظر ص [٦٥٠] من هذا الجزء .

(٢) من الآية [٧٢] من سورة « هود » .

(٣) من الآية [٧٣] من سورة « الزُّمَر » .

(٤) هذا الفصل بأقسامه الثلاثة ، وشواهده ، ذكره ابنُ هشام فى المغنى ٢ / ٤٦٥ تحقيق محيى الدين .

(٥) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٦٢ ، وفى التذييل والتكميل ص ٨١٥ من رسالة الدكتوراة التى قام بتحقيقها د / حماد البحيرى ، وذكره أيضًا المرادى فى =

ردُّوه إلى المبيّنة .

والصحيحُ الأول ، وهو قول الجمهور .

والمؤكِّدة ثلاثة أقسام :

لأنها (**إمَّا**) مؤكِّدة (**لِعَامِلِهَا لَفْظًا وَمَعْنًى ، نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾**(١) فـ « رسولا » حالٌ من الكاف ، وهى مؤكِّدة لعاملها وهو « أرسلنا » لفظًا ومعنًى ؛ لتوافقهما فى اللفظ والمعنى .

[١٩٢/ب] (/ **وَقَوْلُهُ** :

٢٧٨ -أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ) وَالْزَمْ تَوَقِّىَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ(٢)

= شرح الألفية ٢ / ١٦١ حيث قال ما نصُّه : « الحال نوعان : مبيِّنة ومؤكِّدة ، خلافًا للفراء والمبرد ، والسهيلىّ فى إنكار المؤكدة » ا هـ وظاهر العبارة أنهم أنكروا الحال المؤكدة بأنواعها : المؤكدة لعاملها ، والمؤكدة لصاحبها ، والمؤكدة لمضمون الجملة ، وفى ذلك نظر ظاهر ، فالمؤكدة لصاحبها أهمل النحويون القدامى ذكرها – كما يقول ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٦٥ ، والمؤكدة لمضمون الجملة ذكرها المبرد فى المقتضب ٤ / ٣١٠ فقال : [هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها ، وذلك ما يكون مأخوذا من الفعل ، تقول : زيد أبوك حقًّا ، وهو زيدٌ معروفًا] .

وذكرها السهيلىّ فى نتائج الفكر ص ٣٩٧ فقال : « ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل لأن التوكيد هو المؤكَّد فى المعنى ، وذلك نحو : قم قائمًا ، ومشيت ماشيًا ، وأنا زيد معروفًا ، هذه الحال المؤكدة فى الحقيقة » ا هـ .

فلو قُصِر الإنكار على الحال المؤكدة لعاملها لأمكن أن يكون مقبولا غير مصطدم بنصوص تعارضه .

وقد أحسن ابن مالك صنعًا عندما لم يذكر هذا الخلاف فى شرحه على التسهيل .

(١) من الآية [٧٩] من سورة « النساء » . وقد قال ابن مالك عن المؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى إنه قليل [شرح التسهيل ٢ / ٣٥٥] .

(٢) هذا البيت من البسيط ، لا يعلم قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٧ ، والمساعد ٢ / ٤١ ، والعينى ٣ / ١٨٥ ، وصدره فى الأشمونى ٢ / ١٨٥ .

« تَوَقِّىَ » مصدر : توقى فلان الأمرَ يتوقاه ، إذا حفظ نفسه من الوقوع فيه ، وكأنه =

فـ « مُصِيخًا » حالٌ من فاعل « أَصِخْ » المستتر فيه ، وهى مؤكِّدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى ؛ وذلك لأنَّ الحدثَ المستفادَ من الوصف مؤكِّد للحدث المستفاد من الفعل .

و « أَصِخْ » - بالصاد المهملة ، والخاء المعجمة - من الإصخاء وهو الإصغاء والاستماع .

والمعنى : أَصْغِ حالَ كونك مُصْغِيًا لمن أظهر نصيحتَه ، وتَحَفَّظ من خلط الجِدّ بالهَزْل .

(**أَوْ**) مؤكِّدة لعاملها (**مَعْنًى فَقَطْ**) واللفظ مختلف (**نَحْو** : ﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا** ﴾(1) فـ « ضاحكًا » حال من فاعل « تَبَسَّمَ » وهى مؤكِّدة لعاملها معنى فقط ؛ لأنّ التَّبَسُّم نوعٌ من الضَّحِك ، ولفظُهُما مختلفٌ ، ومثله : ﴿ **وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾(2) فإنَّ الإِدْبَارَ نوعٌ من التولّى(3) .

ويجمع هذين النوعين قولُ النَّظم(4) :

وَعَامِلُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا(5) ....

= جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر ، « خَلْطَ » مصدر : خلط الأمر يخلطه ، جعل بعضه فى بعض و « الجدّ » الاجتهاد ، وهو أيضًا ضد الهزل ، و « اللعب » اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

(1) من الآية [19] من سورة « النمل » .

(2) من الآية [10] من سورة « النمل » و[31] من سورة القصص .

(3) قال ابن مالك عن هذا القسم وهو ما إذا كانت الحال مؤكدة لعاملها معنى فقط ، إنه كثير [شرح التسهيل ٢ / ٣٥٥] .

(4) فى خ ٣ « الناظم » .

(5) يعنى أن العامل فى الحال قد يؤكَّد بها - أى : بالحال - فتكون الحال على هذا مؤكِّدة لعاملها .

« وعاملُ الحالِ » مبتدأ ومضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بـ « أُكِّد » =

(**وَإِمَّا**) **مُؤَكِّدة** (**لِصَاحِبِهَا** ، **نَحْو** : ﴿ **لَأَمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾[١] فـ « جميعًا » حالٌ من فاعل « آمَنَ » وهو « مَنْ » الموصولة ، مؤكِّدة لها ؛ [لأن « جميعًا » يدلّ على الإحاطة ، فهى مؤكِّدة للعموم الذى فى « مَنْ » الموصولة][٢] .

وهذا القسم من استدراكات المَوَضِّح ، قال فى المغنى وغيره ، وأهمل النحويون ذكر المؤكِّدة لصاحبها[٣].

(**وَإِمَّا**) مؤكِّدَةٌ (**لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ**) قبلها (**مَعْقُودَةٍ**) ومركَّبَةٍ (**مِنَ اسْمَيْنِ** ، **مَعْرِفَتَيْنِ** ، **جامِدَيْنِ**) فالتوكيد بها : إما لبيان يَقينٍ ، كـ « هو زيدٌ معلومًا » أو فخر كـ « أنا فلانٌ بطلًا » أو تعظيم كـ « هو فلانٌ جليلًا مُهَابًا » أو تحقير كـ « هو فلانٌ مأخوذًا مقهورًا » أو تَصَاغُر كـ « أنا عبدُك فقيرًا إليك » أو وَعِيدٍ كـ « أنا فلانٌ متمكنًا منك » أو لمعنى غير ذلك (**كـ « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا »**) قاله ابن الناظم فى شرح النظم[٤]، زادَ أبوه فى التسهيل : جُمُودًا محضًا[٥]، احترازًا من أن يكون أحد

= « قد أُكِّدَ » قد : للتحقيق ، أُكِّدَ : فعل ماضٍ مبنىٌّ للمفعول ، ونائب الفاعل يعود إلى عامل الحال ؛ والجملة خبر المبتدأ ، والألفُ فى « أُكِّدَا » للإطلاق .

(١) من الآية [٩٩] من سورة « يونس » .

قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٦٥ : « ومثَّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة – ومنها هذه الآية الكريمة – للمؤكدة لعاملها ، وهو سهو » اهـ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٦ ، وابن الناظم ص ٣٣٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة انفردت بها خ ١ ، وهى نسخة الشيخ .

(٣) ٢ / ٤٦٥ .

(٤) ص : ٣٣٥ : ٣٣٦ ونص على هذا المثال الأخير بقوله : « أو معنى غير ذلك ، كما فى نحو : هو الحق بيّنا ، وزيدٌ أبوك عطوفًا » اهـ .

(٥) ينظر متن التسهيل فى ص ٣٥٥ من الجزء الثانى من الشرح حيث قال : ويؤكَّد بها أيضًا فى بيان يقينٍ ، أو فخر ، أو تعظيم ، أو تصاغر ، أو تحقير ، أو وَعِيدٍ ، خبرُ جملة جُزْءَاها معرفتان جَامِدَان جُمُودًا محضًا » اهـ . =

الاسمين في حكم المشتق ؛ فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكِّدة للجملة .

ولا تحتاج إلى تقدير عامل ؛ ولذلك جعل ابنُ مالك « زيدٌ أَبوكَ كعطوفًا » من المؤكِّدة لعاملها على تأويل «َ الأب » بمشتق ، فالعامل « الأبُ » لما فيه من معنى الإشفاق[1].

وخالفه الموضّح فى هذا المثال تبعًا للشارح[2] .

(**وَهَذِهِ الْحَالُ**) المؤكدةُ لمضمون جملةٍ قبلها (**وَاجِبَةُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ**) لأنها مؤكدة لها ، وحقُّ المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد (**وَهِىَ مَعْمُولَةٌ**) عند سيبويه (**لِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا**) مقدَّرٍ بعد الخبر (**تَقْدِيرُهُ** « **أُحُقُّهُ** » **وَنَحْوُهُ**) كـ « أَعْرِفُه » – إن كان المبتدأ غير « أَنَا »– فإن كان « أنا » فالتقدير : « أُحُقُّنِى » أو « أَعْرِفُنِى »[3] .

= وقال فى الشرح : الحال المؤكدة ضربان : أحدهما ما يؤكد عامله ، والثانى ما يؤكد خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه » ا هـ [المصدر السابق] .

(١) فابنُ مالك عندما تحدث عن الحال المؤكِّدة لعاملها ، وبيَّن أنها ضربان : ضرب يوافق عامله معنى لا لفظًا وهو كثير ، وضرب يوافق عامله لفظًا ومعنى وهو قليل ، قال . « فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف : ٧٤] ... ومن هذا القبيل – عندى – هو أبوك عطوفًا ، وهو الحق بيِّنا ؛ لأن « الأبَ » و « الحقَّ » صالحان للعمل ، فلا حاجة إلى تكليف إضمار عامل بعدهما » ا هـ [شرح التسهيل ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٧] .

(٢) يعنى بالشارح : ابنَ الناظم .

(٣) عبارة سيبوية فى كتابه ١ / ٢٥٧ « ط بولاق » وذلك قولك : « هو زيد معروفًا » فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرتَ للمخاطب إنسانًا كان يجهله ، وظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انتبه ، أو : الزمه معروفًا ، فصار المعروف حالا ، كما كان المنطلق حالا حين قلت : « هذا زيد منطلقًا » والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيدٌ حين قلت : معروفًا » ا هـ . =

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لتأوله بمُسَمًّى[١].

وقال ابن خروف : العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى « انْتَبِه »[٢].

وكلا القولين ضعيف ؛ لاستلزام الأول المجاز ، والثانى ، جوازَ تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع[٣]؛ لعدم تمام الجملة ، فالعامل إذًا محذوف وجوبًا لتنزيل الجملة المذكورةِ منزلة البدل من اللفظ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[٤]

* * *

[١/١٩٣] (**فَصْلٌ : يَقَعُ الْحَالُ اسْمًا مُفْرَدًا**) / عن الجملة وشبهها (**كَمَا مَضَى**) من نحو : « جئتُ راكبًا » و « ضربتُ اللصَّ مكتوفًا » .

(**وَ**) يقع (**ظَرْفًا** ، كـ « **رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ** ») فـ « بَيْنَ » ظرف

= قال المرادىّ فى شرح الألفية ٢ / ١٦٣ « وقوله (فمضمر عاملها) يعنى بعد الجملة ، وتقديره « أحقه وأعرفه إن كان المخبر عنه غير « أنا » وإن كان « أنا » فالتقدير : أحق ، أو أعرف ، أو أعرفنى ، وكون عاملها مقدرا هو الصحيح ، وهو مذهب سيبوية » ا هـ

(١ ، ٢) ينظر – رأىُ الزجاج ، وابن خروف وتضعيفهما ، فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٨ وابن الناظم ص ٣٣٦ – وينظرا دون تعرض لتضعيفهما ، فى الارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٢ / ١٦٣ : ١٦٤ .

(٣) من قوله : وكلا القولين ضعيف ؛ إلى هنا ، من شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ .

(٤) أى : إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، فإن عاملها يكون مضمرًا ، أىَ محذوفًا ، ويجب تأخير الحال عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف .

و « إنْ » شرطية « تؤكد » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم ، وفاعله يعود على الحال « جملةً » مفعوله « فمضمر » الفاء واقعة فى جواب الشرط « مضمرٌ » خبر مقدم « عاملها » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، « ولفظها يؤخر » مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط ، ويجوز أن تكون فى محل نصب جملة حالية .

مكانٍ فى موضع الحال من « الهِلال » (**وَجارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْو** : ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ**﴾[١] فـ « فى زينته » جارّ ومجرور فى موضع الحال من فاعل « خرج المستتر فيه العائد على « قارُون » .

(وَ) إذا وقع الظرفُ وعَدِيلُه [حالين][٢] فإنهما (**يَتعَلَّقَانِ بِمُسْتَقِرٍّ**) إن قُدِّرا فى موضع المفرد (**أَوْ اسْتَقَرَّ**) إنْ قدِّرا فى موضع الجملة – وعليه الأكثرون – حَالَ كَوْنِ مستقرٌ ، أو استقرَّ (**مَحْذُوفَيْنِ وُجُوبًا**) لكونهما كونًا مطلقًا[٣].

وأما قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ** ﴾[٤] فمحمولٌ على عدم التزلزل والانتقال ، لا أنه كونٌ مطلقٌ[٥].

وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامَّين[٦]– كما تقدّم –

فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيد اليومَ ،

---

(١) من الآية [٧٩] من سورة « القصص » .

(٢) فى جميع النسخ « حالا » بصيغة المفرد ، وهذا لا يتناسب مع السياق . وما أثبته هو المناسب .

(٣) ينظر [باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا] فى هذا الجزء ص ٥١٣ وفيه مواضع حذف الناصب وجوبًا .

(٤) من الآية [٤٠] من سورة « النمل » .

(٥) قال فى المغنى – عند ذكر مواضع تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف وجوبا ٢ / ٤٤٥ : « الثانى أن يقعا حالا نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ ﴾ وأما قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ فزعم ابن عطية أن ﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾ هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيرُه ، من أنَّ هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كونٌ خاص » ا هـ

(٦) يعنى : مفيدين ، وإفادتهما تكون بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك من أنواع الإفادة .

ولا فيك ، قاله أبو حيان[١].

وَ) تقعُ الحالُ (**جُمْلَةً**) اسميَّةً أو فعليه ، وذلك مفهوم من إطلاق قول النَّظْم :

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَهْ[٢] ....

(**بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ** : **أَحَدُهَا كَوْنُهَا خَبَرِيَّةً**) وهى المحتملة للصدق والكذب ، وهذا الشرط مُجْمَع عليه ؛ لأنَّ الحالَ بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة إنشائية .

« فإن قلتَ » : قد تقدَّم أن الحالَ لها شبهٌ بالخبر والنعت ، والخبر يكون بالإنشائية فَلِمَ غلَّبتم شبه النعت على شبه الخبر ؟

« قلنا » : الحال وإن كان كخبر المبتدإ فى المعنى إلَّا أنها قيد ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قُيِّدَ بها ، والإنشاء لا خارج له ، بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله ، فلا يصلح للتقييد[٣]، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطًا ، ولا نعتًا ، هذا حاصل جواب الحديثى[٤].

(**وَغَلِطَ مَنْ قَالَ**) وهو الأمين المحَلِّى[٥] فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلتُ

---

(١) هذا نصّ كلام لأبى حيان فى كتابه : « النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ص ٣١٧ ت / د / محمد عبد النبىّ ، رسالة ماجستير بمكتبة كلية اللغة العربة بالقاهرة – ولدىّ نسخة منها » .

(٢) أى : تجئ الجملةُ وتقع موقع الحال ، فتكون فى موضع نصبٍ على الحال .
و « وموضعَ » ظرف مكان متعلق بـ « تجئ» ، « الحالِ » مضاف إليه « جملة » فاعل تجئ وسكنت للوزن .

(٣) فى خ ٤ « للتقيد » .

(٤) هو الحسن بن محمد بن العلوى الحديثى أبو الفضائل ركن الدين ، المتوفى سنة ٧١٥ هـ [سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٣٩ .

(٥) هو محمد بن علىّ بن موسى أبو بكر الأنصارىّ الشيخ أمين الدين المحلّى – قال =

(**فِي قَوْلِهِ**) وهو بعضُ المولَّدِين :

٢٧٩ -(**اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ** فَآفَـةُ الطَّـالِبِ أَنْ يَضْجَـرَا[١]
أَمَّا تَـرَى الْحَبْلَ بِتِكْـرَارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا[٢]

(**إِنَّ « لَا » نَاهِيَةٌ**[٣]، **وَ**) إنّ (**الْوَاوَ لِلْحَالِ**) قال فى المغنى : وهذا خطأٌ (**وَالصَّوَابُ**) فى الواو (**أَنَّهَا عَاطِفَةٌ**) إما مصدرًا يُسبك من « أَنْ » والفعل ، على مصدر مُتَوَهَّمٍ من الأمر السابق ، أى : ليكن منك طَلَبٌ وعدم ضَجَرٍ - أو جملةً على جملةٍ .

وعلى الأول[٤] ففتحة « تَضْجَرَ » إعرابٌ ، و « لَا » نافية ، والعطف مثل قولك : « ائتنى ولا أَجْفُوَك » بالنصب ، وعلى الثانى[٥] فالفتحة بناء للتركيب ، والأصل : « ولا تَضْجَرَنْ » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت للضرورة ، و « لا »

= الذهبى : أحد أئمة النحو بالقاهرة ، تصدر لإقرائه ، وانتفع به الناس ، وله شعر حسن ، وتصانيف حسنة ، منها أرجوزة فى العروض ، مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة . [بُغية الوعاة ١ / ١٩٢] .

(١ ، ٢) بيتان من السريع ، ولا يعلم قائلهما ، والبيت الأوّل موضع الشاهد ورد فى العينى ٢ / ٣ / ٢١٧ وقال : هذا من كلام المحدثين ، ولا يُحتج به إلا بطريق التمثيل ، وورد أيضًا فى المغنى ٣٩٧ ، ٥٨٦ ، والأشمونى ٢ / ١٨٦ والهمع ١ / ٢٤٦ ، والدرر ١ / ٢٠٢ .

« لا تضجر » يقال : ضَجِر فلان من كذا بضجَر ، إذا قلق واغنم منه « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يُصيبه ، كالعاهة وزنًا ومعنًى .

(٣) و « تضجَرَ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تَضْجَرَنْ » بنون التوكيد الخفيفة فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، والجملة في محل نصب حال .

(٤) أى : على أن الواو عاطفةٌ مفردًا على مفرد .

(٥) أى : على أن الواو عاطفة جملة على جملة .

ناهية ، والعطف (**مِثْل** ﴿ **وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** ﴾[١] انتهى كلامه فى المغنى قُبيل الجملة المفسِّرة[٢]، ثم أعاد المسألة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال : ثم الأصحّ أنَّ الفتحة – يعنى فتحة « تضجَرَ » إعرابٌ مثلها فى « لا تأكل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ » لا بناء لأجل نُونِ توكيدٍ / محذوفةٍ ـــ انتهى[٣] . [١٩٣/ب]

الشرطُ (**الثَّانِى : أَنْ تَكُونَ**) الجملةُ (**غَيْرَ مُصَدَّرَةٍ بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالٍ**)[٤] ؛ لأنّ الغرضَ من الحال تخصيصُ وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافى الاستقبال ، واعتُرِضَ بأنّ الحالَ بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلًّا من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكًا لفظيًا ، وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعَلَم الاستقبال .

وأُجيب بأنَّ الأفعالَ إذا وقعت قيودًا لِمَا لَهُ اختصاصٌ بأحد الأزمنة فُهِم منها استقباليتها ، وحاليتها ، وماضويتها بالنظر إلى ذلك القَيْد[٥] ، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صِحةُ كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال ، إذ لو صُدِّر بها لَفُهِمَ كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها .

(**وَغَلِطَ من أَعْرَبَ**) كالحَوْفىّ[٦] (« **سَيَهْدِينِ** » **مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى** ﴿ **إِنِّى**

---

(١) من الآية [٣٦] من سورة « النساء » .

(٢) ينظر المغنى ٢ / ٣٩٧ ت / محيى الدين .

(٣) ينظر المغنى ٢ / ٥٨٦ ت / محيى الدين .

(٤) كالسين ، وسوف ، ولن [ينظر فى هذا الشرط والذى قبله شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٩ والارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٦٣ .

(٥) فى خ ٢ « المقيد » تحريف .

(٦) وهو أبو الحسن على بن إبراهيم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ عالم باللغة والتفسير وله : البرهان فى تفسير القرآن .

ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾(١) حَالًا)(٢) – مفعول « أَعْرَبَ » – وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهرٌ(٣)، وأما من جهة المعنى ؛ فلأنه صيَّر معنى الآية : سأذهب مَهْدِيًّا ، فصرف التنفيس إلى الذَّهَاب ، وهو فى الآية للهداية .

وأُجيبَ بأن « مَهْدِيًّا » وقع بعد « الذهاب » الذى فيه تنفيس ، فيلزم أن يكون أيضًا فيه تنفيس كالقيد – قاله الدمامينى .

وأمَّا قولهم : « لأضربنَّه إنْ ذهبَ وإن مكث » فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا ، وإن كانت مصدَّرةً بدليل استقبال وهو « إنْ » ؛ لأنَّ المعنى ؛ لأضربنَّه على كُلِّ حال ؛ إذْ لا يصحُّ اشتراطُ وجودِ الشيء وعدمِه لشئ واحد – قاله فى المغنى(٤).

وقال المطرَّزى(٥): طريقُ جعلِ الجملة الشرطية حالا ، أنْ تجعلَها خبرًا لِمَنِ الحال له تقول فى « جاءَ زيدٌ إنْ تسألْهُ يُعْطِكَ » : « جاء زيدٌ وهو إن تسألْه يُعْطِكَ » وتكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية(٦).

---

(١) من الآية [٩٩] من سورة « الصَّافَّات » .

(٢) قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٣٩٨ : « وأما قول الحَوْفىّ فى ﴿ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ إنَّ الجملة حالية ، فمردودة » ا هـ .

(٣) وهو أن الجملة الحالية يشترط تجريدها من علامة الاستقبال .

(٤) ٢ / ٣٩٨ ت / محيى الدين .

(٥) وهو ناصر بن عبد السيد المتوفى سنة ٦١٠ أديب نحوى من خوارزم أخذ عن الزمخشرىّ [سبق غير مرة] .

(٦) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٦٣ : « والجملة الواقعة حالا شرطها أن تكون خبرية ... ويدخل تحت الخبرية جملة الشرط ، فتقع حالا ، فقيل يلزم الواو ، ومذهب ابن جنى أنها لا تلزم ، وذكر صاحب المصباح وهو ناصر بن أبي المكارم المطرّزىّ أن الشرطية لا تكاد تقع بتمامها حالا ، فلا يقال : « جاء زيد إن يسألْ يُعْطَ » على الحال ، بل إذا أريد ذلك جعلت الجملة الشرطية خبرًا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو : =

الشرطُ (**الثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ**) الجملةُ (**مُرْتَبِطَةً إِمَّا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ**) معا ؛ لتقوية الرَّبط (**نَحْو**) ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ** (**خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ**) **حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾[(١)] .

فجملة « هُمْ أُلوفٌ » حال من الواو فى « خرجُوا » وهى مرتبطة بالواو ، والضمير وهو « هم » .

(**أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ**) دونَ الواو (**نَحْو** ﴿ **اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** ﴾)[(٢)].

فـ « بعضكم » مبتدأ ، و « عدوٌّ » خبره و « لبعض » متعلقٌ بِعَدُوّ ، والجملة حالٌ من الواو فى « اهبطوا » (**أَىْ : مُتَعَادِينَ**) يُضِلّ بعضكم بعضًا ، وهى مرتبطة بالضمير فقط ، وهو الكاف والميم ، والخطاب لآدم وحواء ؛ بدليل : ﴿ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾[(٣)] وجُمِعَ ضميرُهما ؛ لأنهما أَصْلَا الْبَشَر ، فكأنهما جميعُ البشر .

وقيل الضمير لهما ولإبليسَ والحَيَّةِ ، وصَحَّحَ الزمخشريُّ الأول[(٤)].

(**أَوْ**) مرتبطةً (**بِالْوَاوِ فَقَطْ**) دون الضمير (**نَحْو** : ﴿ **لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾)[(٥)] فجملة « ونحنُ عُصبةٌ » حالٌ من الذئب ، / مرتبطة بالواو ، ولاَ دَخْل لـ « نحنُ » فى الربط ؛ لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال . [١/١٩٤]

= « جاء زيدٌ وهو إن يسأل يُعط » فيكون الواقع حالا الجملة الاسمية لا الشرطية » اهـ .

(١) من الآية [٢٤٣] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٢٦] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [١٢٣] من سورة « طه » .

(٤) ينظر الكشاف للزمخشرى ١ / ٩٦ ويسمى : « الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل » .

ومن الاستغناء بالضمير عن الواو قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر : ٦٠] وقوله تعالى : وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [الرعد : ٤١] وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٤ : ٣٦٥ .

(٥) من الآية [١٤] من سورة « يوسف » . =

وإنما جُعِلت الواوُ فى باب الحال رابطةً ؛ لأنها تدلّ على الجمع ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها .

(**وَتَجِبُ الْوَاوُ**) فى موضعين :

أحدهما : أن يُفْقَد الضميرُ ، نحو : « جاء زيدٌ وما طلعتِ الشمسُ »[1].

والثانى : (**قَبْلَ** « **قَدْ** ») حال كونها (**دَاخِلَةً عَلَى مُضَارِعٍ**) مُثبتٍ (**نَحْو** : ﴿ **لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ**) **أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ** ﴾[2] فجملة « تعلمُونَ » حالٌ من الواو فى « تُؤذوننى » وهى حال مقرَّرة للإنكار ، فإنّ « قد » لتحقيق العِلْم ، والعلمُ « بِنُبُوَّتِهِ » يوجبُ تعظيمَه ويمنع من إيذائه – قاله البيضاوى[3]–

(**وَتَمْتَنِعُ**) الواوُ (**فِى سَبْعِ صُوَرٍ** :

إِحْدَاهَا : **الْوَاقِعَةُ بَعْدَ عَاطِفٍ**) حالًا على حالٍ ، كما قال المرادىّ[4] (**نَحْو** : ﴿ **فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ** ﴾[5] فجملة « هم قائلون » – من القيلولة – حالٌ معطوفة على « بياتًا » وهو مصدر فى موضع الحال ، والمعنى : جاءها عذابُنا حَالَ كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار – ولا يقال : « أَوْ وَهُمْ قائلون » ؛ كراهية

= ومن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥] .

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٢ : ٣٦٣] .

(١) ومثل ذلك : « جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ » .

(٢) من الآية [٥] من سورة « الصف » .

(٣) فى تفسيره المسمى : « أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢ / ٤٨٩ » [دار الكتب العلمية ببيروت] والنص منقول بتصرف يسير .

(٤) فى شرح الألفية ٢ / ١٦٧ ونصّه : « وكذا إن عَطَفَتْ على حَالٍ ، كقوله تعالى : ﴿ بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُون ﴾» ا هـ .

(٥) من الآية [٤] من سورة « الأعراف » .

اجتماع حرفَى عطفٍ صورةً .

الصورة (**الثَّانِيَةُ**) الحالُ (**الْمُؤَكِّدَةُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ**) قبلها (**نحو** : « **هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ** » وَ ﴿ **ذَٰلِكَ الْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾[(١)] فكلٌ من جملتَى « لا شَكَّ فيه » و « لا رَيْبَ فِيهِ » حال مؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها ، وكما لا تدخل الواو فى التوكيد نحو : « جاء زيدٌ نَفْسُهُ » لا تدخل هنا ؛ لأنّ المؤكِّد نفسُ المؤكَّد فى المعنى ، فلو دخلت الواوُ ، لكان فى صورة عطف الشئ على نفسه .

الصورةُ (**الثَّالِثَةُ** : **الْمَاضِى التَّالِى** « **إِلَّا** ») الإيجابيَّة[(٢)] (**نحو**) : ﴿ **وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ** (**إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾)[(٣)] فجملة « كانوا به يستهزئون » حالٌ من الهاء والميم فى « يأتيهم » ولا يقترن بالواو عند ابن مالك[(٤)].

وصرّح شارح اللُّبِّ[(٥)] بجواز الواو وتركها ، فيما إذا كان الماضى تاليا « إِلَّا »

---

(١) من الآية [٢] من سورة « البقرة » .

(٢) سُمِّيت بذلك ؛ لأنها ستكون مسبوقة بالنفى ، ونفى النفى إيجاب .

(٣) من الآية [١١] من سورة « الحجر » .

(٤) فى شرحه على التسهيل ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦١ .

(٥) وهو عبد الله العجمىّ السيد جمال الدين النُّقركار – بضم النون ، وسكون القاف ، وبالراء ، ومعناه : صانع الفضة ، صاحب شرح اللبّ ، وشرح اللباب المسمى : العباب ، وشرح الشافية . [بغية الوعاة ٢ / ٧٠ واللباب ، واللبّ كلاهما للأسفراييني والثانى تلخيص للأول .

وشرح اللبّ : رسالة دكتوراة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ولدىّ نسخة منها .

يقول النقركار فى شرحه هذا ص ٢٠٦ : « واعلم أنه إنما يجب « قد » إذا لم يكن الماضى واقعا بعد « إلّا » وإلّا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون « قد » و « الواو » أكثر ، نحو : ما لقيتُه إلَّا أكرَمَنِى ، لأنه بتأويل : إلا مكرمًا ؛ لأن الأغلب فى « إلا » أن يدخل على الاسم ، ولفظة « قد » لا تدخل عليه » اهـ .

وينبنى على كلامه أنه يجوز أن يقال : ما لقيته إلا أكرمنى – مع الضمير فقط =

كقوله :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[١]-١٤٦

الصورة (**الرَّابِعَةُ : الْمَاضِى الْمَتْلُوُّ بـ « أَوْ » نحو : « لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ »**) .

فجملة « ذهب » حالٌ من الهاء ، وهى متلوَّة بـ « أَوْ » فلا تقترن بالواو ، لأنها فى تقدير شرط ، أى : إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو ، فكذلك ما كان فى تقديره .

الصورة (**الْخَامِسَةُ : الْمُضَارِعُ الْمَنْفِىُّ بِـ « لَا » نحو : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ ﴾**)[٢] .

= وأن يقال : « ما لقيته إلَّا وأكرمنى » مع الواو وحدها .

(١) هذا البيت من البسيط ، استشهد ابن هشام بصدره فى [باب نعم وبئس] من التوضيح ونسبه صاحب التصريح لزهير بن أبى سلمى – وليس فى ديوانه – وسيأتى – إن شاء الله تعالى – فى الجزء الثالث من هذا الكتاب – وورد بلا نسبة فى شرح شذور الذهب ١٥١ ، والأشمونى ٣ / ٣٢ والصبان ٢ / ١٨٨ .

« هَرِمٌ » اسم رجل ، ومعروف أن هرم بن سنان المرّى هو ممدوح زهير .

وذكر هذا الاسم فى البيت هو الذى غَرَّ بعض الناس أن ينسب هذا البيت لزهير ، والحقيقة أنه ليس فى ديوانه « لم تعر » لم تنزل ، من عَرَا الأمرُ يعرو ، إذا نزل ، « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث من ناب ينوب ومعناه : نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة ، والكارثة « لمُرْتاع » مُرْتاع : اسم فاعل من ارتاع ، وأصله الرَّوْع ، وهو الخوف والفزع ، وتقول : راعنى الشيءُ يَروعنى ، وروَّعنى ، وقد ارتعت به ، وله ، « وزرًا » ملجأً ، ومعينًا – والمعنى : نِعْم امرأ هرم لم تنزل بأحد كارثة من كوراث الدهر إلا كان هو معينًا لمن نزلت به وناصرًا له .

والشاهد فيه هنا ، قوله : إلا وكان لمرتاع بها وزرا ، فجملة كان مع اسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وجاء الماضى فيها مصدّرًا بالواو مع أنه تالٍ لِـ « إلَّا » .

(٢) من الآية [٨٤] من سورة « المائدة » .

فجملة « نؤمنُ باللهِ » حال من الضمير المجرور باللام ، ولم تقترن بالواو ؛ لأنَّ المضارع المنفىَّ بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناها : ما لنا غيرَ مؤمنين ، فكما لا يقال : ما لنا وغير مؤمنين ، لا يقال : ما لنا ولا نؤمن – قاله ابن مالك فى شرح الكافية(١).

وجعل ابنُ الناظم ترك الواو قبل « لا » أكثريًّا(٢) ، وأنشد على مجىء الواو قولَ مالك ابن رُقيّة :

147– .... وَكُنْتُ ، وَلَا يُنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ(٣)

وقول مسكين الدَّارمىّ :

148– أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ ، وَلَا يُدْعَى / لِأَبْ(٤) [١٩٤/ب]

---

(١) ٣ / ٧٦٣ .

(٢) وذلك فى كتابه شرح الألفية ص ٣٣٨ : ٣٣٩ .

(٣) هذا عَجُز بيت من الوافر وصدره كما فى شرح الألفية لابن الناظم :

* أَماتُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى *

وهو لمالك بن رقية كما فى أمالى القالى ٣ / ١٢٧ ، والعينى ٣ / ١٩٢ ، وبلا نسبة فى ابن الناظم ٣٣٩ والأشمونى ٢ / ١٨٩ .

ويُرْوَى صدره :

* تفَانَى مصعبٌ وَبَنُوا أَبِيهِ *

وقوله : « وكنتُ » أى : وُجِدْتُ ، من « كان » التامة « يُنَهْنِهُنِى » يكفُّنى ويزجُرُنى « الوعيد » التهديد .

والمعنى : أنهم أماتوا من دمى ، وهددونى ، وقد وُجدتُ وما يزجرنى التهديد والوعيد .

والشاهد فيه قوله : « ولا يُنَهْنِهُنِى الوعيدُ » فالمضارع المنفىّ بـ « لا » وقع حالا وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

(٤) هذا البيت من الرَّمَل وهو لمسكين الدَّارمىّ ص ٢٢ – جمع وتحقيق خليل الجبورى =

والصورةُ (**السَّادِسَةُ : الْمُضَارِعُ الْمَنْفِيُّ بِـ « مَا » كَقَوْلِهِ :**

٢٨٠ – عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا[1]

أنشده ابنُ مالك فى شرح التسهيل .

فجملة « تصبو » حال من الكاف فى « عهدتُك » ولم تقترن بالواو ، لِمَا تقدَّم فى « لا »[2] و « صَبًّا » حَالٌ[3].

والمعنى : كنتَ حالة الصِّبَا غيرَ لاهٍ ، وصرتَ فى حال الشيخوخة لَاهيًا ، وكان مقتضى الحال عكس ذلك .

= ١٩٧٠ م ، والعينى ٣ / ١٩٣ وسمط اللآلى ٣٥٢ ، وبلا نسبة فى ابن الناظم ٣٣٩ ، والأشمونى ٢ / ١٨٩ .

قوله : « الْوَرِقُ » الدراهم المضروبة : « البيض » جمع أبيض صفة للورق . « كان » وُجِدَ .

يعنى : قد كان مجهول النسب ، ولم يُعرف له أبٌ ينسب إليه ، فلما أعطى مالا ، تغير الحال .

والشاهد فى البيت قوله : « ولا يُدْعَى لأَبْ » حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفىّ بـ « لا » وقد اقترن بالواو ، والأكثر مجيئُه بلا واو .

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يعلم قائله أنشده ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٦٠ ، وورد كذلك فى المساعد ٢ / ٤٤ ، والأشمونى ٢ / ١٨٩ ، والهمع ١ / ٢٤٦ ، ١ / ٢٠٣ .
ورُوِىَ : لا تصبو .

« عهدتك » عرفتك – « تصبو » من الصبوة وهو الميل إلى النساء – « شَبِيبة » هو الوقت الذي يكون فيه الإنسان موفور القوة جمّ النشاط الجسمانىّ – « صَبًّا » وصف من الصبابة ، وهى رقّة الهوى والعشق – « مُتَيَّما » اسم مفعول مصدر « تيمّه العشق » إذا استعبده وأذله ، ومنه قال العرب « تيم اللات » يريدون : عبد اللات .

(٢) ينظر الصورة الخامسة ص [٦٧٨] .

(٣) من « الكاف » فى « لك » .

الصورةُ (**السَّابِعَةُ** : **الْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ**) المجرَّد من « قد »[١] (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ** ﴾)[٢] فجملة « تستكثرُ » حال من فاعل « تمنُنْ » المستتر فيه ، ولم يقترن[٣] بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل فى الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل على اسم الفاعل ، فكذلك ما أشبهه[٤].

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ[٥]

(**وَأَمَّا نَحْو قَوْلِهِ**) وهو عنترةُ العبسىّ :

٢٨١- (**عُلِّقْتهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا**) زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ[٦]

فجملة « وأقتلُ قومَها » حال من التاء فى « عُلِّقتُها » وهى مقترنة بالواو مع

(١) وعُلِم فيما مضى أن المضارع المقترن بـ « قد » تجب معه الواو . نحو قوله تعالى ﴿ لِمَ تُؤْذُنَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُوْلُ اللهِ ﴾ [الصَّفّ : ٥] .

(٢) من الآية [٦] من سورة « المدثر » .

(٣) فى خ ٤ « تقترن » بالتاء .

(٤) ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة : ١٥] .

(٥) يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مُثبت ، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال ، وتخلو من الواو .
« ذاتُ » مبتدأ وهو مؤنث « ذو » بمعنى صاحب ، « بمضارع » متعلق بـ « بدء » « ثبت » فى موضع الصفة لمضارع ، « حَوَتْ ضَمِيرًا » فى موضع الخبر لـ « ذات » « خَلَتْ » معطوف على حَوَتْ و « من الواو » متعلق بخلت ، والجملتان خبران عن « ذات » .

(٦) هذا البيت من الكامل لعنترة فى ديوانه ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٧ ، ومجالس ثعلب ٢٤١ ومنهج السَّالك ٢١٣ ، والعينى ٣ / ١٨٨ ، واللسان (زعم) ١٢ / ٢٦٧ ، وبلا نسبة فى ابن الناظم ٣٣٨ ، والأشمونى ٢ / ١٨٧ و « عُلِّقتها » أحببتُها - « عَرَضًا » من غير قصد منى .
ويُروى : زعمًا ورب البيت .

المضارع المثبت ، واختلف فى تخريجها (**فَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَقِيلَ : الْوَاوُ عَاطِفَةٌ**) لا واوُ الحال (**وَالْمُضَارِعُ مُؤَوَّلٌ بِالْمَاضِى**) والتقديرُ : وقَتَلْتُ قومَها ، فعدل عن لفظ الماضى إلى لفظ المضارع قصدًا لحكاية الحال الماضية ، ومعناها أن يُفرض ما كان فى الزمان الماضى واقعًا فى هذا الزمان ، فيُعَبر عنه بلفظ المضارع(١).

وهذا القول منسوب فى التلخيص البيانى إلى الشيخ عبد القاهر(٢).

(**وَقِيلَ : هِىَ وَاوُ الْحَالِ ، وَالْمُضَارِعُ خَبَرٌ لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ ، أَىْ** : « **وَأَنَا أَقْتُلُ**) قَوْمَهَا » والجملة من المبتدإ والخبر هى الحال(٣)، وعليه اقتصر فى النظم فقال :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا(٤)

و « عُلِّقتُها » مبنىّ للمفعول ، و « عَرَضًا » - بفتح العين المهملة ، والراء ،

---

(١) وذلك لاستحضار الصورة العجيبة .

ونقل ابن مالك ، وابنه ما حكاه الأصمعىّ من قول بعض العرب « قمتُ وَأَصُكُّ عينَه » أى : أضرب عينه - وأنه من هذا القبيل . [ينظر شر التسهيل ٢ / ٣٦٧ وابن الناظم ص ٣٣٧ .

(٢) يعنى الإمام المشهور أبا بكر الجرجانى المتوفى سنة إحدى - وقيل أربع - وسبعين وأربعمائة من الهجرة وعلى هذا الوجه فلا ضرورة فى البيت .

(٣) وعلى هذا الوجه الثانى فلا ضرورة فى البيت أيضًا .

(٤) يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت ، إذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية ، بل يُنْوَى بعد الواو مبتدأ ويُجْعَل الفعل المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ ، فتصير الجملة اسمية .

« وذاتُ واو » مبتدأ ومضاف إليه ، « بعدَها » ظرف متعلق بانْوِ ، « مبتدأ » مفعول انْوِ ، والجملة خبر المبتدإ « له » متعلق بمسندا « المضارعَ » مفعول أول لاجْعلنّ « مسندًا » مفعول ثان له والهاء فى « بعدها » عائدة على الواو - والضمير فى « له » عائدٌ على مبتدأ .

والتقدير : انْوِ بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ ، واجعل المضارعَ مسندًا لذلك المبتدإ المنوىّ .

و « زَعَمًا » – بفتح الزاى والعين المهملة – مصدر « زَعِمَ » بكسر العين « يَزْعَم » بفتحها « زَعَمًا » بفتحتين ، أى : طَمِعَ يَطْمَعَ طَمَعًا ، كفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا ، و « المزْعَم » المطْمَع(١).

* * *

(**فَصْلٌ : وَقَدْ يُحذَف عَامِلُ الْحَال**) إذَا كانَ فِعْلًا (**جَوَازًا ؛ لِدَلِيلٍ حَالِّى كَقَوْلِكَ لِقَاصِدِ السَّفَرِ** : « **رَاشِدًا** » **وَ**) قولك (**لِلْقَادِمِ مِنْ الْحَجِّ** : « **مأْجُورًا** » **أَوْ**) لدليل (**مَقَالِيٍّ**) كَأَنْ يقعَ فى جوابِ استفهام كقولك : « رَاكِبًا » لمن قال لك : « كيف جئتَ » ؟ أو جواب نفيٍ (**نحو** : ﴿ **بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ** ﴾(٢) أو جواب شرط نحو : ﴿ **فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا** ﴾(٣).

فهذه أحوالٌ منصوبة بعامل محذوف جوازًا ، فَـ« راشدًا » منصوبٌ (**بِأَضْمَارِ : تُسَافِرُ : وَ**) « مأجورًا » منصوب بإضمار : (**رَجَعْتَ**(٤) ، **وَ**) « قادرين » منصوب بإضمار : (**نَجْمَعُهَا ، وَ**) « رِجَالًا » منصوب بإضمار : (**صَلُّوا**)(٥).

ولو قيل : تُسَافر راشدًا ، ورجعت مأجورًا ، ونجمعُها قَادِرِينَ ، وَصَلُّوا

---

(١) فى اللسان (زعم) ١٢ / ٢٦٧ : « والزَّعَم – بالتحريك – الطمع ، زَعِم يَزْعَم زَعَمًا وزَعْمًا طمع – ثم استشهد ببيت عنترة ، وقال :
أى : ليس بمطمع : قال ابن السكيت : كان حبها عَرَضًا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه ، فيقول : علقتُها وأنا أقتلُ قومَها ، فكيف أحبها وأنا أقتلهم ؟ أم كيف أقتلهم وأنا أحبها ؟ ثم رجع على نفسه مخاطبًا لها فقال : هذا فعل ليس بفعلِ مثلى » ا هـ من اللسان .

(٢) من الآية [٤] من سورة « القيامة » .

(٣) من الآية [٢٣٩] من سورة « البقرة » .

(٤) والحزف فيهما لحضور معناه .

(٥) والحذف فيهما لتقدم ما يدلّ عليه .

رِجَالًا ، لجاز ، ولكنَّ القراءةَ سنَّةٌ متبعة[1].

(وَ) يُحْذَفُ[2] (وُجُوبًا قِيَاسًا فِى أَرْبَعِ صُوَرٍ :)

إحداها : السادَّةُ مسدَّ الخبرِ (**نَحْو** : « **ضَرْبِى / زَيْدًا قَائِمًا** ») والأصل : [١٩٥/ أ] حاصلٌ إذا كان قائمًا ، أو ضربُه قائمًا ، على الخلاف فى تقديره[3]، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(وَ) **الثانية** : الحالُ المؤكدةُ لمضمون جملةٍ قبلَها (**نَحْو** : « **زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا** ») .

والأصل : أَحُقهُ ، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ . (وَ) هاتان الصورتان (**قَدْ مَضَتَا**) فالأولى فى باب المبتدإ[4]، والثانية قريبًا هنا[5].

(وَ) الصورة الثالثة : هى (**الَّتِى يُبَيَّنُ بِهَا ازْدِيَادٌ**) فى المقدار (**أَوْ نَقْصٌ**) فيه (**بِتَدْرِيجٍ**) فيهما ، فالأول : (كَـ « **تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا** » وَ) الثانى : نحو (« **اشْتَرِهْ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا** ») .

فـ « صاعدًا » و « سافلًا » حالان ، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملا قد حُذِفَ وَبَقِىَ معمولُه ، من عطف الإخبار على الإنشاء – والأصل : تصدَّقْ بدينارٍ

---

(١) يعنى ما استشهد به من القرآن الكريم وهما آية القيامة ، وآية البقرة السابقتان .

(٢) « يحذف » ساقطة من خ ٣ .

(٣) هذه من حالات حذف الخبر وجوبًا وتتحق إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملا فى اسم مُفَسِّر لضمير ذىْ حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدإ المذكور نحو : « ضربى زيدًا قائمًا » .
وخبر ذلك مقدر بإذْ كان ، أو إذا كان عند البصريين ، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش واختاره الناظم ، فيقدر : ضربُه قائمًا – وقد سبق كلُّ ذلك فى [باب المبتدإ والخبر] [ينظر ص ٥٧٦ وما بعدها من الجزء الأول] .

(٤) ص ٥٧٦ من الخبر الأول – كما أشرت سابقًا .

(٥) ص ٦٦٧ من هذا الجزء .

فذهب المتصدَّقُ به صَاعِدًا ، واشْتَرِهْ[١] بدينار فانحطَّ المشتَرَى به سافلًا .

قال أبو البقاء[٢]: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلَّا الفاء[٣].

(وَ) الصورة الرابعة : (**مَا ذُكِرَ**) بدلا من اللفظ بالفعل (**لِتَوْبِيخٍ** ، **نَحْو** : « **أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ** »[٤] وَ) لِمَنْ لا يَثْبتُ على حال (« **أتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى** »)[٥] .

فـ « قائمًا » حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا (**أَىْ** : **أَتُوجَدُ** ، **وَ**) « تَمِيمِيًّا » و « قَيْسِيًّا » حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا ، أى (**أَتَتَحَوَّلُ وَ**) يحذف (**سَمَاعًا فِى غَيْرِ ذَلِكَ** ، **نَحْو** : **هَنِيئًا لَكَ** ») فـ « هنيئًا » حال محتملة للتأسيس والتوكيد ، منصوبةٌ بفعل محذوف (**أَىْ** : **ثَبَتَ لَكَ الْخَيْرُ هَنِيئًا**) على التأسيس ، (**أَوْ هَنَأَكَ**) ذلك (**هَنِيئًا**) على التأكيد .

وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبوية : وإنما نُصِبَ « هَنِيئًا » لأنه ذكر أن

---

(١) فى خ ٢ « واشتراه » خطأ من الناسخ .

(٢) يعنى العكبرى .

(٣) قاله فى شرحه للمع ابن جنى ، وهو مخطوطٌ ، ولدىّ نسخة مصورة عن النسخة المصورة فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ونصّ كلامه : « وتقول : « أخذته بدرهم فصاعدًا » والتقدير : فزاد الثمن صاعدًا ، ولا يجوز هنا غيرُ الفاء من حروف العطب » ا هـ

وفى كتاب سيبوية ١ / ١٤٧ « وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدًا ، وأخذته بدرهم فزائدًا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... كأنه قال : أخذته بدرهمْ فزاد الثمن صاعداً أو فذهب صاعدًا و « ثم » بمنزلة « الفاء » تقول : ثم صاعدًا إلا أن الفاء أكثر »ا هـ [وتب ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٥١ ، وأبو حيّان فى الارتشاف ٢ / ٣٦١] .

(٤ ، ٥) هذان المثالان من أمثلة سيبوية فى كتابه ١ / ١٧١ : ١٧٢ « ط بولاق » وتناقلهما النحاة من بعده [ينظر ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٥١ ، وابن الناظم فى شرح الألفية ٣٤٥] .

خيرًا أصابه إنسان ، فقلتَ : هنيئًا ، كأنك قلت : ثَبَتَ لَكَ هنيئًا ، أو هنأك ذلك هنيئًا - انتهى[١]

فحذف الفعل وقامت الحال مَقامه . قاله ابنُ الشجرىّ[٢].

و « هَنَأَ » بتخفيف النُّونِ وبالهمز ، يقال : هَنِىءَ يَهْنَأُ ، كَعِلم يعلَم وهَنُؤَ يَهْنُؤ ، كظَرُف يظرُف[٣].

وإلى حذف عامل الحار أشار الناظم بقوله :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[٤]

أى : مُنِعَ .

* * *

---

(١) كتاب سيبوية ١ / ١٥٩ « ط بولاق » .

(٢) ينظر الأمالى الشجرية ١ / ١٦٢ وما بعدها .

(٣) فى المصباح (هن) ... وهَنُؤَ الشىءُ بالضم مع الهمز هناءَةً ، تيسَّر من غير مشقة ولا عناء .. وهَنَأَنى الولدُ يهَنُؤُنى مهموز من باب نفع وضرب .. وهنَأَنى الطعامُ يهنَؤُنى ساغ ولذَّ ، وأكلته هنيئًا أى بلا مشقة ، ويهْنُؤُ بضمّ المضارع فى الكلّ لغة ، قال بعضهم : وليس فى الكلام يفعُل بالضم مهموزًا مما ماضيه بالفتح غير هذا الفعل » اهـ .

(٤) أى أن الحال قد يُحذف عاملها الذى يعمل فيها النصبَ جوازًا ، وأن بعض ما يُحذف من هذه العوامل محظول - أى : ممنوع ذكره - وذلك فى المواضع التى يجب فيها حذف العامل وقد بُيِّنت .

« والحال » مبتدأ « ما » اسم موصول نائب فاعل يُحْذَفُ ، وجملة : قد يحذف : خبر المبتدإ « فيها » متعلّق بعَمَل الواقع صلةَ الموصول ، « وبعضُ » مبتدأٌ أَوَّل « مَا » اسم موصول مضاف إليه « يُحْذَفُ » مضارع مبنى للمفعول نائب فاعله يعود على « ما » والجملة صلة « ذكرُه حُظِل » ذكرُه مبتدأ ثان ومضاف إليه ، وجملة « حُظِل » خبر المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول وهو « بعضُ » .



(هَذَا بَابُ التَّمْيِيزِ)

وهو فى الأصلِ مصدرُ « ميَّزَ » إذا خلَّصَ شيئًا من شىء، وفرَّق بين متشابهين ، وقولُهم فى الاسم المميِّزِ : تمييزٌ ، مجازٌ ، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ، كالطَّلْعْ والنَّجْم بمعنى : الطَّالِع والنَّاجِم ، قاله أبو البقاء(١).

و (**التَّمْيِيزُ**) فى الاصطلاح (**اسْمٌ نَكِرَةٌ بِمَعْنَى « مِنْ » مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ**(٢)، **أَوْ**) إبهامِ (**نِسْبَةٍ**)(٣).

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

اسْمٌ بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ نَكِرَهْ(٤) ....

(**فَخَرَجَ بِالْفَصْلِ الْأَوَّلِ**) وهو « نكرة » المشبَّهُ بالمفعول به (**نَحْو** : « **زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ** ») بالنصب ، فإن فيه ما فى « حسنٌ وجْهًا » إلَّا التنكير ، فلا يكون تمييزًا ؛ لعدم تنكيره . (**وَقَدْ مَضَى**) فى باب المعرَّف بالأداة (/**أَنَّ قَوْلَهُ**) وهو رشيد اليشكرى : [١٩٥/ب]

٦٣ م رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

(**صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو**)(٥)

---

(١) فى كتابه شرحُ لمع ابن جنى – وعندى نسخة مخطوطة منه – وهذا الذى نسب إليه موجود بنصه فى الورقة [٦٢ / أ] .

(٢) أى : مبيِّن لإبهام اسم مجمل الحقيقة .

(٣) أى : نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله .

(٤) « اسم » خبر مبتدإ مضمر تقديره : هو اسم ، أى : المميِّز اسمٌ ، « بمعنى من » فى موضع الصفة لِـ « اسم » و « مِنْ » مضاف إليه مقصود لفظه « مُبينٌ » نعت ثانٍ لاسم ، « نكرة » نعت ثالث له .

(٥) تقدم ذكر هذا الشاهد من شواهد ابن هشام فى باب المعرف بأداة التعريف وهو الشاهد رقم [٦٣] من الأرقام التى على اليمين فارجع إليه إن شئت . =

(مَحْمُولًا عَلَى زِيَادَةِ « أَلْ ») عند البصريين : كما زيدت فى :

بَاعَدَ أُمِّ الْعَمْرِ مِنْ[١] أسيرِهَا[٢] .... - ١٤٩

وخالَفَ فى ذلك الكوفيُّون ، وابنُ الطَّرَاوَةِ[٣]، فأجازوا تعريف التمييز ، متمسكين بنحو ما أوَّلْناه[٤].

(وَ) خرج (بِـ) الفصل (الثَّانِى) وهو : بمعنى « مِنْ » (الْحَالُ) نحو : « جَاءَ زيدٌ راكبًا » (فَإِنَّهُ بِمَعْنَى : فِى حَالِ كَذَا ، لَا بِمَعْنَى « مِنْ » وَ) خرج

= ومحل الشاهد هنا قوله « النفسَ » فإنه تمييز ، والتمييز عند البصريين يجب أن يكون نكرة ، ولذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة - أما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ، ولذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه للتعريف .

(١) فى خ ٤ « عن » .

(٢) هذا صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

* حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها *

لأبى النجم العجلى فى المفصل ص ٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٤ ، ٢ / ١٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ٥٠٦ وبلا نسبة فى : سر الصناعة ١ / ٣٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ والمغنى ١ / ٥٢ ، والدرر ١ / ١٣٢ وصدره بغير نسبة فى المقتضب ٤ / ٤٩ ، والمصنف ٣ / ١٣٤ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٥٢ ، والهمع ١ / ٨٠ .

« حرَّاس » جمع حارس ، « باعد » جعلوه بعيدًا لا يقدر على القرب من بابها « أم العَمْر » مفعول باعدَ « على قصورها » « على » بمعنى اللام .

استشهدوا به على زيادة « أل » فى « العَمْر » للضرورة ، وعلى أن « عَمْرًا » إذا دخلته « أل » للضرورة ، لا تلحقه الواوُ المميزة بينه وبين عُمَر .

(٣) وهو أبو الحسين سليمان بن محمد المتوفى سنة ٢٨ هـ من علماء الأندلس سبق غير مرة .

(٤) أى : زيادة « أل » فى نحو : « وطبتَ النفسَ » .

وينظر فى هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٥ وما بعدها ، والارتشاف لأبى حيان ٢ / ٣٨٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨١ : ٢٨٢ .

(ب) الفصل (**الثَّالِثِ**) وهو : مُبَيِّنٌ لإبهام اسْمٍ ، أو نسبة : اسمُ « لا » التبرئة (**نَحْو** : « **لَا رَجُلَ** » وَ) ثانى مفعولَىْ « استغفر » (**نَحْو** :

٢٨٢ - أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ(١)

---

(١) هذا البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى سيبوية ١ / ١٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٣١٤ ، والخصائص ٣ / ٢٤٧ ، والأصول ١ / ١٧٨ ، وابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، وشرح شذور الذهب ٣٧١ ، والعينى ٣ / ٢٢٦ ، والأشمونى ٢ / ١٩٤ ، والهمع ٢ / ٨٢ ، والخزانة ١ / ٤٨٦ ، والدرر ٢ / ١٠٦ واللسان (غفر) ٦ / ٣٣٠ .

« أستغفر » أطلب المغفرة – « ذنبًا » الذنب : الجريمة والإثم ، قال الأعلم : الذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذلك قال : لستُ محصيه » اهـ [هامش كتاب سيبوية ١ / ٧] .

« والإحصاء » : منتهى العدد واشتقاقه من الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه إذا كنت قد ضبطت عدده – « الوجه » القصد والتوجه .

ويروى : « إليه القصد والقبل » .

والشاهد فيه « ذنبًا » فإنه ليس بتمييز ؛ لأنه وإن كان على معنى « مِنْ » إلَّا أنها ليست للبيان فـ « ذنبًا » عند ابن هشام وجماعة – منصوب على نزع الخافض الذى هو « من » ومع ذلك فليس بتمييز لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة فى جملة مذكورة قبله ، فخرج عن أن يكون تمييزًا .

وفى حالة ادعاء أنّ قوله « ذنبًا » منصوب على نزع الخافض ، يكون ذلك من باب تضمين « أستغفر » معنى « أستتيب » .

ورجح العلماء أن « أستغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين فيكون قولُه « ذنبًا » منصوبًا على أنه مفعول به حقيقة لا على نزع الخافض قال ابن هشام فى المغنى : وقد يُنْقَل ذو المفعول الواحد إلى اثنين – يعنى بسبب صوغه على « استفعل » – نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . [المغنى ٢ / ٥٢٣ الأمور التى يتعدى بها القاصر] .

(**فَإِنَّهُمَا**) أى : رجلًا ، وذَنْبًا (**وَإِنْ كَانَا عَلَى مَعْنَى « مِنْ »**) بدليل صحَّةِ اقترانهما بها ، نحو « لا من رجل » و « أَستغفرُ اللهَ من ذنبٍ » (**لَكِنَّهَا**) أى : « مِنْ » (**لَيْسَتْ فِيهِمَا لِلْبَيَانِ**) فلا يكونان مُبيِّنَيْنِ (**بَلْ**) هى (**فِى الْأَوَّلِ**) وهو « لا رجل » (**لِلاسْتِغْرَاقِ**) للجنس ؛ ولذلك بُنِىَ اسمُ « لا » معها (**وَفِى الثَّانِى**) وهو « أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا » (**لِلابْتِدَاءِ**) .

كأنه لمّا أراد الاستغفارَ ابتدأ منه بالجانب المتناهى وهو الأول ، وترك الجانب الأعلى الذى لا يتناهى ، لكونه غيرَ محدودٍ ، فكأنه قال : أَستغفرُ اللهَ مبتدئًا من أول الذنوب إلى ما لا نهاية .

قال الموضح فى الحواشى : وليس المراد من قولهم فى التمييز بمعنى « من » أن تكون « مِنْ » مقدَّرةً قبله لئلا يخرج عنه المحوَّل عن الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وتمييز العدد ، وإنما المرادُ أنّ الاسمَ جئ به لتبيين الجنس كما يُجَاءُ بـ « مِنْ » المبيِّنة للجنس لا أنّ ثَمَّ « مِنْ » مقدَّرة – انتهى –

(**وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ**) لأنه من الفضلات (**وَالنَّاصِبُ لِمُبَيِّنِ الاسْمِ ، هُوَ ذَلِكَ الاسْمُ الْمُبْهَمُ**) واختُلِف فى صحة إعماله مع أنه جامد .

فقيل : شبهُهُ باسم الفاعل ؛ لأنه طالبٌ له فى المعنى (**كَـ« عِشْرِينَ دِرْهَمًا »**) .

فإنه شبيه بـ « ضار بين زيدًا » و « رطلٌ زيتًا » فإنه شبيه بـ « ضاربٌ عَمْرًا » فى الاسمية ، والطلب المعنوىّ ، ووجود ما به التمام وهو التنوين ، والنون[1] .

---

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢١٨ : « ومعنى تمام الاسم ؛ أن يكون على حالة لا يُمكن إضافتُه معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع : التنوين ، ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأنَّ المضافَ لا يضاف ثانية ، فإذا تمّ بهذه الأشياء ، أشبه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلامًا تامًا ، فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول ، لِوقوعِه بعد تمام الاسم ... فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله ... » اهـ .

وقيل : شبهُه بـ « أَفْعَلَ مِنْ »(١) وذلك فى خامس مرتبة ، فإنّ الفعل أصلٌ لاسم الفاعلِ ؛ لأنه يعمل معتمدًا وغيرَ معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا ، وهو(٢) أصلٌ للصفة المشبهة ؛ لأنه يعمل فى السببىِّ والأجنبىِّ(٣)، وهى لا تعمل إلا في السببىِّ دون الأجنبىّ ، وهى أصلٌ لأفعل مِنْ ؛ لأنها ترفع الظاهر(٤) وهو لا يرفعه إلا فى مسألة واحدة(٥) وهو(٦) أصلٌ للمقادير(٧)؛ لأنه يتحمّل الضمير ، وهى لا تتحمله ، وصُحِّحَ هذا القول ؛ لأن حمل الشئ على ما هو به أشبه أَوْلَى .

(**وَالنَّاصِبُ لِمُبيِّنِ النِّسْبَةِ**) عند سيبوية ، والمازنى ، والمبرد ؛ ومتابعيهم (**الْمُسْنَدُ مِنْ فِعْلٍ أو شِبْهِهِ**)(٨) فالفعل (**كَـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا »**) فـ « نفسًا » منصوب بـ « طاب » (**وَ**) شبه الفعل نحو : (« **هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً** ») فـ « أُبُوَّةً » منصوب بـ « طيِّب » / وهو صفة مشبهة(٩). [١٩٦/أ]

(**وَعُلِمَ بِهَذَا**) التقدير والتفصيل (**بُطْلَانُ عُمُومِ قَوْلِهِ**) فى النظم :

---

(١) يعنى : « أفعل التفضيل » .

(٢) أى : اسم الفاعل .

(٣) مثال عمله فى السببىّ : « زيد ضاربٌ ابنَه » ومثال عمله فى الأجنبىّ : زيد ضاربٌ عمرًا .

(٤) نحو : زيد حسن وجهه .

(٥) وهى مسألة « الكحل » نحو : « ما رأيتُ رجلا أحسن فى عينه الكحلُ منه فى عين زيدٍ » ، وستأتى .

(٦) « وهو » يعنى : أفعل التفضيل .

(٧) وهى : ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام : لأنه إما مساحة ، أو كيل ، أو وزن ، وسيأتى .

(٨) ينظر سيبوية ١ / ١٠٤ ، ٢٩٨ « ط بولاق » .
ويقول المبرد فى المقتضب ٣ / ٣٢ : « اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه فى تقديره ؛ ومعناه فى الانتصاب واحد ، وإن اختلفت عوامله » اهـ .

(٩) ومن شبه الفعل : المصدر : نحو : عجبت من طِيبِ زيدٍ نفسًا ، واسم الفعل نحو « سَرْعَان ذَا إهَالَة » [قاله أبو حيّان فى الارتشاف ٢ / ٣٧٧] .

(* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ *) .

فإنه يقتضى أن التميز ينصب بما قد فسَّره ، سواءٌ كان مُفَسِّرًا لإبهام اسم ، أو نسبة ، وليس كذلك .

وأجاب عنه المرادىّ بأن التمييز لمّا رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفعَ الإبهام عنه ، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره(١).

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ العاملَ فى ممِّيز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ، ولا ما أشبهه ، وهو اختيارُ ابنِ عصفور ، ونسبه إلى المحققين(٢).

---

(١) يقول المرادى فى شرح الألفية ٢ / ١٧٦ : ١٧٧ : « فإن قلتَ : ظاهر قوله (بما قد فسره) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة ؛ لأن التمييز لم يفسر الفعل ، ولا ما جرى مجراه .

قلتُ : لا يصحّ حملُ كلامه على ذلك ؛ لِنصِّه فى غير هذا الموضع على أنّ عامله الفعل ، وقد صرح بذلك آخر الباب ، فإن قلتَ : فكيف يندرج الفعل فى قوله (بما قد فسَّره) ؟

قلتُ : لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله ، فكأنه رفع الإبهام عنه ، فاندرج بهذا الاعتبار » ا هـ .

(٢) من قوله : وذهب قوم ، إلى هنا مأخوذ بنصه من كلام المرادىّ فى شرح الألفية ٢ / ١٧٦

أما ابن عصفور فقد قال فى شرحه على جمل الزجاجىّ ٢ / ٢٨٣ : « والتمييز لا يخلو أن يكون العاملُ فيه فعلا أو غير فعل ، فإن كان العامل فيه غير فعلٍ لم يجز تقديمه ولا توسيطه ، وذلك فى كل ما ينتصب عن تمام الاسم ، فإن كان العامل فيه فعلا جاز توسطه بلا خلاف وعليه قوله :

* ونارُها لم يُرَ نارًا مثلها *

واختلف فى تقديمه ، فذهب المازنى إلى أنه يجوز ، واستدل بقوله :

* وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ *

واختلف فى المانع من ذلك ... والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلا ، فإذا كان فعلا فإنما العامل فيه تمام الكلام ... » ا هـ والله أعلم . [وينظر الارتشاف ٢ / ٣٧٧] .

ولولا أنَّ الناظمَ صرَّح فى غير هذا الموضع ، وفى آخر الباب ، بأن ناصبه الفعل لحملتُ كلامَه هنا على ما اختاره ابنُ عصفور .

* * *

(**فَصْلٌ : وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ**) :

أَحَدُهَا : الْعَدَدُ) وهو قسمان : صريحٌ وكنايةٌ ، فالصريحُ : (كـ ﴿ **أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾)[(١)] والكناية كـ « كَمْ » الاستفهامية ، نحو : « كَم عبدًا ملكتَ » .

وقَدَّمَ الاسمَ على النسبة ؛ لأنَّ المفردَ مقدَّم على المركَّب ، وقَدَّم العددَ ؛ لأنَّه أَوْلَى بالتمييز لوجهين :

أحدهما : أنه يُمَّيز بالمقادير ، نحو : أحد عشر رطلًا ، أو شبرًا ، أو قَفيزًا ، ولا يُعكس .

والثانى : أنّه واجبُ النصبِ ، ذكرهما فى شرح الكافية[(٢)].

وأفردَ العددَ عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها ، وهو قول المحققين ؛ لأنَّ المرادَ بالمقدار ما لم تُرَدْ حقيقتُه بل مقدارُه ، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه ، والعددُ ليس كذلك ، ألا ترى أنك تقول : « عندى مقدارُ رطل زيتًا »[(٣)] ولا تقول : « عندى مقدار عشرين رجلًا » قاله الموضح فى شرح القطر[(٤)].

(وَ) النوع (**الثَّانِي** : **الْمِقْدَارُ** : **وَهُوَ**) ما يُعرف به قدرُ الشىء، وينقسم

---

(١) من الآية [٤] من سورة « يوسف » .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٧٦٩ .

(٣) بإضافة كلمة « مقدار » إلى « رطل » .

(٤) ص ٣٣٥ ، وقال أبو حيّان فى الارتشاف ٢ / ٣٨١ : « واختلفوا هل هو – يعنى العدد – قسيم للمقدار ، أو قسم من المقدار فمذهب أبى علىّ أنه قسيم للمقدار ، وهو قول ابن عصفور وابن مالك – وعند شيخنا الأبذىّ وابن الضائع أنه قسم من المقادير ... » ا هـ .

ثلاثةَ أقسام : لأنه (**إمَّا مِسَاحَةٌ** ، **كـ** « **شِبْرٍ أَرْضًا** ») و « ذراع نسيجًا » (**أَوْ كَيْلٌ** ، **كـ** « **قَفِيزٍ بُرًّا** ») .

ووقع فى شرح لُمَع ابن جنى لأبى البقاء : ومن الممسوح : « عندى قفيزان شعيرًا » لأن « القفيز » عبارةٌ عن ضرب قصبة فى عشر قصبات فى عُرْفِ الحُسَّابِ ، وهو عُشْر الجريب(١)– انتهى(٢)– ولم أره لغيره .

(**أَوْ وَزْنٍ : كـ** « **مَنَوَيْنِ عَسَلًا** ») وتمرًا (**وَهُوَ تَثْنِيَةُ مَنًا**) بتخفيف النون والقصر ، (**كَعَصًا**) و « الْمَنَا » آلة للوزن : يُعرَف بها مقاديرُ الموزونات ، فيقال في تثنيته : مَنَوَانِ ، كما يُقال فى تثنية عَصًا : عَصَوَانِ . (**وَيُقَالُ فيه : مَنٌّ – بالتشديد –** كَضَبٍّ (**وَتَثْنِيَتُهُ مَنَّانِ**) – بالتشديد – كما يقال فى تثنية ضَبّ : ضَبَّانِ .

(**وَ**) النَّوعُ (**الثَّالِثُ : مَا يُشْبِهُ الْمِقْدَارَ**) فى الوزن ، والكيل ، والمساحة .

فالأول : (**نحو** : ﴿ **مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا**) يَرَهُ ﴾(٣) فـ « مثقال الذَّرَّة ، شبيهٌ بما يُوزَن به ، وليس اسما لشئ يُوزَن به عُرْفًا ،(**و**) الثانى : نحو : (« **نِحْيٌ سَمْنًا** »)(٤) فـ « النِّحْى » – بكسر النون وإسكان الحاء المهملة ، وبعدها ياءٌ – اسمٌ لِوِعَاءِ السَّمْنِ وهو ما يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقةً ، ويكون كبيرًا وصغيرًا ، والثالث : نحو : ﴿ **وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾(٥) فـ « مثل » شبيهٌ بالمساحةِ ،

---

(١) قال معمر المكى فى شرحه على القطر ص ٦١٥ : « والجريبُ : مقدارٌ معلوم من الأرض »ا هـ [رسالة ماجستير بمكتبة كلية اللغة العربية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحقيق الشيخ حسان الغنيمان] .

(٢) ينظر هذا النص فى مخطوطه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ورقة [٩٣ / ب] ولدىّ نسخة منه .

(٣) من الآية [٧] من سورة « الزلزلة » .

(٤) من أمثلة سيبوية فى كتابه ١ / ٢٧٤ .

(٥) من الآية [١٠٩] من سورة « الكهف » .

وليس مساحةً حقيقةً ، / وإنما هو دالٌ على المماثلة من غير ضبط بحدّ . [١٩٦/ب]

(**وَحُمِلَ عَلَى هَذَا**) فى الدلالة على الْمُمَاثَلة : ما يفيدُ الْمُغَايَرَةِ (**نَحْو** : « **إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا** »)[1] ووجه حمله عليه : أنه غيرُه ، وهم يحملون الغيرَ على المِثْل كما يحملون المِثْل على المَثْل ، ولم يحمل على غيره[2]؛ لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يُحمل على ما أُلحق به وهو المِثْلُ .

(**وَ**) النوعُ (**الرَّابِعُ : مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمِييزِ ، نَحْو :**) « هذا (**خَاتَمٌ حَدِيدًا** » **فَإِنَّ الْخَاتَمَ فَرْعُ الْحَدِيدِ**) من جهة أنّه مصنوعٌ منه ، فيكون الحديدُ هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار .

وضابطه : كلُّ فرع حصل له بالتفريع اسمٌ خاصٌ يليه أصله ، ويكون ممّا يصحّ إطلاق الاسم عليه (**وَمِثْلُهُ**) أى : مثل : « خاتمٌ حديدًا » فى ذلك (« **بَابٌ سَاجًا** ») فإن الباب فرع السَّاج ، والسَّاج نوع من الخشب (**وَ** « **جُبَةٌ خَزًّا** ») فإنَّ الجبَّة فرع الخزّ ، والخزّ نوع من الحرير .

(**وَقِيلَ**) فى المنصوب بعد الخاتم ، وبعد الباب ، وبعد الجبَّة : (**إِنَّهُ حَالٌ**) وينبنى علهما الخلاف فى الإتباع ، فمن خرَّج النصب على التمميز ، قال : إنَّ التابع عطف بيان ، ومن خرَّجه على الحال ، قال : إنه نعت ، والأول أَوْلَى ؛ لأنه جامد جمودًا محضًا ، فلا يحسن كونُه حالًا ، ولا نعتًا[3] .

---

(١) فى كتاب سيبوية ١ / ٢٨٤ : « إن غيرها إبلا وشاءً » أى : إنّ لنا ، وانتصب إبلا وشاءً كانتصاب فارس إذا قلتَ : ما فى الناس مثله فارسًا ا هـ .

(٢) أى على غير « المثل » .

(٣) قال المبرد فى المقتضب ٣ / ٢٧٢ : « وكان سيبويه يقول : جيّد أن تقول : هذَا خاتمُك حديدًا ، وهذا سرجُك خزًّا ، ولا تقول عل النعت : هذا خاتم حديدٌ ، إلا مُستكرَها — إلّا أن تريد البدَل ، وذلك لأن حديدًا ، وفِضَّة ، وما أشبه ذلك جواهر ، فلا ينعت بها ؛ لأن النعت تحلية ، وإنما يكون هذا نعتًا مستكرها إذا أردت التمثيل ... =

(وَالنِّسْبَةُ الْمُبْهَمَةُ نَوْعَانِ :

نِسْبَةُ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ، نَحْو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(١) فإن نسبة « اشتعل » إلى « الرأس » مُبْهَمة ، و « شيبًا » مبيِّن لذلك الإبهام .

وهذا التمييز مُحوّل عن الفاعل ، والأصل : واشتعلَ شيبُ الرأسِ ، فحوِّل الإسناد من المضاف وهو « شيب » إلى المضاف إليه وهو « الرأس » فارتفع ، ثم جئ بذلك المضاف الذى حُوِّلَ عنه الإسناد فضلةً وتمييزًا .

(وَنِسْبَتُهُ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْو : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾(٢) فإن نسبة « فجرنا » إلى « الأرض » مبهمة ، و « عيونًا » مبيِّن لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيونَ الأرضِ فحوّل المضافُ ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجئ بالمضاف تمييزًا .

= وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتَمُك حديدًا ، وهو يريد الجوهر بعينه ، لأن الحال مفعول فيها والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتًا حتى تكون تحلية .

وهذا فى تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أَرَى المعنى يصحّ إلَّا بما اشتق من الفعل ، نحو : هذا زَيْدٌ قائمًا ، لأن المعنى أنبهك له فى حال قيام . وإذا قال : هذا خاتمك حديدًا فالحديد لازم ، فليس للحال هٰهنا موضع بيِّن ، ولا أَرَى نصبَ هذا إلا على التبيين – يعنى التمييز – لأن التبيين إنما هو بالأسماء ، فهذا الذى أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيتُ لك » ا هـ .

[وينظر كتاب سيبوية ١ / ٢٧٤ « ط بولاق »] .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٨٢ وهو يتحدث عن هذا النوع : « فلك فى هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال ، والثانى هو ظاهر قول سيبويه ... والأول قول أبى العباس ، وهو أولى ؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل ، مع أن فيه ما فى المجمع على كونه تمييزًا ، بخلاف الحكم بالحالية ، فإنه يُحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك ، ويُحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال ، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى » ا هـ .

(١) من الآية رقم [٤] من سورة « مريم » .

(٢) من الآية رقم [١٢] من سورة « القمر » .

هذا[١] مذهبُ الجُزُولىِّ ، وابنِ عصفور ، وابنِ مالك ، وأكثرِ المتأخرين[٢] .

وأنكره الشَّلَوْبِينُ[٣]، وحجته أن سيبويه لم يُمثِّل بالمنقول عن المفعول ، وتبعه تلميذه الأُبَّدىّ[٤]، وابنُ أبى الربيع[٥]، وتأول الشَّلَوْبِينُ « عيونا » فى الآية على أنها حال مُقدرة ؛ لأنها حَالَ التفجير لم تكن عيونًا ، وإنما صارت عيونا بعد ذلك .

وأَوَّلَها ابن أبى الربيع على وجهين[٦]: أحدهما : أن تكون بدل بعض من كلّ على حذف الضمير ، أى : عيونَها ، مثل : « أكلتُ الرغيفَ ثُلثًا » أى : ثلثَه ، والثانى : أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أى : بعيُونٍ ، وردَّه الموضح فى شرح اللمحة[٧].

---

(١) « هذا » إشارة إلى التمييز المحول عن المفعول ؛ لأنه هو موضع الخلاف بين النحاة .

(٢) ينظر التوطئة لأبى على الشلوبين ص ٣١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٨ ، وشرح اللمحة لابن هشام ٢ / ١٩١ .

(٣) قال أبو علىّ الشَّلَوْبين فى التوطئة ص ٣١٤ : ٣١٥ : « وإما مفعول شُغِل عنه الفعلُ الواقع به من غيره ، نحو ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ فى أحد وجهيه – ويجوز أن يكون « عيونا » فى هذا حالا ، أى : فجرنا الأرض فى حال أنها عيون ... فإن قلت فما أجود الوجهين فى المعنى : الحال أو التمييز ؟

فالجواب : أن الأجود فى المعنى الحال ؛ لأنه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتى من ذلك أن الأرض كلها عيون ، وإذا كان الأمر كذلك يكون التمييز مفعولا شُغِل عنه الفعل الواقع به من غيره ، لم يثبت فى قولك : فجرنا الأرضَ عيونًا ، إذ الأظهر فيه والأولى غيره ، فيكون التمييز فى هذا موضع نظر لم يثبت بعد ، وإنما الثابت كونُ التمييز منْقُولا عن الفاعل » ا هـ .

(٤ ، ٥) ينظر مذهبُهما فى الارتشاف ٢ / ٣٧٨ ، وشرح اللمحة لابن هشام ٢ / ١٩١ .

(٦) كما فى شرح اللمحة ٢ / ١٩١ .

(٧) ١ / ١٩١ وقال فى الردّ : « قلنا : لو كان كما زعمت ، لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير ، والتأخير عن الفعل ، ولصرحوا بالجارِّ فى وقت ، وأيضًا ، فليس الشجر

(**وَلَكَ فِى مُمَيِّزِ الِاسْمِ**) المفردِ (**أَنْ تَجُرَّهُ بِإِضَافَةِ الِاسْمِ**) إليه ، إنْ حُذِفَ ما به تمامُه ، من تنوين ظاهر : أو مقدَّرٍ ، أو نونٍ تشبهه (**كَـ « شِبْرِ أَرْضٍ »**) من الممسوحات ، (**وَ « قَفِيزِ بُرٍّ »**) من المكيلات (**وَ** / **« مَنَوَىْ عَسَلٍ »**) من الموزونات . [١٩٧/أ]

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدِ ذِى وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا(١) ....

(**إِلَّا إِنْ كَانَ الِاسْمُ عَدَدًا**) من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتِسْعِينَ ، فإنّ تمييزَهُ واجبُ النصبِ ، لما سيأتى(٢)، بخلاف ثلاثةٍ ، وعَشَرَةٍ وما بينهما ، ومائة فما فوقها فتمييزهُ واجبُ الجرِّ بالإضافة ، إلّا ما شذَّ ، كَـ « خَمْسَةٍ أَثْوَابًا » .

و « * مِائَتَيْنِ عَامًا * »(٣) فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب ، وواجب الجرّ ، فلا اعتراض عليه فى الإطلاق .

وإنما وجب النصب فيما كان (**كَـ « عِشرِينَ دِرْهَمًا »**) وامتنع جرُّه ؛ لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو « عِشرِى زيدٍ » فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباسُ

= مغروسًا بها – يعنى : فى : غرست الأرض شجرًا ، ولا العيون مفجرًا بها ، بل هو نفس الشئ المغروس والمفجر فيها » ا هـ .

(١) أشار بـ « ذى » إلى ما تقدم ذكره فى البيت من المُقَدَّرات – وهو : ما دلّ على مساحة ، أو كَيْلٍ ، أو وزن ، أو ما يشبهها من كل لفظ جرى العرف على استعماله فى واحد منها ، فيجوز جرّ التمييز بعد هذه بالإضافة ، بشرط أن يكون المميَّز مضاف للتمييز مباشرة نحو : « عندى شبر أرضٍ » .
وفهم من قوله : « وبعد ذى وشبهها » أن التمييز بعد العدد لا يجئ بالوجهين .
وفى خ ٤ بزيادة : « كمدُّ حِنْطَةٍ » .

(٢) فى باب العدد – إن شاء الله تعالى – .

(٣) هذه العبارة من بيت سيأتى الكلام عليه فى باب العدد ، والبيت بتمامه :
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ

فلا يُعْلَم هل هو تمييز أَوْ لا ، ولم يُعْكَسِ الأمرُ[١]؛ دَفْعًا لإضافة الشئ إلى نفسه[٢]؛ لأن العددَ هو التمييز فى المعنى ، قاله فى المتوسط[٣]، وزعم أنه الصواب .

(**أَوْ مُضَافًا : نحو**) ﴿ **وَلَوْ جِئْنَا (بِمِثْلِهِ مَدَدًا)** ﴾[٤] **وَ** ﴿ **مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾)[٥] .

فـ « مددًا » تمييز لـ « مثل » و « ذهبًا » تمييز لـ « ملء » ولا يجوز جرُّهُما بالإضافة ؛ لأن « مثل » و « ملء» مضافان مرَّةً ، وامتنع إضافتهما مرّة أخرى .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مثل « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا »[٦]

* * *

---

(١) عكس ذلك أن يضاف العدد إلى تمييزه ، فيقال : « عِشرِى دِرْهَمٍ » ، وأن ينصب غير التمييز ، فيقال : « عشرين زيدًا » .

(٢) هذا التعليل يقتضى امتناع إضافة العدد مطلقًا إلى مميزه ، مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالإضافة واجب [قاله يس على التصريح ١ / ٣٩٧] .

(٣) يعنى : ركن الدين الاستراباذى المتوفى سنة ٧١٥ هـ وهو أحد شروح ثلاثة له على كافية ابن الحاجب ، وهذا الشرح حققه د / خالد فائق فى رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٩٧٨ [وينظر هذا الموضع فى الرسالة ص ١٩٦] .

(٤) من الآية رقم [١٠٩] من سورة « الكهف » .

(٥) من الآية رقم [٩١] من سورة « آل عمران » .

(٦) يعنى أن المميِّز إذا أضيف إلى غير التمييز ، وجب نصب التمييز كما مثَّل .

(**فَصْلٌ : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ**) التميزُ (**الْوَاقِعُ بَعْدَمَا يُفِيدُ التَّعَجُبَ**) .
إمَّا بصيغته الموضوعةِ له ، أَوْ لَا .

فالأول : (**نَحْو**) : « أَبو بكرٍ (**أَكْرِمْ بِهِ أَبًا** » **وَ** (**مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا** » .

وَ) : الثانى : (**نَحْو** : « **للهِ دَرُّهُ فَارِسًا** ») فـ « أَبًا » و « رجلًا » و « فارِسًا » تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة .

و « الدَّرُّ » – بفتح الدال المهملة ، وتشديد الراء ـ فى الأصل : مصدر درَّ اللبنُ يَدِرُّ ، ويَدُرّ ـ بكسر الدال وضمِّها – دَرًّا ، ودرورًا ، كثُر[1]، ويُسمَّى اللبنُ نفسُه دَرًّا وهو هنا كنايَة عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضاف فعلَه إلى الله تعالى قصدًا لإظهار التعجب منه ؛ لأنه تعالى منشئ العجائب .

فمعنى قولِهم : « للهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ما أعجب فعلَه .

ويحتمل أن يكونَ التعجبُ من لَبنهِ الذى ارتضعه من ثَدْىِ أُمّه ، أى : ما أعجب اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة .

وكون « فارسًا » من مميِّز النسبة ، إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه « الدَّرّ » معلوم المرجع ، أَمَّا إذا كان مجهوله كان من مُمَيِّز الاسم ، لا من مميز النسبة ؛ لأن الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميزه قاله[2] فى الحواشى .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ[3] ....

---

(١) ينظر المصباح المنير مادة (د ر ر) .

(٢) يعنى ابنَ هشام صاحب الحواشى ، ولم أجدها ، ولعلها مفقودة .

(٣) يعنى أن التمييز يُنصب بعد ما دلّ على تعجب ، وفهم من قوله : وبعد كل ما اقتضى تعجبًا أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما ما أفعله ، وأفعل به ، =

(و) من مُمَيِّز النسبة التمييز (**الْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ**) وله حالتان : تارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا (**وَشَرْطُ نصْبِ هَذَا**) الواقع بعد اسم التفضيل (**كَوْنُهُ**) سببا ، وذلك إذا كان (**فَاعِلًا مَعْنًى ، نَحْو** : « **زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا** ») وعلامة ذلك : أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه ، وترفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول[1] فى مثالنا : « زيدٌ كَثُرَ مالُه » .

وإلى / هذه المسألة أشار الناظم بقوله : [١٩٧/ب]

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا[2] ....

(**بِخِلَافِ**) ما إذا لم يكن فاعلًا معنًى ، وهو ما كان اسمُ التفضيل بعضَه ، نحو : (« **مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ** ») بالخفضِ ، وعلامة ذلك أن يحسنَ وضع « بعض » موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فتقول فى مثالنا : « مالُ زيدٍ بعضُ الأموالِ » ولا يستقيمُ فى هذا المثال أَنْ يكونَ « مَالًا » فاعلا معنًى ؛ لفسادِ المعنى ، فلا يقال : « مالُ زيدٍ كَثُرَ مالُه » ؛ لأنه يُؤَدِى إلى أنّ المالَ له مالٌ .

= فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غيرهما نحو : ويله رجلًا ، وويحه إنسانًا ، ولله دره فارسًا ، وحسبك به كافلا ونحو ذلك .

و « بعدَ » ظرف متعلق بميز « كل » مضاف إليه « ما » اسم موصول ، أو نكرة موصوفة مضاف إليه ، « اقتضى تعجبًا » فاعل اقتضى يعود إلى ما ، والجملة صلة ما ، أو صفة لها ، « تعجبا » مفعول اقتضى « ميِّز » فعل أمر والفاعل أنت .

(١) فى خ ٢ « فيقول » بالياء وهو غير مناسب .

(٢) يعنى أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل ، وكان فاعلا معنى ، وجب نصبُه على التمييز ، نحو : « أنت أعلى منزلا » أى : علا منزلك ، وفهم منه أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلا فى المعنى فله حكم آخر ، وهو ما سيأتى شرحُه .

« والفاعلَ » مفعول مقدم لانصبَنْ ، « المعْنَى » منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه من إضافة الوصف لمعموله « بأفعلا » متعلق بانصبنْ مقصود لفظه « مُفضِّلا » حال من فاعل انصبن .

وإنما وجب نصبُه فى الأولى[١]، وجرُّه فى الثانية[٢]؛ لأنّ اسمَ التفضيل فى الثانية مضافٌ إلى ما هو بعضه دون الأولى .

(**وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا »**) بالنصب ، مع تخلف شرطه وهو أن « رجلا » لا يصحّ أن يكون فاعلا فى المعنى ، إذْ لا يقال : هو كَرُمَ رجلٌ ، فتخبر عن « هو » بقولك : « كَرُم رجلٌ » وإذا بطل شرط النصب كان حقُّه الجرّ ، وإنما نُصِبَ (**لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ « أَفْعَلَ » مَرَّتَيْنِ**) لأنه أضيف أوّلًا إلى « الناس » فلو أُضِيف ثانيًا إلى « رجل » لزم إضافتُه مرتين ، وذلك ممتنعٌ ؛ لأنَّ المضافَ إلى شئ يمتنع إضافته إلى غيره[٣].

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِـ « مِنْ » كَـ « رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ »**) واختلف فى معنى « مِنْ » التى يُصَرَّح بها مع التمييز ، فقيل : للتبعيض ؛ ولذلك لم تدخل فى « طَابَ نَفْسًا » لأنّ « نفسًا » ليست أعم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة ، وقال الشَّلَوْبين : زائدة عند سيبوية لمعنى التبعيض[٤]، قال فى الارتشاف : ويدلّ على صحته أنه عطف على موضعها نصبًا ، قال الحطيئة :

---

(١) أى فى نحو : « زيدٌ أكثرُ مالًا » .

(٢) أى فى نحو : « مال زيد أكثر مالٍ » .

(٣) ولمراجعة كلِّ الأحكام الخاصة بتمييز أفعل التفضيل نصبًا وجرًّا – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ .

(٤) ينظر قول الشلوبين فى ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٣٨٤ .
فى كتاب سيبوية ١ / ٢٩٩ « ط بولاق » : « هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير : وذلك قولك : ويحه رجلا ، ولله درُّه رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله درُّه من رجل ، فتدخُل « مِنْ » هٰهنا كدخولها فى « كم » ا هـ .

١٥٠ – طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَـةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قِوَامٍ مَّا وَمُنْتَقَبَا[(١)]

وبحث الموضح فى الحواشى أنها لبيان الجنس ، وهو ظاهر ؛ لأن المشهور من مذاهب النحويين – ما عدا الأخفش[(٢)] – أنّ « مِنْ » لا تزادُ إلَّا[(٣)] فى غير الإيجاب .

ولا[(٤)] يمتنعُ جرُّ التمييز بـ « مِنْ » (**إِلَّا فِى ثَلَاثِ مَسَائِلَ**) :

إِحْدَاهَا : **تَمِييزُ الْعَدَدِ** ، **كَـ « عِشْرِينَ دِرْهَماً »**) لما سيأتى[(٥)] .

(**الثَّانِيَةُ** : **التَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ عَنِ الْمَفْعُولِ** ، **كَـ « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا »** **وَمِنْهُ**)

أى : من الْمُحَوَّلِ عن المفعول (**« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا »**) فإنه مُحولٌ عن المفعول ، وأصله :

---

(١) هذا البيت نهاية كلام لأبى حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٨٤ .

والبيت من البسيط للحطيئة فى ديوانه ص ٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٧٦ ، والعينى ٣ / ٢٤٢ والدرر ١ / ٢٠٨ – وبلا نسبة فى الخصائص ٢ / ٣٤٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٠ ، والهمع ١ / ٢٥١ .

و « أمامة » اسم امرأة ، و « الرّكْبَان » جمع رَكْب : أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب ، العشرة فما فوقها ، وبالركبان : فى محل النصب على المفعولية « آونةً » نصب على الظرف ، « يا حسنه » فى موضع التعجب ، وحرف النداء لمجرّد التنبيه .

والشاهد فى قوله : « من قوام » فإنه تمييز جُرَّ بـ « مِنْ » الزائدة فى الإيجاب ، ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو قوله : « منتقَبا » – موضع النقاب منها – و « ما » صلة للتأكيد .

وقيل : إن العطف على موضع المجرور بالنصب لا يدل على زيادة « مِنْ » لأنه يصح مراعاة المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر فى الفصيح ، فلا مانع هنا من كونها غير زائدة ، والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها [انتهى من الصبان ٢ / ٢٠٠] .

(٢) ينظر شروطُ زيادة « من » ومخالفةُ الأخفش والكوفيين لبعض هذه الشروط – فى المغنى ١ / ٣٢٢ : ٣٢٥ .

(٣) « إلا » ساقطة من خ ١ .

(٤) « لا » ساقطة من خ ٢ ، ٣ .

(٥) سبب عدم جره بـ « من » أن وضع « من » البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه ، وتمييز العدد لا يصلح للحمل ؛ لأنه مفرد وما قبله متعدد .

ما أحسنَ أدبَ زيدٍ .

(**بخِلَافِ** « **مَا أَحْسَنَهُ**) أى : زيدًا - (**رَجُلًا** ») فإنه ليس محوّلا عن المفعول ، إذ لا يصحّ : « ما أحسن رَجُلَ زيد » مع أن المراد من « رجل » نفسُ زيدٍ .

(**الثَّالِثَةُ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ،** كَـ « **طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا** ») إِذْ أصلُه : « طَابَتْ نفسُ زيدٍ » . (**أَوْ**) محوَّلًا (**عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ**) كأَنْ يكونَ مبتدأ (**نَحْو** : « **زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا** ») فـ « مالا » محولٌ عن مبتدإِ (**إِذْ أَصْلُهُ** : « **مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ** ») فَحُوِّلَ المضافُ ، وجُعِل تمييزًا ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، فارْتَفَعَ على الابتداءِ مكانَه .

(**بِخِلَافِ**) ما إذا كان فاعلا فى المعنى ، ولم يكن محوَّلًا ، نحو (« **لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا** ») .

٢٨٣ - وَ * ...... **أَبْرَحْتِ جَارَا** *

[١٩٨/أ] بكسر التاء خطابًا / للمؤنّث ، أخذًا من قولِ الأعشى :

أَقولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ ... أَبْرَحْتِ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتِ جَـارَا(١)

---

(١) هذا البيت من المتقارب للأعشى فى ديوانه ص ٤٩ وسيبويه ١ / ٢٩٩ ، والأصول ١ / ٣٠٩ ، ونوادر أبى زيد ٥٥ ، والتهذيب ٥ / ١٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٣ / ١٢٦٣ ، وجمهرة الأمثال للعسكرى ١ / ٢٠٥ ، والفاخر للمفضل بن سلمة ٢١٤ ، وشروح سقط الزند ١ / ٢٤٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٢ ، والخزانة ١ / ٥٧٥ ، واللسان (برح) ٣ / ٢٣٥ .

والضمير فى « لها » يعود إلى الناقة التى ارتحل عليها - « جدَّ الرحيل » اشتد ، « أبرحتِ » عظمتِ ، أو أعجبتِ « ربًّا » إذا فسرت أبرحت بعظُمْت فالرب هو الملك الذى يقصده الشاعر بسفره ليمدحه ، ويكون نصب « ربًّا » حينئذ على التمييز ، وكأنه قال : عظمت ملكًا ، أى ما أعظم الملك الذى تقصدينه - وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالربّ هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت على هذا فعل متعد ، نصب « ربًّا » على أنه مفعوله به ، وكأنه قال : أعجبت صاحبك - « جارًا » بمعنى الربّ . =

(**فَإِنَّهُمَا**) أى : فارسًا ، وجارًا (**وَإِنْ كَانَا فَاعِلَيْنِ مَعْنًى ؛ إِذِ الْمَعْنَى : عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتِ جَارًا ، إِلَّا أَنَّهُمَا غَيْرُ مُحَوَّلَيْنِ**) عن الفاعل صناعة (**فَيَجُوزُ دُخُولُ** « **مِنْ** » **عَلَيْهِمَا**) فتقول : مِن فَارِسٍ ، ومِن جَارٍ .

كقوله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[(1)] - **١٥١**

= والمعنى : يتخيل أن ناقته التى ارتحل عليها شكت له طولَ سفرها ، فقال لها : لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد فإنك تذهبين إلى ملك عظيم يجزل العطاء التى ينسى معه كل جهد وعناء .

ويروى :

تقول ابنتى حين جدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتَ ربًّا وأبرحتَ جارًا

على أن الخطاب من ابنته له .

قال الأعلم : الشاهد فيه نصب « رب » و « جار » على التمييز ، والمعنى : أبرحت من رب ومن جار أى : بلغت غاية الفضل فى هذا النوع [كتاب سيبوية ١ / ٢٩٩] هامش .

(١) هذا البيت من السريع للسفاح بن بكير اليربوعى فى شرح المفضليات ٦٣٣ ، والخزانة ١ / ١٤٠ ، ٥٣٧ ، والدرر ١ / ١٤٩ ، ٢ / ١١٩ - وبلا نسبة فى الإيضاح ٢١٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨ ، وشرح القطر ٤٥٤ ، والهمع ١ / ١٧٣ ، ٢ / ٩٠ .

« موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف ، على مثال : سبب وأسباب ، والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا فى كنف فلان ، أى : أنزل فى جواره ، ويقال : فلان موطأ الأكناف : إذا كان ممهدها ، وكان يسهل النزول فى حماه ، والاستجارة به « رحب الذراع » كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

« يا سيدًا » منادى منصوب « مَا » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدإ مبنى على الفتح فى محل رفع ، « من سيّدٍ » تمييز ، وأصله منصوب ، فأدخلت « مِنْ » التى يكون التمييز على معناها ، « موطأ » نعتٌ للمنادى ويجوز أن يكون نعتًا لسيد المجرور بمن ؛ لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز =

(وَمِنْ ذَلِكَ) الفاعل فى المعنى الغير المحوّل (« نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ») فـ « رجلا » وإن كان فاعلا معنًى ؛ إذِ المعنى : نعم الرجلُ زيدٌ ، إلَّا أنه غيرُ محوَّلٍ ؛ فلذلك (يَجُوزُ) دخولُ « مِنْ » عليه ، فتقول : (« نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ » قَالَ) أبو بكر بنُ الأسود :

٢٨٤ – تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاءُ (فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِى)[1]

– بفتح التاء – كـ « يَمَانٍ » .

واقتصر فى النظم على استثناء مسألتين فقال :

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى[2]............

= فيه مراعاة لفظه وهو ظاهر ، ومراعاة معناه وهو النصب « الأكناف » مضاف إليه « رحب الذراع » مضاف ومضاف إليه وسكن الذراع لأجل الوقف .

(١) هذا البيت من الوافر لأبى بكر بن الأسود فى العينى ٣ / ٢٧٧ ، ٤ / ١٤ والدرر ٢ / ١١٢ وسيأتى هذا الشاهد مرة أخرى فى [باب نعم وبئس] الجزء الثالث من هذا التحقيق – وهو بلا نسبة فى توضيح المقاصد ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٠ ، ٣ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٨٦ .

« فلم يعدل » الفاء للتعليل ، يعدل : من العدل بالكسر بمعنى المثل أى : فلم يجعل غيره مثله « تَهام » بفتح التاء – منسوب إلى تِهامة – بكسر التاء – وكان حقه أن يقول : تِهامّى بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياسًا على نحو : عِراقّى وحِجَازِىّ ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى الياءين وفتحوا أَوَّلَهُ عوضًا عن هذه الياء المحذوفة ، وإشعارًا من أول الأمر بمخالفة القاعدة .

والشاهد فى قوله « من رجل » فرجل تمْيِيز مجرور جوازًا بمن وهو فاعل فى المعنى ، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جازَ جره بمن .

(٢) أى : يجوز جرّ التمييز بالحرف « من » ؛ بشرط : ألا يكون التمييز للعدد الصريح ، وألا يكون فاعلا فى المعنى « إن شئت » شرط وجوابُه محذوف « غير » مفعول اجرر « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه وذى مضاف « العدد » مضاف إليه ، وسكّن للوقف ، =

وإنما امتنع دخول « من » فى المسائل الثلاث المتقدمة ؛ لأن وضع « مِنْ » المبيِّنة أن يُفسَّر بها وبمصحوبها اسمُ جنس سابقٌ صالحٌ لحمل ما بعدها عليه ، نحو : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[1] وامتنع ذلك فى العدد ؛ لعدم صحة الحمل ؛ لكون العددِ دَالًّا على متعدِّدٍ ، والتمييز مفرد .

وفى المحَّولِ عن الفاعلِ والمفعول ؛ لأنّ التمييزَ مفسِّرٌ للنسبة لا لفظ المذكور ، وجاز دخولها فى غير ذلك ؛ لأن التمييزَ نفس المميَّز فى المعنى .

وفى كلامه[2] هنا أمورٌ :

منها : أنه قيَّدَ الفاعلَ المعنوىَّ بأنْ يكونَ محوَّلًا صناعة[3]، ولم أقف عليه لغيره .

ومنها : أنه تَبعَ الشارحَ[4] فى جعل « للهِ دَرُّه فَارسًا » .

وَ * نِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ ... *

من تمييز الجملة[5]، واعترضه المرادىُّ بأنه تمييزٌ مفردٌ ، لا تمييزُ جملةٍ[6] .

= « والفاعل » معطوف على « ذى » – « المعنى » منصوب على نزع الخافض ، أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل .

(١) من الآيات [٣١ ، الكهف ، ٢٣ الحج ، ٣٣ فاطر] .

(٢) يعنى : كلامَ ابنِ هشام فى التوضيح .

(٣) وذلك قوله : « الثالثة » : ما كان فاعلا فى المعنى ، إن كان مُحَوَّلًا عن الفاعل صناعةً .

(٤) المقصود بالشارح : ابن الناظم .

(٥) ونصّ كلام ابن الناظم فى كتابه شرح الألفية ص ٣٤٧ : ٣٤٨ : « والنوع الثانى : ما يبين إجمالا فى نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله ، نحو : طَابَ زيدٌ نفسًا ، وقوله تعالى ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر ١٢] ومن ذلك تصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا ... ومثله أيضًا : ويحه رجلا ، وحسبُكَ به فارسًا ، ولله درُّهُ فارسًا ؛ لأنه فى معنى ذى النسبة المجملة فكأنه قيل : ضعف رجُلا ، وكفاك فارسًا وعظم إنسانًا » ا هـ .

(٦) حيث قال المرادىّ فى شرحه للألفية ٢ / ١٨٣ : « ولا نسلم صحة استثناء الشارح ، لأن التمييز فى نحو « لله دره فارسًا » و « نعم المرءُ مِنْ رجلٍ تَهامى » تمييز مفرد ، لا تمييز جملة ... » ا هـ .

ومنها : أنه حَكَمَ على * أَبْرَحْتِ جَارًا * أنه غيرُ محوَّل[١]، والمنقول عن « الأعلم » أنه مما انتصب عن تمام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : أَبْرَحَ جَارُك فأسند الفعل إلى غيره ، ثم نصبه تفسيرًا .

وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسم[٢].

فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محوَّلًا قول ثالث .

ومنها : أنه خالف كلامَه فى « نِعْم رجلا زيدٌ » فقال هنا : يجوز « نعم من رجلٍ » ومنع ذلك فى شرح اللمحة ، فقال : « ولا تدخل « مِنْ » على ما كان منقولا ، أو مُشَبَّها بالمنقول ، أو بعد عدد »[٣].

وقدَّم قبل ذلك أن المشبَّه بالمنقول قولهم : « نِعْمَ رجلًا زيدٌ » ووجه شبهه بالمنقول : أن المعنى « نعم الرجلُ زيدٌ » فكأن هذا هو الأصل ، ثم حُوِّل الإسنادُ من الظاهر إلى المضمر ، وجُعِل المرفوع تمييزًا لذلك الضمير – انتهى[٤]–

فجعلَه محوَّلًا ، ومَنَعَ دخول « مِنْ » عليه .

[١٩٨/ب] ومنها : أنَّ قولَه : إذِ المعنى : « عَظُمْتَ فارسًا ، وعَظُمْتِ جارًا » ليس فيه / بيان أن « فارسًا » و « جارًا » فاعلان معنًى ، وكان حقُّه أَنْ يرفعَهُمَا ، ويقول إذِ المعنى : عَظُمَتْ فروسيَّتكَ ، وعَظُمَ جِوَارُك ، فيُسنِدُ الفعلَ إلى أصل التمييز ، أو إلى

---

(١) وذلك قوله : « بخلاف « لله درُّه فارسًا » و « أَبْرَحْتِ جارًا » فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمْتَ فارسًا ، وعَظُمْتِ جارًا إلا أنهما غير مُحَوَّلَين » .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٨١ : « وفى « أبرحت جارًا » خلاف : ذهب الأعلم إلى أنه منتصب عن تمام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : فأبرح جارك نحو : طاب زيد نفسًا . وذهب ابنُ خروف ، وتبعه ابنُ مالك إلى أنه ينتصب عن تمام الاسم وعلى هذا أنشد سيبويه قوله : * فأبرحتَ ربًّا وأبرحتَ جارًا * » ا هـ من الارتشاف .

(٣) ينظر شرح اللمحة لابن هشام ٢ / ١٩٢ .

(٤) المصدر السابق والصفحة نفسها .

التمييز ، فيقول[١] : عَظُمَ فارسٌ ، وعَظُم جَارٌ .

* * *

(**فَصْلٌ : لَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ اسْمًا**) جامِدًا (**كَـ « رِطْلٍ زَيْتًا » أَوْ فِعْلًا جَامِدًا ، نَحْو : « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا »**) لأنّ الجامدَ لا يتصرف فى نفسه ، فلا يُتَصَرَّف فى معموله بتقديمه عليه .

(**وَنَدَر تَقَدُّمُهُ عَلَى**) الفعل (**الْمُتَصَرِّف ، كَقَوْلِهِ**) وهو رجل من طيّئ :

٢٨٥- (أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى) وَدَاعِى الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَـارَا[٢]

فـ « نفسًا » تمييزٌ مقدَّم على عامله وهو « تطيبُ » ؛ لأنه فعلٌ متصرف .

(**وَقَاسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَازِنِىُّ ، وَالْمُبَرِّدُ ، وَالْكِسَائِىُّ**)[٣] .

---

(١) فى خ ٢ « فتقول » بالتاء ، وهذا غير مناسب .

(٢) هذا البيت من المتقارب نسبوه لرجل من طىّء ، ولم يسموه ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩ والعمدة ١ / ٣٦٠ ، والمغنى ٢ / ٤٦٣ ، والعينى ٣ / ٣٤١ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ .

« تطيب » تطمئن ، « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر نال ينال نيلًا ومنالا ، إذا حصل عليه « المنى » بضم الميم جمع : مُنْية – بضم فسكون – اسم لما يتمناه الإنسان « المنون » : المنيَّة ، وهى الموت .

(٣) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٨٣ « واختلف فى تقديمه ، فذهب المازنى إلى أنه يجوز ... قال : أى المازنى : وإن كان العامل متصرفًا فلا مانع له من التصرف فى معموله » ا هـ ثم ردّ على المازنى وخرج ما استدل به .

وقال المبرد فى المقتضب ٣ / ٣٦ « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ... فتقول : شَحْمًا تفقأت ، وعَرَقًا تصبَّبْتُ ، وهذا لا يُجيزه سيبويه » ا هـ .

[وينظر كتاب سيبويه ١ / ١٠٥] وقد تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه مسألة تقديم التمييز على عامله وفى هذا الردّ أوضح المبرد أن أبا عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وجاء فى الشعر تصديق هذا القياس . [ينظر حاشية المقتضب ٣ / ٣٦ : ٣٧] . =

قال الناظم فى شرح العمدة : وبقولهم أقول ، قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف[١].

وجعله فى النظم قليلا فقال :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التصريفِ نَزْرًا سُبِقَا[٢]

ولم يُجز سيبويه والجمهور ذلك[٣]؛ لأنَّ الغالبَ فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل ، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يُغيَّر عمَّا كان يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل[٥] .

= أما ابن هشام فإذا كان يقول هنا فى التوضيح وندر تقدمه على المتصرف ، فإنه ردّه فى المغنى وجعل استدلال ابن مالك على الجواز من السهو ، وجعل البيت الذى معنا الآن أنفسًا تطيب ... ضرورة [ينظر المغنى ٢ / ٤٦٢ : ٤٦٣ .

(١) العمدة ١ / ٣٥٨ ونص كلامه : « فإن كان فعلا متصرفا نحو (طاب زيدٌ نفسًا) لم يجز عند سيبويه التقديم ، وجاز عند الكسائىّ والمازنىّ والمبرّد ، وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولأن ذلك وارد فى الكلام الفصيح » ا هـ [وينظر أيضًا كلامه فى شرح التسهيل ٢ / ٣٨٩] .

(٢) أى أن عامل التمييز يجب تقديمه ، سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة ، وإذا كان عامل التمييز فعلا متصرفًا ، فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه نادرًا .
« وعامل التمييز » عاملَ : مفعول به مقدم لِـ « قدّم » والتمييز مضاف إليه « مطلقًا » حال من عامل التمييز - « والفعلُ » مبتدأ « ذو التصريف » ذو : نعت للفعل ، التصريف : مضاف إليه « نزرًا » صفة لمصدر محذوف أى : سبق سبقًا نزرًا ، أو حال من ضمير « سُبقا » - و « سُبقا » فعل ماض مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل يعود على الفعل ، والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدإ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٠٥ .

(٤) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٨٤ : « واختلف فى المانع من ذلك ، فقال أبو علىّ ، والزجاج : إنما لم يجز ، لأنه منقول من الفاعل ، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه ، لا يجوز تقديم ما نقل منه وأيضًا فإن التمييز مبيّن لما قبله كالنعت ، والنعت لا يجوز =

وقيل : لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعتُ لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسيُّ ، واستحسنه ابنُ خروف .

والبيتُ ونحوُهُ ضرورةٌ كما قال فى المغنى[1].

ويحتمل أن يكون « نفسًا » منصوبة بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المذكور ، والتقدير : أتطيبُ نفسًا تطيبُ .

وأما إن كان العامل وصفًا ، فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يُجيزَه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل .

واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميَّزِ إذا كان العامل متقدِّمًا ، نحو : « طَابَ نفسًا زيدٌ » قاله ابنُ الضائعُ[2]، وهذا يردّ قولَ الفارسيِّ إنَّ التمييزَ كالنعت ؛ لأنّ النعتَ لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور[3]– والله أعلم –

* * *

= تقديمه على المنعوت ، فكذلك هنا » اهـ

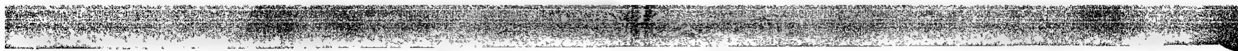
(١) ٢ / ٤٦٢ : ٤٦٣ .

(٢) فى شرحه للجمل ص ١٠٨١ : ١٠٨٢ – رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / يحيى علوان – ولدىّ نسخة منها .
[وينظر أيضا الارتشاف ٢ / ٣٨٤ : ٣٨٥] .

(٣) فى شرحه للجمل ٢ / ٢٨٤ .

تَمَّ بحمد الله وتوفيقه – الجزء الثانى – من كتاب « التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهرىّ ويليه – إن شاء الله تعالى – الجزءُ الثالث ، وأوَّلُهُ « بابُ حروفِ الجرِّ » والله الموفق .

المدينة المنورة فى ١٦ من رمضان سنة ١٤١٣ هـ
الموافق ٩ من مارس سنة ١٩٩٣ م



فِهْرس الأبــوابِ والفُصُــول

للجزء الثانى



الموضوع | الصفحة

الموضـــوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

* * *

رقم الإيداع : ٨٤٥٦ / ٩٢

الترقيم الدولي : ٢ ــ ١٠٧ ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧



الزهراء للإعلام العربي

الإدارة : ١٤ شارع الطيران ــ رابعة العدوية مدينة نصر ــ ت : ٦٠١٩٨٨ ــ ٢٦١١١٠٦ تلكس : ٩٤٠٢١ رائف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠

المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ــ متفرع من عباس العقاد ــ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣

القاهرة